

حواشي

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

(الجزء الثالث)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

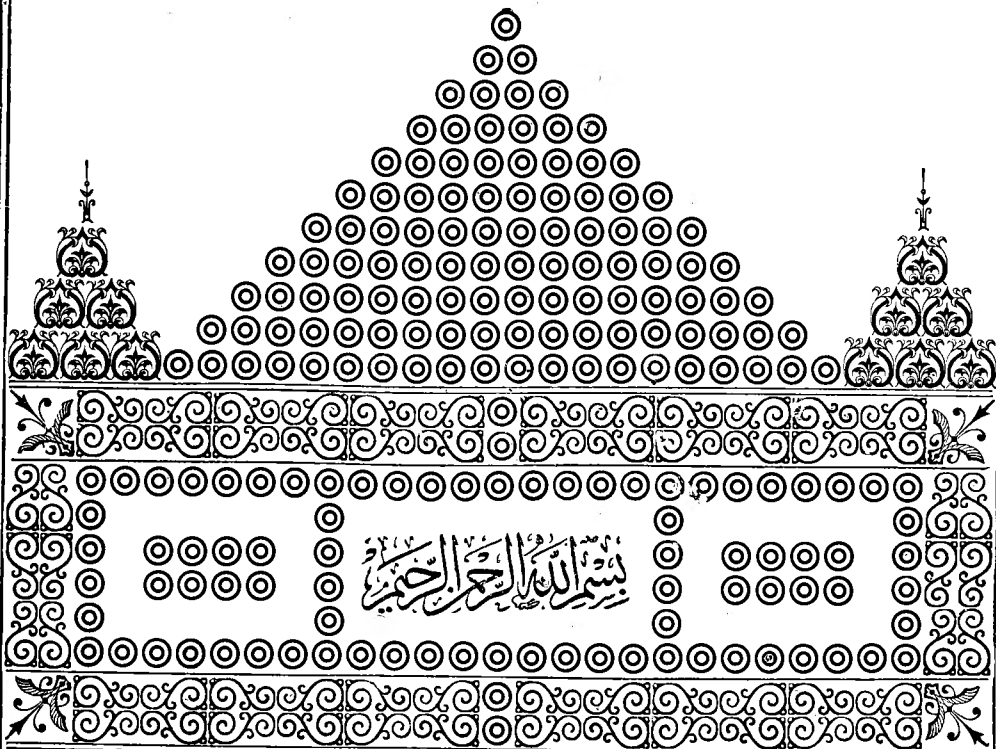
(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما جدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني

(ووجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
شارع الكتبة التجارية الكبرى بمصر



(باب كيفية صلاة

الخوف)

من حيث انه يحتمل في
الفرض فيه مالا يحتمل في
غيره كما يأتي وتعبيرهم
بالفرض هنا لانه الاصل
ولا فلو صلوا فيه عيد امثلا
جاز فيه الكيفيات الآتية
لما صرحوا به في الرابعة من
جواز نحو عيد وكسوف
لاستسقاء لانه لا يفوت
وحيث ان ذلك يستثناه
أيضا من بقية الانواع

(باب صلاة الخوف)

قول المتن (صلاة الخوف) أي وما يتبعها من حكم اللباس ونحو الاستصباح بالدهن النجس عش أي ومن
حكم خوف فوات الحج (قوله من حيث) إلى قوله وحيث تثنى في النهاية والمغنى (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني
في فرض غيره فكان الانسب فيه في غيره عبارة المغنى والنهاية وحكم صلاته كصلاة الامن وإنما أفردة بترجمة
لانه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرها مالا يحتمل فيها عند غيره اهـ (قوله كما يأتي) أي في المتن
والشرح (قوله لما صرحوا به في الرابعة الخ) عبارة المغنى هناك فرع يصلي عيد الفطر وعيد الاضحي
وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتها لانه يخاف فوتها ويخطب لها إن امكن بخلاف صلاة
الاستسقاء لانها لا تفوت ويؤخذ من ذلك أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها
لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اهـ زاد النهاية بخلاف ما إذا قامت بغير عذر فيها يظهر
اهـ قال عش قوله مر إلا إذا خيف فوتها الخ أي الفاتنة بعذر ومثلها يقال في الاستسقاء فاذا خيف فوته
صلى صلاة شدة الخوف وقوله مر بخلاف ما إذا قامت الخ أي فيصلها آخر وجان المعصية كذا في حواشي
شرح الروض لو الدال شارح مر ولو قيل شدة الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد اهـ وفي سم
عقب ذكره عن الاسنى مثل ما سر عن المغنى ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل المطلق اهـ وفي عش
وعليه أي على ما نقله سم عن الاسنى فالظاهر انه لا يأتي فيما لم تفعل جماعة كالرواتب والمكتوبات إذا
صليت فرادى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تاتي صفتهما من التفريق في ذلك ثم إن امكنهم التناوب
بان تصلي كل جماعة وحدا ناع حراسة غيرهم ففعلوا أو لا صلوا صلاة شدة الخوف اهـ (قوله وحيث تثنى) أي

(باب صلاة الخوف)

(قوله لانه لا يفوت) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة
والتراويح وإنها لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اهـ ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل

حين استثناهم الاستسقاء من الرابع وقال الكردى أى حين عدم الفوات اه (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له سم وأشار الشارح إلى رجحانه بتعليقه دون الاحتمال الاول (قوله واصلاها الخ) وتجاوز في الحضر كالسفر خلافا لما لك مغنى ونهاية أى بان دم المسمين العدو ببلادهم ما فى الامن فلا يجوز لهم صلاة عسفا لما فيها من التخلف الفاحش وتجاوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع إذ انوت الفرقة الثانية المفارقة كالاولى عث (قوله وإذا كنت فيهم الآية) يحتمل ان تكون واردة في صلاة ذات الرقاع فقوله تعالى فيها فاذا سجدا أى فرغوا من السجود وتماز كعتهم ويحتمل ورودها في صلاة بطن نخل فقوله المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجري (قوله مع ما يأتى) أى من الاخبار مع خبر صلوا كما رايتموني اصى واستمرت الصحابة رضى الله تعالى عنهم على فعلها بعده ودعوى المازنى نسخها أى الآية لتركه صلوات الله عليه لها يوم الخندق اجابوا عنها بتأخير نزولها عنه لأنها نزلت سنة ست والخندق كان سنة أربع أو خمس مغنى ونهاية قول المتن (هى انواع) أى أربعة لانه إن اشتد الخوف فالرابع او الاول والعدو في جهة القبلة فالاول اوفى غيرها فالآخران نهاية (قوله تبلغ) إلى قوله وبعضها في النهاية الا قوله بعضها وإلى التنبيه في المغنى لإلا ذلك (قوله بعضها في الاحاديث) كذا فى اكثر النسخ وفي بعض النسخ الصحيحة في الاحاديث باسقاط لفظة بعضها وهذا هو الموافق للنهاية والمغنى وغيرهما من وجود الستة عشر نوعا جميعها في الاحاديث وبعضها في القرآن (قوله وذكر الرابع الخ) قضية صنيعة أى كالمغنى وشرح المنهج ان الرابع ليس من الستة عشر وكلام الشارح مر كالصريح في انه منها عث عبارة البجيرمى قوله لمجيء القرآن الخ أى صريحا فلا ينافى انه جاء بغيره فهى سبعة عشر نوعا قاله الاجمورى وعبرة عث يفهم من كلام الشارح أى شيخ الاسلام انها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقول مر ان الرابع من الستة عشر نوعا واجيب بان قوله منها تنازع فيه اختاروا وذكر اه بادنى تصرف (قوله به) أى بالرابع وكذا جاء بالثالث مغنى (قوله مشكل الخ) وقديح الاشكال بان الشافعى إنما علق الحكم بصحة الحديث فيما إذا ترد فيه وإلا فكم من احاديث صحت وليست مذهبها له تأمل شوبرى وحفى عبارة الرشيدى وأظاهران معنى اختيار الشافعى لهذه الأنواع الثلاثة انه قصر كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لابلطالانه عنده لانه صح به الحديث بل لقلة ما فيها من المبطلات ولا غنائها عن الباقيات ويجوز ان يكون احاديثها لم تنقل للشافعى إذ ذاك من طرق صحيحة فكم من احاديث لم تستقر صحتها إلا بعد عصر الشافعى كيف والامام احمد وهو متأخر عنه يقول لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا اه وبذلك يسقط قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر للشافعى فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من صحتها وصولها اليه بطرق صحيحة ويحتمل انه اطالع فيها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حدته كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قریش من المأطباقي الارض علمارضى الله تعالى عنه وعنايه اه (قوله لا عذر في مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح مر ان من تتبع الاحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جاز له صلاتها بتلك الكيفية وهو ظاهر لكن نقل عن مرأى في غير النهاية خلافا وفيه وقفة والاقرب ما قلناه عث (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن في كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه حمله إلا على ذلك سم (قوله ما ذكر) أى من كثرة التغير (قوله وحذف هذا) أى قوله صلاة عسفا (قوله لفهمه) أى كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان في جعل المصنف هذه الاحوال انواعا نظر وإنما الأنواع الصلوات المفوعة فيها كردى (قوله ما ذكره) أى في قوله الاقنى وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون العدو الخ) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذقال وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ومذهب ابى

المطلق (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن في كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه الاحمله على ذلك (قوله في المتن يكون العدو في القبلة) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذقال وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل

المطلق (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن في كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه الاحمله على ذلك (قوله في المتن يكون العدو في القبلة) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذقال وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل

اي گون على حد تسمع بالمعبدى خير من أن تراه فاندفع ما هنا الشارح (العدو في جهة القبلة) ولا حائل بيننا وبينه وفيها كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منا العدو وكذا قالوه مصرحين بأنه شرط لجواز هذه الكيفية وهو مشكل مع ما يعلم من كلامهم الا انى انه يكفى جعلهم صفوا واحدا وجراصة واحد منهم وقد يجاب بانه ^{صلى الله عليه وسلم} لم يعلمها الا مع الكثرة لانه كان في الف واربعائة وخالد ابن الوليد رضى الله عنه في مائتين من المشركين في صحراء واسعة والغالب على هذه الانواع الاتباع والتعبد فاخص الجواز بما في معنى الوارد من غير نظر إلى ان حراسة واحد يدفع كيدهم لاحتمال ان يسهم وفيه جازا العدو المصلين فينال منهم لو قتلوا ايضا فقتلهم ربما كانت حاملة العدو على الهجوم وهم في سجودهم بخلاف كثرتهم فجازت هذه الكيفية مع الكثرة وادنى مراتبها ان يكون مجموعنا مثلهم بان نكون مائة وهم مائة مثلا فصدق حيثئذ اننا اذا فرقنا فرقتين كافات كل منهما العدو سواء اجعلنا فرقة ام فرقا فقولهم بحيث إلى اخره المراد منه كمن عبر بان يكافى بعض منا العدو ما ذكر كما هو ظاهر لامع القلة (فيرتب الامام القوم صفين)

الحسن اه سم (قوله أى كون) إلى قوله وكذا في النهاية (قوله أى كون) لا يقال لاحاجة لذلك لانه من قبيل الاخبار بالجملة لا نافع قول لا يصح لانه لا رابط ثم لا بد من تقدير مضاف في الكلام ليصح الحمل اي ذو كون الخ سم وعش (قوله على حد تسمع الخ) اي وإن كان شاذ اسماعيا على خلاف سم (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بتخريج على وجه مقصور على السماع وبجواب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادى سم (قوله في جهة القبلة) اي مرثيا عباب اه عش (قوله ولا حائل) إلى قوله وكذا في المغنى (قوله وفيها كثرة الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما يأتي أى في صلاة ذات الرقاع سم على حج اقول ستأتى الاشارة للفرق في قول الشارح مرو تفارق صلاة عسفان الخ عش اقول ويأتى في الشارح وسم رده (قوله بانه) اي قولهم بحيث تقاوم الخ (قوله لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة ايضا لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما سم على حج اي فبدون ذلك يحرم ولا يصح عش (قوله وهو مشكل) اي اشتراط مقاومة كل فرقة منا العدو (قوله من كلامهم الا انى) أى في قول المصنف ولو حرس فيهما الخ (قوله انه يكفى جعلهم الخ) اي ولا تشرط الحيثية المتقدمة (قوله مع الكثرة) اي بحيث تقاوم الخ (قوله وايضا فقتلهم الخ) لعلة معطوف على قوله والغالب الخ (قوله كافات كل منهما الخ) قد يقال لوجه لا اعتبار مكافاة كل فرقة العدو ولا اعتبار مكافاة الحارسة ولا فلا معنى لا اعتبار المكافاة في كل فرقة كالا يخفى فاعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا باق على اشكاله لم يرتفع بما حاوله سم (قوله فقولهم بحيث الخ) المراد منه الخ حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفعل الى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل امكان الانقسام المذكور رسم ويأتى عن النهاية والمغنى اعتماد اشتراط الانقسام بالفعل حتى لو كان الحارس واحدا اشترط ان لا يزيد الكفار على اثنين (قوله ماذ كر) اي ان يكون مجموعنا مثلهم كردى (قوله لا مع القلة) معطوف على مع الكثرة شارح اه سم قول المتن (فيرتب الامام الخ) قال في العباب ويستحب للامام ان يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلفوا عليه اه اي فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بأن يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني وبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك عش (قوله إلى ان يعتدل بهم) اي في الركعة الاولى إذ الحراسة الاتية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله فاذا سجد الخ نهاية ومغنى قول المتن (وحرس) اي ناظرا للعدو فيما يظهر للموضع سجوده عش عبارة سم قد يدل اي حرس على ان المراد ينظر إلى

فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلاة لان حذفت وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله اه وهذا مذهب ابى الحسن فانه اجاز حذف ان ورفع الفعل وجعل منه قوله تعالى قل افغير الله تاملوني اعيد اه (قوله أى كون) اي ذو كون (اي كون الخ) لا يقال لاحاجة لذلك لانه من قبيل الاخبار بالجملة لا نافع قول لا يصح لانه لا رابط (قوله على حد تسمع الخ) اي وإن كان شاذ اسماعيا على خلاف (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بتخريج على وجه مقصور على السماع وبجواب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادى (قوله وفيها كثرة الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما يأتي مع ان المعنى الذي اعتبرت لاجله واحد في الموضعين كالا يخفى فليتأمل (قوله مصرحين بانه شرط لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة ايضا لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما (قوله كافات كل منهما العدو) قد يقال لوجه لا اعتبار مكافاة كل فرقة العدو ولا اعتبار مكافاة الحارسة ولا فلا معنى لا اعتبار المكافاة في كل فرقة كالا يخفى فاعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا على اشكاله لم يرتفع بما حاوله فتأمله بالظف ففيه دقة (قوله فقولهم بحيث الخ) حاصله انه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل امكان الانقسام المذكور (قوله لا مع القلة) معطوف على مع

والعدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وإن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحرص صف) أي آخر في الاعتدال المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله في الاعتدال المذكور مفهوماً أنهم لو أرادوا أن يجلسوا أو يحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد في جلوسهم أحداث صورة غير معودة في الصلاة فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فالأقرب أنهم يديمون الجلوس وكذا هو هو وأبصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم إليه فاشبه ما لو تخلفوا للركعة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيهما لأنه أبلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الركعة ع ش (قوله ولحقوه في القيام الخ) ينبغي أن يأتي هنا ما قيل في مسألة الركعة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة بعد السجود فيكونون كالمسبوق ثم رابت في الروض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أقول يؤخذ ذلك أيضاً من قول الشارح الاتي كما علم ذلك كله مما مر في المرحوم وغيره وباتي عن سم ما يصرح بذلك (قوله بأن لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا تصوير للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رابت قوله الاتي نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يفيد دفع هذا سم (قوله بشرطه) أي بأن يطمنئوا قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله فيه) أي الركوع (قوله بشرطه) وهو العلم والتعمد كركي (قوله نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لا حسبنا هنا للسجدة تين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لأنه سبقهم من ثلاثة أركان طويلة وإنما يكون كذلك لور كع الامام وهو في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام في غير الفاتحة كما في تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتامل سم (قوله في حسبنا السجدة تين) أي سجدتي الامام كركي (قوله لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله تلك النظائر) أي المرحوم وغيره من الناسي ونحو المريض وبطي الحركة (قوله المتن في الثانية) أي الركعة الثانية (وقوله وحرص الآخرون) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (وقوله فاذا جلس) أي الامام للتشهد (وقوله وهذه) أي الكيفية المذكورة (صلاة الخ) أي صفة صلاته نهاية (قوله بضم العين) أي وسكون السين المهملتين وهي قرينة بقرب خليص بينها وبين مكة أربعة برد نهاية ومعنى (قوله لعسف السيول فيه) أي لتسلط السيول عليه ويعرف الآن يبر فيه برماوى (قوله فيه ان الصف الاول الخ) عبارة المغنى والنهاية وعبارته كغيره صادقة بأن يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيها مكانه أو تحول بمكان الآخر وبعكس ذلك فهي أربع كفيات وكلها جائزة إذ لم يكشراً فاعلم في التحول والذي في خبر مسلم سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع التحول فيها وله أن يرتبهم صفوفاً ثم يحرس صفان فأكثر اه (قوله مع تقدم الثاني الخ) أي في الركعة الثانية سم (قوله وحمله) أي ما في مسلم (قوله الصادق

العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وإن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحرص صف) أي آخر في الاعتدال المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله في الاعتدال المذكور مفهوماً أنهم لو أرادوا أن يجلسوا أو يحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد في جلوسهم أحداث صورة غير معودة في الصلاة فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فالأقرب أنهم يديمون الجلوس وكذا هو هو وأبصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم إليه فاشبه ما لو تخلفوا للركعة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيهما لأنه أبلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الركعة ع ش (قوله ولحقوه في القيام الخ) ينبغي أن يأتي هنا ما قيل في مسألة الركعة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة بعد السجود فيكونون كالمسبوق ثم رابت في الروض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أقول يؤخذ ذلك أيضاً من قول الشارح الاتي كما علم ذلك كله مما مر في المرحوم وغيره وباتي عن سم ما يصرح بذلك (قوله بأن لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا تصوير للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رابت قوله الاتي نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يفيد دفع هذا سم (قوله بشرطه) أي بأن يطمنئوا قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله فيه) أي الركوع (قوله بشرطه) وهو العلم والتعمد كركي (قوله نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لا حسبنا هنا للسجدة تين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لأنه سبقهم من ثلاثة أركان طويلة وإنما يكون كذلك لور كع الامام وهو في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام في غير الفاتحة كما في تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتامل سم (قوله في حسبنا السجدة تين) أي سجدتي الامام كركي (قوله لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله تلك النظائر) أي المرحوم وغيره من الناسي ونحو المريض وبطي الحركة (قوله المتن في الثانية) أي الركعة الثانية (وقوله وحرص الآخرون) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (وقوله فاذا جلس) أي الامام للتشهد (وقوله وهذه) أي الكيفية المذكورة (صلاة الخ) أي صفة صلاته نهاية (قوله بضم العين) أي وسكون السين المهملتين وهي قرينة بقرب خليص بينها وبين مكة أربعة برد نهاية ومعنى (قوله لعسف السيول فيه) أي لتسلط السيول عليه ويعرف الآن يبر فيه برماوى (قوله فيه ان الصف الاول الخ) عبارة المغنى والنهاية وعبارته كغيره صادقة بأن يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيها مكانه أو تحول بمكان الآخر وبعكس ذلك فهي أربع كفيات وكلها جائزة إذ لم يكشراً فاعلم في التحول والذي في خبر مسلم سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع التحول فيها وله أن يرتبهم صفوفاً ثم يحرس صفان فأكثر اه (قوله مع تقدم الثاني الخ) أي في الركعة الثانية سم (قوله وحمله) أي ما في مسلم (قوله الصادق

الكثر شارح (قوله في المتن وحرص صف) قد يدل على أن المراد ينظر إلى العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن يحتاج إلى النظر إلى العدو بأن لا يأمن هجومه إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن لا يحتاج إلى يحس بهجومه إذا اراده وإن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده (قوله بأن لم يفرغوا من سجدتيهم) أنظر كيف يكون هذا تصوير للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رابت قوله الاتي نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه يفيد دفع هذا (قوله نعم يتردد النظر هنا) قد يقال لا حسبنا هنا للسجدة تين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لأنه سبقهم بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وان يكون كذلك لور كع الامام وهو في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام في غير الفاتحة كما في تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتامل (قوله مع تقدم الثاني) أي في الثانية (قوله

به المتن كعكسه وذلك بشرط أن لا تنكثراً أفعالهم في التقدم والتأخر المطلوب في العكس أيضاً قياساً على الوارد لأن الأول أفضل يخص بالسجود أولاً مع الامام الأفضل أيضاً واغتفر هنا للحارس هذا النخلف لعذره ولا حراسة في غير السجدين لعدم الحاجة إليها (ولو حرس فيهما) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة فرقة في الأولى وفرقة في الثانية (جاز) قطعاً لحصول المقصود وهو الحراسة (وكذا) يجوز أن تحرس فيهما (فرقة) واحدة ولو واحداً (في الأصح) إذ لا يحذور فيه وفرضهم الركعتين باعتبار أنه الوارد والإلزام عليهما أحكمهما (الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها وثم سائر وليس هذا شرطاً لجواز هذه الكيفية بل لندبها كما في المجموع عن الأصحاب (فيصلي) الامام بعد جعله القوم فرقتين واحدة بوجه العدو حين صلاته بالأولى ثم تذهب لوجهه وتأتي الأخرى إليه (مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن

به) أي بالأفضل (قوله كعكسه) أي كما يصدق المتن على عكس الأفضل وهو عدم سجود الصف الأول أولاً بل الثاني أو عدم التقدم والتأخر كركي واقتصر سم على الأول كما يأتي (قوله وذلك) أي صحة صلاة عسفان مع التقدم والتأخر (قوله بشرط أن لا تنكثراً أفعالهم الخ) أي بأن لم يمش كل منهم أكثر من خطوتين فان مشى أكثر منهما بطلت صلاته وينفذ كل واحد بين رجلين نهاية وينبغي مراعاة ذلك عند الأحكام بأن يقفوا على حالة يسهل معها ما ذكره ع (قوله المطلوب) أي ما ذكر من التقدم والتأخر في العكس وهو أن يسجد الثاني في الأول والأول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس (قوله قياساً على الوارد) أي وهو سجود الأول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الأول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبة التقدم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعلى الصفة الأولى أي سجود الثاني في الأولى والأول في الثانية ملازمة كل صف مكانه أفضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة إليه أنه لم يده ولم يزد عليه سم (قوله لأن الأول الخ) علة لقوله قبل الأفضل شارحاً سم (قوله الأفضل) صفة للسجود أولاً الخ (قوله أيضاً) أي كالصف الأول (قوله هنا) أي في صلاة عسفان (قوله ولا حراسة الخ) عبارة النهاية ومغنى وإما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لأن الراي كعكسه المشاهدة اه (قوله أي الركعتين) أي قول المتن الثاني في النهاية والمغنى قول المتن (فرقة لصف الخ) أي أو بعض كل صف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على المتابعة نهاية ومغنى قول المتن (جاز) أي بشرط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحداً اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين نهاية ومغنى وتقدم في الشرح ما يخالفه من كفاية إمكان الانقسام (قوله وكذا يجوز الخ) لكن المناوبة أفضل لأنها الثابتة في الخبر ويكره أن يصل بأقل من ثلاثة وأن يحرس أقل منها نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ويكره الخ أي حيث كان القوم فيهم كثرة ومراده مر الكراهة في هذا النوع وبقية الأنواع كما صرح به شرح الروض اه (قوله ولو واحداً) أي إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له ع ش أي للنهاية ومثله المغنى خلافاً للتحفة قول المتن (الثاني يكون) أي كرن أي ذكر كون سم (قوله أي القبلة) أي قوله وعبر في النهاية والمغنى إلا قوله خلافاً إلى كثرتنا وقوله بحيث إلى وخوف (قوله وليس هذا) أي أحداً لا من قول المتن (فيصلي الخ) أي جميع الصلاة ثنائية كانت أو ثلاثية أو رباعية نهاية ومغنى (قوله واحدة الخ) الأسبك تأخيره عن قول المصنف بفرقة ويزاد أنه بان يجعل قول المتن مرتين الخ أي وتكون الصلاة الثانية للامام نفلاً لسقوط فرضه بالأولى نهاية ومغنى قال ع ش والظاهر استواء الصلاتين في الفضيلة لأن الثانية وإن كانت خلف نفل لا كراهة فيها هنا فسوات الأولى قال شيخنا الشوبري والثانية معادة ومع ذلك لا تجب فيها نية الإمامة فهي مستثناة من وجوبها في المعادة اه ويوجه بأن الإعادة وإن حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ثم إن كان ما ذكره منقولا فمسلماً ولا فائدة يقال لا بد من نية الإمامة ولم يتعرض لبقية شروط المعادة وينبغي أنه لا بد منها اه وعبارته على المنهج وفي كل من الاستثناء والتوجيه نظر إلا أن يكون الاستثناء منقولا عن كلام الأصحاب وإلا فالقياس كإدال عليه كلامهم وجوب نية الجماعة اه قول المتن (وهذه صلاة رسول الله

وتأخر الأول) أي في الثانية منه (قوله المطلوب في العكس) وهو أن يسجد الثاني في الأولى والأول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس وقوله قياساً على الوارد أي وهو سجود الأول في الأولى والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الأول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبة التقدم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعلى الصفة الأولى أي سجود الثاني في الأولى والأول في الثانية ملازمة كل صف مكانه أفضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة إليه أنه لم يده ولم يزد عليه (قوله لأن الأول الخ) علة لقوله قبل الأفضل ع ش (قوله وكذا فرقة واحدة ولو واحداً) هل يجري هذا في صلاة ذات الرقاع أو يفرق بأن العدو هنا في جهة القبلة وهناك في غير هاهنا نظر (قوله الثاني يكون) أي

والشرط نذب هذه كما قاله
 لا جوازها خلافا لما زعمه
 الاسنوي نظر الى انها مع
 فقد بعض الشروط فيها
 تغير بالمسلمين لان هذا
 ملحوظ آخر لاتعلق له
 بالصلاة على انه لا تغير
 فيه الا ان اكرههم على
 الاقتداء به مع علمه بأن
 فيه ضرراً عليهم كثرنا
 بحيث تقاوم كل فرقة منا
 العدو أي بالاعتبار السابق
 كما هو ظاهر وخوف
 هجومهم في الصلاة لو لم
 يفعلوها وعبر بعضهم بآمن
 مكرهم ولا تخالف لان المراد
 أمنة لو فعلوا والامام
 ينتظرهم نعم ان أمكن أن
 يؤم الثانية واحدها كان
 أفضل ليسلوا من اقتدائهم
 بالمتنفل المختلف في صحته في
 الجلسة وصلاته صلواته
 بالفرقتين لانهم لا يسمعون
 بالصلاة خلف غيره مع
 وجوده (أو) يكون
 العدو في غيرها أو فيها وثم
 سائر وهذا هو النوع
 الثالث كما أفاده قوله الآتي
 الرابع (تقف فرقة في
 وجهه) أي العدو تحرس
 (ويصلي بفرقة ركعة

الخ) أي صفة صلاته وهي وان جازت في غير الخوف فهي مندوبة فيه بالشروط الزائدة على المتن فقوله لم
 يسن للمفترض ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف أبي جنيمة محله في الامن او في غير الصلاة المعادة مغنى
 ونهاية زاد الايعاب أي لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيها وفي احدهما لا يراعى لمخالفته
 لسنة صحيحة اه قال ع ش قوله مر محله في الامن أي ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه افضل من
 الانفراد وعليه فينبغي ان يقيد قوله لم يسن ان لا يفعل بما اذا تعددت الائمة وكانت الصلاة خلف احدهم سالمة
 بما طلب ترك الصلاة خلف غيره لاجله اه (قوله نظر الى انها مع فقد بعض الشروط الخ) يتأمل فيه فان
 من الشروط كون العدو وفي غير القبلة أو فيها وثم سائر مع افتقد ذلك بان يكون فيها ولا سائر لا تغير فيه
 ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم ولا تغير فيه سم (قوله لان هذا الخ) علة لقوله
 خلافا للخ والاشارة في التغير في تعليل الاسنوي (قوله كثرنا) خبر قول السابق وشرط الخ (قوله
 بحيث تقاوم الخ) نقله في الخادم عن صاحب الوافي لكن ظاهر كلامهم بخالفه نهاية عبارة الحلبي المراد
 بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه (قوله أي
 بالاعتبار السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الخ سم (قوله وخوف هجومهم الخ) عطف
 على قوله كثرنا (قوله لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية و (قوله لو فعلوا) أي هذه الكيفية سم
 (قوله والامام ينتظرهم) راجع الى قوله وتأتي الاخرى اليه وإنما اخره الى هنا ليحسن اتصال قوله نعم الخ به
 (قوله ليسلوا الخ) عبارته في شرح العباب نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان يصلي بالثانية من لم يصل أي
 للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقتين الخ سم (قوله المختلف
 الخ) هو صفة لاقتدائهم شارح اه سم (قوله في الجلسة) متعلق بقوله المختلف الخ وقال ع ش متعلق
 بقوله ليسلوا الخ اه وعليه في معنى الباء (قوله أو يكون) أي كون أي ذو كون (قوله العدو) الى قوله
 كذا قيل في النهاية والمغني الا قوله كما بينته في شرح العباب قول المتن (تقف الخ) المناسب لتقدير الشارح
 قوله يكون العدو الخ ان يزيد هنا الفاء قول المتن (قوله ويصلي بفرقة ركعة) أي من الثانية بعد ان ينحاز بهم
 الى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر بعد ان ينحاز بهم الخ أي الاولى له ذلك

كون أي ذو كون (قوله وشرط نذب هذه كما قاله) هذا يقتضي نذب هذه في الامن وظاهر انه في غير الامام من
 حيث كونه معيدا اما هو من هذه الحيثية فهو مندوب في الامن لانه يسن له الا عادة (قوله خلافا لما زعمه الاسنوي
 نظر الخ) عبارة شرح الارشاد وقول الاسنوي اعتراضا على الشيخين بل هذه شروط للجواز فان التغير
 بالمسلمين أي عند فقدوا وفتدوا احدها لا يجوز بربان مفهوم كلامهما انه ان انتفت او واحد منها انتفى
 النذب وانتفاء مصادق مع الحرمة ان وجد تغير واجبار على الاقتداء او مع الاباحة لم يوجد ذلك انتهى
 أي فالتغير ليس لازما لانتفائها حتى يكون شرطا للجواز فتأمل وفي شرح العباب ويرد بانه لا تغير لان
 ما ينال كل فرقة يمكن ان تتداركه الاخرى انتهى وانظر قوله بل هذه شروط للجواز كيف يتأتى مع قوله
 وخوف هجومهم الخ إذ يلزم انتفاء الجواز عند امن الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل (قوله مع فقد بعض
 الشروط) يتأمل فيه فان من الشروط كون العدو في غير القبلة أو فيها وثم سائر مع ان فقد ذلك بان يكون فيها
 لا سائر ولا تغير فيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تغير فيه (قوله بالاعتبار
 السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الخ (قوله لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية
 (قوله لو فعلوا) أي هذه الكيفية (قوله المختلف) هو صفة لاقتدائهم ش (قوله في الجلسة) في شرح العباب
 ولا ينافي النذب حيث قد قوله لم يسن للمفترض ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف من منعه لان محله في
 الامن او في غير الصلاة المعادة أي لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيهما وفي احدهما لا
 يراعى لمخالفته لسنة صحيحة نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان يصلي بالثانية من لم يصل أي للخروج من صورة
 اقتداء المفترض بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لان الصحابة رضوان الله عليهم لا يسمعون

لصحة الخبر كما بينته في شرح العباب (والاصح أنها) أي هذه الكيفية (أفضل من بطن نخل) وعسفان لأنها أخف وأعدل بين الطائفتين ولصحتها بالاجماع في الجملة وفارقت صلاة عسفان بجوازها في الأمن لغير الفرقة الثانية ولها أن نوت المفارقة بخلاف التخلف الفاحش الذي في عسفان فانه لا يجوز في الأمن كذا قيل وفيه نظر فان التخلف الذي في عسفان يجوز في الأمن للعدو كالحاجة وعند نية المفارقة فكانت أولى بالجواز من ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لأن انفرادها لا يجوز في الأمن بحال ثم رأيت ذلك منقولا عن الرافي ورأيت له توجيهها بوضحه بعض الايضاح وهو أن ذات الرقاع أشبه بالقرآن لما فيها من الحزم وأمر غدر العدو إذ وقوف الطائفة الحارسة قبالة من غير صلاة أقوى في مصابرة العدو ودفع كيدته (ويقرأ الامام) ندبا (في انتظاره) الفرقة (الثانية) في القيام الفاتحة وسورة طويلة إلى أن يجيؤا إليه ثم يزيد من تلك السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة إن بقي منها قدرهما وإلا

وقوله لصحة الخبر به) أي مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والآخرى في يوم نهاية ومعنى قوله أي هذه الكيفية عبارة شرح المنهج أي صلاة ذات الرقاع بكيفياتها أه قال البجيرمي أي صورها من كونها ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أه (قوله أفضل من بطن نخل وعسفان) وعليه فاعل الحكمة في تأخيرها عنهما في الذكر مع كونها أفضل منهما أن تينك قد توجد صورتها في الأمن بالأعادة في صلاة بطن نخل وتخلف المأمورين لنحو زحمة في عسفان وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان فأيها أفضل والاقرب أن بطن نخل أفضل من عسفان أيضا لجوازها في الأمن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوبري عن العلقي ما وافقه ع ش (قوله ولصحتها الخ) أي دونها شرح المنهج (قوله وفارقت صلاة عسفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين به مراده من قوله ولصحتها بالاجماع في الجملة أه أقول وحاصله أنه أراد بقى الجملة صحتها في بعض الأحوال وذلك للنية الأولى مطلقا والثانية أن نوت المفارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جوازها خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة أركان طويلة ثم التأخر للآتيان بها وذلك مبطل في الأمن فتأمل ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى وآتيان الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام القدوة والأمر الأول منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا الامام أحمد إذا كان بغير عذره وهو واحد القولين عندنا وأما الثاني فممنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسئلة وبالجملة فالذي يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لأن الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهما يشرعان في حالة واحدة فاحتجوا رضي الله تعالى عنهم أن يبينوا الأفضل منهما كي يقدم على الآخر انتهى وفيه تأييدا لنظر الشارح المذكور سم وقوله فالذي يظهر أن الأصحاب الخ قد برده قول الشارح الآتي ثم رأيت الخ (قوله ثم رأيت ذلك) أي أولوية ذات الرقاع عنهما كرى (قوله ورأيت له) أي للرافعي (قوله بوضحه) أي كون صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة عسفان (قوله بالقرآن) أي بما جاء به القرآن من النوع الرابع (قوله ندبا) إلى قول المتن ويسن في النهاية إلا قوله إن بقي إلى المتن وقوله ويدعو إلى المتن وقوله حررتها إلى حاصلها وكذا في المعنى إلا قوله بل هو مكروه (قوله ثم يريد من تلك السورة الخ) وهل يطلب منه الأسرار حينئذ بالقراءة لانه إذا جهر في حالة قراءتهم لم فاتحتهم فوات عليهم سماع قراءة امامهم ولا فيه نظر

إذا قامت لركعتها الثانية بلانية مفارقة وأما حيث جازت في الأمن فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتها (قوله ولصحتها بالاجماع في الجملة) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده منه بقوله الآتي وفارقت صلاة عسفان الخ انتهى (أقول) وحاصله أنه أراد بقى الجملة صحتها في بعض الأحوال وذلك للفرقة الأولى مطلقا والثانية أن نوت المفارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جوازها خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة أركان ثم التأخر للآتيان بها وذلك مبطل في الأمن فتأمل انتهى ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث وذلك لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى وآتيان الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام القدوة والأمر الأول منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا الامام أحمد إذا كان بغير عذره وهو أحد القولين عندنا وأما الثاني فممنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسئلة وأيضا فمن البين أن الكيفيتين لو كانتا في الأمن كانت صلاة الامام على كيفية صلاة عسفان صحيحة اتفاقا وعلى كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا الطول الانتظار من غير عذر وهذا يمكن عذر الشارح رحمه الله تعالى أن صلاة الفرقة الأولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة الفرقتين باطلة عند الأمن وبالجملة فالذي يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لأن الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها الأخرى بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهما يشرعان في حالة

وشي من زمن السورة (ويتشهد) ندباً في انتظارها في الجلوس ويدعو الى ان يجلسوا معه ويفرغوا من تشهدهم بكاله لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (١٠) (وفي قول) يشغل بالذكور (يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندباً (لتأخيره) وتعادل الفقرة الاولى

والاقرب الاول للعلة المذكورة عرش (قوله وشي ماخ) بالرفع عطفاً على القراءة (قوله والقيام ليس الخ) يرجع لقول المتن ويقر الخ سم (قوله ولهم تخفيف الخ) عبارة النهاية وجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها ثلاثاً يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق فيما انفردوا به اهـ (قوله بهذه الكيفية) أي كيفية ذات الرقاع قول المتن (من عكسه الخ) وهل يسجد فيه للسهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم وروده سم على حجب. الاقرب السجود لما عمل به عرش قول المتن (بفرقة ركعتين) أي ثم تفارقه بعد التشهد معه لانه موضع تشهدهم مغنى ونهاية ويبقى في الشرح مثله (قوله بزيادة تشهد الخ) لعل المراد زيادة بالنسبة للثانية لا الامام سم عبارة المغنى ولانه لو عكس زاد في الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب لها لوقوعه في ركعتيها الاولى واللاق بالحال هو التخفيف دون التطويل اهـ (قوله بعده) أي بعد التشهد قول المتن (ولو صلى الخ) وفي المحلى والنهاية والمغنى فلو بالفاء بصرى قول المتن (بكل فرقة ركعة الخ) ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثاً او عكسه صحت مع كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو للمخالفة بالانتظار في غير محله مغنى زاد النهاية قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقهم اربع فرق سجدوا أي الامام وغير الفقرة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة أي بما ذكر وهو كما قال اهـ قال عرش قوله مر بالانتظار في غير محله أي لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم اهـ وفي سم بعد ذكر مثل كلام النهاية كله عن الروض وشرحه مانصه ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كرهه بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير لان الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وايضا لا ينتظر هناك من غير انفرد الانتظار هناك من غير انفرد الى ان تاتي الطائفة المنتظرة اليه للاقتداء به اهـ (قوله ثلاثاً) في الثلاثية الخ وينبغي ان ياتي هنا نظير ما مر عن صاحب الشامل من سجود السهو لغير الفقرة الاولى (قوله كل من الثلاث الاول الخ) أي في الرباعية أي ومن الاوليين في الثلاثية (قوله وهو منتظر فراغها) يعني فراغ الاولى وفي قيام الركعة الثانية وفراغ الثانية في تشهده أو قيام الثالثة وهو افضل كما مر وفراغ الثالثة في قيام الرابعة مغنى ونهاية (قوله لجوازه في الامن) أي بالنسبة لغير الركعة التي لم تنو المفارقة سم (قوله ولو لغير حاجة) وهذا هو المعتمد وان اقر في الروضة واصلها ما قاله الامام وجزم به في المحرر ان شرط تقريرهم اربع فرق في الرباعية الحاجة الي ذلك بان لا يكتفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم والا فهو كفعله في حال الاختيار نهاية ومغنى (قوله وانما اقتصر الخ) رد لدليل مقابل

فانه قراها معهم ويسن له تخفيف الاولى ولهم تخفيف ما ينفردون به (فان صلى مغرباً) بهذه الكيفية (ف) يصلى (بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه) الجائز ايضا بل هو مكروه في الاظهر لان التفضيل لا بد منه فالسابق اولى به وسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اولى الثانية (وينتظر) الثانية إذا صلى بالاولى ركعتين (في) جلوس (تشهده) الاول (او قيام الثالثة وهو) أي انتظارها في القيام (افضل) منه في التشهد (في الاصح) لبنائه على التطويل بخلاف التشهد الاول ويقر في انتظاره في القيام ويتشهد في انتظاره ان فارقه الاولى قبله والاولى ان لا يفارقه الا بعده لانه محل تشهدهم (او) صلى بهم (رباعية) يصلى (بكل) من الفرقتين (ركعتين) تسوية بينهما والافضل انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا ايضا (ولو) فرقهم اربع فرق في الرباعية وثلاثاً في الثلاثية (وصلى بكل فرقة ركعة) وفارقه كل من الثلاث الاول وصلت لنفسها ما بقي عليها وهو منتظر فراغها ثم تجيء

واحدة فاحتاجوا رضى الله عنهم أن يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر اهـ وفيه تايد لنظر الشارح المذكور (قوله والقيام ليس محل) يرجع لقول المتن ويقر الخ (قوله بزيادة تشهد) لعل المراد زيادته بالنسبة للثانية لا الامام (قوله في المتن ولو صلى بكل فرقة ركعة) قال في الروض فان صلى بفرقة ركعة وبالثانية ثلاثاً او عكس كرهه ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو قال في شرحه للمخالفة بالانتظار في غير محله بخلاف الاولى لمفارقتها قبل الانتظار المقتضى للسجود اهـ ثم قال في الروض قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقهم اربع فرق سجدوا أي الامام وغير الفقرة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة أي بما ذكر انتهى ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كرهه بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هنا مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وايضا لا ينتظر هنا من غير انفردوا الانتظار هناك مع الانفرد الى ان تاتي الطائفة المنتظرة اليه للاقتداء به وسكت عمه الوصل في المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد للسهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود (قوله وفارقه كل من الثلاث الاول) أي في صورة الرباعية (قوله لجوازه في الامن

الرابعة فيصلى بها ركعة وتاتي بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلم بها (صحت صلاة الجميع في الاظهر) إذ لا محذور فيه لجوازه في الامن ولو لغير حاجة وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على الانتظارين لانه الافضل (وسهو كل فرقة)

إذا فرقه فرتين كادل عليه

كلامه وصرح به أصله
(محمول في أو لا هم) لاقتدائهم
فيها حسا و حكما (وكذا
ثانية الثانية في الاصح)
لاقتدائهم فيها حكما والا
لاحتاجوا النية القدرة إذا
جلسوا للتشهد معه (لا ثانية
الاولى) لانفرادهم فيها حسا
وحكما (وسهوه) أي الامام
(في الاولي يلحق الجميع) اما
الاولى فظاهر فتسجد عند
تمام صلاتها واما الثانية
فلاهم ربطوا صلاتهم بصلاة
ناقصة لما مر ان من اقتدى
بمن ساقبل اقتدائه به يلحقه
سهوه فيسجدون معه فان لم
يسجد سجدا بعد سلامه
(و) سهوه (في الثانية لا
يلحق الاولين) لانهم
فارقه قبل السهو بل يلحق
الاخرين وإن كان في حال
انتظاره لهم في التشهد
الاخير وهذا كله وإن علم
بما مر في سجود السهو لكنهم
ذكروه هنا لانه ما يخفى ولو
كان الخوف في بلد وحضرت
صلاة الجمعة صلوا على هيئة
عسفان وهو واضح وعلى
هيئة ذات الرقاع لكن
بشروط حررتها في شرح
الارشاد وحاصلها ان
يكون في كل ركعة أربعون
سمعوا الخطبة لكن لا يضر
النقص في الركعة الثانية
(ويسن) للصلي صلاة
الخوف (حمل السلاح)
الذي لا يمنع صحة الصلاة
لأنحو نجس وبيضة تمنع
السجود فلا يجوز حمله

الظاهر (قوله إذا فرقه) أي الامام في صلاة ذات الرقاع معني الماتن (وسهوه كل فرقة الخ) و (قوله
وسهوه في الاولي الخ) ويقاس بذلك السهو في الثلاثية والرابعة نهاية ومعني (قوله لما مر) الاولي وقد مر
في سجود السهو (قوله بل يلحق الاخرين) بكسر الخاء والراء (قوله صلوا على هيئة عسفان الخ) ولولم
تمكنه الجمعة فصلي بهم الظهر ثم امكنته قال الصيد لان لم يجب عليهم لكن يجب على من لم يصل معهم ولو اعاد لم
اكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكمه العمراني نهاية واسني قال سم قوله لم يجب عليهم لا يردان
المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كها مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدم وهنا نقصير المسبوق اه وقال
عش قوله مر ولو اعاد لم اكرهه اي اعادها جماعة وإن كان مع الطائفة التي صلت معه او لا وقوله مر
ويقدم غيره اي ندبا اه (قوله على هيئة ذات الرقاع) اي لا كصلاة بطن نخل إذ لا تقام جمعة بعد اخرى
معني ونهاية (قوله وحاصلها ان يكون الخ) اي بخلاف ما لو خطب بفرقة رضى باخرى وتجر الطائفة الاولي
في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تجزئ الثانية في الثانية لانهم مقتدون ويأتي ذلك في كل صلاة جهرية
نهاية ومعني (قوله في كل ركعة أربعون الخ) قضيته انه لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكف ولا معني
له مع جواز نقصها عن الأربعين ولو عند التحريم كما يأتي اي في النهاية وقضية قوله مر المار في الجمعة في شرح
ان تقام باربعين الخ لا يشترط بلوغهم اي الفرقة الثانية اربعين على الصحيح ان ما هنا مجرد تصوير عش
(قوله سمعوا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البيهجة تصور تعدد الخطبة سم (قوله لكن لا يضر الخ)
عبارة المعني ونهاية ولو حدث نقص في السامعين في الركعة الاولي في الصلاة بطالت او في الثانية فلا حاجة مع
سبق انعقادها اه (قوله لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية) وهذا شامل لما اذا حصل النقص حالة التحرم
الثانية وهو الوجه وإن قال الجوزي انه محمول على عروض النقص عنها بعد احرام جميع الاربعين وإلا لم
يبق لاشتراط الخطبة باربعين من كل فرقة معني نهاية عبارة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الارشاد
قبل اقتدائهم او بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولي
للفرقة الثانية ففيه تصريح بانه لا يضر نقص الفرقة الثانية في اولاهم وهو ظاهر اه قال عش قوله مر
حالة تحرم الثانية اي ولو انتهى النقص إلى واحد اه (قوله للصلي) إلى قول المصنف الرابع في النهاية إلا
قوله وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المعني إلا قوله ولو خاف إلى ولو اتقى (قوله الذي لا يمنع) قال في المنهج
لا يمنع صحة ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه وقال في شرحه وخرج بما زدت ما يمنع من نجس وغيره فيمنع
حمله وما يؤذى كرمح في وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسوي وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر
بتركه خطرا فيجب حمله انتهى سم (قوله لا نحو نجس الخ) عبارة المعني ونهاية ويحرم متنجس وبيضة ونحوها
تمنع مباشرة الجبهة لما في ذلك من إبطال الصلاة ويكره رمح او نحوه يؤذيهم بأن يكون في وسطهم ومحل
كما قاله الاذرعى إن خف الاذى وإلا فيحرم ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك ظاهر او جب حمله او وضعه
بين يديه إن كان بحيث يسهل تناوله الخ بل بتعين وضعه إن منع حمله الصحة ولا تبطل صلاته بترك ذلك

أي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفارقة (قوله وحاصلها أن يكون في كل ركعة أربعون الخ) الظاهر
ان ذلك لو وقع مثله في الامن صحت للفرقة الاولي فقط وبذلك ما مر عن العباب قال في شرح الروض
عقب هذا فرع لولم تمكنه الجمعة فصلي بهم الظهر ثم امكنته الجمعة قال الصيد لان لم يجب عليهم لكن
يجب على ما لم يصل معهم ولو أعاد لم اكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكمه العمراني انتهى
وقوله لم يجب عليهم لا يردان المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كها مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدو
هنا ونقصير المسبوق (قوله سمعوا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البيهجة تصور تعدد الخطبة (قوله
لكن لا يضر النقص) قال في الارشاد قبل اقتدائهم او بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد
من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولي للفرقة الثانية ففيه تصريح بانه لا يضر نقص الفرقة في اولاهم وهو
ظاهر (قوله الذي لا يمنع صحة الصلاة) قال في المنهج ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه قال في شرحه

لغير عذر وكلمه في سائر
 أحكامه وضعه بين يديه ان
 سهل اخذه كسهولته وهو
 محموله وهو هنا ما يقتل نحو
 سيف ورمح وسكين وقوس
 ونشاب ما لا يدفع كترس
 ودرع فيكره حمله كترك
 حمل الاول حيث لا عذر (في
 هذه الانواع الثلاثة) وفي
 قول يجب (لظاهر قوله
 تعالى وليأخذوا أسلحتهم
 وجمله الاول على الذنب
 والابطال الصلاة بتركه
 ولا فائله وفيه ما فيه ولو
 خاف ضررا يبيح التيمم
 بترك حمله وجب في الانواع
 الثلاثة على الاوجه ولو
 نجسا وما تعدل للوجود الذي
 يتجه انه ياتي في القضاء هنا
 ما ياتي في حمل السلاح النجس
 في حال القتال وان فرض
 ان هذا اندر ولو انتفى
 خوف الضرر وتأذى غيره
 بحمله كره اي ان خف
 الضرر بان احتمل عادة والا
 حرم وبه يجمع بين اطلاق
 كراهته واطلاق حرمة
 (الرابع) من الانواع بحمله
 كذا قاله الشارح منبها به على
 ان قوله الرابع واقع في محله
 وان لم يذكر الثالث لانه
 ذكره ضمنا كاسر (ان يلتحم
 القتال) بان يختلط بعضهم
 ببعض ولم يتمكنوا من تركه
 تشبيها باختلاط لحمه الثوب
 بسداه (او يشتد الخوف)
 بلا التحام بان لم يمانوا بهجروا
 العدو ولو اوا انقسموا
 (فيصلي) كل منهم (كيف

وان قلنا بوجوب حمله أو وضعه كالصلاة في الدار المغصوبة اه قال ع ش قوله ولا في حرم أي ما لم يخف على نفسه ولا جاز بل وجب كما قال الزبدي حفظ النفس ولا نظر لتضرر غيره حينئذ اه (قوله لغير عذر) أي بدون خوف الضرر (قوله ويضنه) يتأمل وجه استثناء البيضة هنا مع ما ياتي من ان المراد بالسلاح هنا ما يقتل لا ما يشمل ما يدفع بصري (قوله في سائر احكامه) أي الاتية من الكراهة والوجوب والحرمة (قوله ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة بدليل تمثيله بالقوس حقي (قوله فيكره حمله) أي لكونه ثقيلا يشغل عن الصلاة كالجمعة نهاية ومعنى قال البصري لا يخفى ما فيه أي في كراهة حمل ما يدفع إذا كان ثم خوف مترتب على تركه بل لو قيل بوجوبه حينئذ لم يبعد ولعل قول الشارح حيث لا عذر راجع اليه ايضا اه (قوله حيث لا عذر) أي من مرض أو أذى من مطر أو غيره معنى (قوله وفيه ما فيه) أي إذا لا يلزم من الوجوب البطلان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك سم أي بل لا مر خارج نهاية (قوله وجب الخ) أي ولو أذى غيره كما مر عن ع ش وقد يشير اليه قوله الاتي ولو انتفى الخ (قوله ما ياتي في حمل السلاح الخ) أي والراجع منه وجوب القضاء ع ش (قوله في حمل السلاح النجس في حال القتال الخ) وقضيته أن العدو لو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا نهاية أي بان لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلاً ع ش (قوله خوف الضرر) أشار باللام إلى قوله ضرر أبيع الخ كرهى (قوله كذا قاله الشارح) وكتب عليه عميرة يعني انه ذكر النوع ومحلوه وقال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكر كانه مجرد تفنن انتهى وهذا أولى من جواب الشارح م ع ش (قوله منبها به الخ) ويحتمل احتمالا قريبا ان يكون الباء في محله بمعنى مع أي مع محله إشارة إلى أن ما وقع خبرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل وهو ومحله لأن قوله أن يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله انه اراد بال الرابع الرابع ومحله لكونه اخبر عنه به مع محله سم (قوله على ان قوله الخ) أي فقوله بمحله خبر مبتدأ محذوف والباء بمعنى في عبارة الرشيدى بعد كلام على ان الذي يتجه ان الشارح الجلال إنما اشار بذلك إلى دفع ما يقال ان المصنف لم يعنون عن النوع الذي قبل هذا بلفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بال الرابع ووجه الدفع انه وإن لم يكن رابعا باللفظ فهو رابع بالمحل فالظرف متعلق بال الرابع والباء فيه على حد الباء في قولهم الاول بالذات والثاني بالعرض والشهاب حجج اشار الى هذا الا أنه قدر للظرف متعلقا خارجيا ولا يخفى أن ما ذكرناه أقدم اه (قوله كاسر) أي في شرح أو توقف فرقة الخ (قوله بان يختلط) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمغنى (قوله تشبيها به الخ) عبارة النهاية والمغنى وهذا كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمه الثوب بالسدى اه (قوله لحمه الثوب) بفتح اللام وضمة الهمزة بعكس اللحمه بمعنى القرابة (قوله بسداه) بالفتح والقصر ع ش (قوله لو لو) أي عن القتال وتركوه (قوله وانقسموا) على كيفية من الكيفيات الثلاث المتقدمة هكذا يظهر لي وفي البجيرمي عن شيخه العشماوى قوله لو لو ولى بعضهم إلى جهة الامام أى وصلى خلفه صلاة ذات الرقاع أو بطن نخل لانهم لا يصلون كلهم في ان واحد وقوله او انقسموا أى وصلوا صلاة عسفا ان اه قول المتن (را كباو ماشيا)

خرج بما زده ما يمنع من نجس وغيره فيجتمع حمله وما يؤذى كرمح وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسنوى وغيره ان غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطريه يجب حمله اه (قوله وفيه ما فيه) أي اذ يلزم من الوجوب البطلان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك وقد صرحوا هنا بأنه لا تبطل الصلاة بترك حمله وان قلنا بوجوب حمله (قوله والاحرم) قال في شرح الروض قاله الا ذرى (قوله كذا قاله الشارح منبها بها الخ) ويحتمل احتمالا قريبا أن تكون الباء في محله بمعنى مع أي مع محله إشارة إلى ان ما وقع خبرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو ومحله لأن قوله ان يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله انه اراد بال الرابع الرابع ومحله لكونه اخبر به مع محله مصدرا به فلي تأمل فانه قد يراد على هذا انه لم يقل مثل ذلك في الانواع السابقة (قوله بان يختلط بعضهم ببعض) يحتمل انه على حذف مضاف على هذا أي ان يلتحم اصحاب القتال في القتال (قوله وهو متجه الخ) ينبغي ان يجرى هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الانواع السابقة وقد

وهو نظير ما مر في صلاة فاقد الظهورين ونحوه لكن صرح ابن الرفعة باشتراط ضيقه (١٣) ونقله الاذرعى عن بعض شراح المختصر

واعتمده هو وغيره وزاد
اعنى الاذرعى ان ذلك
مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة
لهم في امور كثيرة مع غلبة
كون التأخير هنا سببا
لاضاعة الصلاة باخراجها
عن وقتها الكثيرة اشتغالهم
بما هم فيه مع عسر معرفتهم
باخر الوقت حتى يؤخروا
اليه فالوجه ما اطلقوه
(ويعذر في ترك القبلة)
لحاجة القتال لقوله تعالى
فان خفتم فرجالا أو ركباناً
قال ابن عمر مستقبلي القبلة
وغير مستقبليها قال الشافعي
رواه ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي ﷺ ويجوز
اقتداء بعضهم ببعض وإن
اختلفت جهتهم كما لمومين
حول الكعبة نعم يجوز
التقدم هنا على الامام
للضرورة بل الجماعة لهم
حيث لم يكن الانفراد هو
الحزم أفضل أمالوا انحرف
عنها لا حاجة القتال بل
لنحو جاح دابته وطال
الفصل فتبطل صلاته
(وكذا الاعمال الكثيرة)
كضربات متواليه وركض
كثير وركوب احتاجه
اثناء الصلاة وحصل منه
فعل كثير يعذر فيها
(الحاجة) اليها (في الاصح)
كالمشي المذكور في الآية أما
حيث لا حاجة فتبطل
قطعا (لاصباح) او نطق
بدونه فلا يعذر فيه لعدم
الحاجة اليه بل الساكت
اھيب وفرض الاحتياج

أى ولو مويا بر كوع وسجود عجز عنهما والسجود أخفض من الركوع كما سيأتى ع ش (قوله وهو نظير الخ)
يذنبى ان يجرى هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الانواع السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا سم
ويأتى عن ع ش استقرب الفرق (قوله لكن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيق الوقت) اعتمده المغنى
والاسنى وقال النهاية وهو كذلك مادام بر جو الامن وإلا فله فعلها أى وإن اتسع الوقت فيما يظهر اه و اقره
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعها فقط أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمتجه الأول
فليتأمل اه وقال ع ش هو أى الأول الذى يظهر لانه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها ثم قال
قوله لمروه هو كذلك أى خلا فالج قال سم على المنهج والقياس أن بقية الانواع كذلك وقال عميرة والظاهر
فها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اه والا قرب ما قاله عميرة (قوله فيما يظهر) أى وعليه فلو حصل الامن بقية
الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ع ش (قوله فالوجه ما اطلقوه) مر عن النهاية والاسنى
والمغنى خلافة (قوله لحاجة القتال) إلى قوله وفرض الاحتياج في النهاية والمغنى إلا قوله وركوب إلى يعذر
(قوله لحاجة القتال) متعلق بترك القبلة وسيدكر محترزه بقوله أمالوا انحرف الخ (قوله قال ابن عمر الخ) أى
زيادة على معنى الآية كما هو ظاهر شمس عبارة ع ش أى في مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله من معنى
الآية اه (قوله قال الشافعي رضي الله عنه) عبارة النهاية والمغنى قال نافع لا أراه إلا مرفوعا رواه البخارى
بل قال الشافعي الخ (قوله يجوز التقدم الخ) ومثله ما لو تخلفوا عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراع نهاية وفي السجود
أى او من ثلاثة أركان طويلة حلبي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام ع ش اه (قوله حيث الخ) اقره
ع ش (قوله بل لنحو جاح دابته الخ) لم يتعرضوا للمالوا انحرفت دابته خطأ ونسيانا ومفهومه الضرر لكن
قياس ما تقدم في نفل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهو ع ش (قوله وطال الفصل الخ) أى
بخلاف ما قصر منه نهاية أى ويسجد للسهو على قياس ما مر في نفل السفر ع ش قول المتن (وكذا الاعمال
الكثيرة) ولو احتاج خمس ضربات متواليه مثلاً فقصدها نيات بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في
الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لأن الخمس
جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها لجوازها ولا بالاتبان بالسادسة لأنها وحدها لا
تبطل فيه نظر والمتجه إلى الآن الأول وقد يؤيده أنه لو صرح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة
أفعال متواليه لأن الفعلين الأولين غير مبطلين فلا يضر قصدها مع غيرها فليتأمل سم على حج وقد يقال بل
المتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما قاس عليه فان كلامنا من الخطوات فيه منهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد
والخمس في المقياس مطلوبة فلم يتعلق النهي إلا بالسدس فاقبله لا دخل له في الابطال اصلاً إذ المبطل هو المنهى
عنه ونقل بالدرس عن شيخنا الشورى ما يؤيده فليتأمل ع ش (قوله لاصباح) أى مشتمل على حرف مفهم
او حرفين لما تقدم ان الصوت الخالى عن الحرف لا يبطل كما في الحلبي بجري (قوله نادر) أى فلا يعذر به وبه
برد ما في الناشرى أن قضية تعليمهم أن يكون الصياح في غير زجر الخيل ع ش (قوله أو تنجس) إلى قول
المتن رهب في المغنى إلا قوله ان قل إلى المتن وقوله خبر إلى منصوبان وقوله ولا يبعد إلى وقت وقوله ان حكماً

يفرق بكثرة التغيير هنا (قوله وإن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيقه) هو كذلك مادام بر جو الامن
وإلا فله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في فاقد الظهورين شرح مروهل المراد بضيقه ان يبقى ما يسع جميعها فقط
أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمتجه إلى الأول فليتأمل (قوله قال ابن عمر الخ) زيادة على معنى الآية
كما هو ظاهر (قوله في المتن) وكذا الاعمال الكثيرة (الحاجة) لو احتاج خمس ضربات متواليه مثلاً فقصدها نيات
بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل في الشروع
فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لأن الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها
لجوازها ولا بالاتبان بالسادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظر والمتجه إلى الآن الأول وقد يؤيده أنه لو صرح

اليه لنحو تنبيه من خشى وقوع نحو مهلك به أو لزجر الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادر (ويلقى السلاح إذا دعى)

أو تنجس بما لا يقى عنه ولم
يحتج به فوراً وجوباً جذراً
من بطلان صلاته بامساكه
وله جعله بقرابه تحت ركابه
أن قل زمن هذا الجعل بان
كان قريباً من زمن الالقاء
ويغتفر له هذه اللحظة
اليسيرة لما في القائه من
التعريض لاضاعة المال
مع أنه يغتفر هنا ما لا يغتفر
في غيره ومن ثم لم تكن
الانواع الثلاثة كما هنا
(فان عجز) عن القائه كان
احتاج لامساكه وان لم
يضطر اليه كما افهمه كلام
الروضة واصلها (امسكه)
للحاجة (ولا قضاء في
الظاهر) لانه عذر يعم في
حق المقاتل فاشبه
الاستحاضة والمعتمد في
الشرحين والروضة
والمجموع عن الاصحاب
وجوبه واعتمده الاسنوى
وغيره ومنعوا التعليل
المذكور وقالوا بل ذلك نادر
(فان عجز عن ركوع وسجود
او ما بهما وجوباً للعذر
(والسجود اخفض) خبر
بمعنى الامر اى ليجهل
سجوده اخفض وقيل
منسوبان بتقدير جعل
المذكور باصله (وله)
سفر او حضراً (ذا النوع)
اى صلاة شدة الخوف قال
الاذرعى نقلاً عن غيره وكذا
الانواع الثلاثة بالاولى في
كل قتال وهزيمة (مباحين)
كقتال ذى مال وغيره
لقاصداً اخذه ظملاً ولا يبعد
الحاق الاختصاص به في

لمل وكرب (قوله أو تنجس) أى بغير الدم مغنى (قوله بما لا يقى عنه) تنازع فيه الفعلان (قوله ولم يحتج به)
اى بان لم يخف من القائه مخذوراً ع (قوله فوراً وجوباً الخ) راجع للمتن (قوله وله جعله) الى قوله ان
حكمنا في النهاية الا قوله مع انه يغتفر الى المتن وقوله ولا يبعدلى وفئة (قوله وله جعله الخ) اى الى ان يفرغ
من صلاته مغنى (قوله بقرابه) اى غمده كرى (قوله بان كان قريباً الخ) فلا يضرب زيادة يسيرة على زمن الالقاء
نظر المصلحة حفظ السلاح سم (قوله وان لم يضطر اليه) قديتبادر مخالفته لقول الشارح م اى والمغنى
بدله بأن لم يكن له منه بد اى غنى ويمكن حمل قوله م بان لم يكن له الخ على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه
فلا مخالفة ع ش قول المتن (ولا قضاء الخ) ضعيف ع ش (قوله والمعتمد الخ) اى وفقاً للمنهج والنهاية
والمغنى قول المتن (او ما الخ) ظاهره الا كنفاء باقل ايمان وان قدر على ازيد منه ويوجه بان في تكليف زيادة
على ذلك مشقة ورم بما يفوت الاشتغال بها تدبير امر الحرب فيمكن فيه ما يصدق عليه ايمان ع ش قول المتن
(والسجود اخفض) اى من الركوع ليحصل التميز بينهما فلا يجب على الماشى وضع جبهته على الارض كما
لا يجب عليه الاستقبال ولو في التحريم والركوع والسجود لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف
نظيره في الماشى المنتقل في السفر كالمرور لو امكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركباى وجوباً لان
الاستقبال اكداى من القيام بدليل النقل اى حيث جاز من قعود ولم يجوز لغير القبلة نهاية ومغنى (قوله
خبر) اى هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر ع ش (قوله خبر بمعنى الامر) المناسب
حينئذ جعل الواو للحال او للعطف على الجملة الشرطية سم (قوله وقيل الخ) ويجوز ايضا رفع الاول
ونصب الثانى بتقدير يكون وان كان قليلاً ع ش (قوله وكذا الانواع الثلاثة الخ) فيصلى بطائفة
ويستعمل طائفة في رد السيل واطفاء الحريق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله عند خوف فوت الوقت
نهاية ومغنى وتقدم في الشرح خلافه قول المتن (مباحين) قال المحلى اى لائمه فيهما كقتال اهل العدل
لاهل البغى وقاتل الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها اه وفيه تصريح بانهم البغاة بقتال اهل العدل
سم اى مطلقاً عبارة النهاية وذلك كالفئة العادلة في قتال الباغية لانه اعانة على المعصية اه قال ع ش
قضيته م ان الباغى عاص بقتاله مطلقاً وهو مخالف لما صرح به الشارح م في أول البغاة من أن البغى
ليس اسم ذم عندنا لانهم لما خالفوا ابنا ويل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطؤون فيه فلم لم يفيهم من اهلية
الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم او فسقهم محمولان
على من لا اهلية فيه للاجتهاد او لا تاويل له اوله تاويل قطعى البطلان اه ع ش وزاد الشارح
هناك عقب تلك العبارة ما نصه او ظنيته لا اهلية للاجتهاد لكن خروجه لاجل جواز الامام بعد استقرار
الامر لما يأتى فيه المعلوم منه أن اهلية الاجتهاد انما تمنع العصيان في الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف
يشترطون التاويل المتوقف على الاجتهاد المطلق الى الان وهم مصرحون بانقطاعه من نحو ستائة سنة اه
(قوله وغيره) اى غير صاحب المال عبارة المغنى والاسنى كقتال عادل ودافع عن نفسه او غيره او مال
لنفسه او حرمة او مال غيره او حرمة اه (قوله ولا يبعد الخ) اقره سم وع ش (قوله بخلاف عكسه الخ)
اى قتال البغاة لاهل العدل مطلقاً وفقاً للنهاية كما مر وخلاف المغنى حيث قيده بقوله بغير تاويل وفي سم

توجيه الثانى بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة افعال متواليه لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا
يضرب قصد هما مع غيرهما فليتام (قوله وله جعله بقرابه تحت ركابه) زاد العباب ان امكن في قدر مدة الالقاء
قال الشارح في شرحه وهى عبارة الوسيط وغيره وعبارة ابن الرفعة كالامام نقلاً عن الاثمة ان قربت من زمن
الالقاه وهى أحسن اه فلا يضرب زيادة يسيرة على زمن الالقاه نظر المصلحة حفظ السلاح (قوله خبر بمعنى
الامر) المناسب حينئذ جعل الواو للحال او للعطف على الجملة الشرطية (قوله وكذا الانواع الثلاثة بالاولى)
فيصلى بطائفة ويستعمل طائفة في رد السيل واطفاء النار شرح م (قوله في المتن مباحين) قال المحلى اى
لائمه فيهما كقتال اهل العدل لاهل البغى وقاتل الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها اه وفيه تصريح

عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله أى ليس مفسقا) أى وإن كانوا عصاة كما سيأتى بسطه سم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال فى القوت يشبهنا إذا جاوزنا للهرب ذلك وكان الحرب إلى جهة القبلة كموالى غير هاهنا لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) سيأتى ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى فى تخليصه اهـ فلوشردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لرد هافى له صلاة شدة الخوف يحتمل تخريج على مسئلة الاخذ المذكورة فمن جازم فيه صلاة شدة الخوف جازم ههنا بجماع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع ههنا بجماع أن كلا محصل لا خائف إلا أن يفرق ثم رأيت فى فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لوشردت فرسه وخشى ضياعها فى كمال سرق متاعه مراه سم وينبغى أن مثل الدابة الشاردة نحو السكراس الطائر بالريح او المبتل بالمطر (قوله وحية) إلى قوله أى وخشى فى النهاية والمغنى (قوله وهرب غريم الخ) أى وهرب من مقتصر يرجو بسكون غضبه بالهرب عفوه مغنى (قوله مع عدم تصديقه الخ) أى وهو ممن لا يصدق فيه نهاية أى فى الاعسار كان عرف له مال قبل و ادعى تلفه عرش (قوله ولا إعادة الخ) عبارة القوت ولا إعادة فى هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفحل القاصد والسبيل مالا يصل مكانه ولم ارفيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الآتى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه سم (قوله هنا) أى فيما اذا صلى صلاة شدة الخوف فى قتال وهزيمة مباحين او فى هرب من نحو حريق قول المتن (منعه لمحرّم) أى بفرض او نفل مراه ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي لإدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام ولو نفلا ثم يجب ترك العشاء و ادراك الوقوف فيه نظروا ظاهر أنا وإن قلنا لا يجوز لكن لو أحرم صح إحرامه و وجب تأخير العشاء سم عبارة البجيرى وأما اذا كان قبل الاحرام فتنتعين الصلاة ويمنع عليه الاحرام بالحج حلى اهـ (قوله فى وقت العشاء) مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا بترك صلوات ايام و وجب الترك زيادى و يأتى عن عرش مثله (قوله وبه يعلم الخ) أى

ياثم البغاة يقتل أهل العدل (قوله ان حكمنا باثمهم فى الحالة الآتية فى بابهم) قال فى شرح الارشاد أول الباب ولا ينافى ما نقرر من حرمة القتال على البغاة ما سيأتى من أن البغى ليس باسم ذم لأن معناه انه ليس مفسقا وإن كانوا عصاة كما سيأتى بسطه ثم ويمكن حمل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشروط الآتية ثم وكلامهم ثم على من وجدت فيه لكن ينافيه تصرّحهم بحرمة الخروج على الجائز وقد تمنع المناقاة بان التصريح المذكور ليس نصافى التحريم مع التأويل المعتبر ايضا وايضاً فمن لم توجد فيه الشروط لا يسمى باغيا اصطلاحاً اهـ ثم قال هنا ونبه بقوله إن حل على أنه ليس لعاص يقتله كبغاة بقيدته الذى قدمته اول الباب اهـ (قوله فى المتن وهرب الخ) قال فى القوت إشارة تشبهنا انه إذا جاوزنا للهرب ذلك وكان الحرب إلى جهة القبلة كموالى غير هاهنا لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) سيأتى ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى فى تخليصه اهـ فلوشردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لرد هافى له صلاة شدة الخوف يحتمل تخريج على مسئلة الاخذ المذكورة فمن جازم فيه صلاة شدة الخوف جازم ههنا بجماع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع ههنا بجماع أن كلا محصل لا خائف إلا أن يفرق فى الدميرى ما نصه (فرع) لوشردت فرسه فتبعها الى صوب القبلة شيئا يسير لم تبطل صلاته وإن تبعها كثير افسدت وان تبعها الى غير القبلة بطلت صلاته مطلقاً اهـ فان كان بناء على جواز صلاة شدة الخوف فليجز الا اتباع اليسير مطلقاً ايضا إلا ان يريد به الفعل الغير المبطل وفى سراج المتفقيين اشيخنا البكرى و لوشردت فرسه تخاف ضياعها فتبعها للقبلة ولو كثيرا لم تبطل او لغيرها بطلت اهـ فليتامل وليراجع ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى فى فتاوى به جل ماقاله الدميرى على ما اذا ظن عدم ضياعها و حينئذ فالمراد باليسير الفعل الذى لا يبطل الصلاة اما لو خشى ضياعها فى كمال سرق متاعها مراه (قوله ولا إعادة هنا) عبارة القوت ومنه الى التنبيهات لا إعادة فى هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفحل السبيل مالا يصل مكانه ولم ارفيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الآتى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه (قوله فى المتن والاصح منه لمحرّم) أى بفرض

إن حكمنا باثمهم فى الحالة الآتية فى بابهم وقولهم ليس البغى اسم ذم أى وليس مفسقا و كهر ب مسلم فى قتل كفار من ثلاثة لا اثنين (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحوها إذ لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ (و) هرب (غريم) من دائته (عند الاعسار وخوف حبسه) ان لحقه لعجزه عن بيئة الاعسار مع عدم تصديقه فيه أو لكون حاكم ذلك المحل لا يقبل بيئة الاعسار إلا بعد حبسه مدة فيما يظهر ثم رأيت غير واحد بحث ذلك ولا إعادة هنا (والاصح منه لمحرّم) قصد عرقه فى وقت العشاء (وخاف) ان صلاها كالعادة (فوت الحج) بان لم يدرك عرفة قبل الفجر فلا تجوز له صلاة شدة الخوف لانه محصل لا خائف وبه يعلم أنه لا يصلى

بالتعليل ويعلم بذلك أيضا أن الهارب عن نحو المطر صيانة لنحو ثيابه عن التضرر به يصلي صلاة شدة الخوف
لأنه خائف لا يحصل (قوله طالب عدو) أي منه: م منه خاف فو ته لو صلى متمكنا مغنى (قوله) إلا أن خشى
كرهم عليه (الخ) أي فله أن يصليها لأنه خائف ويؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص عمامته أو مداسه مثلا
وهرب به وامكنه تحصيله أن له هذه الصلاة لأنه خاف فوت ما هو حاصل عنده مغنى وباتى عن النهاية مثله
وفي الشرح خلافه (قوله بذلك) أي الكرو ما عطف عليه (قوله لا يجوز له الخ) لا يخالف ذلك قول الروض
ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فيما ذكره محصل لا خائف لخروج
المال من يده و ارادته عوده اليها وفما ذكره الروض خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده وبخشى
فواتها فتأمل سم عبارة النهاية والحق بعضهم بالحرم المشتغل بانقاذ غريق ودفع صائل عن نفس أو مال
أو بصلاة على ميت خيف انفجاره اه قال ع ش قوله أو دفع صائل الخ أي لغيره بقرينة ما مر في قوله لا يخوف
على ماله حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير وقوله على ميت الخ أي فيتركها راسا وبقي ماله
تعارض عليه انقاذ الغريق أو الاسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر والاقرب
الثاني ويوجه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره اه ع ش وقوله أي لغيره تقدم في الشرح
وعن المغنى والاسنى ما يخالفه (قوله على الأوجه الخ) خلافا للمغنى كاسروا للنهية عبارته ولو خطف ثمل
مثلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن العباد
ولا يضرو طؤه النجاسة كحامل سلاحه المملطح بالدم للحاجة ويلزمه فعلمنا ثانيا على المعتمد والمسلطة ما حوذة
من قولهم أنه تجوز صلاة شدة الخوف على ماله الخ اه أقول ويؤخذ من قولهم المذكور أيضا أنه لو جاء
نحو المطر في الصلاة على نحو كتمان به جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مرضى الشارح
فيمن اخذ ماله الخ لأنه خائف هنا كما مر قال ع ش قوله م إذا خاف ضياعه الخ استشكل هذا بأنه لم يخف
فوت ما هو حاصل وهذا النوع إنما يجوز لذلك واعتذر مرا عن هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان
حاصلا ويرد بالاستعمال بانقاذ نحو الغريق فانهم جعلوه كالحج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصلا وأوردت
عليه م ذلك لحاول التخلص بأنه لم يكن حاصلا له وأنه ينبغي كون المراد بالحاصل ما كان حاصلا له
وما في معناه اه فليراجع فان فيه نظرا وقصيته الجواز إذا كان الغريق عبدا مثلا فليحرم سم على
المنهج وقوله م ويلزمه فعلمنا ثانيا الخ أي في حال تملطه بالنجاسة فقط اه مؤلف م ويحتمل الاعادة
مطلقا لأن هذا نادر وهو الاقرب وإذا أدركه فليس له العود إلى محله الاول ولو كان اماما فيما
يظهر ويوجه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب والحاجة
هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود اه ع ش (قوله وإذا امتنع) إلى قوله قيل في النهاية
والمغنى (قوله لزمه الخ) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرفة إلى ان ضاق الوقت سم (قوله اخرج العشاء
الخ) عبارة النهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالكلية وليس للعازم على الاحرام التأخير اه قال

كذلك طالب عدو إلا أن
خشى كرم عليه أو كميناً أو
انقطاعاً عن رفقة أي
وخشى بذلك ضرراً كما هو
ظاهر وإن من أخذ له مال
وهو في الصلاة لا يجوز له إذا
تبعه أن يبق فيها ويصليها
كذلك على الأوجه خلافا
لجمع بل يقطعها ويتبعه
إن شاء إذا امتنع عن المحرم
ذلك لزمه كما قال ابن الرفعة
اخراج العشاء عن وقتها
وتحصيل الوقوف لأن قضاء
الحج صعب بخلاف قضاء
الصلاة ولأنه عهد جواز
تأخيرها عن وقتها لنحو
عذر السفر وتجهيز ميت
خيف تغيره فهذا أولى ولو
كان يدرك منها ركعة بعد
تحصيل الوقوف وجب
تأخيرها جزماً

أو نقل م ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي ادراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام
ولو نقلوا ثم يجب ترك العشاء وادراك الوقوف فيه نظر وظاهر اننا وإن قلنا لا يجوز لكن لو احرم صح احرامه
ووجب تأخير العشاء (قوله أو انقطاعاً) كما صرح به الجرجاني واعتمده الزركشي وغيره ش (قوله وان
من اخذ له مال وهو في الصلاة) لا يخالف ذلك قول الروض ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره
أي له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فيما ذكره محصل لا خائف لخروج المال من يده و ارادته عوده اليها
وفما ذكره الروض بالعكس أي خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده وبخشى فواتها فتأمل (قوله
خلافاً لجمع) منهم ابن العباد و أفتى بما قالوه شيخنا الشهاب الرملى وعابه لا يضرو طؤه النجاسة كحامل سلاحه
المملطح بالدم للحاجة ويلزمه فعلمنا ثانيا على المعتمد شرح م (قوله لزمه) أي وإن كان ما احرم به نقلنا شرح
م (لزمه كما قاله ابن الرفعة اخرج العشاء) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرفة إلى ان ضاق الوقت (قوله

عش قوله م ر تأخير الصلاة أى وإن تعددت ويذغى أن لا يجب قضاءه فوراً للعذر في فواتها اه (قوله)
 قيل العمرة المنذورة الخ) نقله النهاية عن إمام والده واقره لسكن أقر الشوبرى مقالة الشارح وكذا مال إليه
 عش كما يأتى (قوله كالحج في هذا) أى يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما تقدم وقوف عرفة عليها نهاية
 (قوله والعمرة لا تفوت) قد يقال بل تفوت لأن المعين بالجعل كالمعين بالشرع نعم يرد على ما قاله الشارح
 أى الرملى أنه إنما امتنعت الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضائه من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير
 فواتها عش (قوله وفي الجبلى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لو ضاق الوقت الخ) أى وقت الصلاة وتوهم
 بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا يسئوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال أن لم يكن
 عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير
 وجب عليه الاستئثار به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزع الحرير ولبس ما يجوز من
 غير أن يمضى زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك
 الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة ويحتمل وجوب نزعها والخروج منها ولو أحرم في
 ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعها والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب ولبس
 غيره بلا زمن تبدو فيه العورة وجب وإلا فيحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فيحرر رسم وقوله فيحتمل
 وجوب الاستمرار الخ لعله هو الأقرب (أحرم ماشياً) أى وجوباً وظاهره أنه يفعلها بالإيماء في هذه الحالة ولا
 يكلف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر وفي رسم على المنهج قال الأذرى ويذغى وجوب الإعادة لتقصيره انتهى
 واعتمدهم راه عش وعبارة رسم هنا قال في شرح العباب وإما يتجه أى ما قاله الأذرى أن كان خارجاً غير نائب
 وتائباً وقلنا أنه مرتبك في المعصية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تائباً
 لأن خوفه من الأثم كخوفه من السبع اه سم (قوله لما تقرر) يتأمل رسم لعل وجه التأمل ما قدمه انقاعن الإيعاب
 من أن خوفه من الأثم كخوفه من السبع ولعل ما حظ الشارح أنه محصل للتوبة المتوقعة على الخروج (قوله)
 يلزمه الترك) أى ترك الصلاة بالكلية ولو تعددت (قوله بل أولى) أى الترك لتخليص ماله (قوله ومن ثم)
 أى من أجل أولوية الترك للتخليص (قوله يقصده) لعل المراد يقصده اتلافه أخذاً بما بعده (قوله منه) أى
 من الظالم (قوله أو يفرق) عطف على قوله يقصده (قوله لزمه تخليصه) فديته هنا جواز صلاة شدة الخوف
 لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدة الخوف فات التخليص فيتجه ما ذكر
 م ر اه سم (قوله وتأخيرها) أى أن كان قبل الإحرام بها (قوله أو مالا) أى محترماً يقصده ظالم أو يفرق

وفي الجبلى) توهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا يسئوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه
 أن يقال أن لم يكن عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من
 فقد غير الحرير وجب عليه الاستئثار به في الصلاة فضلاً عن جوازه وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن
 أمكنه نزع الحرير ولبس ما يجوز من غير أن يمضى زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع
 الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة مراعاة لحرمتها
 مع أثمها باللبس المتعدى ويحتمل به وجوب نزعها والخروج منها ولو أحرم في ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من
 غيره وجب نزعها والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب ولبس غيره بلا زمن تبدو فيه
 العورة وجب وإلا فيحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فيحرر (أحرم ماشياً) قال في شرح العباب قال يعنى
 الأذرى وهذا إن صح فينبغى وجوب الإعادة لتقصيره اه وإما يتجه أن كان خارجاً غير نائب أو تائباً وقلنا
 أنه مرتبك في المعصية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تائباً لأن
 خوفه من الأثم كخوفه من السبع اه (قوله لما تقرر) يتأمل (قوله لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها)
 فديته هنا جواز صلاة شدة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدة

قبل العمرة المنذورة في
 وقت معين كالحج في هذا
 اه وليس في عمله لأن الحج
 يفوت بفوات عرفة والعمرة
 لا تفوت بفوات ذلك
 الوقت وفي الجبلى لو ضاق
 الوقت وهو بارض مغصوبة
 أحرم ماشياً كإرب من
 حريق ورجحه الغزى بأن
 المنع الشرعى كالحصى وأيده
 بتصریح القاضى به فى ستر
 العورة وفيه نظر والذي
 يتجه أنه لا تجوز له صلاتها
 صلاة شدة الخوف لما تقرر
 فى مسألة الحج وأنه يلزمه
 الترك حتى يخرج منها كاله
 تركها لتخليص ماله لو أخذ
 منه بل أولى ومن ثم
 صرح بعضهم بأن من رأى
 حيواناً محترماً يقصده ظالم
 أى ولا يخشى منه قتلاً أو نحوه
 أو يفرق لزمه تخليصه
 وتأخيرها أو إبطالها أن
 كان فيها أو مالا

جاء ذلك وتكرره له تركه (ولو صلوا) صلاة (١٨) شدة الخوف تكفي أصله والروضة بدار الاسلام او الحرب (لسواد ظنوه)

ولو باخبار عدل (عدوا
فبان) أن لا عدو أو أن
بينهم وبينه ما يمنع وصوله
اليهم كخندق أو أن يقر بهم
أي عرفا حصنا يمكنهم
التحصن به منه أي من غير
أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر
أو أنه عدو يجب قتاله
لكونه ضعفهم أو شكوا
في شيء من ذلك (قضوا في
الظاهر) لعدم الخوف
في نفس الأمر أو الشك فيه
أما الوصول إلى صلاة الخوف
فإن كانت كبطن نخل أو ذات
الرقاع بالكيفية السابقة في
الماتن فلا قضاء لانهم لم يسقطوا
ولا غير واركننا أو صلاة
عسقلان أو ذات الرقاع على
رواية ابن عمر قضوا وفي
المجموع وغيره لو بان عدوا
لكن نيته الصلح أو التجارة
فلا قضاء لانه هنا لا تقصير
منه في تأمله إذ لا اطلاع له
على نيته

﴿ فصل في اللباس ﴾
 وذكره هنا الا كثرون
 اقتداء بالشافعي رضي الله
 عنه وكان وجه مناسيته أن

المقاتلين كثير اما يحتاجون
لللبس الحرير والنجس للبرد
والقتال وذكره جمع في
العيد وهو مناسب أيضا
(بحرم على الرجل) والخنث
(استعمال الحرير) ولو قزا
أو غير منسوج أخذاما

(قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف وفيه وقفه سم (صلاة شدة الخوف) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى الفصل في المغنى إلا قوله كما في أصله إلى المتن وقول ولو بإخبار عدل قول المتن (لسواد) كابل وشجر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفنا منهج ونهاية ومغنى (قوله من غير أن يحاصرهم) أي العدو ع (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله (الح) قضيته أن العدو الذي يجب قتاله لا تضل له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع سم عبارة الحلبي وهذا يفيد أن صلاة شدة الخوف لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عساق وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازها في الأمن فليحذر (قوله) أو شكوا في شيء من ذلك (أي وقد صلوا نهايتها ومغنى) (قوله من ذلك) أي من وجود العدو أو مانع الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله) أو ما لوصول (الح) أي لسواد (الح) سم (قوله في الكيفية السابقة) (الح) ينبغي إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تنو المفارقة للركعة الثانية ثم رايته في شرح العباب وشرح الروض سم ويأتي والمغنى والنهاية ما يوافقه (قوله) أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر (أي وكذا الفرقة الثانية فيها على رواية غيره أي السابقة في المتن مغنى ونهاية) (قوله) على رواية ابن عمر (تقدم بيانها هناك عن النهاية وغيره راجعه) (قوله قضاء) ولو ظن العدو ويقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعاً كما في المذهب مغنى وعش (قوله الصلح أو التجارة) أي ونحوهما ولو صلى متمكناً على الأرض فحدث خوف ملجئ لمركوبه ركعتين لم يلجئته بل ركعتان احتياطاً عاد وجوباً فإن أمن المصلي وهو راكب نزل حالاً وجوباً وبني أن لم يستدبر في نزوله القبلة ولا فيلزمه الاستئناف وكره انحرافه عن القبلة في نزوله يميناً أو يسرة ولا تبطل به صلاته فإن آخر النزول بعد الأمن بطلت صلاته لتركه الواجب مغنى واسنى

(فصل في اللباس) (قوله في اللباس) أي في بيان تحريره وحله وما يتبع ذلك كالاستصباح بالدهن النجس والمتبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدر بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به الملابس بمعنى المخالط سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شيخنا قول المتن (يحرم على الرجل الح) أي ولو ذمياً لأنه مخاطب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يأتزم حكمنا فيه وهو من الكبائر عرش عبارة شيخنا وهذه الحرمة من الكبائر كما نص عليه الشيخ عطية ونقل عن الشبراملسي أنه وهو ظاهر كلام الشارح في الزواجر (قوله والخنثى) أي المشكل نهاية ومغنى (قوله ولو قرا) إلى قوله إجماعاً في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله لا مشيه إلى المتن (قوله ولو قرا) سياقاً في تفسيره وأما ألا يرسم فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله والحرير يرسمها خلافاً لما وقع في بعض العبارات من أنه اسم لما ماتت فيه الدودة وحل عنها بعد الموت وعليه فهو مبين للقر لا أعم منه شيخنا (قوله لنحو جلوسه) أي كالاستئذان إليه وتوسده إيعاب وعند ابن حنيفة يجوز توسده واقتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقاً فليقلده من ابتلى بذلك كرهى على بافضل ويأتي في الشرح ما يفيد أن عندنا وجهان يجوز ما ذكره التقليد به أولى من التقليد لابي حنيفة (قوله لا مشيه الح) في النفس منه شيء بصري ولعله بناء على أنه معطوف على نحو جلوسه فيفيد جواز فرشته للبشي ويحتمل أنه عطف على فرش أو استعمال الحرير كما هو ظاهر صنيع النهاية فلا إشكال ومن ثم قال الرشيدى وخرج بالبشي فرشته للبشي فيحرم (قوله لا مشيه عليه) أقول قياس ذلك بالاولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسه

الخوف فات التخليص فيتجه ما ذكر مر (قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودعية أو مال يتم تحت يده أو وقف وفيه رقة (صلاة شدة الخوف) ينبغي أن مثلها ما لا يجوز في الأمن من الأنواع السابقة ثم رايت الآتي (قوله أو أنه عدو يجب قتاله الخ) تضمنته أن العدو الذي يجب قتاله لا أصل له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع (قوله أما لو صلوا) أي لسواد الخ (قوله بالكيفية السابقة) ينبغي ألا بالنسبة للفرقة الثانية إذ الم بنو المفارقة للركعة الثانية ثم رايت في شرح العباب استشكل الإطلاق ثم بحث ما قلناه وحل كلامهم عليه ثم ذكر أنه رأى التصريح به في المجموع ثم رايت في شرح الروض جزم بذلك والله أعلم ﴿فصل في اللباس﴾ (قوله مشبه عليه فيما يظهر) أقول قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت

مثلا

يأتى من استثنائهم خيط السجدة وليقة الدواء (بفرش) لنحو جلوسه أو قيامه لا يشيه عليه فيما يظهر

مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها لاخراج السكوز ثم لوضعه ثم إخراجها إن لم ينقص عن المشى على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به مر على الفور مع موافقته على حل المشى عليه فليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله لمفارقة حاله) قد يقتضى حرمة التردد عليه وجزم به شيخنا وفي البجيرى عن الألفيحي أن الأقرب عدم حرمة اه (قوله من سائر وجوه الاستعمال) أي كالاستناد اليه من غير حائل بخلاف ما لو كان بحائل ولو من غير خياطة واما اللبس ما ظهراته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير كالقماط فلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التغطى بما ظهراته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتغطى اثنان ملازمة للبدن من الجلوس عليه والاستناد اليه والجلوس تحته كالجلوس تحته سجادة أو خيمة أو ناموسية من حرير شيخنا (اجمعا في اللبس) أي لبس الرجل واما في لبس الخنثى فاحتياطاً بمعنى (قوله وهو ما يخرج منه الخ) أي غالباً أي والافقد يصنع ممامات فيه الدود (قوله فيكمدا الخ) الأولى الواو عبارة المغنى وهو ما قطعت الدودة وخرجت منه حية وهو كمد اللون اه (قوله وللخبر الخ) عطف على قوله اجماعاً (قوله خنثى) أي نعومة وليونة (قوله بشهامة الرجال) أي بقوتهم شيخنا (قوله ويحل) أي قوله أو مهمل في المغنى والى قوله وظاهر كلامهم في النهاية لا قوله وقضية قول الأذرى الى والتدثر (قوله فرش عليه ثوب الخ) أي وإن لم يتصل به بنحو خياطة نهاية وشيخنا (قوله على حرير الخ) أي ولو حصير من حرير مر اه سم (قوله لذلك الخ) أي للجلوس عليه (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ. ن أ ن في هذا اتخاذا وهو حرام وقضيته أنه لا حرمة هنا أعنى في الجلوس عليها بحائل على القول بحرمة اتخاذ لا اختصاصها بصورة محرمة وإن الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ يحرمه وإن لم يستعمله مطلقاً لا بحائل ولا بدونه بأن لم يزد على وضعه في صندوقه فتحريره فيما إذا جلس عليه بحائل أولى وكان يمكنه التخصيص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ يأتي عن الكردى ما فيه وتخصيص النهاية بما نصه فلو حمل هذا أي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذ ليلبسه بخلاف ما إذا اتخذ ليجرد القنية لم يبعد اه وارتضى به شيخنا وقال ع ش وفي حاشية الزيادة نقييد جواز اتخاذ بما إذا قصد اللباس له استعماله والاحرام اه (قوله اتخاذ الحرير) عبارة شرح الروض اما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافق ابن عبد السلام بأنه حرام اه سم (قوله على صورة محرمة) كأنه يريد نحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل سم وفي الكردى على ما فضل والذي يظهر لى أن المراد بقوله على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل إلا لستر الجدار بها مثلاً والقول بالتحريم حينئذ مقيس ظاهر فاندفع ما لسم هنا من أنه حمل كلام التحفة على غير ما قلته ثم اعترضه حتى قال أنه لا وجه له اه

ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحت لاخراج السكوز ثم لوضعه ثم إخراجها إن لم ينقص عن المشى على الحرير ما زاد عليه خلافاً لما أجاب به مر على الفور مع موافقته على حل المشى عليه فليتأمل (قوله ويحل الجلوس على حرير) أي ولو حصير من حرير (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير) جواب عما ورد على قوله قبله ويحل الجلوس الخ من أن في هذا اتخاذا وهو حرام وقوله على صورة محرمة كأنه يريد نحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل استعماله لا اتخاذا (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) قضيته أنه لا حرمة هنا أعنى في الجلوس عليه بحائل على القول بحرمة اتخاذ لا اختصاصها بصورة محرمة وإن الجلوس عليه بحائل ليس من الصورة المحرمة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ يحرمه وإن لم يستعمله مطلقاً لا بحائل ولا بدونه بأن لم يزد على وضعه في صندوقه فتحريره فيما إذا جلس عليه بحائل أولى لأنه حينئذ لا ينقص عن الموضوع في الصندوق لكن التحقيق أن المحرم مع الجلوس بحائل هو اتخاذ لا مجرد الجلوس فليتأمل (وحل حرمة اتخاذ) كأن يمكن التخصيص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ وعبارة شرح الروض واما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافق ابن

(قوله والتدثر) إلى قوله فيما يظهر في المغنى (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس شارح اه سم (قوله بحرير استتر بثوب الخ) عبارة شيخنا وكالتدثر به أى التدفى به إلا أن خيط عليه ظهارة وبطانة من غير الحرير اه ويأتى عن عش ما يوافق (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ) محل تأمل إذ تسمية ما ذكر تدثر بمنوع نعم تعليقها في السقف تمتنع لا مراخرو وهو كونه من أفراد تزينه بالحرير الممنوع كما سيأتى ما لم يقيد بالحاجة كما يحسنه الشارح هذا ولو أخذ الشارح ذلك من قوله بفرش أو غيره ماؤذن بأن كل ما يعد استعمالا عرفا يحرم لكان أقرب ثم رأيت في المغنى والنهاية تفسير قول المصنف وغيره بقولها من وجوه الاستعمال كلبسه والتدثر به واتخاذ ستر أو فيه تصريح بما ذكرت من الأخذ بصري (قوله وهو قريب أن صدق عليه الخ) عبارة عش ولو رفعت سخابة من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو منتفعا بها ولو جعل مما يلي الجالس ثوب من كتان مثلا متصل بها أى بأن جعل بطانة لها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كالألوان كان ظاهر اللحاف حريرا فتغطى ببطانته التى هى من كتان فانه يحرم لانه مستعمل للحرير ولو رفعت السخابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستدامته إن حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت السخابة فصار ظلمها غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها كالتبخير بمختر الذهب من غير أن يحتوى عليها كذا إجاب مر بعد السؤال عنه والمباحثة فيه فليتأمل سم على المنهج اه وقوله ولو جعل الخ محل وقفة وقوله كالألوان كان ظاهر اللحاف الخ هذا القياس فيه ما لا يخفى فإن الفرق بينهما ظاهر (قوله أن صدق عليه عرفا الخ) هذا التقييد بالنسبة إلى حكم الجلوس تحتها أما أصل تعليقها والستر بها فإمرام مطلقا كما هو ظاهر لانه من أفراد تزين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للتزين بين الرجال والنساء أما بالنسبة لحكم الجلوس تحتها حيث حرم بقيدته إلا أن الذى أفاده فواضح أنه يفرق بينهما وإن الحرمة إنما هى بالنسبة إلى الرجال فتأمل بصري (قوله هنا) أى في الجلوس تحت الحرير (قوله لانه لا يقصد الخ) قضيته أن البشخانة القريبة يحرم الجلوس تحتها وإن قصد بها منع نزول الغبار وقد يناهيه قوله الاتى أى لغير حاجة إلا أن يفرق بينهما وبين ستر السقف (قوله ولا كذلك ثم) قد ينظر فيه بأن المسقف قد يقصد بالجلوس تحته منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه سم وتقدم عن عش ما يوافق إطلاق الشارح الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف المذهب وبعده قول المتن (والاصح تحريم أفرانها) والثانى محل وشيأتى ترجيحه نهاية ومغنى (قوله وعلية) أى على الاصح المذكور (قوله على وجهه) هذا كالصريح فى أن عندنا وجهها جواز أفران الحرير للرجل والجلوس عليه بلا حائل فليراجع ثم رأيت في المغنى ما نصه وقيل يجوز الجلوس عليه ويرده الحديث المتقدم اه (قوله ويحرم) إلى قوله أى لغير حاجة في النهاية والمغنى إلا قوله قبل (قوله على الكل) أى كل من الرجل والمرأة (قوله ستر سقف أو باب الخ) أى كايقع في أيام الزينة والفرح نعم إن أكرههم الحاكم على الزينة المحرمة فلا حرمة عليهم لعذرهم ويحرم التفرج عليها بخلاف المرور لحاجة شيخنا زاد عش وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزينوا بالحرير الخالص مع كونهم لوزينوا بغيره أو بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك اه (قوله أو جدار الخ) والمتجه وفاقا لمثل ستر الجدران بالحرير الباسه للدواب لانه محض زينة وليست كصبي ومجنون لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به سم على المنهج ومثل ذلك الباسه الحلي لما علل به عش (قوله غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه

والتدثر بحرير استتر بثوب
أن خيط عليه فيما يظهر
وظاهر كلامهم أنه لا فرق
في حرمة التدثر بغير المستتر
بين ما قرب منه وما بعد كان
كان معلقا بسقف وهو
جالس تحته كالشخانة
وهو قريب أن صدق عليه
عرفا أنه جالس تحت حرير
ويفرق بينه وبين حمل
الجلوس تحت سقف ذهب
بما يتحصل منه بأن العرف
يعد هنا مستعملا للحرير
لانه يقصد لوقاية الجالس
تحت من نحو غبار السقف
فالخو بالمستعمل له في بدنه
ولا كذلك ثم (ويحل
للرأة لبسه) إجماعا (والاصح
تحريم أفرانها) إياه
للسرف بخلاف اللبس فانه
يزينها وعليه يحرم تدثرها
به بل أولى لانه يجوز للرجل
أفرانها على وجهه دون
التدثر به ويحرم على الكل
ستر سقف أو باب أو
جدار غير السكبة

عبد السلام بانه حرام (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس ش (قوله ولا كذلك ثم) قد ينظر فيه بأن
المسقف يقصد بالجلوس تحته منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه ستر سقف أو باب أو جدار
هل مثلها للدواب أو لا فالفرق (قوله غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق
بين داخلها وخارجها وأنه لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق لنحو الملتزم بحيث يصير سترها أو

لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق انحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقعها مسدودا على ظهره
 لأن ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع جعل ستارة الصفقة من البيت حريرا وانه يمتنع جعل خيمة من حرير
 وان كانت على خشب مركب تحتها مرأه سم عبارة عرش (فرع) هل يجوز الدخول بين ستر السكعبة
 وجدارها والنحو الدعاء لا يعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها
 من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحرم سم على المنهج وقوله وهو دخول الحاجة قد تمتع الحاجة فيما ذكر
 ويقال بالحرمة لأن الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها ويفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن
 الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية بخصه وصها وقوله فيه نظر الخ الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه
 وبين الجدار اه عرش (قوله قيل وملحق الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارتهما وبحل لبس السكتان
 والقطان والصوف ونحوها وان غلت اثمانها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء
 والصالحاء اى محل دفنهم بالثياب اى غير الحرير ويحرم تزيينها بالحرير والصور نعم يجوز ستر السكعبة به
 تعظيمها لها والا وجه جواز ستر قبره عليه السلام وسائر الانبياء به كاحرم به الا شئني في بسيطه جريا على
 العادة المستمرة من غير تكبير اه وقولها نعم يجوز ستر السكعبة به الخ اى ان خلافه عن النقد شيخنا عبارة
 شرح بافضل اما تزيين السكعبة بالذهب والفضة فحرام كما يشير اليه كلامهم اه (قوله ويلحق بها قبره الخ)
 اعتمد مر ان ستر قوايت الصديان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالتسكين بل اولى بخلاف
 تو ابيت الصالحين من المذكور البالغين العقلاء فانه يحرم سترها بالحرير ثم وقع منه رالميل لحرمة ستر قبور
 النساء اى ونحوها بالحرير ووافق على جواز تغطية محارة المرأة سم على المنهج اه عرش (قوله به) اى
 بالحرير والجار متعلق بستر سقف الخ (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو
 ظاهرهم سم (قوله وقد يشكّل) اى حرمة ستر سقف الخ (قوله بما ياتي في كيس الدرامم الخ) قد يقال كيس
 الدرامم لا يكون الا محل حاجة والمتوقف على فقد الغير لانما هو ضرورة وكفى هذا في الفرق سم (قوله
 هنا) اى في ستر نحو الجدار و (قوله ثم) اى في كيس الدرامم سم قول المتن (وان للولى الخ) اى بمن له ولاية
 التأديب فيشمل الام والاخ الكبير مثلا فيجوز لها لباسه الحرير فيما يظهر عرش (قوله الاب) الى قول
 المتن قلت في النهاية والمغنى قول المتن (الباسه الصبي) اعتمد مر ان ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون
 فيجوز لباس كل منهما فعلا من ذهب حيث لا اشراف عادة سم على المنهج اه عرش وشيخنا (قوله كلى
 الذهب الخ) المراد بالخلى ما يتزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي
 الباس الصبي ذلك لانه ليس من الخلى واما الحياصة المعروفة فيذبحى حل الباسها لانهما يتزين به النساء
 ويمادى على جوازها للنساء قوله مر السابق والخيط الذى يعقد عليه المنطقة وهو التى يسمونها الحياصة
 عرش (قوله المجنون) وترك لباسها ما ذكر اى من الحرير والخلى ولو يوم عيد اولى كما قاله الشيخ عز الدين
 فى الصبي وقال لافرق بين الذكر والانثى وفى الخلى ان الباس الصبي والصبيّة الحرير مكروه بحيرى وفى قوله
 والصبيّة وقفة فليراجع قول المتن (حل افتراشها) اى كلبسه سواء فى ذلك الخلية وغيرها نهاية ومعنى عبارة
 شيخنا اى رسائر اوجه الاستعمال كالتدثر به والجلوس تحته ونحو ذلك ومحل حل افتراشهن له ما لم يكن
 مزر كشاً بذهب او فضة اه وعبارة عرش خرج بافتراشها استعمالها له فى غير اللبس والفرش فلا يحل

قيل ويلحق بها قبره صلى
 الله عليه وسلم به اى لغير
 حاجة فيما يظهر اخذنا من
 تعبهم بالترزين وقد
 يشكّل بما يأتى فى كيس
 الدرامم ونحوه إلا أن يفرق
 بأن الخيلاء هنا أعظم منها
 ثم (و) الاصح (ان للولى)
 الاب وغيره (الباسه) كلى
 الذهب وغيره (الصبي)
 مالم يبلغ والمجنون اذ لا
 شهامة لها تنافى تلك الخنوة
 نعم لا خلاف فى جواز
 ذلك يوم العيد لانه يوم
 زينة (قلت الاصح حل
 افتراشها) اياه (وبه قطع
 العراقيون وغيرهم والله
 أعلم) لعموم الخبر
 الصحيح انه حل لاناث أمته

برقعها مسدودا على ظهره لأن ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع جعل ستارة الصفقة من البيت حريرا وانه يمتنع
 جعل خيمة من حرير وان كانت على خشب مركب تحتها مر (قوله قيل ويلحق بها قبره عليه السلام) الا وجه
 جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء به كما جزم به الا شئني في بسيطه جريا على العادة المستمرة
 من غير تكبير شرح مر (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر (قوله وقد
 يشكّل بما ياتي في كيس الدرامم) ونحوه قد يقال كيس الدرامم لا يكون الا محل حاجة والمتوقف على نقد
 الغير لانما هو ضرورة وكفى هذا في الفرق (قوله بان الخيلاء هنا) اى في ستر السقف الخ اعظم منها ثم اى في

بعضهم ان الرجل
ولا يسته لانه لا يعد
لاله وظاهره انه
بين طول بقائه على
عليه منها وعدمه ولو
حاجة وفيه ما فيه
الرجل لبسته فضلا
من بقية أنواع
ممال (للضرورة
يرد مهلكين) أو
منها ضررا يبيح
الحق به جمع الالم
لانه أولى من نحو
الآني (أو فجأة)
فتفتح والمذ وبفتح
وهي البغنة (حرب)
(ولم يجد غيره) ولا
طلب غيره يقوم
للضرورة وصحح
فاية قول جمع يجوز
وغیره مما يصلح
وان وجد غيره
لهم كتحلية السيف
غير الشاذ الذي مر
لف للاجماع لان
ان ذلك يكتفي
الاغظة وان لم يكن
ولا صلاحية للقتال
اجة) كستر العورة
الخلوة (كجرب
) وقد أذاه لبس
ي تأذيا لا يحتمل
بما يظهر ولم يحتاج
التييم لانه رخصة
فيه أكثر وكذا
يذه غيره

وأما ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء الحرير لعامة زوجها أو تغطي به شيئا من أمتعتها المسمى الآن
بالبقجة فالأقرب الجواز فيها اه وقوله خرج الى قوله وأما الخ محل تأمل (قوله وإطاع بعضهم الخ) وافقه
شيخنا عيارنه ويحرم على الرجل النوم في ناموسية الحرير ولو مع المرأة وكذلك دخوله في الثوب الحرير
الذي تلبسه بخلاف ما إذا علا عليهما من غير دخول فلا يحرم اه ولعل ما بحثه الشارح من التقييد بالحاجة
أوجه (قوله فضلا) الى قوله أي تأذي باقي النهاية والمغنى الإقوله والحق به الى المتن وقوله وهذا الى المتن (قوله)
والحق به جمع الخ) ان كان مرادهم ما يحصل به مشقة لا تحتمل عادة فهو وجه لا معدل عنه لمسئلة القمل
الآتية بصرى أقول وصف الالم بالشديد كالصريح في إرادة ذلك (قوله وأجأة حرب الخ) الظاهر ان التقييد
بالفجأة ليس بشرط بل إذا احتاج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جاز له لبسه سم ويأتي عن النهاية والمغنى
ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه الغير ان (قوله وصحح في الكفاية قول جمع يجوز الخ) والاوجه عدم
الجواز كما هو ظاهر كلام الاصحاب مغنى ونهاية (قوله يجوز القباء الخ) أي من الحرير (قوله وان وجد
غيره) أي غير الحرير (قوله والذي مر) أي في شرح وغيره قول المتن (والحاجة) والاوجه ان من الحاجة أن
يجد غيره لكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مركوبه شرح العباب اه سم (قوله كستر العورة
الخ) أي إذا لم يجد غير الحرير وكذا ستر ما زاد عليهما عند الخروج للناس نهاية ومغنى عبارة سم أي بان
فقد ستر غيره أي يلبق به فيما يظهر قال في شرح العباب واقفي أبو شكيل بأنه لو احتاج اليه لنحو التعميم عند
الخروج لنحو جماعة أو شرآه ولم يجد غيره ولو خرج بدونه سقطت مروءته جاز له الخروج به للحاجة اليه
انتهى زاد ع ش فان خرج مترامة تنصر على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالساف وترك الالتفات
الى ما يزرى بالمنصب لم تسقط بذلك مروءته بل يكون فاعلا لا فضلا وان لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاعا
وتهاونا بالمروءة سقطت مروءته كذا في الناشرى بأبسط من هذا سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ ان لبس
الفقيه القادر على التجميل بالثياب التي جرت به عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفة والهيئة ان كان لهضم النفس
والاقتداء بالسلف الصالحين لم يخل بمروءته وان كان لغير ذلك اخل بها ومنه ما لو ترك ذلك معللا بان حاله

كيس الدرام (قوله في المتن أو فجأة حرب ولم يجد غيره) قال في التنبيه ويجوز للمحارب لبس الديباج الشيخين
الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن
النقيب في شرحه قوله إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره شرط في المنسوج الذهب وهل هو شرط في الديباج
الشيخين قيل نعم والاصح انه لا يشترط فيه ذلك ويشترط فيه على الاصح ان لا يقوم غيره مقامه الى اخر ما طال
به اه ولعل الاوجه عدم اشتراط المفاجأة في المنسوج بالذهب ايضا بل الشرط ان لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز
لبسه حينئذ وان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجئه وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح المذهب كما في
الحاشية الاخرى وقول الشارح ولا أمكنه طلب غيره ويقوم مقامه الظاهر ان التقييد بالفجأة ليس بشرط
بل إذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جاز له لبسه وفي العباب لا ان كان لضرورة وحاجة
كفجأة قتال وان وجد غيره خلا للشيخين وكذا ما هو جنة فيه كديباج صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه
وبين الشارح في شرحه ان المعتمد ما قاله الشيخان ثم قال والاوجه ان من الحاجة ان يجد غيره كالدرع لكنه
ضعيف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مركوبه وقوله كديباج الخ قال في شرحه لا يبق غيره وقايتة في دفع
السلاح وقوله وان لم تعاجئه قال في شرحه ان اراد به حله مع تدبير ما يقوم مقامه كان ما شيا فيه على الضعيف
الذي مشى عليه ما ولا وان اراد حله وقت الحرب ان تسبب فيها الا لم يجد غيره كان معتمدا ثم قال وكالدرع
المزينة بذهب ناهي لا يخل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع اه (قوله)
كستر العورة) أي أن فقد ستر غيره أي يلبق به فيما يظهر وقد يتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله
بالضرورة انه لا يشترط مناهة غيره وهو خطأ ولا لزوم جواز لبسه مطلقا وذلك مبطل للحكم بتحريمه (قوله)
كستر العور ولو في الخلوة) في شرح العباب واقفي أبو شكيل بأنه لو احتاج اليه لنحو التعميم ولم يجد غيره

لكنه ينيلها كما هو ظاهر كالتداوى بالنجاسة بل لو قيل ان تخفيفه لالمها كان التهاما بعدد كون (٢٣) الحكمة غير الجرب الذي افاده العطف

صحيح وقوله في مجموعه وغيره كالصحيح انها هو يحمل على اتحاد اصل المادة دون صورتها وكيفيةها (ودفع قل) لا يحتمل اذاه عادة ولا نماكثر حتى يصير كالداء المتوقف على الدواء خلافا لبعضهم ولو في الحضر في الكل خلافا لما أطال به الاذعى وذلك لخبر الصحيحين انه عليه السلام أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكمة كانت بهما وفي غزاة بسبب القمل ورواية مسلم ان الاول كان في السفر لا يخصص ويؤخذ من قوله للحاجة أنه متى وجد مغنيا عنه من دواء او لباس لم يحز له لبسه كالتداوى بالنجاسة واعتمده جمع ونازع فيه شارح بان جنس الحرير مما أبيع لغير ذلك فكان أخف ويرد بان الضرورة المبيحة للحرير ولا يتأتى مثلها في النجاسة حتى يباح لاجلها فعدم إباحتها لغير التداوى إنما هو لعدم تأتية فيها لالكونها أغلظ على أن لبس نجس العين يجوز للمجازلة للحرير فهما مستويان فيها (وللقتال كديباغ لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح كحاجة دفع القمل بل أولى قيل هذه مفهومة من قوله أو فجأة حرب بالاولى أو

معروف وأنه لا يزيد مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعده وإما كان هذا مخرجا لمنافاته منصب الفقهاء فكانه استهزاء بنفس الفقهاء (قوله لسكرته ينيلها) لعل مرجع الضمير في ينيلها للضرورة سم أي العلة الشاملة لكل من الجرب والحكمة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجه وينبغي ان المراد تخفيف له وقع سم (قوله وكون الحكمة غير الجرب الخ) أي والحكمة بكسر الحاء الجرب اليابس نهاية ومعنى فيكوب الجرب اعم كرى ولا يخفى انه لا يدفع الاشكال (قوله دون صورتها) أي صورة مادة الحكمة والجرب ويحتمل صورة الحكمة مع صورة الجرب قول المتن (ودفع قل) أي وللحاجة في دفع قل لانه لا يقبل بالخاصة نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم لا يقبل الخ في المختار قل رأسه من باب طرب وعليه فيقر أما هنا بفتح المشناة التحتية وفتح الميم ويكون المعنى لا يقبل من لبسه اه (قوله في الكل) كذا في النهاية والمعنى ولعل المراد بذلك قول المصنف للضرورة الخ وقوله وللحاجة الخ كما هو صريح شرح بافضل (قوله ان الاول) أي الارخاص لحكمة (لا تخصص) أي الارخاص بالسفر (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في الاخذ نظر لتحقق الحاجة مع وجود المعنى وان كان المأخوذ هو المنتجه سم (قوله لم يحز له الخ) معتمد ع ش (قوله ونازع فيه شارح بان جنس الحرير الخ) اعتمده المعنى (قوله على أن لبس نجس العين الخ) أي اما المتنجس فلا يتوقف حله على ضرورة كما ياتي ع ش (قوله فيها) أي في الاباحة او في الضرورة المبيحة قول المتن (وللقتال الخ) قال في التنبية ويجوز للحداد بل لبس الديباغ الشخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجاته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن النقيب في شرحه قوله إذا فاجاته الحرب الخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعل الاوجه عدم اشتراطها فيه ايضا بل الشرطان لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حينئذ وان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجئه وهو ظاهر ما نقله الشارح في شرح قول العباب وكذا ما هو جنة فيه كديباغ صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه ما نصه وكالدرع المنسوج بذهب فانها لا تحل في الحرب إلا اذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع انتهى سم قول المتن (كديباغ الخ) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التديب وهو النقش والتزيين اصله ديباه بالهاء (قوله مقامه) بفتح الميم لانه من الثلاثي يقال قام هذا مقام ذاك بالفتح وأقته مقامه بالضم نهاية ومعنى قال ع ش قوله بكسر الدال وفتحها والكسر افسح اه وقال الرشيدى قوله مر مأخوذ من التوبيخ لا يناسب كونه معربا إذا معرب لفظا استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وهذا لاخذ يقتضى انه عربى فتأمل اه ولعل وجه التامل ان قوله مر اصله ديباه الخ يلحقه بالعربى ويدفع الاشكال (قوله قيل هذه مفهومة الخ) جرى عليه المعنى (قوله بالاولى) أي فانه إذا جاز لمجرد المحاربة فلا يجوز للقتال بطريق الاولى معنى (قوله فان تلك الخ) يجوز هذا لا يمنع فهم احدهما من الاخرى فتأمل (قوله وهذه في خصوص نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباغ تدخل بقية انواع الحرير وما المانع ان يقال تلك في الاحتياج اليه لمجرد الاستراوة اعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرر سم وقوله لان كاف كديباغ الخ فيه نظر ظاهر وقوله فلا تكرر فيه ان الاعم يغنى عن الاخص (فلم يغن احدهما الخ) اما عدم اغناء الفجأة عن القتال فواضح لانها الاخص منه واما عدم اغناء الحرير عن الديباغ فحل تامل لان الاخص مندرج في الاعم فلو اقتصر في التعليل على الاولى كان أولى ثم رايت في النهاية قال واعاد هذه المسئلة لئلا يتوهم ان الجواز فيما مر

واحتاج للتعميم به مثلاً عند الخروج لنحو جماعة أو شرأوا لو خرج بدونه سقطت مروءته جازله والخروج به للحاجة اليه حينئذ اه (قوله لسكرته ينيلها) لعل مرجع الضمير في ينيلها للضرورة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجه وينبغي ان المراد تخفيف له وقع (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في الاخذ نظر لتحقق الحاجة مع وجود المعنى وان كان المأخوذ هو المنتجه (قوله فان تلك في خصوص الخ) يجوز هذا لا يمنع فهم احدهما مع الاخرى فتأمل (قوله وهذه في خصوص نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباغ تدخل بقية أنواع الحرير وما المانع أن يقال تلك في الاحتياج اليه لمجرد الاستراوة اعم وهذه في الاحتياج اليه لدفع السلاح فلا

داخله فيها اه وليس كذلك فان تلك في خصوص الفجأة وعموم الحرير وهذه في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن أحدهما عن الآخر

مخصوص بحالة الفجأة فقط دون الاستمرار اه وهو حسن لو لا تعبيره بالاعادة بصري قول الماتن (من ابريسم) هو بكسر الهمزة والراء وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء الحرير وهو فارسي مغرب معنى اى فيه ثلاث لغات شيخنا (قوله اى حرير) الى قوله ولو شك في النهاية والمغنى (قوله اى حرير باى الخ) تفسير بالاعم و اشار به الى ان المراد هنا اعم لا خصوص ابريسم شيخنا (قوله عن الدود) اى عن بيته على حذف المضاف فضمير داخله لهذا المحذوف قول الماتن (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه ابريسم عن غيره كالخز سداه حرير ولحمته صوف نهاية ومغنى (قوله انما نهي رسول الله الخ) قد يقال صريح قوله انما الخ واطلاق قوله وسدى الثوب يقتضيان حل المركب ولو كان حريره اكثر فليتامل بصري (قوله المصمت) هو بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم وبالمثناة من قوله اصمته اه قاموس بالمعنى عش (قوله واما العلم الخ) عبارة النهاية والمغنى فاما الخ بالفاء ولعل الرواية مختلفة (قوله ولا عبرة الخ) عبارة النهاية وعلم من قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير في المركب مع قلته وزنه او مساواته لغيره خلافا للفقهاء ولو اغطى باحاف حرير وغشاه بغيره اتجه ان يقال ان خايط الغشاء عليه جاز لكونه كخشو الجنية ولا فلا اه قال عش قوله مر ان خايط الخ اى من اعلى واسفل كما يؤخذ من قوله لكونه كخشو الخ اه (قوله خلافا لجمع) اى فيجوز ليس الاطالسة المشهورة وان كان ظاهرها ان الحرير فيها اكثر شيخنا (قوله لجمع متقدمين) عبارة المغنى خلافا للفقهاء في قوله ان ظهر الحرير في المركب حرم وان قل وزنه وان استتر لم يحرم وان كثر وزنه اه (قوله في الاستواء) اى وزنا بزيادة الحرير سم (قوله على الاوجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قالوا ولو شك في كثرة الحرير وغيره او استوائهما حرم كما جزم به في الانوار اه زاد الاول ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب اذا شك في كبر الضربة بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الاناء قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة قال عش قوله مر والاصل تحريم الحرير الخ مقتضاه انه لو شك في المحرمة المطرزة بالابرة حرم استعمالها وهو المعتمد اه (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما ياخذ من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعينه والالم يحتاج للفرق وقد يمنع الحل حينئذ سم وهو الظاهر (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر سم (قوله مع تيسر سؤال الخ) مفهومه جواز الاجتهاد مع التيسر وعليه فاضابط التيسر والتيسر ينبغى ان يحرم بصري (قوله عن الاكثر) متعلق بسؤال خبيرين (قوله فلا يكره الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله تحريمه) اى العكس (قوله بخلاف المستوى الخ) راجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز او رقع بحرير الخ يتردد النظر في المطرز والمنسوج بالقصب والظاهر انه من قبيل المطرز بالذهب والفضة فيحرم استعمال ما كان فيه وإن كان قليلا جدا كما هو ظاهر إطلاقهم في المطرز بهما وان لم أر من صرح بحكمه بخصوصه فلا يرجع ثم حرمة المطرز او الخطط بالقصب بالنسبة إلى الفضة ظاهرة لانها تتحصل بالنار بلا شك واما بالنسبة لما فيه من الذهب فينبغى تحريمه على اختلاف المتأخرين في استعمال المدوس المموه هل يحرم فيه تفصيل الاوانى او يحرم استعماله مطلقا لانه الصق بالبدن من الاوانى جرى في الزكاة من شرح الروض على الاول وكذا في النخعة كما سيأتى وجرى جمع منهم ابن عتيق وابن زياد على الثاني فانه افقي في ثوب خطط بذهب لا يحصل منه شيء بحرمة بصري وقوله في المطرز والمنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله اورقع) الى قوله قال الحلبي في النهاية والمغنى لا قوله اى معتدلة (قوله اورقع) هذا اذا كان لونية اما لو كان لحاجة فلو الحق بالنظر بغير لم يعد سم وباقى عن عش خلافه (قوله اعنى الطراز الخ) عبارة

زاد وزن الابريسم ويحل عكسه) تغليباً للحكم الاكثر ولو ظنا كما في الانوار وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما انما نهي رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت أى الخالص من الحرير واما العلم أى بفتح العين واللام وهو الطراز وسدى الثوب فلا بأس (وكذا إن استويا) وزنا ولو ظنا (في الاصح) إذ لا يسمى ثوب حرير ولا عبرة بالظهور مطلقا خلافا لجمع متقدمين ولو شك في الاستواء فالاصل الحل على الاوجه خلافا لبعض نسخ الانوار وصريح كلام الامام ويفرق بين النظر للظن في الاولين على ما فيه وعدم النظر اليه في معاملة من أكثر ماله حرام بان هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهى اليد فلم يؤثر الظن معها بل ولا اليقين إذا لم تعرف عين الحرام بخلاف ما هنا ويظهر منع اجتهاده مع تيسر سؤال خبيرين ولو عدلى رواية عن الاكثر وقضية الماتن أن صورة العكس لا خلاف فيها أى يعتد به فلا يكره لبسه وان قال الجوينى المذهب تحريمه لمخالفته

تكرار (ولو شك في الاستواء) اى وزنا بزيادة الحرير (قوله فالاصل الحل على الاوجه الخ) وعلى هذا يفرق بينه وبين مضرب شك في كبر ضربه بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الاناء قبل تضييبه وتحريم الحرير لغير المرأة ثم مر (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما ياخذ من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعينه والالم يحتاج للفرق وقد يمنع الحل حينئذ (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر لمخالفته قول الجوينى (قوله اورقع) هذا اذا كان لونية اما لو كان لحاجة فلو الحق بالنظر بغير لم يعد (قوله

النهاية وغيره والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص مراكبا على الثوب اه قال ع ش ومنه ما عتيد
 الان من جعل قطع الحرير على نحو الثوب اه (قوله ما يركب الخ) اى مانسج خارجا عن الملبوس ثم وضع
 عليه وخطط بالابرة كالشريط بجيرى (قوله للخبر المذكور) اى فى شرح ويحل عكسه (قوله انه يشترط ان
 يكون قدر اربع اصابع الخ) اى عرضا وان زاد طوله اه زبادى وفى سم ظاهر كلامهم ان المراد قدر
 الاصابع الاربع طولا وعرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها اه
 لكن الحاصل من كلامهم انه تحرم زيادته فى العرض على الاربع اصابع ولا يتقيد بقدر فى الطول ع ش
 واعتمده القليوبى والحلى وكذا شيخنا عبارته واما المطرز والمرقع فكالمسوج لكنه يتقيد كل منهما
 بكونه اربع اصابع عرضا وان زاد طولا واعتمده البشيشى فى حل المرقع ان لا يزيد طول ايضا على اربعة
 اصابع ويتقيد كل منهما ايضا بكونه لا يزيد فى الوزن نعم لا يحرم ان يكون فى حالة الشك فى كثرتها لان الاصل هنا
 الحل اه (قوله الاموضع اصبعين الخ) عبارة النهاية والمغنى الاموضع اصبع او اصبعين (قوله قال الحلیمى
 الخ) عبارة المغنى ولو كثرت محالها اى الطراز والرقع بحيث يزيد الحرير على غيره حرم والا فلا خلافا لما
 نقله الزركشى عن الحلیمى من انه لا يزيد على طرازين على كل طراز لا يزيد على اصبعين ليسكون مجموعهما
 اربع اصابع اه زاد النهاية ويفرق بينه وبين المنسوج بان الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل
 ذلك حرمت الزيادة على الاربع اصابع وان لم يزيد وزن الحرير اه قال ع ش قال بعضهم ويؤخذ من
 كلام الشارح م ر حل لبس القواويق القطيفة لانها كالرقع المتلاصقة اقول وهو ممنوع لان هذه إنما تفصل
 على هذه الكيفية التى يفعلونها ليتوصل بها الى الهيئة التى يعدونها زينة فيما بينهم بحسب العادة وليست
 كالرقع التى الاصل فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه اه (قوله وخالفهما صاحب الكافى الخ)
 الظاهر ان مراد صاحب الكافى بانفصالهما عدم اتصال احدهما بالآخر ردا للمقابل القائل بعدم
 الجواز نظرا الى ان المجموع اكثر من اربع اصابع فليتامل بصرى (قوله كل واحد) اى من العليين
 الذين فى الطرفين (قوله لانفصالهما) اى العليين (قوله وحكم السكين حكم طرفى العمامة الخ) وفى الايعاب
 عن الجواهر يجوز ان يجعل فى كل طرف من طرفى العمامة قدر اربع اصابع من الحرير اه والظاهر
 انه يجزى فى الحضاية المعروفة التى تركب فى طرف العمامة من الحرير فان كان عرضها اربع اصابع حلت
 والا فلا كرى على بافضل (قوله من المقاتلين) اى مقالة الحلیمى والجوينى ومقالة صاحب الكافى
 (قوله لكنهما) اى عبارة الروض والمجموع (قوله فالشرط ان لا يزيد المجموع الخ) تقدم عن النهاية
 والمغنى خلافة وفى الكرى على بافضل ما حاصله اعتمده الشارح فى شروح بافضل والارشاد مقالة الحلیمى
 وفى التحفة ان لا يزيد المجموع الخ وفى الايعاب انه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين ويجوز فى كل ان
 يكون اربع اصابع واعتمده شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى انه اذا تعددت محالها وكثرت بحيث يزيد
 الحرير على غيره حرم ولا فلا اه (قوله وما اقتضاه الخ) فى دعوى الاقتضاء نظرا لظاهر ما مر انفا عن
 البصرى (واما اغتفار التعدد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله مطلقا) اى
 زاد على اثنين ام لا وزاد المجموع منهما على ثمانية اصابع ام لا (قوله بشرط ان لا يزيد كل على اربع) اى

قدر اربع اصابع مضمومة) ظاهر كلامهم كخبر مسلم المذكور ان المراد قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا
 فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على عرضها ويؤيد مراد ذلك ما فى الخادم عن
 حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد اصابع النبي ﷺ وهى اطول من غيرها اه فلولوا ان المراد
 ما ذكرنا لما كان لا اعتبار طولها على غيرها معنى ويحتمل ان لا يتقيد الطول بقدر فليتامل اى فى التطريز
 لافى الترقيع م ر (قوله اى معتدلة) فان زاد على قدرها امتنع وان لم يزد على وزن الثوب فليس
 كالنسج لانه لينة م ر (قوله لانفصالهما) لعل الضمير للطرفين او ما فهمنا ثم رابت ما ذكره (قوله بشرط
 ان لا يزيد كل على اربع) اى فلا بد من الفصل بين كل طرازين (فرع) تقطع بعض اجزاء الثوب فرفيت

ما يركب على السكين مثلا
 للخبر المذكور لكن المعتمد
 كما فى الروضة والمجموع
 وغيرهما انه يشترط ان
 يكون قدر اربع اصابع
 مضمومة اى معتدلة لخبر
 مسلم انه ﷺ نهى عن
 الحرير الا موضع اصبعين
 أو ثلاث أو اربع قال
 الحلیمى والجوينى ويشترط
 أن لا يزيد مجموع الطرازين
 على اربع اصابع وخالفهما
 صاحب الكافى فقال لو كان
 فى طرفى العمامة علم كل واحد
 اربع اصابع احتمل
 وجهين والاصح الجواز
 لانفصالهما وحكم السكين
 حكم طرفى العمامة اه
 وعبارة الروضة والمجموع
 كالخبر محتملة لكل من
 المقاتلين لكنهما الى الثانى
 اقرب فالشرط ان لا يزيد
 المجموع على ثمانية اصابع
 وان زاد على طرازين وما
 اقتضاه قول الكافى
 لانفصالهما أن على العمامة
 طرازان منفصلان عنها
 يجعلان عليها وانها احلا لان
 كطرازي السكين غير بعيد
 وأما اغتفار التعدد فى
 التطريز والترقيع مطلقا
 بشرط ان لا يزيد كل على
 اربع ولا المجموع على
 وزن الثوب

هو لا والروضة والمجموع وكذا قول الجيلي وغيره يجوز كل منهم ما وان تعدا ما لم يزد وزن الحرير على غيره وأقوى ابن عبد السلام بأنه لا لباس باستعمال عمامة في طرفها حرير قدر شبر الا ان بين كل قدر اربع اصابع منها فرق لم من كتان او قطن قال الغزى وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيه اه فاما اذ ان ذلك في حكم التطريف وإنما تقييد بالاربع على الوجه المذكور لان العادة كانت كذلك فاذا تغيرت اتبعت لما ياتي وصورة المسئلة كما هو ظاهر ان السدى حرير وأنه أقل وزنا من اللحمة وأنه لحما بحرير في طرفها ولم يزد به وزن السدى فاذا كان الملاحوم بحرير اشبه التطريف اما التطريز بالابرة فكالنسج فيعتبر الاكثر وزنا منه واما طرز فيه كما يحسنه السبكي والاسنوى قال نعم قد يحرم في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه اى تشبه النساء بالرجال وعكسه وهو الاصح وما افاده من ان العبرة في لباس رزى كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن وقول الاذرى الظاهر ان

فلا بد من الفصل بين كل طرازين اى ورقتين (فرع) تقطع بعض أجزاء الثوب فرفيت ينبغي اعتبار الوزن سم (قوله فبعيد الخ) خلافا للشيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله من كلام هؤلاء) اى الخليعى والجرىنى وصاحب الكافى (قوله وكذا) اى بعيد (قول الجيلي الخ) قد يقال ما الفرق بين مقالة الجيلي وما قبلها (اه) افردت عنها بل الظاهر انها عتيها لا يقال الفرق عدم اشتراطه ان لا يزيد كل على اربع اصابع لانا نقول هذا مراد له وان لم يصرح به فيما يظهر إذ لا تسعه المخالفة في ذلك مع تصريح الحديث السابق بذلك فليتما مل بصرى (قوله كل منهما) اى من الطراز والورقة (قوله طرفها) اى في كل منهما كرى (قوله والمغنى) الى قوله وصورة المسئلة في المغنى (قوله الى ان بين الخ) عبارة النهاية والمغنى و فرق بين كل اربع اصابع بمقدار قلم الخ (قوله فرق قلم) اى مقداره كرى (قوله قال الغزى وهذا الخ) عبارة النهاية قال الشيخ وفيه وقفه الا ان يقال تتبعت العادة في العائى فوجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منهما الاذنى في العمامة من الحرير منسوج وقد مر ان العبرة فيه بالوزن حيث زاد وزن الحرير الذى في العمامة حرمت والا فلا اه قال عى قوله مر وقد ينظر في كل منهما اى ما قاله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتظير هو المعتمد وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد خيط بها وعليه فلا يتأتى النظر المذكور اه (ولما تقييد الخ) عبارة المغنى فان جرت العادة على خلافه اعتبرت إذا العادة تختلف باختلاف الاشخاص والازمان والا ما كن اه (قوله وصورة المسئلة) اى مسئلة ابن عبد السلام و (قوله لحما) اى العمامة كرى واقرب عى التصوير المذكور (قوله فاذا الخ) بالتنوين (قوله اما التطريز) الى قوله والاسنوى في المغنى الى قوله وما افاده في النهاية (قوله فكالنسج الخ) اى لا كالطراز وان قال الاذرى انه مثله ويحل حشو جبهته ونحوها بالحرير كالحندة لان الحشو ليس ثوبا منسوجا ولا بعد صاحبه لا بس حرير مغنى ونهاية (نعم قد يحرم الخ) اى المطرز بالابرة وان لم يزد وزنه عى (قوله لكونه من لباس النساء الخ) اى لا لكونه الحرير فيه نهاية (قوله بتحريم التشبه الخ) وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه به فيه بانه ما كان مخصوصا بهن في جذبه وهيته او غالبا في زين وكذا يقال في عكسه نهاية قال عى ومن العكس ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وحمل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختلفت النساء او غاب فيهن رزى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الذى كما قيل ان نساء قرى الشام يتزين بزي الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت به عادة اهله او ينظر لاكثر البلاد فيه ونظروا الاقرب الاول ثم رايت في ابن حجب نقلا عن الاسنوى ما يصرح به وعليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الا ان من لبس قطعة شاش على رؤسهن حراما لانه ليس بتلك الهيئة مختصا بالرجال ولا غالبا فيهم فليتنبه له فانه دقيق وأما ما يقع من لباسهن ليلة جلان عمامة رجل فينبغى فيه الحرمة لان هذا الذى مخصوص بالرجال اه (وهو الاصح) معتمد عى قول الماتن (او طرف) اى بان يجعل طرفه مسجفا نهاية (قوله اى يحجب) الى قوله فحكمه في النهاية والمغنى قال عى ومثل السجاف الزهريات المعروفة لانها ما تستمسك به الخياطة ففى كالتطريف اه (قوله اى يحجب ظاهره الخ) قد يقال ما الفرق بين السجاف الظاهر وبين الطراز ولعله والله اعلم ان السجاف الظاهر ما كان على اطراف السكمين والطوق والجيب والذيل على سمت السجاف الباطن والطراز ما يجعل على الكتف مثالا فليحور بصرى قول الماتن (بحرير) احترز به عن التطريز والنظريف بذهب وفضة فانه حرام وإن قل لسكثرة الخيلاء فيه ولوجعل بين البطانة والظاهرة ثوبا حريرا جاز لبسه وتحل خياطة الثوب به ويحل لبسه ولا يحى فيه تفصيل المضيب لان الحرير اهون من الاوانى ويجوز منه كىس المصحف للرجل مغنى ونهاية قول الماتن (قدر العادة) ولو اتخذ سجافا بتدرع عادة امثاله ثم انتقل منه لمن ليس هو كعادة امثاله جاز ابقاؤه لانه موضع بحق ويغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافا اذنا على قدر عادة امثاله ثم انتقل منه لمن هو بقدر

ينبغي اعتبار الوزن (قوله بعيد) هو المتبادر من تعبيرهم بالتطريز

الغالبة لا مثاله في كل ناحية للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة مكفوفة الفرجين والكمين بالديباغ وفارق ما مر في الطراز بانه
 محل حاجة وقد يحتاج لاكثر من اربع اصابع بخلاف النظر بانه مجرد زينة فتقيد بالوارد (٢٧) ويجوز لبس الثوب المصبوغ باي
 لو كان الا المزعفر فحكمه
 ولان لم يبق للونه ريح لان
 الحرمة للونه لا لريحه لانه
 لا حرمة فيه اصلا اذ لا يتصور
 فيه تشبه لان النساء لم
 يتميزن بنوع منه بخلاف
 اللون حكم الحرير فيما مر
 حتى لو صبغ به اكثر الثوب
 حرم وكذا المعصفر على ما
 صحت به الاحاديث واختاره
 البيهقي وغيره ولم يبالوا
 بنص الشافعي على حله
 تقديما للعمل بوصيته ولا
 يكون جمهور العلماء سلفا
 وخلفا على حله لاحاديث
 تقتضيه بل تصرح به كخبر
 كان يصبغ ثيابه بالزعفران
 قيصه ورداه وعمامته قال
 الزركشي عن البيهقي
 وللشافعي نص بحرمته
 فيحمل على ما بعد النسخ
 والاول على ما قبله وبه
 تجتمع الاحاديث الدالة
 على حله والدالة على حرمة
 ويرد بمخالفته لاطلاقهم
 الصريح في الحرمة مطلقا
 وله وجه وجيه وهو ان
 المصبوغ بالمعصفر من
 لباس النساء المخصوص
 بهن فحرم للتشبه بهن كان
 المزعفر كذلك وانما جرى
 الخلاف في المعصفر دون
 المزعفر لان الخيلام والتشبه
 فيه اكثر منهما في المعصفر
 ويؤيده ان الزركشي لم

عادة امثاله فانه يحرم باقاؤه لانه وضع بغير حق قيا ساعلى ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على
 بناء السلم شيخنا وعش (قوله الغالبة لا مثاله الخ) اي سواء جاوز اربع اصابع او لانه عبارة شيخنا
 فالعبرة بعادة امثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة امثاله رجب قطع الزائداه وقوله وان زاد وزنه فيه وقفة
 ظاهرة بل لا يجوز العمل بذلك الا بنقل صريح عن الاصحاب (قوله مكفوفة الفرجين الخ) المكفوف
 ما جعل له كفة بضم الكاف اي سجاجف نهاية (قوله ما مر في الطراز) اي من اعتبار اربع اصابع
 مغنى (قوله بانه الخ) اي التطريف (قوله وقد يحتاج لاكثر الخ) قضيته ان الترقيع لو كان للحاجة جازت
 الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضى المنع شرح مر اقول قد يقال ان الترقيع لحاجة اولى
 بالجواز من التطريف لان الحاجة اليه اتم ونفعه اقوى سم وهذا وجهه وان قال ع ش قوله مريقتضى
 المنع معتمد اه (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعله كالتطريف سم وقد يقال
 بل هو منه (قوله فتقيد الخ) بصيغة الماضي المبني للفاعل او المفعول والتانيث باعتبار (١) عبارة
 المغنى فيتقيد والنهاية فيقيد (قوله حكم الحرير فيما مر) عبارة شرح مر ولو صبغ بعض ثوبه بزعفران
 هل هو كالتطريف فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمسجوع من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه
 ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم ولا فلا انتهت اه سم واعتمده ع ش
 وكذا شيخنا عبارة نعم يحرم المزعفر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق
 المزعفر عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران اه و قول النهاية كالتطريف حقه كالتطريز (قوله وكذا
 المعصفر) خلافا للنهاية والمغنى ووافقهما شيخنا وفي الذكر دى على بافضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام
 الى حرمة وجرى على حله الخطيب والجمال الرملي وغيرهما وجرى الشارح في شرحه الارشاد على ما قاله
 الزركشي وافر في الاسنى الزركشي اه عبارة النهاية والمغنى ويحرم على غير المرأة المزعفر دون المعصفر
 كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والمعصفر سواء الاحمر
 والاصفر والاخضر وغيرهما سواء قبل النسخ وبعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين اه قال ع ش
 والمعصفر مكره وخروج من خلاف من منعه وينبغي تقيد الكراهة بما لوكثر المعصفر بحيث يعد معصفرا
 في العرف والاقرب كراهة المزعفر حيث قل اه وعبارة شيخنا ويكره المعصفر كله وكذا بعضه لكن بقيد
 صحة اطلاق المعصفر عليه بخلاف ما فيه نقط من المعصفر فلا يكره واما سائر المصبوقات فلا تحرم ولا تكره
 سواء الاحمر والاصفر والاخضر والاسود والخطط اه (قوله كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره
 مع ان الكلام في المعصفر سم عبارة البصري قوله كان يصبغ ثيابه بالزعفران كذا في اصله بخطه رحمه
 الله تعالى وهو محل تأمل لان كلامنا في المعصفر لا يقال يعلم حكمه من ذلك بالاولى لانا نقول هو كذلك الا
 انه لا يلام قوله بل تصرح به فليتأمل اه (قوله ويرد الخ) اي ما قاله الزركشي من التفصيل (قوله وله
 وجه الخ) اي الاطلاق (قوله ويؤيده) اي الفرق المذكور بين المزعفر والمعصفر (قوله حله)

(قوله وقد يحتاج الخ) وقضيته ان الترقيع لو كان للحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق الروضة
 يقتضى المنع شرح مر اقول قد يقال ان الترقيع لحاجة اولى بالجواز من التطريف لان الحاجة اليه اتم
 ونفعه اقوى (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعله كالتطريف (قوله الا المزعفر الخ)
 ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريف فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمسجوع من
 الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع في ذلك الى العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا
 حرم ولا فلا شرح مر (قوله كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره مع ان الكلام في المعصفر

يفرق فيه بين ما قبل النسخ وبعده كما فرق في المعصفر واختلف في الورس فالحق جمع متقدمون بالزعفران واعترض بان قضية كلام
 الاكثرين حله (١) قوله والتانيث باعتبار كذا باصل الشيخ رحمه الله ولا تانيث اذا جعل تقيد ماضيا ومع ذلك سقط بعد باعتبار
 شيء ولعل الشاغل الصنعة وقوله سبق من المضارع الى الماضي في قوله بصيغة الماضي والله اعلم اه من هامش

وفي شرح مسلم غن عياض والمازري صح انه عليه السلام كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامة واعتمده جمع متأخرون وقضية قول الشافعي ينهى الرجل حلالا ان يتزعر (٢٨) فان فعل امرناه بغسله حرمة استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متأخرون للحديث

الصحيح نهى ان يتزعر الرجل وسبقهم لذلك البيهقي حيث قال ورد عن ابن عمر انه صفر لحيته بالزعفران فان صح احتمل ان يكون مستثنى غير ان حديث نهى الرجل عن الزعفران مطلقا صح اه فهو مصرح حتى بجرمة استعماله في اللحية لكن حمله جمع على الكراهة لحديث ابى داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ لحيته بالزعفران والورس وحمل بعض العلماء الحل على نحو اللحية والنهى على ما عداها من البدن وبعضهم النهى على المحرم والحل على غيره ويؤيد الحل جزم التحقيق بكرامة التطل بالخلق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا او فصل بين كونه غالبا او مغلوبا على ان المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز به تجوز للزعفران اذ الفرض بقاء لونه المقصود منه ويؤخذ من قول البيهقي غير الى آخره انه لا يرد على حرمة المزعفر الا حديث المصراحة بحل لبسه لان الاحاديث الدالة على حرمة اصح ويحل ايضا زالجيب وما جاء عن ابن عمر وغيره

معتمد عس (قوله واعتمده الخ) اى الحل (جمع متأخرون) وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها كرمى غلى بافضل (قوله وبها صرح الخ) اى بالحرمة (قوله ان يكون الخ) اى تصفير اللحية به (قوله نهى الرجل) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله مطلقا) اى بدون تقييد بشئ (قوله فهو الخ) اى حديث النهى المطلق وكذا ضمير لكن حمله الخ (قوله ويؤيد الحل) اى استعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه) اى الزعفران (قوله فلو حرم الزعفران) فعل وفاعل و (قوله او فصل الخ) ببناء المفعول من التفعيل (قوله من قول البيهقي الخ) اى السابق آنفا (قوله ويحل ايضا زالجيب) اى مثلا عبارة النهاية وافقى الوالد رحمه الله تعالى بجواز الازرار الحرير لغير المرأة قياسا على التطريغ بل اولى اه (قوله وكيس نحو الدراهم الخ وغطاء العمامة) وفي شرح م ان الارجح حرمتها سم عبارة غش بعد نقله عن الزيادة مثله الا قرب حرمة غطاء العمامة وان كان المباشر لاستعماله زوجته مثلا لانها انما استعملت لخدمة الرجال لانفسها اه وقال شيخنا ان كان لرجل حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك مندبل الفراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل ويحرم حيث استعملته الرجل ولو في مسح فرج المرأة وقد يؤيده ما ياتي في كتابه الحرير (قوله وليقة الدواة) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله على الاوجه) (فرع) الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء سم على حج وفيه على المنهج فرع ينبغي وفاقا لم رجوا ز تعليق نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ومن توابع جعلها له تعليقه وحمله بها وهو اخف منه اه عس (قوله في الثانية) وهى الكيس (قوله الثالثة) وهى الغطاء (قوله فقد مر حل راس الكوز الخ) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست بخيطة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع من ربل الوجه الحل وان كان بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة سم (قوله وكذا هاتان ايضا الخ) وقد يفرق بان تغطية الاناء مطلوبة بخلاف العمامة م ر اه سم وقوله بخلاف العمامة قديم (قوله ومن هنا) اى من التعليل بالا انفصال (قوله ان يكون في بدنه) قضيته جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من جرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة سم وقد يدفع الاشكال بان حرمة ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة وما هنا الحاجة (قوله وصرح في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى ينظم فيه اغطية

(قوله وكيس نحو الدراهم الخ) في شرح م ان الارجح حرمة كيس الدراهم وغطاء العمامة اه وهو منازع في ضابط الاسنوى الاتي (فرع) الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء (قوله فقد مر حل راس الكوز من فضة) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست بخيطة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع وقد لا تكون بخيطة على صورة الاناء لكن يجعل في اطرافها خيط يزرها لتعطف اطرافها على راس الكوز ولا يبعد حلها م ربل الوجه الحل وان كانت بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة (قوله فكذا هاتان ايضا بالاولى) قد يفرق بان تغطية الاناء بخلاف العمامة م (قوله في بدنه) قضيته جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من حرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة (قوله وصرح في المجموع بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى

بما يصرح بجرمته لعله راي لها وكيس نحو الدراهم وان حمله وغطاء العمامة وليقة الدواة على الاوجه في السكل خلافا لما نزع السكيزان في الثانية والثالثة فقد مر حل راس الكوز من فضة لانه لا يبعد استعماله فكذا هاتان ايضا بالاولى ومن هنا اخذ الاسنوى ان ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي اناء النقذ ان يكون في بدنه وصرح في المجموع بحل خيط السبحة قال جمع نعم لا تحل الشراية التى براسها لما فيها من

الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل شرح مر
 اه سم قوله والحق به اخرون البند الخ يحتمل ان يكون المراد به المحابس التي تجعل بين حبات السبعة ليعلم
 بها على المحل الذي يقف عنده المسيح عند عرض شاغل مثلاً فان كان هو المراد فالحكم فيه على ما ذكره
 ولا تخيمه كذلك فيما يظهر بصري عبارة شيخنا والبجيرى ومنها اى المستثناة علاقة المصحف وعلاقة
 السكين والسيف وعلاقة الحياصة وخيط الميزان والمفتاح والسبعة وفي شراريها تردد فقيل تحل مطلقا
 وقيل تحرم مطلقا والمعتمد التفصيل فان كانت من اصل خيطها جازت وإلا لا اه (قوله فقال يحل ذلك)
 اعتمده مر اه سم عبارة ع ش قال سم على المنهج اعتمد مر جواز جعل خيط السبعة من حرير وكذا
 شراريها تبعاً لخيطها وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح حرير الحاجة اه وقوله وكذا شراريها اى
 التي هي متصلة بظرف خيطها أما ما جرت به العادة بما يصل به بين حبوب السبعة فلا وجه لجوازه ثم رأيت
 في حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغي جواز الخ وينبغي ان مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وان
 لاحظ الزينة اه ع ش (قوله انتهى) اى قول بعضهم (قوله حرما) اى الشرابة والبند (قوله وإن كان الخ)
 اى السكين ولا يخفى ان هذه الغاية لا موقع لها هنا وإنما وقعها عند قوله وكيس نحو الدراهم (قوله ويحرم)
 إلى قوله لان القصدي النهاية والغنى إلا مسألة النقش (قوله ويحرم خلافاً لكثيرين الخ) والاوجه عدم
 حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه الاستحالة لانه قال ع ش ونقل بالدرس عن
 شيخنا الزيادة انه يجوز للرجل جعل تمكة اللباس من الحرير اقول ولا مانع منه قياساً على خيط المفتاح
 وقياس ذلك جواز خيط الميزان لكونه بأكبر من السكتان ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها اى من المستثناة
 جعل الحرير ورق كتابة لانه استعمال حقيقة اخرى وهذا فارق الكتابة على رقعة حرير فانها تحرم وسنمها
 تمكة اللباس وقال بعضهم يجوز زر الطربوش وبعضهم يحرمه وقد غاب اتخاذ في هذا الزمان فينبغي تقليد
 القول بالجواز للخروج من الاثم اه (قوله كتابة الرجل) اى ولو لامرأة لان الحرمة للاستعمال وهو
 الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له رجلاً وامرأة مر (قوله لا المرأة) اى ولو لرجل لان تكون
 كتابتها سبباً لاستعماله بعد ذلك لانها حينئذ معينة على المعصية مر اه سم وع ش (قوله الصداق فيه الخ)
 المتجه ان ختم الحرير كالكتابة فيه مر اه سم (قوله لان المستعمل الخ) ويؤخذ منه تحريم كتابة الرجل
 فيه للرسائل ونحوها معنى (قوله كذا افق به المصنف الخ) وهو المعتمد وسئل قاضى القضاة ابن رزين
 عن يفصل للرجال الكلوثات والاقباغ الحرير ويشترى القماش الحرير مفصلاً او يبيعه لهم فقال ياتم
 بتفصيله لهم وبخياطته او يبيعه أو شرائه لهم كايأتم بصوغ الذهب للبرص قال وكذا خلع الحرير ويحرم بيعها
 والنجارة فيها معنى ونهاية قال ع ش قوله مر وبخياطته وكالخياطة النسيج بالطريق الاولى (قوله ونوزع
 فيه الخ وقوله وإن خالف فيه الخ) اى في التحريم الذي افق به المصنف الخ وكان الاولى ذكر الغاية في
 المصطوف عليه (قوله بين هذا) اى كتابة الرجل في الحرير لامرأة (قوله ونقش ثوب الخ) وجوز مر بحثنا
 نقش الحلى للمرأة والكتابة عليه لانه زينة للمرأة وهي محتاجة لازينة وبحث أيضاً ان كتابة اسمها على ثوبها
 الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلم للرجال وإلا فلا فليتأمل (فرع) قد يسأل عن الفرق بين جواز
 كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعل ان كتابته راجعة لنفس حرره
 الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة ادخل في التعلق به سم على المنهج (قوله ان احتاجت اليها الخ) ينبغي

ينظم فيه أغطية الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة وأولى
 بالحل شرح مر (قوله وخالف بعضهم فقال يحل ذلك) اعتمده مر (قوله ويحرم خلافاً لكثيرين
 كتابة الرجل) اى ولو لامرأة لان الحرمة للاستعمال وهو الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له رجلاً
 أو امرأة مر (قوله لا المرأة) اى ولو لرجل الا أن تكون كتابتها سبباً لاستعماله بعد ذلك لانها
 حينئذ معينة على معصية مر (قوله لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب) المتجه ان ختم الحرير

نعم يشكك على هذا ما أمر أن
شرط الاستعمال المحرم أن
يكون في البدن والكتائب
غير مستعمل له في بدنه
اللهم الا ان يدعى ان العرف
يعده مستعملا للكتائب
بيده وفيه ما فيه وقول
الماوردي يحل لبس خلع
الملوك يحمل على من
يخشى الفتنة ولا يدل له
الباس عمر حذيفة او سراقه
رضي الله عنهم سوارى
كسرى وتاجه لانه لبيان
المعجزة فهو ضرورة اى
ضرورة فأخذ بعضهم
منه كلام الماورى حل
لبس الحرير اذا قل الزمن
جدا بحيث انتفى الخلاء
ليس في محله ويكره ولو
لامرأة تزين غير الكعبة
كشمس صالح بغير حرير
ويحرم به (و) يحل للأدمى
(لبس الثوب النجس) اى
المتنجس لما يأتى في حل
جلد الميتة (في غير الصلاة
ونحوها) كالطواف وخطبة
الجمعة وسجدة التلاوة
والشكر ان كان جافا
وبدنه كذلك لان المنع
من ذلك يشق

أن مثله كتابة التمام في الحرير إذا ظن باخبار الثقة أو اشتها نفعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير
الحرير لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه عش (قوله حفظه) اى
المكتوب فيه (قوله نعم يشكك الخ) وعلى ما اشرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تنقيد الحرمة بالبدن لا اشكال
هنا سم (قوله على هذا) اى تحریم كتابة الصداق في الحرير او قوله بخلاف الكتابة فانها تعدل الخ قوله للكتائب
اى الحرير المكتوب فيه ففيه حذف وايصال (قوله وفيه ما فيه) اى لوجود ما ذكر في النقش والخطاطة ايضا
(قوله وقول الماوردي) الى قوله فاخذ بعضهم في النهاية والمغنى (قوله يحمل على من يخشى الفتنة) اى وان
طال الزمن وظاهر على هذا حمل حرمة الباس الملوك اياه لغيرهم وقوله فاخذ بعضهم الخ على هذا الاخذ
القياس حل الالباس فليتامل سم (قوله من يخشى الفتنة الخ) عبارة الكردى على بافضل وفي الايعاب
متى خشى من الملبس له الخلعة ضرر او ان جازله اللبس والا فلا اه (قوله ولا يدل له الخ) وجه الدلالة عند
زاعمها انه جازت الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة الاختيار وان ذلك القدر لا يعد استعمالا
فالحرير اولى بنهاية (قوله لبيان المعجزة) اى لتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم لسراقه بذلك عش (قوله
ويكره) الى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله بزيادة عبارة بافضل مع شرحه ويحل الحرير للكعبة اى لسترها
سواء الديباج وغيره لفعل السلف والخلف له وليس مثلها في ذلك سائر المساجد ويكره تزين به شاهد العلماء
والصلحاء وسائر البيوت بالثياب لغير مسلم ويحرم بالحرير والمصور واما تزين الكعبة بالذهب والفضة
فحرام كما يشير اليه كلامهم اه (قوله تزين غير الكعبة الخ) عبارة النهاية والمغنى تزين البيوت حتى شاهد
العلماء والصلحاء اى محل دفنهم بالثياب غير الحرير ويحرم تزينها بالحرير والصور نعم يجوز ستر
الكعبة به تعظيمها اه (قوله اى المتنجس) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى لا قوله وخرج الى المتن
(قوله اى المتنجس) اى بغير معفو عنه شيئا زاد سم والمتنجس شامل للنجاسة الحكمية فقضية ما يأتى
حرمة المسكت به في المسجد اه (قوله لما يأتى الخ) اى بدليل قوله بعد عطا على المحرم وكذا جلد الميتة في
الاصح مغنى (قوله ان كان جافا الخ) عبارة شرح مر نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث
يعرق فيمتنجس ثوبه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء اه والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث
لا يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مترطبا بغير العرق كما افاده بقول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابتلاء
بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذ اذ لم يتعذر الماء سم عبارة عش
قوله مر بحيث يعرق فيمتنجس بدنه هو شامل للنجاسة الحكمية ومثل ثوبه بدنه وفي شرح الروض ما يفيد
انه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه او ثوبه بلا حاجة فليحرم سم على المنهج و (قوله ويحتاج
الخ) ينبغي ان يكون محل ذلك إذا دخل الوقت اما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس مخاطبا بالصلاة ومن ثم
إذا كان معه ماء جازله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ماء ولا ترابا وان جماع
زوجته قبل دخول الوقت وان علم ذلك ايضا اه عش وما نقله عن شرح الروض يأتى عن النهاية والمغنى
مثله عبارة البجيرمى قال الاسنوى الا ظهر انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب اى تلطيخها به ولا في البدن

كالكتابة فيه لان استعماله كالكتابة فيه مر (قوله الا ان يدعى ان العرف يعده مستعملا للكتائب
الخ) وعلى ما اشرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تنقيد الحرمة بالبدن لا اشكال هنا (قوله يحمل على
من يخشى الفتنة) اى وان طال الزمن مر وظاهر على هذا حمل حرمة الباس الملوك اياه لغيرهم وقوله فاخذ
بعضهم الخ على هذا القياس حل الالباس فليتامل (فرع) هل يحرم الباس الدواب الحرير كالجدار
او يفرق بنفع الدواب مال مر للفرق (قوله في المتن ولبس الثوب النجس اى المتنجس الخ) ويستثنى من
ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيمتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء كذا في شرح
مر والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث لم يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مترطبا بغير العرق
كما افاده قول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابتلاء بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع

أى استعمالها فيه بحيث تتصل به رطبا كان أو يابسا انتهى سم اه (قوله اما في نحو الصلاة الخ) عبارة
 النهاية بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متسعاً أم لا لقوله الفرض بخلاف
 النفل فإنه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم أن لبسه في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه يمتنع أما إذا
 لبسه قبل أن يحرم بنفل أو فرض غير ضيق أو بعد تحرره بنفل واستمر فالجرمة على ثلبسه بعبادة فاسدة أو
 استمراره فيها لا على لبسه اه وكذا في المغنى إلا مسألة الطواف المفروض وقوله أو بعد تحرره بنفل (قوله
 فيحرم إن كانت فرضاً) أى بعد الشروع فيه مطلقاً وقوله إذا ضاق الوقت كما مر عن النهاية والمغنى (قوله وكذا
 إن كانت نفلاً الخ) أى سواء لبسه قبل تحرره أو بعده كما مر عن النهاية وإن كان الاستدراك الاق طاهر في
 الصورة الثانية فقط (قوله تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر اه سم ويأتى عن المغنى
 ما يوافقه بقول شيخنا ولا يحرم تنجيس مله كثر به وجداره ولو لغير غرض مالم يلزم عليه ضياع المال اه
 ضعيف (قوله من غير ضرورة) يعنى من غير حاجة (قوله يحرم المسك به) أى لباس متنجس بغيره معفو عنه
 سم وشيخنا قال البصرى ومن ذلك أى المسك المحرم المسك بالنعل المتنجس اه (قوله من غير حاجة الخ)
 أى أما الحاجة كفى النعل والباب وج الذى به نجاسة فيجوز شيئاى أن مكث بذلك للصلاة مثلاً (قوله كما يحتمل
 الاذرعى الخ) وقرر مر أن من دخل بنجاسة في نجو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة أن خاف تلويث المسجد
 أو لم يكن دخوله لحاجة حرم وإلا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض امننت التلويث ولو لغير حاجة
 ثم قرر تحريم دخول من بنحو ثوبه نجاسة المسجد ومكث فيه من غير حاجة سم على المنهج اه ع ش أى
 فيحمل تقريره الاول على الثانى الموافق لما فى النهاية والتحفة والمغنى قول الماتن (لا جلد كلب الخ) (فرع)
 قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له فى العرف
 الشبهة لانها من شعر الخنزير نعم أن توقف استعمال الكتان عليه لم يوجد ما يقوم مقامها فهذا ضرورة
 مجوزة لا استعمالها يعنى حيث نذعن ملاقاتها مع ندائها قال مر ينبغى الجواز أن توقف الاستعمال عليها
 واقول ينبغى أن يقيد الجواز بما لا ذالم يمكن تجفيف الكتان وعمله عليها جافاً فليتأمل سم على المنهج اه
 ع ش (قوله فيحل قطعاً) اعتمده ع ش عبارته قوله مر فلا يحل لبسه الخ خرج به الفرش فيجوز به
 صرح ابن حجاج اه ويأتى عن الزبائى مثله (قوله كفى الانوار) فيه نظر طاهر والوجه منع ذلك على أن
 مانسبه للانوار لم نره فيه ولعل النسخ مختلفة سم ووافقه شيخنا فقال والافتراش والتدثر كاللبس اه قول
 المتن (وكذا جلد الميتة الخ) أى قبل الدبغ وكذا يحرم على الادى استعمال نجاسة فى بدنه وشعره أو ثوبه
 ولو كان النجس مشطى عاج فى شعر الرأس إذا كانت هناك رطوبة وإلا فيكره كفى المجموع خلافاً للاسنوى
 فى قوله يحرم أى العاج مطلقاً وكانهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور رونقه وجلد الادى وشعره
 وإن كان طاهر يحرم استعماله إلا للضرورة مغنى ونهاية وحاصله حرمة استعمال نجس غير العاج لغير حاجة
 مطلقاً سواء كان فى البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبة أو لا وكذا استعمال جزم الادى
 وحرمة استعمال العاج مع الرطوبة وكراهته بدونها قال ع ش قوله مشط عاج الخ وهو انياب فيلة وينبغى
 جواز حمله لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم أن محل ذلك فى غير الصلاة ونحوها ما فيه ما فلا يجوز
 لوجوب اجتناب النجاسة فيهما فى البدن والثوب والمكان وقوله مر إذا كانت هناك رطوبة أى لما فيه
 من تنجيس الرأس والحية وقوله مر وجلد الادى الخ أى ولو حريياً خلافاً لابن حجاج اه ع ش (قوله
 فيحرم لبسه الخ) أى ولو فوق الثياب وخرج باللبس الاقتراش فيجوز قطعاً ولو من مغلظ زى وعش اه

وجود العرق فى الحال إذا لم يتعذر الماء (قوله أى المتنجس) شامل للنجاسة الحكيمة فقضية ما باتى حرمة
 المسك به فى المسجد (قوله أى المتنجس) قال فى شرح العباب بغير معفو عنه (قوله اما فى نحو الصلاة) يؤخذ
 منه اخرج المتنجس بمعفو عنه (قوله لان المذهب تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر (قوله
 ومع حل لبسه يحرم المسك الخ) اخرج مجرد المعفو عنه (قوله كفى الانوار) فيه نظر طاهر والوجه منع ذلك

اما فى نحو الصلاة فيحرم ان
 كانت فرضاً وكذا ان كانت
 نفلاً واستمر فيه لكن لا لحرمة
 ابطاله فانه جائز بل لثلبسه
 بعبادة فاسدة واما مع رطوبة
 فلا لان المذهب تحريم
 تنجيس البدن من غير
 ضرورة ومع حل لبسه يحرم
 المسك به فى المسجد من غير
 حاجة اليه كما يحتمل الاذرعى
 لانه يجب تنزيه المسجد عن
 النجس (لا جلد كلب
 وخنزير) وفرغ احدهما
 فلا يحل لبسه لغلظ نجاسته
 (إلا للضرورة كفجأة قتال)
 او خوف نحو برد ولم يجد
 غيره نظير ما مر فى الخنزير
 وخرج بلبسه استعماله فى
 غيره كاقتراشه فيحل قطعاً
 فى الانوار وإن قال الزركشى
 المذهب المنصوص انه
 لا ينتفع بشىء منهما (وكذا
 جلد الميتة) غيرهما فيحرم
 لبسه

ويأتى وتقدم في الشرح ما يوافق (قوله في حال الاختيار) خرج به حال الضرورة فيجوز إلبسه وهل من
الضرورة مجرد ستر عورته عن الآخرين فيه نظر ويتجه أنه منها لما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية عورته
سم (قوله من التعبد الخ) هو الدعاء للطاعة وقبل هو التكليف بجري (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله مع
ما عليه من التعبد الخ (قوله أنه يحل لباس جلد الخ) ويحتمل خلافه اعتبار الماء من شأنه ذلك وهو الاوافق
باطلاقهم شرح م وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كما اقتضاه إطلاقهم سم عبارة ع ش قوله
م وهو الاوافق الخ معتمد اه (قوله والباس) إلى قوله والكلب في النهاية والمغني (قوله والباسه) من
إضافة المصدر إلى فاعله ومرجع الضمير المكلف المعلوم من المقام (قوله للآخر) أي لا تغيرهما عبارة
النهاية والمغني وأما تغشيه غير الكلب والخنزير وفرغهما وفرع أحدهما مع الآخر بجلد واحد منهما فلا
يحل بخلاف تغشيته بغير جلد ه من الجلود المنجسة فإنه جائز اه (قوله وجلد الميتة الخ) بالنصب عطف على
جلد كل الخ يعني يجوز لباس غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما جلد غير ه وإن اختلف النوع خلافا
لما يوهه صنيعة (قوله لدابته) أي الجلد والاضافة لا دني ملايسة (قوله ويحرم الخ) عبارة النهاية والمغني
وليس الباس الكلب الذي لا يقتضي أو الخنزير جلد مثله مستلزما لاقتنائه ولو سلم قائمه على الاقتناء وفي الالباس
على أنه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج إلى حمل شيء عليه أو ليدفع به نحو سبع أو يكون ذلك لاهل الذمة
فانهم بقرون عليها أو لمضطر تزود به لياكله كما تزود بالميتة فله حينئذ أن يحمله كما هو ظاهر وبذلك اندفع
استشكال الاسعاد اه (قوله أو حفظ) أي لنحو الزراعة قول المتن (ويحل الاستصباح الخ) وفي شرح
المهذب عن الرويان ما حاصله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالميتة من عظم الفيل لغرض
الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا الطبراني رحمه الله تعالى وإن وجد طاهرة يستصحب فيها وهو ظاهر لأن
غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض إطفاء نار أو نحو ذلك
وتنجيس الطاهر إنما يحرم لغرض غرض فليتأمل سم على المنهج اه ع ش قول المتن (الاستصباح الخ)
وكذلك دهن الدواب به اه (قوله مع السكر اه) إلى الفائدة في النهاية والمغني لا قوله ومن قيد إلى ويجوز
(قوله يعارض الخ) (فرع) إذا استصحب بالدهن النجس جاز لإصلاح الفتيلة بأصبعه وإن تنجس وأمكن
إصلاحها بنحو عود لأن التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة سم على المنهج اه ع ش
(قوله في الفارة الخ) أي في جواب السؤال عن الفارة التي تموت الخ فقوله تموت الخ صفة للفارة المحلى بلام
الجنس الذي في حكم السكر عبارة المغني وغيره لأنه وَيُحْتَرَمُ سئل عن فارة وقعت في سمن فقال إن كان
جامدا قال قوه ما حوله وإن كان مائعا فاستصحبوا به أو فانتفعوا به اه (قوله ودخانه النجس الخ) والبخار
الخارج من الكنيف طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشاء لأنه لم يمتدح أنه من عين النجاسة لجواز
أن تكون الرائحة السكرية الموجودة فيه لمجاورة النجاسة لأنه من عينها نهاية (قوله يعني عن قليله) قال في
المجموع ويجوز طلي السفن بشحم الميتة وأطعام الميتة للكلاب والطيور وأطعام الطعام المتنجس للدواب
مغني ونهاية (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد) مطلقا وبه صرح الامام وافق به شيخنا الشهاب الرملي سم
عبارة شيخنا ويحرم في المسجد وإن لم يبلوث اه (قوله لحرمة إدخال النجاسة فيه الخ) فيه أن نفس الاستصباح

على أن مانسبه للانوار لم نره فيه ولعل النسخ مختلفة (قوله في حال الاختيار) خرج حال الضرورة فيجوز لبسه
وهل من الضرورة مجرد ستر عورته عن الآخرين فيه نظر ويتجه أنه منها لما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية
عورته (قوله ويؤخذ منه أنه يحل لباس الخ) ويحتمل خلافه اعتبار إيمان شأنه وهو الاوافق لكلامهم شرح
م (قوله لصبي غير مميز) في شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كما اقتضاه إطلاقهم اه (قوله جلد كل
منهما خرج غيرهما من الدواب وعبارة الارشاد لا جلد كلب أي أو خنزير أو فرع أحدهما لا مثله والضرورة
مطلقا اه (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا) وبه صرح الامام وافق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله
لحرمة إدخال النجاسة فيه غير حاجة) فيه أن نفس الاستصباح به في المسجد بشرط أمن التلويث منه ومن دخانه

في حال الاختيار (في الاصح)

لنجاسة عينه مع ما عليه من
التعبد باجتنب النجس
لأقامة العبادة ويؤخذ منه
أنه يحل لباس جلد الصبي
غير مميز ويجنون ويجوز
استعماله في غير اللبس نظير
الذي قبله بل أولى والباسه
جلد كل منهما الآخر على
المعتمد لاستوائهما تغليظا
وجلد الميتة لدابته ويحرم
اقتناء الخنزير لوجوب قتله
فورا إلا لضرورة كأن
اضطر لحمل متاع عليه
والكلب إلا لنحو صيد أو
حفظ حال لا مترقا (ويحل)
مع السكر اه) الاستصباح
بالدهن النجس (يعارض
أو أصالة كودك الميتة أي
غير المغلظة (على المشهور)
للخبز الصحيح في الفارة تموت
في السمن الذائب استصحبوا
به أو قال فانتفعوا به ودخان
النجس يعني عن قليله نعم
يحرم ذلك في المسجد مطلقا
لحرمة إدخال النجاسة فيه
لغير حاجة ومن قيد بأن
لوث يحمل مفهومه على
ما إذا اجتنب للاسراج به فيه

حاجة فالوجه جواز الاستصباح به في المسجد بشرط أمن التلويت منه ومن دخانه وإن قل مره اسم وعش
(قوله وكذا الدار) عبارة النهاية قال الأذري والوجه أن يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما إن
طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف والجدار ويعني عما يصيبه من دخان المصباح لقلته
اه (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع فيهما حيث أدى إلى تنجيسها وتسويدها
مطلقا مره سم عبارة عش قال مر يجوز لسراج الدهن النجس في بيت مستعار معه أو وجعله بشرط
أن لا يلوثه بنحو دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس فلو
كان موقفا أو لنحو قاصر امتنع أي ولو يسير لأنه هنا مالك يعتبر رضاء وبتفرع على ذلك الطبخ بنحو الحلة
في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مر وينبغي أن يمتنع إذا ترتب عليه تسويد الجدران وجوز أن يستثنى
ما إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحذر سم على المنهج اه عبارة شيخنا
ولا يحرم تنجيس ملك غيره أو موقوف بما جرت به عادة كترية الدجاج والأوز ونحوهما بخلاف مالم
يجر به العادة فإنه يحرم إن لوث اه وكذا في البجيرمي إلا أنه مثل للمعتاد بالوقود بالسرجين في البيوت وتربية
نحو الدجاج فيها وتسميد الأرض بالنجس أي أنه ينجس به اه (قوله إن أدى إلى تنجيس شيء الخ) أي ولم
يأذن مالك اه حلي (قوله ويجوز اتخاذ صابونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبدنه كما صرحوا به ثم
يظهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدغ مع وجود غيرهما من الطاهرات وإن باسرها
الدغ بيده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقبه المنفتحة تحت المعدة فإنه يجوز للحليل
الإيلاج فيها نهاية قال عش قوله مر استعمال الادوية النجسة الخ مادغ الجلود بروث الكلب والخنزير
فلا يجوز وكذا تسميد الأرض به أيضا اه زيادي أي ومع ذلك لو دغ به طهر الجلد ويغسل سبعا أحداها
بتراب اه وفي البجيرمي عن الشوري ومحل عدم جواز الدغ بروث الكلب والخنزير إذا وجد غيره صالحا
له اه (قوله اتخاذ صابونا) أي للاستعمال لا للبيع كذا في المغنى ومقتضاء حرمة الاتخاذ للبيع وإن لم
يتحقق البيع فليتام بصري (قوله لأن أكثرها الخ) متعلق لمهمة وعلة له (قوله ولأنها ملقطة) أي
الأكثر والتأنيث نظر للمعنى (قوله فيها) أي الفائدة (قوله منه) أي من هذا التأليف (قوله ثم) أي في
ذلك التأليف (قوله كما قاله الخ) أي عدم التحرر (قوله في طول عمامته الخ) (فائدة) سئل الجلال السيوطي
عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج والزنط الأحمر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخاط
الفقهاء فأمره أن يلبس ثياب الفقهاء لأن في ذلك خرم ما روته فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على
هيئة عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد
من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه

مر (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع في الدار المستأجرة أو المعارة حيث أدى إلى
تنجيسها وتسويدها مطلقا مر (فائدة) سئل الجلال السيوطي عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج
والزنط الأحمر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخاط الفقهاء فأمره أن يلبس ثياب الفقهاء لأن
في ذلك خرم ما روته فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته
وما مقدار عمامته وهل لبس أحد من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خرم لم روته لأن ذلك لباس عشيرته وطائفته ولو
غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم يخرم روته فكل حسن ذلك المناسبة أهل جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين
أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلائس تحت العائم ويلبس القلائس بغير عائم ويلبس العائم بغير
قلائس ويلبس القلائس ذوات الأذان في الحروب وإن كان كثير ما كان يعتم بالعائم الحرقانية والسود
في أسفاره ويعتجر اعتجارا أو الاعتجار أن يضع على الرأس تحت العمامة شيئا وأنه لم تكن العمامة فيشد
العصابة على رأسه وجبهته وإن البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا

وكذا الدار المستأجرة أو
المعارة إن أدى إلى تنجيس
شيء منها بما لا يعني عنه أو
بما ينقص قيمتها أو أجزائها
فيما يظهر بخلاف قليل
دخاها الذي لا يؤثر نقصا
البته ويجوز اتخاذ صابونا
وسقيه للدواب (فائدة
مهمة) لأن أكثرها
ليس في كتب الفقه وإنما
هي ملقطة من كتب
الاحاديث ولذا كنت
أطلت الكلام فيها ثم رأيت
أنها أخرجت الشرح عن
موضوعه فأفردتها بتأليف
حافل ثم لخصت منه هنا
مالا بد منه بأخصر إشارة
اتكالا على ما بسط ثم أعلم
أنه لم يتحرر كما قاله الحفاظ
في طول عمامته صلى الله عليه وسلم
وعرضها شيء وما وقع
للطبري في طولها أنه نحو
سبعة أذرع ولغيره أنه
نقل عن عائشة أنها سبعة
في عرض ذراع وأنها كانت
في السفر يعضاء وفي الحضر
سوداء من صوف وأن
عذبتها كانت في السفر من
غيرها وفي الحضر منها
فهو شيء

استرو حاله ولا اصل له نعم ولا خلاف (٤٤) في الرداء قبل ستة اذرع في عرض ثلاثة اذرع وقيل اربعة اذرع ونصف او شبران في عرض

ذراعين وشبر وقيل اربعة اذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الاذرع إلا القول الثاني ويسن لكل احد بل يتأكد على من يقتدى به تحسين الهيئة والمبالغة في التجميل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعا من ذلك بقصد التواضع لله الفضل من الارتفاع فان قصد به اظهار النعمة والشكر عليهم احتمل تساويهما للتعارض وافضلية الاول لانه لا حظ للنفس فيه بوجه وافضلية الثاني للخبر الحسن إن الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده وينبغي عدم التوسع في الماكل والمشرب إلا لغرض شرعي كإكرام ضيف والتوسع على العيال وإيثار شهوتهم على شهوته من غير تكلف كقرض الحرمة على فقير جمل المقرض حاله إلا ان كان له جهة ظاهرة تيسر الوفاء منها إذا طوب وورد مشوا حقا وفي رواية أنه ﷺ مشى حافيا وقد يؤخذ منه ندب الحفا في بعض الاحوال بقصد التواضع حيث امن مؤذيا وتنجسا ولو احتمالا ويؤيده ندبه لنحو دخول مكة بهذه الشروط ويحل كما في المجموع بلا كراهة لبس نحو قميص وقياء ونحو جبة اي غير خامة لمروته لما ياتي في الطيلسان ولو

ذلك ولا خرم لمروته لان ذلك لباس عشيرته وطائفته ولو غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم يخرم مروته فكل حسن ذلك لمناسبته اهل جنسه وهذا لمناسبته اهل وصفه ثم بين انه ﷺ كان يلبس القلائس تحت العمامة ويلبس القلائس بغير عمامة ويلبس القلائس بغير قلائس ويلبس القلائس ذوات الاذان في الحروب وانه كان كثير اما يعتم بالعمامة الخرقانية والسود في اسفاره ويعتجر اعتجارا والاعتجار ان يضع على الراس تحت العمامة شيئا وانه لم تكن العمامة فيشد العصا به على راسه وجهته وان البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول فرق بيننا وبين المشركين العمامة على القلائس وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين ان القلنسوة غشاء مطب يستربه الراس ثم قال دل مجموع ما ذكر على ان الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله على انه يبيض على انه لم يكن من الزنوط الخمر واشبه شيء انهما من جنس الثياب القطن او الهوف الذي هو من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى ان قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم ويدبر العمامة على راسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها ييسر وأما الفروج فقد صح كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه فصلي فيه ثم انصرف فنزعه نزعا كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا الحديث اصل في لبس الخلفاء له وإثما نزع لكونه كان حريرا وكان لبسه له قبل تحريم الحرير فنزعه لما حرم وفي صحيح مسلم انه قال حين نزعه نهاي عنه جبريل اه سم (قوله استرو حاله) اي اسرع الطبري وغيره إلى المقدار المذكور من غير تعب تحقيق كروى (قوله فهو شيء الخ) خبر وما وقع للطبري الخ (قوله في الرداء) اي ردائه صلى الله عليه وسلم (قوله اربعة اذرع الخ) بالرفع (قوله او وشبران) اولعطف مدخوله على ونصف والواو لعطف مدخوله على اربعة اذرع (قوله إلا القول الثاني) وهو اربعة اذرع ونصف في عرض ذراعين وشبر (قوله والمبالغة الخ) عطف على تحسين الخ (قوله بسائر أنواعه) أي الملبوس (قوله وأفضلية الاول الخ) عطف على تساويهما أي واحتمل أفضلية الاول وهو المتوسط (قوله وافضلية الثاني الخ) عطف عليه ايضا وهو الارتفاع بالقصد المذكور كروى (قوله والتوسع على العيال) كذا في اصله رحمه الله تعالى وفي نسخة السيد عمر البصري ونسخ صحيحة اخرى التوسع مصطفي الحموي (قوله وإيثار شهوتهم الخ) كقوله والتوسع عطف على إكرام ضيف وقوله من غير تكلف راجع لكل من الثلاث (قوله ويؤيده) اي ندب الحفا (قوله لنحو دخول مكة) أي كدخول المدينة (قوله بهذه الشروط) وهي قصد التواضع وأمن المؤذي وأمن التنجس (قوله ويحل) إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى (قوله ويحل الخ) وليس خشن لغير غرض شرعي خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه نهاية وإمداد زاد شرح بافضل ويلحق بذلك اكل الخشن اه واعتمد المغنى كراهة لبس الخشن (قوله انتهى) اي ما في المجموع (قوله

وبين المشركين العمامة على القلائس وعن ابن عمر ان النبي ﷺ كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين ان القلنسوة غشاء مطب ليسر به الراس ثم قال دل مجموع ما ذكر على ان الذي كان يلبسه النبي ﷺ والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله يبيض على أنه لم يكن من الزنوط الخمر وأشبه شيء انهما من جنس الثياب القطن او الصوف الذي هو من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى ان قال وقد روى البيهقي في شعب الايمان عن ابن عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم قال كان يدبر العمامة على راسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها ييسر وأما الفروج فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم لبسه روى البخاري عن عقبة بن عامر قال اهدى للنبي ﷺ فروج حرير فلبسه فصلي فيه ثم انصرف فنزعه نزعا كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا

غير مضرورة إن لم تبد غورته للاتباع اه ومن ما يعلم منه أنه متى قصد بلباس أو نحوه نحو تكبير كان فاسقا أو تشبها اختص

بئسأءء وعكسه فى لباس اختص به المشبه به حرم بل فسق لعنه فى الحديث ويحرم على غنى لبس خشن ليه طى لما يأتى أن كل من اعطى شيئا الهفة ظننت فيه وخلا عنها باطناً حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كئمر (٣٥) وفهده شعر وإن جعل إلى الارض

على الأوجه لانه من شأن المتكبرين وحرم جمع لبس فروة السنجاب والصواب حلها كجوخ وجبن اشتمر عملها بشحم خنزير بل لا يفيد علم ذلك إلا فى فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعره نجس وإن دبغ لانه غير ما كول ويسن نقض فرش احتمل حدوث مؤذ عليه للامر به وكان صلى الله عليه وسلم يلبس الحبرة وهى ثوب مخطط بل صح أنها أحب الثياب إليه وقال فى ثوب خيطه احمر خلعه وأعطاه لغيره خشيت أن انظر إليها فتفتنى عن صلاتى وبينهما تعارض مع كون المقرر عندنا كراهة الصلاة فى المخطط أو إليه أو عليه وقديجاب بانها احببة خاصة بغير الصلاة جمعاً بين الحديتين والافضل فى القميص بونه من قطن وينبغى أن يلحق به سائر انواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها ويليه الصوف لحديث فى الاول وحديثين فى الثانى لكن ذلك اقوى من هذين وكونه قصيراً بأن لا يتجاوز الكعب وكونه إلى نصف الساق افضل وتقصير الكمين بأن يكون إلى الرسغ

اختص به المشبه به) أى أو غلب فيه على ما مر عن النهاية (قوله لما يأتى) أى فى آخر الهبة كرى (قوله انتهى) أى ما فى المجموع (قوله نحو جلوس الخ) عبارة شرح بافضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد والنمر اه (قوله به شعر الخ) وفى الأيعاب بخلاف ما إذا زيل وبره كرى على بافضل (قوله وان جعل الخ) أى شعره (قوله والصواب حلها الخ) ويحل ايضاً فرو الفئك وقاقم وحوصل وسهور كرى على بافضل (قوله كجوخ وجبن الخ) أى وسكر اشتمر عله بدم الخنزير (قوله بل لا يفيد الخ) تقدم مثله عن المغنى (قوله إلا فى فرو) وكذا بالواو فى بعض النسخ وفى بعضها بالدال وهى أفيد وأنسب (قوله فى فرد معين) أى علم عمله بذلك بخصوصه و (قوله دون مطلق الجنس) أى دون امثال ذلك الفرد التى لم يعلم عملها بذلك فلا تحرم وان اتحد الصانع والمصنع (قوله شعره نجس) هذه الجملة خبر وفرو الوشق (قوله لانه) أى الوشق (قوله حدوث مؤذ) أى كالحية والعقرب (قوله فى ثوب) أى فى شأنه (قوله خلعه) صفة ثانية لثوب او حال منه و (قوله خشيت الخ) مقل قال (قوله وبينهما) أى الحديتين (قوله فى المخطط او إليه او عليه) أى لا بسالة ومتوجها اليه او واقفا عليه وينبغى اخذ امان التعميل بالاقتان تقييد المخطط بالظهور بحيث يقع عليه النظر بخلاف ما اذا غطا بما يمنع وقوع النظر اليه كان لبس فوقه غيره فلا كراهة حيثئذ والله اعلم (قوله إليها) أى الى خطوط هذا الثوب (قوله وقديجاب الخ) لا يخفى بعده ولو حمل الحديث الثانى على ذى خطوط غريبة من شأنها اشغال خاطر لم يبعد فانه من الوقائع الفعلية المحتملة (قوله بانها) أى احببة الحبرة (قوله ذلك) أى حديث القطن (قوله وكونه) الى قوله بل لو توقفت فى النهاية والمغنى لا اقوله بل فسق (قوله وكونه الخ) أى القميص أى ونحوه للرجل أما المرأة فيجوز لها إرسال الثوب على الارض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب شرح بافضل ونهاية واما دادو كذا فى المغنى إلا انه اعتمد ان ابتداء من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين قال السكرى على بافضل وجزم به الشارح فى النفقات من التحفة واستوجه فى الأيعاب ونقله فيه عن شيخ الاسلام اه (قوله فلبسه ليعرف الخ) أى فيندب لهم نهاية ومغنى وشرح بافضل أى ويحرم على غيرهم التشبيه بهم فيه لياحقوا بهم ع ش ويأتى فى الشرح مثله (قوله واطلقوا الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بافضل وافرط توسعة الثياب والا تكام بدعة وسرف وتضييع المال نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألوا ويسألون ان يبداء يمينته لبساً ويسار خلعها وان يخضع نحو نعليه إذا جلس وان يجعلها وراءه او يحجبه الا لعذر وان يطوى ثيابه إذا كرا اسم الله تعالى والا لبسها الشيطان كما ورداه زاد الا ولان ويكره بلا عذر المشى فى نعل واحدة ونحوها كخف ولا يحرم استعمال النساء وهو المختص من القمح فى الثوب والا لى تركه وترك ذق الثياب وصقلها اه وزاد شيخنا فان كان ذلك أى الدق والصقل ممن يريد البيع كان من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري به اه قال ع ش قوله وتضييع للمال ومع ذلك هو مكروه الا عند قصد الخيلاء وقوله ويسن ان يبداء يمينته ولو خرج من المسجد فينبغى ان يقدم يساره خروجا ويضعها على ظهر نعل اليسار مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار وقوله مر وان يطوى ثيابه إذا كرا أى مع التسمية والمراد بالطفى لفها على هيئة غير الهيئة التى تكون عليها عند اعادة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد

الحديث أصل فى لبس الخنفاء له وإنما نزع صلى الله عليه وسلم لكونه كان حريراً وكان لبسه له قبل تحريم الحرير فنزعه لما حرم وفى صحيح مسلم انه قال حين نزعها ناعى عنه جبريل اه (قوله ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضرا وسفرا الخ) فى فتاوى السيوطى رجل ليس له الا ثوب فصله ولبس ثوبا قصير الكم

للا تباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدره فى غير ذلك بقصد الخيلاء حرم بل فسق وإلا كرهه إلا لعذر كان تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فلبسه ليعرف فيستل او ليمثل كلامه بل لو توقفت ازاله المحرم او فعل واجب على ذلك وجب واطلقوا ان توسعة الاكام بدعة ومحل فى الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضرا وسفرا اللاتباع وزعم ان هذا خاص بالغزو ومنوع نعم ان اريد أنه فيه سنة كما صرح

به ابن عبد البر لم يعد وثسن العمامة للصلاة وهذه التجمال الاحاديث الكثرية فيهما واشتداد ضعف كثير منها يجبره كثرة طرقها وزعم وضع كثير منها تساهل كما هو عادة ابن الجوزي هتا والحاكم في التصحيح الا ترى الى حديث اعتموا وازدادوا احكاما حيث حكم ابن الجوزي بوضعه والحاكم بصحته استرواحا منهما على عاداتهما وتحصل السنة بكونها على الراس او نحو قلنسوة وتحتها وفي حديث ما يدل على انضاضة كبرها لكتنه شديد الضعف وهو وحده لا يحتاج به ولا في فضائل الاعمال وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلاسها عادة في زمانه ومكانه فازاد فيها ذلك كره وعليه يحمل اطلاقهم كراهة كبرها وتقييد كفييتها بعبادته ايضا ومن ثم انخرمت مروءة فقيهه بلباس عمامة سوقى لا تليق به وعكسه وسياتي ان خرمها مكروه بل حرام على (٣٦) من تحمل شهادة لان فيه حينئذ ابطال الحق الغير ولو اطر دت عادة عمل بازارائها من اصلها لم

تنخرم بها المروءة خلافا لبعضهم ويأتي في الطيلسان خلاف ذلك ويفرق بان نديها عام في اصل وضعها فلم ينظر لعرف يخالفه فان اصل وضعه الرؤساء كما صرح به بعض العلماء المتقدمين وفي حديثين ما يقتضى عدم نديها من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لا اصل لها والافضل في لونها البياض وصحة لبسه صلى الله عليه وسلم لعمامة سوداء ونزول اكبر الملائكة يوم بدر بعائهم صفر وقائع محتملة فلا تنافي عموم الخبر الصحيح الامر بلبس البياض وانه خير الالوان في الحياة والموت ولا باس بلبس القلنسوة لللاطئة بالرأس والمرتفعة المضربة وغيرها تحت العمامة وبلا عمامة لان كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم وبقول الراوى وبلا عمامة قديتا بد بعض ما اعتاده بعض اهل النواحي من ترك العمامة من اصلها وتميز علمائهم بطيلسان

الخ أى ولو دخل في المسجد فاخرج يساره من نعلها ويضعها على ظهر نعلها ثم يخرج يمينه من نعلها ويضعها في المسجد ثم يضع اليسار فيه فقد جمع بين الابتداء بتخلع اليسار والدخول باليمين أه ع ش (قوله) ولقصد التجمال (أى) في حضور الجمعة والمسجد وجامع الناس (قوله) كما هو (أى) التساهل (قوله) هنا (أى) في النواضع (قوله) استرواحا (أى) طلبا للراحة عن تعب التحقيق (قوله) على الراس (أى) بلا قلنسوة (قوله) او نحو قلنسوة (الخ) بالجر عطف على الراس (قوله) وهو (أى) شديد الضعف (قوله) ولا في فضائل الاعمال عطف على مقدر (أى) لا في غير الفضائل ولا في الفضائل (قوله) عادة (أى) بحسب عادة أمثاله (قوله) وعليه (أى) ما يزيد على الاتق (قوله) كفييتها (أى) من حيث اللف واللون (وعكسه) (أى) مروءة وقى بلبس عمامة فقيه (قوله) بعبادته (أى) عادة أمثاله في زمانه ومكانه (قوله) وسياتي (أى) في الشهادات (قوله) لان فيه حينئذ (أى) في الحرم مع كونه متحملا للشهادة (قوله) بازارائها (أى) ترك العمامة فكان ينبغي تدكر الضمير في قوله عدم نديها من أصلها (قوله) خلاف ذلك (أى) خرم مروءة لا بسا إذا اطر دت عادة محله بتركه (قوله) وفي حديثين (الخ) تأكيد لقوله فان اصل وضعه الخ والواو بمعنى بل (لم تنخرم بها) (يعنى) بلبس العمامة (قوله) ونزول اكثر الملائكة (أى) وصحة نزول الخ (قوله) ولا باس بلبس القلنسوة (أى) ولا بلبس العمامة بلا قلنسوة ولا بشد عصاة على الراس والجنبه بلا عمامة كما مر عن السيوطي (قوله) اللاطية بالرأس (أى) اللاصقة به (قوله) المضربة الخ (أى) المحشوة صفة بعد صفة للقلنسوة (قوله) وبلا عمامة (عطف على قوله تحت العمامة (قوله) وبقول الراوى (الخ) متعلق بقوله قديتا بد (قوله) قديتا بد بعض ما اعتاده (كذافي اصل الشارح رحمه الله تعالى باثبات لفظة بعض ولا يثبت لها في اكثر النسخ مصطفي الحوى (قوله) وتميز الخ (عطف على قوله ترك العمامة (قوله) ورعاية قدرها الخ (أى) العمامة (قوله) لكن بتسليم ذلك (أى) التأييد (قوله) اولئك (أى) بعض الحفاظ او الكثيرون من العلماء (قوله) وجاء في العذبة الخ (أى) اسم لقطعة من القماش أغرز في زخر العمامة وينبغي ان يقوم مقامه الرخاء جزء من طرف العمامة من محامها ع ش اقول بل المراد بالانبة هنا ما يشمل إرسال طرف العمامة كافي المغنى والاسنى عبارة الاول والسنة ان تكون العذبة بين الكتفين ويجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبدونها ولا كراهة في واحد منهما ولكن الافضل ارخاؤه وهو كذافي الاسنى الا انه قال بدل الاستدراك وصح في ارخائه خبر مسلم عن عمرو بن دينار قال كافي انظر الى رسول الله ﷺ وعليه عمامة سوداء وقد ارخى طرفها بين كتفيه اه (قوله) ناصة الخ (صفة لا حاديث (قوله) ولا جل هذا (أى) مجى تلك الاحاديث في العذبة (قوله) بان المراد به فعل العذبة (أى) بان مراد الشيخين بقولها له فعل العذبة

وخرج به بين الناس فهل في ذلك من عيب او يقدح في الدين وإذا أنكر عليه أحد فهل هو مصيب في انكاره أو مخطئ فاجاب ليس في هذه اللبسة من عيب ولا تنقدح في الدين بل التقشف في الملبس سنة حض عليها سيد المرسلين وهو شعار السابقين والصالحين وأنصأحنا بنا على أنه يستحب تعفير الكفم فقد صح انه صلى الله عليه وسلم

على قلنسوة بيبضه لاصقة بالرأس لكن بتسليم ذلك الافضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس العمامة (قوله) بعذبتها ورعاية قدرها وكيفيتها السابقة ولا يمتنع تحريك العمامة عند اذخارها بضر حفظها ما عليه كثير من العلماء انه يسن وهو تحريق الرقبة وهاتحت الخنك والاحية ببعض العمامة وقد اجبت في لاصل عمال استدلاله وانك واطلوا فيه وجاء في العذبة احاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة على فعله صلى الله عليه وسلم لم يخال نفسه ولجاجة من صحابه ودلى امره بها ولا لاجل هذا تعين تاويل قول الشيخين وغيرهما ومن تعمم فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما اذا لم يفسد لانه لم يصح في انفسى ترك العذبة بشئ ما تنهى بان المراد به فعل العذبة الجواز الشامل للتدب وتركه صلى الله عليه وسلم لم يخال في بعض الاحيان انما يدل على عدم وجوبها وعدم تأكيد نديها

وقد استدلوا بكونه صلى الله عليه وسلم ارسلها بين الكتفين تارة وإلى الجانب الايمن اخرى على ان كلامهم اسنقوه هذا تصریح منهم بان اصلها سنة لان السنة في إرسالها إذا أخذت من فعله صلى الله عليه وسلم له فأولى أن تؤخذ سنة أصلها من فعله لها وأمره بها متكررا ثم إرسالها بين الكتفين افضل منه على الايمن لان حديث الاول اصح ، أما إرسال الصورة لها على الجانب الايسر لسكونه جانب القلب فتذكر تفریعه مما سوى ربه فهو رضى واستحسنة وهو الظن بهم انهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين واما بعد ان بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة نديها ما فيها من الجلال وتحسين الهبة وابدی بعض محرمي الخبايا لعلهم ابين الكتفين حكمة تليق بمعتقد الباطل فاحذر هو وقص لصاحب القاموس هذا ما رده عليه كقوله لم يفارقها صلى الله عليه وسلم قط والصواب انه كان يتركها احيانا وكفوله طريفة فان اراد ان يفاطر لانسبها حتى ارسلت بين الكتفين فواضح وأزهد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أفل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما مشبرا انتهى ومر ما يعلم منه حرمة الخش طوله بقصد الخيلاء فان لم يقصد كرهه وذكروا في الخش بل والطول بل هي من اصلها تمثيل لما هو معلوم ان سبب الائتم انما هو قصد نحو الخيلاء فاذا وجد النصميم على فعله هذا الغرض اثم ولم يفعل ما على الاصح كما هو الاصح في كل معصية صمم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا ذا شهرة اعرض الله عنه وان كان وليا اي من لبسه بقصد الشهرة (٣٧) المستلزمة لقصد نحو الخيلاء لخبر من

لبس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله اليه حتى يرفعه ولو خشى من إرسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها خلافا لمن زعمه بل يفعلها وبمجاهدة نفسه في إزالة نحو الخيلاء منها فان عجز لم يضر حينئذ خطور نحو رياء لانه قهرى عليه فلا يكلف به كسائر الوسوس القهرية غاية ما يكلف به انه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يشتغل بغيرها ثم لا يضره ما طرا قهر عليه بعد ذلك وخشية ايهاه الناس صلاحا وعلم خلاصته بارسالها لا يوجب تركها ايضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كما ذكر وببحث الزركشى انه يحرم

(قوله وقد استدلوا الخ) إنبات لندب العذبة (قوله وهذا) أي استدلال الاصحاب المذكور (قوله في إرسالها) أي في كيفية إرسالها (قوله ثم إرسالها الخ) قضية قول الاسنى والمغنى والنهاية والسنة ان تكون العذبة بين الكتفين اه ان إرسالها إلى الايمن خلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث الارسال خلافا لما يوهمه تعبير الشارح بصيغة اسم التفضيل فليراجع (قوله فتذكر) أي العذبة المرسلة عن الجانب الايسر (قوله حكمة نديها) أي نذب اصل العذبة (قوله بعض مجسمى الخبايا) يعني ابن تيمية (قوله هنا) أي في بيان العذبة قوله ومر أي في قوله فان زاد على ذلك ككل ما زاد الخ (قوله بل هي) أي العذبة وكان الاولى بل إياها (قوله قصد نحو الخيلاء) أي كإظهار الصلاح (قوله المستلزمة) صفة لقصد الشهرة فكان الاولى التذكير (قوله من إرسالها) أي العذبة (قوله به) أي ترك ذلك الخاطر (قوله فيها) أي في تلك الوسوس (خلاصته) أي عن الصلاح والعلم (قوله بارسالها) متعلق بقوله ايهاه الخ (قوله لا يوجب الخ) خبر قوله وخشية الخ (قوله وببحث الزركشى الخ) معتمد على (قوله فيعطيه) أي مثلا (قوله من القاعدة السابقة) أي في أوائل الفائدة (قوله كذلك) أي موصوفا بتلك الصفة (قوله وعليه) أي على البحث المذكور أو على قصد التفرير (يحمل قول ابن عبد السلام الخ) هذا المحل محل تامل (قوله منه) أي من كلام العلماء (قوله هو قسيمان) أي الطيلسان (قوله نحو عمامة) أي كالقلنسوة (قوله على الكتفين) أي ويرخيان إلى جانب الصدر (قوله في تعريفه) أي المحنك (قوله بقاربان الخ) الاولى التانيث (قوله ويطلق) أي الطيلسان (قوله ومنه) أي من ذلك الاطلاق (قوله ومقور) عطف على قوله محنك (قوله والمرجع) في جعله ماعدا الاول مع ذكره في تعريفه السابق توقف إلا ان يكون واو والمسدول من مزيدات الناسخين (قوله وهو الخ) أي المسدول (قوله ومنه) أي من المسدول (قوله الطريحة) بفتح فسكون (قوله

كان كنه إلى الرسغ وانه لبس جبة ضيقة السكين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام تطويل الاكام بدعة مخالف للسنة وإسراف ثم أطل الاستدلال لذلك

على غير الصالح التزني بزيه ان غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التفرير واما حرمة القبول فهو من القاعدة السابقة ان كل من اعطى شيئا لصفة ظنت به لم يجز له قبوله ولا يملكه إلا ان كان باطنا كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزني بزيه ما لم يخف فتنة أي على نفسه او غيره بان تخيل لها اوله صلاحها وليست كذلك * واغلم انه كثر كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية وغيرهم في الطيلسان وقد خلصت المهم منه في المؤلف السابق ذكره وارتدت هنا ان الخصى المهم من هذا الملخص باوجز عبارة فقلت هو قسيمان محنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مرير يجعل على الراس فوق نحو عمامة ويغطي به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهر انه لبيان الاكمل فيه ويجوز من تغطيته الفهم في الصلاة فانه مكروه ثم يدار طرفه والاولى البين كما هو المعمود فيه من تحت الحنك إلى ان يحيط بالرقبة جميعا ثم يلقى طرفاه على الكتفين وهذا احسن ما يقال في تعريفه لا ما قيل فيه بما بعضه غير جامع وبعضه غير مانع وبينت في الاصل كيفيتين اخرين يقاربان هذه وقد يلحقان بها في تحصيل اصل السنة ويطلق مجازا على الرداء الذي هو حقيقة تختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول كثيرين من السلف للبحر لبس طيلسان لم يزره عليه ومقورو والمراد به ماعدا الاول فيشمل المدور والمثلث الاتيين في الاستسقاء والمربع والمسدول وهو ما يرخي طرفاه من غير ان يضمهما او احدهما ولو بيده ومنه الطريحة التي كانت معتادة لقاضي

القضاة الشافعي والمختصة به وفعلها اجلاء من منذ مئات من السنين وهو عجيب جدا لانها بدعة منكروة مكروهة لكونها من شعار اليهود ولان فيها السدل المكروه بكيفيتيها المذكورتين في الاصل مع بيان كيفية المقورة ووجه تسميته بذلك وبيان ما الحق به وانه لا وجود له الان نعم يقرب من شكله خرقه المنصوفة التي يجعلونها تحت عمدتهم واحده قسمي الطرحة والحاصل ان كل ما كان مشتملا على هيئة السدل بان يلقى طرفي نحور دائه من الجانبين ولا يردهما على الكتفين ولا يضمهما بيده او غيرهما مكروه واما ما نقل عن اولئك فلعلهم كانوا مكروهين عليها كلبس الخلع الحرير الصنف لكن ينافية ما يزداد التعجب منه قول السبكي لولا أخشى على شعار القضاة لا بطلتها وأعجب من هذا عدوله هذه السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الاول النذب باتفاق العلماء كما قاله غير واحد من ائمة الشافعية والحنابلة وغيرهما بل تاكده للصلاة وحضور الجمعة والمسجد ومجامع الناس قالوا كل (٣٨) من صرح او اوهم كلامه كراهة الطيلسان فاما اراقسة الثاني بانواعه المتفق على كراهة جميعها

والمختصة (لعله معطوف على قوله التي الخ ولو نكره عطف على معتادة لكان أسبك) ويحتمل أنه معطوف على الطرحة (قوله من منذ مئات الخ) من بمعنى في (قوله وهو) اي فعل الاجلاء للطرحة (قوله بكيفيتيها الخ) متعلق بقوله بدعة منكروة مكروهة والضمير للطرحة (قوله المقورة) المناسب لما قبله وما بعده حذف التاء (قوله ووجه تسميته بذلك) اي تسمية مسمى المقور الذي هو القسم الثاني بلفظ المقور (قوله ما الحق به) اي بالمقور (قوله واحده قسمي الطرحة) يحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهي أحد الخ والجملة استئنافية او معطوفة على قوله يجعلونها ويحتمل أنه معطوف على قوله خرقه الخ وعلى كل يرد عليه انه جعله يطلق الطرحة من المقور فاما معنى جعل احد قسميها قريبا منه (قوله واما ما نقل عن اولئك) اي عن الاجلاء من التطيلس بالطرحة (قوله لكن ينافية الخ) اي ينافي الجواب بالا كراهة قول السبكي المذكور الصريح في اقتداره على إبطال الطرحة و(قوله بما يزداد الخ) حال من قوله قول السبكي قال البصري قول السبكي المذكور نظير قول الشارح المتقدم كثير من طلب كبر العامة وتوسيع الثياب حيث صار شعارا للعلماء مع القطع بأنه بدعة بحسب الاصل فليتأمل ليعلم أنه لا عجب ولا سقطة اه أي والا كراه انما هو باعتبار اصل الطرحة (قوله لهذه السقطة) اي اللاتقة بالسقوط ويعني بها مقالة السبكي المذكورة و(قوله في ترجمته) اي في مناقبه وفي كلالام متعلق بعدوله (قوله ثم حكم القسم الاول) اي الطيلسان المخنك (قوله بل تاكده الخ) عطف على النذب والضمير له (قوله كراهة الطيلسان) تنازع فيه الفعلان (قوله قسمه الثاني) وهو المقور (قوله وانها الخ) اي وعلى جميع انواعه فهذه من عطف العلة (قوله راحل ذلك) اي لكونه للقسم الثاني مطلقا من شعار من ذكر (قوله انما هو الخ) خبر ان والضمير لانكار (قوله وكذلك) اي مثل طيلاسة اليهود الموجودين في هذه الازمنة (قوله بفعله الخ) متعلق بالا حاديث والآثار (قوله ان اراد الخ) قيد للرد والضمير لمن اوهم كلامه الخ (قوله وكذا) اي ولكون الرد مبنيا على ارادة المخنك و(قوله وعنه) اي عن الرد و(قوله بانه) اي من اوهم الخ (قوله في اكثر ذلك) اي ما تقدم من الاحاديث والآثار (قوله ومن ثم) اي من أجل أن المراد بالتقنع الواقع في أكثر ذلك التطيلس (قوله في حجيته الخ) أي في شرح ذلك الحديث (قوله قوله الخ) مقول قال (قوله وهو الخ) اي ذلك الحديث (قوله وفيه الخ) اي في فتح الباري (قوله وهو) اي الرداء يسمى الخ أي على الاطراد في عرف العلماء (قوله كاسر) أي آفقا بقوله وعن الطيلسان بالقناع (قوله ومن ثم) اي من اجل اطراد تسمية الرداء بالطيلسان (قوله جمعهما) اي الطيلسان والرداء (قوله من من أخلاق الانبياء) أي من سننهم (قوله رية) أي موهمة لقصد أمر غير مشروع كالسرقة (قوله وفي آخر

وأنا من شعار اليهود والنصارى ولا لاجل ذلك كان الاصح ان إنكار انس عن قوم حضروا الجمعة متطيلسين انما هو لكون طيلاستهم مقورة كطيلاسة اليهود وكذا طيلاسة اليهود السبعين الفا الذين مع الدجال فهي مقورة ايضا كما يصرح به حديث رواه احمد وجاء في المحنك الذي هو الاول المندوب احاديث صحاح وغيرها واثار عن الصحابة والسلف الصالح ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من اوهم كلامه عدم نذب الطيلسان ان اراد المخنك المذكور ولذا أجمعت عنه بأنه أراد ما عدا الاول نعم وقع في اكثر ذلك التعبير عن التطيلس بالتقنع وعن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح

الباري في حجيته صلى الله عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متقنعا قوله متقنعا أي متطيلسا رأسه وهو أصل في لبس الطيلسان الخ وفيه ايضا التقنع بغطية الرأس واكثر الوجه برداء وغيره من التحنيك وقد صرحوا بان القناع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرداء وهو يسمى طيلسانا كان الطيلسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الاثير الرداء يسمى الان الطيلسان فاعلى الراس مع التحنيك الطيلسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الاكتاف هو الرداء الحقيقي ويسمى طيلسانا مجازا والاكمل جمعهما في الصلاة وصح عن ابن مسعود قوله حكم المرفوع التقنع من أخلاق الانبياء وفيه ما لا يخفى أن التقنع باللبس رية وتبعين حمله على حال يتأتى فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا وغيرهم انه سنة لنحو الصلاة ولولبلا حيث لا رية وجاء ان عثمان رضي الله عنه خرج ليلا متقنعا وفي اخر ما يقتضي ان التطيلس لا يسن للمتكشف في المسجد وليس مرادا بل هو للمتكشف أكد لان المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس وسأني أن الطيلسان الخلوة للصغرى وباني في الشهادات ما يعلم منه ان محل سنية التطيلس إذ لم تنعزم به مروته ولا كلبس سوق طيلسان فقيه كراهة واختلت مروته به

ولا ينافيه تعميمهم ندبه لنحو الصلاة لا نالنا نطلق منعه وانما الذي يمنع منه كونه بكيفية لا تليق به كما اشاروا اليه بقولهم طيلسان فقيه فاذا اراد السنة لبسه بكيفية تليق به وهذا واضح وان لم يصرحوا به بل ربما يفهم من اطلاقهم انه لا يندب له مطلقا وقد تختل المروءة بترك التطيلس فيكره تركه بل يحرم ان كان متحملا للشهادة لانها حق للغير فيحرم التسبب الى ما يطلوه وتوقف الامام في كون تركه يخرمها بالغوا في رده وفي حديث لا يتقنع الا من استكمل الحكمة في قوله وفعله واخذ العلماء بما ذكر انه ينبغي ان يكون للعلماء شعار يختص بهم ليعرفوا فيستلوا ويمتثل ما امروا به او نهوا عنه كما وقع لابن عبد السلام أنهم لم يمتثلوا قوله حتى تحلل وليس شعار (٣٩) العلماء قلبسه وإن خالف الوارد السابق فيه لهذا القصد سنة أى

سنة بل واجب ان توقف عليه ازالة منكر وللطيلسان فوائد كثيرة جليلة فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحياء من الله والخوف منه إذ تغطية الرأس شان الخائف الآبق الذي لا ناصر له ولا معيد وكجمعه للفكر لكونه يغطي كثيرا من الوجه او اكثره فيندفع عن صاحبه مفسد كثيرة كنظر معصية وما يلجى الى نحو غيبة ويجتمع همه فيحضر قلبه مع ربه ويمتلي بهشوده وذكره وتقصان جوارحه عن المخالقات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثابر عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه لذلك فيظهر عليه من أنواع الجلالة وأنوار المباشرة والاستغراق والشهود ما يبهر ويهز ويهز بهذا يتضح قول الصوفية الطيلسان الخلوة الصغرى

﴿ باب صلاة العيدين وما يتعلق بها ﴾

من العود وهو التكرار

الخ) أى في حديث آخر (قوله ولا ينافيه) أى كراهة ذلك (قوله منعه) أى منع السوقى من الطيلسان (قوله وهذا الخ) أى كون السنة في حق السوقى ما هو بكيفية تليق به لا مطلقا (قوله لا يندب له) أى للسوقى (مطلقا) أى اصلا (قوله وتوقف الامام الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله بالغوا الخ) خبر وتوقف الخ (قوله بما ذكر) أى من الاحاديث والاثار (قوله قلبسه) أى الطيلسان ويحتمل شعار العلماء (قوله فيها) أى من تلك الفوائد فى معنى من (قوله كالا استحياء الخ) أى كند كرا الاستحياء (قوله وما يلجى الخ) عطف على معصية (قوله بما يثابر الخ) أى يواظب (قوله من يلزمه لذلك) أى يلزم الطيلسان لما ذكر من الفوائد (قوله ويهز) تفسير لما قبله وكلاهما من الباب الثالث

﴿ باب صلاة العيدين ﴾

وهما الاستسقاء والكسوفان من خصائص هذه الامة كما قاله الجلال السيوطى شيخنا (وما يتعلق بها) أى كالتكبير المرسل عرش وعبارة البجيرمى أى من قوله ويسن بعدها خطبتان إلى آخر الباب اه (قوله من العود) إلى قوله قيل فى النهاية والمغنى الا قوله على حدالى لقول الخ وقوله وجوب الى ولم تجب (قوله من العود) أى والعبد مشتق من العود مغنى ونهاية (قوله لتكررها الخ) علة للتسمية عرش (قوله افضاله) وفى المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشىء اعود عليك من كذا أى انفع وفلان ذو صفح وعائدة أى ذو عفو وتعطف اه ومنه تعلم وجه تفسير العوائد بالافضال عرش لكن جمع فضل على افضال محل تأمل (قوله وكان القياس الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى وانما جمع بالياء وإن كان اصله الواو ولزومها فى الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب اه قال عرش يعنى أن لزوم الياء فى الواحد حكمة ذلك لانه موجب له فلا يرد نحو موافقت وموازن جمع ميقات وميزان اه قول المتن (هى سنة) أى فلائهم ولا يقال بتركها وللإمام الامر بها كما قاله الماوردى وهو على شذيل الوجوب كما قاله المصنف وقيل على وجه الاستحياء وعلى كل منهما معنى امرهم بها وجبت نهاية ومغنى قال عرش قوله مرمى امرهم بها الخ أى بصلاة العيد جماعة او فرادى اه (قوله مؤكدة) أى فيكره تركها عرش وشيخنا (قوله ومن ثم) أى من أجل تأكدها (قوله لقول أكثر المفسرين) دليل لصلاة عيد الاضحى و(قوله ولمواظبته) دليل لصلاة العيدين (قوله واول عيد) والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد نهاية (قوله ولم تجب لخبر هل) يعنى ان الصارف لقوله تعالى فصل لربك عن الوجوب خبر هل عرش قول المتن وقيل فرض كفاية) واجمع المسلمون على انها ليست فرض عين مغنى ونهاية وقال شيخنا وقال ابو حنيفة هى واجبة عينا اه وهو الموافق لما فى كتب الحنفية (قوله فعلية الخ) أى على القول الثانى دون الاول مغنى (قوله يقاتل اهل بلد الخ) أى ويؤمنون نهاية ومغنى قال عرش وينبغى على هذا القول ايضا ان يكتبنى بفعلها فى موضع حيث وسع من يحضرها وإن كبر البلد كالجمعة والا وجب التعدد بقدر الحاجة اه

﴿ باب صلاة العيدين ﴾

(قوله وكان القياس فى جمعه اعوادا) عبارة شرح الروض ولما تجمع بالياء وإن كان اصله الواو للزومها

لتكررها كل امام وأمر بالسرور بعودهما أو لكثرة عوائد الله أى افضاله على عبادته فيهما وكان القياس فى جمعه أعوادا لانه واوى كما علم لكنهم فرقوا بذلك بين عود الخشب (هى سنة) مؤكدة ومن ثم عبر الشافعى رضى الله عنه بوجوبها فى موضع على حد خبر غسل الجمعة واجب على كل محتلم أى متأكدا لندب لقول أكثر المفسرين فى فصل لربك وانحر ان المراد صلاة العيد ونحو الاضحية ولمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها واول عيد صلاه صلى الله عليه وسلم عيد الفطر فى ثمانية الهجرة ووجوب رمضان كان فى شعباناه ولم تجب لخبر هل على غيرها أى الخمس قال الا ان تطوع (وقيل فرض كفاية) لانها من شعائر الاسلام فعليه يقاتل اهل بلد تركها قليل ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم لم يتركها

ويرد بان هذا محل في الفطر واما النحر (٥٠) فصح انه تركها بنى وخبر فعله لها بها غريب ضعيف (وتشرع) اي تسن (جماعة) وهو افضل

(قوله ويرد الخ) وقد يجب بان مراد صاحب القيسل من عدم الترك المواظبة وتركه صلى الله عليه وسلم ايها بنى
لعارض ما عليه من الاشغال لا ينافي المواظبة مع انه لا دليل على انه تركها لاحتمال انه صلاها فرادى شيخنا
(قوله غريب الخ) وبفرض ثبوته يحمل على فعلها فرادى بصرى (قوله وهو) الى قوله وما اقتضاءه في
النهاية والمغنى لا قوله قال في الانوار (قوله وهو افضل الخ) اي فعلها جماعة (قوله الالحاج) يفيد ان
المعتمد يأتي بها جماعة ع ش (قوله بنى) الذي يظهر ان التقييد بنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى
وان كان بغير منى لحاجة أو غير هاسم على المنهج اه ع ش عبارة شيخنا الالحاج وان لم يكن بنى على المعتمد
فتسن له فرادى لاشتغاله باعمال الحاج اه (قوله فان لا فضل له) عبارة المغنى والنهاية فتسن له اه (قوله
فرادى) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعهود من جمع الجميع في موضع
اما لو فرض ان جمعا اجتمعوا بمحل وارادوا فعلها قال قول بان الاولى لهم حينئذ فعلها فرادى فبعد كل
البعد بصرى ويدفع البعد عدم مجي الجماعة فيها عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف والخلف لا فعلا ولا قولا مع بعد
عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلا (قوله بلا حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل عن الجميع سم
(قوله وللإمام) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلبه لكونه من المصالح العامة لم يبعد ع ش (قوله
المنع منه) اي من التعدد قال في شرح العباب كسائر المكروهات اه اي فان له المنع منها سم وع ش
وشيخنا (قوله ولا خطبة له) اي ولا لجماعة النساء الا ان يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة متين ووعظتهن
فلا بأس شيخنا وفي الكردي عن الاسني ما يوافقه (قوله جميع ما مر الخ) عبارة هناك ومن ثم كره لها حضور
جماعة المسجد ان كانت تشتهى ولو في ثياب رثة أو لا تشتهى وبها شيء من الزينة أو الطيب وللإمام
اوناثيه منعهن حينئذ ويحرم عليهن بغير اذن ولي او حليل او سيدها وهما في امة متزوجة ومع خشية فتنة منها
او عليها وللأذن لها في الخروج حكمه ومثلها في كل ذلك الخنثى اه وعبارة بافضل مع شرحه ويسن
خروج العجوز لصلاة معيدين والجماعات ببذلة اي في ثياب متهمة وشغلها بالطيب ويتنظف بالماء ويكره
بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيئات ولو عجائز وللشابات وان كن مبتذلات بل يصلين في
بيوتهن ولا بأس بجماعتين ولا بأن تعظهن واحدة ويبدل لمن لا يخرج منهن التزين اظهارا للسرور وانما
يجوز الخروج للحليلة باذن حليلها اه (قوله لها) اي للجماعة قول المتن (والمسافر) اي والصبي فلا تعتبر
فيها شروط الجمعة من جماعة وعدد وغير همانهاية ومغنى زاد شيخنا فيطلب من ولي الصبي المميز امره
بما يفعلها في ثياب عليها اه (قوله لا امام المسافر ين الخ) ومثله امام العبيد ومن معهم ولعله خص المسافر بن
لانفرادهم عن المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاحرار والذكور غالب ع ش (قوله
مطلقا) أي ولو مشتهة أو متزينة أو متطيبة (قوله باطلاقة) أي ما اقتضاء الح (قوله بذلك الزمن) متعلق
بقوله مخصوص (قوله لذلك) اي الاختصاص (قوله ما حدث النساء الخ) ما استغفها مية او موصولة (قوله
من اليوم) الى قوله واختير في النهاية الا قوله فاندفع الى المتن والى قوله ويؤيده في المغنى الا ما ذكر (قوله كما
ياتي في اخر الباب) اي من انهم لو شهدوا يوم الثلاثاءين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب انها تصلى من الغد
ادامنهاية قول المتن (وزوالها) وكون اخر وقتها الزوال متفق عليه لكن لو وقعت بعده حسبت نهاية اي
اعتدبها فكانت قضاء ع ش (قوله إذا أخرت) أي سنة صلاة العصر (عنها) أي عن صلاة العصر (قوله
والا) اي وان قلنا بعدم الصحة (قوله وهي) اي مقدر الراح والتأنيث لرعاية الخبر (قوله خروجها من
خلاف من قال الخ) فان لنا وجها اختاره السبكي وغيره انه انما يدخل وقتها بالارتفاع مغنى (قوله

إلا للحاج بنى فان الأفضل
له صلاة عيد النحر فرادى
لكثرة ما عليه من الاشغال
في ذلك اليوم قال في الانوار
ويكره تعدد جماعتها بلا
حاجة وللإمام المنع منه
(و) تسن (للمنفرد) ولا
خطبة له (والعبد والمرأة)
وباتي في خروج الحرة
والامة لها جميع ما مر اوائل
الجماعة في خروجهما لها
(والمسافر) كسائر النوافل
ويسن لامام المسافر بن ان
يخطبهم والخنثى كالانثى
وما اقتضاء ظواهر الاخبار
الصحيحة من خروج المرأة
مطلقا مخصوص خلافا
لكثيرين اخذوا باطلاقة
بذلك الزمن الصالح كما اشارت
لذلك عائشة رضي الله عنها
بقولها لو علم النبي صلى الله عليه وسلم
ما حدث النساء بعده لمنعهن
المساجد كما منعت نساء بنى
اسرائيل (ووقتها بين)
ابتداء وقيل تمام (طلوع
الشمس) من اليوم الذي
يعيد فيه الناس وان كان
ثاني شوال كما ياتي اخر
الباب (وزوالها) ولا نظر
لوقت الكراهة لان هذه
صلاة لها سبب أي وقت
محدود الطرفين فهي صاحبة
الوقت وما هي كذلك
لا تحتاج لسبب اخر كصلاة
العصر وقت الغروب وسنتها
إذا أخرت عنها فاندفع قول
ابن الزفعة لا يتم القول

في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب أي بين جمعه اه (قوله ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة)
الظاهر ان من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع (قوله وللإمام المنع منه) قال في شرح العباب كسائر

بدخول وقتها بالطلوع إلا إذا قلنا ان الصلاة وقت النهى لا تحرم وتصحح الا استحجال أن نقول بدخول وقتها وعدم صحتها ومن
(ويسن تأخيرها ارتفاع) الشمس (كرح) معتدل وهو سبعة أذرع في رأي الامين خو وجان خلاف من قال لا يدخل وقتها إلا بذلك واختير

ومن ثم كره فعلها قبل
الارتفاع المذكور
ويؤيده كراهة ترك غسل
الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهى
رعاية لخلاف موجهه
(وهي ركعتان) كغيرها
أركاناً وشروطاً وسنناً
إجماعاً (يحرم بها) بنية
صلاة عيد الفطر أو النحر
مطلقاً كما مر أول صفة
الصلاة (ثم يأتي بدعاء
الافتتاح) كغيرها (ثم
سبع تكبيرات) غير
تكبيرة الاحرام قبل
القراءة للخبر الصحيح
فيه (يقف بين كل ثنتين)
من التكبيرات (كآية
معتدلة) لا قصيرة ولا
طويلة وضبطها أبو علي
بسورة الاخلاص (يهلل
ويكبر ويمجد) أى يعظم
الله بالتسبيح والتحميد
رواه البيهقي بسند جيد
عن ابن مسعود ولا فعلاً
(ويحسن) في ذلك أن يقول
(سبحان الله والحمد لله
ولاله إلا الله والله أكبر)
لأنه لا تائق بالحال وهي
الباقيات الصالحات في
قول ابن عباس وجماعة
ويسن الجهر بالتكبير
والإسرار بالذكر (ثم
يتعوذ و) بعد التعوذ
(يقرأ) الفاتحة (ويكبر
في الثانية) بعد تكبيرة
القيام (خمساً) بالصيغة

ومن ثم الخ) أى للخروج من الخلاف القوي (كره) كراهة تنزيه لآلانه من أوقات السكر اهة المنهى عنه
لقول الرافعي ومعلوم أن أوقات السكر اهة غير داخلية في وقت صلاة العبد مغنى وخالف النهاية فقال ومعلوم أن
أوقات السكر اهة غير داخلية في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اه وقال سم بعدد كرم ما يوافقه عن
الشهاب الرملى ما نصه فليتأمل فانه قد يقال السكر اهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك
اه واعتمد شيخنا عدم الكراهة وفاقاً للنهاية كما هو الغالب على أهل الأزهرفقال ولو فعلها قبل الارتفاع كان
خلاف الأولى على المعتمد وإن قال شيخ الاسلام بانه مكروه اه (قوله ويؤيده) أى كراهة ما ذكر لمراعاة
الخلاف (قوله لم يرد فيه نهى) قد يقال حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم حيث كان على ظاهره على
ما ذهب إليه القائل به يقتضى حرمة الترك والنهى عنه بصرى (قوله كغيرها) الى قوله ويفرق في النهاية إلا
قوله بالتسبيح والتحميد وكذا في المغنى لا قوله وضبطها الى المتن قول المتن (وهي ركعتان يحرم بها) هذا أقبلها
وبيان اكملها منذ كرر في قوله ثم باتى الخ معنى عبارة شيخنا فان اراد الاقل اقتصر على ما يسن في غيرها وان
أراد الاكمل أتى بالتكبير الآتى اه (قوله كغيرها الخ) أى كسائر الصلوات وهو خبر ثان أو خبر مبتدا
محذوف عبارة المغنى والنهاية وحكمها في الأركان الخ كسائر الصلوات اه (قوله إجماعاً) داليل المتن (قوله
مطلقاً) أى سواء كانت اداء أو قضاء كرى قول المتن (بدعاء الافتتاح الخ) ويفوت بالتعوذ لا بالتكبير
شيخنا قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أى ان اراد الاكمل ولا فاقبلها ركعتان كسنة الوضوء كما مر (قوله قبل
القراءة) أى وقبل التعوذ فان فعلها بعد التعوذ حصل اصل السنة بخلاف ما إذا شرع هو أو امامه في الفاتحة
فانها تفوت شرح بافضل ويأتى الشرح ما يفيد (قوله غير تكبيرة الاحرام) أى كما علم من كلام المصنف
نهاية ومغنى (قوله فيه) أى فى انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة نهاية
ومغنى قول المتن (بين كل ثنتين) أى لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما أسنى ومغنى وفى سم عن العباب مثله
(قوله وضبطها أبو علي الخ) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات
متعددة سم على حج وقد يقال تعددها لا ينافى ما قالوه فان آياتها أقصر وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية
معتدلة عرش قول المتن (يهلل) أى يقول لا إله إلا الله (ويكبر) أى يقول الله أكبر (ويحسن سبحان الله
الخ) ولو زاد على ذلك جاز كما في البويطى ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبير أو الحمد لله كثير أو سبحان
الله بكرة أو أصيلاً وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً لكن حسناً قاله ابن الصباغ نهاية ومغنى قال
عرش قوله مر ولو زاد على ذلك الخ أى من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات ومن
ذلك الجائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقوله مر ولو قال أى بدل ما قاله المصنف وقوله مر ما اعتاده
الخ لعله في زمنه عرش (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أى وان كان ما مؤملاً ولو في قضاها شيخنا وسم (قوله
بالذكر) أى بين التكبيرات قول المتن (ويكبر في الثانية الخ) ولو شك في عدد التكبيرات اخذ بالقل كعدد
الركعات وان كبر ثمانياً أو شك هل نوى الاحرام فى واحدة منها استأنف الصلاة إذا اصل عدم ذلك أو

المكروهات اه أى فان له المنع منها (قوله ومن ثم كره فعلها) قال في شرح المنهج كما قاله ابن الصباغ وغيره
وقد توقف في ذلك شيخنا الشهاب الرملى قال لأن ما كرهه للزمن لا يصح فكيف تكرهه للزمن مع الصحة ومال الى
عدم الكراهة ثم في مرة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح الرافعي في باب الاستسقاء بانه لا وقت كراهة
لصلاة العيدين وهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه فليتأمل فانه قد يقال السكر اهة لمراعاة الخلاف لا تنافي
الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك قال مر في شرحه ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا
يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرغ على مرجوح شرح
مر (قوله في المتن يقف بين كل ثنتين) أى لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما فانه شرح الروض وعبارة العباب
لا قبل الأولى ولا بعد الأخيرة (قوله ضبطها أبو علي بسورة الاخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا
حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للماوم

شك في أيها أحرم جعلها الأخيرة وأعادهن احتياطاً نهاية ومغنى (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العبد في الثانية خمساً قبل القراءة نهاية ومغنى (قوله أيضاً) أي مثل ما سر في التكبيرات السبعة (قوله نعم ان كبر الخ) عبارة النهاية ولو اقتدى بخنفي كبر ثلاثاً أو مالمكي كبر ستاً تابعه ولم يزد عليه بخلاف تكبيرات الانتقال وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به أه قال ع ش قوله مر تابعه الخ ظاهره أنه يتابع الخنفي ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة ووالاه وهو مشكل بناء على أن العبرة باعتقاد المأموم وهو يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة متوالية فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وان الامام إذا ولى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا أه ويأتي في الشرح وعن شيخنا ما يوافقه في الأخير (قوله ان كبر امامه الخ) أي الموافق والمخالف سم (قوله تابعه الخ) ولو ترك امامه التكبيرات كلها لم يأت بها مغنى ونهاية أي ندباً ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما لو اقتدى مصلى العيد بمصلى الصبح مثلاً حيث يأتي بها بان اتيان المأموم بهادون الامام مع اتحاد الصلاة يعد خشاً واقتياً تاو لا كذلك مع اختلافها سم على حج أه ع ش وشيخنا قال ع ش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركها عمداً أو سهواً أو جهلاً لمحل التكبير وبقي ما لو زاد امامه على السبع والخمس هل يتابعه أو لا فيه نظروا ينبغي له عدم متابعته لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه بل ارفع لم يضر لأنه مجرد ذكر أه واختار شيخنا المتابعة فقال ويتبع امامه فيما أتى به وان نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة أه عبارة شرح بافضل والمأموم يوافق امامه ان كبر ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما أه قال السكردى عليه قوله ان كبر ثلاثاً أو ستاً الخ وفي شرحي الارشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه في الإعياب لكن في التحفة والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا الخ أه (قوله وبين ما يأتي فيما لو كبر الخ) أي من أنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعته وإن جازت سم (قوله والذي يتجه أنه الخ) كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وان لم يعتقده واجد منهما سم على حج وهو كما قال كردى على بافضل قال ع ش بعد ذكر كلام سم وتصور الشارح مر بقوله مر ولو اقتدى بخنفي الخ يشعر بموافقة ابن حج أه قول المتن (ويرفع يديه في الجميع) قضية لإطلاقه استجباب الرفع مع التكبيرات الشامل لما إذا فرقها وما إذا ولى أه ان موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع أنه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليه مر ان هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا المحل فلا يمكن مضر أو لعل الأوجه ما اعتمده شيخنا حج في شرح المنهاج بما يفيد البطلان في ذلك فراجع أه سم على المنهج اقول والاقرب ما قاله مر من عدم البطلان بذلك إذ غاية أنه ترك سنة الفصل بين التكبيرات نعم ان أتى بالتكبير والرفع بعد القراءة

فيه أيضاً نعم ان كبر امامه ستاً أو ثلاثاً متابعه ندباً وان لم يعتقده الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الجنائز خمساً بأن التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زبادتها بخلاف في الأبطال بخلافه هنا هذا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا ان أتى بما يعتقده أحدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ (ويرفع يديه في الجميع) أي في كل تكبيرة

ويصرح به قوله الآتي بعد قول المتن فأتت ويفرق الخ (قوله نعم ان كبر امامه) أي الموافق أو المخالف ستاً أو ثلاثاً تابعه ندباً قال في شرح الروض فلو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها كما علم من ذلك وصرح به الجليلي أه كلام شرح الروض قال في العياب وان ترك الامام الكل ترك المأموم أي ندباً كما في شرحه ويمكن أن يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى مصلى العيد بمصلى الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة الامام والمأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لأن المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعداقتاً تابعه بخلافها مع اختلافها (قوله تابعه ندباً) ولم يزد عليه مع أنها سنة ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقال وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به وعلوه بما ذكرنا من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقال مجمع عليها فكانت اكدوايضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال واما جلسة الاستراحة فثبوت حدتها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها شرح مر (قوله فيما لو كبر امام الجنائز خمساً) أي فإنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعته وان جازت (قوله هذا والذي يتجه الخ) كلامهم كالصريح في

بما ذكر ويسن ان يضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في المقضية لانه حق للوقت واطلاقهم

بخالفه بل صريح قولهم ان القضاء يحكي الا دامرده
لكنهم في الجهر اعتبروا وقت القضاء ويفرق بانه
صفة فائز فيها اختلاف الوقت بخلاف التكبير
فان قلت يؤيده ما باتى انه لا يكبر لمقضية ايام التشريق
اذا قضاها خارجها قلت يفرق بان التكبير هنا لذات الصلاة لا الوقت بخلافه ثم
الآثرى انه لو فعل مقضية في ايام التشريق كبر عقبها وهنا لو فعل مقضية وقت اداء العيد لا يكبر فيها
فعلنا أن التكبير ثم شعار الوقت وهنا شعار صلاة العيد دون غيرهما فاندفع قوله
انه حق للوقت ولو اقتدى بخنن والى التكبيرات والرفع لزمه مفارقتها كما هو ظاهر لان العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيها اختصارا اصلا
نعم لا بد من تحققه للوالة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث يفصل رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة (ولسن) اى هذه السبع والخمس (فرضا) فلا تبطل الصلاة بتركها (ولا بعضا) فلا يسجد لتركها بل هي كبقية هيأت الصلاة

فالاطلاق فيه قريب كما قدمنا عرش واعتمده شيخنا كما باتى (قوله مما ذكر) اى من السبع والخمس نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى قوله لكنهم في النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله ويسن ان يضع يمينه الخ) ولا باس بارسالها اذا المقصود عدم العبث بها وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعها تحت صدره نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله عن العجلي) بفتحين نسبة الى عمل العجل التي تجرها الدواب وبالكسر فالسكون نسبة الى عجل بن بكر بن وائل والاول اشهر لما قيل انه كان ياكل من عمل يده لب الالباب اه عرش (قوله واطلاقهم بخالفه) اى فيكبر لها كما جزم به البلقينى في تدريبه فقال وتقضى اذا قامت على صورتها وهو المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج قال عرش قوله مر على صورتها اى من الجهر وغيره والاقرب انه تسن الخطبة لها ايضا اذا قضاها جماعة وفاقا لم فهل يتعرض لاحكام الفطرو الاضحية ام لا فيه نظر فليتأمل سم على المنهج ولا يبعد نذب التعرض سيما والغرض من فعلها محاكاة الاداء اه (قوله لكنهم في الجهر الخ) اى في غير صلاة العيد لما مروياتى انه يجهر في قضاها بالقراءة والتكبير (قوله يؤيده) اى ما في الكفاية (قوله هنا) اى في صلاة العيد و (قوله ثم) اى في المقضية المذكورة (قوله وهنا لو فعل الخ) الاولى اسقاط لفظة هنا او تاخيرها عن مقضية (قوله فاندفع قوله الخ) اى العجلي (قوله ولو اقتدى بخنن الخ) ظاهره ولو في الركعة الاولى وتقدم عن عرش اعتماده بالنسبة للركعة الثانية دون الاولى ووافقه شيخنا فقال ولو الى الرفع مع موالة التكبير لم تبطل صلاته وان لزم منه الاعمال الكثيرة لان هذا مطلوب فلا يضر نعم لو اقتدى بخنن ووالى الرفع مع التكبير تبطل امامه الخنن بطلت صلاته على المعتمد لانه عمل كثير في غير محله عندنا لان التكبير عندهم بعد القراءة في الركعة الثانية واما في الاولى فقبل القراءة كما هو عندنا وقيل مر لا تبطل لانه مطلوب في الجملة فاعتذر ولو في غير محله اه (قوله لزم مفارقتها الخ) اى قبل تلبسه بالمبطل عندنا عرش عبارة سم قوله لزمه مفارقتها الخ اقول هو غير بعيد وان خالفه مر اذ في توالى الرفع ثلاثة افعال متوالية وكيف يغتفر الفعل الكثير من غير حاجة ومع مخالفته السنة اه (قوله لان المأموم يرى مطلق السجود الخ) اى ولا نزيادة السجود جهلا لا تضرب بخلاف الافعال الكثيرة فتبطل ولو مع الجهل كما تقرر في محله سم (قوله حتى لا يسميان الخ) اى الرفع والهو (قوله بحيث يفصل الخ) راجع للحنن قول المتن (ولسن فرضا الخ) وعليه فلو نذرهما وصلاها كسنة الظهر سحت صلاته وخرج من عهدة النذر لما علل به الشارح مر من انها هيأت الصلاة عرش (قوله فلا يسجد الخ) اى فان فعله عامدا عالما بطلت صلاته او جاهلا فلا عرش (قوله لتركها) عمدا كان او سهوا وانهاية ومعنى (قوله ويكره تركها) اى كلها او بعضها نهاية ومعنى (قوله غير المأموم) كان هذا التقييد لان المأموم يتابع امامه سم (قوله اتى به في الثانية) اعتمده

انه يتابعه في النقص وان لم يعتدده واحد منهما (قوله واطلاقهم بخالفه) اى فيكبر لها كما جزم به البلقينى في تدريبه فقال وتقضى اذا قامت على صورتها وهو المعتمد شرح مر (قوله قلت يفرق الخ) هذا فرق بمحل النزاع لان العجلي يقول ان تكبير صلاة العيد مشروط بالوقت (والى التكبيرات والرفع) اى اذ في توالى الرفع ثلاثة افعال متوالية (قوله لزمه مفارقتها كما هو ظاهر) اقول هو غير بعيد وان خالفه مر محتجا بالقياس على التصفيق المحتاج اليه اذا كثرت وتوالى وبأن اطلاق قول الاصحاب باستحباب الفصل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالى مع اطلاق قولهم باستحباب الرفع مع التكبير شامل لجواز توالى الرفع مع توالى التكبير فلا يضر توالى الرفع مع توالى التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعى فلا يلزمه مفارقتها بل تجوز موافقته فيه لكنها لا تطلب اه ولا يخفى ان تخصيص هذا الاطلاق كما علم من قواعدهم اولى وكيف يغتفر الفعل الكثير من غير حاجة مع مخالفته السنة والتصفيق على خلاف القياس (لان المأموم يرى مطلق السجود) اى ولا نزيادة السجود جهلا لا تضرب بخلاف الافعال الكثيرة (قوله لا يرى التوالى المبطل الخ) لا يقال الامام هنا بمنزلة الجاهل لا اعتقاده جواز ذلك وشرطه لا بطل العلم لانا نقول الفعل الكثير مبطل ولو مع الجهل كما تقرر في محله (قوله ولو ترك غير المأموم الخ) كان هذا التقييد لان المأموم يتابع امامه (قوله

ويكره تركها والزيادة عليها كافي الامم وترك الرفع فيها والذكر بينها ولو ترك غير المأموم تكبيرا الاولى اى به في الثانية مع تكبيرها على

ما ذكره غير واحد وكانهم اخذوه من نظيره السابق في الجمعة والمنافقين غفلة عما في الام واعتمده ابن الرفعة ومن بعده انه يكره ذلك بل يقتصر على تكبير الثانية ويؤيده ما يصرح به (٤٤) كلامهم ان الشروع في قراءة الفاتحة بعد هاتين مشروعتيهما وما فاتت مشروعيته لا يطلب

فعله في محله ولا غيره وقولهم الاتي فلا يتداركها صريح فيه وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان قراءة الجمعة ثم تفت مشروعيتهما كما يصرح به قولهم المقصود أن لا تخلو صلاته عنهما ولو اقتدى به فيها وكبر معه خمسا أتى في ثانيته بالخمس لئلا يغير سنتها بآتيانه بالسبع كذا قالوه وهو مشكل بما مر انه لو تعمد قراءة المنافقين في اولى الجمعة سن له قراءة الجمعة في ثانيتهما فلم ينظر والتغيير سنة الثانية هنا وقد يفرق بأن ما يذكره المأموم اولى صلاته وإنما اقتصر على الخمس فيها رعاية للامام فلم يأت في الاولى بما يسن في الثانية فليس نظيره تلك لكن قضيته أن المنفرد لو كبر في الاولى خمسا كبرها في الثانية ايضا ولا يشكل بتلك إذ ليس نظيره الا انه هنا إنما أتى ببعض وترك البعض وثم لم يأت في الاولى بشيء من سورتها اصلا

مر كما يأتي (قوله أنه يكره ذلك) أي تدارك تكبير الاولى في الثانية (قوله ويؤيده) أي ما في الام (قوله بعدها) لعل صوابه قبلها أي التكبيرات (قوله صريح فيه) أي ان ما فاتت مشروعيته الخ (قوله وبه يفرق الخ) قد يقال لما فاتت المشروعية ثم لا هنا فليتامل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات سم (قوله ولو اقتدى به) أي بغير المأموم (فيها) أي في الثانية عبارة في شرح بافضل ولا يكبر المسبوق إلا ما أدرك من التكبيرات مع الامام فلو اقتدى به في الاولى مثلاً ولم يبق من السبع الا واحدة مثلاً كبرها معه ولا يزيد عليها ولو أدرك في اول الثانية كبر معه خمسا وأتى في ثانيته بخمسة ايضا لان في قضاء ذلك ترك سنة أخرى اه وفي عشرين مر مثله (قوله أتى في ثانيته بالخمس الخ) هذا قياس ما تقدم في الامام والمنفرد سم (قوله كذا قالوه) اعتمده شرح بافضل ومر كما مر أنفا (قوله فيها) أي في الاولى ولو اظهر هنا واظهر فيما بعد كان اولى (قوله لكن قضيته الخ) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيته ما ذكر إذ ليس اقتصاره أي المنفرد على الخمس رعاية لاحد ويحتمل ان المراد قضية ما قالوه سم وقد يجاب عن النظر المذكور بان قول الشارح رعاية للامام في قوة لكون الخمس بعض ما يسن فيها لا لكونها ما يسن في الثانية وتقدم عن عشرين ان مر اعتمد تلك القضية (قوله ولا يشكل) أي هذه القضية (بتلك) أي بما مر انه لو تعمد الخ وذكر الاول بتاويل المقضي وانث الثاني بتاويل المشتلة ولو عكس لاستغنى عن التاويل (قوله وقضيته) أي التعليل بانه هنا إنما أتى الخ قال عشرين ومال مر الى عدم الاخذ بهذه القضية فليحروا ويراجع سم على المنهج ومال ابن حجج الاخذ بها حيث قال وهو محتمل اه (قوله ويحتمل خلافه) هذا الاحتمال هو الذي يتجه ويفهمه كلامهم ثم يصري ومرا فاعان عشرين ان مر مال اليه ايضا (قوله وعليه) أي على الاحتمال الثاني (قوله لا يستشكل ما هنا) أي ما قالوه من انه لو اقتدى به فيها الخ قول المتن (ولو نسبها) أي كلها او بعضها (قوله او تعمد) الى قوله ويفرق في النهاية لا قوله او شرع الى المتن (قوله كما علم بالاولى) هذا الايتي فيما زاده يعنى التعوض فتأمل سم (قوله او شرع امامه الخ) أي كما في الروض وهل محله في مستمع قراءة امامه (قوله شرع) أي في القراءة سم (قوله ولم يتمها هو) أي المأموم فقوله او شرع الخ معطوف على قول المصنف نسبها بقريته قوله الاتي ويفرق الخ وكان الاولى حينئذ ان يقول قبل ان يأتي هو بها او يتمها ويحتمل ان الضمير للامام فقوله او شرع الخ معطوف على قول المصنف وشرع عليه كان المناسب ان يزيد او تركها عبارة شرح بافضل او شرع امامه قبل ان يأتي بالتكبير او يتمه اه وعبارة الروض مع شرحه (فرع) إذ انسى المصلي يعني ترك التكبير المذكور ولو عدا او جهلا لمحله فقر الفاتحة أو شيئا منها أو قرأ الامام ذلك قبل أن يتم هو أو المأموم التكبير لم يعد اليه التارك في الاولى ولم يتم الامام او المأموم في الثانية اه (قوله فلا يتداركها) قال مر أي في هذه الركعة ويتداركها في الثانية مع تكبيرها وعبر بكلام يقتضى انه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام او لا يتداركها في الثانية بخلاف ما إذا ترك الجميع يتداركها في الثانية وفرق بين الكل والبعض بما

وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان الخ قد يقال هذا فرق بالحكم أو يقال لم فاتت المشروعية ثم لا هنا أو يقال ان اردت ثم فوات المشروعية مطلقا فلا بد من دليل بالمعنى او الان لم يفد الفرق فليتامل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات لا يقال بدليل ان جنس القراءة واجب كافي الفاتحة لان جنس التكبير واجب وهو تكبيرة الاحرام (قوله أتى في ثانيته بالخمس) هذا قياس ما تقدم عن الامام وكذا المنفرد (قوله لكن قضيته ان المنفرد) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيته ما ذكر إذ ليس اقتصاره على الخمس رعاية لاحد ويحتمل ان المراد قضية ما قالوه (كما علم بالاولى) هذا لا يأتي فيما زاده فتأمل سم (قوله او شرع امامه) أي في القراءة (قوله او شرع امامه الخ) أي كافي الروض وهل

وقضيته انه لو قرأ بعض الجمعة في الاولى لم يات بياقها مع المنافقين في الثانية وهو محتمل ويحتمل خلافه وعليه يفرق بتمايز البعض عما في الثانية ثم فجمع معه بخلافه هنا ثم رأيت في

المجموع أشار لاستشكل ما هنا بما مر في الجمعة والمنافقين ولم يجب عنه (ولو نسبها) أو تعمد تركها كما علم بالاولى لم (وشرع) في النزول لم تفت أو (في القراءة) ولو لبعض البسملة أو شرع امامه ولم يتمها هو (فاتت) لفوات محلها فلا يتداركها

ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار في لا يظهر به (٤٥) مخالفة بخلاف ما هنا شعار ظاهر ولندب

الجهر بها والرفع فيها كما
ففي الاتيان بها او ببعضها
بعد شروع الامام في الفاتحة
مخالفة له ويؤيده أنه لو
اقتدى بمخالف فتركها
تبعه أو دعاه الافتتاح لم
يتبعه ولو اتى به بعد الفاتحة
من لعادتها وكانهم لم يلم
يراعوا القول بالبطلان
بتكريرها إما لان محله
فيما ليس بعذر وإما لضعفه
جدوا الاول اقرب (وفي
القديم يكبر ما لم يركع) لبقاء
محله وهو القيام (ويقرأ
بعد الفاتحة في الاولى في
وفي الثانية اقربت) ولم
يقبل سورة لشذوذ من كره
تركها (بكلمها) وإن لم
يرض المأمون بذلك
للاتباع رواه مسلم وفيه
أيضا أنه قرأ بسبح والغاشية
فكل سنة لكن الاوليان
افضل (جهرها) لإجماعا
(ويسن بعدها) لإجماعا
فلا يعتد بهما قبلها وفعل
بعض امرأه بنى أمية له
لان الناس كانوا ينفرون
عقب الصلاة عن سماع
خطبته لكرهاتهم له بالغ
السلف الصالح في رده عليه
(خطبتان) قياسا على
تكررها في الجمعة ومر
ان الخطبة لانس المنفرد
(اركانهما) وسننهما
(كهي في الجمعة) فتجب
الثلاثة الاولى في كل منهما
وقراءة آية في إحدهما
والدعاء للمؤمنين في الثانية

لم يتضح سم على المنهج اه عش (قوله ويفرق بين ما هنا) أي ما زاد الشارح بقوله أو شرع الخ (قوله
وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأمون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي عدم فوات الافتتاح
بالشروع في التكبيرات سم وانظر ما دخل الشارح بلفظة النحو (قوله ويؤيده) أي ذلك الفرق
(قوله ولو اتى به) أي بالتكبير المتروك (بعد الفاتحة الخ) أي بخلاف ما لو تذكرها في الركوع أو بعده
وعاد الى القيام ليكبر فان صلاته تبطل إن كان عالما متعمدا مغنى ونهاية وشرح بافضل (قوله سن لعادتها)
كذافي النهاية والمغنى (قوله بتكريرها) أي الفاتحة قول المتن (ويقرأ الخ) أي الامام والمنفرد عياب زاد
في شرحه المأمون الذي لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا وهل يجهر المأمون المذكور
ايضا القياس لا سم قول المتن (ق) جبل محيط بالدنيا من زبرجد كما نقله الواحدى عن اكثر المفسرين
او فاتحة السورة كما قاله بجاهد عش زاد شيخنا وهو بالسكون على الحكاية التي في القرآن او بالفتح مع منع
الصرف للعلية والثاني اه قول المتن (بكلمها) أي حيث اتسع الوقت ولما في بعضهما عش (قوله
وان لم يرض) الى قوله نعم في المغنى وكذا في النهاية لا قوله ولكن الاوليان افضل (قوله أنه قرأ بسبح
والغاشية) زاد القليوبي في سورة الكافرون وسورة الاخلاص وتبعه المحشى أي البرماوى شيخنا قول المتن
(جهرها) أي ولو قضيت نهارا نهاية وشيخنا قال عش أي ولو منفردا اه (قوله فلا يعتد بهما الخ) فلو
قصدا تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يبعد التحريم وإن لم يوافق مر عليه مع تردد ثم رايت شيخنا في
شرح العباب اختار الحرمة سم على المنهج ويدل على الحرمة قول الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد
بها واساء عش (قوله بالغ الخ) خبر وفعل الخ قول المتن (خطبتان) ويأتى بهما وإن خرج الوقت فلو
اقتصرت على خطبة فقط لم يكف ويسن الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمي قدر الاذان أي في الجمعة
نهاية ومغنى (قوله وسننهما) ومنها ان يسلم على من عند المنبر وان يقبل على الناس بوجه ثم يسلم عليهم
شرح بافضل (قوله في إحدهما) أي والاولى اولى كرى على بافضل (قوله فلا يجب نحو قيام الخ)
فيجوز له ان يخطب قاعدا او مضطجعا مع القدرة على القيام قال في التوسط والاخفاء ان الكلام فيما اذا لم يندر
الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب أن يخطبها قائما نص عليه في الام شرح مر اه سم قال عش وكذا لو
نذر الخطبة وحدها وكالقيام غيره من بقية شروط خطبة الجمعة بناء على ان النذر يسلك به مسلك واجب
الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الاثم اه (قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها
وان اثم من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج ما يصرح بذلك حيث قال عقب قوله إلا في شروط وحرمة
قراءة الجنب آية في إحدهما ليس لكونها ركنا بل لكون الآية قرآنا اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب آية
لا بقصد قرآن فهل تحزى لقراءة ذات الآية أو لا لانها لا تكون قرآنا الا بالقصد فيه نظر سم على حج أقول
الا قرب الثاني عش واعتمده شيخنا فقال ولا بد ان يقصد الجنب القراءة في الآية ليعتد بها ركنا وإن حرم
عليه اه وفي الكردى عن فتاوى الجمال الرمي ما يوافقه وفي الشوبرى بعد ذكر ما يوافقه وما ذكره ابن

محله في مستمع قراءة امامه اه (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق يجري بين ما لو أدرك الامام في أثناء الافتتاح
حيث يأتى بجميعه وما لو أدركه في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدرك ما سبق على الافتتاح اكد بطلبه
في كل صلاة (وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأمون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي عدم فوات
الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله في المتن ويقرأ بعد الفاتحة) قال في العباب ويقرأ الامام والمنفرد
زاد في شرحه المأمون الذي لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا وهل يجهر المأمون
المذكور ايضا فالقياس لا (قوله وان لم يرض المأمون بذلك) أي كما قال الاذرعى انه الظاهر شرح مر (قوله
فلا يجب هنا نحو قيام الخ) قال في التوسط لا خفاء ان الكلام اذا لم يندر الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب ان
يخطبها قائما نص عليه في الام ويستحب الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمي قدر الاذان شرح مر
(قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وإن اثم من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج

وخرج بأركانها شروطها فلا يجب هنا نحو قيام وجلوس بينهما وطهر وشتر بل يسن نعم لو كان في حال قراءة الآية جنبا بطلت خطبته

حج أنه لو كان جنباً في حالة القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة اه (قوله ولا بد في أداء سنتها الخ) اعتمده النهاية والمغني وشيخ الاسلام فقالوا لو السكت يعتبر في أداء السنة الاسماع والسمع وكون الخطبة عربية اه وزاد شيخنا وكون الخطيب ذكراً اه قال ع ش قوله مر وكون الخطبة عربية انظر وإن كانوا من غير العرب سم على المنهج أقول ظاهر إطلاق الشارح مر ذلك ويوجه بأنه ليس الغرض منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظر السكونها عبادة اه (قوله لكن المتجه الخ) خلافاً لشيخ الاسلام والنهاية والمغني كما رأينا (قوله بالنسبة لمن يفهمها) يحتمل تعلقه بقوله ليكلها وقوله لأصلها فعلى الأول يصير المعنى أن كونها عربية ليس شرطاً في الأصل مطلقاً ولا في السكالم بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه ان عدم اشتراط الأصل بالنسبة لمن يفهمها سيما إن كان لا يفهم غيرها لا يخلو عن بعد وعلى الثاني يصير المعنى أن كونها عربية شرط للسكالم مطلقاً وللأصل بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه أنه لو عكس لكان النسب بأن جعل اشتراط الأصل بالنسبة لمن يفهمها لا بالنسبة لمن لا يفهمها اللهم إلا أن يكون المراد بضمير يفهمها غير العربية فليتنا مل بصرى أقول سياق كلام الشارح صريح في الاجتهاد الأول من تعلقه بقوله بكمالها (قوله بل أولى) يعني كون العربية ليست شرطاً للصحة أولى من كون الطهارة كذلك كردى (قوله كما مر) أى فى الجمعة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لأنهاركن فلا بد من الاتيان بها ولا وتسقط في هذه الجملة لكنه يقف بقدرها الفوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز في الصلاة عن الفاتحة بالعربية فليتامل سم (قوله ولا بد في ذلك) أى فى أداء سنتها (قوله ندبا) الى قول المتن وفعلها في المغني وكذا في النهاية إلا قوله نعم لا يسن الى المتن قول المتن (الفطرة) بكسر الفاء كافى المجموع وبعضها كما قاله ابن الصلاح كابن ابي الدم وهي فى اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولدة لا عربية ولا معربة وكانها من الفطرة أى الخلقة ففى صدقة الخلقة معنى (قوله احكامها) أى احكام الفطرة والاضحية (قوله فى بعض ذلك) والذى فى الصحيحين بعض احكام الاضحية في عيدها والذى فى ابي داود والنسائي بعض احكام الفطرة في عيدها ويقاس بذلك بقية احكامها بجامع انه لا تنق بالحال كردى على بافضل قول المتن (يفتح الأولى) أى لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفى الحقيقة الخطبة شديدة بالصلاة هنا فان الركعة الأولى يفتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة الاحرام والركوع فجماعتها تسع والثانية بخمس مع تكبيرة القيام والركوع والاولا سنة فى التكبيرات وكذا الافراد فلو تحال ذكر بين كل تكبيرتين او قرن بينهما جاز نهاية ومغني قال ع ش قوله مر او قرن بينهما أى او بين الجميع وقوله جاز أى لكنه خلاف الأولى اه قول المتن (بتسع تكبيرات الخ) هل نفوت هذه التكبيرات بالشروع فى اركان الخطبة لا يبعد الفوات كما يفوت التكبير فى الصلاة بالشروع فى القراءة سم على المنهج أقول ويحتمل عدم الفوات ويوجه بما فى شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثر منه فى فصول الخطبة أى بين سبعها تعاش ع ش أقول فى ذلك التوجيه نظر ظاهر ولذا اعتمد الاول الشورى وكذا شيخنا فقال ويفوت التكبير بالشروع فى اركان الخطبة كما قرره الشيخ الطوخى اه قول المتن (ولاه) أى فيض الفصول الطويل وقول الشارح افراد أى واحدة واحدة فلا يجمع بين ثنتين مثلاً فعلم ان معنى الولا غير معنى الافراد سم على حج اه ع ش قول

لعدم الاعتداد بها منه مالم يتطهر ويعيدها ولا بد في أداء سنتها من كونها عربية لكن المتجه ان هذا شرط لتمامها لا لأصلها بالنسبة لمن يفهمها كالطهارة بل أولى لأن اغتناء الشارح بنحو الطهارة أعظم الا ترى أن العاجز عن العربية يخطب بلسانه لمثل كما مر وعن الطهوزين لا يخطب أصلاً فاذا لم يشترط فى صحتها الطهر فأولى كونها عربية ولا بد فى ذلك أيضاً من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الاكتفاء بسماع واحدة لأن الخطبة تسن للثنتين ثم هى وإن كانت كخطبة الجمعة فى سنتها إلا أنها تزيد بسن أخرى تعلم من قوله (ويعلمهم) ندبا (فى الفطر الفطرة) أى زكاتها (و) فى (الاضحية) أى أحكامها التى نعم الحاجة اليها للاتباع فى بعض ذلك رواه الشيخان ولما فيه من عظم نفعمهم (يفتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولام) افراد فى الكل وهى مقدمة لها لالامنها ولا ينافيه التعبير بالافتتاح لأن الشئ قد يفتح ببعض مقدماته

ما يصرح بصحة الخطبة حيث قال عقب قوله كخطبتي جمعة فى أركان وسن ما نصه لا فى شروط خلافاً للجر جاني وحرمة قراءة الجنب اية فى إحداهما ليس لكونها لكونها الاية قرأنا السكت لا يحنى انه يعتبر فى أداء السنة الاسماع والسمع وكون الخطبة عربية اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب الاية لا يقصد قرآن فهل تجزى لقراءته ذات الاية او لا لانها لا تكون قرآناً بالقصد فيه نظر (قوله كما مر) أى فى الجمعة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لأنهاركن فلا بد من الاتيان بها ولا وتسقط فى هذه الحالة لكنه يقف بقدرها لفوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز فى الصلاة عن الفاتحة بالعربية فليتامل (قوله ولام) أى فيض الفصول الطويل وقوله افراد أى واحدة واحدة فلا يجمع بين ثنتين فعلم ان معنى

المتن (ويندب الغسل) أى لعيد فطر وأضحى قياسا على الجمعة وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يوم زينة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة مغنى ونهاية واسنى وباقى فى الشرح مثله ولا يفوت بخروج الوقت سم قال ع ش فان لم يتيسر له الغسل تيمم قال سم على ابن حج وهل يستحب أى الغسل للحائض والنفساء لما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الاحرام فيه نظرا اه اقول وهو كذلك كما هو مصرح به فى كلام بعضهم اه (قوله ايضا) لا موقع له (قوله ومرمافيه) أى من أنه إن عجز عن الماء للغسل تيمم بنيتة بدلا عن الغسل الخ قول المتن (ويدخل وقته الخ) أى ولكن المستحب فعله بعد الفجر نهاية ومغنى وفى البجيرمى عن الشورى ويمتد إلى الغروب اه وتقدم عن سم ما يوافقه قول المتن (بنصف الليل) وهل غير الغسل من المندوبات كالتكبير والطيب كذلك ولا يدخل وقته إلا بالفجر فيه نظر سم على حج وفى شرح الارشاد لابن حج ما يقتضى دخوله بنصف الليل فى التطيب والتزين اه وباقى فى الشرح ان التكبير من الفجر وعبرة ملتقى البحرين والغسل للعبدن والتطيب والتزين لقاعد وخارج وإن غير مصل من نصف ليل انتهت ع ش (قوله لأن أهل السواد الخ) أى أهل القرى الذين يسمعون النداء نهاية وفى القاموس السواد من البلد قرأها اه قول المتن (وفى قول بالفجر) وقيل يجوز فى جميع الليل مغنى (قوله ومر الفرق الخ) أى بتأخير الصلاة هناك وتقديمها هنا مغنى قول المتن (والطيب الخ) أى ويندب الطيب أى التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب والتزين باحسن ثيابه وبازالة الشعر والظفر والريح الكريه اما الاثنى فيكره لذات الجمال والهيئة الحضور ويسن غيرها باذن الزوج والسيد وتنظيف بالماء ولا تطيب وتخرج فى ثياب بذلتها والخشى فى هذا كالأثنى اما الاثنى القاعدة فى بيتها فيسن لها مغنى زاد النهاية والمستسقى يوم العيد يترك الزينة والطيب كما يحسنه الاستوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسله اكل جمعة وعياده قال ع ش والا قرب أن الطيب وما ذكر معه من التزين هنا أفضل منه فى الجمعة بدليل أنه طلب هنا أغلى الثياب قيمة واحسنها منظر ولم يخص التزين فيه بمريد الحضور بل طلب حتى من النساء فى بيوتهن اه اقول ويصرح بذلك قول الشارح الاثنى بل اولى الخ وفى البجيرمى عن الحلبي ومثل الاستسقاء هنا الخسوف اه (قوله والمشى) يغنى عنه قول المصنف الاثنى ويندب ماشيا (قوله ستة هنا الخ) قضية هذا الصنيع ان قول المصنف والطيب الخ مبتدا وقوله كالجمعة خبره وجعله المحلى والنهاية والمغنى معطوفا على الغسل وقوله كالجمعة متعلقا بالتزين (قوله لانه) إلى قوله نعم فى النهاية وإلى المتن فى المغنى (قوله فانه الافضل هنا) وينبغى ان يكون ذلك الغير افضل ايضا اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وعبرة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الافضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فالأبيض فليتأمل اه ع ش (قوله وإزالة نحو شعر الخ) أى شعر تطلب إزالته كالعانة والابطال ولم يكن بيده شعر فالظاهر بل المتعين انه لا يسن له امرار الموصى على بدنه لان إزالة الشعر ليست هنا مطلوبة لذاتها بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما هنا وبين تحلل المحرم ع ش (قوله نعم لا يسن الخ) أى بل يسن له من اول الشهر تاخير إزالة نحو ظفره وشعره إلى ما بعد ذبحها (قوله كما يأتى) أى فى الاضحية قول المتن (افضل) أى من الفعل فى الصحراء إن اتسع او جصل مطر ونحوه فلو صلى فى الصحراء كان تاركا للاولى مع الكراهة فى الثانى دون الاول نهاية (قوله

الولا غير معنى الافراد وقد أوضح ذلك فى القوت وغيره (قوله فى المتن ويندب الغسل) أى لكل أحد كفى شرح الروض لانه لزينة المطلوبة فى هذا اليوم ايضا كما انه عبادة ولا يفوت بخروج وقته وهل يستحب للحائض والنفساء لما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الاحرام فيه نظر (قوله فى المتن ويدخل وقته بنصف الليل) أى ولكن فعله بعد الفجر افضل مر وهل غير الغسل من المندوبات كالتكبير والطيب كذلك أو لا يدخل وقتهما إلا بالفجر فيه نظر (قوله فى المتن والتطيب والتزين كالجمعة) فى العباد عظما على المندوبات وحضور العجائز باذن أزواجهن مبتدلات لتنظيفات أى بالماء من غير طيب ولا زينة كفى فى شرحه فيكره أى لمن تطيب وزينة قال فى شرحه بلبس نحو حلى أو مصبوغ زينة وقول المتن ليس التزين حتى

(ويندب الغسل) كما قدمه
أيضا فى الجمعة ومرفاهيه ثم
وذكره هنا توطئة لقوله
(ويدخل وقته بنصف
الليل) لأن أهل السواد
يقصدونها من حينئذ فوسع
لهم وكما يدخل أذان
الصبح بذلك (وفى قول
بالفجر) كالجمعة ومر
الفرق ثم (والتطيب
والتزين) والمشى وغيرها
سنة هنا (كالجمعة) بل أولى
لانه يوم زينة فبأى هنا
جميع مامر ثم الا فى غير
أيض أرفع منه قيمة فانه
الافضل هنا وإلا فى
التزين بنحو الطيب وإزالة
نحو شعر وظفر عامر ثم
فانه يسن هنا لكل أحد وإن
لم يحضر كالغسل بخلافه
هناك نعم لا يسن إزالة
ذلك فى الاضحية لمريد
التضحية كما يأتى (وفعلها
بالمسجد أفضل) لشرفه
(وقيل فعلها بالصحراء)
أفضل للاتباع ورد بأنه
صلى الله عليه وسلم
لصغر مسجده

ومحله إلى قوله ولو ضاق المسجد في النهاية والمغنى (قوله ومحله) أي الخلاف (قوله وألحق كثير من الخ) جزم به النهاية (قوله بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعاً سم (قوله ونازعه الأذرى) فقال وهو أي الالحاق الصواب للفضل والسعة المفرطة اه وهذا هو الظاهر مغنى (قوله وألحق به) أي بمسجد مكة (ابن الاستاذ مسجد المدينة الخ) وهو الأول وجه ومن لم يلحقه به فذلك قبل أن ساعه نهاية ومغنى (قوله اتسع) أي بعد العصر الأول (قوله وإن ضاق المسجد الخ) وعبارة النهاية ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للتشويش بالزحام وخرج إلى الصحراء اه قال ع ش أي ندبا ولو فعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفوا وصفا واحداً فيه نظر والأقرب الأول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يمتثل له للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير إفراط في السعة ولا ضيق ع ش (قوله كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهر كلام العباب وإن وجد في البنيان مكاناً يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليلهم بأنها وفق بالراكب وغيره سم (قوله نحو مطر) أي كبر د شديد (قوله ولو ضاق المسجد الخ) تنبيهه لو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد فيه نظر ولعل الوجه الأول لشرف المساجد ولا أثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتأمل سم أقول قد يصح هذا ما مر أن فاعن النهاية حيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع (قوله ندبا) إلى قوله وعلى كل في النهاية والمغنى إلا قوله يأتي إلى المتن (قوله ومن لم يخرج) عطف على الضعفة عبارة النهاية كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء اه زاد المغنى فقوله بالضعفة يمين بلفظ الخبر (قوله ولا يخطب الخليفة الخ) أي يكره كما في شرح الروض والظاهر أنه لا يكره أن يصلي بالضعفة بغير إذنه سم عبارة النهاية ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كما في الام والاولى أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالمتجه استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس لمن ولي الصلوات الخمس حق في إمامة عيد وخسوف واستسقاء إلا أن نص له على ذلك أو قلد إمامة جميع الصلوات ومن قلد صلاة عيد في عام صلاه في كل عام لأن لها وقتاً معيناً تتكرر فيه بخلاف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذي قلدها فيه وإمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها وكذا في المغنى إلا قوله والاولى إلى ويش الخ قال ع ش قوله لم يرغب أمر الوالي الخ هل مثل الوالي الإمام الراغب إذا أراد الخروج للصحراء فاستخلف غيره أو لا فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لأنه بتقريره في الوظيفة ينزل منزلة موليه وقوله في إمامة عيد الخ قضية اقتضاه على ما ذكر شمول ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد الماجرت به العادة من إمامة الجمعة بما ع ش (في ثم يخطب للكسوف) أي في شرحه (ما يمكن مجيئه هنا) عبارة هناك وتكره الخطبة في مسجد بغير إذن الإمام خشية الفتنة

للنساء محله فيما إذا كن في بيوتهن كما دل عليه كلامه قال ابن الرفعة اه وعقب في العباب قوله السابق فيكره تطيب وزينة بقوله كحضور ذوات هيئة وجمال اه (قوله وألحق كثير من به بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعاً (قوله وألحق به ابن الاستاذ الخ) اعتمد ذلك مر (تنبيه) تقدم عن الأنوار أنه يكره تعدد جماعتها بلا حاجة والظاهر أن من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع ولو تعددت المساجد لم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد فيه نظر ولعل الوجه الأول لشرف المساجد ولا أثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتأمل فان قول العباب وإلا أي بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه ندب للإمام أن يخرج بالناس إلى الصحراء اه يقتضي ترجيح الثاني (قوله كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء ولهذا قال في العباب وإلا أي بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه ندب للإمام أن يخرج بالناس إلى الصحراء اه وظاهره استحباب الخروج إليها وإن وجد في البنيان مكاناً يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليلهم بأنها وفق بالراكب وغيره (قوله ولا يخطب الخليفة إلا باذنه) أي يكره كما في شرح الروض والظاهر

ومحله في غير المسجد الحرام
أما هو فهي فيه أفضل قطعاً
لفضله ومشاهدة الكعبة
والحق كثير من به بيت
المقدس واعترضه المصنف
بأن ظاهر إطلاقهم أنه
كغيره ونازعه الأذرى
والحق به ابن الاستاذ
مسجد المدينة لأنه اتسع
(إلا عذر) راجع للوجوبين
فعلى الأول إن ضاق
المسجد كرهت فيه وعلى
الثاني إن كان نحو مطر
كرهت في الصحراء ولو
ضاقت المسجد وحصل نحو
مطر صلى الإمام فيه
واستخلف من يصلي بالبقية
في محل آخر (ويستخلف)
ندبا إذا ذهب إلى الصحراء
(من يصلي) في المسجد
(بالضعفة) ومن لم يخرج
ولا يخطب الخليفة إلا باذنه
ويأتي في ثم يخطب في
الكسوف ما يمكن مجيئه هنا

ويؤخذ منه أن محله ما إذا اعتيد استئذائه أو كان لا براهاه قول المتن (ويذهب) أي القاصد لصلاة العبد إن كان قادر إماما أو ماموما (قوله في آخر) أي غير الطريق الذي ذهب فيه ويخص بالذهاب أطولهما نهاية ومعنى قال ع ش ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال ابن العماد يستحب الذهاب في أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنائز فأنها إذا كانت بمسجد أو غيره نذبت المبادرة بها والمشى اليها من الطريق الأقصر وكذا إذا خشي فوات الجماعة ويؤخذ منه بالا ولي نذب الذهاب في أقصر الطريقين والأسراع إذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض اه (قوله وحكمته) أي الذهاب في طريق الخ (قوله لأن أجر الذهاب الخ) هذا السبب هو الأرجح نهاية ومعنى (قوله لأن أجر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت الأجر في الرجوع وبوافقه قوله في شرح العباب أنه كان يذهب في أطولها تكثير الأجر ويرجع في أقصرهما لأنه ليس قاصد قرية وإن قلنا أنه يثاب على الرجوع اه سم زاد البصري وعليه فلا يظهر تخصيصه الأطول بأحدهما والأقصر بالاخر بل ينبغي أن يسلك الأطول فيها اه وفيه نظر عبارة الرشيدى وإنما خص الذهاب بذلك لأنه حينئذ قاصد محض العبادة اه (قوله وهذا الخ) أي المخالفة بين الطريقين سم (قوله وهذا سنتي في كل عبادة) كان الأولى تقديمه على قوله وحكمته الخ أو تأخير اه وذكره عقب قوله والزمه (قوله في كل عبادة) أي كالحج وعبادة المريض نهاية (قوله أو ليتبرك الخ) عطف على قوله لأن أجر الخ وهذا وما بعده من الأقوال بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالأطول والرجوع بالأقصر ويدل لذلك عبارة شرح الروض رشيدى (قوله وعلى كل من هذه المعاني الخ) أقول ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني إذ لا مانع من اجتماعها لا يقال لا يتأتى الجمع بين إغاطة المناققين والحذر منهم لا نأقول الحذر ممن مرهم أولا لاحتمال أن يتهوأ له في الأبواب والإغاطة لمن يمر بهم ثانيا بصرى عبارة النهاية ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها في الام واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه اه قال ع ش قوله أن يقف الخ أي في أي محل اتفق منه وقوله ويدعو ويعمم فيه لما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص ع ش (قوله ولولم توجد فيه الخ) ولا شبهة أن نفي الجميع بعيد إذ نحو شهادة الطريقين والتفاوت بتغير الحال لا بد من وجوده كردى على بافضل (قوله من الفجر) إلى قوله ولو كونه وترا في النهاية لإلا قوله ومحل إلى المتن وقوله وإنما الوجه إلى المتن وإلى الفصل في المغنى لإلا قوله ومحل إلى المتن وقوله وحده الماوردى وإلى وإنما الوجه وقوله والحق به الزيب وقوله أى من حيث الأصل إلى ويكره (قوله من الفجر) ظاهره الوقت وعليه فلا يلزم تقييده بقوله هذا الخ وعبارة النهاية كالمغنى بعد صلاتهم الصبح ثم قيدها بقوله هذا الخ وهذا صنيع لا غبار عليه بصرى وعبارة شرح المنهج وبكور بعد الصبح وفي الجبرمى عليه أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتهى كما قاله البرماوى اه ولك أن تقول أن مراد الشارع من الفجر الآتى صلاة الفجر على شبه الاستخدام فلا غبار عليه (قوله فضيلة القرب) أي من الإمام نهاية (قوله وإلا سن المسكت) أي في المسجد فلو خرجوا منه ثم عادوا إليه فإن كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المسكت لصلاة العبد ثم خرجوا العارض لم تفت سنة التذكير وإن كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المسكت لم تحصل تلك السنة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية قال البدرا بن قاضى شعبة وقال الغزى أنه الظاهر اه (قوله ومحل) أي سن المسكت (قوله ونحوه) أي كتفريق الفطرة وفي الأيعاب لو تعارض التذكير وتفريق صدقة الفطر كان تفريقها أولى اه كردى على بافضل (قوله ندبا) ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التذكير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لامر الشارع ع ش قول المتن (ويعجل) أي

(ويذهب في طريق ويرجع في أخرى) ندبا للاتباع رواه البخارى وحكمته أنه صلى الله عليه وسلم كان يذهب في الأطول لأن أجر الذهاب أعظم ويرجع في الأقصر وهذا سنة في كل عبادة أو ليتبرك به أهلها أو ليستفتى فيهما أو ليتصدق على فقرائهما أو ليزور أقاربه أو قبورهم فيهما أو ليغيط منافقهما أو ليحذر منهم وللتفاوت بتغير الحال إلى المغفرة أو لتشمله البقاع أو خشية العين أو الزحمة وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولولم توجد فيه كالرمل والاضطباع (ويبكر الناس) من الفجر ندبا ليحصلوا فضيلة القرب وانتظار الصلاة هذا إن خرجوا للصحرى وإلا سن المسكت عقب الفجر كما بحث ومحل إن لم يحتج لزيادة تزيين ونحوه وإلا ذهب وأتى فورا (ويحضر الإمام وقت صلاته) ندبا للاتباع رواه الشيخان (ويعجل) ندبا للخروج (في الأضحى)

أنه لا يكره أن يصلى بالضعفة بغير إذنه (قوله لأن أجر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت الأجر في الرجوع وبوافقه قوله في شرح العباب ثم الأرجح عند الرافعى وآخرين في سبب مخالفته عليه السلام بين الطريقين أنه كان يذهب في أطولها تكثير الأجر ويرجع في أقصرهما لأنه ليس قاصد قرية وإن قلنا أنه يثاب على

الفطرة فان هذا أفضل
أوقات خروجها وحدث
الماوردي ذلك في الاضحية
بعضى سدس النهار وفي
الفطر بعضى رבעه وهو
بعيد وإنما الوجه أنه في
الاضحية يخرج عقب
الارتفاع كرمح وفي
الفطر يؤخر عن ذلك
قليلا (قلت ويأكل) أو
يشرب (في عيد الفطر قبل
الصلاة) ولو في الطريق
كما صرح به بعضهم ومثلها
المسجد بل أولى وعليه
فلا تنخرم به المرومة لعذره
ويسن التمر وكونه تريا
والحق به الزبيب (ويمسك
في الاضحية) للاتباع
صححه ابن حبان وغيره
وليتاز يوم العيد عما قبله
بالمبادرة بالاكل أو
تأخيريه أى من حيث
الاصل فلا نظر اصائم
الدهر ولا لفطر رمضان
كما هو ظاهر ولندب الفطر
يوم النحر على شئ من
أضحيته ويكره ترك ذلك
كما في المجموع عن الامام
(ويذهب ماشيا) إلا
لعذر (بسكينة) كالجمعة وفي
العود يتخير بين المشى
والركوب وذكر ابن الاستاذ
ان الاولى لاهل ثغر
بقرب عدوم ركوبهم
ذهابا وإيابا وإظهار
السلاح (ولا يكره) في
غير وقت الكراهة (النفل
قبلها لغير الامام والله اعلم)

الامام (قوله ويؤخر) أى الخروج (قوله وهو) أى الخبر المرسل (قوله وحكمته) أى ما ذكر من التعجيل
في الاضحية والتأخير في الفطر (قوله فان هذا) أى ما قبل صلاة عيد الفطر (قوله بعضى سدس النهار الخ)
وابتدأه من الفجر ع ش (قوله ومثلها المسجد) أى المصلى نهاية وهو غنى (قوله وعليه) أى على سن الاكل
ولو في الطريق أو المسجد (قوله اعذره) أى بفعل ما طلب منه ع ش (قوله بالمبادرة بالاكل) أى في عيد الفطر
(قوله أو تأخيريه) أى في عيد الاضحية وكان الاولى العطف بالواو (قوله ترك ذلك) أى الاكل في الفطر
والامساك في الاضحية (قوله ويكره) إلى الفصل في النهاية (قوله إلا لعذر) عبارة تفي شرح بافضل إن قدر
عليه اما العاجز لبعدا وضعف فيركب واما غيره فلا يسن له المشى راجعا بل هو مخير بينه وبين الركوب نعم
إن تضرر الناس بركو به لنحو الزحمة كره إن خف الضرر وإلحرامه وفي السكردى عليه قوله واما غيره
أى غير العاجز وهو القادر وضابط العجز ان تحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه في الايباب اه وعبارة
النهاية والمغنى فان كان عاجزا فلا بأس بركو به لعذره كالراجع منها وإن كان قادرا حيث لم يتأذ به احد لا قضاء
العبادة فهو مخير بين المشى والركوب اه (قوله أن الاولى لاهل ثغر الخ) ولو قيل به في الجمعة أيضا لم يبعد ولعل
حكمة ذكرهم في العيد دون الجمعة كونه ما طلب فيه إظهار الزيتة لذاته لا للصلاة ع ش (قوله لاهل ثغر
الخ) أى وبالأولى للثغريين بعد وهم في بلد مثلا (قوله في غير وقت الكراهة) أى بعبارة تفادى الشئ من نهاية
ومغنى قول المتن (قبلها) خرج به بعدها وفيه تفصيل فان كان يسمع الخطبة كره له كما مروا فلا فلانهاية ومغنى
(قوله فيكره الخ) أى لاشتغاله بغير الهم ولخالقته فعلة صلى الله عليه وسلم نهاية ومغنى قال ع ش قوله لم يكره الخ
أى وينعقد وقوله لم لا شتغاله بغير الهم قضية التعليل انه لو خطب غير لم يكره له التفضل وصرح ابن حجاج
بخلافه في شرح العباب كما نقله سم عنه وانه لا تتوقف كراهة التفضل على كونه جاء للمسجد وقت صلاة
العيد بل لو كان جالسا فيه من صلاة الصبح كره له وإن كان لصلاة تهيب ثم قوله لاشتغاله الخ هو واضح
بالنسبة لما بعدها الطلب الخطبة منه واما بالنسبة لما قبلها فان كان دخل وقت الصلاة فواضح أيضا وبالأولى لم
يدخل وقتها أو جرت عادتهم بالتأخير فواجه الكراهة إلا أن يقال أنه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الهم
في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لا تنظره إياها اه ع ش (قوله قبلها وبعدها) قال في
شرح العباب وإن خطب غيره سم عبارة الرشيدى عبارة القوت قال الشافعى في البويطى ولا يصلى
الامام بالمصلى قبل صلاة العيدين ولا بعدها قال اصحابنا لان وظيفته بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة
وهذا يقتضى تخصيص الكراهة بمن يخطب اما حيث لا يخطب فالامام كغيره ولا كراهة بعد الخطبة
لاحد اه وهذا هو الظاهر (قوله ومن جاء الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية ويندب للناس استماع
الخطبتين ويكره تركه ومن دخل والخطيب يخطب فان كان في مسجد بدأ بالتحية ثم بعد فراغ الخطبة يصلى
فيه صلاة العيد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو اولى حصلا لكن لو دخل وعليه مكتوبة بفعله ما يحصل بها
التحية أو في صحراء من له الجلوس ليستمع إذ لا تحية وأخر الصلاة إن خشى فوتها فبقدمه على الاستماع وإذا
أخرها فهو مخير بين ان يصليها بالصحراء وبين ان يصليها بغيرها إلا ان خشى الفوات بالتأخير ويندب للامام
بعد فراغه من الخطبة ان يعيدها لمن فاتته سماعها ولو نساء للاتباع رواه الشيخان اه قال ع ش قوله لم
إلا إن خشى فوتها الخ أى بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعله ما لم يتركه الخ أى فراغ الخطبة وقوله
لم ان يعيدها الخ أى الخطبة وينبغي مالم يؤد ذلك الى تطويل كان كثر الداخلون وترتبوا في الحجى

اه وقولهم يفعلها ويحصل بها التحية قال سم والظاهر ان الافضل هنا ان يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة اه (قوله ويكرهه) اي لمن جاءه الامام بخطب ويستحب احياء ليلتي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة الجمعة من صلاة وغيرهما من العبادات ويحصل الاحياء بمعظم الليل وعن ابن عباس يحصل بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيها وفي ليلة الجمعة وليلي اول رجب ونصف شعبان نهاية ومغنى واسنى قال ع ش قوله مر ولو كانت ليلة الجمعة اي بان احياءها من حيث كونها ليلة عيد وكرهه تخصيصها بقيام اذا لم تصادف ليلة عيد وقوله مر بصلاة العشاء جماعة اي ولو في الوقت المفضول وقوله مر والعزم على صلاة الصبح الخ ظاهره وان لم تتفق له صلاته في جماعة اه ع ش وفي الكردى على بافضل مانصه قوله من نحو صلاة اي الرواتب فقط بالنسبة للحاج اذ لا يسن له غير هابل اختار جمع عدم سن الرواتب له ايضا بل انكر ابن الصلاح اصل احيائها بالنسبة للحاج قال ابن الجلال وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد عمر النصرى اليه وقوله بمعظم الليل اي اكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة بل وبصلاة الصبح في جماعة كافي الايعاب كردى

(فصل يندب التكبير الخ) (قوله في توابع الخ) اي من التكبير المرسل والمقيد والشهادة برؤية الهلال قول المتن (يندب التكبير) اي لحاضره وسافر وذ كرو وغيره مغنى ونهاية زاد شيخنا ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلبي الى ان يتحلل لانها شعاره مادام بحرماتهم يكبر بعد تحلله فلا يكبر في ليلة عيد الاضحى وكذا في ليلة عيد الفطر ان احرم فيها بالحج واتصارهم على ليلة عيد الاضحى للغالب من عدم احرامه بالحج ليلة عيد الفطر اه وياتى عن سم ما يوافقه (قوله الشامل) الى قوله فائدة في النهاية والمغنى الا قوله ويسن الى المتن (قوله الشامل لعيد الخ) اي قال فيه للجنس قول المتن (في المنازل الخ) اي راكبوا ماشيا وقائما وقاعدا وفي غير ذلك من سائر الاحوال ولكن يتأكد مع الرحمة وتغاير الاحوال فمما يظهر قياسا على التلبية للحاج شرح بافضل قول المتن (والاسواق) جمع سوق يذكروا وتسميت بذلك لقيام الناس فيها على وقهم مغنى (قوله بمحصة غير نحو محرم) يخرج هذا الوكا تافى بيتهما ونحوه وليس عندهما رجل او خنثى اجنثى فترفعان صوتهما به وهو ظاهر ع ش وسم وفي الكردى على بافضل عن شرحى الارشاد للشراح لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة اه (عندنا كما لها) اي عدة الصوم (وقيس به) اي بعيد الفطر بالنسبة للمرسل اما المقيد فثبت بالسنة نهاية (قوله وقيس به الاضحى) اي ولذلك كان تكبير الاول اكذلكا لنص عليه مغنى ونهاية وشرح بافضل اي من مرسل الثاني واما مقيد فهو افضل من مرسلها لشرفه بتبعيته للصلاة ع ش (قوله بخلاف المقيد الاقنى) اي فيقدم على اذكار الصلاة ويوجه بانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به اشد من الاذكار ع ش وسم قول المتن (حتى يحرم الامام الخ) اي ينطق بالرامن تكبيرة الاحرام بصلاة العيد اه شرح بافضل وفي ع ش عن غيره وشرحى الارشاد والروض

لا منية للصحراء على بيته بخلاف المسجد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو اولى حصلا كن دخله وعليه مكتوبة يفعلها ويحصل بها التحية اه وقوله يفعلها ويحصل بها التحية والظاهر ان الافضل هنا ان يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة (قوله صلى العيد) ظاهره ان ذلك افضل من ان يصلى التحية ثم بعد الخطبة يصلى العيد وبه صرح فى الروض وشرحه فقال الموصلى فيه اي فى المسجد بدل التحية العيد وهو اولى حصلا كن دخله وعليه مكتوبة يفعلها ويحصل بها التحية اه وقد يقتضى ان الاولى فى المشبه بصلاة المكتوبة لا التحية ثم المكتوبة ولعله غير مراد والفرق انه انما كان الاولى العيد لتكون صلاته قبل الخطبة وقبل فراغها كما هو السنة

(فصل) يندب التكبير الخ (قوله لغیر امرأة وخنثى بمحضرة غير نحو محرم) مفهومه رفع المزاوة والخنثى بمحضرة نحو محرم (قوله بخلاف المقيد الاقنى) ظاهره انه يقدم المقيد على اذكار الصلاة وانه لا يسن تأخيره (فى المتن حتى يحرم الامام) انظر لواخر الاما الاحرام الى الزوال وترك الصلاة ويحتمل ان المعتبر حينئذ

صلى العيد لحصول التحية
فى ضمنه كما مروى بكره له تنفل
زائد على ذلك ان سمع ولا افلا
(فصل) فى توابع لما
سبق (يندب التكبير
بغروب الشمس ليلتي العيد)
الشامل لعيد الفطر وعيد
النحر (فى المنازل والطرق
والمساجد والاسواق يرفع
الصوت) لغیر امرأة وخنثى
بمحضرة غير نحو محرم لقوله
تعالى ولتكملا للعدة اي
عدة الصوم ولتكبروا لله
اي عند اكملها على
ما هداكم اي لاجل هدايته
اياكم وقيس به الاضحى
ويسمى هذا التكبير المرسل
والمطلق لانه لا يقيده بصلاة
ولا بغیرها ويسن تأخيره عن
اذكارها بخلاف المقيد
الاقنى (والاظهر لإدامته
حتى يحرم الامام بصلاة
العيد) اذ التكبير لكونه
شعار الوقت

أولى ما يشتغل به أمان
 صلى منفردا فالعبرة بأحرام
 نفسه (فائدة) ورد في
 حديث في سنده متر وكان
 أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يكبر في عيد الفطر من حين
 يخرج من بيته حتى يأتي
 المصلي (ولا يكبر الحاج
 ليلة الاضحى) خلافا للفقهاء
 (بل يلبي) أى لأن التلبية
 هي شعاره لا ليليق به والمعتزم
 يلبي إلى أن يشعر في الطواف
 (ولا يسن ليلة الفطر عقب
 الصلوات في الاصح) إذ
 لم ينقل وقيل يستحب
 وصححه في الاذكار وأطال
 غيره في الانتصار له وأنه
 المنقول المنصوص (ويكبر
 الحاج) الذي يبنى وغيرها
 كما يأتي (من ظهر النحر)
 لأنها أول صلاة تلقاه بعد
 تحلله باعتبار وقته الافضل
 وهو الضحى وقضيته أنه
 لو قدمه على الصبح أو
 أخره عن الظهر لم يعتبر
 ذلك وهو متجه خلافا لمن
 اناطه بوجود التحلل ولو
 قبل الفجر إذ يلزمه تأخره
 بتأخر التحلل عن الظهر
 وإن مضت أيام التشريق
 وهو بعيد من كلامهم وأنه
 لو صلى قبل الظهر نفلا
 أو فرضا

مثله وقال سم انظر لو أخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل أن المعتبر حينئذ وقت الاحرام
 غالباً إعادة اه وفي عش والسكر دى على بافضل عن الامداد الذي يظهر انه لو قصد ترك الصلاة بالكلية
 اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان ولا اعتبر بطلوع الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا اه زاد السيد البصري
 ولعل الاقرب أن المعتبر آخر الوقت اه وجزم شيخنا بذلك فقال المعتد انه يكبر الى احرام الامام ان صلى
 جماعة ولو تأخر الى آخر الوقت والى احرام نفسه ان صلى فرادى ولو في آخر الوقت والى الزوال ان لم يصل
 أصلا لأنه يسيل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت اه (أولى ما يشتغل به) حتى أنه أولى من الصلاة على النبي
 ﷺ وقراءة سورة الكهف إذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة خلافا لما ذهب اليه أن يجمع بين ذلك شيئا
 وقوله خلافا لمن ذهب إلخ أشار بذلك الى رد قول عش ولو اتفق ان ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين التكبير
 وقراءة الكهف والصلاة على النبي ﷺ فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما
 يقدمه ولعل تقديم التكبير أولى لأنه شعار الوقت اه (قوله فالعبرة بأحرام نفسه) ينبغي مادام وقت
 الاداء بصري ومر عن شيخنا مثله (قوله ورد في حديث إلخ) وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يختص بالامام
 أو لا محل تأمل والثاني أقرب كما صرحوا بتعميم كثير من السنن هنا مع أنها مأخوذة من فعله ﷺ نعم
 لا يبعد تأكده بالنسبة للامام بصري قول المتن (ولا يكبر الحاج إلخ) مقتضى ما يأتي انه لو شرع في التحلل
 في انائها لم يكبر فيما بقي وان انقضت وقت التلبية وهو محل تأمل ولعل الاقرب فيه ان يكبر وسيأتي في الحج
 عن النهاية انه في حال الافاضة يلبي ويكبر فهل هو مبنى على مقالة وما هنا مخصوص بصري عبارة الونائى في
 المناسك ويقفوا بمن دلفة فيذكرون بالتهميل والتكبير والتحميد والتلبية كان يقول الله اكبر ثلاثا لا إله إلا
 الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد كما في شرح المنهج ثم يلبي ويدعون بما احبوا ويتصدقون الى الاسفار
 وبعد مزيد الاسفار يسبرون بسكينة وشعارهم التلبية والتكبير كما في النهاية وقال في التحفة والذكر اه
 ولا مانع من ان يكون المراد بالذكر هو التكبير واعتراض بان وقت التكبير من الزوال وورد بان هذا وقت
 التكبير المقيد بالصلوات اه وفي المغني مثل ما مر عن شرح المنهج وعن التحفة قول المتن (ليلة الاضحى) انظر
 السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ سم عبارة عش سكتوا عما
 لو احرام بالحج في ميقاته الزماني وهو اول شوال فهل يلبي لانها شعار الحاج او يكبر فيه نظرا والاقرب الاول
 لما ذكر من التعليل اه تقدم عن شيخنا اعتياده (قوله لان التلبية) الى قوله وأطال في النهاية والمغني قول المتن
 (ولا يسن ليلة الفطر إلخ) اى من حيث كونه مقيدا بالصلاة إذ لا مقيد له فلا ينافي انه يسن من حيث كونه
 مرسلا في ليلة العيد انتهى شيخنا وبصري زاد عش وعليه فيقدم اذكار الصلاة عليه كما تقدم عن ابن
 حجج اه قول المتن (في الاصح) اعتمده المنهج والنهاية والمغني (قوله إذ لم ينقل إلخ) عبارة النهاية لانه تكرر
 في زمنه ﷺ ولم ينقل انه كبر فيه عقب الصلوات وان خالف المصنف في اذكاره فسوى بين الفطر
 والاضحى اه (قوله وقيل يستحب) وعليه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح ليلة الفطر
 نهاية ومغني قول المتن (ويكبر الحاج) اى عقب الصلوات سم ومغني (قوله انه لو قدمه) اى التحلل
 سم (قوله وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه انه لا يكبر لانه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو
 أخر عن أيام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فلي تأمل سم وتقدم عن البصري ما يوافقه
 ويأتي عن شيخنا اعتياده (قوله وان مضت أيام التشريق) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله وانه لو صلى إلخ)
 وقت الاحرام غالباً إعادة (في المتن ليلة الاضحى) انظر السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم
 الاحرام بالحج حينئذ (قوله في المتن ويكبر الحاج) اى عقب الصلوات (قوله انه لو قدمه) اى التحلل (قوله
 وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه حينئذ انه لا يكبر بأنه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو أخر
 عن أيام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فلي تأمل (وانه لو صلى) أشار الى انه معطوف على

كبر إلا ان يقال غير هاتين بل في ذلك فلم يتقدم عليهما (ويختم بصبح آخر) أيام (التشريق) (٥٣) وان نفر قبل اولم يكن بها اصلا كما

اقتضاه إطلاقهم ولا ينافيه قولهم لانها آخر صلاة يصلونها بمعنى لانه باعتبار الافضل لهم من البقاء بها الى النفر الثاني وتأخير الظهر الى المحصب (وغیره) اي الحاج (كهو) فيما ذكر من التكبير من ظهر النحر الى صبح آخر أيام التشريق (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) كعيد الفطر (وفي قول) يكبر (من) حين فعل (صبح) يوم (عرفة ويختم) على القولين (بعصر) اي بالتكبير عقب فعل عصر آخر أيام (التشريق) والعمل على هذا في الاعصار والامصار للخبر الصحيح فيه على ما قاله الحاكم وتبعه تلميذه الامام البيهقي في خلافاً له لكنه ضعفه في غيرها وبتسليمه هو حجة في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الاذكار أنه الاصح وفي الروضة انه الاظهر عند المحققين ثم رايت الذهبي في تلخيص المستدرک أشار إلى أنه شديد الضعف وعبارته خبر واه كانه موضوع ثم بين ذلك ومن ان ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل (والاظهر) أنه يكبر في هذه الايام للفاصلة المفروضة او النافلة

أشار الشارح الى أنه معطوف على قوله أنه لو قدمه الى سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غيرها) اي غير الظهر قول المتن (ويختم بصبح آخر أيام التشريق) معتمد على عبارة الرشيدى اي من حيث كونه حاجاً كما يؤخذ من العلة اي من قولهم لانها آخر صلاة الخ وإلا فمن المعلوم انه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل احد الى الغروب فتنبه له اه (قوله بها) اي بمعنى (قوله) وتأخير الظهر الخ) عطف على البقاء قول المتن (كهو) ضعيف عشر (قوله تبعاله) اي لان الناس تسع للحجيج معنى قول المتن (وفي قول من مغرب ليلة النحر) أي ويختم أيضاً بصبح آخر أيام التشريق بحلي ونهاية ومعنى فليراجع هذا مع قول الشارح الاقوى ويختم على القولين بعصر الخ بصري (قوله كعيد الفطر) لا يخفى ما في هذا القياس اذا الكلام في المقيد بصري (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخوله وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر واستمرار وقته الى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبيل الغروب كبر وتعبيرهم بالعصر جرى على الغالب فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التأمل الصحيح سم على حجة اه عشر وما استظهره في ابتداء وقت التكبير هو قضية صنيع المحلى والمغنى والنهاية حيث لم يقدروا لفظة فعل ونقل عشر عن مر ما وافقه وفي آخره صرح به النهاية عبارته وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمردود وإنما مراده به انقضاؤه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته الى آخر النهار الثالث عشر في اكمال الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب اه واعتمده شيخنا فقال قوله من صبح يوم عرفه اي من وقت صبح عرفه ولو قبل صلاته حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر وهذا في غير الحاج اما هو فلا يكبر الا اذا انحال قبل الزوال او بعده كما قاله القليوبي تبعاً لابن قاسم على ابن حجر وقوله الى العصر اي الى آخر وقته ولو بعد صلاته حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبيل الغروب كبر في جملة ما يسن التكبير فيه خمسة أيام واندرج فيها ليلة العيد فيسن التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيداً من جهة كونه تابعاً للصلوات وإن كان يسمى ايضاً من سلامن جهة كونه واقعاً في ليلة العيد فله اعتبار ان اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمده المنهج والنهاية والمغنى وقال عشر هذا هو المعتمد اه (قوله وبتسليمه) أي الضعيف (قوله ثم بين ذلك) اي كونه شديد الضعف (قوله ومر) اي في اوائل الفائدة المهمة (قوله كذلك) اي شديد الضعف قول المتن (انه) اي الشخص ذكر اكان او غيره حاضر او مسافراً منفرداً او غيره مغنى ونهاية (قوله المفروضة) الى قول المتن وصيغته في النهاية والمغنى الا قوله وقيدته الى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن للفائتة سم (قوله تعميم الخ) اي ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم الخ عشر (قوله وغيرها) اي المقيدة بنهاية ومعنى ولو عبر به الشارح اسلم عن توهم استدراك قوله الاقوى والنافلة المطلقة الا ان يعطفه على الضحى (قوله وقيدته) اي قول المصنف والنافلة (قوله) وكذا صلاة الجنائزة اي فيكبر عقبها سم (لانه شعار الخ) لتعليل لما تقدم في المتن والشرح كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى وان اوهم صنيع الشارح رجوعه لصلاة الجنائزة فقط

قوله انه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيرها أي الحاج) قال في شرح الارشاد وشمل قوله غير الحاج المعتمد فيكبر في هذه الايام وإن لم يقطع التلبية لا عند ابتداء الطواف اه (قوله من فعل صبح عرفه) الذي يظهر دخوله وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر واستمرار وقته الى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبل الغروب كبر وتعبيرهم بالعصر جرى على الغالب من عدم الصلاة بعدها فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التأمل الصحيح (قوله في المتن) يختم بعصر التشريق الخ) عبارة الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته الى آخر نهار الثالث عشر في اكمال الاقوال وقضية هذه العبارة انه يكبر الى الغروب كما قلنا شرح مر (قوله فيها) متعلق بقول المتن للفائتة (قوله) وكذا صلاة الجنائزة أي ليس يكبر عقبها

فيها أو غيرها والمنذورة (والراتبة والنافلة) تعميم بعد تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كالضحى والعيد ونحوهما والنافلة المطلقة وقيدته شارح بال مطلقة ثم أورد عليه نحو ذات السبب والضحى وليس بحسن وكذا صلاة الجنائزة لانه شعار الوقت

ومن ثم لم يكبر اتفاقا لقائهم اذا قضاه (٥٤) خارجها كما افهمه قوله في هذه الايام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة بظوله لانها

(قوله ومن ثم) اي من أجل أنه شعار الوقت (قوله لغايتها) اي هذه الايام (قوله ولم يفت الخ) معطوف على لم يكبر سم (قوله وبه) اي بان التكبير شعار الوقت (فارق) اي عدم فوته بطول الزمن (قوله بطوله) اي الزمن (لانها) اي الاجابة ولعل الاولى ان يقول وفارق فوت الاجابة بطوله بانها الخ (قوله وإن طال الخ) اي وتركه عمدانها بمغنى (قوله لاسجدة تلاوة الخ) عطف على صلاة الجنائزة (قوله لانها الخ) اي سجدة التلاوة والشكرو (قوله اصلا) اي لا مطلقة ولا مقيدة (قوله بخلاف ما على الجنائزة) اي الصلاة التي على الجنائزة كودي (قوله والخلاف) اي المشار اليه بقول المصنف والظاهر الخ (قوله اما لو استغرق عمره بالتكبير الخ) اي ولو بالهيئة الالائية عرش (قوله فلا منع) اي كانقله في اصل الروضة عن الامام واقره ولو اختلف راي الامام والمأموم في وقت ابتداء التكبير اتبع اعتقاد نفسه مغنى ونهاية (قوله على الصفا) اي انه صلى الله عليه وسلم قاله على الصفا كودي (وزيادتها باشياء الخ) الاخصر الا سبك وعلى اشياء اخذوا بعضهم من فعل بعض الصحابة كتتابع الخ وبعضها من فعل بعض السلف قول المتن (ويستحب الخ) واذا راي شيئا من النعم وهي الابل والبقر والغنم في عشر ذي الحجة كبر ندبا مغنى وشرح بافضل زاد النهاية وظاهر ان من علم كمن راي اه قال عرش قوله مر كبر اي يقول الله كبر فقط مرة على المعتمدا وفي الكودي غلى بافضل عن اليعاب مثله (قوله بعد التكبير الثالثة) عبارته في شرح العباب بعد الثلاث المتواليات والوقوف هنيئة اه سم (قوله اي وما بعدها الخ) ويتحصل حينئذ ان صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ سم على حج اه عرش قول المتن (كبرا) اي حال كونه كبيرا او كبرت كبرا أو نحو ذلك (قوله كثيرا) اي حدا كثيرا شيخنا (قوله والمراد جميع الازمنة) اي لا التقييد بهذين الوقتين فقط شيخنا (قوله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه) عبارة النهاية والمغنى ويسن ان يقول بعد هذا لا اله الا الله الخ (قوله صدق وعده) اي في وعده اي في وعده لنيه صلى الله عليه وسلم بالنصر على الاعداء (ونصر عبده) اي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شيخنا قال عرش زاد الغزى على ابى شجاع وأعز جنده وهزم الخ ولم يتعرض له ابن حجج وسم وغيرهما فمما علمت فليراجع اه عبارة شيخنا على الغزى قوله وأعز جنده قيل لم ترد هذه الكلمة في شيء من الروايات لكنها زيادة لا بأس بها لكن صرح العلقمى على الجامع الصغير بانها وردت اه (قوله وهزم الاحزام وحده) اي الذي تحزبوا على النبي صلى الله عليه وسلم وهم قريش وغطفان وقريظة والنضير وكانوا قدر اثني عشر الفا فارسل الله عليهم الريح والملائكة فزهمهم قال الله تعالى فارسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تر وها شيخنا (قوله لا اله الا الله والله اكبر) صريح كلامهم انه لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس بانها منهم بها بعد تمام التكبير ولو قيل باستحبابها عملا بظاهره فغنا ذلك ذكر كوشة عملا بقولهم ان معناه لا ذكر الا وتذكر معي لم يكن بعيدا عرش عبارة شيخنا وتسن الصلاة والسلام بعد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هواصحابه وانصاره وازواجه وذريته اه قول المتن (ولو شهدوا الخ) اي وشهدانها بمغنى (قوله وقبلوا) الى الباب

(قوله ولم يفت الخ) معطوف على لم يكبر (قوله في المتن ويستحب أن يزيد كبير الخ) عبارة العباب فرع صفة التكبيرين اي المرسل والمقيدة الله اكبر ثلاثا نسقا ويحسن ان يزيد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون الخ اه وقوله ويحسن ان يزيد قال في شرحه بعد الثلاث المتواليات والوقوف هنيئة ثم قال في العباب بعدما تقدم عنه ولا بأس ان تكون الزيادة لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد اه وقوله ولا بأس ان تكون الزيادة قال في شرحه اي بعد تكبيره ثلاثا نسقا وقبل الله اكبر كبيرا الخ اه اي ويتحصل حينئذ ان صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ (قوله اي وبعدها مما ذكر

للادان وبالطول انقطعت نسبتها عنه وهذا للزمن فيسن بعد الصلاة وإن طال قال في البيان مادامت ايام التشريق باقية لاسجدة تلاوة وشكر على الواجهة وفاقا للمحامي وآخرين لانها ليست بصلاة اصلا بخلاف ما على الجنائزة فانه يسمى صلاة لكن مقيدة والخلاف في تكبير يرفع به صوته ويجعله شعار الوقت اما لو استغرق عمره بالتكبير فلا منع (وصيغته المحبوبة) اي الفاضلة لاشتمالها على نحو ماصح في مسلم على الصفا وزيادتها باشياء أخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة تارة كتتابع التكبير ثلاثا ولها ومن فعل بقية السلف اخرى (الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر الله اكبر) كافي الام (أن يزيد) بعد التكبير الثالثة اي وما بعدها مما ذكر ان اتى به الله اكبر (كبرا) والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا اي اول النهار واخره والمراد جميع الازمنة لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وجده صدق وعده ونهر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر

لانه مناسب ولانه

في النهاية والمغنى (قوله وقد بقي الخ) كان حقه ان يؤخر ويكتب بعد قوله أداء مع إبدال وقد باذا كما صنع المغنى
والنهاية قول المتن (برؤية الهلال) اي هلال شوال و (قوله افطروا) اي وجوبوا و (قوله وصلينا الخ) اي ندبا
نهاية ومغنى (قوله فكلوا وشهدوا الخ) اي الآتي في المتن آنفا (قوله ويسن فعلها الخ) الذي في شرح الروض
وينبغي فيما لو بقي من وقتها ما يسعها اوركة دون الاجتماع ان يصلوها وحده او بمن تيسر حضوره لتقع
اداء ثم يصلوها مع الناس ثم رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله مستثنى من قولهم
محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها إذ العيد غير متكرر في اليوم والليله فتسرح فيه بذلك نهاية وسم قول
المتن (وان شهدوا) اي او شهدا (بعد الغروب) اي غروب الشمس يوم الثلاثاءين برؤية هلال شوال الليلة
الماضية نهاية ومغنى قول المتن (بعد الغروب) اي اوقبله وعدلوا بعده نهاية ومغنى (قوله بالنسبة لصلاة العيد)
قضيته أنه لا يجوز فعلها ليلا لا منفردا ولا في جماعة ولو قيل بجواز فعلها ليلا لاسيما في حق من لم يرد فعلها مع
الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رايت سم على المنهج استشكل تأخيرها من أصله ثم رايت الاسنوي
استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع ع ش عبارة البجيرمي واستشكله الاسنوي بما حاصله ان قضاءها ممكن
ليلا وهو اقرب واحوط وايضا فاقضاء هو مقضى شهادة البينة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتنوي
من الغد اداء مع علمنا بالقضاء لاسيما عند بلوغ المخبرين غدد التواتر اه (قوله إذ لا فائدة له الخ) اي لان شوالا
قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم إلا المانع من صلاة العيد نهاية ومغنى (قوله فتصلى من
الغد اداء) قال الشوبري الظاهر ولو للرائي فليراجع كرى على بافضل (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل
في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارته في شرح العباب اما
في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدمي خلافا لمن نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الاجل
ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كافي المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم واستشكل ابن
الرفعة بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عيثرده الاسنوي والاذرعي بان الحاكم منصوب
للبصالح ما وقع وما يقع وقل ان بخلو هلال عن حق الله تعالى او عبادته فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن
عند الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا انتهى سم
(قوله كاجل الخ) قال عميرة زاد الاسنوي وجواز التضيعة وجوب إخراج زكاة الفطر قبل الغد انتهى
اقول والظاهر جواز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه ع ش (قوله في ذلك) اي في قبول الشهادة

الخ) يوافق ذلك ما مر عن العباب وشرحه (قوله حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة) الذي في شرح
الروض وينبغي فيما لو بقي من وقتها ما يسعها اوركة منها دون الاجتماع ان يصلوها وحده او بمن
تيسر حضوره لتقع اداء ثم يصلوها مع الناس ثم رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد
يستشكل بان صلاتهم مع الناس إعادة لها خارج الوقت مع ان الوقت شرط لإعادة كما تقدم في محله اللهم
إلا ان يستثنى هذا العذر مع ندرته ثم رايت في شرح م ر ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة
حيث بقي وقتها إذ العيد غير متكرر في اليوم والليله فتسرح فيه بذلك اه وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى
أو جماعة لفرواها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل يسن إعادة القضاء معهم فيه نظر (قوله بل بالنسبة
لغيرها) يدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارته في شرح
العباب اما في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدمي خلافا لمن نازع فيه كاحتساب العدة
وحلول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كافي المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم
واستشكل ابن الرفعة بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عيثرده الاسنوي والاذرعي بان الحاكم
منصوب للبصالح ما وقع وما يقع وقل أن بخلو هلال عن حق الله او عبادته فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن عند
الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا اه (قوله في المتن

وقد بقي ما يسع جميع الناس
وصلاة العيد اوركة منها
(برؤية الهلال الليلة الماضية
أفطروا وصلينا العيد) أداء
لبقاء وقتها أما لو شهدوا
وقبلوا وقد بقي من الوقت
ما لا يسع ذلك فكلوا وشهدوا
بعد الزوال ويسن فعلها
للمنفرد ومن تيسر حضوره
معه حيث بقي من الوقت
ما يسع ركعة ثم مع الناس
(وان شهدوا بعد الغروب
لم تقبل الشهادة) بالنسبة
لصلاة العيد إذ لا فائدة لها
فيها لا يمنع أدائها من الغد
ولما في الخبر الصحيح الفطر
يوم يفطر الناس والاضحى
يوم يضحى الناس وعرفة
يوم يعرف الناس فيصل
من الغد أداء بل بالنسبة
لغيرها كاجل وطلاق
وعتق علق بشوال أو
الفطر أو النحر ونازع
في ذلك ابن الرفعة بما
ردوه عليه

وبما قررت به كلامه علم
أن العبرة بوقت التعديل لا
بوقت الشهادة (ويشرع
قضاؤها متى شاء) مریده
(في الاظهر) كسائر
الرواتب وهو في باقي اليوم
أولى مالم يعسر جمع
الناس فتأخيره للغد أولى
هذا بالنسبة لصلاة الامام
بالناس أما كل على حدته
فالأفضل له تعجيل القضاء
مطلقا وهذا وإن علم
من قوله في صلاة النفل
ولو فات النفل المؤقت
ندب قضاؤه في الاظهر
لكن ذكره هنا أيضا
وتفريعا على الفوات
الذي حكى مقابله بقوله
(وقيل في قول) لا تفوت
بل (تصلي من الغد أداء)
لكثرة الغلط في الالهة
فلا يفوت به هذا
الشعار العظيم

(باب صلاة الكسوفين)
كسوف الشمس وكسوف
القمر ويقال خسوفان
وللأول كسوف وللثاني
خسوف وهو الأشهر
الأصح وقيل عكسه
ويوجه شهرة ذلك وكونه
أصح بأن معنى كسوف
تغير وخسوف ذهب وقد
بين علماء الهيئة أن كسوف
الشمس لا حقيقة له بخلاف

خسوف القمر لأن نوره مستمد من نورها

بالنسبة لغیر الصلاة كردی قول المتن (أو بين الزوال والغروب الخ) أي أو قبل الزوال بزمان لا يسع
صلاة العید اور كعة منها كما مر نهاية ومعنى (قوله أن العبرة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم
بشهادتهم ما نهاية ومعنى وشرح المنهج وفي البجيرى عليه قرله والعبرة بوقت تعديل يقتضى انه بمجرد الشهادة
لا يثبت المشهود به ولا يعول عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شيئا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة
فليتأمل بل هو عام سم اه (قوله هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أولى مالم يعسر الخ (قوله فالأفضل له تعجيل
القضاء مطلقا) أي مع من تيسر أو منفردا ثم يفعلها غدا مع الامام كذا يفيد كلام النهاية والمغنى والاسنى
خلاف لما في عش (قوله وهذا) أي قول المصنف ويشرع قضاؤها الخ (قوله وتفريعا الخ) عبارة النهاية
والمغنى وتوطئة لقوله وقيل الخ اه (قوله الذي حكى الخ) نعت للفوات ويحتمل مفعول تفريعا والموصول
كنائية عن الاظهر المار (قوله فلا يفوت به الخ) (خاتمة) قال القمولى لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في
التهنئة بالعيد والاعوام والأشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه اجاب عن
ذلك بأن الناس لم يزلوا يختلفون فيه والذي أراه مباح لاسنة فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب بن حجر بعد
اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم
لبعض في العيد تقبل الله منا ومنكم وما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتج به في مثل ذلك
ثم قال ويحتج لعموم التهنئة لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وبما في
الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما بشر بقبول توبته ومضى إلى النبي
صلى الله عليه وسلم قام إليه طلحة بن عبيد الله فنهأه وأقره صلى الله عليه وسلم مغنى ونهاية قال ع ش قوله
مر تقبل الله الخ أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنئة ومنه المصافحة ويؤخذ من قوله في يوم العيد أنها
لا تطالب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنئة في هذه الأيام ولا مانع منه
لان المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيد أيضا ان وقت التهنئة يدخل بالفجر لا
بليلة العيد خلافا لما في بعض الهوامش اه وقديقال لا مانع منه أيضا إذا جرت العادة بذلك لما ذكره من أن
المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤيده نذب التكبير في ليلة العيد وعبارة شيخنا وتسن التهنئة بالعيد
ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصافحة إن اتحاد الجنس فلا يصافح الرجل المرأة ولا عكسه ومنها
الامر دال الجليل وتسن إجابتها بنحو تقبل الله منكم أحياءكم الله لا مثاله كل عام وانتم بخير اه

(باب صلاة الكسوفين)

أي وما يتبع ذلك لو اجتمع عيد وجنازة ع ش (قوله كسوف الشمس) إلى قوله وكان هذا في المغنى وإلى
قوله فأحاديث الخ في النهاية (قوله وقيل عكسه) أي الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف
أوله فيهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك مغنى عبارة ع ش وقيل الخسوف للكل والكسوف للبعض
سم على المنهج وظاهره انه في كل من الشمس والقمر اه (قوله بان معنى كسوف تغير الخ) والحاصل ان
الكسوف ما خوذ من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس أليق لأن نورها من ذاتها وإنما يستتر عنها بحيلولة
جرم القمر بينهما وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد إلا عند تمام الشهور غالبا والخسوف ما خوذ من

أو بين الزوال والغروب الخ) عبارة الروض وشرحه أو بعد الزوال أو قبله بزمان لا يسع ركعة مع الاجتماع
قبلت شهادتهما وفات صلاة العيد وينبغي فيها لوقبى من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع ان يصلحها
وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع أدام الخ اه وقضية قوله وفات صلاة العيد بالنسبة لقوله أو قبله الخ مع
قوله وينبغي الخ أنه إذا شهد أو قبل الزوال بزمان لا يسع ركعة مع الاجتماع بحكم بفواتها بالنسبة لصلاة الامام
بالقوم ولا يحكم بفواتها بالنسبة للأحاد وقديستشكل فليتأمل (قوله علم ان العبرة بوقت التعديل الخ)
يتأمل والله أعلم

(باب صلاة الكسوفين)

فاذا حيل بينهما صار لا نور له وهي مضية في نفسها وإنما يحول بينها وبينها حائل فيمنع وصول (٥٧) ضوءها اليها وكان هذا هو سبب إثاره

في الترجمة وأيضا فاحديث
كسوف الشمس أكثر
واصح واشهر ونازعهم
الآمدى في ذلك بما رددته
عليه في شرح العباب (هي
سنة) مؤكدة لكل من مر
في العيد للامر بها فبهما
رواه الشيخان ويكره تركها
وهو مراد الشافعي في
موضع لا يجوز لأن المكره
قد يوصف بعدم الجواز إذ
المتبادر منه استواء الطرفين
ولما لم تجب لخبر هل على
غيرها (فيحرم بنية صلاة
الكسوف) مع تعيين أنه
صلاة كسوف شمس أو
قمر نظير ما مر في أنه لا بد
من نية صلاة عيد الفطر أو
الزجر وهذا وإن اغنى عنه
ما قدمه أول صفة الصلاة أن
ذات السبب لا بد من تعيينها
ولذا اغتنى عن نظيره في
العيد والاستسقاء لفهمه
من ذلك لكن صرح به هنا
لأنه خفي لندرة هذه الصلاة
ويجوز لمريد هذه الصلاة
ثلاث كيفيات إحداها
وهي أقلها ومحلهما أن نواها
كالعادة أو أطلق أن يصلحها
ركعتين كسنة الصبح وثبت
فيها حديثان صحيحان
ومحل ما يأتي أنه لا يجوز
النقص والرجوع بها إلى
الصلاة المعتادة عند الانجلاء
إذا نواها بالصفة الآتية
خلافا لما زعمه الأسنوي
ثانيتها وهي أكمل من
الأولى ومحلهما كالتالي بعدها

الخسف وهو المحو وهو بالقمر أليق لأن جرمه أوسع وقيل كما رأه بعض بمقابلته نور الشمس فاذا حال جرم
الأرض بينهما عند المقابلة منع من وصول نورها إليه فيظلم ولذلك لا يوجد إلا قبيل انصاف الشهر غالبا
شيخنا (قوله فاذا حيل بينهما) أي حال ظل الأرض بينهما وبينه بقطة التقاطع نهاية (قوله وهي مضية الخ)
أي الشمس (قوله حائل) وهو القمر نهاية ومعنى (قوله فيمنع الخ) أي مع بقاء نورها فيرى لون القمر كذا في
وجه الشمس فيظن ذهاب ضوءها معنى (قوله وكان هذا) أي إنكارهم لكسوف الشمس ع ش (قوله
هو سبب إثاره في الترجمة) زاد النهاية بناء على ما مر من مقابل الأشهر اه قال الرشيدى يعنى المعبر عنه بقوله
وقيل عكسه إذ هو المقابل الحقيقي اه (قوله ونازعهم الخ) أي علماء الهيئة (في ذلك) أي في البيان المتقدم
(قوله مؤكدة) أي قول المتن ويقر في النهاية ما يوافقه لا قوله خلافا للأسنوي وكذا في المعنى لا قوله أو أطلق
(قوله لكل من مر الخ) عبارة للمعنى في حق كل مخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة اه زاد النهاية
أو مسافرا (قوله إذا المتبادر الخ) عبارة للمعنى من جهة إطلاق الجائز على مستوى الطرفين اه (قوله إذ
المتبادر منه الخ) فيه نظر ظاهر سم (قوله وإنما يجب الخ) أي بالامر المتقدم (قوله غيرها) أي الخمس
معنى (قوله نظير ما مر) أي في العيدو (قوله في أنه لا بد الخ) أي من أنه الخ (قوله وهذا) أي قول المصنف
فيحرم بنية الخ (قوله لكن صرح به الخ) عبارة للمعنى لأننا ذكرنا البيان أقل صلاة الكسوف اه
(قوله أو أطلق الخ) أفتى الوالد رحمه الله تعالى بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلحها كسنة
الصبح وأن يصلحها بالكيفية المعروفة نهاية قال ع ش قال سم على حج وعليه فهل يتعين إحدى الكيفيتين
بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها بأن يشروع في القراءة بعد اعتداله من الركوع
الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني اه أقول ولو قيل بالأول بل هو الظاهر
وتنصرف بمجرد القصد والارادة لما عنيته لم يبعد قياسا على ما لو أحرمت بالحج وأطلق فيصبح وينصرف لما صرفه
إليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الأعمال وعلى ما لو نوى نفلًا فزبد ونقص بمجرد
القصد والارادة اه (قوله أن يصلحها الخ) خبر قوله إحداها (قوله كسنة الصبح) (فرع) لو نذر أن
يصلحها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك وفي سم على المنهج أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق
انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلحها كسنة الظهر وأن يصلحها بالكيفية المعروفة وبأنه لو أطلق نية
الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال وجزم ابن حجر بأنه إذا أطلق فعلها كسنة الظهر وإنما يرد أن نواها
بصفة الكمال وأقول قد يتجه انعقادها بالهيئة الكاملة لأنها الأصل والفاضلة ويؤخذ بما أفتى به شيخنا صحة
إطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جعل هل نواه كسنة الظهر أو بالكيفية المشهورة لأن إطلاق النية
صالح لكل منهما وينحط على ما قصده الإمام أو اختاره بعد إطلاقه منهما فان بطلت صلاة الإمام أو فارقه عقب
الأحرام وجعل ما قصده أو اختاره فينتج البطلان وإذا أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة
وقلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأراد مفارقتها قبل الركوع وأن يصلحها كسنة الظهر فهل يصح ذلك
أم لا فيه نظر والمعتمد الثاني وإن نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له
الخروج عنها وإن فارق اه ع ش تنصرف (قوله وثبت فيها) أي في هذه الكيفية (قوله ومحل ما يأتي)
أي في المتن آتيا (قوله والرجوع بها الخ) أي بإسقاط ركوع من الركوعين (قوله إذا نواها الخ) خبر
ومحل ما يأتي (قوله لما زعمه الأسنوي) أي من إنكاره هذه الكيفية مستدلا بما يأتي إيجاب (قوله أن يزيد)

(قوله إذا المتبادر منه الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لأنه خفي الخ) ولأنه لما احتاج لتصوير هذه الصلاة لخالفه
كيفية كالكيفية بقية الصلوات ناسب ذكر الأحرام لتسكون كيفية مذكورة بتامها فان ذلك أقعد
وأوضح (قوله أو أطلق الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن
يصلحها كسنة الصبح وأن يصلحها بالكيفية المعروفة وأفتى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل
الكمال فيه وإسكراهة لاقتصار على ركعة وإذا أطلق وقلنا بما أفتى به شيخنا فهل يتعين إحدى الكيفيتين

أو وشورة قصيرة (ويركع ثم يرفع (٥٨) ثم يقرأ الفاتحة) أو وشورة قصيرة (ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد) يسجدتين كغيرها (فهذه ركعة

ثم يصلي ثانية كذلك) وهذه في الصحيحين لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة في كل ركعة (ولا تجوز) إعادتها إلا فيما يأتي ولا (زيادة ركوع ثالث) فاكثرت (لتأدي السكوف ولا نقصه) أي أحد الركوعين اللذين نواهما (للانجلاء في الأصح) لأنها ليست نفلا مطلقا وغيره لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفيه أيضا أربعة وصح أيضا إعادتها أجابوا عنها بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر واعترضه جمع بأنه إنما يصح إذا اتحدت الواقعة أما إذا تعددت لكسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظر لأن سير كلامهم قاض بأنه لم ينقل تعددها بعد تلك الروايات المتخالفة التي تزيد على سبعة وحيثئذ فالتعارض محقق وعند تحققة يتعين الأخذ بالأصح والأشهر وهو ما تقرر فتأمله وصورة الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب وبقضى حسابه ذلك وعلى هذا يحمل قول من قال محل الكيفية

(الخ) خبر قوله ثانيها (قوله أو وشورة قصيرة) يعني يقرأ الفاتحة فقط أو يقرأ معها سورة أخرى قصيرة كركدي قول المتن (ثم يقرأ الفاتحة) أي بعد الافتتاح والتعوذ بها ومعنى قول المتن (ثم يركع) أي ثانيا أقصر من الأول نهاية ومعنى قول المتن (ثم يعتدل) أي ثانيا ويقول في الاعتدال عن الركوع الأول والثاني سمع الله لمن حمده بذلك الحد كافي الروضة وأصلها زاد في المجموع حمدا طيبا إلى آخره ومعنى وكذا في النهاية إلا قوله زاد الخ قال ع ش قوله م ر بنالك الحد أي إلى آخر ذكر الاعتدال محل وحج أقول وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد ومام غير محصورين الخ لأن هذا لم يرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لوروده اه (قوله كغيرها) أي وباقى بالطائفة في محلها معنى ونهاية (قوله ولا يجوز إعادة صلاتها إلا فيما يأتي) أي قريبا وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلى فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه السكوف سم قول المتن (لتأدي السكوف) أي فأولى لغير تباديه سم (قوله أي أحد الركوعين) إلى قوله واعترضه في النهاية والمعنى (قوله وغيره) أي غير النقل المطلق (قوله وفيه الخ) أي في مسلم ع ش (قوله أربعة وصح خمسة) أي ركوعات نهاية (قوله أجابوا) أي الجمهور (عنها) أي عن روايات الزيادة نهاية ومعنى وسكت الشارح عن جواب رواية الإعادة وأجاب النهاية عنها بما مر انفا عن سم عن الشهاب الرملي بأن أحاديث الركوعين أصح الخ أي فقد مدت على بقية الروايات نهاية زاد المعنى وهذا هو الذي اختاره الشافعي ثم البخاري اه (قوله واعترضه الخ) أي الجواب المذكور (قوله وفيه نظر) أي في الاعتراض المذكور (قوله لأن سير كلامهم) أي تتبع كلام المحدثين (قوله فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين كل وارد اقتصرنا على الأقل منه فليتأمل سم (قوله وصورة الزيادة) إلى قوله وكذا قالوه في المعنى والنهاية إلا قوله والنقص وقوله وعلى هذا إلى ولو صلاها وقوله إلا لاعتذر إلى المتن (قوله والنقص) ينبغي أن يكون من صورته أيضا أن ينجلي وهو في الصلاة فليس له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله سم (قوله على المقابل) أي مقابل الأصح (قوله أن يكون من أهل الحساب) أي وإلا فكيف يعلم في الصلاة أن السكوف يتأدى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتأمل سم عبارة ع ش ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص لأنه يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب اه (قوله وعلى هذا) أي التصوير سم (قوله ولو صلاها الخ) عبارة النهاية وعلم بما تقرر امتناع تكريرها لبطء الانجلاء نعم لو صلاها منفردا الخ (قوله سن إعادتها الخ) ويظهر بجى شروط

بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها في تعيينها بأن يكرر الركوع في الركعة الأولى بل بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني (قوله ولا تجوز إعادتها إلا فيما يأتي) أي قريبا وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلى كما رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح فاجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه السكوف (قوله في المتن لتأدي السكوف) أي فأولى لغير تباديه (قوله وحيثئذ فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين محل كل وارد اقتصرنا على الأقل منه فليتأمل (قوله وصورة الزيادة والنقص الخ) ينبغي أن يكون من صورة النقص أيضا أن ينجلي وهو في الصلاة فليس له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله (قوله أن يكون من أهل الحساب الخ) أي وإلا فكيف يعلم في الصلاة أن السكوف يتأدى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتأمل (قوله وعلى هذا) أي التصوير

الآنية أن لا يضيق الوقت ويمكن حمله على ما يأتي في الخسوف قبل طلوع الشمس فوقها حيثئذ ضيق فلا تكون هذه الكيفية فاضلة في حقه حيثئذ ولو صلاها منفردا أو جماعة ثم رأى جماعة يصلونها سن له إعادتها معهم كما مر وواضح

الإعادة

ان محله بل ومن اراد صلاتها معهم ولم يكن صلاحها قبل ما اذا لم يقع الانجلاء قبل نحره ولا امتنع لانه انشا صلاة مع زوال سببها نالتها (و هي
 (الاكمل) على الاطلاق وإن لم ير ضبها المأمومون إلا لعذر كما إذا بدأ بالكسوف قبل الفرض كما يأتي (أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة)
 وسوا بقها من افتتاح وتعوذ (البقرة) أو قدرها وهي أفضل لمن أحسنها (وفي القيام الثاني) (٥٩) بعد التعوذ والفاتحة (كأنتي آية)

معتدلة (منها وفي القيام
 الثالث) بعد ذلك (مائة

وخمسين) منها (وفي القيام
 الرابع) بعد ذلك (مائة)

منها (تقريباً) كذا نص
 عليه في أكثر كتبه وله

نص آخر أنه يقرأ في الثاني
 آل عمران أو قدرها وفي

الثالث النساء أو قدرها
 والرابع المائدة أو قدرها

وليس باختلاف عند
 المحققين بل هو للتقريب

وهما متقاربان كذا قاله
 ويشكل عليه أنه في الأول

طول الثاني على الثالث
 وفي الثاني عكس وهذا هو

الانسب فان الثاني تابع
 للأول والرابع للثالث فكان

الأول أطول من الثاني
 والثالث أطول منه ومن

الرابع ويمكن توجيه الأول
 بان الثاني لما تبع الأول

طال على الثالث وهو على
 الرابع ويؤيده ما يأتي

في الركوع فيمكن حمل
 التقريب على التخيير بينهما

لنعادل علمتهما كما علمت
 (ويسبح في الركوع الأول

قدر مائة من) الآيات المعتدلة
 من (البقرة وفي الثاني)

الاعادة هنا ويظهر أنها لو انجلت وهم في المعادة أتموها معادة كالو انجلت وفي الاصلية ع ش (قوله ان
 محله) اي سن الاعادة فيما ذكر (قوله بل ومن اراد صلاتها الخ) اي وحل جواز صلاة من اراد الخ (قوله
 ولا امتنع) اي ما ذكر من الاعادة والانشاء (قوله إلا لعذر الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه وحل مامر
 إذا لم يكن عذرو ولا سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرا
 في كل ركوع بالفاتحة وقول هو الله احد وما اشبهها اه سم عبارة البصري قوله إلا لعذر اي فلا تكون
 حينئذ هي الاكمل بل الاكمل حينئذ الكيفية الثانية اه (قوله وسوا بقها) الاولى وسوا بقها (قوله وهي أفضل
 لمن أحسنها) اي فان قرا قدرها مع احسانها كان خلاف الاول ع ش قول المتن (وفي الثالث مائة وخمسين
 وفي الرابع مائة) اي مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله وله نص اخر الخ) عبارة النهاية ولا يتعين ذلك فقد نص في
 البويطي والام والمختصر في محل آخر انه يقرأ الخ اه (قوله وهما متقاربان) أي والاكثر على الاول مغنى
 (قوله انه في الاول الخ) عبارة النهاية وما نظر به فيما تقرر من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث
 وهو الاصل إذا الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني إذ
 النساء أطول من آل عمران وبين النصين تفاوت كبير رد بانه يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل
 الثالث على الثاني ونقصه عنه اه (قوله وهذا هو الانسب الخ) يتامل وجه الانسية ووجه الدلالة لما احتج
 به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاخبار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على
 الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني او زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما علم
 فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافقه وقد
 يقال وجه الدلالة ان الثالث لما كان اصلا غير تابع كان الانسب تطويله على مطلق التابع الشامل للثاني
 والثالث (قوله ويؤيده) اي الاول قول المتن (في الركوع الاول الخ) ظاهره وإن لم يطول القيام ولا مانع
 منه لان تطويل الركوع او السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالاولى ان لا يطيله لما فيه من مخالفة
 الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام ع ش ولك ان تمتع دعوى الظهور بان الكلام هنا في الكيفية الثالثة
 (قوله بالسين أوله) أي خلافا لما في التنبيه من تقديم المثنى الفوقية على السين مغنى قول المتن (والرابع
 خمسين) قال العلامة الشورى هلا قال ستين وما وجه هذا النقص اه اقول انه جعل نسبة الرابع للثالث
 كنسبة الثاني الاول والثاني نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين ع ش وفي
 البجيرمي عن البرماوى وكان التفاضل بين الثاني والثالث بعشرة فقط لانها اقل عقود العشرات اه قول المتن
 (تقريباً) اي في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير نهاية ومعنى (قوله انه يسبح في كل ركعة
 بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتمده شيخنا (قوله ويقول

(قوله إلا لعذر كما إذا بدأ الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه وحل مامر إذا لم يكن عذر والا
 سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرا في
 كل ركوع بالفاتحة وقول هو الله احد وما اشبهها اه (قوله وهذا هو الانسب الخ) يتامل وجه
 الانسية ووجه الدلالة لما احتج به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاخبار
 تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني
 او زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما علم فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه (قوله
 وله نص اخر انه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله

قدر (ثمانين و) في (الثالث) قدر (سبعين) بالسين أوله (و) في (الرابع) قدر (خمسين تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله
 نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته ويقول في كل رفع سمع الله لمن حمده بنالك الحمد إلى آخر ذكر الاعتدال (ولا يطول السجدة في
 الاصح) كما لا ينبغي في التشهد والجلوس بين السجدة والاعتدال الثاني (قلت الصحيح تطويلها) وهو الافضل لانه (ثبت في الصحيحين ونص

(الخ) عطف على قول المصنف ويسمى الخ قول المتن (في البويطي) أى في كتابه وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الادنى كان خليفة الشافعي رضى الله تعالى عنه في حلقته بعده مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين نهاية ومعنى قول المتن (وتسن جماعة) وينادي لها الصلاة جامعة كما علم بامروا وتستحب للنساء غير ذوات الهيئات الصلاة مع الامام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهن منفردات فان اجتمعن فلا بأس بنهاية ومعنى (قوله) وبالمسجد (الخ) عبارة النهاية والمعنى وتسن صلاتها في الجامع كتنظيره في العبداء قال ع ش قوله مر كتنظيره في العيد قضيته انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصحراء وقال سم على حج قوله وبالمسجد لا لعذر الخ قال في العباد وبالمسجد وإن ضاق هو سكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثر الجمع اهـ وقوله هنا لا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباد ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد اهـ ويمكن توجيه قوله وإن ضاق بأن الخروج الى الصحراء قد يؤدي إلى فواتها بالانجلاء اهـ (قوله جماعة بالرفع) إلى قوله ويؤخذ في النهاية لا لقوله وليس إلى بل تميز وكذا في المعنى لا لقوله ويصح إلى المتن (قوله) ويصح جعله حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض سم (قوله) وذلك الايهام منتف (الخ) محل تأمل لا مكان حمل المطلق على المقيد فلا يقتضي الايهام بصري وسم قول المتن (وبجهر) أى الامام والمنفرد ندبا ومعنى ونهاية (قوله) لانها ليلية) أى ان فعلت قبل الفجر (أو ملحقة بها) أى ان فعلت بعده فالو للتوزيع بصري وسم (قوله) بل يسر (فرع) لو غربت الشمس او طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول او القمر في الثاني فالمتجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر او طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر سم قول المتن (قوله) ثم يخطب (الخ) أى ندبا بعد صلاتها نهاية ومعنى قال ع ش فلو قدمها على الصلاة هل يعتد بها ام لا فيه نظر والاقرب الثاني ثم رايت في العباد مانصه ولا تجزئان اى الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة اهـ (قوله) من غير تكبير) وهل يحسن ان يأتى بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الحث على ذلك وعبارة الناشئ يحسن أن يأتى بالاستغفار لانه لم يرد فيه نص اهـ ع ش (قوله) وتكره الخطبة (الخ) عبارة النهاية والمعنى ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الاذرى تبعاً للنص انه لو صلى ببلد به وال فلا يخطب الامام إلا بامرهم ولا يفكره ويأتى مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفوض السلطان ذلك لأحد بخصوصه ولا لم يحتج لاذن أحد اهـ (قوله) ما إذا اعتيد استئذانه (الخ) الاولى الضبط بخشية الفتنة بصري (قوله) او كان (الخ) أى الامام قول المتن (خطبتين (الخ) يعلم منه انه لا تجزى خطبة واحدة وهو كذلك للتابع معنى (قوله) فسنه هنا) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية نهاية ومعنى زاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اهـ (قوله)

(قوله) وبالمسجد لا لعذر) قال في العباد وبالمسجد وإن ضاق اهـ وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثر الجمع اهـ وقوله هنا لا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباد ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد (قوله) ويصح جعله حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض (قوله) وذلك في الايهام منتف (الخ) اقول انتفاؤه ممنوع إذ لا معنى للايهام إلا احتمال تقييد سنيتها بالجماعة وهو حاصل مع ما ذكر اول الباب لاحتمال تقييده بما افاده ما هنا لان المطلق يحمل على المقيد بل الايهام لازم لما اعترف به من قوله الظاهر الخ لاذن لازم الظهور وجود الاحتمال (قوله) او ملحقة بها) أى كما في بعد الفجر (فرع) لو غربت الشمس او طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول او القمر في الثاني فالمتجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر او طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر (قوله) اما شر وطهما فسنه (الخ) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون

الاول والثاني نحو الثاني (وتسن جماعة) وبالمسجد إلا لعذر وذلك للتابع رواه الشيخان وإنما لم يسن هنا الخروج للصحراء لانه يعرضه للفوات قبل جماعة بالرفع أى فيها ولا يصح نصه حالا لا قضاؤه تقييد النذب بحالة الجماعة وليس كذلك اهـ وفيه نظر بل النصب هو الظاهر وليس بحال بل تمييز مجول عن نائب الفاعل ويصح جعله حالا وذلك الايهام منتف بقوله أو لاهى سنة الظاهر في سنه المنفرد أيضا (وبجهر بقراءة كسوف القمر) إجماعا لانها ليلية أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسر للتابع صححه الترمذى وغيره (ثم يخطب) من غير تكبير كما يحتمل ابن الاستاذ (الامام) للتابع في كسوف الشمس متفق عليه وقيس به خسوف القمر وتكره الخطبة في مسجد بغير اذن الامام خشية الفتنة ويؤخذ منه أن محله ما إذا اعتيد استئذانه أو كان لا يراها ويخطب امام نحو المسافرين لا امامة النساء نعم ان قامت واحدة فوعظت فلا بأس وكذا في العيد كما هو ظاهر (خطبتين بأركانهما) وسننها السابقة (في الجمعة)

كالعبد أي فلا يشترط كون الخطبة عربية خلافاً للنهية والمغني (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للمغني والنهية قول المتن (ويبحث على التوبة) أي من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتهادي في الغرور ونهاية ومعنى عبارة شيخنا أي يأمرهم أمراً مؤكداً على التوبة من الذنوب وهي وإن كانت واجبة قبل أمره لكننا كذبنا كما أفاده القليوبي وقد تكون سنة قبل أمره وتجب به كما إذا لم يكن عليه ذنب ككافر أسلم وصي بالغ وذنب تاب اه (قوله عام الخ) أي ذكر الخير بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويحرضهم) إلى قوله وإنما وجبت في النهاية والمغني (قوله على العتق) ويجب منه بالأمر به ما يجزى في الكفارة لكن نقل عن خط المبداني أنه لا يشترط هنا ذلك وضابط من يجب عليه العتق بالأمر من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله والصدقة) أي صدقة التطوع وتحصل بأقل متمول مالم يعين إلا ما قدر من ذلك وإلا تعين على من ندر عليه وضابط من تجب عليه الصدقة من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يصدق به شيخنا وفي البجيرمي عن الحنفية أنه إذا عين الإمام قدر ازائد على زكاة الفطر لزم بشرط أن يكون فاضلاً عن كفايته وكفايته بمنزلة بقية العمر الغالب اه وقال شيخنا في الاستسقاء أنه هو المعتمد (والصدقة) أي والدعاء والاستغفار نهاية ومعنى (قوله ويذكر الخ) أي في كل وقت من الحدث والرجز مغني (قوله ما يناسب الحال الخ) أي كالصوم والواجب منه بالأمر يوم وكالصلاة والواجب منها بذلك ركعتان نعم إن عين قدر من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول المتن (في ركوع أول) هو بالتثنية وتركه لأن أول ان استعمل بمعنى مقدم كان مصر فوالو يمدني أسبق كان ممنوعاً من الصرف ع ش (قوله فلا يدركها) زاد المحلى أي والمغني أي شيئاً منها اه أي فليس المراد أنه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام ع ش قول المتن (في الأظهر) محله فيمن فعلها بالهيئة المخصوصة أما من أحرمها كسنة الظهر فيدرك الركعة بأدراك الركوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقتدى في القيام قبله أو فيه وأطمان يقيماً قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع لتوافق نظام صلاتهم ما خيئت (فرع) لو اقتدى بإمام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فابعد واطاق نيته وقلنا إن من أطلق نية الكسوف انعقدت على الإطلاق فهل تنعقد له هنا على الإطلاق ولو ال المخالفة أو لا لأن صلاته إنما تنعقد على ما نواه الإمام لئلا تلزم المخالفة فيه نظراً وظن من رآه اختار الأول سم على المنهج اه ع ش (قوله وإنما وجبت الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة للمغني والقول الثاني يدرك ما لحق به الإمام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فإذا كان ذلك في الركعة الأولى وسلم الإمام قام وهو قار وكعب واعتدل وجلس وتشهد وسلم وفي الثانية وسلم الإمام قام وقار وكعب ثم اتى بالركعة الثانية ركوعاً ولا يفهم هذا المقابل من إطلاق المتن بل يفهم منه أنه يدرك الركعة بكاملها وليس مراداً إلا خلاف أنه لا يدرك الركعة بجملة نهايتها وفي النهاية نحوه (قوله ويسن) إلى قوله اه في المغني الأقوله ويفرق إلى أما إذا قوله قليل وإلى قول المتن وبغيرها في النهاية الأقوله وبأنه يلزم إلى وبأن دلالة علمه (قوله لا التزين الخ) عبارة للمغني والنهاية لا للتنظيف بحاق وقلم كما صرح به بعض فقهاء اليمن لصيق الوقت ولأنه حالة سؤال وذلة ويظهر أنه يخرج في ثياب بذلة وقومة قياساً على الاستسقاء لانه لا يثق بالحال ولم أر من تعرض له اه واعتمده شيخنا (قوله إذا لم يشرع) سيد كر محترزه بقوله أما إذا زال (قوله وتفوت صلاة كسوف الشمس) أي بخلاف الخطبة فإنها لا تفوت لأن القصد بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك فلو انجلي بعض ما كسف فله الشرع في الصلاة كالم لم ينكسف منها الا ذلك القدر نهاية ومعنى (قوله ولا إذا شككنا) عطف على ل البعض عبارة النهاية والمغني ولو حال سحب وشك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر في فعله في الأول دون الثاني عملاً بالأصل فيه ما اه (ولا نظر في هذا الباب لقول المنجمين الخ) أي فإذا قالوا انجلت أو انكسفت لم يعمل بقوله فصل في الأول إذا وصل بقاء الكسوف دون الثاني إذا

الخطبة عربية شرح مر (قوله لا التزين الخ) عبارة شرح الروض وأما التنظيف فبحاق الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها كما صرح به بعض فقهاء اليمن فإنه يضيئ الوقت اه (قوله ولا إذا شككنا فيه) لحيولة سحب الخ (الخ) قال في الروض فإن حال سحب وقال منجم أي أو أكثر كما في شرحه انجلت أو كسفت لم يؤثر اه قال في

الخطبة عربية شرح مر (قوله لا التزين الخ) عبارة شرح الروض وأما التنظيف فبحاق الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها كما صرح به بعض فقهاء اليمن فإنه يضيئ الوقت اه (قوله ولا إذا شككنا فيه) لحيولة سحب الخ (الخ) قال في الروض فإن حال سحب وقال منجم أي أو أكثر كما في شرحه انجلت أو كسفت لم يؤثر اه قال في

ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين مطلقا وان كثروا لانه تخمين وان اطرذو ويفرق بين هذا وجواز عمل المنجم في الوقت والصوم بعلمه بان هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها وبانه يلزمه القضاء في الصوم وان صادف كما يأتي فله جابر وهذه لا قضاء فيها كما مر فلا جابر لها وبان دلالة عليه على ذنبك اقوى منها هنا وذلك لقوات سببها اما اذا زال أثناءها فانه يتمها قيل ولا توصف باداء ولا قضاء اه والوجه صحة وصفها بالاداء وان تعذر القضاء كرمى الجمار ولو بان وجود الانجلاء قبل الشروع فيها فالوجه انها ان كانت كسنة الصبح وقعت نفلا مطلقا كالواحد من فرض او نفلا قبل وقته جاهلا به أو كالحقيقة السكاملة بان بطلانها اذا نفل على هيئتها يمكن انصرافها اليه (وبغروها كاسفة) لزوال سلطانها والانتفاع بها (و) تفوت صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) لجميعة كما مر في الشمس (وطلوع الشمس) لزوال سلطانها (لا) بطلوع (الفجر) وهو خاسف فلا تفوت (في الجديد) لبقاء ظلمة الليل والانتفاع بضوئه وله الشروع فيها إذا خسف بعد الفجر

الاصل عدمه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله ويفرق الخ (عش (قوله خارجة عن القياس) في الجملة فلا ينافي انها تجوز كسنة الصبح سم (قوله وبانه يلزمه القضاء الخ) في لزوم القضاء كلام باقي في محله وقد يعكس الفرق بهذا فيقال لما لم يمكن تدارك هذه بالقضاء فيذغى جوازها لثلاث تفوت راسا ولا كذلك الصوم سم (قوله دلالة عليه) اي المنجم (على ذنبك) اي الوقت والصوم (قوله وذلك الخ) اي فواتها بالانجلاء بصري (قوله اما اذا زال) اي انجلي جميعها نهاية ومعنى (قوله) فانه يتمها) اي وان لم يدرك ركعة منها نهاية ومعنى اي وان علم عند الاحرام ان الباقي لا يسع الصلاة كما يأتي في الشرح (قوله قيل ولا توصف الخ) صنيعة النهاية والمعنى صريح في انه راجع لقوله اما اذا زال أثناءها الخ لكن ظاهر صنيعة الشارح وصريح ما يأتي عن سم اننا في طاق صلاة الكسوف (قوله والوجه صحة وصفها بالاداء) اي وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وقد يقال ينبغي ان توصف بهما لان لها وقتا مقدرا كسنة مبهم فان ادركها او ركعة منها قبل الانجلاء فادام وان حصل الانجلاء قبل تمام ركعة ف قضاء سم بحذف (قوله ولو بان الخ) اي لو شرع فيها ظلما بقاءه ثم تبين انه كان انجلي قبل تحرره بها نهاية (قوله وقعت نفلا الخ) عبارة النهاية انقلب نفلا قال ع ش قوله انقلب الخ كالحصر يريح في انه اذا علم بذلك في اثباتها انقلب نفلا وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من انه اذا احرم بالصلاة قبل دخول وقتها جاهلا بالحال وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار الجهل الى الفراغ منها فان علم ذلك في اثباتها بطلت فيحمل هذا على ما هناك فنصور المسئلة بما اذا لم يعلم انجلاءها الا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الان اه اقول بل الظاهر هنا الاطلاق اذ يغتفر في التأخر عن الوقت كما هنا ما لا يغتفر في التقدم عليه كما هناك وايضا يغتفر في صلاة الكسوف ما لا يغتفر في غيرها (قوله كالحقيقة الخ) الاولى على الحقيقة (قوله قبل الشروع) الى الباب في النهاية الا قوله ولو بعد الفجر (قوله لجميعة) اي يقينا شينا قولا المتي (وطلوع الشمس) اي ولو بعضا شينا (قوله لزوال سلطانها) الى قوله وكذا ان نوى في المغنى (قوله لا بطلوع الفجر) اي وان كان في ليل يقطع بانه وان لم يكن كاسفة لا يوجد في ذلك الوقت كما مر الشهر كما يصرح به قوله الاتي ويجاب الخ ع ش (قوله اذا خسف بعد الفجر الخ)

شرحه فيصلي في الاول لان الاصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الاصل عدمه (ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين) اي فاذا قالوا النجاة او انكسفت لم يعمل بقولهم فبصلي في الاول اذ الاصل بقاء الكسوف دون الثاني اذ الاصل عدمه مر (قوله خارجة عن القياس) اي في الجملة فلا ينافي انها تجوز كسنة الصبح (قوله وبانه يلزمه القضاء في الصوم الخ) في لزوم القضاء كلام باقي في محله وقد يعكس الفرق بهذا فيقال لما لم يمكن تدارك هذه بالقضاء فيذغى جوازها لثلاث تفوت راسا ولا كذلك الصوم (اما اذا زال أثناءها فانه يتمها) يحتمل ان محله ما اذا لم يكن الباقي عند الاحرام لا يسع الصلاة بان بقي طلوع الشمس أو غروبها ما لا يتصور ابقاء جميع الصلاة فيه اما اذا كان الباقي كذلك فلا تنعقد مع العلم بالحال وكذا مع الجهل بالحقيقة المعروفة بخلافها كسنة الظهور لانها على صورة النفل المطلق ولا يتصور ان يعلم زوال الكسوف قبل فراغ الصلاة بغير الطلوع والغروب لان زواله غير مضبوط فليتأمل ثم راي قول الشارح وله الشروع فيها اذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لانه لا يؤثر (قوله والوجه صحة وصفها بالاداء) اي وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وبوجه بان القضاء فعل الشيء خارج وقته المقدر له شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فكفي في كونها اداء صحة الاحرام بها وقد يرد على هذا الوجه ان الاداء فعل اني وفي وقته المقدر له شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فهذا يؤيد القيل المذكور الا ان يمنع اعتبار ما ذكر في الاداء فليتأمل وقد يقال ينبغي ان توصف بهما لان لها وقتا مقدرا كسنة مبهم فان ادركها او ركعة منها قبل الانجلاء فادام وان حصل الانجلاء قبل تمام ركعة ف قضاء. لكن اذا حصل الانجلاء قبل الاحرام بها امتنع فليتأمل وفي العياض فرع انما يدرك المسبوق الركعة بادر الكوع الاول مع الامام فان كان اي الكوع الاول الذي ادركه من الثانية صلى بعد سلام الامام ركعة بهيأتها ان بقي الكسوف ولا لم تبطل لكن يخففها اه وقوله فان كان من

وإن علم طلوع الشمس فيها لأنه لا يؤثر (ولا تفوت بغروبها خاسفا) ولو بعد الفجر كما لو غاب تحت السحاب خاسفا مع بقاء محل ساطعانه والارتفاع به قال ابن السدي هذا شكل وان اتفة واعاياه لانه قد تم ساطعانه في هذه الليلة اه وبجواب (٦٣) بانهم انظروا الماء زشانه لا بالنظر

ليلة مخصوصة ولاناطة الاشياء

بما من شأنه كثير في كلامهم

ولا يفوت ابتداء الخطبة

بالانجلاء لان خطبته صلى

الله عليه وسلم انما كانت بعده

(ولو اجتمع كسوف وجمعة

او فرض آخر قدم) وجوبا

(الفرض) الجمعة وغيرها

(إن خيف فوته) لان

فعله حتم فكان اهم في

الجمعة يخطب لها ثم يصليها

ثم الكسوف ثم يخطب له

(ولا) يخف فوته (فالاظهر

تقديم الكسوف) لخوف

فوته بالانجلاء فقرر بعد

الفاتحة بنحو سورة الاخلاص

(ثم) بعد صلاة الكسوف

(يخطب للجمعة) في صورتها

(متعرضا للكسوف)

ليستغنى بذكره ما يتعلق

بالخسوف عن خطبتين

اخرين بعد الجمعة ويجب

أن ينوي خطبة الجمعة فقط

فان نواها بطلت لانه

شرك بين فرض ونقل

مقصود لان خطبة الجمعة

لا تتضمن خطبة الكسوف

فليس كنية الفرض والتحية

وكذا ان نوى الكسوف

وحده وهو ظاهر فيستأنف

خطبة للجمعة او اطلق لان

القرينة تصرفها للخسوف

وقول الاذرع لا تنصرف

الخطبة اليه الا بقصده لان

خطبته سقطت مبنى على

وكذا فيما اذا كسفت الشمس قبيل المغرب وعلم غروبها فيها شورى اه بيجري قول المتن (ولا يغروبه خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع الخ يصرح بطاب انشائها بعد غروبها خاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم الي فيه نقلا وينبغي ان يصلي على الجديد انتهى وهو متجه انتهى اه سم اقول ويصرح بذلك ايضا قول الشارح هنا ولو بعد الفجر اه وفي شرح بافضل ولا يغروبه قبل الفجر او بعده وقبل طلوع الشمس خاسفا اه (قوله هذا مشكل) اي قول الائمة ولا تفوت بغروبها خاسفا (قوله بانهم نظروا) عبارة ماغنى باننا لا ننظر الى ليلة مخصوصة صهابل ننظر الى ساطعانه وهو الليل وما الحق به كائنا ننظر الى ساطع الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم ولا الى غيره اه (قوله ولا يفوت ابتداء الخطبة بالانجلاء) اي بعد الصلاة شورى قول المتن (ولو اجتمع) عبارة الشاهية والمغنى ولو اجتمع عليه صلاتان فاكثروا بأممن الفوات قدم الاخوف فواتهم الا كدفعي هذا لو اجتمع عليه كسوف اه قول المتن (او فرض آخر) اي ولو نذر انماية ومغنى (قوله في الجمعة يخطب) اي وفي غيرها يصلي الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مر مغنى ونهاية (قوله ثم الكسوف) اي إن بقي او بعضه مغنى (قوله ثم يخطب له) اي وان انجلي كما مر قول المتن (متعرضا للكسوف) ويحترز عن التطويل الموجب للفصل نهاية واسنى قال ع ش اي وجوبا وظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يتعرض لذلك في اول الخطبة او في آخرها او خلاها اه (قوله فيقرأ) اي في كل قيام نهاية ومغنى (قوله لان خطبة الخ) عبارة النهاية والمغنى وما نظر به المصنف من ان ما يحصل ضمنا لا يضر ذكره كالوضم تحية المسجد الى الفرض رد بان خطبة الجمعة لا تتضمن خطبة الكسوف لانه ان لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه اه (قوله فيستانف خطبة الجمعة) كان الاولى تقديمه على قوله وكذا الخ (قوله او اطلق) وهو المعتمد نهاية وسم (قوله لان القرينة) اي تقدر الكسوف على الخطبة (قوله اليه) اي الخسوف (قوله الا بقصده) اي فيكفي الاطلاق لا نصرافها حينئذ الى الجمعة فقط (قوله مبنى الخ) اي وقول شرح الروض وهو الاقرب اه ضعيف ع ش (قوله والعيد) الى قوله انتهى في المغنى (قوله نعم يجوز هنا قصد هما الخ) اي العيد والكسوف وبقى ما لواطق هل تنصرف لها أو لا فيه نظروا الاقرب ان يقال تنصرف للصلاة التي فعلها عقبها ومحلها ما لم توجد منه قرينة لإرادة احدهما بان افتتاح الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد وإن آخر صلاة الكسوف او افتتاحها بالاستغفار فتصرف للكسوف وإن آخر صلاة العيد ونقل بالدرس عن شيخنا الشورى انها تنصرف اليهما ع ش اقول واليه يميل قول سم وهل عند الاطلاق هنا تنصرف اليهما اه (قوله بالخطبتين) والظاهر انه يراعى العيد

الثانية الخ عزاه في شرحه للجمهور نقلا عن نص البويطى وقوله لم تبطل قال في شرحه قضيته ان له جواز خلافة فليراجع له ان يتبطل على هيئتها المشروعة بخلاف لان المؤقتة لا يبطلها خروج وقتها وإن استحال قضاءها كالجمعة وقوله لكن يخففها اي ندبا كما في شرحه ثم قال في العباب ولا تبطل به اي بالغروب او الطلوع في الاثناء اه (قوله وان علم طلوع الشمس فيها) اي فليست كالجمعة في امتناع لإنشائها بعد ضيق الوقت (قوله في المتن ولا تفوت بغروبها خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع فيها يصرح بطاب انشائها بعد غروبها خاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم ارفيه نقلا وينبغي ان يصلي على الجديد اه وهو متجه ولا يقال ان طلوع الفجر يصيرها قضاء لان ما قبل الفجر هنا كما بعده فالوقت واحد فلم يخرج الخ ما اطاله به من الفوائد الجلية (قوله في المتن متعرضا للكسوف) قال في شرح الروض ويحترز عن التطويل الموجب للفصل اه (قوله او اطلق) هو المعتمد مر (قوله نعم يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عند الاطلاق هنا ينصرف اليهما

أنه لا يحتاج لخطبة وإن لم يتعرض في خطبة الجمعة له والذي صرح به غيره أنه متى لم يتعرض فيها له سن له خطبة أخرى (ثم يصلي الجمعة) والعيد مع الكسوف كالفرض معه فيما ذكر لان العيد اصل منه نعم يجوز هنا قصد هما بالخطبتين واستشكله في المجموع بانهما سنتان مقصودتان فليضر التثريك بينهما كركعتين نوى بهما سنة الضحى وسنة الصبح المقضية

ويجاء بأنهم لما كانتا تابعين (٦٤) للصلاة أشبهتا غسل الجمعة والعيد وليستنا كاهلاتين لأنه يغفر في التوابع ما لا يغفر في غيرهما ثم

رأيت السبكي أشار لذلك (ولو اجتمع) خسوف ووتر قدم الخسوف وإن خيف فوت الوتر لأنه أفضل ويمكن تداركه بالقضاء أو (عيد) وجنازة (أو كسوف) وجنازة قدمت الجنازة خوفا من تغير الميت ثم يفرد طائفة لتشيعها ويشغل ببقية الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقته ولو جمعة قدمت أن حضروا بها وحضرت وإلا فردد لها جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين بغيرها قال السبكي تعليمهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة أول الوقت خلاف ما اعتيد من تأخيرها عنها فينبغي التحذير منه ولما ولي ابن عبد السلام خطابة جامع عمرو رضى الله عنه بمصر كان يصلي عليها أولا ويفتى المحالين وأهل الميت أى الذى يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها وإنا نمتجه إن خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين وإلا فالتأخير يسير وفيه مصلحة للميت فلا ينبغي منعه ولذا أطبقوا على تأخيرها إلى ما بعد صلاة نحو العصر لكثرة المصلين حينئذ قيل اجتماع العيد مع كسوف الشمس محال عادة لأنها لا تكسف إلا في الثامن أو التاسع

فيكبر في الخطبة لأن التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف لأنه غير مطلوب في خطبته لأنه ممنوع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا الزبائدي انتهى شوبرى اه بجيرى (قوله لما كانتا تابعتين للصلاة الخ) أى لأن القصد بهما الوعظ إذ ليست واحدة منها شرطا للصلاة ع (قوله أشار لذلك) أى حيث قال وكانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بها بخلافه في الصلاة انتهى اه سم (قوله ووتر) أى أوتر أوج (قوله فوت الوتر) أى أوتر أوج نهاية ومعنى (قوله لأنه أفضل) أى لمشروعية الجماعة في صلاته زى أى مطلقا ع ش اه بجيرى (قوله ثم يفرد طائفة لتشيعها الخ) أى ولا يشيعها الإمام ولا يشتغل الخ معنى (قوله ببقية الصلوات) بالإضافة (قوله وإلا) أى وإن لم تحضر أو حضرت ولم يحضر الولى معنى ونهاية (قوله فرض اتسع وقته) أى فإن ضاق وقته قدم عليها إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض م ر سم وع ش وشيخنا (قوله قدمت) أى وجوبا كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذ أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير في تمام سم واغتمده ع ش وشيخنا (قوله أفرد لها جماعة الخ) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور سم (قوله قال السبكي تعليمهم يقتضي وجوب تقديمها الخ) ينبغى جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عند جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكك افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتامل سم على حج أقول وقد يجاب بأن الوجوب محمول بقريته كلامه على ما إذا لم ترج كثرة المصلين كان حضر من عادتهم الصلاة في ذلك المحل ثم حضرت الجنازة فلا يجوز تأخيرها إلا إذا فائدة فيه ع ش (قوله وبقي الخالين) قال سم على حج أى المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب (قوله أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغى أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم م ر اه أى ولا نظر لما جرت به العادة من أنه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنازة وجبر لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه ع ش (قوله انتهى) أى كلام السبكي (قوله وإنا نمتجه الخ) عبارة النهاية وتوجهه أن محل حرمة التأخير أن خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين وإلا فالتأخير إذا كان يسيراً وفيه مصلحة للميت لا ينبغي منعه اه (قوله فالتأخير) والاولى الموافق لما رافقنا من النهاية والتأخير الخ بالواو الحالية (قوله قيل) إلى الباب فى المعنى (قوله قيل الخ) عبارة المعنى والنهاية واعتضت طائفة على قول الشافعى رضى الله تعالى عنه لو اجتمع عيد وكسوف الخ بأن العيد ما الأول من الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع إلا فى الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين الخ (قوله بأنه لا استحالة عند غير المنجمين) أى وقول

(قوله ثم رأيت السبكي أشار لذلك) فى شرح الروض قال السبكي وكانهم اغتفروا ذلك فى الخطبة لحصول القصد بها بخلافه فى الصلاة اه (قوله ولو اجتمع معها فرض الخ) عبارة العباب وجنازة مع فريضة وأمن فوتها قدم الجنازة وإلا فالفريضة (قوله ولو اجتمع معها فرض) أى ولو جمعة قدمت أى وجوبا كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذ أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير فليتامل (اتسع وقته) أى فإن خيف فوت الفرض قدم إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض م ر (قوله) وإلا فردد لها جماعة ينتظرونها لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور (قوله قال السبكي تعليمهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة) ينبغى جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عند جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكك افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتامل (قوله وبقي الخالين) أى المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب (قوله أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغى أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف

والعشرين ورد بأنه لا استحالة فى ذلك عند غير المنجمين كيف وقد صرح أنها كسفت يوم موت إبراهيم ولد النبي ﷺ وروى المنجمين

المتجمين لا عبرة به والله على كل شيء قدير نهاية ومغنى (قوله عن الواقدي) صريح صنيع النهاية والمغنى أنه راجع للمعطوف فقط (قوله يوم عاشوراء) أي من المحرم ع ش (قوله بأن يشهدان الخ) أي فتتكسف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الأمر وبأن الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة نهاية ومغنى (قوله لا يصلى الخ) عبارة النهاية والمغنى يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسوف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبعاً للنص اه قال في شرح الروض وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره لغيره لسكنه قياس النافلة التي لا تشرع فيها الجماعة اه واقره ع ش (قوله من نحو زلازل الخ) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لأمراه سم على حج وفي الاسنى ويسن الخروج الى المحرماء وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها اه ع ش (قوله ركعتين الخ) أي كسنة الظهر وينوي سببها أي الصلاة عبارة شرح الروض وبهذا جزم ابن أبي الدم فقال تكرر ككيفية الصلوات ولا تصلى على هيئة الخسوف قولاً واحداً اه ع ش (قوله مع التضرع والدعاء) لانه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت الريح قال اللهم اني اسالك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به قيل ان الرياح اربع التي من تجاه الكعبة الصبا ومن ورائها الدبور ومن جهة يمينها الجنوب ومن شمالها الشمال ولكل منها طبع فالصباحة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب على أهلها جعلنا الله تعالى ووالديننا ومشايخنا واصحابنا منهم مغنى وقوله قيل الخ في النهاية مثله

(باب صلاة الاستسقاء)

أي وما يتبع ذلك كذكر اه سبب الريح ع ش (قوله هو لغة) الى قوله وليس في النهاية والمغنى إلا قوله قال الى واكتفا (قوله هو لغة طلب السقيا) أي مطلقاً من الله تعالى ومن غيره حاجة او بدونها (قوله وشرعا طلب السقيا) أي سقيا العباد كلا أو بعضاً ع ش (قوله والاصل فيها الخ) أي قبل الجماع نهاية ومغنى قال ع ش أي في الجملة فلا يثنى ان بعض انواعه مختلف فيه اه قول المتن (هي ستة) أي وتجب بأمر الامام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح العباب سم أي وفي الامداد كرده على بافضل قال البجيرمي وحل كونها سنة مؤكدة ان لم يأمرهم الامام بها ولا وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفرضية ثم ظهر انه يكفي بنية السبب شويروي ورده الحنفى بانه كيف لا ينوي الفرضية مع وجوبها واعتماده لا بد من نية الفرضية قياساً على المندورة على الصوم اه (قوله لكل أحد) أي لمقيم ولو بقرية او بادية ومسافر ولو سفر قصر وحرور قيق وبالغ وغيره وذكرنا في شيخنا ونهاية قال ع ش أي ولو عاصياً بسفره أو إقامته اه (قوله بانواعها) أي الاستسقاء والتأنيث باعتبار السنة وهو أولى من قول الرشيدى الصواب بانواعه أي الاستسقاء إذ الصلاة لا تنقسم الى الصلاة وغيرها اه (قوله مجرد الدعاء) أي فرادى او مجتمعين خلف الصلوات اولاً ع ش (ولو نفلاً) أي وصلاة جنازة لا سجدة تلاوة وشكر ع ش

عن تشييعه منهم م (قوله من نحو زلازل الصواعق) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لأمراه (فرع) هل يصلى الكسوف والنجوم كافي كسوف الشمس والقمر بحث الزركشي انه يصلى له ورد عليه الشارح في فتوى وأطال فيها بما بحثنا معه فيه بها مشها

(باب صلاة الاستسقاء)

(فرع) أخبر معصوم بالقتل باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقيا فهل يجب عليه الدعاء بالسقيا اولاً (قوله في المتن هي سنة) أي وتجب بأمر الامام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح العباب فانه لما ذكر ان الاوجه ان الصوم بأمر الامام يجب ظاهراً وباطناً ويشترط تبييت نيته كما يصرح به كلامهم في الصيام قال ما نصه ومن احتج لعدم الوجوب بان صلاة الاستسقاء تجب بأمر الامام ولم يقل أحد بوجوب نية الفرضية فيها فقد ابعد لان القائلين بوجوب الصلاة بأمره إنما تركوا التصريح بوجوب نية

الزبير بن بكار والبيهقي عن الواقدي انه مات يوم عاشوراء شهر ربيع الاول وكسفت أيضاً يوم قتل الحسين رضي الله عنه وقد اشتهر أنه كان يوم عاشوراء على أنه قد يتصور موافقة العيد للثامن والعشرين بأن يشهد اثنان بنقص رجب وتاليه وهي في الحقيقة كوامل (فرع) لا يصلى لغير الكسوفين من نحو زلازل وصواعق جماعة بل فرادى ركعتين لا صلاة الكسوف على الاوجه مع التضرع والدعاء (باب صلاة الاستسقاء) هو لغة طلب السقيا وشرعا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة اليها وسقاه وأسقاه بمعنى والأصل فيها فعله ^{صلى الله عليه وسلم} لها وكذا الخلفاء بعده (هي سنة) مؤكدة لكل أحد كالعيد بأنواعها الثلاثة أدناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات ولو نفلاً

الانوار ويتحول فيها للقبلة عند الدعاء وبحول رداءه واعتراض بأنه من تفردده مع انه صلى الله عليه وسلم استسقى فيها ولم يفعله وايضا استقبال القبلة فيها مكروه بل مبطل على وجه ثم رأيت بعضهم نقل عنه انه عبر بيجوز وهو الذي رأيت في نسخة ثم قال بل الذي يتجه ندبه وحينئذ فلا اعتراض إنما يتجه على الثاني واكملها الاستسقاء بخطبتين وركعتين على الكيفية الاتية لثبوتها في الصحيحين وغيرهما وليس في القرآن ما ينفيها إذ ترتب نزول المطر على الاستغفار المأمور به فيه على لسان نوح وهو د صلى الله على نبينا وعليهما وسلم المراد به الايمان وحقيقته لا ينفي ندب الاستسقاء لانقطاعه الثابت في الاحاديث التي كادت ان تتواتر على ان الاصح في الاصول ان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا وبسليمه فتحله ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (عند الحاجة) للهاء لفقده او ملوحته او قلته بحيث لا يسكني او لزيادته التي بها نفع وان كان المحتاج لذلك طائفة مسلمين قليلة فيسن لغيرهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم ان كانوا فسقة أو مبتدعة لم يفعل لهم على ما بحث

(قوله وفي نحو الخطبة) أي كالدروس شيخنا (قوله ويتحول فيها) أي في خطبة الجمعة (قوله ثم قال الخ) عطف على قوله عبر بيجوز وما بينهما جملة اعتراضية (قوله على الثاني) وهو قوله بل يتجه ندبه (قوله ما ينفيها) أي الكيفية الاتية (قوله المأمور به فيه) أي بالاستغفار في القرآن (قوله المراد به الخ) لا يقال انه ان كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدع اعني ترتب الخ بلا خبر او خبر اله لم يصح الاخبار لان مبنى هذه المناقشة ان حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع لجواز عطفه على الايمان والهاء للاستغفار وقوله لا ينفي الخ خبر وترتيب الخ تأمل سم وقوله والهاء الخ أي في حقيقة أي والاستغفار الحقيقي هو الايمان ولكن كان المناسب على ذلك قلب العطف على انه لا مانع من ارجاع الهاء للايمان كما هو الاقرب (قوله لا نقطاعه) أي المأمور (قوله الثابت) أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة الى الماء ولا نفع به في ذلك الوقت فلا استسقاء مغني ونهاية زاد شيخنا بل ولا تصح كما قرر الحنفيا واه وقولهم في ذلك الوقت ليس بقيد عند ع ش عبارة قوله عند الحاجة أي ناجزة او غير ها كان طلب عند عدم الماء عند عدم الحاجة اليه حالا حصوله بعد مدة يحتاجون فيها اليه بأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء أي وعكسه اه (قوله للهاء) الى قوله وجعل في النهاية والمغني لا قوله على ما بحث (قوله لفقده) أي وتوقف النيل أي ونحوه في ايام زيادته شيخنا (قوله او قلته الخ) (فرع) خبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقياء فليجب عليه الدعاء ام لا سم على حج والا قرب الثاني لان ما كان خارقا للعادة لا ترتب عليه الاحكام وقال شيخنا العلامة الشوبري قد يتجه تفصيل وهو انه ان جوز اجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقا لدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليتأمل ع ش (قوله وان كان الخ) غاية المتن (قوله فيسن لغيرهم الخ) أي وان لم يستسقوا هم ع ش (قوله الاستسقاء لهم) أي ويسالوا الزيادة لانفسهم نهاية ومعنى أي اذا كان فيها نفع لهم (قوله ولو بالصلاة) أي والخطبة انظروا نذر الاستسقاء فليخرج من عهدة النذر باحدى الكيفيات المذكورة او يحمل نذره على الكيفية الكاملة فيه نظر والا قرب الثاني لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالمجوز فيحمل اللفظ عند الاطلاق على المشهور منها وهو الاكمل فلا يبرم بطلاق الدعاء ولا به خلف الصلوات ع ش ظاهره ولو لم يقدر على الاكمل لعدم فعل اهل محله له (قوله نعم ان كانوا فسقة الخ) أي او بغاة نهاية ومعنى (قوله او مبتدعة) أي وان لم يكفروا ولم يفسقوا بها وبقي مالوا احتاجت طائفة من اهل الذمة وسالوا المسلمين في ذلك فهل ينبغي اجابتهم ام لا فيه نظر والا قرب الاول وفاء بزمهم ولا يتوهم من ذلك ان فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق معلوم وتحمل اجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة ع ش (قوله لم تفعل لهم الخ) قد يقال ان كان على وجه يؤدي الى ما أشير اليه في التعليل فلا يبعد وينبغي ان يلحق بهم مالوا كانوا ابغاة وقطاع طريق وكان اتساعهم في امر المعاش يغريهم على طغيانهم واما اذا عرى عن المفسدة فينبغي فعله اخذا باطلاقهم مع اطلاق النصوص المرغبة في الدعاء للمؤمنين واهل في

القرضية اتكالا على كونه معلوما من كلامهم في باب صفة الصلاة وكون الوجوب هنا عارض ومن ثم لم يستقر في الذمة بخلاف المندور لا ينفي ذلك لان ملحظ النية التمييز وهو في الواجب لا يحصل إلا بالتعارض للقرينة سواء وجب قضاؤه ام لا لان وجوب القضاء وعدمه لا دخل له في المقصود من النية اه وقال بعد ذلك بعد ان قرر وجوب الصوم بامر الامام ورد تمسكهم بالنص على عدم وجوبه وحكاية قول العباب والنص يقتضي خلافة أي عدم الوجوب مانصه وعلى التنزل فهو أي النص محمول بقريضة كلامه أي الشافعي في باب البغاة على ما اذا لم يامرهم الامام بذلك وبدل له وقولهم اذا امرهم بالاستسقاء في الجذب وجبت طاعته فيقاس الصوم بالصلاة وبذلك يدفع قول ابن العباد قضية الاقتصار على الصوم وعدم وجوب الخروج والصلاة بامره الى اخر ما اطال به (المراد به الايمان) لا يقال فيه مناقشة لانه ان كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدع اعني ترتب بلا خبر او خبر اله لم يصح الاخبار لانا نقول مبنى المناقشة ان حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع

ثلاثا تظن العامة حسن طريقتهم وجعل شارح من ذلك الحاجة إلى طلوع (٦٧) الشمس ويوجه بان حبسها يمنع فائدة

السقيا لمنعه نمو الثبت
والشمر فكان طلوعها من
تتمة الاستسقاء ويمكن أن
يقال انه من نحو الزوال
الذي مر فيه انه يصلي له
فرادى وهذا هو الوجه
ثم رأيت في كلامهم ما يرد
الاول (وتعاد) بأنواعها
(ثانيا وثالثا) وهكذا (إن
لم يسقوا) حتى يسقيهم الله
تعالى من فضله لخبر ان الله
يحب الملحين في الدعاء
وان ضعف ثم إذا أرادوا
إعادتها بالصلاة والخطبة
إن لم يشق عليهم الخروج
من غد كل خروجه خرج
بهم صياما وان شق ورأى
التأخير أياما صام بهم
ثلاثا وخرج بهم في الرابع
صياما وهكذا (فان
تأهبوا للصلاة) ولوللزيادة
الحجاج إليها (فسقوا قبلها
اجتمعوا للشكر) على تعجيل
مطلوبهم قال تعالى لن
شكرتم لازيدنكم
(والدعاء) بطلب الزيادة
ان احتاجوها (ويصلون)
الصلاة الآتية ويخطبون
أيضا للوعظ ويؤخذ منه
أنهم ينوون صلاة الاستسقاء
ولا ينافيه قولهم الآتي
شكرا (على الصحيح) شكرا
أيضا وبه يفرق بين هذا
ومالو وقع الانجلاء بعد
اجتماعهم ووجهه أن
القصد بالصلاة ثم رفع

اثبات التحفة بصيغة التبرئة اشعار بذلك بل ينقدح إلحاق الكفار ولو حريين بن ذكر في إجراء هذا التفصيل
وعليه فقيد المسلمين للغالب بصرى وقوله واما إذا عرى عن المفسدة اشار إليه سم بما نصه (قوله ثلاثا تظن العامة
الخ) انظر على هذا لو ان هذا الظن اهـ لكن اعتماد البحث المذكور الاسنى والنهاية والمغنى وشرح بافضل
وغيرهم وعلو أو لا بالتأديب والوجز ثم بما في الشرح وقوله ولو حريين فيه توقف ظاهر والاولى ما مر عن
عش من التقييد بالذميين (قوله من ذلك) أي من الحاجة المقتضية للاستسقاء عبارة عش قوله او ملوحته
الحق به بعضهم بمشاعدم طلوع الشمس المعتاد والوجه عدم إلحاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق
فتسن له الصلاة فرادى اهـ (قوله ويوجه الخ) قد يقال ايضا حبسها في معنى كسوفها سم (قوله
ما ردا الاول) أي ما يحته الشارح المتقدم (قوله بأنواعها) فيه ما مر آنفا عبارة شيخ الاسلام والنهاية
والمغنى الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره اهـ (قوله وهكذا) إلى قوله ويؤخذ في المغنى إلا
قوله ولوللزيادة إلى المتن وإلى قول المتن على الصحيح في النهاية إلا ما ذكره وقوله وان ضعف (قوله وهكذا
الخ) حكى عن اصبح انه قال استسقى للنيل بمصر خمسة وعشرين يوما متواليه وحضره ابن قاسم وابن وهب
وغيرهما مغنى (قوله حتى يسقيهم الله) والمراد الاول آكد في الاستحباب نهاية ومعنى (قوله وان ضعف)
أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل سم (قوله ان يشق الخ) الاول فان لم يشق بل ولم يشق فتأمل
(قوله وراى التأخير) أي واقتضى الحال التأخير كانه قطع مصالحهم نهاية ومعنى (قوله المحتاج إليها)
أي التي بها نفع عبارة النهاية والمغنى إن لم يتضرروا بكثرة المطر اهـ وعبارة سم قوله ان احتاجوها لو قال
بدله ان نفعت كان اوفق بالسياق اهـ (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ويخطبون الخ (قوله انهم
ينوون صلاة الاستسقاء) ويؤيده تعبير العباب بقوله ويصلون صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى انتهى
سم (قوله ولا ينافيه الخ) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي
ذلك نيتهم بالاستسقاء عش (قوله الآتي) أي آنفا (قوله شكرا أيضا) علة لقول المصنف ويصلون
على الصحيح (قوله وقد يفرق الخ) هل يفرق بانه هناك لم يحدث امر لم يكن بخلافه هنا سم على حج ولعل
الوجه ان يفرق بان ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وايضا ان ما هنا بقى اثره إلى وقت الصلاة
بخلاف ما هناك رشيدى (قوله بين هذا ومالو وقع الخ) عبارة عش لك ان تقول ما الفرق بين الاستسقاء
حيث طليت فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا تطالب فيه هذه الامور
بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه إلا ان يجاب بان توجيه مجموع الامرين الشكر وطلب
المزيد أو بان الحاجة للسقيا أشد سم على المنهج اهـ (قوله ووجه ان القصد الخ) الاخصر الاسبك
بان القصد الخ (قوله المقصود) أي التخويف (قوله كادلت عليه الاحاديث) أي كقوله صلى الله عليه
وسلم إنما هذه الآيات يخوف الله بها فاذا رأيتوها فصلوها (قوله وقد زال) أي الخوف أو الكسوف
(قوله وهنا تجديد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى سم أي لان هذا فرق بعين الحكم إذا السؤال لم طلب
الشكر هنا دون ثم عبارة البصرى قوله وهنا تجديد الشكر قد يقال ان اراد صلاة الاستسقاء المفعولة
قبل السقيا فالقصد بها طلب السقيا لا الشكر او المفعولة بعده فلا جدوى في هذا الفرق لا مكان ان

لجواز عطفه على الايمان والهائم للاستغفار وقوله لا ينفى الخ خبر ترتيب تأمل (قوله ثلاثا تظن العامة الخ)
انظر على هذا لو ان هذا الظن (قوله ويوجه الخ) قد يقال ايضا ان حبسها في معنى كسوفها (قوله وان
ضعف) أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل (قوله بطلب الزيادة) فيه شيء لان السياق افاد ان الغرض
حصول الزيادة المحتاج إليها إلا ان يحمل قوله فسقوا على اعم من حصول كل المحتاج اليه وبعضه وفيه
نظر فلو قال ان نفعت بدل ان احتاجوها كان اوفق بالسياق (قوله ويؤخذ منه انهم ينوون صلاة
الاستسقاء) ويؤيده تعبير العباب بقوله وصلوا صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى اهـ (قوله وبه يفرق الخ)
هل يفرق بانه هناك لم يحدث امر لم يكن بخلافه هنا (قوله وهنا تجديد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى

التخويف المقصود بالكسوف كادلت عليه الاحاديث الصحيحة وقد زال وهنا تجديد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يفت ذلك

يقال فليفعل بنظيره في الكسوف شكرا على نعمة إزالتة أه أي فالمناسب أن يفرق بما تقدم آنفا عن
 الحواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمغنى واحترز بقوله قبلها عما
 إذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في اثباتها أموها جزما كما يشعر به كلامهم أه (قوله لم
 يخرجوا) أي ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي ان يخطبوا سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى و (قوله
 أو نائبه) عبارتهما أو من يقوم مقامه أه (قوله أو منه) أي من النائب (قوله لا نحو الشوكة الخ)
 يظهر أن المراد بوالي الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذو الشوكة الآتي لأن ذلك خارج عن
 طاعة الامام لا نائب عنه وكلامنا هنا في النائب بصري وقوله متولى أمور السياسة الخ أي وتغلب على غيرها
 بشوكته (قوله وان البلاد الخ) عطف على قوله ان منه الخ (قوله يعتبر ذو الشوكة الخ) يظهر ان المراد بذى
 الشوكة ما ذكره في القضاء وهو المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير
 الشارح بقوله لا إمام لها باللام لا بها بالياء الموحدة بصري (قوله ويأمرهم الامام والمطاع) ظاهره ولو مع
 وجود الامام وفيه نظر سم عبارة شيخنا قوله أو المطاع أي في البلاد التي لا إمام فيها أه وفي العباب مع
 شرحه ولو عدم الولاية قدموا أي علماء ذلك المحل وصلاحه أحد هم أي من رأوا فيه صلاحا للجمعة والعيد
 والكسوف والاستسقاء أه قول المتن (بصيام ثلاثة الخ) ويأمرهم بالصلاح ايضا بين المتشاحنين مغنى
 (قوله متتابعة) إلى قوله كاشمليه في المغنى وإلى قوله وأنه لو نوى في النهاية (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه
 الصوم لأنه إنما لزم غير امتثال الأمر هو وهذا مقود فيه إذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية
 وعش (قوله وبأمره بالثلاثة أو الأربعة الخ) يتجه لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة مر
 ويتجه لزوم الصوم أيضا إذا أمر به الامام أو نائبه لنحو طاعون ظهر هناك سم على حج كما وافق عليه مر
 والطلب لاوى عش (قوله يلزمهم الصوم) علوه بالامتنال الأمر وقضيته أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته
 لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا
 يبعد الاستمرار سم على حج (فرع) أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزومهم صوم
 بقية الأيام انتهى أقول بوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد وفائدته لم تنقطع لأنه بما صار سديا في المازيد
 سم على المنهج وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الثاني
 لأنه كان لا مر وقد فات وبقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الأول فهل يجب عليهم إتمام بقية
 الأيام أم لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذ من قولهم أنه واجب لذاته لا لشق العصا ونقل بالدرس عن شيخنا
 الحلبي وشيخنا الزبائدي ما يوافق ذلك (فائدة) لو رجع الامام عن الأمر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم
 ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني (فائدة) أخرى لو حضر بعد امر الامام من كان مسافرا فهل يجب
 عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقي وإلا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق
 المجنون بعد امر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم تكليفهم حال النداء وبقى ايضا ما لو أمرهم بالصوم بعد
 انتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لأن الذي يمتنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب
 له وهذا سببه الاحتياج فليس الأمر به امر بمعصية بل بطاعة وفي ايضا ما لو كانت حائضا ونفساء وقت امر

أو بعدها لم يخرجوا الشكر
 ولا لدعاء (ويأمرهم) أي
 الناس ندبا (الامام) أو
 نائبه ويظهر أن منه القاضي
 العام الولاية لا نحو والي
 الشوكة وان البلاد التي لا
 إمام بها يعتبر ذو الشوكة
 المطاع فيها ثم رأيت
 الأنوار صرح به فقال
 ويأمرهم الامام أو المطاع
 (بصيام ثلاثة أيام) متتابعة
 (أولا) أي قبل يوم
 الخروج وبصوم الرابع
 الآتي ويصوم معهم لأن
 الصوم يعين على رياضة
 النفس وخشوع القلب
 وبأمره بالثلاثة أو
 الأربعة يلزمهم الصوم

(قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يخرجوا) أي ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي
 ان يخطبوا (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع فيهم) ظاهره ولو مع وجود الامام وفيه نظر (قوله
 ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر لأنه إنما لزم غير امتثال الأمر هو وهذا مقود فيه فان
 قيل بل ينبغي ان يلزمه لأنه للمصلحة العامة وهي تقتضي صومه ايضا قلنا بده أنه لو لم يأمر لم يلزم أحد الصوم
 وان اقتضت المصلحة العامة الصوم كما هو ظاهر فليتأمل (قوله وبأمره بالثلاثة أو الأربعة يلزمهم الصوم)
 علوه بالامتنال الأمر وقضيته أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في
 الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا يبعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم)

الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الاسروبق ايضا ما لو اسلم الكافر بعد الامر هل يجب عليه ام لا فيه نظر والاقرب الاول ع ش وقوله بوجه بان هذا الصوم الخ لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المسئلة بعدم لزوم صوم بقية الايام لم يبعد وقوله والاقرب الثاني اخذا الخ ولو فصل وقيل بالوجوب لو خرج في اليوم الثاني مثلا وعدهم لو تركه لم يبعد وقوله فهل يجوز لهم ذلك ام لا الخ لعل الاقرب فيه الاول اي جواز الفطر (ظاهر او باطنا) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه من مسنون وكذا مباح إن كان فيه مصلحة عامة والواجب بتأكد وجوبه بامره به ومن هنا يعلم انه إذا نادى بعدم شرب الدخان المعروف الان وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقا من نائب السلطان انه نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى يخالف الناس امره فهم عصاة الى الان الامن شربه في البيت فليس بعاص لانه لم يناد على عدم شربه في البيت ايضا ولورجع الامام عما امر لم يسقط الوجوب شيخنا وقوله فهم عصاة الى الان فيه نظر بل الاقرب ما قاله بعضهم ان وجوب امتثال امر الامام انما هو في مدة امامته فلا يجب بعدموته وقوله ولورجع الامام الخ امر مثله عن ع ش مع ما فيه (بدليل الخ) محل تأمل فان فيه شبهة مصادرة بصري ولك ان تجيب بانه دليل اني لالهي (قوله) بدليل وجوب تبييت الخ) عبارة النهاية وعلى هذا اي ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنووي والسبكي والقمولي والاسنوي وغيرهم وافتاء الوالد رحمه الله تعالى بوجوب الصوم بامر الامام فيجب في هذا الصوم التبييت والتعيين فلم يبيته لم يصح اه قال ع ش وقوله مر والتعيين اي كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلم يبيته لم يصح اي عن الصوم الذي أمر به الامام وإلا فهو نفل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه يأثم لعدم امتثاله من الامام وعليه فلم كان الامام حنفيا ولم يبيت المأموم النية ثم نوى نهارا فهل يخرج بذلك عن عهدة الوجوب لانه اتى بصوم مجزى عند الامام ام لا فيه نظر والاقرب الاول للعللة المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب الامساك لانه من خصوصيات رمضان اه ع ش عبارة سم قياس وجوب التبييت العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهارا صح وقوعه فلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل اه وقوله ولا يبعد الخ لعل الاقرب ما تقدم عن ع ش من التفصيل بين كون الامام حنفيا او كونه شافعيا (قوله) ويظهر أنه لا يجب الخ) اعتمده مر اه سم (قوله) انه لو نوى به نحو قضاء اثم) خالفه النهاية فقال ويصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم في تلك الايام اه واعتمده سم قال ع ش وقوله مر ويصح صومه عن النذر الخ قال الزبادي ومثله الاثنين والخميس كما افنى به شيخنا الشهاب الرملي قال سم على حج بعد ما ذكره قياس ذلك الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فيما إذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أو في رمضان وأخروا الشوال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء اليه وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطنا) بتجمل لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة مروجته لزوم الصوم أيضا إذا أمر به الامام او نائبه لنحو طاعن ظهر هناك (قوله) بدليل وجوب تبييت نيته عليهم) قياس الوجوب العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهارا صح وقوعه فلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل (قوله) ويظهر انه لا يجب) اعتمده مر (قوله) انه لو نوى به نحو قضاء اثم) فيه نظر والوجه عدم الاثم لان المقصود حاصل بكل صوم وقد افنى شيخنا الشهاب الرملي بصحة صومه عن القضاء والنذر والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام وبانه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بامره بذلك اه وقياس الا كنفاء بصوم رمضان والنذر والكفارة الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فان قيل هذا ظاهر اه إذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع امالو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له الا الصوم لا بد من وقوعه قلنا بل لفائدة وهو انهم لو اخرجوا الشوال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدما ته اليه لزومهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم

ظاهر او باطنا بدليل وجوب
تبييت نيته عليهم على المعتمد
كما شمله قولهم يجب التبييت
في الصوم الواجب ويظهر
أنه لا يجب قضاؤها لفوات
المعنى الذي طلب له الاداء
وانه لو نوى به نحو قضاء اثم
لانه لم يصم امتثالا للامر
الواجب عليه امتثاله باطنا
كما تقرر

وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة أه عش (قوله ومن ثم لو نوى هنا الأمرين الخ) يتأمل سم عبارة
 البصري ينبغي أن يتأمل فإن مقتضاه جواز ذلك وحصولهما معا وفيه تحصيل واجبين بفعل واحد ولا يخفى
 ما فيه أه وقد يقال لا كان وجوب صوم الاستسقاء لعارض أمر الامام وكان المقصود وجود صوم في
 تلك الايام نزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض (قوله وان الولي لا يلزمه) يتجه
 اللزوم حيث شمل أمر الامام الصغير ايضام راه سم على حج اي بان أمر بصيام الصبيان عش واعتمده
 شيخنا (قوله ثم رأيت من بحث الخ) وهو شيخ الاسلام في الاسنى ووافقه المغنى وقال سم والنهاية ورده أي
 ذلك البحث شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر من ان
 دعوة الصائم لا ترداه قال عش قوله لم يطلعاى ولو مع ضرر يحتمل عادة أه عبارة شيخنا ولا يجوز فيه
 الفطر للمسافر عند العلامة الرملي إلا إذا تضرر به أى ضررا لا يحتمل عادة لانه لا يقضى وخالف ابن حجج
 في ذلك أه وعبارة الكردى على بافضل قال القليوبى ولا يجوز للمسافر فطره لان تضرر بما لا يبيح التيمم
 قاله شيخنا الرملي وخالفه الزياى كبن حجج وهو الوجه أه (قوله ان تضرر به) أى ضررا يجوز معه الصوم
 لكنه مفضل لكن الاوجه حينئذ الوجوب لانه لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان
 حينئذ مر أه سم وتقدم انفا عن القليوبى ما فيه (قوله وجوب ما موره) وظاهر ان منيه كما موره فيمتنع
 ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور الذى افاده الشارح سم (ولو مباحا) يتجه الوجوب في المباح
 حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا الا ظاهر الخوف الفتنة الضرر فليتامل فيما إذا كان وجود المصلحة
 وعمومها بحسب ظن الامام فظن المأمور عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهرا سم (قوله غايته
 ان يكون كرمضان) قد يفرق بان الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فينتجه هنا الوجوب حيث
 يكون الفطر ثم افضل سم (قوله وبحسب الاسنوى) الى قوله وقولهم في النهاية إلا قوله ان سلم الى انما يخاطب
 (قوله وبحسب الاسنوى ان كل ما امرهم به من نحو صدقة او عتق يجب) وهو المعتمد قد صرح بذلك الرافعى
 في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب
 بزكاة الفطر فمن فضل عنه شى مما يعتبر ثم لزمه التصديق عنه باقل متمول هذا إن لم يعين له الامام قدرا فان
 عين ذلك على كل انسان فالانسان لا نسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل
 ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل ان يقال ان كان المعين بقارب الواجب في زكاة الفطر قدر بها
 او في احد خصال الكفارة قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب واما العتق فيحتمل ان يعتبر بالحج والكفارة
 فحيث لزمه بيعه في احدهما لزمه عتقه إذا امر به الامام نهاية وشيخنا وقوله مر فان عين ذلك ياتى في الشرح
 خلافاه قال عش قوله مر لكن يظهر تقييده الخ بقى مالو امر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة

لصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وان جاز للمسافر في غير هذه الصورة وانما قلنا عن
 رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليتامل (قوله ومن ثم لو نوى هنا الأمرين) يتأمل (وان الولي لا يلزمه امر
 موليه الصغير) يتجه اللزوم حيث شمل أمر الامام الصغير ايضام مر (قوله ثم رأيت من بحث ان المسافر
 لا يلزمه ان تضرر به) رده شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب
 لما مر من ان دعوة الصائم لا ترد شرح مر (قوله ان تضرر به) أى ضررا يجوز معه الصوم لكنه مفضل
 لكن الاوجه حينئذ الوجوب لانه لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان حينئذ مر (ولو
 مباحا) يتجه الوجوب في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا الا ظاهر الخوف الفتنة الضرر فليتامل
 إذا كان كرم المصلحة وعمومها بحسب ظنه فظهر عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهرا أه (قوله بل
 ولو مباحا) وظاهر ان منيه كما موره فيمتنع ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور الذى افاده كلام
 الشارح (غايته ان يكون كرمضان) قد يفرق بان الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فينتجه هنا
 الوجوب حتى حيث يكون الفطر ثم افضل (قوله وبحسب الاسنوى ان كل ما امرهم به من نحو صدقة وعتق

ومن ثم لو نوى هنا الأمرين
 اتجه أن لا اثم لوجود
 الامتنال ووقوع غيره معه
 لا يمنعه وان الولي لا يلزمه
 أمر موليه الصغير به وان
 أطا ف وان من له فطر رمضان
 لسفر او مرض لا يلزمه
 الصوم وان امر به ثم رأيت
 من بحث أن المسافر لا يلزمه
 ان تضرر به لان الامر
 حينئذ غير مطلوب لكون
 الفطر افضل منه وفيه نظر
 لاسيما تعليله لظاهر كلامهم
 وجوب ما موره وإن كان
 مفضولا بل لو مباحا على
 ما بأتى وإنما لم يلزم نحو
 المسافر لان ما موره غايته
 أن يكون كرمضان فاذا
 جاز الخروج منه لعذر فالولى
 ما موره وبحسب الاسنوى
 ان كل ما امرهم به من نحو
 صدقة وعتق

يجب كالصوم ويظهر أن
الوجوب أن سلم في الأموال
والأفالفق بينهما وبين نحو
الصوم واضح لمشقة ما غالبا
على النفوس ومن ثم خالفه
الأذرعى وغيره إنما يخاطب
به الموسرون بما يوجب
العتق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في
الصدقة نعم يؤيده ما يحثه
قولهم يجب طاعة الإمام في
أمره ونهيه ما لم يخالف
الشرع أى بان لم يأمر
بمحرم وهو هنا لم يخالفه
لأنه إنما أمر بما نذب إليه
الشرع وقولهم يجب امتثال
أمره في التسعير أن جوزناه
أى كاهور أى ضعيف نعم
الذى يظهر أن ما أمر به بما
ليس فيه مصلحة عامة يجب
امتثاله إلا ظاهرا فقط
بخلاف ما فيه ذلك يجب
باطنا أيضا والفرق ظاهر
وإن الوجوب في ذلك على
كل صالح له عينا لا كفاية
إلا أن خصص أمره بطائفة
فيختص بهم فعلم أن قولهم
أن جوزناه قيد لوجوب
امتثاله ظاهرا وإلا فلا
إن خاف فتنة كاهور ظاهرا
فيجب ظاهرا فقط وكذا
يقال في كل أمر محرم عليه
بان كان بمباح فيه ضرر على
المأمور به وإنما لم ينظر
الأسنوى للضرر فيما مر عنه
لأنه مندوب وهو لا ضرر
فيه يوجب تحريم أمر
الإمام به للمصلحة العامة

بخلاف المباح

يمين فأخرجها بقصد الكفارة هل يجوز ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن المتبادر من لفظ الصدقة
المندوبة وبقي أيضا ما لو أمره بالتصدق بدینار مثلا وكان لا يملك نصفه فهل يلزمه التصديق به أم لا فيه نظر
والأقرب الأول لأن كل جزء من الدينار بخوصه مطلوب في ضمن كله وقوله مر أو في أحد خصال الكفارة
يشمل الإطعام والكسوة وعارة ابن حجاج إنما يخاطب به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في الصدقة اه وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح مر اه (قوله
يجب كالصوم) يأتي عن المغنى خلافا (قوله والاخ) أى وإن لم يسلم الوجوب في الأموال فوجه ظاهر فإن
الفرق (قوله) ومن ثم خالفه) أى الأسنوى (الأذرعى وغيره) ووافقه ما المغنى فقال بعد كلام ما نصه
فيؤخذ من كلامهما أى الأذرعى والغزى أن الأمر بالعتق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر اه
(قوله إنما يخاطب) خبر أن الوجوب (قوله) الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة (كذا مر اه
سم (قوله) وبما يفضل عن يوم وليلة (الخ) قضيته أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فاضلا عن دينه وهو
المعتمد لآتى له مر (فرع) هل يشترط في العبد المعتق اجزاؤه في الكفارة أم لا فيه نظر والأقرب
الثاني لأنه يصدق عليه مسمى المأمور ع (قوله) ما لم يخالف (الخ) هذا يفيد وجوب المباح إذا أمر به
لأنه لا يخالف حكم الشرع ونقل سم على المنهج عن مر آخر اشتراط أن يكون فيه مصلحة عامة وأنه
إذا أمر بالخروج إلى الصحراء للاستسقاء وجب اه وفي حجره أن أمر بمباح أى ليس فيه مصلحة عامة
وجب ظاهرا أو مندوب أو بما فيه مصلحة عامة وجب ظاهرا وباطنا اه وخارج بالمباح المكروه كان
أمر بترك رواتب الفرض فلا يجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يخش الفتنة ونقل بالدرس عن
فتاوى الشارح مر ما يوافقه ع (قوله) وهذا يفيد وجوب المباح (الخ) لك منعه بان لا يجب مباح
ليس فيه مصلحة عامة بخلاف للشرع (أى بان لم يأمر بمحرم) قضيته أنه يجب امتثال أمر الإمام بالمكروه
وتقدم عن ع (قوله) وشيخنا خلافا له إلا أن يريد بالمحرم المنهى بقريته قوله لا نفع الذي يظهر (قوله
وقولهم الخ) عطف على قوله وقولهم يجب الخ (قوله) أن جوزناه) أى التسعير (قوله) كاهور الخ) أى تجوز
التسعير (قوله) أن ما أمر به الخ) أى من المباح ويعلم من كلامه هذا أنه لا يجب امتثال أمره بالمكروه إلا أن
خاف فتنة (قوله) ما ليس فيه مصلحة (الخ) أقول وكذا بما فيه مصلحة عامة أيضا فيما يظهر إذا كانت تحصل مع
الامتثال ظاهرا فقط وظاهر أن المنهى كالمأمور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيه تمتع ارتكابه
وإن كان مباحا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفى الانكشاف ظاهر إذا لم تكن مصلحة عامة أو حصاة مع
الانكشاف ظاهرا فقط وقضية ذلك أنه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهرا
فقط وجب الامتثال ظاهرا فقط وهو متجه فليتام سم (قوله) وإن الوجوب الخ) عطف على أن ما أمر به
(قوله في ذلك) أى فيما أمر به سواء كان فيه مصلحة عامة أو لا (قوله) فعلم الخ) أى من الاستدراك المذكور
(قوله) وإلا فلا) أى وإن لم تجوز التسعير كاهور الرجح فلا يجب امتثال أمره فيه لا ظاهرا ولا باطنا (محرم
عليه) أى على الإمام (قوله) فيما مر) أى من وجوب المال (قوله) لأنه مندوب) أى ما مر عن الأسنوى (وهو
لا ضرر فيه) أى المندوب (قوله) يوجب الخ) نعت للضرر المنفى (قوله) للمصلحة الخ) متعلق للامر (قوله)

يجب كالصوم الخ) وهو المعتمد فقد صرح بالتعدي الرافعى في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه أن المتوجه
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب بزكاة الفطر فن فضل عنه شىء مما يعتبر ثم لزمه التصديق عنه
بأقل متمم لهذا أن لم يعين له إلا ما قدره فان غين ذلك على كل إنسان فالأنسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر
المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال إن كان المعين يقارب
الواجب زكاة الفطر قدرها أو في أحد خصال الكفارة قدرها وإن زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل
أن يعتبر بالحج والكفارة لحديثه يوده في أحد هم لزمه عتقه إذا أمر به إلا ما مر شرح مر (قوله) الموسرون
بما يوجب العتق في الكفارة) كذا مر (قوله) ما ليس فيه مصلحة عامة) أقول وكذا بما فيه مصلحة عامة

مر في المسافر وفي مخالفة
الاذرعي وغيره للاسنوي
إنما هو من حيث الوجوب
باطنا أما ظاهر فلا شك فيه
بل هو أولى مما هنا فتأمل
ثم هل العبرة في المباح
والمندوب المأمور به باعتقاد
الامر فإذا امر بمباح عنده
سنة عند المأمور يجب
امتناله ظاهرا فقط أو
المأمور فيجب باطنا أيضا
أو بالعكس فيعكس ذلك
كل محتمل وظاهر إطلاقهم
هنا الثاني لأنهم لم يفسلوا
بين كون نحو الصوم المأمور
به هنا مندوبا عند الامر
أو لا ويؤيده ما مر ان العبرة
باعتقاد المأمور لا الامام
ولو عين على كل غنى قدرا
فالتدبير يظهر ان هذا من
قسم المباح لان التعيين ليس
بسنة وقد تقرر في الامر
بالمباح انه إنما يجب امتناله
ظاهرا فقط (والتوبة)
لوجوبها فور الإجماع وان
لم يامر بها (والتقرب الى الله
تعالى بوجوه البر والخروج
من المظالم) التي لله وللعباد
دما وعرضا وما لا ذكرها
لأنها اخص اركان التوبة
لان ذلك ارجى للاجابة وقد
يكون منع الغيث عقوبة
لذلك لخبر الحاكم والبيهقي
ولا منع قوم الزكاة الاحبس
الله عنهم المطر وفي خبر
ضعيف تفسير اللاعنين في
الاية بدواب الارض تقول

وبهذا يعلم الخ أي بقوله وكذا يقال الى هنا (قوله وفي مخالفة الاذرعي الخ) عطف على قوله في المسافر (قوله
أما ظاهر فلا شك فيه) أي حيث خيف فتنة بترك امتناله كما هو ظاهر (وقوله بل هو أولى مما هنا) أي حيث
وجب عند خرف الفتنة الامتنال ظاهر أمخ ان الامر محرم عليه فلا ينبغي ثم ظاهرا مع خوف الفتنة
بالأولى لان امره لهم ثم بما سر مندوب له بصرى (ثم هل العبرة) وإذا اعتبرنا اعتقاد الامر فامر بما مور او
مباح عنده حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتنال أي اذا لم يخف الفتنة او يجب مطلقا ويندفع
الاثم لاجل أمر الحاكم أو يجب ويلزم التقليد فيه نظرو قد يتجه الاستثناء وأنه ليس للامام الامر بحرام عند
المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له حمل الناس على مذهبه سم (قوله حرام الخ) أي او مكروه عند
المأمور الخ (قوله بالمباح) أي الذي ليس فيه مصلحة عامة (بمباح الخ) أي بامر مباح الخ (قوله او بالعكس
فينعكس ذلك) أي فإذا امر بشئ سنة عنده مباح عند المأمور يجب امتناله ظاهرا وباطنا على الاحتمال
الأول وظاهره فقط على الثاني (قوله وباعتقاد الامر الخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه
من حيث التركيب وإلا فلا استظهر رحمه الله تعالى متجه وكان حق العبارة فيما يظهر أن يقول أثر فقط أو سنة
عنده مباح عند المأمور فيجب باطنا ايضا الخ بصرى أي ويقول بدل بالعكس باعتقاد المأمور (قوله او
المأمور) عطف على الامر (قوله الثاني) أي ان العبرة باعتقاد المأمور (قوله مامر) أي في الجملة (قوله
فالتدبير يظهر الخ) تقدم عن النهاية خلافا (قوله ان هذا من قسم المباح الخ) وقد منع ذلك بان المعين من افراد
المطلوب فهو مطلوب في الجملة سم (قوله إنما يجب امتناله ظاهر الخ) قد ينظر في إطلاق ذلك ويتجه
الوجوب باطنا ايضا اذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان مما يحتمل عادة سم قول المتن (والتوبة)
أي بالافلاح عن المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العود اليها نهاية ومعنى (قوله لوجوبها الخ) لا يظهر
هذا التعليل عبارة المغنى والاسنى والتوبة من الذنب واجبة على الفور أمر بها الامام أم لا وظاهر ان الخروج
من المظالم داخل فيها بل كل منهما داخل في التقرب بوجوه الخير لكن لعظم أمرهما وكونهما ارجى
للاجابة افراد بالذكور فهو من عطف خاص على عام اه وفي النهاية نحوها قول المتن (بوجوه البر) أي من
عتق وصدقة وغيرهما نهاية ومعنى (قوله أول للعباد) الى قوله الا في مكة في النهاية والمعنى (قوله وذكرها) أي
الخروج من المظالم والثانيث باعتبار المضاف اليه (قوله لانها الخ) متعلق بذكرها اذا كان فعلا وخبر
له ان كان مصدرا (قوله لان ذلك الخ) تعليل للمتن فالشارع اليه كل من التوبة والتقرب والخروج عبارة
شرح المنهج لان لكل من ذلك اثر في إجابة الدعاء اه (قوله لذلك) أي لترك ما ذكر في المتن (قوله وفي خبر
ضعيف) عبارة النهاية والمعنى وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى وبلغنهم اللاعنون وتلعنهم دواب الارض
تقول تمنع المطر بخطاياهم اه (قوله تمنع القطر) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والذي في النهاية
والمعنى المطر فعلة اختلافا رواية بصرى قول المتن (ويخرجون الخ) أي الناس مع الامام وينبغي للخارج

ايضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامتنال ظاهر فقط وظاهر أن المنهى كالما مور فيجوز فيه جميع ما قاله
الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابها وإن كان مبلغا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفي الانكشاف ظاهر اذا
لم تكن مصلحة عامة او حصلت مع الانكشاف ظاهر فقط وقضية ذلك انه لو منع من شرب القهوة لمصلحة
عامة تحصل مع الامتنال ظاهر فقط ويجب الامتنال ظاهر فقط وهو متجه فليتنامل (باعتقاد الامر) اذا
اعتبرنا اعتقاد الامر فامر بما مور او مباح غير حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتنال او يجب
مطلقا ويندفع الاثم لاجل أمر الحاكم او يجب ويلزم التقليد فيه نظرو هل من ذلك الامر بالصوم بعد
انتعاشه ان شاء الله أو لا لا يجوز زلسب وجعل الاستثناء امر الامام به سببا فيه نظرو قد يتجه الاستثناء
وانه ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وإن لم يكن حراما عنده اذ ليس له حمل الناس على مذهبه (ويؤيده
ما مر الخ) قد يناقش بان هذا الشبه بالحكم الذي العبرة فيه باعتقاد الحاكم (قوله فالتدبير يظهر ان هذا من
قسم المباح) قد يمنع ذلك بان المعين من افراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة (انما يجب امتناله ظاهر فقط)

تمنع القطر بخطاياهم (ويخرجون) حيث لا عذر (الى الصحراء) للاتباع

إلا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمده جمع منهم إلا ذرعى اقتداء بالخلف والسلف (٧٣) لشرف المحل وشعته المفرطة

ولا يتأفيه احضار نحو الصبيان والبهائم لأنها توقف بابواب المسجد وإلا إن قل المستسقون فالمسجد مطلقا لهم الفضل كما صرح به الدارمي (في الرابع) من صياهم (صياما) للخبر الصحيح ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم وفارق ندب الفطر بعرفة ولو لاهل عرفة كما شمله كلامهم لانه آخر النهار فيشق معه الصوم وهنا بعكسه وقضية أنه لو وقع هنا آخر النهار الحق بعرفة وهو محتمل ويحتمل الفرق بان الحاج لا احتياجه بعد الفطر الى ما عليه في ليلة النحر ويومها من المتاعب اخرج الى الفطر من المستسقي فلا يقاس به (في ثياب بذلة) بكسر فسكون للمعجمة أى عمل غير جديدة (و) في (تخشع) أى تذلل وخضوع واستكانة إلى الله تعالى في كلامهم ومشيمهم وجلو سهم مع حضور القلب وامتلائه بالهيبة والخوف من الله تعالى واحتمال عطف تخشع على بذلة مدفوع بانه ليس لنا ثياب تخشع مخصوصة كذا قيل وفيه نظر بل ثياب الكبر والفخر والخيلاء لنحو طول أكامها وأذيالها وإن كانت ثياب عمل فصيح عطفه على بذلة ايضا اخلافا

أن يخفف أكله وشربه في تلك الليلة ما أمكن مغنى ونهاية (قوله إلا في مكة وبيت المقدس) خلافا للنهاية والمغنى وشروح الروض وبافضل والارشاد والعباب عبارة الاولين وظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وإن استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لاناماه وورون باحضار الصبيان وما وورون باننا نجيبهم المساجد اه قال البصري بعد ذكر كلامهم الماذكور ويؤخذ من صنيعهم انه لا فرق في الصبيان المطلوب حضورهم بين المميزين وغيرهم فان المأمور بتجنبهم المساجد غير المميزين ولم يصرحا به فيما سياتى ويؤخذ منه ايضا انهما لا يرأتان الاستثناء الثاني الذي اشار اليه الشارح بقوله والا ان قل المستسقون الخ وإن لم يتعرضا له بنفى ولا اثبات اه وقوله ولم يصرحا به الخ وصرح بذلك الشارح فيما ياتي واعتمده شيخنا وقوله وان لم يتعرضا له الخ قد يمنع ويدعى دخوله في الباقي بعد الاستثناء (قوله لشرف المحل وسعته) قضية هذا التعليل استثناء المدينة ايضا لانه اتسع مسجدها الا ان (قوله ولا يتأفيه) أى استثناء مكة وبيت المقدس (قوله نحو الصبيان الخ) أى كالحيض والمجانين (قوله والا ان قل) وفي شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ندب الخروج إلى الصحراء بين كثرة المستسقين وقلتهم وهو ظاهر فقول الدارمي ان المسجد افضل عند قلتهم ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل السابق انهم لو قالوا لا يحضرها صبيان ولا حيض ولا بهائم انه يسن المسجد الذي يتجه خلافه للاتباع ثم رايت الزركشي اشار الى ما قدمته من ان كلام الدارمي مقالة اه سم (قوله ولو لاهل عرفة) أى المقيمين فيه (قوله لانه الخ) أى وقوف عرفة (قوله وقضية انه لو وقع هنا الخ) وأجيب بان الامام هنا لما امر به صار واجبا نهاية ومغنى واقره سم وقد يقال ليس في كلامهم هنا ما يفيد امر الامام بصوم يوم الخروج بخصوصه وامره بصيام ثلاثة ايام لا يشمل هذا اليوم ففاد كلامهم ان صيام هذا اليوم مندوب مطلقا امر به الامام او لا (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر انفا (قوله بكسر) الى قوله كذا قيل في المغنى والى قوله وذلك في النهاية (قوله أى عمل) عبارة المغنى أى مهيئة وهو من اضافة الموصوف الى صفته أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته اه اذ النهاية قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة ايضا اه قال ع ش قوله م من اضافة الموصوف الى صفته والمعنى حينئذ في ثياب متبذلة ويمكن كون الاضافة حقيقية لانه تكفى في الاضافة ادنى ملابسة وهو الظاهر من قوله م ر بعدى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ وقوله ولا يلبس الجديد أى يطلب منه ان لا يلبسه فلو خالف وفعل كان مكروها ع ش (قوله غير جديدة) صفة ثياب بذلة (قوله وحينئذ) أى حين العطف على بذلة (قوله

قد ينظر في اطلاق ذلك ويتجه الوجوب باطنا أيضا إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان مما يحتمل عادة (قوله إلا في مكة وبيت المقدس) وظاهر كلامهم انه لا فرق شرح م ر قال في شرح العباب لكن قال شيخنا زكريا وعلى قياسه ياتي هنا ما مر ثم أى في العيد في غير المسجدين لكن الذى عليه الاصحاب استحبابهم في الصحراء مطلقا للاتباع ولتعليلهم بانه يحضرها الصبيان والحيض والبهائم والصحراء بهم اليق وسبقه الى ذلك الغزى وما استنداه للاصحاب انما اخذاه من حيث الاطلاق لكن اذا ظهر تنقييد البعض وجه وجب الاتباع لا سيما مع قول الاذرعى والزركشى وناهيك بهما وهو حسن وعليه السلف والخلاف اه فمع ذلك كيف يسوغ الاخذ بالاطلاق بل يتعين الاخذ بالتنقييد اه (قوله وإلا ان قل الخ) في شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم انه لا فرق في ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستسقين وقلتهم وهو ظاهر فقول الدارمي ان المسجد افضل عند قلتهم ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل السابق انهم لو قالوا لا يحضرها صبيان ولا حيض ولا بهائم انه يسن المسجد والذي يتجه خلافه للاتباع ثم رايت الزركشي اشار الى ما قدمته من ان كلام الدارمي مقالة اه (قوله الحق بعرفة) واجيب بان الامام هنا لما امر صار واجبا م ر

ففي ذاتهم من باب اولي وذلك للخبر (٧٤) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء متبذلا متواضعا حتى اتي المصلى فرقي المنبر

ولم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي العيد و قول المتولي لا باس بخروجهم حفاة مكشوفة رؤسهم استبعده الشاشي قال الاذرعى وهو كما قال ولا يسن لهم تطيب بل تنظيف بسواك وغسل وقطع ريح كريه ويخرجون من طريق ويرجعون في اخر (ويخرجون) ندبا (الصبيان) والذي يتجهان مؤنة حملهم في مال الولي كؤن حجهم بل اولي (تنبيه) شمل الصبيان غير المميزين عليه تخرج المجانين الذين امنت قطع اضراسهم ويحتمل التقييد بالمميزين ويؤيد الاول اخراج اولاد البهائم لشعارا بان الكل مسترزقون (والشيوخ) والعجائز لان دعاءهم اقرب للاجابة وفي خبر البخاري وهل ترزقون وتنصرون الا بضعا فائكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع اى اكبر سنهم او كثرة عبادتهم واطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا (وكذا البهائم في الاصح) لان الجذب قد اصابها ايضا وفي الخبر الصحيح ان نبيانا الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله على نبينا وعليه وسلم خرج يستسقى فاذا هو بنملة رافعة بعض

ففي ذاتهم الخ) اى فليس متروكا سم (قوله وقول المتولي) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله استبعده الشاشي الخ) فان ذلك مكروه ويسقط المروءة حيث لم يلق بمثل عرش وشيخنا (قوله ولا يسن لهم تطيب) هذا يشمل ما لو كان يبدنه رائحة لا يزيلها الا الطيب الذي يظهر رائحته في البدن وقد يلزم لان استعماله في نفسه ينافي ما هو مقصود للاستسقاء من اظهار التذلل وعدم الترفه واما ما يحصل لغيره من الاذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان الالتئق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة عرش (قوله ويخرجون من طريق ويرجعون الخ) اى مشاقفة ذهابهم ان لم يشق عليهم نهاية ومغنى زاد شيخنا واما في رجوعهم فالحشى مثل الزكوب اه (قوله ندبا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام سم قول المتن (الصبيان الخ) اى والارقاء باذن ساداتهم نهاية ومغنى (قوله والذي يتجه) قضية كلام الاسنوي انها في مال الصبيان وهو كذلك لان الجذب عنهم نهاية ومغنى وكذا في الايعاب والامداد كما في الكردى على بافضل وقال شيخنا بعد ذلك الخلاف وقال سم ان كان الاستسقاء لهم ففى من مالهم وان كان لغيرهم ففى على اوليائهم اه ويصح ان يكون هذا جمعا بين القولين اه (قوله ان مؤنة حملهم) اى الصبيان ونحوهم مغنى (قوله كؤن حجهم الخ) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورية سم عبارة عرش ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلم يكن له مال فلاقرب انه لا تخرج مؤنتهم من بيت المال وفي سم على المنهج بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهى معه فلا إشكال في وجوب نفقتها عليه او يغير لاذنه فلا إشكال في عدم الوجوب او باذنه وهى وحدها ففيه نظر والقلب الى عدم الوجوب اميل لانها لما خرجت لغرضها غاية الامر أنه قد يعود على الزوج نفع بواسطة خروجها لئلا يبعثها اليه ولا طلبة منها مؤنة خروجها الزائدة على نفقة التخلف فاولى بعدم الوجوب فليتأمل اه (قوله ضراوتهم) اى غلبتهم وايدأؤهم للخلق كردى (قوله ويؤيد الاول) اى الشمول وجزم به شيخنا كما مر (مسترزقون) بكسر الزاى قول المتن (والشيوخ) اى والخنى القبيح المنظر نهاية ومغنى (قوله والعجائز) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى (قوله والعجائز) اى غير ذوات الهيئات بخلاف الشواب مطلقا والعجائز ذوات الهيئات ولا بد من اذن حليل ذات الحليل نظير ما مر في العيد وغيره بر ماوى اه بجزمى (قوله وهل ترزقون) في معنى النفي اى لا ترزقون عرش (قوله اى اكبر سنهم الخ) عبارة النهاية والمغنى والايعاب والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر و قيل من العبادة اه قول المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها لئلا يبعثها بالخروج والامر بالبعث والامر بالانكسار لا يوجب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مسترزقة ايضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد انه كذلك حيث تاخر قتله لا مراقتضاه كان اضطر الى اكله وتزوده لياكله طريا فليتأمل سم على حج اه عرش (قوله فاذا هو بنملة الخ) قال الدميرى اسمها عيجلون اه وبعض الجواشى قيل اسمها حراما وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاء عرش (قوله رافعة بعض قوائمها) عبارة المغنى وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت

(قوله في ذاتهم الخ) اى فليس متروكا (قوله ندبا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام (قوله في مال الولي) اقتضى كلام الاسنوي انها في مال الصبيان وهو كذلك شرح مر (قوله كؤن حجهم) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورية (قوله اى اكبر سنهم) عبارة شرح العباب اى انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه (قوله في المتن وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها اخذنا من قصة النملة قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها لئلا يبعثها بالخروج والامر بالبعث والامر بالانكسار لا يوجب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مسترزقة ايضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مسترزقة ايضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد

ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثر الصبيح والرقه فيكون أقرب الى الاجابة ونازع فيه جمع بما لا يجدى (ولا يمنع أهل الذمة) أو العهد (الحضور) أى لا ينبغي ذلك ويظهر أن عمله مالم ير الامام المصلحة فى ذلك على أنه يسن للامام المنع من المكروه كما صرحوا به وسيأتى أنه يكره لهم الحضور إلا أن يجاب بأن المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرهم حيث لامصلحة تقتضى ذلك لانهم مستزقون وفضل الله واسع وقد تعجل لهم الاجابة استدراجا وبه يرد قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لانه غير مقبول اه على أنه قد يختم له باحسنى فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه بعيد والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلاً ومنعه إذا جهل ما يدعوه به لانه قد يدعو بأثم أى بل هو الظاهر من حاله ويكره لهم الحضور ولنا إحضارهم (ولا يختلطون بنا)

اللهم أنت خلقتنا فان رزقنا وإلا فأهلكنا اه (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الآدميات سم وفيه توقف لانه يؤدى الى زوال حضور الامهات (قوله ونازع فيه) أى فى التفريق قول المتن (ولا يمنع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد إلا باذن كافى غير الاستسقاء عش (قوله والعهد) الى قوله وبه يرد فى النهاية لإلا قوله ويظهر الى لانهم (قوله أو العهد) أى أو المؤمن عش (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يطلب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا انه لا يطلب منهم من الخروج فى يومنا وعليه فقوله الآتى ونص الخ الغرض منه حكاية قول متماثل لما فهم من كلام المصنف غش (قوله وسيأتى انه يكره لهم الخ) عبارة العباب وشرحه فى هذا الآتى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوبان لم يتميزوا عنهم أى عن المسلمين بخلاف ما إذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضية تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلاوة المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منعهم الخروج فى يومنا وقضية ما تقرر من ندب المنع إذا لم يتميزوا عنا إذا لم يتميزوا عنا ان قول المصنف ولا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو إذا تميزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه اه وتقدم عن عش ان الغرض من ذكر النص الآتى حكاية قول متماثل لما فهم من كلام المصنف وفى البحر مى وحاشية شيخنا ما حاصله ان الكراهة وندب المنع كل منهما مختص بما إذا لم يتميزوا عنا (قوله لانهم الخ) تعاليل للمتن (قوله مستزقون) بكسر الزاى برماوى (قوله وبه يرد الخ) أى بكونهم قد تعجل لهم الاجابة استدراجا ولو قيل وجه الحرمة أن فى التأمين على دعائه تعظياله وتغريير العامة بحسن طريقته لكان حسنا عش (قوله قول البحر يحرم التأمين الخ) اعتمده المغنى (قوله ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه بعيد الخ) اقره عش ثم قال فرغ فى استحباب الدعاء للكافر خلاف واعتمد مر الجواز واظن انه قال لا يحرم الدعاء بالمغفرة إلا إذا اراد المغفرة مع موته على الكفر وسيأتى فى الجنازة التصريح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة نعم ان اراد الله ان اغفر له ان اسلم او اراد بالدعاء بالمغفرة ان يحصل له سببه وهو الاسلام فلا يتجه إلا الجواز سم على المنهج وينبغى أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم ولا امتنع خصوصاً إذا قربت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كان فعل فعلاً دعاه بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فاشعر بتحقير ذلك الغير اه (قوله ويكره) الى قوله ولقول المالكية فى المغنى لإلا قوله وقول شيخنا الى لانه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا أى كإخراجهم خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه سم قول المتن (ولا يختلطون الخ) أى أهل الذمة ولا غيرهم من سائر الكفار قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولا أكره من إخراج صبيانهم ما أكره من خروج كبارهم لان ذنوبهم اقل لكن يكره لكفرهم قال المصنف وهذا يقتضى كفر اطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا ماتوا فقال الاكثر انهم فى النار طائفة لانهم حكمهم والمحققون انهم فى الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير

أنه كذلك حيث تاخر قتله لا مراقتضاه كان اضطر الى أكله وتزوده لياً كله طرياً فلي تأمل (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الآدميات (قوله وسيأتى انه يكره لهم الحضور) عبارة العباب وشرحه فى هذا الآتى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوبان ان لم يتميزوا عنهم أى عن المسلمين بخلاف ما إذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضية تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلاوة المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منعهم من الخروج فى يومنا وقضية ما تقرر من ندب المنع إذا لم يتميزوا عنا ان قول المصنف ولا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو إذا تميزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه

أى يكره لنا فيما يظهر تمكينهم من ذلك (٧٦) من حين الخروج الى العوذ كما هو ظاهر وقول شيخنا في مصلانا الظاهر انه تصوير فقط ثم

وأيت الاسنوى صرح
بكره الاختلاط لانه قد
يصيبهم عذاب قال تعالى
واتقوا فتنة لا تصيب الذين
ظلموا منكم خاصة ونص
على أن خروجهم يكون غير
يوم خروجنا واستشكل
بانهم قد يسقون فيفتن
بعض العامة ورد بأن في
خروجهم معنا مفسدة
محققة وهى مضاهاتهم لنا
فقدمت على تلك المتوهمه
واقول المالكية بالمصالح
المرسلة منعوهم من الانفراد
وقد يجاب بأن مفسدة
الفتنة اشد من مفسدة
المضاهاة وادعاء تحققها
ممنوع كيف ونحن نمنعهم
من الاختلاط بنا ونصيرهم
منفردين عنا كالبائس
فأى مضاهاة في ذلك فالاولى
عدم افرادهم بيوم بل
المضاف فيه اشد (وهى
ركعتان كالعيد) للخبر
المأثور فتكون في وقتها ان
اريد الافضل ويكبر في
الاولى سبعا والثانية خمسا
ويقرأ في الاولى قوسم
وفي الثانية اقربت او
الغاشية بكاملها جهرا (لكن)
تجوز زبادتها على ركعتين
بخلاف العيد وايضا (قيل
يقرأ في الثانية انا ارسلنا
نوحا) لانها لا ثقة بالحال
لذا فيها استغفروا ربكم
الاية (ولا تختص) صلاة
الاستسقاء (بوقت العيد
في الاصح) ولا بغيره

مكلفين وولدوا على الفطرة وتحرير هذا كما قال شيخنا وغيره انهم في أحكام الدنيا كفار أى فلا يصلى عليهم
ولا يدفنون في مقابر المسلمين وفي أحكام الآخرة مسلمون فيدخلون الجنة مغني ونهاية قال ع ش قوله
مر لان ذنوبهم الخ المراد بالذنوب ما يعذبنا في الشرع من حيث هو وان لم يتعلق فيه خطاب للصبي لعدم
تكليفه بالزنا والشرقة قبل بالكفر الذى هو اعظم الذنوب وعدم تكليفه لا يمنع اتصاله بالقيح وقوله مر وهذا
يقضى الخ معتمد وقوله مر لانهم غير مكلفين الخ عبارة حج في الفتاوى في جواب السؤال عن الاطفال اما اطفال
المسلمين في الجنة قطع ابل إجماعا والخلاف فيه شاذ بل غلط وأما اطفال الكفار فيهم أربعة أقوال أحدها
انهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزوروا زورا اخرى
الثاني انهم في النار تبعا لآبائهم ونسبة النوى للآ كثرين لكنه نوزع الثالث الوقف ويعبر عنه بانهم
تحت المشيئة الرابع انهم يجمعون يوم القيامة وتوجب لهم نار يقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم الله
تعالى سعيدا ويمسك عنهما من كان في علم الله شقيا لو ادرك العمل الخ ملخصا وسئل العلامة الشوبرى عن
اطفال المسلمين هل يعذبون بشىء من أنواع العذاب وهل ورد أنهم يستلثون في قبورهم وأن القبر يضمهم وما
الحكم في اطفال المشركين من هذه الامه فاجاب بانهم اطفال المسلمين لا يعذبون بشىء من انواع العذاب
على شىء من المعاصى ولا يستلثون في قبورهم كما عليه جماعة وافى به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر وللحنفية
والحنابلة المالكية قول ان الطفل يستلث ورجحه جماعة من هؤلاء واستدل له بما لا يصح واطفال المشركين
اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة اقوال الراجح منها انهم في الجنة خدم لاهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز
أن يكون أحدهم من الاطفال في النار فأجاب بأن الاطفال في الجنة ولو اطفال الكفار على الصحيح نعم يخلق الله
تعالى يوم القيامة خلقا ويدخلهم الجنة وخلقنا اخر يدخلهم النار لا يستلث عميا يفعل وهم يستلثون والعشرة
اقوال التى اشار اليها الشيخ سردها في فتح البارى فليراجع ع ش بحذف (قوله أى يكره الخ) كذا في
النهاية (قوله لانه الخ) تعليل للمتن (قوله ونص على أن خروجهم) الى قوله ولقول المالكية في المغنى
والنهاية زاد الثانى عقبه قال ابن قاضى وشبهة وفيه نظرا وكانه يشير الى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجاب
الخ فبين من هذا أن المعتمد عند صاحب المغنى والنهاية المنصوص المذكور بصرى (قوله يكون الخ) أى
وجوبا اخذا من الرد الا على ع ش (قوله مضاهاتهم الخ) أى مشابهمهم ومساواتهم (قوله فقدمت)
أى سرعاتها سم (قوله على تلك المتوهمه) أى مفسدة مصادفة المساقاة والافتتان (قوله ولقول
المالكية) متعلق بقوله منعوهم الخ (قوله بالمصالح المرسلة) هى الوصف المناسب الذى لم يدل الدليل على
اعتباره ولا على إلغائه سم (قوله من الانفراد) أى بيوم (قوله فالاولى عدم افرادهم الخ) كذا في
شروح الارشاد ووافضل ومال اليه شيخنا قول المتن (كالعيد) أى كصلاته في الاركان وغيرهما لا فيما يأتى
نهاية (قوله للخبر المأثور) أى في شرح في ثياب بذلة وتخشع (قوله فتكون الخ) في هذا التفريع تأمل عبارة
شيخنا لا فى النية والوقت فينوى بهما صلاة الاستسقاء ولا تنقيد بوقت اه (قوله ويكبر الخ) أى بعد
الافتتاح قبل التعوذ يرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كاية معتدلة وينادى لها الصلاة جامعة نهاية
ومعنى زاد شيخنا ويذكر بينهما واولاه الباقيات الصالحات اه (قوله او الغاشية) أى والاوليان افضل
مغنى ونهاية وشيخنا (قوله تجوز زبادتها على ركعتين الخ) كذا في النهاية وكتب عليه ع ش مانصه قوله
مر بخلاف العيد مثله في ابن حجر ويخط بعض الفضلاء ان هذا في بعض النسخ وان الشارح مر رحمه الله
تعالى ضرب عليه في نسخه ومن المعتمد انه لا تجوز الزيادة على الركعتين كالعيد انتهى وهو قريب اه
عبارة شيخنا قوله كذا ان أى مذبة صلاة الاستسقاء ولا تجوز الزيادة عليها خلافا لابن حجر وما نقل عن الرملى
ان له الزيادة عليهم اضرب عليه كما ناله بعضهم فالاعتدال المعول عليه انه لا يجوز الزيادة عليهم اه قول المتن
(قيل بقرا الخ) أى بدل اقربت نهاية (قوله صلاة الاستسقاء) الى قوله واقتضاء الخ في النهاية والمغنى
(قوله فقدمت) أى سرعاتها سم (قوله ولقول المالكية بالمصالح المرسلة) هى الوصف المناسب الذى لم يدل

واقضاء الخبر انه ^{صلى الله عليه وسلم} صلاه في وقت العيد محمول على انه الاكل كإمام (ويخطب كخطبة العيد) في الأركان والسنن دون الشروط فانها سنة كإمام في الكسوف والعيد (لكن) يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة بناء على ما مر (٧٧) في الكسوف (يستغفر الله تعالى

بدل التكبير) أولهما فيقول استغفر الله الذي لا إله إلا هو الخ القيوم واتوب اليه تسعاً في الأولى وسبعاً في الثانية لأنه لا يليق لوعده الله تعالى بارسال المطر بعده في آية استغفر واربكم ومن ثم سن اكنثار قراتها إلى قوله انهاروا اكنثار الاستغفار وختم كلامه به وقيل يكبر كالعيد وانتصر له بأنه قضية الخبر وكلام الاكثرين (ويدعو في الخطبة الأولى) جهراً بأدعيته ^{صلى الله عليه وسلم} الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم اسقنا غيثاً (أي مطراً) مغنياً) يضم أوله أي متقدماً من الشدة (هنيئاً) بالمد والهمز أي لا ينقصه شيء أو ينمى الحيوان من غير ضرر (مرثياً) بفتح أوله بالمد والهمز أي محمود العاقبة فالحنيء النافع ظاهراً والمرئ النافع باطنياً (مرثياً) بضم أوله وبالتحتية أي أتياً بالربيع وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب بكسر أوله ويجوز هنا فتح الميم أي ذاربع أي نماء أو الموحدة من أربع البعير أكل الربيع أو الفوقية من رعت الماشية أكلت ما شاءت والمقصود واحد (غداً) أي كثير الماء

(قوله واقضاء الخبر) أي المار (قوله كإمام) أي أنفاً (قوله على أنه الاكل) هلا حمله على أنه اتفاق سم قول المتن (ويخطب الخ) ويندب أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم ويخطب نهاية أي بقدر اذان الجمعة ع ش (قوله في الأركان والسنن دون الشروط الخ) لا يخفى ما فيه لأن حكمهما واحد من كل وجه والظاهر أنه يعتبر هنا ما يعتبر في العيد من الاستماع والسماع وكونها عربية على التفصيل المار فيه ثم رابت في المغنى والنهية في الأركان والسنن والشروط وهو أقعد من صنيعة رحمه الله تعالى بصري وتكلف سم في تأويل كلام الشارح فقال قوله في الأركان والسنن كان مراده الأركان والسنن لخطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ أي الشروط لخطبة الجمعة اه أي كخطبة العيد في لزوم الاتيان بأركان خطبة الجمعة وندب الاتيان بسننها وعدم لزوم الاتيان بشروطها كما يفيد قول الشارح فانها سنة كإمام الخ (قوله فانها سنة الخ) (فرع) نذر خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر لتيسر الاجتماع هنا ولو مع واحد سم (قوله بناء على ما مر الخ) أي وسبق أن المعتمد خلافه كرهى على بافضل عبارة شيخنا قوله كخطبة العيد أي فلا يكفي خطبة واحدة كافي العيد وقوله في الأركان وغيرها أي لا في جواز تقديمها هنا على الصلاة بخلاف خطبة العيد اه (قوله ويستغفر الله تعالى الخ) ويسن أن يكثر دعاء الكرب وهو لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم وأن يكثّر يا حي يا قيوم برحمتك نستغيث ومن رحمتك نرجو فلا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين وأصلح لنا شأننا كله لا إله إلا انت ويسن في كل موطن اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأية آخر البقرة مغنى قال شيخنا وهو أي دعاء الكرب في الحقيقة ثناء وإنما سمى دعاءاً لأنه تقدم للدعاء الذي بعده ولا نه يتضمن الدعاء اه (قوله أولهما) إلى المتن في المغنى وكذا في النهاية لا قوله وقيل إلى المتن (قوله فيقول الخ) أي إذا اراد الأفاضل والأولو اقتصر على استغفر الله كفى وإنما اختار الشارح هذه الصيغة لما ورد أن من قالها غفر له وإن كان فر من الزحف شيخنا وفي النهاية ما يوافقه قال ع ش قوله من قالها غفر له الخ ولا تختص تلك بكونها في الخطبة وبكونها تسعاً مثلاً اه (قوله جهراً) كذا في النهاية (قوله اسقنا) بقطع الهمزة من اسقى وصلها من سقى مغنى وع ش (قوله أي متقدماً الخ) أي بارئاً منه نهاية (قوله بضم أوله) أي وكسر ثانيه (قوله والموحدة) عطف على التحية قول المتن (غداً) بفتح المعجمة ودال مهملة مفتوحة حتين (قوله أو قطره كبار) عبارة المغنى والنهاية وقيل الذي قطره كبار اه (قوله بكسر اللام) أي وفتح الجيم مغنى (قوله أي سائر الخ) عبارة النهاية والمغنى يجمل الأرض أي يعمها كجبل الفرس وقيل هو الذي يجال الأرض بالنبات اه (قوله المهملتين) صوابه للجملة المهمة كافي النهاية والمغنى (قوله من ساح الخ) فيه تأمل عبارة المغنى قال سح الماء يسح إذا سال من فوق إلى أسفل وساح يسبح إذا جرى على وجه الأرض اه (قوله أي يطبق الأرض) من الاطباق كافي المختار أو التطبيق كافي القاموس ع ش (قوله حتى يعمها) عبارة النهاية أي يستوعبها فيصير كالطبق عليها اه زاد المغنى يقال هذا مطابق لهذا أي مساو له اه (قوله إلى انتهاء الحاجة الخ) إنما فسر به لأنه لو كان المراد الدوام الحقيقي لم يصح لأنه يؤدي إلى الهلاك بالغرق ويحوه شيخنا (قوله أي لا يسين الخ) أي بتأخير المطر نهاية زاد شيخنا والقنوط من الكياتر اه (قوله ان بالعباد) أي ماعدا الملائكة و (قوله والبلاد)

الدليل على اعتباره ولا على الغائه (قوله محمول على أنه الاكل) هلا حمله على أنه اتفاق (في الأركان والسنن) كان مراده الأركان والسنن لخطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ أي الشروط لخطبة الجمعة (فرع) نذر خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر على انعقاد نذر النكاح فواضح وأما على عدم انعقاده فالظاهر الفرق لأنه هنا وإن لم يلزم غيره موافقته والحضور معه لكنه متمكن من اسماعها من لم يرد السماع وهي

والخير أو قطره كبار (مجلاً) بكسر اللام أي سائر الاطلاق لعمومه أو للأرض بالنبات كجبل الفرس (سحاً) بفتح فشددة للمهملتين أي شديد الوقع بالأرض من ساح جرى (طبقاً) بفتح أوله أي يطبق الأرض حتى يعمها (دائماً) إلى انتهاء الحاجة اليه (اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أي الآيسين من رحمتك اللهم ان بالعباد والبلاد والحقاق من الآوا

من عطف المحل على الحال وهما خبران مقدم وقوله مالا نشكو الخ إسماء مؤخر وقوله من الجهد الخ بيان لما
مقدم عليها شيخنا (قوله أى بلد الخ) أى وفتح اللام شيخنا (قوله والضنك) بفتح فسكون (قوله أنبت لنا
الخ) أى أخرج لنا الزرع بسبب المطر و (قوله وأدر لنا الضرع) أى أكثر لنا دره وهو اللبن ومحل الضرع محل
اللبن من الهيمة وما جرب لأدرار اللبن أن يؤخذ الشمر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف إليه قدره
من عسل النحل ويسقى لمن قل لبنه من آدمى وغيره ثلاثة أيام فطورا على الرق فانه يكثر لبنها شيخنا (قوله
أى المطر الخ) عبارة شيخنا أن خيراتها والمراد بها المطر وقوله من بركات الأرض أى خيراتها المراد بها
النبات والثمار وذلك لأن السماء تجرى مجرى الأب والأرض تجرى مجرى الأم ومنهما يحصل جميع الخيرات
بخلق الله تعالى وتديره اه (قوله والعري) بضم العين كلبس وفتحها كشمس قاموس (قوله أى السحاب)
أى بارسال ما فيه سم عبارة النهاية والمغنى أى المطر ويجوز أن يراد به هنا المطر مع السحاب اه (قوله أى
كثيرا) عبارة النهاية والمغنى أى درأ كثيرا أى مطرا كثيرا اه عبارة شيخنا أى كثير الدر متواليا اه
قول المتن (ويستقبل القبلة الخ) أى ندبا ولو استقبل فى الأولى له أى للدعاء لم يعده فى الثانية كأنقله فى البحر
عن نص امام مغنى ونهاية قال عرش قوله لم يعده الخ أى لا تطلب إعادته بل ينبغي كراهتها وكذا
ينبغي كراهة الاستقبال فى الأولى وإن اجزأ الاستقبال فيها عن الاستقبال فى الثانية اه (قوله أى نحو
ثلثها) إلى قوله وبالصلاة فى النهاية والمغنى (قوله ثم يستقبل الخ) أى وإذا فرغ من الدعاء استدبرها وأقبل
على الناس كافى الشرحين والروضة نهاية زاد المغنى لا كما يشعر به كلامه من بقاء الاستقبال فراغها اه أى
الخطبة قول المتن (وبالغ فى الدعاء الخ) قال فى شرح البهجة اما الأولى أى الخطبة الأولى فىسن فيها الدعاء
بلا مبالغة فيدعو فيها جهر اه أقول أشار الشارح لما فى شرح البهجة بقوله حينئذ أى حين استقبال القبلة
بعد صدر الخطبة الثانية سم (قوله حينئذ) إلى قوله وفى كتابى فى المغنى إلا قوله ويكره تركه وإلى قول
المتن ولوترك فى النهاية إلا ما ذكر وقوله وفى كتابى إلى المتن وقوله وينزع مبنى للدفعول (قوله ويجعلون
ظهورا كفه الخ) ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى فى قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لتكون المقصود
برفع البلاء وما قدمه فى القنوت مما قد يخالفه يمكن رده إلى ما هنا بأن يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء
ان طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله وإذا دعا لتحصيل شيء إن دعا بطلب تحصيل شيء عرش
عبارة شيخنا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما إلى السماء ولو عند الفاظ التحصيل على المعتمد كما
قاله الحنفى تبعه اللحلى والشبراملى لأن القصد رفع البلاء خلافا لما قاله القليوبى وتبعه المحشى برماوى
من أنه يجعل بطونهما إلى السماء عند الفاظ التحصيل وظهورهما عند الفاظ الرفع كافى سائر الأدعية
ولو فى الصلاة وقد عرفت أن محل هذا التفصيل إذالم يكن القصد رفع البلاء والارفع الظهور مطلقا
نظرا للقصد دون اللفظ اه (قوله وكذا يسن الخ) ويكره له رفع يده متنجسة فان كان عليها حائل احتمل

حاصله بذلك وأيضا فالاجتماع هنا ولو مع واحد قطعى التيسر عادة بخلاف إيجاب عقد النكاح له فليتامل (قوله
أى السحاب) أى بارسال ما فيه (قوله فى المتن ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) قال فى شرح البهجة
فان استقبال له أى الدعاء فى الأولى لم يعده فى الثانية نقله فى البحر عن نص الام اه (قوله فى المتن وببالغ فى
الدعاء سرا وجهر اه) قال فى شرح البهجة اما الأولى أى الخطبة الأولى فىسن فيها الدعاء بلا مبالغة فيدعو فيها
جهر اه أقول أشار الشارح لما فى شرح البهجة بقوله حينئذ أى حين استقبال القبلة بعد صدر الخطبة الثانية
(قوله بخلاف قاصد تحصيل شيء فانه يجعل بطن كفيه إلى السماء) وقع السؤال عما لو جمع فى دعائه بين
طلب رفع البلاء وطلب حصول شيء هل يجعل ظهر كفيه إلى السماء نظرا لأول أو بطن كفيه اليها نظرا
للتانى فاجيب بالاول لأن دفع المقاسم مقدم على جلب المصالح فأوردانه لا تتصور المسئلة إلا لا يتصور الجمع
بينهما فى لفظ واحد بل لابد من تعدد اللفظ وترتبه نحو اللهم ارفع عني كذا وأعطني كذا وحينئذ فلكل منهما
حكمة (واقول) بل تتصور المسئلة كان سمع إنسانا جمع بينهما فى دعائه فيقول هو اللهم ارزقنى مثل ذلك

والجهد أى بفتح أوله وقيل
ضمه قلة الخير والضنك أى
الضيق مالا نشكو أى
بالنون إلا إليك اللهم أنبت
لنا الزرع وأدر لنا الضرع
واسقنا من بركات السماء
أى المطر وأنبت لنا من
بركات الأرض أى المرعى
اللهم ارفع عنا الجهد
والجوع والعري واكشف
عنا من البلاء مالا يكشفه
غيرك (اللهم إنا نستغفرك
إنك كنت غفارا) أى لم
تزل تغفر ما يقع من هفوات
عبادك (فأرسل السماء)
أى السحاب أو المطر
(علينا مدرارا) أى كثيرا
(ريستقبل القبلة بعد صدر
الخطبة الثانية) أى نحو
ثلثها إلى فراغ الدعاء ثم
يستقبل الناس ويكمل
الخطبة بالحث على الطاعة
وبالصلاة على النبي ﷺ
وبالدعاء للمؤمنين
والمؤمنات ويقرأ آية أو
آيتين ثم يقول أستغفر الله
لى ولكم (وببالغ فى الدعاء)
حينئذ (سرا) ويسرون
حينئذ (وجهر اه) ويؤمنون
حينئذ قال تعالى ادعوا
ربكم تضرعا وخفية
ويجعلون ظهورا كفه
إلى السماء كما ثبت فى مسلم
وكذا يسن ذلك لكل من
دعا لرفع بلاء ولو فى

لأنه المناسب لحال الأخذ وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كافي أصله اللهم أنت امرتنا (٧٩) بدعائك وعدتنا الجانيك وقد دوناك

كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا
اللهم فامتن علينا بمغفرة
ما قارفناه وإجابتك في سقائنا
وسعة في رزقنا (ويحول
رداءه عند استقباله) القبله
(فيجعل يمينه يساره
وعكسه) الاتباع وحكمته
التفاوت بتغير الحال إلى
الرخاء كما ورد ويكره تركه
(وينكسه) أن كان غير
مدور ومثلث وطويل
(على الجديد فيجعل أعلاه
أسفله وعكسه) لما صرح أنه
صلى الله عليه وسلم لم بذلك
فمنعه ثقل خميصته ويحصل
التحويل والتنكيس معا بان
يجعل الطرف الأسفل الذي
على شقه الأيمن على عاتقه
اليسر والطرف الأسفل
الذي على شقه اليسر على
عاتقه الأيمن أما المدور
والمثلث فليس فيه إلا
التحويل وكذا الطويل أي
البائع في الطول لتعسر
التنكيس فيه وفي كتابي در
الغامة تفصيل في تحويل
الطيلسان فراجع
(ويحول) مع التنكيس كما
أفاده قوله مثله فساوى
قول أصله ويجعل خلافا
لمن اعترضه على أنه في بعض
النسخ عبر بعبارة أصله
(الناس) أي الذكور وهم
جلوس (مثله) للاتباع أيضا
(قلت ويترك) الرداء
(يحولا) منكسا (حتى ينزع
التياب) بنحو البيت لأنهم

عدم الكراهة نهاية ومعنى قال غش قوله مر احتمال العبارة فيما تقدم في القنوت ويكره خارج
الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو بجائل فيما يظهر اه (قوله) لأنه المناسب الخ) عبارة شيخنا والحكمة في
ذلك التفصيل أن القاصد دفع شيء يدفعه بظهور يديه بخلاف القاصد حصول شيء فإنه يحصله ببطونهما اه
(قوله) وينبغي الخ) أي كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى ونهاية (قوله) حينئذ أي حين استقبال
القبله بعد صدر الخطبة الثانية (قوله) كافي أصله الخ) أي وأسقطه المصنف اختصارا وكان اللائق ذكره
معنى (قوله) ما قارفناه) أي ما ارتكبناه من الذنوب و (قوله) وسعة) بفتح السين على الإفصح والكسر لغة
قليلة غش (قوله) عند استقباله القبله) الأقرب أن المراد عقبه عشر وجزءه شيخنا فقال ومحل التحويل
بعد استقباله القبله اه قول المتن (فيجعل الخ) تفسير للتحويل شيخنا قول المتن (وعكسه) بالنصب والرفع
بجزمي (قوله) كما ورد) أي من أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن رواه الشيخان
عن انس بلفظ ويعجبني الفأل الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة وفي رواية لمسلم واحب الفأل الصالح معنى
قول المتن (وينكسه الخ) بفتح اوله مخففا وبضمة مثقلا عند استقباله نهاية ومعنى (قوله) بذلك) أي
التنكيس (قوله) خميصته) أي كسائه عش (قوله) ويحصل التحويل والتنكيس معا الخ) أي وكل
من التحويل والتنكيس على حدته لا يحصل إلا بقلب الظاهر إلى الباطن وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع
ذلك القلب خلافا لما وقع للإمام والغزالي فاختره نجده صحيحا منه على ذلك الراجح وغيره اسنى وقوله لما
وقع للإمام والغزالي أي وتبعهما الزركشي (قوله) أما المدور الخ) وفي الأيعاب المدور ما ينسج أو يخطط
مقورا كالسفرة والمثلث ما له زاوية واحدة في مقابلة زاويتين كردى على بأفضل (قوله) والمثلث) كذا
في الروض وقال شارحه عبارة المصنف كاصله يقتضى تغاير المثلث وما قبله وهو ظاهر ولذا عبر جماعة باو
اه (قوله) فيه) الأولى التنبيه كما عبر بها النهاية (قوله) إلا التحويل) أي قطعانها ومعنى (قوله) لتعسر
التنكيس فيه) راجع لما قبل وكذا الخ أيضا كما هو صريح صنيع الاسنى والمعنى (قوله) كما أفاده قوله مثله
في إفادته نظر لأن المفهوم من المائلة الواقعة قيد التحويل أن المطلوب من الناس مجرد صفة التحويل
المذكور في الخطيب سم (قوله) فساوى قول أصله الخ) هذا عجيب سم (قوله) لمن اعترضه) وافقه المغنى
فقال تنبيه عبر في المحرر بقوله ويفعل بدل يحول وهو أعم لما قدر ويقع في بعض نسخ الكتاب كذلك لكن
المذكور عن نسخة المصنف يحول اه (قوله) أي المذكور) أي فلا تحول للنساء ولا الخنثاء لثلاث تنكشف
عوراتهن شيخنا ونهاية (قوله) للاتباع أيضا) لما روى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حولوا مع النبي
صلى الله عليه وسلم معنى (قوله) ويترك الرداء) أي رداء الخطيب والناس معنى ونهاية (قوله) بنحو البيت)
أي عند رجوعهم إلى منازلهم نهاية واسنى وشرح بأفضل (قوله) وينزع الخ) خالف فيه المغنى فقال حتى
ينزع بفتح اوله الثياب كل منهما عند رجوعهما لمنازلهما اه (قوله) ليعم ذلك الإمام الخ) (فرع) يسن لكل
أحد من يستسقى أن يستشفع بما فعله من خير بان يذكره في نفسه فيجعله شافعا لأن ذلك لا يتق بالشاهد كافي
خبر الثلاثة الذين أووا في الغار وأن يستشفع بأهل الصلاح لأن دعاءهم أرجى للإجابة لا سيما أقارب النبي صلى
الله عليه وسلم كما استشفع عمر رضي الله تعالى عنه بالعباس رضي الله تعالى عنه فقال اللهم أنا كنا إذا قحطنا
توسلنا إليك بنبينا فقسقنا وأنانا توسل إليك بعم نبينا فاسقنا فسقوا رواه البخاري معنى ونهاية زاد الاسنى وكما
استشفع معاوية بن زيد بن الأسود فقال اللهم أنا نستسقى بخيرنا وفضلنا اللهم أنا نستسقى بزيد بن الأسود
يا زبدار فرفع يديك إلى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس أيديهم فنارت سحابة من المغرب كأنها ترس وهب لها
ريح فسقوا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم اه قول المتن (ولو ترك الإمام الخ) أي ولم يكن إمام ولا

إشارة إلى رفع البلاء وحصول النعمة المطلوبة على أنه قد يدعى أن العبرة بالعامل وهو واحد في نحو اللهم ارزقني
واعظني رفع كذا وحصول كذا فليتأمل (قوله) كما أفاده قوله مثله) في إفادته نظر لأن المفهوم من المائلة
الواقعة قبل التحول مجرد صفة التحويل المذكور في بيانه فتأمل (قوله) فساوى قول أصله) هذا عجيب (قوله)

ينقل أنه صلى الله عليه وسلم غير ردائه قبل ذلك ويترك وينزع مبينان للفعول ليعم ذلك الإمام غيره (ولو ترك الإمام الاستسقاء

من يقوم مقامه بحجري وتقدم عن العباب مثله بزيادة قول الماتن (فعلة الناس) أى البالغون الكاملون جميعهم لأنهم سنة عين فلا يسقط بفعل بعضهم وإن كان بالغاً عاقلاً لأن ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين ع ش (قوله حتى الخروج الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى والنهاية لكنهم لا يخرجون إلى الصحراء إذا كان الواو الى البلد حتى ياذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعى لحوف الفتنة نبيه عليه الاذرعى وغيره انتهى قال ع ش قوله مر لا يخرجون الخ ويحرم ذلك إن ظنوا فتنة سم على المنهج وقضيته أنهم حيث فعلوها في البلد خطبوا ولو بلا اذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا باذن اه وفي سم بعد ذكره عن الاسنى ما مر انفا قوله لكنهم لا يخرجون الخ أى يكره الخروج المذكور مر نعم إن امنت الفتنة ولم يعتد الا يستئذنان فالتجته عدم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيدان امنت وإن اعتيدا الاستئذان ولم يستأذنا اه عبارة الشورى هل المراد يكره الخروج أو يحرم ويتجه أنه يكرهه مالم يظنوا حصول الفتنة وإلا فيجزم اه (قوله من ذلك) أى من الخروج والخطبة كما هو ظاهر صنيع الشارح او الخروج فقط كما هو قضية ما مر عن شيخ الاسلام وغيره ويحتمل ان الإشارة إلى فعل الناس (قوله وبه الخ) أى بقوله نعم الخ (قوله في ذلك) أى في الخروج ويحتمل في فعل الناس قول الماتن (جاز) أى بخلاف العيدو الكسوف فإنه لم يرد أنه خطب قبلهما قال شيخنا الشورى انظر ما مانع الصحة في العيدو الكسوف ولا يقال الاتباع لأنه بمجردده لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد فيحرم اه ع ش وقديقال ان تقديم الخطبة خلاف القياس وما ورد على خلافه يقتصر على موردده (قوله لكنه خلاف الافضل) أى في حقنا نهاية ومغنى واسنى (قوله الذى هو الخ) عبارة الاسنى لان ما تقدم أى تأخير خطبة الاستسقاء عن صلاتها أكثر رواقه معتضد بالقياس على خطبة العيدو الكسوف اه وقضيته عدم تعدد فعله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء وكلام الشارح كالنهاية والمغنى كالصرح في التعدد فليراجع (قوله من تأخير الخطبة الخ) أى خطبة الاستسقاء بحجري قول الماتن (ويسن الخ) أى لكل احدنهاية ومغنى (قوله أى يظهر) إلى قوله ولو قيل في النهاية إلا قوله وكان المراد إلى وانه لا ول وقوله وصح إلى الماتن وكذا المغنى إلى قوله وانه لا ول إلى الماتن قول الماتن (لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه في المحرم او غيره وينبغي أن مثله النيل فيبرز له ويفعل ما ذكر شكر الله تعالى زبادى ويحتمل ان يفرق بينهما بان ما يصل من الماء عند قطع الخاجان ونحوها اجزاء لما هو مجتمع في النهر فليس كالمطر فان نزوله الان قريب عهد بالتكوين ولا كذلك ماء النيل (فرع) قال شيخنا العلامة الشورى يحرم تأخير قطع الخليج ونحوه عن الوقت الذى استحق ان يقطع فيه كيلو غم النيل بمصرنا ستة عشر ذراعا وجه الحرمه ان فيه تأخير اله عن شرب الدواب والانتفاع به على وجه الارض الذى جرت به العادة منه فتأخير ه مفوت لما يترتب عليه من المنافع العامة اه ع ش (قوله وغيره) أى غير الاول عبارة المغنى بل يسن عند اول كل مطر كما قاله الزركشى لظاهر خبر رواه الحاكم اه (قوله وكان المراد بأوله الخ) محل تأمل وكذا تعليقه بقوله لانه الخ بل الاقرب ان المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من انه اول واقع في تلك السنة سواء كان مع بعد العهد او لا وان المراد بها الشرعية التى اولها المحرم بصري وتقدم عن ع ش والزبادى الجزم بما استقر به الشارح (قوله لانه المتبادر من التعليل الخ) فيه نظر بل قديقال المتبادر المذكور لا يوافق قوله الاتى وبه يتجه الخ ان اردو بالتعليل في الخبر يتجه الخ سم (قوله وبه) أى بالتعليل الذى افاده الخبر يتجه ان البروز لكل مطر سنة هذا واضح وما قوله وانه لا ول الخ فافادة التعليل المذكور لذلك محل تأمل وإنما الذى يظهر ان ما هذا الاول لوليه ان قبل بها الاوليه فانها تقتضى الشرف بسبب سبقة بالاتصاف بالوجود وهذا

فعلة الناس) حتى الخروج للصحره والخطبة كسائر السنن لاسيما مع شدة احتياجهم نعم ان خشوا من ذلك فتنة تركوه كما هو ظاهر وبه يجمع بين ما وقع للمصنف في ذلك بما ظاهره التناق (ولو خطب قبل الصلاة جاز) كما صح به الخبر لكنه خلاف الافضل الذى هو أكثر أحواله صلى الله عليه وسلم من تأخير الخطبة عن الصلاة (ويسن أن يبرز) أى يظهر (لاول مطر السنة) وغيره لكن الاول أكد وكان المراد بأوله أول واقع منه بعد طول العهد بعده لانه المتبادر من التعليل في الخبر بانه حديث عهد بربه وبه يتجه أن البروز لكل مطر

حتى الخروج للصحره) الذى في شرح الروض مانصه لكن لا يخرجون إلى الصحراء أى يكره الخروج المذكور مر إذا كان الامام او نائبه بالبلد حتى اذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعى لحوف الفتنة نبيه عليه الاذرعى وغيره اه ما في شرح الروض نعم ان امنت الفتنة ولم يعتد الا يستئذنان فالتجته عدم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيدان امنت وان اعتيدا الاستئذان ولم يستأذنا (قوله لانه المتبادر من التعليل) فيه نظر بل قد

سنة كما تقرر وأنه لا أول لكل مطر أولى منه لاخره (ويكشف غير غورته ليصبيه) الخبر، سلم أنا صلي (٨١) الله عليه وسلم خسرو به حتى أصابه

المطر وقال انه حديث عهد
بربه اى بتكوينه وتنزيله
وصح كان اذا مطرت السماء
حسر الحديث (وان يغتسل
أو يتوضأ) والافضل ان
يجمع ثم الغسل ثم الوضوء
(في السيل) الخبر منقطع انه
صلى الله عليه وسلم كان إذا سال
الوادي قال اخرجوا بنا
الى هذا الذي جعله الله
طهورا فنتطهر به ونحمد
الله عليه قال الاسنوى ولا
تشرع له نية إذا لم يصادف
وقت وضوء ولا غسل اه
ولو قيل ينوى سنة الغسل
في السيل لم يبعد الوضوء
فهو كالوضوء المجدد أو
المسنون لنحو قراءة فلا بد
فيه من نية معتبرة بما مر في
بابه ولا يكفي نية سنة الوضوء
كما لا يكفي في كل وضوء
مسنون ولا تردنية الجنب
إذا تجردت جنباته الوضوء
المسنون ونية الغاسل بوضوء
الميت ذلك لان هذين غير
مقصودين بل تابعان على
أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد
(و) ان (يسبح عند الرعد)
لما صح ان ابن الزبير رضى
الله عنهما كان إذا سمعه ترك
الحديث وقال سبحان من
يسبح الرعد بحمده والملائكة
من خيفته (و) عند (البرق)
لما يأتى عن الماورى ولان
الذكر عند الامور المخوفة

هو سر تاكد أول مطر السماء فيما يظهر وبما تقرر يعلم أن كل مطر سابق آكد من لاحقه بصري (قوله سنة)
خبر ان قول المتن (غير غورته) الوجه ان المراد بها غورة المحارم كما نقله البرماوى عن القابولى بجري قول
المتن (ويكشف) ينبغى ان هذا هو الاكمل وان كان اصل السنة يحصل بكشف جزء من بدنه وأن قل كالراس
واليد ع (قوله حسر) اى كشف (قوله الحديث) اى كمل الحديث المتقدم قول المتن (وان يغتسل
الخ) اى سواء حصل بالاستسقاء او كان في غير وقته ع ش وكتب سم ايضا مانصه قديقتضى ظاهر العبارة
طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيد لان فيه استظهارا على التبرك اه (قوله والافضل أن يجمع) أى
بين الغسل والوضوء وينبغى حينئذ تقديم الوضوء على الغسل لشرف اعضائه كما في غسل الجنابة ع ش قول
المتن (في السيل) ومثله النيل في ايام زيادته شيخنا (قوله اخرجوا) من الخروج (قوله فنتطهر به الخ) هذا
صادق بالغسل والوضوء منها (قوله قال الاسنوى الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل
وشيخنا قال الكردى على بافضل والامداد وفى الايعاب ظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما واقره سم اه
عبارة اى سم قوله قال الاسنوى ولا تشرع الخ قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفى شرح
العباب وظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهمودى اه عبارة ع ش
قوله لم ولا يشترط فيهما نية الخ لعل المراد لحصول اصل السنة اما بالنسبة لكونه ممثلا آتيا بما امر به فلا
يظهر الا بنية كان يقول نويت سنة الغسل من هذا السيل ثم رايت ابن حجاج قال ولو قيل ينوى سنة الغسل فى
السيل لم يبعد انتهى والقياس انه لا يجب فيه اى فى الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه
الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وبعض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل فى ايام زيادة النيل فى كل
يوم من ايام الزيادة وهو محتمل اه وتقدم عن شيخنا اعتماده (قوله إذا لم يصادف وقت وضوء الخ) اى بان
كان متوضئا ولم يصل به صلاة ولم يطالب منه غسل واجب ولا مسنون بجري وبصري (قوله إذا تجردت الخ)
اى عن الحدث و (قوله الوضوء الخ) مفعول نية الجنب (قوله ونية الغاسل الخ) عطف على نية الجنب
و (قوله ذلك) مفعول نية الغاسل والمشار اليه الوضوء المسنون و (قوله لان هذه الخ) اى وضوء الجنب
المذكور وضوء الميت واللام متعلق بلا ترد الخ وتعليل لعدم الورد (قوله هنا) اى فى نية الجنب ونية
الغاسل للميت و (قوله بذلك) اى باشتراط نية معتبرة بما مر (قوله لما صح) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله
إذا سمعه) اى الرعد مغنى (قوله ترك الحديث) اى ما كان فيه وظاهره لو قرأناوه وظاهره قياسا على اجابة
المؤذن ع ش (قوله وقال سبحان من يسبح الرعد الخ) اى ثلاثا ع باب واسنى وشرح بافضل (قوله لما يأتى
الخ) عبارة الاسنوى والنهاية والمغنى وقيس بالبرق والبرق والمناسب ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق
خوفا وطمعا اه (قوله اولان الذ كر الخ) اى كما جاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن كعب رضى
الله تعالى عنه اسنى وايعاب (والرعد) الى قول المتن ويقول فى النهاية الا قوله وقال الى قال والى قوله انتهى
فى المغنى الا ما ذكره وقوله وقيل تنزيها وقوله وقيل (قوله والرعد لك) اخرجه احمد والترمذى
ومحجه سم (قوله نقله الشافعى الخ) وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنطقت احسن
النطق وضحكت احسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها اسنى ونهاية ومغنى زاد شيخنا اى لمعان النور من

يقال التبادر المذكور لا يوافق قوله الآتى وبه يتجه الخ ان اريد بالتعليل فى الخبر يتجه (قوله وان يغتسل
او يتوضأ الخ) قد يقتضى ظاهر العبارة طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيد لان فيه استظهارا على
التبرك (قوله قال الاسنوى ولا تشرع له نية الخ) قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفى
شرح العباب وظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهمودى اه (قوله وعند
البرق) قال فى شرح الروض والمناسب ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا (قوله والرعد لك

وقال ما شبهه بظاهر القرآن قال الأسنوى فالمسموع هو صوته أو صوت سوقته على اختلاف فيه واطاق الرعد عليه مجازاً (و لا يتبع بصره البرق) أو المطر أو الرعد قال الماوردي لان (٨٣) السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده

فيها عند ضحكها وعلى هذا فالمسموع نفس الرعداه (قوله وقال) أي الشافعي (قوله ما شبهه الخ) ما تعجبية وضمير النصب يرجع إلى ما قاله مجاهد أي تعجبت من مشابهة ما قاله مجاهد بظاهر القرآن كدري (قوله صوته) أي صوت تسميحه نهاية (قوله قال الأسنوى الخ) عبارة المغني وعلى هذا فالمسموع (قوله واطلاق الرعد) أي ولا عبرة بقول الفيلسفي الرعد صوت اصطكاك أجرام السحاب والبرق ما ينقدح من اصطكاكها مغني (قوله أو الرعد) محل تأمل فإنه لا يقبل الإشارة (قوله يكرهون الإشارة الخ) أي يبصر وغيره ع ش (قوله فيختار الاقتداء بهم) ويحصل ستة ذلك بمرّة واحدة ولا بأس بالزيادة ع ش (قوله أي مطرا) قال الأسنوى من صاب يصوب إذا نزل من علو إلى اسفل ع ش (عطاء ناعما) بالقاف أي شافيا للعليل ومن يلا للعطاش كما يؤخذ من مختار الصحاح ع ش والذي في نسخ التحفة والأسنى والمغني وغيره بالفاء فليراجع (قوله مرتين) من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب أن يؤخره عن قوله فيندب عبارة النهاية والمغني فيستحب الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا ه وفي السكردى على بأفضل أي اللهم صيبا ناعما رواية البخاري واللهم صيبا هنيئا رواية أبي داود واللهم صيبا ناعما رواية ابن ماجه اه (قوله فيندب الجمع) أي بأن يقول اللهم صيبا هنيئا وسيبا ناعما بأفضل أي مرتين أو ثلاثا قول المتن (ويدعو بما شاء) أي حال نزول المطر نهاية عبارة شرح بأفضل وإن يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه (قوله لخبر البيهقي) إلى قول المتن فالنسبة في النهاية (قوله عند التقاء الصفوف) المراد به المقاربة حال الجهاد فليؤني اه بجري (قوله وعند إقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم له مرفى الدعاء عند الخطبة من أن ذلك يكون بقلبه على ما ذكره البيهقي ثم وبين الإقامة والصلاة وبين الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتمده الشارح م ر رحمه الله تعالى وأنه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة جامعة لأن هذه الأمور توقفية ثم إذا دعا ينبغي له أن يتيقن حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فإن لم يحصل نسب تخلفه إلى فساد نيته وفقد شروط الدعاء منه ع ش (قوله ورؤية السكبة) ظاهره أن تسكر دخوله أي في المسجد الحرام ورؤيته لها وكان الزمان قريبا ولا مانع منه ع ش (قوله أي أثر نزوله) عبارة المغني أي بعد المطر أي في أثره كما عبر به في المجموع عن الشافعي والاصحاب وليس المراد بعد انقطاعه كما هو ظاهر كلام المتن اه قول المتن (مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء أو أفاد تعليق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكرهه هو كما قال شيخنا ظاهر مغني زاد النهاية والترمذ سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقبته من المشرق مقابله في ساعة في كل ليلة إلى الثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فإن لها أربعة عشر يوما اه (قوله قيل) وافقه المغني (قوله ويكره سب الرياح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب إنما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا إذا شوشت ظاهرا على الساب ولا تنقيد السكر اه بذلك لما قدمناه ع ش (قوله ويكره) إلى قول المتن فالسنة في المغني (قوله من روح الله) أي رحمته انظر هل المراد في الجملة فلا يلزم أن تأتي بالعذاب من رحمته أيضا سم على المنهج أو مطلقا لأنها من حيث صدورها بخلق الله تعالى وإيجاده رحمة في ذاتها وإن كانت تأتي بالعذاب لمن أراد الله تعالى والأقرب الثاني ع ش ولعل الأولى لأنها تأتي بالرحمة لبعض وإن أتت بالعذاب لبعض آخر (قوله واستلوا الله) وتقدم ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الرياح العاصفة ع ش (قوله

الخ) أخرجه أحمد والترمذي وصححه (قوله مرتين أو ثلاثا) عبارة العباب ويقول مرتين أو ثلاثا عند نزول المطر الخ (قوله في المتن ويكره مطرنا بنوء كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصيد والذبايح من تحريم بسم الله واسم محمد بأن الإيهام ثم اشد لا قرآن القول بالفعل مع كون ذكر محمد على صورة ذكر الله المشروع عند الذبح ولا فرق كما هو ظاهر في السكر اه وعدم الحرمة بين الاقتصار على بنوء كذا والجمع بينهما وبين بفضل الله

لا شريك له سبوح قدوس فيختار الاقتداء بهم في ذلك (ويقول) ندبا (عند المطر اللهم صيبا) بتشديد الياء أي مطرا وقيل مطرا كثيرا (نافعا) للتابع رواه البخاري وفي رواية صيبا هنيئا وفي أخرى سيبا أي بفتح فسكون عطاء ناعما مرتين أو ثلاثا فيندب الجمع بين ذلك (ويدعو بما شاء) لخبر البيهقي أن الدعاء يستجاب في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث وإقامة الصلاة ورؤية السكبة (و) يقول (بعده) أي أثر نزوله (مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره) تنزيها أن يقول (مطرنا بنوء) أي وقت (كذا) أي الثريا مثلا لأنه وإن انصرف إلى أن النوء وقت يقع الله فيه المطر من غير تأثير له البتة لسكرته يؤهم أن يراد به ما في خبر الصحيحين ومن قال مطرنا بنوء كذا فذاك كافر في مؤمن بالسكوا كب أي بان اعتقد أن للسكوا كب تأثيرا في الإيجاب استقلالاً أو شركة فهذا كافر أجماعا نعم كان أبو هريرة رضي الله عنه يقول مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها قيل فيستثنى هذا من المتن

وفيه نظر لأن هذا الإيهام فيه البتة فلا استثناء (و) يكره (سب الرياح) للخبر اله جميع الرياح ز روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا ندب رايتموها فلا تسبوها وأسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر) بتأنيث الكاف باز خشيته على نحو البيوت

(فالسنة ان يسالوا الله) في نحو خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة كما مروا عقاب الصلوات ومن زعم نذب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد ابدل لان السنة ترد به ولا دخل حينئذ وقت الاحتياج اليه وعبارة الام صريحة فيما قلناه وفي انه لا يسن (٨٣) هنا خروج ولا صلاة ولا نحو بل

رداء (رفعه) فيقولوا ندبا مارواه الشيخان (اللهم حوالينا) بفتح اللام (ولا علينا) اي اجعله في الاودية والمراعى التي لا يضرها الا بنية والطرق فالثاني بيان للمراد بالاول اشموله للطرق التي حوالهم اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر والآكام بالدمج اكم بضمتين جمع اكام ككتاب جمع اكم بفتحتين جمع اكمة وهي دون الجبل وفوق الراية والظراب بالطاء المشالة ووهم من قال بالضاد الساقط جمع ظرب بفتح فكسر الجبل الصغير وافادت الواو ان طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل اي اجعله حوالينا لئلا يكون علينا بل وفيه تعليمنا لادب هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بانه ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه ان لا يتسخط بعارض قارنها بل يسال الله رفعه وابقاها وبان الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل

نذب قول هذا) اي دعاء الرفع الآتي (قوله ولا دخل حينئذ) اي حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا صلاة) اي بالسكيفة المعروفة (قوله فيقولوا) عطف تفسير على قول المتن يسئلوا الله الخ وقوله ندبا لا حاجة اليه قول المتن (حوالينا) اي انزل المطر حوالينا اي الجمات التي تحيط بنا (ولا علينا) اي ولا تنزل علينا اولئلا يكون علينا فتكون الواو للتعليل شيخنا وفي السكردى على بافضل عن الشورى حوالينا مثنى مفردة حوال كما نقل عن النووي في تحريره ونقل عنه ايضا انه مفرد اي على ضرورة الجمع فليحذر اه وقال شيخنا حوالينا جمع حوال وان كان ظاهره التثنية اه (قوله فالثاني) اي ولا علينا (قوله بالاول) اي وحوالينا (قوله لشموله) اي الاول (قوله اللهم) الى افادت في المغنى الى الباب في النهاية الا قوله والا كام الى وافادت (قوله جمع اكمة) اي بفتحتين (قوله وفيه) اي في هذا الدعاء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم (قوله لادب هذا الدعاء) الاول اسقاط لفظه هذا كما فعله النهاية (قوله واعلامنا) عطف على تعليمنا (قوله لاذم وثرالخ) اي لم يرد (قوله وقياس ما مر الخ) عبارة لاسنى والنهاية لكن تقدم في الباب السابق انها تسن لنحو الزلزلة في بيته منفردا وظاهر ان هذا نحوها فيحمل ذلك اي ولا يصلى الخ على انه لا تشرع الهيئة المخصوصة اه وفي العباب وشرحه ولو خيف الفرق بزيادة النيل مثلا او ضرر دوايم الغيم او انحبست الشمس سألوا الله ازالته بلا صلاة بالمعنى السابق اه اي بالهيئة السابقة لا مطلقا (قوله فرادى) اي وينوى بها نية رفع المطر عرش وحلي (خاتمة) روى البيهقي في الشعب عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الوراق علمني شيئا يقربنى الى الله تعالى ويقربنى من الناس فقال اما الذى يقربك الى الله تعالى فمستلته واما الذى يقربك من الناس فترك مستلهم ثم روى عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسال الله يغضب عليه ثم انشد

الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

(باب في حكم تارك الصلاة)

اي المفروضة على الاعيان اصاله جعد او غيره و تقديمه هنا على الجنائز تبعاً للجمهور والبق نهاية ومعنى اي من تاخيرها عنها ومن ذكره في الحدود ولا نه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها عرش (قوله مكلف) الى قوله فانهم اشرطوا في المغنى لا قوله او وجوب الى المتن وقوله لا ية فان تابوا وقوله دون ازالة النجاسة الى قوله وبحث في النهاية لا ما ذكره وقوله ويلحق الى بخلاف ما (قوله او جاهل لم يعذر) اي امامان انكره جاهلا لقرب غمده بالاسلام او نحوه من يجوز ان يخفى عليه كن بلغ مجنوناً ثم افاق أو نشأ بعيداً عن العلماء فليس مرتد بل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مرتداً مغنياً زاد النهاية ولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمداً الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغ ولم يعلم المسلم منهما ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر احد بترك الصلاة والصوم شهر افاكثر الا المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأ الضعيف ثم اقوى منه ثم اقوى منه اه (بين اظهرنا) اي بيننا ظاهرا كردى (قوله ولا يخرج) اي الجاهل سم اي عن حكم العالم كردى (قوله المجحد) اي الاتى في المتن (قوله لان كونه) اي الجاهل (قوله بحيث لا يخفى) اي وجوب الصلاة (قوله صيره في حكم العالم) اي في التفصيل الاتى (قوله المكتوبة) اي اما تارك المندورة

ورحمته بان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ونوه كذاب الاتهام في الاقتصار اقوى فاذا لم يحرم فلا يحرم الجمع بالاولى خلافا لما توهمه بعض الطلبة انه يحرم الجمع اخذا من خرمة الجمع في بسم الله واسم محمد وما يبطل هذا الاخذ انه لو اقتصر ثم على اسم محمد فقال بسم محمد حرم كما هو ظاهر فعلم انه لا فرق بين الاقتصار والجمع (قوله وقياس ما مر الخ) جرى عليه مر والله اعلم

(باب في حكم تارك الصلاة) (قوله ولا يخرج) اي الجاهل

والنفويض (ولا يصلى لذلك والله اعلم) لاذم وثر غير الدعاء وقياس ما رقبيل الباب الصلاة لذلك فرادى (باب في حكم تارك الصلاة) (ان ك) مكلف عالم او جاهل لم يعذر بحمله لكونه بين اظهرنا ولا يخرج المجحد الذي هو انكار ما سبق عليه لان كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم (الصلاة) المكتوبة التي هي إحدى الخمس كما يصرح به قوله الاتى عن وقت الضرورة لانه إنما يكون لهذه لا غير

أو فعلها وأثر الترك لأجل
التقسيم (جاءوا وجوبها)
أو وجوب ركن يجمع عليه
منها أو فيه خلاف وأخذنا
بما يأتي (كفر) إجماعا
ككل يجمع عليه معلوم من
الدين بالضرورة لأن ذلك
تدني للنص (أو) تركها
(كسلا) مع اعتقاده
وجوبها (قتل) لآية فان
تابوا وخبر أمرت أن أقاتل
الناس فانهم باشر طائفي الكف
عن القتل والمقاتلة الاسلام
واقامة الصلوة وإيتاء الزكاة
لكن الزكاة يمكن الامام
أخذها ولو بالمقاتلة ممن
امتنعوا منها وقاتلوا فكانت
فيها على حقيقة بتخلفها في
الصلوة فانها لا يمكن فعلها
بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى
القتل فعلم وضوح الفرق
بين الصلاة والزكاة وكذا
الصوم فانه إذا علم انه يحبس
طول النهار نواه فأجدي
الحبس فيه ولا كذلك
الصلاة فتهين القتل في حدها
ونخسه بالحديدة الآتي
ليس من إحسان القتلة في
شيء فلم نقل به لا يقال
لا قتل بالحاضرة لانه لم
يخرجها عن وقتها ولا
بالخارجة عنه لانه لا قتل
بالقضاء وان وجب فورا
لانا نقول بل يقتل
بالحاضرة إذا أمر بها أي

من جهة الامام أو نائبه دون غيرها

الموقفة فلا يقتل بها لانه الذي أوجبها على نفسه نهاية ومعنى (قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك
الصلاة سم (قوله أو وجوب وكذا الخ) في إطلاقه نظر فلا بد من تقييده هنا يكون ركنيته معلوما من الدين
بالضرورة والفرق بين ما هنا وما سيأتي واضح بصري (قوله أو وجوب ركن الخ) أي أو شرط كذلك كما
يأتي (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير المقلد لذلك الخلاف الواهي ان جاز تقليده كما هو ظاهر
وقضية ذلك انه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فايراجع
سم وتقدم آنفا عن السيد البصري ما يؤيد النظر (قوله أخذنا بما يأتي) أي آنفا في قوله ويقتل أيضا الخ
وتقدم آنفا تنظير السيد البصري في الاخذ المذكور قول المتن (كفر) أي بالجد فقط لانه مع الترك إذا لم يجد
وحده يقتضي الكفر وإنما ذكر المصنف الترك لأجل التقسيم كما مر نهاية ومعنى (قوله إجماعا) قد يشك
على قوله أو فيه خلاف واه إلا ان يريد إجماعا في الجملة سم (قوله للنص) أي لله ولرسوله ومعنى (قوله فانهم)
أي الآية والخبر (قوله عن القتل) أي في الآية و(قوله والمقاتلة) أي في الخبر (قوله فكانت) أي المقاتلة
الواردة في الخبر نهاية (قوله فيها) أي الزكاة (قوله فعلم وضوح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم الخ قد يقال إنكار
انه إذا علم انه يعاقب بالحبس أو غيره فعل الصلاة مكابرة واضحة في الفرق ما لا يخفى سم وقد يجاب على بعد
بكثرة اركان وشروط الصلاة مع خفاء كثرها فلا يجدي العلم بالعقاب بما ذكر في رعايتها (قوله فتهين
القتل في حدها) أي الصلاة أي ولم يحز قياس ترك الزكاة أو الصوم على تركها (قوله الاتي) أي في المتن
(قوله لا يقال) إلى قوله دون إزالة النجاسة في المغنى إلى قوله أي إلى في الوقت وقوله ويلحق إلى بخلاف الخ
(قوله بل يقتل الخ) عبارة النهاية قتله خارج الوقت وإنما هو للترك بلا عذر على أن يمنع أنه لا يقتل بترك القضاء
مطلقا إذا لم يحل ذلك ما لم يؤمر بها في الوقت ويهدد عليها ولم يقل فعلها واعلم ان الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما
وقت امر والاخر وقت قتل فوقت الامر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها فيجب حينئذ علينا ان نأمر
الناك فنتقول له صل فان صليت تركناك وان أخر جتاه عن الوقت قتلناك وفي وقت الامر وجهان أحدهما
إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أي تامة والطهارة والثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة
اه قال ع ش قوله مر علينا أي على المخاطب منا وهو الامام ونائبه وقوله إذا بقي من الوقت زمن الخ أي
بالنسبة لفعله بأخف يمكن اه ع ش (قوله إذا أمر بها الخ) عبارة شرح المنهج وطريقه أي القتل ان
يطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصر وأخرج استحق القتل اه
زاد النهاية والوجه ان المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يفيد طاب غير ترتيب القتل الاتي لانه من
منصبه اه (قوله أو نائبه) ومنه القاضي الذي له ولاية ذلك كالقاضي الكبير ع ش (قوله دون غيرهما
الخ) خلافا لاياعاب بصري عبارة سم خالف في ذلك في شرح العباب فقال ثم ظاهر بنائه كغيره الفاعلين
أعني أمر وهدد للفعول أنه لا فرق بين صدورهما عن الامام أو الآحاد وهو ظاهر لما يأتي أنه لو قال تعمدت
التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لا اصلها ام سكنت في حينئذ الامر والتمديد ليسا شرطين للقتل لما علمت
انه يوجد مع عدمهما وإنما ما فائدتهما علم تعمد تأخير بلا عذر لكنه خالف ذلك في شرح الارزاد فقال متى
قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا اصلها ام سكنت كما في المجموع لتحقق جنايته بتعمد تأخيرها أي مع
الطلب في الوقت كما علم مما مر انتهى وقوله أي مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمغنى كما لا يخفى وانظر

(قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير المقلد لذلك
الخلاف الواهي إذن جاز تقليده كما هو ظاهر وقضية ذلك انه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف
فيه إذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فايراجع (قوله إجماعا) قد يشك على قوله أو فيه خلاف واه إلا ان
يريد إجماعا في الجملة (قوله فعلم وضوح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم انه يحبس الخ قد يقال إنكار انه إذا
علم انه يعاقب بالحبس أو غيره فعلها مكابرة واضحة في الفرق ما لا يخفى (قوله دون غيرهما فيما يظهر)
يوجه بان القتل لما كان متعلقا بالامام ونائبه اعتبر صدور مقدمته عن أحدهما (قوله دون غيرهما

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديد أو قول ظاهر كلامهم الأول وقد يصرح به قول البجيري عن البرماوى وخرج بالتوعد المذكور وما تركه قبله ولو غالب عمه فلا قتل به أو يأتى ما يؤيد كلام شرح الارشاد (قوله فيما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقا بالامام ونائبه اعتبر صدور مقدمته على احدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهره انه لا يطالب عند سعة الوقت فاذا وقع حينئذ لا التفات اليه فليجرح رحلي وقال البرماوى تنكفى المطالبة ولو فى اول الوقت واقره شيخنا الحنفى اه بجيرى (قوله فامتنع) أى لم يفعل بجيرى (قوله وذلك) أى التارك لعذر (قوله كفاقد الطهورين الخ) فى فتاوى الفعالي لوترك فاقد الطهورين الصلاة متممها او من شافى المذكور او لمس المرأة او قرضها لم يشترط صلوات متممها لا يقتل لان جواز صلاته مختلف فيه معنى زاد النهاية وقيده بعضهم بحاشا بما اذا قلد القائل بذلك رما لا فالدى بتجته قتله والوجه الاخذ بالاطلاق اه فلا فرق بين التقليد وعدمه فى انه لا يقتل ع ش (قوله لانه يخالف فى رجوعها عليه) اى فكان جريان الخلاف شبهة فى حقه مانعة من قتله وان لم يقتل ع ش (قوله ويلحق به) أى بفائد الطهورين التارك للصلاة (قوله وان لم يمتعه) أى تلك الصلاة (قوله بخلاف ما لو قال الخ) عبارة المغنى ويقتل ترك الجمعة ولو قال اصلها يظهر اى كفى زيادة الروضة عن الشائى واختاره ابن الصلاح وقال فى التحقيق انه الاقوى تركها بلا قضاء إذ الظاهر ليس قضاء عنها خلافا لما فى فتاوى الغزالي وجزم به فى الحاوى الصغير من عدم القتل ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يتب فان تاب لم يقتل وتوبته ان يقول لا تركها بعد ذلك كسلا ومحل الخلاف كما قال الاذرى فيمن تلزمه اجماعا فان ابا حنيفة يقول لا الجمعة الا على أهل مصر جامع اه وكذا فى النهاية ولا قوله خلافا الى ويقتل وقوله وتوبته الى ومحل الخلاف قال ع ش م ر إذ الظاهر ليس الخ قضية انه لو ددد عليها فى وقتها ولم يفعلها حتى خرج الوقت ثم تاب وقال اصلى الجمعة القابلة لكانته لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء لكان فى فتاوى الشارح م ر انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل عدم القتل بالقضاء إذ لم يهدده او باصله كما هنا اه وتقدم عن المغنى ويأتى عن سم غن الناشرى ما هو كالصريح فى خلاف ما نقله عن فتاوى الرملى (قوله اجماعا) أى من الائمة الاربعة فلو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابق فهل يقتل لتركها مع القدرة أو لا لعذره بالشك فيه نظر والاقرب الثانى فليراجع ع ش (قوله ويقتل) اى حدا (ايضا) اى كترك الصلاة كسلا (بكل ركن الخ) اى بتركه على حذف المضاف (قوله دون إزالة النجاسة) اى لان للبالكية قول مشهور اقويان إزالة النجاسة للصلاة لا واجبة

فما يظهر) خالف فى ذلك فى شرح العباب فقال ثم ظاهر بنائه كغيره الفعلين أعنى أمر وهدد للفعل قوله انه لا فرق بين صدورهما عن الامام او الاحاد وهو ظاهر لما يأتى انه لو قال تعمدت التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لا اصلها ام سكت حينئذ الامر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت انه يوجد مع عدمهما وإنما فائدتهما علم تعمد تأخيرهما بلا عذر الى ان قال ثم رايت ما يؤيد بعض ما قدمته وهو قول الزركشى رد اعلى من زعم ان تقدم الطلب شرط بانه ليس بشرط فى القتل بخلاف بل متى اعترف بتعمد إخراجها عن وقتها استحققت القتل وإنما ذكر والمطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها ولتعريفه مشروعية القتل فانه قد لا يعرفه اه وهو صريح فى ان من اعترف بتعمد التأخير قتل وان لم يوجد امر وتهديد فى الوقت لكانه خالف ذلك فى شرح الارشاد فقال ومتى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا اصلها ام سكت اى كافى المجموع لتحقيق جنائيه بتعمد تأخيرها اى مع الطلب فى الوقت كما علم بتمام اه وقوله اى مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كما لا يخفى وبعبارة الروض وان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل ولو لم يقتل ولا اصلها اه وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الامر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديد (قوله اجماعا) احتراز عن لا تلزمه كذلك كاهل القرية لا تلزمهم الجمعة عندانى حنيفة كما تقدم فى باب الجمعة (قوله دون إزالة النجاسة) اى لان للبالكية قول مشهور اقويان إزالة النجاسة

فما يظهر فى الوقت عند ضيقه وتوعد على إخراجها عنه فامتنع حتى خرج وقتها لانه حينئذ معاند للشرع عنادا يقتضى مثله القتل فهو ليس لحاضرة فقط ولا لفائتة فقط بل لمجموع الأمرين الأمر والخراج مع التصميم وخرج بكسلا ما لو تركها لعذر ولو فاسدا كما يأتى وذلك كفاقد الطهورين لانه مختلف فى وجوبها عليه ويلحق به كل تارك لصلاة يلزمه قضاؤها وان لم يمتعه اتفاقا لان إيجاب قضاؤها شبهة فى تركها وان ضعفت بخلاف ما لو قال من تلزمه الجمعة اجماعا لا اصلها إلا ظهرا فان الاصح قتله والقول بأنها فرض كفاية شاذ لا يعول عليه ويقتل أيضا بكل ركن أو شرط لها أجمع على ركنيته أو شرطيته كالوضوء أو كان الخلاف فيه واهيا جدا دون إزالة النجاسة قال شارح

شرح العباب اه سم (قوله وكذا الخ) أى كالشرط المجمع عليه شرط مختلف فيه اعتقد التارك شرطية فيقتل به (قوله بتركها) من إضافة المصدر الى مفعوله أى بترك فاقطد الظهورين الصلاة (قوله فالوجه الخ) وفاقت النهاية كما سافنا (قوله خلاف ذلك) أى فلا يقتل وإن اعتقد شرطية التروك المختلف فيه (قوله قتله) أى المكلف (قوله بترك فعلها) أى الصلاة (قوله وظاهره) أى البحث (أنه) أى التارك المذكور (قوله) لأنه يسامح الخ) قضيته أن هذا فى العامى إذا العالم لا يسامح فى ذلك كما تقرر فى محله ولعل هذا إذا لم يكن فيه خلاف ولو وأهيا فليراجع سم وقوله إذا العالم الخ برده ما من فى باب شروط الصلاة من أن العامى أو العالم على الوجه إذا اعتقد أن ما فى الصلاة بعضها فرض وبعضها سنة صححت ما لم يقصد بفرض معين التولية (قوله لا كفرا) الى قوله فان قلت فى المغنى والى الكتاب فى النهاية إلا قوله على نذب الاستتابة (قوله ليس كذلك) أى تحت المشيئة (قوله بين العبد والكفر) أى بين العبد المسلم وبين انصافه بالكفر اه كرى عن الهاتنى عن شرح المشكاة للشارح (قوله والكفر) والذى فى النهاية والمغنى وشرح بافضل وبين الكفر اه ولعل الرواية مختلفة (قوله محمول على المستحل) أى أو على التغليظ أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمعا بين الأدلة نهائية ومغنى قول المتن (و الصحيح قتله الخ) أى وجوب ما مغنى ونهية قول المتن (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الحقيقى عبارته فى شرح العباب وظاهر أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقى فقط ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين إلا بمضى وقت الضرورة انتهت وقضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتهديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (تنبيه) هل يشترط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها أو يكفي أن يبقى ما يسعها أداء بان وسع ركعة فيه نظر والثانى غير بعيد فليتأمل سم وتقدم عن النهاية أن اصبح الوجهين أن يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أى تامة

وكذا ما اعتقد التارك شرطية لأن تركه ترك لها ولكرده بأنه ترك لها عندنا لا إجماعا ألا ترى الى ما مر فى فاقطد الظهورين أنه لا يقتل بتركها وإن اعتقد وجوبها رعاية لمن لم يوجبها فكذا هنا فالوجه خلاف ما قال وبحث بعضهم قتله بترك تعلمها باركانها وظاهره أنه ترك تعلم كيفيتهما من أصلها وهو ظاهر لأنه ترك لها لاستحالة وجودها من

للصلاة لا واجبة شرح العباب (قوله ولكرده الى ألا ترى الخ) هذا برده ما فى شرح الارشاد من تقييد ما نقله عن فتاوى القفال حيث قال نعم الوجهان ما فيه خلاف قوى لا يقتل بتركها فى فتاوى القفال لو ترك فاقطد الظهورين الصلاة متممدا او مس شافعى الذكرا ولمس المرأة وترك نية الوضوء صلى متممدا لم يقتل لأن جواز صلاته مختلف فيه وينبغى تقييده بما إذا قلد القائل بذلك وإلا فلا قائل بجواز صلاته بذلك فالذى يتجه أنه يقتل لأنه تارك لها عندنا ما هو غير الخ اه فقوله هنا ولكرده الخ برده قوله فى شرح الارشاد وينبغى تقييده الخ وهو حقيق بالرد لأن المراد أنه إذا كان هناك خلاف قوى كان شبهة دافعة للقتل إذا لم يقلد وأما إذا قلد فلا يتخيل أحده أن يقتل ولا يحتاج عدم قتله الى بيان بل ولا يحتاج لتقييد الخلاف بالقوة بل حيث صح التقليد فلا شىء عليه فتأمل اه واحذر ما فى شرح الارشاد (قوله) لأنه يسامح فى عدم هذا التمييز الخ) قضيته أن هذا فى العامى إذا العالم لا يسامح فى ذلك كما تقرر فى محله ولعل هذا أن لم يكن فيه خلاف ولو وأهيا فليراجع (قوله بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) لا يخفى من صنيعهم أن اشترط ذلك بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الحقيقى ثم رأيت الشارح تعرض لذلك فى شرح العباب فقال وظاهر أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل كما تقرر وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقى فقط فان فائدة هذين تعلم بمجرد الإخراج عن وقت الحقيقى وأما القتل فيقتضى الاحتياط بالتأخير الى ما لا يمكن كونه وقتا لاداء فى حالة من الأحوال ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين إلا بمضى وقت الضرورة أهو قضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتهديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (قوله بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الاصلى كما بينه الشارح فى شرح العباب نعم لو أخر المسافر الظهر بقصد جمعها مع العصر فلما دخل وقت العصر اراد تركها فهل يكفي أمره وتهديده فى هذه الحالة فى وقت العصر فيه نظر (تنبيه) هل يشترط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها حتى لا يكفي التوعد إذا بقي أقل من ذلك وإن وسع الاداء بان وسع ركعة أو يكفي أن يبقى ما يسعها أداء فيه نظر

جاهل بذلك بخلاف من علم كيفيتها ولم يميز الفرض من غيره لأنه يسامح فى عدم هذا التمييز وإنما يقتل بذلك حدا لا كفر الما فى الخبر الصحيح أن تاركها تحت المشيئة إن شاء تعالى عذبه وإن شاء أدخله الجنة والكافر ليس كذلك بخبر مسلم بين العبد والكفر ترك الصلاة محمول على المستحل (و الصحيح قتله بصلاة فقط) لعموم الخبر السابق (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) أى الجمع

والطهارة اه (قوله ويقتل بالصبح بطلوع الشمس) أى وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر فيطالب إياها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخر جهان الوقت فإن أصر وأخرج استوجب القتل مغنى وشرح بأفضل (قوله لأن الوقتين) راجع لما قبل ويقتل بالصبح الخ (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل درء القتل بتلك الشبهة عبارة النهاية والمغنى في شرح ثم يضرب عنقه فإن أبدى عذرا كذسيا أو برد أو عدم ماء أو نجاسة عليه صحبة كانت الاغذار في نفس الامرام باطلة كما لو قال صليت وظننا كذبه لم يقتله لعدم تحقق تعدد تأخيرها عن وقته من غير عذر نعم فأمره بها بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل وندباً في الصحيح بان نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولا أصلها ام سكت لم تحقق جنايته بتعمد التأخير اه قال ع ش قوله بتعمد التأخير قال سم على المنهج ظاهره وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه وجوز مر ان يقيد هذا بما إذا كان قد أمر وفيه نظر ثم رابت شيخنا جزم بهذا التقييد في شرح الارشاد اه والا قرب ما قيد به ابن حجر اه اقول صنيع النهاية والمغنى كالصريح في التقييد بذلك (قوله ولو ذكر عذرا الخ) أى حين إرادة قتله شرح بأفضل (قوله وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه سم وعبارة الحلبي فان قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر وحالة عليه تجوز له الصلاة بالأيام اه وقضيته انه يقتل إذا قال صليت على المعتاد و قطع بكذبه (قوله وظاهر ان المراد الخ) عبارة النهاية وافتى الشيخ بانه يقتل من تلزمه الجمعة اجماعاً حيث أمر بها وامتنع منها وقال أصلها ظهراً عند ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج رقت الظهر رأى عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس يفتاها في حالة بخلاف الظهر (قوله أوجب التأخير الخ) أى وإن أسنا من ذلك الاجتماع عادة حقنا للدم ما أمكن ع ش قول المتن (ويستتاب) قال في شرح العياب بان يقال له صل والا قتلناك اه فاشار إلى ان توبته فعل تلك الصلاة المزروكة أى قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها فلو جهان التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رابت الناشري قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل الا بالثوبة لأنها لا قضاء لها اه سم وتقدم عن المغنى ان توبته ان يقول لا اتركها أى الجمعة بعد ذلك كسلا اه (قوله نورا) إلى الكتاب في المغنى الا قوله على ندب الاستتابة (قوله نديا الخ) قال الاستاذ البكري في الكبر وجوباً بالانه ليس اسوا حالاً من المرتد وقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع كافي شرح البهجة وغيره واعلم ان الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والآحاد وينبغي حمل القول بنديها على انه من حيث جواز القتل بمعنى انه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا يتأتى وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتامل ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه سم (ترجب تخليده في النار) أى فوجب الاستتابة رجاء نجاته من ذلك مغنى ونهاية (قوله بخلاف هذا) أى بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من

والثاني غير بعيد فليتامل (قوله فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس الخ) صريح في أنه لا يكفي ضيق وقت الضرورة عقوبتها وقياس ما باتى انفا في الجمعة خلافه (قوله وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه (قوله وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة) في فتاوى شيخ الاسلام انه يقتل بالجمعة إذا ضاق وقتها عنها وعن الخطبة وسياق الشارح يقتضى اعتبار التأخير عن ذلك لانه جعل ذلك وقت الضرورة فيها وقد اعتبر المتن الاخراج عن وقت الضرورة وقضية التقييد بضيق وقتها انه لا يقتل بها وان سلم الامام منها حيث لم يضيق الوقت ووجه احتمال أن يتذكر واخلل في الصلاة ليعيدها فيدر كما معهم فلا تقتله مع الاحتمال كما أفاد ذلك الشارح في السؤال وجوابه (قوله في المتن يستتاب) قال الاستاذ البكري في الكبر وجوباً بالانه ليس اسوا حالاً من المرتد وقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع كافي شرح البهجة وغيره قال في شرح المنهج وتكفى استتابة في الحال لان تأخيرها بفوت صلوات وقيل بمهل ثلاثة أيام والقولان في الندب وقيل في الوجوب والمعنى انها في الحال او بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة اه (قوله ويستتاب)

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ويقتل بالصبح بطلوع الشمس لأن الوقتين قد يتحدان فكان شبهة دارئة للقتل ومن ثم لو ذكر عذرا للتأخير لم يقتل وإن كان فاسداً كما لو قال صليت وإن ظن كذبه وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة ضيق وقتها عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتاً لها في حالة بخلاف الظهر فان قلت ينبغي قتله عقب سلام الامام منها قلت شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فيدر كما أوجب التأخير للياس منها بكل تقدير وهو مامر (ويستتاب) فوراً ندبا كما صححه في التحقيق وفارق الوجوب في المرتد ومنه الجاحد السابق بان ترك استتابة يوجب تخليده في النار اجماعاً بخلاف هذا

كون الحدود وتسقط الاثم أنه لا يبقى عليه شيء بالكلية لأنه قد حد علي هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به مغني زاد النهاية نعم إن كان في عزمه أنه إن عاش لم يصل أيضا ما بعده فهو أمر آخر ليس مانحن فيه اه أي فيترتب عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة أن وجد منه عثم (قوله إذا لم يتب) كذا في النهاية وقال المغني أن لم يبدعذرا ثم قال (تنبيهه) قول المتن ثم يضرب عنقه قديه الاسنوى وغيره بما إذا لم يتب ولا حاجة اليه لأن الكلام فيما إذا تركه فان صلاها زال الترك اه (قوله بل مع الامتناع من القضاء الخ) أي فالعلة مركبة فإذا صلي زالت العلة نهاية وهذا صريح فيما مر عن سم عن اليعاب من أن توبته قضاء تلك الصلاة المتروكة (قوله وبصلاته) أي بقضائه لتلك الصلاة المتروكة (يزول ذلك) أي الامتناع قول المتن (ينسخ بحديدة) أي في أي محل كان لسن ينغي أن يتوقى المقاتل لأن الغرض حمله على الصلاة بالتعذيب ونخسه في المقاتل قد يفوت ذلك الغرض عثم قول المتن (ويغسل) أي ثم يكفن (ويصلي عليه) أي بعد غسله (ويدفن مع المسلمين) أي في مقابرهم مغني ونهاية (قوله وعلى نذب الاستتابة الخ) مفهوما أنه يضمه على الوجوب وفي شرح البيهجة لشيخ الاسلام مانصه وذكر في المجموع وغيره أنه لو قتله في مدة الاستتابة إنسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وإنه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كأنه كما قال الأذرعى فيما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك اه وما ذكره عن المجموع أنه لا ضمان على من قتله في مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وإن قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لأنه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله الذي ليس مثله سم وما نقله عن شرح البيهجة في النهاية مثلا وكذا في المغني الا قوله وما ذكره من وجوب القود الخ (قوله قبل التوبة الخ) عبارة النهاية وتوبته على الفور لأن الامهال يؤدي إلى تأخير صلوات وقيل بمهل ثلاثة أيام ولو قتله في مدة استتابة أو قبلها إنسان ليس مثله اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد الخ وكذا في المغني الا قوله ليس مثله قال عثم قوله لم يلبس مثله أي في الأهدار وإن اختلف سببه كزان محصن أو قاطع طريق مع تارك صلاة اه (قوله مطلقا) أي سواء كان القتل في مدة الاستتابة أو قبلها كرمي (قوله لكنه يائثم الخ) خاتمة قال الغزالي ولوزعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة واحلت شرب الخمر واكل مال السلطان كازعمه بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوده نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر مغني ونهاية قال عثم قوله مروا كل مال السلطان أي المال الذي يستحق السلطان قبضه وصرفه لمصالح المسلمين يزعم هذا أنه يستحقه ويمنعه عن صرفه في مصارفه وظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئا من ذلك كفر (فائدة) مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الأصلي وصاحبه متدين به ومفطور عليه وثانيها الرجوع اليه بعد الاسلام وهو اقبح ولهذا لم يقبل منه إلا الاسلام بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والقدام وثالثها

(تم) إذا لم يتب (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك للامر باحسان القتلة وإنما نفع التوبة هنا بخلاف سائر الحدود لأن القتل ليس على الإخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلاته يزول ذلك (وقيل) لا يقتل لعدم الدليل الواضح على قتله بل (ينسخ بحديدة حتى يصلي أو يموت) ومررده (ويغسل ويصلي عليه) ويدفن في مقابر المسلمين (لأنه مسلم ولا يطمس قبره) بل يترك كبهية قبور أصحاب الكبائر وعلى نذب الاستتابة لا يضمه من قتله قبل التوبة مطلقا لكنه يائثم من جهة الافتيات على الامام

قال في شرح العباب بأن يقال له صل والاقبلناك اه فأشار إلى أن توبته فعل تلك الصلاة المتروكة أي قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها قالوا وجه أن التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رابت الناشري قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل إلا بالتوبة لأنها لا قضاء لها اه (قوله وعلى نذب الاستتابة لا يضمه من قتله) مفهوما أنه يضمه على الوجوب وفي شرح البيهجة لشيخ الاسلام مانصه وذكر في المجموع وغيره أنه لو قتله في مدة الاستتابة إنسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وإنه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قتل على قاتله لقيام الكفر وأنه لا يقتل بترك المنذورة إلى أن قال وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كأنه كما قال الأذرعى فيما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك وبكل حال فيه دلالة على أن الاستتابة واجبة اه ما في شرح البيهجة وما ذكره عن المجموع أنه لا ضمان على من قتله في مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وإن قلنا بوجوب التوبة الذي هو قضية كلام المجموع كالروضة وأصلها وهو ظاهر لأنه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله

السب وهو أقيح الثلاثة فانه لا يتدين به وفيه إزرأه بأنبياء الله ورسوله والقاء الشبهة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جرئته أقيح الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لانه قد يكون فيه له شبهة فتحل عنه والسب لا شبهة فيه ولذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا فلا يمتنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للارض منه فهذا ما ظهر في سب الاعراض مع القول بقبول التوبة اه من السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي اه ع

(كتاب الجنائز)

(قوله بفتح الجيم) الى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله وقيل بالفتح لذلك الخ) وقيل هما الغتان فيها معنى (قوله وقيل عكسه) فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش معنى ونهاية قال شيخنا فعلى القول الاول يصح أن يقول نويت اصلي على هذه الجنازة بالفتح والكسر اى إن لم يردها للنعش على القول الثاني لا يصح أن يقول على هذه الجنازة بالكسر لان ارادها الميت مجازا فان ارادها النعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله من جنز) عبارة غيره من جنزه (قوله قيل كان الخ) ولقائل ان يقول كان حقه أن يذكر قيل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمله سم (قوله بين الفرائض والوصايا) أى مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم الفرائض بصرى (قوله حق هذا) اى كتاب الجنائز (قوله لكن لما كان الخ) وهذا يجب عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفاية مع أنها منها شيخنا (قوله أثرها) أى عقب الصلاة اى كتابها (قوله كل مكلف) اى صحيحا كان او مريضا نهاية ومعنى قال ع ش يستثنى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لانه يقطع وفيه سم على حجة يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله ان يطلب اى ندبا اه (قوله ولا يفهمه الخ) اى ندب اصل ذكر الموت قال سم قد يوجه افهامه له بان طلبه في ضمن الاكثر يدل على أن له مدخلا في المقصود وذلك يشعر بطلبه لانه يحصل بعض المقصود وأما قوله لانه لا يلزمه الخ فغير وارد لانه ليس المدعى للزوم قطعا بل يكفي للزوم في الجملة اه وهذا مع كونه عين قول الشارح الآتى وكونه سنة الخ مرد ما بآنى هناك عن الكردى وعن سم نفسه (قوله وكونه الخ) عطف على الاتيان بالاقل والضمير للاقل (قوله من حيث اندراج الخ) اى ولا يلزم منه كونه سنة فبق المتن قاصرا كردى (قوله وعلى هذا) أى لزوم كون الاقل سنة من حيث الخ (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الحمل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سم (قوله ذلك) أى استحباب الاكثر (قوله لاستحباب ذكره) اى مطلق ذكره المندرج في الاكثر كردى قول المتن (ذكر الموت) اى بقلبه ولسانه بان يجعله نصب

الذى ليس هو مثله واعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاد فينبغى وجوب الاستتابة على الجميع وإن كان في حق الامام اكدر وينبغى حمل القول بندها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافى وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتأمل ذلك فانه ظاهر لا ينبغى الخروج عنه

(كتاب الجنائز)

(قوله قيل كان حق هذا أن يذكر بين الوصايا والفرائض الخ) ولقائل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل (كل مكلف) يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه بذلك (قوله ولا يفهمه المتن) قد يوجه افهامه له لانه دل على طلبه في ضمن الاكثر وطلبه في ضمن الاكثر يدل على أن له مدخلا في المقصود باكثر ذكره وذلك يشعر بطلب أصل ذكره لانه يحصل بعض المقصود وأما قوله لانه لا يلزم الخ فغير وارد لانه ليس المدعى للزوم قطعا بل يكفي للزوم في الجملة (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الحمل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله في المتن ذكر) قال في العباب بقلبه اه

(كتاب الجنائز)

بفتح الجيم جمع جنازة به وبالكسر اسم للميت في النعش وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو فيه وقيل عكسه من جنز ستر قيل كان حق هذا أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكر أثرها (ليكثر) كل مكلف ندبا مؤكدا وإلا فأصل ذكره سنة أيضا ولا يفهمه المتن لانه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالى عن الكثرة وإن لزم من الاتيان بالاكثر الاتيان بالاقل وكونه سنة من حيث اندراج فيه وعلى هذا يحمل قول شيخنا في شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الميت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضا اه (ذكر الموت)

عينيه نهاية وشرح بافضل (قوله لانه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح الخ) وفي المجموع يستحب
الاكثر من ذكر حديث استحيا من الله حق الحيا وما قامه قالوا اننا نستحي باني الله والحمد لله قال ليس كذلك
ولكن من استحيا من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلا
ومن اراد الاخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء والموت مفارقة الروح والجسد
والروح جسم لطيف يشترك بالبدن اشتراك الماء بالعود الاخضر وهو باق لا يفنى واما قوله تعالى الله يتوفى
الانفس حين موتها ففقيه تقدر وهو حين موت اجسادها نهاية زاد المغنى وعند جمع منهم عرض وهو الحياة
الى صار البدن وجودا حيا واما الصوفية والفلاسفة فليس عندهم جسما ولا عرضا بل جوهر مجرد غير
متحيز يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل فيه ولا خارج عنه اه قال عرش قوله مر وما وعى اى ما اشتدل
عليه من السمع والبصر واللسان وقوله وليحفظ البطن اى يصنعه عن وصول الحرام اليه من المطعم والمشرب
وقوله وما حوى ينبغي ان يراد به ما يشمل القلب والفرج وقوله والموت مفارقة الروح الخ وهل الروح
موجودة قبل خلق الجسد او لافيه خلاف في العقائد والمعتد منه الاول عرش (أى من الامل) ويحتمل ان
يكون المراد بالكثير الشر والقليل الخير بصرى قول المتن (ويستعد) لعله بالجزم عطف على يكسر ويؤيده
تعبير المنهج زيادة الالام (قوله وجوبا) الى قوله قال في المجموع في النهاية والمغنى لا قوله وقد صرح الى
وقضاء دين (قوله ولا فندبا) اى يندب له تجديدها اعتناء بشانهاية وشرح بافضل قال البصرى قوله ولا
الخصا صديق بما اذا علم ان لاحق عليه لاحد بما اذا شك هل عليه حق لاحد منهم او لا وتصوير ندب الرد في هاتين
الصورتين غريب وبما اذا شك هل عليه حق معين لشخص معين وهذا لا يعد فيه ندب الرد في نحو الاموال
احتياطا لاحتمال اشتغال الذمة اما بالنسبة للعقوبات فحمل تامل لذي بعد كل البعد ان يندب للانسان ان
يمكن الغنى من معاقبة نفسه بمجرد الشك فليتأمل اه عبارة عرش قوله ولا فندبا اى بان يجدد الندم والعزم
على أن لا يعود وليس ثم مظلة ترددها فلا يتأتى فيها التجديد وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب امان لم يتقدم
له ذنب اصلا فعمل المراد بالتوبة في حق العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الايعاب او ينزل نفسه منزلة
العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه اه وينبغي ان المراد بندب رد المظالم ان ما
تردد في انه هل لزم ذمته او لا ان رده احتياطا اه (قوله وعلى هذا يحمل الخ) ويمكن الجمع ايضا بان يقال
التعبير بالوجوب على الاصل وبالنسبة نظر الى ملاحظة صدور والتوبة على قصد الاستعداد للثبوت بصرى
قول المتن (بالتوبة) وهى كما باتى في الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على ان لا
يعود اليه وخرج عن مظلة قدر عليها بنحو تحلل عن اغتبا به او سبه نهاية (قوله بان يبادر) بيان للاستعداد
بالتوبة قول المتن (ورد المظالم) اى الممكن ردها معنى عبارة عرش ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث
قدر عليه كما صرح به قوله مر وخرج عن مظلة قدر عليها ولا فالشرط العزم على الرادان قدر ومحلها ايضا
حيث عرف المظلوم ولا في تصديق بما ظلم به عن المظلوم كذا قيل والاقرب ان يقال هو ما اضائع رده على
بيت المال فلعل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه ان بيت المال لا يصرف ما ياخذة على مستحقية
ثم لو كان مستحقا لبيت المال فهل يجوز الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين او لا لانحاء القابض
والمقبض فيه نظر والاقرب الاول هذا ومحل التوقف على الاستحلال ايضا حيث لم يترتب عليه ضرر فزنى
بامرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي ان يطلب من زوجها واهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكفى الندم
والعزم على أن لا يعود اه (قوله رد الاعيان) لا حاجة اليه (قوله ونحو قضاء الصلاة) اى بما ليس فيه شيء يردده
على المظلوم كالاستحلال من الغيبة وفي حاشية الايضاح لابن حجب ومنها قضاء نحو صلاة وإن كثرت ويجب عليه
صرف سائر منه لذلك ما عدا الوقت الذى يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان
القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه أقول هذا واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير أما لو كان عليه صلوات

لانه ادعى الى امتثال
الانوار واجتناب المناهى
للخبر الصحيح أكثر
من ذكرها ذم الذات أى
بالمهلة مزيلها من أصلها
وبالمهجمة قاطعها لكن
قال السبيل الرواية بالمعجمة
فانه ما ذكر في كثير أى من
الامل إلا قلله ولا قليل
أى من العمل الا كثرة
(ويستعد) وجوبا إن علم
أن عليه حقا ولا فندبا كما
هو ظاهر وعلى هذا يحمل
قول شارح ندبا وقول
آخرين وجوبا (بالتوبة)
بأن يبادر اليها (ورد
المظالم) الى أهلها يعنى
الخروج منها ليتناول رد
الاعيان ونحو قضاء
الصلاة وقد صرح السبكي
بأن تاركها ظالم لجميع
المسلمين

ونازعه في شرحه بأنه مخالف ظاهر كلامهم

كثيرة جدا وكان يستغرق قضاؤه زمانا كثيرا فينبغي أن يكون في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا وكذا لو زوج موليته في هذه الحالة فتزوج به صحيح لأنه فعل ما في مقدوره اخذ من قول الشارح مر وخروج عن مظلة قدر عايلها ع (قوله وقضاء دين) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتناول ما فائدته اه يعني انه داخل في المتن بلا حاجة الى التاويل بالخروج (قوله وذلك) راجع الى المتن عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة اليه لئلا يفجأ الموت المفوت له اه (وعطفها) لعل الاولى وعطفه أى الرسم أى ليستغنى عن اكتساب التانيث من المضاف اليه عبارة النهاية وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما مر في الاستسقاء ولا نه ليس جزءا من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله اه وهى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على الايعود ع ش قول المتن (والمريض اكد) ويسن له الصبر على المرض اى ترك التضجر منه وتكره كثرة الشكوى نعم إن سألته نحو طبيب او قريب او صديق عن حاله فاجبه بما فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الا ان كان في المجموع لکن اشتغاله بنحو التيسير أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين واحوالهم عند الموت وان يوصى اهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه بما اعتيد في الجنائز وغيرها وان يحسن خلقه وان يجتنب المنازعة في امور الدنيا وان يسترضى من له به علة كخادم وزوجة ولد وجار وعامل وصديق ويسن عيادة مريض ولو بنحو مد وفي اول يوم من مرضه مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذى قريب وجار او نحوهما ومن يرجى إسلامه فان انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض والحق الاذرعى بحنا بالذمى المعاهد والمستأمن اذا كانا بدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكسر اذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لانامامورون بمهاجرتهم وان تكون العيادة غبا فلا يواصلها كل يوم إلا ان يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق بمن يستأنس به المريض او يتبرك به او يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصلات لم يفهموا او يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وان يخفف المكث عنده بل تكره إطالته مالم يفهم منه الرغبة فيها وان يدعو له بالشفاء ان طمع في حياته ولو على بعد وان يكون دعاؤه واسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات وأن يطيب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبه في التوبة والوصية وان يطلب الدعاء منه وان يعظه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خيره وان يوصى اهله وعياله بالرفق به والصبر عليه نهاية وكذا في المغنى وشرح بافضل الا انهم اصرحوا باعتماد تنظير الاذرعى في عيادة أهل البدع والفجور او المكسر قال ع ش قوله مر فلا بأس اى فلا كراهة فهو مباح وقوله مر جازت عيادته المتبادر من الجواز استواء الطرفين وانها غير مكروهة وقوله مر تشق على المريض اى مشقة غير شديدة وإلا حرمت وقوله مر اذا كانا بدارنا وينبغي مثله في الذمى وقوله مر لانامامورون الخ فضيئته عدم سن عيادتهم بل كراهتها سيما اذا كان في ذلك زجر وقوله مر إلا ان يكون مغلوبا الخ اى بان يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشراء ادوية ونحوها وقوله مر وان يدعو له بالشفاء اى ولو كان كافرا او فاسقا ولو كان مريضه رمد او ينبغي ان يحله مالم يكن في حياته ضرر للمسلمين وإلا فلا يطلب الدعاء له بل لو قبل بطالب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يبعد وقوله مر وان يكون دعاؤه الخ هذا مفروض فيما لو عاد و مثله مالم يخضر المريض اليه أو أحضر بل ينبغي طلب الدعاء له بذلك مطلقا اذا علم بمرضه وقوله مر والوصية الخ افهم انه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما وإن ظن ان ثم ما يطلب التوبة منه وان يوصى فيه وقوله وان يوصى اهله اى العائد وإن كان غير مراعى عندها أهل المريض اه ع ش وفي الكردى علي بافضل مانصه (فائدة) في فتاوى الشيخ زكريا ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته والانيان لادواته فتخلص منه بقوله لا ينبغي ان يدخل على مريض يوم السبت فتركه الى أن قال نعم هنادقيقة

(قوله وعطفها الخ) لعل الاولى وعطفه اى الرد

وقضاء دين لم يبرأ منه
والتمكين من استيفاء حد
أو تعزير لا يقبل العفو أو
يقبله ولم يعف عنه وذلك
لأنه قد يأتيه الموت بغتة
وعطفها اعتناء بشأنها لأنها
أهم شروط التوبة (والمريض
آكد) بذلك أى أشد
مطالبة به من غيره لنزول
مقدمات الموت به
(ويضجع) ندبا (المحتضر)

و هو من حضره الموت
(لجنبه الايمن) فالايسر
(الى القبلة على الصحيح) كما
في اللحد لان القبلة اشرف
الجهات قال في المجموع
والعمل على المقابل أى
الموافق للمذكور في قوله
(فان تعذر) أى تعسر ذلك
(لضيق مكان ونحوه) كعلة
بجنيبه (ألقى على قفاه
ووجهه وأخصاه) بفتح
الميم أشهر من ضمها وكسرهما
وهما المنخفض من الرجلين
والمراد بجميع أسفلهما
(للقبلة) لانه الممكن ويرفع
رأسه ليتوجه وجهه للقبلة
(وبلقن) ندبا المحتضر ولو
يميز اعلى الأوجه ليحصل له
الثواب الآتى به فارق عدم
تأقيته في القبر لانه من
السؤال (الشهادة) أى
لا إله الا الله فقط لخبر مسلم
لقنوا موتاكم أى من
حضره الموت لا إله الا الله
مع الخبر الصحيح من كان
آخر كلامه لا إله الا الله
دخل الجنة أى مع الفائزين
والأفكل مسلم ولو فاسقا
يدخلها ولو بعد عذاب
وإن طال خلافا لكثير من
فرق الضلال كالمعزلة
والخوارج

ينبغي التفتن لها وهي أنه إن رسخ في أذهان العامة أن في الاسيوع أباما مشؤمة على المريض إذا أعيد فيها
فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعاد في تلك الايام لان ذلك يؤذى المريض ويزيد في مرضه اه و ذكر
الشارح في كتابه الافادة فيما جاء في المريض والاعادة لوقيل بكرامة للعبادة في تلك الايام لم يبعد لما فيه من
الايذاء حيث نذر ظاهر ان العبرة في التأذي وعدمه بالمريض نفسه لا باهله لان السنة لا تترك لسكرامة الغير
لها اه (قوله وهو من حضره الموت) اى ولم يمت نهاية ومعنى (قوله فالايسر) اى لانه ابلغ في التوجه
من استلقائه نهاية ومعنى قول المتن (الى القبلة) أى ندبا أيضا (قوله صلى الصحيح) راجع للاضجاع
ومقابلته لان الاستلقاء افضل فان تعذر اضجع على الايمن نهاية ومعنى (قوله كافي اللحد) راجع لقول
المصنف لجنبه الايمن و(قوله ولان الخ) راجع لقوله الى القبلة (قوله على المقابل) اى مقابل الصحيح
وتقديم بيانه وبذلك يعلم ان قول الشارح المذكور في قوله الخ اى في ضمن قول المصنف فان تعذر الخ وهو
قوله التى على قفاه الخ بقطع النظر عن تفريعه على التعذر (قوله ذلك) اى وضعه على الايسر نهاية ومعنى
(قوله كعلة) الى قول المتن ويقرأ في النهاية لإلا قوله بفتح الميم الى وهما وقوله أى مع الى وقول جمع وقوله
ولما القصد الى وبحيث وقوله مع لفظ الى إذا يصير وقوله وإلا الى وان يعيده وكذا في المعنى لإلا قوله
وبحث الى اما الكافر وقوله ولو بذكر (قوله بفتح الميم) قال في الايعاب وبثليث الهمزة يضاعش (قوله
لانه الممكن) علة لقول المصنف فان تعذر الخ (قوله ويرفع راسه) اى قليلا نهاية زاد المعنى كان يوضع تحت
راسه مرتفع اه (قوله ليتوجه وجهه الخ) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر سم اى كما يفيد تقييدهم
رفع الرأس قليلا (قوله ولو يميز الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما
وهو قريب في المميز اه وانظروا لو كان نبيا والوجه انه لا محذور من جهة المعنى سم على حج والمعنى هو
قوله مع السابقين لأن الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة وفي سم على البهجة وقوله وهو قريب
في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك اه عش وما نقله عن سم على حج من قوله والوجه الخ وعلى
البهجة من قوله لا يبعد الخ لا يخفى بعده (قوله وبه الخ) اى بالتعليل فارق الخ حاصله كافي المعنى والنهاية
أن التلقين هنا للمصلحة وشم ثلاثين الميت في قبره والصبي لا يفتن (قوله فقط) أى ولا تسن زيادة محمد
رسول الله نهاية ومعنى قال عش فلوزادها وذكرها المحتضر بعد قوله لا إله الا الله لا يخرج عن كون
التوحيد اخر كلامه لانه من تمام الشهادة اه اقول قد يخالفه ما ياتي من قول الشارح ولما القصد الخ
وقوله كالتنهاية اذا تكلم ولو بذكر لسكن باقى عن المعنى ما يوافق له هذا هو الاقرب (قوله لى من حضره
الموت) اى تسمية للشيء بما يصير اليه نهاية زاد المعنى كقوله لى اى اى اعصر خرا اه (قوله اى مع
الفائزين) يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع
من ان يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصيا لكن ذلك لا يخلو عن بعد سم عبارة عش قال
ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر اهل السنة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة
وانه لا بد من دخول من لم يعرف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذى تلقنوه عند الموت
كلمة التوحيد اذا كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها اخر كلامه قلت لعل كونها اخر كلامه قرينة او بمن يعفو
الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلا كما جاء في اللفظ الاخر حرم الله عليه النار اه (قوله وإن طال)

(قوله ليتوجه وجهه للقبلة) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر وعلى هذا فمل يجرى ذلك في الاضجاع
للجنب فيعتبر التوجه بالوجه دون الصدر فيه نظرو حيث قلنا لا يعتبر الصدر قبل يكفى عن الوجه فيه نظر
فأحرج (قوله فى المتن ويلقن الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما
وهو قريب في المميز اه وانظروا لو كان نبيا والوجه انه لا محذور من جهة المعنى (قوله اى مع الفائزين)
يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع من ان يحصل
هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصيا لكن ذلك لا يخلو عن بعد

وقول جمع بلقن محمد رسول الله ايضا لان القصد هو ته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بها (٩٣) مردود بانه مسلم وإنما القصد ثم

كلامه بلا إله إلا الله
ليحصل له ذلك الثواب
وبحث تلقيقه الرفيق الاعلى
لانه اخر ما تكلم به، ول
الله ﷺ مردود بأن
ذلك لسبب لم يوجد في غيره
وهو ان الله خيره فاختره
اما الكافر فيلقنها قطعا
مع لفظ أشهد اوجوبه
ايضا على ماسياتي فيه إذ
لا يصير مسلما الا بهما وينبغي
كما قال الماوردي وغيره
تقديم التلقين على الاضجاع
السابق ان لم يمد كنعلمها
معا لان النقل فيه أثبت
ولعظيم فائدته ولئلا يحصل
الزحوق ان اشتغل
بالاضجاع ويسن أن يكون
مرة فقط و(بلا الحاح)
عليه لئلا يضجر في تكلم بما
لا ينبغي لشدة ما يقاسى
حينئذ وان لا يقال له قل
بل يذكر الكلمة عنده
ليتكلم فيها فيذكرها فان
ذكرها ولا سكت يسيرا
ثم يعيدها فيظهر وان
يعيدها إذا تكلم ولو بدأ
ليكون اخر كلامه الكهادة
وليكن غير متمم لنحو
عداوة أو ارث ان كان ثم
غيره فان حضر عدو ووارث
قالو ارث لانه اشفق لقولهم
لو حضروا ورثة قدم
اشفقهم (ويقرأ) ندبا
(عنده يس) للخبر الصحيح
أقروا على موتاكم يس

أى العذاب (قوله وقول جمع بلقن الخ) أى ندبا مغنى ونهاية (قوله مردود الخ) أقول لا محل له لانه من
البين الواضح ان مراد الجمع المذكور بالا سلام والمسلم الكامل و(قوله وإنما القصد الخ) قد يقال عليه
لا بعد في حصول الثواب المذكور مع زيادة محمد رسول الله لانها كالتمتع والردف للكلمة التوحيد وورد في
كثير من الاحاديث الاقتصار على لا إله إلا الله مع القطع بان الحكم المرتب عليهم من النجاة من النار ودخول
الجنة مشروط بزيادة محمد رسول الله وإنما ترك التصريح بها اكتفاء بوضوح المراد فليكن مانع فيه من هذا
القبيل بصرى (قوله الرفيق الاعلى) أى اريده قال ابن حجب في فتاويه الحديثية قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة
التي هي أعلى الجنة فعنناه اسالنا بالله ان تسكننى أعلى مراتب الجنة وقيل هو معناه اريد لقاءك يا الله يارفاق
يا أعلى والرفيق من اسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانه طالب لقاء الله تعالى انتهى اه ع ش
(قوله مردود الخ) أى فلواتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه ع ش (قوله فليقنها الخ) أى
الشهادتين وامرهما بالخبر اليهودى وجوبا كما قال شيخى ان رضى اسلامه وإلا فندبا مغنى ونهاية قال ع ش
وظاهره مر وجوب ذلك أى التلقين ان رضى منه الاسلام وان بلغ الغرغرة ولا بعده فيه لاحتمال ان يكون عقله
حاضرا وان ظهر لنا خلافه وان كنا لا نرتب عليه احكام المسلمين حينئذاه (قوله لان النقل فيه) أى التلقين
(قوله ان لا يقال له قل) أى ويكره له ذلك ع ش (قوله بل تذكر الكلمة الخ) أى ويقال ذكر الله تعالى
مبارك فذكر الله جميعا مغنى زاد النهاية وشرح بافضل سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله اكبر وينبغي
لمن عنده ذكرها ايضا اه قال ع ش قوله مر والله اكبر قد يقتضى هذا التمثيل ان اتيان المريض بهذا المثال
لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا إله إلا الله مع تأخر والله اكبر عنهما سم على البهجة وقد يمنع انه يقتضى ذلك لجواز
ان المراد إذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق بها ومع ذلك انه قد يقال ان المريض إذا نطق به
لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذكر لما كان من توابع كلمة الشهادة عد كانه منها اه (قوله إذا تكلم الخ) أى
ولو بكلام نفسى بان دلت عليه قرينة او اخبر بذلك ولى قاله فى الخادم ع ش (قوله ولو بذكر) خلافا
للمغنى عبارته فان قاله لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيمرى بخلاف التسبيح ونحوه لانه لا ينافى
أن آخر كلامه لا إله إلا الله اه (قوله وليكن) أى الملقن نهاية (قوله لنحو عداوة الخ) أى كالحسد نهاية (قوله
ووارث الخ) ولو كان فقير الاشياء له فالوجه ان الوارث كغيره ع ش (قوله فالوارث) بقى ما لو حضر العدو
والحاسد وينبغي تقديم الحاسد ع ش (قوله ندبا) الى قوله وهو اوجه فى النهاية والمغنى (قوله أى من
حضره الموت) يعنى مقدماته مغنى قول الملقن (يس) أى بتماها روى الحرث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من قرأها وهو خائف امن او جائع شبع او عطشان سقى او عار كسى او مريض شفى دوى اه ع ش
(قوله لان الميت لا يقرأ الخ) وإنما يقرأ عنده مغنى (قوله واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة للمغنى وان اخذ ابن
الرفعة بظاهر الخبر وعبرة النهاية خلافا لما اخذ به ابن الرفعة ك بعضهم من العمل بظاهر الخبر ولك ان تقول
لا مانع من اعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه فحيث قيل بطلب القراءة على الميت كانت يس افضل من غيرها
اخذ بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أى قبل دفنه إذا المطلوب الان الاشتغال بتجهيزه اما بعد
دفنه فيأتى فى الوصية ان القراءة تنفعه فى بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ كالصدقة وغيرها اه قال
ع ش قوله مر افضل من غيرها أى فى الحياة وبعد الممات أيضا فتكريرها افضل من قراءة غيرها المساوى
لما كرره ومثله تكرير ما حفظه منها لم يحسنها بتماها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب فى ضمن طلب
كلها ويحتمل انه يقرأ ما يحفظه من غيرها مما مر مشتمل على مثل ما فيها ولعله الاقرب وقوله إذا المطلوب الان
الخ يؤخذ منه ان من لا علاقة له بالاشتغال بتجهيزه تطلب القراءة منه وان بعد عن الميت اه ع ش (قوله بقضية)

(قوله وأخذ ابن الرفعة بقضيته) أى حمله على ظاهره

أى من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه وأخذ ابن الرفعة بقضيته وهو أوجه فى المعنى إذا صار فى ظاهره وكون الميت لا يقرأ
عليه ممنوع لبقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسماع القرآن وحصول بركته له كالحى وإذا صح السلام عليه فالقراءة عليه أولى

أى بظاھر الخبر مغنی (قوله وقد صرحوا بأنه يندب الزائر والمشيع قراءة شيء الخ) يذغى حمل ذلك على قراءة تهسر اليوافق ما يأتي للشارح مر في المسائل المنشورة ع ش (قوله يؤيد الاول الخ) اقول غايته انه يدل على ندب قراءتها عند المريض ايضا وهو لا ينافي ندبها على الميت الذي هو ظاهر الحديث السابق بصري (قوله والحكمة) الى قوله قيل يحرم في النهاية وكذا في المغنی لا قوله قيل (قوله فيتذكر الخ) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها عنده جهرا ع ش (قوله قبل والردع) كذا عبر في النهاية وعبر في المغنی بقوله واستحب بعض الاصحاب أن يقرأ عنده سورة الرعد الخ وهي ظاهرة في اعتماده بخلاف تعبيرهما بصري قوله مر والردع اى بتأمرهما ان اتفق له ذلك ولا فائدتا سرله منها وقوله مر لانها تسهل الخ يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سر او لو امره المحتضر بالقراءة جهرا لان فيه زيادة ايلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس لصحة حديثها ام الردع فيه نظر ويذغى ان يقال بمراجعة حال المختضر فان بان عنده شعور وتذكر باحوال البعث قرا سورة يس ولا قرا الرعد ع ش (قوله ويجزع الماء) كذا اطلقه في النهاية وقيدته في المغنی نقلا عن الجليلي بالبارد بصري (قوله كان يش) أى يفرح كرى (قوله بما زلال) قال في المصباح الماء الزلال العذب ع ش وفي القاموس يقال ماء زلال اى سريع المر في الخلق بارد عذب صاف سهل سلس اه (قوله حتى اسقيك) اى فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا ع ش (قوله قيل ويحرم الخ) عبارة المفتى ويكره للحائض ان تحضر المحتضر وهو بالتزعم ماورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب ويؤخذ من ذلك ان الكلب والصورة وغير الحائض ممن وجب عليه الغسل مثلها وعبر في الرواق واللباب بلا يجوز بدل يكره اى لا يجوز جواز امستوى الطرفين اه قول المتن (وليحسن) من الاحسان أو التحسين كما يؤخذ من القاموس ع ش (قوله ندبا) الى قوله ولا نغيا يأتى في النهاية والمغنی (قوله وكذا المريض الخ) اعتمده مر وعبارته في شرحه اما المريض غير المحتضر فالمعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاءه اغلب من خوفه كما مر انتهى اه سم (قوله وان لم يصل الخ) قال في المجموع ويستحب له تعهد نفسه بتقليم الظفر واخذ شعر الشارب والابطو والعانة ويستحب له ايضا الاستياك والاعتسال والطيب وليس الثياب الطاهرة مغنی قول المتن (ظنه به) والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الرب والمجاهرة بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم واروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيئات عند الحكماء شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فالواجب حسن الظن بالله اى بان لا يظن به سوءا كنسبته لما لا يليق به وقوله مر والمباح الظن الخ لم يذكر المندوب مع انه ذكره في الاجمال للتصريح به في عبارة المصنف ولم يذكر المسكروه وايضا ولعله لعدم تاتيه وقد يصور بان ظن في نفسه ان الله لا يرحمه لكثرة ذنوبه اه ع ش (قوله بثلاث) اى من الليالي (قوله ويسن الخ) والاظهر كافي المجموع في حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب في القران ذكر الرغبة والترهب معا وفي الاحياء ان غلب دام القنوط فالرجاء اولى اودام من المسكر فالخوف اولى وان لم

وقد صرحوا بأنه يندب الزائر والمشيع قراءة شيء من القرآن نعم يؤيد الاول ما في خبر غريب مامن مريض يقرأ عنده يس الامات ريانا وادخل قبره ريانا والحكمة في يس اشتها على احوال القيامة واهوالها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيتذكر بقراءتها تلك الاحوال الموجبة للثبات قبل والردع لانها تسهل طلوع الروح ويجزع الماء ندبا بل وجوبا فيما يظهر ان ظهرت امارة تدل على احتياجه له كان يش إذا فعل به ذلك لان العطش يغلب حينئذ لشدة النزوع ولذلك يأتي الشيطان كماورد بما زلال ويقول قل لا اله غيرى حتى اسقيك قبل ويحرم حضور الحائض عنده ويأتى في المسائل المنشورة ما يردده (وليحسن) ندبا للمحتضر وكذا المريض وان لم يصل الى حالة الاحتضار كما في المجموع (ظنه به به سبحانه وتعالى) اى يظن انه يغفر له ويرحمه للخبر الصحيح انا عند ظن عبدى بى فلا يظن بى الا خيرا وصح قوله ﷺ قبل موته بثلاث لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله ويسن لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمة ربه

(قوله وكذا المريض وان لم يصل الى حالة الاحتضار الخ) اعتمده مر وعبارته في شرحه اما المريض غير المحتضر فالمعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاءه اغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن بالله تعالى وبكل من ظاهره العدالة للمسلمين والمباح سوء الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الرب والتظاهر بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم واروش الجنائيات

فهو من النصيحة الواجبة
ولما يأتي على وجوب
استتابة تارك الصلاة فعلى
ندبها السابق يندب هذا إلا
أن يفرق بأن تقصير ذاك
أشد وبأن ما هنا يؤدي إلى
الكفر بخلاف ذاك (فاذا
مات غمض) نذب بالخبر مسلم
انه صلى الله عليه وسلم فعله
باني سلمة لما شق بصره بفتح
الشين وضم الراء أى شخص
بفتح أوليه ثم قال ان
الروح إذا قبض تبعه البصر
ولثلاث يقبض منظره فيسأه
به الظن ويسن حينئذ بسم
الله وعلى مله رسول الله
صلى الله عليه وسلم (تنبه)
يحتمل أن المراد من قوله
تبعه البصر ان القوة الباصرة
تذهب عقب خروج الروح
حينئذ تجمد العين ويقبض
منظرها ويحتمل انه يبقى فيه
عقب خروجها شيء من
حارها الغريزي فيشخص
به ناظرا اين يذهب بها
ولا بعد في هذا لان حركته
حينئذ قريبة من حركة
المذبح وسيأتى انه يحكم
عليه مع وجودها بسائر
أحكام الموتى بقيدته (وشد
لحياء بعصاة) عريضة
تعمها ويربطها فوق راسه
لثلاث يدخل فاه الهوام
(ولينت) اصابعه (مفاصله)
عقب زهوق روحه بان يرد
ساعده لعضده وساقه لفخذ
وهو لبطنه ثم يردّها

يغلب واحد منهما بان استويا قيل وينبغي حمل كلام المجموع على هذه الحالة النهائية ومعنى (قوله) وبحث
الأذرعى وجوبه (الخ) وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله) الا ان يفرق (الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر آنفا (قوله)
وبان ما هنا يؤدي إلى الكفر) إشارة إلى ان الياس ليس بكفر خلافا للحنفية وكذا الآمن من العذاب كرى
عبارة سم لعلم انه تقرر عندنا ان كلام من يأس الرحمة وامن المسكر من الكبائر قال السكالم في حاشية جمع
الجوامع في عقائد الحنفية ان الياس من روح الله كفروا ان الآمن من مكر الله تعالى كفر فان ارادوا
اليأس لانكار سعة رحمة الله الذنوب والآمن اعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفاقالا انه رد للقرآن وان
ارادوا ان من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعادا يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجاء
ما دخل به في حد الآمن فالأقرب ان كلا منهما كبيرة لا كفر اهـ فالياس الذي هو استعظام الذنب واستبعاد
العفو على الوجه المخصوص قد يجر إلى إنكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدي إلى
كفر لان الاستبعاد قد يشتد إلى ان يصير إنكارا لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحدا للوجوب فليتامل
اه قول المتن (فاذا مات غمض) أى ولو اعمى لثلاث يقبض منظره بعد الموت ثم رأيت سم على البهجة صرح
بذلك ع ش (قوله نذب) إلى التنبيه في المعنى وإلى قوله لكنه فوق في النهاية (قوله) ان الروح إذا قبض (الخ) فيه
تذكير الروح وفي المختار انه يذكر ويؤنث و (قوله) تبعه البصر (زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر
لانى سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره
ونور له فيه انتهى عميرة اقول وينبغي ان يقال مثل ذلك فيمن يغمض الان فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة
والسلام ع ش (قوله) ويسن حينئذ أى حين اغماضه بسم الله الخ اى وعند حمله بسم الله ثم يسبح مادام
يحملة نهاية اى إلى المغتسل ونحوه واما ما يفعل امام الجنازة فسيأتى ع ش (قوله) ويحتمل ان المراد (الخ) وقد
قبل ان العين اول شيء يخرج منه الروح واول شيء يسرع اليه الفساد نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر اول
شيء يخرج منه الروح عبارة الاسنوى وعميرة اخر شى تنزع منه الروح اه (قوله) يبقى فيه (قوله) اى فى البصر
(قوله) من حارها (الخ) عبارة النهائية من اثار الحرارة الغريزية اه (قوله) الغريزي (قوله) اى الطبعي (قوله) به
اى بهذا الشيء (قوله) وسيأتى) اى آخر الرهن وضمير قيده يرجع إلى وجودها كرى ويظهر انه
يرجع إلى الحكم وان المراد بقيدته عدم وجود الحياة المستقرة (قوله) عليه) اى الحيوان (قوله) مع
وجودها) اى الحركة (قوله) عريضة) إلى قول المتن ووضع في المعنى (قوله) ويربطها) بابها ضرب وانصر
مختار اه ع ش (قوله) لثلاث يدخل (الخ) اى ولثلاث يقبض منظره نهاية (قوله) ولينت اصابعه) قد يقال تلين
اصابعه ليس إلا تلين مفاصله فدخل في قول المصنف مفاصله سم اى كما جرى عليه النهاية فقال عقبه وترد
اصابعه إلى بطن كفه وساعده الخ لكن صنيع المعنى مثل صنيع الشارح (قوله) بان يرد ساعده (الخ) ولو
احتاج في تلين ذلك إلى شيء من الدهن فلا بأس حكاها المصنف عن الشيخ ابى حامد والمحاملى وغيرهما نهاية
وشرح بافضل قال ع ش قوله مر فلا بأس ظاهره إباحة ذلك ولو قيل نذب به حيث شق غسله او تكفينه بدونه

وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيّنات عند الحكم انتهت (قوله) وبان
ما هنا يؤدي إلى الكفر) لعلم انه تقرر عندنا ان كلام من يأس الرحمة وامن المسكر من الكبائر قال السكالم في
حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان الياس من روح الله تعالى كفروا ان الآمن من مكر الله تعالى كفر
فان ارادوا الياس لانكار سعة الرحمة الذنوب والآمن الاعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفاقالا انه رد للقرآن
وان ارادوا ان من استعظم ذنوبه فاستبعد العفو عنها استبعادا يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجاء
ما دخل به في حد الآمن فالأقرب ان كلا منهما كبيرة لا كفر اهـ فالياس الذي هو استعظام الذنب واستبعاد
العفو على الوجه المخصوص قد يجر إلى إنكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدي إلى
كفر لان الاستبعاد قد يشتد إلى ان يصير إنكارا لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحدا للوجوب فليتامل
(قوله) ولينت اصابعه) قد يقال تلين اصابعه ليس إلا تلين مفاصلها فدخل في قول المصنف مفاصله

ليسهل غسله لبقاء الحرارة حينئذ (وستر) بعد نزع ثيابه الاثني (جميع بدنه بثوب) طرفاه في غير المحترم تحت راسه وزجاليه الاتباع واحترامه (خفيف) اثلا يتسارع اليه (٩٦) الفساد (ووضع على بطنه) تحت الثوب او فوقه لكنه فوقه اولى كما يحتمل غير واحد وزعم

اخذ من الماتن غير صحيح لان فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو (شيء ثقيل) من حديد كسيف أو مرآة قال الاذرعى والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول الماتن فان فقد فطين رطب فما تيسر اثلا ينتفخ وأقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا الترتيب لكامل السنة لا لاصلها نظير ما مر في ندب المسك فالطيب إلى آخره عقب الغسل من نحو الحويض وان تقديم الحديد لكونه ابلغ في دفع النفخ لسرفيه ويكره وضع المصحف قال الاذرعى والتحريم محتمل اهر يتعين الجزم به ان مس بل او قرب مما فيه قدز ولو طاهر او جعل على كيفية تنافي تعظيمه والحق به الاسنوي كتب الحديث والعلم المحترم فان قلت هذا الوضع إنما يتأتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالحضرة قلت يحتمل انه تعارض هنا مندوبان الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا لان مصلحة الماتن به اكثر ويحتمل انه لا تعارض

بل لو قيل بوجوبه إذا توقف لإصلاح تكفينه عليه على وجهه بل لزاراه لم يعد اه (قوله ليسهل غسله) أى وتكفينه نهاية (قوله لبقاء الحرارة حينئذ) أى حين زهوق الروح وعقبه فاذا لبنت المفصل حينئذ لانت إلا فلا يمكن تليينها بعد ذلك مغنى ونهاية قول الماتن (بثوب) أى فقط نهاية ومغنى (قوله في غير المحرم) أى اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه نهاية ومغنى أى وهو ما عدا راسه ع ش أى في الذكر وما عدا الوجه فى الاثني (قوله تحت راسه الخ) لثلا ينكشف نهاية (قوله لثلا يتسارع الخ) أى لثلا يحمله فيسرع اليه الفساد نهاية (قوله كما يحتمل) أى قوله لكنه فوقه اولى واعتمده المغنى ومال اليه النهاية (قوله غير صحيح) وقد يحجب عنه بان الاخذ انما هو من اسلوب الماتن لان المبلغ لا يقدم ولا يؤخر إلا للكتبة (قوله لان فيه) أى فى الماتن و (قوله عطفه) أى وضع الثقل و (قوله على وضع الثوب) يعنى على ستر البدن بثوب و (قوله بالواو) أى لا يثم (قوله من حديد) الى قوله والظاهر فى المغنى وإلى قوله نظير ما مر فى النهاية (قوله او مرآة) ظاهره انه معطوف على سيف ويصرح به قول المغنى عقب الماتن كسيف ومرآة ونحو ههما من انواع الحديداه وفى النهاية نحوه وعدهم المرآة من الحديد محل تأمل (قوله ان نحو السيف) أى كالسكين نهاية (قوله فما تيسر) أى كالحجر (قوله واقله نحو عشرين درهما) عبارة النهاية والمغنى وقدره ابو حامد بعشرين درهما أى تقرىبا قال الاذرعى وكأنه اقل ما يوضع وإلا فالسيف يزيد على ذلك اه وفى البجيرى عن الشوبرى فان زاد على العشرين فيظهر انه إن زاد قدرا لوضع عليه حيا اذا حرم وإلا فلا اه (قوله ان هذا الترتيب) أى بين الحديد أو الطين وما تيسر (قوله ويكره الخ) عبارة المغنى والنهاية ويندب ان يضان المصحف عنه احترامه له ويلحق به كتب الحديث والعلم المحترم كما يحتمل الاسنوي اه (قوله ويتعين الجزم به ان مس الخ) اقره ع ش (قوله او قرب مما فيه قدر الخ) محل تأمل لما مر من ان المذهب كراهة إدخاله الخلا لا حرمة نعم إن كان القرب على وجه يغلب على الظن تاديتة إلى ماسة القدر فلا بعد فيه بصرى (قوله فيقدم هذا) أى وضع الثقل على بطنه وهو مستلق على قفاه (قوله وهذا هو الاقرب) مال اليه النهاية وسملو استتقرب الاول لم يبعد ثم رايت ذكر الاسنوي والمغنى المقالة الاتية انفاعن الاذرعى واقرها (قوله ندبا) إلى قوله نعم فى النهاية وإلى قوله ويؤيده فى المغنى قول الماتن (ونحوه) أى ما هو مرتفع كدكة نهاية ومغنى (قوله من غير فراش) أى لثلا يحمى عليه فيتغير مغنى قال الشوبرى بل يلصق جلده بالسرير اه (قوله ومن ثم لو كانت صلابة الخ) قد ينظر فيه بان الارض لا تخلو عن تداوة وان خفيت سم قول الماتن (ونزعت الخ) أى بحيث لا يرى شىء من بدنه نهاية زاد المغنى ولو قدم هذا الادب على الذى قبله كان اولى اه (قوله ثيابه التى مات الخ) أى سواء كان الثوب طاهرا ام نجسا مما يغسل فيه ام لا اخذا من العلة نهاية وفى المغنى قال الاذرعى وهذا فيمن يغسل لافى شهيد المعركة ويذغى ان يبقى عليه القميص الذى يغسل فيه اه وقد يجمع بين ما افاده الشارح وبين ما فى النهاية انه إذا لم ينحش تغييره من ابقاء القميص بقى وهو محل كلام الاذرعى ومن تبعه بقريئة قوله إذا لا معنى النخ وإذا خشى التغيير اخرج القميص ايضا ثم يعاد عند إرادة الغسل وهو محل ما فى النهاية بدليل قولها اخذا من العلة وقد اطلق الاصحاب نزع الثياب ولكن تعليمهم يرشد إلى ان محله عند احتمال التغيير على تقدير عدم النزاع اما اذا من التغيير كما فى الاقطار الباردة فينبغى ان لا يحكم بالنزع حينئذ لا تنفاه المغنى وفى تعبير الوسيط بالمداينة إشعار بذلك لان الادفاء مظنة لحصول التغيير فتأمل ثم اطلاقهم استثناء الشهيد تبعيا للاذرعى محل تأمل إذ لو فرض عذر أدى إلى تأخير دفنه وغلب على الظن حصول التغيير إن لم تنزع الثياب فينبغى ندب (قوله وهذا هو الاقرب) قد يؤيده إطلاق قول المصنف الاثني ووجهه للقبلة كحضر (قوله من غير فراش) أى لا يجعل على فراش لثلا يحمى فيتغير (قوله ومن ثم لو كانت صلابة لا نداوة عليها) قد ينظر فيه بان

لا مكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشده عليه بنحو عصا به وهذا هو الاقرب لكلامهم وان مال الاذرعى إلى الاول النزاع حيث قال الظاهر هنا القاؤه على قفاه كما مر لقولهم يوضع على بطنه ثقيل (ووضع) ندبا (على سريرو نحوه) لثلا تصيبه نداوة الارض من غير فراش ومن ثم لو كانت صلابة لا نداوة عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الاولى (ونزعت) ندبا عنه (ثيابه) التى مات فيها لثلا يحمى الجسد فيتغير

الزعر حينئذ بصرى عبارة عش قوله ونزعت ثيابه الخ أى ولو شيد على المعتمدو تعاد اليه عند التكفين انتهى زيادى وينبغى ان محل ذلك ما لم يرد تغسيله حالاً ثم رايته في سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الاذرى الخ يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع مر اه وفي سم على المنهج قال مر ونزعت ثيابه وان كان ثياباً لوجود العلة وهو خوف التغير ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض اكل لحوم الانبياء لان هذا إما يفيد امتناع اكل الارض لا التغير والى في الجملة انتهى اه وما ذكره آخر افيه توقف ولا يدفعه قوله ولا ينافيه الخ كما هو ظاهر (قوله وبؤيده) أى بحث الاذرى (قوله فلا تنزع عنه) قال في الايعاب هذا ظاهر ان اريد دفنه فوراً ولا قالوا لى نزعه اثم اعادتها عند الدفن خشية التغير كرى على بافضل وتقدم انفا عن البصرى وعش ما يوافقه قول الماتن (ووجه للقبلة) أى ان امكن (وقوله كمحضر) أى كتوجيهه وتقدم مغنى ونهاية (قوله أى جميع) الى قوله خلافاً في النهاية والمغنى الا قوله ان لم يخش الى وذلك (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض الى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاها رفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيتضرر بالمتهم وهذا بعده فلا تضرر سم قول الماتن (أوفى محارمه) ظاهره ان الارق وان كان ابعداولى من غيره سم (قوله مع اتحاد المذكورة الخ) أى اخذ من قول الروضة يتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاها رجل محرم من المرأة وامرأة محرم من الرجال جاز نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى وهو أى الاتحاد المذكور شرط للندب اه (قوله والانوثة) وبحث الاذرى جوازهم مع الاجنبى للاجنية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المغنى ذلك البحث وقال سم قال في شرح الروض ويومى اليه زيادة المصنف لفظه اولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال اولى اه وظاهره ان البحث ان ذلك للمحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر في نظر ومس جاتزين في الحياة اه وقال عش قوله مر مع الغض الخ قال سم على المنهج بعد ما ذكر من بحث الاذرى المذكور وما الى مر انتهى وقوله مر وهو بعيد أى فيحرم لانه مظنة لرؤية شيء من البدن اه عش (قوله ومثله) أى المحرم قول الماتن (إذ اتيقن موته) أى يظهر شىء من اماراته كاسترخاء قدم وميل انف واختصاف صدغه مغنى وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم صريح في ان المراد من اليقين ما يشمل الظن كما يأتى عن الايعاب (قوله ان تحبس) أى تبقى (وقوله بين ظهرانى اهله) بفتح النون أى ظهور اهله عش (قوله ومتى شك في موته الخ) هذا مع مقابله لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى ان

الارض لا تخلو عن نداوة وان خفيت (قوله نعم بحث الاذرى بقاء قبضه الذى يغسل فيه اذا كان طاهراً) يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع مر (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض الى هنا اه وفيه دلالة على ان ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاها رفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيتضرر بالمتهم وهذا بعده فلا تضرر (أرفق محارمه) ظاهره ان الارق وان كان ابعداولى من غيره وان كان اقرب ويحتمل ان المراد به من شأنه انه الارق قال في شرح الروض وعبارة الروضة ويتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاها الرجال من نساء المحارم والنساء من رجال المحارم جاز قال الاذرى وفيه اشارة الى انه لا يتولى ذلك الاجنبى من الاجنبية ولا بالعكس ولا يبعد جوازهما مع الغض وعدم المس اه وهو بعيد شرح مر ويومى اليه زيادة المصنف لفظه اولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال اولى والمحرم فيما ذكر الزوجان بل اولى اه وظاهره ان ذلك للمحارم مع عدم الغض ومع المس وهو ظاهر في نظر ومس جاتزين في الحياة (قوله مع اتحاد المذكورة والانوثة) شرط للندب (قوله ومتى شك في موته الخ) هذا مع مقابله لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى ان المراد به

نعم بحث الاذرى بقاء قبضه الذى يغسل فيه اذا كان طاهراً اذ لا معنى لنزعه ثم اعادته لكن يشمر لحقوه لئلا يتنجس وبؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدة وسأى أن الشهيد بدفن بثيابه فلا تنزع عنه (ووجهه للقبلة كمحضر) فيكون على جنبه الايمن الى آخره (ويتولى ذلك) أى جميع مامر ندبا بأسهل ممكن (أرفق محارمه) به مع اتحاد المذكورة والانوثة ومثله أحد الزوجين بالاولى لو فور شفقته (ويبادر) بفتح الدال (يغسله اذ اتيقن موته) ندبا ان لم يخش من التأخير والا فوجوباً كما هو ظاهر وذلك لامره
 صلوات الله عليه بالتعجيل بالميت وعلله بأنه لا ينبغى لجيفة مؤمن أن تحبس بين ظهرانى أهله رواه أبو داود ومتى شك في موته

وجوب تأخيرها إلى اليقين بتغير ریح (٩٨) ونحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له إماما فبعد حديث لم يكن هناك شك خلافا لما يوهمه كلام

شارح وقد قال الأطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكينة ظاهرا يدفنون احياء لانه يعزاد الكالموت الحقيقى بها إلا على افاضل الاطباء وحينئذ فيتعين فيها التأخير إلى اليقين بظهور نحو التغير (وغسله) أى المسلم غير الشهيد (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله وكان سبب عدم ذكره له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه (ودفنه) وما الحق به كالفاته في البحر وبناء دكة عليه على وجه الارض بشرطها الاقنى (فروض كفاية) اجماعا على كل من علم بموته أو قصر لسكونه بقرنه وينسب في عدم البحث عنه إلى تقصير ويأتى الكافر وكذا الشهيد فهو وكغيره إلا في الغسل والصلاة عليه (واقبل الغسل) ولو بنحو جنب (تعميم بدنه) بالماء لانه الفرض فى الحى فالميت اولى به به يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظير ما مر فى الحى فقول بعضهم انهم اغفلوا ذلك ليس فى محله (بعد ازالة النجس) عنه ان كان ندبا اذ يكفى لهما غسلة واحدة ان زالت عيته بها بلا تغير كالحى والفرق بان هذا حاتمة امره فليحفظ له اكثر يردده تصر يحهم الآتى بأنه لو خرج بعد الغسل نجس من الفرج أو

المراد به التردد باستواء أورد جحان لكنه فى شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظنا وكذا حتى لا ينافى قولهم المذكور وإنما لم يجب المبادرة احتياط الاحتمال اغناء أو نحوه انتهى سم وتقدم عن المغنى وغير ما يوافقها أى الايعاب (قوله وجوب تأخيرها) ينبغى ان الذى وجوب تأخيرها هو الدفن دون الغسل والتكفين فانها بتقدير حيائه لا ضرر فيها نعم ان خيف منها ضرر بتقدير حيائه امتنع فعلمها عس (قوله فذكرهم العلامات الخ) ومنها رخاء قدمه او ميل انفه او انخلاع كفه او انخفاض صدغه او تقلص خصيته مع تدلى جلدتيه ما نهاية ويمكن ان يطالع على ذلك التقاصر حاملته وكذا غيرها بأن يقع نظره اليهما بلا قصد عس (قوله فيتعين فيها) أى فى الاموات من السكينة قول المتن (وغسله الخ) (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفى لا يبعد انه يكفى ولا يقال مخاطب بالفرض غيره لجواز انه إنما خوطب بذلك غير له عجزه فاذا اتى به كرامة كفى (فرع آخر) لو مات انسان موتا حقيقيا وجوز ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه انه يجب له تجمير آخر خلافا لما اتواهم سم على حج وينبغى ان مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر وفى فتاوى ابن حج الحديث ما حاصله ان من احيى بعد الموت الحقيقى بان اخبر به معصوم ثبت له جميع احكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعمل عليها لان ذلك نشرع المالم يردده ولا نظيره ولا ما يقاربه وتشرع ما هو كذلك بمنع بلا شك اه أى وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وإنما يجب مواراته فقط واما إذا لم يتحقق موته حكمنا بانه إنما كان به غشى أو نحوه اه عس اقول والقلب الى ما تقدم عن سم اميل ثم رايت ان شيخنا جزم بذلك بلا عزو وقال لو مات انسان موتا حقيقيا ثم جزم ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه انه يجب تجميره ثانيا اه فقول سم خلافا لما اتواهم لعله أشار به الى ما مر عن الفتاوى الحديثة للشارح (قوله وحمله) كذا فى النهاية والمغنى (قوله انه قد لا يجب الخ) أى او انه من لازم دفنه غالبا فاستغنى به عنه سم وبصرى وشيخنا قول المتن (فروض كفاية) قال الشارح فى شرح النقاط المنبوء فرض كفاية هذا ان علم به جمع ولو مرتب على المعتمد وإلا لفرض عين اه وقياسه ان يقال بنظيره هنا بصرى عبارة الغزى فى شرح ابن شجاع وان لم يعلم بالميت إلا واحد تعين عليه ما ذكر اه قال شيخنا لكن تعينه حينئذ عارض لا يخرج عنه كونه فرض كفاية فى ذاته اه (قوله اجماعا) الى قوله والفرق فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله او قصر الى المتن (قوله على كل من علم الخ) أى من قريب او غيره مغنى (قوله ويأتى الكافر الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء فى ذلك قائل نفسه وغيره وسواء المسلم الذى إلا فى الغسل والصلاة فحملها فى المسلم غير الشهيد كما يعلم بما يأتى اه قال عس واما الذى فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله اه (قوله وكذا الشهيد) أى يأتى الكلام فيه كرى عبارة شيخنا فخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقا وتحرم الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفنه ان كان ذميا أو مؤمنا أو معاهدا بخلاف الحربى والمردود وخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه امران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه الغسل والصلاة اه (قوله ولو لنحو جنب) أى من الحائض والنفساء (قوله بالحى) أى فى غسل الحى من الجنابة ونحوها نهاية (قوله بالماء) أى مرة نهاية (قوله فالميت اولى) محل نظر (قوله وبه) أى بقوله فالميت الخ (يعلم وجوب الخ) فيه تأمل (قوله ان كان) أى ان وجد النجس على بدنه (قوله ندبا) راجع للبتن (قوله اذيكفى الخ) تعليل للندب (قوله والفرق) أى بين الحى والميت (قوله ولم يحتج الخ) أى حاجة للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا ان يريد الاستدراك على ايهام العبارة الوجوب سم (قوله للاستدراك)

التردد باستواء أورد جحان لكنه فى شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظنا وكذا حتى لا ينافى قولهم المذكور وإنما لم يجب المبادرة احتياط الاحتمال اغناء أو نحوه ثم ايده بكلام لهم آخر (قوله انه قد لا يجب بان يحفر الخ) او انه من لازم دفنه فاستغنى به عنه (قوله يردده تصر يحهم الآتى) فيه نظر لان الاحتياط من وجه لا يقتضى الاحتياط من كل وجه (قوله ولم يحتج للاستدراك هنا للعالم الخ) أى حاجة

له اكثر انه لو اجتمع مع
حي وكل بيده نجس والماء
لا يكفي إلا أحدهما قدم
الميت قطعاً وما يأتي أنه
يكفي في الاثواب الثلاثة
وان لم يرض الورثة قلت
ممنوع اما الاول فلان الحي
يمكنه إزالة خبثه بعد
بخلاف الميت فقدم لذلك
واما الثاني فلان الثلاثة
حقه فلم يملك الورثة اسقاطها
(ولا نجس) لصحة الغسل
(نية الغاسل في الاصح)
فيكفي غرقه او غسل كافر)
له الحصول المقصود من
غسله وهو النظافة وإن لم
ينو ويغني ندب نية الغسل
خروجاً من الخلاف
وكيفيتها ان ينوي نحو اداء
الغسل عنه او استباحة
الصلاة عليه (قلت الاصح
المنصوص وجوب غسل
لغيره والله اعلم) لانا ما موون
بغسله فلا يسقط عنا إلا
بفعلنا والكافر من جملة
المكافين ومن ثم لو
شوهدت الملائكة تغسله
لم يكف لانهم ليسوا من
جملة المكافين اي بالفروع
فلا ينافي قول جمع انهم
مكلفون بالايمان به صلى
الله عليه وسلم بناء على انه
مرسل اليهم على المختار
ولما كفي ذلك في الدفن
لحصول المقصود منه وهو
السترأى مع كونه ليس
صورة عبادة بخلاف
الغسل فلا يقال المقصود

أى بان يقول قلت الاصح ان الغسلة تكفي لها كما قال في الطهارة (قوله انه الخ) بيان لما (قوله
لها) أى للحدث والنجس (قوله انه الخ) فاعل يؤيد (قوله وما يأتي الخ) غطف على انه لو الخ
قول المتن (الاصح الخ) وفي نسخ عديدة الصحيح فليحذر بصري (قوله لانا) الى قوله اي بالفروع
في المغنى وإلى قوله اي مع كونه في النهاية إلا قوله اي بالفروع الى وانما كفي (قوله لو شوهدت الملائكة
تغسله الخ) ينبغي ان يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم إياه سم (قوله اي بالفروع)
قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم تسكليه بخصوص
هذا سم ويأتي عن البصري ما يخالفه وعن ع ش ما يوافقه إلا في التقييد بعلم ذكوره الجز (قوله بناء على انه
مرسل الخ) المتبادر من قول القائلين بانه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى الملائكة انه مرسل اليهم فيما يتعاق
بهم من الاصول والفروع اللائقة بهم فالأقعدان يقال في التوجيه السابق اي بالفروع الخاصة بنا التي
من حملتها غسل الميت وهذا لا ينافي إرساله صلى الله عليه وسلم اليهم في الاصول والفروع ومنه يؤخذ ان
الوجه عدم الاكتفاء بتغسيل الجن لانا لا نقطع بان غسل الميت من الفروع التي كلفوا بها بصري (قوله
ولما كفي ذلك) اي فعل الملائكة كودي (قوله في الدفن) اي والتكفين نهاية ومغنى اي والحمل
ع ش وشيخنا عبارة سم وظاهر ان الحمل كالدفن بل اولى وكذا الادراج في الا كفان اه (قوله بخلاف
الغسل) ومثله الصلاة بل اولى سم (قوله انه لا يسقط بفعلهم) والوجه الاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من
انقضاء الجمعة بهم نهاية ومغنى قال ع ش اي ذكورا كانوا او اناثا ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد
الميت والغسل منهم في الذكورة أو الانوثة واختلافهما في ذلك كما لو غسلت المرأة ذكرا اجنبيا فانه وإن
حرم عليها ذلك يسقط به الطلب عنا وفي سم على ابن ححج تقييد الجنى بالذكورة وقديتوقف فيه اه (قوله
ويكفي غسل المميز) قال في شرح العباب وسيعلم مما سيأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل اولى ثم
رايت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون اه ومثله في ذلك كما ظاهر الحمل والدفن
وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافيه تعليمهم اجزاه من الكافر بانه من جملة المكلفين
إلا أن يجاب بان هذا لا يقتضي المنع في غير المميز وإلا لا يقتضي المنع فيه اي المميز ايضا لانه ليس من جملة
المكلفين وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فأولى الغسل انتهى اه سم ويوافقه قول النهاية والوجه
سقوطه بتغسيل غير المكلفين اه قال ع ش اي من نوع بني ادم كصبي ومجنون بدليل قوله مر قيل
وإن شاهدنا الملائكة الخ اه ولعل الاقرب ما يفهمه كلام الشارح من عدم كفاية غسل غير المميز (قوله

للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا أن يريد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب وهذا وقد اجاب
بعضهم بان بعد معنى مع كما قالوه في بطننا بعد بطن في الوقف وفيه نظر لان هذا استعمال المتبادر خلافاً وإنما
حلوا عليه في الوقف لان اول الصيغة افاد التعميم وهو قوله اولادى واولادى واولادى ولان الحمل على معنى مع
يخرج ما إذا تقدم إزالة النجس إلا ان يمنع هذا بان المعنى مع وجود إزالة النجس وهو صادق بوجودها ولا
(قوله و من ثم لو شوهدت الملائكة تغسله الخ) ينبغي ان يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم
إياه (قوله أى بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم
تسكليه بخصوص هذا (قوله بالايمان به صلى الله عليه وسلم) قد يخرج الايمان بغيره من الانبياء صلوات الله
عليه وعليهم كما تخرج الفروع على الاطلاق فلينظر هل خروج هذين بناء على ما ذكر مصرح به ثم
انظر من اين ذلك فلا يرجع قد يقال أن الايمان بسائر الرسل قضية الايمان مطلقة وإنما المختص بنبينا وجوب
اتباعه عليهم فيما يتعلق بالايمان (قوله ولما كفي ذلك في الدفن الخ) وظاهر ان الحمل كالدفن بل اولى وكذا
الادراج في الا كفان (قوله بخلاف الغسل) وكما الغسل الصلاة بل اولى كما هو ظاهر (قوله ويكفي غسل المميز

منه النظافة ايضا بدليل عدم وجوب نيته ويتردد النظر في الجن لانهم من المكلفين بشرعنا في الجملة لإجماع ضروريا ثم رأيت ما سا ذكره
اول محرمات النكاح انه لا يسقط بفعلهم ويكفي غسل المميز لانه من حملتنا كالفاسق كما يأتي (والاكمل وضعه بموضع خال)

عن غير الغاسل) إلى قوله لكن بشرط في النهاية والمغني إلا قوله وإن خالف إلى أنه قد (قوله نص عليه) أي على هذا التصور (قوله على ذلك) أي الستر (قوله ما يكره) أي الميت (قوله كأن يغسله الخ) ظاهره أن عليا والفضل كانا يباشران الغسل وفي ابن حجب على الشائل ما نصه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والبخاري والبيهقي والعقيلي وابن الجوزي عن علي كرم الله وجهه وأصاني النبي ﷺ أن لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال علي فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء الستر وهما معصوبان العين قال علي رضي الله تعالى عنه فماتنا وتناولت عضوا الا كأنما نقله معي ثمانون رجلا حتى فرغت من غسله وفي رواية يا علي لا يغسلني إلا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي إلا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقثم وأسامة وشقران مولاة ﷺ يصبون الماء واعينهم معصوبة من وراء الستر اهـ وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي الخ لعل المراد لا يرى أحد غيرك الخ أو وانت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك عش أي فيجمع بين هذه الروايات بأن الفضل كان يعين عليا تارة ويصب الماء أخرى (قوله أن الولي أقرب الورثة الخ) وهو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يكن بينهما عداوة وإلا فكأجنبي شرح مر اه سم أي فيكون حضوره خلاف الأولي عش (قوله أقرب الورثة) فلو اجتمع الابن والاب والعم والجد فهل يستويان أولا ولا يحتل تقديم الابن على الاب وتقديم الجد على العم وينبغي أن من الأقرب ههنا من ادلى بجهتين على من ادلى بجهة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لآب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالأقرب تقديم الاخ الأم والعم من الام على ابن العم الشقيق أو للآب وإن كان ابن العم له عصوبة وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا (فرع) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل واكمله فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل سم على البهجة واما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي والأقرب ان طالب الاكمل خاص بالمسلم لان غسل الكافر من اصله غير مطلوب فلا يطلب الاكمل فيه اما الجواز فلا مانع منه عش (وإن يكون على نحو لوح) أي كسبرير هي لذلك ويكون عليه مستأق كاستلقاء المحتضر لانه لا يمكن لغسله نهاية ومغني (مرتفع) أي ويستقبل به القبلة شرح بافضل (بالسخيف) أي بحيث لا يمنع وصول الماء اليه والمستحب أن يغطي وجهه بخرقه من اول ما يضعه على المغتسل نهاية ومغني أي لان الميت مظنة النغير ولا ينبغي اظهار ذلك عش (قوله لما اخذوا الخ) عبارة النهاية لما اختلفت الصحابة في غسله هل نجده ام نغسله في ثيابه فغشيمهم الناس وسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله ﷺ وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه اه قال عش فان قلت الهاتف بمجرده لا يثبت به حكم قلت يجوز ان يكون انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل واجمعوا عليه فلا استدلال انما هو باجماعهم لا لسمع الهاتف اه (قوله ثم ان اتسع كه الخ) عبارة شرح المنهج والمغني ويدخل الغاسل يده في كه ان كان واسعوا يغسله من تحته وإن كان ضيقا فثق

عن غير الغاسل) إلى قوله لكن بشرط في النهاية والمغني إلا قوله وإن خالف إلى أنه قد (قوله نص عليه) أي على هذا التصور (قوله على ذلك) أي الستر (قوله ما يكره) أي الميت (قوله كأن يغسله الخ) ظاهره أن عليا والفضل كانا يباشران الغسل وفي ابن حجب على الشائل ما نصه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والبخاري والبيهقي والعقيلي وابن الجوزي عن علي كرم الله وجهه وأصاني النبي ﷺ أن لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال علي فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء الستر وهما معصوبان العين قال علي رضي الله تعالى عنه فماتنا وتناولت عضوا الا كأنما نقله معي ثمانون رجلا حتى فرغت من غسله وفي رواية يا علي لا يغسلني إلا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي إلا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقثم وأسامة وشقران مولاة ﷺ يصبون الماء واعينهم معصوبة من وراء الستر اهـ وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي الخ لعل المراد لا يرى أحد غيرك الخ أو وانت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك عش أي فيجمع بين هذه الروايات بأن الفضل كان يعين عليا تارة ويصب الماء أخرى (قوله أن الولي أقرب الورثة الخ) وهو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يكن بينهما عداوة وإلا فكأجنبي شرح مر اه سم أي فيكون حضوره خلاف الأولي عش (قوله أقرب الورثة) فلو اجتمع الابن والاب والعم والجد فهل يستويان أولا ولا يحتل تقديم الابن على الاب وتقديم الجد على العم وينبغي أن من الأقرب ههنا من ادلى بجهتين على من ادلى بجهة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لآب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالأقرب تقديم الاخ الأم والعم من الام على ابن العم الشقيق أو للآب وإن كان ابن العم له عصوبة وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا (فرع) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل واكمله فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل سم على البهجة واما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي والأقرب ان طالب الاكمل خاص بالمسلم لان غسل الكافر من اصله غير مطلوب فلا يطلب الاكمل فيه اما الجواز فلا مانع منه عش (وإن يكون على نحو لوح) أي كسبرير هي لذلك ويكون عليه مستأق كاستلقاء المحتضر لانه لا يمكن لغسله نهاية ومغني (مرتفع) أي ويستقبل به القبلة شرح بافضل (بالسخيف) أي بحيث لا يمنع وصول الماء اليه والمستحب أن يغطي وجهه بخرقه من اول ما يضعه على المغتسل نهاية ومغني أي لان الميت مظنة النغير ولا ينبغي اظهار ذلك عش (قوله لما اخذوا الخ) عبارة النهاية لما اختلفت الصحابة في غسله هل نجده ام نغسله في ثيابه فغشيمهم الناس وسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله ﷺ وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه اه قال عش فان قلت الهاتف بمجرده لا يثبت به حكم قلت يجوز ان يكون انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل واجمعوا عليه فلا استدلال انما هو باجماعهم لا لسمع الهاتف اه (قوله ثم ان اتسع كه الخ) عبارة شرح المنهج والمغني ويدخل الغاسل يده في كه ان كان واسعوا يغسله من تحته وإن كان ضيقا فثق

الخ) قال في شرح العباب وسيعلم بما يأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل أولى ثم رأيت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون لوجود المقصود اهـ ومثله في ذلك كما هو ظاهر الخلل والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد يناقشه تعليمهم اجزائه من الكافر بانه من جملة المكلفين الا ان يحجب بان هذا لا يقتضي المنع في غير المميز ولا لا يقتضي المنع فيه ايضا لانه ليس من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الغرض بصلاته فالولي الغسل ثم رأيت الزركشي قال ان كلامهم يقتضي صحته من المميز وغيره قال لا يجوز منه لانه ليس من أهل الفرض وقد علمت ما يرد هذا الاخير فتأمل اهـ (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال المخاطب بالفرض غيره لجواز انه انما خطب بذلك غيره لعجزه فاذا اتى به كرامة كفي (فرع آخر) لو مات إنسان ومات حقيقة يار جهز ثم احى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شرط فيه انه يجب له تجهيز اخر خلافتين توهمه (قوله) ويؤخذ منه أن الولي أقرب الورثة لكن بشرط ان توجد الخ) هو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يكن بينهما عداوة والافكاك جني شرح مر

فان فقد وجب ستر عورته وان يكون (بماء) مالح و(بارد) لانه يشد البدن والسخن يرخيه (١٠١) نعم ان احتيج له لنحو شدة برد

أو وسخ فلا بأس وينبغي
إبعاد الماء عن رشاشه
كما بأصله وأن يجتنب ماء
زمزم للخلاف في نجاسة
الميت ولم يراع نظيره في إدخاله
المسجد لأن مانعه مخالف
للسنة الصحيحة كما يعلم بما
يأتي (لا يجلسه) الغاسل
برفق (على المغتسل) المرتفع
(مائل إلى ورائه) اجلاساً
رفيقاً لأن اعتداله قد يحبس
ما يخرج منه (ويضع يمينه
على كتفه وإبهامه في نفرة
قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا
يتأيل رأسه (ويسند
ظهره إلى ركبته اليمنى) لئلا
يسقط (ويبر يساره على
بطنه لإمرار بليغا) أي
مكرراً المرة بعد المرة مع
نوع تحامل لا مع شدته لأن
احترام الميت واجب قاله
الماوردي (ليخرج مافيه)
من الفضلات خشية من
خروجه بعد الغسل ولتكن
الجمرة فأحة الطيب من
أول وضعه بل من حين موته
إلى انتهائه وليعتن المعين
بكثرة صب الماء إذا بالعين
الخارج وريحه ما أمكن
(ثم يرضجه لقفاه) ويفسل
يساره وعليها خرقة سواتيه
قبله ودبره وما حوله كما
يستنجي الحي والاولى خرقة
لكل سواة على ما قاله الامام

رؤس الدخار يص وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد فقص أو لم يتأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة
والركبة اه قال البجيرمي الدخار يص جمع دخريص بالكسروهي المسماة بالنياقي ورؤسها هي الخياطة
التي في اسفل الكم ولا يحتاج لاذن الوارث اكتفاء باذن الشارع ولما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف
عورته عشاها في السكردي على بافضل وفي الايعاب ظاهر كلامهم ان الغاسل لا يحتاج إلى استدذان الورثة
في الفتق وان نقصت به القيمة وفيه مافيه ثم قال نعم ينبغي أن يحمله حيث لم يكن في الورثة محجور عليه وإلا لم يجز
فنهقه المتقص لقيمتها اه (قوله) فان فقد وجب الخ) وواضح انه يندب ستر ما زاد عليها لان ستره جميعه مطلوب
بصري (قوله) ستر عورته) عبارة في شرح بافضل ستر ما بين سترته وركبته مع جزء منهما اه (قوله)
مالخ) إلى قوله ولم يراع في النهاية والمغنى (قوله) مالح) أي اصاله فلا يندب مزج العذب بالملح عشا (قوله)
لانه الخ) أي البارد (قوله) والسخن الخ) وكذا العذب بجيرمي (قوله) فلا بأس) عبارة النهاية فيكون
حيث بدأ ولي ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع اليه الفساد اه (قوله) وينبغي الخ) والاولى ان يعد الماء في اناء
كبير ويبعده عن الرشاش لئلا يقدره او يصير مستعملاً ويعدمه اناء من اخرين صغير او متوسطا يعرف
بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسل بالمتوسط قاله في المجموع نهاية (قوله) وان يجتنب ماء زمزم
الخ) أي فيكون الغسل به خلاف الاول عشا (قوله) في إدخاله المسجد) أي للصلاة عليه (قوله) برفق)
إلى قوله ورد في المغنى وإلى قوله حتى بالنسبة الخ في النهاية قول المتن (مائل الخ) أي قليلاً لانه في معنى (قوله)
لأن اعتداله) لعل المراد به الجلوس بلا ميل ويحتمل ان المراد استلقاؤه عبارة النهاية والمغنى ليسهل خروج ما في
بطنه اه قول المتن (في نفرة قفاه) والقفاء مقصور وجوز الفراء مده مغنى (قوله) وهو الخ) أي القفا
(قوله) مع نوع تحامل) أي قليل عشا (قوله) بعد الغسل) أي أو بعد التكفين فيفسد بدنه أو كفته مغنى
ونهاية (قوله) فأحة الطيب) أي منتشرة الرائحة كودي قول المتن (ولتكن الجمرة الخ) وفي البجيرمي عن
القليوبي وإن كان محرماً اه واستظهر عشا انه لا فرق بين كونه خالياً عن الناس وغيره وفي الاسنى الجمرة
بكسر الميم المبخرة اه (قوله) من اول وضعه) أي على المغتسل (قوله) وليعتن المعين الخ) أي حين مسح البطن
نهاية قول المتن (ثم يرضجه لقفاه) أي مستلقياً كما كان أولاً لانه في معنى قال عشا في تعبيره بالا ضجاع
تجوز وحقيقته ان يلقه على قفاه (قوله) وما حوله) الاول ثنية الضمير كافي النهاية والمغنى (قوله) كما يستنجي
الحي) أي بعد قضاء حاجته نهاية (قوله) على ما قاله الامام الخ) اعتمده المغنى عبارته وفي النهاية والوسيط
يفسل كل سواة بخرقه ولا شك انه ابلغ في النظافة اه (قوله) بان المباحة) أي سرعة الانتقال (قوله) لحرمة مس
شيء من عورته الخ) مفهومه جواز مس أحد الزوجين ما عدا عورة الآخر أي بلا شهوة ولا حرم كالنظر
بل اولى فليتأمل سم (قوله) حتى بالنسبة لاحد الزوجين) اعتمده عشا وقال سم عبارة شرح البهجة ظاهرة
في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهما مشهروا فقههم وكذا شيخنا البكري في كنهه
فقال بعد كلام ما نصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وان له
النظر كذلك إذ هو اولى من المس بشرط انتفاء الشهوة اه وبإني انفا عن باب النكاح ما يخالف ذلك اه

(قوله) ورد بأن المباحة الخ) كذا شرح مر (قوله) لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل) مفهومه جواز مس
أحد الزوجين ما عدا عورة الآخر أي بلا شهوة ولا حرم كالنظر بشهوة بل اولى فليتأمل (قوله) حتى بالنسبة
لاحد الزوجين) عبارة شرح البهجة ظاهرة في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهما
بها مشه (قوله) حتى بالنسبة لاحد الزوجين الخ) تصریح بخرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة
وفيه نظر ويؤيد النظر إطلاق قولهم الآتي ولا مس أي ندباً فإطلاق أن عدم المس مندوب فقط يدل على
جواز مس العورة بلا شهوة ثم رايت شيخنا الامام ابالحسن البكري في كنهه في شرح قول المصنف
الآتي ولا مس بعد كلام قرر ما نصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت
في سائر بدنه وان له النظر كذلك إذ هو اولى من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة اه ثم رايت

والغزالي ورد بأن المباحة عن هذا المحل أولى ولف الخرقة واجب لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لاحد الزوجين

(قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد الخ) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الدمى والسيد البكري هناك عن المجموع وزاد البكري ويتجه أن السيد كذلك هو لا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه لا يبلغ منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة سم ولعل الأولى حمله على ما إذا لم يكن غاسلا ولا معينا له عبارة الشارح في شرح بافضل ويغض الغاسل ومن معه بصره وجوب باعما بين السرة والركبة وجزء منهما إلا أن يكون زواجا وزوجة ولا شهوة ونبدافهما عدا ذلك فنظره بلا شهوة بخلاف الأولى إلا الحاجة إلى النظر كعرفة المغسول من غيره والمس كالنظر فيما ذكره (قوله ولوللغورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظرها للعورة بلا حاجة مره سم (قوله يلقى) إلى قوله ويجب في النهاية والمعنى (قوله ويغسل ما أصاب الخ) أى أن تلوث سم ونهاية معنى (قوله ونحو أشنان) أى كالصابون (قوله ويلف) من باب رد ع ش (قوله أنه يعد خرقتين الخ) مقتضى قول الشارح الاتى ثم يلف أنه يعد ثلاث خرق لكن الذى يصرح به كلام الأصحاب أنها خرقتان لا غير وأن التى يلفها على أصبعه للاستياك هى الثانية فهو الوجه خلافا لما يقتضيه صنيعه إلا أن يؤول بان مراده بعضا من تلك الخرقه نظيفا لم يصبه شىء من القذر بصري وقال الكردى على بافضل أن ما بأتى خرقه ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى اه أى وكلام الأصحاب فى الخرقه الكبيرة التى لليد (قوله على أصبعه) أى السبابة نهاية ومعنى (قوله تلك) إلى قوله قيل فى النهاية والمعنى إلا قوله خلافا إلى المتن (قوله والأولى أن تكون الخ) وفارق الحى حيث يستاك باليمين للخلاف ولأن القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا نهاية ومعنى وياتى فى الشرح ما يفيد (قوله ولا يفتح أسنانه) إذا كانت متراصة معنى أى ويسن أن لا يفتح أسنانه فلو خالف وفتح فان عدا زرا موصل الماء لجوفه حرم وإلا فلا نعم لو تنجس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح أسنانه اتجه فتحه وإن علم سبق الماء في جوفه ع ش (قوله من هذا) أى من استياك الميت باليسرى (قوله أنا لوقلنا الخ) أى وانه لو سوك الميت بنحو عود كان باليمنى حلبي اه بجزى عبارة البصرى قد يقال قياسه أن الخرقه هنالو كثفت بحيث تمنع نفوذ شىء إلى الأصبع سن كونه باليمنى فلي تأمل اه (قوله ويتعهد الخ) يغنى عنه قوله السابق ويغسل ما بقى الخ (قوله وبعد ذلك كله الخ) يشمل الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وينبغى أن تأخير الوضوء عنه على وجه الندب فيجوز تقديمه عليه ويحترز عن المس كافى الحى السليم سم قول المتن (ويوضئه كالحى) ويتبع بعودلين ماتحت اظفاره إن لم يقلها وظاهر اذنيه وصماخيه شرح بافضل زاد النهاية والأولى كما

ما كتبه بعد عن باب النكاح للشارح وغيره وهو يخالف ذلك (قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة) حاصل كلام الشارح جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضى حرمة نظر العورة بلا شهوة فانه قيد قول المصنف هناك وللزوج النظر إلى كل بدن فى حال الحياة ثم قال وبحال الحياة أى وخرج بحال الحياة ما بعد الموت فهو كالحرم اه إذا حرم بحرم نظر عورته ولو بلا شهوة وعبارة الدمى هناك فان مات صار الزوج كالحرم فى النظر كما افاده فى شرح المذهب اه وعبارة كثر الاستاذ شيخنا أنى الحسن هناك ما بعد الموت فيصير الزوج كالحرم فى النظر كما فى المجموع ويتجه أن السيد كذلك اه ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه لا يبلغ منه وحمل مر المذكور فى باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة (قوله ولوللغورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظرها للعورة بلا حاجة مر (قوله ويغسل ما أصاب يده) أى أن تلوث (قوله فى المتن يدخل أصبعه) أى السبابة فيما يظهر قاله فى شرح الروض قال مر من اليسرى كما صرح به الدارمى واعتمده الأسنوى وغيره اه شرح مر (قوله والأولى أن تكون اليسرى) فارق الحى حيث تسوك باليمنى للخلاف ولأن القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا شرح مر (قوله كسواك الحى) هذا يدل على أن هذا سواك الميت لا يقال هذا يؤيدان أول سنن وضوء الحى السواك لا نأقول ظاهر كلامهم أنه لا يطالب غسل كفى الميت ولا قل هذا كان السواك ولا

بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولوللغورة لأنه أخف (ثم) يلقى تلك ويغسل ما أصاب يده بماء ونحو أشنان و (يلف) خرقه (أخرى) بيساره أيضا ويغسل ما بقى على بدنه من قذر ظاهر أو نجس ويجب لفها فى العورة كما عرف فعلم أنه يسن كافى المجموع عن الشافعى والأصحاب أنه يعد خرقتين نظيفتين واحدة للسواكين وأخرى لبقية البدن ثم يلف خرقه نظيفة على أصبعه (و يدخل أصبعه) تلك والأولى أن تكون اليسرى خلافا للقمولى لبعض نسخ المحرر (فه ويبرها على أسنانه) بشىء من الماء كسواك الحى ولا يفتح أسنانه لئلا يدخل الماء جوفه فيفسده قيل يؤخذ من هذا أن الحى يستاك باليسرى اه وليس كذلك لوضوح الفرق فان الأصبع هنا مباشرة للأذى من وراء الخرقه ولا كذلك ثم نعم قياسه أنا لوقلنا بحصول السواك بالأصبع أو أرا دلف خرقه على أصبع للاستياك بها والأذى ينفذ منها لها سن كونه باليسرى (وزيل) بأصبعه اليسرى أيضا وعليها الخرقه والأولى الخنصر (مافى منخريه) بفتح أوله وثالثه وكسرهما

يفيده كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليكرر غسل ما تحتها والأوجه كما بحثه الزركشي أنه ينوي بالوضوء الوضوء المستنون كما في الغسل اه قال ع ش قوله ويتبع بعود أي وجوباً أن علم أن تحتها ما يمنع وصول الماء وإلا فندبا ولا فرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيماً أو لا وقوله أنه ينوي أي وجوباً وقوله الوضوء المستنون يفيد أنه لا بد في وضوء الميت من النية بخلاف الغسل اه ع ش عبارة شيخنا ولا تجب نية الغسل لكن تسن خروجا من الخلاف بخلاف نية الوضوء فانها واجبة ولذلك يلغز ويقال لنا شى واجب ونيته سنة وشى سنة ونيته واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة ووضوؤه سنة ونيته واجبة اه وعبارة البجيرى قرر شيخنا سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها شورى وجرى الزيادة على الوجوب وهو المعتمد اه (قوله وضوء) إلى قول المتن ويسرهما في المغنى وإلى قول الشارح ولا ينافى في النهاية إلا قوله وكذا من شعر غيرهما (قوله وضوء كاملاً) أي ثلاثاً ثلاثاً نهاية ومغنى (قوله بمضمضة واستنشاق) ولا يدعى عنهما ما رأى قول المصنف ويدخل أصبعه فيه الخ لأنه كالسواك وزيادة في التنظيف نهاية (قوله فيهما) أي المضمضة والاستنشاق قول المتن (يسدر) وهو شجر النبق بكسر الباء الموحدة الواحدة سدره شيخنا عبارة البجيرى ورق النبق اه (قوله كالخطمى) أي والصابون قول المتن (ويسرحهما) أي بعد غسلهما جميعاً ويظهر أن هذا هو الأكل فلو غسل رأسه ثم سرحه وفعل هكذا في اللحية حصل أصل السنة ع ش (قوله أي شعورهما) لا يخفى ما فيه فإن الإضافة لأحدهما لامية وللآخر بيانية بصرى أي ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز عبارة النهاية والمغنى أي شعر رأسه ولحيته اه (قوله أن تلبدت) المعتمدان التلبد شرط التسريح مطلقاً شرح مر وفي شرح الروض الأوجه أنه شرط لتسريحهما بوسع الأسنان وظاهر المتن أن طلب التسريح وكونه بوسع الأسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وأن قيد في الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمدان التلبد شرط لاصل التسريح سم عبارة الرشيدى قوله مر مطلقاً أي سواء في ذلك المشط واسع الأسنان وغيره أي خلافاً للإمداد من جعل التلبد شرطاً للمشط واسع الأسنان فقط اه وعبارة ع ش قوله مر أن تلبدت مفهومة أنه لم يتلبد لا يسن وينبغي أن يكون مباحاً اه (قوله فالأولى أن يقدم الرأس الخ) أي ولا يعكس لتلاينزل الماء من رأسه إلى لحيته فيحتاج إلى غسلها ثانياً شرح بافضل قول المتن (واسع الأسنان الخ) ينبغي فيما لو سرح بضيق الأسنان أو بغير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لأنه يعد إضراراً للبيت والأزار به حرام سم (قوله ولا ينافى هذا الخ) أي قوله قبل ندبا سم (قوله أن نحو الشعر يصلى الخ) وظاهر أن الصلاة على الميت تتضمن الصلاة على الشعر أن كان غسل سم (قوله بعد ذلك) إلى قوله ويستحب في النهاية والمغنى إلا قوله لا مره

وبعد المضمضة فهو عند المضمضة لعدم ما يتوسط بينهما ويتقدم عليه فهو صالح للقول بأن أول سنن وضوء الحى السواك وللقول بأنه ثم عند المضمضة فليتامل (قوله في المتن ويوضئه كالخى) أن كان في حيز ثم يلف أخرى أفاد الترتيب بين الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل ويساره الخ وبين الوضوء وينبغي أنه على وجه الأولوية وأنه يجوز تقديم الوضوء على الاستنجاء ويحترز عن المس كما في الحى السلام وأن لم يكن في حيز ما ذكر صدق بجواز كلا الأمرين كما في الحى السليم (قوله أي شعورهما أن تلبدت الخ) المعتمد أن التلبد شرط للتسريح مطلقاً مر وفي شرح الروض في قوله أن تلبد أي شعورهما شرطاً لتسريحهما بوسع الأسنان وبمحتمل أنه شرط لتسريحهما مطلقاً كما هو ظاهر كلام المجموع والأول أوجه اه وظاهر المتن أن طلب التسريح وكونه بوسع الأسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وأن قيد في الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمدان التلبد شرط لاصل التسريح (قوله كما بحث) وافق عليه مر (قوله في المتن واسع الأسنان برفق) ينبغي فيما لو سرح بضيق الأسنان أو بغير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أو يحرم ذلك لأنه يعد إضراراً بالميت والأزار به حرام (قوله ولا ينافى هذا) أي قوله قبل ندبا (أن نحو الشعر يصلى عليه) وظاهر أي الصلاة عليه تتضمن الصلاة على الشعر أن كان غسل (قوله ويحرم كبه على وجهه) قال في شرح الروض

(بوضئه) وضوءاً كاملاً
بمضمضة واستنشاق
وغيرهما ويميل فيهما رأسه
لتلايدخل الماء جوفه ومن
ثم لم يندب فيهما مبالغة
(كالخى ثم يغسل رأسه
ثم لحيته يسدر ونحوه)
كالخطمى والسدر أولى
(ويسرحهما) أي شعورهما
أن تلبدت كما اقتضاه كلام
المجموع لازالة ما في أصولها
كما في الحى وإذا أراد
التسريح فالأولى أن يقدم
الرأس كما بحث وأن يكون
(بمشط) بضم أو كسر
فسكون وبضمهما (واسع
الأسنان برفق) ليقل
الانتفاف أو يندم (ويرد)
ندبا (المنتفخ) أي الساقط
منهما وكذا من شعر
غيرهما (إليه) في كنفه
ليدفن معه إكراماً له ولا
ينافى هذا ما يأتي أن نحو
الشعر يصلى عليه ويغسل
ويستر ويدفن وجوباً في
الكل لأن ما هنا من حيث
كونه معه وذاك من حيث
ذاته (ويغسل) بعد ذلك
كله (شقه الأيمن ثم الأيسر)
المقبليين من عنقه لقدمه

(ثم يحرقه) بالتشديد (إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن بما يلي القفا والظهر إلى القدم ثم يحرقه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك) لأمه
 والبداء بالمياه من وقدم الشقان (١٠٤) اللذان يليان الوجه لشرهما ولو غسل شقه الأيمن من مقدمه ثم ظهره ثم الأيسر من

مقدمه ثم من ظهره حصل
 أصل السنة ويحرم كبه على
 وجهه (فهذه) الأفعال كلها
 بلانظر لنحو الصدر إذ لا
 دخل له في الغسل كما هو
 واضح فلا يرد عليه (غسلة
 وتستحب) غسلة (ثانية) و
 غسلة (ثالثة) كذلك (و)
 يستحب في كل من هذه
 الثلاث ثلاث غسلات
 وذلك انه يستحب (ان
 يستعان في) الغسلة (الاولى)
 من كل من الثلاث (بسدراو
 خطمي) بكسر الخاء في
 الإفصح لازالة الوسخ ثم
 ينزل ذلك بغسلة ثانية (ثم)
 بعداهتين الغسلتين في كل
 غسلة من الثلاث (يصب ماء
 قراح) بفتح القاف أي
 خالص (من فرقه) بقاء ثم
 قاف كما في نسخ وبقاف ثم
 نون كما في أخرى وعبر في
 الروضة بالثاني وهو جانب
 الرأس وفسر الفرق في
 القاموس بالطريق في شعر
 الرأس وظاهر أن المراد من
 العبارتين واحد وهو الصب
 من أول جانب الرأس
 المستلزم لدخول شيء من
 الفرق إذ المراد بتلك
 الطريق المحل الأبيض في
 وسط الرأس المنحدر عنه
 الشعر في كل من الجانبين
 (إلى قدمه بعد زوال الصدر)
 فعلم أن مجموع ما يأتي به
 تسع غسلات لكنه يخير

إلى ولو غسل قول المتن (ثم يحرقه) أي يميله ع ش عبارة شرح بأفضل ثم يحوله اه قول المتن (بما يلي القفا)
 الأولى من أول القفاليدخل القفا وقلوه والظهر يغني عنه قوله إلى القدم بجري قول المتن (فيغسل الأيسر
 الخ) ولا يعيد غسل راسه ووجهه لحصول الفرض بغسلها أو لا بل يبدأ بصفحة عنقه فاتحتها أسنى وشرح
 بأفضل قول المتن (كذلك) أي بما يلي قفاه وظهره من كفه إلى القدم نهاية ومعنى (قوله) ويحرم كبه على
 وجهه) أي احترامه بخلافه في حق نفسه في الحياة فيكره ولا يحرم لأن الحق له فله فعله معنى ونهاية وأسنى
 وشرح بأفضل ويؤخذ من تعليمهم انه يحرم فعله بالغير الحي حيث لا يعلم رضاه فليتامل بصرى قال ع ش
 قوله مر ويحرم كبه الخ ومعلوم أن محله حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك ولما جاز بل وجب اه (قوله)
 إذ لا دخل له الخ) عبارة المعنى لما سيأتى أنه يمنع الاعتدال بها اه (قوله) فلا يرد عليه) أي على المصنف أنه
 كان الأولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح إذ لا تكون محسوبة إلا بعد صبه نهاية قول
 المتن (وتستحب ثانية وثالثة) أي فان لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع سن الا بتار بواحدة
 معنى زاد النهاية فان حصلت بهن لم يزد عليهن كما اقتضاه كلاهما وقال الماوردي واكمل منها خمس فسمع
 والزبادة إسراف اه وياتي في الشرح مثله (قوله) بكسر الخاء الخ) وحكى ضمها نهاية ومعنى والذي في المحلى
 وحكى فتحها فليحرر بصرى قال ع ش وفي شرح البيهجة الكبير وفي القاموس مثل ما في المحلى فقوله مر
 وحكى ضمها يحتمل أنه سبق قلم والأصل فتحها ويحتمل أنه لغة اه عبارة شيخنا قوله أو خطمي بكسر الخاء
 المعجمة أو فتحها وسكون الطاء المهملة وهو ورق يشبه ورق الخيزرى ومثل الصدر والخطمي نحوهما
 كصابون واشنان ونحو ذلك اه وفي السكردى على بأفضل رايت نقلا عن كتاب الطب للآزرقي أن الخطمي
 هو شجرة القرينا بلغة اليمن وهي تشبه الملوخيا اه والمعروف عند أهل المدينة أنه المعروف بورد الحمار
 يزرعونه في نحو المراكن للتزهر بوزقة زهره اه وما تقدم عن شيخنا هو الموافق لعرف بلادنا (قوله) بفتح
 القاف) أي وتخفيف الراء نهاية ومعنى (قوله) بقاء الخ) أي بقاء مفتوحة فراء ساكنة فقاف ويصح قراءته
 من فوقه بقاء فراء وشيخنا قول المتن (بعد زوال الصدر) أو نحوه فلا يحسب غسلة الصدر ونحوه ولا ما زيل
 به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى
 من الثلاث به هي المسقطه للواجب ولا تختص الأولى بالصدر بل الوجه كما قاله السبكي التكرير به إلى حصول
 الانقضاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فاذا حصل النقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة
 كغسل الحى معنى زاد النهاية فالثالثة تحصل من خمس كما يستفاد من كلام الشارح بأن يغسله بماء وسدر
 ثم بماء مزيل له فمما غسلتان غير محسوبةتين ثم بماء قراح ثلاثا أو من تسعة وله في تحصيل ذلك كقيمتان الأولى
 أن يغسله مرة بسدر ثم بماء مزيل له ثم بماء قراح فهذه ثلاثة تحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام الثلاثة
 الثانية أن يغسله بسدر ثم بمزيل له وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم بماء قراح ثلاثا وهذا أولى فيما يظهر
 اه (قوله) فعلم أن مجموع ما يأتي به الخ) قال شيخنا الكهاب البرلسي الذي سلكه الجلال المحلى وحاول حمل
 عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة بالصدر وأخرى مزيل وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذي
 سلكه أي المحلى هو الذي في الروضة انتهى سم (قوله) بماء مزيل الخ) إلى المتن في النهاية لإقوله وهل
 السنة إلى فان لم يحصل وقوله وبما قررت إلى واقتضاء المتن (قوله) وان يواليه الخ) وهو الأولى نهاية وشرح

بخلافه في حق نفسه في الحياة يكره (قوله) فعلم أن مجموع ما يأتي به تسع غسلات لكنه يخير في القراح الخ) قال
 شيخنا الشهاب البرلسي الذي سلكه الجلال المحلى وحاول حمل عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة
 بالصدر وأخرى مزيل وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذي سلكه هو الذي في الروضة عند التامل اه أقول
 فالتى بالسدر أشار إليها بقوله وان يستعان الخ تفصيل لقوله فهذه غسلة وبيان للراد من ذلك فليتامل

في القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثنى الصدر وكل غسلة وأن يواليه بأن يغسل الست التي بالسدر ثم يوالي الثلاث بأفضل
 القراح المحمل أو لاها للفرض وثانيها وثالثها السنة الثلاث في صب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل فيه ما مر في غسلة

بافضل أى لقلة الحركة فيه عش (قوله فان لم يحصل الانقاء بالثلاث المذكورة) هل المراد بهاماذ كره بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى تكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالخس في قول الماوردى واكمل منها خمس الخمس التى كل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الخمس خمس عشرة فليراجع وليحذر اه سم جزم السكردى على بافضل بان المراد بهاماذ كره الخ عبارة حاصل ما ذكره اى الشارح فى شرح بافضل انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث حصل النقاء بمرة واحدة بالسدر تحصل الثلاث بخمس غسلات الاولى بالسدر أو نحوه والثانية تزيله وهاتان غير محسوبيتين ثم ثلاث بالماء القراح وهن المحسوبات ويكون معهن قليل كافور وإن لم يحصل النقاء بمرة من نحو السدر سن زيادة ثانية وثالثة وهكذا إلى ان يحصل الانقاء ويزيله عقب كل مرة بغسلة ثانية ثم ان اراد عقب كل غسلة بماء قراح وان اراد اخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه اولى وجرى فى التحفة على سن ثلاث غسلات وفى كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثانية مزيلة ثم ماء خالص او ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها مزيلة ويؤخر الثلاث بالقراح إلى عقب الست فهى تسع غسلات على كلا التقديرين ثم ان لم يحصل الانقاء بالتسع زاد إلى ان يحصل الانقاء اه وقضية كلام النهاية ان المراد بخمس فسبع فى كلام الماوردى ما مر عن سم وقضية كلام شيخنا خلافة حيث قال فى شرح قول الغزى ثلاثا او خمسا او اكثر مانصه قوله ثلاثا والسنة ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور ومحل الاكتفاء بها حيث حصل الانقاء والاوجب الانقاء وقوله او خمسا والسنة ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة الباقية بماء قراح فيه قليل من كافور أو الثالثة بنحو السدر كالأولى والرابعة مزيلة والخامسة بماء قراح فيه ما ذكره او قوله او اكثر أى من الخمس والاكثر منها اما سبع فالأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بنحو سدر والرابعة مزيلة والثالثة الباقية بماء قراح او الثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة كذلك والسادسة مزيلة والسابعة بماء قراح واما تسع فالأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة مزيلة والسادسة بماء قراح والسابعة بنحو سدر والثامنة مزيلة والتاسعة بماء قراح فالماء القراح مؤخر عن كل مزيلة ويصح أن يكون مؤخر عن الجميع والحاصل أن أدنى الكمال ثلاث واكمله تسع واسطة خمس او سبع خلافا لقول المحشى واكمله سبعة وما زاد اسراف اه (زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق ان طهارة الحى محض تعبد وهنا المقصود النظافة شرح البهجة واسنى ولا فرق فى طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسبل وغيرهما عش (قوله فسبع) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانقاء وعليه فمأصورة السبع ولعل صورتها ان يحصل الانقاء بالسادسة فيسن سابعة للابتار اه (قوله والزيادة اسراف) أى على السبع وان كان الماء مسبلا لان السبع هنا كالثلاث فى الموضوع بجامع الطلب وقد قالوا فيه ان استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره عش (قوله ولا يسقط الفرض بغسلة الخ) اقول يؤخذ من ذلك مسألة كثيرة الوقوع وبغفل عنها وهى ما اذا كان على شخص غسل واجب فذلك بدنه بنحو اشتان ثم يفيض الماء عليه ناويا رفع الجنابة مثلا فلا ترتفع لان الماء يتغير لما ذكر التغيير المضر على ان فى ذلك مانعا اخر وهو وجود الصارف الذى يتعين معه استدامة النية فى الطهارة كما يؤخذ مما تقر فى الموضوع ولتفتن لذلك فانه مهم وكثيرا ما يغفل عنه بصرى (قوله وبما قررت به) يريد قوله يستحب فى كل من هذه الثلاث و (قوله

السدر من التيامن والتياسر والتحرىف السابق لم أرفى ذلك تصرىحا ولو قيل تحصل السنة بكل والاخيرة أولى لاتباعه فان لم يحصل الانقاء بالثلاثة المذكورة زاد ويسن وتران حصل بشفع وان حصل بين لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما وقال الماوردى هى أدنى الكمال وأكمل منها خمس فسبع والزيادة اسراف اه ولا يسقط الفرض بغسلة تغير ماؤها بالسدر تغيرا كثيرا لانه يسلبه الطهورية كما مر سواء الخالطة له وهى الاولى والمزيلة له وهى الثانية من كل من الثلاث وبما قررت به المتن يعلم أنه لا اعتراض عليه وقولى من كل من الثلاث هو ما اعتمدته جمع وصرح به خبر أم عطية فاقتصار المتن والروضة كالاصحاب على الاولى ان لم يحمل

(قوله فان لم يحصل الانقاء بالثلاثة المذكورة) هل المراد بهاماذ كره الشارح بقوله السابق ويستحب فى كل من هذه الثلاث حتى يكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالخس فى قول الماوردى واكمل منها خمس الخمس التى كل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الخمس خمس عشرة ولا ينبغي أن يراد بالثلاث غسلة السدر ومزيلة والماء القراح لان هذا لا يوافق قوله فان لم يحصل الانقاء بالثلاث المذكورة زاد لان الزيادة

على ما ذكرته يحمل على انه لبيان (١٠٦) اقل الكمال واقتضاء المتن استواء السدر والخطمي ينارعه قول الماوردي السدر اولى للنص

عليه ولانه أمسك للبدن الا
أن يحمل على الاستواء في
اصل الفضيلة قيل وافهام
الروضة الجمع بينهما غريب
واستحب المزنى إعادة
الوضوء مع كل غسلة (وأن
يجعل في كل غسلة) من
الثلاث التي بالماء الصرف
في غير المحرم (قليل كافور)
مخالط بحيث لا يغيره تغيرا
ضارا او كثيرا مجاورا لما
مرانه نوعان وذلك لانه
يقوى البدن وينفر الهوام
والاخيرة اكد ويكره
تركه ويلين مفاصله بعد
الغسل كائناته ثم ينشفه
تنشيفا بليغا لئلا يبتل كفته
فيسرع تغيره ويأتي بعد
وضوئه وغسله بذلك
الوضوء بعده وكذا على
الاعضاء على ما مر ويسن
اجعله من الترابين او
اجعلني وإياه (ولو خرج
بعده) أي الغسل أي وقبل
الادراج في السكفن (نجس)
ولو من الفرج (وجب
ازالته) تنظيفا له منه
(فقط) لان الفرض قد
سقط بما وجدوا عليه لاجب
بخروج منيه الظاهر شيء
(وقيل) يجب ذلك (مع
الغسل ان خرج من الفرج)
القبيل او الدبر لانه يتضمن
الطهر وطهر الميت غسل
كل بدنه (وقيل) يجب مع
ذلك (الوضوء) كالحي اما
ما خرج من غير الفرج او
بعد الادراج في السكفن فلا

على ما ذكرته) وهو قوله من كل من الثلاث اه كردى (قوله واستحب المزنى إعادة الوضوء الخ) وفيه
نظر بل ظاهر كلامهم بخالفه شرح مراه سم وبصرى قال ع ش قوله م وفيه نظرا م معتمد اه (قوله
من الثلاث) إلى قوله ويأتي في النهاية والمغنى لا قوله كائناته (قوله في غير المحرم) أي اما المحرم إذ مات قبل
تحلله الاول فيحرم وضع الكافور في ماء غسله نهاية ومغنى وشرح بافضل فان مات بعده كان كغيره في
طلب الطيب شيخنا (قوله من الثلاث) ظاهر صنيعة ولو فرقاها وتقدم التصريح بذلك عن النهاية والكردي
وشيوخنا قول المتن (قليل كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله مخالط) هو المسمى بالطيار
شيخنا (قوله او كثير الخ) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يحمل في المتن للفاعل
سم (قوله مجاورا) أي ولو غير الماء شيخنا (قوله لانه) أي الكافور (قوله ثم ينشفه الخ) ولا يأتي في
التنظيف هنا الخلاف في تشييف الحي مغنى ونهاية (قوله لئلا يبتل كفته الخ) وبهذا فارق غسل الحي
ووضوءه حيث استحجوا ترك التنشيف فيهما أسنى (قوله ويأتي الخ) عبارة الاسنى قال الاذرعى وعد
صاحب الحصال من السنن التشهد عند غسله قال وكأن مراده عند فراغه منه ويكون كالتائب عنه قال
ويحسن ان يزيد اللهم اجعله من التوابين ومن المتطهرين او يقول اجعلني وإياه اه وقياسه ان يأتي في الوضوء
بذلك وبدعاء الاعضاء (قوله بعد وضوئه وغسله) أي بعد كل منهما (قوله بعده) أي الذي بعد
الوضوء (قوله وكذا على الاعضاء) أي يأتي بذلك الوضوء على اعضائه (قوله اجعله من التوابين)
كان المراد من جملتهم حكما لاحقيقة بصرى قول المتن (لو خرج بعده) أي او وقع عليه نجس في آخر
غسله أو بعده نهاية ومغنى قال ع ش فرع لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصحت
الصلاة عليه لان غايته انه كالحي السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه م سم على المنهج وقضية
التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنقطة وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى
لو اخرجت المصلحة الصلاة وجبت إعادة ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس
لا جابة المؤذن وانتظار الجماعة اه (قوله أي الغسل) إلى قوله والا صل في النهاية والمغنى الامانة عليه قول
المتن (فقط) أي من غير إعادة غسل أو غيره نهاية (قوله وعليه لا يجب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى
ولا يصير الميت جنبا بوطء أو غيره ولا يحدث نجس أو غيره لا تنفاه تكليفه اه (شيء) أي الازالة والغسل
والوضوء (قوله يجب ذلك) أي يجب ازالته فيما إذا لم يكف عن نهاية ومغنى (قوله لانه) أي خروج النجس من
الفرج (يتضمن الطهر) أي يقتضيه (قوله مع ذلك الخ) لعله مقلوب عبارة النهاية والمغنى يجب ازالته مع
الوضوء بالجر على تقدير مع وان كان قليلا اذ حرف المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كما في الحي
اه قال ع ش قوله م بالجر وقد رابن حج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء اه (قوله كالحي)
إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله او بعد الادراج) شامل لما بعد الصلاة عبارة البجيرمي والضابط المعتمد
انه يجب ازالته ما لم يدفن م فنجب إذا خرج بعد الصلاة حفى اه (والاصل انه) أي فلا يعترض بكون
الرجل يغسل المرأة وعكسه في صورا ذلك منافى الاصل كما قاله الشارح فهي كالمستثنى نهاية قول المتن (يغسل
الرجل) (تذنيه) لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بان قصد به الغسل عن الجنابة مثلا إذا كان

على الثلاث هذا المعنى مطلوبه سرأ أتقن أو لم يبق فليراجع وليحذر (قوله واستحب المزنى إعادة الوضوء مع
كل غسلة) فيه نظر بل كلامهم بخالفه شرح م (قوله من الثلاث التي) ظاهر صنيعة وان فرقا وفيه نظر
لان اثر الكافور فما عدا الاخيرة حيث تذبذبول بغسلة السدر الاتية بعده اللهم الا ان يمنع ذلك فليتنامل
(قوله او كثيرا) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يحمل في المتن للفاعل (قوله في المتن
وجب ازالته فقط) عا ووضح قبل العمدة لثبوتها على الطهارة من النجس فلو خرج بعد الصلاة فهل يجب
ازالته ولا فيه نظر (قوله يغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) قال المحلى هذا هو الاصل والاول فيهما هو
المنصوب اه اقول نصب الاول هو الموجود في خط المصنف ويحتمل ان يوجه بافادته الحصر اخذ من

جنباً ينبغي وفاقاً لرأيه يكفي ولو قلنا باشتراط النية لأن المقصود النظافة وهو حاصل وكما لو اجتمع على
الحى غسلان واجبان فتوى أحدهما فإنه يكفي سم على المنهج اه ع ش (قوله بالنصب الخ) عبارة المغنى قوله
الرجل الرجل والمرأة والمرأة بالنصب الاول فيهما بخطه وذلك ليصح اسناد بغسل المسند للمذكر المؤنث
لوجود الفاصل بالمفعول كفاي قولهم اتى القاضي امرأة ويجوز رفع الاول منهما ويكون من عطف الجمل
وبقدر في الجملة المعطوفة فعل مبدوء بعلامة التانيث اه زاد النهاية على انه يصح ذلك بدون ما ذكر لانه
معطوف فهو تابع ويغتنر فيه ما لا يغتنر في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص
ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر اه وفي سم ما وافقه (قوله وخلافه ركيك) مجرد دعوى بمنوعة
لا سند لها قاله سم اقول سنده قوله لتفويته الخ (قوله وهي الاشعار) ويحتمل انها افادة الحصر اخذ من
اطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاماً من الفريقين قد يغسل
الاخر كما سيعلم لانه باعتبار الاصل سم وع ش (قوله ولو امرد) والقياس امتناع غسله للامرء اذا حرمنا
النظر له إلحاقاً بالمرأة نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن الناشزى اقول وامتناع تغسيل المرأة له اذا كان
بالغا حرمة النظر أيضاً ظاهر اه وقوله بالغاً أى أو مشتهى كما يأتى قال ع ش قوله مر والقياس الخ
خلافاً للحج (تنبيه) قال بعضهم لو كان الميت امرء حسن الوجه ولم يحضر محرم له بمم أيضاً بناء على حرمة النظر
اليه وواقفه مر لكنه قيده بما اذا خشى الفتنة لانه اعتمد ما صححه الرافعى من انه لا يحرم النظر للامرء إلا
عند خوف الفتنة وهذا مما يبتلى به فان الغالب ان مغسل المرء الحسن هو الاجانب سم على المنهج وظاهره
وان لم يوجد غيره وينبغي ان يقال ان لم يوجد إلا هو جازله ويكف نفسه ما امكن نظيره ما قاله في الشهادة
على الاجنبية إلا ان يفرق بأن للغسل هنا بدلاً بخلاف الشهادة فانه بما يضيع الحق بالامتناع ولا بدل لها
ولعله الاقرب وقوله اذا حرمنا النظر أى بان خيف الفتنة على المعتمد اه ع ش ولو قيل ان الاقرب هو
الاول تجنباً عن اضرار الميت وعملاً باطلاقهم لم يبعد (قوله لما يأتى الخ) اى قبيل قول المصنف واولى الرجال
الخ (قوله كذلك) اى بالنصب قول المتن (ويغسل أمته) اى يجوز له ذلك نهاية (قوله ولو نحو ام ولد) الى
قوله ويعلم في المغنى الا قوله وان جازى الى وليس لها الى قول المتن فان لم يحضر في النهاية إلا ما ذكر (قوله ولو
نحو أم ولد الخ) أى كالمدة نهاية ومغنى (قوله بل أولى) أى للملكة الرقبة والبضع جميعاً نهاية ومغنى (قوله
ولا ارتفاع الخ) عطف على كالزوجة عبارة النهاية والمغنى والكتابة ترتفع بالموت اه وهى احسن (قوله لا
مزوجة الخ) فى عطفه على ما قبله تامل ولعل الهمة قبله سقط من القلم عبارة النهاية ما لم تكن متزوجة الخ وفى
المغنى نحوها (قوله ومعتدة) اى ولو من شبهة ع ش (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة اما ملوكة بالسي
والاصح حل التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها اولى او غيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر اليها
بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لانا نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضعها كما صرح به فى المجموع

اطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاماً من الفريقين قد يغسل
الاخر كما سيعلم لانه باعتبار الاصل واما توجيهه بامتناع رفع الاول لعدم تانيث الفعل فلا يسند الى المؤنث
الحقيق المعطوف بدون الفصل بمفعوله فيرد عليه ان الفصل حاصل بالمعطوف عليه وبما كان تقدير فعل
مؤنث للمعطوف وجعل العطف من قبيل عطف الجمل فليتأمل (بالنصب) قد بوجه من جهة المغنى بان فيه
اشارة الى الاهتمام بالميت وانه المقصود بالذات وان الفاعل هنا إنما ذكر بالتبع فليتأمل (قوله وخلافه
ركيك) مجرد دعوى بمنوعة لا سند لها (قوله ولو امرد) فى الناشزى تنبيه اخر اذا حرمنا النظر الى الامرء
إلحاقاً بالمرأة فالقياس امتناع تغسيل الرجل له اه اقول وامتناع تغسيل المرأة له اذا كان بالغاً حرمة
النظر أيضاً ظاهر (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة اما ملوكة بالسي والاصح حل التمتع بها ما سوى
الوطء فغسلها اولى او غيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لانا
نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضعها كما صرح به فى المجموع فاشبهت المعتدة بجامع تحريم

بالنصب وخلافه ركيك
لتفويته نكتة تقديم
المفعول على خلاف الاصل
وهى الاشعار بأهمية
ما الكلام فيه وهو الميت ولو
أمرد لما يأتى فى الخنثى ولانه
من الجنس (الرجل والمرأة)
كذلك (المرأة) إلحاقاً لكل
بجنسه (ويغسل أمته) ولو
نحو أم ولد ومكاتبة وذمية
كالزوجة بل أولى ولا ارتفاع
الكتابة بالموت لا مزوجة
ومعتدة ومستبرأة ومشرقة
ومبعضة

فاشتهت المعتدة بجناح تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (وكذا نحو وثنية) أى من كل أمة تحرم عليه كجوسية نهاية ومعنى (قوله غير المبعضة) سياق فى هامش باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرور كبة المبعضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليتنظر هذا التقييد سم (وليس لها) أى للامة (قوله ببقاء آثار الزوجية الخ) أى بدليل التوارث نهاية ومعنى قول المتن (وزوجته) أى وان تزوج اختها ونحوها أو أربعها سم (قوله غير الرجعية) أى فلا يغسلها لحرمة المس والنظر وان كانت كالزوجة فى النفقة ونحوها ومثلها بالاولى البائن بطلاق أو فسخ نهاية ومعنى (قوله نظرها) أى المعتدة بشبهة لما عدا ما بين السرور والركبة نهاية وسم (قوله ولو ذمية) أى وان لم يرز به رجال محارمها من اهل ملتها نهاية قول المتن (وهي زوجها) ظاهره ولو كانت أمته هو ظاهر ولا ينافى هذا ما يأتى له من اهلها لاحق لها فى ولاية الغسل لان الكلام هنا فى الجواز ع ش (قوله اجماعا) ولقول عائشة لو استقبلت من امرى ما استبرأت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه واما ابو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم معنى زاد النهاية أى لو ظهر لها فو لها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله إلا نساؤه لمصلحة التبرع بالقيام بهذا الغرض العظيم ولان جميع بدنه يحل لمن نظره حال حياته ولان ابا بكر اوصى بان تغسله زوجته اسماء بنت عيسى فقغت ولم ينكره احد اه (قوله ان الذمية إنما تغسل الخ) فى المبالغة بها شىء وفى كثر الاستاذ البكرى وغسل الذمية لزوجها المسلم مكروه سم عبارة ع ش ان كان المراد انها لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان كان المراد انها لا تمسك من التغسيل ففيه نظر لانه لا يلزم من عدم الا لولية عدم الجواز ثم رایت بهامش عن شرح الروض والبيهجة أنه يكره تغسيل الذمية وزوجها المسلم وان شيخنا الزبائدى اعتمدوه وهو صريح قول المحلى إلا ان غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه اه (قوله أى السيد) الى قوله فان خالف فى المعنى (قوله أى السيد) أى فى تغسيل امته (واحد الزوجين) أى فى تغسيل الاخر نهاية ومعنى (قوله ولا مس الخ) مس اسم لا ومن احدهما متعلق به وينبغى الخ خبره كردى أى و (قوله لشيء الخ) متعلق بمس أو بضميره المستتر فى يصدر ولا يخفى ما فى تعبير الشارح من التعقيد ولذا عدل النهاية والمعنى عنه فقالا ولا مس واقع بينهما وبين الميت أى لا ينبغى ذلك اه قال ع ش قوله مر أى لا ينبغى ذلك أى لا يحسن فالمس مكروه فى غير العورة اما فيها حرام كما مر فى قوله مر ولف الخرقه واجب لحرمة مس شىء من عورتها بلا ساترا (قوله لا يقال هذا) أى قول المصنف ويلفان خرقه (قوله لان ذلك فى لف واجب الخ) هذا واضح بالنسبة للخرقة الاولى التى تغسل السواطين اما الخرقه الثانية التى لغير العورة فواضح كون لفها مندوبا لا واجبا ويمكن دفع التكرار بطريق آخر بأن يقال ما مر بالنسبة لاصل الذنب وما هنا بالنسبة لئلا كده فلا تكرر بصري (قوله وهو) أى اللف الواجب (قوله شامل لها) منه يعلم حرمة مس احد الزوجين عورة الاخر كراهة مس ما عداها كما صرح به ابن حج فيما تقدم ونقل سم على حج هناك عن الشارح مر جواز مس العورة من كل منهما وعليه

وكذا نحو وثنية على الاوجه لحرمة بضعهن عليه وان جاز له نظر ما عدا ما بين سرور كبة غير المبعضة كما يأتى فى النكاح وليس لها ولو مكاتبه وأم ولد أن تغسل سيدها لا تنقأ لها للورثة أو عتقها بخلاف الزوجة لبقاء آثار الزوجية بعد الموت (وزوجته) غير الرجعية والمعتدة عن شبهة وان حل نظرها لتعلق الحق فيها بأجنبي ولو ذمية (وهي) أى غير من ذكرنا ولو ذمية تغسل (زوجها) اجماعا وان اتصلت بزواج بأن وضعت عقب موته ويعلم بما يأتى ان الكافر لا يغسل مسلما ان الذمية إنما تغسل زوجها الذمى (ويلفان) أى السيد وأحد الزوجين (خرقة) ندبا (ولا مس) من أحدهما ينبغى أن يصدر لشيء من بدن الميت حفظا لطهارة الغاسل إذ الميت لا ينتقض طهره بذلك فان خالف صحح الغسل لا يقال هذا مكرر مع ما مر من لف الخرقه الشامل لاحد الزوجين لان ذلك فى لف واجب وهو شامل لها كما مر وهذا فى لف مندوب وهو خاص بهما فلا تكرر نعم الذى يتوهم

لأنما هو شگرت هذا مع من
غير بأنه يسن لكل غاسل
لف خرقة على يده في سائر
غسله ومع ذلك لا تكرار
أيضا لأن هذا بالنظر
لكرامة اللبس وما هنا
بالنظر لا تنقض الطهر به
(فان لم يحضر إلا أجنبي)
كبير وأصح والميت امرأة
(أو أجنبية) كذلك والميت
رجل (بم) الميت (في
الأصح) لتعذر الغسل
شرعا لتوقفه على النظر
والمس المحرم ويؤخذ منه
أنه لو كان في ثياب سابعة
وبحضرة نهر مثلا وأمكن
غمسه به ليصل الماء لكل
بدنه من غير مش ولا نظر
وجوب وهو ظاهر على أن
الأذرع وغيره أطالوا
في الانتصار للمقابل مذهبا
ودليلا وقضية المتن
ككلهم أنه ييمم وإن
كان على بدنه خبث ويوجه
بتعذر إزالته كما تقرر وحل
توقف صحة التيمم أي
والصلاة الآتي في المسائل
المشورة على إزالة النجس
إن أمكنت كما أما
الصغير بأن لم يبلغ حدا
يشتهى والخنثى ولو كبيرا
لم يوجد له محرم فيغسله
الفريقان أما الأول
فواضح وأما الثاني

فأذكرهم وهما من الذنب مخصص لغموم قوله ثم ولف الخرقة واجب وكأنه قيل إلا في حق الزوجين وهو ظاهر
قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المش ولولا العورة عندهم ومكروها لأحرما ما عش (قوله لأنما هو) أي
المتوهم (تكرر هذا) أي ما هنا (مع من عبر الخ) أي هناك (قوله ومع ذلك) أي التعبير بأنه يسن لكل غاسل
الخ (قوله لأن هذا) أي قوله هناك يسن لكل غاسل الخ قول المتن (فان لم يحضر الخ) ولو حضر الميت الذكر
كافر ومسئلة أجنبية غسلة الكافر لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه المسئلة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله
واضح) مفهوما أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الأجنبيين ولم يصرح به وقد
يوجه بالقياس على عكسه سم على حج اه ع ش أقول وكذا مفهوم قول الشارح كبير أن الصغير ذكر أو
أنثى يغسل الرجل والمرأة الأجنبيين وقد يوجه بالقياس على عكسه الآتي والله أعلم (قوله امرأة) أي مشتهة
وإن لم تبلغ اخذ ما يأتي في محترضا (قوله كذلك) أي كبيرة واضحة قال سم فرع قد يؤخذ من قوله السابق
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أتم
الغاسل اه وتقدم عن ع ش الجزم بذلك (قوله رجل) أي مشتهى وإن لم يبلغ اخذ ما يأتي قول المتن (بم
الخ) أي وجوباً نهائياً ومعنى قال ع ش أي يحاطل كما هو معلوم وفي سم على حج هل تجب النية أم لا اه أقول
الأقرب الأول لأن الأصل في العبادة أنها لا تصح إلا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشوبري على
المنهج جزم ابن حج في الإيعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه وفي البجيرى عن الحلبي ولا يجب في هذا
التيمم نية إلحاقاً له باصله اه أي فالخلاف هنا مبنى على الخلاف في نية غسل الميت قول المتن (في الأصح) ولو
حضر له من غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كالو تيمم لفقد الماء ثم وجده فتجب إعادة الصلاة وهذا هو
الأظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لأنها خاتمة طهارته سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة
مالو حضر بعد الدفن فلا ينبش لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هذا كما لو دفن بلا غسل فإنه ينبش
لأجله وذلك لأنه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغي أن مثل الدفن لإدلاؤه في القبر فتنبه له فإنه دقيق ونقل عن
بعضهم في الدرر خلافه فليحرج ع ش (قوله لتعذر الغسل) إلى قوله على أن الأذرع في النهاية (قوله لتعذر
الغسل) عبارة النهاية والمعنى إلحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء اه قال ع ش وذلك بأن يكون الماء في محل لا يجب
طلبه منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرها إلى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا اه (قوله
ويؤخذ منه) أي من التعليل بالتوقف على النظر أو المس (قوله وأمكن غمسه به) أي أو صب ماء عليه يعمه
سم وع ش (للمقابل) أي مقابل الأصح وهو أن يغسل الميت في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويغض
طرفه ما أمكنه فان اضطر إلى النظر نظر للضرورة نهائية ومعنى ولعل الأولى في زمننا تقليده تجنباً عن التعبير
والإزار اه (قوله أنه ييمم وإن كان على بدنه خبث الخ) أي فلا يزيله الأجنبي والأوجه كما قاله شيخنا أنه يزيله
ويفرق بان إزالته لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كما مر معنى ونهاية وشيخنا قال
سم وكذا قال مر وفي شرح البهجة فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ اه وقال ع ش قوله مر أنه يزيله أي
الأجنبي رجلاً أو امرأة أي وإن كانت العورة فلو عمت النجاسة بدنهما وجبت إزالتها ويحصل بذلك الغسل
وينبغي أن مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بأن له بدلاً بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب
ما وقع السؤال عنه من أن رجلاً مات مغزو جنته وقت جماعه لها وهو أنه يجوز لكل من الرجل والمرأة الأجنبيين

الذمية لزوجها المسلم مكروه اه (قوله كبير واضح) مفهوماً أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد إلا هو يغسل
الرجل والمرأة الأجنبيين ولم يصرح به وقد يوجه بالقياس على عكسه (فرع) قد يؤخذ من قوله السابق
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أتم
الغاسل (قوله وأمكن غمسه به) أي أو صب ماء عليه يعمه (قوله وجب) مشى عليه مر (قوله أنه ييمم
وإن كان على بدنه خبث) أي فلا يزيله الأجنبي كما لا يغسله قال مر في شرح البهجة والأوجه خلافه ويفرق
بان إزالته لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كما مر في محله وكذا في شرح

إزالة أحدهما عن الآخر وإن أدى إلى رؤية العورة أهأى ومسها (قوله إن أمكنت كما) أى فى باب التيمم فى شرح قول المصنف ويساره يمينه فى تنبيهه فراجع بصري (قوله أما الصغير) إلى المتن فى النهاية والمغنى إلا قوله نديبا (قوله أما الصغير) أى ذكر أو أنثى عرش (قوله والخنى الخ) وكذا من جهل ذكر أو أنثى كان اكل سبع ما به يتميز أحدهما عن الآخر اه سم على المنهج اه عرش (قوله فيغسله) أى كلاما من الصغير مطلقا والخنى المشكل إذا لم يوجد له محرم (قوله الفريقان) أى يجوز لكل منهما تغسيله لأنها يجتمعان على غسله وينبغى اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء عرش (قوله أما الأول فواضح) أى لحل النظر والمس له مغنى ونهاية (قوله فللضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله أحد الفريقين امتنع على الآخر تغسيله سم (قوله ويغسل) أى الخنى عند فقد المحرم من (فوق ثوب) أى وجوب عرش (قوله ويحتاط الغاسل الخ) ويفرق بينه وبين الاجنبى أى حيث حرم على المرأة تغسيله وبالعكس بأنه هنا يحتمل الاتحاد فى جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم نهاية ومغنى (قوله نديبا) قال الناشرى (تتمة) قال الأسنوى حيث قلنا أن الاجنبى يغسل الخنى فيتجه اقتصاره على غسله واحدة لأن الضرورة تندفع بها سم على المنهج اه عرش عبارة الأيعاب قال الماوردى ينبغى أن يغسل فى ظلمة وأن يكون مغسله أوثق والأسنوى ينبغى أن لا يثلك اه (قوله فى الغسل) أى إذا اجتمع من أقاربه من يصلح غسله نهاية قول المتن (أولاهم بالصلاة الخ) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده سم على حج والأقرب الثانى لأنه لم تنقطع العلقه بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه عرش أقول ولو قيل بأقربية الأول لم يبعد (قوله وسيأتى) أى فى الفرع الآتى أنهم رجال العصباء من النسب ثم الولاء نهاية (قوله أن الألفقه) إلى قوله والفقيه فى النهاية والمغنى (قوله والفقيه الخ) كذا فى شرح المنهج قال البجيرمى عليه قوله والفقيه أى الألفقه وقوله من غير الفقيه أى غير الألفقه لأنه إذا كان غير فقيه أصلا فلا حقه اه وقد رد عليه أنه حينئذ يكون مكررا مع ما قبله ولعل الأولى أن يقال أن الفقيه هنا محمول على المعنى العرفى (لأن القصد الخ) راجع لقوله أن الألفقه الخ (قوله وثم) أى فى الصلاة (قوله والحاصل) إلى المتن فى شرح المنهج وكذا فى النهاية والمغنى إلا قوله فالوالى وقوله ومن قدمهم إلى فالرجال (قوله فالوالى) أى الإمام أو نائبه شرح المنهج (قوله فالولاء الخ) علم منه مع قوله الآتى فى جانب المرأة ثم ذات الولاء تأخير ذات الولاء فى جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذى الولاء فى الرجل على ذوى الأرحام سم قال النهاية وإنما جعل الولاء فى غسل الذكور وسطا لقوة الولاء فيهم ولذا يورثونه بالاتفاق وأخرى فى غسل الإناث فقد تمت ذوات الأرحام على ذوات الولاء فيه لأنهن أشفق منهن ولضعف الولاء فى الإناث ولذا لا يرث بولاء إلا عتيقها أو منتهى إليه بنسب أو ولاء (فذوا الأرحام) هذا موافق لما ذكره فى الصلاة من تقديم السلطان على ذوى الأرحام وسيأتى فى هامش ذلك عن القوت أن تقديم ذوى الأرحام على السلطان طريقة المراوغة وتبعهم الشيخان وقياسه أن يكون هنا كذلك سم (قوله إذ لم ينتظم أمر بيت المال) أى بان فقد الإمام أو بعض شروط الإمامة كان جائزا كرى أى كافى زمنا وقبله بمئين من الأعوام (قوله فالزوجة) كلامهم يشمل الزوجة الامة وذكر فيها ابن الاستاذ احتمالين أو جهه بالحق لها بعد ها عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الآتى نهاية أى لنقص الانوثة والرق بخلاف الزوج العبد سم عبارة عرش قوله

فللضرورة مع ضعف الشهوة بالموت ويغسل من فوق ثوب ويحتاط الغاسل نديبا فى النظر والمس (وأولى الرجال به) أى بالرجل فى الغسل (أولاهم بالصلاة) عليه وسيأتى لكن غالبا فلا يرد أن الألفقه يباب الغسل أولى من الأقرب والأسن والفقيه ولو أجنبيا أولى من غير فقيه ولو قريبا عكس الصلاة على ما يأتى فيها لأن القصد هنا إحصان الغسل والألفقه والفقيه أولى به وشم الدعاء ونحو الأسن والأقرب أرق فدعاؤه أقرب للإجابة والحاصل أنه يقدم رجال عصبية النسب فالولاء فالوالى فذوا الأرحام ومن قدمهم على الوالى حمل على ما إذا لم ينتظم بيت المال فالرجال الأجنبي

الروض فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ (قوله فللضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله أحد الفريقين امتنع على الآخر تغسيله (قوله فى المتن وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده (فالولاء فالوالى فذوا الأرحام) علم منه مع قوله الآتى فى جانب المرأة ثم ذات الولاء تأخير ذات الولاء فى جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذى الولاء فى الرجل على ذوى الأرحام (قوله فالولاء فذوا الأرحام) هذا موافق لما سيذكره الشارح فى الصلاة من تقديم السلطان على ذوى الأرحام وسيأتى فى هامش ذلك عن القوت أن تقديم ذوى الأرحام على السلطان طريقة المراوغة وتبعهم الشيخان

فالزوجة فالنساء المحارم (و) اولى النساء (بها) اى المرأة (قربانها) المحارم كالبنات وغيرهن كبنات العم لانهم اشفق قبل قال الجوهرى
القربات من كلام العوام لان المصدر لا يجمع إلا عند اختلاف النوع وهو مفقود هنا اهـ (١١١) ويجاب أخذنا من علمته بصحة هذا

الجمع لان القربات أنواع
محرم ذات رحم كالام
ومحرم ذات عصوبة
كالأخت وغير محرم كبنات
العم (ويقدم من على زوج في
الاصح) لان الاناث يمثلن
اليق (وأولاهن ذات
محرمية) من جهة الرحم
ولو حائضا وهى من لو فرضت
رجلا حرم عليه نكاحها
بالقربة لانهم اشفق فان
استوى ثنتان محرمية فالتى
فى محل العصوبة كالعمة
مع الحالة اولى ثم ذات رحم
غير محرم كبنات العم وتقدم
القربى فالقربى فان استوى
ثنتان درجة قدم هنا بما
يقدم به فى الصلاة فان
استوى فى ذلك أقرع ولا
ترجيح بزيادة إحداهن
بمحرمية رضاع إذ لا مدخل
له هنا أصلا قاله الاستوى
لكن خالفه البلقينى فبحث
الترجيح بذلك حتى فى بنت
عم بعيدة ذات رضاع على
بنت عم قريبة ليست كذلك
وبمحرمية المصاهرة ووافقه
الأذرعى على الاولى (ثم)
ذات الولاء ثم محرم الرضاع
ثم المصاهرة بناء على ما مر
عن البلقينى ثم (الاجنبية)
لأنها أوسع نظرا من بعدها
(ثم رجال القربة كترتيب
صلاتهم) لأنهم اشفق

مر أو جهما لاحق لها أى يقتضى ان تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك
كما تقدم لكن قد يشك على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القربة اى فرق بين الذكر والانثى
الرفيقين ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من اهل الولايات فى الجملة ولا كذلك الامه اهـ (قوله)
واولى النساء الى قوله ويجاب فى المغنى الا قوله قيل والى التنبيه فى النهاية إلا قوله ولو حائضا وقوله ولا
ترجيح الى المتن (قوله وغيرهن) عطف على المحارم (قوله لان المصدر الخ) اى الذى للنوع كرى
(قوله ويجاب الخ) هذا على التناول لا فافاده الجوهرى ومحل تأمل لان منع جمع المصدر مادام باقيا على
مصدريته وما بعد نقله الى معنى آخر كما هنا فحل تأمل بصرى عبارة عرش قوله مر بصحة هذا الجمع الخ
لكن يحتاج لتقدير مضاف اى ذوات قربانها او يجعل القربة بمعنى القرية مجازا ليصح الحل اهـ قول
المتن (ويقدم من) اى القربات (قوله لان الاناث الخ) اى وإن كان منظور الزوج أكثر لان حل نظره
عارض وحل نظره من اصلي سم (قوله وهى من) الى قوله وشرط المتقدم فى المغنى إلا قوله ولا ترجيح الى
قاله الاستوى (قوله فالتى فى محل العصوبة الخ) اى فان استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة على الميت فان
استويا فى الجميع ولم يتشاحا فذاك وإلا أقرع بينهما نهاية (قوله كالعمة) ظاهره ولو بعدت عرش
عبارة سم عن الشهاب البرلسى على شرح البهجة قوله فالتى فى محل العصوبة اولى ينبغى ان يكون محله
عند الاستواء فى القربى كتنظيره الا فى غير المحارم ولا فى ظاهر صنيعه كغيره ان المحرمية العصبية تقدم
وإن بعدت وليس له وجه اذ كيف تقدم العمة البعيدة جدا على الحالة اهـ (قوله وتقدم القربى فالقربى
الخ) يحتمل رجوعه أيضا لقوله السابق فان استوى ثنتان محرمية فالتى الخ (قوله فان استويا) كان
الظاهر التانيث (قوله ذات رضاع) اى اذا كانت اما او اختا من الرضاع مثلا معنى (قوله وبمحرمية الخ)
عطف على قوله بذلك (قوله على الاولى) يعنى الترجيح بمحرمية الرضاع كذا فى المغنى وقضية كلام النهاية
ان الموافقة لتمامه الترجيح بمحرمية المصاهرة فليراجع (قوله ثم ذات الولاء) اى صاحبة الولاء بان كانت
معتقة اما العتيقة فلا حق لها فى الغسل عرش قول المتن (ثم رجال القربة) اى من الابوين او من احدهما
نهاية ومعنى (قوله وشرط المتقدم الخ) أى شرط كونه أو بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمتنع

وقياسه أن يكون هنا كذلك (قوله فالزوجة) وكلامهم يشمل الزوجة الامه وذكر فيها ابن الاستاذ احتمالين
أوجهما لاحق لها بعدا عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الا فى شرح مر وظاهر
كلامهم الا فى الزوج انه يقدم على ما ياتى وإن كان رقيقا ويمكن الفرق بين الزوجة والزوج بانها ابعد
عن المناصب والولايات لنقصى الانوثة والرق وليراجع ما لو كان القريب من ذكر او انثى رقيقا فان كان له
حق فيوجه بقوة القربة وأجاب مرسائلا باطلاق انه ينبغى أنه لاحق لرقيق لأنه لا ية فى الجملة والرقيق غير
اهل لها (قوله لان الاناث يمثلن اليق) اى وإن كان منظوره أكثر لان حل نظره عارض وحل نظره من
اصلي (قوله وتقدم القربى فالقربى) يحتمل رجوعه ايضا لقوله فان استوى ثنتان محرمية فالتى فى محل
العصوبة اولى وقد كتب شيخنا الشهاب البرلسى بها شرح البهجة على قوله فان استوى ثنتان محرمية
فالتى فى محل العصوبة اولى مانصه ينبغى ان يكون محله عند الاستواء فى القرب كتنظيره الا فى غير المحارم
ولكن ظاهر صنيعه كغيره ان المحرمية العصبية تقدم وإن بعدت وليس له وجه اذ كيف تقدم العمة البعيدة
جدا على الحالة اهـ (قوله فان استويا الخ) عبارة شرح البهجة فى ذلك بالنسبة للاتى لا محرمية لهن فان
استويا فى القرب قدمت التى فى محل العصوبة على قياس ما مر كبنات العمة مع بنت الحالة فان استويا فى
جميع ذلك أقرع اهـ فعليه مع ما ذكره الشارح فقال فيما لا محرمية لهن تقدم القربى فالقربى فان
استويا فالتى فى محل العصوبة فان استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة فان استويا أقرع (قوله ثم ذات الولاء)

(قلت إلا ابن الغم ونحوه) وهو كل قريب غير محرم (فكالا جنبي والله أعلم) أى لاحق له فى الغسل اذ لا يحل له النظر ولا الخلوة (ويقدم
عليهم) أى رجال القربة (الزوج فى الاصح) لانه ينظر ما لا ينظر وانه نعم تقدم الاجنبية عليه وشرط المتقدم فى الكل الجرية الكاملة والعقل

وان لا يكون كافرا في مسلم ولا قاتلا (١١٢) ولا عدوا ولا فاسقا ولا صياوان ميز على الاوجه (تنبيه) قضية كلامها بل صريحه وجوب

الترتيب المذكور ومن ثم قال في الروضة رنقله الرافي عن الجويني وغيره للاقرب ايثار الا بعد ان اتحد جنس الميت والمفوض اليه ولا افلا لكن اطال جمع متأخرون في ندبه وانه المذهب (ولا يقرب المحرم) اذا مات قبل فعل تحلل العمرة او فعل التحلل الاول للحج ولو بعد دخول وقته كما اطلقوه خلافا لمن الحق دخوله بفعله لان العبرة بحاله في الحياة ودخول وقته لا يبيح شيئا من المحرمات (طيبا) ولا يخلط ماء غسله بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره وظفره) اي لا يجوز ذلك وإن لم يبق عليه غيره كما اقتضاء اطلاقهم واعتمده الزركشي وغيره اذ مبني النسك على ان الغير لا ينوب في بقيته وذلك ابقاء لاثار الاحرام وللخبر الصحيح في محرمات لا تمسوه طيبا ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملييا وصريحه حرمة لباس ذكر يخطا وستروجه امرأة وكفها بقفاز نعم لو تعذر غسله لا يجلقه لتلييد راسه وجب حلقه على الاوجه وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفره الا بقله ولا لباس بالتخير عند غسله كجلوس المحرم عند متبحره ولا فدية على حاله ومطيبه خلافا للبلقيني

على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن الحلبي انه يكره للذمية تغسيل زوجها المسلم ع (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم) اي ولو بالعكس عبارة النهاية والاتحاد في الاسلام والكفر اه ثم قال وكذا الكافر البعيد اولى بالكافر من المسلم اه وغبارة المغني والروض واقارب الكافر الكفار اولى به اه اي بتجهيزه من غسله ونحوه اسنى (قوله) ولا قاتلا) اي لليت ولو بحق كافي ارثه نهاية واسنى قال ع ش عن شرح البيهجة وهذا عاده السبكي الى غير غسله فقال ليس لقاتله حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة اه (قوله) للاقرب) الى قوله لكن اطال في المغني والنهاية (قوله) ولا افلا) اي فليس لرجل تفويضه لامراة عكسه مغني زاد الاسنى وهو على طريقة هؤلاء اعنى الجويني وغيره من وجوب الترتيب المذكور اما على استحبابه وهو ما قدمته عن جماعة فيجوز ذلك وهو ما صرح به في المطلب ثم ساق كلام الجويني مساق الاوجه الضعيفة بل كلام ولده الامام يشعر بانه انما اراد له فاعتمد الجواز غايته ان المفوض ار تكب خلاف الاولى لتفويته حق الميت عليه بنقله الى غير جنسه اه (قوله) في ندبه الخ) تقدم عن الاسنى انه المعتمد فيجوز للرجال التفويض للنساء وبالعكس الا انه خلاف الاولى اه وظاهر صنيع الشارح اعتياده ايضا خلافا لما في البجيرمي حيث قال واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب او مندوب ذهب جمع الى الاول ووافقهم ابن حجاج والمعتمد الثاني ثم قال ويؤخذ من كلام الحلبي ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة وبالعكس حرم حفى اه وفي ع ش اخذا من كلام النهاية ما يوافق هذا التفصيل (قوله) وانه المذهب) الظاهر عطفه على ندبه (قوله) او فعل التحلل الاول الخ) اي فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب كاسياق نهاية ومغني (قوله) ولا يخلط الخ) عبارة النهاية والمغني اي يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمنع فعله في كفته اه (قوله) اي لا يجوز) الى قوله وصريحه في النهاية والمغني (قوله) اي لا يجوز ذلك) اي تحرم ازالة ذلك منه نهاية ومغني قال في شرح البيهجة ثم ان اخذ من ذلك شيئا وانتف بترج أو نحوه صرفي كفته ليدفن معه اه وفي سم عليه والحاصل ان ما انفصل من الميت او من حي ومات عقب انفصاله من شعر او غيره ولو يسير يجب دفنه لكن الافضل صره في كفته ودفنه معه مر (قوله) غيره) اي غير الحلق نهاية ومغني (قوله) على ان الغير) اي غير الميت نهاية (قوله) لا ينوب) اي المحرم (في بقيته) اي بقية النسك عبارة النهاية والمغني لا يقوم به كالمال كان عليه طواف او سعى اه (قوله) وذلك) اي حرمة ما ذكر من التطيب والاخذ (قوله) لا تمسوه الخ) بفتح الفوقية والمهم لغير ان داود وله بضمها وكسر المهم قسطلاني اه ع ش (قوله) وصريحه) اي الخبر (قوله) وجب حلقه على الاوجه وكذا الخ) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله) ولا لباس) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغني الا قوله خلافا للبلقيني (قوله) عند غسله) بل ولا قبله من حين الموت ع ش (قوله) كجلوس المحرم الخ) ولا ياتي هنا ما قيل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الرأحة للحاجة الى ذلك مما بخلافه هناك نهاية عبارة سم التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه اه (قوله) ولا فدية على حاله الخ) اي ولو لغير عذر قول المتن (وتطيب المعتدة الخ) اي لا يحرم تطيبها نهاية ومغني وينبغي كراهته خروج من الخلاف ع ش (قوله) من التفجع) اي على الزوج نهاية (قوله) بالموت)

وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في غسل الاثاث لانهن اشفق منهن ولضعف الولاء في الاثاث ولهذا اترث امرأة بولاء الاعتيقا او منتميا اليه بنسب او بولاء شرح مر (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم) بقى عكسه (قوله) ولا افلا) اي فليس للاب تغسيل ابنته مع وجود اجنية (علي الاوجه وكذا) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله) كجلوس الخ) التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه نبه على ذلك

(وتطيب المعتدة) الحدة (في الاصح) لزوال المغني المحرم للطيب عليها من التفجع وميلها للازواج أو ميلهم اليها بالموت ومن متعلق ثم جاز تسكينها في ثياب الزينة (والجديد) أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعر ابطه وعانته وشاربه) لانه لم يرد فيه نهى بل يستحب لما فيه

متعلق بزوال المعنى قول المتن (الظاهر كراهته الخ) أى وإن اعتاد إزالته حياً ثم محل كراهة إزالته شعره
 ما لم تدع حاجة إليه وإلا كان لبدراسه وطيبته بصيغ أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجدها بحيث لا يصل
 الماء إلى أصوله إلا بإزالته وجبت كما صرح به الأذرعى في قوته وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله مر
 وجبت الخ وينبغي أن مثل ذلك ما لو شق جوفه وكثر خروجه النجاسة منه ولم يكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق
 فيجب وينبغي جواز ذلك إذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج أمعائه وإن أمكن غسله لأن في خروجهما
 هتكاً لحرمته والخياطة تمنعه وبقي ما لو كان بيدن الميت طبوع يمنع من وصول الماء فهل يجب إزالة الشعر
 حينئذ ما لا فيه نظر والأقرب الثاني قياساً على ما اعتمدته الشارح مر في باب الوضوء من أنه يعفى عن
 الطبوع في الحى ويكتفى بغسل الشعر وإن منع الطبوع وصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً
 لشيخ الاسلام لكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذى في إزالته مثله كاللحية ما غيره كشعر الأبط والعانة
 فتجب إزالته والذى ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعر ولأن في إزالة الشعر من الميت هتكاً لحرمته في جميع
 البدن اه (قوله لأنه محدث) وهو ما لم يكن في عمده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد
 الشرع ع ش (قوله حرم ختنه وإن عصى بتأخيره) كذا في النهاية (قوله ختنه الخ) قال في العباب كالأنوار قلع
 سنه سم أى الميت مطلقاً محرماً أو لا (قوله أو تعذر الخ) أى وإن وجب إزالة شعر يمنع الغسل والفرق
 ظاهر مر سم على حج ثم ماذا كراهية حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة أما إذا كان تحتها ذلك فلا ييمم على
 معتمد الشارح مر بل يدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة وعلى ما قاله ابن حج من أنه يصح التيمم مع النجاسة
 إذا تعذرت إزالته ييمم ويصلى عليه وبقي ما لو وجد تراب لا يكفي الميت والحى فهل يقدم الأول أو الثانى فيه
 نظر والأقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا عيم به الميت يصلى عليه الحى صلاة فاقد الطهورين وإذا تيمم به
 الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحى به ع ش عبارة شيخنا وما تحت قلفة الألف فلا
 بد من فسحها وغسل ماتحتها إن تسروا إلا فإن كان ماتحتها طاهر أيم عنه وإن كان نجساً فلا ييمم بل يدفن بلا
 صلاة كفاقد الطهورين على ما قاله الرملى لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وقال ابن حجر ييمم للضرورة
 وينبغي تقليده لأن في دفنه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله شيخنا وعلى كل فيحرم قطع قلفته وإن عصى
 بتأخيره اه (فصل في تكفين الميت) وحمله وتوابعهما (الميت) إلى قوله ويقدم في النهاية والمعنى (قوله
 بعد غسله) ينبغي بعد طهره ليشمل التيمم ثم رايته عبر به في النهاية بصري فتعبر الشارح بالغسل جرى
 على الغالب قال ع ش قوله مر بعد طهره مفهومه أنه لو كشف قبل طهره ثم صب عليه لغسله لم يجوز
 ولكنه يعتد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فالراجح وفي سم على المنهج (فرع) هل يجوز
 التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريعا لكنه سائر في الحال فيه نظر ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد
 لإزراء بالميت انتهى اه (قوله ومزعفر) أى بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطبق عليه المزعفر
 عرفا ع ش (قوله لالرجل وخنى) فيمتنع تكفينهما في المزعفر والحرير مع وجود غيرهما لا
 المعصفر ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المغنى

الجورجى بر (قوله ومن ثم حرم ختنه) قال في العباب كالأنوار وقلع سنه (قوله أو تعذر غسل ماتحتها قلفته)
 أى وإن وجب إزالته شئ يمنع الغسل والفرق ظاهر مر (قوله وعليه فييمم عما تحتها) بقى ما لو كان
 تحتها نجس لا يزول إلا بعد الختان

(فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما) (فرع) المتجه فيمن مات لا لبس حرير لحاجة أنه وإن وجد
 بعد الموت مقتضى طلب دفنه فيه كمن استشهد وهو لا لبسه لمسوخ لم يجب نزع بل يدفن فيه لأن دفن الشهيد في
 أثوابه التي قتل فيها مطلوب شرعاً وإن لم يجد ذلك كن لبسها النحر جرب وقل ومات فيها وجب نزعها ثم
 رايته أن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بجميع ذلك ولو تعدى لبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى
 به فينزع مر (قوله لالرجل وخنى) ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه

من النظافة (قلت الاظهر
 كراهته والله أعلم) لأنه
 محدث وقد صح النهى عن
 محدثات الامور التي لم يشهد
 الشرع باستحسانها وزعم
 أنه تنظيف يعارضه احترام
 أجزاء الميت ومن ثم حرم
 ختنه وإن عصى بتأخيرها أو
 تعذر غسل ماتحتها قلفته كما
 اقتضاه إطلاقهم وعليه
 فييمم عما تحتها
 (فصل في تكفين الميت
 وحمله وتوابعهما) (يكفن)
 الميت بعد غسله (بما لبسه
 حيا) فيجوز حريره ومزعفر
 للمرأة والصبي والمجنون
 مع الكراهة لالرجل وخنى

واما المعصفر فتقدم الكلام فيه في فصل اللباس اذ قال ع ش قوله م لا المعصفر فانه مكروه (قوله حله) اي حل ما ذكر من الحرب والمزعر للرجل والخنثى (قوله فيه) اي الوجوب (حينئذ) اي حين فقد غير ما ذكر (قوله ولقتيل المعركة) عطف على قوله اذالم يجد غيره اي وبحسب الاذرع ايضا حلة لقتيل المعركة وهو الشهيد كرى (قوله بشرطه) اي بان يحتاج اليه للحرب مغنى ظاهره لالدفع نحو قتل لكن صرح النهاية بشموله ايضا عايرته ولو استشهد في ثياب حرير لبسها ضرورة كدفع قتل جاز تكفينه فيها مع وجود غيرها كما سيأتي من ان السنة تكفينه في ثياب التي استشهد فيها لاسيما اذا تاملت بدمه كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى تبع الاذرع في آخر كلامه ولهذا لبس الرجل حرير الحسكة او قتل مثلا واستمر السبب المبيح لذلك الى موته حرم تكفينه عملا بعموم النبي اتي به الوالد رحمه الله تعالى ايضا هو اعتمده سم قال ع ش قوله م ر ضرورة فلو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى فينزع م ر سم على حجة وقوله م ر جاز تكفينه الخ قضية التعبير بالجواز انه لا يكون اولى وقضيته ايضا جواز التعدد وهو ظاهر لان لبسه في الاصل الحاجة فاستدبت اه ع ش (قوله لكانه) اي الاذرع (خالفه) أي بحسب الحل لقتيل المعركة (قوله) ويقدم على نحو حرير الخ) وفاقا لالاسنى وخلافا للنهاية والمغنى والشهاب الرمى عبارة سم المعتمد تقديم الحرير م راه قال ع ش وهل يقتصر على ثوب واحد ام تجب الثلاثة نقل سم عن م ر انه لما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد فليقتصر عليه والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحى لادنى حاجة كالجرب والحسكة ودفع القمل بل وللتجمل وما هنا اولى اه (قوله وجد غيره) اي ثوبا طاهرا بخلاف ما اذالم يكن يجد طاهر افيكفن في المتنجس أي بعد الصلاة عليه عاريا اذ لا تصح مع النجاسة سم على البهجة اه ع ش (قوله وإن حل لبسه الخ) اي في خارج الصلاة نهاية (قوله) ولينظر في هذا مع مامر الخ) وجاب بانه يصلى عليه ولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين وإلا فبعد تطهيره وتكفينه فيه او بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه اي في المتنجس او قبل جميع ذلك لصحتها اي الصلاة قبل التكفين والستر سم (قوله ومع مامر) كانه يريد به قوله في شرح يمم في الاصح ومحل توقف التيمم اي والصلاة وحينئذ قضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفينه سم (قوله ان محله) اي الشرط المذكور (قوله وحينئذ) اي حين ان محله ان امكن الخ (قوله ولا سومح به) اي المتنجس فوصلى عليه مكفنا فيه هذا مفاد كلامه ومر عن سم وع ش أنفا ما يخالفه وفسر الكردى ضمير به بالحرير ولعله سبق قلم (قوله وتكفن) الى قوله ويحرم في المغنى والى قوله مع ان القياس في النهاية (قوله وتكفن محدة الخ) اي مع الكراهة اخذنا مامر عن ع ش في تطيبها (قوله في ثوب زينة) اي كإباح تطيبها سم (قوله كما مر) اي قبيل الفصل (قوله وجد غيره) اي من الاثواب ولو حرير اع ش (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن ولولم وجد الا احب فهل يجب التكفين فيه بادخال الميت فيه لانه سائر فيه نظرا ولا يبعد الوجوب قال مرويتجه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين لان التطيين مع وجوده اذ رابه سم (قوله بجمرة ستر الجنائز الخ) اي وستر توابيت الالباء ع ش (قوله

وبحث الاذرع حله اذالم يجد غيره وظاهر ان مراده بالحل ما يشمل الوجوب اذ لا خفاء فيه حينئذ ولقتيل المعركة اذالبسه بشرطه وكان عليه حالة الموت لكانه خالفه في مواضع اخر وبحسب هو وغيره أنه يحرم التكفين في متنجس بما لا يعنى عنه وجد غيره وان حل لبسه في الحياة ويقدم على نحو حرير لم يجد غيرها ولينظر في هذا مع ما ياتي في المسائل المنشورة ان شرط صحة الصلاة عليه طهر كفته ومع مامر أنفا ما يعلم منه ان محله ان امكن تطهيره وحينئذ فان امكن تطهير هذا تعين والا سومح به وتكفن محدة في ثوب زينة وان حرم لبسها له في الحياة كما مر ويحرم في جلد وجد غيره لانه مزر به وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فيما يظهر (فرع) اتي ابن الصلاح بجمرة ستر الجنائز بحرير

شرح م ر (قوله ويقدم على نحو حرير غيرها) المعتمد تقديم الحرير م ر (قوله ولينظر في هذا مع ما ياتي الخ) بجاب بانه يصلى عليه ولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين وإلا فبعد تطهيره وتكفينه فيه او بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه اعنى في المتنجس او قبل جميع ذلك لصحتها قبل التكفين والستر (قوله ومع مامر) كانه يريد به قوله في شرح يمم في الاصح ومحل توقف صحة التيمم اي والصلاة الخ وحينئذ قضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفينه (قوله وتكفن محدة في ثوب زينة) اي كما يباح تطيبها (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن

وكل ما المقصود به الزينة
 ولو امرأة كما يحرم ستر
 بيتها بحريز وخالفه الجلال
 البلقيني فجوز الحرير فيها
 وفي الطفل واعتمده جمع
 مع أن القياس هو الأول
 (وأقله ثوب) يستر العورة
 المختلفة بالذكورة
 والانوثة دون الرق
 والحرية بناء على الاصح
 الذي صرح به الرافعي
 أن الرق يزول بالموت وإن
 بقيت آثاره من تغسيله
 لامته وقول الزركشي لو
 زال ما لم يغسلها برده أنه
 يغسل زوجته مع زوال
 عصمتها عنه ثم الاكتفاء
 بساتر العورة هو ما صححه
 المصنف في جميع كتبه إلا
 الايضاح ونقله عن
 الأكثرين كالخبي ولأنه
 حق لله تعالى وقال آخرون
 يجب ستر جميع البدن إلا
 رأس المحرم ووجهه
 المحرمة لحق الله تعالى كما
 يأتي عن المجموع ويصرح
 به قول المذهب أن ساتر
 العورة فقط لا يسمى
 كفنا أي والواجب
 التكفين فوجب الكل
 للخروج عن هذا الواجب
 الذي هو لحق الله تعالى
 وأطال جمع متأخرون

وكل ما المقصود به الزينة) لعل المراد به بما يحرم كالزعفران والافستر البيت بما لا يحرم المقيس عليه مكره
 لا حرام وقد يقال إن كان الستر مع وضع نحو قفص فينبغي التحريم لأنه حينئذ كستر البيت وإن كان بدونه
 فينبغي الحل لأنه حينئذ كالتدثر ثم رايت كلام الجلال البلقيني في حواشي الروضة ظاهر في تصوير الحل
 بما ذكرته بصري (قوله) وخالفه الجلال البلقيني فجوز الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعلا متعلقا
 بيدها وهو جائز لها فهم ما جاز لها فعله في حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلي الذهب
 ودفعه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين أي ولا عليها دين مستغرق ولا يقال أنه تضییع مال لأنه تضییع
 بغرض وهو إكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مرسم على حج أي ومع ذلك فهو
 باق على ذلك الورثة فلو أخرجهما سبل أو نحوه جاز لهم أخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لأخراجه لما فيه من هتك
 حرمة الميت مع رضاهم بدفعه معها ولو تعدوا وفتحوا القبر وأخذوا ما فيه جاز لهم التصرف فيه عرش وزاد
 شيخنا عقب مثل ما مر عن سم السكينة مع السكينة اه وقول سم ودفعه معها الخ يأتي في شرح ويجوز
 رابع وخامس ما يقتضي خلافه وإلى رده أشار سم بقوله لا يقال الخ (قوله وفي الطفل) أي الصبي شيخنا
 (قوله واعتمده جمع) وهو أوجه نهاية قول الماتن (ثوب) أي واحد معنى (قوله يستر العورة) أي عورة
 الصلاة عرش (قوله المختلفة بالذكورة الخ) أي فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا أوجها وكفها حرة كانت
 أو أمة وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر إليهما يقع في الفتنة غالبا شرح
 مر اه سم (قوله وإن بقيت آثاره الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لأن ذلك ليس
 لكونها باقية في ماكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع أن ماكه زال عنها اه
 (قوله وإن بقيت آثاره الخ) لك أن تقول لا اقتصار في ستر عورتها على ما بين السرة والركبة أيضا اثر من
 آثار الرق فان وجد نص من الشارع من التفرقة بين اثر وأثر فليذكر ولا فالتفرقة تحكم بحتم بصري هذا
 مجرد بحث وإلا ففي النهاية والمغنى والأسنى وغيرها مثل ما في الشرح ويمكن التفرقة باز في اتباع الاثر
 الأول ازراء للميت دون الثاني (قوله مع زوال عصمتها) أي ولهذا جاز نكاح اختها وأربع سواها سم
 (قوله) وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الخ) وجمع ابن المقرئ بين الزوجين في روضه فقال وأقله ثوب
 يعم البدن والواجب ستر العورة فحمل الأول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت وهو جمع حسن
 معنى (قوله فوجب السكل) أي كل البدن (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ الخ (قوله وأطال جمع
 الخ) وعبارة النهاية وأقله ثوب واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنها إلا رأس المحرم ووجه المحرمة
 كما صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح إرشاده كالأذرى تبعها جمهور الخراسانيين وفام بحق
 الميت وما صححه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من أن أقله ما يستر العورة يحمل على وجوب ذلك لحق
 الله تعالى وفي المغنى نحوه وأعبارة شيخنا قالوا يجب ثوب واحد يستر جميع البدن إلا رأس المحرم ووجه المحرمة
 على المعتمد وإن كان محجورا عليه بالفلس ولو قال الغرماء يكفن في ثوب والورثة من ثلاثة أجيب الغرماء
 بخلاف ما لو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن فإنه يجاب الورثة ولو اتفقت الورثة
 ولولم يوجد إلا حب فهل يجب التكفين فيه بأدخال الميت فيه لأنه ساتر فيه نظر ولا يبعد الوجوب قال مر
 ويتجه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين لأن التطيين مع وجوده إزارا به (وخالفه الجلال البلقيني فجوز)
 هو الذي اعتمده مر (قوله) وخالفه الجلال البلقيني الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعلا متعلقا بيدها
 وهو جائز لها فهم ما جاز لها فعله في حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلي الذهب ودفعه
 معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال أنه تضییع مال لأنه تضییع لغرض وهو إكرام الميت وتعظيمه
 وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مر (قوله دون الرق والجارية) أي فيجب ما ستر من الأنثى ولورقيقة
 ما عدا الوجه والكفين وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لخوف الفتنة غالبا شرح مر
 (قوله مع زوال عصمتها عنه الخ) أي ولهذا جاز له نكاح اختها وأربع سواها (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا

في الانتصار له وعلى الأول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يكفن بساترها والورثة بسابغ كفن في السابغ اتفاقا فان الزائد على ساترها من السابغ حق (١١٦) مؤكد للبيت لم يسقطه فقدم به على الغرماء كالورثة فيأمن بمنعه وإن لم يكن واجبا في التكفين

والغرماء على ثلاثة جاز بلا خلاف ويكفن في ثلاثة أثواب من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتمد فتى كفن الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوبا اه (قوله في الانتصار له) اي لما قاله آخرون (قوله وعلى الأول) وهو أقل الكفن ما يستر العورة (قوله بساترها) أي العورة (قوله بسابغ) أي لجميع البدن (قوله فيأمنون) أي الغرماء والورثة (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل لا معنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب سم (قوله ولا لا فقد جزم الخ) أي وان لم نقل باستثناء تقديم الميت هنا على الغرماء من المنع الآتي لم يصح ما تقدم عن المجموع عن الماوردي وغيره لانه قد جزم الخ ثم هذا مبني على ما اختاره تبع الشيخ الاسلام من ان ساتر جميع البدن مستحب وتقدم عن سم منعه وفاقا للنهاية والمغنى وغيرهما (قوله وعلى ما تقرر الخ) متعلق بقوله الاتي يحمل قول الخ (قوله من تا كده) أي السابغ (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسابغ (قوله اعتمد الأول) أي أقل الكفن ساتر العورة (قوله لانه) أي ساتر العورة فقط (قوله ولا) أي وان لم يحمل قول البعض المذكور على ما تقرر من تا كدا لا استحباب بل كان الوجوب فيه على حقيقته (لم يبق خلاف الخ) ولك منع الملازمة بالجمع السابق عن النهاية والمغنى (قوله انه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرماء) أو لمنع الخلو فقط (قوله ومن كونه حقه الخ) عطف على قوله من تا كده الخ والضمير الأول للسابغ والثاني للميت (قوله بانه يسقط الخ) أي الزائد على الساتر (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ وصيته الخ (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره قوله له صريح الخ (قوله انه واجب الخ) يعني ان السابغ حق وكده (قوله لا للخروج الخ) عطف على قوله للميت (قوله كما افاده) أي قوله لا للخروج الخ (قوله وفيه تناقض) أي إذا قطع الأول يسلب كون الزائد حقا لله تعالى والقطع الثاني يثبت له مع التناقض بان المراد بالقطع الأول ان وجوب الساتر حق محض لله تعالى وبالقطع الثاني ان وجوب الزائد لحق الميت مشوب بحق الله تعالى كما يأتي (قوله ليس من كلام المتولي) أي بل من ملحقات المجموع على حسب فهمه منه أي وقول المتولي واجب المراد به حق مؤكد للبيت (قوله وبما تقرر) أي في توجيه ما صححه المصنف في جميع كتبه الخ من الاكتفاء بساتر العورة وتوجيه قول جمع انه يجب ستر جميع البدن الخ المفيد ان الخلاف بينهما إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) أي السابق عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله يرد بان الحق الخ) أقول الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده والحاصل ان الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين الاصحاب في ان الواجب ما يعم البدن أو ساتر العورة فقط حتى يرد عليه ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في اندفاع

في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل المعنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب (قوله وبما تقرر علم ان قول شيخنا في شرح الروض الخ) أقول هذا الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده وذلك لانه قال في الروض مانصه وقله ثوب يعم البدن والواجب ستر العورة اه فقال في شرح قوله وقله ثوب يعم البدن مانصه ولعل مراده هنا انه وجب لحق الميت بالنسبة للغرماء اخذا من الاتفاق الاتي في كلام الماوردي وغيره لا لحق الله تعالى وإلا فهو متناقض لقوله والواجب ستر العورة اه بحروقه وهذا لا يتوجه عليه الرد الذي ذكره لان الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين

وهذا مستثنى لما تقرر من تا كدا مرة لقوة الخلاف في وجوبه ولا لا فقد جزم الماوردي بان للغرماء منع ما يصرف في المستحب وعلى ما تقرر من تا كده وتقدمه به يحمل قول بعض من اعتمد الأول انه واجب لحق الميت أي لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به ولا لا يبق خلاف في ان الواجب ساترها أو السابغ فعلم انه بالساتر يسقط حرج التكفين الواجب عن الامة ويبقى حرج منع حق الميت على الورثة أو الغرماء ومن كونه حقه يحمل تصريح آخرين بانه يسقط بايصاته باسقاطه كما يأتي وقول الشافعي رضي الله عنه إذا غطى من الميت عورته فقط سقط الفرض ولكنه أخل بحقه صريح فيما قرره انه واجب للميت كما أفاده قوله ولكنه أخل بحقه لا للخروج من عهدة التكفين كما افاده قوله سقط الفرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكتفاء بستر العورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط باسقاطه لانه واجب لحق الله وفيه تناقض إلا ان يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولي فانه لا تناقض فيه

وبما تقرر علم أن قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزائد انه لحق الميت بالنسبة للغرماء أخذا من الاتفاق المذكور لا لحق الله تعالى وإلا فهو تناقض يرد بأن الحق أنه تناقض وأزدلك الحل لا يصح لأن الخلاف

في وجوب ساترها او الكل إنما هو بالنظر لحق الله كما تقرر في توجيههما (١١٧) وباقى عن المجموع التصريح به في

ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق المذكور لأن الوجوب فيه لحق الآدمي فهو مبنى على أن الواجب ساترها لحق الله والزائد لحق الآدمي ويعلم منه بالاولى تقدمه بالزائد عليهم على وجوب الزائد لحق الله فصح الاتفاق ولا بد من ستر البشارة هنا كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد الفاء والبناء للمفعول ويجوز عكسه (وصيته باسقاطه) أى ساتر العورة لما تقرر أنه حق لله تعالى بخلافها بما زاد عليه خلافا لما في المجموع عن جمع فانه إنما يأتي على الضعيف أن الواجب ستر جميع البدن لحق الله تعالى ف قوله لحق الله صريح في البناء على هذا الضعيف لما تقرر عنه في التفريع على الاول الذي صححه أن الزائد حقه يتقدم به على الورثة كما صرح به نقله الاتفاق السابق ومامر عن الشافعي فان قلت ظاهر كلام بعضهم أن وصيته لا تنفذ باسقاطه وإن قلنا أنه حقه لأن إسقاطه له مكروه و الوصية به لا تنفذ قلت كون وصيته باسقاطه مكروه بمنوع كيف وفيه من المساحة بحقه للورثة او الغرماء مالا يخفى وبه

التناقض في عبارة الروض بذلك الحمل سم (قوله) إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (الخ) تقدم عن النهاية والمغنى رفع الخلاف بحمل الوجه الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت ثم قال ما حاصله ان الكفن بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب ستر العورة وبالنسبة لحق الميت مشو باحق الله تعالى ما يستر بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الساتر للعورة والسايف للبدن لا يسقط بوصية ولا بغيرها والثالث الذي هو محض حق الميت من الثوب الثاني والثالث يسقط بالوصية وجمع الغرماء لا الورثة كلا أو بعضا واعتمده متعقبو كلامهما (قوله) وباقى (أى أنفا) عن المجموع (الخ) عطف على قوله تقرر (الخ) (قوله) التصريح به (أى بان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى) (قوله) في ان الوصية باسقاط (الخ) أى في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع (قوله) ولا ينافي ذلك (أى ان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى) (قوله) الاتفاق المذكور (أى عن المجموع عن الماوردى وغيره) (قوله) لان الوجوب (أى وجوب الزائد) (فيه) أى الاتفاق المذكور (قوله) (أى الاتفاق المذكور) (قوله) ان الواجب ساترها لحق الله تعالى (الخ) اعتمده النهاية والمغنى وغيرهما كما مر (قوله) ويعلم منه (أى من تقدم الميت بالزائد على القول بانه لحق الآدمي) (قوله) عليهم (أى الغرماء) (قوله) على وجوب الزائد (أى على القول بان وجوب الزائد (الخ) (قوله) بتشديد الفاء) إلى المتن في النهاية واقتصر المغنى على الاول (قوله) بخلافها بما زاد (الخ) أى بخلاف الوصية باسقاط الزائد على ستر العورة فتنفذ (قوله) خلافا لما في المجموع عن جمع (الخ) المعتمد ما في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق الله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظرا لثابتة حق الله تعالى مر اه سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثله واعتمده شيخنا (قوله) لما في المجموع (الخ) أى المار انفا من ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى (قوله) ف قوله (أى قول المجموع المتقدم انفا (قوله) صريح في البناء (الخ) يدفعه مامر انفا عن سم وقوله لما تقرر النج يحجب عنه بان علة الوجوب مركبة ذكر احد جزاها هناك والجزء الاخر هنا (قوله) ومامر (الخ) عطف على قوله نقله (الخ) (قوله) ظاهر كلامهم (الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) بمنوع (قوله) قد رد أن السائل لم يدع مجرد ان هذه الوصية مكروهة بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المساحة بحقه (الخ) يحجب عنه بانه ليس حقا له وحده بل فيه حق لله تعالى مر اه سم (قوله) هو (أى ستر العورة فقط) (قوله) مزربه (أى يجعله ذاعيب) (قوله) إسقاطه (أى الزائد كدي قول المتن) (والا فضل الرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة من

الاصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو ساتر العورة فقط حتى يقال أن ذلك الحمل لا يصح لأن الخلاف النج بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض كما يصرح به قوله لعل مراده قوله ولا إلهو مناقض لقوله النج ولا إشكال في اندفاع التناقض عن عبارة الروض بذلك الحمل ولا ينافي ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لحق الله تعالى لجواز ان يكون صاحب الروض اعتمد وجوب ما يعم لكنه جعل وجوبه مشو باحق الله تعالى وحق الميت ومحض وجوب ساتر العورة لحق الله ولا يمنع من هذا الجعل كونه خلاف مرادنا ويل ذلك القول لو سلم ذلك لجواز ان يوافق في الحكم ويخالفه في صفته وسببه فليتامل (قوله) خلافا لما في المجموع عن جمع (الخ) المعتمد ما في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق الله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظر الثابتة حق الله مر (قوله) والوصية به لا تنفذ) قد رد عليه أن الوصية بالزيادة على الثلث مكروهة أو محرمة مع انها نافذة بشرط اجازة الورثة ويجاب بالفرق بين الوصية المكروهة والوصية بالمكروه كما فيما نحن فيه فليتامل ويجاب ايضا بالفرق بان المكروه هنا وقع الايصاء به قصد او ثم وقع الايصاء به تبعا لغير مكروه بل لمسنون وهو الايصاء بالثلث او اقل لا يقال قضيته انه لو اوصى ثم بالزيادة قصد الم تنفذ لاننا نقول هذا لا يتصور لعدم تمييز الزيادة بدليل انه لو اوصى بقدر الثلث لو احد مثلا ثم بشئ آخر لاخر مثلا ورد الورثة الزيادة اشتركا في الثلث بالنسبة فليتامل (قوله) قلت كون وصيته باسقاطه مكروه بمنوع (قوله) قد رد ان السائل لم يدع مجرد ان هذه الوصية مكروهة بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المساحة بحقه للورثة (الخ) يحجب بانه ليس

يندفع ما يقال هو مزربه فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالحال (والا فضل الرجل)

التركة لانها وإن كانت واجبة فلا تقتصر عليها أفضل مما زاد على ذلك ولذا قال ويجوز رابع وخامس نهاية
ومغنى (قوله اى الذكر) إلى قوله كما أطلقوه في النهاية والمغنى لا قوله ووجه محرمه (قوله اى الذكر) اى
بالغا كان اوصيا او محرما مغنى ونهاية قال ع ش اى أو ذميا كما هو ظاهر إطلاقه اه (قوله ووجه محرمه)
استطردى بل ينبغي إسقاطه (قوله لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة
لفائف قبصا وعمامة جاز قال فى شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الاولى كفى المجموع اه
(قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا وبعضهم محجور عليهم ويوافق قوله
الأنى ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليه والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم
محجور عليه ولا جازت لهم بلا حصر سم عبارة النهاية نعم محل ذلك اى جواز الرابع والخامس إذا كان
الورثة أهلا للتبوع ورضوانه فان كان فيهم صغير او مجنون او محجور عليه بسفه او غائب فلا ه زاد المغنى
او كان الوارث بيت المال فلا اه (قوله لكن مع الكراهة) عبارة المغنى واما الزيادة على ذلك اى الرابع
والخامس فهي مكروهة وإن أشعر كلام المصنف بحر منها ويحتمل فى المجموع اه (قوله كما أطلقوه) اعتمده
النهاية والمغنى (قوله تحريمه) اى الاكثر سم (قوله فهو الاصح) من كلام الأذرى (قوله لانه اضاعة مال
الخ) يمنع استلزامه للتحريم بما تقدم عن سم وغيره فى دفن المرأة مع حلها من انه تضييع لغرض وهو
اكرام الميت وتضييع المال لغرض جائز ويأتى عن البجيرمى ما يوافق (قوله اى المرأة) إلى قوله لنظير
ما تقر فى النهاية والمغنى لا قوله او من مال المورسين لفقد ما ذكر وقوله لنا كدما مره إلى وإذا قلنا (قوله اى
المرأة) قضية إطلاقه وما مر عن النهاية فى الرجل ولو صغيرة (قوله وتكره الزيادة الخ) عبارة الروض وتكره
الزيادة على الخمسة قال فى شرحه للمرأة وغيرها قال فى المجموع ولو قيل بتحريمها الخ (فرع) هل الخمسة
للرأة كالثلاثة الرجل فلا شئ منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه سم اقول يصح بالثانى قول
شرحى الروض والمنهج اما منعه اى الوارث من الزائد على الثلاثة ولو فى المرأة فجائز بالاتفاق كما حكاها الامام
وبه علم ان الخمسة ليست متأكدة فى حق المرأة كذا كذا الثلاثة فى حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر
على الثلاثة وبه صرح فى الروضة اه قال البجيرمى قوله وليست الخمسة فى حق غير الذكر كالثلاثة الخ
فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة مر ان الخمسة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز إلا رضا
الورثة ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليه وان الثلاثة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها
ولا يتوقف على رشد اه (قوله وتكره الزيادة عليها) قال فى المجموع ولو قيل بتحريمها لم يبعد شرح
المنهج قال البجيرمى قوله ولو قيل بتحريمها الخ ضعيف والمعتمد لاحرمه فى الزيادة على الخمسة لانه لغرض
شرعى وهو اكرام الميت اه (قوله هذا كله) اى الافضل والجائز فى الرجل وغيره (قوله ممن تلزمه نفقته)
اى من سيد وزوج وقريب نهاية ومغنى (قوله او من بيت المال الخ) فنحرم الزيادة عليه من بيت المال كما
يعلم من كلام الروضة وكذا لو كفن ما وقف للتكفين كما أفق به ابن الصلاح ولا يعطى الخنوط والقطن فانه
من قبيل الامور المستحبة التى لا تعطى على الاظهر نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر فتحرم الزيادة عليه الخ
اى ويحرم على ولى الميت اخذها إذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولى الميت دون امين بيت المال لكنه
طريق فى الضمان ولا يجوز لواحد منهما ان يشه لتقصيرهما بالدفن وقوله مر ولا يعطى الخنوط الخ اى من

حقاله وحده بل فيه جق لله مر (قوله لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة
لفائف قبصا وعمامة جاز قال فى شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الاولى كفى المجموع اه
(قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا وبعضهم محجور عليهم ويوافق قوله
الأنى ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليه والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم
محجور عليه ولا جازت لهم بلا حصر مر (قوله لكن مع الكراهة) اى الاكثر (قوله وتكره الزيادة
عليها) عبارة الروض وتكره الزيادة على الخمسة قال فى شرحه للمرأة وغيرها قال فى المجموع ولو قيل بتحريمها

أى الذكر (ثلاثة) يغم كل
منها البدن غير رأس محرم
ووجه محرمه اتباعا لما فعل به
صلى الله عليه وسلم (ويجوز)
بلا كراهة لكنه خلاف
المستحب (رابع وخامس)
برضا الورثة المطلقين
التصرف وكذا أكثر لكن
مع الكراهة كما أطلقوه
قال فى المجموع ولا يبعد
تحريمه لانه اضاعة مال إلا
أنه لم يقل به أحد اه وقال
الأذرى جزم ابن يونس
بالتحريم وهو قضية أو
صرح كلام كثيرين فهو
الأصح (و) الأفاضل (لها)
أى المرأة ومثلها الخنثى
(خمس) لطلب زيادة الستر
فيها وتكره الزيادة عليها
هذا كله حيث لا دين وكفن
من ماله ولا وجب الاقتصار
على ثوب ساتر لكل البدن
ان طلبه غريم مستغرق أو
كفن ممن تلزمه نفقته ولم
يتبرع بالزائد أو من بيت
المال أو وقف الا كفان

او من مال الموسرين لفقدهما ذكر ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها واكثر او اتفقوا على (١٩) ثوب واحد او كان فيهم محجور عليه

فالثلاثة ولهم الزيادة عليها
الا ان كان فيهم محجور عليه او
الورثة والغرماء المستغرقون
في سائر العورة والبدن
فسائر البدن لما مر انه
حقه يتقدم به عليهم لتأكده
امره بقوة الخلاف في
وجوبه وان اسقطه وهذا
فارق لاجابته في منع سائر
المستحبات وإذا قلنا باجبار
الغرماء والورثة على السابغ
كما تقرر فليس مثله بقية
الثلاثة بالنسبة للغرماء بل
للورثة فاذا اتفقوا على ثوب
اجبرهم الحاكم على الثلاثة
لنظير ما تقرر انها حقها
بالنسبة لهم فقدم عليهم
مالم يسقطها لا لكونها
واجبة من حيث التكفين
وفارق الغرماء الورثة هنا بان
حقها في الثلاث اضعف
منه في السابغ فلم يمنع الغرماء
تقديما لبراءة ذمته ومنع
الورثة لانه لا معارض
لحقه وقول المجموع القول
بوجوب الثلاث شاذ بحمله
القول بوجوبها من حيث
واجب التكفين وليس
كلامنا فيه وانما هو في
وجوبها من حيث انها حقها
ولم يسقطه ولا معارض
ومن ثم قال السبكي والاذري
يجبرهم الخادم على الثلاث
وان كان فيهم محجور قال
الاذري او غائب وقول
الاذري الاجبار انما يتأتى
على الوجه الشاذ ان الثلاث
واجبة علم رده مما تقرر في

بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم اه ع ش (قوله او من مال الموسرين الخ) أى ولم يتبرعوا بالزائد كما
هو ظاهر قال البصري ما عبط اليسار هنا اه وقال البجيرمي عن ع ش والمراد بالموسر من يملك كفاية
سنة لمونه وان طالب من واحد منهم تعين عليه ثلاثتا كلوا اه وبأن ما يتعلق به (قوله او كان الخ) غطف
على قوله اختلف الورثة الخ (قوله محجور عليه) أى او غائب نهاية (قوله فالثلاثة) أى ثوب وانها قال ع ش
(فرع) هل يجب تكفين الذمي في ثلاثة حيث لا مانع من الغرماء ولا وصية بالاقتصار على واحد كما لمسلم
في ذلك ظاهر اطلاقهم نعم وقد رافق مر على ذلك سم على المنهج اه (قوله محجور عليه) أى او غائب
نهاية (قوله ان اسقطه) غاية لقوله بقوة الخلاف الخ (قوله ربهذا) أى بقوله لنا كد امره الخ (قوله
فليس مثله) أى مثل السابغ في الاجبار عليه (قوله بالنسبة للغرماء) فلو قال الغرماء يكفن في ثوب والورثة
في ثلاثة اجيب الغرماء نهاية ومعنى (قوله بل للورثة) أى بالنسبة للورثة فيجبرون على بقية الثلاثة فلا يسقط
الثاني والثالث الا بايصاء او منع الغريم سم (قوله فاذا اتفقوا) تفريع على قوله بل للورثة (قوله
اجبرهم الحاكم) حاصل ما عتده الشارح أن الكفن ينقسم على اربعة أقسام حق الله تعالى وهو سائر
العورة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطابقا حق الميت وهو سائر بقية البدن فهذا الميت اسقاطه بالوصية
دون غيره وحق الغرماء هو الثاني والثالث فللغرماء عند الاستغراق اسقاطه والمنع منه دون الورثة حق
الورثة وهو الزائد على الثلاث فللورثة اسقاطه والمنع منه ووافق الجلال الرملي والمغنى على هذه الاقسام
الا الثاني منها فاعتمد ان فيه حتما لله وحتم للميت فاذا اسقط الميت حقه بقي حق الله فليس لاحد اسقاط شيء
من سابغ جميع البدن عندهما كرى على افضل (قوله الغرماء الورثة) فاعل ففعل (وقوله هنا) أى حيث
اجببت الغرماء في منع الزائد على السابغ دون الورثة فاجبوا على الثلاثة (قوله مالم يسقطها) أى بقية
الثلاثة (قوله بان حقه) أى الميت (قوله فلم يمنع) أى حقه في الثلاثة وكذا الضمير المستتر في قوله الا في
ومنع الخ (القول بوجوب الخ) أى الوجه القائل بوجوب الخ (قوله ومن ثم) أى لاجل كون قول
المجموع محمولا على ذلك (قوله ذلك الوجه) أى الشاذ (قوله ومن ثم) أى لاجل رد قول الاذري المذكور
بذلك المقرر (قوله ذلك) أى قول الاذري المذكور (قوله انها) بيان لما (قوله قال) إلى قوله بحث في

الخ (فرع) هل الخمسة للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شيء منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه (قوله فليس
مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء) اعلم ان كلامهم صريح في وجوب الثلاثة لحق الميت وانه لا يسقط الثاني
والثالث الا بايصاء او منع الغريم وذكّر الشارح في شرح قول الارشاد ولا الوارث أى ليس له المنع من
ثلاث لفائف ما نصه وظاهر قولهم لفائف انهم لو ارادوا ثلاثة لكانت لفائف لم يحاوا وهو محتمل لما فيه من
مخالفة السنة المتأكدة في مثل ذلك وان يلزمهم فعل سائر المستحبات ثم رايت الشارح يعنى الجورجى بحث
ان ذكرها ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب وانه لو اراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة اللفائف ومنع
بعضهم منها لم يجب الممتنع ولو اتفقوا على المنع منها وادوا ثلاثة لاعتلى هيئتها لم يمنعوا اه ما في شرح
الارشاد وظاهر كلامهم ان الثلاث واجبة لحق الميت لاستحبة واما وجوب كونها لفائف فحل نظر
وسياتى فيه كلام عن الاسعاد فان قلت وجوب الثلاثة يتأفى قول المصنف كغيره والافضل للرجل ثلاث
قلت بمنوع لجواز ارادة انها افضل في الجملة ويكفي تحقق الافضية في بعض الصور كما لو كفن من غير التركة
فالافضل للمكفن تكفينه في الثلاث وهذا لا يتأفى وجوبها من التركة بشرطه وجواز ارادة الاقتصار
عليها افضل كما يشعر به قوله ويجوز اربع وخامس وهذا لا يتأفى وجوبها في نفسها (فرع) منع الغريم
من الثاني والثالث ثم بعد الدفن ابرام ثلاث من نيش الميت وسرق كفته فهل يجب الثاني والثالث او لا نظرا
لان منعه منع التعلق بالتركة فلا يعود اليها فيه نظر واحتمال (فرع اخر) هل يجب تكفين
الذمي في ثلاث حيث لا مانع من الغريم ولا وصية سواء كان له وارث او لا كما هو ظاهر اطلاقهم
فيه نظر (قوله بل للورثة) أى بالنسبة للورثة (قوله فلم يمنع الغرماء) الضمير في يمنع يرجع لحقه

تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لأنها لجماله كما يترك الملبس دست ثوب

النهاية والمغنى (قوله قال) أى السبكي (قوله دفع المنة الاول) ومن ثم لا يكفى فيما تبرع به اجنبى عليه الا ان قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان بما يقصد تسكينه لصلاحه او علمه فيتعين صرفه اليه فان كفهوه في غير مردوه لما السكه والا كان لهم اخذه وتسكينه في غير نهاية وامداد قال ع ش قوله مر لا يكفى اى لا يجوز وقوله مر الا ان قبل جميع الورثة اى ان كانوا اهلا وقوله مردوه لما السكه اى وجوبا واخذ من هذا حكم ما يقع كثير من انه اذا مات شخص يوثى له با كفا من متعددة من انه يكفى في واحد منها وما افضل يرد لما السكه ما لم يتبرع به المالك للوارث او تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلو اراد الوارث تسكينه في الجميع جاز ان دلت قرينة على رضا الدافع بذلك كنعوا اعتقادهم صلاح الميت والا كفى في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المالك له الا ان تبرع به ولا يكفى في عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من ان من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الرد وقوله مر والا اى ان لا يقصد تسكينه الخ اه ع ش (وهو وجه مدر كالانقلا) محل تأمل إذ غايته تقييد اطلاق لغنى يقتضيه ولا محذور فيه وكمن تقييد صادر من متأخر لا تطلق كلام المتقدمين واعتمده الشارح وغيره بل وقع كثيرا للشارح ايضا انه يقيد اطلاق من سبقه ويرتضيه ويقرره حيث كان المغنى والقواعد تقضى به وما هنا كذلك إذ ملاحظه برامة ذمته وخلوص كفه عن الشبهة او خفتها واحاجة أطفاله اولى بالاعتناء من دفع المنة فالخاصل ان تقييد الاذرى رحمه الله تعالى خلى عن الانتقاد وحري بالاعتناء بصرى وهو الظاهر وان اشعر اقرار النهاية والمغنى الفرغ وسكوته ما عن بحث الاذرى باعتماد اطلاق الفرع (ومثله قول واجداخ) أى فيجاب الاول دفعا للعار عنه عبارة شرح العباب قال الاذرى والظاهر ان الداعى الى تسكينه من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال لما اشار اليه اه وهو ظاهر اه سم (قوله اى الذكر) الى قول المتن ويسن في النهاية الا قوله على ما الى اوله وكذا في المغنى الا قوله اى الا فضل الى كاياتى (قوله وغيره) اى من الاثنى والخمى قول المتن (لفائف) هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لا على هيئة اللائف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستهانة به لخالفه السنة فى كفهته نهاية واعتاده شيخنا وكذا ع ش عبارته وأفاد قوله فهمى لائف انه لا يكفى القميص او الملوطة عن احداها وهو موافق لما ياتى عن الاسعاد فتنبه له اه وقوله لما ياتى الخ نفى به ما قد مناه انفا (قوله متساوية الخ) وقيل متفاوتة فالاسفل من سرته الى ركبته وهو المسمى بالازار والثانى من عنقه الى كعبه والثالث يسترجع جميع بدنه مغنى ونهاية واسنى قال ع ش قوله متساوية الخ اى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل (قوله فى عمومها لجميع البدن الخ) اى غير رأس المحرم ووجه المحرمة كاسياى مغنى ونهاية (قوله اى الا فضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة قول ع ش اى ان تستر جميع البدن اه لا يناسب التفريع الا فى (قوله ان الاولى الخ) اى المبسوطة او لا من اللائف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساويها وهو الوجه كما افاده الشيخ شروها لجميع البدن وإن تفاوتت نهاية (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهاية ومغنى قول المتن (زبد قيص الخ) لم ار لا تمتارحهم الله تعالى شيئا فى بيان قيص الميت وظاهر الاطلاق

ايحابها لحق الله تعالى فلا تسقط وان أوصى باسقاطها اه (فرع) قال وارث اكفنه من مالى وقال اخر من التركة اجيب دفعا لمنة الاول عنه وبحث الاذرى ان الحاكم يعتبر الاصلح فيجب المتبرع لاستغراق دين او خيب التركة او قاتها مع كثرة أطفاله وهو وجه مدر كالانقلا وقال وارث اكفنه من المسئلة واخر من مالى اجيب الاول على ما بجته الزر كشى والوجه ما نقله الاذرى عن السرخسى انه يجاب الثانى دفعا للعار عنه ومثله قول واحد من مالى واخر من بيت المال أو قال وارث ادفعه في ملكه واخر في مسئلة أجيب الثانى لانه لا عار هنا بوجه (ومن كفن منهما) اى الذكر وغيره (بثلاثة فهمى لائف) متساوية فى عمومها لجميع البدن ثم فى عرضها وطولها اى الا فضل فيها ذلك فلا ينافى ما ياتى ان الاولى أوسع لان المراد ان اتفق فيها ذلك كاياتى ليس فيها قيص ولا عمامة للرجل ولا ازار وخمار للمرأة اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم (وان كفن فى خمسة زيد قيص وعمامة) لغير محرم (تحتن) اى اللائف كما فعله ابن عمر رضى الله عنها بولده

(قوله اجيب دفعا الخ) ومن ثم لا يكفى فيما تبرع به اجنبى عليه إلا أن قبل جميع الورثة شرح مر (قوله) ومثله قول واحد من مالى واخر من بيت المال عبارة شرح العباب قال الاذرى والظاهر ان الداعى الى تسكينه من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال لما اشار اليه اه وهو ظاهر اه (قوله فى المتن لائف) هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لا على وجه اللائف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستهانة به لخالفه السنة فى كفهته نهاية واعتاده شيخنا وكذا ع ش عبارته وأفاد قوله فهمى لائف متناع نقص المرأة عن الخمسة لخالفه السنة فى كفهته السكه قوله ومن كفن منها الخ افاد جواز الثلاثة للائف لها يكون الواجب لها اما الخمسة المذكورة فى قوله وان كفنت فى خمسة واما الثلاثة للائف (قوله فى المتن)

على ما بين سرتها وركبتها
أولا (وخار) على راسها
ثالثا (وقيص) على بدنها
ثانيا (ولفافتان)
متساويتان اتباعا لفعله
صلى الله عليه وسلم ببنته
أم كلثوم (وفي قول
ثلاث لفائف) الثالثة
عوض عن القميص إذ لم
يكن في كفته صلى الله عليه
وسلم (وازار وخار
ويسن) القطن لانه صلى
الله عليه وسلم كفن فيه
(والابيض) لذلك وللخبر
الصحيح البسوان ثيابكم
البياض وكفنوا فيها
موتاكم (ومحله) الاصل
الذي يجب منه كسائره مؤن
التجهيز (أصل التركة)
التي لم يتعلق بعينها حق كما
بأن أول الفرائض لا تثلثها
فقط ولا أصلها في مزوجة
بموسر لما سجد كره ويقدم
من طلب التجهيز منها على
من طلبه من ماله كما مر
ويراعى فيها حاله سعة
وضيقا وان كان مقترا
على نفسه في حياته ولو كان
عليه دين على ما شمله إطلاقهم
ويفرق بينه وبين نظيره
في المفلس بأن ذاك يتناسبه
الحاق العار به الذي رضيه
لنفسه لعله ينزجر عن
مثل فعله بخلاف الميت
وتجهيز المبعوض في ملكه
وعلى سيده بنسبة الرق

مع السكوت أنه كقميص الحى فليراجع نعم رأيت في شرح السكوت للزين بن نجيم الحنفى مانصه والقميص
من المنسكب الى القدم بلا دخار يص لا نها تفعل في قميص الحى ليتسع اسفله للشي وبلا جيب ولا كمين ولا
تسكف اطرافه والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر اه وهذا هو الذى عليه العمل إلا ان قوله لا تسكف
اطرافه هل المراد به عدم كف الجنبيين بعضهم الى بعض او عدم كف الذليل محل تأمل بصرى وقوله ولم ار
لا تمتن الخ اقول ما تقدم انفا عن المغنى وغيره والثانى من عنقه الى كعبه وسكوت العلماء حتى في كتبهم على
الذى عليه العمل كالصريح في بيان القميص على وفق ما ذكره عن شرح السكوت وقوله هل المراد به الخ
الظاهر ان المراد ما يشمل ذينك جميعا فلا يكف شي منهما كما عليه العمل قول المتن (وان كفتت في خمسة
فازار الخ) تصريحه بانه لا يجب فيما إذا زاد على اللوائف اذا كفتت في خمسة التعميم سم (قوله لغير مجرم)
راجع للقميص ايضا (قوله وفي قول الخ) اى فيما إذا كفتت المرأة في خمسة (قوله الثالثة عوض الخ) عبارة
النهاية والمغنى اى واللفافة الثالثة بدل القميص لان الخمسة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن في كفته
صلى الله عليه وسلم اه قول المتن (ويسن الابيض) وسأيت أن المغسول أولى من الجديد نهايه ومغنى (قوله
والابيض الخ) ولو قيل بوجوبه لان لم يبعد ما فى التكفين في غيره من الازراء لكن اطلاقهم بخالفه وينبغى
ان ذلك جائز وان اوصى بغير الابيض لانه مكروه والوصية لا تنفذ ثم ظاهر اطلاقهم ندب الابيض ولو كان
الميت ذميا عس (قوله وكفنوا فيها الخ) ويكره ان يكون في الكفن غير البياض كجعل نحو عصفر فوق
راسه واسفل قدميه شيخنا (قوله الاصل) الى قوله لا تثلثها في النهاية والمغنى قول المتن (اصل التركة فان لم
تسكن الخ) ولا يشترط وقوع التكفين من مكلف كما في المجموع وفيه عن البندنجى وغيره ولو مات انسان
ولم يوجد ما يكفن به إلا ثوب مع مالك غير محتاج اليه لزمه بذله بالقيمة كاطعام المضطر زاد البغوى في فتاويه
فان لم يكن له مال فجاءنا لان تسكفنيه لازم للامة ولا بذل يصار اليه مغنى ونهايه واسنى اقول قد يقال قولهم
ولا بذل الخ محل تأمل لتصريحهم باجزاء الحشيش والطين عند فقد الثوب فليتأمل وايضا فينبغى ان يكون
محل ذلك حيث كان من الموسرين ولا يغنى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه كما هو ظاهر لانه قد
يحتاج لثمة بصرى وقوله لتصريحهم باجزاء الحشيش الخ في تقريره نظر ظاهر إذ الثوب غير مفقود هنا
بالنسبة للجميع من علم بالميت وقوله حيث كان من الموسرين اى اولم توجد الاغنياء مثلا كما في سم عن مر
(قوله التي لم يتعلق بعينها) اى جميعها كما هو المتبادر ويقده قوله كما يأتى الخ وبه يندفع ما لسم هنا (قوله
ولا اصلها الخ) لا يخفى ما فيه من الركة عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من هذا الاصل من لزوجها
مال ويلزمه نفقتها فسكفنها ونحوه عليه فى الاصح الاقوى اه وهى سالمة عنها (قوله كما مر) اى فى
الفرع (قوله ويراعى) الى المتن فى النهاية إلا ما أنبه عليه (قوله ويراعى) أى وجوبا قال سم وظاهر
انه يحرم تسكفنيه ولو كان فى ذمته دين مستغرق فى غير اللائز به لانه ازرأه به وهو حرام اه (قوله فيه)
اى فى التجهيز من الترك (قوله سعة وضيقا) فان كان مكثرا فن جياذ الثياب او متوسطا فن متوسطا
او مقلنا فن خشنها شرح المنهج (قوله ولو كان الخ) غاية عس (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية
كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله عن مثل فعله) الاولى عن فعله كاعبر به النهاية (قوله بنسبة الرق

وان كفتت في خمسة فازار الخ) تصريحه بانه لا يجب فيما إذا زاد على اللوائف اذا كفتت في خمسة التعميم فكلام
الاسعاد المار فى غير ذلك خصوصاً وقد علل بمخالفته السنة وما هنا غير مخالف لما وافقته ما فعل ببنت رسول
الله ﷺ (قوله متى لم يتعلق الخ) فى اطلاق هذا التقييد نظر لان الحق إذا لم يستغرقها لا يمنع انها محل
(قوله وان كان مقترا الخ) اعتمد مر (قوله لو كان عليه دين على ما شمله اطلاقهم) اعتمدهم وعبرة
شرح الروض وينبغى حمله على ما إذا لم يكن عليه دين مستغرق إلا فى ينبغى اعتبار تقييده كما اعتبروه فى المفلس
ويحتمل الفرق بتعذر كسب الميت بخلاف الحى يمكنه كسب ما يليق به غالباً وظاهره انه يحرم تسكفنيه
فى غير اللائز به لانه ازرأه به وهو حرام (ويفرق بينه وبين نظيره فى المفلس) انظر ما لو مات المفلس (قوله

والحرية (الخ) عبارة النهاية وأما المبعوض فإن لم تكن يدينه وبين سيده مهاياة فالحكم واضح وإلا الخ قال ع ش قوله مر فالحكم واضح أى فى أنها عليهما فعل السيد نصف لفافة لان الواجب عليه بقطع النظر عن التبعيض لفافة واحدة وفى مال المبعوض لفافة ونصف فيكمل له لفافتان فيكفن فيهما ويراد ثالثة من ماله وبقي مالهو اختلاف هل مرتبه فى ربة السيد او نوبته وينبغي انه كالمولم تسكن مهاياة لعدم المرجح اه (قوله تركه) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى لإقوله كما فاده الى فؤونة التجهيز (قوله واستغفرها دين) أى متعلق بدين الزكوة بصرى وسم قول المتن (فعل من عليه نفقته الخ) ولومات من لومه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تنفى إلا بتجهيز واحد هما فقط فالوجه كما افقته به الوالد رحمه الله تعالى انه يقدم الميت الثانى لثبته عن تجهيز غيره شرح مر اه سم قال ع ش قوله فالوجه الخ ظاهره وان خيف تغير الاول وهر ظاهر لانه تبين ان تجهيزه ليس واجبا على الثانى لعجزه اه قول المتن (من قريب) أى اصل او فرع صغير او كبير نهاية ومغنى (قوله كمال الحياة) عبارة النهاية والمغنى اعتبارا بحال الحياة فى غير المكاتب ولا نفسا خها بموت المكاتب اه (قوله ولد كبير فقير) أى قادر على الكسب بصرى (قوله فان لم يكن) الى قوله كما افهمه فى المغنى لإقوله فى وقف الا كفنان وقوله أى هو كحله وكذا فى النهاية لإقوله جملة محله (قوله فى وقف الا كفنان ثم فى بيت المال) انظر ما وجه الترتيب بين وقف الا كفنان وبيت المال مع ان كلا منهما جهة مصرف لما ذكر بصرى وقديوجه بان تعلق حق الميت بالموقوف للسكفن اقوى واتم من تعلقه بمافى بيت المال الصالح له ولغيره ثم زابت فى ع ش ما نصه ويقدم على بيت المال الموقوف على الا كفنان وكذا الموصى به للا كفنان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير فيه نظرا والاقرب الثانى لان الوصية تمليك فهى اقوى من الوقف اه (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى وليهم الاخراج مر اه سم قال ع ش المراد بالغنى منهم من يملك كفاية سنة كذاها ماش وهو موافق لما فى الروضة فى الكفارة وفى المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياسه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت فليراجع اه ولو قيل بالترتيب بينهما لم يبعد فيجب على الاغنياء بالمعنى الثانى ثم على الاغنياء بالمعنى الاول ثم على الا نزل منه فالانزل الى غنى الفطرة والله أعلم قول المتن (وكذا الزوج) أى وكذا محل السكفن ايضا الزوج الموسر ولو بما انجر اليه من ارثها حيث كانت نفقتها لازمة له فعليه تسكين زوجته حرة كانت او امه ورجعية او ابنا حاملا لوجوب نفقتها عليه فى الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة بان اعسر عن تجهيز الزوجة الموسرة وعن بعضه جهزت او تم تجهيزها من مالها نهاية وكذا فى المغنى لإقوله ولو بما انجر ارثها وباتى فى الشرح ما يوافقه قال ع ش قوله مر الموسر أى بما ياتى فى الفطرة اه (قوله أى هو كحله) أى الذى هو اصل التركة فلو قال كاصل التركة كان أولى (قوله غير المملوكة له الخ) عبارة

والحرية وان لم يكن مهاياة ولا فعلى ذى النوبة (فان لم تسكن) تركه ولا ما ألحق بها وهو الزوج كما أفاده سياقه أو كانت واستغفرها دين أو بقي ماله لا يكتفى (ف) مؤنة التجهيز كلها أو ما بقي منها (على من عليه نفقته من قريب وسيد) ولولا م ولد ومكاتب كمال الحياة نعم يجب تجهيز ولد كبير فقير ولا يرد لانه الآن عاجز والعاجز يجب مؤنته فان لم يكن له منفق وجب فى وقف الا كفنان ثم فى بيت المال فان لم يكن أو ظلم متوليه بمنعه فعلى أغنياء المسلمين (وكذا الزوج) عطف على جملة محله أصل التركة أى هو كحله فيلزمه مؤنة تجهيز زوجته وخادما غير المملوكة له وغير المكنترة على الأوجه

أو كانت واستغفرها دين) هذا يقتضى تقديم الدين على التسكين وهو ممنوع ولهذا قال فى الروض كغيره وهو أى كفن الميت مع سائر مؤن تجهيزه مقدم على الدين أى الذى فى ذمته ويصرح بذلك ايضا قوله السابق ولو كان عليه دين على ما شمله اطلاقهم وما مر نقله فيه عن شرح الروض اللهم إلا ان يريد بالدين ما تعلق بعين التركة (قوله فى المتن وسيد) لومات السيد بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تنفى إلا بتجهيز واحد هما فقط فالذى افقته به شيخنا الشهاب الرملى أنه يقدم السيد لثبته عن تجهيز غيره شرح مر (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى وليهم الاخراج مر قال فى شرح الروض وفيه أى المجموع عن البند نيجى وغيره ولومات انسان ولم يوجد ثم ما يكفى به إلا ثوب مع مالك غير محتاج اليه لومه بدله بالقيمة كالطعام للضطر زاد البغوى فى فتاويه فان لم يكن له مال فجزا نا لان تسكينه لازم للا مولا بدل له بصار اليه اه وعبارة العباب فان لم تسكن تركة فجزا نا اه وظاهره أنه لا يجب حينئذ قيمته على أغنياء المسلمين فليتنظر على هذا محل الوجوب عليهم فان كان محله إذا كثر وجرد الا ثواب فلم وجب عليهم إذا كثر ولم يجب إذا لم يوجد إلا واحد ثم أوردت ذلك على مر فحمله على ما إذا لم توجد الاغنياء مثلا (قوله فيلزمه مؤنة تجهيز زوجته وخادما) ولومات الزوجة

النهاية هذا إذا كانت مملوكة لها فان كانت مكتراة أو أمته أو غيرهما فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أخذها
إياها بالانفاق عليها كانت مملوكة لها قال ع ش قوله وأمه أي فيجب عليه تسكينها لكونها ملكة لا لكونها خادمة
وقوله مر أو غيرهما أي بان كانت متطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب اه ع ش (قوله إذ ليس لها
الخ) أي فلا يجب عليه تسكينها ع ش (قوله بخلاف من صحبتها الخ) أي فيجب عليه تجهيزها ع ش وبصري
(قوله وبائن الخ) عطف على زوجته (قوله مطلقا) أي حاملها منه أو لا (قوله وإن أيسرت الخ) أي الزوجة
حرة كانت أو أمه (قوله ودعوى عطفه على أصل الخ) رد للجلي وتبعه النهاية بعبارة وبما تقرر أي في حل
المتن علم أن جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشارح راد الما قبل أن ظاهره يقتضي أن
محل وجوب السكف على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو مخالف لما في الروضة وأصلها اه (قوله على أهل
وجده) أي على الخبر فقط لا على مجموع الخبر (قوله يلزمها ركة الممني) أي إذ مدلول التركيب حينئذ
ومحل السكف الزوج مثله ولا خفاء في ركنه وقول سم وال لزوم ممنوع قطعا منعا ظاهرا إذ حاصل المعنى
حينئذ أن محل أصل التركة في غير المزوجة وفي الزوج في المزوجة وإى ركة في ذلك اه إن أراد بحاصل المعنى
المدلول الصناعي فكارة أو المعنى المقصود فليس الكلام فيه كما يأتي في الشرح (قوله والغاؤه قوله كذا الخ)
هو ممنوع أيضا إذ يكفي أن من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ هو مفيد
ذلك إن كان العطف من قبيل المفردات كما دل عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحوالة لا يشترط
تساويهما جنسا وقدر أو كذا حلول لا واجلا وصحة وكسرافى الأصح اه فتأمل ولا تغفل اه وقد يقال إن أراد
بقوله من قبيل المفردات ما يشمل العدة كما هنا فما استدلل به من كلام المصنف ليس من العدة فلا يتم تقريره
أو الفضلات فقط فاهنا ليس منها (قوله إلا بتكلف) لعله بأن يراد بالمحل المقدر بالعطف أصل التركة الذي
هو فرد من مطلق المحل المذكور على سبيل شبه الاستخدام فعنى التركيب حينئذ وأصل التركة الزوج مثله
وقال السكردى أي بتأويل الجملة بالمفرد والتقدير والزوج المماثل له في أنه محله أيضا اه ولا يخفى أنه لا يزال
ركة المعنى (قوله قائل ذلك) أي العطف المذكور (قوله العطف) مفعول اراد (قوله لا الصناعة) أي لا
بالنسبة للتركيب كرى (قوله إذا أصل الخ) توجيه للعطف بالنسبة للمعنى الخ يعنى فكانه قال أصل التركة
محل السكف والزوج مثله أي أصل التركة (قوله انه الخ) بيان لما تقرر (قوله قلت يلزمه الخ) اللزوم
ممنوع لما علمت من دلالة استقراء كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد إلا إذا كان
العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما تبين سم ومرافيه وايضا يمنع نسبة ذلك التوهم إلى الشارح
(قوله على من ذكر الخ) وإلا لقال على أصل التركة لانه هو المعطوف عليه لا من عليه نفقة الميت (قوله
فساد إجراء الخ) الاضافة للبيان (قوله وجود الزوج) ولعل صوابه الموافقة لما قدمه في السؤال فقد الزوج
وعليه يظهر ما ذكره من لزوم إجراء الخلاف الخ إذ المتبادر حينئذ رجوع إلى الأصح للحال كما هو الغالب
في القبول المتعددة بلا عطف واما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهر وجه اللزوم وتوجيه السكردى له بما
نصه قوله قلت يلزمه الخ أي يلزمه أن لا يجري الخلاف في الزوج كما لا يجري في الأصل فإجراء المصنف

وخادما معا ولم يوجد إلا تجهيز إحداهما فالوجه تقديم من يخشى فسادها وإلا فالزوجة شرح مر (قوله
يلزمها ركة المعنى) هذا ممنوع قطعا منعا ظاهرا إذ حاصل المعنى حينئذ أن محل أصل التركة في غير الزوجة
والزوج في المزوجة وأي ركة في ذلك وقوله والغاؤه قوله كذا هو ممنوع أيضا إذ يكفي أن من فوائده بيان
اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ مفيد ذلك وإن كان العطف من قبيل عطف المفردات
كما دل عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحوالة وتساويهما جنسا وقدر أو كذا حلول لا واجلا
وصحوة كسرافى الأصح اه فتأمل ولا تغفل وقوله قلت يلزمه الخ اللزوم ممنوع لما علمت من دلالة استقراء
كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد كذا إذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما
تبين (فرع) أسلم على أكثر من العدد الشرعى وأسلمن أو كن كتابيات ثم متن وامتنع من الاختيار ينبغي

إذ ليس لها إلا الأجرة
بخلاف من صحبتها بنفقتها
وبائن حامل منه ورجعية
مطلقا وإن أيسرت وكان
لها تركة كما أفهمه عطفه
المذكور ودعوى عطفه
على أصل وخده يلزمها
ركة المعنى والغاؤه قوله كذا
الخبر به عن الزوج إلا
بتكلف كما لا يخفى أو أراد
قائل ذلك العطف بالنسبة
للمعنى المقصود لا الصناعة
إذ أصل هو الخبر عنه في
الحقيقة بأنه المحل فالزوج
كذلك فان قلت بل
الصناعة صحيحة وكذا حال
أي ومحل الزوج حال
كونه كالأصل فيما تقرر
أنه إذا فقد يكون على نحو
القريب وهذا اعتبار
صحيح حامل على العطف
المذكور قلت يلزمه فساد
إجراء الخلاف في كونه
على من ذكر عند وجود
الزوج

وليس كذلك وعلى كل
اندفع زعم إيهام المتن
اشترط فقرها ثم رأيت
ابن السبكي أجاب بذلك
وغيره نازعه فيه بما لا يجدى
وبحث جمع أنه يكتفى بلبوس
فيه قوة وقال بعضهم لا بد
من الجديد كما في الحياة
والذى يتجه اجزاء قوى
يقارب الجديد بل إطلاقهم
أولوية المغسول على الجديد
يؤيد الأول وهل يجرى
ذلك في السكفن من حيث
هو أو يفرق بأن مال الزوجة
معاً وضة فوجب أن يكون
كما في الحياة وهى فيها إنما
يجب لها الجديد بخلاف
كسوة القريب لا يجب فيها
جديد كما هو ظاهر للنظر في
ذلك مجال والأوجه الأول
كما يصرح به قولهم أن من
لزمه تكفين غيره لا يلزمه
للاثوب واحد وأنما متاع
لا تملك وأنها لا نصير ديناً
على المعسر وأن العبرة
بحال الزوج دونها بخلاف
الحياة في الكل بل نقل عن
أكثر الأصحاب وانتصر
له جمع أن كفنها لا يلزم
الزوج مطلقاً وحينئذ فلا
فرق بينها وبين غيرها فيما
ذكر وخروج بالزوج
ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة
أبيه وإن لزمه نفقتها في
الحياة (في الأصح)

الخلاف في الزوج يكون فاسداً وليس كذلك اه ظاهر الفساد (قوله وليس كذلك) أى ولا خلاف
فيه وهذا كما يدل مفاد إضافة الفساد إلى ما بعده (قوله وعلى كل) أى من احتمال العطف (قوله زعم إيهام
المتن الخ) أى ما قيل إن ظاهره يقتضى أن وجوب السكفن على الزوج إنما هو حيث لم يكن للزوجة تركه وهو
خلاف ما في الروضة وأصلها معنى (قوله بذلك) أى بأنه عطف على قوله وعمله أصل التركة كلا أو بعضاً لا على
قوله من قريب وسيد (قوله أنه يكتفى) أى في تكفين الزوجة عس (قوله يؤيد الأول) أى بحث الجمع ومال
إليه سم على المنهج عس (قوله وهل يجرى ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله من حيث هو) أى سواء
كان السكفن للزوجة أو لغيرها (قوله بأن للزوجة) أى من السكفن (قوله وهى فيها) أى الزوجة في الحياة
(قوله في ذلك) أى في ترجيح أحد الأمرين من إطلاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله والأوجه
الأول) أى عدم الفرق وجريان الخلاف في مطلق السكفن اللازم على الغير (قوله لا يلزمه للاثوب
واحد الخ) وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثانى والثالث في تركه الزوجة
ويقتصر على الثوب الواحد الذى هو عليه لأن الوجوب لم يلاقها أصلاً نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب
فقط كمل من تركتها ويبنى حينئذ وجوب الثانى والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لاقاها في الجملة
مر اه سم على حج اه عس وكردى على بأفضل أقول لو قيل في الصورة الأولى بوجوب الثانى والثالث
أيضاً في تركه الزوجة لم يبعد (قوله وإنما الخ) عطف على أن من لزمه الخ والضمير لمؤن التجهيز (قوله
امتناع الخ) وعليه فينبغى أنه لو أكل الزوجة سبع مثلاً والسكفن باق رجع للزوج لا للزوجة بجري (قوله
أن كفنها لا يلزم الزوج الخ) أى لفوات التمكين المقابل للنفقة نهاية (قوله مطلقاً) أى لزمه نفقتها في
الحياة ولا (قوله وحينئذ) أى حين مخالفة حال الملمات بحال الحياة فيما ذكر مع نقل مقابل الأصح هنا
عن أكثر الأصحاب وانتصار جمع له (قوله بينها) أى الزوجة (قوله فيما ذكر) أى من جريان الخلاف
في مطلق السكفن (قوله وخارج) إلى قوله لا من خصوص الخ في النهاية (قوله فلا يلزمه الخ) ولومات
زوجاته دفعة بنحو هدم ولم يجد إلا كفناً فهل يقرع بينهما أو تقدم المعسرة أو من يخشى فسادها أو متن
مرتيا هل تقدم الأولى أو المعسرة أو يقرع احتمالات أقربها أو لها فيها معنى وعبارة النهاية ولومات زوجاته
دفعة بنحو هدم ولم يجد إلا كفناً واحداً فالقياس الأقراغ إن لم يكن ثم من يخشى فسادها وإلا قدمت على
غيرها أو مرتباً فالوجه تقديم الأولى مع أمن التغير وقال البندنجى لومات أى أقر به أى الذى تجب نفقتهم
عليه وهم الاصول والفروع دفعة بهدم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع فسادها فان استؤا قدم
الاب ثم الام ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الأخوين أسنهما ويقرع بين الزوجتين وذكر بعضهم احتمال
تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن مطلقاً نظراً ولا وجه لتقديم الفاجر الشقى على البر التقي وإن كان
أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بأمر الكل ويشبه أن يجيء فيه خلاف الفطرة أو النفقة اه وسياق
بعض ذلك في الفرائض ولومات الزوج وخادمها معاً ولم يجد إلا تجهيزاً أحدهما فالوجه أخذاً بما تقدم
من خشى فسادها وإلا فالزوجة لأنها الأصل والمتبوعة اه قال عس قوله مر ولا وجه لتقديم الفاجر
الخ أى من الأخوين فقط دون ما قبله فانه يقدم ولو كان فاجر شقياً ومعلوم أن المراد بالأخوين ولدان للمعسر
ولاً نفقة الأخ ليست واجبة ولا تجهيزه اه وقال سم (فرع) اسلم على أكثر من العدد الشرعى واسلن
أو كن كتابيات ثم متن وامتنع من الاختيار يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لاداء ما عليه إلا بذلك الاختيار
وقد امتنع منه فلومات قبل الاختيار بعدم متن ينبغى وجوب تجهيز الجميع من تركته اه وقال شيخنا ولو
كان له زوجتان حرة وأمة أو مسلمة وكتابية وماتت معاً ولم يجد إلا ما تجهيزه لإحداهما فهل يقدم كل من الحرة
والمسلمة على الأمة والكتابية لشرهما أو يقرع بينهما والظاهر الثانى اه (قوله كالحياة) إلى قوله لا من
خصوص الخ فى المعنى (قوله كالحياة) أى كما عليه نفقتها في الحياة (قوله نحو ناشئة الخ) هل يشمل القرناء
أن يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لاداء ما عليه إلا بذلك الاختيار وقد امتنع منه فلومات قبل الاختيار بعد

والرقا والمريضة التي لا تحتمل الوطء أو لافيه نظرا والأقرب الثاني لأن نفقة من ذكر واجبة على الزوج
 و(قوله وصغيرة) أي لا تحتمل الوطء ع ش (قوله نعم أن أعسر الخ) أي فإن أعسر الزوج عن تجهيز الزوجة
 الموسرة أو عن بعضه جهزت أو تم تجهيزها من مالها نهاية ومعنى أي بان لم يكن له مال ولا ورث منها شيئا
 لوجود مانع قام بها ككفرها واستغراق الديون أتركها المتعلقة بها أما إذا كانت في ذمتها فيقدم كفنها على
 الديون سم على حج بالمعنى اه ع ش (قوله أن أعسر الخ) أي عند الموت وإن أيسر بعده وقبل تكفينها مراه
 سم وفي ع ش عن م ر خلافة عبارة مشي م ر على أنه ينبغي فيها لو كان معسرا عند موت الزوجة ثم حصل
 له مال قبل تكفينها أنه يجب عليه تكفينها لبقاء علاقة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط
 الواجب سم على المنهج اه وهذا هو الظاهر (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتماد (قوله
 والا الخ) أي وإن لم يرث لما منع كقتل واختلاف دين كافي المتزوج بكتاتية سم (قوله وهو متجه) اعتمده م
 اه سم (قوله وبه الخ) أي يكون التكفين امتناعا (قوله بمن ليس عنده الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة م
 اه سم واعتمده ع ش كامر (قوله فان لم يكن لها تركة) أي وتعلق بعينها دين (قوله أولم تجب نفقتها
 الخ) أي لنحو نشوزها (قوله فعلى من عليه نفقتها) أي قريب وسيد (قوله فالوقوف الخ) استقرب
 ع ش تقديم الوصية عليه كامر (قوله ولو غاب) إلى قوله كما بحثه في المغنى وإلى قوله ويظهر في النهاية الإقوله كما
 بحثه إلى وقياس نظائره (قوله وهو موسر) أي ويجب عليه نفقتها (قوله أو غيره) شامل للمال غير الورثة
 فقول النهاية والمغنى فجهزت الزوجة الورثة الخ جرى على الغالب (قوله يراه) أي يستحسن التكفين بما
 ذكر (قوله رجع عليه) وكذا لو غاب أي أو امتنع القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من
 مال نفسه ع ش أي باذن الحاكم فالأشهاد (قوله وعلى شقه الثاني الخ) وهو التكفين بغير اذن الحاكم
 (قوله في ذمته) أي الزوج (قوله أنه لو لم يوجد حاكم) أي لم يتيسر استئذانه بلامشقة وبلا تأخير مدة يعد
 التأخير إليها ازراء ما ثبت عادة وكعدم وجود الحاكم ولو امتنع من الإذن إلا بدراهم وان قلت ع ش (قوله
 ليرجع به) فلو فقد الشهود فهل يرجع أو لا لأن فقد الشهود نادرا كما قالوه في هرب الجمل فيه نظر والأقرب
 الثاني ع ش ولعل هذا بالنظر لظاهر الشرع وحكم الحاكم وأما بالنظر للباطن فله الرجوع بطريق الظفر إذا
 نواه (قوله ولو أوصت الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث
 لأنها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وإنما لم تكن من رأس المال لعدم

موتهن ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته (قوله نعم أن أعسر الخ) أي عند الموت وإن أيسر بعده وقبل
 تكفينها م ر وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسرا لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركة الزوجة
 ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الزوج لم يلقها بل لاقاها ابتداء وهو لا يجب عليه إلا ثوب
 واحد لا يقال بل لاقاها السكن الزوج تحمّل عنها كالفطرة لا نأتمنع ذلك ويؤيد المنع أنه لو لاقاها الزوج
 لوجبته إلا ثوب الثلاث على الزوج وليس كذلك نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب فقط كمل من تركتها
 وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الزوج في هذه الحالة لاقاها في الجملة ولو ماتت زوجاته دفعة
 بهدم أو غيره ولم يجد إلا كفنا واحدا فالقياس الأقراع أن لم يكن ثم من يخشى فسادها أو الأقدمت عليها أو
 مرتبافالا وجه تقديم الأولى مع أمن التغير اخذا بما مر وقال البندنجي لو ماتت أقاربه دفعة قدم في
 التكفين وغيره من يسرع فسادها استواء قدم الأب ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الأخوين اسمها
 ويقرع بين الزوجين وذكرك بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب وفي تقديم الأسن مطلقا نظر ولا وجه
 لتقديم الفاجر الشقي على البر التقى وإن كان أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بامر السكل ويشبه أن
 يحى فيه خلاف الفطرة والنفقة اه وسياتي بعض ذلك في الفرائض شرح م ر (قوله والا) أي وإن لم يرث
 لما منع كقتل واختلاف دين كافي المتزوج بكتاتية (قوله وهو متجه) اعتمده م ر (قوله ويظهر ضبط المعسر
 الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة م ر (قوله ولو أوصت بان تكفن من مالها الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني

كانت وصية لوارث لانها اسقطت (١٢٩) الواجب عنه وانما يكن ايضاؤه بقضاء دينه من الثالث كذلك لانه لم يوفّر على احد

تعلق الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموصّر رسم (قوله كانت وصية لوارث) اي فتوقف على اجازة الورثة ع ش زاد سم عن مروينيغي ان يعتبر من الثالث لانه شان التبرع وهذه تبرع وقياس كونها وصية للزوج اعتبارا بقوله بعد الموت اه (قوله كذلك) اي وصية لوارث مع انه بذلك وفر عليهم فهو في معنى الايصاء لهم سم (قوله وفي كل ما بعده) اي الى قول المصنف ولا يلبس قول المتن (واوسعها) اي واطولها نهاية ومعنى (قوله ان تفاوتت الخ) عبارة النهاية والمراد اوسعها ان اتفق لما مر من انه يندب ان تكون متساوية والمراد بتساويها هو الوجة كما افاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان تفاوتت اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسنى الا قوله لم يركا افاده الشيخ مانصه فقول الشارح ان تفاوتت الخ فيه اشعار بالجواب الاول وهو الموافق لما قدّمه في شرح قول المصنف ومن كفّن منها بثلاثة فهي لفائف اه (قوله ويظهر فيما اذا تعارض الخ) اعل محله فيما اذا ضاق الحسن بحيث لو جعل اعلى لم يمكن لفه على الآخر اما اذا امكن لفه على المتسع الذي هو دون في الحسن فينبغي ان يتعين تقديم الاحسن كما يؤخذ من تعليمهم جعل الاوسع اعلى بامكان لفه على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يؤخذ من ذلك ان محل ماذكر من تقديم المتسع مطلقا حيث لم يمكن لف الضيق عليه اما اذا امكن لف كل منهما على الآخر فلا تر جميع الانحو حسن فليتأمل بصري ويوافقه قول سم ولعل الوجة ان يقال ان كانت اي اللفائف سابعة طول او عرضا قدم الاحسن فيبسط او لا والاقدم الاوسع فليتأمل اه (قوله فان اتفقت سعة) يغني عنه قوله ان تفاوتت حسنا فتأمل (قوله وهي التي) الى قوله ثلاثا في النهاية والمعنى (قوله كما يجعل الخ) هذا لا يفيد وجه تقديم الاوسع ولذا زاد النهاية والمعنى واما كونه اوسع فلا مكان لفه على الضيق بخلاف العكس اه قول المتن (ويدر الخ) اي في غير المحرم نهاية ومعنى (قوله منهن) اي اللفائف نهاية (قوله وما زاد) عطف على كل واحدة في المتن او على هن في الشرح (قوله قبل الخ) متعاقب يذّر (قوله بتخيرهن) اي وما زاد (قوله بالعود) اي الغير المطيب بالمسك شرح بافضل (قوله في غير محرم) الاولى تقديمه على كل واحدة او تاخيرها عن ثلاثا ليرجع لكل من الذر والتبخير (قوله من الامر بها) اي بالتبخير وكونه بالعود وكونه ثلاثا (قوله وهو اولي) اي العود قول المتن (مستلقيا) وهل يجعل يده على صدره اليمنى على اليسرى او يرسلان في جنبه لا تنقل في ذلك فكل من ذلك حسن معنى وكذا في النهاية الا قوله لا تنقل في ذلك (قوله هو نوع) الى قوله ويعرض في النهاية والمعنى الا قوله بل قال الى المتن (قوله على نحو صندل وذريعة) وهما بنوعيه اي الاحمر والابيض من انواع الطيب بيجيرمي (قوله يشتمل الخ) قاله الازهرى وقال غيره كل طيب خلط الميت نهاية ومعنى (قوله وللإهتمام الخ) الاولى او بدل الواو (قوله كالحفاظ) اي بان تكون مشقوقة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في المستحاضة نهاية ومعنى (قوله عليه حنوط)

بخصوصه شيئا حتى يحتاج لاجازة الباقي (ويبسط) او لا نذبا هنا وفي كل ما بعده (احسن اللفائف واوسعها) ان تفاوتت حسنا وسعة ويظهر فيما اذا تعارض الحسن والسعة تقديم السعة فان اتفقت سعة وتفاوتت حسنا قدم احسنها (والثانية) وهي التي تلي الاولى حسنا وسعة (فوقها) وكذا الثالثة فوق الثانية كما يجعل الحي احسن ثيابا به الاعلى وما يليه (ويذر) بالمعجمة (على كل واحدة) منهن بل وما زاد قبل وضع الاخرى فوقها (حنوط) بفتح اوله لانه يدفع سرعة بلاهن ويستحب تبخيرهن او لا بالعود في غير محرم ثلاثا لما صح من الامر بها وهو اولي من المسك وقال ابن الصلاح بل هو اولي لانه اطيب الطيب وقد اوصى على كرم الله وجهه كما جاء بسند حسن ان يحنط بمسك كان عنده من فضلة حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع الميت فوقها) (يرفق مستلقيا) على ظهره (وعليه حنوط) وهو نوع من الطيب يختص بالميت يشتمل على نحو صندل وذريعة وكافور فعطفه عليه بقوله (وكافور) لافادة ندب وضعه صرفا ايضا وللإهتمام بشانه

والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لانها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من راس المال لعدم تعلق الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموصّر رسم (قوله وصية لوارث) ينبغي ان يعتبر من الثالث لانه شان التبرع وهذه تبرع مر اقول فيه نظر لان الوصية للوارث موقوفة على الاجازة وان خرجت من الثالث قال مروينيغي وصية للزوج اعتبارا بقوله بعد الموت اه مر (قوله) وانما يكن ايضاؤه بقضاء دينه من الثالث كذلك) اي مع انه بذلك وفر عليهم فهو في معنى الايصاء لهم سم (قوله في المتن واوسعها) قال في شرح الروض والمراد اوسعها ان اتفق لما مر انه يندب ان تكون متساوية والمراد بتساويها هو الوجة شمولها لجميع البدن وان تفاوتت بقرينة كونه في مقابلة وجه قائل بان الاسفل ياخذ ما بين شترته وركبته والثاني من عنقه الى كعبه والثالث يستر جميع بدنه اه فقول الشارح ان تفاوتت فيه اشعار بالجواب الاول وهو الموافق لما قدّمه في قول المصنف ومن كفّن منها بثلاثة فهي لفائف (واوسعها) فلو تعارض الاحسن والاولى فيحتمل تقديم الاحسن

اي

ثلاثا يغفل عنه مع انه يقويه ويصلبه ويذهب عنه الهوام والريح الكريه ومن ثم ندب تعميم البدن به واتشد الياء بخرفة) كالحفاظ بعد دس قطن بينهما عليه حنوط حتى يتصل

بالحلقة ويبالغ في شدة حتى يمنع الخارج ويكره دسه إلى داخل الحلقة بل قال (١٢٧) الأذرى ظاهر كلام غير الدارعى

تحريره لما فيه من انتهاك حرمة اه ويجاب بانه لعذر فلا انتهاك (ويجعل على كل) متقدم (منافذ بدنه) الاصلية كعين واذن وفم ومنخر والطارئة بنحو جرح وعلى كل مسجدا من مساجده السبعة السابقة والانف (قطن) حليج عليه غنوط دفعا للموام واكراما للمساجد (وتلف عليه اللقائف) بان يثنى كل منها من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحى بالقباء ويجعل الفاضل عند رأسه أكثر (ويشد) في غير المحرم بشداد ويعرض بعرض ثدي المرأة وصدرها لئلا ينتشر عند الحركة والحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) لزوال مقتضيه ولكراهة بقاء شيء معقود معه فيه (ولا يلبس المحرم) قبل التحلل الاول (الذكر محيطا) قال الجرجاني ولا تشد عليه اكفانه ولا يستر رأسه ولا وجه المحرم المحرمة ولا كفاهها بقفازين لما مر مع امتناع ان يقرب طيبا وان يؤخذ شيء من نحو شعره قبيل الفصل والخنثى يكشف وجهه او

أى وكافور نهاية ومغنى (قوله بالحلقة) أى حلقة الدبر نهاية (قوله ويكره دسه الخ) أى الالة يخاف خروج شيء بسببها شرح بافضل (قوله كعين الخ) الكف استعصائية وإبدال المغنى الكاف بمن (قوله وعلى كل مسجدا الخ) أى ولو كان صغيرا فمما يظهر اكراما لوضع السجود من حيث هى عش ومثل الصغير كما استقر به الاطفيحي مسلم يسجد أصلا ويأتى عن النهاية ما يشمل الكل (قوله من مساجده الخ) أى الجبهة والركبتين وباطن الكفنين واصابع القدمين نهاية (قوله قطن حليج) بالحمام المملة أى مندوف عش وفي السكردى على بافضل عن شرحى الارشاد أى منزع الحب اه (قوله للمساجد) أى مواضع السجود من بدنه عش (قوله ويجعل الفاضل الخ) أى ما لم يكن محرما حيا (قوله عند رأسه الخ) أى عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر نهاية ومغنى أى فوق رأسه عش قول الماتن (وأشد) أى عليه اللقائف ولا يجوز ان يكتب على الكفن شيء من القرآن أو الاسماء المعظمة صيانة لطاعن الصديد ولان يكون للديت من الشيا مائة زينة كفى فتاوى ابن الصلاح واعله محمول على زينة محرمة عليه حال حياته نهاية وكذا فى المغنى لإقوله أو الاسماء المعظمة وقوله واعله الخ (قوله فى غير المحرم الخ) أى كفى تحرير الجرجاني لانه شبهه بعقد الازار نهاية ومغنى وفيه دلالة على ان استثناء المحرم على سبيل الذنب لا الوجوب ويندفع بذلك التردد الاق عن البصرى واعتراض سم بما نصه قد يقال مطاق الشدة لا يمنع على المحرم فانه يجوز ان يلف على بدنه ثوبا ويغرز طرفه فيه وإنما الممتنع نحو العقد والربط فهلا طاب الشد فيه بغير نحو العقد والربط اه (قوله ويعرض الخ) عبارة شرح البهجة ويشد على صدر المرأة ثوب لئلا يضطرب ثديها عند الحمل فتنتشر الا كفان قال الأئمة ثوب سادس ليس من الا كفان يشد فوقها ويحل عنها فى القبر اه ومقتضى التعليل المذكور الا اكتفاء بنحو عصاة قليلة العرض يمنع الشد بهما من الانتشار لكن الظاهر انه غير مراد لان مثل هذا قد يعذر ازاموا والمسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه ابلغ فى عدم ظهور الثديين عش اقول وقول الشارح يعرض بعرض ثدى المرأة الخ صريح فيما استظهره (قوله لئلا ينتشر الخ) يؤخذ من هذا التعليل ان الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لا يسن لها ذلك عش ويؤخذ من التعليل أيضا ان الصغيرة ليست بقيدة كالكبيرة التى ليس لها ذلك كذلك قول الماتن (فاذا وضع فى قبر نزع الشداد) وسواء فى جميع ذلك الصغير والكبير اه (قوله فيه) أى فى القبر نهاية ومغنى قول الماتن (ولا يلبس المحرم) أى يحرم ذلك نهاية ومغنى (قوله قبل التحلل) الى قوله لانه لا يكتفى فى النهاية والمغنى الا قوله الخنثى الى الفرع وقوله ومع هذا الى او كان قول الماتن (محيطا) أى ولا ما فى معناه مما يحرم على المحرم لبسه نهاية ومغنى (قوله ولا تشد عليه كفانه) ان كان المراد لا يندب فمحتمل او لا يجوز قبل تامل إذا كان بنحو خيط او فى محل التكة فليتأمل بصرى وفى سم نحوه وصنيع النهاية والمغنى ظاهر فى الاول كما مر قول الماتن (ولا يستر رأسه الخ) أى يحرم ذلك نهاية ومغنى أى فلو خالفوا وفعلوا وجب الكشف ما لم يبدفن الميت متنها عش أى المحرم والمحرمة (قوله قبيل الفصل) متعاقب بقوله مر (قوله ينبغى الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا يندب ان يعد لنفسه كفنا قال عش ظاهره انه لا يكره سم على البهجة اه وقال شيخنا ويكره اتخاذ الكفن الا من حل او من اثر صالح بخلاف القبر فانه يسن اتخاذ اه (قوله كفنا الخ) أى ولا يكره ان يعد لنفسه قبرا يدفن فيه قال العبادى ولا يصبر احق به مادام حيا مغنى واسنى قاله عش

فيبسط او لا ولعل الوجه ان يقال ان كانت سابعة طولا وعرضا قدم الاحسن فيبسط او لا ولا قدم الاوسع فليتأمل (قوله وعلى كل مسجدا من مساجده) هل يشمل الطفل الذى لا يميز نظر الماء من شان النوع (فى غير المحرم) قد يقال مطلق الشدة لا يمنع على المحرم فانه يجوز ان يلف على بدنه ثوبا ويغرز طرفه فيه وإنما الممتنع نحو العقد والربط فهلا طاب الشد فيه بغير نحو العقد والربط (قوله ولا تشد عليه كفانه) ظاهر هذا امتناع الشد مطلقا حتى ما كان يجوز له فى الحياة كشد ازاره ويمكن الفرق ولا يخلو عن بعد (قوله فرع ينبغى ان لا يعد لنفسه كفنا) قال فى شرح الروض قال أى الزر كشي ولو اعد له قبرا يدفن فيه فينبغى ان لا يكره

رأسه لما يأتى فى إحرامه (فرع) ينبغى أن لا يعد لنفسه كفنا

أى فلغيره أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجره عليه لأجل حفره مر اه وظاهر أنه في القبر المعد في غير ملكه
ولا فليس لغيره أن يسبقه في الدفن فيه بل قضية ما يأتي في تعيين السكفن المعد أنه لا يجوز لو أرتد دفنه في غيره
بلا غدر فليراجع (قوله إلا أن سلم الخ) أى لحسن اعداده وقد صح فعله عن بعض الصحابة مغنى واسنى
(قوله ومع هذا لا يحتاج الخ) محل تأمل بصرى عبارة سم قديم منع عدم الاحتياج بأنه إذا عمت الشبهة ولم
تتفاوت اتجه حينئذ لا كتفاء بكونه من آثاره وكذا إذا عم انتفاؤها اه (قوله تعين) وفاقا للنهاية (قوله
وترجيح الزركشى الخ) إعتداه الاسنى والمغنى (قوله والفرق ظاهر) أى إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث
بخلاف ما هنا نهاية قال ع ش قوله مر إذ ليس فيها الخ يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعده لنفسه
أن يقول بعد اعداده كفتونى في هذا أو نحو ذلك اماما أعده بلا لفظ يدل على طالب التكفين فيه كان
استحسن لنفسه ثوبا أو أخره ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كفنه فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى
ذلك كافي ثياب الشهيد ثم رأت في سم على الهجة بعدم مثل ما ذكرنا منه قديوجه ظاهر العبارة بأن إدخاره
بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتا مل انتهى اه وما قاله سم هو الأقرب (قوله ولو
سرق) إلى قوله والمتجه في المغنى والنهاية والاسنى إلا قوله ويظهر إلى فان لم تقسم (قوله وظاهر الخ) خبر
مقدم لقوله أن الصورة الخ (قوله أن الصورة هنا الخ) عبارة ع ش وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر
وإلا فلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النش كمن دفن ابتداء بلا تكفين ويرتب على ذلك
أنه لو فتح فسقية فوجد بعض أموالها بلا كفن لنحو بلائه وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفى وضع
الثوب عليه ولا يضمه فيها لأن فيه انتها كاله وقد يقال إذا أمكن له في السكفن بلا إزاره وجب بخلاف ما إذا
توقف على إزاره كان قطع أو خشى تقطعه بلفهم ويجب إعادة السكفن كما بلى وظهر الميت والوجوب
على من تلزمه نفقته في الحياة كما تجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما قرره مر في درسه فقلت هلا وجب على
عموم المسلمين فامتنع ويلزمه أن يقيد قو لهم إذا سرق السكفن بعد القسمة لم يلزمه تكفينه من التركة بما إذا لم
يكن في الورثة من يلزمه نفقة الميت حيا سم على المنهج ولعل المراد من قوله فامتنع أنه امتنع من وجوبه
على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته في الحياة وإلا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم على
عموم المسلمين أخذا بما يأتي في الشارح مر ويدخل في قوله مر ويجب إعادة السكفن كما الخ أن ما يقع
كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور لانهادها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته
إن كان وعرف ثم على بيت المال ثم على اغنياء المسلمين اه (قوله فان لم تقسم الخ) جواب قوله ولو سرق
الخ (قوله جدد وجوبا) أى سواء كان كفن أو لا من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لأن
العلة في المرة الأولى الحاجة وهى موجودة اسنى ومغنى قال سم هل يجب ثلاثة أثواب حيث لا مانع كافي
الابتداء اه أقول الظاهر أخذ من قو لهم أن وجوب الثانى والثالث للجمال وما تقدم عن الاسنى والمغنى
انفا أن العلة الحاجة وعن ع ش عن مر في مسألة الفسقية من التعبير بالستران الواجب هنا السابغ
فقط (قوله وكذا أن قسمت الخ) خلافا للنهاية عبارة فلو قسمت لم يلزمهم أى الورثة لكن يسن ومحل كما
بحثه الأذرعى إذا كان قد كفن أو لا في الثلاثة التى هى حق له أذالتكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر
أما لو كفن منها بواحد فينبغى أو يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن
له مال فكأن مات ولا مال له اه ويأتى عن سم ما يوافقه بزيادة (قوله وقال الماوردى ندبا) أقره
الاسنى وقال المغنى وهو أوجه اه وقال سم هو الصحيح ومحل إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان كفن

إلا أن سلم عن الشبهة أو هى
فيه اخف ومع هذا لا يحتاج
أن يقال أو كان من أثر من
يقبرك به لأنه لا يكتفى
بكونه من آثاره إلا أن خفت
شبهته فيدخل في الأول
ثم إذا عينه تعين كما قال
أقضى دينى من هذه العين
وترجيح الزركشى جواز
إبداله كثياب الشهيد فيه
نظر والفرق ظاهر ولو
سرق كفنه ولو بعد دفنه
ويظهر أن بلاه مع بقاء
الميت كسرقة فيما يأتى
وظاهر أخذا بما يأتى من
عدم النش للسكفن للحصول
المقصود منه بستره في
التراب فلا تنتهك حرمة
أن الصورة هنا أن السارق
أخذ السكفن ولم يطم التراب
عليه أو طمه فنش لغرض
آخر فرؤى بلا كفن فان لم
تقسم التركة جدد وجوبا
وكذا إن قسمت عند المتولى
وقال الماوردى ندبا

لأنه للاعتبار بخلاف السكفن قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيا ووافقه ابن يونس اه (قوله ومع
هذا لا يحتاج أن يقال أو كان الخ) قديم منع بأنه إذا عمت الشبهة ولم تتفاوت اتجه حينئذ لا كتفاء بكونه من
آثاره وكذا إذا عم انتفاؤها (قوله ثم إذا عينه تعين) كذا مر (قوله جدد وجوبا) هل يجب ثلاثة أثواب
حيث لا مانع كافي الابتداء (قوله وقال الماوردى ندبا) هو الصحيح ومحل إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان

بشوب واحد وجب أن يكف بثان وثالث لأنهما حقهما ولم يستوفهما أو باثنين وجب له الثالث لأنه حقه كذلك وينبغي أن المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفيته بما وقف للاكفان فن بيت المال فن اغنياء المسلمين لأنه يسقط التكفين راسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق الخ وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من التذلل لأنه باعتبار خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مر فوافق (قوله والمتجه الاول) خلافا للنهاية والمغنى والاسنى وسم كما سر (قوله وكذلك لو كان المكفن الخ) أي يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التتمة وقياس الماوردي خلافه سم وتقدم عن غش عن سم عن مر ما يوافق المنقول عن التتمة (قوله إلا أن كان من اجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبي بتكفيته وقبل الورثة جاز وان امتنعوا أو بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافا فيما إذا قبلوا هل لهم إبداله منه قول الشيخ أبي زيد أنه إن كان الميت ممن يقصد تكفيته لصلاحه أو عليه تعين صرفه إليه فإن كفناه في غيره ردوه إلى مالكه وإلا كان لهم أخذه وتكفيته في غيره اه وهو الصحيح سم وتقدم عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله لأنه حينئذ عارية الخ) أي فيرد المال له قول المتن (وحمل الجنازة الخ) وبحرم حمل الميت بهيئة مزرية كحمله في غرارة أو قفة أو بهيئة يخشى سقوطه منها قال في المجموع ويحمل على سرير أو لوح أو يحمل وإي شيء حمل عليه اجزا فان خيف تغيره وانفجاره قبل أن يباليه ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتى يوصل إلى القبر اسنى (قوله لفعل الصحابة) إلى قوله وتشيع الخ في النهاية والمغنى (قوله وورد عنه الخ) أي وحمل النبي ﷺ سعد بن معاذ بسند ضعيف نهاية ومعنى قال عش قوله مر وحمل النبي الخ المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم بأشركه ويجوز أنه امر بحمله كذلك فنسب إليه اه وبقي في الشرح ما يصرح بالاول وقال البجيرمي قرر شيخنا الحنفى الثاني وقال لم يثبت مباشرة لجله بجديت اه (قوله هذا) أي كون الحمل بين العمودين افضل (قوله وإلا فالافضل الجمع) أي خروجا من الخلاف فيهما افضل اسنى وإيعاب (قوله تارة كذا الخ) أي تارة بهيئة الحمل بين العمودين وتارة بهيئة الترييع نهاية قول المتن (وهو أن يضع الخشبتيين الخ) فلو عجز عن الحمل اعانته اثنان بالعمودين وياخذ اثنان بالمؤخرتين في حالتي العجز وعدمه فخالوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة فان عجزوا فسبعة أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومعنى زاد الاسنى وشرح بافضل واما ما يفعله كثير من الاقتصار على اثنين أو واحد فمكروه إلا في الظفل الذي جرت العادة بحمله على الأيدي اه قول المتن (على عاتقيه) والعائق ما بين المنكب والعنق وهو مذكرو قيل ووثنت نهاية ومعنى قال عش قوله وهو مذكرو هذا على خلاف قاعدة أن ما تعد في الإنسان ووثنت اه (قوله لا واحدا الخ) أي وإنما تأخر اثنان لم يعكس لأن الواحد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر إلى ما بين قدميه ولو وضع الميت على رأسه الخ نهاية (قوله وأدى الخ) أي غالبا ولا يفديكون حامل المؤخر أقصر من حامل المقدم سم

كفن بشوب واحد وجب أن يكف بثان وثالث لأنهما حقهما ولم يستوفهما أو باثنين وجب له الثالث لأن حقه كذلك وينبغي أن المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفيته بما وقف للاكفان فن بيت المال فن اغنياء المسلمين لأنه يسقط التكفين راسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق الخ ولو اراد سقوطه راسا اشكل وجوب التجديد على المنفق وبيت المال وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من التذلل لأنه باعتبار خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مر فوافق (قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق) أي يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التتمة وقياس الماوردي خلافه (قوله إلا أن كان من اجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبي بتكفيته وقبل الورثة جاز وان امتنعوا أو بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ما ذكر خلافا فيما إذا قبلوا هل لهم إبداله منه قول الشيخ أبي زيد أنه إن كان الميت ممن يقصد تكفيته لصلاحه أو عليه تعين صرفه إليه فإن كفناه في غيره ردوه إلى مالكه وإلا كان لهم أخذه وتكفيته في غيره اه وهو الصحيح (قوله وأدى

والمتجه الاول وكذا لو كان المكفن المنفق أو بيت المال ولو أكل الميت سبع مثلا فهو للورثة إلا أن كان من اجنبي لم ينوبه رفقههم بأداء الواجب عنهم لأنه حينئذ عارية لازمة (وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من الترييع في الاصح) لفعل الصحابة رضى الله عنهم له وورد عنه ﷺ هذا أن أراد الاقتصار على كيفية وإلا فالافضل الجمع بينهما بأن يحمل تارة كذا وتارة كذا (وهو) أي الحمل بينهما (أن يضع الخشبتيين المتقدمتين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلا) أحدهما من الجانب الايمن والآخر من الجانب الايسر لا واحد لأنه لو توسطهما لم ينظر الطريق وإن حمل على رأسه خرج عن الحمل بين العمودين وأدى

الى تنكيس رأس الميت (والتربيع (١٣٠) أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) ولادناه في حملها بل هو مكرمة وبره من ثم فعله عليه السلام

(قوله الى تنكيس رأس الميت) يؤخذ منه أن السنة في وضع رأس الميت في حال السير أن يكون الى جهة الطريق سواء القبلية وغيره بصري قول المتن (ان يتقدم رجلا الخ) اي يضع احدهما العمود والاين على عاتقه الايسر والاخر عكسه ويحمل الاخران كذلك فيكون الحاملون اربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتربيع فان عجز الاربعة عنها حملها ستة او ثمانية او اكثر اشفا بما يحسب الحاجة وما زاد على الاربعة يحمل من جوانب السرير او تزداد عمدة معترضة تحت الجنازة كما فعل بعبيد الله بن عمر فانه كان جسيما واما الصغير فان حمله واحد جاز إذ لا زدراء فيه ومن أراد التبرك بالحمل بالهيئة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمهما على كنفه ثم بالايسر من مؤخرها ثم يتقدم ثلاثمشى خلفها فيأخذ الاين المؤخر او بهيمة التريع بدأ بالعمود الايسر من مقدمهما على عاتقه الاين ثم بالايسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم ثلاثمشى خلفها فيبدأ بالايين من مقدمهما على عاتقه الايسر ثم من مؤخرها كذلك او بالهيئتين اتى بما تاتي به في الثانية ويحمل المقدم على كنفه مقدما و مؤخره اسنى (قوله ولادناه الخ) اي ولا سقوط مروءة اسنى ومغنى (قوله وتشيع الجنازة الخ) أى الرجال ويندب مكثهم الى أن يدفن ويكره القيام من مرتبه ولم يرد الذهاب معها والامر به منسوخ شرح بافضل (قوله ويكره للنساء الخ) وللرجل بلا كراهة تشيع جنازة كافر قريب قال الاذرعى وهل يلحق به الجار كافي العيادة فيه نظرا واما زيارة قبره في المجموع الصواب جواز به وقطع الا كثرون ولا يتولاه اى حمل الجنازة إلا الرجال وان كان الميت امرأة لضعف النساء غالبا وقد يشكك منهن شئ ولو حان فيكره لهن حمله لذلك فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن اسنى وقال في شرح المنهج وفي معناه الخائف فيما يظهر اه (قوله وضابطه أن لا يبعد الخ) يظهر أنه يتفاوتت بتفاوت الجنائز فالجنازة التي يشيعها عشرة مثلا إذا بعد عنها نحو خمسين ذراعا مثلا قد يقطع العرف نسبتة اليها والتي يشيعها عشرة الاف مثلا لا يقطع العرف نسبتة اليها ولو بعد عنها نحو مائتي ذراع مثلا فليتام بصري اقول بل نحو خمس مائة ذراع عبارة الكردى على بافضل حاصل ما في الايعاب انه ان بعد عنها المنعطف او كثرة مشيع حصل فضيلة التشيع وإلا فلا اه قول المتن (والمشى الخ) اى للشيع لها نهاية (قوله افضل) الى الفصل في المغنى والنهية لا قوله وهل مجرد المنصب الى المتن وقوله لكن انتصر الى وكونه وقوله اى رؤية كاملة (قوله بل يكره الخ) اى في ذهابه معها ولا كراهة في الركوب في العود ونهاية ومغنى (قوله كضعف) أى وبعد المقبرة كما قاله الماوردى وظاهره أنه لا كراهة حينئذ وان اطاق المشى بلا مشقة وقد يوجه بان من شأن البعيد ان فيه نوع مشقة اما لو فرض انقطاعها قطعا قالوجه الكراهة لإيعاب (قوله وغيره) اى كالشفعة (قوله يعكر عليه) اى يشكل على الفرق (قوله هنا) اى مع الجنازة (قوله وكون المشى امامها الخ) اى ولو كان بعيدا ولو مشى خلفها كان قريبا منها فيما يظهر وبقي ما لو تعارض عليه الركوب امامها مع القرب والمشى امامها مع البعد هل يقدم الاول او الثانى فيه نظر والاقرب الثانى لورود النهى عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يرعى اه والاقرب مراعاة الامام وان بعد عن ش (قوله افضل) اى ولو مشى خلفها حصل له فضيلة اصل المتابعة دون كمالها ولو تقدمها الى المقبرة لم يكره ثم هو بالخيار إن شاء قام حتى توضع الجنازة وان شاء قد نهاه ومغنى وقولها لم يكره لكن فاته فضل الاتباع عاب (قوله للاتباع الخ) واما خبر امشوا وخاف الجنازة فضعيف نهاية ومغنى (قوله وكونه بقربها افضل) اى من بعدها بان لا يراها لكثرة الماشين معها انها به ومغنى واسنى (قوله اى رؤية كاملة) قد يقال ما ضابط الرؤية الكاملة بصري (قوله خيب) أى زيد في الاسراع ويكره القيام

الى تنكيس رأس الميت) قد لا يؤدى كالمكان المتقدم طويلا والمتأخر اقصر منه بحيث لو حمل على رأسه صار الميت على نسبة واحدة (قوله في المتن والتربيع) قال في شرح الروض واما ما فعله كثير من الاقتصار على اثنين او واحد فمكروه ومخالف للسنة لكن الظاهر ان محله في غير الطفل الذي جرت العادة بحمله على الايدى اه (قوله في المتن والمشى امامها) لو شيعها نسما وان كره لهن ذلك فهل يطلب أن يكن امامها فيه نظر ولا يبعد ان يطلب ذلك لإلحاحه نظر محرم او اختلاط بالرجال مر

ثم الصحابة فمن بعدهم ذكره الشافعى رضى الله وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره للنساء ما لم يتحش منه فتنه وإلحرم كاهو قياس نظائره وضابطه ان لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا نسبتة اليها (والمشى) افضل من الركوب للاتباع بل يكره بغير عذر كضعف وهل مجرد المنصب هنا عذر قياسا على ما ياتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق اوجه فان قلت يعكر عليه ما سر ان فقد بعض لباسه اللاتق عذرى الجمعة قلت يفرق بأن أهل العرف العام يعدون المشى هنا حتى من ذوى المناصب تواضعوا ومثالا للسنة فلا تنخرم به مروءتهم بل يزيد ولا كذلك في حضورهم عند الناس بغير لباسهم اللاتق بهم وكون المشيع (امامها) افضل للاتباع ولا يكره شفعاء سواء الركب والمائى ونقل الاتفاق على ان الركب يكون خلفها مردود بل قال الاسنوى غلط لكن انتصر له الاذرعى بصحة الخبر به وبان في تقدمه ايداء المشاة وكونه (بقربها افضل) للاتباع وسند الثلاثة صحيح وضابطه أن يكون بحيث لو التفت راءاى رؤية كاملة (ويسرع بها) ندب الصحة الامر به بأن

يكون فوق المشى المعتاد ودون الخيب (ان لم يخف تغيره) بالاسراع وإلا تاتي به ولو خاف التغير ان لم يخف الخيب

لجنازة

(فصل في الصلاة عليه) قبل هي من خصائص هذه الامة وفيه ما يثبت في شرح العباب ومن جملة الحديث الذي رواه جماعة من طرق تفيد حسنه وصححه الحاكم انه عليه السلام قال كان ادم رجلا شعر طوالا كانه نخلة سموق (١٣١) فلما حضره الموت نزلت الملائكة

بحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات عليه السلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا في الثالثة كافورا وكفنوه في وتر من الثياب وحفروا له لحدا وصلوا عليه وقالوا لولده هذه سنة ولد آدم من بعده وفي رواية انهم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده فكذلككم فافعلوا وهذا يتبين ان الغسل والتكفين والصلاة والدفن والسدر والحنوط والكافور والوتر واللحدهن الشرائع القديمة وانه لا خصوصية لشرعنا بشي من ذلك فان صح ما يدل على الخصوصية تعين حمله على انه بالنسبة لنحو التكبير والسكينة وقتل احدا بنى ادم اخاه وارسال الغراب له ليريه كيفية الدفن كان في حياة ادم قبل لما غاب للحج وزعم انهما من بنى اسرائيل شاذ لا يعول عليه (تنبية) هل شرعت صلاة الجنائز بمكة او لم تشرع الا بالمدينة لم ار في ذلك تصريحا وظاهر حديث انه عليه السلام صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها شهر كما قاله ابن اسحق وغيره وما في الاصابة عن الواقدي واقره ان الصلاة على الجنائز لم تكن شرعت

للجنائز اذا مرت به ولم ير الذهاب معها كما صرح به في الروضة وجرى عليه ابن المقرئ خلا لما جرى عليه المتولي من الاستحباب قال في المجموع قال البندنجي يستحب ان مرت به جنازة ان يدعو لها ويثني عليها اذا كانت اهلا لذلك وان يقول سبحان الحى الذى لا يموت او سبحان الملك القدوس وروى عن انس انه عليه السلام قال من راي جنازة فقال الله اكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما كتب له عشرين حسنة مغنى زاد النهاية واجاب الشافعي والجمهور عن الاحاديث بان الامر بالقيام فيها مندوخ اه قال ع ش قوله لم يزيد في الاسراع اى وجوبه وقوله من الاستحباب اى استحباب القيام لها كبر اى كان الميت او صغيرا او معلوما ان الكلام في الميت المسلم لان المقصود منه التماثيل الميت نال في شرح الروضة والذى قاله المتولى هو المختار وقد صحت الاحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت في القعود لاحديث على رضى الله عنه وليس صريحا في النسخ وقوله منسوخ اى فيكون القيام مكرها وقوله لم يرد اى كانت اهلا لذلك اى فاذا كانت غير اهل فهل يذكرها بماهى اهل له ولا يذكرونها نظر الى ان الستر مطلوب او يباح له ان يثني عليها شر او الاقرب الثاني وقوله مر وان يقول سبحان الحى الخ ظاهره ولو جنازة كافر اه ع ش

(فصل) في الصلاة على الميت (قوله قيل الخ) اعتمدته المغنى والنهاية واقره سم عبارة الاول وهى من خصائص هذه الامة كما قاله الفكهاني المالكي في شرح الرسالة زاد الثاني ولا ينافيه ما ورد من تغسيل الملائكة ادم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقوله لم يرد اى ادم هذه سنتكم فى موتكم لجواز حمل الاول على الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على اصل الفعل اى وهو يحصل بالداء ع ش (قوله وفيه) اى في ذلك من القول (ومن جملة) اى ما في شرح العباب (قوله فافعلوا) لعل الفاء زائدة (قوله لنحو التكبير والكيفية) اى المشتملة على الفاتحة والصلاة على النبي عليه السلام وهما من شريعتنا بحججهم (قوله وقتل احد) جواب عن معارضة هذه القصة للحديث المتقدم (هل شرعت صلاة الجنائز بمكة) استظهره في الایعاب (قوله وظاهر حديث انه عليه السلام وما في الاصابة الخ) في الاستناد الى كل منهما انظر اما الاول فلا مانع من صلاتهم عليه بالمدينة عند موته واما الثاني فلا مانع من وجوبها بمكة بعد موته وقبل خروجه عليه السلام فان بينهما مادة كما هو مقرر بصري وقد يجاب بان ما ذكره من الاحتمال لا ينافي لما ادعاه الشارح من الظهور ولذا قال ع ش بعد سر د كلام الشارح وإنما قال وظاهر حديث انه لا احتمال انها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة اه (قوله وما في الاصابة الخ) عطف على قوله حديث الخ (قوله انها لم تشرع بمكة الخ) اقره ع ش واعتمدته شيخنا والبجيري (قوله اى الميت) الى قول الماتن وقيل في النهاية والمغنى (قوله المحكوم باسلامه) خرج به اطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسياتي ذلك سم قول الماتن (اركان) اى سبعة نهاية ومغنى (قوله لحديثها السابق) اى في الوضوء وهو انما الاعمال بالنيات كردى (قوله كوقت نية غيرها) كذا في المغنى والنهاية تبع الشارح المحقق وقد يقال الاولى ان يقال كوقت غيرها من نيات الصلوات لما في الاول من تقدير مضاف ومن تشييت الضمير بخلاف الثاني فان فيه تقدير مضاف فقط ويسلم من التشييت المذكور بالكلية فليتامل مع التحلي بالانصاف بصري (قوله فتجب الخ) قال في شرح العباب واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الاما استثنى فن ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق المرأة وان وقعت لها انقلابا وانما بتكبيره الاحرام وانه ليس هنا ما سن ثم وفي الاضافة هنا الوجهان المعروفان ومع كونها نفلا منهما يجب فيها القيام للقادر ولا يجوز الخروج منها على الاوجه انتهى ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخمس

(فصل) في الصلاة عليه (قوله قيل هي من خصائص هذه الامة الخ) ذكر الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة ان الايصاء بالثلث من خصائص هذه الامة شرح مر (قوله اى الميت المحكوم باسلامه) خرج

يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشرين سنين على الاصح انها لم تشرع بمكة بل بالمدينة (صلاته) اى الميت المحكوم باسلامه غير الشهيد (اركان احدها النية) لحديثها السابق (ووقتها) هنا (ك) وقت نية (غيرها) فيجب مقارنتها لتكبيره التحريم كما مر اول صفة الامة

عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ سم عبارة عش والراجع من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح م عدم الوجوب عليه وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فقويت مشابهمتهما للفرض فيجوز أن تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية بخلاف المكتوبة منه فانها لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة التقلية فيها فلم يشترط فيها نية الفرضية اه (قوله وتجب نية الفرض) أى ولو في صلاة امرأة مع رجال نهاية زاد سم نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كما في غيرهما وإذا تعينت صلاته للأجزاء نظر اه قال عش قال سم على البهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء امره بها بل وضربه عليها ويجب عليهن امره بنية الفرضية وأن لم يشترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس مرات انتهى وهو ظاهر في أنه إذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع اه (قوله فحينئذ تسكني نية الفرض الخ) ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وإن عرض تعيينها لأنه عارض مراته سم وعش (قوله ويردبانه يكتفى الخ) قد يقال إن أريد بحسب الواقع فلا يفيد والالم يجب تعيين العيد بانه فطر أو اضحى بل لم يجب تعيين في معينة مطلقا وبحسب الملاحظة للناوئ ثبت ما ادعاه الخصم فليتامل ثم رايت المحشى استشكله بذلك نعم يمكن منع ما استند اليه الخصم من عدم التمييز مستند إلى أنه أي التمييز حاصل بالتعيين وهذا القدر كاف في التمييز كما هو ظاهر بلا شك بصري وفيه نظر ووجه عش كلام الشارح بما نصه والمراد أن الفرض المضاف للبيت معناه فرض الكفاية والمضاف لأحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوع للعنيين بوضعين والالفاظ متى أطلقت أو لوحظت حملت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنائز والعيني في غيرها وبهذا يجاب عما أورده سم هنا اه (قوله وقايته الخ) أي قياس سن الإضافة ندب نية كونه مستقبلا للقبلة كردى (قوله كونه) عبارة النهاية قوله اه (قوله وقد يقال الخ) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية

(و) تجب نية الفرض لا بقيد كونه كفاية فحينئذ (تسكني نية الفرض) وإن لم يتعرض لفرض الكفاية كما لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العين (وقيل أشرت نية فرض كفاية) لتمييز عن فرض العين ويردبانه يكفى بتمييز بينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما وتسنى الإضافة إلى الله تعالى وقياسه ندب كونه مستقبلا

أطفال الكفار وإن كانوا من أهل الجنة وسياق ذلك (قوله وتجب نية الفرض) قال في العباب النية كالمكتوبة قال في شرحه واستفيد من التشبيه أنه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم لا ما استثنى فن ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق الأنثى وإن وقعت لها نفلا كما يأتي قياسا على ما ذكره في الصلاة المعادة بل قد يتجه الوجوب على الأنثى وإن لم تنقل به في المعادة لا مكان الفرق وأقرب أنها بتكبيره الإحرام وأنه يسن هنا ما سن ثم وكذلك قال في الكفاية وفي الإضافة هنا إلى الله تعالى الوجهان المعروفان اه ثم قال في العباب وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلا قال في شرحه وإنما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلا منها تجب فيها نية الفرضية والقيام للقادر كما مر أول الفصل ولا يجوز الحرج منها على الأوجه كما مر ويفرق بينهما وبين عدم لزوم الجهاد لها بحضور الصف بان الصلاة يحتاط لها أكثر اه ولا يخفى أن قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخمس عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ (قوله ويردبانه يكتفى بتمييز بينهما الخ) لا يبعد صحة نية فرض الكفاية وإن تعينت عليه نظر الأصل والتعين عارض ووجوب نية الفرض على المرأة إذا صلت مع الرجال نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كما في غيرهما وإذا تعينت صلاته للأجزاء نظر (فرع) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية عدد الركعات في بقية الصلوات نعم لو عين واخطأ كان اعتقادها خمس فهل تبطل كبقية الصلوات أو يفرق فيه نظر وما قد يناسب الفرق أن الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاتي وإن نوى بتكبيره الركنية بل من نوى بتكبيره الركنية فهو يعتقدها خمس مثلا فليتامل (قوله اختلاف معنى الفرضية) قد يقال هذا

ولا يتصور هنائية اداء وحده ولا نية عدد كذا قيل وقد يقال ما المانع من نية عدد (١٣٣) التكبيرات لما ياتي انها بمثابة الركعات (ولا

يجب تعيين الميت) ولا معرفته بل يكفي ادنى ميز كمل هذا أو من صلى عليه الامام واستثناء جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب اى باسمه ونسبه والا كان استثناءهم فاسدا برده تصريح البغوى الذى جزم به الانوار وغيره بأنه يكفي فيه ان يقول على من صلى عليه الامام وإن لم يعرفه ويؤيده بل يصرح به قول جمع واعتمده فى المجموع وتبعه اكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم فى اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز بل ندب قال فى المجموع لان معرفة أعيان الموتى وعددهم ليست شرطا ومن ثم عبر الزركشى بقوله وإن لم يعرف عددهم ولا اشخاصهم ولا أسماءهم فالوجه أنه لا فرق بينه وبين الحاضر وافاد قولنا ميز أنه يكفي فى الجمع قصدهم وإن لم يعرف عددهم كما بأن لا بعضهم وإن صلى ثانيا على البعض الباقي لوجود الابهام المطلق فى كل من البعضين (فان عين الميت) وأخطأ كما إذا نوى الصلاة على زيد فبان عمرا (بطلت) صلاته أى لم تنعقد كما باصه مالم يشترطه فظير ما فى الامام (وإن حضر موتى نواهم) اى

عدد الركعات فى بقية الصلوات نعم لو عين وأخطأ كان اعتقادها خمس فهل تبطل كبقية الصلوات أو يفرق فيه نظر وبما قد يناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاقوى وان نوى بتكبيره الركنية اه بل من نوى بتكبيره الركنية فهو يعتقد انها خمس مثلاً فليتنامل سم (قوله) ولا يتصور هنائية اداء (الخ) اى فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق او نوى المعنى اللغوى فلا تبطل غش انظر ما الفرق بين الاطلاق والمعنى اللغوى وينبغي أن لا تبطل أيضاً لو أراد بالاداء الصلاة على الميت ابتداءً وبالقضاء الصلاة عليه ثانياً وكان الامر كذلك فليراجع (قوله) ولا معرفته إلى قوله واستثناء جمع فى النهاية والمعنى (قوله) استثناء جمع الغائب (الخ) جرى عليه النهاء والمعنى فقيده الميت فى المتن بالحاضر ثم قال لا اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجل الحضرى وعزى إلى البيهقي وزاد الاول نعم لو صلى الامام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى كالحاضر اه قال ع ش قوله مر بقلبه اى لا باسمه ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه أى بقلبه كما تقدم فى الشرح اه (قوله) (الا) اى بان أرادوا لا باسمه ونسبه (قوله) كان استثناءهم فاسدا اى لعدم الفرق حينئذ بينهما عبارة الكردى على بافضل ولا فرق بين الغائب والحاضر فى ذلك اى فى عدم وجوب التعيين كما اعتمده فى التحفة وغيرها فقيده فى شرح المنهج بالحاضر فاقضى انه لا بد فى الغائب من تعيينه وجرى عليه المعنى والنهاية وذكر الشارح فى الامداد ما يفيد ان الخلف لفظى والحاصل انه اذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن التعيين عندهما أى الشارح وغيره وحيث صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين عندهما أيضاً ولو صلى على من مات اليوم فى اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل ندب قال الامر الى انه لا خلف بينهما اه (قوله) برده (الخ) خبر واستثناء جمع (الخ) (قوله) (يكفى فيه) اى فى الميت الغائب (قوله) (من تصح الصلاة عليهم) قال فى الايعاب لا بد من هذا القول او ما يمنعاه المستلزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائباً الغيبة المجوزة للصلاة عليه وحينئذ فان تذكر هذا الاجمال ونواه واضح وإلا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه كردى على بافضل (قوله) فالوجه أنه لا فرق بينه (الخ) أى فيكفى فى كل منهما ادنى تمييز (قوله) (يكفى فى الجمع) إلى قول المتن الثانى فى النهاية والمعنى لا قوله كما باصه (قوله) (لا بعضهم) (الخ) اى لا يكفي فى الجمع قصد بعضهم على الابهام قال ع ش ومنه ما لو عين البعض بالجزئية كالثلاث والرابع اه اى فلا يكفي (قوله) كما ياتى اى انما بقوله إجمالاً (قوله) الميت اى الحاضر او الغائب نهاية ومعنى (قوله) على زيد فبان (الخ) اى او على الكبير او الذكر من اولاده فبان الصغير او الانثى نهاية ومعنى (قوله) مالم يشترطه (الخ) فان أشار اليه صحت تغليباً للاشارة نهاية ومعنى أى بقلبه ع ش (قوله) فى الامام) أى فى تعيينه (قوله) (إجمالاً) اى وإن لم يعرف عددهم نهاية ومعنى (قوله) (ذكر عددهم) اى بالقلب (قوله) كما مر اى فيجب على المأموم نية الاقتداء بالامام كما مر فى صفة الائمة ولا يقدح اختلاف بينهما كما يأتى نهاية ومعنى قال ع ش وقياس ما مر انه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة فى تكبيرة على ما مر بان يقصد ايقاع تكبيرة بعد تكبيرة الامام لاجله بعد انتظار كثير اه (قوله) لم يصح اى لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين نهاية ومعنى قال سم بتجه ان محله مالم يلاحظ الاشخاص والا بان قصد الصلاة على جميع هذه الاشخاص الاشخاص الحاضرين وهو يعتقدهم عشرة فبانوا احد عشر فالمتجه الصحة واجزاء اه واقره ع ش عبارة البصرى من الواضح انه ينبغي تقييده بما إذا لم يشترط الاشارة فليتبغى الصحة تغليباً للاشارة اه (قوله) او على حى وميت (الخ) او على ميتين ثم نوى قطعها عن احدهما بطلت نهاية قال ع ش قوله بطلت اى فيهما وبقي لو قال

الاختلاف ميز فى الواقع والمعتبر كون المميز فى النية بان يقصد ما ميز فهذا لا يصلح الرد (قوله) (لا بعضهم) أى على الابهام (قوله) لم يصح) يتجه أن محله مالم يلاحظ الاشخاص والا بان قصد الصلاة على جميع هذه الاشخاص الحاضرين وهو يعتقدهم عشرة فبانوا احد عشر فالمتجه الصحة والاجزاء (قوله) او على حى وميت (الخ) او على

الصلاة عليهم إجمالاً ولا يجب ذكر عددهم وإن عرفه وحكم نية القدوة هنا كما مر ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تصح أو عكسه صح أو على حى وميت صحت ان جهل وإلا فلا تلاعبه ويؤخذ من قوله نواهم انه لو حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيتها حينئذ

نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني
 لانهم بنو الصلاة عليها ويحتمل الصحة كمن نوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالخال او لعل هذا الاحتمال هو
 الاقرب تغليباً للاشارة (قوله فبعد سلامه الخ) قد يفيد صحته الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال إذا
 تعددها مع العلم بعدم كفايتها كان متلعباً فلو وجه البطلان بنيتها سم وافرده الشوبري (قوله اوسدس) إلى
 قول المتن ولو خمس في النهاية والمغنى (قوله ولم يعتد البطلان) أى وإلا كان متلعباً سم عبارة النهاية
 والمغنى نعم لو زاد على الاربع عمداً معتقداً للبطلان بطلت كما ذكره الاذرعى اه قال ع ش و لعل وجه
 البطلان ان ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه (قوله وان نوى بتكبيره الركنية) غاية وظاهره
 انه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقه او لا ولو قيل بالضرر في الاول لم يكن بعيداً وفي سم على حجج لو زاد
 على الاربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالمعتقد بجميع افعال الصلاة فروضاً وقد يفرق
 ويؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية بل ان اراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة انتهى
 ع ش (قوله اوسدس مثلاً) ظاهره عدم البطلان ولو كثر الزائد جدواً وتكره الزيادة عليها للخلاف في
 البطلان بها وحيث زاد قالوا لاله الدعاء ما لم يسلم ليقائه حكماً في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرا
 الفاتحة في الاولى اجزائه حيثئذ فيما يظهر ثم رايت سم على حجج صرح بما استظهرناه ((فرع)) لو زاد
 الامام وكان المأموم مسبوقة فاقى بالاذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كان ادرك الامام بعد الخامسة
 فقرأ ثم لما دبر الامام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها
 معه ثم دعا للبيت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم انها زائدة
 او جهل ذلك او يتقيد الجواز والحسبان هنا بالجهل كافي بقية الصلوات فيه نظر ومال من الاول فليحرج سم
 على المنهج اقول وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الاربع اذكار محضة للامام فالمسبوق في الحقيقة
 إنما اتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس انه هنا كذلك ((فرع))
 موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الاولى بناء على اجزاء الفاتحة بعد غير
 الاولى او لا قال مر لا يجوز بل تعيذت عليه بالشروع فتعين عليه الاثنيان بها فان تخلف لنحو بطء قراءتها
 تخلف وقراها لم يشرع الامام في التكبير الثالثة انتهى فان كان عن نقل فسلم وإلا ففيه نظر ظاهر فليحرج
 وليراجع سم على المنهج والاقرب الميل إلى النظر ع ش (قوله وذلك) أى عدم البطلان (لثبوته) أى
 الزائد على الاربع (قوله ولانه) أى التكبير (قوله أما سموا الخ) أى أوجبلها نهاية (قوله عمداً) لم يذكره
 النهاية والمغنى ولعله لتعين محل الخلاف نظير ما تقدم اتفاق المتن (لم يتابعه) أى المأموم مناهية قال ع ش
 قال سم على البيهجة هذا شامل للمسبوق اه أى فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي ان لا يحسب له عن
 بقية ما عليه لان حسبان ما عليه محله بعد سلام الامام وما زاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه
 اه (قوله ندبا) أى لا تسن له متابعتها في الزائدة نهاية ومعنى أى بل تكره خروجها من خلاف من أبطل بها
 ع ش (قوله لا مدخل لسجود السهو الخ) ((فرع)) قرا اية سجدة في صلاة الجنازة وسجد الوجه
 بطلان الصلاة إن كان عامداً عالماً مر انتهى سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه فارق الخ) عبارة
 شرح العباب وفارق هذا ما عرفت في تكبير العيد بان ذلك فيه خلاف محترم باق إلى الان بخلاف الزيادة على

فبعد سلامه تجب عليها
 صلاة أخرى (الثاني أربع
 تكبيرات) بتكبيره
 الاحرام إجماعاً (فان خمس)
 أوسدس مثلاً عمداً ولم يعتد
 البطلان (لم تبطل) صلاته
 (في الاصح) وإن نوى
 بتكبيره الركنية خلافاً لجميع
 متأخرين وذلك لثبوته
 في صحيح مسلم ولانه ذكر
 زيادته ولو ركننا لا تضر
 كتكرير الفاتحة بقصد
 الركنية أما سهواً فلا يضر
 جزماً ومر أنه لا مدخل
 لسجود السهو فيها (ولو
 خمس أمامه) عمداً (لم يتابعه)
 ندبا (في الاصح) لان ما فعله
 غير مشروع عند من يعتد
 به لما تقرر من الاجماع

ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت شرح مر (قوله فبعد سلامه تجب عليه صلاة أخرى) قد يفيد صحة
 الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال إذا تعددها مع العلم بعدم كفايتها كان متلعباً فالوجه
 البطلان بنيتها (قوله في المتن فان خمس الخ) لو زاد على الاربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالمعتقد بجميع افعال
 اعتقد جميع افعال الصلاة فروضاً وقد يفرق بان تلك الافعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضاً
 بخلاف الزائد على الاربع هنا فانه غير مطلوب راساً وقد يؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية
 بل ان اراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة (قوله ولم يعتد البطلان) أى وإلا كان متلعباً (قوله وبه فارق

الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به انتهى سم (قوله مامر في تكبير العيد) عبارة هناك نعم ان كبر امامه ستا وثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الجنائز خمسة اربان التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الابطال بخلافه هنا والذي يتجه انه لا يتابعه إلا ان يأتي بما يعتقه احدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم قول المتن (بل يسلم) أي بنية المفارقة وإلا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القدوة فيبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مر اه سم على البهجة اه ع ش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراتها وقدمه ذكر امع تأخره رتبة اقتفاء بالاصحاب في تقديمهم ما يقبل عليه الكلام تقريبا على الافهام نهاية (قوله حال كونه) أي على مذهب من يجوز مجيء الحال من الخبر و(قوله او هو الخ) أي على مذهب الجمهور من عدم جوازه (قوله فيما راخ) عبارة المغنى والنهية في كفيته وتعدده ويؤخذ من ذلك عدم سن زيادة وبركاته وهو كذلك خلافاً لمن قال يسن ذلك وأنه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمه واحدة ويجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الا شهر اه قال ع ش قوله وتعدده أي فان اقتصر على واحدة أتى بها من جهة يمينه وقوله مر عدم سن زيادة الخ أي ولو على القبر او على غائب اه ع ش (قوله على ما مر فيه) أي في ركن السلام كرى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير الامام ما بعدها فينبغي ان يشتغل بالدعاء لأنه المقصود في صلاة الجنائز ولو فرغ من الصلاة على النبي ﷺ قبل تكبير الامام ما بعدها ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنائز وفاقا لم مر اه سم على البهجة وقوله ان يشتغل بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال بعدها ونقل بالدرس عن اليعاب لحج ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل الامام سن له قراءة السورة اه وفيه وقفة والاقرب ما قاله سم اه ع ش (قوله فبدها) إلى قوله وتعينها في النهاية والمغنى لا قوله أي طريقة مألوفة (قوله فبدها الخ) أي من القراءة ثم الذكر قال سم على حج أنظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببدل الدعاء قراءة اذكر من غير ترتيب بينهما ومعه فيه نظر والمتجه الجريان انتهى ع ش (قوله وروى البخاري الخ) ولعموم خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب نهاية ومعنى (قوله قرأها هنا) أي بالفاتحة في صلاة الجنائز وقال الخ وفي رواية قرأ بأب القرآن فجزها وقال إنما جهرت لتعلموا انها سنة نهاية ومعنى (قوله أي طريقة الخ) عبارة ع ش أي طريقة شرعية وهي واجبة اه (قوله وعلى تعيينها فيها) أي الذي اختاره الرافعي قول المتن (قلت تجزى الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النور الشبرايملى حفظه الله ما نصه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهو ان شافعي اقتدى بما لى كى يتابعه في التكبيرات وقر الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الاولى فلما سلم أخبره المالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذا غاب أمر امامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة لأنه لا يقتضى البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جلية يحتاج اليها

وبه فارق مامر في تكبير العيد (بل يسلم او ينظره ليسلم معه) وهو الافضل لتأكيد المتابعة (الثالث السلام) حال كونه أو هو (ك) سلام (غيرها) فيما مر فيه وجوبا وندبا إلا وبركاته فسنة هنا فقط على مامر فيه (الرابع قراءة الفاتحة) فبدها فالوقوف بقدرها لما مر في مبحثها وروى البخاري ان ابن عباس قرأ بها هنا وقال لتعلموا أنها سنة أي طريقة مألوفة ومحلهما (بعد) التكبيرة (الاولى) وقبل الثانية لما صبح أن أبا امامة رضى الله عنه قال الشنقى الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الاولى بأب القرآن وعلى تعيينها فيها لو نسيها وكبر لم يعتد له بشيء مما يأتي به كما أفهمه قولهم فما بعد المتروك لغو

الخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا مامر في تكبير العيد بان ذاك فيه خلاف محترم باق إلى الآن بخلاف الزيادة على الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به اه (قوله وبه فارق مامر في تكبير العيد) عبارة في باب العيد نعم ان كبر امامه ستا وثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الجنائز خمسة اربان التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الابطال بخلافه هنا والذي يتجه انه لا يتابعه إلا ان يأتي بما يعتقه احدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم (قوله في المتن كغيرهما) يؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك تشرح مر (قوله وندبا) بدخل فيه الالتفات حتى يرى خذه (قوله فبدها فالوقوف بقدرها) انظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى

(قلت تجزى الفاتحة بعد غير الاولى) (١٣٦) وقول الروضة واضلها بعدها و بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن زعم

في الصلاة خلف المخالف و ظاهر ان الحكم جار حتى فيما لو كان الامام يرى حرمه القراءة في صلاة الجنازة كالحنفي اذ لا فرق نظر الى ما وجه به الشيخ ابقاء الله اى ولا نظر الى عدم اعتقاد الامام فرضية الفاتحة ولا لم تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتد وجوب البسملة واما ما قد يقال انه حيث كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بان ذلك لا يضر حيث كان ناشئا عن عقيدة رشيدى (قوله تجزى الفاتحة الخ) فيه امر ان الاول انه شامل لما اذا اتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثانى انه لا فرق في اجزائها بعد غير الاولى بين المسبوق والموافق فللمسبوق الذى لم يدرك الا ما يسع بعضها سواء شرع فيه او لا تأخيرها لما بعد الاولى اكن اذا اخرها للمسبوق يتجه ان تجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان ياتى بقدر ما ادركه لا يلزمه زيادة عليه سم قول المتن (بعد غير الاولى) اى من الثانية والثالثة والرابعة وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وان صحح المصنف في تبيانه تبع الظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم ويترتب عليه لزوم خلوا الاولى على ذكر والجمع بين ركنتين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب اى بين الفاتحة وبين واجب التكبيرة المنقول اليها ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة و باقيا في اخرى لعدم وروده نهاية زاد المغنى وكالفاتحة في اذكر عند العجز عنها بدلها اه (قوله اما غير الفاتحة) الى قوله ولما كان في النهاية والمغنى (قوله وجزم به المصنف في تبيانه الخ) والفتوى على ما في التبيان وفاقا للنص والجمهور اسنى وشرح المنهج (قوله خلوا محلها منه) اى محل الغير من الغير (قوله وقد يفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بان القرآن من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقي بطلب الاسراع بالجنازة سم (قوله كما ياتى) اى قبيل قول المصنف السادس (قوله وانضمما الخ) قال شيخنا الشهاب البرلى انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينهما وبين واجب التكبيرة المنقولة اليها ام لا انتهى اقول الظاهر انه لا يجب سم على المنهج اى فله ان ياتى بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلا او بعدها بتمامها لانه ياتى ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لا شراط الموالاة فيها عش وتقدم عن المغنى والنهاية التصريح بما استظهره سم من عدم وجوب الترتيب قول المتن (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأقلها اللهم صل على محمد ويجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا تجزى فيها ما تجزى في الخطبة من الحاشى والمأخى ونحوهما وصرح بذلك في العباب فقال وأقلها كما في التشهد عش (قوله لانه) الى قوله و ظاهر تعين الخ في النهاية والمغنى لا قوله و ظاهر الى ويندب (قوله لانه) اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة نهاية قول المتن (بعد الثانية) اى لفعل السلف والخلف نهاية ومغنى (قوله عقبها) اى قبل الثالثة مغنى (قوله فزعم بناء هذا) اى تعينها بعد الثانية نهاية (قوله و ظاهر ان الخ) اعتمده شيخنا (قوله قولهم ثم) اى في صلاة التشهد (قوله وهنا اى في صلاة الجنازة) (قوله خروجا من الكراهة) قد يقال الكراهة إنما تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة سم عبارة عش

اذ لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببدله قراءة او ذكر من غير ترتيب بينهما او معية فيه نظر والمتجه الجواب ان (قوله في المتن قلت تجزى الفاتحة بعد غير الاولى) فيه امر ان الاول انه شامل لما اذا اتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثانى انه لا فرق في اجزائها بعد غير الاولى بين المسبوق والموافق فللمسبوق الذى لم يدرك الا ما يسع بعضها سواء شرع فيه او لا تأخيرها لما بعد الاولى ويحتمل انه لا يجب الا قدر ما ادركه لانه هو الذى خوطب به لصا لعل هذا الوجه لكن اذا اخرها يتجه ان تجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان ياتى بقدر ما ادركه لا يلزمه زيادة عليه كالوركع امام بقية الصلوات لا يلزم المسبوق الا قدر ما ادركه (وقد يفرق بان القصد الخ) قد يناقش في هذا الفرق بان القراءة من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقي بطلب الاسراع بالجنازة (قوله خروجا من الكراهة) قد يقال الكراهة إنما

تخالفهما (والله أعلم) اما غير الفاتحة من الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة فتعين لا يجوز خلوا محلها عنه ولما كان في الفرق عسر اختصار كثيرون الاول وجزم به المصنف نفسه في تبيانه وانتصر له الاذرعى وغيره وقد يفرق بان القصد بالصلاة الشفاعة والدعاء للميت والصلاة على النبي ﷺ وسيلة لقبوله ومن ثم سن الحد قبلها كما ياتى فتعين محلها ما ورد ان فيه عن السلف والخلف اشعارا بذلك بخلاف الفاتحة فلم يتعين لها محل بل يجوز خلوا الاولى عنها وانضمما الى واحدة من الثلاثة اشعارا ايضا بان القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السورة (الخامس الصلاة على رسول الله ﷺ) لانه من السنة كما رواه الحالم عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم وصححه (بعد الثانية) اى عقبها فلا تجزى في غيرها لما تقرر من تعينها فيها بخلاف الفاتحة في الاولى فزعم بناء هذا على تعين الفاتحة في الاولى يرد بما قدمته آنفا (والصحيح ان الصلاة على الآل لا تجب) كغيرها بل اولى لبناؤها على التخفيف نعم تسن و ظاهر ان كيفية صلاة التشهد السابقة افضل هنا ايضا وانه يندب ضم السلام للصلاة كما افهمه قولهم ثم انما لم يحتج اليه لتقديمه في التشهد وهما بتقديم فليس خروجا من الكراهة

وفى وانه يندب ضم السلام للصلاة كما افهمه قولهم ثم انما لم يحتج اليه لتقديمه في التشهد وهما بتقديم فليس خروجا من الكراهة

ويفارق السورة بانه لا جدل كما لها فلو نثبت لادت إلى ترك المبادرة المتأكدة بخلاف هذا (١٣٧) ويندب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات

عقب الصلاة والحمد قبلها ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة فانه الاكمل (السادس الدعاء للبيت) بخصوصه باقل ما ينطلق عليه الاسم لانه المقصود من الصلاة وما قبله مقدمة له وصح خبر إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء وظاهر تعيين الدعاء له باخروى لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وأن الطفل في ذلك كغيره لانه وان قطع له بالجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء له كالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ثم رأيت الأذرعى قال يستثنى غير المكلف فلا شبه عدم الدعاء له وهو عجيب منه ثم رأيت الغزى نقله عنه وتعبه بانه باطل وهو كما قال وليس قوله اجعله فرطاً إلى آخره مغنياً عن الدعاء له لانه دعاء بالالزام وهو لا يكتفى لانه إذا لم يكف الدعاء له بالعموم الذى مدلوله كلية محكوم بها على كل فرد فرد مطابقة فالوى هذا (بعد الثالثة) أى عقبها فلا يجزى به بعد غيرها جزماً قال فى المجموع وليس لتخصيصه بها دليل واضح اه ومع ذلك تابع الاصحاب على تعيينها دون الاولى للفاتحة قال غيره وكذا ليس لتعيين الصلاة فى الثانية ذلك (السابع القيام على المذهب إن قدر) لانها فرض كالخمس فيأتى هنا

وفى سم على شرح البهجة ظاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام ووجه ذلك أنه الوارد والحكمة فى ذلك بنساقها على التخفيف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصار على الصلاة افضل اه ونقله شيخنا العلامة الشوبرى على المنهج عن الشارح مر ويوافقه ما تقدم عن المناوى من ان محل كراهة افراد الصلاة عن السلام فى غير الوارد اه (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بانه لو نثبت سورة من قصار المفصل كافى المغرب لم يؤد الى ترك المبادرة سم (قوله ويندب الدعاء للمؤمنين) أى بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد الخ) أى بأى صيغة من صيغته المشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغى الاتيان بها ع ش (ولو عكس الخ) عبارة النهاية ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنه اولى كافى زيادة الروضة اه قال ع ش قوله مر بين الصلاتين أى الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه (قوله بخصوصه) أى فى عموم غيره بقصده فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قصده شيخنا (قوله باقل ما ينطلق عليه الاسم) أى كاللهم ارحمه او اللهم اغفر له نهاية ومعنى (قوله وما قبله الخ) شامل للفاتحة لكن ينافيه ما قدمه فى الفرق (قوله وظاهر) الى قوله ثم رأيت الخ أقره ع ش واعتمده شيخنا (قوله لا بنحو اللهم) عبارة شيخنا فلا يكتفى بدنيوى الا ان ال الى اخره نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو فى صغير او نبي لما علمت من ان المغفرة لا تقتضى سبق الذنب اه (قوله وان الطفل الخ) أى ومن بلغ مجنوناً ودام الى موته نهاية (قوله فى ذلك) أى فى وجوب الدعاء له (قوله يستثنى) أى من وجوب الدعاء للبيت مغنى (قوله وليس قوله اجعله فرطاً الخ مغنياً) يأتى عن النهاية والمغنى وشيخنا خلافه (قوله وهو لا يكتفى) تقدم عن شيخنا تقييده (قوله فالوى هذا) قد تمنع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى ان قول المصنف الا ترى ويقول فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً فى الاكتفاء بذلك فتأمل سم (قوله أى عقبها) الى قوله قال غيره فى النهاية والمغنى (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصه بها) يمكن ان يقال بل له دليل واضح وهو ما صح من خبر ابى امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للبيت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد التكبيرة على الترتيب الذى ذكره لا ان تلك الجمل تولى قبل التكبيرات او بعدها او بعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى الخ معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص معناه بعد الثالثة فليتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمل ذلك الصبي والمرأة إذا صلياً مع الرجال وهو الوجه خلاف للناشرى نهاية قال ع ش ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي كافى الايباب اه قول المتن (ان قدر) أى فان عجز صلى على حسب حاله نهاية (قوله لانها) الى قوله الاعلى غائب فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله والحاقها الى المتن وقوله أى الامام الى المتن (قوله

تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بانه لو نثبت سورة من قصار المفصل كافى المغرب لم يؤد الى ترك المبادرة (قوله فالوى هذا) قد تمنع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى ان قول المصنف الا ترى ويقول فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً فى الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء فى التكبير بنحو اللهم شفعه فى اهله واهل عصره واجعله فرطاً لهم وهو بعيد الا ان يفرق بانه سومع فى الطفل لانه مغفور له فليتأمل (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصه بها دليل واضح) يمكن أن يقال بل لتخصيصه بها دليل واضح وهو ما صح من خبر ابى امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للبيت ويسلم وذلك لان الظاهر منه انه اراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد التكبيرة على الترتيب الذى ذكره لا ان تلك الجمل تولى قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء للبيت

القيام هو المقوم لصورتها في غنمه (١٣٨) محو لصورتها بالكلية (ويسن رفع يديه في كل من (التسكيرات) الاربع حذو منكبيه

ويضعهما تحت صدره
وبأني هنا في كيفية الرفع
والوضع ماسر ويجهر ندا
بالتسكيرات والسلام اى
الامام او المبلغ لاغيرهما
نظير ما مر في الصلاة كما هو
ظاهر (واسرار القراءة)
ولوليلاماصح عن أبي امامة
انه من السنة وعلم منه ندب
اسرار التعوذ والدعاء (وقيل
يجهر ليلا) بالفاتحة
(والاصح ندب التعوذ) لانه
سنة للقراءة كالتأمين (دون
الافتتاح) والسورة الاعلى
غائب او قبر على ما مر وذلك
لطولها في الجملة (ويقول)
ندب بحيث لم ينحس تغير الميت
والاوجب الاقتصار على
الاركان (في الثالثة اللهم
هذا عبدك وابن عبدك
الى اخره) وهو كما باصله
خرج من روح الدنيا وسعتها
اى بفتح اولها نسيم ربحها
واتساعها ومحبوبه واحباؤه
فيها اى ما يحبه ومن يحبه
وهو جملة حاله لبيان
انقطاعه وذله ويجوز جره
بل هو المشهور الى ظلمة
القبر وهو ما لاقيه اى من
جزاء عمله ان خيرا ونظروا
شرا فشر كان يشهد ان لا اله
الا انت وأن محمدا عبدك
ورسولك وأنت أعلم به
احتاج اليه ليعبراً من عمدة
الجزم قبله اللهم انه نزل بك

محو صورتها الخ) فيه شئ سم قول المتن (ويسن رفع يديه الخ) أى وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفى فيما
يظهر لان ما كان مسنوناً عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا لو اقتدى به الحنفى للعلة المذكورة اى قلو
ترك الرفع كان خلاف الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة الا ما نصروا فيه على الكراهة واما ترك الاسرار
فقياس ما مر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا ع (قوله) وعلم منه) اى من سن
اسرار القراءة (قوله بالفاتحة) اى خاصة ما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيندب الاسرار بهما
اتفاقنا به ومعنى (قوله كالتأمين) أى فاستحب كالتأمين نهاية ومعنى (قوله الا على غائب أو قبر) خلافا
للتناهية والمعنى وسم تبعاً للشهاب الرملى عبارة الاول وشمل ذلك اى قوله دون افتتاح والسورة ما لوصلى على
قبر او غائب وهو كذلك كما افاده الورد رحمه الله تعالى في فتاويه لبناها على التخفيف خلافا لابن العماد اه
قال ع ش وتبعه ابن حج فقال يأتى بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قبر او غائب اه (قوله وذلك) اى
عدم سن الافتتاح والسورة (قوله وهو) اى اخره (كما باصله) اى في المحرور وتركه المصنف لشهرته نهاية
ومعنى (قوله اى) كان الاولى تأخيرها وايضاله بقوله نسيم الخ (قوله بفتح اولها) اى على الاصح والافيجوز
في الروح الضم وفي السعة الكسر ع ش وشيخنا (قوله ومحبوبه الخ) بالرفع مبتدأ (قوله فيها) خبره والواو
للحال او بالجر عطفاً على ما قبله وقوله فيها حال والواو للعطف شيخنا (قوله لبيان انقطاعه الخ) اى ذكر هذه
الجملة لبيان الخ اى ليحصل الرفق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالمشفوع له (قوله ويجوز جره) اى عطفاً على
روح الخ (اى ما يحبه) اى الشئ الذى كان يحبه الميت عاقلاً كان اولاً (قوله ومن يحبه) اى والشخص الذى
كان يحب الميت (قوله بل هو) أى الجرح (قوله كان يشهد الخ) اى في الظاهر شيخنا (قوله احتاج اليه الخ)
عبارة شيخنا قوله وانت اعلم به من اى في الباطن والمقصود به تفويض الامر الى الله تعالى خوفاً من كذب
الشهادة في الواقع اه (قوله اللهم انه نزل بك الخ) المقصود به التمهيد للشفاعة ليحصل الرفق منه تعالى بالميت
فيقبل الشفاعة له شيخنا (قوله واصبح فقيراً) اى صار فقيراً الى رحمتك شدة الافتقار فلا ينافى انه كان فقيراً
الى رحمته تعالى قبل الموت ايضاً شيخنا (وقد جئناك الخ) اى قصدناك شيخنا قال ع ش هل ذلك مخصوص
بالامام كافي القنوت وان غيره يقول جئتكم شافعاً واما في الامام وغيره فيقول المتفرد بلفظ الجمع فيه نظر
والا قرب الثاني اتباعاً للوارد ولانه ربما يشار كفي الصلاة عليه ملائكة وقديود ذلك ماسياتى في كلام
الشارح م في الصلاة على جنازة صلى الله عليه وسلم اه (قوله محسناً) اى بعمل الطاعات والاعمال الصالحة
(قوله في احسانه) اى في جزاء احسانه وثوابه (قوله وإن كان مسيئاً الخ) هذا في غير الانبياء اما فيهم فيأتى
بما يليق بهم وقال بعضهم باق بذلك ولو في الانبياء اتباعاً للوارد ويجعل على الفرض فالمعنى وإن كان مسيئاً
فرضا او على أنه من باب حسنات الابرار سيئات المقر بين فالمراد بالسيئات الامور التى لا تليق بمرتبتهم وإن
كانت حسنات لكون غير ها اعلى منها فتعبد بالنسبة لمقامهم سيئات شيخنا عبارة ع ش والذى يظهر ان الاولى
ترك قوله وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه في حق الانبياء لما فيه من ايهام انهم قد يكونون مسيئين فيقتصر على غيره
من الدعاء بزيادة على الوارد ما يليق بشانهم صلى الله عليه وسلم عليهم اجمعين وبقي ما لترك بعض الدعاء هل
يكراهه ولا يقيه نظر والا قرب الثاني اه (قوله فاغفر له الخ) عبارة غيره فتجاوز عنه باسقاط اغفر له (ولقه)
بسكون هاء الضمير وكسرها مع الاشباع ودونه اى اذل الميت وأعطه (قوله وقه فتنة القبر) أى احفظه
من التلجج في جواب سؤال المسكين وفي هاته ما تقدم انفا من التسكين والكسر مع الاشباع ودونه والمراد
من ذلك توقيفه للجواب وإلا فالسؤال عام لكل احد وإن لم يقبر كالغريق والحريق وإن سحق وذرق الهواء

معناه بعد الثالثة فليأمل (قوله محو صورتها بالكلية) فيه شئ (قوله في المتن في التسكيرات) فان قلت هل
يستفاد من لفظه ان المراد في كل تكبيرة قلت نعم لان لفظ التسكيرات جمع محلى بال وهو من صيغ العموم
والحكم في العام على كل فرد وإفرا اذا جمع العام أحاد لا جموع على الصحيح (قوله إلا على غائب او قبر) المعتمد

وأنت خير منزول به اى هو ضيفك وأنت الا كرم على الاطلاق وضيف الكرام لا يضام وأصبح فقيراً الى رحمتك وأنت غنى عن
عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعاء له اللهم إن كان محسناً فزد في احسانه وإن كان مسيئاً فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر

أو أكلته السباع فالتقييد بالقبر جرى على الغالب نعم يستثنى من عمومها إلا نبيا وشهداء المعركة وكذا الأطفال فلا يستلون على المعتمد لعدم تكليفهم و(قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص و(قوله وافسح له الخ) أى وسع له فيه بقدر مد البصر أن لم يكن غريبا وإلا فن محل دفعه إلى وطنه والقبر أمار وضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار و(قوله وجاف الأرض) أى باعدها والمراد منه تخفيف ضمة القبر عليه و(قوله ولقه الخ) فيه ما تقدم و(قوله من عذابك) أى الشامل لما فى القبر ولما فى يوم القيامة و(قوله حتى تبعته) أى إلى أن تبعته شيخنا (قوله وهذا النقطة) إلى قوله وظاهر أن المراد فى النهاية والمغنى لإلا قوله وليحذر إلى وفى الخنثى وقوله وفى نص الشافعى إلى إنما يأتى وقوله وظاهر أنه أولى (قوله وهذا النقطة الشافعى الخ) يريد أنه لم يرد فى حديث واحد هكذا سم على المنهج عن الشيخ عميرة اه ع ش (قوله وفى الاثنى الخ) عبارة شيخنا قوله هذا عبدك أى هذا الميت الحاضر متذلل وخاضع لك و(قوله وابن عبدك) المراد بهما أبو الميت و أمه هذان كان له أب فان لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه وابن أمتك وهذا فى الذكر واما الاثنى فيقول فيها هذه أمتك و بنت عبدك إن كان لها أب فالأب فالأب كبت الزنا فالقياس أن يقول و بنت أمتك وفى الخنثى يقول هذا مملوكك يولد عبدك إن كان له أب فالأب قال و ولد أمتك ويجوز التذكير مطلقا على إرادة الشخص والتانيث مطلقا على إرادة النسمة فان كانا اثنين مذكرين أو مذكرا ومؤنثا قال هذان عبدك و ابنا عبدك أو مؤنثين قال هاتان أمتاك و بنتا عبيدك وإن كانوا جمعا مذكرا أو مذكرا ومؤنثا قال هؤلاء عبيدك و ابنا عبيدك أو مؤنثا قال هؤلاء أماؤك و بنات عبيدك و برأى جميع ذلك فيما بعد إلا فى قوله و أنت خير منزل به فيجب تذكير هذا الضمير وإفراده وإن كان الميت أنثى أو اثنين أو جمعا لأنه ليس عائد على الميت بل على الموصوف المحذوف والتقدير و أنت خير كريم منزل به فتعليل المحشى بقوله لأنه عائد على الله فيه نظروا واشتروا فان الله على معنى و أنت خير أنثى منزل بها كغير لا ستلوا ذلك تانيث الله تعالى أو على معنى خير ذات منزل بها لم يكفروا كذا ان جمعه على معنى و أنت خير كريم منزل بهم شيخنا (قوله يبدل العبد بالامة) هذا على المشهور اما على قول ابن حزم ان العبد يشمل الامة فلا حاجة الى الابدال وينبغى ان يختار فى هذا المحل بخصوصه و قوامع لفظ الوارد فتأمل و(قوله كعكسه) ان أراد الجواز الصاغى فواضح لسكن الاولى اجتنابه لأنه تغيير للوارد من غير ضرورة بصري (قوله بارادة النسمة) أى النفس كرى عبارة المغنى على إرادة لفظ الجنابة اه (قوله وليحذر من تانيث به الخ) أى ضمير به فانه راجع الى الله تعالى ع ش وفى البجيرى بعد ذكر مثله عن الزبائى وغيره مانصه و اعترض بأنه عائد على موصوف مقدراى خير كريم منزل به ويجوز تقدير المحذوف جمعا أى خير كريماء فيجمع الضمير أى بهم ومؤنثاى خير ذات فيؤنث أى بها وقال شيخنا الحنفى وهو متعين وما وقع فى الحواشى من رجوعه لله تعالى لا يظهر أصلا اه أى لأنه يصير التقدير عليه و أنت يا الله خير منزل بالله وهذا معنى له اه و تقدم عن شيخنا ما يوافقه ويمكن حمل كلام الشارح على الاولى من صور التقدير الثلاث المتقدمة عن شيخنا (قوله كمملوكك) ومثله العبد على إرادة الشخص كما فى الاثنى ع ش (قوله ذكر وراثت) الظاهر ان المراد الجنس ولو واحد بصري (قوله بقوله الخ) مبتدأ خبره قوله إنما يأتى الخ و(قوله وفى نص الشافعى وابن عبدك) جملة اعتراضية (قوله وفيما إذا اجتمع ذكر الاب) عبارة النهاية والقياس أنه لو صلى على جمع معا يأتى فيه بما يناسبه فلو قال فى ذلك اللهم هذا عبدك بتوحيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته كما فى به الوالد رحمه الله إذ لا اختلال فى صيغة الدعاء اما اسم الإشارة فلقول أئمة النحاة انه قد يشار بالواحد للجمع ولما سر عن الفقهاء من جواز التذكير فى الاثنى على إرادة الشخص واما لفظ العبد فلا نه مفرد مضاف لصفة فيعم أفراد من أشير اليه اه (قوله وإنما يأتى فى معروف الاب) محل تأمل بل يمكن إبقاؤه فيه على الوارد ايضا نظر الاصول اه و بالنظر الى إطلاق اللغة والعرف العام فليتأمل بصري (قوله وفى مسلم دعاء طويل الخ) وبأنى فيه ما سر من التذكير والافراد وضدهما فلو أخره وذكره بعد هذا

عند شيخنا الشهاب الرملى عدم هذا الاستثناء

وعذابه وافسح له فى قبره
وجاف الأرض عن جنيبه
ولقه برحمتك الامن من
عذابك حتى تبعته الى
جنتك يا أرحم الراحمين
وهذا النقطة الشافعى من
بمجموع أحاديث وردت
واستحسنه الأصحاب وفى
الاثنى يبدل العبد بالامة
ويؤنث الضمائر ويجوز
تذكيرها بارادة الميت أو
الشخص كعكسه بارادة
النسمة وليحذر من تانيث
به فى منزل به فانه كفر لمن
عرف معناه وعمده وفى
الخنثى والمجهول يعبر بما
يشمل الذكر والاثنى
كمملوكك وفيما إذا اجتمع
ذكر وأنثى الاولى
تغليب الذكور لانهم
أشرف وقوله وابن
عبدك وفى نص الشافعى
وابن عبدك بالافراد إنما
يأتى فى معروف الاب
أما ولد الزنا فيقول وابن
أمتك وفى مسلم دعاء
طويل عنه صلى الله
عليه وسلم

الدعاء كما في النهاية والمغنى كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عبارة الاسنى وهذا أصح دعاء الجنائز كما في الروضة عن الحفاظ اه (قوله واعف عنه) أي عما صدر منه عش (قوله بالماء والتلج والبرد) هذه الثلاثة بالتنكير في النهاية والمغنى (قوله وزوجا خيرا من زوجها) قضيته ان يقال ذلك وان كان الميت انثى سم على البهجة اه عش (قوله وظاهر ان المراد بالابدال الخ) قد يقال ما يأتي في إلحاق الذرية والزوجة إنما هو في الجنة والغرض الان الدعاء بما يزيل الوحشة عنه عقب الموت في عالم البرزخ بالتمتع بنحو الحور ومصاحبة الملك كما وردت ذلك للاختيار في كثير من الاخبار فلا مانع أن يراد بالابدال في الذوات فقط ويحمل على ما تقرر او فيها وفي الصفات فيشمل ما في الجنة ايضا فليتأمل وبه يعلم اندفاع تنظيره الاتي في كلام شيخ الاسلام بصري (قوله لقوله تعالى الخ) وقوله والخبر الخ نشر على ترتيب اللف (قوله رايت شيخنا قال الخ) هذا الذي حكاه عنه لم اراه في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه وصدق قوله وابدله زوجا خيرا من زوجها فيمن لازوجته له وفي المرأة إذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بان يراد في الاول ما يعم الفعلي والتقديري وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئته اه وفي قوله في الاول وقوله في الثاني للتعليل ومراده انه اراد في هذا الدعاء بالابدال الاعم من الفعلي والتقديري لاجل ان يتناول الاول فان الابدال فيه تقديري ومن ابدال الذات وابدال الصفة لاجل ان يتناول الثاني فان الابدال فيه ابدال صفة لا ذات والحاصل ان المراد الاعم من الابدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير كما فيمن لا زوجة له ومن ابدال الذات كما فيمن طلقت زوجته وماتت في عصمة غيره وابدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فمراده منه ما بيناه فقوله فيه يراد بابدالها الخ معناه يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك فيما اقصى اندفاع النظر الاتي سم ويأتي عن النهاية سئل ما حكاه عن شرح الروض (قوله لمن لازوجته الخ) أي بالنسبة له (قوله يصدق الخ) خبر وقوله الخ (قوله ان لو كانت الخ) كلمة ان هنا بفتح الهززة وسكون النون مفسرة للضمير المجرور في قوله بتقديرها الخ (قوله يراد بابدالها) أي بابدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة (قوله ما يعم إبدال

وظاهر أنه أولى وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والتلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار وظاهر أن المراد بالابدال في الأهل والزوجة إبدال الأوصاف لا الذات لقوله تعالى ألقنناهم ذرياتهم ولخبر الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين ثم رأيت شيخنا قال وقوله وزوجا خيرا من زوجته لمن لازوجته له يصدق بتقديرها له ان لو كانت له وكذا في المروجة إذا قيل أنها الزوجا في الدنيا يراد بابدالها زوجا خيرا من زوجها ما يعم إبدال

(قوله ثم رأيت شيخنا قال الخ) هذا الذي حكاه عنه لم اراه في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه وصدق قوله وابدله زوجا خيرا من زوجها فيمن لا زوجة له وفي المرأة إذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بان يراد في الاول ما يعم الفعلي والتقديري وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئته اه ولا يخفى انه لم يرد بقوله بان يراد في الاول الخ ان المراد بالنسبة للاول بخصوصه الاعم من الفعلي والتقديري حتى يكون الابدال بالنسبة لمن لا زوجة له تارة يكون فعليا وتارة يكون تقديريا ويتوجه حينئذ أن هذا التعميم لا يتصور فيه بل لا يتصور ان يكون إلاتقديريا ولا بقوله وفي الثاني الخ ان المراد بالنسبة للثاني بخصوصه الاعم من إبدال الذات وإبدال الصفة حتى يكون الابدال بالنسبة للمرأة المذكورة تارة يكون إبدال ذات وتارة يكون إبدال صفة ويتوجه حينئذ انه لا يتصور كونه إبدال ذات بل إنما يتصور كونه إبدال صفة بل لفظة في للتعليل والمراد انه اراد في هذا الدعاء بالابدال الاعم من الفعلي والتقديري لاجل ان يتناول الاول فان الابدال فيه تقديري فلو لم يرد بالابدال الاعم لم يشمله ومن إبدال الذات وإبدال الصفة لاجل الثاني أي لاجل أن يتناول الثاني إذا لا ابدال فيه إبدال صفة لا ذات فلو لم يرد الاعم لم يشمله والحاصل ان المراد الاعم من الابدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير كما فيمن لا زوجة له ومن إبدال الذات كما فيمن طلقت زوجته وماتت في عصمة غيره وإبدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فمراده منه ما بيناه فقوله فيه يراد بابدالها الخ معناه يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك فيما اقصى اندفاع هذا النظر وانه لا منشأ له لإلعدم التأمل فتأمل (قوله يراد بابدالها) أي بابدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعم إبدال الذوات أي كما إذا قلنا انها ليست لزوجها في الدنيا كما

الذوات وابدال الصفات هو ارادة ابدال الذات مع فرض انها الزوج في الدنيا فيه نظار وكذا (١٤١) قوله اذا قبل كيف وتدمج الخ به

وهو ان المرأة لا خرازا وجها
روته ام الدرداء لمعاوية
لما خطبها بعد موت ابي
الدرداء ويؤخذ منه انه فيمن
مات وهي في عصمته ولم
تزوج بعده فان لم تكن
في عصمة اخدم عند موته
احتمل القول بانها تخير
وانها للثاني ولو مات اخدم
وهي في عصمته ثم تزوجت
وطلقت ثم ماتت فهل هي
للال اول للثاني ظاهر
الحديث انها للثاني وقضية
المدرک انها للاول وان
الحديث محمول على ما اذا
مات الاخر وهي في عصمته
وفي حديث رواه جمع لكه
ضعيف المرأة منار بما يكون
لها زوجان في الدنيا فتتو
ويموتان ويدخلان الجنة
لايها هي قال لا حسنهما
خلقا كان عندها في الدنيا
(ويقدم عليه) ندبا (اللهم
اغفر لحياتنا وميتنا وشاهدنا
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا
وذكرنا وانثانا اللهم من
احييته منا فاجبه على
الاسلام ومن توفيته منافقة
على الايمان اللهم لا تحرمنا
اجره ولا تضلنا بعده لان هذا
اللفظ صح عنه صلى الله عليه
وسلم (ويقول في الطفل)
الذي له ابوان مسلمان (مع
هذا الثاني) في الترتيب
الذكرى (اللهم اجعله
فرطا لابويه) اي سابقا
مهيأ لمصالحهما في الآخرة
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم أنا

الذوات) أى كما اذا قلنا انها ليست لزوجها في الدنيا كما دل عليه قوله اذا قبل الخ فانه لا يشعر بخلاف في المسئلة
(وقوله وابدال الصفات) اي كما اذا قلنا انها لزوجها في الدنيا وهذا يتدفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في
قول الشيخ ان يراد بابدالها للزوجة المذكورة فليتامل سم وياتى عن النهاية ما يصرح بوجود الخلاف في
المسئلة (قوله وابدالها لزوجها) الا نسب تذكر الضمير بن (قوله فيه نظر) علم جوابه بما تقدم
وقوله وكذا قوله الخ يجوز ان يكون مراد شيخ الاسلام اذا قال قائل او اعتراض معترض بانها لزوجها كما صح
به الخبر فكيف يطلب ابدالها بالنسبة اليها فيجيب بأنه يراد بالابدال حينئذ ما يعم الخ لأن مراده تضعيف
هذا القول وهذا الاحتمال واضح جلي لا غبار عليه فالجمل عليه اولى من اعتراضه ثم رايت في نسخة من شرح
الروض عبارتها اذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بصري وياتى عن النهاية مثل ما في هذه النسخة (قوله
كيف وقد صح الخبر الخ) ان ثبت خلاف لم يرد على الشيخ صحة الخبر فتأمل سم ويصرح بثبوت الخلاف في
المسئلة قوله النهاية ما نصه وصدق قوله وابدله زوجا خيرا من زوجه فيمن لا زوجة له وفي المرأة اذا قلنا بانها مع
زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعم الفعل والتقدير وفي الثاني وما يعم ابدال الذات
وابدال الهيئة اى الصفة غش (قوله ويؤخذ منه انه) محل تأمل لأن لفظ الحديث صادق بهذا بالصورة
التي ذكرها عقب ذلك وتردد فيها اى فتكون للثاني بمقتضى الحديث وكون الرواية صورتها الاولى
لا يخصص بصري وقد يفرق بين الصورتين بان الصورة الاولى صريح الحديث والثانية ظاهرة كالثالثة اذ لفظ
الازواج اظهر في بقاء العصمة حين الموت (قوله ظاهر الحديث الخ) اي في الصورة الثالثة وكذا في الثانية
بالاولى (قوله انها للثاني) اقول وهو كذلك بصري (وقضية المدرک انها للاول) لم يظهر توجيهه فليتامل
بصري وقد يقال وجهه دوام العصمة في حياة الاول دون الثاني (قوله وان الحديث الخ) عطف على قوله انها
الخ (قوله لا حسنهما خلقا الخ) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر سم قول المتن (عليه) اي على الدعاء المار
نهاية (قوله ندبا) الى قوله وفي ذكره في النهاية والمعنى لا قوله واغفر لنا وله وقوله ومن ثم الى والظاهر (قوله
لان الخ) متعلق بقول المتن ويقدم الخ عبارة النهاية والمعنى وقدم هذا لثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء
للبيت بخلاف ذلك فان بعضه مروي بالمعنى وبعضه باللفظ اه قول المتن (ويقول الخ) اي استحبابا بنهاية
ومعنى واسنى قول المتن (اللهم اجعله الخ) وياتى فيه ما مر من التذكير وضده وغيرهما ويكفي في الطفل هذا
الدعاء ولا يعارضه قوله لا بد من الدعاء للبيت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه نعم لو دعا بخصوصه كفى
فلو شك في بلوغه هل يدعو بهذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ او يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع
بينهما احتياطانية ومعنى واعتمده سم وشيخنا قال عش قوله مروي كفى في الطفل الخ خلافا لابن حج وقوله
مر لثبوت هذا الخ اي على ان قوله اجعله فرطا الخ حيث كان معناه سابقا مهيأ لمصالحهما في الآخرة دعاء له
بخصوصه لانه لا يكون كذلك الا اذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك وقوله مروي والاحسن الجمع الخ
اي فلو لم يات بهذا الاحسن فينبغي ان يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه عش (قوله سواء امات الخ)
قاله الاسنوى وقال الزركشى محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك اتى بما يقتضيه الحال وهذا
اولى نهاية ومعنى واسنى اى ما قاله الزركشى عش (قوله امات في حياتهما الخ) يمكن توجيهه بانه وان مات
بعدهما لا عاقل له في النشأة الخشربة من نحو الشؤال والحساب عن ورود الجوض وما بعده بخلافهما فلا
بعد في تقدمه عليهما فيها وان تقدما عليه بالنسبة للنشأة البرزخية بصري (قوله والظاهر في ولد الزنا الخ) فيه

دل عليه قوله اذا قبل الخ فانه لا يشعر بخلاف في المسئلة وقوله وابدال الصفات أى كما اذا قلنا انها لزوجها في
الدنيا وهذا يتدفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في قول الشيخ بان يراد بابدالها للزوجة المذكورة
فليتامل (قوله وكذا قوله اذا قبل كيف وقد صح الخبر به الخ) ان ثبت خلاف لم يرد على الشيخ صحة الخبر
فتأمل (قوله قال لا حسنهما خلقا كان عندها في الدنيا) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر (قوله ويقول في
الطفل الخ) ويكفي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قوله لا بد من الدعاء للبيت بخصوصه كما مر لثبوت هذا

فرطكم على الحوض وشواء امات في حياتهما أم بعدهما أم بينهما خلافا لشارح والظاهر في ولد الزنا أن يقول لأمه وفي من أسلم تبعا لاحد

أصوله أن يقول لأصله المسلم ويحرم الدعاء بأخروي الكافر وكذا من شك في إسلامه ولو هو والديه بخلافه من ظان إسلامه ولو بقرينة كالدار
هذه الذي يتجه من اضطراب في ذلك (١٤٣) (وسلفا وذخرا) بالمعجمة شبه تقدمه لها بشيء نفيس يكون أمامها مدخرا إلى وقت

حاجتها له بشفاعته لها كما
صح (وعظة) اسم المصدر
الذي هو الوعظ أي واعظا
وفي ذكره كاعتبار أو قدما
أو أحدهما قبله نظر
إذ الوعظ التذكير
بالعواقب كالاختبار وهذا
قد انقطع بالموت فإن أريد
بهما غايتهم من الظفر
بالمطلوب اتجه ذلك
(واعتبارا) يعتبران بموته
وفقده حتى يحملهما ذلك
على عمل صالح (وشفيعا
ونقل به) أي بثواب الصبر
على فقده أو الرضا به
(موازينهما) وأفرغ الصبر
على قلوبهما) هذا لا يأتي
إلا في حى زاد في الروضة
وغيرها ولا تقتنهما بعده
ولا نحرهما أجره واثبات
هذا في الميتين صحيح إذ
الفتنة يكفى بها عن العذاب
وذلك لورود الأمر بالدعاء
لابويه بالعافية والرحمة
ولا يضر ضعف سنده لأنه
في الفضائل (و) يقول (في
الرابعة) ندبا (اللهم لاتحر منا)
بضم أوله وقتحه (أجره ولا
تقتنا بعده) أي بارتكاب
المعاصي لأنه صح أنه صلى
الله عليه وسلم كان يدعو
به في الصلاة على الجنائز وفي
رواية ولا تضلنا بعده زاد
جمع واغفر لنا وله وصح
أنه صلى الله عليه وسلم

نظر يعلم بما تقدم قاله السيد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء لأخروي لكافر على احتمال هنا
دون ما تقدم ظاهر (قوله وكذا من شك الخ) عبارة النهاية والمغنى قال الأذرعى فلو جهل إسلامهما
فكالمسلمين بناء على الغالب والداراه والأحوط تعليقه على إيمانهم لاسيما في ناحية كثر الكفار فيها ولو
علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أو شك فيه لم يخف الحكم بمأمره قال عث ش' من أنه يدعو المسلم منهما
ويعلق الدعاء على الإسلام فيمن شك فيه ثم ما تقرر كله فبالو علم إسلام الميت أو ظن فلو شك إسلامه
كالملك الصغير حيث شك في أن السابى لهم مسلم فيحكم بأسلامهم تبعاله أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال
ابن حجج الأقرب أن لا يصلى عليه اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلى عليه ويعلق النية كما لو اختلط مسلم
بكافرو يؤيده قول الشارح مر الآتي في شرح ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان بإسلامه
وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلما اه واعتمد شيخنا ما قاله ابن حجج (قوله مدخرا)
خبر ثان ليسكون عبارة شيخنا والذخر بالمعجمة الشيء النفيس المدخر فشب به الصغير لكونه مدخرا أمامها
لوقت حاجتها له فيشفع لها كما صح في الحديث اه (قوله اسم المصدر الخ) انظر هلا كان مصدرا غاية الأمر
أنهم تصرفوا فيه بتعويض هائه عن واه كوعدة ووهب هبة ورشيدى عبارة البجيرى والظاهر أنه مصدر
كعدة لأنه عوض من المخدوف التاء اه (قوله الذى هو الخ) عبارة النهاية بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي
واعظا والمراد به وبما بعده غايته وهو الظفر بالمطلوب من الخبر وثوابه اه وعبارة المغنى بمعنى اسم مفعول
أي موعظة أو اسم فاعل أي واعظا اه قول المتن (ونقل به الخ) هذا لا يتأتى في إلا بون الكافرين بجيرى
(قوله أى بثواب الصبر الخ) هذا التقدير مبنى على أن نفس المصيبة لا يثاب عليها وسيأتى تحريره في كلام
الشارح في مبحث التعزية بصري (قوله هذا الخ) أي قوله وأفرغ لصبر بجيرى (قوله لا يتأتى إلا في حى)
تقدم عن النهاية أن المراد به غايته من الثواب (قوله زاد) إلى قوله واثبات الخ في النهاية والمغنى (قوله إذا الفتنة
يكفى بها) لكن لا يظهر حينئذ نسكته التقييد بالبعدية بصري وسم (قوله وذلك) أي الدعاء للوالدين نهاية
(قوله ندبا) إلى قوله وضابط الخ في النهاية والمغنى إلا قوله وفي رواية ولا تضلنا بعده (قوله بضم أوله وقتحه)
أي من أحرمه وحرمه والثانية أفصح شيخنا قول المتن (أجره) أي أجر الصلاة عليه وأجر المصيبة فإن المسلمين
في المصيبة كالشيء الواحد مغنى ونهاية (واغفر لنا وله) أي ولو صغير إلا أن المغفرة لا تستدعى سبق ذنب
عش زاد شيخنا ولا بأس بزيادة والمسلمين اه (قوله فيسن ذلك) نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى
بالسنن فالقياس كما قاله الأذرعى الاقتصار على الأركان نهاية ومغنى واسنى وسم وشيخنا أي بل يجب ذلك
الاقتصار أن غلب على ظنه تغييره بالزيادة عش وتقدم في الشرح مثله (قوله أن يلحقها الخ) أي أن تكون
مقدار الثانية (قوله أو تطويلها الخ) عبارة النهاية وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث
الوارد فيه اه وأقره سم قال عث ش' قوله كما بين التكبيرات أي الثلاثة المتقدمة وظاهره مر حصول
السنة ولو بتكرير الأدعية السابقة اه وقال الرشيدى الظاهر أن المراد أن لا يطوله إلى حد لا يبلغه ما بين
تكبيرتين من أي التكبيرات ويبعد أن يكون المراد جملة ما بين التكبيرات فليراجع اه وعبارة شيخنا
ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن
حواله إلى قوله العظيم حتى قال الشيخ اليا بلى نعم وردت هذه في بعض الأحاديث اه قول المتن (فلم يكبر حتى

بالنص لخصومه شرح مر ولو دعا له بخصومه كفى ولو شك في بلوغه فقل يدعو له بهذا الدعاء لأن الأصل عدم
البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطا شرح مر (قوله إذا الفتنة يكفى بها عن
العذاب) انظر حينئذ معنى بعده (فرع) لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنن فالقياس الاقتصار
على الأركان قاله الأذرعى شرح الروض (قوله قيل وضابط التطويل) وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما

كان يطول الدعاء عقب الرابعة فيسن ذلك قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف الأركان اه
وهو تحسك غير مرضى بل ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو تخلف المقتدى بلا عذر فلم يكبر حتى

كبر امامه اخرى) اى شرع فيها (بطلت صلاته) لان المتابعة هنا لا تظهر الا بالتكبيرات (١٤٣) فكان التخلف بتكبيره فاحشا كمو

بركعة وخرج بحجى كبر مالو
تخلف بالاربعة حتى سلم لكن
قال البارزى تبطل أيضا
واقره الاسنوى وغيره
لتصريح التعليل المذكور
بان الاربعة كركعة
ودعوى المهمات أن عدم
وجوب ذكر فيها ينفى كونها
كركة بمنوعة كيف
والاولى لا يجب فيها ذكر
على مامر وهى كركعة
لاطلاعهم البطلان بالتخلف
بها ولم يبنوه على الخلاف في
ذكرها اما اذا تخلف بعذر
كنسيان وبطء قراءة وعدم
سماع تكبير وكذا جعل
عذر به فيما يظهر فلا بطلان
فيراى نظم صلاة نفسه قال
الغزى لكن هل له ضابط
كافى الصلاة لم ارفيه شيئا اه
ويظهر الجزى على نظم
نفسه مطلقا لما مر ان
التكبير بمنزلة الركعة وقد
قالوا بعد التكبير هنا انه
يجرى على نظم نفسه وبعد
الركعة فى الصلاة لايجرى
على نظم نفسه فافترقا وكان
وجهه انه لا مخالفة هنا
فاحشة فى جرية على نظم
نفسه مطلقا بخلافه ثم وقع
لشارح أن الناسى يغتفر له
التاخر بواحدة لا بشنتين
وذكره شيخنا فى شرح
منهجه وغيره مع التبرى منه
فقال على ما اقتضاه كلامهم
اه والوجه عدم البطلان
مطلقا لانه لو نسى فتأخر

كبر امامه الخ) ولو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراخ
المأموم هل نقول بالصحة ام بالبطان هو محل نظر انتهى عميرة اقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم
يتخلف حتى كبر امامه اخرى ع ش قول الماتن (اخرى) وظاهر ان الاخرى لا تتحقق اذا كان معه فى الاولى
الا بالتكبير الثالثة فان المأموم يطلب منه ان يتاخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية
لا يقال سبقه بشىء ع ش (قوله اى شرع) الى قوله لكن قال الخ فى النهاية والمغنى والاسنى (قوله) وخرج
بحجى كبر مالو تخلف بالاربعة الخ) أى فلا تبطل فيأتى بها بعد السلام وهو وكذلك لانه لا يجب فيها ذكر فليست
كالركعة خلافا لما صرح به البارزى فى التميز من البطلان مغنى ونهاية واسنى وشيخنا ويأتى فى الشرح
اعتماد مقالة البارزى وعن سم رده وقال السيد البصرى ينبغى ان يفصل فى المتخلف بالاربعة الى سلام
الامام فيقال بالبطلان ان اتى فيها الامام بذكر لفحش التخلف كبقية التكبيرات وقول الشيخين كغيرهما
حتى كبر الخ تصوير فلا ينافيه وان الى الامام بينهما وبين السلام فلا بطلان لعدم فحش مخالفة اه وهذا
وان كان وجيهان من حيث المدرك لكنه كاحداث قول فى مسئلة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله) لتصريح
التعليل الخ) وهو قوله لان المتابعة هنا الخ (ودعوى المهمات الخ) اى ويبدأ ما فهمه الماتن من عدم البطلان
بالتخلف بالاربعة (قوله) كيف والاولى لا يجب الخ) يفرق بانها محل الواجب بالاصالة وبهذا يندفع قوله ولم
يبنوه الخ سم (قوله) على مامر (اى) من تصحيح المصنف (قوله) وهى كركعة لاطلاعهم البطلان الخ) يتأمل
هذا الكلام فان الاولى هى تكبيره الاحرام ولا معنى للتخلف بها الا عدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها سم زاد البصرى واقتصار أصل الروضة على التخلف
بالثانية او الثالثة وعدم تعرضه الاولى مشعر بتغيرتها فى الحكم للتكبير تيزو لعل وجهه ماشرت اليه من
عدم تصويره وقد اخذ فى المهمات من عدم التعرض للاربعة مخالفتها لما ذكر اى فى البطلان وايضا قول
المنهاج لو تخلف المقتدى الخ مخرج للتخلف بالاولى لانه قبل الاتيان بها غير مقتدو بعده لم يتخلف بها فليتأمل
اه (قوله) اما اذا تخلف (الى) قوله فيراى فى النهاية والمغنى (قوله) فلا بطلان) عبارة النهاية فلم تبطل بتخلفه
بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم اه وكذا فى المغنى الا أنه عبر على ما بديل كما قال ع ش قال
سم على ابن حجج بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق التخلف بتكبيرتين الا بعد شروع الامام فى الاربعة
اه (قوله) هل له اى للتخلف بعذر (قوله) ضابط (اى) كشروع الامام فى الثالثة (قوله) مطلقا (اى) ولو
شرع الامام فى الاربعة (قوله) بعد التكبير (اى) بعد التخلف بتكبير واحدة فقط بعذر (قوله) فافترقا (اى)
التكبير هنا والركعة فى الصلاة فكان الاول تانيث الفعل (قوله) مطلقا (اى) سواء تخلف بتكبير واحدة او اكثر
(قوله) لشارح الخ) وافقه النهاية والمغنى كما مر (قوله) والوجه عدم البطلان مطلقا الخ) ويمكن حمل النسيان
على نسيان القراءة وحيث فلا اعتراض ع ش عبارة البجيرى قوله والوجه الخ مسلم فى نسيان الصلاة او
الاقتداء دون غيره كنسيان القراءة حجابى وشوبرى اه وعبارة شيخنا فان كان بعذر كبطء قراءة ونسيان
او عدم سماع تكبير او جهل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبير بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا
محمول على ما اذا نسى القراءة ومثله بطؤها واما اذا نسى الصلاة فالمتعمد ان لا تبطل ولو بالتخلف لجميع

أفاده الحديث الوارد فيه شرح مر (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الخ) يفرق بانها محل الواجب بالاصالة
وبهذا يندفع قوله ولم يبنوه الخ (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الى إطلاعهم البطلان بالتخلف بها) يتأمل
هذا الكلام فان الاولى هى تكبيره الاحرام ولا معنى للتخلف بها الا عدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها (قوله) وذكره شيخنا فى شرح منهجه الخ) عبارة شرح
المنهج فان كان ثم عذر كنسيان لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبير بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم اه
ومثله فى شرح البهجة وكتب شيخنا الشهاب البرلى بها مشية مانصه اقتضى هذا انه لو استمر فى الفاتحة لبطء
القراءة مثلاً حتى شرع الامام فى الثالثة بطلت فالواجب عليه حيثئذ ان يقطع الفاتحة ويتابعه قبل شروعه فى

عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى ولو تقدم عمدا بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح رجرى عليه شيخنا أيضا

التكبيرات اه أى ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجهل (قوله ويشكل عليه أى على عدم البطلان بالتقدم المذكور (قوله فالتقدم بها أولى) لإعتمده النهاية والمغنى والزيادى وشيخنا وقال البصرى اقول إذا قيل بان التقدم كالتأخر فهل يصور بنظير ما ذكره فى التأخر فلا تبطل صلاته إلا إذا شرع فى تكبيرة ولم يأت إمامه بالثى قبلها أو تبطل بمجرد فعله لتكبيرة لم يفعلها الإمام وإن شرع الإمام فى التألفظ بها عقب فراغه منها محل تأمل والذي يظهر أنه إن كان مرادهم الأول اتجه ما قالوه لوجود ما يضر مع التأخر مع التقدم الأخش أو الثانى اتجه ما قاله ذلك الشارح وجرى عليه شيخ الإسلام لأن مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيرة المخالفة فيه يسيرة جدا لا يقرب من المخالفة بالتأخر المقررة فضلا عن كونها أخش منها فليتأمل ولو جمع بين الكلامين بتنزيل كل على حاله لم يكن بعيدا ثم يظهر أن محل مضرته التقدم إذا قلنا به حيث أتى به وبما بعدها بقصد الركنية أما إذا أتى بذلك بقصد الذكر متغلبا لم يضر لأنه زيادة ذكر فى تكبيرة لا تقديم تكبيرة ويتردد النظر فى حال الإطلاق اه وحزم ع ش بالبطلان فيها عبارته قوله مر ولو تقدم على إمامته بتكبيرة الخ أى وقصد بها تكبيرة الركن أو أطلق فإن قصد بها الذكر المجرد لم يضر كالوكرر الركن القولى فى الصلاة اه قول المتن (ويكبر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر إحرامه عن إحرام الإمام فى الأولى أو عن تكبيرة فيما بعدها وإن أدرك من القيام قدر الفاتحة وأكثر لا اصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا يسع الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة الخ برماوى وسم قول المتن (ويقرأ الفاتحة) أى إذا أدرك زمنا يسعها قبل أن يكبر الإمام أخرى إن شاء وإن شاء أخرى لتكبيرة أخرى سم زاد شيخنا لأنها لا تتعين بعد الأولى وقال الشيخ غرض تتعين بعد الأولى فى حق المسبوق دون الموافق اه ويؤيد ما قاله سم من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الشارح الآتى وفى النهاية والمغنى ما يوافقه نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (قوله فى تكبيرة غيرها) أى كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء نهاية ومعنى سم قول المتن (ولو كبر الإمام أخرى الخ) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبيرة الإمام الثانية زمنا يسع شيئا من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها فى محلها الاصلى ولو تمكن بعد إحرامه من قراءة بعضها فقط فهل يؤثر قصد تأخيرها سواء

ويشكل عليه ما مر أن التقدم أخش فإذا ضر التأخر بتكبيرة فالتقدم بها أولى ويمكن أن يجاب بان التأخر هنا أخش إذ غاية التقدم أنه كزيادة تكبيرة وقدمه أن الزيادة لا تضر هنا وإن نزلوا التكبيرات كالركعات بخلاف التأخر فان فيه فحشا ظاهرا (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام فى تكبيرة (غيرها) أى الأولى لأن ما أدركه أول صلاته فإعنى ترتيب نفسه

الثالثة هذا قضية كلامه رحمه الله اه ولقائل أن يقول لا يتجه البطلان بمجرد التخلف إلى شروع الإمام فى الثالثة وإنما تبطل بتخلفه ومشيه على نظم صلاته لأن التكبيرتين هنا بمنزلة الأكثر من ثلاثة أركان فى باقى الصلوات ولا بطلان هناك بمجرد التخلف إلى تلبس الإمام بالأكثر بل بالتخلف والمشى على النظم بعد التلبس بالأكثر فليتأمل ومعلوم أن عبارة شرح المنهج المذكورة فى أعم من النسيان لسكن يتعين فى النسيان ما قاله الشارح لما بينه بما هو فى غاية الوضوح والصحة هذا وقد يقال قياس أن التخلف بتكبيرة إنما يتحقق إذا شرع الإمام فيما بعدها كما أفاده قوله حتى كبر الإمام أخرى أن التخلف بتكبيرتين إنما يتحقق إذا شرع الإمام فيما بعدهما فالتخلف بالثانية والثالثة يتوقف على شروع الإمام فى الرابعة فى قول شيخنا اقتضى هذا أنه لو استمر فى الفاتحة لبطء القراءة مثلا حتى شرع الإمام فى الثالثة الخ فيه نظر بل قياس ما قلنا أنه يقرأ حتى شرع الإمام فى الرابعة إلا أن يريد الثالثة بالنسبة للثانية وهى الرابعة (فالتقدم بها أولى) لإعتمدهم (قوله ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام فى غيرها) أراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته فيشمل من أدرك بعد إحرامه قدر الفاتحة قبل أن يكبر الإمام أخرى لا اصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا يسع الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة إذ لو أراد الاصطلاحى لكان قوله ويقرأ الفاتحة منافيا له فمع قوله بعده ولو كبر الإمام أخرى الخ وقوله وإن كبرها وهو فى الفاتحة الخ من القرائن الواضحة على أنه أراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته بقوله ويقرأ الفاتحة أنه يجب عليه قراءتها إذا أدرك زمنا يسعها قبل أن يكبر الإمام أخرى وهذا التقدير لا ينافى قوله نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (ويقرأ الفاتحة) أى إن شاء وإن شاء أخرى لتكبيرة أخرى (فى المتن وإن كان الإمام فى غيرها) أى بان أدرك الإمام بعد الثانية مثلا (قوله فى المتن)

قرأ ما يمكن فيه أو لافيه نظراً لليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط حيث قرأ ما تمكن وإذا أخرها يتجه أن تجب بكاملها لأنها في غير محلها لا تكون إلا كاملة اه سم بتصرف قول المتن (قبل شروعه في الفاتحة) أي بان كبر عقب احرام المأموم سم قول المتن (وسقطت القراءة) قضية إطلاقه ولو أحرمت قاصداً تأخير الفاتحة إلى ما بعد الأولى كما تقدم عن سم خلافاً لما نقل عن الجوهري من تأخير القصد المذكور (قوله نظير ما مر الخ) أي من أنه لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه ويتحملها عنه نهاية ومعنى (قوله) وقد يقال الخ) سيأتي عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الأصلي و (قوله) إلا على الضعيف) أي أنها لا تجزى. بعد غير الأولى و (قوله) فلعله الخ) أي على تقدير هذه الإرادة سم قول المتن (تركها الخ) أي فلما اشتغل بكامل الفاتحة فتخلف بغير عذر فإن كبراً ما هو أخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرطه ر سم على المنهج أقول ولعل شرطه عدم طول المسكوت ع ش قول المتن (وتابعه في الأصح) ويتحمل عنه باقيها كما لو ركع الإمام والمسبوق في أثناء الفاتحة ولا يشكل هذا أي سقوط الفاتحة بعضها ولو كان قبلها بطلت الفاتحة لا تعين في الأولى لأن الأكل قراءتها فيها فيتحملها عنه الإمام ولو سلم الإمام عقب تكبيرة المسبوق لم تسقط عنه القراءة مغنى ونهاية (قوله) أن لم يكن) إلى قوله وان حولت في النهاية والمغنى (قوله) أن لم يكن اشتغل بتعوذ) أي ولا افتتاح نهاية (قوله) والآخر بقدره الخ) وتحريره أنه إذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الإمام الثانية أو الثالثة أزم التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفاً بعد أن غلب على ظنه أنه يدرك الفاتحة بعد التعوذ ولا فغير معذور فإن لم يتمها حتى كبر الإمام الثانية بطلت صلاته نهاية قال ع ش قوله ويكون متخلفاً بعد و ينبغي أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافقة في الأولى وجمع بينهما وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الإمام قبل فراغه منها فتخلف لإتمام الواجب عليه اه وعبارة سم قوله ولا أقرا بقدره لا يبعد على هذا أن يقال فإن قرأ بقدره قبل أن يكبر الإمام أخرى كبر هو ولحقه وإذا أراد الإمام تكبير الأخرى قبل أن يقرأ بقدره فارقوه وعلى هذا فهل يغنيه عن المفارقة قصد تأخيرها إلى تكبيرة أخرى لعدم تعين الأولى للقراءة اه أقول قضية ما مر من قول النهاية أزم التخلف الخ عدم الأغناء والله أعلم قول المتن (وإذا سلم الإمام الخ) يتردد النظر فيما لو سلم الإمام والمسبوق في أثناء الفاتحة أو قبل الشروع فيها فهل تسقط عنه بقيتها في الأول وكلها في الثاني أو لا محل تأمل ثم رايت كلام المغنى والنهاية مصرحاً بالثاني بصري وقد مننا انفار (قوله) لأن الجنازة ترفع حينئذ) أي فليس الوقت وقت تطويل نهاية

ولو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في الفاتحة الخ) لو أحرمت قاصداً تأخير الفاتحة إلى ما بعد الأولى فكبر الإمام أخرى قبل مضى زمن يمكن فيه قراءة شيء من الفاتحة فهل تسقط عنه الفاتحة لأنه مسبوق حقيقة ولا اعتبار بقصده تأخيرها بعد عدم تمكنه من شيء منها أو لا لأن قصد تأخيرها صرّفها عن هذا المحل فيه نظراً وكذا يقال لو تمكن بعد إحرامه من قراءة بعضها فقط فهل يؤثر قصد تأخيرها سواء قرأ ما تمكن منه أو لا وكيف الحال فيه نظراً لليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط في الأولى ولا اعتبار بقصده المذكور وكذا في الثانية حيث قرأ ما تمكن (قوله) في المتن قبل شروعه في الفاتحة) أي بان كبر عقب إحرام المأموم (قوله) هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الأصلي (قوله) لا يتأتى إلا على الضعيف) أي أنها لا تجزى. بعد غير الأولى (قوله) فلعله الخ) أي على تقدير هذه الإرادة (و) لا أقرا بقدره) هل يتعين تخلفه والقراءة بقدره لأنه لما شرع في القراءة في محلها الأصلي تعين لها ويجوز التأخير إلى تكبيرة أخرى لعدم تعين القراءة بعد الأولى وحينئذ يقرأ جميع ما أزمه إذ لا يجوز توزيع واجبه على تكبيرتين فيه نظراً وعلق بعض الطلبة من تقرير مر في الدرس في بعض الأعوام الثاني (والأقرا بقدره) لا يبعد على هذا أن يقال فإن قرأ بقدره قبل أن يكبر الإمام أخرى كبر هو ولحقه وإذا أراد الإمام تكبير الأخرى قبل أن يقرأ بقدره فارقوه على ما تقدم فيما إذا أراد الإمام الهوى للسجود قبل أن يتم المسبوق قدر ما اشتغل به من افتتاح أو تعوذ بما فيه وعلى هذا فهل يغنيه عن المفارقة قصد تأخيرها إلى تكبيرة

(ولو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) نظير ما مر في المسبوق في بقية الصلوات وهذا إنما يأتي على تعين الفاتحة عقب الأولى كذا قيل وقد يقال بل يأتي على ما صححه المصنف أيضاً لأنها وإن لم تتعين لها هي منصرفة اليها إلا أن يصرفها عنها بتأخيرها إلى غيرها جرى السقوط نظراً لذلك الأصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة إن أراد به الوجوب لا يتأتى إلا على الضعيف فلعله ترك التضييع عليه للعلم به مما مر (وإن كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) إن لم يكن اشتغل بتعوذ ولا قرأ بقدره نظير ما مر (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها) وجوباً في الواجب وندباً في المندوب (وفي قول لا تشترط الاذكار) فيأتي بها نسقاً لأن الجنازة ترفع حينئذ وجوابه

(قوله) يسن إبقاؤها الخ) والمخاطب بذلك هو الولي في أمره بتأخير الحل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهي استحب التأخير من المباشرين للمحل وأن اردوا الحل استحب للأحاديثهم بعدم الحل اه ولو قيل المخاطب بذلك المباشرين ثم الولي ثم الاحاد لم يبعد (قوله) حتى يتم المقتدون) عبارة شرح الروض ويستحب أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاتة فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنائز حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء قاله في المجموع وقضيته أن الموافقة للمسبوق في ذلك ولو أحرم على جنازة يمشی بها فصلي عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتي وأن يكون محاذيا لها كالماوم مع الامام اه زاد النهاية على القول بذلك المار في صلاة الجماعة اه وزاد المغني على تلك ايضا وان بعدت بعد ذلك اه قال ع ش قوله مر بشرط أن يكون قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام ومفهوما انه اذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر وقد يشعر كلام حج بخلافه وقوله مر أكثر من ثلثائة الخ اي يقينا وعليه فلو شك في المسافة هل تزيد على ذلك أو لا لم يضر لان الأصل عدم التقدم وقوله مر وأن يكون محاذيا لها أي بأن لا تتحول عن القبلة وقوله على القول بذلك الخ اي القول المرجوح اه ع ش (قوله) وان حولت عن القبلة) يظهر انه تعميم لقوله وبعده فقط لا لقوله قبل الخ ايضا (قوله) ما لم يزد الخ) ظاهره انه قيد في الثاني فقط او فيهما وعلى كل ففيه مخالفة لما تقرر في المغني من أن البعد في الدوام لا يضر جاز ما به جزم المذهب فليراجع وليحرر بصرى اقول تقدم انفا ان ع ش حمل كلام النهاية على ما يوافق كلام المغني والحاصل انه لو احرم على جنازة وهي قارة لم يضر بعد ذلك رفعها وتحويلها عن القبلة والزيادة بينهما على ثلثائة ذراع ووقوع حائل بينهما كفي الجيرى عن الحلبي ويفيده ايضا كلام المغني والنهاية وشيخنا واما لو احرم عليها وهي سائرة فيشترط كل من عدم التحول عن القبلة وعدم الزيادة على الثلاثمائة وعدم الحائل عند التحريم فقط على ما مر عن المغني وع ش ووافقهما شيخنا في جميع ذلك إلا في عدم الزيادة فاشترطه وفاقا لزيدى وسم في الدوام ايضا وقال ماجرى عليه سم من اشتراط عدم التحول عن القبلة في الدوام ايضا ضعيف اه وظاهر كلام الشارح اشتراط كل من عدم الزيادة وعدم الحائل في الدوام ايضا قول الماتن (ويشترط شروط الخ) أي يشترط في صلاة الجنائز شروط غيرها من الصلاة كستر وطهارة واستقبال نهاية ومغني (قوله) والقعدة) اي ان اراد الاقتداء سم ولعل المناسب اي لو فرض الاقتداء بالميت (قوله) لو فرض) اي السجود (قوله) ذلك) اي النظر محل السجود ولو فرض النظر (قوله) وهذا هو الوجه) اي سن النظر لمحل السجود (قوله) وذلك) اي اشتراط ما ذكر (قوله) وتقدم الخ) عطف على شروط الصلاة (قوله) كما يأتي) اي في المسائل المنشورة (قوله) بلا طهارة) اي للميت (قوله) وإنما المراد منه) أي من كلام الرافعي و (قوله) ان كون الحاضر) أي الميت

أخرى لعدم تعين الولي للقراءة (قوله) وأنه لا يضر رفعها والمشي بها قبل إحرام المصلي وبعده وان حولت عن القبلة الخ) عبارة شرح الروض ويستحب أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاتة فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد النكاح لا يحتمل فيه ذلك والجنائز حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء قال في المجموع وقضيته ان الموافقة للمسبوق في ذلك ولو احرم على جنازة يمشی بها وصلي عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتي وأن يكون محاذيا لها كالماوم مع الامام ولا يضر المشي بها الخ اه ومثله في شرح العباب فليتأمل مع قول الشارح قبل إحرام المصلي مع قوله وان حولت عن القبلة وبالجملة فالعتمدان من احرم بالصلاة قبل رفعها لم يضر رفعها بعد ذلك وان بعدت وتحولت عن القبلة ومن احرم بعد رفعها اشترط عدم البعد والتحول فان بعدت او تحولت قبل سلامه بطلت صلاته (فرغ) لو رفعت قبل فراغ المسبوق وبعدت عنه فهل يصح اقتداء غيره به مع بعدها والوجه عدم صحة الاقتداء بل عدم انعقاد نفس الصلاة اخذانما تقدم خلافا لما توهمه طلبة فانهم توهموا اغتفار البعد في حقه تبعا لاغتفاره في حق امامه (قوله) والقعدة) أي ان اراد الاقتداء

أنه يسن إبقاؤها حتى يتم المقتدون وأنه لا يضر رفعها والمشي بها قبل إحرام المصلي وبعده وان حولت عن القبلة ما لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل بينهما حائل مضر في غير المسجد (وتشترط شروط الصلاة) والقعدة أي كل ما مر لها بما يتأتى بجيئه هنا وظاهر أنه يكره ويسن كل ما مر لها بما يتأتى بجيئه هنا أيضا نعم بحث بعضهم أنه يسن هنا النظر للجنائز وبعضهم النظر لمحل السجود لو فرض أخذا من بحث الباقي ذلك في الإعي والمصلي في ظلية وهذا هو الوجه وذلك لأنها صلاة وتقدم طهر الميت كما يأتي وقول ابن جرير كالشعبي تصح بلا طهارة رد بأنه خارق للاجماع وابن جرير وان عد من الشافعية لا يعد تفرده وجها لهم كالمرنى ووقع للاستوى أنه فهم من كلام الرافعي وجوب استقباله القبلة تنزيلا له منزلة الامام كما نزلوه منزلته في منع التقدم عليه ورد بأنه تخيل فاسد إذ الميت غير مصف فكيف يتوهم وجوب استقباله للقبلة وكلام الرافعي لا يفهمه وإنما المراد منه

الحاضر و (قوله أمام المصلي) أي قدامه و (قوله ابتداء) أي في ابتداء عقد الصلاة بخلاف الدوام فإنه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء و (قوله مانع) أي من انعقاد الصلاة كروى (قوله بالرفع) إلى قوله وكون الخ في النهاية والمغنى لا قوله ولا ينافيه إلى المتن (قوله لانهم الخ) هذه علة لعدم الوجوب فقط دون السن عبارة النهاية فلا تشترط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا اشفعهم الله فيه وانما وصلت الصحابة على النبي ﷺ فرأى كبارواه البيهقي قال الشافعي لعظم امره وتنافسهم في ان لا يتولى الصلاة عليه احد وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام ومقوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار مقدما في كل شيء ويتعين للخلافه ومعنى صلوا فرادى قال في الدقائق أي جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه ﷺ فاذا هم ثلاثون الفا ومن الملائكة تسون الفالان مع كل واحد ملكين وما وقع في الاحياء ن انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين الفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعله اراد من المدينة والا فقد روى ابو زرعة المروزي انه مات عن مائة الف واربعة وعشرين الفا كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه اه قال ع ش قوله مر ما من رجل الرجل مثال وقوله مر فيقوم على جنازته أي بان صلوا عليه وقوله مر لا يشركون بالله ظاهره وان لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع اه ع ش وقال الرشيدى قوله أي جماعات بعد جماعات اهل معناهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلي كل واحد وحده من غير امام حتى يلائم ما قبله فتأمل وقوله لان مع كل واحد ملكين ظاهر هذا ان الحفظة يشاركون في العمل فايراجع وقوله كلهم له صحبة الخ أي اماما ثبت له الصحبة بمجرد الاجتماع أو الرؤية فمن المعلوم أنهم أضعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصا مع اسفارهم وانتقالاته قاصرا على هذا فالواحد من يتفق له ان يجتمع بنحو هذا العدد او اكثر منه في العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة الف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم عن سماع وروى فهم كثير ايضا قد برأه (ولا ينافيه) أي قوله لعذر عدم الاتفاق الخ عبارة ع ش قد يقال يشكك عليه ما تقرر ان الولي اولى بامامتها وقد كان الولي موجودا كعهمة العباس رضي الله تعالى عنه وقد يجاب عن ذلك بان عادة الساق جرت بتقديم الامام على الولي فجروا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التاخير الى تعيين الامام وفيه نظرا (قوله لانه لو تقدم الخ) قد يقال ان كان معروفا في زمنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة الجنازة مفوضة الى الولي فلا إيهام إذ لاحق للولي فيها والى الولي ان كان الجديد معترضا ولا يفيد دعوى الخصوصية بصري وسم ولك ان تمتع ثبوت توقف الجديد على كون التفويض الى الولي مشهورا في زمنه صلى الله عليه وسلم وكمن حكم ثابت منه صلى الله عليه وسلم لم يشتهر في زمنه بل بعده كما هو ظاهر ولو سلم فجر دجربان عادة الاولياء في ذلك الزمن بتقديم الامام الاعظم في صلاة الجنازة كاف في التوهم كما هو ظاهر ايضا (قوله لتوهم انه الخليفة) أي فربما ترتب على ذلك فتنة ع ش (قوله به) أي بالامام الاعظم و (قوله إذ ذاك) أي في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله ولو صليا) أي بمنزاهية ومعنى (قوله لانه) تعليل للمتن (قوله والحصول المقصود) وهو الدعاء للميت (قوله ويجزى) إلى قوله ومراخفه وقفه وسكت عنه النهاية والمغنى لكنه اقره ع ش ثم قال وبقي ما لو كان لا يحسن إلا الفاتحة فقط هل يكررها أو لا فيه نظر والا قرب بل المتعين الاول لقيامها مقام الادعية اه أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومر آخر التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين) عبارة هناك فقال أي الاذرعى في باب الجنائز من لا يسقط تيممه الفرض وفاقد الطهورين ان تعينت على احدهما صلى فيل الدفن ثم اعادها اذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فاجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز اه (قوله لها) متعلق بالصلاة قول المتن (وقيل يجب) أي اسقوط فرضها نهاية (لانه) إلى قوله على ما

(قوله لا اختصاص الامامة به اذ ذاك) ان اريد حتى امامة الجنازة فهذا التخصيص ينافي ان الحق شرع الاولى اذ مقتضى ذلك علم الصحابة وعملهم بذلك و امامة ما عدا الجنازة اشكل لتعليل التوهم بذلك (ولو لمع وجود

أمام المصلي ابتداء مانع
(الاجماع) بالرفع فلا
يجب بل تسن لانهم صلوا
عليه صلى الله عليه وسلم
فرادى وإن كان لعذر عدم
الاتفاق على امام خليفة بعد
ولا ينافيه الجديد الا لانه
لو تقدم الولي لتوهم انه الخليفة
لاختصاص الامامة به إذ
ذاك (ويسقط فرضها
بواحد) ولو صليا مع
وجود رجل لانه لا يشترط
فيها الجماعة فكذا العدد
كغيرها وكون صلاة الصبي
نقلا لا يؤثر لانه قد يجزى
عن الفرض كالمبلغ بعدها
في الوقت والحصول المقصود
بصلاته مع رجاء القبول
فيها اكثر ويجزى الواحد
ايضا وان لم يحفظ الفاتحة
وغيرها وقف بقدرها ولو
مع وجود من يحفظها فيما
يظهر لان المقصود وجود
صلاة صحيحة من جنس
المخاطبين وقد وجدت وم
أو اخر التيمم حكم صلاة
فاقد الطهورين ومن لا يغنيه
تيممه عن القضاء فراجع
(وقيل يجب اثنان وقيل
ثلاثة) لانه صلى الله عليه
وسلم قال صلوا على من
قال لا إله إلا الله

واقل الجلع اثنان او ثلاثة (وقيل اربعة) كما يجب اى على هذا القول ان يحملها اربعة لان مادونه اراء بالميت ولا تجب الجماعة على كل وجه (ولا تسقط بالنساء) ومثلن الخنثائي (وهناك) اى بمحل الصلاة وما ينسب اليه كخارج السور القريب منه اخذا بما ياتى عن الوافى (رجال) اورجل ولا يخاطبن بها خيئذ بل اوصى بميز على ما يحتمه جمع قيل وعليه يلزم من امره بفعلها بل وضربه عليه اه وهو بعيد بل لا وجه له وانما الذى يتجه ان محل البحث اذا اراد الصلاة والاتوجه الفرض عليهن (فى الاصح) لان فيه استهانة به ولان الرجال اكمل فدعاؤهم اقرب للاجابة اما اذا لم يكن غيرهن فتلزمهن وتسقط بفعلهن وتسكن لهن الجماعة كما يحتمه المصنف لكن نوزع فيه بان الجمهور على خلافه وانما لزمتهن ولم تسقط بفعلهن مع وجود الصبي المريد لفعلها على ذلك البحث لان دعاه اقرب للاجابة منهن وقد يخاطب الانسان بشيء وتوقف صحته منه على شيء آخر ولك ان تقول اقرية دعائه تاتى حتى فى اجتماعه مع الرجال ولم ينظر واليهما خيئذ وكونه من جنسهم لا جنسهن لا اثر له هنا على

بحته فى النهاية والمغنى الا قوله اخذ الى المتن (قوله وقل الجلع الخ) اى الذى دلت عليه الواو فى صلوا الخ ع ش (قوله وقل الجلع اثنان او ثلاثة) وهو دليل للقولين على التوزيع رشيدى (قوله كما يجب الخ) عبارة المغنى بناء على معتقده فى حل الجنازة انه لا يجوز النقصان عن اربعة لان الخ فالصلاة اولى اه (قوله ولا تجب الجماعة) اى فيصلون فرادى ان شاؤوا فى المجموع عن الاصحاب لو صلى على الجنازة عدد زاد على المشر وطوقت صلاة الجميع فرض كفاية مغنى ونهاية ويأتى فى الشرح مثله (قوله اى بمحل الصلاة الخ) عبارة النهاية والمغنى والوجه ان المراد بحضوره اى الرجل وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر اه (قوله مما يأتى) اى فى شرحه ويصلى على الغائب الخ (قوله رجال الخ) نعم ان كان الرجل او الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر اه سم (قوله اورجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس و (قوله اوصى) قد يشمل المتن لان الرجال قد تطلق بمعنى الذكور كما فى حديث فلاولى رجل ذكر سم وفى المغنى ولو عبر بقوله وهناك ذكر ميز شمل ما ذكر ولكن اخصر اه (قوله قيل وعليه الخ) اعتمده المغنى والنهية وفاقا للشهاب الرملى (قوله يلزم من امره بفعلها الخ) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فلا يبعد ان تجزى صلاتهن قاله سم وقد يفيد قول الشارح وانما الذى يتجه ويصرح بذلك قول المغنى والاولى ان يقال ان امتنع اجزات صلاتهن والا فلا اه (قوله لان) الى قوله ولك فى النهاية والمغنى (قوله غيرهن) عبارة النهاية والمغنى ذكر اى ولا خنى فيما يظهر اه ويأتى فى الشرح ما يفيد (قوله فتلزمهن الخ) قال فى شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه الاعادة انتهى ولو حضر بعد احرامهن وقبل فراغنهن لم تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدا ولا فيه نظرو الاول قريب سم وشورى وقد يصرح بما ذكره عن شرح الروض قول الشارح وتسقط الخ ولعل ع ش لم يطلع على ذلك النقل فقال ما نصه والقياس انه يجب على الخنثى او غيره من الرجال اذا حضر بعد الدفن ان يصلى على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء اه (قوله وتسقط بفعلهن) واذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء نهاية ومغنى اى فلم ياتى ع ش (قوله وتسكن لهن الجماعة الخ) وهو المعتمد كما فى غير هامن الصلوات وقيل لا تستحب لهن وقيل تسكن لهن فى جماعة المرأة مغنى (قوله وانما لزمتهن الخ) فيه ان الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور (قوله على شىء اخر) اى كعدم ارادة الصبي هنا (قوله على الخ) اعتمده م ر (قوله اى بمحل الصلاة الخ) فان قيل القياس عموم الخطاب انها لا تسقط بالنساء فى محله مع وجود رجال ولو بمحل آخر وان بعدوا وظنوا انه ليس فى محله الانساء غاية الامر انهم ان قربوا وجب الحضور للصلاة والاصول بانهم كما لا تسقط عنه الصلاة بمحلها اذا لم يظن ان فيهم غيرهم من الرجال بالفرض وينع الاخذ بما يأتى باختلاف المقامين ومدر كم ما قلنا يأتى ذاك كلامهم كقولهم انه لو صلت المرأة لفقد الرجل ثم حضر لم تلزمه الصلاة الا ان يحمل على ما اذا لم يعلم هذا الرجل انه ليس بمحل الميت الانساء قبل صلاة النساء والا لزمته الصلاة (قوله اى بمحل الصلاة الخ) والوجه ان المراد بحضوره اى الرجل وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر شرح م ر (قوله رجال اورجل) نعم ان كان الرجل او الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر (قوله اورجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس (قوله اوصى) قد يشمل المتن لان الرجال قد يطلقون بمعنى الذكور كما فى حديث فلاولى رجل ذكر (قوله قيل وعليه يلزم من امره) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فهل يصلين لحرمة الميت وتجزيهن صلاتهن ولا تجزى ولا بد من الصلاة عليه بعد الدفن اذا اطاع الصبي او حضر بالغ وصلاتهن انما كانت لحرمة الميت فيه نظرو الاول غير بعيد (قوله اما اذا لم يكن غيرهن فتلزمهن) قال فى شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه الاعادة اه ولو حضر بعد احرامهن وقبل فراغنهن لم تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدا ولا فيه نظرو الاول قريب (بحته المصنف) عبارة الروض وصلاتهن فرادى افضل قال فى شرحه وتعبيره بذلك اولى من قول

انما إنما تقتضي انه يندب لمن الاتهام به لا منع صحة صلاتهن ودعوى انه قد يخاطب الانسان الى اخره تحتاج لتأمل فان اطلاقها لا يشهد لما نحن فيه وإنما الذي يشهد له ان ثبت انهم في صورة ما وجبوا على واحد او جمع شيئا ومنعوا (١٤٩) سقوطه عنه بفعله إذا اراد غير

المخاطب به التبرع به فان ثبت ذلك ايد ذلك البحث وإلا كان مع عدم انضاح معناه خارجا عن الفواعل على انه مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال فلا يقبل قنامله وفي المجموع والرجل الاجنبي وان كان عبدا اولى من المرأة القريبة والصبيان اولى من النساء اه قيل هذه العبارة مشككة لاقتضائها سقوطها بهامع وجود البالغ ورد بان الصورة انهم اردن الجماعة ومعهم بالغ او عجز فتقديم أحدهما أولى من تقديم احدها اه وعجيب ذلك الاستشكال باقتضائها ما مر مع انها صريحة في ان الكلام إنما هو في الاولوية بالامامة لا غير وجيئذ فكان ينبغي الراد ذكر ذلك لا ما ذكره لانه موهم ولو اجتمع خشي وامرأة لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم لان كلاهما لا تسقط بهاعنه الخ خلافا للبغي عبارة والظاهر الاكتفاء صلاة كل من الخشي والمرأة كما اطلقه الاصحاب لان ذكرته غير محققة اه (قوله بخلاف عكسه) اي يسقط الفرض بفعل الخشي عن المرأة معنى قول المتن (ويصلي على الغائب الخ) اي خلافا لاني حنيفة ومالك معنى قول المتن (على الغائب الخ) هل يشمل الانبياء فتجوز صلاة الغيبة عليهم ويفرق بينها وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز اميل وان قال مر بالمنع سم على البهجة والمراد بالانبياء الذين يكون المصلي من اهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عليهما السلام ع ش والقلب الى ما قاله مر اميل بل قضية اطلاق الحديث الاتي النهي عن الصلاة عليهم في غيبتهم ايضا (قوله بان يكون) الى قوله وبوخفي النهاية والمعنى (قوله من قول الزركشي) عبارة من كان خارج السور ان كان اهله يستعير بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه والاوجه ان القرى المتقاربة جدا اثما كالقرية الواحدة نهاية (قوله وهو متجه الخ) اقره ع ش (قوله ولا يشترط) الى قوله ولا تسقط في النهاية والمعنى لا قوله وجاء الى ولا بد الخ (قوله اخبر الخ) ببناء الفاعل عبارة شرح المنهج والمعنى اخبرهم اه (قوله لانها الخ) عبارة النهاية لانها اي الرؤية ان كانت لان اجزاء الارض تداخلت حتى صارت الحبشة بباب المدينة لوجب ان تراه الصحابة ايضا ولم

أصله فان لم يكن رجل صليين منفردات قال في المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعي والاصحاب وفيه نظر وينبغي ان تسن له الجماعة كما في غيرها وعليه جماعة من السلف اه وبه يعلم ان المصنف معترف بان الجمهور على خلاف بحثه كما يتوهم من قول الشارح السابق ونوزع الخ اه (قوله لا منع صحة صلاتهن الخ) انظر من اين ازم على هذا البحث منع صحة صلاتهن (قوله وإنما الذي يشهد له ان ثبت انهم في صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بأنهم في هذه الحالة خوطين بأمره وضربه لا بفعل الصلاة كما اشار اليه ذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعل المراد بقوله بفعل الصلاة على وجه الوجوب (مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال) فيه ان كثيرا ما يرد بالرجال المذكور (قوله صريحة في ان الكلام الخ) اي صراحة فيه (قوله ولو اجتمع خشي وامرأة الخ) قياس ذلك انه لو اجتمع خشي لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم لان كلاهما لا تسقط عن ذكرته وانوثة من عدها فيجب على كل منهم فعلها تأمل (قوله في المتن ويصلي على الغائب) يشمل النبي ويتصور في السيد عيسى

أصله فان لم يكن رجل صليين منفردات قال في المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعي والاصحاب وفيه نظر وينبغي ان تسن له الجماعة كما في غيرها وعليه جماعة من السلف اه وبه يعلم ان المصنف معترف بان الجمهور على خلاف بحثه كما يتوهم من قول الشارح السابق ونوزع الخ اه (قوله لا منع صحة صلاتهن الخ) انظر من اين ازم على هذا البحث منع صحة صلاتهن (قوله وإنما الذي يشهد له ان ثبت انهم في صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بأنهم في هذه الحالة خوطين بأمره وضربه لا بفعل الصلاة كما اشار اليه ذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعل المراد بقوله بفعل الصلاة على وجه الوجوب (مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال) فيه ان كثيرا ما يرد بالرجال المذكور (قوله صريحة في ان الكلام الخ) اي صراحة فيه (قوله ولو اجتمع خشي وامرأة الخ) قياس ذلك انه لو اجتمع خشي لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم لان كلاهما لا تسقط عن ذكرته وانوثة من عدها فيجب على كل منهم فعلها تأمل (قوله في المتن ويصلي على الغائب) يشمل النبي ويتصور في السيد عيسى

وهو متجه ان أريد به خد الغوث لا القرب ولا يشترط كونه في جهة القبلة وذلك لانه ﷺ أخبر بموت النجاشي يوم موته وصلى عليه هو واصحابه رواه الشيخان وكان ذلك سنة تسع وجاء ان سريره وقع له صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا بفرض صحته لا يبنى الاستدلال لانها وان كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة لاصحابه ولا بد من ظن

أن الميت غسل كما شمله اطلاقهم نعم الاوجه ان له أن يعلق النية به فينوى الصلاة عليه ان غسل ولا تسقط هذه الفرض عن اهل محله كذا اطلقوه وظاهره انه لا فرق بين ان يمضى زمن يقصرون فيه بترك الصلاة وان لا ويمكن بناء ذلك على ان المخاطب بذلك اهله او لا او الكل ومرا ان الارجح الثاني وحيث ان عدم السقوط مع عدم تقصيرهم ومع استواء كل من علم بموته في الخطاب بتجهيزه فيه نظر ظاهر أما من بالبلد فلا يصلي عليه وان كبرت وعذر بنحو مرض أو حبس كما شمله اطلاقهم وعند الحضور يشترط كما يأتي أن يجمعها مكان وان لا يتقدم عليه او على قبره وان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع نظير ماسر في الماسوم مع امامه (ويجب تقديمها) أي الصلاة (على الدفن) لأنه المنقول فان دفن قبلها أثم كل من علم به ولم يعذر وتسقط بالصلاة على القبر (وتصح) الصلاة (بعده) أي الدفن للاتباع قيل بشرط بقاء شيء من الميت اه وفيه نظر لان غيب الذنب لا يفي كما هو مقرر في محله

ينقل وان كانت لان الله تعالى خلق له ادراكا فلا يتم علي مذهب الخصم لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وان رآه وايقضوا وجب ان تبطل صلاة الصحابة اه قال ع ش (فرع) لو بعد الميت عن المصلي بان كان على مسافة القصر فاكثرا مثلا لكان المصلي يشاهده كالحاضر عنده كرامة فهل تصح صلاته من البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد ولا تصح مع ذلك لانه حاضر او في حكم الحاضر لمشاهدته فيه نظر والمتجه عندى الاول وان اجاب مر فورا بالثاني سم على البيهجة وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته وصلاة الصحابة معه على النجاشي وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصيره حاضرا ع ش اى وايضا تفسير الشارح للغائب بقوله بان يكون بمحل بعيد الخ كالصريح فيما استوجهه سم والله اعلم (قوله ان الميت غسل) اى او يمى و (قوله ان غسل) اى طهرنهاية (قوله ولا تسقط الخ) عبارة النهاية والاسنى والمغنى وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط فرض الكفاية إلا ما حكى عن ابن القطان وظاهر ان محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون اه (قوله وظاهره) اى ظاهر اطلاقهم (قوله بناء ذلك) اى السقوط وعدمه (قوله فيه نظر الخ) تقدم عن النهاية والاسنى والمغنى اعتماده (قوله أما من بالبلد الخ) المتجه ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر اه سم على حجب وقد يفيد قوله مر ولو تعذر الخ ومنه ايضا يستفاد ان العبرة في المشقة بالنسبة لمريد الصلاة كما يفهم من التمثيل للعدول بالمرض ع ش (قوله وعذر الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما ولو تعذر على من في البلد الحضور بحبس او مرض لم يعد الجواز كما بحثه الاذرى وجزم به ابن ابي الدم في المحبوس اه زاد الاول لانهم قد علموا المنع يتيسر الذهاب عليه وفي معناه إذا قتل انسان ببلد وأخفى قبره اه فتأمل قوله وفي معناه الخ هل المراد في معنى الغائب اى فتصح بلا خلاف او في الحاضر المعذور فتكون على الخلاف والاقرب الثاني لكن ينبغي انه إذا علم انه دفن بلا صلاة ان تجزى الصلاة عليه قطعاً وان قلنا لا تصح صلاة المحبوس بالبلد لوضوح الفرق بينهما بان القول بعدم الصحة يؤدى الى تعطيل فرض الكفاية بصرى (قوله كما يأتى) اى في المسائل المشنورة (قوله ان يجمعها مكان واحد الخ) اى عند التحريم فقط كما تقدم (قوله نظير ماسر) ولو صلى على من مات في يومه واسننه وطهر في اقطار الارض جاز وان لم يعينهم بل يسن لان الصلاة على الغائب جائزة وتعينهم غير شرط نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ولو صلى على من مات الخ هل يدخل من في البلد تبعاً وقد ينقاس عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة عليه إلا مع حضوره سم على البيهجة ومحل اه ايضا اخذ امام مر له سم ما لم تشق الصلاة عليهم في قبورهم وإلا شملتهم وقوله مر وان لم يعينهم الخ واشمل من ذلك ان ينوى الصلاة على من تصح صلاته عليه من اموات المسلمين فيشمل من مات من بلوغه ثم ينبغي ان يقول في الدعاء لهم هذا اللهم من كان منهم محسناً فزد في احسانه ومن كان منهم مسيئاً فتجاوز عن سيئاته لان الظاهر في الجميع أنهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين اه ع ش قول المتن (قوله ويجب تقديمها) اى وتاخيرها عن الغسل او التيمم عند وجود مسوغه نهاية ومعنى (قوله اى الصلاة) الى قول المتن الاصح في النهاية والمغنى (قوله كل من علم به الخ) اى من الدافنين والراضين بدفنه قبلها ويصلي عليه وهو في قبر ولا ينبش لذلك كما يؤخذ من قوله وتصح بعده نهاية ومعنى (قوله وتسقط بالصلاة) وهل يسقط بفعلها على القبر الاثم الظاهر نعم بصرى والظاهر ان الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط دوام الاثم لا اصله (قوله وفيه نظر لان عجب) اعتمده المغنى والنهاية عبارة الثاني بعد كلام وعلم من ذلك

اذا مات بعد نزوله وان امتنعت على قبره كما يأتي فليراجع (نعم الاوجه) اعتمده مر (قوله ولا تسقط هذه الفرض الخ) عبارة شرح الروض قال ابن القطان لكنها لا تسقط الفرض قال الزركشى ووجه ان فيه ازراء وتهاونا بالميت لكن الاقرب السقوط لحصول الفرض وظاهر ان محله إذا علم الحاضرون اه (قوله اما من بالبلد) المتجه ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر والاوجه في القرى المتقاربة جذرائها كالقرية الواحدة

جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام أى خلافاً لابي حنيفة ولا بمدة بقائه قبل بلائه ولا بتفسيخه اه قال ع ش قوله مر وعلم من ذلك الخ ظاهر لإطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها على ان غير المنبوشة يتحقق انفجاره عادة ونجاسة كفته بالصديد ويصرح بالتعميم قول الشارح مر ولا يتقيد بثلاثة أيام الخ وقوله مر السابق ولو صلى على من مات في يومه وسنته الخ اه وقول النهاية بالشرط الذي الخ يعنى به كون المصلي من اهل فرضها وقت الدفن قول المتن (والاصح تخصيص الصحة) اى صحة الصلاة على القبر مغنى زاد النهاية والغائب اه قال سم عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على للقبر والغائب عن البلد من كان من اهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر فرق واضح اه وقد يفرق بضيق الوقت في الحاضر دونهما وبان في التأخير فيه الى حضور البالغ ازراء وتها وناظرا دونهما (قوله حينئذ) اى حين الموت (مسدا ظاهرا) اى بخلاف الكافر والخائض يومئذ نهاية (قوله من طرا تكليفه الخ) أى بان بلغ اوافق بعد الموت اى او من طرا إسلامه او طهره عن نحو الحيض بعده (قوله فيه) اى فيما اقتضاه كلامهما (قوله ومن ثم جزم بعضهم الخ) اعتمد مر اه سم عبارة النهاية والمغنى واعتبار الموت يقتضى انه لو بلغ اوافق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لانه لو لم يكن ثم غيره لزمته الصلاة انفاقا وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم ياثمون بل لوزال المانع بعد الغسل او بعد الصلاة عليه وادرك منا يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحينئذ فينبغى الضبط بمن كان من اهل فرضها وقت الدفن اه ونقل شرح الروض والمنهج عن الاسنوى مثل ذلك وأقره وقوله بل لوزال المانع الخ قال البجيرمى اى بأن بلغ اوافق واسلم او طهرت من الحيض او النفاس سم اه (قوله وذلك) راجع لما في المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يوتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها نافلة وهى صحيحة وقال الزركشى معناه انها لا تفعل مرة بعد اخرى اى من صلاها لا يعيدها اى لا يطلب منه ذلك ولكن باتى انه لو أعادها وقعت له نافلة وكان هذا مستثنى من قوله ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لم تنعقد اى ما لو صلى عليها من لم يصل او لا فانها تقع له فرضا مغنى ونهاية واقره سم قال ع ش قوله مر لو أعادها الخ اى ولو مزار او منفردا كما ينه عليه سم على البهجة اه (قوله صلاة النساء الخ) اى والصبي المميز بجيرمى (قوله وقد ورد عليه) اى على التعليل المذكور (قوله وذلك) اى غير المكلف والمسلم والظاهر عند الموت (قوله ولا ينافى

(والاصح تخصيص الصحة)
 بمن كان من اهل) أداء
 (فرضها وقت الموت)
 بأن يكون حينئذ مكلفا
 مسلما طاهرا لانه يؤدي
 فرضا وطب به بخلاف من
 طرأ تكليفه بعد الموت ولو
 قبل الغسل كما اقتضاه
 كلامهما وان نوزع فيه ومن
 ثم جزم بعضهم بأن تكليفه
 عند الغسل بل قبل الدفن
 كمو عند الموت وذلك لان
 غير المكلف متطوع وهذه
 الصلاة لا يتطوع بها وقد
 يرد عليه صلاة النساء مع
 وجود الرجال فانها محض
 تطوع إلا ان يحاج بأنهن
 من اهل الفرض بتقدير
 انفرادهن وذاك لم يكن
 كذلك فكانت صلاته
 محض تطوع مبتدأ ولا ينافى

(قوله في المتن والاصح تخصيص الصحة بمن كان) عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من اهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر فرق واضح (ومن ثم جزم بعضهم) اعتمد مر اه (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال الزركشى معناه لا تفعل مرة بعد اخرى وقوله لا تفعل مرة بعد اخرى سياق في شرح قول المصنف ومن صلى لا يعيدها على الصحيح انها تفعل مرة بعد اخرى الا ان يريد انه لا تندب ان تفعل مرة بعد اخرى فليتماثل بعد فان هذا لا يناسب المنع الذي الكلام فيه وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يوتى بصورتها ابتداء من غير شيب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها نافلة نافلة مع صحتها ولو أعيدت وقعت نافلة خلافاً للقاضى ولعله مستثنى من قوله ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لا تنعقد على انه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم ان كان عدم الطاب لم الذاتها وهما ليس كذلك بل لا مر خارج وهو اعتبار تقدم الصلاة من غيرها وهما انه لا يتفعل بها اى ما لو صلى عليها من لم يصل او لا فانها تقع له فرضا وقد اعترض ابن العباد قول المجموع بخلاف الظاهر بانه خطأ صريح فان الظاهر لا يجوز ابتداء فعله من غير سبب لانه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام والاسباب التى يؤدي بها الظاهر ثلاثة الادام والقضاء والاعادة وردة شيخنا الشهاب الرملى بان ما قالوه

هذا الزومها لمن اسلم او كلف قبل الدفن (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيرها (ولا يصلى على قبر رسول الله ﷺ وغيره من الانبياء ﷺ وصلى الله عليهم وسلم بحال).

اي على كل قول للخبر الصحيح لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد اي بصلاتهم اليها كذا قالوه وحينئذ فني المطابقة بين الدليل والمدعى انظر ظاهر الان يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه وظاهر ان الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من اهل فرض الصلاة عاياه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به تعليلهم المنع انه لم يكن من اهلها حين موته وقول بعضهم في صحابي حضر بعد دفنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز صلاته على قبره وإن كان من اهلها حين موته يرد عليهم المذكورة فلانظر لتعليله بخشية الافتتان على انه لا خشية فيه واستدلاله باحاديث فيها انه صلى الله عليه وسلم لا يبقى في قبره ليس في محله لان تلك الاحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت في

هذا) يحتمل أن المشار اليه بما في المتن من اعتبار حالة الموت ويحتمل أنه الجواب المذكور آنفاً وهو الاقرب (قوله لان هذه حالة ضرورة) قد يقال وتلك كذلك سم وفيه توقف ظاهر اذ الشان كثرة وجود المسكفين بالنسبة للصلاة الغائب والمدفون دون الحاضر الغير المدفون قول المتن (ولا يصلى الخ) اي لا يجوز نهاية (قوله وغيره) الى قوله اي بصلاتهم في النهاية الا قوله اي على كل قول والى قوله لان يقال في المغنى الاما ذكر (اي على كل قول) يخالفه قول المغنى وقيل يجوز فرادى لاجتماعه فكان ينبغي ان يقول اي لافرادى ولا جماعة (قوله الخبر الصحيح) ولا نال من سكن من اهل الفرض وقت موتهم نهاية ومغنى (قوله كذا قالوه) اي في الاستدلال (اتخذوا قبور انبيائهم) قال السيوطي هو في اليهود وواضح وفي النصارى مشكل اذ انبيائهم لم تقبض روحه لان يقال ان لهم انبياء غير رسل كالحواريين ومرجى في قولوا والجمع بازاء المجموع اليهود والنصارى والمراد الانبياء وكبار اتباعهم فاكتفى بذكر الانبياء ويؤيده رواية مسلم قبور انبيائهم وصلواتهم او المراد بالانبياء من لا يتداعى ولا يتباع فاليهودا بتدعوا والنصارى اتباعوا اله عشا ولا يخفى ان اولى الاجوبة اوسطها وادناها آخرها (قوله لان يقال اذا حرمت اليه) لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ يشمل الفعل مرة مثلاً وفيه توقف اذ المراد بالصلاة اليه اتخاذ قبلة وتعظيمه كتعظيم المعبود الحقيقي بخلاف الصلاة عليه كما هو ظاهر (قوله وفيه الخ) اي في الجواب (قوله وظاهر ان الكلام في غير عيسى الخ) والاجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الامن بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزركشي في خادمه الصواب ان علة المنع النهي عن الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم لعن اليهود الخ شرح مر اه سم وقضية لإطلاق شيخ الاسلام والمغنى عدم استثناء سيدنا عيسى ايضاً صلوات الله وسلامه على نبيينا وعليه (قوله ففيه يجوز) الاخصر فيجوز الخ (قوله كما يصرح به الخ) تقدم انه لا عبرة بهذا التعليل ولما علة المنع النهي (قوله انه لم يكن الخ) اي بانه الخ (قوله وقول بعضهم الخ) اعتمدته النهاية كما مر (قوله ترد عليهم المذكورة) تقدم ما فيه (قوله لتعليله) اي البعض (قوله لا يمنع ذلك) اي جواز الصلاة على قبورهم (قوله لانها) اي حياتهم في قبورهم قول المتن (فرع) وجه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعي النظر في المصلى وصفاته التي يقدمها عند المزاخرة فلما تسكلم بما سبق على الصلاة ناسب ان يتفرع على ذلك الكلام على المصلى وما يتعلق به سم (قوله اي القريب الخ) هذا التفسير يقتضى تقديم ذوى الارحام على الامام وينافيه ما بان من تقديم الامام عليه إلا ان يقال ان هذا تفسير للولى في الجملة وإن تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المعتق وعصبته عشا وقد يقال ان ما ذكر تفسير لما في المتن فقط وبيان لمراده (قوله يحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى فقالا اي احق اه وظاهر هذا التفسير الوجوب كانه عليه سم والكردى على بافضل وقضية تعبير الروض والمنهج ومتن بافضل باولى الذنب كانه عليه الشورى ومال اليه الشارح هنا وقال عشا قوله مر اي احق اي اولى فلو تقدم غيره كره ان حج اه واعتمدته

الخطأ الصريح لخطئه في فهم كلام المصنف وإنما يرد ما قاله لو قال المجموع يؤتى ما شرح مر (قوله لان هذه حالة ضرورة) يقال وتلك كذلك (قوله لان يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك) لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ لا يشمل اتفاق العلم (١) مرة مثلاً (قوله وظاهر ان الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من اهل فرض الصلاة عليه الخ) والاجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزركشي في خادمه والصواب ان علة المنع النهي عن الصلاة في قوله في الحديث لعن الله اليهود الخ شرح مر (قوله فرع) وجه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعي النظر في المصلى وصفاته التي يقدمها عند المزاخرة فلما تسكلم فيما سبق على الصلاة ناسب ان يتفرع على ذلك

الاحاديث الكثيرة الصحيحة أن الانبياء احياء في قبورهم يصلون وحياتهم لا تمنع ذلك قياساً على ما قبل الدفن لانها وإن كانت حياة حقيقية بالنسبة للروح والبدن إلا انها ليست حقيقية من كل وجه (فرع) مر

الذكر ولو غير وارث (اولي) يحتمل انه هنا بمعنى احق فيكون الترتيب واجبا وهو نظير (١٥٣) ما مر في الغسل بما فيه ويحتمل انه على

ظاهره فيكون الترتيب للتدب وهو نظير ما ياتي في الدفن وعليه يفرق بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت فكل ما كان المطلاع اقرب كان ذلك احب للميت لانه مظنة للستر اكثر فان قلت الامامة ولاية يتفاخر بها ولا كذلك الغسل قلت لكن لما قوى الخلاف وكثر القائلون بانه لاحق له فيها ضعفت ولايته ثم رأيت في الروضة عبر بانه لا بأس بانتظارولي غاب وظاهره أنه لا فرق بين كونه اذن لمن يؤم قبل غيبته وان لا فيكون ظاهرا في الثاني (بامامتها) اي الصلاة على الميت (من الوالي) حيث لا خشية فتنة لانها من حقوق الميت فكان وليه أولى بها والقديم وبه قال الائمة الثلاثة الاولى الوالي فامام المسجد فالولي كبقية الصلوات وقد علمت وضوح الفرق وايضا فدعاء القريب اقرب للاجابة لحزنه وشقيقته فكان لتقديمه هنا وجهه مسوغ بخلافه ثم يؤخذ منه بالاولي ان القريب الحر أولى من السيد وهو ظاهر اما الاثنى فيقدم الذكر عليها ولو اجنبا فان لم يوجد إلا النساء قدمت بفرض ذكورتها كما بحث وظاهر تقديم الحنثي عليها في امامته ولو غاب الاقرب

الشورى ومال سم إلى الحرمة كما يأتي (قوله الذكر) سيد ذكر محترزه (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق ولا فقد تستعمل بمعنى اولى سم (قوله مافيه) أي من ان المذهب ندب الترتيب فيه (قوله فيكون الترتيب للتدب) لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاولى مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافية مافي الذخائر من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعها لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر التدب جواز تقدم الغير ولو اجنبا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مراه سم اقول ويمكن حمله ايضا على سقوط الفرض لا على عدم الاثم (قوله وعليه) اي الاحتمال الثاني (قوله بينهما) اي الصلاة والدفن (قوله على ما لا يحبه الميت) اي لا يحب الاطلاع عليه سم (قوله الامامة ولاية الخ) اي فقتضاها وجوب الترتيب فيه بالاولي (قوله لما قوى الخلاف الخ) أي كما يأتي آنفا (قوله بأنه لاحق له) أي للولي (قوله وظاهره) أي ذلك التعبير وكذا ضمير قوله فيكون الخ (قوله في الثاني) اي في التدب (قوله اي الصلاة) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى إلا قوله وظاهره إلى ولو غاب (قوله على الميت) اي ولو امرافنهاية (قوله حيث لا خشية فتنة) اي من الوالي والا قدم الوالي مطلقا معنى ونهاية (قوله كبقية الصلوات) راجع لقوله الاولى الوالي الخ سم (قوله وقد علمت الخ) اي من قوله لانها من حقوق الميت الخ (قوله وايضا الخ) اقتصر النهاية والمعنى على هذا فالا وفرق الجديد بان المقصود من الصلاة على الجنائزة الدعاء للميت ودعاء القريب الخ (قوله بخلافه ثم) اي في بقية الصلوات (قوله ويؤخذ منه) اي من الفرق الثاني (قوله ان القريب الخ) اعتمده النهاية والمعنى والاسنى قال سم يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هتاوولي انه اولى من السيد بالغسل ايضا اه وخالف السيد عمر البصري فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يتجه تقديم السيد اه (قوله فان لم يوجد إلا النساء الخ) عبارة المعنى والاسنى والمرأة يصلى وتقدم بترتيب الذكور انتهى زاد سم والنهية واما رد بعضهم ذلك بان الواجهة انه لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة فجوابه اما ولا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لهن واما ثانيا فيمكن في هذا الحكم جوازها لهن فاذا اردنها قدم نساء القرابة بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كافي الرجال اه (قوله على ما يأتي) أي في شرح على النص (قوله ويفرق بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا الفرق بعلم مافيه وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير المسلمة وقد يفرق بان ولاية النكاح اقوى من ولاية الصلاة هنا للقطع بان الترتيب في تلك للوجوب وانه لو تصرف البعيد وزوج فتزوجه غير صحيح بخلافها هنا للتردد في ان الترتيب في تلك للوجوب او للتدب وعلى القول بانه للوجوب لو تقدم البعيد او اجنبي فتصح صلاته والافتداء به وإن كان متعديا كما هو واضح ونقل عن المجموع ايضا فلضعف الولاية هنا قلنا

الكلام على المصلى وما يتعلق به (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق ولا فقد تستعمل بمعنى اولى (قوله ويحتمل انه على ظاهره) في احتمال اولى هنا مع حملة على الولي لغير معنى احق نظر ظاهر إذ لا يمكن الاخبار عنه بنحو افضل خصوصا مع تعلق بامامتها به فتأمل (قوله فيكون الترتيب للتدب) لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاولى مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافية مافي الروض عن الذخائر فيما لو احتيج للاقرا ع من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعها لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر التدب جواز تقدم الغير ولو اجنبا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مراه سم (قوله مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت) اي يجب الاطلاع عليه (قوله فالولي كبقية الصلوات) انظر ما معنى الولي في بقية الصلوات وكان قوله كبقية الخ راجع لتقدم الوالي فامام المسجد (قوله ان القريب الحر أولى من السيد) يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى انه أولى من السيد بالغسل ايضا (قوله فان لم يوجد إلا النساء قدمت بفرض ذكورتها) عبارة شرح الروض والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكرا واما رد بعضهم ذلك بان الواجهة انه لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة فجوابه اما ولا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لهن واما ثانيا فيمكن في هذا الحكم جوازها لهن فاذا

بان القاضي فيه كولي اخر ولا كذلك البعيد وهذا لاحق للوالى مع وجود احد من الاقارب فانتقلت للابعد ويقدم من الاقارب الاقرب
فالاقرب نظر المزيد الشفقة اذ من كان (١٥٤) أشفق كان دعاؤه أقرب الاجابة (فيقدم الاب ثم الجد) للاب (وإن علاثم الابن ثم ابنه)

بالانتقال للابعد بمجرد الغيبة من غير اناثة بخلاف النكاح فتأمله سالكا جادة الانصاف بصرى (قوله بان
القاضي الخ) قد يكتفى في الفرق ان دعاء القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تختص على القاضي سم
(قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظرو وكذا قوله وهذا لاحق للوالى الخ فيه نظر سم (قوله ويقدم الخ)
دخول في المتن قول المتن (فيقدم الاب) اى او نائبه كما قاله ابن المقرئ وكغير الاب ايضا نائبه (ثم الجد) ابو
الاب (وإن علا) اى لان الاصول اكثر شفقة من الفروع ونهاية ومعنى قول المتن (ثم الابن الخ) وخالف ذلك
ترتيب الارث بأن معظم الغرض هنا الدعاء للميت فقدم الأشفق لان دعاءه أقرب إلى الاجابة معنى (قوله
وإن سفل) بثلاثية الفاء نهاية ومعنى قول المتن (ثم الاخ) لان الفروع وأشفق من الحواشى نهاية ومعنى (قوله
والام الخ) ردليل مقابل الاظهر (قوله دخل هنا) اى فى امامة الرجال نهاية ومعنى (قوله لان المدار الخ)
عبارة النهاية والمعنى اذ لم يدخل فى الجملة لانها اتصلت مامومة ومنفردة وامامة للنساء عند فقد غيرهن فقدم
بها اه (قوله لاقرية الدعاء) اى للقبول بصرى (قوله لايقال هي الخ) اى لاقرية الموجهة الخ (قوله
لان الامام الخ) علة للنفي لا للمنفى (قوله ويجرى) إلى قوله وانما قدم فى النهاية والمعنى لا قوله ويوجه إلى
وقدم وقوله كما هو الاول إلى ولا مدخل وقوله ولا يرد إلى فان استويا سنا وقوله ودخل إلى فالوجه (قوله
ويجرى ذلك) اى الخلاف الذى فى المتن (قوله فى نحو ابني عم الخ) اى كابنى معتق بجرى (قوله احدهما
اخ لام) اى فيقدم الذى هو اخ لام على غيره وإن كانا فى الارث سواء ع ش (قوله ثم بعدهما) اى الاخ
لابوين والاخ لاب ولو افرد الضمير راجعا إلى الاخ كان اخصر قول المتن (ابن الاخ لابوين) اى وإن سفل
ع ش (قوله من النسب الخ) من تعليلية أى العصبية من أجل النسب فمن أجل الولاء فمن أجل الامامة
العظمى فقوله فالولاء الخ بالجر عطف على النسب كذا فى البحرى ويؤيده قول الشارح الاقنى ثم بعد عصبية
الولاء الخ عبارة النهاية والمعنى ثم العصبية النسبية اى بقيتهم على ترتيب الارث فيقدم عم شقيق ثم لاب ثم ابن
عم كذلك ثم غم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصبية النسب يقدم المعتق ثم عصبية النسبية ثم معتقه
ثم عصبية النسبية ثم السلطان او نائبه عند انتظام بيت المال اه وقضية هذا الصنيع ان قول الشارح فالولاء
بالرفع عطف على العصبية (قوله فى غير ابني عم الخ) يعنى عنه ما قدمه آ نفا (قوله أحدهما أخ لام) أى فانه يقدم
هنا الاخ سم (قوله كما يأتى) اى انفا (قوله بقبده) وهو انتظام بيت المال قول المتن (ثم ذوو الارحام)
والقياس هنا عدم تقديم القاتل كما سرفى الغسل نهاية ومعنى اى ولو خطا او قاتلا بحق قياسا على عدم ائنه
وتقدم انه لاحق له فيه وقياسه هنا انه لاحق له فى الامامة ع ش (قوله ويوجه) اى تاخر الاخ لام عن ابى الام
(قوله وله وجه) عبارة النهاية وهو المعتمد اه (قوله وإن اوصى بخلافه الخ) اى فلا تنفذ وصيته باسقاطها نهاية
ومعنى اى لا يجب تنفيذها لكونه اولى كما يأتى ع ش (قوله ولا ينافيه) اى التعليل (قوله مامر) اى فى شرح

أردنها قدم نساء القرابة بترتيب المذكور (قوله بان القاضي فيه كولى آخر الخ) قد يكتفى في الفرق ان دعاء
القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تختص على القاضي (قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظر (قوله
وهنا لاحق للوالى) فيه نظر ونقل الاذرعى ايضا عن القفال ان ولى المرأة هل هو اربى بالصلاة على امته
كالصلاة عليها ام لا لان المدار فى الصلاة على الشفقة والمتنجه الاول اى حيث لا اقارب للامامة اخذا بما تقدم
شرح مر (قوله وإن لم يكن لها دخل) هل يأتى مع ما تقدم ان النساء تقدم بقرض الذكورة (قوله فى غير ابني
غم أحدهما أخ لام) أى فانه يقدم هنا الاخ (قوله فالسلطان بقبده) ما ذكره من تقديم السلطان على ذوى
الارحام جزم به فى الروض من زيادته قال فى شرحه وبه صرح الصيمرى والمتولى اه وجزم بذلك فى شرح
المنهج لكن ذكر الاذرعى فى القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة المرازمة وتبعهم الشيخان
وان طريقة العراقيين عكسه وذكر منهم الصيمرى والمتولى واختارها عنى الاذرعى (قوله وقدم فى الذخائر

وإن سفل) (ثم الاخ) والاظهر
تقديم الاخ لابوين على
الاخ (الاب) كالارث
والام وإن لم يكن لها دخل
هنا صالحة للترجيح لان
المدار على الاقرية الموجهة
لاقرية الدعاء لا يقال هي
حاصلة مع كون الاقرب
ماموما لان الامام ربما
يعجله عما يفرغ وسعه فيه
من الدعاء لقريبه بمجامع
الخير ومهباته ومن تدبر
ذلك وتأمله علم أن الاقرية
يزداد بها انكسار القلب
المقتضى لزيادة الخشوع
المقتضية للكمال وهو فى
الامام آكد منه فى المأموم
ويجرى ذلك فى نحو ابني عم
احدهما اخ لام (ثم) بعدهما
(ابن الاخ لابوين ثم لاب
ثم العصبية) من النسب فالولاء
فالسلطان ان انتظم بيت
المال (على ترتيب الارث)
فى غير ابني عم احدهما اخ
لام كما يأتى (ثم) بعد عصبية
الولاء فالسلطان بقبده
(ذوو الارحام) الاقرب
فالاقرب ايضا فيقدم أبو
الام فالخال فالعم للام نعم
الاخ للام يقدم على الخال
ويتأخر عن أبى الام ويوجه
بانه وإن كان وارثا لكونه
بدل الام فقط فقدم عليه من
هو اقوى فى الادلاء بها

وهو أبو الام وقدم فى الذخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة ويتبع
ذلك كله وإن أرى بخلافه لانها حق الولى كالارث ولا ينافيه مامر انهم من حقوق الميت لان الولى يخلفه فيها قهر اعليه فلم يملك إسقاطها

وما ورد بما يخالفه محمول
 على أن الولي أجاز الوصية كما
 هو الأولى جبرا لحاظر
 الميت ولا مدخل للزوج هنا
 أي حيث وجد من مر كاجت
 بخلاف نحو الغسل والدفن
 (ولو اجتمعا) أي اثنان
 (في درجة) كابنين أو أخوين
 أو ابني عم وليس أحدهما
 أخالام وكل أهل للإمامة
 (فالاسن) في الاسلام
 (العدل أولى) من الأئمة
 ونحوه (على النص) بخلاف
 ما مر في بقية الصلوات لأن
 الغرض هنا الدعاء ودعاء
 الاسن اقرب للإجابة أما إذا
 كان أحدهما أخالام فيقدم
 وإن كان الآخر اسن ولا
 يرد على المتن لأنهم يستويا
 حينئذ لما مر أن قرابة الام
 مرجحة فان استويا سنا قدم
 الاحق بالامامة بفقته وغيره
 مما مر فان استويا في الكل
 أقرع ودخل في الأهل من
 لا يعرف غير مصحح الصلاة
 فيقدم الامع الاستواء في
 الدرجة فالأوجه تقديم
 الفقيه على نحو الاسن وغير
 الفقيه وللأحق الانابة وإن
 غاب بخلاف المستويين
 لا بد في الانابة من رضا الآخر
 وخرج بقولنا وكل أهل
 للإمامة غير الأهل نحو
 الفاسق والمبتدع والذي
 يتجدد أنه لا يقدم نائبه

من الوالى (قوله وما ورد بما يخالفه) أي من أن أبابكر وصى أن يصلى عليه صهيب فصلى وإن عاشت وصت أن يصلى عليها أبو هريرة فصلى وإن ابن مسعود وصى أن يصلى عليه الزبير فصلى نهاية واسنى ومغنى (قوله كما هو الأولى) أي تنفيذ وصيته بالإمامة عليه (قوله ولا مدخل الخ) عبارة النهائية والمغنى وأشعر سكوت المصنف عن الزوج أنه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن ومحل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الجانب والا فالزوج مقدم على الجانب اه (قوله حيث وجد من مر) أي وإلا فالزوج يقدم على الجانب سم (قوله بخلاف نحو الغسل الخ) أي كالتكفين (قوله أي اثنان) أي وليان ولو كان أحد المستويين زوجا قدم وإن كان الآخر اسن منه كما اقتضاه نص البويطى وقولهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة نهاية ومغنى وأقره سم (قوله لما مر) أي انفا (قوله فان استويا الخ) عبارة النهائية والمغنى فان استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع كافي المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صح اه أي ولا اثم كما استقر به حجج ع (قوله أقرع) أي وجوبا إن كان عند الحاكم قطعا للنزاع وندافيا بينهم لأنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب ع (قوله ودخل في الأهل الخ) عبارة النهائية وقضية كلامهم تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لأن محلها في متشاركين في الفقه فكان دعاء الاسن اقرب بخلافه هنا فان الاسن ليس دعاءه اقرب لأنه لم يشارك الفقيه في شيء اه (قوله الامع الاستواء) أي الذى الكلام فيه سم (قوله وللأحق الانابة وان غاب) المفهوم من هذه العبارة أن له الانابة غاب أو حضروا أن نائبه مطلقا يقدم والأفلا كبير فائدة في أن له الانابة وهذا ما في القوت قال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لكن قد تفهم عبارة الشارح المذكورة ايضا تقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن على مفضولها كالأئمة وليس مرادا في شرح الروض أي والنهية والمغنى وفي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الأقبس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد يجاب عن الشارح بحمل الآحق في كلامه على الأقرب والمستويين فيه على المستويين في مجرد الدرجة اعم من استوائهم ايضا في نحو السن والفقه أراسم قال ع ش قوله مر على نائب فاضلها أي وإن كان حاضر أو قوله مر ونائب الأقرب الغائب وكذا الحاضر كما مر اه (قوله نحو الفاسق والمبتدع) أي فلا حق لها في الإمامة نهاية ومغنى أي مع وجود عدل املو عم الفسق الجميع قدم الأقرب كما هو ظاهر ثم ظاهر إطلاقه في المبتدع انه لا فرق فيه بين أن يفسق بيدعته ام لا وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهما إلا أن يقال أراد بالمبتدع الذى

الخ وهو المعتمد شرح مر (قوله أي حيث وجد من مر الخ) وإلا فالزوج يقدم على الجانب شرح مر (قوله ولو لا الخ للام) انظر أي حاجة إلى هذا مع قوله السابق نعم الأخ للام الخ (قوله بخلاف نحو الغسل والدفن) أي والتكفين مر (قوله في المتن فلو اجتمعوا في درجة الخ) فلو كان أحد المستويين درجة زوجا أي كابي عم أحدهما زوج قدم وإن كان الآخر اسن منه كما اقتضاه نص البويطى وقولهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة شرح مر (قوله فان استويا في الكل أقرع) ولو صلى غير من خرجت قرعته صح مر (قوله الامع الاستواء) أي الذى الكلام فيه (قوله فالأوجه تقديم الفقيه الخ) في شرح الروض انه قضية كلامهم وانه ظاهر (قوله وللأحق الانابة وإن غاب) المفهوم من هذه العبارة أن له الانابة غاب أو حضروا أن نائبه مطلقا يقدم على من بعده وإفلا كبير فائدة في أن له الانابة وهذا ما في القوت فانه صرح بأن الحق لنائب الأقرب غائبا كان أو حاضر والذي في الاسنوى تقديم نائب الغائب دون نائب الحاضر وكتب شيخنا الشهاب الرملى ما مش شرح الروض ان المعتمد ما في القوت وان ما ذكره الاسنوى لا اعتماد عليه اه لكن قد تفهم عبارة الشارح المذكورة ايضا تقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن على مفضولها كالأئمة وليس مراد في شرح الروض وفيه أي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الأقبس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه نعم هذه العبارة تفهم موافقة الاسنوى فيما تقدم

نفسه يدعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدع ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراد المبتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق فيمن فسق بترك الصلاة مثلا وقضية كلام الشارح من أن تركه حارم المروءة لا يقدم عليه غيره حيث استويا في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا عشا ولعل الشارح أراد ادخاله بزيادة لفظة نحو على ما في النهاية والمغنى (قوله) ولما قدم الخ ونقل الاذرعى عن القفال أن ولي المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمها كالصلاة عليها أولا لأن المدار على الشفقة والمنتهى الأول أي حيث لا اقارب للامة اخذنا بما تقدم شرحه من قول المتن (البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي من قول المتن (على العبد) أي وعلى المبعوض ايضا وينبغي أن يقدم في المبعوضين أكثرهما حرية وإن يقدم المبعوض البعيد على الرقيق القريب عشا (قوله) ولو وافقه إلى قوله أو اظهارا في النهاية والمغنى الا قوله وأفاد إلى المتن (فهو بالامامة اليق) أي لأن الامامة ولاية نهائية ومعنى (أما حرصي) أي ولو اقرب كإدلال عليه السياق ونبه عليه شيخنا البرلسي اه سم (قوله) فن بالغ ظاهره ولو اجنبا كما في البجيرمي لكن يأتي عن العباب خلافه وبؤد لا أول لتعليل النهاية والمعنى بأنه مكلف فهو أحصرص على تكميل الصلاة ولأن الصلاة خلفه يجمع على جوازها بخلافه خلف الصبي كما في المجموع اه (قوله) وأما عابد قريب أي ولو صديبا وفي العباب ثم عصبات الذنب بترتيبهم في أرته حتى يميزهم ورقيقهم على بالغ أو حراجنبي اه و (قوله) فيقدم على الحر الاجنبي (ظاهره) ولو وافقه أو فقها سم وقد يقتضي ما ذكره تقديم العبد الصغير القريب على الحر الاجنبي البالغ وفيه توقف والظاهر ما في الحلبي من أن ما في الشارح محمول على ما إذا كانا بالغين أو صبيين والا فالبالغ مقدم على الصبي مطلقا اه (قوله) وأفاد الخ وفي المجموع أن التقديم في الا جانب معتبر كما في القريب بما يقدم به في سائر الصلوات نهاية قال عشا هذا قد يقتضي أن الا جانب يقدم فيهم الا فقه على الاسن وقياس ما في القريب خلافه اه قول المتن (ويقف الخ) والا قرب وفاقا لم ر في الجزء الموجود انه إن كان العضو الراس أو منه في الذكرا والعجز أو منه في المرأة حاذاه المصلي في الموقف وإن كان غير ذلك وقف حيث شاء سم على المنهج اه عشا (قوله) المستقل خرج به الماموم الا في سم قول المتن (عند راس الرجل) أي الذكرا ولو صديبا و (قوله) ويجزها بفتح العين وضم الجيم أي إليها هانها ومعنى وفي البجيرمي ما نصه ويوضع راس الذكرا لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافا لما عليه عمل الناس الان ويكون راس الانثى والخنثى لجهة يمينه على عادة الناس الان عشا والحاصل انه يجعل معظم الميت عن يمين المصلي فينبذ يكون راس الذكرا لجهة يسار المصلي والانثى بالعكس إذا لم تكن عند القبر الشريف اما إذا كانت هناك فالأفضل جعل راسها على اليسار كراس الذكرا ليكون راسها جهة القبر الشريف سلوكا للأدب كما قاله بعض المحققين اه ويأتي أن شاء الله تعالى ما نقله عن عشا^(٩) بعبارةها وعن سم ما يوافقه (قوله) أي المرأة أي ولو صغيرة نهائية ومعنى (قوله) ومحاولة الخ عطف على الاتباع عبارة المغنى وحكمة المخالفة المبالغة في ستر الانثى والاحتياط في الخنثى اه (قوله) أو اظهار الخ لعل أو بمعنى الواو (قوله) به أي بالستر

عنه وقد يجاب عن الشارح بحمل الاحق في كلامه على الا قرب والمستويين فيه على المستويين في مجرد الدرجة اعم من استوائهما ايضا في نحو السن والفقهاء ولا وقد يفهم ما تقدم عن شرح الروض عن المجموع تقديم الاسن غير الفقيه على نائب الفقيه فليراجع (قوله) في المتن البعيد أي القريب بدليل ما يأتي (قوله) أما حر صبي أي ولو اقرب كإدلال عليه السياق (أما حر صبي فيقدم عليه) كذا في شرح المذهب قال شيخنا البرلسي وقضيته أن الحكم كذلك ولو كان الصبي اقرب وهو ظاهر اه (قوله) وأما عابد قريب أي ولو صديبا وفي العباب ثم عصبات الذنب بترتيبهم في أرته حتى يميزهم ورقيقهم على بالغ أو حراجنبي اه (قوله) فيقدم على الحر الاجنبي (ظاهره) ولو وافقه أو فقيها (قوله) ولو على قبر المستقل) خرج الماموم الا في (قوله) في تابوت واحد ما المانع إذا كانا في تابوتين من مرعاهما بأن يجعل رأسه عند عجزها ويدل عليه ما يأتي عن شرح الروض

وانما قدم في امامة الصلاة في ملك نحو امرأة نائبها لانه ليس لمعنى في ذاتها بل خارج عنها وهو المملكية وذلك غير موجود هنا (وبقدم الحر) البالغ العدل (البعيد على العبد القريب) ولو وافقه وأسنى أو فقيها كهم خر على أسنق لانه أكمل فهو بالامامة أليق ودعاؤه اقرب للاجابة اما حر صبي فيقدم عليه فن بالغ لانه أكمل وأما عابد قريب فيقدم على الحر الاجنبي وأفاد بهذا ما في اصله بالاولى أن الحر في المستويين درجة أولى (ويقف) ندبا المصلي ولو على قبر المستقل (عند راس الرجل) للاتباع حسنه الرمضى (وعجزها) أي المرأة للاتباع رواه الشيخان ومثلها الخنثى ومحاولة لسترها أو اظهارا للاعتناء به ولو حضر رجل وأنثى في تابوت واحد

٩ قوله بعبارةها كذا بأصل الشيخ ولعل الاولى التذكير أو من هامش

حقيقة كل محتمل ولعل
الثاني أقرب أما المأموم
فيعتبر حيث تيسر
والأفضل إفراد كل جنازة
بصلاة إلا مع خشية نحو
تغير بالتأخير (ويجوز على
الجنازة صلاة) واحدة
برضا أوليائهم اتحدوا أم
اختلفوا كما صح عن جمع
من الصحابة في أم كلثوم
بنت علي وولدها وقد قدم
عليها إلى جهة الامام رضى
الله عنهم أن هذا هو السنة
وصلى ابن عمر علي تسع
جنازة رجال ونساء وقد
اليه الرجال ولأن
الفرض منها الدعاء والجمع
فيه ممكن وإذا جمعوا
وحضروا معا ويظهر أن
العبرة في المعية وضدها
بمحل الصلاة لا غير واتحد
النوع والفضل أقرع بين
الأولياء ان تنازعوا
فيمن يقرب للامام
ولا يقدم من قدموه ولا
نظر لما قيل الحق للبيت
فكيف سقط برضا غيره
لأن الفرض تساوهم في
الحضور فليس لاحد منهم
حق معين أسقطه الولي
فان اختلف النوع قدم
اليه الرجل فالصبي فالخنثى
فالمرأة أو الفاضل قدم
الأفضل بما يظن به قربه
إلى الرحمة كالورع

(قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) بقى احتمال رابع في غير من بتابوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل
عجيزة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيها والمتجه ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح
به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض سم اقول وظاهر ان الجعل المذكور يتأتى في تابوت واحد
ايضاً بان يزداد في طوله وعرضه ففى الشرح مفروض فيما إذا جعل رأسهما في جانب واحد (قوله بقربه
الخ) اي بان يغلب على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى لورعه وتقواه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده
مر اه سم (قوله اما المأموم) إلى قوله ثم يقرع في المعنى لإاقوله ويظهر إلى فان اختلف وقوله نعم إلى اما
لذا (قوله والأفضل) إلى قوله فان لم يرضوا في النهاية إلا ما ذكر (قوله اما المأموم الخ) لو كان المأموم واحدا
فالوجه ان المطلوب وقوفه عن يمين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فن تيسر له الوقوف
بازاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر غير يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن فيه زيادة في المعنى
المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الاثنى سم (قوله والأفضل) اي كما يفهمه تعبيره فيما يأتى بالجواز
(افراد كل جنازة الخ) اي لانه أكثر عملا وارضى قبوله والتأخير لذلك يسير نهاية ومعنى (لألا مع خشية الخ)
اي فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا نهاية اي بان غلب على ظنه ذلك عش (قوله نحو تغير) اي كالافتجار
نهاية قول المتن (ويجوز على الجنازة الخ) اي سواء كانوا ذكورا أم إناثا مذكورا أو إناثا نهاية ومعنى (قوله
برضا أوليائهم) تيسر كرحمته (قوله اتحدوا الخ) اي الجنازة نوحا (قوله عن جمع الخ) اي نحو ثمانين نهاية
(قوله وولدها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم نهاية ومعنى (قوله وقد قدم عليها الخ) اي
وجعل الامام وهو سعيد بن العاصي الغلام بمأمله وجعلها بمأبى القبة نهاية (قوله إن هذا الخ) اي وقولهم
في مقام الثناء عليه ان هذا هو السنة عش (قوله منها) اي صلاة الجنازة (قوله والجمع فيه ممكن) وهل
يتعدد الثواب لهم وله بعدد هم أو لافيه نظر والأقرب الاول ومثله يقال في التشديد لهم ثم رأيت له مر قبيل
قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح بذلك عش (قوله أقرع الخ) اي نأ بالتمسك كل واحد من
صلاته بنفسه على ميته عش وقضيته وقوب الاقراع عند خشية نحو التغير بالتأخير (قوله وإلا) اي إن لم
يتنازعوا (قوله برضا غيره) وهو الاول (قوله وقدم اليه) اي إلى الامام في جهة القبلة عش (قوله تساوهم
في الحضور) اي والنوع والفضل (قوله لرجل الخ) قال في شرح الروض ويحاذى برأس الرجل عجيزة المرأة
انتهى اه سم وفي عش عن ابن عبدالحق مثله (قوله في المرأة) اي البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر
حفنى (قوله أو الفضل الخ) اي فان كانوا رجالا أو نساء جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد إلى جهة القبلة
ليحاذى الجميع وقدم اليه افضلهم نهاية ومعنى قال عش قوله مر واحدا خاف واحدا الخ اي والشرط
ان لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع اه (قوله تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت سم (قوله

على قوله فان اختلف النوع إلى المرأة (قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) قد يقال بقى احتمال رابع في
غير من بتابوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل عجيزة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيها والمتجه إلى
ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض فينبغي
ان يحمل تردد الشارح على ما لا يزداد أن يحاذى برأس الرجل عجيزة المرأة أو لم يمكن ذلك كان يكونا
في تابوت واحد اه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده مر (قوله اما المأموم فيقف حيث تيسر) لو كان
المأموم واحدا وتعارض وقوفه على يمين الامام وبازاء رأس الرجل أو عجيزة المرأة فالوجه ان
المطلوب وقوفه على اليمين ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فن تيسر له الوقوف بازاء
ما ذكر والوقوف بمحل آخر عن يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن فيه زيادة في المعنى
المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الاثنى (قوله في المتن ويجوز على الجنازة صلاة) علم من
تعبيره بالجواز ان الأفضل إفراد كل بصلاة شرح مر (قوله فالمرأة) قال في شرح الروض ويحاذى برأس
الرجل عجيزة المرأة اه (قوله نعم بحث الأذرعى ومن تبعه تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت

فيقدم الخ) أى إلى الامام نهاية (قوله السابق) ينبغى أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الامام سم (قوله مطلقا) أى وإن كان المتأخر افضل نهاية ومعنى قال ع ش لو كان المتأخر نيبا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخر له السابق فيه نظر ثم رايت حج ترد فيه في فتاويه وما إلى أنه لا يؤخر له اه (قوله نحيبت امرأة للكل) أى اخرت على الرجل والصبي والخشي نهاية ومعنى (قوله صفوا وادفوا واحد الخ) هو كلام الاصحاب وعلل بان جهة اليمين اشرف وقضية هذه العلة ان يكون الافضل في الرجل الذكر جعله على يمين المصلي فيقف غندراسه ويكون غالبه على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخشي السنة ان يقف عند عجزينهما فينبغى ان يكون جهة راسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحيث ان يتج من ذلك ان معنى جعل الخشائي صفاء عن اليمين ان يكون رجلا الثاني عند راس الاول وهكذا في التامل سم على المنهج اه ع ش وفي هامش المغني لصاحبه والاولى كما قال السهوي في جوائى الروضة جعل راس الذكور عن يسار الامام ليكون معظمه على يمين الامام اه (قوله عن يمينه الخ) ويقدم إلى اليمين الامام اسبقهم ان ترتبوا وادفوا ان لم يرتبوا بغير معنى (قوله راس كل منهم الخ) جملة حالية فكان الاولى ورأس الخ بالواو كما في المغني (قوله عند الرجل الآخر) أى فتكون رجل الثاني عند رأس الاول وهكذا عميرة وتقدم عن ع ش مثله (قوله وعند اجتماع جنائز) أى معا او مرتبين (قوله واحد الخ) أى بامامة واحد وإن لم يكن منهم (قوله وإلا) أى وان لم يعينوه وتنازعوا في التعيين (قوله قدم ولي السابقة) أى ان اجتمعوا مرتبين (قوله ثم يقرع) أى بين الاولياء اذا حضرت الجنائز معانهاية أى نداء للممكن كل واحد من صلته بنفسه على ميتة ع ش (قوله ولو صلى) ببناء المفعول (قوله بمامر) أى بما يظن به قربه إلى الرحمة الخ (قوله وإلا) أى بان اتحدوا في الفضل او اختلفوا فيه وتنازعوا في التقديم ويؤيد الاحتمال الثاني ما يأتي آنفا عن سم (قوله اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع سم (قوله وفارق مامر) أى في التقريب إلى الامام بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الاقراع وهنا لما يقدم به اذارضوا ولا اقرع سم (قوله بان ذاك) أى القرب إلى الامام و (قوله من هذا) أى التقدم بالصلاة عليه (قوله من على شك في إسلامه) يدخل فيه مسئلة السبي المذكورة وكذا يجوز الحال بدارنا والوجه انه كالمسلم اخذنا ما يأتي في شرح رلوه وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم في ذلك يجوز الحال الخ سم عبارة الكردى قوله من شك في إسلامه أى بعد العلم بكفره كما يدل عليه قوله الآن وبقي اصل بقائه على كفره فلا يتأق ما يأتى وكالمسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا اه (قوله كشهادة عدل الخ) أى والدار كردى (قوله وإن لم يثبت) أى الاسلام بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كما مر أى مع قوله إن كان مسلما او شهد واحد وواحد فلا خلافا للمتولى اه سم (قوله ومحله) أى وجوب الصلاة على من شهد

أما إذا تعاقبوا فيقدم السابق مطلقا ان اتحد النوع وإلا نحيبت امرأة للكل وخشي لرجل وصبي لاصبي لبالغ ولو حضر خنائي معا او مرتبين صفوا وادفوا احدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لثلاث تقدم أنثى على ذكر وعند اجتماع جنائز ان رضى الاولياء بواحد وعينوه تعين وإلا قدم ولي السابقة وإن كانت أنثى ثم يقرع فان لم يرضوا بواحد صلى على كل ميتة ولو صلى على كل وحده والامام واحد قدم من يخاف فساد ثم الافضل بامر ان رضىوا ولا اقرع وفارق مامر بأن ذاك أخف من هذا (وتحرم) الصلاة (على) من شك في إسلامه دون من يظن إسلامه ولو بقرينة كشهادة عدل به وإن لم يثبت ومحله ان لم يشهد عدل آخر بموته على الكفر وإلا تعارضوا

(قوله فيقدم السابق مطلقا) ينبغى ان المراد السابق إلى الموضع بين يدي الامام (قوله ثم يقرع) قال في شرح الروض ولك ان تقول لم يقدموا بالصفات قبل الاقراع كما يأتي نظيره انتهى وفرق غيره بان التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه إلا الاقراع بخلافه في نظيره المذكور أى القرب إلى الامام فانه مجرد فضيلة القرب إلى الامام فائرت فيه الصفات الفاضلة وفرق بغير ذلك ايضا فراجعه وقد يشكل على الفرق المذكور انه يقدم بعض الاولياء على بعض بالصفات مع أنه ولاية إلا أن يجاب بأن ما هنا فيه ولاية على ميت الغير (قوله ولا اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع (قوله وفارق مامر) أى في التقريب إلى الامام أى حيث يقدم هناك بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الاقراع وهنا لما يقدم به اذارضوا ولا اقرع (قوله على من شك في إسلامه) يدخل فيه مسئلة السبي المذكورة ويشمل يجوز الحال بدارنا والوجه انه كالمسلم اخذنا ما يأتي في شرح رلوه وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا الخ (قوله وإن لم يثبت) أى الاسلام أى بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كما مر أى مع قوله إن كان مسلما او شهدوا واحد واحد فلا خلافا للمتولى انتهى

وبقي أصل بقائه على كفره وهذا يجمع بين من اطلق عند شهادة واحد باسلامه الصلاة عليه ومن اطلق دمه ويتردد النظر في الأرقاء الصغار المعلوم سديهم مع الشك في اسلام سايبهم ولا قرينة ومر عن الاذرعى انه يسن امرهم بنحو الصلاة فهل قياسه جواز الصلاة هنا عليهم او يفرق بان ذاك فيه مصلحة لهم بالفهم لها بعد البلوغ ولا كذلك هنا كل محتمل والثاني (١٥٩) اقرب وعلى (الكافر) بسائر انواعه

لجرمة الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا الآية ومنهم اطفال الكفار فتحرم الصلاة عليهم وإن كانوا من اهل الجنة سواء وصفوا

الاسلام أم لا لانهم مع ذلك يعاملون في احكام الدين اهل الارث وعشرة معاملة الكفار والصلاة من احكام الدنيا خلافا لمن وهم فيه ويظهر حل الدعاء لهم بالمغفرة لانه من احكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (ولا يجب) علينا (غسله) لانه للكرامة وليس

هو من أهلها نعم يجوز لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر غلياً بغسل والده وتكفينه لكنه ضعيف (والاصح وجوب تكفين (الذي) والحق به المعاهد والمستامن (ودفته) من ماله ثم منفقه ثم من بيت المال ثم من ميسائر المسلمين وفاء بذمته كما يجب إطعامه وكسوته إذا عجز وقيد في المجموع الوجهين بما إذا لم يكن له مال وخصم ما بنا فقال في وجوبها على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان ثم صحح الوجوب وعمله بما ذكر الدال على

عدل باسلامه (قوله وبقي أصل بقائه) يؤخذ منه أن محله في الكفر الأصلي أمالو أخبر شخص بارتداد مسلم واخر ببقائه على الاسلام الى الموت فيصل على عليه لان الاصل بقاءه على الاسلام بصري وتقدم عن الكردى ما يوافقه (قوله وهذا) اي بقوله ومحله الخ (قوله ومر) اي في اوائل الصلاة كردى (قوله والثاني اقرب) اي فلا تجوز الصلاة عليهم وتقدم عن شيخنا اعتماداً وعن عشرين ان الاقرب انه يصلى عليه ويعلق النية كالواختلاط مسلم بكافر اه ولعل هذا هو الاحوط (قوله بسائر انواعه) الى قوله ومنهم في النهاية والمغنى (قوله لجرمة الدعاء) اي لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به نهاية ومعنى (قوله قال الله تعالى) هذا دليل ثان فكان الاولى العطف كافي النهاية والمغنى (قوله فتحرم الصلاة الخ) اعتمده عشرين وشيخنا وغيرهما (قوله مع ذلك) اي كونهم من اهل الجنة (قوله ويظهر الخ) اقره عشرين (قوله بالمغفرة) قد يناقش فيه بانها لا تكون إلا عن معصية او مخالفة وهو لا يعاقب ولا يعاقب بالاجماع فلو قال برفع الدرجات لاسلم من ذلك والامر سهل إذ ما ذكر متافسة في المثال لافي الحكم بصري وتقدم عن عشرين وشيخنا الجواب بان المغفرة لا تقتضى سبق الذنب (قوله بخلاف صورة الصلاة) التفرقة بين الدعاء لهم والصلاة عليهم محل تأمل فان صورة كل منهما صادرة من فاعله في الدنيا والغرض منه طاب امرهم في الدار الآخرة بصري وقد يفرق بجواز اصل الدعاء لمطلق الكافر بخلاف الصلاة (قوله علينا) الى قوله وقيد في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه ضعيف وقوله والمستامن (قوله علينا) اي ولا على الكفار نهاية ومعنى (قوله نعم يجوز) اي وان كان حريماً وسواء في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره نهاية ومعنى قال عشرين اراد مر بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر انه مباح ويحتمل السكراة وخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعى اه عبارة سم قوله يجوز اي ولو على الصفة الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذ لا مانع نعم ان قصد بذلك اكرامه وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر إذا قصد تعظيمه من حيث كفره اه قول المتن (وجوب تكفين الذي) خرج به الحر في فلا يجب تكفينه ولا دفنه بل يجوز إغراء الكلاب عليه إذ لا حرمة في الاولى دفنه ثلاثاً ينادى الناس برأحتهم والمراد بالحر في معنى ونهاية (قوله من ماله) انظر مع قوله وقيد في المجموع الخ سم وقد يجب بان قوله الا في قوة استثناء كون ما ذكر من ماله من محل الخلاف (قوله ثم منفقه) اي ماله (قوله وقيد في المجموع الوجهين الخ) هكذا صور الوجهين صاحب الجواهر وغيره بما إذا لم يكن له مال وحمل المتأخرون عليه كلام الروضة واصلمها بصري (قوله وغيره) منه النهاية والمغنى (قوله بما إذا لم يكن له مال) اي ولا من تزمه نفقته ومعنى ونهاية ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله وخصم ما الخ) كلام الروضة واصلمها صريح في هذا التخصيص بصري (قوله بنا) اي بالمسلمين (قوله إذا لم يكن له مال) اي ولا منفق كما مر عن النهاية والمغنى (قوله بما ذكر) وهو الوفاء بذمته (قوله على انه الخ) اي ما تقدم من التكفين والدفن (قوله وجوبها) اي وثمة التكفين والدفن (قوله مخاطب به الخ) وفي شرح البهجة ما حاصله ان وجوب الفعل لا يختص بنا والمائة تختص بنحو تركته ان كانت فقول الشارح المخاطب به ان اراد بالمال فواضح او الفعل فشكل مع قوله نظير ما مر في المسلم سم

(قوله نعم يجوز) أي ولو على الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذ لا مانع نعم قصد بذلك اكرامه وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر إذا قصد تعظيمه من حيث كفره (قوله من ماله) انظر مع قوله له بعد وقيد في المجموع الخ (قوله وفيما إذا كان له مال او منفق المخاطب به الورثة او المنفق الخ)

أنه لا يجب على الذميين من الحيثية التي لا جملها زنا ذلك وهي الوفاء بذمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم مكلفون بالفروع وفيما إذا كان له مال او منفق المخاطب به الورثة او المنفق ثم من علم بوته نظير ما مر في المسلم ولا ينافي ما صححه من الوجوب قوله في موضع اخر قد ذكرنا ان للمسلم غسله ودفنه لان مراده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدفن لانه الذي قدمه فيه ولا قوله في موضع اخر ويجوز غسله وتكفينه ودفنه لانه مسوق فيما اجمعوا عليه بدليل تعقيبه لذلك بقوله واما وجوب التكفين ففقه خلافه وتفصيل سبق واضع في باب

غسل الميت وأشار بذلك لما ذكرته (١٦٠) عنه أولا فتأمل ذلك ولا تنفر بخلافه أما الحربي فيجوز إغراء الكلاب على جيفته

أقول وسيأتي كلام الشارح كالصريح في الأول إلا أن قوله ثم من علم موته موهم لارادة الثاني (قوله أما الحربي) إلى قوله وهم في النهاية والمغنى قول المتن (عضو مسلم) ولو كان الجزء من ذي القياس وجوب تكفينه ودفنه عميرة أه عش (قوله فمافى العدة أنه لا يصلي الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قال الأول وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم إلى الفرق أميل أه قال عش قوله مر وكلامهم إلى الفرق الخ معتمداه عبارة سم ولعل الأوجه الفرق نعم بعض الظفر اليسير يتجه أنه كالشعرة أه (قوله لا يصلي على الشعرة الواحدة) ومثل الصلاة غير ما فلا يجب غسلها كما نقله في أصل الروضة عن صاحب العدة وأقره مغنى وأقره عش عبارة الحلبي وعلى قياس ذلك الغسل والتكفين والدفن فلا يجب واحد منها أه (قوله اخذ به) أي بالتوقف (قوله ترجح أنه لا فرق) أي بين الشعرة الواحدة وغير ما فصلي عليه مطلقا بصري وسم (قوله ويؤيده الخ) رده النهاية أنه لما كان بقية البدن تابعا لما صلى عليه اشترط أن يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فانها ليست كذلك فلا يناسبها الاستتباع أه (قوله وإن كان) فيه استخدام إذا المراد بالضمير ما عدا ما وجد (قوله وإن كان تابعا لما وجد) بهذا يندفع التأييد وترجح عدم الفرق لأن ما لا وقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك سم وتقدم النهاية مثله قول المتن (علم موته) أي بغير شهادة مغنى ونهاية (قوله وإن هذا) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله أو حركته حركة مذبوح) عبارة المغنى والنهاية وشرح المنهج نعم أن ابن من حى فأت في الحال حكم الكل واحد يجب غسله ودفنه بخلاف ما إذا مات بعد مدة سواء أئذ ملئت جراحته أم لا أه قال عش قوله نعم أن ابن الخ شمل ذلك ما لو حلق رأسه ثم مات عقب الحلق فجاءه فليار اجمع ومفهوم كلام ابن حج يخالف ذلك وقضية أيضا أنه لا فرق بين كون وصوله إلى حركة المذبح بمرض أو بجنابة وقد فرقوا بينهما في مواضع فليحرروا وقد يقال الأقرب تصوير ذلك بالموات بجنابة (فائدة) وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم مات مرتدا أو يد الكافر ثم مات مسلما فهل تعود يداهما وتعذب في الأولى وتنعم في الثانية أم لا فيه نظر والظاهر فيهما الأول لأن المقطوعة في الإسلام سلبت الأعمال الصادرة منها بارتداد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت المؤاخذة بمصدر منها بإسلام صاحبها أه (قوله ولم يعلم أنه غسل) أي طهره والأفلا تجب الصلاة عليه نهاية ومغنى (قوله ويظهر أن المراد الخ) ظاهر القصة الاتية المستدل بها خلافه وقوله الاتي والظاهر الخ محل تأمل بصري (قوله وبين الإسلام) أي حيث وجب الصلاة على من ظن إسلامه (قوله أحكامها الخ) أي ومنها عدم جواز الصلاة عليه (قوله إلا يبين) أي للموت (قوله جميع ما بعده) أي ومثله وجوب الصلاة عليه قول المتن (صلى عليه) والظاهر أن هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد ولو ترك تغسيله مع إمكانه وأراد الصلاة على الباقي الغائب أو الحاضر فهل له ذلك أو يمتنع إلا بعد تغسيله مع إمكانه فلا بد منه ومن نية الصلاة على الجملة فيه نظر مال م إلى الثاني فليار اجمع سم (قوله بالتعليق عليه) أي الإسلام بان يقول أصلي عليه أن كان مسلما كرى (قوله وجوبا) إلى قوله وبحث في النهاية وكذا في المغنى الأقوله والظاهر إلى ويجب وقوله فان كان بدرهم إلى ويجب (قوله وقعة الجمل) أي مقاتلة على مع معاوية رضي الله تعالى عنهما من جهة الخلافة

عبارة شرح البهجة في المسلم وهل المخاطب بهذه الفروض أي الغسل والتكفين والحل والصلاة والدفن أقارب الميت ثم عند عجزهم أو غيبتهم الأجانب أو الكل مخاطبون من غير ترتيب فيه وجهان حكاهما الجليلي وهو غريب والمشهور وعموم الخطاب لكل من علم موته وسيأتي في الفرائض الكلام على محل مؤن التجهيز أه وحاصله أن وجوب الفعل لا يختص والمؤنة تختص بنحو تركه أن كانت فقول الشارح المخاطب به أن أراد بالمال فواضح أو الفعل فشكك مع قوله نظير ما مر في المسلم (قوله ترجح أنه لا فرق) أي في الصلاة بين الشعرة وغير ما (قوله وإن كان تابعا لما وجد) فيه مسامحة لا تخفى (قوله وإن كان تابعا لما وجد) بهذا يندفع التأييد وترجح عدم الفرق لأن ما لا وقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك وهل الظفر الواحد كالشعرة فيه نظر ولعل الأوجه للفرق نعم بعض الظفر اليسير يتجه أنه كالشعرة (قوله في المتن صلى عليه)

وكذا المرتد والزندق (ولو وجد عضو مسلم) أو نحوه كشعره أو ظفره وهم من نقل عن المجموع خلافه وقضية كلامهما التوقف فمافى العدة أنه لا يصلي على الشعرة الواحدة واخذ به غيرهما فرجح أنه لا فرق ويؤيده ما يأتي أن الصلاة في الحقيقة إنما هي غلى الكل وإن كان تابعا لما وجد (علم موته) وإن هذا الموجود منه انفصل بعد الموت أو وحركته حركة مذبوح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجملة ويظهر أن المراد بعلم حقيقة العلم فلا يكفي الظن ويفرق بينه وبين الإسلام بان الأصل الحياة فلا تنتقل أحكامها عنه الأبيقين وإضا فالمت هو الموجب لجميع ما بعده فوجب الاحتياط له بخلاف نحو الإسلام فانه من جملة التوابع لأحكام الموت وإضا فالإسلام يكتفي فيه بالتعليق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوبا كما فعله الصحابة رضي الله عنهم لما القى عليهم بمكة طائر نسر يد عبد الرحمن ابن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجمل وغرفوها بخاتم

(قوله معاوية الخ لعل الصواب مع عائشة فان وقعة الجمل لم تكن مع

معاوية بل كانت مع عائشة وطاعة والزبير رضي الله عنهم أه صحح

وسميت وقعة الجبل لأن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت على جبل مع معاوية فظفر بها جيش على فقروا الجبل وهي عليه حتى وقع الجبل فاخذوا عائشة وذهبوا بها إلى على فبكى وبكت واعتذر كل منهما للآخر ومكث مدة عنده في البصرة ثم جهزها وارسلها إلى المدينة رضي الله تعالى عنهم اجمعين بحيرى (قوله) أنهم كانوا عرفوا (الح) أى قبل انفصالها سم (قوله) وستر بخرقه) يفهم أنه لا يجب ثلاث لفائف عرش عبارة سم هل يجب ثلاث خرق سابعة إذا أمكن ذلك من تركته أم لا ويفرق بين الجزم والجملة كما هو قضية إطلاق هذه العبارة (قوله) ومواراته (الح) والأقرب أنه يعتبر فيه ما يعتبر في الجملة من حفرة تمنع رائحة الجملة ونش السبع عليها وأنه يجب توجيهه للقبلة بأن يجعل على الوضع الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجهت للقبلة سم واقره عرش فى الثانى ثم قال ويتجه أنه يجب الدفن فيما يمنع الرائحة فى الميت الذى جف دون الشعر اه (قوله) فانه يسن ذلك (ظاهره) أن الإشارة إلى جميع ما ذكر من الغسل والستر والموارة لكن اقتصر المغنى والنهاية على الأخيرين عبارتهما اما ما انفصل من حى أو شككتنا فى موته كيد سارق وظفر وشعر وعلقة ودم فصد ونحوه فيسن دفنه إما كراما لصاحبها ويسن لف اليد ونحوها بخرقه أيضا اه قال عرش قوله مر كيد سارق وينبغي إذا دفنت أن يجعل باطنها لجهة القبلة وقوله مر وشعر ومنه ما يزال بحاق الرأس وينبغى أن المخاطب به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الحائط يفعله سقط عنه الطلب اه عرش (قوله) ويسن موارة (الح) أى ولا يجوز الصلاة عليه سم (قوله) ولو ما يقطع للختان) فرع هل المشيمة جزء من الام أو من المولود حتى إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها وإذا وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الأجزاء ولا لأنها لا تعد من أجزاء واحد منها خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل سم على المنهج أقول الظاهر أنه لا يجب فيها شيء عرش عبارة البحيرى أما المشيمة المسماة بالخلاص التى تقطع من الولد فى جزء منه واما المشيمة التى فيها الولد فليست جزء من الام ولا من الولد قليوى وبر ماوى اه (قوله) وكالمسلم فى ذلك) أى فى تجهيز الكل والجزء عبارة النهاية ولو وجد ميت مجهول أو بعضه بيلا دنا صلى عليه إذا الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه إذا وجد فى موات لا ينسب إلى دار الاسلام ولا إلى دار الكفر وهو الذى لا يذب عنه أحدهم وكذلك اه وعبارة المغنى ولو جهل كون العضو من مسلم صلى عليه أيضا ان كان فى دار الاسلام كالو وجد فيها ميت جهل اسلامه اه (قوله) لكن الغالب فيها الاسلام) أى ولا فرق فى ذلك بين أن توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا حرمة الدار عرش (قوله) فكذلك لقيط فيما يأتى) أى من أنه إن كان فيها مسلم فسلم وإلا فكافر عرش (قوله) وتجب نية الصلاة (الح) وإن علم أنه صلى على جملة الميت لا على العضو وحده إذا لزم الغائب تابع للحاضر نهاية وقال المغنى نعم من صلى على هذا الميت دون هذا العضو نوى الصلاة على العضو وحده كما جزم به ابن شهبة اه ويأتى عن مر مثله (قوله) على الجملة) أى فيقول نويت أصلى على جملة من انفصل منه هذا الجزء بحيرى (قوله) ان علم أنه غسل (الح) أى ولا وجبت نهاية

والظاهر أن هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر حتى لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد عنه ولو ترك تغسيله مع إمكانه وأراد الصلاة على الباقي الغائب فهل له ذلك أو يمتنع إلا بعد تغسيله مع إمكانه فلا بد منه ومن نية الصلاة على الجملة فيه نظر يجرى فيها الوابن بعض أجزاء الحاضرين وأراد تغسيل ما عدا المبان وتخصيصه بالصلاة عليه ومال مر إلى الثانى فليراجع (قوله) والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته) أى قبل انفصالها (قوله) وستره بخرقه) هل يجب ثلاث خرق سابعة إذا أمكن ذلك من تركته كما فى الجملة أم لا ويفرق بين الجزم والجملة كما هو قضية إطلاق هذه العبارة (قوله) ومواراته) هل يعتبر فيها ما يعتبر فى الجملة من حفرة تمنع رائحة الجملة ونش السبع عليها أم يكفى ما يصان معه من التعرض له غالبا فيه نظر وأهل الأقرب الثانى وهل يجب توجيهه للقبلة بأن يجعل على العضو الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجهت للقبلة فيه نظر ولا يبعد الوجوب (قوله) وتسن موارة كل ما انفصل من حى) أى ولا يجوز الصلاة عليه (قوله) وتجب نية الصلاة على الجملة) أى ومع ذلك هى صلاة على حاضر نظر للجزء الحاضر واستتباعه للباقي الغائب فلها أحكام الصلاة

والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو واستفاضة ويجب غسل ذلك قبل الصلاة عليه وستره بخرقه ومواراته وإن كان من غير العورة لما مر أن ما زاد عليها يجب ستره لحق الميت بخلاف ما لا يصلى عليه كيد من جهل موته فانه يسن ذلك فيها وتسن موارة كل ما انفصل من حى ولو ما يقطع للختان وكالمسلم فى ذلك مجهول الحال بدارنا لأن الغالب فيها الاسلام فان كان بدارهم فكذلك لقيط فيما يأتى فيه وتجب نية الصلاة على الجملة فلو ظفر بصاحب الجزم لم تجب أعادتها عليه ان علم أنه غسل قبل الصلاة

ومغنى (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده مر ويبنى أن تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والاجاز بنية فقط مرهم وكتب البصرى أيضا ما نصه قول الزركشي وإلا هو صادق بما إذا شك ويتجه حينئذ ما افاده الشارح وبما إذا علم عدم غسلها ويتجه حينئذ ما افاده الزركشي فعلم ما في صنيع الشارح رحمه الله تعالى إنا قولنا نقل المغنى عن الزركشي الثاني فقط عبارة وقال الزركشي محل نية الصلاة على الجثة إذا علم أنها قد غسلت فان لم تغسل نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فان شك في ذلك نوى الصلاة عليها ان كانت قد غسلت ولا يضر التعليق في ذلك اهـ (قوله ويظهر بناؤه الخ) وحله النهاية والمغنى على ما إذا صلى على احدهما قبل طهر الآخر (قوله ولا تكفي الصلاة الخ) (فرع) ولمن حضر بعد الصلاة على الميت فعلمها جماعة وفردى والاولى التأخير إلى الدفن كما نص عليه وينوى الفرض لو قوعا منه فرضا نهاية وشرح الروض قول الماتن (والسقط الخ) وهو كما عرفه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة إذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما اتفق بذلك الولد رحمه الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه نهاية وفي المغنى نحوه وفي سم عن افتاء السيوطى ما يوافقه خلافا لما يأتى في الشرح وفاقا لشيخ الاسلام قال ع ش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أى وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمى اهـ (قوله لان هذا) أى من استهل أو بكى قبل تمام انفصاله (قوله مستثنى الخ) قضية هذا أنه لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه يجرى في النازل ما تقدم في قول المصنف ولو وجد عضو مسلم الخ كما مال إليه سم (قوله وما عدا هذين) أى ما عدا القصاص ونحو الصلاة قال سم يدخل فيما عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضى به العدة اهـ (قوله وإلا تعلم حياته) أى بان لم يستهل ولم يبكى نهاية ومغنى قول الماتن (كاختلاج) أى أو تحرك نهاية ومغنى أى ولو دون أربعة أشهر ان فرض ع ش (قوله اختياري) بما إذا يتمز عن الاضطرار أى بصرى (قوله لاحتمال الحياة) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله عليها) أى الحياة أى الدالة عليها قول الماتن (ولم يبلغ أربعة أشهر) أى مائة وعشرين يوما أى لم يظهر خلقه نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لم يغسل) أى لم يجب غسله سم قول الماتن (وكذا ان بلغها) أى أربعة أشهر أى مائة وعشرين يوما حد نفخ الروح فيه عادة أى ظهر خلقه فالعبرة فيما ذكر بظهور خالق الادمى وعدم ظهوره كما تقرر فالتمبير ببلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خالق الادمى عندها وعبر بعضهم بمن إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما ذكر مغنى وعبارة النهاية وأعلم ان للسقط احوالها وان لم يظهر فيه خلق آدمى لا يجب فيه شئ نعم يسن ستره بخرقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة اما هي فممتعة كما مر فان ظهر فيه امارة الحياة فبالكبير اهـ (قوله كاصرحوا به في قولهم

الجملة بما إذا علم أنها قد غسلت وإلا نوى العضو وحده وفيه نظر بل الذى يتجه أنه ينوى الجملة وإن لم يعلم ذلك معلقا نيته بكونه قد غسل نظير ما مر في الغائب وفي الكافي لو نقل الرأس عن بلد الجثة صلى على كل ولا تكفي الصلاة على احدهما ويظهر بناؤه على الضعيف أنه يجب نية الجزء فقط (والسقط) بتثليث اوله من السقوط (ان) علمت حياته كان (استهل) من اهل رفع صوته (أو بكى) بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم وليس في عمله لان هذا مستثنى من انه إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كله وكذا حزر رقبته حينئذ فيقتل جاره وفي الروضة وغيرها اخرج راسه وصاح فخره آخر قتل لانا تيقنا بالصياح حياته وما عدا هذين حكمه فيه حكم المتصل (ككبير) للخبر الصحيح على كلام فيه إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه (ولان) تعلم حياته (فان ظهرت امارة الحياة كاختلاج) اختياري (صلى عليه) وجوبا (في الاظهر) لاحتمال الحياة بظهور هذه القرينة عليها ويغسل ويكفن ويدفن قطعاً (وإن لم تظهر) امارة الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حد نفخ الروح فيه (لم يغسل عليه) أى لم تجز الصلاة عليه لانه

على الحاضر مر (قوله وبحث الزركشي تقييد الخ) اعتمده مر ويبنى تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والاجاز بنية الجزء فقط مر (قوله بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم الخ) في شرح العباب ولو انفصل بعضه واستهل ثم انفصل الباقي فقال جمع لا يثبت له حكم الحياة وقال آخرون محققون يثبت له ولعله الاقرب اما لو لم ينفصل الباقي فلا يصلى عليه لان الجنتين متى لم ينفصل كله يكون كما لو لم ينفصل منه شئ إلا في بعض المواضع وقول الاذرعى الوجه الجزم بالصلاة عليه فيه نظر بل الوجه ما قلناه اهـ ولا يخفى أن قضية الاول أنه لا يثبت له حكم الحياة إلا إذا كان الاستهلال أى مثلاً بعد تمام الانفصال وأنه لو علمت حياته حال اجتنانه قبل انفصال شئ منه ثم مات وانفصل ميتا انه لا يثبت له حكم الحياة في هذه الحالة وفيه نظروا لعل الوجه الثبوت فليحرر (قوله لان هذا مستثنى) على هذا لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بهضه ونزل دون باقيه فل يجرى في النازل ما تقدم في قوله ولو وجد عضو مسلم الخ (قوله وما عدا هذين) يدخل فيما عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضى به العدة (قوله) ومن ثم لم يغسل

فصاعدا ولم تظهر اماراة الحياة فيه حرمت الصلاة عليه (في الاظهر) لمفهوم الخبر وبلوغ او ان النفخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة اى الكاملة وكذا النول لا يستلزمها بدليل ما قبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل (١٦٣) النول للتسعة مع تخاف نفخ الروح فيه

لا مرأاده الله تعالى اه ولك ان تقول سلمنا النفخ فيه هو لا يستكتفي بوجوده قبل خروجه وإذا قال جمع بأن استهلاله الصريح في نفخ الروح فيه قبل تمام انفصاله لا يعتقد به فكيف به وهو كله في الجوف ومن ثم تعين ان الخلاف في وجودها قبل تمام انفصاله لا يأتي في وجودها في الجوف لو فرض العلم بها عنه فافتاء بعضهم في مولود التسعة لم يظهر فيه شيء من امارات الحياة بانه يصلى عليه إنما يأتي على الضعيف المقابل وزعم ان النازل بعد تمام أشهره لا يسمى سقطا لا يجدى لانه بتسليمه يتعين حمله على أنه لا يسماه لغة إذ كلامهم هنا موضح كما علمت بانه لا فرق في التفصيل الذي قاله بين ذى التسعة وغيره ثم رأيت عبارة أئمة اللغة وهي السقط الذى يسقط من بطن أمه قبل تمامه وهي محتملة لان يريدوا قبل تمام خلقه بان يكون قبل التصوير أو قبل نفخ الروح فيه أو قبل تمام مدته وحينئذ يحتمل أن المراد بمدته أقل مدة الحمل أو غالبها أو أكثرها وحينئذ فلا دلالة في عبارتهم هذه بوجه ثم

الخ) ويأتى عن السيوطى ما يخالفه (قوله فصاعدا) والاشبه تخصيصه بما إذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط اه سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لمفهوم الخبر) اى المتقدم في شرح ككبيرة وقد يقال ان مفهومه يتنافى الاظهر السابق انفا (قوله وبلوغ او ان النفخ الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله وجود) اى النفخ (قوله للتسعة) اللام بمعنى الى (قوله هو الخ) الاسبك وهو بالواو (قوله قبل خروجه) اى من الجوف (قوله وإذا قال جمع الخ) اى كما تقدم في شرح اوبكى (قوله قبل تمام الخ) متعلق باستهلاله و (قوله لا يعتد به) خبر ان (قوله فكيف به) اى بوجود النفخ في السقط (قوله ومن ثم) اى لاجل ان الاعتداد بنفخ الروح فيه وهو كله في الجوف في غاية البعد (قوله ان الخلاف) اى السابق في شرح اوبكى (قوله في وجودها) اى الحياة (قوله منه) اى في الجوف فمن معنى في (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى سم اى ووافقه النهاية والمغنى ومن بعدهما (قوله لتسعة) بل لتسعة كما مر عن النهاية وغيره (المقابل) اى مقابل الاظهر (قوله وزعم ان النازل) وبهذا اتى الرملى فقال السقط هو النازل قبل تمام أشهره أى أقل مدة الحمل أما النازل بعد تمامها هو ستة أشهر ولحظتان فلا يسمى سقطا فيجب فيه ما يجب في الكبير من وجوب الغسل والتكفين والدفن والصلاة عليه وان نزل ميتا والتفصيل إنما هو في السقط كرى (قوله لا يجدى لانه بتسليمه يتعين) هذا غير صحيح نهاية (قوله موضح) الخ) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل) اى بظهور اماراة الحياة وعدمه (قوله محتملة لان يريدوا الخ) وظاهر ان المتبادر هو الاحتمال الاخير فينبغي حملها عليه وفي سم عن افتاء السيوطى ما نصه قال ابن الرفعة في الكفاية نقلا عن الشيخ أبى حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولد ميتا فترجيحه الاول يدل على أن المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اه (قوله وحينئذ) اى حين اخذ الاحتمال الاخير (قوله يحتمل ان المراد بمدته أقل مدة الحمل) وظاهر ان هذا هو المتبادر فتعين إرادته (بما ذكرته) اى من انه لا فرق في التفصيل الذى قالوه الخ (قوله ويغسل) الى قوله لنفخ الخ في المغنى لا قوله او فاعل إلى المتن وكذا في النهاية لا قوله حتى ينص القرآن (قوله وإلا سن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما سم (قوله بها) أى بالاربعة (قوله بما تقرر) ما معنى هذا مع أن المتن إنما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا اى فيما قررر سم ولك ان تقول ان معناه بيان ورود الخلاف بين الاظهر الثانى ومقابله (قوله وغيره) اى وعدمه (قوله ما به الاعتبار) وهو ظهور خلق الادى وعدمه (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فعندها يجب ماعدا الصلاة اى بناء على الغالب من ظهور خلق الادى عندها فان لم يظهر

أى لم يجب غسله (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله فافتاء بعضهم في مولود الخ) في افتاء السيوطى سقط لم يستهل ولم يختلج وقد بلغ سبعة أشهر فصاعدا هل يجب الصلاة عليه ام لا فاجاب بقوله قد يفهم من عبارة الرافعى في شرحه حيث قال وإن بلغ اربعة أشهر فصاعدا ولم يتحرك ولا استهل ففي الصلاة عليه ولان اظهرهما لا يصلى عليه ولو بلغ سبعة أشهر مثلا حيث قال فصاعدا وكذا من تعليله بانه لا يرث ولا يورث ومن تعليل غيره انه قد يتخلف نفخ الروح لا مرأاده الله تعالى والاشبه تخصيص قوله فصاعدا بما إذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط وقد قال ابن الرفعة في الكفاية نقلا عن الشيخ أبى حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولد ميتا فترجيحه القول الاول يدل على ان المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اه (والا سن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما (قوله بما تقرر) ما معنى هذا مع أن المتن إنما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فعندها يجب ماعدا الصلاة اى بناء على الغالب

رأيت شيخنا أفى بما ذكرته ويغسل ويكفن ويدفن قطعا إن ظهرت خلقه آدمى وإلا سن ستره بخرقه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بانها أضيق منه لما مر أن الذى يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليه وأغضمت تسوية المتن بين الاربعة وما دونها أنه لا عبرة بها بل بما تقرر من ظهور خلق الادى وغيره ولم يبين ما به الاعتبار نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها (ولا يغسل الشهيد)

فيعمل بمعنى مفعول لأنه مشهود له (١٦٤) بالجنة أو يبعث وله شاهد بقتله وهو دمه أو فاعل لأن روحه تشهد بالجنة قبل غيره (ولا يصلي

عليه) أى يحرم ذلك وإن لم يؤد الغسل لازال دمه لأنه حتى بنص القرآن وإبقاء لأثر شهادتهم وتعظيما لهم باستغنائهم عن دعاء الغير وتطهيره لتوهم النقص فيهم وبه فارقوا غسله صلوات الله عليه والصلاة عليه لأن كل أحد يقطع بانه غير محتاج لذلك وإن القصد به التشريع وزيادة الزلف فقط فلم يحتاج لإظهار استغنائه صلوات الله عليه لأنه لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم كما شهدت به الأحاديث التي كادت أن تتواتر وخبر أنه صلوات الله عليه صلى عليهم عشرة عشرة ضعيف جدا نعم صح أنه خرج بعد ثمان سنين فصلى عليهم صلاته على الميت ولا دليل فيه لأن المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام فتعين أن المراد أنه دعا لهم كما يدعى للميت (وهو من) أى مسلم ولو قنا أنى غير مكلف (مات في قتال الكفار) أو كافر واحد (بسببه) أى القتال كان أصابه سلاح مسلم قتله خطأ أو عاد عليه سهمه أو تردى بوهدة أو رفته فرسه أو قتله مسلم استعانوا به أو انكشف عنه الحرب وشك أمات بسببها أو غيره لأن الظاهر موته بسببها وخرج بقوله قتال قتلهم لا سير صبرا فليس بشهيد

حينئذ وجب ماعدا الصلاة سم (قوله فعيل بمعنى مفعول الخ) لعله بالنسبة للمعنى اللغوى المنقول عنه والغرض بما ذكر بيان المناسبة في النقل والإحقاق الشرعية من مات في قتال الكفار الخ وليس المشتق ملحوظا فيها بصري (لأنه الخ) عبارة النهاية والمعنى سمى بذلك لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة ولأنه يبعث وله شاهد بقتله إذ يبعث وجرحه يتفجر دما ولأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه (قوله أى يحرم ذلك) أى كل من الغسل والصلاة (قوله لأنه حتى بنص القرآن) قد يقال حياتهم لا تمنع ذلك نظير ما تقدم في حياة الأنبياء (قوله وإبقاء لأثر شهادتهم) عبارة غيره والحكمة في ذلك إبقاء أثر الخ قال البجيرى وفيه أن هذا لا يشمل الشهيد الذى لم يظهر منه دم واجيب بأن الحكمة لا يلزم إظهارها (قوله لتوهم النقص الخ) يعنى لو أمر بغسلهم والصلاة عليهم لتوهم أنه لا جل نقص فيهم بخلاف الأنبياء فإن أحدا لا يتوهم نقصا فيهم بحال كرى (قوله وبه فارقوا الخ) أى بالتعليل الأخير وعط الفرق تقييد التعظيم بقوله لتوهم الخ (قوله لذلك) أى ما ذكر من دعاء الغير وتطهيره (قوله وإن القصد به التشريع) فيه تأمل (قوله ولأنه الخ) عطف على قوله لأنه حتى (قوله ضعيف الخ) بل خطأ قال الشافعى ينبغي لمن رواه أن يستحى على نفسه معنى (قوله نعم) إلى قول المتن ويكفى في النهاية الاقوله وخرج إلى بخلاف الخ وكذا في المعنى الاقوله تنبيه إلى المتن (قوله نعم صح) عبارة الاسنى والمعنى والنهاية وأما خبر أنه صلوات الله عليه خرج الخ فالمراد كفى المجموع أنه دعا لهم كدعائه للميت لقوله تعالى وصل عليهم أى ادع لهم والاجماع يدل على هذا لأن عندنا لا يصلى على الشهيد وعند المخالف وهو أبو حنيفة لا يصلى على القبر بعد ثلاثة أيام (ولا دليل فيه) أى للخصم وإلا فهو وارد علينا ولا يجدى في دفعه قوله لأن المخالف الخ ولا يتم تفرع قوله فتعين إلا بالنسبة لالزام الخصم فليتأمل بصري قول المتن (وهو الخ) أى الشهيد الذى يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه أنه كل من مات نهاية ومغنى (ولو قنا أنى) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا أو لا فاجبت عنه بأن الظاهر الثانى لأنه لم يصدق عليه أنه مات في قتال الكفار بسببه فإن الظاهر من قولهم في قتال الكفار أنه بصدده ولو بخدمته للغزاة أو نحوها عرش أقول قضية إطلاق قولهم ولو صغيرا أو مجنونا الأول وقضية تعليل المحشى أن المميز الذى يصد القتال شهيد (غيره كلف) أى صغيرا أو مجنونا سنى ومعنى قول المتن (في قتال الكفار) أى سواء كانوا أحرار بين أم مرتدين أم أهل ذمة قصدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك معنى ونهاية قال عرش قوله قصدوا الخ احترز به عما لو قتل واحد منهم مسلما غيلة (بسببه أى القتال) ومنه ما يتخذ الكفار خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيتخذون سردا تحت الأرض يماؤنه بالبارود فاذا مرهم المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من محلها وأهلك المسلمون (فائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج ففيه نظر والظاهر أنه شهيد أم لو كان فارا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر أنه ليس بشهيد في أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا سم على البهجة (فرع) قال في تجريد العباب لو دخل حرى ببلادنا فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعاً ولورى مسلم إلى صيد فاصاب مسلما في حال القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين سم على المنهج اه عرش أقول قولهم الا أنى كان أصابه سلاح مسلم قتله كالصرح فى أنه شهيد (خطا) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يقصد كافر أو يصيبه أولا ولا مانع منه عرش وهذا صريح فى خلاف ما قدمه عن القاضى حسين (قوله أو انكشف الحرب عنه) أى وإن لم يكن عليه أثر دم نهاية ومعنى (قوله أو غيره) أى غير القتال (قوله فليس بشهيد) أى الشهادة المخصوصة سم (قوله الاصح) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله واحد منهم) أى مثلاً (قوله وإن قطع بموته) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والأولى

من ظهور خلق الادمى عندها فإن لم يظهر حينئذ وجب ماعدا الصلاة وعبارة المنهج والا أى وإن لم تعلم حياته ولم تظهر أماراتها وجب تجهيزه بالصلاة أن ظهر خلقه والاسن ستره بخرقه ودفنه اه (قوله فليس بشهيد على الاصح) أى الشهادة المخصوصة

على الاصح بخلاف ما لو انكسروا أو اتبعناهم لاستنصاهم فعاد واحد منهم وقتل واحدا منا فإنه شهيد على الأوجه (فإن مات بعد انقضائه) أى القتال وقد بقى فيه حياة مستقرة وإن قطع بموته من جرح به (أو) مات أجده من أهل العدل (فى قتال

البغاة) من مسلم (فغير شهيد في الاظهر) فيغسل ويصلى عليه اما الاول فلانه كقبول بسبب (١٦٥) اخروا اما الثاني فلانه قتل مسلم ومن

هم لو قتله كافر استعانوا به
كان شهيدا اما من حر كنه
حر كنه حر كنه مذبح عند
انقضاء قتال الكفار فشهد
جزما ومن هو متوقع الحياة
حينئذ فغير شهيد جزما
(وكذا) لا يكون شهيدا
اذا مات (في القتال) مع
الكفار (لا بسببه على
المذهب) بان مات فجأة او
بمرض او قتله مسلم عمدا
(ولو اشتهد جنبا فلا يصح
أنه لا يغسل) عن الجنابة
فيحرم غسله لان الشهادة
تسقط غسل الموت فكذا
غسل الحدث ولان الملائكة
غسلت حنظلة رضى الله عنه
لا تشهاده يوم احدثها
لخروج وجهه عقب سماعه الدعوة
وهو مع اهله اليها كما صح
ولو وجب غسله لم يسقط
بفعل الملائكة كما مر (و)
الاصح أنه (تزال) وجوبا
(نجاسة غير الدم) الذي هو
من أثر الشهادة وإن أدت
إزالتها لازالة كما أفاده
أصله لأنه لا فائدة لا بقائها
إذ ليست أثر عبادته (تنبيه)

هل للنجاسة الحاصلة من أثر
الشهادة حكم دمها او يفرق
بان المشهود به بالفضل الدم
فقط ولان نجاسته اخف
في كلامهم شبه تناف في ذلك
لكنه إلى الثاني اميل
(ويكفن) ندبا (في ثيابه)
التي مات فيها (المطخة بالدم)
وغيرها لكن المطخة

كافي المحلى والمغنى والنهاية ترك ان لا يهاهما جريان الخلاف فيمن لم يقطع بموته وليس كذلك كما سيصرح به
بصرى قول المتن (فغير شهيد الخ) اي سواء اطال الزمان ام قصر نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لو قتله كافر
استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز اعانتهم مرقى ما لو استعان اهل العدل بكفار قتلوا
واحد من الغباة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر سم على حج والا قرب انه شهيد وبقى ما لو شك في
كون المقتول مقتول مسلم او كافر والا قرب انه ليس بشهيد ع ش اقول والقلب في الاول الى عدم الشهادة
أميل اذ مقتلة الكفار فيه تبع لاهل العدل فلا يصدق على المقتول المذكور انه مات في قتال الكفار (قوله)
او قتله مسلم الخ) اي لم يستعن به الكفار اخذنا من قول المتن (جنب) اي او نحوه كحائض ونفساء
نهاية ومغنى (قوله) وهو مع اهله) الجملة حال من ضمير سماعه الفاعل في المغنى (قوله اليها) اي الدعوة والجار
متعلق بالخروج (قوله كما مر) اي في الغسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) اي الشهيد وان حصلت بسبب
الشهادة كبول خرج بسبب القتل وظاهر ان المراد النجس الغير المعفو عنه نهاية اي اما المعفو عنه فتحرم
إزالته إن أدت إلى إزالة الدم ع ش (قوله غير الدم الذي الخ) اي ادام الشهادة الخالي عن النجاسة فتحرم
إزالته الاطلاق النهي عن غسل الشهيد ولانه اثر عبادة وإتمام تحريم إزالة الخلو من الصائم مع انه اثر عبادة
لانه المنعوت على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره ازاله بغيره لم يحرّم عليه ذلك وقد مرّت الإشارة إلى
ذلك في باب الوضوء نهاية ومغنى عبارة سم قول المتن (غير الدم) اي بخلاف الدم فانه ممتنع إزالته بالغسل
بخلافها بنحو عود والفرق ان الغسل يزيله بالكيفية عينا واثر ازالته بنحو عود يزيل العين دون الاثر م
اه (قوله او يفرق الخ) معتمد ع ش (قوله لكنه) اي كلامهم (الى الثاني اميل) عبارة النهاية والثاني
اقرب اهاى الفرق (قوله ندبا) إلى قوله ويظهر في المغنى لا قوله إن لاقت به ولي قول المتن فان لم يكن في النهاية
إلا ما ذكر (قوله ندبا) اي ان لم يختلفوا في ذلك ولا فوجوبا كياتي في قوله والا وجه الخ (قوله التي مات فيها)
اي واعتيد لبسها بالنهاية ومغنى اي وان لم تكن بيضاء بقاء لاثر الشهادة وعليه فحمل سن التكفين في
الابيض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه ع ش (قوله فالتقييد لذلك) عبارة المغنى والنهاية فالتقييد في
كلام المصنف كاصله بالمطخة لبيان الاكمل وعلم بالتقييد بندبا انه لا يجب تكفينه فيها كسائر الموتى اه
(قوله والاوجه) عبارة المغنى وشرح الروض والنهاية ولو اراد الورثة نزعها وتكفينه في غير ما جاز سواء
كان عليها اثر شهادة ام لا ولو طالب بعض الورثة النزع وامتنع بعضهم اجيب الممتنع في احد احتمالين يظهر
ترجيحه اه (قوله لا يجاب احد الورثة) اي بخلاف جميع الورثة) بدليل قوله ندبا سم (قوله ان لاقت
به) اي بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفينه في اللاتق م راه سم (قوله نظير ما مر في الثلاث) اي كالم
قال بعضهم تكفينه في ثوب وامتنع الباقيون نهاية (قوله رعاية لمصلحته) قال في شرح العباب فان قلت اصل
التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بثيابه قلت الذي استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق
الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا عدم النزع انتهى سم (قوله وينزع ندبا الخ) اي

(قوله) ومن ثم لو قتله كافر استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز اعانتهم مرقى ما لو استعان
اهل العدل بكفار قتلوا واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر (قوله في المتن تزال نجاسة
غير الدم) اي بخلاف الدم فانه ممتنع إزالته بالغسل بخلافها بنحو عود والفرق ان الغسل يزيله بالكيفية
عينا واثر ازالته بعود يزيل العين دون الاثر م (قوله والاوجه انه لا يجاب احد الورثة) اي بخلاف
جميع الورثة بدليل قوله ندبا (قوله ان لاقت به) اي بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفينه في
اللاتق م (قوله نظير ما مر في الثلاث) أي بشكل النظر بما مر ان الذي تحرر وجوب التكفين في ثلاثة
اثواب وان اتفق الورثة على المنع من الثاني والثالث بخلاف تكفين الشهيد في ثيابه المذكورة فانه
مندوب لا واجب قال في شرح العباب فان قلت اصل التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بثيابه قلت
الذي استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا

اولى فالتقييد لذلك وذلك للتابع والاوجه أنه لا يجاب أحد الورثة لنزعها إن لاقت به رعاية لمصلحته نظير ما مر في الثلاث وينزع ندبا

نحو درغ وفرو وثوب
جلد وخف ويظهر أن محله
حيث كان ملكه ورضى به
وارثه الرشيد والواجب
نزع (فإن لم يكن ثوبه سابغا
تم) الواجب وجوباً وغيره
ندباً هذا حكم شهيد الدنيا
فقط وهو من قاتل لنحو
حمية أو الآخرة وهو من
قاتل لتكون كلمة الله هي
العليا ما الشهيد الآخرة فقط
كغريق ومبطون وحريق
والحق به من مات بصاغة
وميت زمن طاعون وقد
يؤخذ منه أن حرمة الفرار
من بلد الطاعون والدخول
إليه محله أن لم يعم ذلك الأقليم
لكن الأوجه ما أطلقوه
كما يشهد له تعليل الأول بعدم
القيام بالياقين وتجهيزهم
والثاني بأنه ربما أصابه
فيسند له دخوله فإن قلت
غايته أنه نوع من العدوى
وهي إنما تقتضي الكراهة
فقط قلت ممنوع بل هذا
يصدق عليه عرفاً أنه من
اللقاء باليد إلى التهلكة
ومقتول ظلماً وميت عشقاً
لمن يحل نكاحها بشرط العفة
والكتم كما في الخبر ولا
يبعد في عاشق غيرها
اضطراراً أنه شهيد أيضاً
بل واختياراً أيضاً إذا
عف وكنتم كمن ركب
بحر المعصية لأن الجهة منفكة

ولو فرض أنه بعد إزراء لا التفات إليه لورود الأمر به ع (قوله نحو درغ الخ) عبارة غيره آلة حرب
كدرع وكذا كل ما لا يعتاد لبسه غالباً كخف وجبة ومشوة الخ (قوله أن محله) أي محل ندب نزع ما ذكر قول
المتن (سابغا) أي ساتراً للجميع بدنه و (قوله تم) أي وجوباً بنهاية ومعنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة
أثواب إذا كف من ماله ولادن عليه زبادة (قوله هذا) أي الفصل في المغنى الأقوله والحق به إلى ومقتول
وكذا في النهاية إلا قوله بل واختيار (قوله هذا الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية الشهداء كما قاله في المجموع
ثلاثة الأول شهيد في حكم الدنيا بمعنى أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وفي حكم الآخرة بمعنى أن له ثواباً خاصاً وهو
من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا والثاني شهيد في حكم الدنيا فقط وهو من
قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنime أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوه والثالث شهيد في حكم
الآخرة فقط كالمقتول ظلماً من غير قتال والمبطون إذا مات بالبطن والمطعون إذا مات بالطاعون والغريق
إذا مات بالغرق والغريب إذا مات بالغربة وطالب علم إذا مات على طلبه ومن مات عشقاً أو بالطلق أو بدار
الحرب أو نحوه ذلك واستثنى بعضهم من الغريب العاصي بغربته كالأبق والناشرة ومن الغريق العاصي
بركبه البحر كان كان الغالب فيه عدم السلامة أو استواء الأمرين أو ركه لشرب خمر ومن الميت
بالطلق الحامل بزنا والظاهر أن ما ذكر لا يمنع الشهادة أه ويأتي في الشرح ما يوافقه (قوله وهو من
قاتل لتكون كلمة الله الخ) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب سم ويظهر أنه من القسم الأول
وإن المراد من قولهم لتكون كلمة الله الخ أن لا يكون قتاله لأمرد ذيوى والله أعلم (قوله ومبطون) أي
كالمستسقى وغيره خلافاً لمن قيده بالأول نهاية قال الرشيدى قوله خلافاً لمن قيده بالأول يعني قيد المبطون
بمن مات بمرض البطن المتعارف أي الأسهال أه (قوله وحريق الخ) قال في شرح التحرير والمحدود وكتب
عليه العلامة الشوبرى قال شيخنا ابن عبدالحق في تنقيح الباب أوحداً وحمله بعضهم على ما إذا قتل على غير
السكينة المأذون فيها أو الأوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تأثماً انتهى أقول الأقرب
أنه شهيد مطلقاً سواء أزيد على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لو شرب الخمر ومات أو مات بسبب
الولادة من حل الزنا ونحوهما ع ش (قوله وميت زمن طاعون) أي وإن لم يطعن وظاهره وإن لم يكن
من نوع المطعونين بان كان الطعن في الأطلاق والأرقام وهو من غيرهم ع ش عبارة شيخنا أوفى زمن
الطاعون ولو بغیره لكن كان صابراً محتسباً أو به بعده أه (قوله وقيد خدمته) أي من إطلاق أن
الميت في زمن الطاعون شهيد بدون تقييده بعدم الفرار وعدم الدخول لكن لم يظهر لي وجه الأخذ (قوله
لكن الأوجه ما أطلقوه الخ) أي فيحرم كل من الفرار والدخول عم الطاعون ذلك الأقليم أو لا (قوله تعليل
الأول) أي حرمة الفرار و (قوله والثاني) أي حرمة الدخول (قوله أنه نوع الخ) أي الطاعون (قوله إنما
تقتضي الكراهة) أي كراهة الدخول (قوله ومقتول الخ) كقوله الاتى وميت الخ عطف على غريق
(قوله ظلماً) أي ولو هيئة كان استحق شخص حزر قبته فقد نه نصفين شيخنا وتقدم استعراق ع ش
أن المقتول حد شهيد مطلقاً (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لو اختلى بمحبوبه لم يتجاوز
الشرع و (قوله والكتم) أي حتى عن معشوقه شيخنا (قوله ولا يبعد الخ) اعتمده المغنى والنهاية وشيخنا
(قوله في عاشق غيرها) أي كأمرد بنهاية ومعنى (قوله بل واختيار الخ) رفاقاً للمغنى وخلافاً لظاهر النهاية قال
ع ش قال سم على المنهج والمعتمد عند شيخنا الرملى وغيره عدم الفرق بين المرد وغيرهم حيث كان
الفرض العفة والكتمان بل قال الطيللاوى وممر وإن كان السبب المؤدى إلى عشق الأمرد اختياراً
حيث عارضه اضطراباً وعنف ركنهم والله أعلم أه ومعنى العفة أن لا يكون في نفسه إذا اختلى به حصل بينهما
فاحشة بل عزم على أنه وإن خلى به لا يقع منه ذلك والكتمان أن لا يذكر ما به لاحد ولو محبوبه أه (قوله
لأن الجهة منفكة) عبارة النهاية والأوجه في ذلك أن يقال إن كان الموت معصية كان تسببت في القاء الحمل
عدم النزع أه (قوله وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب

وميتة طلقا فهو كغيره غسلا وصلاة وغيرهما ﴿فصل في الدفن وما يتبعه﴾ (١٦٧) (أقل القبر) المحصل للواجب

(حفرة تمنع) بعد طمها
(الرائحة) أن تظهر فتؤذى
(والسبع) أن ينشئه ويأكله
لان حكمه وجوب الدفن
من عدم انتهاك حرمة
بانتشار ريحه واستفاد
جيفته واكل السبع له لا
تحصل إلا بذلك وخرج
بحفرة وضعه بوجه الارض
وسره بكثير نحو تراب
أو حجارة فانه لا يجزى
عندما مكان الحفر وان منع
الريح والسبع لانه ليس
بدفن وبتنمى ذنك ما يمنع
احدهما كان اعتادت
سباع ذلك المحل الحفر عن
مواته فيجب بناء القبر بحيث
تمنع وصولها اليه كما هو ظاهر
فان لم يمنعها البناء كعض
النراحي وجب صندوق كما
يعلم بما ياتي وكالفاسق
فانها بيوت تحت الارض
وقد قطع ابن الصلاح
والسبكي وغيرهما بحرمة
الدفن فيها مع ما فيها من
اختلاط الرجال بالنساء
وادخال ميت على ميت قبل
بلاء الاول ومنعها للسبع
واضح وعدمه للرائحة
مشاهد فقول الرافعي
الغرض من ذكرهما ان
كانا متلازمين بيان فائدة
الدفن وإلا فبيان وجوب
رعايتهما فلا يكفي أحدهما
يتعين جملة على أن التلازم
بينهما باعتبار الخصال
فبالنظر اليه الجواب

فماتت أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن ففرق لم تحصل الشهادة للعصيان بالسبب
المستلزم للعصيان بالمسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان قارنها معصية لانه لا تلازم
بينهما اه قال عش ومنه مالو صاد حية وهو ليس حادقا في صيدها ونحو البهلوان إذا لم يكن
حادقا في صنعتته بخلاف الحادق فيهما فانه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه اه (قوله وميتة مطلقا)
اي ولو كانت حاملا من زنا نهاية ومعنى وشيخنا (قوله فهو كغيره) جواب اما شهيد الاخرة الخ
﴿فصل في الدفن وما يتبعه﴾ (قوله وما يتبعه) أي الدفن كالتعزية رشيدى (قوله المحصل) الى قوله
فقول الرافعي في النهاية والمعنى لإقوله وبتنمى الى كالفاسق (قوله المحصل الخ) صفة القبر قول المتن (تمنع
الرائحة والسبع) هذا ضبط الدفن الشرعى فان منع ذلك كفى وإلا فلانهاية قال عش هذا يفيد انه لا بد
من منع الرائحة والسبع وان كان الميت في محل لا تصل اليه السباع اصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان
لم تكن لرائحة اصلا كان جف اه وياتى عن سم ما يوافقه (قوله وان تظهر) اشارة الى تقدير مضاف
وكذا قوله ان ينشئه اشارة اليه (قوله فتؤذى) اي الحى نهاية ومعنى (قوله ويأكله) عبارة النهاية والمعنى
لاكل الميت اه (قوله من عدم انتهاك حرمة الخ) يفيد انه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وان لم يتأذى به
احد لان فيه انتهاك حرمة سم (قوله لا تحصل الخ) ﴿فرع﴾ لولم يوجد محل بدفن فيه إلا ملك انسان غير
محتاج اليه لزمه بذلك بالقيمة فان لم يكن له فجانا على قياس ما تقدم في السكفن على ما مر فيه سم (قوله
وخرج بحفرة الخ) الحفرة المذكورة في المتن صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت فالفاسق ان
كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لاطلاق ما ياتي سم (قوله وسره الخ) عبارة
النهاية والبناء عليه بما يمنع ذنك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كما لو مات بسفينة والساحل بعيد او به مانع
فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين او نداء بالثلاث ينتفخ ثم يلقى لينبذه البحر الى الساحل وان
كان اهله كفارا الاحتمال ان يحده مسلم فيدفنه ويجوز ان يشقلى اي بنحو حجر لينزل الى القرار وان كان
اهل البر مسلمين اما إذا امكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنه فيه اه قال عش
قوله مر والبناء عليه بما يمنع الخ وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها ثم بنى عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي
اه وتقدم أنفان سم ما يخالفه (قوله وبتنمى الخ) عطف على قوله بحفرة (قوله كان اعتادت الخ)
مثال لمنع الريح دون السبع و(قوله كالفاسق) مثال لمنع السبع دون الريح بصرى (قوله وصولها اليه)
اي وصول السباع الى الميت (قوله بما ياتي) اي فى المسائل المشورة فى شرح ويكره دفنه فى تابوت الخ
(قوله وكالفاسق) اي المعروف ببلاد مصر والشام وغيرهما معنى (قوله فانها بيوت تحت الارض الخ)
اي فلا يكفي الدفن فيها فانه كوضعه فى غار ونحوه ويسد بابها معنى (وعدمه للرائحة) متعلق بالضمير ففيه
نظر سم (قوله بتعين الخ) عبارة النهاية والاسنى والمعنى وظاهر انها غير متلازمين كالفاسق التى
لا تكتم الرائحة منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها اه (قوله بتعين جملة الخ) كلام الرافعي ليس فيه
دعوى التلازم حتى يحتاج الى الحل والتاويل بصرى وسم (قوله فبالنظر اليه) اي الى التلازم غالبا و(قوله
لعدمه) اي لعدم التلازم على قلة (قوله بالاول) اي التلازم قول المتن (ويندب ان يوسع الخ) وينبغي

﴿فصل في الدفن وما يتبعه﴾ ﴿فرع﴾ لولم يوجد محل بدفن فيه إلا ملك انسان غير محتاج اليه لزمه بذلك
بالقيمة فان لم يكن له مال فجانا على قياس ما تقدم فى هاش قول المصنف فى فصل السكفن فان لم يكن فعلى من
عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج فى الاصح فيما لولم يوجد إلا نوب مع مالك غير محتاج اليه على ما مر
فيه (قوله فى المتن حفرة تمنع الخ) الحفرة المذكورة صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت فالفاسق
ان كانت بناء فى حفر كفت ان منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لاطلاق ما ياتي (من عدم انتهاك حرمة بانتشار
ريحه) يفيد انه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وان لم يتأذى به احد لان فيه انتهاك حرمة (وعدمه للرائحة)
للرائحة متعلق بالضمير ففيه نظر (قوله بتعين جملة) كلام الرافعي لا يحتاج للحمل فضلا عن تعيينه كما يدرك

ما ذكره أولا وبالنظر لعدمه الجواب ما ذكره ثانيا فجزم شارح بالاول فيه تساهل (ويندب أن يوسع)

أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزله القبر ومن يدفنه لأزيد من ذلك لأن فيه تحجيراً على الناس عش
(قوله بان يزداد) إلى قوله ويسن في النهاية إلا قوله والاولى كونه وقوله وفي خبر إلى ما في رخوة وكذا في المغنى
إلا أنه جرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الرافعي واعتمد الاول قول المتن (ويعمق) أي بان يزداد
في نزوله مغنى (قوله احفروا) بكسر الهمزة من باب ضرب عش قوله واوسعوا واعمقواهما من باب
الافعال فهمزتهما مفتوحة (قوله وان يكون التعميق) إشارة إلى ان قول المصنف قائم الخ خبر
ليكون المحذوفة (قوله وبسط يده) أي غير قابض لا صابعها عش (قوله ولا تعارض) جرى عليه مر
اه سم (قوله إذ الاول في ذراع العمل الخ) أي الذي اعتيد الذرع به وهو المسمى عندهم بذراع
النجار أي وهي تقرب من الاربعة ونصف بذراع الادنى فلا تخالف بينهما عش (قوله السابق بيانه)
وهو انه ذراع وربع بذراع اليد فيكون التفاوت بينهما ثمن ذراع لأن الثلاثة ونصفها بذراع العمل
باربعة ونصف إلا ثمنها بذراع اليد فقوله فلا تعارض أي تقريباً بحجري قول المتن (واللحد افضل من
الشق) ولا يكفي وضع الميت في القبر كما هو المعهود الآن أي في الفساق فالناس آثمون بترك الدفن في
اللحد والشق شيخنا (قوله القبلي) أي وان حفر في الجهة المقابلة للقبلة كره عش قول المتن (ان صليت)
بضم اللام من الصلاة وهي البيوسنة والشدة (قوله اللحد لنا) يحتمل ان المراد للمسلمين ويحتمل لاهل
المدينة أصلاً بآرضهم ويلحق بهم من في معنائهم بصري (قوله وهو حفرة الخ) عبارة النهاية وهو ان يحفر قعر
القبر كالنهر ويبنى جانباه بلبن او غيره مما لم تمسه النار اه قال عش قوله مر مما لم تمسه الخ أي الاولى
ذلك اه (قوله يبنى جانباه) هل يسن ذلك البناء بحيث يكره تركه وان كانت الأرض في غاية الصلابة
أو إنما هو فيما إذا كان في الأرض نوع رخوة بخلاف ما إذا كانت في غاية صلابة لا يخشى من الانهيار أصلاً فلا
ينذب البناء كما يفيد قول المغنى أو يبنى الخ باو ثم رايت قال شيخنا على الغزى ما نصه قوله ويبنى جانباه الخ
ظاهرة انه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعيناً بل يمكن الاختصار على احدهما فتجعل الواو بمعنى او ثم تجعل
او مانعه خلوتجوز الجمع فصور الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع
بينهما اه (قوله ويوضع بينهما الميت) ولو كان بأرض اللحد أو الشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت
عليها مطلقاً أو يفصل بين ان تكون من صديد الموتى كما في المقبرة المنبوشة فيجوز وضعه عليها او من غيره
كبول او غائط فلا يجوز كل محتمل قال الشوبري والوجه هو الاول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه
الحالة اه والذي يظهر لي اختيار الثاني شيخنا (قوله ثم يسقف) بلبن او خشب او حجر مغنى (قوله
ويرفع قليلاً) هل ذلك وجوباً لئلا يزرى به سم على حج والظاهر انه كذلك لليلة المذكورة عش
(قوله ويسن الخ) عبارة المغنى والنهاية عبارة المجموع كالجمهور ويستحب ان يوسع من قبل رجله ورأسه
أي فقط وكذا رواه ابو داود وغيره والمعنى يساعده ليصونه ما يلي ظهره من الانقلاب اه قال عش وما
ذكره مر عن المجموع محمول على الشق واللحد لا في قول المصنف ويندب ان يوسع الخ وفرضه حج فيها
او يقال ما في المجموع ضعيف اه وقال البصري عبارة الاسنى ويوسع من زيادته أي يوسع اللحد بنالعموم
الخبر السابق ويتاكد ذلك عند راسه ورجليه للامر به في خبر صحيح في أبي داود اه ففهم منه تخصيص
تأكد توسعة محل الرأس والرجلين اللحد وعبارة النجفة مصرحة بعموم التأكد المذكور اه (قوله عند
راسه ورجليه) أي فقط شرح مر اه سم (قوله ندبا) إلى قوله وفارق في النهاية والمغنى إلا قوله ندبا
وقوله لما إلى المتن وقوله وقد يشكك إلى وبعد الحجارم وقوله وهو محتمل إلى فقنها قول المتن (ويسل الخ) أي

(ويعمق) بالمهمل وقيل
المعجمة للخبر الصحيح في
قتلى احفروا واوسعوا
واعمقوا وان يكون التعميق
(قائمة) لرجل معتدل
(وبسطة) بان يقوم فيه
ويبسط يده مرتفعة وصحح
الرافعي ان ذلك ثلاثة اذرع
ونصف والمصنف أنه أربعة
ونصف لا تعارض إذا الاول
في ذراع العمل السابق بيانه
أول الطهارة والثاني في
ذراع اليد (واللحد) بفتح
اوله وضمه وهو ان يحفر في
أسفل جانب القبر والاولى
كونه القبلي قدر ما يسع
الميت (افضل من الشق)
يفتح أوله (ان صليت
الأرض) لخبر مسلم ان سعد
ابن ابى وقاص امر ان
يجعل له لحد وان ينصب
عليه اللبن كما فعل برسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي
خبر ضعيف اللحد لنا والشق
لغيرنا اما في رخوة فالشق
افضل خشية الانهيار وهو
حفرة كالنهر يبنى جانباهما
ويوضع بينهما الميت ثم
تسقف والحجر اولى ويرفع
قليلاً بحيث لا يمسسه ويسن
أن يوسع كل منهما ويتأكد
ذلك عند راسه ورجليه
لخبر الصحيح به (ويوضع)
ندبا (رأسه) أي الميت في
النعش (عند رجل القبر)
أي مؤخره الذي سيكون
عند سفله رجل الميت
(ويسل من قبل رأسه)

بأدنى تأمل (قوله ولا تعارض الخ) جرى عليه مر (قوله ويرفع قليلاً الخ) هل ذلك وجوباً
لئلا يزرى به (قوله ويسن ان يوسع كل منهما الخ) هل هذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع
والجمهور ثم هذه العبارة تنمى سن النوسم في غير ما يلي راسه ورجليه ايضاً خلاف ما تقدم عن المجموع
وغیره واقتصر في شرح الروض على الموضوع الثاني (قوله عند راسه ورجليه) أي فقط شرح مر

السنة وهو في حكم المرفوع
(ويدخله) ولو انى ندبا
(القبر الرجال) لانه صلى الله عليه وسلم
أمر أباطلة أن ينزل في قبر
بنته ام كلثوم لارقية وإن
وقع في المجموع وغيره
لانه صلى الله عليه وسلم عندما موتها كان
يدير ولاهم أقوى نعم
يتولين حملها من المغتسل
الى النعش تسليمها لمن
بالقبر وحل شدادها فيه
(واولاهم) بالدفن (الاحق
بالصلاة) عليه وقد مر لكن
من حيث الدرجة والقرب
دون الصفات اذا لافقه هنا
مقدم على الاسن الاقرب
عكس الصلاة كما مر في
الغسل ولا خلاف ان
الوالى لاحق له هنا قال ابن
الرفعة ونازع الاذرى بان
القياس أنه أحق فله التقديم
او التقدم (قلت إلا ان
تكون امرأة مزوجة
فاولاهم الزوج) وإن لم يكن
له حق في الصلاة (والله أعلم)
لانه ينظر مالا ينظرون وقد
يشكل عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم
أباطلة وهو أجنبي مفضل
على عثمان مع انه الزوج
الافضل والعذر الذي أشير
اليه في الخبر على راي وهو
انه كان وطى سرية له تلك
الليلة دون ابى طلحة ظاهر
كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه
لكن يسهل ذلك انها واقعة
حال ويحتمل ان عثمان
لفرط الحزن والاسف
لم يثق من نفسه

يخرج الميت من النعش من جهة رأسه ليسلم لمن في القبر (قوله برفق) أى سلابرفق لا بعنف (قوله لما صح
الخ) عبارة النهاية لان السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة انه من السنة واما السلب
فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم اه وفي المغنى وشرح المنهج نحوها وعلم بذلك ما في صنيع الشارح
من إيهام ان ذلك علة للسلب اوله وللوضع (قوله ندبا) خلافا للمغنى عبارة وظاهر ما في المختصر وكلام
الشامل والنهاية ان هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتمسكهم واستظهره الاذرى وهو ظاهر اه
قول المتن (الرجال) أى اذا وجدوا بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا نهاية ومغنى قال ع ش
وينبغي ان المراد بالرجال ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة وان لو فعله الاناث كان مكروها خروجا من
خلاف من حرمه وتبعه الخطيب اه (قوله امر أباطلة الخ) أى مع انه كان لها محارم من النساء كقاطمة
وغيرها رضى الله تعالى عنهم نهاية ومغنى (قوله وان وقع الخ) أى انها رقية نهاية ومغنى (قوله عندما موتها)
أى ودفنها نهاية أى رقية (قوله ولاهم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله أقوى) أى من النساء ويخشى
من مباشرتهن هتك حرمة الميت وانكشافهن مغنى (قوله نعم يتولين الخ) أى ندبا بمغنى ونهاية (قوله
جملها من المغتسل الخ) وكذا من الوضع الذى هو فيه بعد الموت الى المغتسل ان لم يكن فيه مشقة عليهن ع ش
وشيخنا (قوله وتسليمها لمن بالقبر) فيه توقف (قوله بالدفن) أى الادخال في القبر (قوله دون الصفات) أى
المعتبرة في الصلاة فلم يقدم هنا بل بعكسها فلا يقال ان تقديم الافة على الاسن تقديم بالصفات فيناقي
قوله دون الصفات سم وع ش (قوله اذا لافقه الخ) أى والبعيد الفقيه اولى من الاقرب غير الفقيه هنا والمراد
بالافة الا علم بذلك الباب نهاية ومغنى (قوله ولا خلاف الخ) عبارة النهاية والمغنى والوالى هنا لا يقدم على
القريب جز ما هو قول المتن (فاولاهم الزوج) والاوجه كما قال الاذرى ان السيد فى الامة التى تحل له كالزوج
واما غيرهما فليكون معها كالأجنبي ولا الاقرب نعم الا ان يكون بينهما محرمية واما العبد فهو احق بدفنها
من الاجنب حتما مغنى واسى وكذا في النهاية إلا فى المسئلة الثانية فقال فيها الوجه لا وان لم يكن بينهما
محرمية لانه فى النظر ونحوه كالمحرم وهو اولى من عبد المرافة اذا المالكية أقوى من المملوكية اه واعتمده
الحلبى وأقره ع ش (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أى مع وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم
وتقدم فى الغسل ان الزوج احق من رجال الاقارب سم عبارة البصرى هذا لا يلائم ما تقدم نقله له وأقره
من انه مقدم على الاجنب وجزم به صاحب المغنى والنهاية وحيد تذوق الغاية ان يقال وان كان مؤخر
عن الاقارب اه (قوله وقد يشكك عليه) أى على قول المصنف فاولاهم الزوج (قوله انهم لا يعتبرونه)
أى الوطء مانعا (قوله لكن يسهل ذلك) أى يزيل الاشكال و(قوله انها الخ) أى الواقعة فى الخبر كرى

(قوله اذا لافقه هنا مقدم على الاسن الاقرب) لا يقال تقديم الافة على الاسن تقديم بالصفات فيناقي قوله
دون الصفات لانا نقول قوله دون الصفات المراد فيه الصفات المعتبرة فى الصلاة ولم يقدم هنا بل بعكسها
وعبارة شرح البهجة يقدم هنا الافة أى بالدفن على الاقرب والاسن والبعيد كالعم الفقيه على الاقرب أى
والاسن اخذنا ما قبله بالاولى لانه اذا قدم الافة على الاسن مع المشاركة فى اصل الفقه مع عدم المشاركة
فى اصله بالاولى كاخ غير فقيهين ثم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو
لما مر ثم اه لكن الذى تقدم ثم فى كلام الشارح ان تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه محله عند
الاستواء فى الدرجة وهنا لا يتقيد بذلك كما تقيد عبارة شرح البهجة المذكورة إلا ان تحمل على ذلك قد
يقال لاحاجة لقوله البعيد الفقيه الخ مع ما قبله فتأمل (فرع) تقدم ان قضية كلاهما بل صريحه
ان الترتيب السابق فى الغسل واجب راما هذا الترتيب المذكور فى الدفن ففى شرح الروض من جملة
كلام انه مقتضى كلام الجمهور اه والفرق لائح فليتأمل (قوله وإن لم يكن له حق فى الصلاة) أى مع
وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم فى الغسل ان الزوج احق من رجال الاقارب

بأحكام الدفن فأذن أو أوانه
^{صلى الله عليه وسلم} رأى على آثار العجز
 عن ذلك فقدم بأطلمحة من
 غير أذنه وخصه لكونه لم
 يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ
 من الخبر أن الأجانب
 المستوين في الصفات يقدم
 منهم من بعدهم بالجماع
 لأنه أبعد عن مذكري يحصل
 له لو ماس المرأة وبعده
 المحارم الأقرب فالأقرب
 كالصلاة وظاهر كلامه
 تقديم الزوج على المحرم
 الألفه بل الفقيه وهو
 محتمل لكن محله في الثانية
 أن عرف ما قدم به فقنها
 فمسوح فجبوب نخصي
 اجنبي لضعف شهورهم
 ولتفاوتهم في هارتبوا كذلك
 فعصبة غير محرم كابن عم
 ومعتق وعصبة بترتيبهم في
 الصلاة فذو رحم كذلك
 فصالح اجنبي فان استوى
 اثنان قربا وفضيلة اقرع
 وفارق ما ذكر في قنهامامر
 ان الامة لا تغسل سيدها
 لانقطاع الملك بأن الملاحظ
 مختلف اذ الرجال ثم باخرون
 عن النساء وهنا يتقدمون
 ولو اجانب عليهم وقتها أولى
 من الاجانب كابن العم لان
 لنا خلافا انه يغسلها ونحو
 ابن العم لا يغسلها قطا وهذا
 الترتيب مستحب كما سمرع
 الفرق بينه وبين الغسل
 (ويكونون) أي الدافنون
 (ونراه ندبا واحدا فثلاثة)

وهكذا

(قوله بأحكام الدفن) بكسر الهمزة أي اتقانه (قوله لم يقارف) أي لم يجمع (قوله يقدم منهم من بعدهم) (الخ) ولا يرد أنهم قالوا في الجمعة أنه يسن أن يجمع ليتمها ليكون أبعد عن الميل إلى ما يرام من النساء لانا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض هنا أن يكون أبعد من تذكر النساء وبعد العهد منهم أقوى في عدم التذكر عش (قوله وبعده) أي بعد الزوج سم وكردى وبشارة النهاية والمغنى وبليته الألفه ثم الأقرب (الخ) (قوله المحارب الأقرب فالأقرب كالصلاة) أي فيقدم الأب ثم أبوه وإن علا ثم الابن ثم ابنه وإن نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ الأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ الأب ثم العم الشقيق ثم العم للأب ثم أبو الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم عبدها أي الميته ويشبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة أسنى وفي سم عن شرح البهجة مثله (قوله أن عرف ما قدم به) يعني أحكام الدفن وهل المراد الأحكام الواجبة فقط أو هي والمدنوبة ينبغي الثاني نظر المصلحة الميت بصري أقول قول الشارح بل الفقيه كالصريح أو صريح في الأول (قوله فقنها) والاشبه كما قاله الشيخ تقديم محارم الرضا ومحارم المصاهرة على عبيدها نهاية قال عش وقياس ما تقدم في الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضا على محارم المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رايته في سم على المنهج (قوله نخصي الخ) قال الأذرعى وقديقال أن العنين والهم من الفحول اضعف شهوة من شباب الخصبان فيقدمان عليهم نهاية (قوله ومعتق) لم يرتبه مع ما قبله سم أقول بل رتبته بقوله بترتيبهم في الصلاة (قوله فذو رحم كذلك) أي غير محرم كبنى خال وبنى عمه سم ونهاية (قوله فصالح اجنبي) أي ثم الأفضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخثاني كالنساء نهاية ومغنى قال عش وينبغي تقديم الخثاني على النساء لاجتماع ذكررتهم اه (قوله فان استوى اثنان الخ) أي وتنازعا نهاية ومغنى (قوله اقرع) أي ندبا عش (قوله لانقطاع الملك) أي وهو بعينه موجود هنا أسنى (قوله اذ الرجال الخ) في تقريبه تامل (قوله ثم) أي في غسل المرأة (قوله وهنا الخ) أي في دفن المرأة سم (قوله كابن العم) أي كان قنهاما أولى من ابن العم (قوله انه الخ) أي قنهاما (قوله ونحو ابن العم) ادخل في النحو الاجانب (قوله وهذا الترتيب مستحب الخ) اعتمده النهاية والزبادى قال سم وفي شرح الروض أنه قضية كلامهم اه (قوله أي الدافنون) الم قول المتن ويسد في النهاية والمغنى لا قوله وإن كانت إلى حرم وقوله وصح إلى ولومات (قوله أي الدافنون) أي المدخلون للميت في القبر نهاية ومغنى (قوله ندبا الخ) أي اما الواجب في المدخل له فهو مات حصل به الكفاية نهاية (قوله فثلاثة) ينبغي ندبا موافقة لما فعل به صلى الله عليه وسلم وإن حصل المقصود بواحد ثم رايته عبارة الروض وشرحه ترشدا إلى ما ذكرته

(قوله يقدم منهم من بعدهم بالجماع لأنه أبعد) قديغارض بأن القريب العهد اسكن نفسا من ذلك اخذ ما قالوه في خبر من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة (قوله وبعده) أي بعد الزوج المحارم الأقرب فالأقرب عبارة شرح البهجة فمحرم من العصبة ثم ذوى الارحام فيقدم الأب ثم أبوه وإن علا ثم الابن ثم ابنه وإن نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم العم الشقيق ثم العم للأب ثم أبو الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم عبدها محارم الرضا ومحارم المصاهرة اه قال في شرح الروض وفي شرح الروض ويسد أن يتقدم على عبيدها محارم الرضا ومحارم المصاهرة اه قال في شرح الروض قال الأذرعى والمتبادر من كلامهم أنه لاحق للسيد في الدفن والوجه أنه في الامة التي تحل له كالزوج واما غيرها فليكون معها كالأجنبي أو لافيه نظرا والأقرب نعم إلا أن يكون بينها محرمية واما العبد فهو لاحق بدفنه من الاجانب حتما اه شرح الروض وقضية تقديم بقولهم من الاجانب أن الأقارب لاحق منه وهو قياس ما قدمه الشارح في الصلاة وقلنا بما مشه أن قياسه الغسل (قوله ومعتق) لم يرتبه مع ما قبل (قوله كذلك) أي غير محرم كبنى خال وبنى عمه (قوله اذ الرجال ثم باخرون) أي في غسل المرأة (قوله وهنا يتقدمون) أي في دفن المرأة (قوله وهذا الترتيب مستحب) في شرح الروض أنه قضية كلامهم (قوله كما سمر) أي في أول الفرع السابق

بحسب الحاجة لما صح أن دافنيه عليه السلام علي والعباس والفضل رضي الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة بزيادة شقران مولاه صلى الله عليه وسلم وقم بن العباس رضي الله عنهم يحتمل أنه عدفيهما من ساعدهم في نقل أو مناولة شيء (١٧١) احتاجوا إليه على أن بعض الحفاظ صححها واقتضى كلامه أنها

وهي يستحب أن يكون عددهم وعدد الغاسلين ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة انتهت بصري (قوله) بحسب الحاجة) أي فلو انتهت الحاجة باثنين مثلاً زيد ثالث مراعاة للتورية عش (قوله في نقل الخ) بلاتنوين (قوله أو الشق) عبارة النهاية والمغنى أو غيره اه وهو له ومه اولى (قوله ويكره الخ) أي ولا ينشئ مغنى (قوله لنقل الخلف الخ) جعله النهاية والمغنى علة لوضع علي البين وعللا وجوب توجيئه للقبلة بقولها تنزيلا له منزلة المصلي وثلاثتهم أنه غير مسلم اه (قوله ومراخ) وقع السؤال في الدرس عمالومات ملتصقان ماذا يفعل بهما ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما لوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافق عش وفيه توقف ولو قيل بالاقرار لم يبعد (قوله مستدبرا) أي أو منحرفا (قوله أو مستلقيا) أي أو منكباً على وجهه شيخنا (قوله المضطجع) لعله المستلقي سم أي كما عبره الشيخ عميرة (قوله وإن كان رجلاه الخ) أي وإن جعل إخصاء للقبلة ورفعت راسه قليلا كما يفعل بالمحضر عميرة اه وسياق ذلك في كلام الشارح مر أيضا عش (قوله على الأوجه) اعتمد عميرة والنهاية كما مر عن عش وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلي المضطجع الخ يقتضى خلافه اه وقوله يقتضى خلافه فيه نظر ظاهر (قوله ونش الخ) أي وجوباً والمراد بالتغير الثنتين كما قاله الماوردي وهو المعتمد خلافاً لما قاله المراد به إلا تفجراً شيخنا (قوله أي القبر) أي اللحد أو الشق قول المتن (ونحوها) أي كطين نهاية (قوله نحو لبنة) أي كحجر نهاية ومغنى (قوله إليه) أي إلى نحو اللبنة سم (قوله دخولها الخ) أي اليد اليمنى أي في شملها لفظ نحو لبنة (قوله ويحتمل عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمغنى (قوله نفخت فيه الروح) أي بلغ أربعة أشهر عش قال شيخنا فإن لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لأنه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله أوى اه (قوله أو كآرة الخ) أي أما المسألة فتراعى لا ما في بطنها عش (قوله دفنت الخ) قال في الروضة ولا يدفن المسلم في مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يخفى أنه حرام انتهى ولولم يوجد موضع صالح لدفن الذي غير مقبرة المسلمين ولو أمكن نقله لصالح لذلك هل يجوز دفنه حينئذ في مقبرة المسلمين ولولم يمكن دفنه إلا في الحدو أحد مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه نظر ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا سبيل إلى تركه من غير دفن فليحذر سم على المنهج ويقال مثله في المسلم الذي لم يتيسر دفنه إلا مع الذميين عش (قوله وجعل ظهرها الخ) أي وجوباً بانهية ومغنى (قوله ليتوجه) أي الجنين للقبلة نهاية قول المتن (ويسد فتح اللحد) وكذا غيره (قوله بلبن) أي طوب لم يحرق نهاية ومغنى قال عش قوله ويسد أي وجوباً وقوله بلبن أي ندبا (فرع) لو وضع الميت في القبر في غير الحدو لاشق وأهيل التراب على جثته فالوجه تحريم ذلك ثم رأيت مر أفتى بحرمة ذلك (فرع) لو لم يوجد إلا لبن لغائب هل يجوز أخذه كافي الاضطراب لا يبعد الجواز إذا توقف الواجب عليه سم على المنهج اه (قوله بنحو كسر لبن) عبارة شرح المنهج بكسر لبن وطين ونحوهما اه قال البجيرى قوله وطين نهيه به عن أن اللبن وحده لا يكفي ولا يندب إلا إذا كان عند سدده خلافاً لبعضهم بما وى اه (قوله اتباعاً) إلى قوله وظاهر في المغنى وإلى قول المتن ثم هيال في النهاية إلا قوله بأن كان إلى وقع (قوله غيره) أي

الافضل (ويوضع في اللحد) أو الشق (على يمينه) ندبا كالاضطجاع عند النوم ويكره على يساره (للقبلة) وجوباً بالنقل الخلف له عن السلف ومر في المصلي المضطجع أنه يستقبل وجوباً بمقدم بدنه ووجهه فليأت ذلك هنا إذ لا فارق بينهما فإن دفن مستدبراً أو مستلقياً وإن كانت رجلاه مستدبراً أو مستلقياً على الأوجه حرم ونش ما لم يتغير كما يأتي (ويسند) ندبا في هذا والأفعال المعطوفة عليه (وجهه) ورجلاه (إلى جداره) أي القبر ويتجافى ببقائه حتى يكون قريباً من هيئة الراكع ثلاثاً ينكب (و) يسند (ظهره بلبنة) طاهرة (ونحوها) تمنعه من الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت راسه نحو لبنة ويقضى بخذه الأيمن بعد تنحية الكفن عنه إلى أهلى التراب ليكون بهيمة من هو في غاية الذل والافتقار وصح أنه عليه السلام كان عند النوم يضع خده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها في نحو اللبنة ويحتمل عدمه لأن الذل فيها هو من جنس اللبنة أظهر ولومات صغير أسلم

(قوله ويكره على يساره) كذا مر (قوله في المتن للقبلة) هذا السلم فلا يجب الاستقبال بالكافر بل يجوز الاستقبال به والاستدبار شرح مر (قوله ومر في المصلي المضطجع) لعله المستلقي وإن كانت رجلاه إليها على الأوجه ظاهره وإن استقبل بأن رفع راسه ومقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلي المضطجع الخ يقتضى خلافه (قوله إليه) أي إلى نحو اللبنة (قوله نفخت فيه الروح) أي كما فندهه الأسنوى قال وإن كان قبله دفنت أمه كنفسها أهلها لأن دفنه حينئذ لا يجب فاستقباله أوى واعتمد ذلك كله في شرح الروض وبسط رد ما عارض

دفن بمقابر الكفار لأجراء أحكامهم الدنيوية عليه ومن ثم لم يصل عليه كما مر أو كآرة ببطنهما جنين نفخت فيه الروح ميت مسلم دفنت بين مقابر أو مقابرهم وجعل ظهرها للقبلة ليتوجه لأن وجهه إلى ظهرها (ويسد فتح) بفتح فسكون (اللحد بلبن) بأن يبنى به ثم يسد ما بينه من الفرج بنحو كسر لبن اتباعاً لما فعل به عليه السلام ولأنه أبلغ في صيانة الميت عن النش ومنع التراب والهوام وكاللبن في ذلك غيره وآثرة

لانه المأثور كما تقرر وظاهر صنيع المتن أن أصل سد اللحد مندوب كسابقه ولا حقه فتحوز إهالة التراب عليه من غير سند به صرح غير واحد لكن بحث غير واحد وجوب السد كما (١٧٢) عليه الاجماع الفعلي من زمنه عليه السلام الى الان فتحرم تلك الإهالة لما فيها من الأضرار

كالطين نهاية ومعنى (قوله لانه المأثور الخ) ونقل المصنف في شرح مسلم أن اللبنة التي وضعت في قبره عليه السلام تسع نهاية ومعنى أي فيندب كون اللبنة تسعاً شيخنا (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السد وصول التراب للبيت على وجه يعد أزاراً سم أقول هذا الحمل من الحمل على المحال العادي قوله مر فهذا أولى الخ ظاهره وإن لم يصل التراب الى جسد الميت للعلّة المذكورة ولوقيل بأن محل ذلك حيث كان يصل التراب الى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعيداً ثم رأيت عبارة شيخنا الزياي وأما أصل السد فواجب أن أدى عدمه الى إهالة التراب عليه وإلا فمندوب اه وعلى هذا يحمل قول الشارح مر في غير هذا الكتاب أن السد مندوب عش وتقدم ما في ذلك الحمل (قوله ماذكر) أي في المتن والشرح (قوله عقب دفنه) أي فلو انهار قبل تسوية القبر وسده وجب إصلاحه قليوي وبرماوى اه يجزى (قوله وجب إصلاحه الخ) أي أو نقله اخذاً بما مر بصرى قول المتن (ويحتمل الخ) أي بعد سد اللحد عش (قوله ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر) أي الدفن وهو شامل للبعيد أيضاً واستظهره العراقي وهو المعتمد على أنه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التاكيد نهاية وكذا في المعنى إلا قوله على أنه يمكن الخ قال عش قوله مر وهو شامل للبعيد الخ أي وللنساء أيضاً ومعلوم أن محله حيث لم يؤدقربها من القبر الى الاختلاط بالرجال اه (قوله بيديه جميعاً) أي وإن كانت المقبرة منبوشة وهناك زطوبة عش قول المتن (ثلاث حثيات تراب) أي من تراب القبر نهاية ومعنى قال عش ولعل أصل الستة يحصل بغير ترابه أيضاً سم على المنهج وبقي ما لو فقد التراب فهل يشير اليه بيديه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وأن تعدد المدفون (قائداً) وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين العلوى عن خط والده قال وجدت ما مثاله حديثي الفقيه ابو عبدالله محمد الحافظ أن رسول الله عليه السلام قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي حال إرادته وقرأ أنا أنزلنا في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يندب ذلك الميت في القبر انتهى علمي وينبغي اولوية كون التراب في القبر إذا كانت المقبرة منبوشة لا في الكفن لنجاسته اه (قوله ويقول في الاولى الخ) زاد المحب الطبري فيها اللهم لقنه عند المسئلة حجته وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لوجه وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبيه نهاية قال عش قوله حجته أي ما يحتج به على صحة إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت بمن يسئل كالطفل وإطلاقه يشمل أيضاً ما لو قدم الآية على الدعاء وأخرها وينبغي تقديم الآية على الدعاء أخذاً من قوله زاد المحب الخ اه (قوله والثاني أفصح) وفي كلام المختار والمحلى ما يشعر بأن الأفصح الاول عش (قوله ثم بعد حثي الحاضرين الخ) مقتضاه انتظار حثي جميعهم وفيه بعد عند كثرتهم جدالتفويته المبادرة فليتامل بصري (قوله كذلك) أي ثلاث حثيات التراب قال النهاية والمعنى وإنما كان الإهالة بعد الحثي لانه أبعد عن وقوع اللبنة وعن تأذي الحاضرين بالغبار اه (قوله أي يردم) أي يصب التراب على الميت أية (قوله مثلاً الخ) عبارة النهاية والمعنى بفتح الميم جمع مسحاة بكسرها وهي آلة نصح الارض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرقة قاله الجوهري والميم زائدة لأنها مأخوذة من السحر أي الكشف وظاهر أن المراد هناهي أو ما في معناها وحكمة ذلك أسرع تكميل الدفن اه (قوله إذ ذى الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله بخلاف المجرقة) أي فانها تكون من الحديد ومن غيره عش (قوله على ترابه) أي القبر معنى (قوله أي أن كفاه الخ) أي وإن لم يرتفع بترابه شبرا أو أوجه كما قال شيخنا به عليه (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السد وصول التراب للميت على وجه يعد أزاراً (قوله ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر) هو المعتمد شرح مر (قوله في المتن ثلاث حثيات) انظر لو تعدد الحثي فهل تطلب الإشارة اليه بيديه فيه نظر

وهتك الحرمه وإدأحر موا مادون ذلك ككسبه على وجهه وحله على هيئة مزرية فهذا أولى اه ويجزى ماذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه وإصلاحه ونقله منه الى غيره اه ووجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في غيره وألحق بانهدامه انه يار ترابه عقب دفنه وواضح أن الكلام حيث لم يخش عليه سبع أو يظهر منه ربح وإلا وجب إصلاحه قطعاً (ويحتمل من دناء) الى القبر بأن كان على شفيره كما نص عليه ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر وقد يجمع بحمل الاول على التاكيد (ثلاث حثيات تراب) بيده جميعاً من قبل رأس الميت للاتباع وسنده جيد ويقول في الاولى منها خالقنا كم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (تنبيه) بين بالجمع بين يحثو وحثيات المناسب ليحثي لا ليحثو انه سمع حثا يحثو حثراً وحثوات وحثي يحثي حثيا وحثيات والثاني أفصح (ثم) بعد حثي الحاضرين كذلك ويظهر ندب

الفورية كما يفهمه التعليل الآتي خلاف ما تقتضيه ثم (يهال) أي يردم والاولى كونه (بالمساحي) مثلاً لانه أسرع لتكميل الدفن إذ ذى جمع مسحاة بالكسر ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرقة ولا يزداد على ترابه أي أن كفاه ثلاثاً يعظم شخصه

(ويرفع) القبر ان لم يحش نبشه من نحو كافر او مبتدع او سارق (شبرا فقط) تقريرا ليعرف (١٧٣) فيزار ويحترم وصرح ان قبره ^{صلى الله عليه وسلم}

رفع نحو شبر فان اجتبيح في رفعه شبر التراب اخره زيد عليه كما بحث (والصحيح ان تسطيحه اولى من تسنيمه) لما صرح عن القاسم ابن محمد ان عمته عائشة رضي الله عنهم كشفت له عن قبره ^{صلى الله عليه وسلم} وقبر صاحبيه فاذا هي مسطحة مبطوطة يبطحاء العرصة الحمراء ورواية البخاري انه مسنم حملها البيهقي على ان تسنيمه حادث لما سقط جداره واصلح زمن الوليد وقبل عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه وكون التسطيح صار شعار الروافض لا يؤثر لان السنة لا تترك لفعل اهل البدعة لها (ولا يدفن اثنان في قبر) اي لحد او ثقب واحد من غير حاجز بناء بينهما اي يتدب ان لا يجمع بينهما فيه فيكره ان اتحد نوعا او اختلفا ولو احتملا كخنثيين اذا كان بينهما محرمية او زوجية او سببية ولا حرم فالنفي في كلامه للكرهية تارة والحرمة اخرى وما في المجموع من حرمة بين الام وولدها ضعيف ويحرم ايضا ادخال ميت على اخر وان اتحد قبل بلى جميعه اي لا يجنب الذنب فانه لا يبلى كما مر على انه لا يحس فلذا لم يستنوه ويرجع فيه لاهل الخبرة بالارض ولو وجد عظمة قبل كمال الحفر طمه وجوبا

ان يزاد لهذا معنى ويأتي في الشرح مثله قول المتن (ويرفع الخ) أي ندبا نهاية ومعنى (قوله ان لم يحش) إلى قوله من غير حاجز في النهاية والمعنى لا قوله ورواية البخاري إلى وكون التسطيح الخ (قوله ان لم يحش نبشه الخ) أي وإن خشى من ذلك فلا يرفع نهاية ومعنى قال ع ش هل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا إذا غلب على الظن فعلم به ذلك اه (قوله من نحو كافر الخ) أي كعدو نهاية ومعنى قول المتن (شبرا الخ) أي فلور زاد عليه كان مكروها ع ش (قوله زيد عليه) أي ولو من المقبرة المنبوشة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية كما بحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الرياح قبل إتمام حفرة او قل تراب الارض لكثرة الحجارة اه قول المتن (أن تسطيحه) أي جعله مسطحا مستويا له سطح (أولى من تسنيمه) أي جعله مسنما كالجلون على هيئة سنام البعير شيخنا (قوله وكون التسطيح الخ) رد لدليل المقابل (قوله لان السنة لا تترك الخ) اذ لو روي ذلك لادى إلى ترك سنن كثيرة معنى قول المتن (فلا يدفن اثنان الخ) وينبغي ان يلحق بهما واحد وبعض بدن اخر (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في لحد او فسقية كما توضع الامتعة بعضها على بعض فهل يسوغ النباش حينئذ ليو ضعو اعلی وجه جائز ان وسع المكان ولا نقلوا محل اخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم رسم على المنهج اه ع ش (قوله اي يتدب الخ) وفاقا للشيخ الاسلام وخلافه للنهاية والمعنى ومن تبعهما عبارة الاول ولا يدفن اثنان في قبر ابتداء بل يفر دكل ميت بقبر حالة الاختيار للاتباع ذكره في المجموع وقال انه صحيح فلودفنها ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما اقبل به الوالد رحمه الله تعالى وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمية ولو أجمع ولدها ولو كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مملوكة كما جرى عليه المصنف تبعا للسر خسي اه (قوله فيكره الخ) والمعتمد التجريم حيث لا ضرورة مطلقا ابتداء ودواما وإن كان هناك محرمية واتحد الجنس لان العلة في منع الجمع التأذي لا الشهوة شيخنا ويجري (قوله أو سببية) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أو لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث سم (قوله وما في المجموع الخ) افتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي و (قوله بين الام وولدها) أي وبين الرجلين والمرأتين سم (قوله ويحرم أيضا الخ) اعتمده النهاية والمعنى ثم قالوا وعلم من تعليمهم ذلك بهتك حرمة عدم حرمة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم يظهر له رائحة فلا هنك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيما أعلم اه وأقره سم قال ع ش قال سم على المنهج وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن فيما إن كان هناك هنك لحرمة من بها كان تظهر رائحته كأن كان قريب عهد بالدفن وكذا إن لم يكن هناك هنك إلا الحاجة كان لم يتيسر له مكان مر اه ثم ذكر كلاما يعطى قوته ان ما ذكره يجري في حق السكفار ايضا حتى يحرم علينا دفن ذميين في لحد واحد بلا ضرورة (فرع) لو شك في ظهور الرائحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال أن قرب زمن الدفن جرم وإلا فلا اه (قوله لإدخال ميت على اخر الخ) وفي الزيادة ومحل تحريره عند عدم الضرورة أماعندها فيجوز كافي الابتداء رملي اه ع ش (قوله قبل بلى جميعه) أفهم جواز النباش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر اه سم (قوله على انه الخ) أي عجب الذنب (قوله ويرجع فيه) أي في البلى (قوله نحاه) أي نحى العظم من

(قوله أو سببية) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أو لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث (وما في المجموع ضعيف) افتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي (قوله من حرمة بين الام وولدها) وبين الرجلين والمرأتين (قوله ويحرم أيضا إدخال ميت على آخر) علوه بهتك حرمة ويؤخذ منه عدم حرمة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم تظهر له رائحة فلا هنك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيما أعلم شرح مر (قوله قبل بلى جميعه) أفهم جواز النباش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر (قوله بان كثر الموتى) ينبغي الاكتفاء بالعسر وإن لم يكسر الموتى وإن

ما لم يحتج اليه أو بعده نحاه ودفن الآخر فان ضاق بأن لم يمكن دفعه إلا عليه فظاهر قولهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة

القبر بأن يجعله في جانب أو في موضع آخر كرى وحلبى وزيادى (قوله وليس ببعيد الخ) ظاهره الحرمة وإن وضع بينهما حائل كالوفرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع عرش أقول قد يوافق ذلك الظاهر قول شيخنا ويحرم جمع عظام الموتى لدفن غيرهم وكذا وضع الميت فوقها اهـ (قوله بان كثر) إلى قوله وعلم بما مر في النهاية والمغنى إلا أنهم اعبروا بالكاف بدل الباء في بان كثر (قوله بان كثر الموتى) ينبغى الاكتفاء بالعسر وإن لم يكثر الموتى وإن يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بان لم يتيسر مواضع متقاربة سم وفيه نظر والظاهر ما في عرش مما نصه فتى سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ويسهل زيارته وغايته تعدد التراب وإى مانع منه وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصر ناهى عن الاحتياج لدرهم تصرف للتكلم على التربة في مقابلة التمسكين من الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على انه قديم يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع اهـ (قوله اولم يوجد إلا كفن الخ) أى ويجعل بينهما حاجز ندبا أخذنا بما أتى عرش (قوله فأكثر الخ) أى بحسب الضرورة نهاية ومغنى (قوله ويجعل الخ) من كلام الشارح (قوله حاجز تراب) أى ونحوه كاذخر بجيرى (قوله وهذا الحجز مندوب الخ) أى وإن لم يكن مس ولا وجب برماوى اهـ بجيرى (قوله وإن اختلف الجنس الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اتحد الجنس لاجلها الغاية اتحاد الجنس وذلك لا اختلاف الملاحظة فانه قد يلبس لاحاح محل الحاجة عند الاختلاف واما عند الاتحاد فينبغى ان لا يندب فاشار إلى نفيه وقد يلبس آخر ان محل الندب عند الاتحاد اما عند الاختلاف فينبغى الوجوب فاشار الشارح إلى رده ثم رأيت فى الروضة ما يشعر بخلاف فى طلب الحاجز عند اتحاد الجنس وفى الفرر احتمال بالوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين اشار إلى رد احدا للخالقين بصرى أقول ويمكن الجمع بحمل الندب على ما إذا لم يكن مس والوجوب على خلافه كما مر عن البرماوى ولقول الشورى عن شرح المشكاة ولا يلزم من ذلك اى الجمع فى كفن واحد تماس عورتهم الا مكان ان يحجز بينهما باذخر ونحوه اهـ (قوله بما يقدم به فى الامامة) اى للسابق فى قول المصنف الجديد أن الولي أولى بامامته فاقدم الاب الخ كما يصرح بذلك قول النهاية والمغنى وهو اى الفصل الا حقا بالامامة اهـ وقال سم كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور فى شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة فليحرر فان ظاهر العبارة خلاف ذلك اهـ (قوله وإلا) اى بان اختلف النوع شم (قوله نخشى الخ) وهل التقديم فى الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع او يتخير مطلقا فيه نظرسم والا قرب الاول كما يأتى عن عرش ما يؤيده (قوله نعم يقدم اصل الخ) اى وإن علا حتى يقدم الجد ولو من قبل الام وكذا الجدة قاله الاسنوى فيقدم اب على ابنه وإن سفل وكان افضل منه لحرمة الابوة وام على بنت كذلك نهاية ومغنى (قوله فيقدم ابن على أمه) وهل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل عدم الذكورة فيه نظرسم على حج والا قرب الثانى لان الاصلالة محقة واحتمال الذكورة مشكوك فيه عرش (قوله مما مر) اى فى شرح وتجوز على الجنائز صلاة (قوله إلا ما استثنى) تبع فيه شرح الروض وظاهره انه إذا سبق وضع المرأة مثلا فى اللحد نحت للذكر ولا يخلو عن إشكال ويتجه خلافه مر

يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بأن لم يتيسر مواضع متقاربة (قوله ويجعل بينهما حاجز تراب) كيف يأتى فى صورة الكفن الواحد (قوله بما يقدم به فى الامامة) كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور فى شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة ويؤيده قول الرافعى فيقدم الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فليحرر فان ظاهر العبارة خلاف ذلك (قوله وإلا) أى بان اختلف النوع (قوله نخشى فامراة) وهل التقديم فى الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع او يتخير مطلقا فيه نظر (قوله فيقدم ابن على أمه) هل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل عدم الذكورة فيه نظر (قوله وانهم لو ترتبوا لم ينح الاسبق الخ) ذكر فى شرح الروض ان هذا هو

وليس ببعيد لان الايذاء هنا أشد (إلا لضرورة) بان كثر الموتى وعشر أفراد كل ميت بقبر أولم يوجد إلا كفن واحد فلا كراهة ولا حرمة حينئذ فى دفن اثنين فأكثر مطلقا فى قبر واحد لانه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد فى ثوب ويقدم أقرؤهما للقبلة ويجعل بينهما حاجز تراب وهذا الحجز مندوب وإن اختلف الجنس على الوجه كتقديم الافضل المذكور فى قوله (فيقدم) فى دفنها إلى القبلة (أفضلهما) بما يقدم به فى الامامة عند اتحاد النوع وإلا فيقدم رجل ولو مفضولا فصبي نخشى فامراة نعم يقدم أصل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمة الابوة أو الامومة بخلافه من غير جنسه فيقدم ابن على أمه لفضية الذكورة وعلم بما مر أنه لو استوى اثنان أقرع وأنهم لو ترتبوا لم ينح الاسبق المفضول إلا ما استثنى (ولا يجلس على القبر)

اه سم عبارة ع ش قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر ان ما مر في الصلاة على الميت من انهم اذا تساووا في الفضيلة يقرع بينهم وأنهم اذا تربعوا لا ينحى الا سبق وإن كان مفضولا لا إلا ما استثنى يأتي هنا وأن ما ذكرهنا من استثناء الاب والام يأتي هناك ايضا انتهى وقد سئل م ر عن هذا الكلام وانه يدل على انه إذا سبق وضع احدهما في اللحد لا ينحى إلا فيما استثنى فينحى ويؤخر فاني ان المراد ذلك وقال لا يجوز تاخير من وضع اولافى اللحد لغيره وإن كان اني وذلك الغير اياه لانه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وإنما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم اخذه ووضع في اللحد ولا إلا فيما استثنى فليتنا مل اه وانظر لو دفن ذميان في اللحد لم يقدم إلى جدار القبر اخفهما كقبرا وعصيانا سم على المنهج اقول القياس نعم اه (قوله الذي لمسلم الخ) عبارة المغنى المحترم اما غير المحترم كقبر حربي ومردو زنديق فلا يكره ذلك وإذا مضت مدة يتيقن انه لم يبق من الميت في القبر شيء اى سوى عجب الذنب فلا بأس بالانتفاع به ولا يكره المثنى بين المقابر بالنعل على المشهور اه زاد النهاية والظاهر انه لا حرمة لقبر الذى في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الاذى عن احيائهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقابرهم اه قال ع ش قوله لم يكره ذلك اى الجلوس والوطء وينبغي عدم جرمه البول والتغوط على قبرهم لعدم حرمة ولا عبرة بتأذى الاحياء وقوله لم يكره المثنى بين المقابر بالنعل اى ما لم يكن متنجسا بنجاسة رطبة فيحرم ان مشى به على القبر اما غير الرطبة فلا وقوله لكن ينبغي اجتنابه اى وجوبه بالبول والغائط وندبا في نحو الجلوس اه ع ش (قوله ولو مهدرا كحارب) وزان محسن وتارك صلاة بشرطه (قوله ولا يستند اليه) اى بظهوره (ولا يتكأ عليه) اى بجنبه فهما متغايران حفى (قوله وظاهر) إلى الماتن اقره الشوبرى وع ش (قوله ويحتمل الحاق ما قرب منه الخ) التعليل بالا احترام يقتضى ترجيح هذا الاحتمال ولولم تطلق عليه المحاذاة بصرى (قوله احترام) إلى قوله وبحت الخ فى المغنى إلا قوله ويحتمل إلى اماتعزيتها وقوله ضعيف وكذا فى النهاية إلا ما ذكر وما انبه عليه (قوله إلا ضرورة) المراد بالضرورة ما يشتمل الحاجة (قوله بان المراد) اى بالجلوس فى الخبر (قوله القعود عليه الخ) اى وهو حرام بالا جماع نهاية ومغنى (قوله لقضاء الحاجة اى للبول والغائط نهاية قول الماتن) كقبره منه حيا) نعم لو كان عادته معه البعد وقد اوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كالأذن له فى الحياة قاله الزركشى اما من كان يها به فى حال حياته لسكونه جبارا كالولاية الظلمة فلا عبرة بذلك نهاية ومغنى (قوله احترام) له يؤخذ منه كراهة ما عليه عامة زوار الاولياء من دقهم التوايت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة فى حقهم التاديب فى زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة فى زيارتهم فى الحياة لعظا لهم واما ع ش (قوله وتقبيله) اى تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نهاية ومغنى (قوله بدعة الخ) نعم إن قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما افنى به الوالد رحمه الله فقد صرحوا بانه إذا عجز عن استلام الحجر يس ان يشير بعصا أو يقبلها أو قالوا اى اجزاء البيت قبل خسن نهاية قال ع ش قوله لم يرتقبيل اضرحتهم ومثلها غيرها كالا عتاب وقوله فقد صرحوا الخ اى يقاس عليه ما ذكر وقوله بانه إذا عجز الخ يؤخذ من هذا ان محلات الاولياء ونحوها التى تقصد زيارتها كسيدي احمد البدوي إذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول إلى القبر او يؤدى إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف فى محل

الذى اسلم ولو مهدرا فاما يظهر ولا يستند اليه ولا يتكأ عليه وظاهر أن المراد به محاذى الميت لا ما اعتيد التحويط عليه فانه قد يكون غير محاذ له لاسمافى اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جدا به لانه يطلق عليه عرفا انه محاذ له (ولا توطأ) إحتراما له إلا لضرورة كان لم يصل لقبر ميتة وكذا ما يربذ بارتته ولو غير قريب فيما يظهر أو لا يتمكن من الحفر الا به والنهى فى هذه كلها للكرامة وقال كثيرون للحرمة واختير لخبر مسلم المصرح بالوعيد عليه لكن اولوه بأن المراد القعود عليه لقضاء الحاجة (ويقرب) ندبا (زائره) من قبره (كقبره منه) إذا زاره (حيا) إحتراما له والتزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت ولو قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة (والتعزية) بالميت وألحق به

يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقرأ ما تيسر ويشير بيده ونحوها إلى الولي الذي قصد زيارته أي ثم قبل ذلك أه ع ش واعتمد شيخنا ذلك أي ما تقدم عن النهاية وع ش وقال البصري بعد ذكر كلام النهاية المتقدم وذكر السيوطي في التوشيح على الجامع الصغير أنه استنبط بعض العلماء العارفين من تقبيل الحجر الأسود تقبيل قبور الصالحين انتهى أقول في الاستنباط المذكور مع صحة النهي عما يشعر بتعظيم القبور توقف ظاهر ولو سلم فينبغي لمن يقتدى به أن لا يفعل نحو تقبيل قبور الأولياء في حضور الجملاء الذين لا يميزون بين التعظيم والتبرك والله أعلم (قوله مهيبة نحو المال) أي ولو هرة شيخنا ويجري قول المتن (سنة) أي في الجملة وكدة وخرج بقولنا في الجملة تعزية الذي بذى فانها جائزة لا مندوبة ومعنى ونهاية (قوله لكل من يأسف عليه الخ) وتندب البداءة بوضعهم عن حمل المصيبة معنى وشيخنا (قوله ولو صغيرا) أي نوع تمييز وبيعض الهوامش الصحيحة وتسن المصاحفة هنا أيضا انتهى وهو قريب لأن فيها جبر الالاه الميت وكسر السورة الحزن بل هذا أولى من المصاحفة في العيد ونحوه وتحصيل سنة التعزية مرة واحدة فلو كررها هل يكون مكروها ما فيه من تجدد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار في الكراهة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كراهة التكرير في الثلاثة سيما إذا وجد عند أهل الميت جزعاً عليه ع ش وهو ظاهر وإن قال شيخنا بكراهة التكرار فيها (قوله لا نحو محرم) عبارة المغنى والنهاية إلا محارمها وزوجها وكذا من الحق بهم في جواز النظر كما يحتمل شيخنا أه أي كعبدها ع ش (قوله أي يكره ذلك) وكذا يكره رد الأجنب عليها إذا عزت شيخنا (قوله ويحتمل الحرمة الخ) ذكر في شرح العباب أن الأسنوي أخذ الحرمة من كلام أبي الفتوح ثم عبارة البصري يتأمل فيه أي في الاحتمال المذكور وفي مستنده وتعليله فإن التعزية حال اشتغال القلب عادة من الطرفين خالية عن دواعي الفتنة والحصر في كلامهم يجوز أن يكون للندب والمشروعية الذي يقتضيه السياق لا للجواز أه وقوله فإن التعزية الخ في عموم وجوده باطنا أيضا تأمل (قوله أمتعزيتها) أي للاجنبي (فلا شك في حرمتها علما) وكذا ردها على الاجنبي المعزى بنحو تقبيل الله منك حرام سم وع ش وشيخنا (قوله كلامها الخ) قضية القياس على السلام أنها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة أن مثله خلوة عدم الحرمة وهو ظاهر سيما إذا قطع باتقاء الريبة ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) اعتمده ع ش وكذا شيخنا عبارته ويسن لأهل الميت تعزية بعضهم بعضا كما أجاب به الرملي فيسن للأخ أن يعزى أخاه لأن كلامهم مصاب ويسن كما استظهره ابن حجر أي والنهاية أجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا أو تقبل الله منك ومنه قولهم لأن ما أحديمشي لك في سوء أه (قوله وظاهر كلامهم) بالجر عطفاً على المعنى (قوله والافضل) إلى قول المتن ويعزى المسلم في النهاية والمعنى إلا قوله من الدفن إلى من الموت (قوله تقريبا) أي فلا يضرب زيادة بعض يوم شيخنا أي لا تذكره (قوله حينئذ) أي بعد الثلاثة أيام فإن وقع الموت في أثناء يوم تتم من الرابع ع ش (قوله بأن المنقول أنه من الموت) وهو المعتمد هنا ومعنى ومنهج (قوله هذا أن حضر المعزى الخ) أي وإن بعدت المسافة بينهما في البلد وينبغي أن مثل البلد ما جاوزوها ع ش (قوله وكغائب نحو مريض الخ) أي بما يشبهه من أعداء الجماعة وتحصل بالمكاتبة من الغائب ويلحق به الحاضر المعذور بمرض ونحوه وفي غير المعذور وقفه نهاية (قوله ويكره الجلوس لها) عبارة النهاية والمعنى ويكره لأهل الميت الاجتماع بمكان لتأنيهم الناس للتعزية أه قال ع ش وينبغي أن محل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلوس ضرر كنسبتهم المعزى إلى كراهته لهم حيث لم يجلس لتلقيهم ولا تقتضي الكراهة بل قد يكون الجلوس واجبا أن غلب على ظنه لو لم يجلس ذلك أه وفيه وقفة (قوله وهي) أي التعزية اصطلاحاً نهاية (قوله الأمر بالصبر الخ) ظاهره أن التعزية إنما تحقق بمجموع ما يأتي والظاهر أنه غير مراد فيراجع رشيدى (قوله بالصبر) هو حبس النفس على كراهية تحمله أوله يذيقه فراقه وهو ممدوح مطلوب ع ش قوله بوعدا لا جرى أن كان

ويحتمل الحرمة) ذكر في شرح العباب أن الأسنوي أخذ الحرمة من كلام أبي الفتوح (قوله أمتعزيتها) بنحو تقبيل الله منك وهو نظير ردها سلامه (قوله) وابتدأوها من الدفن كافي المجموع) واعترضه جمع بان

وسيد ومولى ولو صغيرا نعم الشابة لا يعزى لها إلا نحو محرم أي يكره ذلك كابتدائها بالسلام ويحتمل الحرمة وكلامهم اليها أقرب لأن في التعزية من الوصلة وخشية الفتنة ما ليس في مجرد السلام أمتعزيتها له فلا شك في حرمتها عليها كسلامها عليه وذلك لخبر ضعيف من عزى مصابا فله مثل أجره وفي خبر لابن ماجه أنه يكسب حل الكرامة يوم القيامة وبحث بعضهم أنه لا يسن لأهل الميت تعزية بعضهم لبعض وفيه نظر ظاهر لمخالفته للمعنى وظاهر كلامهم والافضل كرها (قبل دفنه) أن رأى منهم شدة جزع ليصبرهم وإلا فبعده لا اشتغالهم بتجهيزه (و) تمتد (بعده ثلاثة أيام) تقريبا لسكون الحزن بعدها غالبا ومن ثم كرهت حينئذ لأنها تجددت وابتدأوها من الدفن كافي المجموع واعترضه جمع بان المنقول أنه من الموت هذا أن حضر المعزى والمعزى وعلم وإلا فن القدوم أو بلوغ الخبر وكغائب نحو مريض أو محبوس ويكره الجلوس لها وهي الأمر بالصبر والحمل عليه بوعدا الأجر والتحذير من

(و) حيثئذ يعزى المسلم بالمسلم) أى يقال فى تعزيتة (اعظم الله اجره) أى جعله عظيما بزيادة الثواب والدرجات فاندفع ما جاء عن جمع من كراهته لانه دعاء بتكثير المصائب ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب كما تقرر قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجره اعلى ان هذا هاتر واه الطبرانى عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى معاذا بآبائه (تنبيه) وقع للعزى عبد السلام ان المصائب نفسها لا ثواب فيها لانها ليست من الكسب بل فى الصبر عليها فان لم يصبر كفرت الذنوب اذ لا يشترط (١٧٧) فى المكفر ان يكون كسبا بل قد يكون غير كسب كالبلاء

فالجزع لا يمنع التكفير بل هو معصية اخرى وردت بقل الاسوى كالرويانى عن الام فى باب طلاق السكران ما يصرح بان نفس المصيبة يثاب عليها لتصريحه بان كلا من المجنون والمريض المغلوب على عقله ماجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالاجر مع انتفاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر ويؤيده خلافا لمن زعم ان ظاهر النصوص مع ابن عبد السلام خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا اذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل صحيحا مقيما ففيه انه يحصل له ثواب بمثل لفعله الذى صدر منه قبل بسبب المرض فضلا من الله تعالى وحيثئذ افاد مجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض وغيره جزا من اى احدهما لنفسها والاخر للصبر عليها وحيثئذ اندفع ما مر انه لا ثواب إلا مع

مسلمه ارشيدى (قوله حيثئذ) أى حين اذ سئلت التعزية أو حين اذ ارادها قول المتن (ويعزى الخ) بفتح الزاى نهاية قول المتن (اعظم الله اجره الخ) ويستحب ان يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته ان فى الله عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك ودر كامن كل فائت فبالحق فثقوا واياهم فارجو فان المصاب من حرم الثواب معنى زاد انما به وورد انه صلى الله عليه وسلم عزى معاذا بآبائه بقوله عظم الله لك الاجر والهمك الصبر ورزقنا واياك الشكر ومن احسنه كما فى المجموع ان الله ما اخذوا له ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى اه (قوله أى جعله) الى قوله علم ان هذا فى النهاية (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح سم (قوله ان هذا) أى الدعاء المذكور (هنا) أى فى التعزية (قوله لتصريحه) أى الام وكذا الضمير المستتر فحكم (قوله ويؤيده) محل تأمل بصري ويأتى عنه وعن سم ما يتبين به وجه التأمل (قوله خبر الصحيحين) فاعل يؤيد (قوله من نصب) أى تعب (ولا وصب) أى مرض (قوله لفعله الخ) أى لثوابه هذا إذا كان قوله ثواب مماثل تركيبا و صفياء واما إذا كان تركيبا إضافيا فلا حذف ولا تقدير (وحيثئذ افاد الخ) بما يتعجب منه بصري (قوله وحيثئذ افاد مجموع الحديثين الخ) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المريض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير سم زاد البصري وذك ان تقول ان كلاما من الثواب والعقاب قد يطلق على نعمة ونقمة تصل الى العبد من ربه فى مقابلة كسب يناسبه وهذا المعنى هو الذى يكثرون رآه فى الاطلاقات الشرعية وقد يطاق بازاء النعمة والنقمة الواصلان الى العبد من مولاة ومنه قولهم فى الكتب الكلامية ان له عز وجل انا ابنا العاصى وتعذيب المطيع فيجوز ان يكون الواقع فى كلام العز من الاول وفى النص من الثانى فلا تعارض لتغير المورد وفى تعليل العز اشعار بان لم ينف مطلق الثواب بل الثواب المنوط بالكسب وفى النص اناطة الثواب بالمرض الذى ليس من الكسب فى شئ فتمالسه الكاجادة الانصاف مغضيا عن ثنية التكلف والاعتساف اه اقول قولها لا ثوابا بالخ ظاهر المنع وما زاده السيد عمر البصري ناشئ عن كمال العلم لكانه مشوب بالتكلف (قوله انه الخ) أى النص (قوله ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع ذلك بانه يتصور فى ابتداء الشرع فى الجنون قبل تمام زوال التمييز سم ولك ان تجيب بعروض بعض افراد الجنون دفعة بلا تدريج وبان النص كالصريح فى حصول الاجر لاجل مرض بعد زوال العقل مطلقا (قوله لنفس المصيبة وللصبر) أى ثواب لنفس المصيبة و ثواب اخر للصبر عليها (قوله ومنه) أى من الغير (قوله وان من انتفى) عطف على قوله ان من اصاب الخ (قوله فان كان لعذر كجنون) يقتضى حصول ثواب الصبر ايضا وهو محل تأمل اللهم إلا إذا كان شأنه الصبر على المصائب وهو عازم عليه فمحتمل اخذ من الحديث المار

المنقول أنه من الموت هذا هو المعتمد شرح مروا فى شرح الروض عبارة المجموع (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح (وحيثئذ افاد مجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض وغيره جزا من) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المريض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير (و) مثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - ثالث) الكسب وحمل النص على مريض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر صبره الى زوال عقله برده انه سوى بين المريض والمجنون فى الثواب ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون فالخلى المذكور غلط منشؤه الغفلة عما ذكره فى المجنون ثم رايت بعضهم قال عقب هذا الحمل وفيه نظر وكأنه لمح ما ذكرته والحاصل ان من اصاب وصبر حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة وللصبر عليها ومنه كتابة مثل ما كان يعمل من الخير وغير ذلك مما ورد فى السنة وبينته فى كتابى فى العيادة وان من انتفى صبره فان كان لعذر كجنون فهو كذلك

اوله ونحوه جزم لم يحصل له من ذنبك الثوابين شئ فان قلت المقر في المذهب وان اختير خلافه ان من تخلف عن الجماعة لعذر مرض لا يحصل له ثوابها قلت يتعين حمله على انه (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بكاله ضرورة التفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قراءة

بصري وقوله وهو عازم عليه لا يظهر تصويره (قوله أو لنحوه جزم) سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام سم (قوله لم يحصل الخ) فيه وفقة فان قياس الصلاة في الغصوب ان يحصل له ثواب المصيبة ومعصية الجزع (قوله فان قلت) اى معترضا على قول الشارح ومنه كتابة الخ (قوله) قلت يتعين حمله في التعيين كالحمول نظر ظاهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث انه يحصل كمال الثواب سم (قوله وما في معناه) اى ونظائر من الاحاديث (قوله ولا شاهد لابن عبد السلام الخ) فيه الشاهد الواضح ما لم يثبت تخصيص بان نفس المرض ونحوه من المصائب يترتب عليها الثواب غير التكفير وقد علمت ان كلا من الحد يثين السابقين لا دلالة فيهما على ذلك بصري وقوله وقد علمت الخ ما مر ما فيه (عام مخصوص) اى منه دعاء الغير وصدقته ونحو المرض وقول الكردى يعنى مخصوص بغير من أصابته المصيبة بسبب الاجماع اه فيه نظر ظاهر كما يظهر مما مر انقاع البصري (قوله على ان الخ) متعلق بالاجماع (قوله فيثاب عليهما) فيه نظر في الاول سم ويحاج عنه بان المراد بالاثابة على الدعاء حصول خيره بسببه (قوله وقدم المعزى) بفتح الزاى قول المتن (بالكافر) اى الذى نهاية ومعنى (قوله ويضم اليه اما وصبرك الخ) كذا في شرحى الروض والمنهج لكن قضية قول النهاية والمغنى اعظم الله اجر ك وصبرك واخلف عليك او جبر مصيبتك او نحو ذلك الخ ان وصبرك لا بد منه في حصول التذنب وإنما التردد فيما بعده (قوله فيمن يخلف) اى فيما اذا كان الميت ولدا أو نحوه ممن يخلف بدله اسنى عبارة النهاية والمغنى قال اهل اللغة اذا احتمل حدوث مثل الميت او غيره من الاموال يقال اخلف الله عليك بالهمز لان معناه رد عليك مثل ما ذهب منك ولا يخاف عليك اى كان الله خليفة عليك من فقده اه (ولا يدعو) الى قول المتن ويجوز البكاء في النهاية والمغنى لا قوله بل قال الاسنوى الى فيقال وقوله فليس الى بل قال شارح (قوله ان احترم) يشمل المؤمن والمعاهد فليراجع (قوله) ويعزى الكافر الخ) اى جواز ما لم يرج اسلامه ولا فدية بانهاية ومعنى (قوله لا كهرى) اى ومرتد نهاية ومعنى (قوله وتسن تعزيتة الخ) اى الكافر ولو غير محترم نهاية ومعنى قول المتن (غفر الله مايتك الخ) وقدم الدعاء هنا للبيت لانه المسلم فكان اولى بتقدمه تعظيما للاسلام والحى كافر ولا يقال اعظم الله اجر ك لانه لا اجر له نهاية ومعنى قال ع ش وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير امن الناس في التعزية من قولهم لا مشى لكم احد في مكروه وقولهم هو قاطع السوء عنكم هل ذلك جائز او حرام لان فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال والجواب عنه بان الظاهر فيه الجواز لانهم انما يريدون بذلك الدعاء لاهل الميت بعدم تولى الهموم وترادفها بموت غير الميت الاول بعده قريابا منه اه (قوله وتباح تعزية كافر محترم الخ) اى لم يرج اسلامه ولا فدية كما مر في الاشارة اليه نهاية ومعنى (قوله بل قال الاسنوى يتجه الخ) ينبغى ان يجزى نظير هذا الكلام في تهينة الطعام من جيران اهل الكافر فيقال تباح اذا كان الكافر محترما بل يتجه تدبه لمن تسن عبادته على بحث الاسنوى فليراجع سم (قوله ولا نقص عددك) ينصبه ورفعه نهاية ومعنى اى مع تخفيف القاف وبتشددها مع النصب ع ش (قوله فليس فيه دعاء الخ) فيه شئ مع قوله اى لتكثير الجزية الخ فتامله سم (قوله بل قال شارح) وهو ان النقيب نهاية ومعنى (قوله بخلاف نحو محارب الخ) ظاهره انه يسن

الاخلاص تعدل ثلث القرآن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في وان ليس للانسان الا ما سعى لانه عام مخصوص بالاجماع على ان الميت يصل اليه دعاء الغير وصدقته فيثاب عليهما وبغيره كالحديث المذكور (واحسن عزاءك) بالمد اى جعل سلوكك وصبرك حسنا (وغفر لميتك) وقدم المعزى لانه المخاطب وقيل يقدم الميت لانه احوج (و) يعزى المسلم (بالكافر) اى يقال له (اعظم الله اجر ك) ويضم اليه اما (وصبرك) واما وجبر مصيبتك او نحوها واما واخلف عليك فيمن يخلف او وخلف عليك في نحو اب اى كان خليفة عليك ولا يدعو للبيت بنحو مغفرة لحرمة (و) يعزى (الكافر) ان احترم لا كهرى فتحرر تعزيتة على ما قاله الاسنوى والذى يتجه الكراهة نعم ان كان فيها توقيره حرمت حتى لذى وقد تسن تعزيتة ان رجي اسلامه (بالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاءك) وتباح تعزية كافر محترم لمثله بل قال الاسنوى يتجه تدبه لمن تسن عبادته فيقال له اخلف او خاف الله

ذلك بانه يتصور في ابتداء الشروع في الجنون قبل تمام زوال التمييز (قوله أو لنحوه جزم لم يحصل له من ذنبك الثوابين شئ) سكت عن التفكير فظاهر حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام (قوله قلت يتعين حمله الخ) في التعيين كالحمول نظر ظاهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث أنه حصل كمال الثواب (قوله فيثاب عليهما) فيه نظر في الاول (قوله قال الاسنوى يتجه الخ) ينبغى ان يجزى نظير هذا الكلام في تهينة الطعام من جيران اهل الكافر فيقال تباح اذا كان الكافر محترما بل يتجه تدبه لمن تسن عبادته على بحث الاسنوى فليراجع (قوله فليس فيه دعاء بدوام كفر) فيه شئ مع قوله اى لتكثير الجزية الخ فتامله (قوله)

عليك ولا نقص عددك اى لتكثير الجزية بهم للمسلمين في الدنيا والفداء لهم بهم في الآخرة تعزية فليس فيه دعاء لدوام كفر بل قال شارح لا يحتاج لهذا التأويل أصلا أى لانه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكفر

وظاهره انه لا تسن ثعزية مسلم بمردا وحرى بخلاف نحو محارب وزان محسن وتارك صلاة وإن (١٧٩) قتل حدا (ويجوز البكاء) هو

بالقصر الدمع والمدرع بالصوت (عليه) اى الميت (قبل الموت) اجماعا (وبعده) لما صح انه عليه السلام دمع عينا وهو جالس على قبر بنته وزار قبر امه فبكى وابكى من حوله نعم هو اختيارا خلاف الاولى بل مكروه كافي الاذكار عن الشافعي والاصحاب للخبر الصحيح فاذا وجبت فلا تسكين باكية قالوا وما الوجوب يارسول الله قال الموت وحكمته انه اسف غلى ما فات وقضية كلام الروضة نده قبل الموت وبه صرح القاضي قال اظهار الكراهة فراقه وعدم الرغبة في ماله وقضيته اختصاصه بالوارث قال شارح والاولى ان لا يكون بحضرة المحتضر (ويحرم التذنب بتعديد) الباء زائدة اذ حقيقة التذنب تعدد (شمائله) نحو واكفاه واجبلاله لما فى الخبر الحسن ان من يقال فيه ذلك يوكل به ملكان يلزم انه ويقولان له اهكذا كنت والله الدفع فى الصدر باليد مقبوضة واشترط فى المجموع للتحريم اقتران التعدد بالبكاء وغيره اقترانه بنحووا كذا والا دخل المادح والمؤرخ ومع ذلك المحرم التذنب لا بالبكاء لان اقتران المحرم بجائز لا يصيره حراما خلافا لجمع ومن ثم رد أبو زرعة

تعزية المسلم بنحو محارب الخ لكن فى البجيرى عن البرماوى مانصه وتكره لنحو تارك صلاة ومبتدع اه فليراجع (قوله) وظاهره انه لا يسن الخ (قائدة) سئل ابو بكره عن موت الاهل فقال موت الالب قسم الظهر وموت الولد صدع فى الفؤاد وموت الاخ قص الجناح وموت الزوجة جزن ساعة ولذا قال الحسن البصرى من الادب ان لا يعزى الرجل فى زوجته وهذا من تفرداته ولما عرى عليه السلام فى بنته رقية قال الحمد لله دفن البنات من المكرمات رواه العسكرى فى الامثال مغنى وكتب بعضهم فى هامشه مانصه قوله حزن ساعة اى حيث لا اولاد له منها ولا فهو حزن كثير لا سيما اذا تزوج فانه لا مهاله عيش فكلامه محمول على عدم الاولاد اه (قوله) هو بالقصر الى قوله وقضيته الخ فى النهاية والمغنى (قوله) هو بالقصر الخ اى والكلام فيه واما البكاء بالمدفن ومكروه عند الرملى قاله شيخنا ولعله غير النهاية واما فيه فقيه تفصيل ياتى (قوله) اجماعا لكن الاولى تركه بحضرة المحتضر نهاية ومغنى ويأتى فى الشرح مثله (قوله) على قبر بنته (وهى ام كلثوم) عش قول الماتن (وبعده) اى ولو بعد الدفن مغنى (قوله) نعم هو الخ اى البكاء بعد الموت نهاية (قوله) اختيارا اى اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف عش عبارة البصرى لاحاجة اليه اى قيد الاختيار لان موردا الاحكام لتمامه فعل المكلف الاختيارى فذكره لمجرد الايضاح اه (قوله) خلاف الاولى (وهو المعتمد مغنى) قال شيخنا هذا فى البكاء بعد الموت وأما قبله فباح اه (قوله) كما فى الاذكار الخ قال السبكي وينبغى ان يقال اذا كان البكاء لرفقة على الميت وما يخشى عليه من عقاب الله تعالى واهوال يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره او يحرم اه والثانى اظهر قال الرويانى ويستثنى ما اذا غلبه البكاء فانه لا يدخل تحت النهى لانه مما لا يملكه البشر وهذا ظاهر قال بعضهم وإن كان لمحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجمل وإن كان لما قدم من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالح حاله فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى قال الزركشى هذا كله فى البكاء بصوت اما بمجرد دمع العين فلا منع منه اه مغنى وشيخنا وكذا فى النهاية الا قوله والثانى اظهر قال عش قوله مر قال بعضهم الخ معتمد اه (قوله) وقضية كلام الروضة الخ خلافا للنهاية والاسنى والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول قال فى الروضة كاصلها والبكاء قبل الموت أولى منه بعده وليس معناه كما قال الزركشى أنه مطلوب وإن صرح به القاضي وابن الصباغ بل أنه أولى بالجواز لانه بعده يكون اسفعا على ما فات اه (قوله) وقضيته اختصاصه هذه القضية مسلمة إن كانت العلة مركبة ولا فقضية الاولى العموم بصرى (قوله) قال شارح الخ اعتمده النهاية والمغنى كما مر قول الماتن (شمائله) جمع شمائل كمال وهو ما انصف به الميت من الطابع الحسنة مغنى (قوله) نحووا كهفاه الى قوله واشترط فى المغنى الى قوله وسيأتى فى النهاية الا قوله لما فى الخبر الى واشترط وقوله وغيره الى ومع ذلك (قوله) لما فى الخبر الخ) سيأتى أنه محمول على من أوصى به أو كان كافرا مغنى (قوله) واشترط فى المجموع المعتمد كلام المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعد الشمائل من غير بكاء لا يحرم حلبي اه بجيرى (قوله) والا اى وإن لم يشترط الاقتران بما ذكر (قوله) دخل اى فى التذنب الحرام (المادح والمؤرخ) اى مع ان تعدد هما شمائل الاموات ليس بحرام والمؤرخ من يذكر التواريخ كرى (قوله) المحرم التذنب) إن اراد فى ذاته بقطع النظر عن الاقتران

نعم هو اختيار اخلاف الاولى الخ) وبحت السبكي أنه إن كان البكاء لرفقة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله واهوال القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره او يحرم قال الزركشى هذا كله فى البكاء بصوت اما مجرد دمع العين فلا دفع منه واستثنى الرويانى ما اذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهى لانه مما لا يملكه البشر وهذا ظاهر وفصل بعضهم فى ذلك فقال إن كان لمحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجمل وإن كان لما قدم من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى شرح مر (قوله) بل مكروه اى بعد الموت (قوله) ومع ذلك المحرم التذنب لا بالبكاء) قد يشكل الاشتراط حينئذ

قول من قال يحرم البكاء عند نذب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد بان البكاء جائز مطلقا

وهذه الأمور محرمة مطلقاً (١٨٠) وسياقي في الشهادات في اجتماع المحرمة والمباحة ما يؤيد ذلك (و) يحرم (النوح)

ولو من غير بكاء وهو رفع الصوت بالنذب لما صح في النائحة من التغليظات الشديدة ومن ثم كان كبيرة كالذي بعده (و) يحرم (الجزع بضرب صدره ونحوه) كشق ثوب ونشر أو قطع شعر وتغيير لباس أوزى أو ترك لبس معتاد كما قاله ابن دقيق العيد وغيره ولا تغتر بجملة المتفهمة الذين يفعلونه قال الامام ويحرم الافراط في رفع الصوت بالبكاء ونقله في الاذكار عن الاصحاب

(فرع) لا يعذب ميت بشيء من ذلك وما ورد من تعذيبه به محمول عند الجمهور على من أوصى به وقيل يعذب ما لم يته عنه لان سكوته يشعر برضاه فيتأكد نهى الاهل عن ذلك خروجاً من هذا الخلاف فان في احاديث صحيحة ما يشهد له بل للاطلاق (قلت هذه مسائل منشورة) أي مبددة بعضها من الفصل الاول وبعضها من الفصل الثاني وهكذا (يبادر) بفتح الدال ندباً (بقضاء دين الميت) عقب موته إن أمكن مسارعة لفك نفسه عن حبسها بدنيها عن مقامها الكريم كما صح

بالبكاء فينا في ما تقدم عن المجموع وإن أراد بشرط الاقتران به فلا يظهر التعليل الآتي فلعل الظاهر ما مر انفاً عن الحلبي من ان كلامها جائز في ذاته ثم رابت سم والرشيدى اشاراً الى الاشكال المذكورة فقال الاول قوله ومع ذلك المحرم النذب الخ قد يشكك الاشتراط حينئذاه وقال الثاني قوله واشترط في المجموع الخ هذا لا يلتزم مع قوله الآتي ومع ذلك المحرم الخ إذ هو صريح في ان النذب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالبكاء أم لا فتأمل اه (قوله وهذه الامور محرمة الخ) فيه نظر بالنسبة للنذب كما مر (قوله بان البكاء الخ) متعلق برد (قوله مطلقاً) أي مع البكاء وبدونه وفيه ما قدمناه عن سم والرشيدى (قوله) ويحرم النوح الخ ويكره رثي الميت يذكر مائره وفضائله للنهي عن المرائي والاولى الاستغفاره ويظهر حمل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم او على فعله مع الاجتماع له او على الاكثر منه او على ما يجدد الحزن دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله ﷺ

ماذا على من شم تربة أحمد * أن لا يشم مدى الزمان غواييا
صبت على مصائب لو انها * صبت غلي الايام عدت لياليا

نهاية ومغنى وياتي ما يوافقه في الشرح (قوله ولو من غير بكاء) إلى قوله وقيل في النهاية والمغنى لإقوله ومن ثم إلى المتن (قوله) وهو رفع الصوت بالنذب) فالنوح مركب من شيئين رفع الصوت والنذب فان فقد احدهما فلا حرمة فما يقع الان من ان بعض الناس يقول كان عالماً او كان كريماً لا حرمة فيه بل يسن الخبر اذكروا محاسن موتاكم ومن ذلك المربة التي تفعل في العلماء شيخنا (قوله) ومن ثم كان كبيرة الخ) اعتمده شيخنا ومال ع ش إلى خلافه فقال كل من النذب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات اه خطيب وفي ابن حجر ان النوح والجزع كبيرة اه (قوله كشق ثوب الخ) أي وتسويد وجهه والقاء الرماد على الراس نهاية ومغنى قال ع ش ومثله الطين بالاولى سواء منه ما يجعل على الرأس واليدين وغيرهما اه (قوله) ونشر الخ) أي وضرب يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع ع ش (قوله وتغيير لباس) يغني عنه ما بعدم ولذا اسقطه النهاية والمغنى (قوله لو ترك الخ) عبارة غير هو ترك الخ بالواو (قوله معتاد) أي المصاب ع ش (قوله) كما قاله ابن دقيق العيد الخ) قال الاول ام والضابط ان كل فعل يتضمن اظهار جزع يتنافى الانقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم نهاية ومغنى (قوله) ويحرم الافراط الخ) خرج غير الافراط سم (قوله) محمول عند الجمهور الخ) والاصح كما قاله الشيخ ابو حامد محمول على الكافر وغيره من اصحاب الذنوب مغنى ونهاية (قوله) أي مبددة الخ) أي متفرقة متعلقة بالباب والفظن برد كل مسألة منها إلى ما يناسبه مما تقدم ولانما جمعها في موضع واحد لانه لو فرقها لاحتاج إلى أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم فيؤدي إلى التطويل المناق في لغرضه من الاختصار نهاية ومغنى زاد سم فان قلت فهل لافعل كذلك في بقية الابواب قلت لقلة الزيادات فيها بالنسبة لهذه اه (قوله) ندباً إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمغنى لإقوله وإن قال إلى فان لم يكن وقوله بل صرح به كثير منهم وما انبه عليه (قوله) عقب موته) أي قبل الاشتغال بغسله وغيره من امور نهاية ومغنى (قوله) لفك نفسه) أي روحه نهاية (قوله) وان قال جمع الخ) أي لان ما قاله ليس قطعياً فالاحتياط للمبادرة مطلقاً سم عبارة غ ش افاد هذه الغاية انه لا فرق في حبس روحه بين من لم يخلف وقام وغيره وبين من عصى بالاستدانة وغيره اه (قوله) عن حبسها بدنيها الخ) ومن ذلك ما اخذ بالعقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كان اشترى شراء فاسداً وقبض المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله اما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبل كل من العاقدين ما وقع العقد عليه في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقياً وبدله ان كان تالفاً ولا مطالبة لاحد منهما في الاخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما لائم الاقدام على

(قوله) ويحرم الافراط) خرج غير الافراط (قوله) أي مبددة) أي باعتبار محالها للاتفة وانما لم يذكر كلا منها في محله لانه يؤدي الى الطول لاحتياجه حينئذ الى أن يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها والله أعلم فان قلت فهل لافعل ذلك في بقية الابواب قلت لقلة الزيادات فيها بالنسبة لهذه (قوله) وان قال جمع

فيمن لم يخلف وفاء أو فِيمَن عَصَى بالاستدانة فان لم يكن بالتركة جنس الدين أى أو كان ولم يسهل القضاء منه فوراً فيما يظهر سال ندب الولى غرامة أن يحتالوا به عليه وحينئذ فثبت أذمته بمجرد رضاهم بمصيره في ذمة الولى وان لم يحلوه كما يصرح به كلام الشافعى والأصحاب بل صرح به كثير منهم وذلك للحاجة والمصلحة وان كان ذلك ليس على قاعدة الحوالة ولا الضمان قاله في المجموع قال (١٨١) الزركشى وغيره أخذوا من الحديث

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على مدين حتى قال أبو قتادة على دينه وفي رواية صحيحة انه لما ضمن الدينارين للذين عليه جعل صلى الله عليه وسلم يقول هما عليك والميت منهما برى قال نعم فصلى عليه أن الاجنبي كالولى في ذلك وانه لا فرق في ذلك بين ان يخلف الميت تركه وان لا وينبغي لمن فعل ذلك ان يسأل الدائن تحليل الميت تحليلاً صحيحاً ليبرأ بيقين وليخرج من خلاف من زعم ان المشهور ان ذلك التحمل والضمان لا يصح قال جمع وصورة ما قاله الشافعى والأصحاب من الحوالة ان يقول للدائن اسقط حقك عنه أو أبرئه وعلى عوضه فاذا فعل ذلك برىء الميت ولزم الملتزم ما ائتمه لانه استدعاء مال لغرض صحيح اهـ وقولهم أن يقول الى اخره مجرد تصوير لما مر عن المجموع ان مجرد تراضيهما بمصير الدين في ذمة الولى يبرىء الميت فيلزمه وفاءه من ماله وان تلفت التركة وبحت بعضهم ان تعلقه بها لا ينقطع بمجرد ذلك بل يدوم رهنها بالدين الى الوفاء لان في ذلك

العقد الفاسد عش (قوله محله) أى الحبس بالدين كردى (فان لم يكن الخ) محترز قوله ان أمكن عبارة النهاية والمغنى فان لم يتيسر حالاً سال وليه غرامه ان يحلوه ويحتالوا به عليه نص عليه الشافعى الخ (قوله فثبت أذمته الخ) هل للولى حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال لزمه بطريق التبرع فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر سم وباتى عن البصرى استظهار الثانى ويؤيده قول الشارح الا فى فليزومه وفاءه من ماله وان تلفت التركة ويؤيد الاول البحث الا فى وجواب النزاع فيه (قوله بل صرح به الخ) لا حسن لهذا الاضراب (قوله وذلك) أى البراءة بذلك نهاية ومغنى (قوله قاله) أى قوله وحينئذ فثبت أذمته الخ (قوله قال الزركشى الخ) اقره عش (قوله ان الاجنبي الخ) مقول الزركشى وغيره بصرى (قوله اسقط حقك الخ) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بصيغة الأمر فى الاسقاط والماضى فى الابرأه وكان الانسب جريانها على منوال واحد ويمكن ان يقرأ ابرئه على صورة الأمر المؤكد بالنون لينااسب اسقط بصرى اقول ورسم النسخة المصححة على اصل الشارح مراراً ظاهر فى أنه بصيغة الأمر من غير تأكيد (قوله استدعاء مال) أى التزامه (قوله وقولهم) أى الجمع (قوله بمجرد ذلك) أى التراضى (قوله وبحت بعضهم الخ) يظهر ان محل ما ذكر بتسليمه فيما إذا انحصرت التركة فى الملتزم وإلا فيتعلق بتسليمه دون نصيب من عداه من الورثة ولا يتعلق بها بالكلية حيث كان اجنبياً وقلنا انه كالولى فيأذى بصرى اقول قضية تعليل الباحث بان فى ذلك مصلحة الخ الاطلاق وعدم الاختصاص بضرورة الانحصار المذكورة (قوله بساعده) أى البحث وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله لان ذلك ليس قطعي الخ) أى اولاً انه مشروط بحصول الوفاة فلا احتياط بقاء التعلق بالتركة سم عبارة البصرى او يقال برأية موقوفة فان تبين الاداء تحققنا البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء تحققنا البقاء والتعلق بالتركة اهـ (قوله استجلاباً) الى قوله وفى المجموع فى المغنى والنهاية (قوله وبحت الاذرى الخ) جزم به النهاية والمغنى (قوله وجوب المبادرة) أى بقضاء دين الميت و (قوله عند التمكن) أى تمسك القضاء من التركة و (قوله رطل المستحق) أى مع طلبه حقه و (قوله ونحو ذلك) أى كان عصى بتأخيرته بمطل أو غيره كضمان الغصب السرقة وغيرهما نهاية و سم (قوله وكذا فى وصية نحو الفقراء الخ) أى فيجب المبادرة بتنفيذها عبارة النهاية والمغنى وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها اهـ قال الرشيدى قوله او كان

محله الخ) أى لان ما قالوه ليس قطعياً فلا احتياط بالمبادرة مطلقاً (قوله فثبت أذمته بمجرد رضاهم) هل للولى حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال لزمه بطريق التبع فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر (قوله اخذوا من الحديث الصحيح الخ) قد يناقش فى اخذ بان الذى فى الحديث ظاهر فى الضمان وهو لا يشترط فيه ان يكون على الضمان دين فكيف يؤخذ منه ان الاجنبي كالولى فى الحوالة التى يشترط فيها ان يكون على المحال عليه دين وظاهر الحديث براءة الميت بالضمان لكن المتبادر من الفقه عدم البراءة بمجرد الضمان ويدل عليه أن الظاهر لو مات الضامن قبل الوفاة ولا تركة لا يسقط الدين عن الميت وإنما فائدة الضمان وجود مرجع فى الحال للدين فليراجع ثم رايت قول الشارح الا فى وبحت بعضهم الخ (قوله لان ذلك ليس قطعياً) أى اولاً انه مشروط بحصول الوفاة فلا احتياط بقاء التعلق بالتركة (قوله وتنفيذ وصيته) وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها شرح مر (قوله ونحو ذلك) أى

مصلحة للبيت أيضاً ونوزع فيه ويحاجب بأن احتمال أن لا يؤدى الولى يساعده ولا ينافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لان ذلك ليس قطعياً بل ظنياً فاقتضت مصلحة الميت والاحتياط له بقاء الحجر فى التركة حتى يؤدى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استجلاباً للبر والدعاء له وبحت الاذرى وجوب المبادرة عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا فى وصية نحو الفقراء وإذا اوصى بتعجيلها (ويكره تمنى الموت لضر نزل به) أى يبدنه

أمواله للنهي الصحيح عنه (لافتنة دين) (١٨٢) أي خوفها فلا يكره بل يسن كما أفق به المصنف اتباعا لكثير وبحث الأذرعى نذب تمنيه

قد أوصى الخ معطوف على قوله طالب المستحق أي وكذا ان لم يطلب وكان قد أوصى بتعجيلها اه (قوله
أمواله) أي أوصى في دنياه أو نحو ذلك مغنى ونهاية أي كتحديد ظالم عش (قوله أي خوفها) أي أو
خوف زيادتها عش (قوله كما أفق به المصنف) أي في فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعي
وهو المعتمد دنياه ومغنى (قوله وبحث الأذرعى الخ) عبارة النهاية أما تمنيه لغرض آخرى فمحبوب كتمنى
الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يتمن نبى الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم اه زاد المغنى وقال غيره
إنما تمنى الوفاة على الاسلام لا الموت اه (قوله نذب تمنيه الخ) ينبغى أن يسن تمنى الموت أيضا شوقا إلى لقاء
الله سبحانه وتعالى ومشاهدة الأرواح المقدسة كالأنبياء والأولياء كما صرح الشارح بالاول ويشمل ذلك
قولهم أما تمنيه لغرض آخرى فمحبوب ويشهد له الحديث الشريف واسألك شوقا إلى لقاءك من غير ضراء
مضرة ولا فتنة مضلة أي غير مشوب بشئ من العلل الدنيوية والدينية بصرى (قوله يسن تمنيه ببلد الخ)
بالتأمل الصادق يظهر أن تمنى الشهادة وتمنى الموت بمحل شريف ليس من تمنى الموت بل تمنى صفة أو لازم له
عند عروضة بصرى أقول وهذا فيما إذا تمنى ذلك وأطلق وأما إذا تمنى ما ذكر وقيدته بنحو سفر أو عام مخصوص
فظاهر أنه من تمنى الموت عبارة عش ولا ينافى أن ذلك من تمنى الموت إلا إذا تمناه حالا أو في وقت معين أما
بدون ذلك فيمكن حمله على أن المعنى إذا توفيتى فتوفى شهيدا أو في مكة الخ كما قيل به في الجواب عن قول سيدنا
يوسف صلى الله وسلم على نبينا وغلبه توفى مسلما والحقنى بالصالحين اه (قوله وكلام الاثمة يرد) ان
كان للاثمة كلام في خصوص الدفن فسلم وإن كان من عموم تفضيل مكة فحمل تأمل لأن تفضيل مكة بمعنى أن
العمل بها أكثر ثوابا من العمل بالمدينة لا غير وهذا لا ينافى أن لمن دفن بالمدينة خصوصيات ليست لمن دفن
بمكة إذ من المعلوم أن بيت المقدس أفضل من الطائف وقد ورد في بعض الأحاديث ما يقتضى خصوصية
الدفن بالطائف عليه بصرى (قوله تنبيه) إلى المتن أقره عش (قوله تنافى مفهوم ما كلامه) أي إذ مفهوم
لضر الخ عدم الكراهة ومفهوم لفتنة الخ الكراهة (قوله كمو ببلد الخ) في هذا القياس ما لا يخفى سم
قول المتن (ويسن) أي للمريض (التداوى) ويجوز الاعتماد على طب الكفار ووصفه ما لم يترتب على ذلك
ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه نهاية ومغنى ومنه الأمر بالمداواة بالنجس سم وعش (قوله للخبر)
إلى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى إلا قوله ثم رايت إلى ونقل وقوله واعترض إلى وفارق وقوله قال شارح
وما أنبه عليه (قوله غير الحرم) وهو كبر السن عش (قوله فهو فضيلة) عبارة المغنى فهو أفضل اه وقال
سم قوله فهو فضيلة هذا يدل على أن التداوى أفضل اه عبارة البصرى الذى يظهر أن التداوى أفضل
لأنه سنته صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً ودعوى أنه تشريع محض تكلف لاحمال عليه اه (قوله قاله
المصنف) أي فى المجموع نهاية ومغنى (قوله واستحسن الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قال لا يمكن
حمل كلام المجموع عليه اه (قوله بين أن بقوى توكله) أي بأن لا يخشى على نفسه من التضجر بدوام
المرض ورزق الرضا به (قوله ويجاب الخ) يمكن أن يرد بأن إطلاق التشريع يقتضى أنه فيه كغيره
كما فى غير ذلك من المواضع إلا أن يقال يكفى فى التشريع مجرد الجواز سم (قوله وجها بوجوبه)

كان كان قد عصى بالتأخير لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة كما أفصح بذلك عن الأذرعى فى
شرح العباب (قوله كما أفق به المصنف) فى الفتاوى على المشهور (قوله نذب تمنيه) أي الموت
(قوله كمو ببلد شريف) فى هذا القياس ما لا يخفى (قوله فإن تركه توكل فهو فضيلة) هذا يدل على أن
التداوى أفضل (قوله ويجاب الخ) يمكن أن يرد بأن إطلاق التشريع يقتضى أنه فيه وفى غيره كما فى غير
ذلك من المواضع إلا أن يقال يكفى فى التشريع مجرد الجواز (قوله واعترض بأن لنا وجهها بوجوبه) إذا
كان به جرح يخاف منه التلف فى باب ضمان الولاية من الأنوار عن البغوى أنه إذا علم الشفاء فى المداواة
وجبت اه ولعل محل الشفاء مما يخاف منه التلف ونحوه لا نجوب طء البره قال مر فى شرحه ويجوز
الاعتداد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه شئ ومنه

بالشهادة فى سبيل الله كما
صح عن عمر وغيره وفى
المجموع يسن تمنيه ببلد
شريف أي مكة أو المدينة
أوبيت المقدس وينبغى
أن يلحق بها محال الصالحين
وبحث أن الدفن بالمدينة
أفضل منه بمكة لعظم ما جاء
فيهها وكلام الاثمة يرد
(تنبيه) تنافى مفهوم ما
كلامه فى مجرد تمنيه والذى
يتجه أنه لا كراهة لأن
علتها أنه مع الضر يشعر
بالترحم بالقضاء بخلافه مع
عدمه بل هو حيثئذ دليل
على الرضا لأن من شأن
النفوس النفرة عن الموت
فتمنیه لا لضر دليل على
محبة الآخرة بل حديث
من أحب لقاء الله أحب الله
لقاءه يدل على نذب تمنيه
محبة للقاء الله كمو ببلد
شريف بل أولى (ويسن
التداوى) للخبر الصحيح
تداوا فإن الله لم يضع داء
إلا موضع لدواء غير الحرم
وفى رواية صحيحة ما أنزل
الله داء إلا أنزل له شفاء فإن
تركه توكل فهو فضيلة قاله
المصنف واستحسن
الأذرعى تفصيل غيره
بين أن بقوى توكله فتركه
أولى وأن لا ففعله أولى
ثم اعترضه بأنه صلى الله
عليه وسلم سيد المتوكلين
وقد فعله ويجاب بأنه
تشريع منه صلى الله عليه
وسلم ثم رايت بعضهم

أجاب به ونقل عياض الإجماع على عدم وجوبه واعترض بأن لنا وجهان بوجوبه إذا كان به جرح يخاف منه التلف وفى

وفارق وجوب نحو إساءة ما غص به بخمر ووربط محل الفصد لتيقن نفعه (ويكره إكراهه) أي المريض (عليه) أي التداوى وتناول الدواء لأنه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام للنهي الصحيح لا تكرهه امرضا كم على الطعام (١٨٣) والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم

واعتمد في ذلك على تحسين الترمذى له وليس كما قال فقد ضعفه البيهقي وغيره كما في المجموع (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كاصداقائه (تقبيل وجهه) لما صح أنه عليه السلام قبل وجه عثمان بن مظعون رضي الله عنه بعد موته ومن ثم قال في البحر أنه سنة وقيد السبكي بنحو أهله والأوجه حمله على صالح فيسن لكل أحد تقبيله تبركا به وعلى ما في المتن فالتقبيل لغیر من ذكر خلاف الأولى حملا للجواز فيه على مستوى الطرفين كما هو ظاهر (ولا بأس بالاعلام بموته) بل يندب كافي المجموع بالنداء ونحوه (للصلاة) عليه (وغيرها) كالدعاء والترحم لأنه عليه السلام نعى النجاشي يوم موته بخلاف نعى الجاهلية) وهو النداء بذكر مفاخره فيكرهه للنهي الصحيح عنه ويكرهه ترثيته بذكر محاسنه في نظم أو نثر للنهي عنها ومحله حيث لم يوجد معها الذنب السابق والإحرامت وجبت حملت على تجديد سببها واشعرت بتبرم أو فعلت في مجامع قصدت لها ولا بأن كانت بحق في نحو عالم وخلت عن ذلك كله فهي بالطاعات أشبه (ولا ينظر الغاسل) ولا يمس من غير خرقه شيئا

وفي الأنوار على البغوى في باب ضمان الولاية أنه إذا علم الشفاء في المداواة وجبت له ولعل محله الشفاء مما يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بطء البرء سم (قوله وفارق) أي عدم وجوب التداوى (قوله بخمر) الأولى ولو بخمر بصرى (قوله لتيقن نفعه) هذا صريح في أنه لو قطع بافادة التداوى وجب وهو قريب عش وتقدم عن الأنوار مثله قوله المتن (ويكره إكراهه الخ) أي الإلحاج عليه وإن علم نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به إلا إكراه الشرع الذي هو التهديد بعقوبة عاجلة ظلما إلى آخر شروطه عش (قوله قال شارح الخ) عبارة النهاية والمغنى وكذا إكراهه على الطعام كما في المجموع لما في ذلك من التشويش عليه وأما حديث لا تكرهه امرضا كم الخ فقد ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذى أنه حسن اه وفي سم عن شرح العباب ما يوافقه ويعلم بذلك أن قول شارح الآتي ليس كما قاله الخ مناقشة في الاستدلال بالحديث المذكور لا في الحكم ويندفع ما هنا بذلك للسيد البصرى من أن اقتصار الشارح على النقل عن شارح قد يناقض في النهاية والمغنى من نقل هذا الحكم عن المجموع (قوله واعتمد في ذلك الخ) أي يعتمد في التصحيح على التحسين بصرى (قوله فقد ضعفه الخ) أي فيقدم على من قال أنه حسن لأن مع من ضعفه زيادة علم بالشرح للراوى عش (قوله كاصداقائه) إلى قوله والأوجه في النهاية والمغنى قول المتن (تقبيل وجهه) أي أويده أو غيرهما من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لأنه الوارد عش (قوله لما صح الخ) أي ولما في البخارى أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قبل وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته نهاية ومغنى (قوله والأوجه حمله على صالح الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة ما ينبغي ندبه لأهله ونحوهم كما قاله السبكي وجوازه لغيرهم وفي زوائد الروضة ولا بأس بتقبيل الميت الصالح فقيده بالصالح أو ما غيره فينبغي أن يكره اه وأقره سم قال غش قوله مر وينبغي ندبه لأهله الخ أي ولو كان غير صالح وقوله مر وجوازه لغيرهم أي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه وقوله مر ولا بأس بتقبيل الميت أي في أي محل كان كما يفيد إطلافاً لما هو معلوم من الكلام حيث لا شهوة وأنه للتبرك أو الرقة والشفقة عليه وقوله مر وما غيره فينبغي الخ هو ظاهر إن كان الغير معروفا بالمعاصي أما إذا كان لم يوصف بصلاح بحيث يتبرك به ولا بفساد فينبغي أن يكون مباحا عش (قوله لغير من ذكر) أي لغير أهل الميت ونحوهم (قوله بل يندب) إلى قول المتن ولا ينظر في البهاية والمغنى (قوله بل يندب الخ) أي لوليه عش وظاهر أنه ليس بقيد (قوله ونحوه) أي كارسال من بخبر أهل البلد فردا فردا (قوله للصلاة عليه الخ) أي لكثرة المصلين عليه نهاية عبارة المغنى فان قصد الاعلام بموته لم يكرهه أو قصد به الأخبار لكثرة المصلين عليه فهو مستحب (قوله كالدعاء الخ) أي والمحالة النهائية ومغنى (قوله نعى النجاشي) أي أوصل خبره لأصحابه عش قول المتن (نعى الجاهلية) بسكون العين وبكسرها مع تشديد الياء مصدر نعاها نهاية ومغنى (قوله ترثيته بذكر محاسنه) الباء زائدة إذ حقيقتهما ذكر محاسنه كافي الذنب كرى (قوله الذنب السابق) أي المقرون بالبكاء عش (قوله على تجديد حزن) أي لغير نحو علمه (قوله أو فعلت في مجامع) أي أو كانت بغير حق أخذاً بما أتى بصرى (قوله ولا بأن كانت بحق الخ) وينبغي أن تكرهه أيضا إذا كانت بحق وخلت عما ذكر ولكنها كانت في ظالم أو فاسق أو مبتدع بصرى أي كما يفيد قول شارح في نحو عالم (قوله ولا يمس) إلى قوله وفيه تضعيف في النهاية والمغنى الا قوله الا نظر إلى ونظر المعين (قوله فيكره ذلك) أي كل من النظر والمس اعتمده النهاية والمغنى (قوله ورأى ما يسيء الخ) أي رآى سوادا ونحوه فيظنه عذبا فيسى به ظنا نهاية ومغنى (قوله ويؤيد الأول) أي الكراهه قول المتن (لا بقدر الحاجة) قد يتوقف في تصوير الحاجة للبس بلا حائل بصرى قول المتن

الامر بالمداواة بالنجس شرح مر (قوله وكذا على تناول طعام) جزم في العباب بكراهة هذا ونقله في شرحه عن الروضة وغيرها (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمده مر وفي زوائد الروضة أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل

(من بدنه) فيكره ذلك كافي الروضة وغيرها لأنه قد يكون به ما يكره اطلاع أحد عليه ورأى ما يسيء ظنه به وصحح في المجموع أنه خلاف الأولى ويؤيد الأول الخلاف في حرمة (لا بقدر الحاجة) كمرقة المغسول من غيره فلا كراهة ولا خلاف الأولى لعذر

ومحل جواز ذلك ان مس او نظر (من غير العورة) ولا حرم اتفاقا الا نظر احد الزوجين او السيد بلا شهوة والا الصغير لما بقي في النكاح ونظر المعين لغيرها مكروه إلا (١٨٤) لضرورة ويسن تغطية وجهه من اول غسله إلى آخره ويحرم كبه عليه كما مر (وهو من تعذر غسله)

لفقد ماء أو لنحو حرق أو لدغ ولو غسل تهرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (يم) وجوبا كالحى وليحافظ على جثته لتدفن بها لها وليس من ذلك خشية تسار الفساد اليه لقروح فيه لانه صائر للبلبي ومر حكم ماله وجد الماء بعد تيممه (ويغسل الجنب والحائض) ومثلها النفساء (الميت بلا كراهة) لانها طاهران وفيه تضعيف لما قاله المحاملى من حرمة حضورهما عند المحتضر ووجه بمنعهما للملائكة الرحمة لما في الخبر الصحيح ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب إذ لو نظر لذلك لحرم تفصيلهما له ايضا ولا قائل به وتوهم فرق بين المحتضر والميت لا يجدى لا احتياج كل إلى حضور ملائكة الرحمة (وإذا ماتا غسلا غسلا فقط) للوث لا نقطاع ما عليهما به (وليكن الغاسل أمينا) وكذا معينه ندبا فيهما لان غيره لا يوثق به في الأتيان بما طلب منه نعم يجوزى غسل فاسق كالكافر وأولى ومع ذلك يحرم على الامام تفويض غسل موتى المسلمين اليه نظير ما مر في اذانه وكذا المن لم يعلم ما لا بد منه فيه ويعلم بما مر في الاجتهاد أنه يكفي قول الفاسق والكافر غسلته

(من العورة) وهي ما بين ركبته وسرته شرح مر اه سم أى سواء كان ذكر أو أنثى (قوله ولا حرم الخ) ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج لزالها عن ش (قوله الا نظر احد الزوجين الخ) اخرج المس وتقدم بهامش ويغسل بيساره الخ ما فيه كالنظر سم عبارة هناك حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضى حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الدميرى والسيد البكرى هناك عن المجموع ولا يخفى انه إذا حرم النظر حرم المس لانه ابلغ منه وحل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة اه (قوله إلا الصغير) أى الذى لم يبلغ محل الشهوة ذكر أو أنثى وإن كان الناظر اجنبيا ع (قوله ونظر المعين الخ) عبارة المغنى واما غير الغاسل من معين وغيره فيسكره النظر إلى غير العورة إلا لضرورة اه (قوله ولو غسل الخ) جملة حالية (قوله أو خيف الخ) عطف على تهرى أى ولو غسل تهرى الميت أو خيف على الغاسل من سريته السم اليه كرى (قوله لفقد ماء الخ) وليس من فقد الماء وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو لظهور الحى فيجب تقديم غسل الميت لان الحى تمكث الصلاة عليه بالتيمم ان وجد ترابا أو فاقد للظهور بخلاف ماله تطهر به الحى فان ذلك قد يؤدى إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما إذا كان في بدنه نجاسة ع ش قول المتن (يم) ظاهر كلامهم انه لا يجب في هذا التيمم النية إعطائه حكم مبدله وهو الغسل إيعاب (قوله كالحى) أى قياسا على غسل الجنابة نهاية ومعنى (قوله وليحافظ الخ) عطف على قوله كالحى (قوله وليس من ذلك) أى من التعذر (قوله ومر) أى في التيمم كرى عبارة النهاية والمغنى ولو يعمه لفقد الماء ثم رجده قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم اه قال ع ش قوله مر ثم وجدته قبل دفنه مفهومه انه بعد الدفن لا ينش للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء لا وهو ظاهر لفعلا ما كلفنا به وهو التيمم اه (حكم ماله وجد الخ) وهو وجوب الغسل وإعادة الصلاة إذا وجد الماء قبل دفنه (قول المتن بلا كراهة) أى ولو مع وجود غيرهما ع ش قال البصرى لكن يظهر انه خلاف الأولى للحديث الا ترى اه (قوله وفيه) أى في قولهم ويغسل الجنب الخ (قوله ووجه الخ) أى ما قاله المحاملى (قوله إذ لو نظر الخ) علة للتضعيف ذلك إشارة إلى ما قاله المحاملى كرى اقول بل إشارة إلى منعهم الملائكة الرحمة (قوله به) أى بالموت كما تقدم في الشهيد الجنب وانقرد الحسن البصرى بإيجاب غسلين معنى (قوله وكذا معينه) إلى قول المتن ويكره في النهاية والمغنى إلا قوله ويعلم إلى المتن وقوله والصلاة والدفن وما انبه عليه (لا يوثق به بالآتيان الخ) أى وقد يظهر ما يظهر له من سر ويسر عكسه نهاية (قوله ومع ذلك) أى الاجزاء (قوله يحرم على الامام الخ) أى لانه امانة ولا ية وليس الفاسق من اهلها نهاية قال ع ش وقياس ما مر عنه مر في الاذان من ان التولية صحيحة وان كان نصبه حراما ان يقال بمثله هنا اه على مختار الرملى دون الشارح حج (قوله في اذانه) أى الفاسق (قوله وكذا الخ) أى يحرم التفويض وظاهر التشبيه الاجزاء وفيه توقف بل قضية قول النهاية والمغنى ويجب ان يكون عالما بما لا بد منه في الغسل اه عدم الاجزاء قول المتن (فان رأى خيرا ذكره الخ) قد يقال يجب كتم خيرا من متجاهر بنحو فسق او مشترع عند من يعلم حاله ان خشى ترتب ضرر على ذكره ويجب ذكر شره من ذكره ان غلب على ظنه ان ذكر ذلك يؤدى إلى تساهل من سمعه في ارتكاب ما كان الميت متصفا به بصرى وما استظهره ولا ياتى في الشرح (قوله كسواد وجهه) أى وتغير رائحة وانقلاب صورة نهاية ومعنى (قوله لانه غيبة) أى لمن لا ياتى الاستحلال منه (غربة) حكى ان امرأة بالمدينة في زمن مالك غسلت امرأة فالتصقت يدها على فرجها فتحير الناس في امرها هل تقطع بد الغاسلة او فرج الميتة فاستفتى مالك في ذلك فقال سلوها ما قالت لما وضعت يدها عليها فسالوها فالتفت قل طال ما عصى هذا الفرع

وجه الميت الصالح ففنده بالصالح واما غيره فينبغى ان يكره شرح مر (قوله في المتن من غير العورة) أى وهي ما بين سرته وركبته مر (قوله إلا نظر احد الزوجين) اخرج المس وتقدم بهامش ويغسل بيساره

لا غسل (فان رأى) الغاسل أو معينه (خيرا) كطيب ربح واستنارة وجهه (ذكره) ندبا لانه أدعى لكثرة المصلين عليه والداعين ربه له (أو رأى) (غبره) كسواد وجهه (حرم ذكره) لانه غيبة وقد صرح الامم بالكف عن ذكر مساوى الموتى (إلا المصلحة) فيهما فيسر الخبر

في نحو متجاهر بفسق او بدعة للايغتر به ويظهر الشرف فيه لينزجر عن طريقته غيره بل بحث وجوب السكتم في الاول وهو متجه ان ترتب عليه ضرر (ولو تنازع اخوان) او غيرهما من كل اثنين استويا قريبا ونحوه ولا مرجح (اوزوجتان) ولا مرجح ايضا (اقرع) بينهما في الغسل والصلاة والدفن قطعا للنزاع وقضيته وجوب الاقراع على نحو قاض رفع اليه (١٨٥) ذلك وهو متجه (والكافر احق

بقريبه الكافر) تجهيزه لانه وليه (ويكره) على المذهب نقلا لا وصية كما مر اخر اللباس (الكفن المعصفر) للرجل وغيره ويكره المزعفر للبراة ويحرم المزعفر كله وكذا اكثره لمن يحرم عليه الحزين قياسا عليه واعتمد ابن الرفعة وغيره قول القاضي ابي الطيب لا تسكره الخبرة وهي بكسر ففتح نوع مخطط من ثياب القطن وعمله ان لم يكن يقصد للزينة اخذا من قول شرح مسلم واعتمده الاذرعى يكره المصبوغ ونحوه من ثياب الزينة اه وظاهره او صريحه انه لا فرق بين المصبوغ قبل النسيج وبعده وهو ظاهر وقول القاضي يحرم الثاني ضعيف وان صوبه الزركشي وقد قال القاضي وغيره يحرم على الحي ليس الثاني ان صبغ للزينة وهو ضعيف ايضا كما بينته بما فيه في شرح العباب (و) يكره حيث لا دين عليه مستغرق ولا في ورثته غائب او محجور ولا احرمت (المغلاة فيه) بار تفاع نمته عما يليق به للنهي الصحيح عنه رواه ابو داود اما تحسينه ببياضه ونظافته وسبوغه وكشافته

ربه فقال مالك هذا قذف اجلدها ثمانين تتخلص يدها فجلدها وذلك فخلصت يدها فن ثم قيل لا يفتى ومالك في المدينة مغنى وبصرى (قوله في نحو متجاهر بفسق) لعل الاولى في متجاهر بنحو فسق الخ اى كالظلم (قوله ويظهر الشرف فيه الخ) وينبغي كما قاله الاذرعى ان يتحدث بذلك عن المستتر بدعة عند المطلعين على حاله المائتين اليها لعلهم ينزجرون اه نهاية اقول وعلى قياسه ياتى ذلك في الفاسق المستتر بالنسبة للمطلعين على حاله المائتين اليه وفي كتم خير راه في الفاسق المذكور بالنسبة لمن ذكر بصرى (قوله بحث الخ) اعتمده المغنى والنهاية في المبتدع دون الفاسق عبارة الاول والوجه كما قال الاذرعى ان يقال اذاراى من مبتدع اماره خير كتمها ولا يبعد ايجابه ثلاثا يحتمل الناس على الاغراء ببذعته ويسن كتمانها من المتجاهر بالفسق والظلم ثلاثا يغتر بذكرها امثاله اه (قوله في الاول) اى فيما اذاراى خيرا في نحو متجاهر بفسق او بدعة (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله وجوب الاقراع اى على نحو قاض الخ) ولا ينافيه كون الترتيب مستحبا لانه يجب قطع النزاع وقطعه متوقف على القرعة فوجب لذلك اما بالنسبة اليهما فلا يظهر الوجوب حيث فرض استحباب الترتيب لانه حينئذ يجوز لكل منهما مخالفة الترتيب مع عدم التساوى فكيف معه بصرى وعش قول المتن (والكافر احق الخ) من قريبه المسلم نهاية ومعنى (قوله لانه وليه) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض فان لم يكن تولاها المسلم نهاية ومعنى (قوله نقلا لا وصية) اى الحكم مبنى على ما نقل عن الشافعى من نصه على حل المعصفر لا على وصيته فانها تدل على الحرمة كرى (كما مر اخر اللباس) عبارته هناك وكذا المعصفر على ما صحت به الاحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم يبالوا بنص الشافعى على حله تقديره بالعمل بوصيته اه اى بانه اذا صح الحديث فهو مذهبي (قوله للرجل) الى قوله كله في النهاية والمغنى (قوله وكذا اكثره الخ) اى حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفر فى العرف على ما قدمه مر وينبغي مثل ذلك في كراهة المعصفر (فرع) وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقرانا من جعل الخناء في يد الميتم ورجليه واجتئاعه بان الذى ينبغي ان يحرم ذلك في الرجال لحرمة عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان عش عبارة البصرى قوله وكذا اكثره ينبغي ان يكون المعصفر كذلك ان قلنا بتحريمه اه (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج به نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة سم (قوله وعمله) اى عدم السكرامة (قوله وظاهره الخ) اى قول شرح مسلم (قوله انه لا فرق الخ) اى في السكرامة (قوله يحرم الثاني) اى المصبوغ بعد النسيج (قوله وهو ضعيف الخ) اى قول القاضي وغيره ويحرم الخ (بار تفاع نمته) الى قوله واعتراض في النهاية لا قوله وقيل الى المتن الى قوله والظاهر في المغنى لا ما ذكر (قوله عما يليق به) اى وان اعتاد الجياد في حياته بر ماوى اه بجيرى (قوله وسبوغه) اى كونه سابغا كرى عبارة عش اى كونه سابلا اه (قوله فليحسن الخ) اى يتخذة ابيض نظيفا سابغا نهاية (قوله فانهم يتزاورون الخ) فان قيل ظاهر الحديث استمرار الا كفان حال تزاورهم وهو لا نهاية له وقد ينافى ذلك ما مر في الحديث قبله ان يسلب سلبا مريعا قلت يمكن ان يجاب بانه يسلب باعتبار الحالة التي نشاهدها كغير الميتم وانهم اذا تزاوروا يسلبون على صورته التي دفنوا بها وامور الاخرة لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصح به عش (قوله وقيل المراد بتحسينها الخ) يتجه اعتبار الامرين سم (قوله ومن ثم كفن فيه الخ) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكشافة جمعا بين الدليلين سم (قوله

وعليها اخرقة سوأتية ما فيه كالنظر (قوله كما مر آخر اللباس) اى انه يحرم وصية (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة (قوله وقيل المراد بتحسينها كونها من حل) يتجه اعتبار الامرين (قوله ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكشافة جمعا

والظاهر انه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء اللبش وان لم يبق فيه قوة اصلا ومرافيه (والصبي كالبغ في تكفينه باثواب) والصبي كالبغ في ذلك ايضا وقد مر او اشار باثواب الى انه مثله عددا لصفة لحل الحرير للصبي دون البالغ (والحنوط) اي ذره السابق (مستحب) فلا يتقيد بقدر ولا يفعل الا برضا الغرماء لكن في المجموع عن الام انه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنته وأنه ليس لغريم ولا وارث منعه وجزم به في الانوار وظاهر ذلك انه مفرع حتى على النذب ويوجه بتقدير تسليمه بانه يتساح به غالبا مع مزبدا المصلحة فيه للبيت ولا يتنافيه قول الام بعد ذلك بسطرين ولولم يكن حنوط (١٨٦) ولا كافور في شيء من ذلك رجوت ان يجزى لان هذا في الاجزاء المنافي للوجوب والاول في انه مع

نذبه لا يفتقر لرضا وارث ولا غريم ولا يجزى خلاف الحنوط في الكافور عند جمع ولا في العنبر والمسك عند الكل وافتى ابن الصلاح بان ناظر بيت المال ووقف الا كفان لا يعطى قطنا ولا حنوطا اي الا ان اطرد ذلك في زمن الواقف وعلم به لانه حينئذ كشرطه كباقي (وقيل واجب) فيكون من راس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفا للاجماع الفعلي عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس (ولا يحمل الجنابة الا الرجال وان كانت) خنثى او (انثى) لضعف النساء عنه فيكره لهن كالتحناني ويحمل على سربر او لوح او يحمل واي شيء حمل عليه اجزا قاله في المجموع (ويحرم حملها على هيئة مزرية) كحملها في نحو قفة او غرارة وكحمل كبير على نحو يد او كتف (وهيئة يخاف منها سقوطها) لانه تعريض لاهاته مالم يحش تغيره قبل تهية ذلك

انه باتفاقهم) أي باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله وم) أي في التكفين (قوله والصبي) أي قول المتن مستحب في النهاية والمغنى (قوله والصبي) أي والخنثى مغنى (قوله لكن في المجموع) أي قوله ولا يتنافيه اقره ع ش (قوله وظاهر ذلك الخ) أي ما في المجموع عن الام (قوله ولا يتنافيه) أي ما مر عن المجموع (من ذلك) أي من الا كفان والاعتسال (قوله لان هذا) أي ما في الام اخر او الجار متعلق بعدم المناقاة و (قوله والاول) أي القول الاول في الام (قوله عند جمع) أي ويجزى عند جمع اخر نهاية (قوله وافتى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر في الغسل (قوله لان اطرد ذلك الخ) لعل المراد الاطراد من التزكات لتحققه دائما او غالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد لو من التركات سم (قوله لانه حينئذ كشرطه الخ) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم الا ان يفرق بسو لامة القطن والحنوط وفيه نظر سم وتقدم في التكفين عن الايعاب ما نصه قال ابن الاستاذ ان قد اوافق اي الا كفان بالواجب والا كمل اتبع وان اطلق واقتضت العادة شيئا نزل عليه اه (قوله كباقي) أي في الوقف (قوله فيكون) الى قوله كذا قالوه في النهاية والمغنى (قوله كما في المفلس) أي حال خيانه فترك له الكسوة وجوبه بادون الطيب قول المتن (الا الرجال) أي نذبانهاية (قوله لضعف النساء عنه الخ) أي عن الحمل فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن نهاية ومغنى (قوله فيكره لهن) أي وان ادى الى ازراء حرم سم (قوله اجزا) أي كفي في سقوط الطالب وشرط جوزه ان لا يكون الحمل على هيئة مزرية ومنه حملة على ما يليق به ع ش (قوله وكمل كبير الخ) ينبغي وكذا صغير على نحو كتف سم وينبغي ان يراد بالكبير هنا الكبير بالجنسة فنحو ابن عشر سنين حكمه حكم البالغ فليراجع (قوله ويتجه الخ) معتمد ع ش (قوله مطلقا) أي دعت حاجة لذلك ام لا ع ش (قوله كذلك) أي على الايدي والرقاب قول المتن (ويندب للمرأة) ومثلها الخنثى نهاية ومغنى (قوله يعني) الى قوله وروى البيهقي في المغنى الا قوله قال في المجموع قيل (قوله يعني قبة الخ) عبارة المغنى والنهاية وهو سربر فوق خيمة او قبة او مكبة لانه استبرها اه (قوله وروى البيهقي الخ) رجحه النهاية عبارة واول من غطى نعشه في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله ﷺ ثم بعدها زين بنت جحش وكانت راته بالحبيشة لما هاجرت واوصت به فقال عمر نعم خباء الظعينة اه والظعينة اسم للمرأة في اليهود ج ع ش (قوله اول ما اتخذ) مبتدا وما مصدرية و (قوله في جنازة الخ) خبره والجملة خبر ان و (قوله بامر) متعلق بالتخذ (قوله باطل) خبر وزعم الخ (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله وبفرض صحة ذلك) أي مارواه البيهقي (قوله التي راته الخ) صفة من فعل الخ

بين الدليلين (قوله لان اطرد الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما و غالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد لو من التركات (لانه حينئذ كشرطه) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم الا ان يفرق بسو لامة القطن والحنوط وفيه نظر (قوله فيكره) وان ادى الى ازراء حرم (وقوله كمل كبير على نحو يد او كتف) ينبغي وكذا صغير على نحو كتف (قوله قال في المجموع قيل هي اول من حمل كذلك وروى البيهقي) قال مر في شرحه واول من

فلا بأس بحمله على الايدي والرقاب كذا قالوه ويتجه ان محله مالم تغلب على الظن تغيره قبل ذلك والا وجب حمله كذلك ولا (قوله) بأس في الطنل بحمله على الايدي مطلقا (ويندب للمرأة ما يسترها كنبوت) يعني قبة مغطاة لا يصامام المؤمنين زينب رضي الله عنها به وكانت قد راته بالحبيشة لما هاجرت قال في المجموع قيل هي اول من حملت كذلك وروى البيهقي ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصت ان يتخذ لها ذلك لفم لوه فان صح هذا فهو قبل زينب بسنين كثيرة وزعم ان ذلك اول ما اتخذ في جنازة زينب بنته ﷺ بامر اه باطل اه ملخصا وبفرض صحة ذلك قد يقال هو لا يتنافى ما قيل ان اول من فعل به ذلك زينب لان المراد اول من فعل به ذلك الذي راته بالحبيشة

علت ذلك من زينب فاستحنته وامرت به (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) أي الجنائز لفعله صلى الله عليه وسلم له رواه مسلم بخلافه في الذهاب لغير عذر كما مر (ولا بأس باتباع) بالتشديد (المسلم جنازة قريبه الكافر) فلا كراهة فيه خلافاً للرواية التي أخبرني داود وغيره بسند حسن وواقع في المجموع بأسناد ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم امر علياً كرم الله وجهه أن يوارى أباطال قال الأسنوي ولا دليل فيه لأنه كان يلزمه تجهيزه كونه في حياته وورد بانه كان له اولاد غيره وبفرضه فلا يلزمه تولى ذلك بنفسه فكان الدليل في تولى له بنفسه ويجوز له زيارة قبره أيضاً والقريب زوج ومالك قال شارح وجاروا عترض بان الاوجه تقيده برجاء اسلام أي لنحو قريبه او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي (ويكره اللفظ) وهو رفع الصوت ولو بالذكر والقراءة (في) المشي مع (الجنازة) لان الصحابة رضي الله عنهم كرهوه حينئذ رواه البيهقي وكرهه الحسن وغيره استغفروا لاخيك ومن ثم قال ابن عمر لقائله لا يغفر الله لك بل يسكت متفكراً في الموت وما يتعلق به وفناء الدنيا ذكراً لمساهاة سرّاً

(قوله وفاطمة) مبتدأ وجملة الظاهر أنها الخ خبره قول المتن (ولا يكره الركوب الخ) أي لا بأس به مغنى (قوله) أي الجنائز إلى قوله ويؤيده في النهاية إلا قوله خلافاً للرواية وقوله ووقع في المجموع بأسناد ضعيف وقوله قال شارح وقوله واعترض إلى وافهم وكذا في المغنى إلا قوله ويرد إلى ويجوز (قوله لغير عذر) أي كضعف وبعد مكان نهاية ومغنى قول المتن (باتباع المسلم) أي مشيه عشي قول المتن (جنازة قريبه الكافر) ولا يعد كما قاله إلا ذرعي إلحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضاً المولى والجار كما في العيادة فيما يظهر نهاية ومغنى (قوله أنه صلى الله عليه وسلم) بدل من خبراني داود عبارة النهاية والمحلى لما رواه أبو داود وغيره عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عملك الضال قدمات قال انطلق فواره اه (قوله) ولا دليل فيه أي في الخبر على مطلق القرابة نهاية ومغنى (قوله لانه) أي علياً كرم الله وجهه نهاية (قوله ويرد) أي نزاع الأسنوي (قوله وبفرضه) أي فرض لزوم تجهيز أبي طالب على علي كرم الله وجهه بخصوصه (قوله فلا يلزمه الخ) أي إذا كان متمكناً من استخلاف غيره عليه من أهل ملته نهاية (قوله ويجوز له الخ) أي مع الكراهة نهاية ومغنى (قوله زيارة قبره) أي قبر قريبه الكافر نهاية (قوله) وكالقريب زوج الخ) مفهومه أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما يأتي عن الشاشي ولو قبل بكراهته هنا كان المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيداً هذا وسيأتي للشارح مر أن زيارة قبور الكفار مباحة خلافاً للباوردي في تحريمها وهو بعمومه شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة إلا أن رادها عدم الحرمة ويدل لذلك مقابله بكلام الماوردي عشي (قوله واعترض) أي على ذلك الشارح (قوله بان الاوجه تقيده الخ) خلافاً للمغنى والنهاية وقد يقال بعد التقييد بما ذكر لاوجه للتخصيص بالجوار فلينأمل بصري (قوله أي لنحو قريبه) أي قريب الجار واللام متعلق بإسلام (قوله وافهم المتن حرمة الخ) سيأتي خلافاً في هامش وزيادة القبور الرجال سم وتقدم عن عشي أن المعتمد الكراهة (قوله وبه) أي بالتحريم قول المتن (اللفظ) بفتح الغين وسكونها نهاية (قوله ولو بالذكر الخ) فرضوا كراهة رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع سم على حج اه عشي (قوله كرهوه حينئذ) عبارة النهاية والمغنى كرهوه أرفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر والختار والصواب كافي المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنائز اه قال عشي ولو قبل بنسب ما يفعل إلا أن امام الجنائز من النائية وغيرهم لم يبعد لأن في تركه ازراء بالميت وتعرضاً للتكلم فيه وفي ورثته فليراجع اه وفيه وقفة ظاهرة (قوله استغفروا لاخيك) أي قول المنادي مع الجنائز استغفروا الخ نهاية (قوله لا يغفر الله لك) كان مراده رضي الله تعالى عنه لا يستغفر له أي لا يشتغل به إلا باللسان جهراً لكونه بدعة ثم ابتدأ الدعاء بقوله غفر الله لك امرك بالبدعة فكان الظاهر الاتيان بالواو ولعل الحكمة في تركها خروجه مخرج الزجر ثم الظاهر أنه حيث غلب على الظن أن اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية كنحو غيبة نزول الكراهة بصري أقول تاويله الحديث بما ذكر حسن جيد في الغاية وجملة سم على ظاهره فقال يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التأديب والزجر بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر اه (قوله بل يسكت) أي لا يرفع صوته عبارة النهاية والمغنى بل

غطى نعشاً في الاسلام كما قال ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد ها زينب بنت جحش وكانت راته بالحشة لما هاجرت واوصت به شرح مر (قوله ويجوز له زيارة قبره) أي مع الكراهة شرح مر (قوله برجاء اسلام) أي لغير الميت كما هو معلوم (قوله وافهم المتن حرمة الخ) سيأتي خلافاً في هامش زيارة القبور للرجال (قوله ولو بالذكر والقراءة) فرضوا كراهة رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع (قوله ومن ثم قال ابن عمر الخ) يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التأديب والزجر بالدعاء

قبل بجرمته وكذا عند
القبر نعم الوقود عندها
المحتاج اليه لا بأس به كاهو
ظاهر ويؤيده ما مر من
التجدير عند الغسل (ولو
اختلط) من يصلي عليه بمن
لا يصلي عليه كان اشتبه
(مسلمون) أو مسلم
(بكفار) أو شهيد أو سقط
لم تظهر فيه أماره حياة
بغيره وتعدر تمييز بعضهم
من بعض (وجب غسل
الجميع) وتمكفئهم
ودفنهم من بيت المال
فالأغنياء حيث لا تركه
والأخرج من تركه كل
تجهيز واحد بالقرعة فيما
يظهر ويغفر كما أشار إليه
بعضهم تفاوت مؤن
تجهيزهم للضرورة
(والصلاة) عليهم اذلا
يتحقق الاتيان بالواجب
الابذلك وقول الاسنوى
هذا تردد بين واجب وحرام
فليقدم الحرام على القاعدة يرد
بأنه لا يكون حراماً إلا مع
العلم بعينه وأما مع الجهل
فلا على أن ذلك لا يرد في
الصلاة أصلاً لانه يخصها
بالمسلم وغير نحو الشهيد في
نيته ولا في غسل الكافر
لاباحته ثم رأيت شيخنا
أشار لذلك (فان شاء صلى
على الجميع) صلاة واحدة
(بقصد المسلم) وغير نحو

يشتغل بالتفكر في الموت الخ وهي أحسن (قوله لا جبراً لانه بدعة الخ) وما يفعله جهلة القراء من
القراءة بالتقطيع وإخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب إنكاره نهاية ومعنى قال ع ش قوله لحرام الخ
أي وليس ذلك خاصاً بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقاً ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرقضاء
ونحوهم اه قول المتن (واتباعها بنار) ظاهره ولو كافر أو لا مانع منه لأن العلة موجودة فيه ع ش (قوله
نعم الوقود عندها الخ) عبارة النهاية نعم لو احتيج إلى الدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل
السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لأجل احسان الدفن واحكامه اه قول المتن (ولو اختلط الخ)
يتردد النظر في اشتباه المحرم بغيره ويظهر انه من حيث نحو الطيب براعى المحرم لأن فعل ذلك يؤدي إلى
ارتكاب محرم بالنسبة للمحرم بخلاف تركه فان غايته ترك سنة بالنسبة لغيره وأما من حيث التكفين فلو قلنا
ان الواجب سائر العورة وان الاقتصار عليه لا يؤثم فالأمر واضح وإلا فحل نظر بصري عبارة ع ش وكتب
العلامة الشوبري مانصه انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي رأس الجميع احتياطاً للستر أو لا احتياطاً
للأحرام وقد يتجه الثاني لأن التغطية محرمه جزماً بخلاف ستر ما زاد على العورة اه والأقرب الأول لأن
التغطية حق للميت فلا يترك للفريق الآخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رايت في كلام سم ما يصرح
بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط اه وقوله ثم رايت في كلام سم الخ فيه نظر بل ميل كلام سم كما
يأتي إلى الأول (قوله من يصلي عليه) إلى قوله وقول الاسنوى في النهاية والمغنى لا قوله من بيت المال إلى المتن
(قوله لم تظهر فيه أماره حياة) عبارة النهاية والمغنى أو سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه اه (قوله وإلا
أخرج من تركه كل تجهيز واحد الخ) وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت
المال لأن القرعة لا تؤثر في الأموال فحيث لم يوجد محل يؤخذ منه ما زاد أخذ من بيت المال كالموات شخص
لا مال له وبقي ماله كان المشتبه مرتداً أو حربياً فكيف يكون الحال فيه لانهما لا تجهزان من بيت المال اللهم
إلا ان يقال تجهزان هنا ويعتبر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم ع ش أي كاهو ظاهر إطلاق المتن
وقضية تعليل الشارح الاتي (قوله بالقرعة الخ) يظهر أن الأقراع ليس للاخراج بل لتخصيص المخرج
وإن كان كلامه إلى الأول أميل بصري وقد يدفع بذلك ما تقدم آفناعن ع ش (قوله ويغفر الخ) هل
المراد منه ان يخرج من تركه كل ما يليق به ومعنى الأغتفار احتمال أن القرعة تؤدي إلى أن تجهز الواحد
منهم بما أخرج من تركه الغير بحسب نفس الأمر أو المراد انه يخرج من تركه كل تجهيز بتفاوت بينهم
ومعنى الأغتفار أنا حينئذ لم نعتبر ما هو الأول من كون تجهيز كل لا ثقبه محل تأمل فان كان المراد الثاني
فيظهر اننا نعتبر اقلهم لانه أحوط بصري أقول كلام الشارح كالصريح في الأول كما مر منه (قوله لا بذلك)
أي بتجهيز الكل والصلاة عليه (قوله وقول الاسنوى الخ) أي معارضاً للعللة المذكورة (قوله هذا) أي
تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله تردد) بصيغة الماضي (قوله بين واجب) أي نظراً لاحتمال الفريق
الأول وحرام أي نظر الاحتمال الفريق الثاني (قوله على القاعدة) أي قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى
يقدم المانع ويحتمل قاعدة ان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (قوله يرد الخ) خبر وقول الاسنوى
الخ (قوله بأنه لا يكون حراماً الخ) قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع
وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل للفتاف الأولى مع حرمة على
المحرم فليتأمل اه وتقدم استقراء ع ش القضية المذكورة وأما قول سم ولا يبعد الخ هذا في نفس
الكفن بقطع النظر عن ستر الرأس وعدمه كاهو ظاهر خلافاً لما مر عن ع ش (قوله على أن ذلك الخ)
اقتصر على هذا الجواب النهائية والمغنى ولعله لأن الجواب الأول يمكن ان يعارض بمثله فيقال لا يكون واجباً
إلا مع العلم بعينه الخ (قوله لذلك) أي الجواب العلوي (قوله صلاة واحدة) إلى قول المتن ويشترط
على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر (قوله يرد بأنه لا يكون حراماً إلا مع العلم بعينه)
قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على

ويقول هنا في الأولى اللهم اغفر للمسلم منهم (او علي واحد لواحدنا وبالصلاة عليه إن كان (١٨٩) مسلما) او غير نحو شهيد ويغذر في تردد.

الثنية للضرورة واعتراض
بانه لا ضرورة لا مكان
الكيفية الاولى ويحجب
بانها قد تشق بتأخير من
غسل إلى فراغ غسل الباقي
بل قد يتعين إن أدى التأخير
إلى تغير وكذا تتمعين الاولى
لو تم غسل الجميع وكان
الافراد يؤدي إلى تغير
المناخر (ويقول) في
الكيفية الاولى اللهم اغفر
له إن كان مسلما ولا يقول
في اختلاط نحو الشهيد بغيره
اللهم اغفر له إن كان غير
شهيد بل يطلق ويدفنون
في الاولى بين مقابرنا ومقابر
الكفار (ويشترط) اتفاقا
(لصحة الصلاة تقدم غسله)
او تيممه بشرطه لانه المنقول
وتنزيل للصلاة عليه منزلة
صلاته ومن ثم اشترط
طهارة كفته ايضا إلى فراغ
الصلاة عليه (وتكره قبل
تسكينه) واستشكل الفرق
مع ان كلا من المعنيين
موجود فيه وقد يحجب بانه
اخف بدليل النش للغسل
دونه وان صلى بلا طهر
يعيد وعاريا لا يعيد ثم
رأيت شيخنا أجاب بذلك
(فلومات بهدم ونحوه)
كوقوعه في عميق او بحر
(و) قد (تعذر إخراجه)
منه (وغسله وتيممه لم
يصل عليه) لفوات الشرط
واعترضه الاذرعى

في النهاية لا قوله ويقول هنا إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله
وردا (قوله ويقول هنا في الاولى) أي في الصورة الاولى من الصور المتقدمة وهي صورة اختلاط المسلمين
بتكفار بخلاف بقية الصور كاختلاط الشهيد بغيره بصرى أي فيطلق الدعاء فيها اخذاعما يأتي (قوله او غير
نحو الشهيد) أي يقول في الثانية إن كان غير شهيد وفي الثالثة إن كان هو الذي يصلي عليه مغنى ونهاية (قوله
للضرورة) أي كمن نسي صلاة من الخمس نهاية (قوله بل قد يتعين) أي افر اذ كل بصلاة (قوله إن أدى التأخير
إلى تغير) أي لشدة حرو وكثرة الموتى نهاية (قوله في الكيفية الاولى الخ) قد يقال فيه مع ما مر تسكر اربصرى
(قوله ولا يقول الخ) عبارة النهاية ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لا تنفاه المحذور وهو دعاؤه
بالمغفرة للكافر ولو تعارضت بينتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلما
وفي المجموع عن المتولى لو مات ذى فشهد عدل باسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه
ولا حرمان قريبه الكافر بخلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهان اصحهما القبول
اه قال غش وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله غير شهيد) أي او سقط لا يصلى عليه (قوله
ويدفنون في الاولى الخ) أي سواء كان الميت الكافر بالغ او صبيا لان الدفن من احكام الدنيا واطفال
المشركين فيها كفار ع ش قول المتن (وتكره قبل تسكينه) أي فلا تحرم ولوبدون ستر العورة والاولى
المبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم او نحوه
ع ش (قوله واستشكل الفرق الخ) أي بين الغسل والتكفين بان جعل احدهما شرطاً للصحة الصلاة دون
الاخر مع ان كلا من المعنيين المذكورين في الغسل من كونه منقولا وتنزيل الصلاة عليه منزلة صلاته
موجود في التكفين ايضا كرى (قوله بانه اخف) أي ترك الستر اخف من ترك الطهارة مغنى عبارة النهاية
بان باب التكفين اوسع من الغسل اه (قوله وقد تعذر إخراجه منه وغسله الخ) يؤخذ منه انه لا يصلى على
فاقد الطهورين الميت سم ومرعن ع ش ما يوافق بل قول الشارح كانه نهاية ويرد الخ صريح في ذلك (قوله
وتيممه) الوار بمعنى او كما عبرته النهاية والمغنى قول المتن (لم يصل عليه) هذا هو المعتمد خلافا لجمع من المتأخرين
حيث زعموا ان الشرط انما يعتبر الخ نهاية عبارة المغنى لم يصل عليه كما نقله الشيخان عن المتولى واقراه وقال
في المجموع لا خلاف فيه قال بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لان الميسور لا يسقط بالمعسور إلى
ان قال وبسط الاذرعى الكلام في المسئلة والقلب إلى ما قاله بعض المتأخرين أميل لكن الذي تلقيناه عن
مشايخنا ما في المتن اه وينبغي تقليد ذلك لجمع لا سيما في الغريق على مختار الرافعى فيه نحرز اعن إزار الميت
وجبر الخاطر اهله (قوله بما منه) أي بآلة بعضها قوله بل امتنه أي اقواها عطف على قوله منه وافر اذ الضمير
باعتبار لفظ ما (قوله ولا كذلك هنا) أي فان الشارع لم يحدد اصلاته وقتا وجوب تقديم الصلاة على الدفن
لا يستدعى إلحاق ذلك بالوقت المحدود ع ش (قوله لصحة الصلاة) إلى قوله ولما تقر في النهاية والمغنى لا قوله
هو لقب إلى سهل (قوله أن لا يتقدم الخ) ويشترط أيضا أن يجمعها مكان واحد كما قاله الاذرعى وأن لا يزيد
ما بينهما في غير المسجد على ثلثائة ذراع تقريبا تنزيلا للميت منزلة الامام مغنى زاد النهاية ويؤخذ منه كراهة

الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل اللفائف أولى مع حرمة على المحرم فليتأمل (قوله ويقول هنا في الاولى)
أي واما الثانية فيسوغ الدعاء للجميع لان الشهيد وإن امتنعت الصلاة عليه لا يمتنع الدعاء له بنحو المغفرة
وسايتي في كلام الشارح (قوله تقدم غسله وتيممه) انظر فاقد الطهورين (قوله وقد يحجب الخ) قد يقال هذا
الجواب انما يصالح فرق الدول على اختلاف الحكم (قوله وقد تعذر إخراجه منه وغسله وتيممه لم يصل عليه)
يؤخذ منه أنه لا يصلى على فاقد الطهورين الميت (قوله ويرد بان ذلك الخ) قد يتنازع في هذا لرد وجوب
الصلاة عليه قبل الدفن وإن لم تغن عن القضاء كصلاة المتيمم في الحضر فقد راعوا حرمة هنا كما راعوا حرمة ثم
(قوله في المتن أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة الخ) وفي الروض ويشترط أن لا يكون بينه أى الامام وبينها

وغيره وأطالوا بما منه بل امتنه أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبها ويرد بأن ذلك إنما
هو لحرمة الوقت الذي خد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط) لصحة الصلاة (أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة

ولا على (القبر على المذهب فيها) اتباعا للاولين وكالاتا امام الغائبة فلا يؤثر فيها كونها واما الماهلي كامر (وتجوز الصلاة عليه) بل اثنى (في المسجد) لخبر مسلم انه عليه السلام صلى على ابني بيضاء اى هو لقب امها ومعناه كفلان ايض نفاء العرض من الدنس والعيب سهيل واخيه في المسجد وزعم انهما كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر في الاصول أن الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسى كالصلاة هنا يكون لها بخلافه بعد غير الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال اصحابنا اني قتلت زيدا في المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه بخلافه في أن قدفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه هذا حاصل ما ذكره الزركشي في بحره وقال أنه نفيس بعد قوله مفهوم ظرف المكان حجة عند الشافعي (١٩٠) وقوله مقتضى كلام النجاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف اهـ ولك ان تقول ما قاله

في القاعدة له وجه وجهيه لان الظرف المسكن من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعدلازم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق إلا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه اجنبى عن الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط واما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتماشى على مرجع الشيخين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد به الزحر عن انتهاك حرمة وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتول فان قلت هل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود

مساواة وقد مر بعض ذلك اهـ ويؤخذ منه أيضا أنها مفوتة لفضيلة الصلاة كامر في صلاة الجماعة على الخلاف فهما كما اشار اليه في شرح الروض بصري (قوله ولا على القبر) اى الحاضر سم اى على المحل الذى تيقن كون الميت فيه ان علم ذلك وإلا فلا يتقدم على شىء من القبر لان الميت كالاتا امام فان تقدم فيها بطلت صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدم به هنا وينبغي ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على راس الميت فليراجع ع ش (قوله هو لقب امها الخ) فيه نوع تناف بين جعله لقباً وقوله ومعناه الخ فرادو ومعناه بحسب اصل الوضع لا في حال كونه لقباً لانه حينئذ لا دلالة له على الشخص وكان ماخذه كلام الشارح المحقق لكنه تصرف بما اقتضى إيراد ما ذكر عليه واما عبارة الشارح المحقق فلا غبار عليها انصبا واسمه اى اخى سهيل بهل البيضاء وصف امها وإسمها عدو في تكلمة الصغاني إذا قالت العرب فلان ايض وفلانة ايضاء فالمعنى نقي العرض من الدنس والعيوب اهـ بصري (قوله في المسجد) اى في مسجده عليه السلام وصلى ايضا في مسجد بنى معاوية على ابى الربيع عبدالله بن عبدالله بن ثابت بن قيس ابن هنة قال صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود ع ش (قوله ولما تقرر الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله بعد فاعله ومفعوله) اى فاعل ومفعول عامله (قوله في الفعل الحسى) اى بعده (قوله ومن ثم قال اصحابنا الخ) إن كان المراد بالحسى المدرك بحاسة البصر خاصة اتجه هذا التفريع وإلا فاحتمل تأمل لان القذف محسوس بحاسة السمع بصري (قوله بعد قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) أى لازما أو متعددا (قوله بعكسه) أى بشرط وجود القاذف لا المقدوف (قوله لما ذكره) اى عن الاصحاب من اشتراط وجودهما في المثال الاول والفاعل فقط في الثانى (قوله لكن المبحوث) اى الذى يبحث (قوله في هذه) اى صورة الابدال بالبدال (قوله فتأمل ذلك كله فانه الخ) لا يخفى على المتأمل ما في هذا الذى اطنب به وقال انه مهم فعليك بالتأمل مع رعاية القواعد سم (قوله وخبر) إلى المتأمل في النهاية والمغنى لإا قوله وقد صلى إلى نعم (قوله ضعيف) صرح بضعة احمد وابن المنذر والبيهقي مغنى (قوله والرواية المشهورة الخ) ولو صح الاول وجب حمله على هذا جمعا بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن في قوله تعالى وإن اسأتم فلها نهاية (قوله منه) اى من إدخاله (حرم) اى إدخاله نهاية (قوله حيث كانوا استة) الخ مفهومه ان مادون الستة لا يطلب منه ذلك وفي سم

أى الجنائز في غير المسجد فوق ثلثمائة ذراع تقريرا اهـ قال في شرحه وأن يجمع بينهما كان واحدا تنزيلا للجنائز منزلة الامام وسائر الاحكام السابقة في الامام والمأموم في سائر الصلوات تاتي هنا (في المتأمل ولا القبر) اى الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتأمل وجه حسنتهما في هذا المثال دون الاينى (قوله فتأمل ذلك فانه مهم) لا يخفى على المتأمل ما في هذا الذى اطنب به وقال انه مهم فعليك بالتأمل مع رعاية القاعدة (قوله حيث كانوا استة فاكثروا) قال في العباب فان كانوا استة فقط وقف واحد مع الامام في صفه والاربعة صفان فان كانوا

أثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمفعول نزل منزلة الحسى في أنه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف على فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقدوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط وخرج بما تقرر ان ذكر المسجد قرينة إلى اخره مالو أبدله بالدار كان قتلته أو قدفته في الدار ولا نية له ومقتضى القاعدة بناء على أن القتل منزل منزلة الحسى أنه يشترط فيه وجودهما فيها ولى القذف وجود القاذف فقط لكن المبحوث في هذه انه لا بد من وجودهما فيها في الصورتين ويوجه بان هذه القاعدة لما لم تظردو جب تخريجها على القاعدة المطردة وهى أن القيد المتأخر يرجع لجميع ما قبله فتأمل ذلك كله فانه مهم وخبره من صلى على جنازة في المسجد فلا شىء له ضعيف والرواية المشهورة فلا شىء عليه وقد صلى عمر والصحابه على أبى بكر رضى الله عنهم فيه واوصى عمر بالصلاة عليه فيه فنقدوها الصحابة وكل من هذين في معنى الاجماع نعم إن خيف تلويث المسجد منه حرم (ويسن) حيث كانوا استة فأكثروا (جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر) للخبر الصحيح من صلى

عليه ثلاثة صفوف فقد
 اوجب اى غفر له كما فى
 رواية والمقصود منع النقص
 عن الثلاثة لا الزيادة عليها
 ومن ثم قال فاكثر وفى مسلم
 ما من مسلم يصلى عليه امة
 من المسلمين يبلغون مائة
 كلهم يشفعون له إلا شفعوا
 فيه وفيه ايضا مثل ذلك فى
 الاربعين وبحث الزركشى
 وفاقا لبعضهم ان الصفوف
 الثلاثة فى مرتبة واحدة فى
 الفضيلة وهو ظاهر إلا فى
 حق من جاء وقد اصطف
 الثلاثة فالأفضل له كما هو
 ظاهر أن يتحرى الأول
 لانا إنما سويت بين الثلاثة
 لئلا يتركوها بتقديم كلهم
 للاول وهذا منتف هنا ولو لم
 يحضر إلا ستة بالامام وقف
 واحد معه واثنان صفا
 واثنان صفا (واذا صلى عليه
 فحضر من لم يصل صلى) ندبا
 لانه صلى الله عليه وسلم صلى
 على قبور جماعة ومعلوم
 انهم إنما دفنوا بعد الصلاة
 عليهم ومن هذا أخذ جمع
 انه يسن تأخيرها عليه الى
 بعد الدفن وتقع فرضا
 فينبويه ويثاب ثوابه وإن
 سقط الحرج بالاولين لبقاء
 الخطاب به ندبا وقديكون
 ابتداء الشئ سنة واذا وقع
 وقع واجبا كحج فرقة تأخروا
 عن وقوع باحرارهم الاحياء
 الا (ومن صلى) ندب له
 انه (لا يعيد على الصحيح)

على حج بعد كلام مانصه فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى
 العدد الذى طلبه الشارع وهو الثلاثة صفوف ولا يصرحون ثلاثة صفوف بالامام او صفا واحدا لعدم
 ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظرو الاول غير بعيد بل هو وجيه اه وقضيته انهم لو كانوا اثلاثة
 وقفوا خلف الامام ولو قيل يقف واحد مع الامام واثنان صفا لم يبعد لقربه من الصفوف الثلاثة التى طلبها
 الشارع واما لو كانوا اربعة فينبغى وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من
 الثلاثة صفوف ايضا ع ش وقوله ولو قيل الخ يأتى فى الشرح ما يؤيد وقوله واما لو كانوا اربعة الخ
 لا ينجى انه عين ما قدمه عن سم (قوله والمقصود) اى من الخبر (قوله لا الزيادة) بالجر عطف على النقص
 (قوله قال) اى المصنف (قوله وبحث الزركشى) عبارة النهاية ولهذا اى للخبر السابق كانت الثلاثة بمنزلة
 الصف الواحد فى الافضية كما قاله الزركشى عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة كدخول الغرض
 بها اه قال الرشيدى قوله مر ان الاول بعد الثلاثة كدأى ما بعده اه عبارة البصرى قوله مر بعد الثلاثة
 لعله بعد استكمالها اه وعبارة المغنى وهنا فضيلة الصف الاول وفضيلة غيره سواء بخلاف بقية الصلوات للنص
 على كثرة الصفوف هنا اه ومقتضاها بل صريحهم ان الثلاثة فاكثر بمنزلة الصف الواحد فى الفضيلة خلافا
 للشارح والنهاية (قوله وهو ظاهر الا فى حق من جاء الخ) اقره ع ش (قوله ان يتحرى الاول) اى بعد الثلاثة
 كما تقدم عن النهاية ويحتمل ان المراد الاول من الثلاثة (قوله لو لم يحضر الخ) تفصيل لقوله المتقدم حيث
 كانوا ستة الخ (قوله وقف واحدا معه) الخ قضيته ان اقل الصف اثنان ولا يجعل الخمسة صفين والامام
 صفا ع ش (واثنان صفا) (فرع) بدأ كد كفى البحر استحباب الصلاة على من مات فى الاوقات الفاضلة
 كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة وليلتها وحضور دفنه نهاية ومعنى قال ع ش ولعل وجه التاكيد ان
 موته فى تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة فيستحب الصلاة عليه تبركا به حيث اختير له الموت فى تلك
 الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح اه قول المتن (فحضر من لم يصل) اى قبل الدفن او بعده ومعنى
 ونهاية (قوله ندبا) الى قوله فيجوز فى النهاية لا قوله ندبا او ما نبيه عليه وكذا فى المغنى لا قوله ومن هذا الى
 وتقع (قوله انه يسن تأخيرها) اى لمن حضر بعد الصلاة عليه مسارعة دفنه ع ش وسم (قوله وتقع فرضا)
 اى تقع صلاة من لم يصل فرضا كالاولى نهاية ومعنى (قوله سقط الخ) عبارة النهاية والمغنى لا يقال سقط
 الفرض بالاولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لانا نقول الساقط بالاولى حرج الفرض لا هو ووضح ذلك
 السببى رحمه الله تعالى فقال فرض الكفاية اذا لم يتم به المقصود بل تجد مصلحته بتكرر الفاعلين كتعلم العلم
 وحفظ القرآن وصلاة الجنائز اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وإن سقط الحرج وليس كل
 فرض يائمه بتركه مطلقا اه (بالاولين) الاول بالاولى (ندبا) ينبغى إسقاطه كما علم بامر عن النهاية والمغنى
 (وقديكون) جواب ثان اى لو سلمنا ان الساقط بالاولى الفرض فلا يلزم ان تقع الثانية نفلا لانه قد يكون الخ
 (قوله كحج فرقة) عبارة الايعاب والنهاية والمغنى كحج التطوع واحدا خصال الواجب المخير (قوله الآتى)
 اى فى السير كدى قول المتن (ومن صلى) اى على ميت جماعة او منفردا لا يعيدها اى لا يستحب له إعادتها
 لا فى جماعة ولا انفرادا نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لا يستحب له إعادتها اى فتكون مباحة اه اى

خمس فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى العدد الذى طلبه الشارع وهو الثلاثة
 الصفوف ولا يصرحون ثلاثة صفوف بالامام او صفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة
 فيه نظرو الاول غير بعيد بل هو وجيه (وبحث الزركشى) عبارة شرح الروض قال الزركشى قال بعضهم
 والثلاثة بمنزلة الصف الواحد فى الافضية اه (قوله لا بعد الدفن) أى بعد وجوب الصلاة عليه قبل
 الدفن كما هو ظاهر لما تقدم أنه يجب تقديمها على الدفن ويجرم دفنه قبلها (قوله ندب له انه لا يعيد) قال فى شرح
 الروض اى سواء صلى منفردا او جماعة أعادها فى جماعة او منفردا حضرت الجماعة قبل الدفن أو بعده
 اه فقيه تصريح بعدم استحباب إعادتها فى جماعة بخلاف بقية الصلوات التى تطلب الجماعة فيها قال

خلافاً للتحفة (قوله لا يتنفل بها) أي بمعنى أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعاً نهاية (قوله ومرفي التيمم الخ) عبارة المغني نعم فاقداً الطهورين إذا صلى ثم وجد ماءً يتطهر به فإنه يعيد كما افق به الفقهاء اه زاد النهاية وقياسه أن كل من لزمته إعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا ويعيد أيضاً لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها أو لا فيه احتمال والأقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه قال سم وقوله مر فإنه يعيد الخ ينبغي أن محل طلب إعادته ما لم يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء اه وفي الأيعاب ومحل أيضاً في التراب إذا كان بمحل يغلب فيه فقد الماء أخذاً ما مرفي التيمم اه وقال ع ش قوله مر بل لا ينبغي الخ عبارة في باب التيمم والأوجه جواز صلاته أي التيمم عليه مطلقاً وإن كان ثم من يحصل الفرض به اه ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه ثمة اه (قوله وإذ أعاد الخ) أي ولو كان منفرداً وفعلها مراراً ع ش عبارة سم قال مر ظاهر كلامهم جواز إعادتها ولو منفرداً أو كثر من مرة ووجهه أن المقصود الدعاء انتهى (قوله وقعت له نفلاً) أي كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس إذ الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضاً كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بأن المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء له وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض يقيناً نهاية ومعنى (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لأنها نقل لا يقال تقاس على المعادة لأن المعادة مطلوبة لإعادتها وأيضاً اختلف فيها هل الفرض الأولى أو الثانية أو ما هنا فالأعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ولا فرق في ذلك بين أن يصلي منفرداً أو في جماعة ويقطعوها ع ش عبارة سم هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم في محله فعلى أنها ليست كذلك يفرق بانها من فروض الأعيان اه (قوله أي لا يندب) إلى قوله بل يظهر في النهاية إلا قوله وقضيته إلى المتن وقوله لأن قتلى إلى ويحرم وكذا في المغني إلا أنه مال إلى ما اختاره السبكي ومن تبعه (قوله ينبغي انتظار مائة أو أربعين الخ) أي انتظار كلهم إذا كان الحاضرون دونهم لأن هذا العدد مطلوب فيها وفي مسلم عن ابن عباس أنه كان يؤخر للاربعين قيل وحكمته أنه لم يجتمع أربعون إلا كان الله فيهم ولى وحكم المائة كالاربعين كما يؤخذ من الحديث المتقدم مغني قال ع ش وجرت العادة إلا أن بانهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يعبدان يقال يسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للميت حيث غلب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشي عليه اه (قوله للحديث) أي المتقدم في شرح ويسن جعل صفوهم الخ (قوله للامر السابق) أو لم تكنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم نهاية ومعنى وقال ع ش ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر لزيادة المصاين حيث آمن من تغييره على هذا يحمل ما تقدم بالهامش عن سم على المنهج عن مر اه (قوله والجماعة الخ) عطف على قول المتن لزيادة مصابين سم (قوله لم يلحقوا) أي الصلاة الأولى إذا صلى عليه من يسقط به الفرض مغني (لحضور ولى) أي عن قرب نهاية ومعنى (قوله وعبر في الروضة الخ) وتبعاً للنهاية والمعنى (قوله بلا باس بذلك) أي بانتظار الولي إذا رجع حضوره عن قرب نهاية ومعنى (قوله على ما مر الخ) أي من الخلاف في وجوب الترتيب في الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة لا بواجبة (قوله اعتضد الخ) أي فصيح الاحتجاج به (قوله لم يصل الخ) أي وصلت عليه الصحابة مغني قول المتن (أو عكس) أي كل منهما نهاية (قوله وبه) أي

مر ظاهر كلامهم جواز إعادتها ولو منفرداً أو كثر من مرة ووجهه أن المقصود الدعاء اه (قوله مع حكم فاقداً الطهورين) في شرح مر نعم فاقداً الطهورين إذا صلى ثم وجد ماءً يتطهر به يعيد قاله الفقهاء في فتاويه وقياسه أن كل من لزمته إعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا ويعيد أيضاً لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليه أو لا فيه احتمال والأقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه وينبغي أن محل طلب إعادته ما لم يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء (قوله فيجوز له الخروج منها) هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم في محله فعلى أنها ليست كذلك يفرق بانها من فروض الأعيان (قوله أو الجماعة آخرين) عطف على قول المتن لزيادة المصلين (والجمهور بأنه للزجر عن مثل فعله) إن كان غيره عليه الصلاة

لا يتنفل بها ومرفي التيمم حكم ما إذا وجد الماء بعدها مع حكم صلاة نحو فاقداً الطهورين وإذا أعاد وقعت له نفلاً فيجوز له الخروج منها (ولا تؤخر) أي لا يندب التأخير (لزيادة مصابين) أي كثرتهم وإن نازع فيه السبكي واختار وتبعه الأذرعى والزركشي وغيرهما أنه إذا لم يخش تغييره ينبغي انتظار مائة أو أربعين رجي حضورهم قريباً للحديث أو لجماعة آخرين لم يلحقوا وذلك للامر السابق بالاسراع بها نعم تؤخر لحضور الولي إن لم يخش تغيير وعبر في الروضة بلا باس بذلك وقضيته أن للتأخير ليس بواجب وينبغي بناؤه على ما مر أول فرع الجديد (وقال نفسه كغيره في الغسل والصلاة) وغيرهما لخبر الصلاة واجبة على كل مسلم ومسلمة برا كان أو فاجراً وإن عمل الكبائر وهو مرسل اعتضد بقول أكثر أهل العلم وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل نفسه أجاب عنه ابن حبان بأنه منسوخ والجمهور بأنه للزجر عن مثل فعله (ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس جاز) كما لو صلى الظهر خلف من يصلي العصر وبه

علم بالاولى جواز اختلافهما
في حاضرين او غائبين
(والدفن بالمقبرة افضل)
لكثرة الدعاء له بتكرير
الزواجر والمارين ودفته
صلى الله عليه وسلم بحجرة
عائشة لان من خواص
الانبياء انهم يدفنون حيث
يموتون وافناء القفال بكرامة
الدفن بالبيت ضعيف
وبحث الاذرعى ندب غير
المقبرة لنحو شبهة بأرضها
او ملوحة او نداوة او
لنحو مبتدعة او فسقة
فسقا ظاهر اياها وندب دفن
الشهيد بمحلة اى ولو بقرب
مكة ونحوها مما أتى لان
قتلى احد نقلوا للمدينة
فامر صلى الله عليه وسلم
بردهم لمضاجعهم فردوا
اليها صححه الترمذى وبحرم
نقله المقبرة إن أدى
لا تفجاره بل يظهر انه لو
خشى انفجاره من حمله عن
محل موته وجب دفنه به إن
امكن ولو مله (ويكره
الميت بها) لغير عذر كما
هو ظاهر لما فيه من الوحشة
نعم لو قيل بنده حيث ييقن
انتفاء الوحشة وحمله ذلك
على دوام تذكر الموت
والبلى المستلزم للاعراض
عما سوى الله تعالى لم يبعد
اخذا من الخبر الا اني انها
تذكر الاخرة (ويندب ستر
القبر بثوب) مثلاً عند إدخال
الميت فيه (وإن كان) الميت
(رجلاً) لثلاً ينكشف

بما فى المتن (قوله علم بالاولى الخ) فالحاصل اربع مسائل ولو قال المصنف ولو نوى الماموم الصلاة على غير من
نواه الامام لشمل الاربع معنى ونهاية قول المتن (والدفن بالمقبرة الخ) ويسن الدفن فى افضل مقبرة بالبلد
كالمقبرة المشهورة بالصالحين ولو قال بعض الورثة يدفن فى ملكى او فى ارض التركة والباقيون فى المقبرة
اجيب طالبها ان دفنه بعض الورثة فى ارض نفسه لم ينقل او فى ارض التركة فللباقين لا للمشترى نقله والاولى
تركه وله الخيار إن جهل والمدفن له إن بلى الميت او نقل منه وإن تنازعوا فى مقبرتين ولم يوص الميت بشئ قال
ابن الاستاذ إن كان الميت رجلاً اجيب المقدم فى الصلاة والغسل فان استوا اقرع وإن كان امرأة اجيب
القريب دون الزوج وهذا كما قال الاذرعى محله عند استواء الترتين ولا فيجب ان ينظر الى ما هو اصلح
للميت فيجيب الداعى اليه كما لو كان احدهما اقرب او اصالح او بجواره الا خياره والاخرى بالضم من ذلك
بل لو اتفقوا على خلاف الاصلح منهم الحاكم من ذلك لاجل الميت ولو كان المقبرة مغصوبة واشترها
ظالم بمال خبيث ثم سلبها او كان اهلها اهل بدعة او فسق او كانت تربتها فاسدة للملحة او نحوها او كان
نقل الميت اليها يؤدى الى انفجاره فالافضل اجتنابها بل يجب فى بعض ذلك كما هو ظاهر ولو مات شخص
فى سفينة وامكن من هناك دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع لزمهم التأخير ليدفنه فيه ولا جعل بين لو حين
لثلاثين نفخ والتي لينبذه البحر الى من اعلاه يدفنه ولو نقل بشئ لينزل الى القرار لم يأثموا واذا القوه بين لو حين
او فى البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف ولا يجوز دفن مسلم فى مقبرة
الكفار ولا عكسه واذا اختلطوا دفنوا فى مقبرة مستقلة كما مر ومقبرة اهل الحرب اذا اندرست جاز ان تجعل
مقبرة للمسلمين ومسجداً لان مسجد النبي ﷺ كان كذلك ولو حفر شخص قبراً فى مقبرة لا يكون احق
به من ميت آخر يحضر لانه لا يدري بأى ارض يموت لكن الاولى ان لا يزاحم عليه اى اذا مات وجضر ميت
آخر ولم يدفن فيه احد مغنى ونهاية (قوله وافناء القفال الخ) عبارة للمغنى والاسنى والنهاية وفى فتاوى القفال
ان الدفن بالبيت مكروه قال الاذرعى لان تدعو اليه حاجة ومصلحة على ان المشهور انه خلاف الاولى
لا مكروه اه قال سم ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما مما
احدته المتأخرون كما تقرر فى محله اه (قوله لنحو شبهة الخ) اى شبهة غصب وادخل بالنحو كون ثمنها خبيثاً
(قوله او لنحو مبتدعة الخ) اى كظلمة ولعل العبرة بغالب اهل المقبرة كما يفيد قول النهاية والمغنى او كان
اهلها اهل بدعة الخ (قوله وندب الى اخر) عطف على ندب غير المقبرة (قوله لان قتلى احد الخ) قد يقال قضية
هذا الدليل وجوب دفنه بمحله لانه به سم الا ان ثبت ما يصرفه عن الوجوب (قوله ويحرم نقله) اى نقل
الميت مطلقاً بنهاية ومعنى (قوله ولو مله) لعل المناسب ملك غيره قول المتن (ويكره الميت بها) اى المقبرة
وفى كلامه لشعار بعدم الكراهة فى القبر المنفرد قال الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء
او فى بيت مسكون انتهى والتفرقة اوجه بل كثير من التراب مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة
نهاية ومعنى (قوله لما فيه من الوحشة) يؤخذ منه ان محل الكراهة حيث كان منفرداً فان كانوا جماعة كما
يقع كثير فى زماننا فى الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن او زيارة لم يكره بنهاية ومعنى (قوله عند إدخال الميت الخ)
مفهومه انه لا يندب ذلك عند وضعه فى العرش وينبغي ان يكون مباحاً (قوله لثلاً ينكشف) اى ولانه
ستر قبر سعد بن معاذ مغنى ونهاية (قوله كان الخنى أو امرأة آكد) اى منه لرجل وامرأة

والسلام ايضا لم يصل عليه أشكل جواب الجمهور بانه يقتضى جواز تركها ايضا والمفهوم من المذهب
خلافه لان يقال الزجر بمثل ذلك خاص به عليه السلام وإن كان غيره عليه السلام صلى عليه لم يحتاج لجواب
(وافناء القفال بكرامة الدفن بالبيت ضعيف) قال فى شرح الروض غلى ان المشهور انه خلاف الاولى
لا مكروه اه ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما مما احده
المتأخرون كما تقرر فى محله (قوله لان قتلى احد الخ) قد يقال قضية هذا الدليل وجوب دفنه بمحله لانه
(قوله فردوا اليها صححه الترمذى) يؤخذ من هذا انه لو نقل عن محله طلب رده اليه

ملة وفي أخرى زيادة وبالله
(ولا يفرش تحته شئ ولا)
يوضع تحت رأسه (مخدة)
بكسر الميم أى يكره ذلك
لما فيه من إضاعة المال أى
لكنه لنوع غرض قد
يقصد فلا تنافي بين العلة
والمعلل لأن محل حرمة
إضاعة المال حيث لا غرض
اصلا قيل تعبيره فيه ركة
لأن المخدة غير مفروشة فإن
أخرجت من الفرش لم يبق
لها عامل يرفعها اه وهو
عجيب وكان قائله غفل عن
قول الشاعر

وزججن الحواجب والعيونا
عطف العيون لفظا على
ما قبله المتعذر اضمار العامة
المناسب وهو كحل فكذا
هنا كما قدرته (بكره دفعته في
تابوت) إجماعا لأنه بدعة
(إلا) لعذر ككون الدفن
(في ارض ندية) بتخفيف
التحتية (أو رخوة) بكسر
اوله وفتح هـ أو بها سباع
تخفر أرضها وإن أحكمت
أو تهري بحيث لا يضبطه
إلا التابوت أو كان امرأة
لا يحرم لها فلا يكره للمصلحة
بل لا يعد وجوبه في مسألة
السباع إن غلب وجودها
ومسئلة التهري وتنفذ
وصيته من الثلث بما ندب
فإن لم يوص فن رأس المال
إن رضوا ولا تنفذ بما كره
(ويجوز الدفن ليلا) بلا

آكد من الخنثى نهاية ومعنى قول المتن ويقول (بسم الله الخ) ويسن ان يزيد من الدعاء ما يناسب الحال
معنى ونهاية أى كاللهم افتح ابواب السماء لروحه واكرم نزهه ووسع مدخله ووسع له في قبره عش (قوله
الذى يدخله) أى وإن تعدد عش (قوله أى ادفئك) يمكن تعاق الظرفين به سم (قوله وفي رواية سنة الخ)
قد يقال وعليها فينبغي الجمع بينهما بأن يقول وعلى ملة رسول الله وعلى سنة رسول الله وهو اكمل او على ملة
رسول الله وسنته (قوله وفي أخرى زيادة وبالله) لم يبين الشارح محلهما والذي عليه العمل ذكرها اثر باسم
الله فليحرج جميع ما ذكر بصري عبارة العباب وشرحه بسم الله وبالله وعلى ملة او سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم اه وفيها إشارة إلى كيفية الجمع بأن يقول وعلى ملة وسنة رسول الله وتصريح بمحل الله قول المتن
(ولا يفرش تحته شئ) قال البغوى لا بأس بان يبسط تحت جنبه شئ لانه جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطيفة
حمر اه واجاب الاصحاب بان ذلك لم يكن صادرا عن جل الصحابة ولا برضاهم وإنما فعله شقران كراهية ان
يأبسها احد بعده ^{صلى الله عليه وسلم} وفي الاستيعاب ان تلك القطيفة أخرجت قبل ان يحال التراب مغنى ونهاية قال
عش قوله مروفي الاستيعاب الخ معتمد اه (قوله ولا يوضع) إلى قوله انتهى في المغنى إلا قوله قيل وإلى
المتن في النهاية (قوله بكسر الميم) وجمعها بخاد بفتحها سميت بذلك لأنها آلة لوضع الخد عليها نهاية ومعنى
(قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهية وان كان من التركة وفي الوارث قاصروا لعله غير مراد
سم (قوله لما فيه من إضاعة المال) أى بل يوضع بدلها حجر او لبنه أو يقضى بخده اليه او إلى التراب كما مر
الإشارة اليه مغنى ونهاية (وان أخرجت من الفرش) أى وهو الصواب مغنى (قوله وكان قائله غفل عن
قول الشاعر الخ) أى وعن نص النحاة على جواز مثله في المتون وقد ذكره صاحب الالفية بقوله وهى أى الواو
انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله وعن تمثيلهم لذلك بقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى
والفوا الايمان سم (قوله عطف العيون الخ) بالجر بدل من قول الشاعر ويحتل نصبه بنزع الخافض أى
بعطف الخ (قوله المتعذر) صفته (قوله إضمار الخ) مفعول له للعطف او حال من فاعله المخدوف قول
المتن (في تابوت) أى ونحوه من كل ما يحول بينه وبين الارض عش (قوله لانه بدعة) إلى قوله فان لم يوص
في النهاية والمغنى إلا قوله بل لا يبعد إلى وتنفذ (قوله بتخفيف التحتية) أى وسكون الدال مغنى (قوله بكسر
اوله الخ) وهو أفصح من فتحه وحكى فيه الضم ايضا نهاية (قوله أو تهري الخ) أى الميت يحزى أو لدغ
نهاية ومعنى وذلك معطوف على كون الدفن الخ (قوله أو كان امرأة الخ) أى كما قاله المتولى لئلا يمسها الا جانب
عند الدفن وغيره مغنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المتولى بقوله فيه نظر اه (قوله
بل لا يبعد وجوبه الخ) أقره عش (قوله وتنفذ الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا تنفذ وصيته به إلا في هذه
الحالة اه أى حالة وجود المصلحة كالصور المذكورة في المتن والشرح (قوله إن رضوا) يتأمل مع
إطلاقهم الا في الفرائض فى وثن التجهيز وتصريحهم بالحنوط مع انه من المندوبات بصري أقول تقدم
في شرح والحنوط مستحب ما يندفع به التأمل راجعه (قوله بما كره) أى فيما إذا كان لغير عذر قول المتن
(ويجوز الدفن الخ) أى للمسلم اما مولى اهل الذمة فسيأتى إن شاء الله تعالى في الجزية ان الامام يمنعهم
من إظهار جنازهم نهاية ومعنى (قوله بلا كراهة) كذا في النهاية والمغنى (قوله لما صح الخ)
(قوله أى ادفئك) يمكن تعليل الظرفين به (قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهية وإن كان من
التركة وفي الورثة قاصروا لعله غير مراد (قوله وكان قائله غفل عن قول الشاعر الخ) لا حاجة إلى الاستناد
في الرد لقول الشاعر فانه بمجرد لا يفيد شيئا كما لا يخفى فان النحاة صواعلى جواز مثل ذلك في المتون وقد
ذكره صاحب الالفية بقوله وهى أى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله ومن امثلة ذلك قوله
تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى والفوا الايمان (قوله او كانت امرأة) قال في شرح الروض
لئلا يمسها الا جانب (قوله او كانت امرأة لا يحرم لها) نقله في شرح الروض عن حكاية الاذرعى له
عن المتولى وغيره وعقبه بقوله قلت فيه نظرا اه

(ووقت كراهة الصلاة) إجماعاً وكالصلاة ذات السبب الآتي (إذا لم يتجره) لأن سببه وهو الموت متقدم أو مقارن أما إذا تجراه في الوقت المكروه من حيث الزمن فلا يجوز كما يأتي لخبر مسلم عن عقبه بن عامر رضي الله عنه ثلاث ساعات هنا رسول الله ﷺ عن الصلاة فيهن وإن نقر فيهن موتانا أو ذكروا أو الطلوع والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع أنهم اجابوا عنه بان الإجماع دل على ترك العمل بظاهره في الدفن وعن آخرين أنهم اجابوا بان النهي إنما هو عن تحرى هذه الاوقات (١٩٥) للدفن فهذا هو المكروه وهو مراد الحديث قال وهذا احسن

من الاول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح الى الطلوع والعصر الى الغروب فلا يحرم فيه وان تحرى كما قاله الاسنوي وغيره واستدلوا به بالخبر وكلام الاصحاب لكن نوزع فيه بأن المعتمد انه لا فرق وعليه فليس من التحرى التأخير بقصد زيادة المصلين كما هو ظاهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم لتعليمهم البطالان في التحرى بان فيه مراغمة الشرع وهذا لا مراغمة فيه بوجه وان لم يندب كما مر (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه انه لا فرق فيما ذكر كروهنا بين حرم مكة وغيره ويشكل عليه ما مر من الفرق بينهما في الصلاة وما يؤيد اتحاد المحلين المعتمد المذکور انه لا فرق بين الاوقات الزمانية والفعلية كموثم وان الاصحاب هنا اطلقوا الكراهة عند التحرى واختلفوا ثم هل تسكره او تحرم والمعتمد الحرمة قال جمع فقياسه الحرمة هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة هنا وان تحرى كموثم واقتراحهما ما مر

عبارة النهاية والمغني لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً قول المتن (ووقت كراهة الصلاة الخ) أي بلا كراهة نهاية ومغني (قوله كالصلاة الخ) أي وقياساً عليها (قوله الآتي) أي انفاً في التنبيه (قوله متقدم) أي باعتبار الابتداء (أو مقارن) أي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) أي متى تحرى في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح ما أمراً ولا فلحصول المقصود وأما ثانياً فلأنه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المؤداة إذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر إذا تحرى بها وقت الاصفرار فإنها مع كراهة التأخير تنعقد سم عبارة النهاية فإن تجراه كرهه كافي في المجموع اهـ زاد المغني واقتضاه كلام الروضة وان اقتضى المتن عدم الجواز وجري عليه شيئاً في شرح منبهه ويمكن حمله على عدم الجواز المستوي الطرفين وعلى الكراهة حمل خبر مسلم عن عقبه الخ (قوله كما يأتي) يعني بالمغني الآتي عن المجموع (قوله وأن نقر) بضم الباء وكسر هاء نهاية (قوله وذكر الخ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم بحريمي (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الاصفرار سم (قوله اجابوا عنه) أي عن خبر مسلم الظاهر في التحريم (قوله وهو مراد الحديث) اعتمده النهاية والمغني (قوله وهو الخ) أي وقت الكراهة من حيث الفعل (قوله فلا يحرم) أي ولا يكره مغني ونهاية (قوله بالخبر) أي المار انفاً ومفهوماً (قوله لكن نوزع فيه الخ) عبارة المغني واليهاء وصوب في الخادم كراهة تحرى الاوقات كلها وهو الظاهر (قوله فلا فرق) أي بين الاوقات الزمانية والفعلية فيسكره في كلها مع التحرى (قوله وعليه) أي النزاع المذکور (قوله لتعليمهم الخ) متعلق بقوله فليس الخ (قوله البطالان) أي بطلان الصلاة في وقت الكراهة في غير حرم مكة (قوله وهذا) أي التأخير الى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (قوله كما مر) في قول المصنف ولا تؤخر زيادة المصلين (قوله فيما ذكر كروه الخ) أي من الكراهة أو الحرمة مع التحرى (هنا) أي في الدفن (قوله عليه) أي عدم الفرق هنا (قوله ما مر) أي في الصلاة (قوله اتحاد المحلين) أي الدفن والصلاة (قوله المعتمد الخ) فاعل يؤيد (قوله انه الخ) بيان للمعتمد المذکور (قوله كموثم) أي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وان الاصحاب الخ) عطف على قوله المعتمد ومحط التأييد قوله قال جمع الخ (قوله فقياسه) أي التحريم في الصلاة (قوله كموثم) أي كاستثناء في الصلاة (قوله واقتراحهما) عطف على اتحاد المحلين يعني بما يؤيد افتراق المحلين امران احدهما ما مر قبيل التنبيه عن الاسنوي والثاني ما قالوه الخ ولكنهم ما مردوا لما يظهرون قوله ولك الخ فثبت انها متحدان فقوى الاشكال ثم اجاب عنه بقوله وبفرق الخ كردى (قوله بخلافه ثم) أي التحريم في الصلاة فيعم الزمانية والفعلية (قوله بخلافه ثم) أي بخلاف المنع في الصلاة فيعم التحرى وعدمه (قوله ولك ان تقول الخ) أي راد التأييد الافتراق بما ذكر (قوله فمن ثم انتفى النهي) في هذا التفريع تأمل (قوله وبهذا) أي بعدم افتراق المحلين فيما ذكر (قوله واختلافهما في حرم مكة) أي حيث يكره الدفن مع

(قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح ما أمراً ولا فلحصول المقصود وأما ثانياً فلأنه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المرادة إذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر إذا تحرى بها وقت الاصفرار فإنها مع كراهة التأخير تنعقد (قوله والغروب) وهو الاصفرار (قوله بان المعتمد الخ) اعتمده مر

عن الاسنوي وغيره من قصر التحريم عند التحرى على الاوقات الزمانية بخلافه ثم ما قالوه هنا انه عند عدم التحرى لا كراهة بخلافه ثم ولك ان تقول ما هنا من جيز ذي السبب المتقدم او المقارن كما تقرر وما هو كذلك لحرمة او كراهة فيه الا عند التحرى فكذلك اذ انفى النهي عند عدم التحرى نظر للسبب بسميه هنا وثم وبهذا يتجه ترجيح المعتمد المذکور انه لا فرق بين الوقت الفعلي والزمانى لان المدار على التحرى وهو عام في الوقتين ثم فهكذا هنا ويفرق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بان الصلاة لما تميزت فيه عليها في غير بالمضاعفة

الآية التي لا توجد أصلا في غيره (١٩٦) ناسب أن يوسع فيه لمريدها وأن تحرأها فيه ولم يؤمر بتأخيرها إلى خارجها خيازة لتلك

المضاعفة التي لا توجد في غيرها وإيضاحا لتحري المنتج لمراعاة الشرع لا يتصور في الصلاة فيه مع قول الشارع ^{صلى الله عليه وسلم} لا تمنعوا أحدًا طاف وصلى أية ساعة شاء ولا كذلك الدفن في الأمرين فإنه ليس من شأن الميت أن يخرج به من الحرم فلا يخشى فوات شيء أو أيضا فتحرى الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود منه بتأخيرها إلى خروج الوقت المكروه فيه مراعاة ظاهرة فتأمل ذلك فإنه مهم والحاصل أن من شأن المصلي كونه تارة في الحرم وتارة خارجه فوسع له اغتنام الحرم ولم يتصور منه مراعاة الدفن ليس من شأنه ذلك فتصورت المراعاة فيه (وغرها) أي الليل ووقت السكرامة وهو ما بقي من النهار (افضل) للدفن منهما أي فاضل عليهما لأنه مندوب بخلافهما نعم أن خشي من التأخير إلى الوقت المندوب تغير حرم أو زيادة على الأسراع المطلوب ندب تركه فيما يظهر (ويكره) تخصيص القبر أي تبييضه بالجص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا هما أو أحدهما لا تطيينه (والبناء) عليه في حريمه وخارجته نعم أن خشي نبش أو حفرت سمع أو هدم سيل لم يكره البناء والتجصيص بل قد يجبان نظير ما مر وسيعلم من هدم

التحرى فيه بخلاف الصلاة (قوله الآية) أي في الاعتكاف كرده (قوله فيه) لعله متعلق بمريدها والضمير لحرم مكة (قوله وإن تحرأها) أي أوقات السكرامة (فيه) أي في حرم مكة (قوله ولم يؤمر الخ) عطف على قوله ناسب الخ (قوله إلى خارجها) أي خارج حرم مكة والثاني باعتبار المضاف إليه وكذا ضمير في غيرها (قوله في الأمرين) أي فوت المضاعفة بالتأخير وعدم تصور المراعاة بالتحرى (قوله فإنه الخ) علة لا تنفاد الأمر الأول (قوله وإيضاح الخ) علة لا تنفاد الأمر الثاني (قوله والحاصل الخ) أي حاصل الأمرين المقتضيين لاختلافهما في حرم مكة (قوله أن من شأن المصلي كونه الخ) أي وقد أذن له الشارع في أن يصلي فيه في أية ساعة شاء بقرينة قوله ولم يتصور الخ (قوله والدفن ليس من شأنه الخ) أي ولم ياذن الشارع بفعله في أية ساعة أريد بل نهى عن تحري أوقات السكرامة (قوله فتصورت الخ) أي فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكر الصلاة عند التحري فيه سم (قوله افضل للدفن منهما) (فرع) يحصل من الاجر بالصلاة على الميت المسبوق بالحضور معه أي من منزله مثلاً قيراطو ويحصل منه بها بالحضور معه إلى تمام الدفن لا للواراة فقط قيراطان لخبر الصحيحين من شهد الجنائزة حتى يصلي عليها فله قيراطو ومن شهدا حتى تدفن وفي رواية البخاري حتى يفرغ من دفنها فله قيراطان قليل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين ولمسلم أصغر هما مثل أحدهما ذلك بقيراط الصلاة وبدونه فيكون ثلاثة قراريط فيه احتمال لسكن في صحيح البخاري في كتاب الإيمان التصريح بالأول ويشهد الثاني ما رواه الطبراني مرفوعاً عن شيبع جنازة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قراريط وما تقرر علم أنه لو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل له القيراط الثاني كما صرح به في المجموع وغيره ولكن له أجر في الجنلة ولو تعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة هل يتعدد القيراط بتعدداتها ولا نظر الاتحاد الصلاة قال الأذرع الظاهر التعدد وبه اجاب قاضي حماد البارزي وهو ظاهر مغنى وكذا في النهاية لا قوله قيل إلى وما تقرر قال ع ش قوله لم يوصل عليه ثم حضر وحده الخ أي مشى وحده إلى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين اه أي ولم يصل على الجنائزة (قوله أي فاضل) إلى قوله نعم في النهاية لا قوله أو زيادة إلى الماتن وقوله بل يجبان نظير ما مر وكذا في المغنى لا قوله وسيعلم إلى الماتن (قوله بخلافهما) أي فانهما خلاف السنة (قوله بالجص) بفتح الجيم وكسر هاءير ماوى (قوله وقيل الجير) وهو النورة البيضاء نهاية (قوله لا تطيينه) أي لا يكره تطيينه لأنه ليس الزينة نهاية (قوله والبناء عليه) أي ويكره البناء على القبر في حريم القبر وهو ما قرب منه جدا وخارج الحريم هذا في غير المسئلة وما الحق بها كما يشير إليه الشارح واما فيها سيأتي كرده (قوله لم يكره البناء الخ) هل الحكم كذلك ولو في مسئلة محل تأمل ثم رابت الشارح صرح به فيما سيأتي بصرى عبارة ع ش ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضا أن من ذلك ما يجعل في بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينبش قيل بلاء الميت لدفن غيره اه وقوله وينبغي أيضا الخ سيأتي عن سم مثله (قوله والتجصيص) لعل المراد به هنا البناء بالجص لا المعنى المتقدم أي التبييض والأدلا مدخل له في دفع نحو النبش (قوله بل قد يجبان الخ) أقره ع ش (قوله نظير ما مر) أي في شرح أقل القبر حفرة تمنع الرائحة (قوله وسيعلم من هدم ما في المسئلة الخ) أي فافهم أن ذلك مخصص لما هنا سم (قوله فلا اعتراض عليه) أقر المغنى الاعتراض عبارته (تنبيه) ظاهر كلامه أن البناء في المقبرة المسئلة مكروه ولكن يهدم فإنه اطلق في البناء وفصل في الهدم بين المسئلة وغيرها ولكن صرح في المجموع وغيره بتحريم البناء فيها وهو المعتمد فلو صرح به هنا كان أولى فان قيل يؤخذ من قوله هدم الحزمة اجيب بالمنع فقد قال في الروضة في آخر

(قوله والدفن ليس من شأنه ذلك) قد يعكس ذلك لأنه لما كان من شأن المصلي ما ذكر كان فيه مراعاة (قوله فتصورت المراعاة فيه) أي فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكر الصلاة عند التحري فيه (قوله وسيعلم من هدم ما بالمسئلة حرمة البناء فيها) أي فافهم أن ذلك مخصص لما هنا

ما بالمسئلة حرمة البناء فيها إذا لاصل أنه لا يهدم إلا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (والكتابة عليه) للنهي الصحيح شروط

عن الثلاثة سواء كتابة اسمه وغيره في لوح عند راسه أو في غيره نعم بحث الأذرعى حرمة كتابة (١٩٧) القرآن لتعريضه للامتهان بالدوس

والتنجيس بصديد الموتى
غدت تكرار الدفن ووقوع
المطر وندب كتابة اسمه لمجرد
التعريف به على طول
السنين لاسيما القبور الانبياء
والصالحين لانه طريق
للاعلام المستحب ولما
روى الحاكم النهي قال
ليس العمل عليه فان ائمة
المسلمين من المشرق الى
المغرب مكتوب على قبورهم
فهو عمل اخذه بالخلف عن
السلف ويرد منع هذه الكتابة
وبقرضها فالبناء على قبورهم
اكثر من الكتابة عليها في
المقابر المسجلة كما هو مشاهد
لاسيما بالحرمين ومصر
ونحوها وقد علموا بالنهي
عنه فكذا هي فان قلت هذا
اجماع فعلى وهو حجة كما
صرحو به قلت ممنوع بل
هو اكثرى فقط لاذلم يحفظ
ذلك حتى عن العلماء الذين
يرون منعه ويفرض كونه
اجماعا فعليا فحل حجته كما
هو ظاهر لانما هو عند صلاح
الازمنة بحيث ينفذ فيها
الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وقد تعطل ذلك
من منذ ازمنة (فرع)
يسن وضع جريدة خضراء
على القبر الاتباع وسنده
صحيح ولا يخفف عنه ببركة
تسبيحها لاذ هو اكمل من
تسبيح اليايسة لما في تلك من
نوع حياة وقيس بها ما اعتيد

شروط الصلاة ان غرس الشجرة في المسجد مكره ثم قال فان غرس قطع وتجمع بعضهم بين كلامي المصنف
بحمل الكراهة على ما اذا بنى على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر والحرمة على ما اذا بنى على
القبر قبة او بيتا يسكن فيه والمعمدة والحرمة مطلقة اه و قوله وجمع بعضهم الخ في النهاية مثله (قوله عن الثلاثة)
وهو التجصيص والبناء والكتابة (قوله سواء كتابة اسمه) نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن
ذلك بكتابة اسم صاحبه لمزيد احترامه حينئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب فليتامل ليعاب اه سم وتقدم
ويا تى مثله عن ع ش (وغيره) شامل للقرآن (قوله بحث الأذرعى حرمة كتابة القرآن لتعريضه للامتهان
بالدوس الخ) هذا المخذور غير محقق فالمعمدة اطلاق الاصحاب اى الشامل لكتابة القرآن ويكره ان يجعل
على القبر مظلة لان عمر رضى الله تعالى عنه اى قبة فبها هو قال دغوه يظله عمله وفي البخارى لما مات الحسن
ابن الحسن بن علي رضى الله تعالى عنهم ضربت امراته القبة على قبره سنة ثم رفعت فسمعوا صائحا يقول
الاهل وجدوا ما فقدوا فاجابه اخر بل يسوا فانقلبوا مغنى وكذا في النهاية الا قوله لان عمر الخ وفي البصرى
بعد ذكره عن المغنى كراهة المظلة مانصه وقد يقال ينبغي ان يكون محل ذلك اذا لم يكن ثم غرض صحيح في
التظليل والا فلا كراهة كان يكون لوقاية من يجتمعون لنحو القراءة على الميت من الحرو البرد اه (قوله
وندى كتابة اسمه) عطف على حرمة كتابة القرآن واعتمده النهاية بلا عزو الى الأذرعى ونقل شيخنا عن
شرح البهجة اعتماده مع العزو الى الزركشى واقره (قوله لمجرد التعريف به الخ) اى ليزا نهاية (قوله النهي)
اى عن الكتابة (قوله فهو) اى كتب الاسم على القبور (قوله ويرد) اى قول الحاكم فان ائمة المسلمين الخ
(قوله اكثر من الكتابة) فيه نظر ظاهر (قوله فكذا هي) اى فلا يكون اتفاقهم على الكتابة خجة لندبها
(قوله هو اجماع) اى عمل كتابة الاسم لمجرد التعريف به (قوله حتى عن العلماء الذين يرون منعه) لعل المناسب
اما لا يرون الخ بزيادة لا واسقاط لفظه حتى (لا يسن) الى قوله عرف في المغنى الا قوله وسنده الى وقيس
وقوله اعرض عنه وقوله ولذا قيدوا الى المتن وقوله لغير حاجة الى او نحو نحويط وقوله وهل من البناء الى المتن
والى قوله واعترض في النهاية الا ما ذكر (يسن وضع جريدة الخ) وينبغي انه لو ثبت عليه حشيشا كفى به
عن وضع الجريد قياسا على زول المطر الا تى ويحتمل خلافا فهو يفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى
لامعنى لها الحمول المنقصر من تمديد التراب بخلاف وضع الجريد بزيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة
رحمة للميت بتسبيح الجريد ع ش (قوله ولانه يخفف الخ) من عطف الحكمة على الدليل (قوله ونحوه)
اى من الاشياء الرطبة و (قوله يحرم اخذ ذلك) اى على غير مالكة نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر من
الاشياء الرطبة يدخل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وقوله مر على غير مالكة اى اما
مالكة فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة جرم عليه اخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثير الا يعرض
عن مثله عادة لم يحرم سم على المنهوج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في لياالى الاعياد ونحوها
على القبور فيحرم اخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه باخذه من وضعه ع ش ولعل محل الحرمة اذا
لم تطرد عادة اهل البلد بوضع نحو الشمع على قصد التصديق عن صاحب القبر لمن باخذه واعراض واضعه
عنه بالكلية والا فلا يحرم اخذه فليراجع (قوله لفوات حق الميت) قد ينافيه قوله السابق اذ هو اكل

(قوله وندى كتابة اسمه لمجرد الخ) عبارة شرح العباب وندب أى وبحث الأذرعى والزر كشفى ندى
كتابة اسم الميت بقدر الحاجة للاعلام لاسيما قبور الصالحين فانها لا تعرف عند تقادم السنين الا بذلك
واجابا اخذنا من كلام الحاكم بان النهي عن الكتابة منسوخ او محمول على الزائد على ما يعرف به
الميت والمذهب خلاف ذلك كله اه نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن ذلك بكتابة
اسم صاحبه لمزيد احترامه حينئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب اه فليتامل

من طرح الريحان ونحوه ويحرم اخذ ذلك كما بحث لما فيه من تفويت حق الميت وظاهره انه لا حرمة في اخذ يابش أعرض عنه لفوات
حق الميت بيبسه ولذا قيدوا ندى الوضع بالخضرة وأعرضوا عن اليابس بالكلية نظرا لتقييده بالتسبيح بالتخفيف بالاخضر بما لم ييبس

الثاني وهل من البناء ما اعتيد من جعل اربعة ا حجار مربعة محيطه بالقبر مع لصق رأس كل منها بلصق الاخر بحص محكم او لانه لا يسمى بناء عرفا والذي يتجه الاول لان العلة السابقة من التأييد موجودة هنا (في مقبرة مسيلة) وهي ما اعتاد اهل البلد الدفن فيها عرفت اصلها ومسبلها ام لا ومثلها بالاولى موقوفه بل هذه اولى حرمة البناء فيها قطعاً قاله الاسنوى واعتبر بان الموقوفة هي المسيلة وعكسه ويرد بان تعريفها يدخل مواتا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسبلا لا موقوفا فصح ما ذكره (هدم) وجوب الحرمة كما في المجموع لما فيه من التضيق مع ان البناء يتا بد بعد ان تحقق الميت فيحرم الناس تلك البقعة وقد اُفتي بجمع هدم كل ما بقرافة مصر من الابنية حتى قبة امامنا الشافعي رضى الله عنه التي بناها بعض الملوك وينبغي ان لكل احد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فيتعين الرفع للامام اخذ من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شئ من المسيلة وان تيقن بلي من بهالانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقلع وقول المتولى يجوز بعد البلى بحمول على

الخ بصيغة أفعل قول المتن (ولو بنى الخ) لا يبعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دائرة خشب كقصوره لوجود العلة ايضا فليتامل سم على حج وهي التضيق ع ش (عاصر) اى فى شرح والبناء (قوله او نحو تحويط الخ) اى كبيت او مسجد او غير ذلك معنى ونهاية (قوله من جعل اربعة ا حجار مربعة الخ) اى مسبة بالتركيبة غش (قوله والذي يتجه الاول) لا يبعد ان يستثنى عليه ما لو جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه قبل بلائه سم وعش (قوله لان العلة السابقة) فى اى محل نعم سيأتى الاشارة اليها سم قول المتن (فى مقبرة مسيلة) ومن المسبل كما قال الديميرى وغيره قرافة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر فى تاريخ مصر أن عمرو بن العاص اعطاه المقوقس فيها مالا جزيلا و ذكر انه وجد فى الكتاب الاول اى التوراة انها تربة اهل الجنة فكانت عمر بن الخطاب فى ذلك فكتب اليه انى لا اعرف اى اعتقد تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين فاجعلوا الموتاكم وقد اُفتى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها معنى زاد النهاية ويظهر حملها على ما اذا عرف حاله فى الوضع فان جعل ترك حملها على وضعه بحق كفى الكنائس التى تفر اهل الدمة عليها فى بلدنا وجهلنا حالها وكفى البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع اه ويندفع بذلك قول الشارح الآتى حتى قبة امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه (قوله بالاولى) الاولى ليظهر الاضراب الا ترى اسقاطه (قوله ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات دارا او غيرها ويملك المحي ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للتملك ويؤدى الى التحجير او لا ويكون اعتياد الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول إطلاقهم صحة احياء الموات سم ويؤيده ايضا قول الاسنوى والنهاية قال الاذرعى ويقرب الحاق الموات بالمسيلة لان فيه تضيقا على المسلمين بما لمصلحة ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء اه وبأنى آتفاعن الايعاب ما قد يصرح بذلك مع ما فيه ولكن قول الشارح الآتى ولا يجوز زرع شئ الخ صريح فى الثانى وهو الظاهر والله اعلم (قوله يدخل مواتا الخ) قديقال وكذا يدخل موقوفة للدفن اعتادوا الدفن فيه فلا يصح ما ذكره الاسنوى المقتضى للباينة بينهما (قوله وجوبا) الى قوله مع ان البناء فى النهاية والمعنى (قوله وقد اُفتى جمع الخ) الاوجه خلاف هذا الافتاء ما لم يتحقق التعدى فى بناء بعينه والافانم بنام يتحقق امره الا وهو محتمل للوضع بحق فليتامل سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله حتى قبة امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه) هذا الافتاء مردود لان قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم عش (قوله محمول على المملوكة) هل الموات كالمملوكة فى ذلك سم اقول قد يصرح بذلك قول الشارح فى الايعاب ما نصه ويجوز زرع تلك الارض اى التى تيقن بلاء منها وبنائها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف باتفاق الاصحاب ذكر ذلك كله فى المجموع وينبغى فرضه فى مقبرة مملوكة او موات لا مسيلة لحرمة نحو البناء فيها مطلقا اه لكن صنيع الشارح هنا مع قوله المتقدم ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ كالصريح فى خلافه ويمكن أن يجمع بينهما بأن يحمل ما فى الايعاب على ما اذا ترك اهل البلد الدفن فى ذلك الموات حالا مع عزمهم على تركه استقبالا ايضا وما هنا على خلافه فليراجع قول المتن (ويندب ان يرش القبر) اى بعد الدفن وشمل ذلك الاطفال وهو ظاهر عش (قوله ما لم ينزل مطر الخ) اقره عش (قوله للاتباع) اى لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر ولده ابراهيم معنى ونهاية

(قوله فى المتن ولو بنى) لا يبعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دائرة خشب كقصوره لوجود العلة ايضا فليتامل (قوله والذي يتجه الاول) لا يبعد ان يستثنى عليه ما لو كان جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله لان العلة السابقة) فى اى محل نعم ستأتى الاشارة اليه (قوله ويرد بان تعريفها يدخل مواتا) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات دارا او غيرها ويملك المحي ذلك ويقرب بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للتملك ويؤدى الى التحجير او لا ويكون اعتياد الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول إطلاقهم صحة احياء الموات (وقد اُفتى جمع) الاوجه خلاف هذا الافتاء ما لم يتحقق التعدى فى بناء بعينه وإلا فاما بنام يتحقق امره الا وهو محتمل للوضع بحق فليتامل (محمول على المملوكة) هل المراد كالمملوكة فى

والامر به وحفظ التراب وتفاوت لا تبريد المضجع ومن ثم ندب كون الماء طهورا وبارد ويكره (١٩٩) بالنجس او يحرم قاله الاذرعي

ويكره طليه بخلق ورشه بما
ورد قال الاسنوي ولو قيل
بالتحريم لم يبعد ويرد بان
فيه غرض طيبه وحسن
ريحه ومن ثم اختار السبكي
انه اذا قصد يسيره حضور
الملائكة لسكونها تحب الريح
الطيب لم يكره (و) ان
(يوضع عليه حصي) صغار
(و) ان (يوضع عند راسه)
ولو انش (حجر او خشبة)
للاتباع رواه في الاول
الشافعي في قبر ابراهيم
والثاني ابو داود بسند جيد
في قبر عثمان بن مظعون
وفيه التعبير بصخرة وقضيته
ندب غظم الحجر ومثله نحوه
ووجهه ظاهر فان القصد
بذلك معرفة قبر الميت علي
الدوام ولا يثبت كذلك إلا
العظيم قيل وتوضع اخرى
عند رجليه وفيه نظر لانه
خلاف الاتباع (و) يندب
(جمع الاقارب) ونحوهم
كالزوجة والمماليك
والعتقاء بل والاصدقاء فيما
يظهر في موضع للاتباع ولانه
اسهل على الزائر واروح
لارواحهم ويرتبون
كترتيبهم السابق في القبر
فيما يظهر (و) تندب
(زيارة القبور) التي
للمسلمين (لارجال) اجماعا
وكانت محظورة لقرب
عهدهم بجاهلية وربما
حملتهم على ما لا ينبغي ثم
لما استقرت الامور نسخت

(قوله الامر به) ظاهر صنيعة انه غير الاتباع وقضية اقتصار غيره على الاتباع خلافة (قوله وحفظا) الى
قول المتن زيارة القبور في النهاية والمغني الا قوله وفيه نظر الى المتن وما فيه عليه (قوله بتبريد المضجع)
بفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجمع مضجع مصباح اه عش (قوله ومن ثم) اي مراجل التفاؤل
(قوله ظهور الخ) اي ولو لمالحا عش عبارة الرشدي اي لا مستعلا اه (قوله ويكره بالنجس) اعتمده
الايعاب والمغني (قوله ان يحرم) اعتمده النهاية (قوله قاله الخ) اي قوله ندب الى هنا قال عش وسكت
عن المستعمل ومفهوم قوله ظهورانه خلاف الاولى اه (قوله ويكره طليه بخلق ورشه الخ) اي لانه
اضاعة مال نهاية ومعنى قال عش وينبغي ان مثل ذلك الرش على غير القبر بما قصد به اكرام صاحب القبر
كالرش على اضرحة بعض الاولياء اكرامهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر اه (قوله ويرد) اي ما قاله
الاسنوي (قوله يسيره) اي ماء الورد نهاية ومعنى اي ومثله الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل بسنه
حينئذ لم يبعد شيئا قول المتن (ويضع عليه حصي) وهل يجوز بناء ذلك اي تنبئته بنحو حص في مسئلة
محل تامل ولعل الاقرب الجواز والفرق بينه وبين المربعة التي مر ذكرها واضح فان تنبئت ما ذكر لا تحجير
فيه ولا منع من الوصول الى الهبر بوجه بخلافه ابصرى قول المتن (حجر او خشبة) اي ونحو ذلك نهاية ومعنى
(قوله رواه في الاول الشافعي) فقال انه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ابنه ابراهيم وروى انه رأى على قبره
فرجة فامر بها فسدت وقال انها لا تنفع ولا تنفع وان العبد اذا عمل شيئا احب الله منه ان يتقنه مغني (قوله
وفيه الخ) اي ما رواه ابو داود (قوله قيل الخ) اقره النهاية والمغني والاسني عبارة تهم وذكر الماوردي
استحبابه عند رجليه ايضا اه (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بان هذا وان لم يرد لكنه في معنى ماورد
بجامع أن في كل تمييز ايعرف به القبر عش (قوله كالزوجة الخ) بيان لنحو الاقارب (قوله والمماليك الخ)
اي والمحارم من الرضاع والمصاهرة نهاية (قوله ويرتبون الخ) اي يقدم ندبا الاب الى القيلة ثم الاسن
فالاسن على الترتيب المذكور فيما اذا دفنوا في واحد نهاية ومعنى (قوله وتندب زيارة القبور الخ) قال
في شرح العباب لا يسن السفر لزيارة قبر غير نبي او عالم او صالح اخر جامن خلاف من منعه كالجويني فانه قال
ان ذلك لا يجوز انتهى اه سم عبارة المغني قال الاذرعي والاشبه ان موضع التندس اذا لم يكن في ذلك سفر
لزيارة فقط بل في كلام الشيخ اني محمد انه لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبر نبينا صلى الله عليه وسلم ولعل مراده
انه لا يجوز جواز مستوى الطرفين اي فيكره اه وقال عش ويتا كذلك في حق الاقارب خصوصا
الابوين ولو كانوا ابدا اخر غير البلد الذي هو فيه اه (قوله التي للمسلمين) لم يبينوا ان الزائر يزور قائما
او قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا او للاكابر بالقيام في زيارة
النبي صلى الله عليه وسلم سم (قوله اجماعا) الى قوله وقول بعضهم في المغني (قوله ربما حملتهم) اي الزيارة
بسبب جهلهم لقواعد الاسلام (قوله كنت نهيتكم عن زيارة القبور فرورها الخ) ولا تدخل النساء
في ضمير الرجال على المختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج الى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانابكم ان شاء الله لاحقون اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقم مغني (قوله ثم من كان الخ) عبارة المغني وذكر
القاضي ابو الطيب في تعليقه ما حاصله انه من كان يستحب له زيارة في حياته من قريب او صاحب فيسن له
زيارة في الموت كافي حال الحياة واما غيرهم فيسن له زيارة له اذا قصد بها تذكر الموت والترحم عليه او نحو

ذلك (قوله ويحرم) اعتمده مر (قوله ويرد) اعتمده مر (قوله في المتن وتندب زيارة القبور الخ) قال
في شرح العباب ولا يسن السفر لقصد زيارة قبر غير نبي او عالم او صالح اخر جامن خلاف من منعه كالجويني
فانه قال ان ذلك لا يجوز اه ولم يبينوا ان الزائر يزور قائما او قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان
الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا او للاكابر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح العباب في
تقسيم الزيارة واما الاداء حق نحو صديق ووالد الخبر اني نعم من زار قبر والده او احدهما يوم الجمعة كان

وأمرها بقوله عن النبي كنت نهيتكم عن زيارة القبور فرورها فانه تذكر الآخرة ثم من كان تسن له زيارته حيا لنحو صداقة
واضح وغيره بقصد بزارته تذكر الموت والترحم عليه وقول بعضهم تسكرير الذهاب بعد الدفن لقراءة على القبر ليس بسنة منوع إذ يسن

ذلك قال الاسنوي وهو حسن اه قال في الايعاب وإنما تسن الزيارة للاعتبار والرحم والدعاء اخذ من قول الزركشي إن ندب الزيارة مقيد بقصد الاعتبار والرحم والاستغفار أو التلاوة والدعاء ونحوه ويكون الميت مسلماً إلى ولو اجنبياً لا يعرفه لكنهما فيمن يعرفه كدفلا تسن زيارة الكافر بل تباح كافي المجموع وإذا كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في تقسيم الزيارة أنها المجرى تدن كالموت والآخر فتكفي رؤية القبور من غير معرفة أصحابها وأما لنحو الدعاء فتسن لكل مسلم وأما للتبرك فتسن لاهل الخير لأن لهم في برازهم تصرفات وبركات لا يحصى عددها وأما لاداء حق صديق ووالد الخبر اني نعم من زار قبر والده أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتب له براءة وأما رجعة له وتأسيساً لما روى انس ما يكون الميت في قبره إذا رأى من كان يحبه في الدنيا وصح ما من أحد يبر بغير أخيه المؤمن فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام وتما كذا الزيارة لمن مات قريبه في غيبته اه اختصاراً (قوله كأنص الخ) أي ويأتي في المتن (قوله قراءة الخ) نائب فاعل يسن (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في المغني وعش (قوله بل قيل تحرم الخ) عبارة النهاية والمغني أما زيارة قبور الكفار فباحة خلافاً لما ورد في تحريمها اه قال عش قوله مر خلافاً لما ورد في الخ عبارة المناوي أما قبور الكفار فلا يندب زيارتها وتجاوز على الأصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتدكر الموت فهي مندوبة مطلقاً يستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر يعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور صديحة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس إلى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لأنه تحضر الارواح فيه اه ولعل المراد حضور خاص والا فلا رواح ارتباط بالقبور مطلقاً وزيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت لعله لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التذكير وغيره سم على المنهج اه عش (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا باس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر بما نصه ويجوز له زيارة قبره ايضاً وكالقريب زوج ومالك قال شارح وجاروا اعتراض بان الواجهة تقيده برجاء اسلام او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي انتهى قال في العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه أي يباح له ذلك كما قطع به الا كثرون وصوبه في المجموع انتهى وظاهر قطع الاكثرين هذا الذي صوبه في المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة ايضاً في اتباع جنازته لقريب واجنبي خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر ان الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع وإلا حرماً وقضية الاباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مكرهه زيارة قبر القريب سم وما نقله عن شرح العباب من انقاع النهاية والمغني مثله وقوله وقضية الاباحة عدم الكراهة الخ قال عش إلا ان يحمل ان المراد بها اي بالاباحة عدم الحرمة ويدل لذلك مقابلته أي في النهاية بكلام الماوردي أي القائل بالتحريم اه (قوله للخثاني) إلى قوله والحق في النهاية والمغني إلا قوله والعلماء (قوله للنساء) من المتن لكنه كذلك في اصل الشارح من غير ان يميز بما يؤذن بانه من المتن اه بصري (قوله مطلقاً) أي ولو عجزوا نذهب في نحو الهودج (قوله نعم يسن لمن

كأنص عليه قراءة ما تيسر على القبر والدعاء له فبالدعة انما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء على ان من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كما لا يخفى ويسن الوضوء لها ما قبور الكفار فلا تسن زيارتها بل قيل تحرم ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب قياساً على ما مر في اتباع جنازته (وتكره) للخثاني و(للنساء) مطلقاً خشية الفتنة ورفع اصواتهن بالبكاء نعم تسن لمن زيارته صلى الله عليه وسلم

كحجة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتب له براءة (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا باس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله مانصه ويجوز له زيارة قبره ايضاً وكالقريب زوج ومالك قال شارح وجاروا اعتراض بان الواجهة تقيده برجاء اسلام او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي اه قال في العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه أي يباح له ذلك كما قطع به الا كثرون وصوبه في المجموع اه وظاهر قطع الاكثرين هذا الذي صوبه في المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة ايضاً في اتباع جنازة لقريب واجنبي خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر ان الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع وإلا حرماً وقضية الاباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مكرهه زيارة قبر

قال بعضهم وكذا سائر
الانبياء والعلماء والاولياء
قال الاذرعى ان صح
فأقاربها أولى بالصلة من
الصالحين اه وظاهره أنه
لا يرتضيه لكن ارتضاء
غير واحد بل جزموا به
والحق في ذلك أن يفصل
بين أن تذهب لمشهد
كذهاها للمسجد فيشترط
هنا ما سترثم من كونها عجوزا
ليست مزينة بطيب ولا
حلى ولا ثوب زينة كما
في الجماعة بل أولى وأن
تذهب في نحو هودج بما
يسر شخصها عن الجانب
فيسن لها ولو شابة إذ
لا خشية فتنة هنا ويفرق
بين نحو العلماء والاقارب
بأن القصد إظهار تعظيم
نحو العلماء بأحياء مشاهد
وأيا فزوارهم يعود
عليهم منهم مدد أخرى
لا ينسكه إلا المحرمون
بخلاف الاقارب فاندفع
قول الاذرعى ان صبح الى
آخره (وقيل تحرم) للخبر
الصحيح لعن الله زوارات
القبور وحل ضعفه حيث
لم يترتب على خروجهن فتنة
ولما فلاشك في التحريم
ويحمل عليه الحديث
(وقيل تباح) إذا لم تخش
محدورا لأنه صلى الله عليه
وسلم رأى امرأة بمقبرة

الح) أى على كل من الأقوال الثلاثة بل هى أعظم القربات للذكور والاناث نهاية ومعنى قال غش
ومعلوم ان محل ذلك حيث اذن لها الزوج او السيد والولى اه وأولم الخلو فقط اخذا بما مر في العيد
والجماعة (قوله قال بعضهم الح) عبارة المغنى والحق الدمشوى قيو ربيعة الانبياء والصالحين والشهداء وهذا
ظاهر وان قال الاذرعى لم اره للمتقدمين قال ابن شبة فان صح ذلك فينبغى ان يكون زيارة قبر ابويها واخوتها
وسائر اقاربها كذلك فانهم أولى بالصلة من الصالحين اه والاولى عدم إلحاقهم بهم لما تقدم من تعليل
الكرامة اه وعبارة النهاية وينبغى أن تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة
والقمولى وهو المعتمد وان قال الاذرعى لم اره للمتقدمين والاوجه عدم إلحاق ابويها واخوتها وبقية اقاربها
بذلك اخذا من العلة وان بحث ابن قاضى شبة الإلحاق اه وما فهم من نقل بحث إلحاق الاقارب عن ابن
شبة مخالف لقول الشارح قال الاذرعى ان صبح الح (قوله والعلماء) أى العاملين (والاولياء) أى من اشتهر
بذلك بين الناس ع ش (قوله فاقاربها اولى الح) هذا بمنوع سمى كما يأتى في الشرح ولما تقدم من
علة الكرامة (قوله وظاهره أنه لا يرتضيه) أى ظاهر صنيع الاذرعى أنه لا يرضى بقول بعضهم وكذا الح
(قوله والحق في ذلك) أى فى سن زيارتها لسائر الانبياء والعلماء والاولياء (قوله كذهاها للمسجد) أى فى
داخل الملاية بدون ما يسر شخصها من نحو هودج (قوله فيشترط هنا) أى فى سن زيارتهن لقبور نحو العلماء
(قوله وان تذهب فى نحو هودج الح) الظاهر ان محل اشتراط ما ذكر حيث كان ثم احده من الجانب وإلا فلا
وجه لا اشتراطه بصرى وقوله حيث كان ثم الح أى عند المشهد وطريقه كما يأتى عن سمى انفا (قوله فتسن
لها الح) أى ولا أجانب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق فى المعنى بين وجودهم عندها وفى طريقها سمى
(قوله ويفرق الح) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله بين نحو العلماء والاقارب) أى حيث يسن زيارتهن
لقبور نحو العلماء على التفصيل الماردون قبور اقاربهن فلا تسن لهن زيارتها مطلقا بل تنسكه كما هو صريح
صنيعهم (قوله بخلاف الاقارب) أى ما لم يكونوا علماء او اولياء ع ش أى او صلحاء او شهداء (قوله
ويحمل عليه الحديث) أى على ما يترتب على خروجهن فتنة عبارة النهاية وحل أى الخبر المذكور على ما إذا
كانت زيارتهن للتعبد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن أو لان فيه خروجها مباح (قوله إذا لم تخش
الح) عبارة المغنى وقيل تباح جزم به فى الاحياء وصحة الروايات إذا امن الافتتان عملا بالاصل والخبر فيما
إذا ترتب عليها بقاء ونوح ونحو ذلك اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة الح) يمكن ان يجاب بانها
واقعة حال فعلية محتملة لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا لمجرد الزيادة سمى قول المتن
(ويسلم الزائر) عبارة العباب ويقول وهو قائم واقعة مقابل وجه الميتم السلام عليكم الخ وفى شرحه عقب
وهو قائم أو قاعد كما فى المجموع عن الحافظ أنى موسى الاصبهانى قال كما أن الزائر فى الحياة ربما زار قائما أو
قاعدا او مارا وروى القيام من حديث جماعة انتهى واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة
القرآن جالسا افضل وصرح به المصنف فى التبيان ايضا وقضية ان من اراد القراءة عند القبر سن له الجلوس

القريب اه (قوله قال بعضهم) جرى عليه مر (قوله فاقاربها أولى بالصلة الخ) هذا بمنوع مر (قوله
وان تذهب فى نحو هودج الخ) أى ولا أجانب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق فى المعنى بين وجودهم عندها
وفى طريقها لكن يشكل على ذلك ان وجودهم عندها لا يزيد على وجودهم فى المسجد مع ان كلامهم صريح
فى حضورها المسجد مع وجودهم فيه والفرق بين وجودهم عندها ووجودهم فى المسجد لا يتضح (قوله
لانه صلى الله عليه وسلم) رأى امرأة بمقبرة ولم ينسكه عليها يمكن أن يجاب بأنها واقعة حال فعلية محتملة
لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا لمجرد الزيارة (قوله فى المتن ويسلم الزائر) عبارة العباب
ويقول وهو قائم أو قاعد مقابل وجه الميتم السلام عليكم الخ وفى شرحه عقب وهو قائم أو قاعد كما فى المجموع
عن الحافظ ابى موسى الاصبهانى قال كما أن الزائر فى الحياة ربما زار قائما أو قاعدا او مارا وروى القيام من
حديث جماعة اه واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة القرآن جالسا افضل وصرح به

ندبا على أهل المقبرة عمر ما ثم خصوصا (٢٠٢) لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء

الله بكم لاحقون وفي رواية
ضعيفة اللهم لا تحرمنا
أجرهم ولا تقتنا بعدهم
والاستثناء للتبرك والدفن
بتلك البقعة أو للوث على
السلام وقيل يقول عليكم
السلام لخبر أنه تحية الموتى
قاله لمن سلم عليه به ويرده
هذا الخبر ومعنى ذلك أنه
تحية موتى القلوب
لكرامته أو أن العرب
كانوا يعتادونه في السلام
على الموتى (ويقرأ ما تيسر
(ويدعو) له عقب القراءة
بعد توجهه للقبلة لأنه
عقبها أرجى الإجابة
ويكون الميت كحاضر
ترجى له الرحمة والبركة
بل تصل له القراءة هنا وفيما
لما ادعى له عقبها ولو بعيدا
كما يأتي في الوصية (ويحرم
نقل الميت) قبل الدفن
ويأتي حكم ما بعده (إلى المد
آخر) وإن أوصى به لأن
فيه هتكاً لحرمته وصح
أمره صلى الله عليه وسلم
لهم بدفن قتلى أحد في
مضاجعهم لما أرادوا
نقلهم ولا ينافيه ما مر
لاحتمال أنهم نقلوه بعد
فأمرهم بدم إليهما وقضية
قوله بلد آخر أنه لا يحرم
نقله لثبته ونحوها والظاهر
أنه غير مراد وأن كل ما لا
ينسب لبلد الموت يحرم
النقل إليه ثم رايث غير
واحد جزموا بحرمته ونقله

سم أي مستقبل لوجه الميت كما يأتي (قوله ندبا) إلى قوله وقيل في النهاية إلا قوله عمر ما إلى الخبر الخ والى قول
المتن ويحرم في المغنى إلا ما ذكر وقوله أنه تحية موتى القلوب لكرامته (قوله على أهل المقبرة الخ) أي من
المسلمين مستقبل لوجهه مغنى زاد النهاية ما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام عليهم كافي حال الحياة
بل أولى أه قال ع ش وينبغي أن يقرب منه عرفا بحيث لو كان حيا لسمعه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم
يكن بعيدا لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له إطلاقهم من السلام على أهل المقبرة مع أن صوت
المسلم لا يصل إلى جنانهم لو كانوا أحياء أه (قوله دار الخ) أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء
ويحوز جره على البدل مغنى أي من الضمير (قوله لاحقون) زاد النهاية والمغنى أسأل الله لنا ولكم العافية أه
(قوله والاستثناء الخ) أي قوله إن شاء الله نهاية (قوله للتبرك الخ) أي أو أن بمعنى إذ كقوله تعالى خافوني أن
كنتم مؤمنين مغنى ونهاية (قوله أوللوث على السلام) وواضح أن هذا التوجيه خاص بنا ولا يأتى فيه
صلواته عليه فليتنبه له بصرى (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والمشهور أنه يقول السلام عليكم وقال القاضي
حسين والمتولى لا يقل السلام عليكم لأنهم ليسوا أهلا للخطاب بل يقل عليكم السلام فقد ورد أن شخصا قال
عليك السلام يا رسول الله قال لا نقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى واجب الأول بان هذا الخبر
عن عادة العرب لا تعام لهم أه وفي الإيعاب بعد نحوها ودعوى أنهم ليسوا أهلا للخطاب بمنوعة للخبر السابق
ما من أحد يمر بقبر أخيه الخ على أن في كل من الصيغتين خطأ بالجملة كونهم أهلا للخطاب في إحداها دون
الأخرى تحكم أه (قوله ويرد) كلام القليل (قوله هذا الخبر) أي خبر مسلم المارنا (قوله ومعنى ذلك)
أي خبر أنه تحية الموتى (قوله ما تيسر) أي من القرآن وأولاه أول البقرة وأخرها ياسين إيعاب قول المتن
(ويدعوله) قال المصنف ويستحب الاكثار من الزيارة وإن يكثروا الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل أسنى
ومغنى (قوله بعد توجهه للقبلة) عبارة المغنى وعند الدعاة يستقبل القبلة وإن قال الخراسانيون باستحباب
استقبال وجه الميت أه (قوله ويكون الميت الخ) عبارة المغنى ويقرأ عنده من القرآن ما تيسر وهو سنة في
المقابر فإن الثواب للحاضرين والميت كحاضر يرعى له الرحمة وفي ثواب القراءة للميت كلام يأتي إن شاء الله تعالى
في الوصايا أه (قوله بل تصل له القراءة الخ) أي وإن لم يهد ثواب ذلك إليه إيعاب (قوله كحاضر) أي كحاضر
في محل القراءة (قوله هنا) أي فيما إذا قرأ بحضرة الميت (قوله ولو بعيدا) غاية للدعوى فقط أي ولو كان
الميت بعيدا عن محل القراءة قول المتن (ويحرم نقل الميت) أي من بلد موته نهاية ومغنى قال ع ش يؤخذ منه
أن دفن أهل انبابة موته في القرافة ليس من النقل المحرم لأن القرافة صارت مقبرة لأهل انبابة فالتنقل إليها
ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انبابة رسم على المنهج أي ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في
انبابة فيما يظهر ومثله بقا فيما إذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والقرافة والازبكية بالنسبة
لأهل مصر فله الدفن في أي أشاء لأنها مقبرة بلده بل لذلك وإن كان ساكنا بقرب أحد هاجدا لليلة المذكورة
أه (قوله قبل الدفن) إلى قوله لو ينقل في المغنى إلا قوله وصح أمره إلى وقضية الخ وقوله وكذا البقية والى قول
المتن ونبشه في النهاية إلا ما ذكر وقوله وفيه ما نظر (قوله ويأتى الخ) أي في مسألة نبشه مغنى (قوله ما مر) أي
في شرح والدفن بالمقبرة أفضل كرى (قوله وصح أمره الخ) قد يشكل على هذا الاستدلال ما تقدم من
الاستدلال به على ندب دفن الشهيد بمحله سم (قوله لاحتمال أنهم نقلوه بعد الخ) أي ولعلمهم فهموا أن
الامر للإباحة وإلا فلا يليق بهم مخالفتهم وإن بعضهم ممن لم يبلغه الأمر نقل بعض القتلى فأمرهم بدم سم
أي أو أن الأمر إنما ورد بعد النقل بعضهم بعض القتلى (قوله وقضية قوله الخ) عبارة النهاية والمغنى وتعبيره

المصنف في التبيان أيضا وقضيته أن من أراد القراءة عند القبر سن له الجلوس (قوله وصح أمره صلى الله عليه وسلم) الخ قد يشكل على الاستدلال به الاستدلال بأمره صلى الله عليه وسلم بدمهم إلى مضاجعهم بعد نقلهم
إلى المدينة على ندب دفن الشهيد بمحله كما تقدم في شرح والدفن بالمقبرة أفضل (قوله لاحتمال أنهم نقلوه
بعد) أي ولعلمهم فهموا أن الأمر للإباحة وإلا فلا يليق بهم مخالفتهم وإن بعضهم ممن لم يبلغهم الأمر نقل

إلا أن يكون بقرب مكة) أي حرما وكذا البقية (أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) (٢٠٣) الشافعي رضي الله عنه وإن نوزع في

ثبوته عنه أو قربة بها صلحاء
على ما يحسنه المحب الطبري
قال جمع وعليه فيكون أولى
من دفنه مع أقاربه في بلدة
أي لأن انتفاعه بالصلحين
أقوى منه بأقاربه فلا يحرم
ولا يكره بل يندب لفضلها
ومحله حيث لم يخش تغيره
وبعد غسله وتكفينه
والصلاة عليه وإلّا حرم
لأن الفرض لعاقب أهل
محل موته فلا يسقطه حل
النقل وينقل أيضا للضرورة
كان تعذر أخفاء قبره ببلاد
كفر أو بدعة وخشى منهم
نشهوا وابتدأوه وقضية ذلك
أنه لو كان نحو السيل يعم
مقبرة البلد ويفسد هاجاز
لهم النقل إلى ما ليس كذلك
وبحث بعضهم جواز
لأحد الثلاثة بعد دفنه إذا
أوصى به ووافقه غيره
فقال بل هو قبل التغير
واجب وفيهما نظر وعلى كل
فلا حجة فيما رواه ابن
حبان أن يوسف صلى الله
على نبينا وعليه وسلم نقل
بعد شنين كثيرة من مصر
إلى جوار جده الخليل صلى
الله عليهما وسلم وإن صح
ما جاء أن الناقل له موسى
صلى الله على نبينا وعليه
وسلم لا يجعله من شرعه
(ونشه بعد دفنه) وقبل
بلى جميع أجزاء الميت
الظاهرة عند أهل الخبرة

بالبلد مثال فالصحراء كذلك وحينئذ فينتظم كما قاله الأسنوي منها مع البلد أربع مسائل ولا شك في جوازه
في البلدتين المنصليتين أو المتقاربتين لاسيما والعادة جارية بالدفن خارج البلد ولعل العبرة في كل بلد بمسافة
مقبرتها اه قال ع ش قوله مر أربع مسائل هي نقله من بلد البلد أو لصحراء أو من صحراء للصحراء أو بلد
وقوله مر بمسافة مقبرتها يعني فلواراد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على تلك المسافة اه قول المتن
(إلا أن يكون بقرب مكة الخ) والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قال الزركشي وينبغي
استثناء الشهيد وقدم ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته
حيث قرب وامن التغير كما قاله الأذرعى نهاية ومعنى قال ع ش قوله لا يتغير فيها الخ أي غالباً ولو زادت
على يوم ومن التغير انتفاخه أو نحوه وقوله مر وينبغي استثناء الخ أي من النقل فيحرم وقوله مر من
الأماكن الثلاثة أي ما غير هاء فيحرم تنفيذها وقوله مر نفذت وصيته الخ أي ولو دفن بغيرها نقل وجوبا
عملاً بوصيته على ما يأتي والمعتمد منه عدم النقل مطلقاً اه ع ش (قوله أي حرماً الخ) ويظهر أن النقل
من حرماً مكة إليها مندوب لتيزها على بقية وإن النقل من محل منه إلى محل آخر منه كذلك حيث كان في
المنقول إليه مزية ليست في المنقول منه كمجاورة أهل صلاح مثلاً وإلّا فيحرم فيما يظهر إذ لا معنى له
حينئذ وعليه إن تحريم النقل من مكة إلى خارجها من بقية الحرم بالأولى ثم جميع ما ذكرنا في المدينة
وبيت المقدس والفقهاء يعلم بالمقاييس على ما تقدم هذا ما ظهر في جميع ما ذكرنا في شيء منه نقلاً فليتأمل
وليحرر بصري وقوله وإلّا فيحرم الخ وقوله يحرم النقل من مكة الخ تقدم عن ع ش ما يفيد تقييده بما إذا
لم يكن المنقول إليه مقبرة لأهل مكة أو حرماً أو مثلها بمسافة وإلّا فيجوز (قوله^(١)) بحرمة نقله إلى محل
أبعد من مقبرة الخ) أي فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلدة فتأمل رشدي
وتقدم عن ع ش مثله (قوله) وكذا لبقية) أي ما يأتي في المتن وهو المدينة وبيت المقدس وفي الشارح
وهو قرية بها صلحاء يعني المراد بها جميع حرمة كردى (قول المتن نص عليه الخ) أي لفظها وحينئذ
فلا استثناء عما أتت إلى الكراهة ويلزم منه عدم الحرمة أو اليها معاً وهو أولى كما قاله الأسنوي عملاً بقاعدة
الاستثناء عقب الجمل نهاية ومعنى (قوله) وإن نوزع في ثبوته الخ) أي إذ من حفظ حجة على من لم يحفظ
نهاية (قوله) أو قربة بها الخ) أي أو بقرب قبر صالح كالامام الشافعي ونحوه شيخنا (قوله) على ما يحسنه المحب
الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) فلا يحرم الخ) راجع للمتن (قوله) ومحله الخ) أي محل جواز النقل إل
الأماكن الثلاثة وما ألحق بها (قوله) فيكون أولى الخ) وهو الظاهر ومعنى ونهاية (قوله) وبعد غسله الخ) عطف
على قوله حيث الخ (قوله) وينقل الخ) أي يجوز ذلك ع ش (قوله) وقضية ذلك) أي جواز النقل للضرورة
المذكورة (قوله) يعم مقبرة البلد الخ) أي ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسدها زمن النيل دون
غيره فيجوز نقله في جميع السنة وينبغي أن محل جواز النقل ما لم يتغير وإلّا دفن بمكانه ويحتاط في أحكام قبره
بالبناء ونحوه كجعله في صندوق ع ش (قوله) إلى ما ليس كذلك) أي ولو في بلد آخر يسلم منه الميت من
الفساد ع ش (قوله) وبحث بعضهم الخ) ضعيف ع ش (قوله) وقبل بلاء) إلى قوله ودفنه في مسجد في المغنى
إلا قوله وإن غرم إلى نعم وإلى قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكره وقوله وإن غرم إلى بان الهتك وقوله
أي إلا إلى المتن (قوله) وقبل بلاء الخ) عبارة المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فتحت باء المصدر
مدت اه وهي تفيدان ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد ع ش (قوله) الظاهرة) احتراز عن
عجب الذنب فإنه عظم صغير جداً لا يحس (قوله) ولنحو مكة) أي ما لم يوص به على ما مر آنفاً سم أي من البحث
الضعيف (قوله) كان دفن بلا غسل الخ) أي وهو ممن يجب غسله نهاية ومعنى (قوله) أو تيمم) الأولى الواو

بعض القتلى فأمرهم بردهم (قوله) في المتن إلا أن يكون بقرب مكة) ما ضابط القرب قال في شرح الروض
والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله اه (قوله) ولنحو مكة) أي ما لم يوص به على ما مر

بتلك الأرض (لنقل) ولو لنحو مكة (وغيره) كتكفين وصلاة عليه (حرام) لأن فيه هتكاً لحرمته (إلّا للضرورة) فيجب (بأن) أي
كان (دفن بلا غسل) أو تيمم بشرطه ولم يتغير بنتن أو تقطع (١) حقه أن يقدم على قول المتن إلا أن يكون الخ اه من بعض الهوامش

على الأوجه لأنه واجب لم
يخلفه شيء فاستدرك (أوفى
أرض أو ثوب مغصوبين)
وان تغير وان غرم الورثة
مثله أو قيمته مالم يسامح
المالك نعم إن لم يكن ثم غير
ذلك الثوب أو الأرض فلا
لأنه يؤخذ من مالكة قهرا
وليس الحرير كالمغصوب
لبناء حق الله تعالى على
المساحة ودفنه في مسجد
كهو في المغصوب فينبش
ويخرج مطلقا على الأوجه
(أو وقع فيه) أي القبر
(ماله) ولو من التركة وان
قل وتغير الميت مالم يسامح
مالكه أيضا وتقييد المذهب
بطلبه رده في شرحه بأنهم لم
يوافقوه عليه وفارق
تقييدهم نبشه وشق جوفه
لاخراج ما ابتلعه لغيره
بالبطل فينتدب وإن
غرم الورثة مثله أو قيمته
من التركة أو من مالهم
على المعتمد بأن الهتك
والإيذاء والعار في هذا
أشد وأخش وأيضا
فكثير من ذوى المروآت
يستبشعه فيسامح به أكثر
من غيره أما إذا ابتلع مال
نفسه فلا ينبش قبره
لاخراجه أي إلا بعد بلائه
كما هو ظاهر (أو دفن لغير
القبلة) وإن كان رجلاه
اليها على الأوجه خلافا
للمتولى كما سرفيج ليوجه

اليها مالم يتغير استدراكا للواجب

كما عبر به النهاية والمغنى (قوله أو تيمم الخ) وفهم أنه إذا تيمم قبل الدفن لا يجوز نبشه وإن كان تيممه في الأصل
لفقد الغاسل أو الماء بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر عش (قوله وإن غرم الخ) فيه ما ياتي في نظيره
الآتي (قوله مالم يسامح المالك) هذا صادق بصورتي الطالب والسكوت عنه وعن المساحة وكذا الأمر فيما
يأتي بصري وقيد النهاية والاياعاب والمغنى وجوب النباش هنا بطلب مالهما ثم قال الأولان فإن لم يطلب
المالك ذلك حرم النباش كما جزم به الاستاذ قال الزركشي مالم يكن محجورا عليه أو بمن يحتاط له وهو ظاهر
ويكره له طلب النباش ويسن في حقه التركاه وأقره سم قال عش قوله م فإن لم يطلب المالك الخ شمل مالم
سكت عن الطالب ولم يصرح بالمساحة فيحرم لإخراجه ومقتضى كلام ابن حج وجوب نبشه عند سكوت
المالك وقد يمنع بأن في إخراج الميت إضرار والمساحة جارية بمثله فالأقرب عدم جواز نبشه مالم يصرح
المالك بالطلب اه (قوله فلا) أي فلا يجوز النباش مغنى ونهاية (قوله لأنه يؤخذ من مالكة الخ) أي ويعطى
قيمه أي الثوب من تركه الميت إن كانت وإلا فن منفقة إن كان وإلا فن بيت المال فيياسير المسلمين إن لم
يكن هو منهم عش ويأتي ما ذكر في أجرة الأرض أيضا (قوله في مسجد) ينبغي ونحوه كالمدرسة والرباط
وينبغي أيضا استثناء مالوا بني مسجد أو عين جانباً منه لدفن نفسه فيه مثلاً واستثناءه عند قوله جعلته مسجداً
مثلاً فراجع (قوله ويخرج مطلقاً) أي ضيق على المصلين أو لاسم وقال عش أي تغيير ام لاه (قوله
ولو من التركة) أي ولو من بيت المال إيعاب (قوله وإن قل) أي كخاتم مغنى ونهاية (قوله وإن تغير)
أي الميت لأن تركه فيه إضاعة مال مغنى ونهاية (قوله مالم يسامح) أي سواء طلبه مالكه أم لا نهاية (قوله وإن تغير)
المتبادر من عدم الطالب السكوت وهو يقتضى أنه لو نبش عنه لم ينبش وهو ظاهر اه (قوله وتقييد المذهب
الخ) اعتمده المغنى عبارته وقيدته في المذهب بطلب مالكة وهو الذي يظهر اعتماده قياساً على الكفن وأما قوله
في المجموع ولم يوافقوه عليه فقد رد بموافقة صاحبي الانتصار والاستقصاء اه عبارة شيخنا وقيدته في
المذهب بطلب مالكة وهو المعتمداه (قوله بأنهم لم يوافقوه) قال الأذرى لم يبين المصنف أن الكلام هنا في
وجوب النباش أو جوازه ويحتمل أن يحمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند
الطلب فلا يكون مخالفاً لاطلاقهم اه مغنى ونهاية (قوله على المعتمد) خلافاً للنهاية والاياعاب عبارتهم
واللفظ للاول ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكة ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة عن
صاحب العدة وهو المعتمد نبش وشق جوفه ودفع مالكة اه قال عش قوله ولم يضمن بدله الخ أي أما لو ضمنه
أحد من الورثة أو غيرهم أو دفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للميت
عن انتهاك حرمة اه (قوله أما إذا ابتلع) إلى قوله واخذ في المغنى لا قوله أي إلا إلى الميت وقوله وإن كان
إلى فيجب وقوله أو نحو شلل إلى أو بلحقه وقوله أي في غير المسبلة إلى لما فيه (قوله فلا ينبش الخ) أي
لا يستهلا كماله في حال حياته مغنى ونهاية قال عش يؤخذ من هذا التعليل أنه لا يشق وإن كان عليه دين
لا هلاك قبل تعلق الغرماء به اه (قوله وإن كان) إلى واخذ في النهاية لا قوله أي في غير المسبلة إلى لما فيه
(قوله وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع راسه وهو كذلك حيث كان القبر محفوراً على ما جرت به العادة

أنفا (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله وإن تغير الخ) كذا شرح مر (قوله مالم يسامح المالك) فإن لم يطلب
المالك ذلك حرم النباش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشي مالم يكن محجوراً عليه أو بمن يحتاط له وهو
ظاهر شرح مر (قوله ويخرج مطلقاً) أي ضيق على المصلين أو لا (قوله في الميت أو وقع فيه مال) أي وإن لم
يطلبه مالكة شرح مر (قوله وإن قل وتغير الميت) كذا مر (قوله مالم يسامح مالكة أيضاً) قد تشتمل عبارته
اعتبار هذا القيد وعدم اعتبار الطالب أيضاً فإذا كان من التركة أيضاً (قوله على المعتمد) أي وفاقاً لما نقله
في المجموع عن إطلاق الاحتجاب من الوجوب حيثئذ وإن ضمنه الورثة راداً به على ما في العدة من أن الورثة
إذا ضمنوه لم يشق لكن جزم في الوض بمافي العدة فقال ولم يضمنه أي مثله أو قيمته أحد أي من الورثة أو
غيرهم كافي شرحه (قوله وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع راسه ومقدم بدنه بحيث استقبل بوجهه

وتقدم عن الشيخ عميرة وابن حجب التصريح بالحرمية وان رفع رأسه أى ومقدم بدنه حيث كان القبر بمقدامه
قبلى إلى بحرى عش وفيه وقفة وقال سم بعدد كرم ما يوافقه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله له غير
القبلة وقول الشارح فيجب لي وجه اليها اه وهذا هو الظاهر دون ما مر عن ع ش ثم (قوله على ما جرت الخ)
لعل صوابه على خلاف ما جرت الخ (قوله وقد حصل الخ) أى مع ما في نبشه من هتكه نهاية (قوله او دفنت
الخ) أى او ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امراته وان هذا الولد لولده منها وطلب ارثه منها وادعت
امراة انه زوجها وان هذا ولد لها منه وطلبت ارثها منه واقام كل بيعة فانه بنبش فان وجد خنى قدمت بيعة
الرجل او دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجاه قال الاذرعى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش
واخرج مالم تنقص قيمته بالبلى او دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتى في الجزية او كفته احد الورثة
من التركة واسرف غرم حصته ببقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لاخراج ذلك لم تلزمهم إجابته وليس لهم
نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإلا زاد في العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كما قال الاذرعى
أن المراد الزائد على الثلاثة شرح مر اه سم وقوله قدمت بنية الرجل خالفه المغنى فقال تعارض
البيتان على الاصح ويوقف الميراث وقال العبادى في الطبقات انه يقسم بينهما اه قال ع ش قوله مر
قدمت بيعة الرجل أى لان بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبيعة المرأة لظنها حصول الولد منه
مستندة لمجرد الزوجة وقوله مر لم تلزمهم إجابته أى وتجاوز فينبش لاخراج ع ش (قوله ترجى حياته) أى
بان يكون له ستة اشهر فاكثر اسنى ونهاية ومغنى (قوله اخر دفنها الخ) أى ولو تغيرت لتلايدفن الحمل حياع ش
وبصرى (قوله غلط فاحش) أى ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بلغ ستة اشهر أو لا لعدم تيقن حياته ع ش
(قوله او علق الطلاق والنذر او العتق الخ) أى كان قال إن ولدت ذكر افانت طالق طلقة او انثى فطقتين
او قال ان رزقنى الله ولدا ذكرا فله على كذا او بشرى لو دفن قال إن كان ذكر فعبدى حرا وانثى فامتنى حرة فمات
المولود فى جميع ذلك ودفن ولم يعلم حاله نهاية ومغنى (قوله بصفة فيه) أى كالكورة او الانوثة سم (قوله
فينبش الخ) ظاهره وجوبا (قوله او بعده) كذا فى اصله رحمه الله وكان الظاهر او بعده ما بصرى (قوله
وليشهد الخ) لا يظهر عطفه على قوله لعلم الخ لعدم تفرعه على ما قبله ولا على قول المصنف للضرورة لانه ليس
مغاير لها بل هو من افرادها كما هو مقتضى صنيع غيره إلا ان يخار الاول ويقطع النظر عن التفرع
(قوله او ليشهد على صورته الخ) على ما قاله الغزالى والاصح خلافه شرح مر اه سم عبارة المغنى ذكره
الغزالى فى الشهادات وسيأتى ما فيه اه (قوله إذا عظمت الواقعة) عبارة غيره اشتدت الحاجة اه (قوله
عند تنازع الورثة فيه) أى فى ان المدفون ذكر ليعلم كل منهم قدر حصته وتظهر ثمره ذلك فى المناسبات نهاية

ومقدم بدنه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله له غير القبلة وقول الشارح فيجوز التوجه اليها (قوله فى
المتن او دفن لغير القبلة) أى او ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امراته وان هذا الولد لولده منها وطلب ارثه
منها وادعت امراة انه زوجها وان هذا ولد لها منه وطلبت ارثها منه واقام كل بيعة فانه بنبش فان وجد خنى
قدمت بيعة الرجل او دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجاه قال الاذرعى والقياس غرم القيمة فان
تعذر نبش واخرج مالم تنقص قيمته بالبلى او دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتى في الجزية او كفته
احد الورثة من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لاخذ ذلك لم يلزمهم إجابته
وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد فى العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كما قال
الاذرعى ان المراد الزائد على الثلاث شرح مر (لا للتكفين) أى فلا ينبش وخروج بالنبش مالم يوار بالتراب
فينبغى وجوب إخراجها للتكفين إذا لا انتهاك وقد يقال نفس إخراجها انتهاك ويمنع بانه لهذا الغرض ليس
انتهاكا (قوله ترجى حياته) كما فى شرح الروض بأن يكون له ستة اشهر فأكثر اه (قوله بصفة فيه) أى
كالذكورة او الانوثة او ليشهد على صورته الخ قاله الغزالى والاصح خلافه شرح مر (قوله إذا عظمت
الواقعة) عبارة شرح الروض واشتدت الحاجة (قوله او ليلحقه القائف باحد متنازعين فيه) بقده البغوى

(لا للتكفين فى الاصح)
لان غرضه الستر وقد
حصل بالتراب او دفنت
ويطنها جنين ترجى
حياته ويجب شق جوفها
لاخراجه قبل دفنها وبعده
فان لم ترج حياته آخر دفنها
حتى يموت وما قيل انه
يوضع على بطنها شئ
ليوت غلط فاحش فليحذر
أو علق الطلاق والنذر أو
العتق بصفة فيه فينبش للعلم
بها أو بعده أو ليشهد على
صورته من لم يعرف اسمه
ونسبه إذا عظمت الواقعة
أو ليلحقه القائف بأحد
متنازعين فيه أو ليعرف
ذكورته أو أنوثته عند
تنازع الورثة فيه أو نحو
شلال عضو عند تنازعهم
مع جانب فيه

(قوله أو يلحقه الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله أو ندأوه) هذا قد يغني عما قبله أسنى قال ع ش قوله أو ندأوه أي ولو قبل ما عند ظن حصصها ظنا قويا ولو علم قبل دفنه ص ول ذلك له وجب اجتنابه حيث أمكن ولو بمحل بعيد اه (قوله فينبش الخ) متفرغ على قوله أو يلحقه الخ (قوله في الكل) أي في كل من قوله أو يشهد الخ وما بعده بل من قوله أو علق وما بعده (قوله بما لم يتغير) أي فإن تغير كذلك لم ينبش وإن كان له مال وتنازع فيه وحيث لم ينبش وقف الأمر إلى الصلاح ع ش (قوله وأنه يكتب في الخ) عطف على التقييد (قوله أو لما كان فيه الخ) عطف على للعادة الخ (قوله ولو انعمق الميت الخ) أي عند أهل الخبرة مغنى ونهاية (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ذلك كما قاله المؤلف ابن حنزة في مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون صحابيا أو ممن اشتهرت ولايته والامتنع نبشه عند الانمحاق وأيده ابن شعبة بجواز الوصية لعامة قبور الأولياء والصالحين لما فيه من أحياء الزيارة والتبرك إذ قضيت جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما مر من حرمة تسوية القبر وعمارة في المسئلة اه (قوله فلا يجوز الخ) أي النباش قضية ذلك أن يجوز البناء عليه ولو في مسئلة لأنه انما حرم البناء لأنه يضيق على الغير ويحجر المكان بعد انمحاق الميت وهذا انما يتناقض فيما يجوز التصرف فيه والانتفاع به بعد انمحاق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح أي في غير المسئلة فيه نظر نعم ينبغي أن يتقيد جواز البناء بأن يكون فيما يمتنع النباش فيه سم (قوله بعمارة قبور الصالحاء) أي والعلماء والمراد بعمارة ذلك بناء محل الميت فقط لا بناء القباب ونحوها ع ش وتقدم عن سم مثله (قوله ويؤيده الخ) قد يقال إذا قيد بغير المسئلة فأي تأييد فيه فليتامل على أن تجوز عمارة لغرض أحياء الزيارة لا ينافي جواز نبشه والدفن عليه وأيضا عمل السلف يردده فقد دفن على الحسن عدة من أهل البيت ودفن في البقيع من الصحابة كثير ثم نبش من غير تكبير بصرى وما ذكره ثانيا فقد يقال إن الدفن على الصالح بزيل دوام احترام قبره لا تنسأ به بذلك للغير وما ذكره ثالثا يقال أنه من الوقائع الفعلية المختلة لوجره وأما ما ذكره أولافظا هو ولذا انظر فيه سم كما مر واسقط ذلك القيد النهاية والمغنى كما بينهما وكذا لا يعاب عبارة فالذي يتجه أنه يجوز فيها أي في قبور الصالحين في المسئلة تسوية التراب ونحوها مما يمنع اندراسها ويديم احترامها اه وقوله ونحوها شامل للبناء في حريم القبر كما مر عن سم وع ش (قوله واخذ من تحريمهم الخ) ومن سبق إلى مكان مسبل فهو أولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت وجب ردت رابه عليه وإن وجدها بعد تمام الحفر جعلها في جانب وجاز دفنه معه روض اه سم قال ع ش وينبغي أن يعلم أن ما جرت به العادة الآن من حفر الفساق في المسئلة وبنائها قبل الموت حرام لأن الغير وإن جاز له الدفن فيه لكنه يمتنع منه احتراماً لليناء وإن كان محرماً وخوفاً من الفتنة ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرر ماصرفه الأول في البناء لأن فعله هدر اه (قوله للآخر الصحيح الخ) أي لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيك وأسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل نهاية زاد المغنى رواه البزار وقال الحاكم أنه صحيح الإسناد اه قال ع ش قوله وأسألوا له التثبيت أي كان يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجة فلو أتوا بغير ذلك كالدرك على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وإن حصل لهم ثواب على ذكره وبقاياهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو مطلوب أو لا فيه نظر والأقرب الثاني ومثل ذلك بالاولى الأذان فلو أتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم ع ش وقوله فلو أتوا بغير ذلك كالدرك الخ ينبغي استثناء الاستغفار للميت لما مر من الأمر به (قوله وأمر به الخ) عبارة المغنى وروى مسلم عن عمرو بن العاص أنه قال إذا دفنتموني فاقموا بعد ذلك حول قبري ساعة فدرما تخرج جزور ويفرق لحما

أو يلحقه سيل أو ندأوه فينبش جوازا ليثقل ويظهر في الكل التقييد بما لم يتغير تغيراً يمنع الغرض الحامل على نبشه وأنه يكتب في التغير بالظن نظراً للعادة المطردة بمحله أو لما كان فيه من نحو قروح تمرع إلى التغير ولو انمحق الميت وصار تراباً جاز نبشه والدفن فيه بل تحرم عمارة وتسوية ترابه في مسئلة لتحجيره على الناس قال بعضهم إلا في صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز وإن انمحق ويؤيده نصريحهما بجواز الوصية بعمارة قبور الصالحاء أي في غير المسئلة على ما يأتى في الوصية لما فيه من أحياء الزيارة والتبرك واخذ من تحريمهم النباش إلا لما ذكر أنه لو نبش قبر ميت بمسئلة ودفن عليه آخر قبل بلائه ثم طمه لم يجز النباش لأخراج الثاني لأن فيه حينئذ هتكاً لحرمة الميتين معاً (ويسن أن يقف ساعة جماعة بعد دفنه عند قبره يسألون له التثبيت) ويستغفرون له للآخر الصحيح بذلك وأمر به عمرو بن العاص

بما إذا لم تتغير صورته وهو ظاهر شرح مر (قوله قال بعضهم إلا في صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز أي النباش وإن انمحق الخ) قضية ذلك أنه يجوز البناء عليه ولو في مسئلة لأنه انما حرم البناء لأنه يضيق على الغير ويحجر المكان بعد انمحاق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح أي في غير المسئلة فيه نظر نعم ينبغي أن يتقيد جواز البناء بأن يكون فيما يمتنع النباش فيه (قوله لأن فيه حينئذ هتكاً لحرمة الميتين معاً)

قدر ما تنحرج زور ويفرق لهما وقال حتى استأنس بكم واعلم ما ذا اراجع به رسول ربى ويستحب تاتين بالغ عاقل او مجنون سبق له تكليف ولو شهيدا كما اقتضاه اطلاقهم بعد تمام الدفن لخبر فيه وضعفه اعتضد بشواهد على أنه من (٢٠٧) الفضائل فاندفع قول ابن عبد السلام

حتى استأنس بكم الخ (قوله قدر ما ينحرج الخ) متعلق بضمير به الراجع بالوقوف (قوله ويستحب) الى قوله ولو شهيدا فى النهاية والمعنى (قوله تلقين بالغ الخ) ويقعد الملقن عند راس القبر معنى عبارة فتبج المعين فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله بن امة الله الخ وعبارة النهاية ويقف الملقن عند راس القبر وينبغى ان يتولاه اهل الدين والصلاح من اقاربه ولا فتن غيرهم اه (قوله بالغ عاقل الخ) فلا يسن تلقين طفل ولو مرأهاقا ومجنون لم يتقدمه تكليف لعدم افتتانها بما فيه ومعنى (قوله ولو شهيدا) خلافا للنهاية وشيخنا عبارة الاول واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلح عليه وبه افقوا والدرج الله تعالى والاصح ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يسلون لان غير النبي يسال عن النبي فكيف يسال هو عن نفسه اه قال ع ش قوله مر واستثنى بعضهم شهيد المعركة الخ اى لانه لا يسال وافاد اقتضاه عليه ان غيره من الشهداء يسال وعبارة الزبادى والسؤال فى القبر عام لكل مكلف ولو شهيدا لا لا شهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يسالون على عدم الفتنة فى القبر خلافا للجلال السيوطى وقوله فى القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الغريق والحريق وان سحق وذرى فى الرجم ومن اكثته السباع وقوله مر لا يسالون اى فلا يلقنون اه ع ش (قوله بعد تمام الدفن) فيقول له يا عبد الله ابن امة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من فى القبور وانك رحمت بالله ربا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقران اماما وبالسكينة قبلة وبالمؤمنين اخوانا معنى زاد النهاية وانكر بعضهم قوله يا ابن امة الله لان المشهور دعاء الناس بابائهم يوم القيامة كانه عليه البخارى فى صحيحه وظاهر ان محله فى غير الميت وولد الزنا على ان المصنف خير فقال بافلان ابن فلان او يا عبد الله بن امة الله اه (قوله لخبر فيه) اى فى التلقين عبارة المعنى لحديث ورد فيه قال فى الروضة والحديث وان كان ضعيفا لكنه اعتضد بشواهد من الاحاديث الصحيحة ولم يزل الناس على العمل به من العصر الاول فى زمن من يقتدى به وقد قال تعالى وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين واحوج ما يكون العبد الى الله فى هذه الحالة اه (قوله مردود) خبر وترجيح الخ قول المتن (لجبر ان اهله) اى ولو اجانب ولما عرفهم وان لم يكونوا جيرانا كما فى الانوار نهاية (قوله ولو كانوا) الى قوله ووجه عده الخ فى النهاية (قوله ولو كانوا) اى اهل الميت معنى قول المتن (يشبعهم) اى اهله الاقارب معنى قول المتن (يوسفهم وليتهم) قال الاسنوى والتعبير باليوم والليلة واضح اذا مات فى اوائل اليوم فلو مات فى اخره فقياسه ان تضم الى ذلك الليلة الثانية ايضا لاسيما اذا تأخر الدفن عن تلك الليلة ومعنى ونهاية (قوله ما يشغلهم) بفتح اوله وضمه شاذ يعاب (قوله يبرونه) بفتح الباء مضارع بر وبالسكسر ع ش (قوله ونحوها) اى كالمترنى (قوله من جعل اهل الميت طعاما الخ) اى قبل الدفن وبعده نهاية ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلوم ايضا ع ش (قوله بدعة مكروهة) عبارة شيخنا بدعة غير مستحبة بل تحرم الوحشة المعروفة واخراج الكفار وصنع الجمع والصحيح ان كان فى الورثة محجور عليه الا اذا وصى الميت بذلك وخرجت من الثلث اه (وصنعهم) فى اصله رحمه الله صنيعهم بالياء بصرى اقول وكذلك فى الاسنى والمعنى والنهاية وصنعهم بالياء (ووجه عده) مبتدأ وخبره قوله لما فيه الخ (قوله من هذا) اى من كراهة اجتماع اهل الميت الخ اخذ من قوله لا لانه متضمن الخ ويحتمل من كراهة ما اعتيد الخ (قوله متضمن للجلوس الخ) اى المكروه (قوله وبه) اى بالبطلان (صرح فى الانوار) اعتمده فى الايعاب فقال فى شرح قول العباب وصنعت ليجتمع الناس عليه مكروه مانصه ويؤخذ من كراهته عدم نقوذ الوصية به وبه صرح فى الانوار فى بابها وتبعه الغزى وغيره اه (قوله ان فعل لاهل الميت) اى فعله نحو قال فى الروض ومن سبق الى مكان مسبل فهو اولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت وجب رد ترابه

أنه بدعة وترجيح ابن الصلاح انه قبل لهالة التراب مردود بما فى خبر الصحيحين فاذا انصرفوا اتاه ملكان فتأخيره بعد تمامه اقرب الى سؤلها (و) يسن (لجبر ان اهله) ولو كانوا بغير بلذذ اذ العبرة ببلذهم ولا قاربه الا بعد ولو ببلذ اخر (تهية طعام يشبعهم يومهم وليتهم) للخبر الصحيح اصنعوا الال جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم (ويلج عليهم فى الال) ندبا لانهم قد يتكرونها حياء او لفرط جوع ولا بأس بالقسم ان علم أنهم يبرونه (ويحرم تهيتته للنائمات) أو لناحية واحدة، وارىد بها هنا ما يشمل النادرة ونحوها (والله أعلم) لانه إغانة على معصية وما اعتيد من جعل اهل الميت طعاما ليدعوا الناس عليه بدعة مكروهة كاجابتهم لذلك لما صرح عن جرير كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام بعد دفنه من النياحة ووجه عده من النياحة ما فيه من شدة الاهتمام بالمر الحزن ومن ثم كره اجتماع اهل الميت ليقصدوا بالعزاء قال الاثمة بل ينبغى ان ينصرفوا فى حوائجهم فمن صادفهم عزاهم وأخذ جمع من هذا ومن بطلان الوصية المكروه بطلانها بطعام المعزين لكرهاته لانه متضمن للجلوس للتعزية وزبارة وبه صرح فى الانوار نعم ان فعل لاهل الميت مع العلم بأنهم يطعمون من حضرهم لم يكره

وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن بمنوعة ومن ثم خالف ذلك بعضهم فافتي بصحة الوصية بالطعام المعزین وانه ينفذ من الثلث وبالغ فقهه عن الامة وعليه فالتقييد باليوم والليلة في (٢٠٨) كلامهم له الامتياز فينبغي فعله لهم اطعموا من حضرهم من المعزین ام لا ماداموا مجتمعين

ومشغولين لالشدة الاهتمام
بامر الحزن ثم محل الخلاف
كما هو واضح في غير ما اعتيد
الان ان اهل الميت يعمل لهم
مثل ما عملوه لغيرهم فان
هذا حينئذ يجري فيه
الخلاف الا في النقوط
فن عليه شيء لهم يفعله
وجوبا او ندبا وحينئذ لا
تتأني هنا كراهته ولا يحل
فعل ما للثناحت او المزين
على الاول من التركة الا اذا لم
يكن عليه دين وليس في الورثة
محجور ولا غائب ولا اموا
وضمنوا والذبح على القبر
قال بعضهم من صنيع
الجاهلية اه والظاهر
كراهته لانه بدعة فلا تصح
الوصية به ايضا (فائدة)
ورد ان من مات يوم الجمعة
اوليلتها امن من عذاب
القبر وفتنته واخذ منه انه
لا يسئل وإنما يتجه ذلك ان
صح عنه صلى الله عليه وسلم
او عن صحابي اذ مثله لا يقال
من قبل الراي ومن ثم قال
شيخنا يسئل من مات برضان
اوليلة الجمعة لعموم الادلة
الصحيحة

(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح وشرع اسم
لما يخرج من مال او بدن
على الوجه الاتي سمي

جيران اهل الميت لهم (قوله وفيه نظر) أي مأخوذ الجميع نظر كرده ويحتمل أن مرجع الضمير قوله
نعم إن فعل الخ (قوله فافتي الخ) تفسير بالخالفة (قوله وعليه) أي الافتاء المذكور هذا ظاهر صنيعة
لكن لا يظهر حينئذ وجه تفريع ما بعده على الافتاء المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم إن فعل
الخ وهو الاقرب معنى (قوله فالتقييد الخ) أي المار في المتن كرده (قوله فيسن الخ) أي فاذا كان تهية
الطعام سنة مطلقا سواء في اليوم الاول وغيره سواء اطعموا المعزین ام لا فيسن فعله من الجيران والاقارب
البعيدة لاهل الميت اطعموا الخ كرده (قوله ثم محل الخلاف) في كراهة صنع الطعام للحاضرين (قوله)
يعمل لهم مثل ما عملوه الخ) أي يعمل غير اهل الميت لهم من الطعام مثل ما عمل اهل الميت له في مصيبتهم على
قصد ان ذلك الغير يعمل لهم مثله في مصيبتهم فيكون كالدين عليه كرده (قوله الخلاف الاتي) أي في
فصل الاقراض (في النقوط) من انه هبة او قرض والنقوط هو ما يجمع من المتاع وغيره في الافراح لصاحب
الفرح كرده (قوله فن عليه الخ) أي من نحو جيران اهل الميت و (قوله لهم) أي لاهل الميت (قوله على
الاول) وهو مأخوذ الجميع قاله السكردي ويظهر أن المراد بالاول الاعتياد السابق من جعل اهل الميت طعاما
الخ فهم واحتراز عما اعتيد الان ان اهل الميت يعمل لهم الخ واما على ما قاله السكردي فهو احتراز عما سبقوله
وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن بمنوعة ومن ثم الخ (قوله ولانما الخ) أي الفاعلون للطعام للثناحت او
المعزین (قوله واخذ منه انه لا يسئل الخ) صريح في ان الفتنة غير السؤال سم عبارة لا يعاب في شرح
وقه فتنة القبر في الدعاء على الميت في الصلاة عليه الظاهر ان المراد بالفتنة هنا غير حقيقتها لاستحالتها فيمن
مات على الاسلام بل نحو التلجلج في الجواب أو عدم المبادرة اليه أو بحىء الممسكين على صورة غير حسنة
المنظر اه (قوله وإنما يتجه ذلك) أي المأخوذ المذكور (قوله لعموم الادلة الخ) (خاتمة) صح ان
موت الفجأة اخذت اسف أي غضب وروى انه استعاذ من موت الفجأة وروى المصنف عن ابي السكين
الهجرى ان ابراهيم وداود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ماتوا فجأة ويقال انه مات الصالحين وحمل
الجمهور الاول على من له تعلقات يحتاج الى الايصاء والتوبة اما المستيقظون المستعدون فانه تخفيف ورفق
بهم وعن ابن مسعود وعائشة أن موت الفجأة راحة للمؤمن وأخذة غضب للفاجر مغنى وفي العباب ما يوافقه

(كتاب الزكاة)

(قوله هي لغة) الى قوله والظاهر في المعنى الا قوله والاصلاح (قوله هي لغة التطهير) قال تعالى قد افلح
من زكاها أي طهرها أي طهرها من الادناس معنى (قوله والنماء) بالمداى الزيادة يقال زكا الزرع اذا نما
(قوله والمدح) قال تعالى فلا تزكوا انفسكم اي لا تمدحوها واطلق ايضا على البركة يقال زكت النخلة
اذا بورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زكا اي كثير الخير شيخنا ومعنى (قوله لوجود تلك المعاني
كلها الخ) أي لانه يطهر المخرج عنه عن تدنسه بحق المستحقين والمخرج عن الانتم ويصلحه وينمو المال
بركة اخر اجه ودعاء لاخذله ويمدح مخرجه عند الله حتى يشهد له بصحة ايمانه فالمناسبة بين المعنى الشرعى
واللغوى موجودة على كل من المعاني اللغوية شيخنا (قوله نحو واتوا الزكاة) أي وقوله تعالى خذ
من اموالهم صدقة معنى (قوله بمجمل) أي لا تدل على القدر المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له وإنما
بينها السنة (قوله ويشكل عليها) أي آية الزكاة يعنى على ترجيح انها بمجمل (قوله مشتق) أي كلمة

عليه وإن وجدها بعد تمام الدفن جعلها في جانب وجازد فنه معه اه (قوله وأخذ منه أنه لا يسئل) هذا
صريح في ان الفتنة غير السؤال والله اعلم

(كتاب الزكاة)

(قوله مشتق) فيه نظر لا يخفى وكذا ما ذكره من الشراء ويمكن ان يفرق بان معنى الشراء الشرعى هو او

بذلك لوجود تلك المعاني كلها فيه والاصل في وجوبها الكتاب نحو واتوا الزكاة والظاهر انها مجمل لا عامة
ولا مطابقة ولا يشك عليها آية البيع فان الاظهر فيها من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا ذكل مفردة مشتق

واقترنا بأل فتر جميع عموم تلك وإجمال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا أو بشرط أن فيه منفعة متمحضة فأجره الشرع خارج عن الأصل ولم يجرمه موافق له فعملنا به ومع (٢٠٩) هذين يتعذر القول بالاجمال لأنه الذي لم

تتضح دلالة على شيء معين والحل قد علمت دلالاته من غير إلهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لا تضاح دلالة على معناه وإما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حد الجمحل ويدل لذلك فيهما أحاديث البابين لأنه عليه السلام اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدة في الربا وغيره فأكبر منها لأنه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا لبيان البيوعات الصحيحة ككتفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا لبيان ما لا يجب فيه ككتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل والسنة والاجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فن انكر اصلها ككفر وكذا بعض جزئيات الضرورية وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية اصناف من المال النقدين

اشتقاقية فيشمل المشتق منه كما هنا ويندفع بهذا قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله واقترنا) الانسب الاخصر اقترن بحذف الواو والالف (قوله دقيق) اي غير ظاهر (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح ان التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناه بل في نفس البيع ونفس الزكاة ويمكن ان يفرق بان معنى البيع الشرعي هو او ما يصدق عليه كان معلوما لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضحة بخلاف معنى الزكاة شرعا لم يكن معلوما لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناستها فكانت دلالة لفظ الزكاة غير متضحة فليتنا مل سم (قوله لأصل الحل) اي قبل ورود الشرع (قوله مطلقا) اي بلا شرط وجود منفعة في المبيع (قوله ومع هذين) اي الموافقة لأصل الحل مطافا والموافقة لأصل الحل بشرط المنفعة (قوله دلالاته) اي دلالة الآية عليه (قوله وإما إيجاب الزكاة الخ) عدل قوله بان حل البيع الخ فكان الانسب وجوب الزكاة الخ (قوله مع إجماله) الاولى حذفه (قوله لذلك فيهما) يعني لموافقة حل البيع للأصل وخروج إيجاب الزكاة عن الأصل (قوله بأحاديث البيوعات) الانسب هنا ببيان البيوعات وفي قوله فأكبر منها من أحاديثها (قوله لا ببيان البيوعات الخ) عطف على قوله بأحاديث الخ كرى (قوله والسنة) الى الباب في النهاية والمعنى (قوله والسنة الخ) عطف على الكتاب اي كخبرني الاسلام على خمس نهاية ومعنى (قوله بل هو معلوم الخ) عبارة المغنى وهي اصدار كاز الاسلام فيكفر جاحدها وان اتى بها ويقا تل الممتنع من ادائها وتوخذ منه قهرا كما فعل الصديق رضى الله تعالى عنه والكلام في الزكاة المجمع عليها اما المختلف فيها كزكاة التجارة والركاز وزكاة الثمار والزرع في الارض الخراجية والزكاة في غير مال المكلف فلا يكفر جاحدها لا خلاف العلماء رضى الله تعالى عنهم في وجوبها اه وفي النهاية والعياب نحوها (قوله فمن انكر اصلها) اي انكر وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشئ من الاموال عش (كفر) اي ومن جهلها عرف فان جحدتها بعد ذلك كفر نهاية (قوله وكذا بعض جزئيات الضرورية) اي دون المختلف فيه كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة نهاية زاد العباب وفطرة اه قال شيخنا وليس زكاة الفطر منه لان خلاف ابن اللبان فيها ضعيف جدا فلا عبرة به كما قيل وليس كل خلاف جاء معتبرا ه الا خلافا له حظ من النظر

اه (قوله بعد صدقة الفطر) والمشهور عند المحدثين ان زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض رمضان اطفحى اه بيجرى (قوله النقدين) اي الذهب والفضة ولو غير مضروب فيشمل التبر (والانعام) اي الابل والبقر والغنم الانسية معنى

(باب زكاة الحيوان)

(قوله ولأنه الخ) الاولى إسقاط الواو (قوله ابدل شيخنا الخ) اي وفاقا لابي شجاع و (قوله ثم ذكر الخ) اي وفاقا لشارحه ابن قاسم الغزوي (قوله باه اعم الخ) قال شيخنا لانها تشمل كل دابة اه (قوله وليس بصحيح الخ) محل تأمل وليس فيما استند اليه إنبات للدعى لجواز ان يكون كل من المذكورين اقتصر على الاشهر او على ما احاط به وقد قال الامام الشافعي لا يحيط باللغة الانبي ولو كان عدم الذكر يدل على العدم للزم بطلان

ما يصدق عليه كان معلوما لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضحة بخلاف معنى الزكاة شرعا لم يكن معلوما لهم لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناستها فكانت دلالة لفظ غير متضحة فليتنا مل (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح ان التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناه بل في نفس البيع ونفس الزكاة فاعتبروا يا اولي الابصار (قوله فمن انكر اصلها ككفر وكذا الخ) عبارة العباب هي اصدار كان الاسلام حيث يجب إجماعا فيكفر جاحده لا حيث اختلف فيه كالغير مكلف

(٢٧) - شرواني وابن قاسم - ثالث - والانعام والقوت والتمر والعنب لثمانية اصناف من الناس يأتي بيانهم في قسم الصدقات (باب زكاة الحيوان) أي بعضه وبدأ به وبالابل منه اقتداء بكتاب الصديق رضى الله عنه ولأنه أكثر أموال العرب (تنبيه) أبدل شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصرح بأنها أعم من النعم وليس بصحيح حكما وإبدالا فالذي في القاموس

أنها الابل والغنم وفي النهاية انها الابل والبقر والغنم فهي أخص من النعم أو مساوية له ومنه قول المتن الآتي ان اتخذنوع الماشية وقوله ولوجوب زكاة الماشية شرطان (٢١٠) الى اخره (لما تجب) منه (في النعم) وجمعه انعام يذكرو ويؤنث سميت بذلك

لكثرة انعام الله فيها (وهي الابل والبقر) الاحلية (والغنم) وتقيدها بالاحلية ايضا غير محتاج اليه لان الظباء انما تسمى شياء البر لا غنم كما اقتضاه كلامهم في الوصية وبقرض انها تسماء فهو لم يشتمر اصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه (لا الخيل والرقيق) وغيرهما غير تجارة لخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (والمتولد من) ما تجب فيه وما لا تجب فيه كالمتولد بين بقر اهلي وبقر وحشي وبين (غنم وظباء) بالمد جمع ظبي ويأتي بيانه اخر الخيل لانه لا يسمى بقر ولا غنما ولا مالزم المحرم جزاؤه تغليظا عليه اما متولد مما تجب فيهما كابل وبقر اهلي فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفهما على الأوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لا للسن كاربعة متولدة بين ضان ومعز فتعتبر بالاكثير كما بينته في شرح الارشاد (ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمسا) لخبرهما ليس فمادون خمس من ذود من الابل صدقة (ففيها شاة وفي عشر شاتان) وفي (خمس عشرة ثلاث) من الشياه (و) في (عشرين اربع) من الشياه (و) في (خمس وعشرين

كل من النقلين بصرى عبارة عرش أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأنها أعم عرفا اه (قوله أنها) أي الماشية (قوله ومنه) أي من إطلاقها مساوية له قول المتن (في النعم) هو اسم جمع لا واحد له فان قيل لو حذف المصنف لفظة النعم كان اخصر واسلم اجيب بانه افاد بذكره تسمية الثلاث نعا مغنى ونهاية (قوله انعام) كذا في اصله رحمه الله تعالى بعد ان كان انعام بذكره فاضرب عليه فليحذر بصرى وكذا في النهاية والمغنى انعام بلاياء (قوله يذكرو ويؤنث) أي يرجوع الضمير عليه وهذا تخالف لقول الجوهري وأسماء الجروع التي لا واحد لها من لفظها لانا كانت لغير الآدمي لزمها التأنيث انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم غش (قوله سميت الخ) حقه ان يؤخر عن قول المتن وهي الابل الخ (قوله لكثرة انعام الله الخ) أي لانها تتخذ للنماء غالبا لكثرة منافعها نهاية ومغنى قول المتن (وهي الابل والبقر والغنم الخ) الابل بكسر الباء وتسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آبال كحمل واحمال والبقر اسم جنس جمعي واحده بقرة وباقور للذكور والانثى فالتاء للوحدة والغنم اسم جنس افرادي يصدق على القليل والكثير وعلى الذكور والانثى وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه شيخنا (قوله وتقيدها الخ) أي تقييد الغنم بالاحلية لاخراج الظباء غير محتاج الخ كردى (قوله ايضا) أي كالبقر (قوله فهو الخ) أي إطلاق الغنم على الظباء قول المتن (لا الخيل) هو مؤنث اسم جمع لا واحد له من لفظه يطلق على الذكور والانثى سميت بذلك لاختيائها في مشيها ووجبهما ابو حنيفة في الاناث من الخيل وحدها ومع الذكور والرقيق اسم جنس افرادي يطلق على الذكر وغيره وعلى الواحد والمتعدد شيخنا ومغنى وكذا في النهاية لا قوله ووجبهما الى والرقيق (قوله لغير تجارة) الى قوله لكن بالنسبة في النهاية لا قوله ويأتي الى لانه وكذا في المغنى لا قوله وإنما لزم الى اما متولد (قوله جمع ظبي) وهو الغزال نهاية ومغنى (قوله لانه) أي المتولد (قوله وإنما لزم الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه إيجاب الجزاء على المحرم بقتله للاحتياط لان الزكاة واساة فناسها التخفيف والجزاء غرامة للمتعدى فتاسبه التغليظ اه قال سم قوله وإنما لزم الخ يتأمل اه ولعل وجهه انه لا يتوهم المناقاة هنا حتى يحتاج الى دفعه بذلك لانهم غلبوا في كل من البابين جانب الوحشي (قوله بالنسبة للعدد) أي كالبقر في هذا المثال (قوله كأربعين الخ) أي كما يعتبر السن في أربعين الخ (قوله فيعتبر بالاكثير) أي سنا كردى (قوله كما بينته في شرح الارشاد) عبارته ثم فيعتبر بالاكثير كما يأتي في الاضحية فلا يخرج هنا إلا ماله سنتان اه بصرى وعش زاد سم وقديقال قياس اعتبار الاخف عدد اعتباره سنا ثم ظاهر الكلام انه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما او لا اه (قوله لخبرهما) أي الصحيحين قول المتن (ففيها شاة) أي ولو ذكر وإنما وجبت الشاة وإن كان رجوعها الى خلاف الاصل للفرق بالفرقين لان إيجاب البعير يضرب بالمالك وإيجاب جزء من بعير وهو الخس مضربة وبالفقرام بالتبميمض مغنى ونهاية (قوله فلا يرد الخ) أي إطلاق قوله وخمس وعشرين بنت مخاض فانه مقيد بقيد الذكور والكبار بقريته ما يأتي (قوله ويجزى) الى قوله لكن فيه في النهاية والمغنى (قوله لاجزائهما الخ) راجع لقوله ويجزى عنها بنتا لبون ايضا قول المتن (وست وسبعين بنتا لبون) أي تعبدا لا بالحساب ولا لافقتضى الحساب ان تجبا في اثنتين وسبعين لان بنت اللبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم وكذا قوله وإحدى وتسعين حقتان وقوله ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون أي تعبدا لا

وزكاة تجارة وفطرة اه (قوله النعم) أي وهي ثلاثة (قوله وإنما لزم) يتأمل (قوله في شرح الارشاد) عبارته ثم بحث انه يزكى زكاة اخفهما اه وهو ظاهر بالنسبة للعدد واما بالنسبة للسن كما في أربعين مستولدة بين ضان ومعز فيعتبر بالاكثير كما يأتي نظيره في الاضحية فلا يخرج هنا إلا ماله سنتان اه وقديقال

بنت مخاض) وسيأتي ان في الذكور ذكرا وفي الصغار صغيرة فلا يرد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنت لبون و) بالحساب (في ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنتا لبون (و) في (إحدى وستين جذعة) ويجزى عنها حقتان أو بنتا لبون لاجزائهما ما زاد (و) في (ست وسبعين بنتا لبون وإحدى وتسعين حقتان و) في (مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) فان نقصت الواحدة أو بهضم الم يجب بوى الحقة بين

(ثم) ان زادت على ذلك تغير
الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة
عشر عشر فينتد (في كل
اربعين بنت لبون و) في
(كل خمسين حقة) لحبر
البخاري عن كتاب ابى بكر
لانس رضى الله عنهم لما
وجهه الى البحرين على الزكاة
بذلك لكن فيه ما يشكل
على قواعدا وقد ذكرت
الجواب عنه في شرح المشحة
وعلم بما تقرر ان في مائة
وثلاثين بنتى لبون وحقة
وفي مائة واربعين حقتين
وبنت لبون وفي مائة وخمسين
ثلاث حقاق ولواحدة
الزائدة على العشرين قسط
من الواجب فلو تلفت واحدة
بعد الحول وقبل التمكن
سقط جزء من مائة واحد
وعشرين جزءا من ثلاث
بنات لبون وما بين النصب
بما ذكر عفو لا يتعلق به
الواجب ولا ينقص بنقصه
لو كان معه تسع ابل فالشاة
في خمس منها فقط فلو تلفت
اربع لم يسقط منها شيء
(فرع) ملك ست ابل
ثلاثة احوال ولم يتركها الزمه
ثلاث شياء لانه اذا اخرج
في كل سنة شاة كان الباقي
نصا باقالة الشيخ ابو حامد
قال العمراني وانما يصح
ان كانت قيمة كل من الست
تساوي قيمة شاة في الحول
الثاني وقيمة شاتين في الحول
الثالث

بالحساب والالوجبت الحقتان في اثنتين وتسعين لما تقدم من وجوب الحقة في ست واربعين ووجبت ثلاث
بنات لبون في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولا دخل للحساب فيه شيخنا (قوله) ثم ان زادت على ذلك
تغير الواجب (الخ) والحاصل ان بنات اللبون الثلاث تجب في مائة واحد وعشرين وتستمر الى مائة
وثلاثين فيتغير الواجب فيجب حينئذ في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة في المائة والثلاثين
حقة وبنتا لبون وفي مائة واربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق وهكذا شرح بافضل
وباقى في الشرح مثله (قوله لما وجهه الخ) ظرف لكتاب ابى بكر (قوله الى البحرين) هي بلفظ التثنية
اسم لافليم مخصوص من البير وقاعدته هجر (فائدة) ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير
ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله تعالى ولان الزكاة انما هي طهرة لما عساه ان يكون
من وجبت عليهم والانبياء مبرؤون من الدنس لمصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال
المنائوي في شرحها مانصه وهذا بناء على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي
خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الزملي القول بوجوب الزكاة عليهم ع ش (قوله) لكن فيه
اى في ذلك الكتاب (قوله) بما تقرر) وهو قوله ثم ان زادت على ذلك تغير الواجب (الخ) (قوله) ولواحدة الخ)
كلام مستأنف (قوله) الزائدة على العشرين) اى في مائة واحد وعشرين (قوله) ان كانت الخ) اى لانها
اذا تساوت في الثاني قيمة شاة وهى الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد الواجب الاول نصا باو في
الثالث قيمة شاتين اى وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد الواجب الاول والثاني نصا باو

قياس اعتبار الاخذ عدد اعتباره سنائمه ظاهر الكلام انه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما
اولا وقد يؤيد بانه لو اعتبر الصورة لاحدهما كان القياس الحاقه به في سائر احكامه اه (قوله) ان كانت
الخ) اى لانها اذا تساوت في الثاني قيمة شاة اى وهى الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد الواجب
الاول نصا باو في الثالث قيمة شاتين اى وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد الواجب
الاول والثاني نصا باهنا معنى كلام العمراني فيما يظهر فتأمل ثم رايت الفقى شيخ المصنف قال معترض اعلى
القمولى الصواب حذف لفظة كل من كلام العمراني فتأمل اه ومع ذلك ففيه نظر ايضا وان تبعه المصنف
فقال في تجريد اعتبار كونها بقيمة شاتين في الثالث لا يتجه وفي تخصيصه ذلك بالشاتين نظر ايضا وقول الفقى
الصواب الخ) اى لانه اذا تساوت واحدة فقط ما ذكر كان الباقي في كل من الحول الثاني والثالث بعد قدر واجب
الاول والثاني نصا باقائمه وانما الذى يتجه في هذا المحل ان يقال انه يشترط في الشاة في الخمس ان تساوى نحو
قيمة خمس بنت مخاض ومر ايضا انفا ان المستحقون شركاء في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص
عفو فلا تتعلق به الزكاة وبهذا الاخير يتبين ان ما قاله الشيخ ابو حامد مبنى على الضعيف ان الواجب يتعلق
بالوقص ايضا ما على الصحيح والشاة في الحول الثاني متعلقة بالخمسة فقط فيلزمه وقصها وكذا في الثالث فلا
فرق بين الخمس والست وما فوقها الى العشر فجزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكرته وانما الصواب ان
حكم ذلك حكم الخمس فيما قدمه فيه انفا وعلى التنزل واعتماد كلام الشيخ يوجه ما ذكره بان المستحقين
شاركوه في الحول الثاني بقيمة شاة والغالب نقصها عن قيمة واحدة من الست وفي الثالث شاركوه بقيمة شاتين
والغالب فيهما ذلك ايضا فصح قول الشيخ تعليلا لما ذكره اه اذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باقائمه
ذلك فانه مما يشبهه ومن ثم غلط فيه المصنف وغيره اه واقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على
المذكورين بالغفلة والغلط الى ان الوقص لا يتعلق به الزكاة والبير السادس في المثال وقص فلا يتعلق به
الزكاة فهو كعدمه فلا يجب للعام الثاني والثالث شيء لنقص النصاب وهو الخمس لملك المستحقين بتمام العام
الاول مقدار شاة منها ولقاتل ان يقول لاذنقص النصاب بعد تمام العام الاول لملك المستحقين ما ذكره كل من
البير السادس ولا تكون التكملة وقصا لان الوقص ما زاد على النصاب والتكملة حينئذ غير زائدة فينقد
الحول الثاني لتحقق النصاب بالتكملة بالنسبة اليه ايضا وهكذا وبهذا يظهر ان ما ادعاه من الغفلة والغلط

وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر سم (قوله واعترض بان الصواب إسقاط كل) أي وأبدالها بلفظ واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست الخ كذا يظهر انه المراد وانما كان الصواب ذلك لانه اذا ساوت واحدة فقط ماذا كر أي قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث كان الباقي في كل من الثاني والثالث بعد قدر واجب الاول والثاني نصا باقتناله سم (قوله كما بينته في شرح العباب) عبارة هناك بعد كلام نصه وإنما الذي يتجه في هذا المحل ان يقال يشترط في الشاة في الخمس ان تساوي نحو قيمة خمس بنت مخاض وسمان المستحقين شركاء في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص عفو فلا يتعلق به الزكاة وبهذا الاخير يتبين ان ما قاله الشيخ ابو حامد بن عيسى على الضعيف ان الواجب يتعاق بالوقص ايضا اما على الصحيح فالشاة في الثاني متعلق بالخمسة فقط فيلزم نقصها وكذا في الثالث فلا فرق بين الخمس والست وما فوقها إلى العشر فيلزم بالمصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكرته وانما الصواب انه تلزم شاة فقط للاول انتهى واقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على المذكورين بالغفلة والغلط إلى ان الوقص لا يتعلق به الزكاة والبعير السادس في المثال وقص فلا يتعلق به الزكاة فهو كالعدم فلا يجب العام الثاني والثالث شيء من نقص النصاب وهو الخمس بملك المستحقين بتمام العام الاول مقدار شاة منها ولقائل ان يقول اذا نقص النصاب بتمام العام الاول بملك المستحقين ماذا كر كمل من البعير السادس ولا تكون التسكلة وقصا لان الوقص ما زاد على النصاب والتسكلة حيلة غير زائدة فينقد الحول الثاني لتحقيق النصاب بالتسكلة بالنسبة اليه ايضا وهكذا يظهر ان ما ادعاه من الغفلة والغلط لا منشأه إلا الغفلة والغلط نعم يرد عليهم شيء اخر غير ما ذكره وهو انه اذا كان قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني اخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان إلا ان يجاب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوي قيمة شاتين فهي قدر واجب العام الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة اخرى فليتناهل اه سم بحذف (قوله وكله الخ) أي من اقوال الشيخ ابي حامد والعمراني ومن اعترضه (قوله كاملة) إلى قول الماتن وقيل ستة في النهاية والمعنى لا قوله وحينئذ إلى وهذا (قوله كاملة) عبارة المحل والشرابي والرهلي أي وغيرهما وطعن في الثانية وكذا في البقية والظاهر انه لا تخالف وان مرادهم ما به يتحقق كمال السنة فلا يصري (قوله لان ما الخ) أي سميت به لان الخ نهاية (قوله فتصير ما خضا الخ) فيه تفرع الشيء على نفسه عبارة النهاية والمعنى فتصير

واعترض بان الصواب إسقاط كل والتعبير بشاة في الثالث ايضا وكله مبني على ضعيف ان الوقص يتعلق به الزكاة خلافا لمن غلط فيه كما بينته في شرح العباب قبيل قسم الصدقات بما يعلم منه ان الواجب شاة في الحول الاول فقط فانظره فانه مهم (وبنت المخاض لها ستة) كاملة لان امها أن لها ان تحمل ثانيا فتصير ما خضا إلى حاملا

لا منشأه إلى الغفلة والغلط فنعوذ بالله من الهجوم على تغليط الائمة من غير تثبت ومراجعة للافاضل السنين العديدة نعم يرد عليهم شيء اخر غير ما ذكره وهو انه اذا كانت قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة وفي الثالث قدر قيمة شاتين وفرضنا ان قيمة كل في العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني اخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان وبالأولى البعض اذا فرضنا ان قيمة كل في العام الاول دون قيمة شاة مع ان اطلاقهم شامل لذلك فليتناهل إلا ان يجاب بانه اذا صارت مع كل ابتداء الحول الثالث تساوي قيمة شاتين فهي قدر واجب العام الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة اخرى فليتناهل (قوله واعترض بان الصواب إسقاط كل) أي وأبدالها بلفظ واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست تساوي الخ كذا يظهر انه المراد (قوله كما بينته في شرح العباب الخ) قال في العباب ولو لم يترك اربعة بناتها او خمس من الابل حولين ولم تتولد منهم زكاه من غير ما هو من عينهم الزمة شاة فقط للحول الاول اه أي لان المستحق شريره فهو شريك في المثال الاول بشاة وفي الثاني بقدر قيمة شاة والحاطة معه غير مؤثرة لإدراكه عليه لعدم تعيينه ثم قال في العباب أو أي لم يترك ستا أي من الابل ثلاثة احوال لزومة ثلاث شياه اذ كان إذا اخرج لكل سنة في النصاب قال الشارح في شرحه هذا ما في الجواهر عن الشيخ ابي حامد وعلموه بانه إذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باقتناله العمراني وهذا صحيح ان كان قيمة كل واحدة من الست تساوي قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين

(واللون سنتان) كاملتان لانها آت لها ان تلد ثانيا ويصير لها البن (والحققة ثلاث) كاملة لانها استحققت ان تتركب ويحمل عليها ويطرقها
الفحل ويقال للذ كرحق لانه استحق ان يطرق (والجدعة اربع) كاملة لانها تجذع (٢١٣) مقدم اسنانها اى تسقطها وظاهر

كلامهم انه لا عشرة هنا
بالاجذاع قبل تمام الاربع
وحينئذ يشكل بما ياتى فى
جدعة الضان وقد يفرق بان
القصد ثم بلوغها وهو يحصل
باحد امرين الاجذاع
وبلوغ المسنة وهنا غاية
كالحا وهو لا يتم إلا بتام
الاربع كما هو الغالب وهذا
آخر اسنان الزكاة وهو
نهاية الحسن درا ونسلا
وقوة واعتبر فى الجميع الانوثة
لما فيها من رفق الدر والنسل
(والشاة) الواجبة فمادون
خمس وعشرين من الابل
(جدعة ضان لها سنة) كاملة
وان لم تجذع او اجذعت
وان لم تبلغ سنة (وقيل ستة
اشهر او ثنية معز لها سنتان)
كاملتان (وقيل سنة) وقيدت
الشاة هنا بالجدعة او الثانية
حملا للطاق على المقيّد كما
فى الاضحية (والاصح انه
خير بينهما) اى الجدعة
والثنية (ولا يتعين غالب
غنم البلد) اى بلد المال بل
يجزى اى غنم فيه لصدق
الاسم ولا يجوز العدول
عنه هنا وفيما ياتى فى زكاة
الغنم إلا لمثله او خير منه
قيمة وحينئذ قد يمتنع
التخيير المذكور ويتعين
الضان فيما لو كانت غنم
البلد كلها ضائنة وهى اعلى
قيمة من المعز ويشترط
كما صححه فى المجموع خلافا

من المخاض اى الحوامل اه (قوله ويصير لها الخ) الاولى ابدال الواو بالفاء كفى النهاية والمعنى قول المتن
(واللون) معطوف على المخاض (قوله والحققة) معطوف على بنت الخسم قول المتن (وبنت المخاض الخ)
قال العاقمى فى شرح الجامع الصغير وهو اى الابل حوار بضم الحاء وبالراء ثم بعد فصله من امه لفصيل ثم فى
السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفى الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفى الرابعة حق وحققة وفى الخامسة
جذع وجذعة وفى السادسة ثنى وثنية وفى السابعة رباعى ورباعية بفتح الراء وفى الثامنة سدس بفتح
السين والدال وسديسة وفى التاسعة بازل وفى العاشرة مخلف بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة اه زاد شرح
الروض ثم لا يختص هذان اى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر فاذا كبر بان جاوز
الحتمس سنين بعد العاشرة فهو عودة بفتح العين وإسكان الواو فاذا هم فالذ كرحم بفتح القاف وكسر
الحاء المهملة والانى ناب وشارف انتهى اه ع شر (قوله ان يطرق) اى وان يحمل عليه ايضاح ش (قوله
او اجذعت الخ) عطف على قول المتن لها سنة قول المتن (وقيل سنة) وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين
الاجماع نهاية ومعنى (قوله حملا للطلق على المقيّد) اى بجامع ان فى كل شاة مطلوبة شرعا بحجى (قوله
اى بلد المال) الى قوله لان الواجب فى النهاية والمعنى الا قوله هنا الى المثلثة وقوله وحينئذ الى ويتعين
(قوله اى بلد المال) شامل لغنمه هو سم اى المالك (قوله لصدق الاسم الخ) عبارة النهاية والمعنى الخبر فى كل
خمس شاة والشاة تطلق على الضان والمعز اه (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم بلد المال الى
غنم بلد آخر نهاية ومعنى (قوله هنا) اى فى الغنم المخرج عن الابل (قوله وفيما ياتى فى زكاة الغنم الخ)
كذا فى المنهج والاسنى (قوله وحينئذ قد يمتنع الخ) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونه سم
(قوله ويتعين الخ) عطف على تفسير (قوله ويتعين الضان الخ) اى عن الابل ولا يجوز اخراج المعز عنه سم
ونهاية قال ع شر وقياسه انه لو كان غنم البلد كلها من المعز وان التثنية منها على قيمة من جدعة الضان
تعيّنت ثنية المعز واقتصار الشارح مر على الضان نظر للغالب من ان قيمة الضان أكثر من قيمة المعز اه
(قوله كما صححه فى المجموع) وهو المعتمد نهاية قال ع شر قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض
تسكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتى ان ابله مثلا لو اختلفت صحة ومضى اخرج صحيحة قيمتها
دون قيمة المخرج عن الصحاح الخاص وقياسه ان يقال يخرج هنا صحيحة عن المراضى دون قيمة الصحيحة
المخرجة عن السليمة واما مجرد كون الشاة فى الذمة والمعيّب لا يثبت فمالا يستلزم مساواة قيمة المخرجة
عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة اه وما ذكره ياتى فيما لو كان الابل صغارا (قوله صحة الشاة الخ)
اى بخلاف بغير الزكاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيجزى ولو مريضة إن كانت ابله او اكثرها
مراضا على المعتمد شوبرى اه بحجى (قوله بخلافه فيما ياتى الخ) اى فان الواجب ثم فى المال نهاية (قوله فان لم

فى الحول الثالث وفيما قاله العمرانى نظر ظاهر (قوله فى المتن واللون) معطوف على المخاض وقوله
والحققة معطوف على بنت (حملا للطاق على المقيّد كفى الاضحية) الحل كفى الاصول بالقياس فليحذر
القياس هنا (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم البلد هنا وفيما ياتى فى زكاة الغنم الخ) مثله فى الروض
وشرحه وقد يفهم منه انه فى زكاة الغنم لا يجزى مادون غنم البلد وان كان مثل غنمه ولا يثنى إشكاله للقطع
باجزاء المخرج من غنمه وان كان دون غنم البلد فكيف لا يجزى إخراج مثله اذا كان دون غنم البلد مع انه
لا يتعين الاخراج من عين غنمه والوجه ان المراد انه لا يجزى مادون غنم البلد اذا كان اى غنم البلد دون
غنمه او مثله اما اذا كان اعلى واخرج من دونه الذى هو كغنمه هو فلا وجه الا للاجزاء بل هذا من غنمه لانه
لا يجب الاخراج من عينه بل يجوز ثنائها ولو بالشراء بل قد يقال غنم البلد فى قوله لا يجوز العدول عنه شامل
لغنمه وقلتها مل (وحينئذ قد يمتنع) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونه اه (ويتعين الضان)

لما قد يقتضى تصحيحه كلام الروضة وأصلها صحة الشاة وكالحا وإن كانت الابل مريضة او معيبة لان الواجب هنا فى الذمة فلم يعتبر
فيه صفة المخرج عنه بخلافه فيما ياتى بعد الفصل

يحد) إلى قوله كمن فقد الخ في المغنى (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر سم اه بصرى (قوله فرق قيمتها الخ) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة غير منضبطة لتفاوتها جدا الا ان يقال الواجب قدر قيمة اى صحبة تجزئة ولو اقلها سم (قوله ولا بالثمن) اى لا فى ملكه ولا بالثمن (قوله ولو عن اناث) إلى قوله بناء فى النهاية والمغنى إلى قوله إذ توافها إلى المتن قوله ثم بدلها إلى الا انه (قوله اصدق اسم الشاة) اى فى الخبر (قوله للوحدة) اى للثلاثين شرح بافضل (قوله وبه فارق) اى بانها من غير الجنس اه (قوله اى ما يجب فيها) هذا التفسير يخرج الثانية أى من الابل وكلام غيره كما صرح بدخولها وهو متجه لانها اذا أجزأت فى الخمس والعشرين وما فوقها فاما دونها بالاولى وحينئذ فالاولى تفسيره بما يجزى فيها بصرى (قوله وهو بنت مخاض الخ) هل يشترط الصحة والكمال فيها وان كانت ابله مراضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب فى الذمة إذ الواجب ليس فى المال إذ الواجب اصاله هو الشاة وهى فى الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فيه نظر والمتجه الاول لان يوجده نقل بخلافه سم اقول يؤيد الثانى قول الشارح الا ترى ولا جزائه عنها الخ وتقدم انفا عن الشورى اعتماد وكلام المغنى والنهاية كالصرح فيه عبارتها وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أن بنت مخاض فافوقها كما فى المجموع وكونه مجزئ عن خمس وعشرين فان لم تجز عنهم لم تقبل بدل الشاة اه وكذا فى شرح المنهج لإفقره وكونه الخ قال ع ش قوله وكونه مجزئ الخ يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها معيبة فاخرج بنت مخاض معيبة من جنس الخرج عنه فتجزى وعليه فيفرق بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحيحة وان كانت ابله مراضا وبين ما لو اخرج بنت مخاض معيبة عمادون خمس وعشرين مريضه بان المريضه تجزى عن خمس وعشرين مريضه فتجزى عمادونها بالاولى والشاة فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس ووجهها الشارح وجب ان تكون صحيحة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لظاهر ما تقدم آنفا عن المغنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ فى الروض ما يوافقه وفى شرح الارشاد للشارح وتجزى بنت المخاض او بدلها عند فقدها من ابن لبون او نحوه كما يأتى وفى كلام المجموع ما ينافى ذلك خلافا لما فهمه الاسنوى وتبعه شرح المنهج وكذا شيخنا الامام ابو الحسن البكرى فقال ولا يجزى ابن لبون وان اجزا فى غير هذا المحل (وقوله عند فقدها) افادته لا يجزى مع وجودها انتهت وعبرة السكردى على بافضل قوله كابن لبون عند فقدها نقله فى شرحى الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام فى شرحى البهجة وصرح به فى الاثنى وجرى عليه الزيادة فى حواشى المنهج وسم

أى عن الابل (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان فى البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر (قوله فوق قيمتها درهم) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة لا يمكن الوقوف عليها لعدم انضباطها بتفاوتها جدا الا ان يقال الواجب قدر قيمة اى صحبة تجزئة ثم بقى انه هل يعتبر قيمتها بالبلد مطلقا وان كان جرد فيها شىء قبل او لا مطلقا راجعه (قوله لا يأتى على الاصح انه اصل) اى هنا (قوله وهو بنت مخاض فما فوقها الخ) هل يشترط الصحة والكمال فى بنت المخاض وما فوقها وان كانت ابله مراضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب فى الذمة إذ الواجب ايسر فى المال إذ الواجب اصاله الشاة وهى فى الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فيه نظر والمتجه الاول الا أن يوجده نقل بخلافه فليراجع (قوله ثم بدلها عند فقدها) يوافقه قول الروض فرع تجزى بنت مخاض ثم بدلها فى خمس من الابل إلى خمس وعشرين اه وقوله ثم بدلها فى نسخة او بدلها كما قاله فى شرحه وقوله بدلها قال فى شرحه من ابن لبون ونحوه كما يأتى اه وفى شرح الارشاد للشارح وتجزى بنت المخاض او بدلها عند فقدها من ابن لبون او نحوه كما يأتى وكلام المجموع لا ينافى ذلك بل يقتضيه خلافا لما فهمه الاسنوى اه لكن قال فى المنهج ويجزى بغير الزكاة قال فى شرحه وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أن بنت مخاض فما فوقها كفى المجموع اه وقضيته عدم اجزاء الذكر هنا وان اجزأ عن خمس وعشرين عند فقده بنت المخاض واعتمده

فان لم يجد صحبة فرق قيمتها دراهم كمن فقد بنت المخاض مثلا فلم يجدها ولا ابن لبون ولا بالثمن فيفرق قيمتها للضرورة (و) الاصح (أنه) يجزى الذكر ولو عن اناث وهو جذع ضأن أوثنى معز كالاضحية لصدق اسم الشاة عليه إذ توافها للوحدة كما يأتى فى الوصية ولانها من غير الجنس وبه فارق منع اخراج الذكر عن الاناث فى الغنم والفرق بانه هنا بدل وثم أصل لا يأتى على الاصح أنه اصل أيضا إلا أن يراد البدلية من حيث القياس إذ هى لا تنافى الاصاله من حيث الاجراء من غير نظر لقيمة الابل (وكذا بغير الزكاة) أى ما يجب فيها وهو بنت مخاض فما فوقها ثم بدلها كابن لبون

خمس وعشرين) وان نقص
عن قيمة الشاة بناء على الاصح
انه الاصل أى القياس وان
كانت الشاة هي الاصل أى
المنصوص عليه فالواجب
احدهما لا بعينه وبهذا
يجمع بين الخلاف في ذلك
ولا جزاءه عنها فعداؤها
أولى فلوا أخرجه عن خمس
مثلا وقع كله فرضا لتعذر
تجزيه بخلاف نحو مسح كل
الراس في الوضوء فان قلت
بل يمكن تجزيه بنسبة قيمة
الشاة الى قيمته بدليل ما روجه
الركشي في اخراج بنت
الليون عن بنت المخاض انه
لا يقع فرضا إلا ما يقابل
خمس وعشرين جزءا من
سنة وثلاثين بدليل اخذ
الجبران في مقابلة الباقي
قلت ممنوع لان الواجب
ثم الشاة اصاله وهي من غير
الجنس فتعذر تجزيه لان
القيمة تخمين وهما من
الجنس ففيه زيادة بحسوة
مهرقة بالاجزاء من غير
نظر لقيمة فأمكن فيه
التجزى وخرج بغير الزكاة
ابن المخاض ومادون بنت
المخاض (فان عدم) من
عنده خمس وعشرون
(بنت المخاض) بان تعذر
اخراجها وقت ارادة
الاخراج ولولنجورهن
بموجب مطلقا أو بحال
لا يقدر عليه او غصب عجز
عن تخليصه أى بان كان فيه

في شرح أبي شجاع ونقل الشورى عن الشيخ عميرة اجزاء ابن اللبون ولو مع وجود بنت المخاض وظاهر
الخطيب والجمال الرمى عدم اجزاء ابن اللبون مطلقا اه (قوله الاصح انه يجزى) أى عوضا عن الشاة
اتحدت او تعددت نهاية ومعنى قال عش ظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة افضل منه وينبغي ان يقال
بافضلته لانه من الجنس وإنما اجزا غير مر فقا بالمالك ومحل افضليته على الشاة ان كانت قيمته أكثر من قيمة
الشاة فان تساوى من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس او الشاة لانها المنصوص عليه او يتخير بينهما
كل محتمل والا قرب الثالث اه (قوله ولا جزاءه) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولا جزاءه الخ)
عطف على قوله بناء على الاصح الخ (قوله فلوا أخرجه الخ) عبارة النهاية وهل يقع فيما لو أخرجه عما دونها
كله فرضا او بعضه كخمس من خمسة فيه وجهان يجريان فيما لو ذبح المتمتع بدنة او بقرة بدل الشاة هل تقع
كلها فرضا او سبعة او فيمن مسح جميع راسه في وضوءه او اطال ركوعه او سجوده فوق الواجب ونحو ذلك
وافقوا الدرر رحم الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا وفي مسح جميع الراس ونحوه بوقوع
قدر الواجب فرضا والباقي نفلا والضايط لذلك أن ما لا يمكن تمييزه يقع الكل فرضا وما أمكن يقع البعض
فرضا والباقي نفلا كما مر اه وفي المغنى بعد ذكر مثلها وهو ظاهر اه قال عش قوله مر وما أمكن
يقع البعض الخ أى سواء أمكن تجزئته بنفسه كمسح جميع الراس او ببدله كما لو أخرج بنت لبون عن
بنت مخاض بلا جبران كما يأتى اه (قوله انه الخ) بيان لما روجه الزركشى والضمير للشان (قوله
إلا ما يقابل خمسة وعشرين الخ) الاخصر الواضح الا قدر خمسة الخ (قوله في مقابلة الباقي) وهو احد
عشر جزءا (قوله لان الواجب ثم) أى في اخراج بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين (قوله لان القيمة
تخمين الخ) وايضا فالشاة قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها فلا يتصور نسبة اصلا سم (قوله وهما)
أى في اخراج بنت اللبون عن بنت مخاض قول المتن (فان عدم الخ) أى في ماله بدليل ولا يكلف شراءه الخ سم
عبارة المغنى بان لم تكن في ملكه وقت الوجوب اه وعبارة الروض وشرحه يؤخذ ابن لبون ولو خشي
ومشتري عن بنت مخاض لم تكن في يده يعنى في ملكه وكذا حق وما فوقعه وان كان كل منهما اقل قيمة منهما ولا
يكلف تحصيلهما بشراء أو غيره اه (قوله بان تعذر) الى قوله بخلاف الكفارة في النهاية إلا قوله أى بان
كان الى المتن (قوله وقت ارادة الاخراج) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما مر (قوله او غصب) أى اؤذو عجز

شيخنا الامام أبو الحسن البكرى في شرحه فقال ولا يجزى ابن لبون وان أجزأ في غير هذا المحل اه فقد تبعا
ما قاله الاسنوى فليتأمل (قوله عند فقدها) افادانه لا يجزى مع وجودها (قوله فلوا أخرجه عن خمس مثلا
وقع كله فرضا لتعذر تجزيه بخلاف مسح كل الراس في الوضوء) في شرح العباب في قول العباب في باب الوضوء
ولذا عمر راسه ولو دفعة فمأقع عليه الاسم فرض والباقي تطوع في سياق النقل عن المجموع بعد ان ذكر خلافا
في ذلك مانصه ومن نظائر ذلك ما لو طول قيام الفرض او الركوع او السجود زيادة على قدر الواجب فقبل
الواجب الجميع وقيل القدر الذى لو اقتصر عليه اجزأه وما لو أخرج بعير عن خمس من الابل فقبل الواجب
الخمس وقيل الواجب الجميع وما لو نذر ان يهدى شاة او يضحى بها فخرج بدنه فقبل الواجب السبع وقيل
الواجب الجميع والاصح الاول الى ان قال اه وما روجه من ان الباقي تطوع جرى عليه ايضا في التحقيق هنا
وفي الروضة في بابي الدماء والاضحية وفي المجموع في النذر لسكتة رجح في الزكاة ان الزائد في غير ما فرض وفي
بقية الصور نفل وقال ان الاصحاب متفقون على تصحيحه وكلام الروضة واصحابها بما يفهمه وبقوله الاتفاق
عليه يعلم أنه المعتمد اه وبجواب السؤال الذى أورده هنا يظهر الفرق بين مسألة الزكاة ما لو نذر ان يهدى
شاة او يضحى بها لان شاة نحو النذر والاضحية مقابلة شرعا بعجز من البدنة (قوله لان القيمة تخمين) قد يقال
هذا لا يمنع امكان التجزى مع اعتبار الشرع التقويم وان كان تخمينيا فيما لا يخص من المسائل وفيه ما يأتى
في الفصل الاتى (قوله لان القيمة الخ) وايضا فالشاة ثم قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها
فلا يتصور نسبة اصلا (قوله في المتن فان عدم) أى في ماله بدليل ولا يكلف شراءه الخ

(فان لبون) او خنثى ولد لبون يخرج عنها وان كان اقل قيمة منها ولا يكلف شراءها وان قدر عليها بخلاف الكفارة لبناء الزكاة على التخفيف ولا يجوز الخنثى من اولاد الخاض قطعاً لعدم تحقق الانوثة كذا قيل وفيه نظر لجريان خلاف قوى باجرام ابن الخاض فلا قطع وله اخراج بنت المليون مع وجود ابن (٢١٦) اللبون لكن ان لم يطلب جبرانا ولو فقد الكل فان شاء اشترى بنت مخاض او ابن لبون اما

لذا لم يعد بنت المخاض بان وجدها ولو قبيل الاجراج فيتعين اخراجها ولو معلوفة بخلاف ما لو وجدها وارثه بين تمام الحول والاداء فلا يتعين على المعتمد والفرق ظاهر وبحت الاسنوي انها لو تلفت بعد التمكن من اخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره فان قلت ينافية ما بحثه ايضا ان العبرة في التذنب بوقت الاداء المعبر عنه فيما تقرر بارادة الاخراج قلت يتعين ان مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادته الاخراج مع التمكن ثم مع ذلك اخر حتى تلفت فان قلت يلزم عليه انه يلزمه البقاء على تلك الارادة بان لا يعدل لما يتاخر اخراجه عنها قلت ليس ذلك بعيد لان هذا التعيين حينئذ فيه احتياط تام للمستحقين فعدوله عنه بقيد المذکور تقصير اي تقصير وممرانه اذا لم يجدها ولا ابن لبون فرق قيمتها ومحلها ان لم يكن بماله سن مجزى وامكن الصعود اليه مع الجبران والا وجب على ما بحثه شارح وايد غير بان ابن اللبون بدل وقد الزموه تحصيله فكذا هنا اه وفي كل من البحث والتأيد نظر ظاهر

عن الامساك فيما يظهر وعليه فينبغي ان يفسر العجز بتظير ما فسر به الشارح في النصب بصري (قوله فان لبون او خنثى الخ) اي لانه جاء في رواية ابى داود فان لم يكن فيها بنت مخاض فان لبون ذكر وقوله ذكر اراد به التاكيد لدفع توهم الغلط والخنثى اولى ولواراد ان يخرج الخنثى مع وجود الانثى لم يجزه لاحتمال ذكره مغنى ونهاية (قوله وان كان) اي ولد اللبون ذكر او خنثى (قوله منها) اي من بنت المخاض (قوله وان قدر عليها) الاولى التذكير عبارة المغنى على شراء بنت مخاض اه (قوله وفيه نظر) اي في قوله قطعاً (قوله فلا قطع) اي فان الخنثى ولد المخاض اولى من ابن المخاض (قوله او ابن لبون) اي او حقا او خنثى ولد لبون او حق شرح المنهج (قوله بان وجدها) اي في ملكه اسنى (قوله لو وجدها وارثه) اي بان مات المورث بعد تمام الحول وقبل الاداء فقوله بين الخ متعلق بقوله وارثه (فلا يتعين على المعتمد) المعتمد التعيين كما مورث لان العبرة بوقت الاداء شرح مراره سم عبارة مع الماتن وان عدم بنت المخاض حال الاخراج على الاصح حتى لو ملكها او وارثه من التركة ازمه اخراجها اه فقيد تعيينها على الوارث لكونها من التركة خلافا لما حكاه سم عنه من الاطلاق (قوله امتنع ابن اللبون) الا وجه عدم امتناعه اعتبارا بحالة الاداء شرح مراره سم عبارة ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكن من اخراجها فلا وجه عدم امتناع ابن اللبون اعتبارا بحالة الاداء كما استظهره السبكي خلافا للاسنوي اه قال ع ش اي وان كان تلفها بفعله على ما اقتضاه اطلاقه وذكر ابن حج عن بحث الاسنوي ما يخالفه واطال في تأييده وإلى رده اشار الشارح مر بقوله خلافا للاسنوي اه (قوله ينافية) اي البحث المذکور (قوله فيما تقرر) اي في حل الماتن فقوله بارادة الاخراج اي بوقتها على حذف المضاف (قوله هنا) اي في البحث الثاني (قوله ثم مع ذلك) اي مع التمكن وقت الارادة (قوله يلزم عليه) اي على ذلك المراد كرى (قوله انه يلزمه) اي المالك (قوله بان لا يعدل الخ) يعنى عن تلك الارادة لارادة اخراج نحر ابن اللبون غرض بنت المخاض الموجودة حتى تلفت (قوله لما يتاخر اخراجه عنها) ضمير اخراجه يرجع الى ما وعنها الى بنت المخاض (قوله ذلك) إشارة الى قوله انه يلزمه البقاء الخ كرى (قوله لان هذا التعيين) اي تعين اخراج بنت المخاض حينئذ اي حين تلفها بعد التمكن بالمعنى المذكور ويحتمل ان المراد بقوله هذا التعيين البقاء على تلك الارادة وبقوله حينئذ حين كون المراد ما ذكر (قوله فيه) اي في هذا التعيين وكذا ضمير عنه و(قوله بقيد المذکور) هو قوله مع هذا التمسك هذا ما ظهر لى في حل هذا المقام ثم رايت في السكردى ما نصه قوله حينئذ يرجع الى قوله ان مراده الخ والضمير في فيه وفي عنه يرجعان الى هذا التعيين وقوله بقيد المذکور إشارة الى قوله لما يتاخر الخ وقوله تقصير اي تقصير اي تقصير عظيم فيصير اثا اه (قوله وم) اي قبيل قول المصنف وانه يجزى الذكر (قوله ومحل) اي مامر (قوله سن مجزى الخ) شامل للثنية التي لها خمس سنين وطمنت في السادسة وليست من اسنان الزكاة (قوله والاوجب الخ) اي الصعود اليه (قوله على ما بحثه شارح الخ) وكذا بحثه الشيخ عميرة ثم نقله عن العراقي في النسكت ع ش (قوله تحصيله) اي اخراج ابن اللبون (قوله انه الخ) بيان للنقول والضمير لمن عدم بنت مخاض وبدله (قوله ويجزى ذلك الخ) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل الماتن الانثى (قوله في سائر اسنان الزكاة الخ) عبارة شيخنا عن عدم واجبا من الابل ولو جذعة في ماله ان يصعد درجة ولو للثنية وبأخذ جبرانا بشرط ان تكون الله سليمة او ينزل درجة ويعطى الجبران اه (قوله فكذا بتحصيل اصل اخر)

(قوله فلا يتعين على المعتمد) المعتمد التعيين كما مورث لان العبرة بوقت الاداء شرح مر (قوله فكذا بتحصيل اصل اخر) قد يقال الاصل الاخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة (قوله في الماتن

أما البحث فلا لأنه مخالف للنقول في الكفافية وجرى عليه الاسنوي والزر كشي وغيرهما أنه مخير بين اخراج القيمة والصعود بشرطه كما حرره في شرح العباب ويجزى ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب غير الدافع بين اخراج قيمته والصعود والنزول بشرطه واما التأيد فلوضوح الفرق بين البذل والاصل فكيف يقاس احدهما بالآخر حتى يقال إذا لم يتم تحصيل البذل فكذا بتحصيل اصل اخر

(والمعينة كعمدومة) فيخرج ابن اللبون مع وجودها (ولا يكلف) بنت مخاض (كريمة) أي دفعها وأبله مهازيل بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم كما يأتي للخبر الصحيح إياك وكرائم أمواهم (لكن تمنع) الكريمة إذا كانت عنده (٢١٧) (ابن لبون) وحقا (في الاصح) لوجود بنت

مخاض يجوز ثمة بماله فلزمه شراء بنت مخاض أو دفع الكريمة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها لأنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها فلا يؤخذ (في الاصح) وفارق اجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض بأن فيه مع ورود النص زيادة سن عليها توجب تميزه بفضل قوة ورود الماء والشجر والامتناع من صفار السباع والتفاوت بين الحق وبنت اللبون لا يوجب هذا الاختصاص (ولو اتفق فرضان) في إبله (كما تقي بعير) فرضا خمس بنات لبون أو أربع حقائق لأنها خمس أربعينات وأربع خمسينات (فالذهب) أنه لا يتعين أربع حقائق بل (الواجب) (هن) أو خمس بنات لبون حيث لا غبط لما يأتي لأن كلا يصدق عليه أنه واجب ولا يجوز إخراج حقتين وبنت لبون ونصف وإن كان غبط للتشقيص وقضيته أجزاء ثلاث مع حقتين وأربع مع حقة مثلا إذا كان مع وجود الفرضين عنده هو لا غبط وهو كذلك لكن يشكل عليه أن من خير بين شيتين لا يجوز لها تبعضها كما في كفارة اليمين وقد يفرق

قد يقال الأصل الآخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة سم قول المتن (والمعينة الخ) أي والمقصود العاجز عن تخليصها والمرهونة مؤجل أو بحال وعجز عن تخليصها مغنى وتقدم في الشرح وعن النهاية مثله (قوله فيخرج) إلى قوله مثلاً في النهاية والمغنى الأقوله حيث إلى لأن قول المتن (ولا يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل إذ عليهما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم إلا واحدة فمزيله جاز إخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم إلا واحدة فمزيله جاز إخراجها مع كريمة فليراجع ذلك سم أقول يأتي عن الأسنى ما يصرح بمأقوله أولاً وأما قوله ثانياً ففي البحري عن الأطفحى أنه لو كان بعض أبله كراماً وبعضها مهازيل يخرج كريمة بالقسط الاتي فيما إذا كان بعضها صحاحاً وبعضها مرأساً (قوله وإبله الخ) أي بقيتها أسنى (قوله مهازيل) أي هذا لا ليس عيباً سم (قوله بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم) أي فيلزمه إخراج كريمة مغنى ونهاية (قوله كما يأتي) أي في الفصل الاتي في شرح وخيار (قوله إياك وكرائم أمواهم) وكرائم الأموال نفقاتها التي يتعاق بها نفس مالكمها لعتها بسبب ما جمعت من جميل الصفات فإن أطوع بها فقد أحسن أسنى (قوله مع ورود النص) أي في اجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض (قوله لا يوجب هذا الاختصاص) أي اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعاً ونهاية ومغنى (قوله في إبله) أي أو بقره ولا يكون ذلك إلا فيهما حقتي أي بحيرى (قوله لما يأتي) أي في قول المصنف وإن وجدتهما الخ (قوله وقضيته) أي قضية تعليل عدم الجواز بالتشقيص (قوله اجزاء ثلاث مع حقتين) أي زيادة نصف بنت لبون على الواجب تبرعاً (قوله وأربع مع حقة) أي بأن يزداد على الواجب ربع بنت لبون (قوله إذا كان) متعلق بالأجزاء والضمير المستتر راجع لإخراج كل من ثلاث بنات لبون مع حقتين وأربع بنات لبون مع حقة (قوله هو الا غبط) هل أو المساوى في الغبطة سم أي كما يؤيد مسألة المتن مع قول الشارح حيث لا غبط (قوله وهو كذلك) أي كافي الروض وشرحه وإن لم يذ كر الشرط المذكور سم وقوله كافي الروض الخ أي والنهاية والمغنى وقوله وإن لم يذ كر الشرط الخ أي هنا صريحاً لا يؤيد من سابق كلامه اعتبار الشرط المذكور هنا أيضاً (قوله لكن يشكل عليه) أي على اجزاء ما ذكر قول المتن (فإن وجد بماله الخ) عبارة المغنى والنهاية وأعلم أن هذه المسئلة خمسة أحوال لأنه إما أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين أو بأحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو بأحدهما أو لا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه وقد شرع بيان ذلك فقال فإن وجد الخ اه (قوله كاملاً) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو بصفة الكرم (قوله كاملاً) أي تماماً بجزئانهاية ومغنى قول المتن (أخذ) أي وإن وجد شيء من الآخر إذ الناقص كالمعوم شرح المنهج وأسنى وشيخنا (قوله أن لم يحصل الآخر الا غبط) أي والأتعين الا غبط وينبغي أو المساوى في الغبطة أي ولا يتعين ما بماله سم ويوافقه قول المغنى والنهاية وقوله أخذه يقتضى أنه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ وعبارة الروضة والمحرم لا يكف تحصيل الآخر وإن كان غبط وهي

ولا يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أو محله في غير نحو الولي والوكيل إذ عليهما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم إلا واحدة فمزيله جاز إخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم إلا واحدة فمزيله جاز إخراجها مع كريمة فليراجع ذلك (قوله وإبله مهازيل) أي هذا لا ليس عيباً (قوله إذا كان مع وجود فرضين عنده هو الا غبط) هل أو المساوى في الغبطة (قوله وهو كذلك) أي كما في الروض وشرحه وإن لم يذ كر الشرط المذكور (قوله

(٢٨) — شرواني وابن قادم — ثالث) بان التخيير ثم بالنص مع أن كل خيملة مقصودة لذاتها ولا كذلك هنا ويؤيده تعين الاغبط هنا لأنهم (فإن وجد بماله أحدهما) كاملاً (أخذ) أن لم يحصل الآخر الا غبط ولا يلزمه تحصيله وإن سهل على المعتمد

ولا يجوز زهنا نزول ولا صعود لعدم الضرورة اليه (ولا) يوجد بماله احدهما كاملا بان فقد كل منهما او بغض كل او بعض احدهما او
وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء او بصفة (٢١٨) الكرم (فله تحصيل ماشاء) منهما اى كله او تمامه بشراء او غيره وان لم يكن اغبط

لمشقة تحصيل الاغبط
وتعلم مما ياتي ان له ان يصعد
او ينزل مع الجبران فله في
تلك الاحوال الخمسة ان
يجعل الحقائق اصلا ويصعد
لارباع جذاع فيخرجها
وياخذ اربع جبرانات وان
يجعل بنات اللبون اصلا
وينزل لخمس بنات مخاض
فيخرجها مع خمس جبرانات
فعلم ان له فيما اذا وجد بعض
كل منهما كثلث حقائق
واربع بنات لبون ان
يجعل الحقائق اصلا فيدفعها
او بعضها والباقي من بنات
اللبون مع الجبران لكل
وبنات اللبون اصلا فيدفعها
او بعضها والباقي من الحقائق
وياخذ الجبران لكل وفيها
اذا وجد بعض احدهما كحقة
ان يجعلها اصلا فيدفعها مع
ثلاث جذاع وياخذ ثلاث
جبرانات او بنات اللبون
اصلا فيدفع خمس بنات
مخاض مع خمس جبرانات
(تنبيه) قضية كلامهم
انه فيها اذا فقد هما يجوز
له جعل الحقائق اصلا ويدفع
اربعة بنات لبون مع اربع
جبرانات لا جعل بنات
اللبون اصلا ويدفع خمس
جقائق وياخذ خمس جبرانات
وجد عين الواجب هنا
فامتنع اخذ الجبران كذا
قيل وهو متجه في الثانية

ان لم يحصل الاخر الاغبط) اى والاتعين والاغبط وينبغي او المساوى في الغبطة اى ولا يتعين ما بماله (قوله
ولا صعود) اى بالجبران (قوله) والا يوجد بماله احدهما) اى واحد منهما (قوله) او بعض احدهما) لعل الاولى
بدل هذا او احدهما وبعض الاخر فتأمل (قوله) او بعض احدهما) اى او فقد بعض احدهما ولا يخفى
ان المفهوم منه انه وجد احدهما وبعض الاخر دون بعض وليس بصحيح ولا مراد او عبارة شرح المنهج في
هذا المقام والاى وان لم يوجد احدهما بماله بصفة الاجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقوله او بعض
منهما او بعض احدهما او وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقوله او بعض
احدهما السكونه في شرح المنهج عبر بالوجود فاصاب المقصود بخلاف الشارح فانه بالفقده لم يصب المقصود
فتأمل اقول الشارح اصلح هذا المحل طب (قوله في تلك الاحوال الخمسة) اى المذكورة بقوله فان
فقد كل منهما الخ (قوله مع الجبران لكل) اى من الباقي (قوله كذا قيل) كلام شرح الروض موافق لهذا
القول فانه قال وظاهر انه يجوز له ان يجعل الحقائق اصلا وينزل الى اربع بنات لبون يحصلها ويدفع اربع
جبرانات ثم قال وكلامهم يقتضى ذلك (قوله عن الآخر) كانه اعتراف عما ذكر قبل التنبيه ان صلح فيه احد

وأما الاولى ففيها نظر ولا نسلم أن كلامهم يقتضى ما ذكر فيها لأن أحد الواجبين المخير فيهما لا يصلح للبديلة عن (قوله)
الآخر بل إذا وجد هو أو بعضه فامتنع عن نفسه ثم يكمل من غيره وفيما إذا كان له أربعاً فامتنع عن إخراج أربع حقائق وخمس بنات لبون

إذ لا تشقيص لأن كل مائتين أصل براسها ولا يشكك عليه ما يأتي من تعين الاغبط لحل هذا غلي ما إذا استويا في الاغبطية او كان في اجتماع الحقائق وبنات اللبون أغبطية و يأتي أنها لا تنحصر في زيادة القيمة (وقيل يجب الاغبط للفقراء) أي الاصناف وغلب الفقراء منهم لكن أكثرهم وشهرتهم لان استواءهما في القدرة عليهما كهم وفي وجودهما آت في برود بوضوح الفرق وليس له (٢١٩) فيما ذكر أن يصعد أو ينزل الدرجتين كان يجعل بنات اللبون أصلا

(قوله إذ لا تشقيص الخ) أي بخلاف ما مر في المائتين مغنى (قوله ما يأتي من تعين الاغبط) أي وهو لا يكون إلا احدهما شرح الروض اه نسيم (قوله لحل هذا) أي ما هنا (قوله على ما إذا استويا) أي كل واحد من الفرضين والمجتمع منهما (قوله وما يأتي) أي في شرح فالصحيح الخ (قوله لان استواءهما في القدرة الخ) عبارة المغنى والنهاية لان استواءهما في عدم كاستوائهما في الوجود وعند وجودهما يجب إخراج الاغبط كما سيأتي اه (قوله بوضوح الفرق) وهو ان في تكليف الاغبط مع عدمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا ع ش (قوله فيما ذكر) أي من الاحوال الخمسة (قوله مع إمكان تقليله) أي بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ سم (قوله في الاول) وهو الصعود لخمس جذاع (قوله تعين الاغبط) أي وان كان المال محجور عليه ع ش (قوله أي لا تنفع) إلى المتن في النهاية لا قوله بان كان إلى وانما تخير (قوله إن كان من غير الكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الا في بقوله فان قلت بنا في الاغبط هنا الخ سم (قوله بان كان الخ) تصوير للانفع او للاغبط والمآل واحد (قوله إذ لا مشقة الخ) تعليل للتمتع (قوله وانما تخير) رد الدليل مقابل الصحيح (قوله فيما يأتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين: درهما سم (قوله وفي الصعود الخ) عطف على في الجبران (قوله والنزول) أي بينهما سم عبارة النهاية وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله اه (قوله اولي) أي لا واجب سم عبارة البصري أي ثم لا متعين اه (قوله إن تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولى سم (قوله لان الجبران الخ) متعلق بقوله وانما تخير في الجبران (قوله واحد الفرضين الخ) بالنصب عطف على الجبران (قوله ولا مكان الخ) متعلق بقوله وانما تخير في الصعود والنزول (قوله أي الاغبط) إلى قول المتن وقيل في النهاية لا لا قوله مالم يعتد إلى المتن وقوله لان القصد إلى ويجوز وكذا في المغنى لا قوله لا من الماخوذ وقوله لا بنصف حقة قول المتن (ان دلس او قصر الساعى) او يصدق من المالك والساعى في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك او تقصير الساعى ع ش (قوله ولو في الاجتهاد) أي بأن أخذه عالما بالحال أو من غير اجتهاد ونظر في أن الاغبط ماذا مغنى ونهاية عبارة شرح المنهج بان لم يجتهد وان ظن انه الاغبط اه من غير اجتهاد (قوله فرد عينه الخ) أي فيلزم المالك إخراج الاغبط ويرد الساعى ما أخذه ان كان باقيا وبدله ان كان تافا نهاية ومغنى قال ع ش هل ذلك البديل من ماله لتقصيره بعدم التحرى او من مال الزكاة فيه نظر والاقرب الاول للعلة المذكورة اه قول المتن (والاصح الخ) والثاني لا يجب بل يسن لان المخرج محسوب من الزكاة فلا يجب معه شيء اخر كما إذا أدى اجتهاد الساعى إلى اخذ القيمة بان كان حنفيا فانه لا يجب معها شيء اخر مغنى ونهاية (قوله مالم يعتد الخ) هلا قدم

الواجبين عن بعض الآخر لكن قد يتوجه أنه حيث صلح للبديلة في البعض فليصلح في الكل والاحتياج لفرق واضح (قوله ولا يشكك عليه ما يأتي من تعين الاغبط) قال في شرح الروض وهو لا يكون الا احدهما (قوله مع إمكان تقليله) أي بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ (قوله إن كان من غير الكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الا في بقوله فان قلت بنا في الاغبط هنا الخ (قوله وانما يخير فيما يأتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين درهما (قوله والنزول) أي بينهما (قوله والاغبط فيهما اولي) أي لا واجب (قوله ان تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولى (قوله مالم يعتد الساعى الخ) هلا قدم هذا عقب قوله ولا يجزى غيره فتامله (قوله

الجبران ثم في الذمة فتخير دفعه كالسكفارة وأحد الفرضين هنا متعلق بالعين فرو عيت صلاحه مستحقة ولا مكان تحصيل الفرض هنا بينه والاستغناء عن النزول والصعود بخلافه ثم (ولا يجزى غيره) أي الاغبط (ان دلس) المالك بان اخفى الاغبط (او قصر الساعى) ولو في الاجتهاد في أهم ما غبط فرد عينه ان وجد ولا قيمة له (والا) بدلس ذلك ولا قصر هذا (فيجزى) عن الزكاة لان رده مشق (والاصح) بناء على الاجزاء مالم يعتد الساعى حل اخذ غير الاغبط بفرض الامام له ذلك لاجراء غير الاغبط حينئذ (وجوب قدر التفاوت) بينهما وبين الاغبط

إذا كانت الاغبطية بزيادة القيمة لانه لم (٢٢٠) يدفع القرض بكامله فاذا كانت قيمة احد القرضين اربعمائة والآخر اربعمائة وخمسين واخرج

الاول رجع عليه بخمسين (ويجوز اخراجه) دنانير او (دراهم) من نقد البلد وان امكنه شرا كامل لان القصد الجبر لا غير وهو حاصل بها وهذا أظهر من وجوه اخرى علل بها لانها كلها مدخولة كما يظهر بتأملها ويجوز ان يخرج بقدره جزءا من الاغبط لا من الماخوذ فلو كانت قيمة الحقائق اربعمائة وبنات اللبون اربعمائة وخمسين واخذ الحقائق فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون لا بنصف حقة لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل يتعين تحصيل شقص به) من الاغبط ومن (ومن) لومه بنت مخاض (فعدمها) وابن لبون في ماله وامكنه تحصيلهما (وعنده بنت لبون دفعها) ان شاء (واخذ شاتين) بصفة الاجزاء الا ان رضى ولو بذكروا احدلان الحق له (او عشرين درهما) لاسلامية نقرة اى فضة خالصة وهى المراد بالدرهم حيث اطلق نعم لولم يحدها وغلبت المغشوشة جاز بناء على الاصح من جواز التعامل بها لما خرج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب اما اذا وجد ابن لبون فلا يجوز بنت لبون الا اذا لم يطلب جبرانا كما مر (او) لومه

هذا عقب قوله ولا يجزى غيرهما فقام له سم (قوله اذا كانت الاغبطية الخ) خرج بذلك ما اذا كانت بغير ذلك بما تقدم سم (قوله بزيادة القيمة) اى والا فلا يجب معها شىء كما قاله الراعى نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) تعليل للاصح (قوله احد القرضين) اى كالحقاق (قوله والاخر) اى كبنات اللبون نهاية (قوله دنانير او دراهم الخ) قضيته ان غيرهما لا يجزى وان اعتيد تعامل اهل البلد به ولعله غير مراد وان التعبير بهما للغالب فيجزى غيرهما حيث كان هو نقد البلد ويقتضيه اطلاق قول المحلى ومرادهم بالدرهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ عميرة ما نصه اى لا خصوص الدراهم وهى الفضة عش اقول وكذا يقتضيه قول الشارح الا ترى لان القصد الخ (قوله من الاغبط) اى لانه الاصل نهاية (قوله فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون) وظاهر ان محله حيث لم يتفاوت التقويم بين الصحيح والكسر ولا فينبغى ان يزداد في الكسر حيث تحقق التفاوت بينهما الضعف الرغبة في الكسر ويشمله قوله آتفان يخرج بقدره جزءا فليتأمل حق التامل بصرى (قوله بخمسة اتساع بنت الخ) عبارة النهاية والمغنى بخمسين وبخمسة اتساع الخ اه (قوله لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون الخ) اى ونسبة الخمسين للتسعين خمسة اتساع لان تسع التسعين عشرة يجزى (قوله ابن لبون) الى قول المتن وفى الصعود فى النهاية لا اقلوه وامكنه تحصيلها وكذا فى المغنى لا اقلوه نعم الى اما اذا (قوله وابن لبون) بالنصب عطفًا على الهاء (قوله فى ماله) متعلق بعدم (قوله وامكنه الخ) بنظر وجه هذا التقيد فانه اذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وان جاز له ايضا اخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعينة كعدومة كما ان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فمخير بينهما ولهذا قيد قوله دفعها بقوله ان شاء سم ولعل لدفع ذلك النظر قال النهاية وان امكنه الخ ويحتمل سقوط ان الوصلية من قلم الناسخ (قوله بصفة الاجزاء) اى بصفة الشاة المخرجة فيما دون خمس وعشرين من الابل فى جميع ما سبق وفاقا وخلافا لالان الساعى لودفع الذكرو رضى به المالك جاز قطعها نهاية (قوله لان الحق له) اى فله اسقاطه شرح المنهج قول المتن (او عشرين درهما) والحكمة فى ذلك ان الزكاة تؤخذ عند الميا غاليا وليس هناك حاكم ولا قوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصرة والفطرة ونحوهما زيادى (قوله لاسلامية نقرة) والدرهم النقرة يساوى نصف فضة وجديدا كما قاله بعضهم اوى يساوى نصف فضة وثلاثا كما قاله الحلى لتناسب الدراهم المذكورة قيمة الشاتين لان الكلام فى شاة العرب وهى تساوى نحو احد عشر نصف فضة بل اقل وليس المراد به الدرهم المشهور حفى اه يجزى وقد يخالفه قول الشارح كغيره وهى المراد الخ (قوله وغلبت) عبارة الاسنى والنهاية او غلبت (قوله وهى) اى الفضة الخالصة معنى (قوله قدر الواجب) اى اقل اذ ارضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما يكون نقرة قدر الواجب للتطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم الا ان يحسب أولا يكون له قيمة سم (قوله كما مر) اى فى شرح فان عدم بنت المخاض فان لبون قول المتن (فعدمها) اى فى ماله نهاية ومعنى (قوله وكذا كل من لومه سن فقده الخ) ولو سعد من بنت المخاض مثلا الى بنت اللبون قال الرركشى هل تقع كلها زكاة او بعضها الظاهر الثانى فان زيادة السن فيها قد اخذ الجبران فى مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءا وستة وثلاثين جزءا ويكون احد عشر فى مقابلة الجبران

إذا كانت الاغبطية بزيادة القيمة (ولا فلا يجب شىء) مقالة الراعى شرح مر وخرج ما اذا كانت بغير ذلك بما تقدم (وامكنه تحصيلها) ينظر وجه هذا التقيد فانه اذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وان جاز له ايضا اخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعينة كعدومة كما ان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فمخير بينهما ولهذا قيد قوله دفعها بقوله ان شاء ويوجب (قوله اخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب) اى اقل اذ ارضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما يكون نقرة قدر الواجب للتطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم الا ان يحسب ولا يكون له قيمة

(بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شاتين) بصفة الشاة التى فى الابل فى جميع ما مر فيها (او عشرين درهما) (دفع) (حتموا) اخذ شاتين او عشرين درهما) كما رواه البخارى عن كتاب ابن بكر رضى الله عنه وكذا كل من لومه سن فقده نهاية

وما نزل منزلته له الصعود لا على منه ولو غير من زكاة واخذ الجبران والنزول لأسفل منه ان كان من زكاة ودفع الجبران وخرج بعدهما ما اذا وجدها
فيمتنع النزول وكذا الصعود ان طلب جبرانا ونحو المعيب والكريم هنا كعدم نظير مامروا لما منعت بنت المخاض الكريمة ابن لبون كإيم
لان الذكر لا مدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أعظم من الصعود والنزول (والخيار ٢٢١) في الشاتين والدراهم) وأحدهما

هو مسمى الجبران الواحد
(لدافعها) مالكا كان او
ساعيا لكن يلزمه رعاية
مصلحة الفقراء اخذوا دفعا
كما يلزم وكيله وولي رعاية
مصلحة المالك (و) الخيار
(في الصعود والنزول للمالك
في الاصح) لانهما شرعا
تخفيفا عليه حتى لا يكلف
الشراء فناسب تخييره ولو
مع الجمع بينهما كما إذا لزمه
بنتا لبون فنزل عن احدهما
لبنت المخاض مع اعطاء
جبران وصعد عن الاخرى
لحقة مع اخذه لكن ان
واقفه الساعي ولا اجب
هذا ما بحثه الزركشي
والذي يتجه المنع مطلقا لان
الواجب واحد فاما ان يصعد
واما ان ينزل واما الجمع
فخرج عن القياس من غير
حاجة اليه ومحل الخلاف ان
دفع غير الاغبط والالوم
الساعي قبول الاغبط جزما
(الا أن تكون ابله معيبة)
بمرض او غيره فلا يجوز له
الصعود لمعيب مع طلب
الجبران الا ان رآه الساعي
مصلحة لان الجبران للتفاوت

نهاية (قوله وما نزل الخ) عطف على الهاء (قوله وخرج بعدهما الخ) اي في موضعين (قوله ما اذا وجدها)
اي ولو معلوفة كما تقدم ع ش (قوله فيمتنع النزول) اي مطلقا معنى (قوله كعدم الخ) اي فوجود
الكريمة لا يمنع الصعود والنزول وان منع وجود بنت مخاض كريمة العدل الى ابن لبون نهاية ومعنى وسم
(قوله نظير مامروا) اي في شرح تعين الاغبط (قوله كإيم) اي في المتن قبيل ولو اتفق فرضان (قوله لا مدخل
له في فرائض الابل) اي لم يجب منها ذكر واما اخذه عند فقد بنت المخاض فهو بدل عنها لا فرض ع ش
(قوله فكان الانتقال اليه) اي مع وجود بنت المخاض في ماله قول المتن (لدافعها) اي فيدفع ما شاء منها وان
كان قيمته دون قيمة الاخر حيث كان الدافع للمالك فان كان الدافع الساعي راعى الاصلح كما ذكره الشارح
بقوله لكن يلزمه الخ وبقى ما لو تعرض على الوكيل والولى مصلحة الموكل والولى عليه دفعا ومصلحة الفقراء
على الساعي اخذوا فهل يراعيهم ويراعى مصلحة الفقراء فيه نظروا الذي يظهر ان الساعي ان كان هو الدافع
راعى مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على الولى والوكيل قبول ما دفعه له الساعي وان كان الدافع هو
الولى او الوكيل وجب عليه مراعاة موكله او موليه كما يفيد ذلك قولهم والخير للدافع ع ش ويصرح بهذا
قول المغنى والنهاية فان قيل كيف يلزمه مراعاة الاصلح والخير للمالك اجيب بانه يطلب منه ذلك فان اجابه
فذاك والاخذ منه ما يدفعه ذلك اهـ او وجوبه فيجبر على اخذ ع ش (قوله لكن يلزمه) اي الساعي رعاية
مصلحة الخ ويسن للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم نهاية ومعنى (قوله اخذوا) اي للاغبط للجبران
لثلاثا في ما قبله ويمكن ارادته بان فوض المالك الخير بين اخذ الشاتين واخذ العشرين اليه فلا تنافي او امراد
بالاخذ طلبه وإن لم يلزم المالك موافقته شورى وتقدم الجواب الاخير عن المغنى والنهاية (قوله هذا
ما بحثه الزركشي) اي واقفه الاسنى (مطلقا) اي واقفه الساعي او لا (قوله ومحل الخلاف) الى قول المتن
ولا تجزى شاة في المغنى وكذا في النهاية لا قوله لا ان رآه الساعي مصلحة (قوله ومحل الخلاف) اي الذى في المتن
(قوله لا ان رآه الساعي الخ) اي فيجوز كما اشار اليه الامام قال الاسنوى وهو متجه اسنى ومعنى وسم
وخالف النهاية فقال فلوراي الساعي مصلحة في ذلك فالوجه المنع ايضا اخذ بعوم كلامهم خلافا للاسنوى
اهـ (قوله لان الجبران الخ) تعليل للمتن (قوله ومن ثم) اي لا جل ذلك التعليل قول المتن (وله صعود درجتين
الخ) اي كالمو وجب عليه بنت لبون فصعد الى الجذعة عند فقد بنت لبون والحقة مغنى ونهاية (قوله في جهة
الخرجة) اي التي يريد اخراجها وجمعها ما بينها وبين الواجب الشرعى بجمري (قوله فلا يصعد عن بنت
مخاض للحقة الخ) اي وإن كان فيه منفعة للفقراء لتنزيل الدرجة القربى منزلة الواجب ع ش (قوله
للزائد) عبارة غير الزائد بدون لام الجر (قوله مطلقا) اي تعذر الدرجة القربى او لا (قوله وصعود ونزول
الخ) اي وحكم الصعود والنزول ثلاث درجات كدرجتين على ما سبق كان يعطى عن جذعة فقدها والحقة
وبنت لبون بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات او يعطى بدل بنت مخاض جذعة عند فقد ما بينهما وياخذ
ثلاث جبرانات مغنى ونهاية (قوله كما ذكر) اي في الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

(قوله كعدم نظير مامروا) اي فوجود الكريمة لا يمنع الصعود والنزول (قوله أو ساعيا لكن يلزمه رعاية
مصلحة الفقراء الخ) لو تعارض رعاية الساعي مصلحة الفقراء اخذوا رعاية الوكيل والولى مصلحة المالك دفعا
(قوله ان دفع غير الاغبط) يفيد جواز غير الاغبط (قوله لا ان رآه الساعي مصلحة) نقله الاسنوى عن اشارة
الامام اليه وقال انه متجه (قوله كما ذكر) اي في الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

ثم لو عدل لسليم مع طلب الجبران جازوله النزول لمعيب مع دفع جبران لتبرعه بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرانين ونزول درجتين
مع دفع جبرانين) كما إذا أعطى بدل الحقة بنت مخاض (بشرط تعذر درجة) قربى في جهة الخرجة (في الاصح) فلا يصعد عن بنت المخاض
للحقة ولا ينزل عن الحقة اليها الا عند تعذر بنت لبون لا مكان استغناء عن الجبران للزائد نعم لو صعد درجتين ورضى بجبران واحد جاز قطعا
مطلقا وصعود ونزول زائد على درجتين كاعطاء بنت مخاض عن جذعة وعكسه كما ذكر وخرج بقولنا في جهة الخرجة ما لو لزمه بنت لبون

فقد هاهو الحققة لله الصعود للجدعة واخذ جبرائيل وإن كان عنده بنت مخاض لأنها وإن كانت اقرب لبنت اللبون ليست في جهة الجدعة (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) وهي ما لها خمس سنين كاملة (بدل جدعة) فقد هاهو (على أحسن الوجوه) لأنها ليست من أسنان الزكاة (قلت الاضح عند الجمهور الجواز والله أعلم) لأنها (٢٢٢) أسن منها بسنة فكانت كجدعة بدل حققة ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عنها اصاله انتفاء

نيابتها ولا تعدد الجبران باخراج ما فوقها لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة كافي الاضحية أما إذا لم يطلب جبرائيل يجوز جزما (ولا تجزى ثمانية وعشرة دراهم) عن جبران واحد لان الحديث اقضى التخيير بين الشاتين والعشرين فلم تجزى مخرصة ثالثة كما لا يجوز في كفارة مخيرة اطعام خمسة وكسوة خمسة نعم ان كان الاخذ المالك ورضى بالتفريق جاز لان الحق له (وتجزى شاتان وعشرون لجبرائيل) لان كلا مستقل فاجبر الاخر على القبول (ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع) وهو (ابن سنة) كاملة لانه يتبع امه في المشرح وتجزى تبعة بالاولى (ثم في كل ثلاثين تبيع و) في كل اربعين مسنة واستغنى بهذا عما يوجد في بعض النسخ وفي اربعين مسنة وهي ما (لها سنتان) كاملتان لتكامل اسنانها ويجزى تبيعان بالاولى وبحث ان في كل اربعين تبيعا تبيعا الظاهر انه وهم لان المخرج عنه حيث كان في سن تجب فيه الزكاة لا تعتبر موافقة منه للمخرج وسياتي

القربي في جهة المخرجة وظاهر أن المراد بالقربي في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعددت إحداهما دون الأخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليله سم (قوله ولا يتعدد الجبران الخ) أي فغاية درجات الصعود مع الجبران أربع بان يصعد من بنت المخاض إلى الثنية فيأخذ أربع جبرائيل وغاية درجات النزول ولا يكون إلا مع الجبران ثلاث بان ينزل من الجدعة إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرائيل بحجري (قوله لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة الخ) أي دون ما فوقها ولان ما فوقها تنأى نحوها أسنى ونهاية وقضية هذا التعليل أن الساعى لا يجبر على قول ما فوق الثنية مطلقا لكن قولهم ولا يتعدد الجبران الخ قد يقتضى انه يجبر عليه بجبران واحد فليراجع قول المتن (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم الخ) ظاهره وإن انحصر المستحقون ورضوا بذلك لان الحق لله تعالى سم ويأتى عن النهاية ما يوافقه (قوله نعم إن كان الاخذ المالك الخ) أي بخلاف الساعى كما مر نظيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين وقضية ذلك انهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والاقرب المنع نظر الاصل وهذا عارض نهاية قال ع ش ويجزى ذلك في كل ما اخرج فيه المالك ما لا يجزى فلا يكتفى وارضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنى لبون ونصفا مع حققتين فيما لو اتفق فرضان اه (قوله لان الحق له) أي وله إسقاطه بالكلية مغنى ونهاية قول المتن (ويجزى شاتان وعشرون الخ) يتردد النظر في هذه الصورة مع قصد كون شاة وعشرة دراهم لجبران ونظيرهما الآخر فهل يتمتع نظر القصد ما لا يصح شرعا لا يبعد الامتاع فليحرم بصرى (قوله لان الحديث) إلى التنبيه في النهاية والمغنى إلى قوله واستغنى إلى وهي وقوله وبحث إلى وذلك (قوله لان كلا مستقل الخ) ولو توجه عليه ثلاث جبرائيل فأخرج عن واحدة شاتين وعن أخرى عشرين درهما وعن أخرى شاتين او عشرين درهما جاز مغنى (قوله لانه يتبع الخ) أي سمي بذلك لانه الخ نهاية (قوله وتجزى تبعة) أي وإن كانت اقل قيمة منه لرغبة المشترى في الذكور لغرض تعلق به ع ش (قوله عما يوجد في بعض النسخ) أي قبل قوله ثم في كل الخ (قوله لتكامل اسنانها) أي سميت بذلك لتكامل الخ نهاية (قوله بالاولى) عبارة النهاية والمغنى على الاصح (قوله تبيعا تبيعا) الاول تمييز والثاني لإسم ان سم (قوله الظاهر انه وهم الخ) وهو كذلك والمسئلة منقولة في زوائد الروضة وعبارتها ولو ملك إحدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور انه يجب ثلاث جبرائيل وفي الحاوى وجه انها تسكن فيه وحدها حذر امن الاجحاف وليس بشيء اه فالبحث المذكور إنما يتخرج على الوجه المرجوح بصرى (حيث كان في سن الخ) أي كافي الاتبعة سم (قوله يجب فيه الزكاة) الجملة صفة سن (قوله لا تعتبر الخ) خبر ان (قوله موافقة سنة للمخرج) لعل الانسب موافقة المخرج له فيه (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن (قوله لا يتغير إلا بزيادة عشرين الخ) أي في ستين بقرة تبيعان وفي سبعين مسنة وتبع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبع نهاية ومغنى (قوله في مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة اتبعة) أي يتفق فيه فرضان مغنى (قوله تفصيل ما مر الخ) أي من خلاف وتفرع مغنى (قوله هنا) أي في زكاة البقر نهاية (قوله

القربي في جهة المخرجة وظاهر أن المراد بالقربي في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعددت إحداهما دون الأخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليله سم (قوله في المتن ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) ظاهره وان انحصر المستحقون ورضوا بذلك لان الحق لله تعالى سم (قوله وبحث ان في كل اربعين تبيعا تبيعا) الاول تمييز والثاني اسم ان (قوله حيث كان في سن تجب فيه الزكاة)

في رد استشكل إخراج الصغير ما يصرح بذلك وذلك للخبر الصحيح بذلك وعلم من المتن أن الفرض بعد الأربعين لا يتغير إلا كما بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة ويأتى فيها تفصيل ما مر في الماتنين إلا أنه لا جبران هنا كالغنم لعدم ورودها (ولا شيء في الغنم حتى تبلغ اربعين فشاة جدعة ضان أو ثنية معز وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان) وفي (ماتنين

رواه البخارى (تنبيه)
اكثر ما يتصور من الوقف
في الابل تسعة وعشرون
ما بين احدى وتسعين ومائة
واحدى وعشرين وفي
البقر تسع عشرة ما بين
اربعين وستين وفي الغنم
مائة وثمانية وتسعون ما بين
مائتين وواحدة واربعائة
(فصل) في بيان كيفية
الاخراج لما مر وبعض
شروط الزكاة (ان اتحد
نوع الماشية) كان كانت
لابل كلها أرحبية أو مهرية
أو بقره كلها جواميس أو
عرايا أو غنمه كلها أنا أو
معزا (أخذ الفرض منه)
وهذا هو الاصل نعم ان
اختلفت الصفة مع اتحاد
النوع ولا نقص وجب
اغبطها كالحقاق وبنات
اللبون فيما مر ولا نظر
لامكان الفرق بان الواجب
ثم اصلان لانه لا ملحق
القياس انه لا حيف على
المالك في المسئلتين فلا ينافي
هذا الفرق الا في خمس
وعشرين معيبة وفارق
اختلاف الصفة هنا
اختلاف النوع بانه اشد
فان قلت ينافي الاغبط هنا
ما ياتي انه لا يؤخذ الخيار
قلت يجمع بحمل هذا على
ما اذا كانت كلها خيارا
لكن تعدد وجه الخيرية
فيها او كلها غير خيار بازل
يوجد فيها وصف الخيار

كما في كتاب الصديق رضى الله عنه الخ) ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتى في مكان
واحد حتى لو ملك اربعين شاة في بلدن لزمته الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدن وفي كل اربعين لا تلمه إلا
شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لزمته الزكاة أى ويدفع زكاته
للامام لانه الذى له نقل الزكاة ويقال مثله فيما يأتى اه عبارة شيخنا فان اجتمع المستحقون في البلدن
اعطاها الشاة في هاتين المسئلتين وإلا اعطاها للامام وهو يعطيها لمن شاء لان له نقل الزكاة اه
(فصل في بيان كيفية الاخراج) (قوله) وبعض شروط الزكاة) إنما قال ذلك لانه تقدم من شروطها
كونها نعمة وكونها نصا باعش قول الماتن (نوع الماشية) سميت بذلك لرعيها وهي تمشى نهاية ومعنى
(قوله كان كانت) إلى قوله فان قلت ما وجه الخ في النهاية إلا قوله ولا نظر إلى فان قلت وقوله وقدم إلى
وذلك وقوله واخرج هو بنفسه وقوله على ما قيل وكذا في المغنى إلا قوله فان قلت إلى الماتن (قوله ارحبية)
نسبة إلى ارحب بالمهملتين والموحدة قبيلة من همدان (قوله او مهرية) بفتح الميم أى وسكون الهاء نسبة
إلى مهرة بن حيدان ابو قبيلة اسنى وكردى قول الماتن (أخذ الفرض منه) أى من نوعه لا من خصوص ماله
غش (قوله وهذا هو الاصل) تمهيدا يأتى من تصحيح تفريع فلو الخ على ما قبله (قوله نعم ان اختلفت
الصفة) أى بان تفاوتت في السن ومعنى ولعل الباء بمعنى السكاف (قوله ولا نقص) واسبابه في الزكاة خمسة
المرض والعيب والذكورة والصغر وورداء النوع بان كان عنده من الماشية نوعان احد هماردى وكردى
(قوله وجب اغبطها) أى بلارعاية القيمة بخلاف ما يأتى لاتحاد النوع هنا سم عبارة النهاية والمغنى
والاسنى فعامة الاصحاب كما في المجموع عن البيان ان الساعى يختار انفعها اه قال ع ش أى انفع
الموصوفين بالصفات المختلفة وينبغى ان يأتى هذا نظير ما تقدم من انه لا يجوزى غيره إن دلس المالك او قصر
الساعى الخ اه (قوله كالحقاق وبنات اللبون) أى قياسا على وجوب الاغبط هناك (قوله ولا نظر لامكان
الفرق) أى بين ما هنا وما مر (قوله ثم) أى فيما مرسم (قوله فلا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق
مفعوله سم عبارة السكردى أى لا ينافي عدم الفرق هنا الفرق الآتى اه (قوله وفارق اختلاف
الصفة) أى حيث وجب معه الاغبط (قوله اختلاف النوع) أى الاق حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة
شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع ففي لزوم الاخراج من
اجودها زيادة إجحاف بالمالك انتهت لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى
شرطه سيان فأى إجحاف فى الاخراج من اجودها فضلا عن زيادته لا نأمنع انهما سيان وهو ظاهر رسم (بانه)
أى اختلاف النوع كردى (قوله ينافي الاغبط هنا) أى وجوب الاغبط عند اختلاف الصفة (قوله ما يأتى)
أى عن قريب فى قوله ولو كان البعض ارد الخ (قوله وقدم) أى فى شرح تعين الاغبط (قوله وذلك) أى
وحمل ما يأتى قول الماتن (عن ضان) هو جمع مفردة للمذكر ضائن والمؤنث ضائنة بهجرة قبل الزمن ومعنى
وزيادى قول الماتن (معزا) هو بفتح العين وسكونها جمع مفردة للمذكر معزول والمؤنث معزولة والمعزى بمعنى
المعزوه هو منون منصرف فى التنكير إذ الفقه لا للاحاق لا للتنايت معنى وعش قول الماتن (جاز فى الاصح) هذه

أى كما فى الاتبعة

(فصل فى بيان كيفية الاخراج الخ) (قوله وجب اغبطها) أى بلارعاية القيمة بخلاف ما يأتى لاتحاد النوع
هنا (قوله وبنات اللبون) قال فى شرح الروض نقله فى المجموع عن العمرانى عن عامة الاصحاب (قوله ثم)
أى فيما مر (قوله ولا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق مفعوله (قوله وفارق اختلاف الصفة) أى
حيث وجب معه الاغبط (قوله اختلاف النوع) أى الاق حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة شرح الروض
ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع ففي لزوم الاخراج من اجودها زيادة
إجحاف بالمالك اه لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى شرطه سيان فأى إجحاف

الاقى وقدم أن الاغبطية لا تنحصر فى زيادة القيمة وذلك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذى لا يؤخذ
(فلو أخذ) الساعى أو أخرج هو بنفسه (عن ضان معزا أو عكسه) أو عن جواميس عرايا أو عكسه

(أجاز في الاصح) لاتحاد الجنس ولهذا يكمل نصاب احدهما بالآخر (بشرط رغبة القيمة) بان تساوى قيمة المخرج من غير النوع تعدد أو اتحاد قيمة الواجب من النوع الذى هو الاصل كان تستوى قيمة ثنية المعز وجذعة الضان وتبيع العرب وتبيع الجواميس ودعوى ان الجواميس دائمتان تنقص عن قيمة العرب بمجموعة ولو تساوت قيمتنا الارحبية والمهرية أجزأت احدهما عن الاخرى قطعاً على ما قيل وكان الفرق ان التمايز بين الضان والمعز والعرب (٢٣٤) والجواميس اظهر جحراً فيهما الخلاف تنزيلاً لهذا التمايز منزلة اختلاف الجنس بخلاف

الارحبية والمهرية فان قلت ما وجه تفرع فلو على ما قبله المقتضى عدم الاجزاء مطلقاً قلت وجه النظر الى ان قوله منه إنما ذكر لكونه الاصل كما تقرر لا لانحصار الاجزاء فيه (وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) وكارحبية ومهرية وجواميس وعرب (ففى قول يؤخذ من الاكثر) وان كان لاحظ خلافه تغليباً للغالب (فان استويا فالأغبط) هو الذى يؤخذ أي لانه لا مرجح غيره وقيل يتخير المالك (والاظهر انه) أي المالك (يخرج ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليهما بالقيمة) رغبة للجانبين (فاذا كان) أي وجد (ثلاثون عنزاً) وهى اثنتى المعز (وعشر نعجات) ضاناً (اخذ عنزاً او نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز) مجزئة (وربع نعجة) مجزئة وفى عكسه ثلاثة ارباع نعجة وربع عنز والخيرة للمالك كما افاده المتن لا للساعى فعنى قوله اخذ أى اخذ ما اختاره المالك وكذا يقال فى الابل والبقر فلو كانت قيمة عنز مجزئة ديناراً او نعجة مجزئة

الصورة ليس من اختلاف النوع الا فى قوله وإن اختلف الخ لان ما هنا مفروض فيما اذا كان الكل من الضان واخذ عنه من المعز او عكسه ع ش (قوله لاتحاد الجنس الخ) فيجوز اخذ جذعة ضان عن اربعين من المعز وثنية معز عن اربعين من الضان باعتبار القيمة نهاية (قوله تعدد الخ) أى المخرج (قوله قيمة الواجب) مفعول تساوى (قوله ودعوى ان الجواميس الخ) عبارة النهاية وقول الشارح ومعلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز اخذها عن العرب بخلاف العكس لم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمانه ولا فقد يزيد قيمة الجواميس عليها بل هو الغالب فى زماننا (قوله وكان الفرق) أى بين الارحبية والمهرية وبين نحو المعز والضان حيث اختلف فى الثانى دون الاول كردى (قوله ما وجه تفرع فلو الخ) يجوز كون الفاء فى فلو لمجرد العطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال ع ش ولو عبر بالواو كان اظهر اه (قوله قلت الخ) حاصله ان التفرع باعتبار ما اراده المصنف من المخرج عليه وربما جعل التفرع قرينة الارادة سم وفيه ان عدم صحة المعنى لا يصلح ان يكون قرينة (قوله كما تقرر) أى حيث قدر قوله وهذا هو الاصل عقب قول المصنف اخذ الفرض منه (كارحبية) الى قوله نعم فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله كما افاده الى فلو كانت (قوله تغليباً للغالب) أى اعتباراً بالغلبة مغنى (قوله وهى اثنتى المعز) تقدم أن اثنتى المعز معزة فالعنز والماعزة مترادفان ع ش (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قد يتوهم من اخذ سم عبارة المغنى لو عبر المصنف باعطى دون اخذ لكان اولى لان الخيرة للمالك اه (قوله كما افاده المتن) أى بقوله يخرج ماشاء وقوله أى اخذ ما اختاره المالك أى بدليل ماشاء (قوله فكذا يقال فى الابل الخ) فلو كان له من الابل خمس وعشرون خمس عشرة ارحبية وعشر مهرية اخذ منه على الاظهر بنت محاض ارحبية او مهرية بقيمة ثلاثة أخماس ارحبية وخمسة مهرية نهاية (قوله نعم) الى قوله أى مع اعتبار الخ فى الاسنى مثله (قوله أى مع اعتبار القيمة هنا الخ) أى لاختلاف النوع غاية الامران ان انضم اليه اختلاف الصفة فيها وذلك ان لم يؤكد اعتبار القيمة ما نفاه سم قول المتن (ولا تؤخذ مريضة الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم شرع فى اسباب النقص فى الزكاة وهى خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر والرداء فقال ولا تؤخذ الخ (قوله بما يرد) الى قوله كذا عبروا فى النهاية لا قوله فلو ملك الى ويؤخذ (قوله بما يرد به المبيع) وهو كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح إذا غلب فى جنس المبيع عدمه كردى على بافضل (قوله أى المراض الخ) أى بان تمحضت ماشيته منها نهاية ومغنى (قوله ولو كان البعض) أى من المراض او المعيبات سم (قوله اخرج الوسط الخ) فلم اخرج من اجود النوع فيما مر انفاً إلا ان

فى الاخراج من أجودها فضلاً عن زيادته لا نأمنع أسهاسيان وهو ظاهر (قوله ما وجه تفرع فلو على ما قبله المقتضى الخ) يجوز كون الفاء فى فلو لمجرد العطف فلا يتوجه عليه سؤال (قوله قلت الخ) حاصله ان التفرع باعتبار ما اراده المصنف من المخرج عليه وربما جعل التفرع قرينة الارادة (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قد يتوهم من اخذ مر (قوله كما افاده المتن) أى بقوله يخرج ماشاء (قوله اخذ ما اختاره المالك) أى بدليل ماشاء (قوله أى مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر) أى لاختلاف النوع غاية الامر أنه انضم اليه اختلاف الصفة فيها وذلك إن لم يؤكد اعتبار القيمة ما نفاه (قوله ولو كان البعض) أى من المراض والمعيبات (قوله إخراج الوسط) لم اخرج من اجود النوع فيما مر انفاً إلا ان يفرق بان اخذ الاجود ثم باعتبار القيمة لاختلاف

دينارين لزمه فى المثال الاول عنز أو نعجة قيمتها دينار وربيع وقس على ذلك نعم لو وجد اختلاف الصفة فى كل نوع أخرج يفرق من أى نوع شاء لكن من أجوده أى مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به المبيع عطف عام على خاص للنهى عن ذلك رواه البخارى (الا من مثلها) أى المراض أو المعينات لان المستحقين شركاؤه ولو كان البعض أردأ من بعض أخرج الوسط فى المعيب ولا يلزمه الخيار جمعا بين الحقين فلو ملك خمساً وعشرين بعيراً معيبة فيها بنت محاض من الاجود وادعى انها عينت هذه لانها الوسط

يفرق بأن أخذ الاجود ثم باعتبار القيمة لا اختلاف النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أجحف
وقد يقال هلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة ايضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر انفا بخلافه هنا سم
(قوله بخلافه هنا) بحر هنالم كان اخذا لاجود من السليم ليس حيفا ومن المعيب حيفا سم وقد يجاب اخذا
مما قدمه الشارح في الفرق بين اختلاف الصفة واختلاف النوع بان اختلاف المعيب اشد فلو أخرج الاعلى
منه أجحف (قوله ويؤخذ ان لبون خنثى عن ابن لون الخ) لم يبين وجه اجزائه هنا ولعله انه لا يتخلو من
الذكورة والانوثة فان كان أنثى قم وأرقى من بنت المخاض وإن كان ذكر أجزأ عن بنت المخاض بخلافه في
البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكورة والانوثة ع ش (قوله ولو انقسمت ماشيته الخ) اى واتحدت
نوعا نهاية ومعنى (قوله نصفها سليم الخ) وإن لم يكن فيها إلا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين جزءا من
اربعين جزءا من قيمة مريضة او معيبة وبجزء من اربعين جزءا من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار
وعلى هذا فقس نهاية ومعنى (قوله تؤخذ سليمة بقيمة نصف سليمة الخ) ولو لم توجد في ماله صحيحة تفى قيمتها
بالواجب مقسطا كان كانت قيمة المريضة اربعين درهما والصحيحة مائة وفي ماله صحيحة واحدة من اربعين
فقيمة الصحيحة المجزئة احدى اربعين درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به ابن حجر فيما لو
انقسمت ماشيته لصغار وكبار ولم توجد في ماله كبيرة بالقسط ع ش (قوله اخذ صحيحة بالقسط مع مريضة)
هذا التعبير محل تأمل فليراجع وليحرر والذي رايته بخط بعض الافاضل نقلا عن شرح المذهب بصحيحة
ومريضة بالقسط وهو الذى يظهر وقول الشارح فوجه الخ لا يخفى ما فيه على التبيين والحاصل ان من تأمل
كلامهم في هذا المحل ادنى تأمل وفهم مرادهم من التقسيط يقطع بان صواب العبارة ما تقدم عن شرح المذهب
ويعلم ما وقع فيه الشارح رحمه الله في هذا المحل ثم رأيت في شرح العباب للنور بن عراق ما نصه وإن كان الكامل
دون الفرض كما تقي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة اى بالتقسيم كفى المجموع بحيث تكون
نسبة قيمة المخرج الى قيمة النصاب كنسبة الماخوذ الى النصاب رعاية للجانبين انتهى اه بصرى وفي سم
ما يوافقه (قوله كذا عبروا به) اى قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف
مراتب الصحة لا مع اختلاف مراتب العيب) قد تمنع هذه التفرقة سم (قوله او صحيحتان) عطف على
قوله بنت لبون صحيحة (قوله بان تكون نسبة قيمتهما الخ) اى بان تكون كل واحدة منهما باربع

النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أجحف وقد يقال هلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة أيضا
وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر انفا بخلافه هنا وقد يشك على اخذا لا غبط المتقدم اول الفصل وجوابه
ما اشير اليه ثم (قوله بخلافه هنا) بحر لم كان اخذا لاجود من السليم ليس حيفا ومن المعيب حيفا اه
(قوله كذا عبروا به) اى قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة (قوله فوجه ان القيمة الخ) فيه بحث
لان من لازم تقسيط الصحيحة التقسيط على المريضات لانها تقسط على الصحيحة وعلى المريضات بان تساوى
جزأ من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة وخمسة وسبعين جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة مريضة فلو منع
اختلاف مراتب المرضى التقسيط لمنعه هنا فليتأمل فلا مانع من تقسيط المريضة ايضا بان تساوى خمسة وسبعين
جزأ من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة فليتأمل ثم رأيت في العباب في نظائر هذا المثال ما نصه وإن كان الكامل
دون الفرض كما تقي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة بالتقسيم اه وظاهره اعتبار التقسيط في
المريضة ايضا وهو ظاهر لكن اعترضه الشارح في شرعه بان كان ينبغي ان يجعل بالتقسيم عقب كاملة
ويؤخر ناقصة عنه لانه قيد في الكاملة فقط كما علم مما تقرر قال وكأنه تبع قول المجموع مريضة وصحيحة بالقسط
والفرق بين العبارتين ظاهر فان بالقسط في هذه متعلق بما يابيه فقط وهو صحيحة وفي عبارة المصنف متعذر
ذلك اه وفيه نظر ظاهر لما ذكرنا من تقسيط الصحيحة يستدعى تقسيط المريضة فليتأمل (قوله مع
اختلاف مراتب الصحة لا مع اختلاف) قد تمنع هذه التفرقة (قوله او صحيحتان اخذنا مع رعاية القيمة قال

ولما لم يجز الاول كإعبط
في الحقائق وبنات اللبون
لأن كلاً ثم أصل منصوص
عليه ولا حيف بخلافه هنا
ويؤخذ ان لبون خنثى عن
لبون ذكر مع أن الخنوثة
عيب في المبيع ولو انقسمت
ماشيته لسليمة ومعيبة
أخذت سليمة بالقسط ففي
أربعين شاة نصفها سليم
ونصفها معيب وقيمة كل
سليمة ديناران وكل معيبة
دينار تؤخذ سليمة بقيمة
نصف سليمة ونصف معيبة
نأخذ كرو ذلك دينار ونصف
ولو كانت المنقسمة لسليمة
ومعيبة ستاوسبعين مثلاً
فيها بنت لبون صحيحة أخذ
صحیح بالقسط مع مريضة كذا
عبروا به وظاهره أن وعليه
المريضة لا يعتبر فيها قسط
فوجه أن القيمة تنضبط مع
اختلاف مراتب الصحة
لا مع اختلاف مراتب
العيب او صحيحتان أخذتا
مع رعاية القيمة بأن تكون
نسبة قيمتهما الى قيمة الجميع
كذلكهما الى الجميع (ولا
ذكر)

لان النص ورد بالاناث (الا اذا وجب) كابن لبون او حق في خمس وعشرين ابلا عند فقد بنت المخاض وكجذع او ثني فيما دونها وكتبيع في ثلاثين بقرة (وكذا) يؤخذ الذكرا فيما (لو تمحضت) ماشيته غير الغنم (ذكورا) وواجبها في الاصل اثني (في الاصح) كما تؤخذ معيبة من مثلها نعم يجب في ابن لبون اخذ في ست وثلاثين ان يكون أكثر قيمة منه في خمس وعشرين لثلاثي سوي بين النصب ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة الماخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الاولى وهي خمسان وخمس خمس اما الغنم فكذلك على وجه والاصح اجزاء الذكرا عنها قطعا وخرج بتمحضت مالوا انقسمت الى ذكور واناث فلا يؤخذ عنها الا الاناث كالمتمحضات اناثا لكن الاثني الماخوذة في المختلطة تكون دون الماخوذة في المتمحضات لوجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها فان تعدد واجبها وليس عنده الا اثني واحدة جازاخراج ذكر معها او ايراد هذه على المتن نظرا الى انها لم تتمحض

وسبعين جزأ من ستة وسبعين جزأ من قيمة مريضة وبجراين من ستة وسبعين جزأ من قيمة صحيحة فلو زادت قيمة الصحيحةين الموجودتين على ذلك فينبغي ان لا يجب اخرجهما بل له تحصيل صحيحتين يكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة سمى اى فان لم يجد ما فرق قيمتهما كما ياتي و مر (قوله لان النص) الى قوله فان لم توجد في المغني الا قوله وواجبها في الاصل اثني وكذا في النهاية الا قوله على وجه الى قطعا وقوله في غير الغنم (قوله او حق) اى او ما فوقه اسنى (قوله وكجذع) اى من الضان (او ثني) اى من المعز سمى (قوله وكتبيع الخ) اى وتبيعين بدلا عن المستنة اه كرى على بافضل (قوله في ثلاثين بقرة) ظاهره ولو كانت اناثا عشا قول بل هو متعين والالتكراه مع قول المصنف وكذا لو تمحضت الخ (قوله غير الغنم) اى وستاني الغنم انما سمى قول المتن (وكذا لو تمحضت الخ) لو تمحضت ماشيته خنثى فيبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال ذكورتها وانوثتها او عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد (قوله في الاصل) لعلمه اراد به على ما اقتضاه اطلاق الحديث (قوله منه في خمس وعشرين) اى من الماخوذ في خمس الخ (قوله فلو كانت قيمة الماخوذ) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا يقال في الصغار الاتية كذا افاده المحشى سمى والا قرب ان الماخوذ في خمس وعشرين اقل ما يصدق عليه اسم ابن لبون حيث لا مانع من نحو عيب فيقوم ثم يزداد عليه بالنسبة بصرى (قوله على الجملة الثانية) متعلق بالزيادة ومتعلق بالنسبة محذوف اى الى الجملة الاولى ولي بحيزمى (قوله فكذلك) اى كالا بل والبقرة في الخلاف المتقدم (قوله والاصح اجزاء الذكرا الخ) اى حيث تمحضت ذكورا ولعل الفرق بين الغنم وغيرها ان تفاوت القيمة بين ذكرها وانثاهما يسير بخلاف غيرها واما التفاوت بالنظر افوات الدر والنسل فلم ينظر واليه لتيسر تحصيل الاثني بقيمة الذكرا عشا (قوله لوجوب رعاية نظير التقسيط) الوجه في بيان التقسيط هنا ان يقال لو كان في الخمس والعشرين هنا خمسة عشر اثني وعشرة ذكور وجب اثني بجزئة تساوي ثلاثة اخماس قيمة اثني بجزئة وخمسة قيمة ذكرا بجزئة سمى (قوله فان تعدد واجبها) اى كما اثني شاة (قوله جازاخراج ذكر معها) ينبغى مع مراعاة التقسيط السابق سمى (قوله وايراد هذه) الاشارة في الروض وان كان فيها اى نعمه صحيح قدر الواجب فافوقه وجب صحيح لاثني بماله مثال اربعون شاة نصفها مراض او معيب وقيمة الصحيحة اى كل صحيحة ديناران والاخرى اى وكل مريضة او معيبة دينار لزمه صحيحة دينارون ونصف دينار فان لم يكن فيها الا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين اجزاه من اربعين من قيمة مريضة ويجز من اربعين من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا القياس اه وقوله السابق لاثني بماله قال في شرجه ان يكون نسبة قيمته الى قيمة الجميع كنسبته الى الجميع جمعا بين الحقين اه فقول الشارح مع رعاية القيمة أى بالنسبة المذكورة بأن تذكر كل واحد منهما بأربعة وسبعين جزء من ستة وسبعين جزء من قيمة مريضة ويجز اثنان من ستة وسبعين من قيمة صحيحة فلو زادت قيمة الصحيحةين الموجودتين على ذلك فينبغي ان لا يجب اخرجهما بل له تحصيل صحيحتين تكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة (قوله كجذع) اى من الضان (قوله وثنى) اى من المعز (قوله في المتن) وكذا لو تمحضت ذكورا (لو تمحضت ماشيته خنثى فيبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال ذكورتها وانوثتها او عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد منها وجزم بذلك في العباب (قوله غير الغنم) أى وستاني الغنم انما سمى (قوله ولو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا يقال في الصغار الاتية (قوله لوجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها) الوجه في بيان التقسيط هنا ان لو كان في الخمس والعشرين خمسة عشر اثني وعشرة ذكور وجب اثني بجزئة تساوي ثلاثة اخماس قيمة اثني وخمسة قيمة ذكرا بجزئة سمى (قوله فان تعدد واجبها) اى كما اثني شاة (قوله جازاخراج ذكر معها) ينبغى مع مراعاة نظير التقسيط السابق

لأن هذه حالة ضرورة نظير ما مر في السام والمعجب (وفي أله غار) إذا ماتت الأموات عنها وبني حوله على حوله كما يأتي أو ملك أربعين من صغار المعزومضى عليها حول فاندفع استشكل ذلك بأن شرط الزكاة الحول وبعده تبايع حد (٢٢٧) الاجزاء (صغيرة في الجديد) لقول

الصديق رضى الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها والعناق صغيرة المعز ما لم تجذع ويجهد الساعى في غير الغنم وليحترز عن التسوية بين ما قل وكثر فيؤخذ في ست وثلاثين فصيلة فصيلة فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست واربعين فصيلة فصيلة فوق المأخوذ في ست وثلاثين وهكذا والكلام فيما إذا اتحد الجنس في خمسة اربعة صغار تجب جذعة أو ثنية لأنها كانت من غير الجنس لم تختلف باختلافه ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فإن لم توجد به فالقيمة كما مروا كذا يقال فيما شق (ولا) تؤخذ (رب) أى حديثة عهد بنتاج ناقة كانت أو بقرة أو شاة وان اختلف اهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة سميت بذلك لأنها تربي ولدها ويستمر لها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها أو إلى شهرين قولان لاهل اللغة والذي يظهر ان العبرة بكونها تسمى حديثة عرفا لانه المناسب لنظر

راجعة لقوله فان تعدد واجبه الخ عش (قوله لأن هذه الخ) لعل الاولى أن يقال لما تعينت الانثى لجمعة الزكاة صارت ماشيته بعد هذا كورا متمحضة فأخرج منها بقية الواجب ذكرها أو ما عائل به اشرح فقد كتب عليه الفاضل المحشى سم أنه فيه ما فيه اه أى أن ما أفاده لا يمنع وروده على العبارة وان كان مراد المصنف التقييد بغير حالة الضرورة لأن المراد لا يدفع الايراد بصري (قوله حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيلا سم (قوله إذا ماتت الأموات الخ) أى وقت تم حوله لنهاية (قوله ما لم تجذع) أى لم تبلغ سنة مغنى وعش (قوله وكثر) الاولى وما كثر (قوله في غير الغنم) أى وأما الغنم فقد اختلف واجب أنصافها بالعدد (قوله فصيلة فوق المأخوذ الخ) ينبغى أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله والكلام الخ) عبارة المغنى والنهاية وبجل اجزاء الصغير إذا كان من الجنس فان كان من غيره كخمس اربعة صغار أخرج عنها شاة لم يجز إلا ما يجزى في الكبار اه (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يجد لاقعة فالقيمة ولو ملك مائة من الكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغى ان الواجب كبيرتان بالقسط بان تساويامائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزءا من صغيرتين سم (قوله وجبت كبيرة الخ) وان كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف الاخراج منها بل له تحصيل السن الواجب وله الصعود والنزول في الابل كما تقدم نهاية واسنى (قوله به) أى بالقسط عش (قوله كما مروا) أى في شرح ولا يتعين غالب غنم البلد كبرى (قوله فيما سبق) أى فيما وجب فيه التقسيط مما اختلف ماشيته نوعا وسلامة وعيبا وان اناؤد كورا ونحوها ولم يجد ما في التقسيط فيخرج القيمة (قوله ولا تؤخذ) الى قوله والذي يظهر في النهاية والمغنى الا قوله وإن اختلف الى سميت قول المتن (رب) يضم الرام وتشديد الباء الموحدة والقصر نهاية (قوله والذي يظهر الخ) اقره عش (قوله ان العبرة بكونها الخ) قد قبل لا يعدل الى العرف إلا عند فقد ضابط شرعى ولغوى والثاني موجود هنا قليلا مل وقد يقال لما اختلفت قول اهل اللغة ولم يظهر ترجيح احد القولين تعين المصير الى العرف بصري (قوله بفتح) الى المتن في المغنى الى قوله وفيه نظر في النهاية لا قوله كذا قيل الى فيظهر (قوله بفتح فضم) أى مع التخفيف نهاية ومغنى قول المتن (وحامل) أى ولو بغير ما كور شم وظاهره وان كان غير الما كور نجسا كالوزنى خنزير على بقرة حملت منه ويوجه بان في أحدهما الاختصاص بما في جوفها عش (قوله التى طرقها الفحل الخ) وهو المعتمد ومحل ان لم تدل قرينة على انها تحمل منه عش (قوله لغلبة حمل البهائم الخ) وتبقى ما لودفع حائلا فتبين حملها هل ثبت له الخيار أم لا فيه نظر والا قرب الاول فيستردها عش (قوله ولا تألم تجزى) أى الحامل (قوله وهو غير متجه) قد يقال ما روجه عدم اتجاهه بصري عبارة سم فيه نظر اه أى لان المدار في العموم والخصوص على المفهوم وهو موجود هنا لا على الاستعمال والارادة سيما الخالى عن القرينة (قوله والمراد الخ) علة وبيان

(قوله لأن هذه) فيه ما فيه (قوله لأن هذه حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيلا (قوله فوق المأخوذ الخ) ينبغى أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يوجد لاقعة فالقيمة اه ولو ملك مائة من الكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغى أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن تساويامائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزءا من صغيرتين (قوله وهو غير متجه) فيه نظر

الفقهاء (وأ كولة) بفتح فضم أى مسمنة للأكل (وحامل) وألحق بها في الكفاية عن الأصحاب التى طرقها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الآدميات ولما لم تجزى في الاضحية لان مقصودها اللحم ولحمها ردىء وهناه طلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل إنما يكون عيبا في الآدميات (وخيار) عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه بل هو مغاير والمراد وخيار بوصف اخي

غير ما ذكره وحينئذ يظهر ضبطه بان يزيد قيمة بعضهم بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة لأجل نحو انطاح وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيار (٢٢٨) التي ذكرها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها اعتبارا بالمطابقة وذلك لخبر إياك وكرامهم

للبغايرة (قوله غير ما ذكر) أي من الرى والا كولة والحامل عش (قوله وأنه لا عبرة الخ) عطف على قوله ضبطه (قوله وذلك) إلى المتن في المغنى (قوله لخبر وإياك الخ) أي ولقول عمر رضى الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الرى ولا الماخض أي الحامل ولا لغل الغنم نهاية ومعنى (قوله كما مر) أي في شرح ولا يكلف كريمة كردى (قوله لان الحامل حيوانان) أي في أخذها أخذ حيوانين بحيوان نهاية قول المتن (إلا برضى المالك) وينبغى أن محله في الرى إذا استغنى الولد عنها وإلا فلا حرمة التفريق حينئذ عش قول المتن (ولو اشترك أهل الزكاة الخ) أي بأن كان بينهما مال مملوك لهما بعقد أو غيره كان ورثاه عش (قوله في جنس) إلى قوله وقد يفهم في المغنى (قوله في جنس واحد الخ) خرج به الاشتراك في غنم وبقر ونحوهما نهاية (قوله أو أقل ولا أحدهما نصاب) أي وإن لم يتم إلا بحصته من المشترك بدليل قوله الاتى لاحدهما ثلاثون انفرد بها سم (قوله ولا أحدهما الخ) قيد لقوله أو أقل و (قوله بنحو ارث) متعلق باشتراك بصرى (قوله وبهذا) أي بالتعليل الثانى (قوله فارتقت) أي زكاة الخلطة (قوله نظائرها) أي من كل حق محتاج إلى نية أدى عن غيره بغير إذنه فانه لا يسقط بخلاف زكاة الخلطة لأنها تجعل المالكين كمال واحد كردى (قوله ونقل الزركشى الخ) اعتمده النهاية فقال وظاهر كلامهم كالخبر انه لا فرق في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره لكن نقل الزركشى عن القاضى أبى محمد المروزي أن محله إذا أخرج من المشترك والظاهر أن كلامهم كالخبر محمول عليه أي على ما نقله الزركشى اهـ (قوله أن أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا أخذ الساعى من مال أحدهما فيرجع وإن لم يأذن الآخر كما سأتى ثم ذلك في خلطة الجوار الآتية أظهر منه في خلطة الشيوخ التى الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه إذا كان بينهما نصاب على السواء والتفاوت فإذا أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه نعم يتصور فيه بنحو ما إذا كان بينهما أربعون شاة لاحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة الشاة أربعة دراهم فإن أخذت من العشرين المربعة رجع صاحب الأربعة على الآخر بنصف درهم كافى شرح الروض عن ابن الرفعة سم (قوله أنه لا فرق) أي في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره كردى (قوله رجع ذلك) أي عدم الفرق (قوله ثم قد يفيدهما) إلى قوله ونصو فى النهاية والمعنى إلى قوله وكان اشتركا إلى وقد لا يفيد (قوله الاشتراك) أي المشار إليه بقول المصنف ولو اشترك الخ وهو من نوعي الخلطة المسمى بخلطة شركة ويعبر عنها أيضا بخلطة الأعيان وخالطة الشيوخ نهاية ومعنى (قوله كتمانين) أي شاة (قوله لاحدهما ثلثان) أي والآخر ثلثها نهاية (قوله ويأتى ذلك) أي ما ذكر من الأقسام (في خلطة الجوار) وهى الثانى من نوعي الخلطة الذى أشار إليه

(قوله أو أقل ولا أحدهما نصاب) أي وإن لم يتم إلا بحصته من المشترك بدليل قوله الاتى ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها (قوله ونقل الزركشى الخ) والظاهر أن كلامهم والخبر محمول عليه أي على نقله الزركشى شرح مر (قوله أن أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا أخذ الساعى من مال أحدهما فيرجع وإن لم يأذن الآخر كما سأتى (قوله أن أدى من المشترك) أي اشتركا في خلطة الجوار فلعل المراد بالمشترك فيها المتجاور وهذا في خلطة الجوار الآتية أظهر منه في خلطة الشيوخ التى الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه إذا كان بينهما نصاب مثلا على السواء والتفاوت فإذا أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه بنحو ما في شرح الروض حيث قال وتفاوت قدر المالكين

أموالهم نعم إن كانت ماشيته كلها خيارا أخذ الواجب منها كما مر إلا الحوامل لان الحامل حيوانان (إلا برضا المالك) في الجميع لانه محسن بالزيادة (ولو اشترك أهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكيا واطلاق أهل على الاثنين صحيح لانه اسم جنس وهما مثال (في) جنس واحد وإن اختلف النوع من (ماشية) نصاب بنحو ارث أو شراء (زكيا كرجل) كخلطة الجوار الآتية بل أولى وقد يفهم من قوله زكيا أنه ليس لاحدهما الا أفراد بالخراج بلا إذن الآخر وليس مرادا بل له ذلك والأفراد بالنية عنه على المنقول المعتمد فيرجع بيد ما أخرجه عنه لاذن الشارع في ذلك ولان الخلطة تجعل المالكين مالا واحدا فسلطته على الدفع المبرىء الموجب للرجوع وبهذا فارتقت نظائرها ونقل الزركشى أن محل الرجوع حيث لم يأذن الاخر أن أدى من المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر أنه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجع ذلك ثم قد يفيدهما الاشتراك

تخفيفا كتمانين بينهما سواء وتقبلا كأربعين كذلك وتقبلا على أحدهما وتخفيفا على الآخر كتمانين لاحدهما ثلثاها المصنف وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة وقد لا يفيد شيئا كتمانين سواء

وَيَأْتِي فِي ذَلِكَ خَلْطَةُ الْجَوَارِ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا
نَصَابٌ فَلَا زَكَاةَ وَإِنْ بَلَغَهُ
بِجَمْعِ الْمَالَيْنِ كَانَ انْفِرَادُ
مِنْهُمَا بِتِسْعَةِ عَشَرَ وَاشْتَرَاكَ
فِي ثَنَيْنِ أَوْ خَلْطًا ثَمَانِيَةً
وِثْلَانَيْنِ وَمِيزَاثَاتَيْنِ دَائِمًا
(وَكَذَا الْوَلُخْلَا) أَيُّ أَهْلًا
الزَّكَاةَ (مَجَاوِرَةً) بِأَنْ كَانَ
مَالُ كُلِّ مَعْيِيَانٍ فِي نَفْسِهِ فَيُزَكِّيَانِ
كَرَجُلٍ أَجْمَاعًا وَلِخَبْرِ
الْبَخَارِيِّ عَنْ كِتَابِ الصَّدِيقِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ
مُفْتَرَقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ يَجْتَمِعُ
خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ وَخَرَجَ بِأَهْلِ
الزَّكَاةِ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ
مَوْقُوفًا أَوْ لَذِي أَوْ مَكَاتِبَ
أَوْ لَبِيتَ الْمَالُ فَيُعْتَبَرُ الْآخِرُ
إِنْ بَلَغَ نَصَابُ بَاذَكَهُ وَلَا أَفْلًا
(بِشَرْطِ) دَوَامِ الْخَلْطَةِ سَنَةً
فِي الْحَوْلِ فَلَوْ مَلَكَ كُلُّ
أَرْبَعِينَ شَاةً أَوَّلَ الْحَرَمِ
وَخَلْطَاهَا أَوَّلَ صَفَرٍ لَمْ تُثَبَّتْ
فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَإِذَا جَاءَ
الْحَرَمُ أَخْرَجَ كُلَّ شَاةٍ وَتُبِتَتْ
فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ
وَبَقَائُهَا فِي غَيْرِ الْحَوْلِ وَقَدْ
الْوَجُوبُ كِبْدُ صِلَاحِ الثَّمَرِ
وَاشْتِدَادُ الْحَبِّ وَنَصَوُ
عَلَيْهِ مَعَ اشْتِرَاطِهَا قَبْلَهُ
وَبَعْدَهُ أَيْضًا بِدَلِيلِ اتِّحَادِ
نَحْوِ الْمَلْقَحِ وَالْجَرِينِ لِأَنَّهُ
الْأَصْلُ وَلَا نَهْمَا غَيْرَ مَطْرَدِينَ
إِذْ لَوْ وَرِثَ جَمْعُ نَخْلٍ مَثْمَرًا

المصنف بقوله الآتي وكذا لو خلط الخ ويسمى أيضا خلطة أو صاف نهاية ومعنى (قوله) ويأتي ذلك في خلطة الجوار) كان الأولى أن يذكره قبيل المتن الآتي (قوله) كان انفرد الخ) هذا من خلطة الشيوخ الذي فيه الكلام (قوله) الآتي أو خلط الخ) من خلطة الجوار الآتي ولذا ذكره النهاية في الكلام عليه (قوله) أو خلطًا ثمانية الخ) أي أو كان ملك كل منهما عشرين من الغنم خلطًا تسعة عشر بمثلها وتركاشاتين منفردتين نهاية ومعنى (قوله) دائمًا) ليس بقيد قول المتن (وكذا الوخلط مجاورة الخ) وينبغي للولي أن يفعل في مال المولى عليه ما فيه من المصلحة له من الخلطة وعدمها قياسًا على ما سياتي في الاسامة وبقي ما لو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه فيه نظروا الأقرب الأول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين بمثلها الصبي حنفي وجب على الشافعي نصف شاة عملاً بعقيدته دون الحنفي عش (قوله) ولخبر البخاري الخ) ما المعطوف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك بالاجماع ولخبر الخ وهي ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة قديمة ما نصه كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى اجماعًا ولخبر الخ ثم ضرب على اجماع أه أي فسها القلم ولم يلحق الوأو (قوله) لا يجمع بين مفترق ولا يفرق الخ) نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعى عنهما خشية سقوطها أو قلتهما والخبر ظاهر في الجوار ومثلها الشيوخ وأولى نهاية (قوله) وخرج بأهل الزكاة الخ) عبارة المغنى والنهاية وقوله أهل الزكاة قيد في الخليطين فلو كان أحد المالكين موقوفًا الخ أه (قوله) فيعتبر الآخر) أي نصيب من هو من أهل الزكاة (قوله) زكاة) أي زكاة المنفرد نهاية ومعنى (قوله) فلو ملك الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفردان أن انعقد الحول على الانفرد ثم طرات الخلطة فإن اتفق حولاهما بان ملك كل الخ وان اختلف حولاهما بان ملك هذا غرة محرم وهذا غرة صفر وخلطًا غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ الانفرد على الخلطة فمن بلغ ماله نصابًا بازكاه ومن لا فلا أه وقولها فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة قال الكردي على بافضل أي في الحول الأول وأما فيما بعده فشاة نصفها على الأول في المحرم والآخرى على الثاني في صفر ولو ملك واحد أربعين في المحرم ثم آخر عشرين بصفر وخلطها حينئذ في الحول الأول على الأول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وفي كل حول بعده عليها شاة على ذي العشرين ثلثها الحوله وعلى الآخر ثلثها حوله أه (قوله) لم تثبت الخ) أي الخلطة نهاية (قوله) المحرم) الأولى التنكير (قوله) وبقائها الخ) عطف على دوام الخلطة (قوله) عليه) أي على اشتراط بقاء الخلطة وقت الوجوب (قوله) مع اشتراطها قبله الخ) أي قبل وقت الوجوب (وقوله) لأنه) متعلق بنصو أو الضمير لوقت الوجوب كروى (قوله) ولأنها) أي اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب واشتراطها بعده (قوله) إذ لو ورث الخ) علة للعلة الثانية (قوله) إذ لو ورث جمع نخلا الخ) عبارة العباب وما أي وينبغي على ثبوت الخلطة ما لو ورثنا نخلا مثمرًا واقتسما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة حينئذ أه قال الشارح في شرحه قوله زكاة الخلطة أي خلطة الشيوخ وقوله حينئذ أي وقت الوجوب وقد صرح صاحب الحاوي الصغير فروعها بان ما لا يعتد به حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبداية صلاح الثمر في الثمر ومرادهم خلطة الشيوخ أما خلطة المجاورة فلا بد منها في أول الزرع إلى وقت الإخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في الماء الذي تسقى منه الأرض والحراث وملقح النخل والجداد والجرين ونحو ذلك أه وسياق كان كان بينهما أربعون شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة الشاة أربعة دراهم فإن أخذت من العشرين المربعة رجع صاحب الأكرش على الآخر بنصف درهم قاله ابن الرفعة أه (قوله) إذ لو ورث جمع نخلا مثمر الخ) عبارة العباب وما أي وينبغي على ثبوت الخلطة ما لو ورثنا نخلا مثمرًا واقتسما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة حينئذ أه وقوله زكاة الخلطة قال الشارح في شرحه أي خلطة الشيوخ وقوله حينئذ قال في شرحه أي وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الحاوي

فاقتسموا بعد الزهول مهم زكاة الخلطة لا شترا كمهم حالة الوجوب والحاصل ان مالا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهو في الثمر كذا في الحاوي وفروعه ومرادهم خلطة الشيوع اما خلطه المجاورة فلا بد منها من اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو المام والجربون (ان لا تتميز) (٢٣٠) ماشية احدى من ماشية الاخر (في المشرع) اى محل الشرب ولا في الدلو والانية التي

تشرب فيها ولا فيما تجتمع فيه قبل السقي وما تنحى اليه لا يشرب غيرها بان لا تنفرد لحداهما بمحل لا ترد فيه الاخرى لا بان يتحداهما بمحل واحد كما ذكر دأما وكذا في جميع ما ياتي فاعلم ان ما يعتبر الاتحاد فيه لا يشترط اتحاد بالذات بل ان لا يختص احد المالكين به وان تعدد الا الفحل عند اختلاف النوع كما ياتي (والمسرح) الشامل للرعى وطريقه اى فيما تجتمع فيه لتساق للرعى وفيها ترعى فيه والطريق اليه لانها مسرحة في الكل (والمراح) بضم الميم اى ما واه ليللا (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكونها وقد يطلق على اللبن وهو اعنى محل الحلب المحلب بفتح الميم اما بكسرهما فهو الاناء الذى يحلب فيه ولا يشترط اتحاده كالحالب) وكذا الراعى والفحل) لكن ان اتحد النوع والالم يضر اختلافه للضرورة حينئذ (في الاصح) وان استعير او ملكه احدهما (لانية الخلطة في الاصح) لان مقتضى لثاثير الخلطة هو خفة المؤنة باتحاد ما ذكر وهو موجود وان لم تنو ويشكل عليه السوم فان

كلامه هنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوارح الا ان ذكر الاقسام ينافي ذلك وفيه نظر لان هذه الشروط انما هي لخلطة الجوارح (قوله فاقسموا الخ) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة الجوارح سم اى التي فيها الكلام (قوله وان لا تتميز الخ) ويشترط في خلطة الجوارح في النقد ان لا يتميز احدهما بصندوق يضع فيه كيسه ولا بحارث يجرسه له ونحوهما قال سم في شرح ابن شجاع لو كان غنمه ودائع لا تبلغ كل واحد منها نصيبا فعملها في صندوق واحد جميع الحول الظاهر ثبوت حكم الخلطة لا انطباق ضابطها عليه ونية الخلطة لا تشترط واما التجارة فيشترط في الجوارح فيها ان لا يتميز في الدكان والحارس والجمال ومكان الحفظ من خزانة ونحوها وان كان مال كل زاوية اى ركن كافى الا يعاب والاسنى والميزان والوزان والكيل والمكيال والذراع والذراع والنقاد والمنادى والمطالب بالان ان كرى على بافضل وما نقله عن سم فيه توقف ان اقره ع ش ايضا الا ان باذن اصحاب الودائع في الجمل المذكور فانه وان لم يذكر تشترط نية الخلطة لكن تشترط نفس الخلطة وظاهرا انه لا عبرة بها الا اذا كان بفعل او اذ ان المالك او الولي فليراجع (قوله ماشية احدهما) الى قول المتن والظاهر في النهاية لا قوله ولا الدلو الى ولا فيما وقوله ويشكل الى ويضروكذا في المغنى لا قوله ومن ثم الى ويصدق (قوله احدهما) اى لاجدى اماشيتين (قوله بان يتحداهما) اى المالكين (قوله كما ياتي) اى انفا في الشرح (قوله مصدر) اى وهو المراد هنا نهاية ومعنى (قوله بطابق) اى بضبطيه (قوله فلا يشترط اتخاذه كالحالب) اى وكالا يشترط اتحاد الالجز ولا خلط اللبن في الاصح نهاية ومعنى قال ع ش وكذا لا يشترط اتحاد الجز اذ قياسا على الحالب ولا خلطة الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياسا لاشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز اه عبارة السكردى وكذا لا يشترط اتحاد الجواز و الالجز اه قول المتن (وكذا الراعى والفحل الخ) ويجوز تعذر الرعاة قطعا بشرط عدم انفراد كل براع والمراد بالاتحاد ان يكون الفحل او الفحول مرسله فيها تنزو على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية كل بفحل عن ماشية الاخرى وان كانت ملكا لاحدهما او معارة له اولها الا اذا اختلف النوع كضان ومعز فلا يضر اختلافه جز ما للضرورة ويشترط اتحاد مكان الانزاء كالحالب نهاية ومعنى واكثر ذلك موجود في الشرح (قوله اختلافه) اى الفحل (قوله وان استعير الخ) اى الفحل (قوله وهو موجود الخ) اى المقتضى (قوله ويشكل عليه الخ) اى على عدم اشتراط نية الخلطة ويحتمل ان مرجع التضمير التعليل المذكور (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ) اى ليست موجبة للزكاة في جميع صورها بل الموجب بالنصاب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم الخ قال الجبرمى وحاصله ان السوم له مدخل تام في الايجاب ولذا يلزم من انتفاءه عدم الوجوب بخلاف الخلطة فانه لا يلزم من وجودها الجواب ولا يخفى ما فيه وبالجمل في هذا الفرق خفاء فليحجر الله لان يكون باطلاقها متعلقا بليست ويراد بالاطلاق موافقة الاصل بقربة ما بعده (قوله مطلقا) اى ولو بلا بقصد معنى ونهاية (قوله اويسير) بفتح السين (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ) اى بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ (قوله اويسير) بفتح السين (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ) اى بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ

الصغير وفروعه بان مالا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبندو الصلاح في الثمر ومرادهم خلطة الشيوع اما خلطة المجاورة فلا بد منها من اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في المام الذى تسقى منه الارض والحراث وملقح النخل والجداد والجربون ونحو ذلك اه وسياق كلامه هنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوارح الا ان ذكر الاقسام ينافي ذلك وفيه نظر لان هذه الشروط انما هي لخلطة الجوارح (قوله فاقسموا بعد الزهول) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة الجوارح اه

هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو ومع ذلك قالوا لا بد من قصده الا ان يفرق بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصده الاعتلاف لانه لما يوجب كان موافقا للاصل ويضرب الاقراق في واحد بما ذكر او ياتي زمنا طويلا كئلانه ايام مطلقا او يسير بتمعن احدهما له او بتقريره للتفريق

ويجزى أيضا أخذ الساعى
 الواجب من مال أحدهما
 فيرجع على شريكه بحصته
 من القيمة لأن الخلطة صيرت
 المالين كالمال الواحد ومن
 ثم اجزأت نية أحدهما عن
 الآخر ويصدق فيها لأنه
 غارم (والاظهر تأثير خلطة
 الثمر والزرع والنقد وعرض
 التجارة) باشتراك أو مجاورة
 لعموم خبر ولا يفرق بين
 مجتمع خشية الصدقة ولو
 جود خفة المؤنة بالخلطة
 هنا أيضا (بشرط أن
 لا يتميز في خلطة الجوار
 (الناطور) هو بالمهمة
 حافظ النخل والشجر وحكي
 اعجابها وقيل الاول حافظ
 السكرم والثاني الحافظ
 مطلقا (والجرين والدكان
 والحارس) ذكره بعده
 الناطور من ذكر الاعم
 بعد الاخص على غير الخبر
 (ومكان الحفظ ونحوها)
 كما تشرب به وحرث
 ومتعهد وجداد نخل
 وميزان ومكيال ووزان
 وكيال وحمال قاله في المجموع
 ولقاط وملقح ونقاد ومناد
 ومطالب بالاثمان لان
 المالين إنما يصيران كالمال
 الواحد بذلك واستشكل
 البلقيني الجرين وهو بحجم
 مفتوحة موضع تجفيف
 الثمار وتخليص الحب وقيل
 محل تجفيف الزبيب

أو قصد ذلك أو علمه أحدهما فقط كما لو قاله الاذرعى وغيره ضراهم (قوله ويجزى أخذ الساعى الخ) عبارة
 المغنى والنهاية والاسنى ويجوز للساعى الاخذ من مال اخذ الخليطين وإن لم يضطر اليه اى بان كان مال كل
 منهما كاملا ووجد فيه الواجب كماله الاخذ من مالهما فان اخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما
 يخصه من قيمتها لا منها غير مثلية فلو خلطامائة بمائة واخذ الساعى من أحدهما شاتين رجع على صاحبه
 بنصف قيمتهما لا بشاة ولا بنصف شاتين فان اخذ من كل شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما إذ لم يؤخذ من
 كل منهما إلا الواجب لو انفرد فلو كان لزيد مائة ولعمرو وخمسون واخذ الساعى الشاتين من عمرو ورجع بثلاثي
 قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث وان اخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلث قيمة شاته وعمرو بثلاثي قيمة شاته
 وإذا تنازع في قيمة الماخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر
 أربعون منها فواجبهما تباع ومسته على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعهما وعلى صاحب الأربعين أربعة
 أسباعهما فان اخذهما الساعى من صاحب الأربعين رجع على الآخر بثلاثة أسباع قيمتهما وان اخذهما
 من الآخر رجع بأربعة أسباع قيمتهما وإن اخذ التباع من صاحب الأربعين والمستنة من الآخر رجع
 صاحب المستنة بأربعة أسباعها وصاحب التباع بثلاثة أسباعه وإن اخذ المستنة من صاحب الأربعين
 والتباع من الآخر فالمتصور أنه لا رجوع لواحد منهما على الآخر لان كلا منهما لم يؤخذ منه الا ما عليه
 اه (قوله فيرجع على شريكه الخ) اى كما تقدم اى وإن لم يأذن كما هو ظاهر شتم ونهاية (قوله ويصدق
 فيها) اى الشريك فى القيمة سم قول المتن (وعرض التجارة) يشمل الرقيق سم (قوله باشتراك) الى قوله
 وقيل فى المغنى والنهاية (قوله باشتراك الخ) متعلق بخلطة الخ (قوله أيضا) اى كوجودها فى الماشية (قوله
 فى خلطة الجوار) اى فى الزرعة نهاية ومغنى (قوله حافظ النخل والشجر) كذا فى المحلى والذى فى المغنى
 وشرح المنهج حافظ الزرع والشجر اه قول المتن (والدكان) اى وبشرط ان لا يتميز فى خلطة الجوار فى
 التجارة والدكان وهو يضم الدال المهمة الحانوت مغنى ونهاية (قوله على غير الاخير) والاخير هو قول
 القيل على احتمال الاعجام قول المتن (ومكان الحفظ) اى كخزانة ولو كان مال كل بناحية منه نهاية ومغنى
 (كاه) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله واستشكل الى وصورة الخ (تشرب) أى الارض وكان الاولى
 التثنية عبارة النهاية والمغنى وما يسقى لها اه (قوله وحرث) اى وحصادنهاية ومغنى (قوله وميزان)
 اى وذراع وذراع كرى على بافضل (قوله ونقاد) اى صراف (ومناد) اى دلال (قوله لان المالين انما
 يصيران الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من ان جماعة ودعو اغند شخص دراهم ومضى على
 ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصابا ام لا فيما
 يظهر فلا يرجع ثم رأيت فى سم على الغاية مانصه (فرع) عنده ودائع لا تبلغ كل منها نصابا فجعلها فى
 صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لانطباق ضابطها ونية الخلطة
 لا تشترط انتهى اه ع ش زاد البجيرمى فوجب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم اه وظاهر ذلك وإن لم

(قوله فيرجع على شريكه) أى كما تقدم أى وإن لم يأذن كما هو ظاهر قال فى الروض فرع قد ثبت التراجع فى
 فى خلطة الاشتراك مثل ان يكون بينهما خمس من الابل فيعطى الشاة أحدهما اى فيرجع على الآخر بنصف
 قيمتها فان كان بينهما عشر فاخذ من كل شاة تراجع ايضا فاذا تساوى اتقاصا اه قال فى شرحه وما ذكر من
 التراجع المبني عليه التقاص إنما يأتى على ماسر عن الامام وغيره اما على الاصح فلا تراجع كما صرح به فى
 المجموع اه وقال فى الروض قبل ذلك إن كان لزيد أربعون من البقر وعمرو ثلاثون فاخذ التباع والمستنة
 من عمرو ورجع بأربعة أسباع قيمتها أو من زيد رجع بثلاثة أسباع فان اخذ من كل فرضه فلا تراجع قال
 فى شرحه كما مر نظيره خلافا لما رافعى تبع الامام وغيره فى قوله يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة المستنة وعمرو
 بأربعة أسباع قيمة التباع اه (قوله ويصدق فيها) اى القيمة (قوله فى المتن وعرض التجارة) يشمل الرقيق
 (قوله وقيل الاول حافظ السكرم والثانى الخ) الاول هو الناطور بالمهمة والثانى هو بالمعجمة (قوله

فقله البيدر للحنطة والمر يدل للتمر بان الخلطة انما تكون قبل الوجوب والجرين بعده فلا معنى لاعتبار الاشتراك فيه ويحاج بان الاخراج لما توقف على التجفيف كان العرف بعد (٢٣٢) توفى الارتفاق بالخلطة عليه فان اتضح وجه عدمه له على ان قوله انما الى آخره خير صحيح كما

علم بما مر انفا وصورة خلطة المجاورة في ذلك ان يكون لكل صف نخيل اوزرع في حائط واحد وكيس دراهم في صندوق واحد او اتمعة تجارة في دكان واحد ومن ما يعلم منه انه ليس المراد بما يجب اتحاده كونه واحدا بالذات بل ان لا يظهر تميز احد المالين به وإن تعدد (لوجوب زكاة الماشية) التي هي النعم كما عرف بما قدمه ومر على ما فيه انه الوضع اللغوي ايضا فلا اعتراض عليه والاضافة هنا بمعنى في تحويل مكر الليل اي الزكاة فيها كما باصه ويصح كونها بمعنى اللام (شرطان) غير مامرو ياتي من النصاب وكالملك وإسلام المالك وحرية احدهما (مضى الحول) كله وهي (في ملكه) لخبر لاذكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو ضعيف بل صحيح عند أبي داود على انه اعتضد بانار صحيحة عن كثيرين من الصحابة بل اجمع التابعون والفقهاء عليه وان خالف فيه بعض الصحابة رضى الله عنهم سمي حولا لانه حال اي ذهب واتي غيره (لكن ماتت) بالبناء للمفعول لا غير (من نصاب) قبل تمام حوله ولو بلحظة (بزيكي بحوله) اي النصاب لما مر عن أبي بكر

باذن اصحاب الودائع في ذلك الجعل ولم يعلموه وفيه توقف إذ الخلطة وان لم تشترط نيتها لكن الظاهر أنه لا بد من فعلها وحصولها بفعل المالك او الولي او باذنه فلا يراد (قوله فقله) اي مثل الجرين في الاستشكال (قوله البيدر) اي بفتح الموحدة والبدال المهمة (للحنطة) اي موضع تصفية الحنطة (والمربد) اي بكسر الميم وإسكان الراء (قوله بان الخلطة الخ) متعاق باستشكل (قوله بان الاخراج) اي للزكاة (قوله عليه) متعاق بتوقف الخ والاول ان يقول بعد الارتفاق بالخلطة متوقفا عليه (قوله وجه عدمه له) اي للجرين واتحاده من شروط الخلطة (قوله علم بما مر الخ) كانه في قوله اذ لو ورث جمع تخلط مشمرا الخ وحينئذ ففيه بحث إذ للبقين ان يراد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يراد عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حال الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشروع والجوار انما ثبت بعد ما فليتأمل سم و اشار الكردى الى الجواب عنه بما نصه وهو اي ما مر انفا قوله الى وقت الاخراج قبيل قول المصنف ان لا يميز (قوله في ذلك) اي ما تقدم في الماتن (قوله ان يكون لكل الخ) اي من الخاططين خلطة جوار عبارة النهاية لكل منهم ما نخيل اوزرع مجاور لنخيل الآخر او لزرعه او لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق الخ اه (قوله في حائط) خرج ما اذا كان كل في حائط سم اي في بستان فلا خلطة (قوله وكيس الخ) او بمعنى او (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان كان احد الكيسين وديعة عند الآخر سم وظاهر اطلاقه وجوب الزكاة في الوديعة ايضا وان لم ياذن صاحبه للآخر بوضعها مع دراهمه في صندوق واحد وفيه ما مر انفا (قوله ومر الخ) اي في شرح ان لا يميز في المشرع (قوله التي) الى قوله ضعيف في النهاية الا قوله ومر الى فلا اعتراض (قوله بمافدمه) اي قدمه المصنف في اول الفصل (قوله ومر) اي في اول الباب كردى (قوله انه الوضع الخ) فاعل مر والضمير لمساواة الماشية للنعم (قوله ويصح كونها الخ) اي والاضافة للبابسة (قوله غير مامر) الى قوله ضعيف في المغنى (قوله وياتي) الاولى وما ياتي (قوله من النصاب) بيان لما مر (قوله وكال نصاب الخ) بيان لما ياتي (قوله احدهما) اي المشرطين (قوله سمي) الى قوله ورد في النهاية والمغنى (قوله لما مر الخ) عبارة النهاية والمغنى لقول امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اساعيه اعدت عليهم بالسخلة اه (قوله لمساو) عن أبي بكر) اي في شرح وفي الصغار صغيرة في الجديد (قوله وان مات) اي الاصل سم (قوله فاذا كان الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بلحظة والامهات باقية لزمه شاتان ولو ماتت الامهات وبقي منها دون النصاب او ماتت كلها وبقي النتاج نصا باي الصورة الثانية او ما يكمل به النصاب في الاولى زكي يحول الاصل اه (قوله وجب شاتان) اي كبيرتان ع ش اي بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما مر (قوله او عشرين لم ينفد كافي الروضة الخ) عبارة النهاية وذكر في الروضة والمجموع أن فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت بالنتاج نصابا اخر بان ملك مائة شاة فتنتجت إحدى وعشرين فيجب شاتان فلو نتجت عشرة فقط لم ينفذ انتهى قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وان لم تبلغ به نصابا آخر وذلك عند التالف بان ملك اربعين سنة اشهر فولدت عشرين ثم ماتت من الامهات عشرون قبل انقضاء الحول وكذا لو مات في الصورة التي مثل بها ثمانون قبل انقضاء الحول فاننا نوجب شاة لحول الامهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة إطلاق الضم وان لم تبلغ به النصاب اه وكذا في المغنى الا قوله

(كما علم بما مر) يحتمل ان يريد قوله السابق وبقائه في غير الحول وقت الوجوب الخ (قوله كما علم بما مر) كانه في قوله اذ لو ورث جمع تخلط مشمرا الخ وحينئذ ففيه بحث اذ للبقين ان يراد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يراد عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حالة الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشروع والجوار انما ثبت بعد ما فليتأمل (قوله لكل صف نخيل اوزرع في حائط) خرج ما اذا كان كل في حائط (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان كان احد الكيسين وديعة عند الآخر (قوله وإن مات) اي الاصل

ووافقه عمر وعلي رضى الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف لان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء والنتاج نساء عظيم فتبع وكذا الاصل في جرده وان مات فاذا كان عنده مائة فولدت إحدى وعشرين قبل الحول وجب شاتان او عشرين لم ينفذ كافي الروضة والمجموع

لأنها لم تبلغ بالتاج ما يجب فيه شيء زائد على ما قبله واعترض بأنه قد يفيد فيما إذا ملك أربعين فولدت عشرين ثم مات من الامهات عشرون ويرد بان كلامهما في خصوص ذلك المثال فلا يرد عليهم ما هذا قيل يرد الاول على المتن لأن العشرين يصدق عليها انها نتجت من نصاب ومع ذلك لا تزكى بحوله ويرد بأنه علم من كلامه أن الامهات لو لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء (٢٣٣) زائد على الأربعين فالتاج أولى فايزاد

مثل ذلك عليه تساهل أو أربعون شاة فولدت أربعين وماتت قبل الحول فتجب شاة واستشكل الاسنوي هذا بأنه يقتضي أن السوم لا يجب في جميع النصاب واجيب بفرض ذلك فيما إذا كان التاج قبل آخر الحول بنحو يمين بما لا يؤثر العلف فيها وفيه نظر لمناقضاته لكلامهم وبأن السخلة المغذاة باللبن لا تعد معلوفة عرفا ولا شرعا لأن اللبن كالكلال لأنه ناشئ عنه وبأن اللبن الذي تشربه السخلة لا يعد مؤنة عرفا لأنه يستخلف إذا حلب كالماء واجيب بغير ذلك أيضا بما فيه نظروا أحسن من ذلك كله أن يجاب بأن التاج لما أعطى حكم امهاته في الحول فارلى في السوم فحل اشتراطها في غير هذا التابع الذي لا تتصور اسامته ثم رأيت شيخنا اشارة لذلك ويأتي عن المتولى ما يخالف ذلك مع رده وخرج بنتج ما ملك بنحو شراء كما يأتي وبقوله من نصاب ماتت عشرين كعشرين نتجت عشرين فلولها من حين تمام النصاب وبقوله بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الاول بل

وكذا لو مات الخ قال ع ش قوله عشرة صوابه عشرون كما عبر به حج اه (قوله واعترض) أقره النهاية والمغنى كما مر انفا (قوله ورد) تقدم عن النهاية انفا ما يرد هذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) اى ولادة المائة عشرين فقط وقوله هذا اى ولادة أربعين عشرين (قوله يرد الاول) اى ولادة المائة عشرين فقط (على المتن) اى على طرده (قوله بأنه) اى الشان و (قوله من كلامه) اى المفيد ان ما بين النصابين وقص (قوله أو أربعون) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله بفرض الى بان السخلة وقوله بما فيه نظروا قوله ثم رأيت الى وخرج وقوله وبقوله الى ويشترط (قوله أو أربعون الخ) معطوف على قوله مائة الخ (قوله وماتت) اى الأربعين الامهات كلها (قوله فيجب شاة) اى صغيرة ع ش (قوله واستشكل الاسنوي هذا) اى قولهم لكن ماتت من نصاب الخ وكذا الاشارة في قوله بفرض ذلك (قوله لمناقضاته لكلامهم) اى الشامل لما إذا كان التاج في نصف الحول (قوله اى لأن اللبن كالكلال الخ) على انه لا يشترط في الكلان يكون مباحا على ما يأتي بيانه نهاية ومغنى (قوله لأنه يستخلف) اى يأتي من عند الله تعالى ويستخلف إذا حلب فهو شبيه بالماء فلم يسقط الزكاة نهاية (قوله بغير ذلك) راجع النهاية والمغنى ان رتمته (قوله فحل اشتراطها) اى الحول والسوم (قوله ويأتي) اى قيل المصنف فان علفت الخ (قوله كما يأتي) اى في المتن انفا (قوله وبقوله بحوله ما حدث الخ) لا يخفى ما فيه ولذا جعله النهاية والمغنى محترز ما قدره كالشارح من قيد قبل تمام حوله ولو لم يلاحظ فقا لان انفصل التاج بعد الحول او قبله ولم يتم انفصاله الا بعده كجنين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله الا بعد تمام الحول لم يكن حصول النصاب حوله لان قضاء حوله اصله اه قال ع ش أفهم كلامهم مر أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حوله اصله حوله لكن كلام ابن حج يفيد خلافه اه (قوله أو مع آخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وانه ظاهر سم ومر انفا عن النهاية والمغنى ما يفهم خلاف تلك القضية (قوله ويشترط اتحاد سبب الملك الخ) قال النهاية والمغنى عقب المتن بشرط كونه مملوكا للملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب ثم قالوا وخرج بقولنا ان يكون مملوكا أو اوصى الموصل له بالحل به قبل انفصاله للملك الامهات ثم مات ثم حصل التاج لم يترك بحول الاصل كما نقل في السكفاية عن المتولى وأقره اه قال الرشيدى قوله بالسبب الذي ملك به النصاب يعنى أنه انجر اليه ملكه من ملك الاصل لانه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب اه (قوله فلو اوصى به) اى بالتاج (لشخص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هذا التفريع اعتبار شرط اخر لم يصرح به الشارح رحمه الله تعالى وهو اتحاد المالك وكان وجه تعرضه له توهم ان ما ذكره مغن عنه وليس كذلك فقد يتحد السبب ويختلف المالك كما إذا اوصى بها لشخص وبنجاحها لاخر ثم رأت عبارة المغنى والنهاية بشرط أن يكون مملوكا للملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب اه بصرى (قوله وكذا لو اوصى الموصل له بالحل به الخ) كان اوصى زيدا للمالك لأربعين من الغنم بحماها لعمرو ثم مات زيد وقبل عمرو الوصية بالحل ثم اوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للامهات بالارث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزى التاج بحول الاصل لانه ملك التاج بسبب غير الذى ملك به الامهات ع ش (قوله وانفصال كل التاج الخ) مكرر مع ما قدره عقب من نصاب قول المتن (ولا يضم المملوك الخ) اى إلى ما عنده (قوله أو غيره) اى كآرث ووصية ووهبة نهاية ومغنى (قوله لأنه) الى قوله نعم في النهاية

(قوله فتجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله أو مع آخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وانه ظاهر (قوله في الحول الخ) وظاهر انه ان وقع الموت قبل آخر الحول أو مع آخره فلا زكاة

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - ثالث) للثاني ويشترط اتحاد سبب ملك الامهات والتاج فلو اوصى به لشخص لم يضم لحول الوارث وكذا لو اوصى الموصل له بالحل به قبل انفصاله للملك الامهات ثم مات ثم نتجت له يترك بحول الاصل وانفصال كل التاج قبل تمام الحول ولا فلا زكاة واتحاد الجنس فلو مات البقر بابل ان تصوره فلا ضم (ولا يضم المملوك بشراء أو غيره في الحول)

لا يلزم ثم له حول والنتاج إنما خرج (٢٣٤) عنه للنص عليه وخرج بني الحول النصاب فيضم فيه لبلوغه به احتمال المواساة فاذا اشترى غرة

الحرم ثلاثين بقرعة وعشرة
اخرى اول رجب فعليه في
الثلاثين تبيع عند محرم
وللعشرة ربع مسنة عند
رجب ثم عليه بعد ذلك في
باقى الاحوال ثلاثة ارباع
مسنة عند محرم وربعا
عند رجب وكذا ومن ثم
لو طرات الخلطة على
الانفراد لزم السنة الاولى
زكاة الانفراد ولما بعدها
زكاة الخلطة (فلو ادعى)
المالك (النتاج بعد الحول)
أو نحو البيع أثناءه أو غير
ذلك من مشقات الزكاة
وخالفه الساعى واحتمل
قول كل (صدق) المالك
لأن الاصل عدم الوجوب
مع ان الاصل فى كل حادث
تقديره باقرب زمن (فان
انهم) من الساعى مثلا
(خالف) ندبا فان ابى ترك
ولا يخلف ساع ولا مستحق
(ولو مات) المالك فى الحول
انقطع فيستأنفه الوارث
من وقت الموت نعم السائمة
لا يستأنف جوهلها منه بل
من وقت قصده هو لا سامتها
بعد عليه بالموت ومثل ذلك
ما لو كان مال مورثه غرض
تجارة فلا ينعقد حوله حتى
يتصرف فيه بنية التجارة
واما اثناء البلقينى
بالاكتفاء هنا وفى السائمة
بقصد المورث فهو مخالف
لكلام الاصحاب فاحذره
وإن وافقه الاذرعى فى

والمغنى لا قوله ومن ثم إلى المتن وقوله مع أن الاصل إلى المتن وما أنبه عليه (قوله) لأنه لم يتم له حول (الخ)
اى وقد دل الدليل على اشتراط الحول نهاية ومغنى (قوله) والنتاج إنما خرج عنه (اى من اشتراط الحول
(لنص عليه) اى فبقى ما عداه على الاصل نهاية ومغنى (قوله) فاذا اشترى غرة محرم ثلاثين (الخ) اى او
ورثها أو نحو ذلك نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لو طرات (الخ) لا يظهر وجه تفريعه على ما قبله فكان الاولى
ان يقول كما لو طرات الخ قول المتن (بعد الحول) اى او مع اخره كما قدمه انفا خلافا للنهاية والمغنى
(قوله) أو نحو البيع (الخ) عبارة المغنى والنهاية أو أنه استفادته بنحو شراء وادعى الساعى خلافه اه (قوله)
أو نحو البيع أثناءه (الخ) اى ثم الرد عليه بنحو عيب عبارة النهاية والمغنى ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم
رد عليه بعيب أو اقاله استأنفه من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد فى الحال لتعلق الزكاة
بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لاخراجها لا يبطل به الرد قبل التحكم من ادائها فان
سارع لاخراجها ولم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر فان أخرجهما من المال أو غيره بان باع منه بقدرها
واشترى بثمانه واجبه لم يرد لتفريق الصفقة وله الارش ولمن أخرجهما من غيره رد إذ لا رد حقيقة بدليل
جواز الاداء من مال اخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان الملك للبايع بان كان الخيار له أو موقوفا بان
الخيار لها ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف
البايع الحول وإن اجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد اه (قوله) واحتمل قوله كل (الخ) اى بخلاف ما لو قطعت
قرائن الاحوال بكذب اخدهما كان تم الحول فى رمضان والنتاج بنوا اربعة اشهر وادعى المالك حين طلب
الساعى فى نصف شوال الزكاة أنها بعد الحول فلا يبالى بكلامه كما يأتى عن البصرى (قوله) مع أن الاصل
فى كل حادث (الخ) هذا لا يلائم دعواه البيع أثناء الحول بل يقتضى خلافه بصرى وقد يجاب بان هذا
راجع لما فى المتن فقط (قوله) ندبا اى احتياط الحق المستحقين (فان ابى) اى نكل (ترك ولا يخلف ساع) اى
لا زموكيل (ولا مستحق) اى لعدم تعيينهم نهاية ومغنى قال شيخنا وكذا إيمان الزكاة كلها مسنونة اه وياتى
عن عرش ما يوافقه (قوله) ولو مات المالك أى للنصاب نهاية (انقطع الخ) وملك المرتد وزكاته وحوله
موقوفات فان عاد إلى الاسلام تبين بقاء ملكه وحوله وجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا فلا نهاية
ومغنى (فى الحول) وظاهر انه إن وقع الموت قبل اخر الحول أو مع اخره فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه
وجب إخراجها من التركة هم (قوله) منه اى من وقت الموت (بل من وقت قصده هو لا سامتها بعد عليه
بالموت) هذا صريح فى انه لو كان الراعى هو الوارث قد أسامها غير عالم بموته فلا تعتبر هذه الاسامة
كما اعتمده عرش (ومثل ذلك) فى الروض مثله (قوله) حتى يتصرف اى الوارث بعد غلبه بموت مورثه كما
يفيده التشبيه (قوله) هنا اى فى عرض التجارة (قوله) فى بعضه اى فى السائمة كما يأتى (قوله) أو زال
ملكه (الخ) اى عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره نهاية ومغنى اى كهيبة شرح بافضل قول المتن (فعاد)
اى بشراء أو غيره نهاية ومغنى اى كرد بعيب أو اقاله وهبة كردى على بافضل قول المتن (أو بادل بمثله)
اى كابل بابل مغنى (مبادلة) الى قوله وكذا فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله وفى الوجيز لم يشر (قوله)
مبادلة صحيحة اى اما المبادلة الفاسدة اى كالمعاطاة فلا تقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تزيل
الملك فلو عارض غيره بأن أخذ منه مائة عشر دينارا بمثلها من عشرين دينارا زكى الدينار لحلوله والتسعة
لحلولها نهاية ومغنى قال عرش قوله فلو عارض صريح ما ذكر ان الحول إنما ينقطع فيما خرج عن ملكه
دون مابقى وظاهر قوله السابق عن النصاب أو بعضه الخ استئناف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال
فى بعضه وأنه لا فرق بين الماشية وغيرها إلا ان يقال المراد استئناف فيما بادل فيه ويجاب عنه سم على حجج
ناقلان بعضهم بأن محل انقطاعها أى بالمعاوضة إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام للنصاب من نوع

لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من التركة

بعضه (أو زال ملكه فى الحول فعاد أو بادل بمثله) مبادلة صحيحة

المتمم له ع ش (قوله في غير نحو قرض الخ) عبارة النهاية في غير التجارة اه زاد المغني بغير الصرف قال
 الرشيدى قوله في غير التجارة اى بالنسبة لغير الصرف كما ياتى ولا يعترض به لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل
 لا يعترض به ه قال ع ش اى اماهى فلا يضر المبادلة فيها اثناء الحول على ما ياتى اه فلعل الشارح
 ادخل بالنحو غرض التجارة (قوله ويكره) اى كراهة تنزيهه نهاية ومعنى وشيخ الاسلام عبارة السكردى
 على بافضل وهو المعتمد فى المذهب اى الكراهة اه (قوله ذلك) اى ازالة ملك النصاب او بعضه اثناء
 الحول بمعاوضة او غيرها (قوله ان قصده به الفرار) اى فقط بخلاف ما اذا اطلق او كان الحاجة فقط او لها
 وللفرار فلا يكره نهاية ومعنى وشيخنا (قوله وفى الوجز يحرم الخ) اى اذا قصد بذلك الفرار من الزكاة
 مغنى (قوله) ان هذا من الفقه الخ) عبارة المغنى وان ابا يوسف كان بفعله والعلم علمان ضار ونافع وهذا
 من العلم الضار اه (قوله وهو كذلك) اى فانهم يستأنفون الحول كلها بدلوا ولذلك قال ابن سريج
 بشرى الصيارفة بانه لا زكاة عليهم نهاية ومعنى وشيخنا قال ع ش قوله مر فانهم يستأنفون الخ اى بشرط
 صحة المبادلة من الحول والنقايض والمماثلة عند اتحاد الجنس والحول والنقايض فقط عند اختلافه
 والاجاب والقول مطاوع ع ش (قوله فينقطع الحول ايضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين
 اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما اذا سبق حول التجارة سم وجزم بذلك الشيخ باعشن فى شرح
 بافضل وبفهمه ايضا اما عن النهاية والمعنى تفيد المبادلة بغير التجارة (قوله والشرط الثانى) الى قوله
 اى ما لم يكن فى المغنى الا قوله واعتمد الى والاسنوى الى قوله وفيه ما فيه فى النهاية الا ما ذكر (قوله بفعل
 المالك الخ) اى مع علمه بملكها ع ش وشيخنا وتقدم فى الشرح انفا ما يفيد وعبرة شرح بافضل
 ليعاشن ولا بد ان يكون السوم من المالك المملوك العالم بملكه لها او من نائبه ولو حاكما (قوله او وليه) قال
 الاذرى والظاهر ان اسامة ولى المحجور كاسامة الرشيدى لكن لو كان الحظ للمحجور فى تركها فهذا موضع
 تأمل انتهى ولا يحتاج الى تأمل بل ينبغى القطع بعدم صحة الاسامة فى هذه الحالة معنى زاد النهاية وهل تعتبر
 اسامة الصبي والمجنون ماشيتهم او لا اثر لذلك فيه نظر ويبعد تحريمها على ان عمد هما عمدان لا هذا اذا كان
 لها تمييز ويحتمل ان يقال ان اعتلفت من مال حرى لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالجاءت بل اذرى ولا
 علف والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الام فان كانت سائمة ضمن اليها فى الحول والافلاها قال ع ش قوله
 م ر ويعد تحريمها الخ اى فيكون الراجح انه لا اعتبار باسامةها (قوله لا يضمن) اى بان لم يكن له امان
 و (قوله ان السوم لا ينقطع) معتمدا اه عبارة سم بعد ذكر مقالة الاذرى المارة قوله فهذا موضع
 تأمل لا يبعد بناء على انه يجب على الولى مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامةه اذا اقتضت المصلحة خلافها كان
 كان العلف يسير اجدا بالنسبة لما يجب اخر اجبه فى الزكاة وما تصرفه على الاسامة من نحو اجرة راعيها بخلاف
 ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيعتد بها
 وكذا الاستوى الامر ان فيما يظهر فليتاامل وينبغى ان يجرى جميع ذلك فى الحالك لغيبه المالك مثلا اه
 قال السكردى على بافضل واقول ينبغى ان يكون الوكيل كذلك اه يعنى الوكيل المطلق للمالك فيما يتعلق
 بماشيته واما وكيله فى خصوص اسامة ماشيته بان امره بما يفتد بها مطلقا كما هو ظاهر (قوله لما ياتى الخ)

(قوله فينقطع الحول ايضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا
 كما اذا سبق حول التجارة (فرع) قال فى الروض فلو عارض اى بان اخذ من غيره تسعة عشر دينارا بتسعة
 عشر من عشرين زكى الدينار لحوله اه اقول لا يخفى اشكاله اذ بالمعاوضة ينقطع الحول ثم رايت
 جمعا مستحكرا اذ ذلك وبعضهم اجاب بان محل انقطاعها اذ لم يقارنها ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتمم
 له (قوله لثبوت بدله) ان كان ثبوت البدل يقارن ملك المقرض والافه ومشكل (قوله او وليه) قال الناشرى
 مانصه تنبيهه قال الاذرى والظاهر ان اسامة ولى المحجور كاسامة الرشيد ماشيته ولو كان الحظ للمحجور
 فى تركها فهذا موضع تأمل وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ماشيتهم ما ولا اثر لهما فيه نظر ويعد تحريمها

فى غير نحو قرض النقد
 (استأنف) لانه ملك جديد
 فاحتاج لحول ثان وأنى
 بالقاء ومثل ليفهم
 الاستئناف عند طول الزمن
 واختلاف النوع بالاولى
 ويكره له ذلك ان قصده
 الفرار من الزكاة وفى
 الوجز يحرم زاد فى الاحياء
 ولا تبرأ به الذمة باطنا وان
 هذا من الفقه الضار وقال
 ابن الصلاح باثم بقصده
 لا بفعله وشمل الماتن بيع
 بعض النقد الذى للتجارة
 ببعض كما يفعله الصيارفة
 وهو كذلك وكذا لو كان
 عنده نصاب سائمة للتجارة
 فبادلها بمثلها فينقطع الحول
 أيضا ولو أقرض نصاب
 نقد فى الحول لم ينقطع عنه
 لان الملك لم يزل بالكلية
 لثبوت بدله فى ذمة المقرض
 والدين فيه الزكاة كما ياتى
 (و الشرط الثانى) كونها
 سائمة (بفعل المالك
 أو وكيله أو وليه أو الحاكم
 لغيبته مثلا لما ياتى أنه
 لازكاة فى سائمة بنفسها

علة للتقييد بقوله بفعل المالك الخ (قوله والسائمة الراعية في كلام مباح) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل قوله اما المملوك الخ (قوله في كلام مباح) والسكلا بالهمز الحشيش مطلقا رطبيا او يابسوا والهمش هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم ان استقاء الماء وسقيها اياه لا يضر في وجوب الزكاة ويوجه بان الغالب انه لا كلفة في الماء ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف للمملوك الذي قيمته غير يسيرة شيخنا (قوله وذلك) اي اشترط كونها سائمة (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستنبته الاميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته ونورده مر بانه بتسليم صحته ليس للتقييد الا بنقل سم على حجج احش عبارة النهاية ولو اسيمت في كلام مملوك كان ثبت في ارض مملوكة لشخص او موقوفة عليه فهل هي سائمة او معلوفة وجهان اصحهما كما افق به القفال وجزم به ابن المقرئ او لها لان قيمة السكلا تافهة غالبا ولا كلفة فيها ورجح السبكي انها سائمة ان لم يكن للسكلا قيمة او كانت يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نماها والافعلوفة ولو جزه واطعمها اياه في المرعى او البلد فمعلوفة اه زاد المغنى والسكلا المغصوب كالمملوك فيما ذكره اه قال عس قوله مر كان ثبت في ارض مملوكة اي او اشتراه ولو بقيمة كثيرة ومثل ذلك ما يستنبته الناس كان استا جارا رضا للزراعة وبذر بها حبا فثبت فهو من السكلا المملوك في الراعية له الخلاف المذكور وقوله اصحهما كما افق به القفال الخ اي انها سائمة فتجب فيها الزكاة وقوله معلوفة اي ان كان ما كونه من المجزوز قدرا لا تعيش بدونه بلا ضررين اه عس (قوله على ما رجحه السبكي) اعتمد مرهم اه سم اي في غير النهاية وكذا اعتمد شرح المنهج وشيخنا وكذا الشارح في الحاصل الاتي وان تبراها عنه (قوله انه يؤثره مطلقا) اي وان قلت اعتمدته في شرحي بافضل وفي السكردى عليه وكذلك في الاسنى وشروح الارشاد والعباب للشارح وظاهر المغنى والنهاية اعتيادها ولو رعت ما اشتراه او المباح في محله فسامية وان جزه فمعلوفة اه (قوله والاسنوى وغيره افتاء القفال الخ) وكذا اعتمدته النهاية والمغنى بشرط عدم الجز كما مر وظاهر هذا الافتاء ولو كانت قيمته كثيرة كما تقدم عن عس وضعفه الحنفى فقال لانه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حجج اه (قوله قال القفال الخ) اعتمدته النهاية (قوله وان قدمه الخ) اي ان جمع الورق المتناثر وقدمه للماشية (قوله اي ما لم يكن الخ) اي ما قدمه لها (قوله لانه لا يملك) اي ولهذا لا يصح اخذه للبيع نهاية (قوله قاله ابن العباد) اقره اياهية والضمير راجع لقوله اي

على ان عمد هما عمد او لا اذا كان لها تمييز ويحتمل ان يقال لو اعتلفت من مال حربي لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالوجاع بلا علف ولا رعى لان ذلك لا يؤثر والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الام فان كانت هي السائمة ضم اليها في الحول والافلا وتقدم اول الباب في المتولد بين زكويين وجوب الزكاة فيه لكن يشكل باي اصلية يلحق ويذبح على قياس هذه المسئلة ان يلحق بالام اه مافي الناشري وقوله فهذا موضع تامل لا يبعد بناء على انه يجب على الولي مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامته اذا اقتضت المصلحة خلافا كان كان العلف يسير اجدا بالنسبة لما يجب اخر اجته في الزكاة وما يصرفه على الاسامة من نحو اجرة راعيها كان كان الواجب بذت مخاض تساوى عشرين دينارا واجرة راعيها في العام خمس دنائير وكان العلف بنحو دنارين بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيعتد بها وكذا لو استوى الامر ان فيما يظهر فليتأمل وينبغي ان يجري جميع ذلك في الحالك لغية المالك مثلا (قوله والسائمة الراعية في كلام مباح) لم يتعرض لاعتبار سقيها من ماء مباح او عدم اعتباره (قوله فافهم انه لا زكاة الخ) قد يقال التقييد بالسوم في الاحاديث خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له كما تقرر في الاصول الا ان يمنع ان السوم بما لا ينبغي التوقف فيه فليتأمل (قوله اما المملوك) اي كان ثبت في ارض مملوكة له او موقوفة عليه شرح مر (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستنبته الاميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته ونورده مر بانه بتسليم صحته ليس للتقييد الا بنقل (قوله على ما رجحه السبكي)

والسائمة الراعية في كلام مباح وذلك للتقييد بالسوم في الاحاديث في الابل والغنم والحق بها البقر فافهم انه زكاة في معلوفة لان مؤنتها للمم تنوفر لم تحتمل المواساة اما المملوك فان قلت قيمته بحيث لم يعد مثله كلفة في مقابلة نماها فهي سائمة ولا فهي معلوفة على ما رجحه السبكي واعتمد الجلال البلقيني انه يؤثر مطلقا والاسنوى وغيره افتاء القفال بانها لو رعت ما اشتراه في محله فسامية والافعلوفة قال القفال ولو رعاها ورقا تناثر فسامية وان قدمه لها فمعلوفة اي ما لم يكن من حشيش الحرم فلا ينقطع به السوم لانه لا يملك وانما ثبت لا خذ نوع اختصاص فاذا علفها به فقد علفها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قاله ابن العباد وفيه ما فيه لان الممدار على السكفة وعدم الاعلى ملك المملوف

والحاصل ان الذي يتجه من ذلك ان ملك العلف او وثقة تقديم المباح لها ان عده اهل العرف تاذن في مقابلة بقائها او ثمنها في باقيها على سواها
ولا فلا فان قلت يشكل على هذا ما ياتي في العلف من النظر الى الضرر البين وفي الشرب بالماء المشتري من منعه وجوب كمال العشرة طائقات
يفرق بان ما هنا فيه النظر للعلوف وذلك فيه النظر لزمه فليط كل بما يناسبه على ان المدرك (٢٣٧) فيهما واحد في الحقيقة كما يعلم بما ياتي فان

شراء الماء لا يسقط الوجوب
من اصله فلم ينظر فيه لتألفه
وغيره بخلاف العلف هنا
ويظهر اتيان ذلك ايضا
فما لو استاجر من رعاها
بأجرة فيفرق بين كثرة
الاجرة وقتلتها ولا اثر
لشرب النتائج لبن امه لانه
ناشئ عن الكلا المباح مع
كونه تابعا ولذا لم يفرد
بحول وقول الاسنوي
عن المتولى لا يضم لامه
حق يسام بقية حولها اعترض
بأنه يازم منه أنه يركب ما
دام صغيرا لانه لا يجتزيء
بالسوم عن لبن امه وهو
باطل وخرج باسامة من
ذكر سائمة ورثها وتم
حولها ولم يعلم فلا زكاة فيها
خلافا لما بحثه الاذري وما
لو أسامها غاصب أو مشتر
شراء فاسدا (فان علفت
معظم الحول ليلا ونهارا
(فلا زكاة) فيها لكثرة
مؤنتها حينئذ (والا) تألف
معظمه كان كانت نسام
نهارا وتعلق ليلا (فلاصح)
انها (إن علفت قدر تعيش
بدونه بلا ضررين) اما لقلة
الزمن كيوم او يومين فقد
قالوا انها تصبر عن العلف
اليومين لا الثلاثة واما
لاستغنائها بالرعي فلا

لم يكن الخ (قوله والحاصل الخ) اعتمده شيخ الاسلام في المنهج والخطيب في شرحي التنبيه ومختصر أبي شجاع
والجمال الرمي في شرح البهجة كرى على بافضل وكذا اعتمده الحنفى وشيخنا والبيجورى (قوله يشكل على
هذا) اي الحاصل المذكور (قوله ما ياتي الخ) اي انفاء في المتن (قوله مطلقا) اي وإن كانت قيمة الماء تأففة
(قوله قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للعلوف وهناك لزمه سم ويأتي نظيره في قول
الشارح فان شراء الماء الخ (قوله) ويظهر) ينبغي لمن يتامل فيه ويجرر فان اصل الرخصة إطلاق وجوب الزكاة
في الماشية المستاجر على رعاها بصري وقد يجاب بان شأن المتأخرين تقييد إطلاق المتقدمين بما يظهر لهم (قوله)
إتيان ذلك الخ) اي الحاصل المذكور وهل ياتي ذلك ايضا فاجرت به عادة ولا لاجور من اخذ شيء من
رعاة المواشي في مقابلة رعيهم من الكلا المباح لما فيه من الكلفة او يقال هي في الحقيقة راعية في كلا مباح ولا
نظر لهذا لما خرد مجل تأمل بصري وجزم عشرين بالثاني (قوله فيفرق بين كثرة الاجرة الخ) اي إن عدت
كلفة فعلوفة ولا فاسامة كرى (قوله ولذا) اي ولو لكون النتائج تابعة للامهات (قوله وخرج) إلى المتن
في النهاية والمغنى (قوله وخرج باسامة من ذكر الخ) وقع السؤال في الدرس عما لو أسامها الوارث على ظن
بقام مورثه ثم تبين وفاته وأنها في ملك الوارث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أسامها بالفعل مع
كونها في ملكه فظنه للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعه له ام لا اقول فيه نظرا والاقرب الثاني وقديله
كلام سم على المنهج غش وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما يصرح بالثاني (قوله خلافا لما بحثه الاذري)
تقدم ردها سم (قوله وما لو أسامها الخ) عطف على قوله سائمة الخ (قوله شراء فاسدا) اي كالمعاطاة
عش (قوله ليلا ونهارا) اي ولو مفرقا مغنى ونهاية ويأتي في الشرح ما يوافقه (قوله واما لاستغنائها
بالرعي الخ) ولو كان يسرحها نهارا ويبقى لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر نهاية (قوله فلا يتغير الخ) جواب
ان غلفت الخ وكان حق هذا المرجح ان يزيد واو العطف قبل وجبت الاتي في المتن (قوله كما اقتضاه
إطلاقهم الخ) اي بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا وتعلق ليلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم
فالاصح ان غلفت قدر الخ مصرح به اه (قوله ومحل ما ذكر) إلى قوله ويفرق في النهاية والمغنى لا قوله
مطلقا وقوله أو لغاصب وقوله وصح إلى وزن الخ (قوله ومحل ما ذكر) أي قول المصنف فالاصح ان علفت
الخ (قوله ولا انقطع به) قيده النهاية والغرر والاشئ بان يكون متمولا لا قال في الايعاب فان لم يتموا لم يؤثر
قطعا اه كرى على بافضل عبارة الاول ولا اثر لجزئية العلف ولا لعلف يسير كما سئل الا ان قصد به قطع
السوم وكان ما يتمول اه قال عش وقياسه انه لو استعملها قدر يسير او قصد به قطع الحول سقطت الزكاة
اه وفيه وقفة لانه قد ينافيه قولهم لانها معدة الخ (قوله مطلقا) اي وإن قل او كان قدر اتعش بدونه بلا
ضرر بين شرح بافضل لباعشن قول المتن (ولو سامت بنفسها الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة من رعي
الدراب في نحو الجزائر فهي سائمة وأما ما يأخذه المتكلم عليها من نحو المنزوم من الدرام فهو ظلم مجرد لا يمنع

اعتمدهم ر (قوله قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للعلوف وهناك لزمه (قوله خلافا
لما بحثه الاذري) تقدم ردها (قوله فان علفت معظم الحول الخ) لو ثبت السوم ثم ادعى انقطاعه لوجود
علف مؤثر فهل يصدق بلا بيئة او لا بد من بيئة لان العلف بما يظهر ويمكن إقامة البيئة فهو كالمواضع هلاك
الخروج بسبب ظاهر لم يعرف فانه يحتاج لبيئة بوقوعه ثم يصدق في التلف به كإسيات ذلك فيه نظرو لو
وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شك هل وجد علف مؤثر او لا فهل يلزمه الزكاة لانه ثبت السوم والاصل بقاؤه
وعدم انقطاعه فيه نظر فلا يرجع (قوله كما اقتضاه إطلاقهم) اي بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا

يتغير حكمها بالعلف حينئذ كما جزم به الرويانى (وجب) زكاتها الخفة مؤنتها (ولا) تعش أصلا أو مع ضررين بدونه (فلا) زكاة لظهور المؤنة
سواء كان ذلك القدر الذي علفت به متواليام غير متوال كما اقتضاه إطلاقهم وهو ظاهر لما تقررت ان المدار على قلة المؤنة وكثرتها ومحل ما ذكر
حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم ولا انقطاعه مطلقا (ولو سامت) الماشية (بنفسها) فلا زكاة بناء على الاصح انه يشترى المقصد السوم

(أو اعتلفت السائمة) بنفسها القدر المأثور فلا زكاة أيضا لحصول المؤنة وهذا العالف غير شرط لرجوعه إلى الأصل وهو عدم الوجوب (أو كانت حوامل) للمالك ولو في محرم أو باجرة أو لغاصب (في حرث ونضج) وهو محل الماء المعد للشرب (ونحوه) كحمل (فلا زكاة في الاصح) لأنها معدة لاستعمال مباح فأشبهت ثياب البدن وصح ليس في البقر العوامل شيء وفي رواية ليس على العوامل شيء وزمن كونها حوامل يقاس بزمن علفها فيما روي ففرق بين عدم وجوب (٢٣٨) الزكاة في المستعملة في محرم ووجوبها في حلي محرم بانها متصلة في التقدير من ثم لم يحتج

لقصده ولا فعل فلم يسقطها فيه الأقوى والمحرم لا قوة فيه بخلافها في الحيوان ومن ثم احتاجت إلى اسامة وقصد فتأثرت بأدنى مؤثر ومنه الاستعمال المحرم (ولذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ندبا للامره رواه احمد ولا نه اسهل ولا يكلفون حيثئذ ردها للبلد ولا الساعي ان يتبع المراعى (والا) ترد الماء لنحو استغنائها بالكل فبعد بيوت اهلها وافتيهم فيكلفون الرد اليها لانه اضبط ويظهر فيما لا ترد مامولا مستقر لا اهلها الدوام انتجاعهم معها تكليف الساعي النجعة اليهم لان كلفته اهون من كلفة تسكينهم ردها الى محل اخر ثم رابت المتولي قال اللازم للمالك التمكن من اخذ الزكاة دون حلها الى الامام ثم استشكله بان واتوا الزكاة يقتضى وجوب الحل اليه حتى لو كان بعير اجوحا لزمه العقال وعليه حمل قول ابى بكر رضى الله عنه لو منعوني عقالا اعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه اه والقاضى قال يلزمه التسليم بالعقال

من الاسامة ومعلوم أنه لا يجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع السنة وبقى ما لو كانت ترعى في كلام مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلفها إذا رجعت إلى بيوت اهلها قدر الزيادة التام ودفع ضرر يسير يلحقها هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح م ر ولو كان يسر حها سارا و يلتقى لها شيئا لم يؤثر ان اسامة ع ش (قوله) واعتلفت السائمة بنفسها أى أو علفها الغاصب أو المشتري شراء فاسد انهاء ومعنى قول المتن (أو كانت حوامل الخ) أى وإن اسيمت (تنبيه) وقع السؤال في الدرس عما لو حصل من العوامل نتائج هل يجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال يجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها ع ش وقوله إذا تم نصابه وحوله الخ أى وسومه بشرطه (قوله ولو في محرم) أى كان تكون معدة لغارة أو قطع طريق كما قاله الماوردى لإيعاب اه كرى على بافضل (قوله أو لغاصب) لعل وجه الاتيان به دفع توهم وجوب زكاتها إذا استعملها غاصبها لانه لا مؤنة لها على مالكيها كالسائمة فلتجب زكاتها (قوله) وهو محل الماء المعد للشرب كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى والمغنى والنهاية وهو محل الماء للشرب فليحرر بصرى قال ع ش وقوله م ر وهو محل الماء للشرب لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام المحلى من أن النضح السقى من ماء بئر أو نهر بيعير أو بقرعة ويسمى ناضحا اه (قوله) وزمن كونها الخ) عبارة ته في شرح بافضل وشرط تأثير استعمالها ان يستمر ثلاثة ايام أو أكثر وإلا لم يؤثر اه أى متواليه ام لا كما يفيد القياس على زمن الفعل (قوله) ويفرق بين عدم وجوب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى ووفق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمه الا ما رخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى اصلها ولا ينظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في اصله اه (قوله) بانها الخ) أى الزكاة (قوله) والمحرم الخ) أى الاستعمال المحرم (قوله) للاس) إلى قوله ثم رابت في النهاية والمغنى (قوله) ولا نه اسهل) أى على كل من المالك والساعي نهاية زاد المغنى ولو كان له ماشيتان عندما ين امر بمجمعهما عندا احدهما لا ان يعسر عليه ذلك اه (قوله) حينئذ أى حين اعتياد الماشية ورود الماء (قوله) لنحو استغنائها الخ) عبارة المغنى بأن استغنت عنه في زمن الربيع بالكل اه (قوله) بالكل) عبارة النهاية بالربيع اه (قوله) وافتيهم) عطف تفسير (قوله) لو منعوني الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى بدون والله والذي في المغنى والنهاية وغيرهما والله لو منعوني الخ فليحرر بصرى ولك ان تقول اقتصر الشارح على ما يتوقف على الحل (قوله) والقاضى الخ) عطف على المتولى كرى (قوله) واعتمده في الكفاية الخ) وكذا في النهاية والمغنى فقال ولو كانت الماشية متوحشة بعسر أخذها وامسا كما فعل رب المال تسليم السن الواجب الساعى ولو توقف ذلك على عقال لزمه ايضا وهو يحمل قول ابى بكر رضى الله تعالى عنه والله لو منعوني عقالا لان العقال هنا من تمام التسليم اه قال ع ش وقوله ولو توقف ذلك على عقال لزمه الخ أى ويتصرف فيه الساعى بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعى على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعى ايضا إن تلفت في

وتعلف ليلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم فالاصح ان علفت قدرا الخ مصرح به (قوله) ويفرق بين عدم وجوب الزكاة الخ) فرق ايضا بان الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمه الا ما رخص فاذا

ثم يسترده واعتتمده في الكفاية فقال مؤنة ايضا لها إلى الساعى أو المستحق على المؤدى فيلزمه العقال في الجوح وعليه حمل اصحابنا ما ذكر عن ابى بكر رضى الله عنه اه ويوافقه قول المجموع عن صاحب البيان واقروه مؤنة إحضار الماشية الى الساعى على المالك لانها للتمكين من الاستيفاء ولك أن تقول إن قلنا بوجوب الدفع إلى الامام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعدهم فان أرسل ساعيا وجب تمكينه من القبض ولو بنحو عقال الجوح ثم يؤخذ منه بعد القبض لاحتكامها إلى محله ان بعد لان في ذلك مشقة لا تطاق

وبهذا التفصيل يجمع بين كلام التتمة وغيره وتعليل المجموع يشير لما ذكرته فتأمل وفيه عن الاحتجاب يلزمه بعث السفاة لاخذها
 أي من لا يعلم منهم يؤدونها بأنفسهم (ويصدق المالك) أو نحو وكيله (في عددتها إن كان ثقة) وللأساعي عدها (والا) يكن ثقة أو قال
 لا أعرف عددها (فتعد) أي وجوباً كما هو ظاهر والأولى كون العد (عند مضيق) (٢٣٩) تمر به واحدة فواحدة وبهذا كل

واحد من الآخذ والمخرج
 قضيب يشير به إليها
 ويضعه على ظهرها لأنه
 أسهل وأبعد عن الغلط
 فان ادعى أحدهما الخطأ
 بما يختلف الواجب به أعيد
 العد ويسن لأخذ الزكاة
 الدعاء لمعطيا ترغيبا
 وتطيبيا لقلبه وقيل يجب
 ويكره لغير نبي أو ملك
 أفراد الصلاة على غير
 نبي أو ملك وقيل يحرم
 والسلام كالصلاة فيكره
 لأفراد غائب به أي إلا
 في المكتبات أخذاً بما
 يأتي في السير لأنها منزل
 منزلة المخاطبة ثم رأيت
 المجموع صرح بذلك
 هنا فقال وما يقع في غيبة
 في المراسلات منزل منزلة
 ما يقع منه خطايا ويسن
 لمعطى نحو صدقة أو
 كفارة أو نذر ربنا
 تقبل منا إنك أنت السميع
 العليم ويسن الترضى
 والترحم على كل خير ولو
 غير صحابي خلافاً لخص
 الترضى بالصحاب

(باب زكاة النبات)
 أي النبات وهو أما شجر

يده بلا تقصير اه وقوله أي ويتصرف الخ تقدم ويأتي في الشرح خلافه ولعلهم يطلع عليه (قوله) وبهذا
 التفصيل) أي قوله أن قلنا الخ (قوله يجمع بين كلام التتمة) أي بحمله على الشق الأول منه و(قوله وغيره)
 أي القاضي بحمله على الثاني منه (قوله وتعليل المجموع) أي قوله لأنها للتمكين الخ و(قوله لما ذكرته)
 أي قوله أو بعده فان أرسل الخ (قوله وفيه) أي وفي المجموع قوله يلزمه أي الامام (قوله أو نحو وكيله) إلى
 الباب في النهاية إلا قوله وقيل يجب وقوله وقيل يحرم وإلى قوله ويسن الترضى في المغنى إلا قوله أي وجوباً
 وقوله أو ملك (قوله أو نحو وكيله) أي كونه نهاية ومعنى (قوله من الآخذ والمخرج) شامل لنائب
 الساعي وولي المالك ونائبه (قوله ويضعه الخ) الو أو بمعنى أو كما عبر به شيخ الاسلام والمغنى (قوله أعيد العد)
 أي وجوباً ع ش (قوله لأخذ الزكاة) أي من الساعي أو المستحق (قوله الدعاء لمعطيا الخ) أي فيقول
 آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت ولا يتعين دعاء نهاية ومعنى (قوله ويكره
 لغير نبي أو ملك) أي امام منهما فلا كراهة مطلقاً لأنها أحقهما فلم لا انعام بها على غيرهما لخبر انه صلى الله
 عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى و(قوله على غير نبي أو ملك) أي إذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة
 ما لم يقع ذلك تبعاً لهم كآل آل نعم من اختلف في نبوته كقتمان ومريم لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام
 عليهم ما لا ارتفاعاً عن حال من يقال رضي الله عنه نهاية (قوله وقيل يحرم) وقيل يستحب وقيل خلاف
 الأولى مغنى (قوله لمعطى نحو صدقة الخ) أي كأفراد درس وأصطفى واقضاء نهاية زاد المغنى وإتيان ورداه
 قال ع ش وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لأن تعبه في التحصيل عبادة اه (قوله على كل
 خير) عبارة النهاية على غير الأنبياء من الاختيار اه قال البصري هل المراد بالخبر ظاهره وهو من تميز بعلم
 أو صلاح أو نحوه أو كل مسلم لأن المسلم الفاسق الجاهل أخرج إلى طاب الرضا له من الله تعالى من غيره
 ينبغي أن يرجع ويحرم اه أقول كلامهم كما صرح في الأول ويؤيده أن الترضى دعاء مشوب بالتعظيم
 فلا يناسب في حق الفاسق (باب زكاة النبات)

(قوله أي النبات) لما كان النبات يستعمل مصدر أو إسماً بمعنى النبات فسر به ما هو المراد هنا (قوله وهو)
 أي النبات (قوله مثلاً) أي أو تدوايا قول الماتن (والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما نهاية والمعنى قول
 الماتن (والأرز) وتسن الصلاة على النبي ﷺ عند أكله لأنه خلق من نوره بلا واسطة وكل ما نبت في
 الأرض فيه داء ودواء إلا الأرز فإن فيه دواء ولا داء فيه شيخنا وبجزمي (قوله بفتح فضم فتشديد في أشهر
 اللغات) أي السبع والثانية كذلك إلا أن الهززة ضموحة أيضاً والثانية بضمها وتخفيف الزاى على وزن
 كتب والرابعة بضم الهززة وسكون الراء كوزن قفل والخامسة حذف الهززة وتشديد الزاى والسادسة
 رز بنون بين الراء والزاى والسابعة بفتح الهززة مع تخفيف الزاى على وزن عضد ع ش قال شيخنا والشائع
 على الألسنة الخامسة اه قول الماتن (والعدس) بفتح العين والدال المهملتين وما اشتهر من أنه أكل على
 سماء سيدنا إبراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الأرز والباذنجان والهريسة
 كما قال الجمهور

أخبار رز ثم باذنجان • عدس هريسة ذوو بطلان

استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا تنظر إلى الفعل الحسيس وإن استعمل الحلي في ذلك
 فقد استعمله في أصله شرح مر (باب زكاة النبات)

وهو على الأشهر ماله ساق وإمانيم وهو ماله ساق له كالزروع والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (تخصيص بالقوت) وهو
 ما يقوم به البدن غالباً لأن الاقليات ضرورية للحياة فأوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تنعماً أو تأدماً
 مثلاً كما يأتي (وهو من الثمار الرطب والعنب) إجماعاً (ومن الحب الحنطة والشعير والأرز) بفتح فضم فتشديد في أشهر اللغات (والعدس

وسائر المقتات اختياراً ولو نادر (٣٤٠) كالحص والبلا والباقلا والذرة والدخن وهو نوع منها واللوبيا وهو الدجرو والجلبان والماش

وشيخنا وبجيرى (قوله كالحص) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة او مكسورة وما اشتهر على الالسنه من ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغة شيخنا (قوله والبلا) وحب كروى اكبر من الدحرج (قوله والباقلا) بالتشديد مع القصر او بالتخفيف مع المد وهو القول شيخنا وبجيرى (قوله والذرة) بضم الدال المعجمة بخلاف ما اشتهر على الالسنه من جعله بالدال المهملة وفتح الراء شيخنا (قوله واللوبيا) بالمد والقصر (قوله وهو الدجر) بتثنية الدال وسكون الجيم كرى على بافضل (قوله والجلبان) بضم الجيم غش وفي القاموس كعثمان ويجوز شد الباء اه (قوله والماش) وهو المعروف بالكشرى كرى على بافضل (قوله ان الدقسه) كغرفة ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبر ان (قوله لانها بمكة ونواحيها مقتاة اختياراً بل قد تؤثر كثير على بعض اذكر للخبر الصحيح فيما سمت السماء والسيول والبهل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وإنما يكون ذلك في الثمر والخطة والحب فاما القمام والبطيخ والرمات والقصب اى بالمعجمة وهو الرطبة بفتح فسكون ففوق عفا عنه رسول الله ﷺ وقيس بما فيه غيره بجامع الاقيات وصلاحيه الادخار فيما يجب فيه وعدمها فيما لا يجب فيه سواء ازرع ذلك قصدا ام نبت اتفاقا كفى المجموع حاكيا فيه الاتفاق وبه يعلم ضعف قول شيخنا في متن تحريره هو شرحه تبعاً لاصله وان زرعه مالكة او نائبه فلا زكاة فيما ازرع بنفسه او زرعه غيره بغير اذنه كمنظيره في سوم النعم اه وفي الروضة واصلاها حاصله ان ما تناثر من حب مملوك بنحو ربح او طيرزكى وجرى عليه شراح التنبيه وغيرهم فقالوا ما نبت من زرع مملوك بنفسه زكى وعليه يفرق بين هذا والمائيه بان لما نوع اختيار فاحتيج لصارف عنه وهو قصد

اشيخنا وبجيرى (قوله كالحص) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة او مكسورة وما اشتهر على الالسنه من ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغة شيخنا (قوله والبلا) وحب كروى اكبر من الدحرج (قوله والباقلا) بالتشديد مع القصر او بالتخفيف مع المد وهو القول شيخنا وبجيرى (قوله والذرة) بضم الدال المعجمة بخلاف ما اشتهر على الالسنه من جعله بالدال المهملة وفتح الراء شيخنا (قوله واللوبيا) بالمد والقصر (قوله وهو الدجر) بتثنية الدال وسكون الجيم كرى على بافضل (قوله والجلبان) بضم الجيم غش وفي القاموس كعثمان ويجوز شد الباء اه (قوله والماش) وهو المعروف بالكشرى كرى على بافضل (قوله ان الدقسه) كغرفة ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبر ان (قوله لانها بمكة ونواحيها مقتاة اختياراً بل قد تؤثر كثير على بعض اذكر للخبر الصحيح فيما سمت السماء والسيول والبهل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وإنما يكون ذلك في الثمر والخطة والحب فاما القمام والبطيخ والرمات والقصب اى بالمعجمة وهو الرطبة بفتح فسكون ففوق عفا عنه رسول الله ﷺ وقيس بما فيه غيره بجامع الاقيات وصلاحيه الادخار فيما يجب فيه وعدمها فيما لا يجب فيه سواء ازرع ذلك قصدا ام نبت اتفاقا كفى المجموع حاكيا فيه الاتفاق وبه يعلم ضعف قول شيخنا في متن تحريره هو شرحه تبعاً لاصله وان زرعه مالكة او نائبه فلا زكاة فيما ازرع بنفسه او زرعه غيره بغير اذنه كمنظيره في سوم النعم اه وفي الروضة واصلاها حاصله ان ما تناثر من حب مملوك بنحو ربح او طيرزكى وجرى عليه شراح التنبيه وغيرهم فقالوا ما نبت من زرع مملوك بنفسه زكى وعليه يفرق بين هذا والمائيه بان لما نوع اختيار فاحتيج لصارف عنه وهو قصد

اسامتها بخلافه هنا وايضا فنابت القوت بنفسه نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتيج لقصد مخصوص ويظهر القصد ان يلحق بالمملوك ما حمله سليل الى ارضه بما يعرض عنه فنبت وقصد تملكه بعد النبت او قبله وكذا يقال فيما حمله سليل من دار الحرب

فثبت بدارنا وبه يخص إطلاعهم أنه لا زكاة فيه كمنخل مباح وثمار موقوفة على (٢٤١) غير معين كمسجد أو فقراء إذ

لا مالك لها معين بخلاف المعين كالولاد زيد مثلا ذكره في المجموع وأفتى بعضهم في موقوف على إمام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه زكاته كالمعين وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه لأن المقصود بذلك الجهة دون شخص معين كما يدل عليه كلامهم في الوقف وبعضهم بأن الموقوف المصروف لأقرباء الواقف فيما ياتي كالوقف على معين وفيه نظر بل الوجه خلافه أيضا لأن الواقف لم يقصدهم وإنما الصرف إليهم حكم الشرع ومن ثم لا زكاة فيما جعل نظرا أو أضحية أو صدقة قبل وجوبها ولو نذرا معلقا بصفة حصلت قبله كان شفي مريض ففعل أن تصدق بشمر نخلي فشفي قبل بدو صلاحه فإن بدا قبل الشفاء فإن قلنا أن النذر المعلق بمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب وإلا وجبت وسيأتي تحرير ذلك في النذر (تنبيه) في المجموع أن غلة الأرض الموقوفة على معين تتركى قطعاً وينبغي حمله على ما نبت فيها من بذر مباح يملكه الموقوف عليه بخلاف المملوك لغيره فإنه للمالك فعليه زكاته سواء أنبت في أرض موقوفة أو مملوكة وقد قالوا أنت زرع نحو المغصوبة يركبه مالك البذر وإن الثمر المباح وماحله

القصد استيلاؤه وهو بعيد خصوصاً إن ثبت في غير أرضه انتهى وهو ما تقدمت الإشارة إليه إلا أن اختياره أنه غنيمة محل تأمل إذ الظاهر أنه في بصرى وقال ع ش أقول ينبغي أن يقال إن كان هذا مما يرض عنه ملكه من نبت هو في أرضه بلا قصد فإن ثبت في موات ملكه من استولى عليه كالخطب ونحوه وإن كان مما لا يرض عنه لكونه تركوه خوفاً من دخولهم بلادنا فهو في موات قصدوه فمنعوا بقتال فهو غنيمة لمن منعهم اهـ وهذا هو الظاهر إلا أنه لو اتفق في الشق الثاني وهو كونه مما لا يرض عنه كل من الترك والقصد المذكورين كما هو موضوع المسئلة فالظاهر ما قاله سم من أنه غنيمة بشرطها (قوله فثبت بدارنا) أي نبت بارض واحد منا وقصد تملكه بعد النبت أو قبله وجبت فيه الزكاة والإفلاو (قوله به يخص الخ) أي بهذا التفصيل يخص إطلاعهم الخ يعني أن إطلاعهم محمول على ما إذا لم يقصد تملكه كردى أقول لا يبعد أن يحمل إطلاعهم المذكور على ما إذا نبت في أرض مباحة في دارنا عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حيا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بارضنا فإنه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالصحراء الخ اهـ قال ع ش قوله فثبت بارضنا أنى محل ليس بمملوك كالأحد كالموات اهـ زاد شيخنا هذه المسائل خارجة في الحقيقة بالملك فالتعبير بالاستثناء فيها صورى أو بالنظر لظاهر كلام المصنف حيث لم يصرح هنا باشتراط الملك مع أنه لم ينبه عليه إتكالاً على عليه مما سبق اهـ (قوله وثمار موقوفة الخ) ظاهر صنيعه أنه معطوف على نخل مباح وفيه ما لا يخفى عبارة النهاية والمغنى وكذا أي يستثنى من إطلاق المصنف ثمار البستان وغلة القرية الموقوفة في على المساجد والربط والقناطر والمسالكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح إذ ليس له مالك معين اهـ قال ع ش قوله وغلة القرية الخ أي والحال أن الغلة حصلت من حب مباح وبذر الناظر من غلة الوقف أما لو استاجر شخص الأرض وبذر فيها حيا يملكه فالزرع لصاحب البذر وعليه زكاته اهـ (قوله بل الوجه خلافه) معتمد ع ش (قوله وبعضهم الخ) أي وأفتى بعضهم الخ ع ش (قوله فيما ياتي) أي فيما لو وقف على غير أقاربه وقفا منقطع الآخر فانتقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق إلى أقرب رحم الواقف ع ش (قوله كالوقف على معين) أقول هو متجه فليتا مل بصرى أي تعين المالك هنا الآن (قوله لأن الواقف الخ) قد يقال أن جعل الواقف الوقف منقطع الآخر في قوة أو يقول ثم لا قرب رحمى وأيضا أن المدار على تعين المالك ولو من الشرع (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر تفريعه على ما قبله عبارة الروض مع شرحه فرغ لو ملك نصا بافتذر التصديق به أو يشيء منه أو جعله صدقة أو أضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه لعدم ملك النصاب اهـ (قبل وجوبها) أي الزكاة (قوله فإن بدا) أي صلاح الثمر المذكور (قوله قبله) أي الوجوب (قوله وسيأتي تحرير ذلك الخ) قال هناك في موضع وينعقد معلقاً في نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضى بيوم وله التصرف هناك قبل حصول المعلق عليه كما ياتي آخر الباب انتهى اهـ سم (قوله وينبغي حمله على ما نبت فيها الخ) هـ لا حمله على ما نبت فيها من بذر المملوك له كذا قاله الفاضل المحشى وكأنه إشارة إلى التوقف في تقييده بالمباح بصرى (إن زرع نحو المغصوبة الخ) أي كالمشترأة شراء قاسدا (قوله وإن الثمر الخ) يظهر أنه معطوف على أن غلة الأرض الخ (قوله المباح) أي كالنخل المباح في الصحراء (وما حمله السيل من دار الحرب) أي ونبت بارض مباحة ع ش وشيخنا (قوله وخرج) إلى قوله وهو الاشتنان في النهاية إلا الحلية وكذا في المغنى إلا الترمس والسهم (قوله

الأعراض اهـ (قوله فثبت بدارنا) ظاهره أن من قصد تملكه ملك جميعه فلينظر وجه ذلك وهـ لا جعل غنيمة أو فتابل لا ينبغي إلا أن يكون غنيمة إن وجد استيلاء عليه أو جمانا القصد استيلاء وهو بعيد خصوصاً إن ثبت في غير أرضه (قوله فثبت بدارنا) أي فتجب فيه إذا قصد تملكه قبل النبت أو بعده (قوله وبه يخص إطلاعهم الخ) عبارة رم في شرحه ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حيا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بارضنا فإنه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالصحراء انتهى (قوله وسيأتي تحرير ذلك في النذر) قال هناك في موضع وينعقد معلقاً في نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضى بيوم وله التصرف هناك قبل حصول المعلق عليه كما ياتي آخر الباب اهـ (قوله وينبغي حمله الخ) هـ لا حمله على ما نبت فيها من بذر المملوك له (قوله

يؤكل تدوايا او تادما او تنعما (٢٤٢) كالقرطم والتمر وسحب الفجل والسهم وباختيار امانة خضار ارا كحب الحنظل والحلبة

والغاسول وهو الاشنان وضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الادميون لان من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم به اختيارا اى ولا عكس اذا الحلبة تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك وعلى زارع ارض فيها خراج واجرة الزكاة ولا يسقطها وجوبها لاختلاف الجهة والخبر الثاني لاجتماعها ضعيف اجماعا بل باطل ولا يؤيدها من حبها لا بعد اخراج زكاة الكل وفي المجموع لو اجر الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لمؤجر ارض اخذ اجرتها من حبها قبل اداء زكاته فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما بيده ونصفه كما لو اشترى زكوايا لم تخرج زكاته ولو اخذ الامام او نائبه كما لقاضى بشرته الا في اخر الباب الخراج على انه بدل عن العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد والاصح اجزاؤه او ظلما لم يجز عنها وإن نواها المالك وعلم الامام بذلك وقول بعضهم يحتمل الاجزاء يرد بان الفرض انه قاصد الظلم وهذا صارف عنها وقولهم يجوز دفعها لمن لم يعلم انها زكاة لان العبرة بنية المالك محله عند عدم الصارف من الاخذ اما معه كان قصدا لا اخذ جهة

كالقرطم الخ) اى والتين والسفرجل والخوخ والرمان واللوز والجوز والتفاح والمشمش مغنى (قوله والتمر) بضم التاء وقد تفتح وبالميم معروف يندق بمصر وتغسل به الا يادى و (وحب الفجل) بضم الفاء واسكان الجيم اه كرى على بافضل (قوله والسهم) بكسر السينين وسكون الميم (قوله كحب الحنظل) يغسل مرات الى ان تزول مرارته ثم يقتات به حال الضرورة و (قوله والغاسول الخ) قال في الصحاح حب الاشنان حب يخبز ويؤكل في الجذب اه كرى على بافضل (قوله ولا تقتات كذلك) اى اختيارا سم (قوله وعلى زارع) الى قوله والخبر في المغنى (قوله وعلى زارع الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا فرق في وجوب العشر او نصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما لعموم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا فتحها الامام عنوة ثم تعوضها من الغائبين ووقفها علينا وضرب عليها خراجا وفتحها صاحبها على ان تكون لنا ويسكنها السكفان بخراج معلوم فهو اجرة لا يسقط بالاسلام فان سكنوها به ولم تشتترط هي لنا كان جزية يسقط باسلامهم اه (قوله واجرة) الواو بمعنى او التى تمنع الخلو (قوله لاجتماعها) اى العشر والخراج نهاية (قوله ولا يؤيدها) اى الخراج والاجرة (قوله فالخراج على المالك) اى لا على المستأجر سم (قوله لم يملك) اى المؤجر (قوله ولو اخذ) الى قوله او ظلم في النهاية والمغنى الا قوله او نائبه الى الخراج (قوله ولو اخذ الامام الخ) ولودفع المكس مثلا بنية الزكاة اجزاه على المتمد حيث كان الاخذ لها مسلفا فقير او نحوه من المستحقين شيخنا (قوله على انه بدل عن العشر الخ) ينبغي ان الخراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزاء عندنا بشرط نية المالك ان يدفع باختياره او من غير جنسه نظري اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ سم وياتى عن عرش عدم شأنا بنية المالك حينئذ (قوله والاصح اجزاؤه) اى يسقط به الفرض فان نقص عن الواجب تمهنا به ومغنى وروض قال غش اى تقوم بنية الامام مقام نية المالك كالممتنع وليس منه ما يآخذ الملتزمون بالبلاد من غلة او دراهم لانهم ليسوا نائبين عن الامام في قبض الزكاة ولا يقصدون بالماخوذ الزكاة بل يجعلونه في مقابلة تعبيهم في البلاد ونحوه اه بخلاف ما يأخذ الملتزمون لا عشار البلاد من الامام بمقدار معين من النقود او غيرها فيسقط به الفرض اذا كان بتقليد صحيح فانهم نائبون عن الامام (قوله او ظلم) اى لمجرد قصد الظلم بدون ان ينضم اليه قصدا نه بدل العشر كما يفيد المقابلة وقوله يرد الخ وقوله ويؤيد الخ وقول المغنى والروض مع شرحه والخراج الماخوذ ظلما لا يقوم مقام العشر وإن اخذه السلطان على ان يكون بدل العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد ليسقط به الفرض اه (قوله يرد بان الفرض الخ) قضيته انه لو اطلق الاخذ من الامام او نائبه ولم يقصد حين الاخذ الغصب ولا كره به لا عن الزكاة بجزى خلافا لما يفيد قوله وهذا يعلم الخ فليراجع ثم راي ان سم رجع تلك القضية كما ياتى (قوله انه قاصد الظلم) اى فقط (قوله محله عند عدم الصارف الخ) قد يقتضى انه لو دفع الزكاة بنيتها لفقير فاعتقد الفقير انها هدية او عن دين وقصد اخذها من هذه الجهة لم تجز وفيه نظر ولعله بالنسبة لهذا غير مراد سم (قوله ويؤيده) اى تقييد قولهم المذكور بعدم الصارف من الاخذ (قوله يحمل الاجزاء) اى اجزاء الخراج الماخوذ ظلما

ولا تقتات كذلك) اى اختيارا (قوله وعلى زارع ارض فيها خراج الخ) عبارة الروض وتجب وإن كانت الارض مستأجرة او ذات خراج قال في شرحه فتجب الزكاة مع الاخرة او الخراج ثم قال واما خبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم فتعريفه قاله في المجموع اه (فالخراج على المالك) اى لا على المستأجر (على انه بدل عن العشر) ينبغي ان الخراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزاء عندنا بشرط نية المالك ان دفع باختياره او من غير جنسه نظري اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ (قوله على انه بدل عن العشر) فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد انظر هل يشترط في هذه الحالة نية المالك ولا يكفي نية الامام لان المالك غير ممتنع ويمكن ان يقال ان دفع المالك باختياره فلا بد من نية ولا اعتبار اعتقاد الاخذ وقد يقال لا اعتبار بنية المالك واختياره إلا ان رأى جواز ذلك ولو بتقليد من يراه (قوله عند عدم الصارف قد

بالزكاة وعدمه على قاصد الظلم الذي لم يعول على نية الدافع وبهذا يعلم ان المكس لا يجزى عن الزكاة إلا ان اخذه الامام او نائبه على انه بدل عنها باجتهاد او تقليد صحيح لا مطلقا خلافا لمن وهم فيه كما بسطت الكلام عليه في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر وفي غيره وسياتي لذلك مزيد (تنبيه) أخذ الزر كشي من كلامهم أن أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة أنه أنكر إفتاء حنفي بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية بان شرط الخراجية ان من عليه الخراج يملكها ملكا تاما وهي ليست كذلك فتجب الزكاة اى حتى على قواعده الحنفية واجيب بانه بنى ذلك على ما جمع عليه الحنفية انها فتحت عنوة وان عمرو وضع على رؤس اهلها الجزية (٢٤٣) وارضاها الخراج وقد اجمع المسلمون

على أن الخراج بعد توظيفه اى على أرض بيت المال لا يسقط بالاسلام وباتى قبيل الامان ما رددت مهمم بفتحها عنوة وصرح ائمتنا بان النواحي التي يؤخذ الخراج من اراضيها ولا يعلم اصله يحكم بجواز اخذه لان الظاهر انه يحق وملك اهلها لها فلم التصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر في اليد الملك وحينئذ فالوجه ان أرض مصر من ذلك لانه لما كثر الخلاف في فتحها أهو عنوة أو صلح في جميعها او بعضها كما باتى بسطه قبيل الامان صارت مشكوكا في حل اخذها منها وقد تقرر ان ما هي كذلك تحمل على الحل فاندفع الاخذ المذكور (تنبيه اخر) قدم مخالف لشافعي او باعه مثلا مالا يعتقد تعلق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي فهل له اخذه اعتبارا باعتقاد المخالف كما اعتبروه في الحكم باستعمال ما وضوئه الخالي عن النية وفرقوا بينه وبين ما سرق في اعتبار اعتقاد المقتدى بان سبب هذا رابطة

عن الزكاة (قوله بالزكاة) متعلق برضى (قوله وعدمه الخ) عطف على الاجزاء (قوله وبهذا يعلم الخ) اى بقوله ولو اخذ الامام الخ (قوله وسياتي الخ) اى في اخر فصل اداء الزكاة (قوله لذلك مزيد) ياتي فيه كلام اخر سم اى بما حاصله انه ينبغي ان يكون حالة إطلاق اخذ الامام المكس بان لا يقصد شيئا من الغصب وبدل الزكاة كاخذه باسم الزكاة باجتهاد او تقليد صحيح فيجزى عن الزكاة إذا نواها المالك حين الاخذ لعدم الصارف حينئذ فالمنع من الاجزاء قصدا لا مام نحو الغصب وينبغي ان يقرن هذا القصد بالغصب فلو تقدم لم يضراهم وفيه فسخة في حق التجار إذا الظاهر عدم مقارن قبض ناظر المكس بقصد نحو الغصب والظلم وأيضا أن أصل وضع السكر كفى بعض كتب الحنفية بقصد جعله زكاة مال التجارة والظاهر ان هذا يعلمه سلطان الوقت ويقصده وهو كاف في سقوط الزكاة به إذا نواها المالك وإن لم يعلمه ولم يقصده ناظر السكر فانه نائب عن السلطان (قوله ان أرض مصر الخ) مفعول اخذ (قوله ثم نقل الخ) اى تايدا لعدم كون أرض مصر خراجية (قوله بعدم وجوب زكاتها) يعنى زكاة النابت في أرض مصر (قوله بان الخ) متعلق بانكر (قوله اى حتى على قواعده الحنفية) اى من عدم الزكاة في الارض الخراجية (قوله واجيب الخ) اى عن طرف الحنفي (قوله وباتى الخ) رد لما اجمع عليه الحنفية الخ (قوله وصرح) الى قوله وملك الخ في المغنى ولى قوله وحينئذ في النهاية (قوله وصرح ائمتنا بان النواحي التي الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج لا ينافى ملكها وفي بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك ايضا سم (قوله وحينئذ فالوجه الخ) اقره ع ش (قوله من ذلك) اى من تلك النواحي (قوله في حل اخذه) اى الخراج (قوله فاندفع الاخذ الخ) اى اخذ الزر كشي (قوله قدم مخالف لشافعي الخ) اى احضر له المخالف طعاما ماليا كاه كرى (قوله مالا يعتقد الخ) تنازع فيه قدم وباع (قوله على خلاف عقيدة الشافعي) يعنى ان الشافعي يعتقد تعلق الزكاة به دون المخالف كرى (قوله كما اعتبروه الخ) اى قياسا عليه (قوله بان سبب هذا) اى اعتبار اعتقاد المقتدى دون الامام (قوله رابطة الافتداء) قد يقال مقتضى هذه الرابطة العكس اى اعتبار اعتقاد الامام لا الماموم (قوله ولا رابطة ثم) اى في ماء الوضوء وقال الكردي اى في استعمال الماء اه (قوله وهذا الخ) اى عدم الرابطة وقال الكردي اى الفرق المذكور اه (قوله وايضا الخ) عطف على قوله كما اعتبروه الخ (قوله وباتى الخ) عطف على قوله مر الخ (قوله على فعله) اى ما يحل عنده (قوله اتفاقا) متعلق بقوله نقر الخ (قوله اولا) عطف على قوله اخذه الخ اى وليس للشافعي اخذ ذلك (قوله ويجاب عن الاول) اى عن القياس على اعتبار عقيدة المخالف في استعمال الماء (قوله المؤدى الخ) صفة اعتبار الخ (قوله احتياطا) متعلق به اى بالاخبار (قوله لا يقاس الخ) خبر ان (قوله وعن الثاني والثالث) اى ويجاب عن القياس بما مر والقياس بما ياتي (قوله باننا وان لم نناقش الخ) لكن يلزم منا الخ قضية هذا الجواب عدم جواز الاخذ ايضا في عكس

يقضى هذا أنه لو دفع الزكاة بنيتها الفقير فاعتقد الفقير أنها هدية أو عن دين وقصد أخذها عن هذه الجهة لم تجز وفيه نظر ولعله بالنسبة لهذا غير مراد (قوله وسياتي لذلك مزيد) ياتي فيه كلام اخر (قوله وصرح ائمتنا بان النواحي التي يؤخذ الخراج من اراضيها الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج على الارض لا ينافى ملكها وفي

الافتداء ولا رابطة ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد الشافعي وهذا بعينه موجودهنا وايضا مر ان يحرم على شافعي لعب الشطرنج مع حنفي لان نية إعانة على معصية بالنسبة لا اعتقاد الحنفي إذ لا يتم اللعب المحرم عنده إلا بمساعدة الشافعي له ويأتي ان الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عنده ويحرم عند الشافعي لا نناقش من اجتهاد أو قل من يصح تقليده على فعله اتفاقا أو لا اعتبار بعقيدة نفسه ويجاب عن الاول بأن اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطا مع انه لا مخالفة مالا ما مناه به بوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع في ورطة تحریم امامنا لنحو اكل ما تعلق به الزكاة قبل اخراجها وعن الثاني والثالث باننا وإن لم نناقش المخالف لكن يلزم منا انكار عليه في فعله ما يرى وهو تحریمه لعملة له بالاولى

وهذا هو الذي يتجده جميعه خلافا لما إلى الاول وغبارة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها ان من تصرف فاسدا اختلعت المذاهب فيه فاراد قضاء دين به لمن (٣٤٤) يفسده ففيه خلاف والاصح أن من يصححه إن كان قوله بما ينقض لم يحل له وكذا إن لم ينقض

مسئلة الشارح بأن قدم مخالف لشافعي أو باعه مثلاً ما يعتقد المخالف تعاق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي وفيما لو أعطى حنفياً لشافعي مالك نصاب لا يفي لغالب عمره ما يقطع أو يظن ظناً غالباً أنه زكاة أو نحوها فليراجع (قوله وهذا) أي الثاني من عدم الجواز (هو الذي يتجده) أقره ع وش وم (قوله ان من تصرف فاسدا الخ) الأولى أن من تصرف تصرفاً اختلفت المذاهب في فساده أي كاستبدال الوقف والمعاطاة (قوله به) أي بما وقع نحو ثمن في ذلك التصرف (قوله لمن يفسده) أي يعتقد فساده كإدى أي هل يجوز له أخذه (قوله ففيه الخ) أي في جواز أخذه وحله (قوله ان من يصححه) أي يعتقد صحة ذلك التصرف (قوله ان كان قوله بما ينقض) أي لكونه مخالفاً للنص مثلاً (قوله لم يحل له) أي لمن يفسده (قوله وكذا إلى لم ينقض) أي لكونه مخالفاً للقياس الحنفى مثلاً (قوله ما لم يتصل به) أي بصحة ذلك التصرف وهو راجع لما بعده وكذا فقط (قوله لانه) أي حكم القاضي (فيما باطن الأمر فيه كظاهره) أي بخلافه فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره كالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة فينفذ ظاهره إلا باطناً فلا يفيد التحل باطناً ولا البضع (قوله بفتح) إلى قول المتن ونصابه في النهاية والمغنى إلا قوله ولودون إلى المتن وما أنبه عليه (قوله ولودون نصاب الخ) يعني لا يشترط في الزعفران والورس النصاب كإدى وبصرى (قوله فيما عدا الزعفران) أي وقيس الزعفران على الورس كذا في المحلى والذي في النهاية والمغنى فيما عدا الورس والحق الورس بالزعفران فليراجع قول المتن (ونصابه الخ) أي القوت الذي تجب فيه الزكاة (تنبيه) مذهب أبي حنيفة وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش ولا يعتبر عنده النصاب ومذهب أحمد تجب فيما يكال أو يوزن ويدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كالشافعي قاله في القلائد بأعشن قول المتن (خمس أوسق) أي أقله ذلك وما زاد فبحسبه فلا وقص فيها والأوسق جمع وسق وهو بالفتح على الألف مصدر بمعنى الجمع سمي بذلك لجمعه الصيعان شيخنا ونهاية ومغنى قال ع وش والمراد هنا الموسق بمعنى المجموع اهـ (قوله لخبر) إلى قوله قال بعضهم في النهاية والمغنى إلا قوله قال الروباني إلى وإنما وما أنبه عليه (قوله لجملة الأوسق) أي فاذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعاً كانت الجملة ثلثمائة صاع شيخنا (قوله والصاع أربعة أمداد الخ) أي فاذا ضربت أربعة أمداد في الثلثمائة صاع صارت الجملة ألفاً ومائتي مدو (قوله والمد رطل وثلاث) أي فتصير الجملة ألفاً وستمائة رطل بالبغدادى شيخنا (قوله وقدرت) أي الخمسة أوسق (قوله لانه الرطل الشرعى) أي الذي وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الأسرعش (قوله ورطل بغداد عند الراعى مائة وثلاثون درهماً) أي فيضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكرناه نهاية قول المتن (لأن الأصح أن رطل بغداد الخ) بيانه أن تضرب ماسقط من كل درهم وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف نهاية زاد المغنى لأن الباقي بعد الاستقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهماً وسبع أمداد فائتا ألف وخمسة آلاف ومائتا درهم في مقابلة ثلثمائة واثنتين وأربعين رطلاً والباقي وهو خمسمائة وأربعة عشر درهماً وسبع أمداد في مقابلة ستة أسباع رطل لأن سبعة وخمسة وثمانون وخمسة أسباع اهـ (قوله تحديد) أي فلا زكاة في أقل منها إلا في مسئلة الخلطة السابقة شرح بافضل (قوله على الأصح) وهو المعتمد ووقع في شرح مسلم والمجموع ورؤس المسائل أنه تقريب وعليه لا يضرب نقص رطل أو رطلين قال المحاملي وغيره بل وخمسة وأقرهم في المجموع كإدى على بافضل (قوله والاعتبار بالكيل) أي على الصحيح مغنى زاد النهاية بما كان

بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك أيضاً

وقلنا المصيب وأجد أي وهو الأصح ما لم يتصل به حكم لانه فيما باطن الأمر فيه كظاهره بنفذ ظاهراً وباطناً كما يأتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه (وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) بفتح فسكون نبت أصفر بالين يصنع به ولو دون نصاب أقله حاصلهما غالباً (والقرطم) بكسر أوله وثالثه وضمهما حب العصفرة (والعسل) من النحل كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الأول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لأنار فيما عدا الزعفران عن الصحابة لكونها ضعيفة (ونصابه خمسة أوسق) من وسق جمع أو حمل الخبر الشيخين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وهي ألف وستمائة رطل ببغدادية) لأن الوسق ستون صاعاً أجماعاً لجملة الأوسق ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث وقدرت بالبغدادى لانه الرطل الشرعى (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلاً وثلثان) لأن رطل دمشق ستائة درهم ورطل بغداد عند الراعى مائة وثلاثون درهماً (قلت الأصح) أنها بالرطل الدمشقي (ثلثمائة)

رطل (واثنان وأربعون) رطلاً (وسنة أسباع) من رطل (لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً في أربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلثون وأقل) وتقدير الأوسق بذلك تحديد على الأصح والاعتبار بالكيل

في زمنه صلى الله عليه وسلم اه (قوله استظهارا) اى او اذا وافق الكيل نهاية ومعنى زاد شرح بافضل فان
اختلفا فبلغ بالارطال ماذ كرو لم يبلغ بالكيل خمسة اوسق لم تجب زكاته وفي عكسه تجب اه عبارة
البجيرى قوله استظهارا اى طلبا للظهور واستيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطا قال مرفلو
حصل نقص في الوزن لا يضر بعد الكيل اه فلا يردان نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البر والفول في
الوزن لانه اخف ع ش انتهت (قوله والمعتبر فيه) اى في الوزن من كل نوع (الوسط) اى فانه يشتمل
على الخفيف والرزين معنى ونهاية قال الكردى مثلا نوع الحنطة بدضه في غاية الثقله وبعضه في غاية الخفة
وبعضه متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط وكذا نوع الشعير وغيره اه (سته ارادب الاسدس اردب
الخ) اعتمده الشارح في كتبه وفي الاسنى هو اوجه وايده سم في شرح ابى شجاع وقال القمولى سته ارادب
وربع اردب واعتمده الخطيب في المغنى ومرفى النهاية والذهوب بالاردب المدنى سته ارادب صما كردى
على بافضل (قوله كما حرره السبكي الخ) وضبطها القمولى بالكيل المصرى سته ارادب وربيع اردب
وهذا بحسب زمانه واما الان فحرروها باربعة ارادب ووبيه لان الكيل قد كبر عما كان عليه شيخنا
عبارة البجيرى مى وقال بعض المحققين هذا بحسب السابق والا فالنصاب الان بالكيل المصرى اربعة ارادب
وسدس بسبب كبر ما يكال به الان حتى صارت الاربعة ارادب وسدس بقدر الستة ارادب والربع من
الارادب المقدرة نصابا سابقا اه (قوله بناء على ان الصاع قدحان الخ) اى وكل خمسة عشر مدا سبعة اقداح
وكل خمسة عشر صاعا اوبية ونصف وربع فتلاثون صاعا ثلاث وبيات ونصف فتلاثمائة صاع خمسة
وثلاثون وية وهى خمسة ارادب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحا وقال القمولى
كيله بالارب المصرى سته ارادب وربيع اردب وهو المعتمد يجعل القدحين صاعا كركاة الفطر وكفارة
اليمين وعليه فالنصاب ستمائة نهاية ومعنى قول المتن (ويعتبر تمر اوزيبيا) قال في الروض فان اخذ الزكاة
اى فيا يحف رطبار دها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يحز انتهى وقوله لم يحز هو المعتمد لانه
ليس بصفة لوجوب عند القبض بخلاف ما سياتى في المعدن لانه بصفة الوجوب لكنه مختلط بغيره ومثله
مالو قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأ أو لا رد التفاوت أو أخذه وذلك
لان عنده القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه سم (قوله خبر مسلم ليس في حب ولا تمر الخ)
اى فاعتبر الاوسق من التمر معنى قول المتن (ولا لافرطبا وعنبا) قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم
ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه مر انتهى سم على حجي وقوله نعم ان لم يأت
منه رطب اى غير ردى كما يؤخذ مما يأتى اه ع ش (قوله فيوسق رطبا وعنبا) اى بتقدير الجفاف

(قوله والمعتبر فيه من كل نوع الوسط) قد يقال أوسط الانواع مختلفة ثقلا وخفة فيلزم اختلاف مقدار
النصاب باختلافها (وهو بالاردب المصرى سته ارادب الاسدس الخ) وقال القمولى سته ارادب وربيع
لجدل القدحين صاعا كركاة الفطر وكفارة اليمين واعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويعتبر تمر اوزيبيا
الخ) قال في الروض فان اخذ الساعى الزكاة رطبار دها هو هل محل ردها ان بين والا كان تبرعا كما يأتى في باب
زكاة النقد فيها إذا اخذ الردى عن الجيد او المكسور عن الصحيح او يفرق فيه نظر والقلب الى الاول اميل
فليراجع قال في الروض فان اخذ الساعى الزكاة رطبار دها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يحز اه
وقوله قيمتها أى بناء على أنه متقوم كما بينه في شرحه وقوله لم يحز هو المعتمد لانه ليس بصفة الوجوب عند
القبض كما لو قبض المستحق سخلة فكالت بيده لا تجزى بخلاف ما سياتى في المعدن انه إذا قبضه الساعى
مختلط بغيره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه أو لا رد التفاوت لو اخذه وذلك لانه بصفة الوجوب
مختلط بغيره ومثله مالو قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه أو لا رد التفاوت
او اخذه وذلك لانه عند القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه (في المتن ولا لافرطبا وعنبا)
قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه م

قال الروبانى عن الاصحاب
بمكيل اهل المدينة اى للخبر
الآتى أول زكاة النقد
ولما قدر بالوزن استظهارا
والمعتبر فيه من كل نوع
الوسط وهو بالاردب
المصرى سته ارادب إلا
سدس اردب كما حرره
السبكي بناء على أن الصاع
قدحان بالمصرى إلا سبعى
مد (ويعتبر) الرطب والعنب
اى بلوغه خمسة اوسق حالة
كونه (تمر اوزيبيا) ان تتمر
او تريب (خبر مسلم ليس في
حب ولا تمر صدقة حتى
يلغ خمسة اوسق (ولا)
يتتمر ولا يريب (ف) يوسق
(رطبا وعنبا)

ويخرج منه لان هذا اكل
احواله ويضم غير المتجفف
للمتجفف في كمال النصب
لاتحاد الجنس وما يجف
ردينا كما لا يجف وكذا ما
يطول زمن جفافه كسنة كما
بحشه الرافعي وله قطع مالا
يجف اي وما الحق به كما هو
ظاهر وان لم يضر لانه لا نفع
في بقائه وكذا ما ضر اصله
لنحو عطش قال بعضهم او
خيف عليه قبل اوانه
وتخرج منه وان كان رطبا
للضرورة ومن ثم لو قطعه
من غير ضرورة لومه تمر
جاف والقيمة على ما ياتي
آخر الباب وعلى كل منهما
له التصرف المقطوع لان
الزكاة لم تتعلق بعينه كما
قبل وفيه نظر لما يعلم مما
ياتي قبيل الصيام في شاة
واحبة في خمسة ابرة ان
المستحقين شركاء بقدر
قيمتها فيبطل البيع في الكل
لعدم العلم بما عدا قدر
الزكاة وللأساعى قبضه على
النخل ثم يقسمه بالخرص
وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه
بناء على الاصح أن قسمة
المثليات افرزوله بعد قبضه
بيعه لمصلحة المستحقين
ولو للسالك وتفرقة ثمنه

فلو كان عنده ستة أوسق مالا يتجفف قدرنا جفاها فان كانت بحيث لو تجففت كانت خمسة أوسق وجبت
زكاتها اقل منها فلا شيخنا وعش اي وان شك فالاقرب عدم الوجوب لانه الاصل اخذنا بما ياتي في
الارز الصغير (قوله ويخرج منه) اي ويقطع باذن الامام وتخرج الزكاة منه في الحال شرح المنهج
ونهاية وهذا صريح في انه لو جعله دبشا ثم اخرج الزكاة من الدبس لم يجز (قوله ويضم غير المتجفف) اي
بتقدير الجفاف هنا وفيما ياتي مما الحق بذلك (قوله وما يجف ردينا كما لا يجف الخ) اي فيعتبر رطبا
ويقطع باذن الامام ويؤخذ الواجب رطبا شرح المنهج (قوله وله قطع مالا يجف الخ) ويجب استئذان
العامل في قطعه كافي الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزروا على الساعى ان ياذن له خلافا لما صححه في
الشرح الصغير من الاستحباب نهاية ومغنى وباتي بعضه في الشرح قال ع ش قوله مر ويجب الخ اي على
المالك ثم هذا واضح فيما اذا كان ثم عاملا والاوجب استئذان الامام او نائبه ولو فوق مسافة العدوى
اه ولو لم يكن في هذا الاقليم امام ولا ذو شوكة فهل يجب استئذان اهل حله وعقده اخذنا من نظائره فليراجع
(قوله اي وما الحق الخ) اي بما يجف ردينا وما يطول زمن جفافه (قوله وكذا ما ضر اصله الخ) اي
وان كان يجف سم (قوله لنحو عطش) ولو اندفعت بقطع البعض لم تجز الزيادة عليه نهاية ومغنى (قوله
او خيف عليه) اي على الاصل الضرر (قوله قبل اوانه) متعلق بالقطع وكذا الضمير راجع اليه (قوله
وان كان رطبا) فيه اشعار بانه لم يصل حدا يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل اوانه والا فلو كان وصل
إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وانه لا يجزى بدونه فليتأمل سم اي كما ياتي في الشرح (قوله لومه تمر
جاف) اي أوزيب جاف قال سم لزوم التمر الجاف هو بحث الرافعي الآتي في الفروع آخر الباب اه
(قوله وعلى كل منهما) اي لزوم التمر او القيمة (قوله لم تتعلق بعينه) اي بالتمر او القيمة (قوله فيبطل
البيع في الكل) فيه نظر سم (قوله لعدم العلم الخ) يكفي العلم عند التوزيع سم (قوله وللأساعى
قبضه الخ) اي قبض مالا يجف وما الحق به بخلاف ما يجف كما ياتي في التنبيه كردى وسم (قوله على
النخل) اي قبل القطع روض اي مشاعا (قوله ثم يقسمه بالخرص) اي بان يخرصه ويعين الواجب في
نخلة او نخلات اسنى (قوله وبعد قطعه الخ) هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن
الزكاة وما تقدم عن الروض من عدم اجزاء ما قبضه الساعى رطبا وان ثمر في يده ولم ينقص لا يخالف هذا
لانه مفروض في غير ذلك وهل للساعى اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والاشبه في
الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح سم (مشاعا) اي بتسليم جميع المقطوع للساعى اسنى (قوله
ثم يقسمه) اي بكيل او وزن (قوله بناء على الاصح الخ) راجع لكل من الشقين وكذا قوله له بعد
قبضه الخ اي ولو قبل القسمة ايضا راجع لكل منهما قال سم عبارة الروضة في الشق الاول ثم للساعى

(قوله وكذا ما ضر) اي وإن كان يجف (قوله وان كان رطبا للضرورة) فيه اشعار بانه لم يصل حدا
يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل اوانه والا فلو كان وصل إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وانه
لا يجزى بدونه فليتأمل (قوله لومه تمر جاف) لزوم التمر الجاف هو بحث الرافعي الآتي في الفروع آخر الباب
(قوله لان الزكاة لم تتعلق بعينه) اي بل بالتمر الجاف او القيمة (قوله فيبطل البيع في الكل) فيه نظر (قوله
لعدم العلم) يكفي العلم عند التوزيع (قوله وللأساعى قبضه الخ) كانه متعلق بما تقدم ان له قطع مالا يجف
وما ضر اصله او خيف عليه ثم رايت عبارة الروض مصرحة بتعلق هذا بما ذكر وترتب عليه وحينئذ فقوله
وبعد قطعه مشاعا الخ المصرح بصحة القبض والاجزاء لا يخالف ما في هذه الحاشية الاخرى عن الروض من
عدم اجزاء ما قبضه الساعى رطبا لانه غير ذلك (قوله وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه الخ) هذا الكلام نص في
صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن الزكاة فالقول بان قبضه رطبا لا يجزى وان ثمر في يده لا يخالف
هذا لانه مفروض في غيره (قوله وبعد قطعه) وهل له اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض
والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح اه (قوله وله بعد قبضه بيعة الخ) عبارة الروضة

إن لم يمكن تجفيفه وتثمرة بعد القطع وإلا لزمه على الأوجه ليس له ثمرا وبحث بعضهم أن للمالك (٢٤٧) الاستقلال بالقسمة وبؤيده إطلاق

قول التثمة عن جمع تجوز
القسمة بين المالك والفقراء
كيلا او وزنا ولا ربا لان
للمالك ان يدفع لهم اكثر
من نصيبهم فيستظهر بحث
يعلم ان معهم زيادة ويلزم
على هذه الطريقة تجوين
القسمة على النخل بان يسلم
اليهم نخيلا يعلم أن ثمرتها
اكثر من العشره ويجب
على المعتمد استئذان العامل
لانهم شركاؤه فاحتيج لاذن
نائبهم فان قطع بغير اذنه
وقد سملت مراجعته عزز
وسياتي ان القاضي يستفيد
بولاية القضاء ولا ية الزكاة
مالم يول لها غيره فحينئذ هو
قائم مقام العامل في جميع
ما ذكر (تنبيه) ما افهمه
ما ذكر من صحة قبض الساعي
لرطب ليس إطلاقه مرادا
بل ما يحفل لا يصح قبضه له
فيلزمه رده ان بقي وبذله ان
تلف فان اخره عنده حتى
جف وسأوى قدر الزكاة
اجزا فان زاد رد الزائد او
نقص اخذ ما بقي هذا ما نقله
عن العراقيين ثم ما لا الى
قول ابن كج لا يجوز بحال
لفساد القبض من اصله
اه وهذا هو القياس وان
اختار في المجموع الاول
وقد يوجه بأن الزكاة لما
خرجت عن قياس
المعاملات سوح فيها
باجزاء ما وجد شرط
إخراجها ولو بعد قبض

أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل ما فيه لاحظ اه وبأتى في الشرح
قبيل قول المتن وقيل ينقطع الخ مثله اه وعبارة الروض مع شرحه بعد الشقين ثم يبيعه لمن شاء من
المالك وغيره قال في الاصل او يبيع هو والمالك ويقسمان الثمن اه (قوله إن لم يمكن تجفيفه الخ) لعله
فما ضارصله لنحو عطش أو خيف عليه (قوله وإلا لزمه) ظاهره لزوم الساعي فليراجع سم اى بناء على
ما هو الظاهر من رجوع قوله ان لم يمكن الخ لقوله وله بعد قبضه الخ ويمكن رجوعه لقوله وللساعي الخ فيفيد
لزوم المالك كما يفيد قوله ليس له ثمرا (قوله وبحث بعضهم الخ) انظر هذا مع ما يأتي قبيل قول المتن وقيل
ينقطع بنفس الخرص سم عبارة السكردى والمعتمد خلاف هذا البحث اه ولعل هذا مجنى على ما يأتي
فيه انفا ان قول الشارح ويجب الخ مقابل لهذا البحث وباتى ما فيه (قوله ويجب) الى قوله وسياتي تقدم
عن النهاية والمغنى مثله (قوله ويجب الخ) اى فيما اذا احتيج للقطع فيما لا يحفل وما الحق به ع ش وسم
قال السكردى هذا مقابل لبحث البعض اه اقول بل هو راجع الى قوله وله قطع ما لا يحفل الخ كما هو صريح
صنيع النهاية والمغنى (قوله استئذان العامل) اى فى القطع سم (قوله لانهم) اى المستحقين سم (قوله
فان قطع بغير اذنه وقد سملت الخ) مفهوه أنه لا يعزى اذا عسرت مراجعته ولعله اذا احتيج للقطع ثم هذا مع
قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة يفيد جواز الاستقلال بهادون القطع سم (قوله عزز) اى ولا ضمان
ع ش عبارة الروض مع شرحه عصى وعززان علم بالتجريم اى عززه الامام ان رأى ذلك قاله فى المذهب قال
ولا يفرمه ما نقص لانه لو اشتأذنه وجب عليه ان ياذن له فى القطع وان نقصت به الثمرة اه اى إذا الكلام فيما
إذا احتيج للقطع لنحو عطش (ما افهمه ما ذكر) اى قوله وللساعي الخ (قوله بل ما يحفل الخ) اى لاردينا ولا
مع طول الزمن إذ هما لا يحفل كما تقدم ومثل ما ضار أصله أو خيف عليه سم (قوله فيلزمه رده ان بقي الخ)
لعله فيما إذا بين وإلا كان تبرعا كما يأتي فى باب زكاة النقد إذا اخذ الردى عن الجيد والمكسور عن الصحيح سم
(قوله ثم ما لا الى قول ابن كج الخ) اعتمدهم شرح الروض اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما يأتي (قوله
وهذا) اى قول ابن كج و (قوله وان اختار في المجموع الاول) اى ما نقله عن العراقيين من الاجزاء
(قوله ويوجه) اى الاول وهو الاجزاء كردى وباتى فى شرحه ويجب ببذول صلاح الثمر الخ جزءه بالاجزاء
(قوله ويظهر الخ) اعتمده النهاية (قوله وما مبتدأ) اى والخبر فعشرة أو سق و (قوله او معطوف الخ)
اى فيقدر فى هذه الصورة حالا والتقدير ويعتبر ما ادخر فى قشره مقشورا فيناسب ما عطف هو عليه كردى
اشار به الى دفع اعتراض سم بما نصه قوله او معطوف على فاعل يعتبر فيه حزاة مع قوله فعشرة او سق اه
(قوله ولو قشرته الحرام) اى الاحقة بالحلب يعنى نصابه عشرة أو سق وان كان فى قشرته الحرام فقط كردى

فى الشق الاول ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل ما فيه لاحظ
لهم اه وسكت عن ذلك فى الشق الثانى والظاهر انه كالاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وظاهر عبارة
الروضة المذكورة انه لا يلزم واحد من الساعي او المالك تجفيفه وان امكن خلاف قول الشارح وإلا لزمه
على الأوجه لكن قول الروضة يفعل ما فيه لاحظ يفيد ان عليه مراعاة الحظ فقد يؤخذ منه وجوب التخفيف
إذا كان أحظ (قوله وإلا لزمه) ظاهره لزوم الساعي فليراجع (قوله وبحث بعضهم أن للمالك الاستقلال
بالقسمة) انظر هذا مع ما يأتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخرص (قوله استئذان العامل) اى فى
القطع (قوله لانهم) اى المستحقين (قوله فان قطع بغير اذنه وقد سملت الخ) مفهوه أنه لا يعزى
إذا عسرت مراجعته ولعله إذا احتيج للقطع ثم هذا مع قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة يفيد جواز الاستقلال
بهادون القطع (قوله بل ما يحفل) اى لاردينا ولا مع طول الزمن إذ هما لا يحفل كما تقدم ومثل ما ضار
اصله أو خيف عليه (قوله ثم ما لا الى قول ابن كج الخ) اعتمدهم (قوله او معطوف على فاعل يعتبر) فيه
حزاة مع قوله فعشرة أو سق (قوله ولو فى قشرته الحرام) اى السفلى وهذه المبالغة تقتضى ان نصابه عشرة

الساعي له فاسدا (و) يعتبر (الحب) أى بلوغه نصابا حال كونه (مصنى من) نحو (تبنه) وقشر لا يؤكل ولا يدخر معه ويظهر اغتفار
قليل فيه لا يؤثر فى الكيل (وما) مبتدأ او معطوف على فاعل يعتبر (ادخر فى قشره) الذى لا يؤكل معه (كالارز) ولو فى قشرته الحرام

عبارة سم أراد بهذا أن الحرام أيضا لا يدخل في الحساب ولا يخفى اشكاله وقد يجاب بأن الوار للرجال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه اه عبارة النهاية والمغنى ولا اثر للقشرة الحرام اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب اه قال ع ش قوله مر ولا اثر للقشرة الخ اي خلافا لحج اه (قوله بفتح اوليه ولا يدخر في قشره غيرهما) كذا في النهاية والمغنى (قوله ولا يدخر في قشره الخ) اي الذي لا يؤكل معه ولا وارد عليه ما سئذ كره سم (قوله فكاف التشبيه الخ) عبارة النهاية فالكاف استقصائية اه اي انها دلت على انه لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات ع ش (قوله اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه اصحاب له الخ) فعلم انه لا يجب تصفيته من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الاوسق من دون العشرة اعتبرناه دونها نهاية زاد المغنى او لم يحصل من العشرة خمسة اوسق فلا زكاة فيها وانما ذلك جرى على الغالب اه قال ع ش قوله مر فعلم الخ في فتاوى الشهاب الرملي مانصه سئل عن عليه زكاة ارز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار ايض لحصل منه اصله مثلا ثم اخرجه عن الارز الشعير هل يحزى او لا فأجاب بأنه لا يحزى مما اخرجه عن واجبه اه أقول هذا قد بنا فيه قول الشارح مر فعلم أنه لا يجب تصفيته الخ فالقياس الاجزاء وبوجه بان ما فعله هو الاصل في حقه وليس فيه تصرف على النقص في حقهم وانما اسقط عنه تبييضه تخفيفا عليهم وليس فيه تفويت على الفقراء بل فيه رفق لهم بتحمل المؤنة عنهم وبني مالو لم يضر به وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة اوسق او لا هل يجب عليه الزكاة ام لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكلف إزالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصابا او لا ولا يشكل ذلك بما لو اختلف اناء من ذهب وفضة وجعل الاكثر حيث كلف امتحانه بالسبك أو غيره مما ذكر ثم لانه هناك تحقق الوجوب وجعل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في اصل الوجوب اه (قوله بالنصف) متعلق بقوله اعتبار الخ (قوله غالبا) اي وقد يكون خالصها من ذلك دون خمسة اوسق فلا زكاة فيها او خالص مادونها خمسة اوسق فهو نصاب اي يجب فيه الزكاة شرح المنهج وتقدم عن المغنى والنهاية مثله (قوله فيعتبر) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده الشارح في شرح بافضل قال السكردى عليه وكذلك في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في الاثني وشرح المنهج والخطيب في المغنى ومر في النهاية وظاهر التحفة اعتماد اعتبار العشرة مطلقا وصرح باعتماده في الايعاب اه (قوله واعتمده ايضا ابن الرفعة الخ) وكذا اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله واعتمده الاذرعى) اي ما نقله الماوردى الخ وكذا اعتمده والنهاية والمغنى وسم كما مر انفا (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله على ما اعتمده) وقالوا لانها غليظة غير مقصودة انتهى وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فترد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره سم (قوله ثم رجح الدخول) أي دخول قشرة الباقي السفلى في الحساب قال سم لا يخفى ان قضية الدخول في قشرة الارز الحرام اه اي بطريق الاولى (قوله واعتمده الاذرعى الخ) اي الدخول وهو المعتمد نهاية ومغنى قول المتن (ولا يكمل الخ) اي في النصاب نهاية (قوله إجماعا) الى

(والعسل) بفتح اوليه ولا يدخر في قشره غيرهما فكاف التشبيه حينئذ لا فائدة عدم انحصار الافراد الذهنية لا الخارجية فلا اعتراض عليه (ف) نصابه (عشرة اوسق) تحديدا اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه اصله له وبقى بالنصف لان خالصه يحزى منه خمسة اوسق غالبا وقول أبي حامد قديحى من الارز الثلث فيعتبر ضعفه في المجموع وإن كان ظاهر كلام الراعى اعتماده واعتمد ايضا ابن الرفعة وغيره وكذا ضعف ايضا نقل الماوردى عن أكثر أصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الحرام حتى إذا بلغ بها خمسة اوسق وجبت زكاته واعتمد الاذرعى وخرج بلا يؤكل معه الذرة فيدخل قشره في الحساب لانه يؤكل معه وتنحيته عنه نادرة كتمشير الحنطة ولا تدخل قشرة الباقي السفلى في الحساب فنصابه عشرة على ما اعتمدها لكن استغربه في المجموع ثم رجح الدخول واعتمده الاذرعى وغيره (ولا يكمل جنس بحسب) إجماعا في التمر والزبيب وقياسا

أوسق سواء كان في قشرته السفلى وهي الحرام أى فقط أو كان في العليا المستلزم لكونه السفلى أيضا ولا يخفى اشكاله إذ كيف يكون الخالص من القشرة خمسة على تقدير كونه في القشرة الواحدة وكونه في القشرتين وقد يجاب بان الوافى ولو كان الخ والارز فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه (قوله ولو في قشرته الحرام) أراد بهذا ان الحرام ايضا لا تدخل في الحساب (قوله ولا يدخر في قشره) اي الذي لم يؤكل معه ولا وارد عليه ما سئذ كره (قوله فيعتبر) اعتمده مر (قوله وكذا ضعف ايضا نقل الماوردى عن أكثر أصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الحرام حتى الخ) ولا اثر للقشرة الحرام اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب شرح مر (قوله ولا تدخل قشرة الباقي السفلى في الحساب) قال الشيخان لانها غليظة غير مقصودة اه وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فترد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره (قوله ثم رجح الدخول) أي في قشرة الارز الحرام

في نحو البر والشعير (ويضم النوع الى النوع) كثمر معقل وبرنى وبر مصرى وشامى لاتحاد الاسم ومران الدخن نوع من الذرة وهو صريح في انه يضم اليها لكونه مشكلا لا خلافا فيها صورة ولو ناوطا وطعما ومع الاختلاف في هذه الاربعة تتعذر النوعية اتفاقا اخذنا من الخلاف الاتى في السلت فليحمل كلامهم على نوع من الذرة يساوى الدخن في اكثر تلك الاوصاف (٢٤٩) ومرايضان الماش نوع من الجلبان

فيضم اليه (ويخرج من كل بقسطه) لانه لا مشقة فيه بخلاف المواشى المتنوعة كإمير (فان عسر) التفسير لكثرة الانواع (اخرج الوسط) لاعلاها ولا ادناها رعاية للجانبين فان تكلف واخرج من كل بقسطه فهو افضل (ويضم العاس) وهو قوت نحو اهل صنعاء في كل كمام حبتان واكثر (الى الحنطة لانه نوع منها) عبر هذا هنامق قوله قبله النوع الى النوع ليعين ان مال العبارتين والمقصود منها واحد (والسلت) يضم فمسكون (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره لانها كتسبب من تركيب الشبهين الاتيين طبعا انفرد به فصار اصلا مستقلا براسه (وقيل شعير) فيضم له لانه بارد مثله (وقيل حنطة) لانه مثلها لونا وملاسة (تنبيه) يقع كثيرا ان البر يختلط بالشعير والذى يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجوز اخرج شعير ولا يدخل في الحساب والالم يكمل احدهما بالآخر فما كمل نصابه اخرج عنه من غير المختلط (ولا يضم ثمر عام وزرعه

قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله في نحو البر والشعير) أى كالعسد مع الحص مغنى (قوله لاتحاد الاسم) أى وان تباينا في الجودة والرداءة واختلف مكانها نهاية ومغنى (قوله وطبعا) محل تأمل فقد صرح الاطباء بانها باردان يابسان بصري وقد يجاب باختلاف ما في درجات البرودة واليبوسة (قوله على نوع من الذرة) الموافق لقوله السابق ومرايح على نوع من الدخن يساوى الذرة سم قول المتن (ويخرج من كل الخ) أى من النوعين او الانواع نهاية ومغنى قال عس مفهوم المتن انه لو اخرج من احد النوعين عنهما يكنى وان كان ما اخرج منه اعلى قيمة من الآخر وليس مرادا لانه لا ضرورة على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اه (قوله بخلاف المواشى) أى فان الاصح انه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كأمرو لا يؤخذ البعض من هذا والبعض من الآخر للامشقة نهاية ومغنى (قوله لكثرة الانواع) أى وقلة الحاصل من كل نوع نهاية ومغنى (قوله لاعلاها) أى لا يجب اخرجها فلو اخرج الاعلى زاد خيرا عس اه بجمري (قوله من كل بقسطه الخ) أى او من الاعلى شرح بافضل قول المتن (ويضم العاس الخ) قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته سم (قوله واكثر) عبارة النهاية والمغنى وثلاثة (قوله ليعين ان مال العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد سم وقد يقال لا يتصور الاول اذ لا وجود للجنس الا في ضمن النوع (قوله فلا يجوز الخ) يتأمل المراد به سيد عمر ويظهر ان المراد بذلك انه لا يحسب من الواجب فقوله ولا يدخل الخ عطفت تفسيره (قوله ولا) أى بان كثير بحيث لو ميزا في النقص (قوله اخرج عنه) من غير المختلط عبارته في باب زكاة النقص فاذا بلغ خالص المغشوش نصابا او كان عنده خالص بكمله اخرج قدر الواجب خالصا او من المغشوش ما يعلم ان فيه قدر الواجب فلو كان محجور تعين الاول ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها انه لا يجوز اخرج الثاني لاضرارهم حينئذ بخلاف ما اذا لم تزد اورضوا اه وقال سم قوله وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه بان ظاهر كلامهم اجزاء اخرج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في العباب في المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ولا يجوز بمغشوش عن خالص اه وينبغي ان هذا كله يجوز نظيره هنا ايضا ولا يماسكتوا عنه هنا اكتفاء بما ياتى اه فقول الشارح من غير المختلط أى ومن المختلط ما يعلم ان فيه قدر الواجب (قوله في تكميل النصاب) الى قوله لجريان العادة في النهاية والمغنى قول المتن (ويضم ثمر العام بعضه الخ) ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه كان سقى أحدهما بمؤنة والآخر بدونه اشرح بافضل قول المتن (واختلف ادراكه) وعليه فلو ادرك بعضه ولم يبلغ نصابا جازله التصرف فيه ثم اذا ادرك باقيه وكمل به النصاب زكى الجميع سواء كان الاول باقيا او تالفا فان باعه تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا وبدله ان كان تالفا عس ويأتى في الشرح قبيل قول المتن ويجب ببذو صلاح الثمر مثله (او محله) أى حرارة وبرودة كنجود وتهامة اذ تهامة حارة يسرع ادراك ثمرها ونجد باردة نهاية ومغنى (قوله

(قوله فليحمل كلامهم على نوع من الذرة) قد يقال الموافق لقوله السابق ومر الخ ان يقول على نوع من الدخن يساوى الذرة الخ (قوله في المتن ويضم العاس الخ) قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته (قوله ليعين ان مال العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - ثالث) (الى) ثمر وزرع عام (آخر) في تكميل النصاب ولو فرض اطلاق ثمر العام الثانى قبل جذا الاول اجماعا (ويضم ثمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف نوعه او محله لجريان العادة الالهية ان ادراك الثمار ولو في النخلة الواحدة لا يكون في زمن واحد إطالة لى من التفكك فلو اعتبر التساوى في الادراك تعذر وجوب الزكاة

فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجماعا على ما حكى وهو اربعة اشهر على ما في الكفاية عن اصحاب الجريان العادة بان ما بين اطلاق النخلة الى بدو صلاحها ومنتهاى إدراكها (٢٥٠) ذلك لكن رد بان المعتمد اثنا عشر شهر انظير ما يأتى (وقيل ان اطلع الثاني بعد جداد الاول)

فاعتبر وقوع القطع في العام الخ) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمد أن العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى وشرح بافضل عبارة الاولين والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح إرشاده وهو المعتمد فيضم طلع نخلة الى الاخر ان طلع الثاني قبل جداد الاول وكذا بعده في عام واحد وفي الكردي على بافضل وكذلك الايعاب والامداد واعتمده شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشربيني والجمال الرملى وغيرهم وجزم شيخ الاسلام في منهجه بان العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما وهو ظاهر التحفة وفي فتح الجواد وهو وجه اه (قوله بان المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشرح بافضل ايضا (قوله نظير ما يأتى) اى في الزرعين كردي (قوله بفتح الجيم) اى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله بحمل في العام مرتين الخ) اى بان يفصل الحمل الثاني عن الحمل الاول وأما ما خرج متتابعاً بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يتلاحق به في الكبير فكله حمل واحد ع (قوله مرتين) اى او اكثر كما ان في الروم نوعا من السكرم المعروف فيه انه يشمر في كل عام مرات (قوله بل الحملان كشمرة عامين) اى فلا يضم احدهما للاخر نهاية ومعنى (قوله ان كان كل الخ) الاولى ان كان الثاني بعد جداد الاول الخ (قوله ويرد اياه الخ) حاصله ان ما في المتن مقيد بالغالب وقد يجاب عن هذا الرد بان المراد لا يدفع الايراد (وان صح ما قاله من الحكم) اعتمد هذا الحكم النهاية والمغنى وشرح المنهج ايضا (قوله وبهذا) اى النقل (وقد يقال الخ) اى جمعا بين القولين (قوله وان استخلفا) اى قول المتن وواجب الخ في النهاية والمغنى لا قوله وعن الجداد (قوله وان استخلفا الخ) عبارة النهاية والمغنى والمستخلف من أصل كذرة سنبلت مرة ثانية في عام يضم الى الاصل بخلاف نظيره من السكرم والنخل لانها يراد ان للناييد لجمع كل حمل كشمرة عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانيا بالاول كزرع تعجل إدراك بعضه اه قال ع ش قوله مر يضم الى الاصل ظاهره وان طالبت المدة ولم يقع حصا ادهما في عام ويمكن توجيهه بانه لما كان مستخلفا من الاصل نزل منزلة أصله اه (قوله او اختلفا زرعاً) ولو توأما اصل بذر الزرع عادة بان امتد شهر او شهرين متلاحقا إعادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصا اده في سنة واحدة فيضم بعضه الى بعض واما ان تفاضل البذر بان اختلف اوقاته عادة فانه يضم ايضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصادين في عام واحد اى في اثني عشر شهرا عربية سواء وقع الزرعان في سنة واحدة ام لا كردي على بافضل وباعشن ونهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مانصه وفيه تصريح بأن ما توأما اصل زرع واحد وان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف إطلاق المصنف والشارح اه (قوله فارق الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفا الخ لا باعتبار زرع العام مطلقا إذ ليس ذلك نظير حمل ما ذكر سم وصنيع ما مر عن النهاية والمغنى صريح فيما رجاه قول المتن (وقوع حصا ديها الخ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين أى عند النهاية والمغنى ان نحو النخل بمجرد الاطلاع صالح للارتفاع به بسائر انواعه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك وإنما المقصود منه للادمين الحب خاصة فاعتبر حصا ده ع ش (قوله ولا عبرة بابتداء الزرع) اى فيضمان إذا وقع حصا دهما في سنة وان

(قوله فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجماعا الخ) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمد ان العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه (قوله لكن رد بان المعتمد الخ) اعتمده هذا المعتمد مر ايضا (قوله وفارق ما مر ان حمل العنب الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلف الخ لا باعتبار زرع العام مطلقا إذ ليس ذلك نظير حمل ما ذكر (في المتن) الاظهر اعتبار وقوع حصا ديها في سنة) والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما افاده الكمال بن ابي شريف وقال ان تعليمهم يرشد اليه شرح مر وعبارة الروض فصل وان توأما اصل بذر الزرع شهر او شهرين متلاحقا اى عادة فذلك زرع واحد وان تفاضل اوقاته

بفتح الجيم وكسر هاء وإعجم الذال وإهما لها اى قطعه (لم يضم) لحدوثه بعد انصرام الاول فاشبه ثمر العام الثاني ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما قيل قضية كلامه انه لو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين ضم احدهما الى الاخر وليس كذلك بل الحملان كشمرة عامين إن كان كل بعد جداد الآخر أو وقف نهايته ويرد لإيراده وإن صح ما قاله من الحكم بان كلامه جرى على الغالب المعتاد فلا ترد عليه هذه الصورة النادرة وإن نقل ثقات كثرته في مشارق الحبشة وهذا اعترض من عبر بالاستحالة وقد يقال ان اريد ان العرجون بعد جداد ثمره يختلف ثمر آخر فهو المحال عادة لاننا لم نسمع بمثله أو أنه يخرج بجنب تلك العراجين عراجين أخرى قبل جداد تلك أو بعده فهو موجود مشاهد في بعض النواحي (وزرعا العام يضمان) وان استخلفا من اصل او اختلفا زرعاً وجدادا كالذرة تزرع ربيعاً وصيفاً وخریفاً وفارق ما مر ان حمل العنب والنخل لا يضمان بان هذين يرادان للدرام فكان كل حمل كشمرة

عام بخلاف الزرع لا يراد لنا يبدفكان ذلك كزرع واحد تعجل إدراك بعضه (والاظهر اعتبار وقوع حصا ديها في سنة) لم بأن يكون بين حصا دى الاول والثاني دون اثني عشر شهراً عربية ولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود عنده يستقر الوجوب

و نازع الاسنوى في ذلك
 و اطال بما لا يحصى و يكفى
 عنه و عن الجداد في الثمر
 زمانا لمكانهما على الواجهة
 و يصدق المالك أنه زرع
 عامين و يحلف ندبان أنهم
 (و واجب ما شرب بالمطر)
 او الماء المنصب اليه من نهر
 أو جبل أو عين أو التاج أو
 البرد (أو) شرب (عروقه)
 به و يصح جره أى أو شرب
 بعروقه (لقربه من الماء)
 و يسمى البعل (من ثمر
 و زرع العشر) واجب
 (ماسق) من بئر أو نهر
 (بنضح) بنحو بغير أو بقرة
 يسمى الذكر ناضحا و الاثنى
 ناضحة و كل منهما سانية (أو
 دولا ب) بضم اوله و قد يفتح
 وهو ما يديره الحيوان أو
 ناعورة يديرها الماء بنفسه
 أو بدلو (أو بما اشتراه)
 شراء صحيحا أو فاسدا أو
 غصبه أو استاجره لو جوب
 ضمانه أو وهب له لعظم المنة
 من ماء أو تاج أو برد ففى
 المتن و صوله (نصفه) أى
 العشر للاخبار الصحيحة
 الصريحة فى ذلك و من ثم حكى
 فيه الاجماع و المعنى فيه
 كثرة المؤنة و خفتها كما فى
 السائمة و المعلوفة بالنظر
 للوجوب و عدمه فان قلت
 لم تؤثر كثرة المؤنة إسقاط
 الوجوب من أصله هنا
 و اثرته ثم قلت لان القصد
 باقتناء الحيوان نمائه

لم يقع الزرعان فى سنة نهاية و معنى (قوله و نازع الاسنوى فى ذلك) أى فى الاظهر المذكور عبارة النهاية
 و المعنى و جملة ما فيها عشرة افعال اصحها ما ذكره المصنف و نقله عن الاكثرين وهو المعتمد و إن قال
 الاسنوى انه نقل باطل بطول القول بتفصيله و الحاصل انى لم ار من صححه فضلا عن عزوه إلى الاكثرين
 الخ قال الشيخ فى شرح منبهه و يجاب بان ذلك لا يقدح فى نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظها
 (قوله و يكفى عنه) أى عن الحصاد فى الزرع عبارة النهاية و المعنى و المراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل
 كما افاده السكال بن أبى شريف اه (قوله و عن الجداد) أى على ما اختاره من اعتبار القطع دون الاطلاع خلافا
 للنهاية و المعنى (قوله زمن إمكانهما الخ) أى حصولهما بالقوة لا بالفعل كرى قول المتن (و واجب ما شرب
 الخ) و لا تجب فى المعشرات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غيرهما لانها إنما تتكرر فى الاله و الالمانية و هذه
 منقطعة النماء معرضة للفساد نهاية و معنى و يأتى فى الشرح مثله (قوله من نهر الخ) أى أو ساقية حفرت
 من النهر و إن احتاجت مؤنة نهاية (قوله أو التاج) عطف على المطر و يحتمل على نهر (قوله أو شرب
 عروقه الخ) أى عطف على الضمير المستتر مع الفصل (قوله به) الباء هنا كالباء فى المتن بمعنى من أو للسببية
 كما يفيدها قوله و يصح جره الخ و قال السكرى الباء هنا للتعدية أى اشربه الماء عروقه على ان يكون
 الماء مفعول اشرب و عروقه فاعله اه و فيه ما لا يخفى (قوله و يصح جره) أى عطف على المطر (قوله
 و يسمى) إلى قوله من ماء الخ فى النهاية و المعنى الا قوله و استاجره (قوله بنضح بنحو بغير الخ) أى بنقل
 الماء من محله الى الزرع بحيو ان أو غيره كالنطالة و الشادوف و يعتبر فى صورة الحيوان ان يكون بغير
 إدارة كأن يحمل الماء فى رواية على نحو حمل و يؤتى به الى الزرع فيسقى به شيخنا و يجير مى (قوله
 سانية) بسين مهملة و نون و مشاة من تحت نهاية و معنى أى ساقية و فى المختار و السانية الناضحة و هى
 النافذة التى يستقى عليها بجير مى (قوله ما يديره الحيوان) أى أو الادميون شيخنا (قوله أو ناعورة) عطف على
 دولا ب (قوله يديرها الماء نفسه) و حيث كان الماء يديرها بنفسه فلا وجب فيما سقى بها العشر لحقة المؤنة
 ع ش و واجب بانه لما كان محتاجا لاصلاح الاله إذا انكشرت كان فيه مؤنة بجير مى (قوله أو استاجره)
 يتأمل فيه الا ان يقال غايبة الامر فساد الاجارة فلم يخرج الماء عن كونه بعوض سم (قوله أو بدلو)
 معطوف على قول المصنف بنضح (قوله أو جوب ضمانه) أى عوضه راجع لجميع ما تقدم و يحتتمل رجوعه
 لما عدا الشراء الصحيح (قوله من ماء الخ) بيان لما فى قول المتن بما اشتراه كرى (قوله ففى المتن الخ) عبارة
 المعنى الاولى قراءة ما مقصورة على انها موصولة لا ممدودة اشها للماء المعروف فانها على التقدير الاول تعم
 التاج و البرد بخلاف الممدودة و قول الاسنوى و تعم على الاول الماء النجس ممنوع إذ لا يضح شرؤه انتهت
 و قد يقال الماء النجس داخل على التقديرين ان أراد ضرورة الشراء المصادقة بالصحيح و الفاسد و خارج على
 كليهما ان اراد حقيقة فهو هو الصحيح فاما لمحض الاسنوى فى التخصيص و قد يقال لعل ملاحظه ان الماء المطلق لا
 يطلق شرعا على النجس بصرى (أى العشر) الى قوله فان قلت فى المعنى و كذا فى النهاية الا قوله و من ثم حكى فيه
 الاجماع (قوله و المعنى فيه) أى فيما ذكر من وجوب العشر فيما شرب بنحو المطر و نصفه فيما شرب بنحو
 النضح (قوله هنا) أى فى الثابت و (قوله ثم) أى فى الماشية (قوله قلت الخ) و يمكن الفرق بان الثمر

ضم ما حصل حصاده فى سنة واحدة اه و فيه تصريح بأن ما أتوا اصل زرع واحد و إن لم يقع حصاده فى سنة
 واحدة بخلاف اطلاق المصنف و الشارح (فى المتن بنضح) يشمل حمل الماء على الناضح الى الارض بدون
 ساقية أو دولا ب أو غير ذلك (قوله أو استاجره) يتأمل فيه الا ان يقال غايبة الامر فساد الاستجار و لم يخرج
 الماء عن كونه بعوض (قوله ففى المتن موصولة) أى لا ممدودة (قوله فان قلت لم تؤثر الخ) يمكن الفرق بان
 مشروعية الزكاة لدفع حاجة الفقراء مثلا و الحاجة الى الثمر و الزرع اشد بلك ضرورى لا يمكن
 الاستغناء عنه فشرعت زكاته مطافا بخلاف الحيوان و الحاصل ان الثمر و الزرع من الاقوات التى لا يقوم
 البدن بدونها فوجبت زكاتها ما طافا و ان اختلفت ندر الواجب بخلاف الحيوان فان الحاجة اليه دون

لا نفسه فنظر للواجب فيه بالحاصل منه كما مر قبيل الباب ومن الحب والثمر عينه فنظر اليها مطلقا ثم اوجبا التفاوت بحسب المؤنة وعدمها
نظر الى انه مواساة وهي تكثروا وتقل بحسب (٢٥٢) ذلك فتأملوه وللبلقيني افتاء طويل في المسقي بماء عيون اودية مكة حاصلة ان المسقي منها

بمشتري فاسد للقرار او مع
الماء او للماء وحده او
بمخصوب مثلا فيه نصف
العشر مطلقا لانه مضمون
عليه وكذا اذا توجه البيع
الى الماء وحده في كل زرة
ولان فرضت صحته بخلاف
شرائه مطلقا او مع القرار
وفرضت صحته فان ماسقى
به او لا فيه النصف للمؤنة
بخلاف المسقى به بعد
فان فيه العشر لان الثمن
لما يقابل الاول دون ما
بعده فلا مؤنة في مقابلته اه
وما فصله في الصحيح فيه
نظر ظاهر والذي يتجه
وجوب النصف فيه مطلقا
كما ظاهر كلامهم انه حيث
ملك بمؤنة لم يلزمه سوى
النصف في ستة الشراء وما
بعدها ولا نسلم ان الثمن
مقابل الاول ماء فقط بل
لكل ما حصل منه قال واذا
لم يملك محل النبع لم يملك الماء
فيجب العشر مطلقا اه
وقضيته وجوب العشر في
تلك العيون مطلقا لانها
تخرج من جبال غير مملوكة
واصل منبعها الذي يتفجر
منه الماء غير مملوك بل ولا
معروف ولك ان تقول هذا
وان كان هو القياس إلا ان
قولهم لو وجد نهر يسقى
ارضين للجماعة ولم نعرف
انه حفر او انخرق بنفسه

والزروع من الاقوات التي لا يقوم البدن بدونها فوجب زكاتها مطلقا وإن اختلف قدر الواجب بخلاف
الحيوان فان الحاجة اليه دون الحاجة اليهم فلم تتعلق به الزكاة مطلقا سم زاد الشوبري وبان من شان
العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شانه خفة المؤنة بل الاباحة اه (قوله فنظر اليها) اي الى عين (قوله
للو واجب) اي للوجوب (قوله ومن الحب الخ) معطوف على باقتناء الخ الحب والثمر (قوله مطلقا)
اي كثرت المؤنة ولا (قوله بحسب المؤنة الخ) الانسب لما قبله بحسب كثرة المؤنة (قوله نظر الى انه) اي
الواجب كرده (قوله في المسقي الخ) اي من الزرع او الثمر (قوله بمشتري فاسدا) كذا في اصله بخطه رحمه
الله تعالى فهو صفة مفعول مطلق اي شراء فاسدا بصري (قوله للقرار) اي لحل الماء وحده كرده (قوله
مثلا) اي او بمشروق (قوله مطلقا) اي في السنة الاولى وما بعدها كرده (قوله في كل زرة) اي فيما
يحتاج اليه كل زرع بخصوصه من وقت زرعته الى وقت إدرا كوهذا التفسير مع ظهوره في الفهم وفي
الخارج يغني عما في البصري مما نصه قوله في كل زرة كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى ولعل يحله إذا
اكتفت الزرة بسقية واحدة فلو عبر بسقية بدل زرة لكان أنسب اه (قوله بخلاف شرائه) اي
الماء وحده (مطلقا) اي بدون النوقيت بمدة كسنة (قوله او مع القرار) بقى ما لو اشترى القرار وحده شراء
صحيحا فالظاهر ان ماسقى به فيه العشر مطلقا فانه لا مؤنة حينئذ في مقابلة الماء اصلا فليراجع ثم رايت ما يأتي
عن سم انفا وهو صريح فيما قلت (قوله وفرضت صحته) اي الشراء مطلقا او مع القرار (قوله وما فصله في
الصحيح) وهو قوله فان ماسقى به او لا الخ كرده (قوله انه حيث الخ) بيان لكلاهم (قوله في سنة الشراء
الخ) تفسير لقوله مطلقا (قوله قال) اي البلقيني (قوله لم يملك الماء) اي لا يكون ملكا لا حد بل يصير مباحا
(قوله في تلك العيون الخ) اي في المسقى بها من الزروع والثمار (قوله مطلقا) اي عن التفصيل الذي تضمنه
الحاصل المذكور (قوله ولك ان تقول الخ) اي مناقضا لقضية قول البلقيني كرده (قوله هذا الخ) اي
القضية المذكورة (قوله ارضين) بفتح النون (قوله ظاهر الخ) خبر ان (قوله لكن قال الا ذرعى الخ) منع
للمناقضة المذكورة فيثبت المطلوب وهو وجوب العشر في اودية مكة كرده (قوله على ان مياهها) اي
مكة أي مياه عيونها (قوله كما يأتي) أي في إحياء الموات كرده (قوله وعليه) أي ما قاله الا ذرعى (قوله لان ماء
عيونها مباح) قد يقال هو وان كان مباحا لانها لم يحصل الا بمؤنة ولا اثر لمجرد الاباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجده
ان الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر اذا كان المشتري الماء اي ولو مع القرار فان كان القرار اي وحده
فالتجده العشر لانه حينئذ كالمسقى بالقنوات فليتأمل سم وفي السكردي على بافضل ما نصه وبحسب سم في
حواشي التحفة في حصر المباح بكاه وجوب نصف العشر لكن نقل عن الجيلي ان ما يأخذه السلطان او
حافظ النهر لا يمنع العشر وهذا ان لم يمكن استرداده من أخذه يظهر أنه مثله فخره اه أقول تقدم عن ع
ان ما يؤخذ منه المتكلم على نحو الجزائر من نحو الملتزم من الدرام على رعى الدواب فيها فهو ظلم مجرد لا يمنع من
الاسامة اه وقضيته ان ما يؤخذ منه ظلم على الماء لا يمنع العشر مطلقا (قوله وكذا السواقي) الى قوله فتعتبره
في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله الغلبة على الضعيف (قوله وكذا السواقي الخ) القناة هي الابار المتصل بعضها

الحاجة اليهم فلم تتعلق به الزكاة مطلقا (قوله لان نفسه) قد يقال قصد عين الثمر والحب ليس إلا لكونه يؤكل
والحيوان كذلك وقال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها تاكولن بنفسه مقصودة ايضا (قوله لان ماء عيونها
مباح) قد يقال هو وان كان مباحا إلا أنه لم يحصل إلا بمؤنة ولا اثر لمجرد الاباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجده ان
الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر اذا كان المشتري الماء فان كان القرار فالتجده العشر لانه حينئذ
كالمسقى بالقنوات فليتأمل (قوله وكذا السواقي الخ) ما نسبتهما للقنوات

حكم لهم بذلك ظاهر في ذلك راء تلك اعيون ومن ثم أجمع أهل الحجاز قديما وحديثا على أن مياهها مملوكة لأهلها السكن قال الا ذرعى ببعض
كأياتي محل قولهم ما جعل اصله ملك لذوى اليد عليه إن كان منبعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه بموات او يخرج من نهر عام كدجلة فان باق
لأباحتها وعليه فيجب في اودية مكة العشر لان ماء عيونها مباح لان جميع منابعها في موات قطاعا (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة

من النهر العظيم (كالمطر على الصحيح) ففي الماشق بها العشر لانه لا تكلفه في مقابلة الماء نفسه بل في عمارة الارض والعين او النهر واحياهما او تهيئتها لان يجرى الماء فيها بطبعة الى الزرع بخلاف المسقى بنحو الناضع فان الكلفة في مقابلة الماء نفسه (و) في (ماسقى بهما) اى النوعين (سواء) او جهل حاله كما ياتى (ثلاثة ارباعه) اى العشر رعاية للجائين (فان غالب احدهما فى قول (٢٥٣) تعتبر هو) ترجيحاً للغلبة (والاظهر) أنه (بمقسط) كما هو القياس

فان كان ثلثاه بنحو مطر وثلثه بنحو نضج وجب خمسة اسداس العشر ثلثا العشر للثلثين وثلث نصف العشر للثلث واعتبر الغلبة على الضعيف والتقسيم على الاظهر (باعتبار عيش الزرع) او الثمر (ونماها) لانه المقصود بالسقى فاعتبرت مدته من غير نظر الى مجرد الانفع فتعبر به بالنماء المراد به مدته وجد اولاً (وقيل بعدد السقيات النافعة بقول الخبراء فاذا كان من بذره الى إدراكه ثمانية أشهر فاحتاج في ستة اشهر زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى بنحو مطر وفي شهرين زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقى بنحو نضج فيجب على المعتمد ثلاثة ارباع العشر وربيع نصف العشر فان احتاج في اربعة اشهر لسقية بمطر واربعة لسقيتين بنضج وجب ثلاثة ارباع العشر وكذا لو جهل المقدار من نفع كل باعتبار المدة اخذاً بالاستواء لثلاث يلزم التحكم

ببعض تحت الارض والساقية هي المحفورة من النهر وجه الارض (قوله بل في عمارة الارض) عبارة المغنى لان مؤنة القنوات إنما تخرج لعمارة القرية والانهار إنما تحفر لاجياء الارض فاذا انتهيات وصل الماء الى الزرع بطبعة مرة بعد اخرى اه (قوله واحياها) اى الارض والعين والنهر ابتداء (قوله او تهيئتها) اى هذه الثلاثة دواما (قوله اى النوعين) اى كطمر ونضج قول المتن (سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش الزرع ونماها اخذاً بما ياتى ان الغلبة باعتبار ذلك سم (قوله كما ياتى) اى انفا بقوله وكذا لو جهل المقدار الخ (قوله الى مجرد الانفع) أى ولا الى عدد السقيات نهاية (قوله المراد به مدته الخ) اى الماء (قوله النافعة) الى قوله وهذا فى المغنى لا لقوله فان احتاج الى وكذا (قوله بقول الخبراء) ينبغى الا اكتفاء فى ذلك باخبار واحد اخذاً من الاكتفاء منهم به فى الخارص الا انى فرجعه ع ش (قوله فاذا كان) الى قوله هذا فى النهاية الا قوله ولا فرق الى ويضم (قوله فاذا كان الخ) اى عيش الزرع ومدته (قوله فسقيها) اى الثلاث سقيات فالضمير مفعول مطلق عددي (قوله وكذا لو جهل المقدار الخ) ويظهر انه يعمل بما كان فى نفس الامر عند زوال الجهل بصري أى أخذاً من قول الشارح الا انى أن يعرف الحال (قوله اخذاً بالاسوأ الخ) وقيل وجب نصف العشر لان الاصل برأه الذمة من الزيادة عليه محلي ومغنى وفى بعض النسخ بالاستواء (قوله ولو علم ان احدهما اكثر الخ) تبع شيخه فى شرح الروض فانه حكى فى هذه الصورة ما ذكره الشارح فيها عن الماوردى واقره وقد سوى الرافعى فى الحكم بين هذه الصورة والتى قبلها كما نقله عنه فى الخادم وكذا سوى بينهما فى الجواهر نقل عن ابن شريح والجمهور ثم حكى مقالة الماوردى عنه فنبغى ان يكون المعتمد فيها التسوية لما ذكره بصري أقول وفى النهاية والمغنى وشرح المنهج مثل ما فى الشرح الا أنه زاد الثانى ذكره الماوردى اه والاول قاله الماوردى وهو ظاهر اه فبعد اتفاق هذه الشروح على اعتماد ما فى شرح الروض لا يجوز لنا اعتماد خلافه تبعاً لما انفرد السيد البصري بترجيحه (قوله فيؤخذ اليقين الخ) قال سم انظر ما اليقين الذى ياخذ به وما حكم تصرف المالك فى المال المشكوك فى قدره الواجب منه اه والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ظنه انه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب ع ش وقوله وان تصرف المالك الخ يخالف قول الشارح والنهاية الى أن يعرف الحال وقول المغنى ويوقف الباقي الى البيان وعقب الحنفى كلام غ ش بمأنه وفى الرشيدى ما نصه قوله فيؤخذ اليقين اى ويوقف الباقي كما فى شرح الروض ومعنى اخذ اليقين ان يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الاقل منهما هكذا ظهر فاي راجع اه فلو علمنا انه سقى ستة اشهر باحدهما وشهرين بالآخر وجهل عين الاكثر فاخرج ذلك الزرع ثمانين اردباً مثلاً فعلى تقدير ان الاكثر هو الذى بماء السماء يكون الواجب ثلاثة ارباع العشر وربيع نصف العشر وذلك سبعة اردب وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة ارباع نصف العشر وربيع العشر وذلك خمسة اردب فاليقين اخراج خمسة اردب ويوقف اردباً الى علم الحال فان اردباً الذمة اخرجهما اه (قوله ولا فرق الخ) عبارة المغنى وسواء فى جميع ما ذكر فى السقى بماءين انشا الزرع على قصد السقى بهما ام انشاها قاصدا السقى باحدهما ثم عرض السقى بالآخر وقيل فى الحال الثانى يستحب حكم ما قصده اه (قوله وان اختلف الواجب) اى وهو العشر فى الاول ونصفه فى الثانى نهاية (قوله وبهذا) اى بقوله ويضم المسقى الخ (قوله يعلم ان من له الخ)

(قوله فى المتن سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش الزرع ونماها اخذاً بما ياتى أن الغلبة باعتبار ذلك

ولو علم ان احدهما اكثر وجهل عينه فالواجب بنقص عن العشر ويزيد على نصفه فيؤخذ اليقين الى أن يعرف الحال ولا فرق فى كل ما ذكر بين ان يقصد السقى بماء فيعرض خلافه وان لا ويضم المسقى بنحوه طر الى المسقى بنحو نضج فى اكمال النصاب وإن اختلف الواجب وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالباً يعلم أن من له اراض فى محال متفرقة ولم يتحصل النصاب إلا من مجموعها لزمه زكاته ويظهر انه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه وإن ظن حصوله بمزرعه او سبزرعه ويتحدد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب

الامر كذلك والمسئلة مضر ح بها في الروضة والعز يزو الجواهر وغيرها بصري (قوله بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة) اي ويجب على نحو المشتري رده ان كان باقيا وبذله ان كان تالفاعش (قوله ويصدق) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ويصدق المالك في كونه مسقيا الخ) اطلقوا التصديق المالك وان اتهم مع ان قرأت الاحوال قد تقطع بكذبه كزارع بفلاة لا ماء فيها ولا فميا قرب منها يحتمل السقي منه بنحو ناصح فلعل كلامهم محمول على غير ما ذكر فقد صرحوا بان لو قال المالك هلك بحريق وقع في الجرين وعلما انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة الماشية مع المتن فلو ادعى المالك النتائج بعد الحول او غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعى واحتمل قول كل صدق المالك الخ وقوله واحتمل قول كل صريح فيما ترجاه وكان لم يستحضره (قوله فيما مر) اي من الشرع والزرع (قوله ولو في البعض) الى قوله نعم في النهاية والمغنى الا قوله قال الى ولا يشترط (قوله ولو في البعض) وان قل كحبة عيش وباعشن وكردى على بافضل (قوله ضابطه) اي بدو الصلاح نهاية (قوله في البيع) اي في باب الاصول والثمار مغنى قول المتن (واشتداد الحب الخ) اي وحيث اشتد الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب الفريك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى عميرة اه عيش ومثل الزرع فيما ذكر الثمر كما ياتي في الشرح (قوله قال اصله) اي اصل المنهاج وهو المحرر (قوله فلو اشترى الخ) او لو اشترى نخيلا بشمرتها بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له المالك وهو البائع ان كان الخيار له او المشتري ان كان له وان لم يبق المالك له بان مضى البيع في الاولى وفسخ في الثانية ثم اذا لم يبق المالك له واخذ الساعى الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه وان كان الخيار لها فالزكاة موقوفة فن ثبت له المالك وجبت الزكاة عليه وان اشترى النخيل بشمرتها او ثمرتها فقط كافر او مكاتب فبدا الصلاح في ملكه ثم ردها بعيب او غيره كاقالة بعد بدو الصلاح لم تجب زكاتها على احد اما المشتري فلانه ليس اهلا للوجوب واما البائع فلانه لم تكن في ملكه حين الوجوب او اشترى ما مسلم فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردها على البائع فمهر التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو اخرج الزكاة من الثمار لم يردها وله الارش او من خيرها فله الرد اما لو ردها عليه برضاه فجاز لا يسقط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فاذا لم يررض البائع بالا بقاءه فله الفسخ لنضره بمص الثمرة ماء الشجرة ولو رضى به واتي المشتري بالا لقطع لم يكن للشعيرى الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه وللبيع الرجوع في الرضا بالا بقاء لان رضاه اعادة واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه اخذها الساعى من الثمرة رجع البائع على المشتري (فرع) قال الزركشي لو بدو الصلاح قبل القبض فهذا عيب حدث يد البائع قبل القبض فينبغي ان يثبت الخيار للمشتري قال وهذا اذا بد بعد اللزوم ولا فله ثمرة استحق ابقاءه في زمن الخيار فصار كالشرط في زمنه فينبغي ان يفسخ العقد ان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق بالعقد شرح الروض ومغنى زاد النهاية والارحج عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرط في المقيس عليه ما وجدته العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقيس اذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي اه (قوله وحذفه) اي حذف المنهاج قول اصله المذكور (قوله من حيث تعليقه الخ) اي تعليق المصنف الوجوب بدو الصلاح كركدى (قوله ومؤنة نحو الجداد الخ) اي كالدباس والحل وغيرهما يحتاج الى مؤنة نهاية ومغنى (قوله من خالص ماله الخ) فلو خالف واخرجهما من مال الزكاة وتعدراسترداده من اخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه عيش (قوله لا يجب الاخراج الا بعد النصفية الخ) اي لا الارز والعلس فانه يؤخذ واجبهما في فشرهما كما مر مغنى ونهاية اي ويجوز اخرجه خالص عن القشر عيش (قوله فيما يحجب) اي لا رد ثبانا ولا مع طول الزمن ولا مع مضرة اصله او خوف عليه (قوله بل لا يجزى قبلهما) فلو اخرج في الحال الرطب والعنب مما يتنمر (قوله ومع وجوبها الا يجب الاخراج الا بعد النصفية الخ) ومحل ما تقر في غير الارز والعلس اماهما فيؤخذ

بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعذر رده لانه بان لزوم الزكاة فيه ويصدق المالك في كونه مسقيا بماذا ويحلف ندبا ان اتهم (وتجب) الزكاة فيما مر (بيدو صلاح الثمر) ولو في البعض وياتي ضابطه في البيع لانه حينئذ ثمرة كاملة وقبلة بلع او جصرم (واشتداد الحب) ولو في البعض ايضا لانه حينئذ قوت وقبلة بقل قال اصله فلو اشترى او ورث نخيلا مثمرة وبدو الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه لان السبب انما وجد في ملكه وحذفه للعلم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ومؤنة نحو الجداد والتجفيف والحصاد والتصفية وسائر المؤن من خالص ماله وكثير يخرجون ذلك من الثمر او الحب ثم يزكون الباقي وهو خطا عظيم ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الاخراج الا بعد النصفية والجفاف فيما يحجب بل لا يجزى قبلهما

لعمري يأتي في المعدن تفصيل في شرح قوله فيهما يتعين مجيئهما هنا فتنبه له فالمراد بالجواب بذلك انه قد اورد سبب الجواب الاخر اخرج إذا صادد المراد الزكاة او حبا مصفى فعلم ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل او رطبا عند الحصاد أو الجداد حرام وان نوا به الزكاة ولا يجوز لهم حسابه منها الا ان صنى او جف وجددوا اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا صرح (٢٥٥) بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان

فرض ان الآخذ من أهل الزكاة قد أخذ قبل مجله وهو تمام التصفية وأخذه بعدها من غير اقباض المالك له او من غير نيته لا يبيحه قال وهذه امور لا بد من رعاية جميعها وقد تواطأ الناس على اخذ ذلك مع ما فيه من الفساد وكثير من المتعبدين يرونه احل ما وجد وسببه نبذ العلم وراء الظهور اه واعترض بما رواه البيهقي أن أبا الدرداء أمر أم الدرداء أنها إذا احتاجت تلتقط السنابل فدل على ان هذه عادة مستمرة من زمانه عليه السلام وأنه لا فرق فيه بين الزكوى وغيره توسعة في هذا الامر وإذا جرى خلاف في مذهبننا ان المالك ترك له نخلات بلا خرص يأكلها فكيف يضايق بمثل هذا الذي اعتيد من غير تكبير في لاعصار والامصار اه وفيه ما فيه فالصواب ما قاله بجلي ويلزمهم اخراج زكاة ما عطوه كالوا تالفوه ولا يخرج على ما مر عن العراقيين وغيرهم لانه يغتفر في الساعي ما لا يغتفر في غيره ونوزع فيما ذكر من الحرمة باطلا قسم ندب اطعام الفقراء يوم الجداد

أو يتزبب غير ردى لم يجزه ولو أخذ لم يقع الموقع وان جففه ولم ينقص لفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وان نقل العراقيون خلافه وبرده حنانيا كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما في الروضة في باب الغصب نهاية ومعنى وكذا في الاسنى الا انه اختار رد القيمة عند التلف قال ع ش قوله مر وهو المعتمد هذا بخلاف ما لو اخرج حبا في ثبته او ذهبان المعدن في ثوابه فصفاه الآخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كما منافي ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه موجود فباعه اخرجه غايته انه اختلط بالتراب او التبن فخرج المختلط من معرفة مقداره فاذا صنى وتبين انه قدر الواجب أجزأ ازوال الابهام اه وتقدم عن سم مثله (قوله نعم ويأتى في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هناك فينا في قوله هنا وجددوا اقباضه سم وقد دفع المناقاة بحمل قوله هنا وجددوا الخ على ما يشتمل تجديد النية بقرينة تاييده بكلام المحلى المشتمل عليه صراحة (قوله يتعين مجيئهما هنا) اى خلافا لاسنى والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله بذلك) اى يبدو الصلاح والاشتداد (قوله انعقاده سبب الجواب الاخر الخ) عبارة غير انقاد سبب وجوب الاخراج الخ (قوله سنابل) اى بعددوا اشتداد الحب فان لم يشتد او شك فيه فلا زكاة فيها ولا يحرم التصرف فيها باعشن (قوله اورطبا) الاولى كونه بفتح الراء وسكون الطاء (قوله حرام) نعم ان يحمل زكاة ذلك بماعنده من الحب المصنى او الثمر الجاف جاز وسيأتى جواز التصرف في الثمر بعد الخرص والتضمين وقوله باعشن (قوله وجددوا الخ) يقتضى تعينه وانه لا يكتفى بنية المالك حينئذ ولا عند الاقباض الاول كما صرح بهذا الثاني قوله وان نوا به الزكاة وقوله السابق نعم يأتى في المعدن الخ صريح في الاكتفاء بالنية ابتداء او بعد نحو التصفية كما يعلم بمراجعة ما سيأتى في المعدن بصري وتقدم جواب الاشكال الاول واما الاشكال بمنافاته لقوله السابق الصريح في الاكتفاء بالنية ابتداء فقد يجاب عنه بان يحمل التفصيل فانه على المنقول فقط لا على ما يشمل ما بحثه هناك من الاكتفاء بالنية ابتداء ايضا (بذلك) اى بقوله ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله ان الآخذ) اى للسنابل عند الحصاد (قوله بعدها) اى بعد تصفية المستحق (قوله وهذه امور) اى اقباض المالك ونيته بعد التصفية (قوله واعترض) اى ما قاله المحلى (قوله على ان هذه) اى التقاط السنابل والثاني لرعاية الخبر (قوله وانه لا فرق فيه) اى في جواز التقاط السنابل (قوله وإذا جرى خلاف الخ) اى كما يأتى (قوله اه) اى كلام المعترض (قوله وفيه ما فيه) اى من كونه قول صحابي وكونه واقعة حال قابل للحمل على غير الزكوى (قوله فالصواب الخ) اى الاصوب والافلا اعتراض قوى جدا (ويلزمهم الخ) عطف على قوله حرام و (قوله اخراج زكاة ما عطوه) اى ويرجع في مقداره لغلبة ظنه كما مر عن ع ش (قوله كالوا تالفوه) اى النصاب كله او بعضه بنحو الاكل (قوله على ما مر) اى في التنبيه الذى قيل قول المصنف والحب مصفى من ثبته (قوله لانه يغتفر الخ) قد يمنع اطلاقه (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده الاسنى والنهاية والمغنى (قوله لما ذكر الخ) لعله ببناء المفعول (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله قال) اى الزركشى (قوله اوزادت) محل تامل بصري اى فان مقتضاه ان من شروط وجوب اخراج الزكاة ان لا تزيد المائنة على

واجبهما في قشرهما كما مر شرح مر (قوله نعم يأتى في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هنا فينا في قوله هنا وجددوا اقباضه فليتأمل (قوله فيلزمه بدله^(١)) عبارته فيما مر لو قطعه من غير ضرورة لزمه تمر جاف او القيمة على ما يأتى آخر الباب اه

والحصاد خروجا من خلاف من أوجبه لورود النهى عن الجداد ليلا ومن ثم كره فافهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلقت به الزكاة وغيره ويجاب بان الزركشى لما ذكر جواز التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويحمل على ما لا زكاة فيه وعلم انه زكى اوزادت اجرة جمعه على ما يحصل منه فكذا يقال هنا (١) قول المحشى (قوله فيلزمه بدله الخ) ليضم وجود في نسخ النسخ التي يابدين

وأما قول شيخنا الظاهر العموم وإن كان ظاهر المعنى ومن ثم جزم به في موضع آخر لكن الأولى بكلامهم ما قدمته
أولاً ومن لزوم إخراج زكاته باطلاً فيهم (٢٥٦) المذكور في الحب مع أنه لا يتركى إلا مصفى ولا خرس فيه ويرد بتعين الحمل في مثل هذا على

مالاً زكاة فيه وقد صرحوا
بان من تصدق بالمال الزكوى
بعد حوله تلزمه زكاته ولم
يفرقوا بين قليله وكثيره
فتعين حل الزر كشي ليجمع
به أطراف كلامهم ولا ينافي
ذلك بما ذكره في منع خرس
نخل البصرة لأنه ضعيف كما
يأتي رأياً في رد قول الإمام
والغزالي المنع الكلي من
التصرف خلاف الإجماع
وضعف ترك شيء من الرطب
للمالك واحاديث الباء كورة
وامر الشافعي بشراء الفول
الرطب محمولان على مالا
زكاة فيه إذ الوقائع الفعلية
تسقط بالاحتمال وكالم ينظر
الشيخان وغيرهما في منع
بيع هذا في قشره إلى
الاعتراض عليه بأنه
خلاف الإجماع الفعلي
وكلام الأكثرين وعليه
الأئمة الثلاثة كذلك لا ينظر
فيما نحن فيه إلى خلاف ما صرح
به كلامهم وإن اعترض
بنحو ذلك إذ المذهب نقل
فاذا زادت المشقة في التزامه
هنا فلا عتب على المتخلص
بتقليد مذهب آخر كذهب
أحمد فإنه يجزئ التصرف قبل
الخرص والتضمين وإن
يأكل هو وعباله على العادة
ولا يحسب عليه وكذا ما
يهديه من هذا في أوامه
(ويسن خرس الثمر)

الحاصل من الثمر أو الحب فليراجع (قوله والظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد
ولا يحمل على ما ذكره الزركشي سم (قوله ما قدمته الخ) وهو قوله فعلم الخ ويحتمل ما نقله عن المجلي
والمال واحد (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة سم أي ونوزع فيما ذكر من
لزوم الخ باطلاً فيهم ندب اطعام الفقراء يوم الحصاد (قوله ويرد الخ) أي النزاع (قوله بين قليله الخ) أي
التصدق (قوله ولا ينافي ذلك) أي حل الزركشي (قوله لأنه الخ) أي ما ذكره الخ (قوله ويأتي)
إلى المتن ذكره عش عن الشارح وأقره (قوله ويأتي الخ) عطف على قوله ولا ينافي الخ سم (قوله
وضعف ترك شيء الخ) عطف على رد الخ (قوله واحاديث الباء كورة و امر الشافعي الخ) أي الدالان على
جواز التصرف في الزكوى قبل إخراج زكاته قال الكردى الباء كورة للمعجل الإدراك من كل شيء أم (قوله
في منع بيع هذا) أي القول الرطب (قوله عليه بأنه) أي المنع (قوله وكلام الخ) عطف على الإجماع (قوله
وعليه) أي جواز البيع (قوله كذلك) تأكيد لقوله وكلام الخ (قوله لا ينظر) ببناء المفعول (قوله فيما
نحن الخ) وهو منع ما اعتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله كلامهم) أي الأكثرين (قوله وإن اعترض
بنحو ذلك) أي أنه خلاف الإجماع الفعلي الخ (قوله إذا المذهب الخ) متعلق بقوله لا ينظر الخ وعلّة لعدم
النظر (قوله فاذا زادت المشقة الخ) أي كما هي ظاهرة (قوله في التزامه الخ) أي التزام مذهب الشافعي في منع
التصرف قبل إخراج الزكاة (فلا عتب الخ) بفتح العين وسكون التاء المشقة الفوقية أي لا تمنع شرعاً (قوله
كذهب أحد الخ) وبه قال الإمام والغزالي كما يأتي وأعلم أنه يكفي هنا تقليد الآخر فقط كما مر أول باب النبات
كردى وفيه إن ما مر كما يعلم بمراجعته إنما هو في أخذ الإمام أو نائبه بخصوصه فمأخوذ فيه من أكل المالك بنفسه
وأطعامه لعياله وأحبائه أو للفقراء فلا بد فيه من تقليد المالك أيضاً وإيضاعاً على ما قاله الإمام والغزالي ما تصرف
فيه المالك يحسب عليه كما يعلم بما يأتي بخلاف الذهب الإمام أحمد (قوله فإنه يجزئ التصرف الخ) والمصرح به
في كتب الحنابلة أن شرطه أن لا يجاوز الربع أو الثلث (قوله وكذا ما يهديه الخ) الذي رأيت في كتب الحنابلة
أنه لا يجوز له أن يهدي شيئاً منه فتنبه له كردى على بافضل أقول يحتمل أن جواز الإهداء فيه خلاف عند
الحنابلة وأطلع الشارح على ما لم يطلع عليه المحشى الكردى من ترجيح جواز الإهداء عندهم قول المتن (ويسن
خرص الثمر الخ) قضيته صنيع شرح البهجة دخول الخرس والتضمين مالا يجف فليتامل وليراجع سم وتقدم
عن غش و شيخنا الجزم بذلك (قوله الذي تجب) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وما أطال ما وردى الخ)
أي وتبعه الروياني قال وهذا في النخل أما السكر فمهم فيه كغيره من نهاية ومغنى (قوله والحق بهم الخ) ببناء
المفعول عبارة النهاية والمغنى قال السبكي وعلى هذا ينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف في أهل البصرة
يجرى عليه حكمهم أم (قوله ونقل فيه الإجماع) فقال يحرم خرصها بالإجماع نهاية ومغنى قول المتن (إذا بدا
صلاحه الخ) ويجوز خرص الكل إذا بدا صلاحه في نوع دون آخر في أقيس الوجهين مغنى ونهاية وأقره سم

(قوله وأما قول شيخنا الظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد ولا يحمل
ما ذكره على الزركشي (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة (قوله وضعف
ترك شيء الخ) عطف على رد (قوله في المتن ويسن خرس الثمر الخ) في البهجة
فإن يضمن (أي الخارص) * بالصريح المالك الثمر الجاف ويقبل ذلك * فنافذ في كاه تصرفه وبعدان
يضمن لولم يلفه يضمنه بجفأه * فقوله الثمر الجاف قال في شرحه أي إن كان يجف وقوله يضمنه بجفأه
قال في شرحه إن كان يجف فإن لم يجف أو اتاه قبل الخرس أو التضمين أو القبول ضمنه رطباً لا جافاً فيغرم
القيمة أم ولا يخفى أن هذا الصنيع الذي في شرحه قد يقتضى دخول الخرس والتضمين مالا يجف
فليتامل وليراجع وقوله فيغرم القيمة الأوجه أنه إنما يغرم المثل كما يعلم بما يأتي (قوله إذا بدا صلاحه

الذي تجب فيه الزكاة وإن كان من نخل البصرة وما أطال به الماوردى من استثنائه ونقل فيه الإجماع
لأنهم لا يمنعونه منه مختاراً فيخرجون أكثر ما عليهم والحق بهم من هو مثلهم في ذلك ردوه بأنه طريقة ضعيفة تفردها (إذا بدا صلاحه)

أو صلاح بعضه (على مالكة) للامر الصحيح بذلك ومن ثم قيل بوجوبه وبخبره بعضهم على الاول إذا علم الامام أو نائبه تصرف الملاك بالبيع وغيره قبل الجفاف والحرص التخمين فهو هنا حزر ما يجي من الرطب والعنب تمر أو (٢٥٧) زيبا بان يرى ما على كل شجرة ثم إن شاء

وهو الاول قدر عقبرؤية كل ما عليها رطباً ثم جافاً وإن شاء قدر الجميع رطباً ثم جافاً بشرط اتحاد النوع وخرج بالثر المراد به الرطب والعنب الحب لتعذر الحزر فيه لكن بحث بعضهم ان للمالك إذا اشتدت الضرورة لشيء منه اخذه ويحسبه واستدل بما لا يتأتى على قواعدنا فهو ضعيف وإن نقل عن الائمة الثلاثة ما قيل أنه يوافقهم ويعد بدو الصلاح قبله لتعذر خرصه ولعدم تعاق حق الفقراء به (والمشهور لإدخال جميعه في الحرص) لعموم الأدلة الموجية لعشر الكل ونصفه من غير استثناء شيء لا كله واكل عياله ونحوهم لكن يشهد بالاستثناء خبر صحيح به وحمله كالشافعي رضى الله عنه في اظهر قوله على أنه يترك له من الزكاة شيء ليفرقه بنفسه في أقاربه وجيرانه وفي تضعيف المتن مدرك هذا المقابل نظرع شهادة الحديث وبعد تأويله ومن ثم قال الاذرى ليس عنه جواب شاف وهو مذهب الحنابلة واختاره بعضهم إذ ادعت حاجة المالك اليه ولم يجد خارصاً يثق به ونوى ان يخرج بعد الجداد عما يأكله واستشهد له بتناوله صلى الله عليه وسلم الباكورة قبل بعث

واعتمده عش (قوله أو صلاح بعضه) أى ولو حبة أخذاً بما قالوه فيما لو بدأ صلاح خبة في بستان أنه يجوز بيع الكل بلا شرط قطع عش (قوله وبخبره الخ) أى وجوب الحرص (على الاول) أى على سن الحرص (قوله والحرص) إلى قوله وفي تضعيف المتن في النهاية والمغنى إلا قوله لكن بحث إلى ويعد الخ (قوله والحرص التخمين الخ) عبارة للمغنى والحرص لغة القول بالظن ومنه قوله تعالى قتل الخراصون واصطلاحاً ما تقرروا حكمته الرفق بالمالك والمستحق اه (قوله بان يرى ما على كل شجرة) أى ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتها نهاية ومغنى (قوله بشرط الخ) راجع لقوله وإن شاء الخ (قوله لتعذر الحزر فيه) أى لاستتار حبه ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمرة نهاية ومغنى قال عش قوله لم يرو لأنه لا يؤكل غالباً الخ هذا دون ما قبله يشمل الشعير سم على البهجة والحكم إذا كان معللاً بعلمين يبق ما بقيت احدهما فلا يجوز خرصه اه (قوله فهو ضعيف) فيه تأمل فان شدة الضرورة تبيح الحرام المحض فضلاً عن المشترك بالاشراك الغير الحقيقى مع نية إخراج زكاته فايراجع (قوله وإن نقل عن الائمة الثلاثة الخ) تقدم عن أحد ما يوافقهم بل ما هو ابلغ منه سم (قوله قيل انه) ما فائدة زيادته (قوله ويعد بدو الصلاح) عطف على قوله بالثر (قوله قبله) الاول ما قبله لأنه فاعل خرج المقدر بالعطف قال عش ومنه أى بما قبل البدو والبائع الذى اعتمده قبل تلونه اه (قوله لتعذر خرصه) أى لعدم انضباط المقدار لكثرة العادات قبل بدو دنياه قول المتن (إدخال جميعه) أى جميع الثمر والعنب نهاية (قوله أو نصفه) أى لنصف العشر (قوله نحوهم) أى كاحبائه وضعيفانه (قوله لكن يشهد الخ) عبارة للمغنى والثانى انه يترك للمالك ثمر نخلة ونخلات يأكله اهله واحتج به بقوله عليه الصلاة والسلام إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث فان لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع واه أبو داود وصححه ابن حبان ويختلف ذلك بكثرة عياله وقلتهم واجاب الشافعي رضى الله تعالى عنه بحمله على انه يترك له ذلك من الزكاة لا من الخرص ليفرقه الخ زاد النهاية إذ في قوله خذوا ودعوا الإشارة لذلك أى إذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الحرص واتركوا له شيئاً ما خرص فجعل الترك بعد الحرص المقتضى للإيجاب فيكون المتروك له قدر ايسحقه الفقراء ليفرقه هو اه (قوله وحمله الخ) أى حمل الائمة ذلك الخبر تبعاً للشافعي الخ نهاية (قوله من الزكاة شيء) أى لا من الاشجار بعضها من غير خرص نهاية (قوله وفي تضعيف المتن) أى بتعبيره بالمشهور ولا بالأظهر (قوله مدرك هذا المقابل) الاول ما بعده إسقاط لفظ مدرك (قوله وهو) أى هذا المقابل وهو الاستثناء (قوله واختاره الخ) أى مطلق الاستثناء الذى أضمنه المقابل عبارة الكردى الضمير يرجع إلى المقابل بالمعنى الاعم وهو لا يدخل جميعه في الحرص سواء خرص ولم يدخل الجميع أو لم يخرص اه أى فلا ينافى قوله الآتى ونوى الخ (قوله ومر الجواب) وهو أنه يحمول على ما لا زكاة فيه قول المتن (وأنه يكفى خارص) ولا يجوز للحاكم بعثه إلا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكفى مجرد قوله عش (قوله واحد) إلى قوله ولا يكفى في المغنى وإلى قوله وبتحكييمهما في النهاية (قوله لانه يجتهد الخ) ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصاً أول ما تطيب الثمرة مغنى وشرح المصنف (قوله ولو اختلف خارصان الخ) بنى مالو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما في المياه ان يقدم الاكثر عدداً عش (قوله ولو فقد خارص الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكماً كما علم إلى عدلين عالين بالحرص بخارصان الخ اه قال عش قضيته انه لا يكفى خرصه هو ولو احتاط للفقراء أو كان عارفاً بالحرص وهو ظاهر لانتهاه اه

أو صلاح بعضه) نعم إذا بدأ صلاح نوع دون آخر ففي جواز خرص الكل وجهان في البحر والوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الأقيس كما قاله ابن قاضي شهبة الجواز شرح مر (قوله لتعذر الحزر فيه) في تعذره في الشعير نظر (قوله وإن نقل عن الائمة الثلاثة ما قيل انه يوافقهم) تقدم عن أحمد ما يوافقهم بل ما هو ابلغ منه

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - ثالث) الخارص ومر الجواب عن هذا الاستشهاد (وأنه يكفى خارص) واحد لانه يجتهد ويعمل بقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلف خارصان توقفنا حتى يعرف الامر منهما أو من غيرهما ولو فقد خارص من جهة الساعى

حكم المالك عدلين يخرضان عليه ويضمنانه كما يأتي ولا يكفي واحدا احتياطا لحق الفقراء لأن التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقا بالمالك فيبحث بعضهم أجزاء واحدا ويرد بذلك ويتحكم بهما (٢٥٨) مع التضمن لأن المفيد للتصرف رد ابن الرفعة والاستاذ قول الغزالي كاماه

(قوله حكم المالك عدلين) كذا في الروض وغيره سم (قوله كما يأتي) أي تضمينا صريحا فقبله المالك (قوله على خلاف الأصل) أي لأن الأصل فيه أن يكون من المتخاصمين وهما من المالك فقط (قوله يرد بذلك) أي بالتعليل الثاني (قوله ويتحكم بهما الخ) متعلق بقوله لا يرد الخ (قوله ينفذ التصرف الخ) أي بلا حرمة (قوله وحمل مالا قاه آخرون الخ) يتأمل هذا الحل مع قولها فيما عدا قدر الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمن يباح التصرف في الجميع كما سيأتي انقاسم وبصري قول الماتن (وشرطه الخ) أي الخارص واحدا كان أو اثنين معنى (قوله العلم بالخرص) أي لأنه اجتهدوا الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد نهاية ومعنى (قوله بالاستفاضة) يظهر أن مثلها علم من يبغثه من امام أو نائبه بأنه عالم بالخرص بصري قول الماتن العدالة أي في الرواية بحلى ومعنى وهذا أقعد مما سلكه الشارح وإن كان المال واحدا بصري (قوله ما خرج بها) هلا قال ما دخل فيها سم قول الماتن (وكذا الحرية الخ) وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ والعقل ولا بد أن يكون ناطقا وبصيرا إذا الخرص اخبار وولاية وانتفاء وصف مما ذكر يمنع قبول الخبر نهاية (قوله ومر الخ) أي في شرح ويجب الا غبط للفقراء قول الماتن (ويصير الخ) معطوف على أن حق الخ لا على ينقطع الخ وإن كان هو المتبادر لعدم الرابط إلا أن يجعل الثرو والزيب حاليين يتاويلهما بالنكرة بصري ويجوز أن يجعل التمر الخ خبر البصير والظرف حالا منه مقدما عليه (قوله إن لم يتلفا) إلى قوله ويأتي في النهاية والمغنى إلا قوله أي كل منهما وقوله وأخذه بكذا وما نابه عليه (قوله إن لم يتلفا) أي قبل التمكن نهاية والمغنى والاولى أفراد الضمير بارجاعه إلى الثمر الشامل للرطب والعنب كافي النهاية والمغنى (قوله بغير تقصير منه الخ) فإن تلف بتفريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن وإما لم يضمّن في حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمن لبناء امر الزكاة على المساهلة لأنها علقه ثبتت من غير اختيار المالك بقاء الحق مشروط بإمكان الاداء نهاية (قوله أي كل منهما) هلا فسر الهاء بالثر فلا إشكال حينئذ في أفراد ضمير جفافه وتنقية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الاول حينئذ مفرد وهو الثرو والثاني مثنى وهو الثرو والزيب ولا حاجة إلى التاويل الذي ارتكبه المبني على اتحاد المرجع في الموضعين فيرد الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل سم (قوله من الساعى) عبارة النهاية والمغنى عن الخارص أو من يقوم مقامه اه أي ومنه شريكه ع ش ثم قال المغنى والمضمّن هو الساعى أو الامام اه عبارة شرح بافضل وشرح الروض وإذ خرص واراد نقل الحق إلى ذمة المالك فلا بد أن يكون ماذون له من الامام أو الساعى في التضمن (قوله أو الخارص) ال للجنس فيشمل الاثنين ولا يخالف ما قدمه في شرح وانه يكفي خارص من اشترط تعدد المحكم (قوله لنحو المالك) أي من وليه أو وكيله أو شريكه (قوله كضمتك اياه بكذا) أي نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا ثم أو زيبا نهاية ومعنى (قوله أو أخذه بكذا) أي أو أقرضتك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا ثم أو زيبا بجري قول الماتن (وقبول المالك) أي فور أو يرشد لذلك قول الشارح أي شيخ الاسلام فيقبل حيث عبر بالقاء بجري وقد يفيد ايضا قول النهاية والمغنى فإن لم يضمّن أو ضمّن فلم يقبل المالك بقى حق الفقراء بحاله اثم رايت قول العباب مع شرحه ويقبل ذلك المالك الاهل أو وكيله والا يكن اهلا فويله ويجب في القبول أن يكون فوراً اه (قوله بل الكل) أي ولو بغير اذن شريكه كما يأتي (قوله كما يجوز أن يضمّن زكاة حصة المسلم شريكه اليهودى) قضيته صحة ذلك وإن لم ياذن له المسلم في القبول ع ش (قوله

ينفذ التصرف في الرطب قبل الجفاف فيما عدا قدر الزكاة بالاجماع والامتنع الناس من الرطب وحمل مالا قاه آخرون على ما بعد الخرص والتضمن (وشرطه) العلم بالخرص ويظهر الاستفاء فيه حيث لا شاهدان به بالاستفاضة و (العدالة) وتأتى شروطها وحيث اطلت اريد بها عدالة الشهادة لكن لا لجل حجية الخلاف صرح ببعض ما خرج بها فقال (وكذا الحرية والذكرة في الاصح) لأنه ولاية وليس من لم تكمل فيه شروط عدالة الشهادة اهلا لها (فاذا خرص) وضمن (قالاظهر أن حق الفقراء) أي المستحقين ومرحكة تغليبهم (ينقطع من عين الثمر) بالثلثة (ويصير في ذمة المالك التمر) بالمشاة (والزيب) إن لم يتلفا بغير تقصير منه فإن تلفا بغير تقصير منه قبل التمكن من الاداء فلا ضمان عليه (ليخرجهما بعد جفافه) أي كل منهما لأن الخرص مع التضمن يبيع له التصرف في الجميع وذلك يدل على انقطاع حقهم منه (ويشترط)

(قوله حكم المالك عدلين الخ) كذا في الروض وغيره (قوله وحمل مالا قاه آخرون الخ) يتأمل هذا الحل مع قولها فيما عدا قدر الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمن يباح التصرف في الجميع كما سيأتي انفا (قوله صرح ببعض ما خرج بها) هلا قال ما دخل فيها (قوله في الماتن بعد جفافه) هلا فسر الهاء بالثر فلا إشكال

في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الساعى أو الخارص المحكم في الخرص (بتضمينه) أي حق الفقراء لنحو كما المالك كضمتك اياه بكذا (وقبول المالك) أو وليه أو وكيله للتضمن (على مذهب) لأن الانتقال من العين إلى الذمة يستدعى رضاها ويأتي قريبا ما يعلم منه جواز تضمين الساعى أحد شريكين قدر حقه بل الكل كما يجوز له أن يضمّن زكاة حصة المسلم شريكه اليهودى

كما يأتي وبحث اخذنا من هذا ومن انه يجوز له اخراجها من غيره انه لو ضمن حصته او اخرجهما ثم اقتسم احدهما له التصرف في ماله وان لم يخرج شريكه حصته بناء على ان القسمة افرز قال غيره او يبيع وقد اقتسم بعد الجفاف للضرورة اذ لا يكلف بغيره مع صحة القسمة وتبعية الزكاة للمالك اه وفيه نظر اذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال الملاك بالقسمة التي هي بيع بعد تعلق حق الزكاة فليحمل ذلك على ما اذا انقطع حقهم من عينه بتضمن صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق بطلان القسمة وان اخراج أحدهما قبلها أو بعدها حصته يشيع في المال كله فتبطل في حصته الشريك لعدم اذنه ولم يحسب له الخروج إلا الربع ان تناصفا وحينئذ لا يجوز له التصرف في شيء من المال (٢٥٩) لبقاء تعلق الزكاة بحصته ونظيره

مالو باع شريكه عبد بن بغير إذن شريكه يبطل في نصف كل لافي أحدهما اه وهذا كله مبنى على ضعف لما مر أن المنقول المعتمد أن الخطوة أي شيوعا أو جوارا في الحيوان والعشر وغيرهما كما صرحوا به تجعل المالكين كالمال الواحد فيجوز لأحد الشريكين الاخراج من ماله ولو بغير إذن شريكه اكتفاء باذن الشارع ويرجع على الشريك بحصته مالم ينو التبرع وحينئذ فتي أخرج أحد شريكين أو خليطين جاز له التصرف في قدر حقه كما لو ضمن قدر الزكاة تضمينا صحيحا لا يجاب ساع طلب قسمة ما يحلف أو غيره قبل القطع بأن يفرد الزكاة بالحرص في نخلة أو أكثر إن قلنا القسمة يبيع وإلا أجيب وكذا بعد القطع وقبل الجفاف وعلى المنع بقبض الساعي الواجب من المقطوع مشاعا بقبض الكل وبه

كما يأتي (أي في آخر الباب (قوله أخذنا من هذا) أي من جواز تضمين الساعي أحد شريكين قدر حقه الخ (قوله من غيره) أي غير ما تعلق به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعله بناء الفاعل من الثلاثي يعني لو قبل تضمين الساعي حصته له (قوله او اخرجهما) أي بما عنده من الحب المصفي او الثمر الجاف (قوله وان لم يخرج شريكه الخ) أي لم يضم (قوله قال غيره) أي غير الباحث المتقدم عطفًا على قوله افرز (قوله اذ لا يكلف بغيره) يعني بما يتعلق بخصه شريكه (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله الغير (قوله اذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب مصفى من تبته سم أي من قول الشارح وبحث بعضهم ان للمالك الاستقلال بالقسمة الخ وقد يجاب بأن ما تقدم في قسمة المالك بينه وبين المستحقين وما هنا في قسمة الشريك بينهما (قوله فليحمل ذلك) أي ما قاله الغير (قوله على ما اذا انقطع الخ) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته او اخرجهما ومع ذلك ينقطع حقهم من العين إلا ان يقال كلامه بالنسبة لشريكه فانه لم يوجد منه ضمان ولا اخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وان اخراج الخ) عطف على بطلان القسمة (قوله لبقاء تعلق الزكاة) أي بعضها (قوله وهذا الخ) أي ما قاله البعض (قوله مالم ينو التبرع) يشمل الاطلاق (قوله ولا يجاب) إلى قوله ذكره المجموع في شرح الروض (قوله قسمة ما يحلف) أي بما يضر اصله ونحوه كما يؤخذ من كلام الروض ويفيده أيضا قول الشارح الآتي وفارق الخ (قوله بان تفرد الخ) إنما فسر القسمة بذلك لأنها ليست حقيقة بل المراد بها تعيين شيء من الزكاة ليتصرف المالك في الباقي توفيقا كإحدى (قوله ان قلنا القسمة يبيع) أي لا امتناع ببيع الرطب بالرطب إيجاب (قوله وإلا) أي بان قلنا انها افرز وهو ما صححه في المجموع إيجاب وتقدم في الشرح انه الاصح (قوله وعلى المنع) أي المرجوح (قوله من المقطوع الخ) إنما قيد به لان غير المقطوع الذي يحلف لا يتصور فيه القبض كما مر وإنما الذي لا يحلف فهو كمقطوع كما مر أيضا كإحدى أقول تقدم ان المراد بما يحلف من كلام الشارح نحو ما يضر اصله وتقدم عن الروضة والروض أنه مثل المقطوع فللساعي قبضها مشاعا بقبض الكل ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وان يقطع ويفرق بينهم بفعل ما فيه الاحت (قوله ويلزمه فعل الاحت) أي من البيع أو التفريق أو التجفيف (قوله مع بقاء الثمرة) أي التي لا تحلف أو تضر اصلها وروض (قوله فان تلفها الخ) أي الثمرة التي لا تضر بالاصل أو تحلف رديا وروض (قوله وقت التلف) أي أو الاتلاف أسنى (قوله قال) أي في المجموع (قوله وفارق هذا) أي لزوم قيمة الواجب رطبا هنا (ما مر) أي في شرح وإلا فربطنا وعنا

حينئذ في افراد ضمير جفافه وتثنية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الأول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني مثني وهو الثمر والزبيب ولا حاجة إلى التأويل الذي ارتكبه المبنى على اتحاد المرجع في الموضوعين فيرد الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتامل (قوله اذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال الملاك بالقسمة الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب يصفى من تبته (قوله فليحمل ذلك على ما اذا الخ) ان أراد حمل البحث المذكور فلا يخفى ما في هذا الحمل كما يدرك بالتأمل (قوله على ما اذا انقطع حقهم) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو

يبرأ المالك ويملكه المستحقون بقبض نائهم ثم يبيعه أو يبيعه هو والمالك ويقسمان الثمن ويلزمه فعل الاحت وليس له أخذ قيمة الواجب مع بقاء الثمرة أي إلا باجتهاد أو تقليد صحيح كاعلم ما مر في الخلطة فان اتلفها المالك أو تلفت عنده بعد قطعها لزمه قيمة الواجب رطبا وقت التلف ذكر في المجموع قال وفارق هذا ما مر في مسئلة العراقيين بأنه ثم يلزمه بقاءها إلى الجفاف حتى يدفع الجاف فاذا قطع قبله فقد تعدى الجاف وهنا لا إبقاء عليه لأن الفرض أنه خاف العطش فلم يلزمه الثربل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره وفيه غموض فتأمل (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الحرص) لأن التضمن لم يرد وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان

من لزوم التمر الجفاف (قوله لما يأتي) أي في الفرع ويحتمل في قول المصنف ولو ادعى هلاك الخروص
الخ فإنه يفيد (قوله ما تلف بغير تقصير) أي كان تلفت بأفة سماوية أو سرقت من الشجر أو
الجرين قبل الجفاف من غير تفریط نهاية ومعنى (قوله على الأول) أي المذهب (قوله لانه) إلى قوله
وتبعه في المغنى والنهاية (قوله واستبعده الخ) أي اطلاقهم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمنين
معنى ونهاية (قوله يصرفه الخ) أي يظن أنه يصرفه الخ (قوله لاحظ لهم) أي للمستحقين (قوله فقال)
أي الغير (قوله إنما يضمنه) أي يضمن الامام أو نائبه المالك (قوله فإن ظنها فاخاف ظه الخ) أي فإن
ضمنه على ظن أنه موثر أنفذ التضمنين ثم إن بان أنه معسر يتلف الثمر كله باع الامام من الثمر أو غيره مما
يملكه ما يفي بما ضمنه وبذلك يندفع قول سم ما المراد بذلك البيع مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة بحاله على
هذا البحث أه لان الباحث إنما بحث عدم جواز التضمنين لمن علم اعساره لا فسادا أيضا ذاتين خلاف
ظنه (قوله أي حيث لم يبين الخ) أي ويصح بيعه حيث لم يبين الخ (قوله وبحث بعضهم الخ) جزم به
النهاية (قوله أما قبل الخروص) أي قوله كما يأتي في النهاية والمغنى (قوله فلا ينفذ تصرفه الخ) أي في
الكل أو البعض شائعا كما في شرح الروض وكذلك البعض معيناً كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله
الآتي أنفاو مع ذلك يحرم عليه التصرف الخ أنه يحرم التصرف مطلقاً في الكل والبعض معيناً أو شائعاً لانه
تصرف في حق الغير أي المستحقين لان لهم في كل حبة حقاً بغير اذنه لكنه مع الحرمة يصح وينفذ فيما عدا قدر
الزكاة ويبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سياتي آخر الباب فينبغي عدم التحريم سم
(قوله ومع ذلك يحرم عليه التصرف) كذا في الروض وشرحه لكن بخالفه قول النهاية والمغنى وقد يفهم
كلامه امتناع تصرفه قبل التضمنين في جميع الخروص لا في بعضه وهو كذلك فنفذ تصرفه فيما عدا الواجب
شائعاً لبقاء الحق في العين لا معيناً فيحرم اكل شيء منه أه أي لان الاكل انما يراد على معين بخلاف البيع
يقع شائعاً بغير مسمى (قوله مع كون الشركة الخ) جواب سؤال عبارة الاسني فان قلت لا جاز التصرف
فيه ايضا في قدر نصيبه كما في المشترك قلت الشركة هنا غير حقيقية بل المغالب فيها جانب التوثيق فلا يجوز
التصرف مطلقاً (قوله لان المغالب فيها الخ) أي فلا يقال لا جاز التصرف في قدر نصيبه كما في المشترك
سم (قوله فحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعاً وكذا ظاهر عبارة
الروض واصله غيرهما ولا يخلو عن الاشكال وقد يدفع بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف فيه من
كل أو بعض فيه حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فينتجه عدم التحريم سم
اخرجهام ومع ذلك فيقطع حقهم من العين الا ان يقال كلامه بالنسبة لشريكه فانه لم يوجد منه ضمان ولا
اخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة (قوله في المتن وإذ اخبر) ومحل جواز التضمنين اذا كان المالك موسراً
ينبغي ولو بالشجر فان كان معسراً فلا شرح مر (قوله باع الامام الخ) ما المراد بذلك مع بقاء الثمر وتعلق
الزكاة بحاله على هذا البحث (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي في الكل أو البعض شائعاً كما في شرح الروض وكذلك
البعض معيناً كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي أنفاو مع ذلك يحرم عليه التصرف الخ أنه يحرم
التصرف مطلقاً سواء كان في الكل أم في البعض معيناً أو شائعاً وجه الحرمة أنه تصرف في حق غيره لان
ما وقع التصرف عليه من الكل أو البعض مطلقاً للمستحقين فيه حق فقد تصرف في حق غيره بغير اذن
صاحب الحق فيحرم ولكنه مع الحرمة يصح فيما عدا قدر الزكاة ويبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في
البيع على ما سياتي في آخر الباب فينبغي عدم التحريم لانه خص التصرف بغير حق المستحقين فليتامل وقضية
ذلك أنه يحرم على الشريك في غير الزكاة بيع المشترك أو بعضه بغير اذن شريكه الا ان يفرق بالنسبة للبعض
بان المغالب هنا التوثيق (قوله لان المغالب فيها جانب التوثيق) أي فلا يقال لا جاز التصرف في قدر نصيبه كما
في المشترك (قوله فحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعاً وعبارة الروض
(فرع) يحرم الاكل والتصرف قبل الخروص قال في شرحه لكن أن تصرف في الكل أو البعض شائعاً يصح

لما يأتي أنه لا يضمن ما تلف
بغير تقصير (وإذا ضمن)
وقبل على الأول (جاز
تصرفه في جميع الخروص
بيعا وغيره) لانه ملكه
بذلك ولم يبق لاحد تعلق
به وهذا هو فائدة التضمنين
واستبعده الاذرعى في
معسر يصرفه في دينه أو
ياكله وبقاؤه في ذمته
لاحظ لهم فيه وتبعه غيره
فقال إنما يضمنه حيث
يرى المصلحة ولا مصلحة
هنا فان ظنها فاخلف ظنه
باع الامام جزء من الثمر
أو الشجر أي حيث لم يكن
مرهونا وبحث بعضهم أنه
مضى امكن الاستيفاء من
الشجر أو غيره فغرض عليه
وضمنه وإلا فلا أما قبل
الخروص والتضمنين أو
القبول فلا ينفذ تصرفه
ببيع أو غيره الا فيما عدا
قدر الزكاة كما يأتي ومع ذلك
يحرم عليه التصرف في شيء
منها لتعلق الحق بها مع
كون الشركة غير حقيقية
لان المغالب فيها جانب
التوثيق فحرم التصرف مطلقاً

وهذا يعلم ضعف افتاء غيره واما بان المالك قبل النضمام الى كل اذ انوى انه يخرج الجاف لان حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز اكله بنية غرم بدله (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) او بعضه (بسبب خفي كسرقه) جعلها من الهلاك لان الغالب ان المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (أو ظاهر) كحريق (عرف) دون عمومه أو معه (٣٦١) ولكن انهم وفي هلاك الثمر به (صدق

بيمينه) في دعواه ما ذكر
واليمين هنا وفي سائر ما يأتي
مستحبة (فان لم يعرف
الظاهر) بان عرف عدمه
اولم يعرف شيء (طوب
بيئته) بوقوعه (على الصحيح)
لسهولة اقامتها (ثم يصدق
بيمينه في الهلاك به) اي
بذلك السبب لاحتمال
ندامة ماله بخصوصه ولو
اقتصر على دعوى الهلاك
من غير تعرض لسبب قبل
قوله ويحلف ندبا ان انهم
(ولو ادعى حيف الخارص)
عليه باخباره بزيادة عمدا
قليلة او كثيرة لم تسمع دعواه
الا بيئته كدعوى الجور
على الحاكم (او غلطه بما
يبعد) وقوعه عادة من عالم
بالخرص كالربع (لم يقبل)
للعلم بطلان دعواه نعم يحط
عنه القدر الممكن الذي لو
اقتصر عليه قبل (او
بمحتمل) بفتح الميم وبين
قدره كواحد في مائة
وكسدس او عشر على ما قاله
البندنجي واستبعد في
السدس وقدمه الرافعي
بنصف العشر (قبل)
وحلف ندبا ان انهم (في
الاصح) لان صدقه ممكن
هذا كله ان تلف الخروص
ولا اعيد كيله (فرع)

وتقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد جواز النصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا (قوله) وهذا يعلم ضعف الخ
وفاقا للنهاية والمغنى وشرحي الروض والمنهج (قوله) او بعضه (الى الفرع في المغنى) الا قوله بان عرف الى
المتن وقوله واستبعد الى المتن وكذا في النهاية الا قوله او كسدس الى المتن (قوله) كحريق اي او برد او نهب
نهاية ومغنى (قوله) ولكن انهم الخ اي وان لم يثبت صدق بلايين نهاية ومغنى (قوله) في دعواه ما ذكر اي
في دعوى التلف بذلك السبب نهاية ومغنى (قوله) بان عرف عدمه (فيه توقف ظاهر ثم رايت في شرح
العياب وشرح الروض ما نصه وان لم يعرف وقوعه ولم يمكن كأن قال تلف بحريق وقع في الجرين وعلينا خلافا
لم يلفت الى قوله ولا الى بيئته اتفاقا وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج ما يوافقه قول المتن (او غلطه الخ)
ولو لم يدع غلطه غير انه قال لم اجده الا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره
اسنى ونهاية ومغنى (قوله) العلم بطلان دعواه (عبارة النهاية والمغنى لم يقبل الا بيئته للعلم بطلانه عادة في
الغلط اه (وبين قدره) اي والا لم يسمع دعواه سم ونهاية ومغنى (قوله) كواحد الخ (عبارة النهاية
وكان مقدار ما يقع عادة بين السكيلين كرسق في مائة وسق قبل في الاصح وحط عنه ما ادعاه فان كان أكثر
بما يقع بين السكيلين مما هو محتمل ايضا كخمسة اوسق في مائة قبل وقوله وحط عنه ذلك القدر اه وكذا في
المغنى والاسنى الا انهم اذا ادعت كخمسة اوسق في مائة قال البندنجي وكعشر الثمرة وسدسها اه (قوله)
هذا كله اي قوله او محتمل وبين قدره الى هنا منهج ونهاية ومغنى (قوله) والا اعيد كيله اي وعمل به
نهاية وشرح المنهج قال البندنجي قوله اعيد كيله اي وجوبا والتعبير بالاعادة لتزويل الخرص منزلة
السكيل ويمكن أنه كيل أولا بعد الجذاذ ثم ادعى بعده الغلط اه (قوله) علم مامر (لعل من قول المصنف
المصنف ما اذا خرس فلا ظن ان حق الفقراء الى قوله ولو ادعى الخ وما ذكره الشارح في شرحه (او قبل
ذلك) اي قبل الخرص او النضمام والقبول اعياب واسنى (قوله) لا خوف ضرر اي فان كان لخوف
ذلك ونحوه فقد تقدم ان اللازم حينئذ قيمة الواجب رطبا (قوله) لزمه مثله اي عشر الرطب او نصفه قال
سم لزوم المثل هو الاوجه مر اه وتقدم عن المغنى والنهاية ما يفيد ترجيحه وعن ع ش انه المعتمد
(قوله) وترجيح الروضة اعتمده الا يعاب والاسنى (قوله) هنا (انما قال هنا فانه رجح في باب الغصب
لزوم المثل كما مر (قوله) القيمة اي قيمة عشر الرطب ان سقى بلامؤنة ايعاب واسنى (كأرا عوا ضد ذلك)

فما عدا نصيب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الروض وأصله وغيرهما ولا يخلو عن الاشكال وقد دفع
بأنه لا يؤمن ان يتلف ما عدا قدر الزكاة وإن لم يلزمه فيما إذا تلف بغير تقصير إلا حصة الواجب من ذلك الباقي
كما يدل عليه قول الاتي آخر الصفحة وبعضه زكى الباقي والاول دفعه بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف
فيه من كل او بعض فيه حق للمستحقين نعم إن استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فيتجه عدم
التحريم (قوله) لان الغالب ان المسروق الخ قد يجاب ايضا بان المراد بالهلاك فواته عن بدنه (قوله) في المتن
أو بمحتمل (قال الاسنوى أي وكان مقدار يقع بين السكيلين في العادة كالوسق في المائة ثم قال إنما قيدنا
المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين السكيلين احراز اعما فوق ذلك مما هو محتمل ايضا كالخمس في المائة فان
الرافعي قد جزم بانه يقبل ويحلف عند النهمة وحكى الوجين فيما يقع بين السكيلين خاصة فلذلك
شرحنا به كلامه هنا اه ووجه تخصيص الخلاف بما يقع بين السكيلين عدم تحقق النقص واحتمال
انه من تفارقات السكيل (قوله) وبين قدره اي ولا لم يسمع دعواه (قوله) لزمه مثله (لزوم المثل
هو الاوجه مر (قوله) وترجيح الروضة) عبر في الروض بقوله لزمه عشر الرطب فقال في شرحه اي قيمته

علم بما مر أنه إذا أتلف الثمر الذي يحلف بعد الخرص والنضمام والقبول لزمه زكاته جافا أو قبل ذلك لا خوف ضرر أصله لزمه
مثله لانه مثلي على تناقض فيه وترجيح الروضة هنا القيمة هو منصوص الشافعي والا كثيرين ووجهه هنا وإن كان خلاف القياس رعاية
مصلحة المستحقين خشية فساد الرطب قبل وصوله اليهم كأرا عوا ضد ذلك حيث ألزمه فيما إذا أتلف نصاب الماشية عين الحيوان الواجب

وإن كان متقومارعاية للجنس ما يمكن (٢٦٢) بخلاف مالواتلفه اجنبي لا تلزمه إلا القيمة فقر قوا بين المالك وغيره وايد ذلك جمع بقولهم

أى فأوجبوا المثل فى اتلاف المتقوم (قوله وإن كان متقوما) الوالوالحال (قوله رعاية للجنس الخ) الانسب لما قبله مافى الاسنى والاياعاب لان الماشية انفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر اه (قوله بخلاف مالواتلفه اجنبي) ان كان المراد بخلاف مالواتلف نصاب الماشية كايبتادر فقوله لا يلزمه الا القيمة فى غاية الظهور سم اقول وجزم الكردى بذلك وعليه فقول الشارح فقر قوا الخ اى فى الماشية لكن فى الجزم نظر لاحتمال رجوعه الى الثمر مطلقا سواء كان اتلافه قبل التضمين او بعده (قوله وايد ذلك) أى ايد ترجيح الروضة هنا القيمة كردى (قوله عن بحث الرافعى الخ) أى فيما إذا أتلّف الثمر الذى يخلف قبل الخرص والتضمين والقول سم (قوله لانه الخ) من كلام الرافعى وعلقه بقوله بوجوب الثمر الجاف (قوله لا نقول الخ) مقول الجمع كردى (قوله ولا فرق الخ) يظهر انه من الشرح وليس من مقول الجمع (قوله فى لزوم القيمة) اى قيمة عشر الرطب على ترجيح الروضة (قوله ولو تلّف) الى قوله قال الخ فى النهاية والمغنى (قوله ولو تلّف) اى باقة سماوية او غيرها كسرة قبل جفافه او بعده إيعاب (قوله بعد ذلك) أى الخرص والتضمين والقول وكذا قبل ذلك المعلوم بالاولى (زكى الباقي) أى بحصته وإن كان دون نصاب إيعاب ونهاية (قوله ولو أتلّف المال بعدهما) اى بعد الخرص والتضمين كما عبر به فى العباب وشرحه عن الدارمى سم (قوله إن ضمن الجاني قال فى شرح العباب بان كان ملتزما ولو معسرا لا حرييا فيما يظهر اه سم (قوله ولا فلا) اى كالتلف باقة لإيعاب (قوله فلا شىء عليه) اى لان الزكاة متعلقة بالعين لإيعاب (قوله الغاصب) اى المتلف بعد التضمين او قبله (قوله وعليه) اى على ما قاله الدارمى (قوله إن غرم القيمة الخ) قياس جريان الاجنبى على قياس الضمان فى مسئلة الحيوان ضمانه هنا بالمثل سم اقول قضية قول الشارح المارنا بخلاف مالواتلفه اجنبي الخ ان الضمان هنا بالقيمة (قوله وإذا لزمه الثمر) يحتمل ان هذا فيما إذا أتلّف الاجنبي بعد الخرص والتضمين وقوله المتقدم ان غرم فيما إذا أتلّف قبلهما ويحتمل ان هذا مبنى على بحث الرافعى وما تقدم على ما رجحه الروضة ومال اليه الشارح فى اتلاف المالك ولعل هذا هو الاقرب (قوله مافى ذلك) اى من السؤال والجواب (قوله وفى المجموع) عبارته فى اليعاب فى المجموع قال الامام إذا كان بين رجلين رطب مشترك على النخيل فخرص أحدهما على الآخر والزم ذمته لتمر اجا قال صاحب التقرير تصرف الخروص عليه فى الجميع ولزمه لصاحبه الثمر كما يتصرف فى نصيب المساكين بالخرص قال الامام وما ذكره بعيد فى حق الشركاء وما يجرى فى حق المساكين لا يقاس به تصرف الشركاء فى املاكهم المحققة اه كلام المجموع وضمه ابن عدلان ما قاله صاحب التقرير اه (قوله فيلزمه) اى يلزم الثمر على الخروص عليه (قوله ويتصرف) اى الخروص عليه فى الجميع لعله فيما إذا وجد خروص وتضمين آخر من الساعى أو الامام بعد خروص والزام الشريك كما يفيد ما مر انفا عن اليعاب والافاطلافة مشكل فليراجع (قوله واغفر) من عند الشارح وليس من كلام صاحب التقرير (عدم رضا بقية الشركاء) اى على خروص احد الشريكين على صاحبه والزامه بحصته تمر (قوله خلاف القسمة) اى بان يصح الا لزم المذكور ان قلنا ان القسمة افرأوان لا يصح ان قلنا انها بيع (قوله ويؤيد ما قاله) اى صاحب التقرير (فله الخ) اى لملك فى الاصل والعامل فى العكس (قوله وللساعى ان يضمن)

(قوله بخلاف مالواتلفه اجنبي) إن كان المراد بخلاف مالواتلف نصاب الماشية كايبتادر فقوله لا يلزمه الا القيمة فى غاية الظهور (جوابا عن بحث الرافعى الخ) اى فيما إذا أتلّف الثمر قبل ذلك فقوله فى شرح قوله السابق ويعتبر تمر الوزيبا الخ لزمه تمر جاف او القيمة على ما باتى آخر الباب بنى فيه قول لزمه تمر جاف على بحث الرافعى المذكور (قوله ولو أتلّف المال بعدهما) اى بعد الخرص والتضمين كما عبر به فى العباب وشرحه عن الدارمى (قوله إن ضمن الجاني) قال فى شرح العباب بان كان ملتزما ولو معسرا لا حرييا فيما يظهر اه (وعليه ان غرم القيمة) قياس جريان الاجنبى على قياس الضمان فى مسئلة الحيوان ضمانه هنا بالمثل

جوابا عن بحث الرافعى وجوب التمر الجاف لانه واجبه وقد فوته لا نقول واجبه الجاف إلا إذا جف او ضمنه بالخرص وساطنانه عليه ولا فرق فى لزوم القيمة بين ما يثمر وغيره ولو تلّف كله بعد ذلك قبل امكان الاداء بلا تقصير لم يلزمه شىء او بعضه زكى الباقي قال الدارمى ولو أتلّف المال بعدهما اجنبي لزم المالك الزكاة ان ضمن الجاني وإلا فلا او قبل التضمين فلا شىء عليه ويطالب الغاصب اه وعليه ان غرم القيمة وقلنا هى الواجب يدفعها المالك للمستحقين ولا يلزمه شراء واجب الزكاة بها كما هو ظاهر كلام الروضة واصلا وغيرهما وإذا لزمه الثمر فقال له المالك ادعنى مما عليك لم يصح لما فيه من اتحاد القابض والمقبض الا إذا قلنا فيمن قال لمدينه اشترى كذا بما عليك انه يصح ويرى ان الاتحاد وقع ضمنا لا قصدا وياتى رابع شروط البيع واخر الوكالة مافى ذلك وفى المجموع عن الامام عن صاحب التقرير لاحد الشريكين فى رطب خرصه على صاحبه والزامه بحصته تمر فيلزمه ويتصرف فى الجميع واغفر عدم رضا بقية الشركاء وهم المستحقون لما يأتى ان شركتهم غير

حقيقية لبناء الزكاة على الرفق ولا يأتى هنا خلاف القسمة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزمها ويؤيد ما قاله قولهم اخر المساقاة لو خاف المالك على الثمر العامل او عكسه فله خرصه عليه وتضمينه اياه بتمر قال جمع متقدمون وللساعى ان يضمن

يهوديا الخ) اى ولا نظر لكون الذمى ليس من اهل الزكاة لان التضمين كما علم بما مر منزل منزلة القرص ايعاب
(قوله لانهم) اى اليهود (قوله رابن رواحة من الغانمين) بيان للواقع اذ مجرد كونه ساعيا كاف في صحة
التضمين (قوله فتضمينه لهم الخ) اى تضمين ابن رواحة لليهود وذا هو في ان اليهود ملكوا ذلك الرطب ببذله
الثابت في ذمتهم وهو النمر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا علة لقوله انهم شركاؤهم في التمر و (قوله
قال السبكي الخ) رد لما قد يتوهم وروده على قوله فتضمينه الخ فكان المناسب ايصال العلة بمعلولها والمؤيد
اسم فاعل بمؤيده اسم مفعول (قوله وزعم انه يغتفر) اى هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة
السكفار ما لم يغتفروه في غيرها في مواضع سم

باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض الخ) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره ولا فالدين قد يكون ذهبا
وفضة واطاق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا او نقدا اسم (قوله لمن زعم الخ)
وهو الاسنوى معنى (قوله اختصاصه بالمضروب) اى من الذهب والفضة معنى (قوله الوزان) اى صاحب
الوزن كرى (قوله وهو صريح الخ) قد يمنع الصراحة بجواز ان له معنى آخر سم عبارة النهاية اصل النقد
لغة الا عطاء ثم اطلق على المنقود من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وللنقد اطلاقان احدهما على ما
يقابل العرض والدين فشمع المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناض له
اطلاقا ايضا كالنقد اقال الرشيدى قوله لم رغبة لا عطاء ظاهره ولو لغير المنقود فليراجع وقوله ثم اطلق
على المنقود لعل المراد ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله وللنقد اطلاقان
اذ هو كالصريح فى انه ليس له غير هذين الاطلاقين اهر قال عس قوله مروا للنقد اطلاقا اى فى عرف الفقهاء
وقوله مروا الناض له اطلاقا الخ اى من الذهب والفضة اه (قوله وحيث) اى حين اذ كان للنقد معنيان
غرفى عام ولغوى خاص كرى (قوله شمل الكل) ينبغى حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره
فى باب من تلزمه الزكاة لآنى لانهم يبين هناك قدر نصابه سم (قوله والاصل) الى قوله قال بعض فى المغنى
الا قوله ولا بعد الى المتن والى قول المتن ولا شىء فى النهاية الا قوله وقيل الى قال وقوله او البر سباوى (قوله
الكتاب) اى قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة والسكنى ما لم تؤدوا زكاته والنقدان من اشرف نعم
الله تعالى على عباده اذ هما افرام الدنيا ونظام احوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضى بها بخلاف
غيرهما من الاموال فمن كنزهما فقد اطل الحكمة الى خالقها اكم من حبس قاضى البلد ومنعه ان يقضى حوائج
الناس نهاية ومعنى (تحديد) اى يقيننا ليطهر قوله فلما نقص الخ (فرع) ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل

(قوله وزعم انه يغتفر) اى هنا ولا فقد اغتفروا فى معاملة السكفار ما لم يغتفروه فى غيرها فى مواضع

باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض) كان المراد ان النقد المراد فى هذا الباب ضد ما ذكره ولا فالدين قد يكون ذهبا
وفضة واطاق عليه المصنف النقد فى باب من تلزمه الزكاة فى قوله او عرضا او نقدا لا يكون ضد النقد المفسر
بالذهب والفضة من حيث هو فليتأمل (فرع) ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاة فيه نظر ولا
يبعد انه كالغائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخر اجه بنحو دواء فهل يلزمه لاداء
الزكاة والاتفاق منه على عمومته واداء دين حال طواب به فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر اخر اجه بلا ضرر ان يلزمه
اداء الزكاة فى الحال ولو قبل اخر اجه كفى دينه الحال على مواسم مقروان يلزمه اخر اجه كمنفعة الممون والدين
فلو مات قبل اخر اجه فهل يتجه ان يقال ان كان يتيسر له اخر اجه بلا ضرر فترك استحققت الزكاة عليه فتخرج
من تركه ولا يشق جوفه وان كان لم يتيسر له اخر اجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو
بالتعدي يشق جوفه وجبت تركته والا فلا (وهو صريح فى ان وضعه للغوى الخ) قد تمنع الصراحة بجواز ان
له معنى آخر فى اللغة (قوله شمل الكل) ينبغى حتى الدين من النقد ولا يستغنى بذكره فى باب من تلزمه الزكاة

يهوديا شريك مسلم زكاته
لان ابن رواحة رضى الله
عنه ضمن يهود خبير زكاة
الغانمين لانهم شركاؤهم فى
التمر وابن رواحة من
الغانمين فتضمينه لهم ظاهر
فى انهم ملكوا ذلك ببذله
من التمر المستقر فى ذمتهم
لانه صلى الله عليه وسلم
ساقاهم بشطر ما يخرج
وهم لا تلزمهم زكاة قال
السبكي وزعم انه يغتفر فى
معاملة السكفار ما لا يغتفر
فى غيرها لا يرتضيه ذواب
(باب زكاة النقد)

اى الذهب والفضة وهو
ضد العرض والدين فيشمع
غير المضروب ايضا خلافا
لمن زعم اختصاصه
بالمضروب كذا قاله غير
واحد والذى فى القاموس
النقد الوزان من الدراهم
وهو صريح فى ان وضعه
للالغوى المضروب من
الفضة لا غير وحيث فلا وجه

للاختلاف المذكور لانه
ان اريد النقد فى هذا الباب
شمع الكل اتفاقا والوضع
للالغوى فهو ما ذكر
والاصل فيه الكتاب
والسنة والاجماع (نصاب
الفضة ما تادروهم) نصاب
(الذهب عشرون مثقالا)
اجماعا تحديدا فلو نقص
فى ميزان وتم فى آخر

تلزمه زكاة فيه نظرا ولا يبعد انه كالعائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخراجه بنحو دواء فقل يلزمه لاداء الزكاة والاتفاق منه على موته واداء دين حال طواب به فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر اخراجه بلا ضرر ان يلزمه اداء الزكاة في الحال ولو قبل اخراجه كان دينه في الحال على موته مقرر وان يلزمه اخراجه لنفقة المعون والدين فلو مات قبل اخراجه فقد يتجه ان يقال ان كان يتيسر له اخراجه بلا ضرر فترك استحق الزكاة عليه فتخرج من تركه ولا يشق جوفه وإن كان لم يتيسر له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو بالنعدي بشق جوفه وجبت تركه ولا فلا سم على حج قال شيخنا الشوبري ابتلاءه قريب من وقوعه في البحر وقد صرحوا بانها تلف فليكن هنا كذلك اها قول قد يفرق بان ما في البحر ما يوس منه عادة فاشبه العائب كإله سم اخرج من تركه بل ان خرج ولو بالنعدي بشق جوفه وجبت تركه ولا فلا سم على حج قال شيخنا تحيله المدة فاشبه العائب كإله سم اخرج من تركه بل ان خرج ولو بالنعدي بشق جوفه وجبت تركه ولا فلا سم على حج قال شيخنا النصاب مغني (ولا بعد في ذلك) اي في نقصه في ميزان وتمامه في آخر سم (ولم يتغير جاهلية ولا إسلاما) سياقي انه حدث فيه ايضا تغيير (قوله لم تقشر) بناء المفعول من الثلاثي (اختلف وزنه) وكان غالب المعاملة في زمنه صلى الله عليه وسلم والصدر الاول بعده بالدرهم البغلي الاسود وهو ممانية دوانيق والطبري وهو اربعة دوانيق قال المجموع عن الخطابي وكان اهل المدينة يتعاملون بالدرهم عد عند قدمه صلى الله عليه وسلم فارشداهم الى الوزن وجعل العيار وزن اهل مكة وهو ستة دوانيق ايعاب زادعش عن شرح البهجة والطبرية نسبة الى طبرية قصبة الاردن بالشام وتسمى بنصبيين والبغلية نسبة الى البغل لانه كان عليها صورته اه (قوله) ثم استقر الخ اي ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر او عبد الملك واجمع عليه المسلمون قال الاذري كالسبكي ويجب اعتقاده انه كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ويجب تاويل خلاف ذلك نهاية و ايعاب (قوله والدائق الخ) قال في المصباح الدائق معرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبة خرنوب وان الدرهم عندهم اثنا عشر حبة خرنوب والدائق الاسلامي حبة خرنوب وثلاث حبة خرنوب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة خرنوب وتفتح النون وتكسر وجمع المكسور دوائق وجمع المفتوح دوانيق زيادة قاله الازهرى ع ش (قوله وخمسة حبة) اي حبة شعير كما عبر به العباب سم وبصري (قوله فعلم منه متى زيد الخ) اي لان ثلاثة اسباعه احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا ضمت هذه للخمسين وخمسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة وهو المثلث (قوله ومتى نقص من المثلث الخ) اي لان ثلاثة اعشاره احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا نقصت هذه من الثنتين وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين شيخنا (قوله بقراريط الوقت) هي الاربعة والعشرون رشيدى والقيراط ثلاث حبات من الشعير يجير مى (قوله قال شيخنا الخ) وقد نصاب الذهب بالبندقى سبعة وعشرون الاربعاء ومثله البندقى والمحجوب ثلاثة واربعون وقيراط وسبع قيراط كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بعد تحريمه لذلك ان هذا اصطلاحى وهو غير معمول عليه واما بالمثقال الشرعى المعمول عليه فنصاب البندقى الكامل به عشرون لانه حرر فوجد مثقالا كاملا ولا غش فيه ومثله الحجر الكامل لكنه فيه غش بمقدار شعيرة فالنصاب به عشرون ونك وقد نصاب الفضة بالريال ابى طاقة ثمانية وعشرون ريال ولا نصف ريال مع زيادة نصف درهم بناء على ان الريال فيه درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريال بناء على ان الريال فيه درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بعد تحريمه ان هذا بالدرهم الاصطلاحي واما بالدرهم الشرعى وهو المعمول عليه فنصاب الريال ابى طاقة و اى مدفع عشرون ريال لانه حرر الاول فوجد احد عشر درهما وثلاثة اسباع درهم والثاني احد عشر درهما وثلاثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقدره بعضهم فى الانصاف المعروفة بستمائة نصف وستة وستين وثلاثي نصف لان كل

فلان كاة للشك ولا بعد فى ذلك مع التحديد لا اختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعيها (بوزن مكة) للخبر الصحيح المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة والمثقال ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما ثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال والدرهم اختلف وزنه جاهلية واسلاما ثم استقر على انه ستة دوائق والدائق ثمان حبات وخمسة حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسة حبة والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم فعلم انه متى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثلث ثلاثة اعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا واربعة اخماس قيراط بقراريط الوقت وقيل اربعة عشر قيراطا والمثقال اربعة وعشرون قيراطا على الاول وعشرون على الثانى قال شيخنا ونصاب الذهب بالاشرفى خمسة وعشرون وسبعان وتسع اه

الآتى لانهم يبين هناك قدر نصابه (قوله ولا بعد فى ذلك) اي فى نقصه فى ميزان وتمامه فى آخر وقوله مع التحديد يتامل (قوله وخمسة حبة) اي حبة شعير كما عبر به فى العباب

والظاهر أن مراده
بالأشرفي القاييتباني أو
البرسباني وبه يعلم النصاب
بدناير المعاملة الجادة
الآن على أنه حدث أيضا
تغير في الميثقال لا يوافق
شيئا مما سرفليتنبه له وليجتهد
الناظر فيما يوافق كلام
الأئمة قبل التغيير
(وزكاهما ربع عشر)
لخبرين صحيحين بذلك
ويجب فيما زاد بحسابه
إذ لا وقص هنا وفارق
الماشية بضرر سوء المشاركة
لو وجب جزم وإنما تكرر
الواجب هنا بتكرر السنين
بخلافه في الثمر والحب
لا يجب فيه ثانيا حيث لم
ينوبه تجارة لأن النقد نام
في نفسه ومتبني الارتفاع
والشراء به في أي وقت
بخلاف ذينك (ولاشي في
المغشوش) أي المخلوط
من ذهب بنحو فضة ومن
فضة بنحو نحاس (حتى
يبلغ خالصة نصابا) لخبر
الشيخين ليس فيما دون
خمس أواق من الورق
صدقة فإذا بلغ خالص
المغشوش نصابا أو كان
عنده خالص يكمله أخرج
قدر الواجب خالصا أو
من المغشوش ما يعلم أن
فيه قدر الواجب ويصدق
المالك في قدر الغش فلو
كان لمحجور تعين الأول

عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون درهما فالجملة مائتا درهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن
السابق من الانصاف الكبيرة الخاصة من الغش وأما في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش شيخنا وفي السكردي
قال السيد محمد أسعد المدني في رسالته في النصاب الدرهم الشرعي ينقص عن المدني بقدر ثمنه فينقص ثمن المائتين
وهو خمسة وعشرون ويبقى مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أربعة دراهم وثمان دراهم ثم قال وأما
الربية سكة ملوك الهند فالنصاب منها اثنان وخمسون ربية وأما الديوانية وهي التي يقال لها في مصر أنصاف
الفضة فحيث لا يمكن ضبطها بالعدد الفاحش الاختلاف في وزنها رجعتنا في تحريرها إلى الوزن لا غير وذلك
مائة وخمسة وسبعون درهما مدنيا وبقي سكة فضة يدخلها النحاس تضرب في اسلامبول يقال لها زلطة بضم
الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلة القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن
لا ينضبط عددها وكذلك القرش وهو وإن كان أقل منها نحاسا فهو كثير بالنسبة إلى الريال وهما لا ينضبطان
بالعدد لثغرات أوزانهما وإنما يرجع إلى الوزن في أنواعهما (تتمه) والنصاب من الفضة بالدرهم
العثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السنين في الأولى والثانية غير ثمن درهم إلى آخر ما قاله في الرسالة
المذكورة اه (قوله القاييتباني) وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن عش واقصر النهاية على
القاييتباني قال القليوبي لأنه الذي كان في زمن شيخ الاسلام اه قول المتن (وزكاهما ربع عشر) وهو
خمسة دراهم في نصاب الفضة ونصف مثقال في نصاب الذهب فان وجد عنده نصف مثقال سلمه للمستحقين
أو من وكلوه منهم أو من غيرهم وإن لم يوجد سلم إليهم مثقالا كاملا نصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم
يتفاضل معهم بأن يبيعوه لأجنبي ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن مع الكراهة
لأنه يكره للإنسان شراء صدقته ممن تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع شيخنا ونهاية ومعنى قال
عش قوله مر ممن تصدق عليه مفهوما أنه لو اشتراه ممن انتقل إليه من المتصدق عليه لم يكره اه وفيه
وقفة فليراجع (قوله لخبرين) إلى المتن في المغني (قوله لخبرين صحيحين الخ) عبارة المغني لما روى الشيخان
أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخاري وفي الرقة ربع
العشر ولما روى أبو داود والبيهقي بإسناد جيد ليس عليك شيء حتى تكون عشرون دينارا فإذا كانت
وحال عليها الحول ففيها نصف دينار اه (قوله) ويجب فيما زاد بحسابه الخ) فإذا كان عنده ثلثمائة درهم ففي
المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهman ونصف فالجملة سبعة دراهم ونصف شيخنا (قوله) إذ لا وقص
هنا (أي كالمعشرات (قوله) وإنما تكرر الواجب هنا) أي كالماشية (قوله بخلافه) أي الواجب
(قوله لا يجب فيه) أي فيما ذكر من الثمر والحب (قوله أي المخلوط) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغني
إلا قوله ويصدق إلى فلو كان (قوله من ذهب الخ) عبارة المغني أي المخلوط بما هو دون منه اه (قوله
لخبر الشيخين الخ) ولخبر أبي داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن كما قاله في المجموع ليس في أقل من عشرين
دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار شرح المنهج ومعنى (قوله أواق) بالتثنية على وزن جوار وبانبات
النحتية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد النحتية وفي لغة بنحذف الألف وفتح الواو وهي أربعون
درهما بالاتفاق كروى على بافضل (قوله من الورق) بكسر الراء وفتحها مع فتح الواو وفيها ويجوز أن يكون
الراء مع تثنية الواو وفيه خمس لغات ويقال رقة أيضا أي والهام عوض عن الواو شيخنا (قوله) أو من المغشوش
الخ) عطف على قوله قدر الواجب الخ قال عش ومثل المغشوش الفضة المقصودة فيشترط أن يكون
وزن المخرج منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخاصة أي الكاملة اه وقوله الفضة المقصودة الخ أي
والدينار المقصود (قوله ما يعلم) أي يقينا عباب (قوله أن فيه قدر الواجب) أي ويكون متطوعا
بالغش شرح بالفضل ونهاية ومعنى (قوله ويصدق المالك الخ) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن

(قوله ويصدق المالك في قدر الغش) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن قدر الخالص في المغشوش
كذا وكذا صدق وحلف إنهم ولو قال أجهل قدر الغش وأدى اجتهادى إلى أنه كذا وكذا لم يكن للساعي

قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا صدق وحلف ان اتهم ولو قال أجهل قدر الغش وادى اجتهادى الى انه كذا وكذا لم يكن الساعى قبوله منه إلا بشاهدين من اهل الخبرة بذلك انتهت سمى اى وإلا فيخير بين ان يسبكه ويؤدى خالصا وان يحتاط ويؤدى ما يتيقن ان فيه الواجب خالصا كرى على بافضل (قوله ان نقصت) اى بخلاف ما لو ساوت او زادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إذ لا فائدة حينئذ في السبك إذ يغرم مؤنة السبك والمستفاد به مثلها او اقل سمى (قوله المحتاج اليه) عبارة الاسنى والمغنى أى ان كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك اه (قوله المحتاج اليه) أى بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش ولا تعين لان في الاخراج من المغشوش فوات الغش وفي السبك غرامة مؤنته وفي إخراج الخالص السلامة منهما سمى (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت وبفهم منه ان التعيين المذكور فيما إذا كان للغش قيمة وإلا فلا فليراجع ثم رايت ما يأتى عن المغنى والنهاية والاياعاب عند قول الشارح ويكره للامام الخ فله الحمد (قوله وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك الخ) قد ينظر فيه من وجهين احدهما أن هذا في الاخراج عن المغشوش وما يأتى عن القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا كى كى يأتى في الشرح عن المجموع والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى الايعاب فى المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ثم قال ولا يجزى مغشوش عن خالص انتهى ونازه الشارح فيما قاله ثانيا بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحذر سمى أقول بل يأتى في الشرح عن المجموع ان المغشوش لا يجزى عن الخالص (قوله بخلاف ما إذا لم يزد) شامل للساواة وفيه وقفة إذ لا فائدة لهم مع تعب السبك سمى (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) اى وان كانت هذه غيره مسئلة المتن إذا مال هنا خالص وهناك مغشوش سمى (قوله لو اخرج خمسة عشر الخ) هنا وفيما يأتى قريبا كذا فى اصله رحمه الله تعالى فليحذر فان الذى فى اصل الروضة وغيره من المبسوطات خمسة مغشوشة الخ بصري

ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها أنه لا يجزى إخراج الثانى لاضرارهم حينئذ بخلاف ما إذا لم يزد أو رضوا وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه لو أخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائتين

قبوله منه إلا بشاهدين من اهل الخبرة بذلك اه (قوله ان نقصت) أى بخلاف ما لو ساوت أو زادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إذ لا فائدة حينئذ في السبك إذ يغرم مؤنة السبك والمستفاد به مثلها او اقل وقد يشكك التعيين فى المثل إذ لا خسارة على المولى والولى رضى بتحمل العيب (قوله مؤنة السبك) قال فى شرح الروض اى ان كان ثم سبك لان إخراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك (قوله المحتاج اليه) اى بأن لا يوجد خالص فى غير المغشوش ولا تعين لان فى الاخراج من المغشوش فوات الغش وفى السبك غرامة مؤنته وفى إخراج الخالص السلامة منهما (قوله وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك الخ) قد ينظر فيه من وجهين احدهما ان هذا فى الاخراج عن المغشوش كى كى صرح به سياقه وما يأتى عن القمولى وغيره فى الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه الخ مع ان كلام هؤلاء إنما هو فى الاخراج عن الخالص ولا يلزم من جريان هذا التفصيل فى الاخراج عن المغشوش لو سلم جريانه فى الاخراج عن الخالص بل قد يلزم فى الاخراج عن الخالص المنع مطلقا وان قلنا بهذا التفصيل فى الاخراج عن المغشوش لان المخرج فى الاول ليس كالخارج عنه بخلافه فى الثانى والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى العباب فى المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا اه ثم قال ولا يجزى مغشوش عن خالص اه وقوله او لا او بمغشوش الخ قال فى شرحه وحينئذ يكون متطوعا بالنحاس كذا كره الشيخان وغيرهما الخ اه وقوله ثانيا ولا يجزى الخ نازه فى شرحه فى ذلك بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحذر (قوله ما إذا لم يزد) شامل للساواة وفيه وقفة إذ لا فائدة لهم مع تعب السبك (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) أى وان

(قوله خالصة) الاولى الثنية (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية و (قوله ويخرج الباقي من الخالص) يذبحى او من مغشوش يبلغ خالصة قدر الباقي فليتأمل سم (قوله وقول اخرين لا يجزى لمافيه من تكليف المستحقين الخ) قال فى شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجريد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الاجزاء ولا نسلم ان فيه تكليفهم بما ذكر بل إمامان نجعله متطوعا بالغش نظير ما مر او نكلفه تمييز غشه لياخذه ويؤيد الاول قولهم لو علق فى الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقع وملكها ولا نظر كافى الروضة إلى الغش لحقارته فى جانب الفضة ويكون تابعا له اقول إن كان الكلام فى الاخراج عن الخالص فالوجه انه لا يلزم المستحق القبول مطلقا سم (قوله لمافيه من تكليف المستحقين الخ) قضية الصنيع انه لا يلتفت إلى التكليف فى الاخراج عن المغشوش سم (قوله بل سوى الخ) عطف على قوله ولا يذبحى الخ (قوله فى اخرجه) أى المالك و (قوله بينه) أى المغشوش (قوله وبين الردى) أى لنحو خشونة إذا أخرجه عن الجيد لنحو نعومة سم (قوله وان له الخ) عطف تفسير على قوله إخراج الخ (قوله إلا إذا استهلك) كان مراده لقلته سم وهذا مبنى على أن الاستثناء راجع إلى قول الشارح لم يجزئه الخ وأما إذا رجع إلى قوله وأن له الاسترداد كما هو صريح ما باتى عن النهاية وغيره فالمراد بالاستهلاك هلاك المخرج المغشوش او الردى وتلفه (قوله فيخرج التفاوت) ويأتى عن الایعاب وغيره بيان معرفة التفاوت (قوله ثم قال) أى فى المجموع (قوله انتهى) أى كلام المجموع (قوله ان بين عند الدفع الخ) أى وإلا فلا يسترد نهائة ومعنى قال الرشيدى قوله وإلا فلا الخ وهل يكون مسقطا للزكاة ولا راجع اه والظاهر هو الاول فان عدم القدرة على الاسترداد كالتلف فى يد المستحق فيخرج التفاوت (قوله انه عن ذلك المال) أى الخالص الجيد (قوله وعلى عدم الاجزاء) أى عدم أجزاء المغشوش عن المغشوش الذى هو قول الآخرين وحله الشارح على ما إذا زادت مؤنة السبك الخ ويحتمل انه راجع ايضا إلى عدم اجزاء المغشوش عن الخالص الذى ذكره عن المجموع واقره وهو الاقرب (قوله فى يده) أى الساعى والمستحق (قوله والتراب الخ) أى يعنى وما فى تراب المعدن والمغشوش ولو قال والواجب فى التراب والمغشوش بصفته الخ كان أولى (قوله ويكره) إلى المتن فى النهاية والمعنى لا قوله وما لا يروج إلى ولا يكره (قوله ويكره الامام) أى لخبر الصحيحين من غشنا فليس منا فان علم معيارها أى قدر الغش صححت المعاملة بها معينة وفى الذمة اتفاقا وإن كان محجولا ففیه أربعة اوجه اصحها الصحة مطاقا ولو كان الغش قليلا بحيث لا يأخذ حظام الوزن فوجوده كعدمه معنى زاد النهاية ويحمل العقد عليها إن غلبت أى فى محل العقد اه زاد الایعاب قال الصيمرى ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بخالص إلا أن علم قدر الغش ولم يكن له قيمة ولا اثر فى الوزن وبيع الدراهم الخالصة او المغشوشة بذهب مخلوط بفضة لها قيمة لا يجوز ايضا لانه

كانت هذه غير مسئلة المتن إذ المال هنا خالص وهناك مغشوش (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية وقوله ويخرج الباقي من الخالص يذبحى او من مغشوش يبلغ خالصة قدر الباقي فليتأمل (قوله وقول اخرين لا يجزى لمافيه من تكليف المستحقين مؤنة إخلاصه) قال فى شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجريد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الاجزاء ولا نسلم ان فيه تكليفهم بما ذكر بل إمامان نجعله متطوعا بالغش نظير ما مر او نكلفه تمييز غشه لياخذه ويؤيد الاول قولهم لو علق فى الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقع وملكها ولا نظر كافى الروضة إلى الغش لحقارته فى جانب الفضة ويكون تابعا له اقول إن كان الكلام فى الاخراج عن الخالص فالوجه انه لا يلزم المستحق القبول مطلقا (قوله لمافيه من تكليف المستحقين) قضية الصنيع انه لا يلتفت إلى التكليف فى الاخراج عن المغشوش (قوله بينه وبين الردى) أى لنحو خشونة إذا أخرجه عن الجيد لنحو نعومة (قوله إلا إذا استهلك) كان مراده لقلته فيخرج التفاوت عبارة شرح الروض وإذا قلنا له استرداده فان كان باقيا اخذه وإلا اخرج التفاوت ثم ذكر عن ابن سريج كيفية معرفة التفاوت

خالصة فيظهر القطع
بأجزاء ما فيها من الخالص
عن قسطه ويخرج الباقي
من الخالص وقول آخرين
لا يجزى لمافيه من تكليف
المستحقين مؤنة إخلاصه
بل سوى فى المجموع فى
إخراجه عن الخالص بينه
وبين الردى. وأن له
الاسترداد لأنه لم يجزئه
عن الزكاة إلا إذا استهلك
فيخرج التفاوت ثم قال
ولو أخرج عن مائتين
خالصتين خمسة عشر
مغشوشة فقد سبق أنه لا
يجزئه وأن له استردادها
اه وحل الاسترداد ان
بين عند الدفع أنه عن ذلك
المال وعلى عدم الاجزاء
لو خالص المغشوش فى يد
الساعى أو المستحق أجزاء
كافى تراب المعدن بخلاف
سخله كبرت فى يده لأنها
لم تكن بصفة الاجزاء يوم
الاخذ والتراب والمغشوش
هنا بصفته لكنه مختلط
بغيره ويكره للامام ضرب
المغشوش

حينئذ من قاعدة مدعوجة كما يعلم بما يأتي فيها (قوله) وغيره ضرب الخالص (الخ) عبارة العباب مع شرحه ويكره لغير الامام الضرب لدرهم او دنانير ويذبحى ان يلحق بهما الفلوس للعلة الاتية بغير إذنه ولو ضرب ذلك خالصا لانه من شان الامام ولان فيه افتاء عليه والامام تعزيره قال القاضي وتعزيره للبغشوش اشد وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك اذا جاز الامام عنه اه عبارة شيخنا ويحرم على غير الامام ضرب المغشوش ويكره له ضرب الخالص وهذا تعلم ان قول الشيخ الخطيب اى والنهاية ويكره لغير الامام ضرب الدرهم والدنانير ولو خالصا ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المغشوش اه (قوله) وما لا روج ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها ازيد من غش ضربه حرم فهم يظفر لما فيه من التدليس بآهام انه مثل مضروبه نهاية قال ع ش ومثل المغشوشة المذكورة الجيدة او المغشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها مخالفة لصناعة درهم الامام ومن يعلم بمخالفتها لا يرغب فيها كره غبته في درهم الامام فتحرم لما في صنعتها من التدليس اه (قوله) موافق لنقد البلد) اى اذا كان نقد البلد مغشوشا ولا فيكره لمساكه بل يسبكه ويصفيه نهاية ومعنى (قوله) بدوم لثمه (الخ) خبر قوله وما لا روج (الخ) وقضية تعبيره بالاثم ان ضرب ما ذكر حرام وهو ظاهر (قوله) ولا يكمل احد النقيدين (الخ) اى لاختلاف الجنس نهاية ومعنى (قوله) ويكمل كل نوع (الخ) اى فيكمل جيد نوع برديته وردى نوع اخر وعكسه كما في الماشية والمعشرات والمراد بالجودة النعومة والصبر على الضرب ونحوهما وبالرداءة الخشونة والتفتت عند الضرب ونحوهما قال القمولى وليس الخلوص والغش من نوع الجودة و الرداءة لإعاب وفي النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله) إن سهل) اى بان قلت الانواع و (قوله) لا (الخ) اى فان كثرت وشق اعتبار الجميع اخذ من الوسط كما في المعشرات ومعنى ونهاية قال ع ش قوله مر اخذ من الوسط (الخ) اى ويخرج من احدها مراعى للقيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية اه (قوله) فن الوسط) والا على اولى كما مر نظير ذلك في المعشرات شرح العباب (قوله) لا عكسهما) اى لا يجزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح نهاية ومعنى (قوله) فيس تردهما (الخ) اى وله استرداده إن بين عند الدفع انه عن ذلك المال ولا فلا يسترده كالمو عجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول وإذا جاز له الاسترداد فان بقى أخذه وإلا أخرج التفاوت وكيفية معرفته أن يقوم المخرج بنحو آخر كان يكون معه مائت درهم جيدة فأخرج منها خمسة معيبة والخمسة الجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى بخمسة دنانير فيبقى عليه درهم جيد نهاية وإعاب واسنى قال ع ش قوله مر فان بقى أخذه الخ قضية ما ذكر انه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقاءه ويحتمل انه غير مراد وان المراد جازله أخذه و جاز دفع التفاوت وهو قريب وقوله مر ان يقوم المخرج بنحو آخر اى ولا يجوز تقويمه بنحوه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من الربا وقوله مر فيبقى عليه درهم جيد اى وذلك لان نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهمان والمعيبة تساوى خمس دينار وقيمتها أربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس بقابل بدرهم من الجيدة اه ع ش وقوله لان النقد لا يجوز بيعه الخ فيه أنه لا يبيع هنا أصلا كما هو ظاهر وقوله كل نصف خمس منه درهمان صوابه إما إسقاط لفظة نصف وإفرا د لفظة درهمان قوله ان بين اى عند الدفع انه من المال الجيد والصحيح وقياس ما يأتى في التعجيل ان المدار على علم الاخذ لا تبين

ولغيره ضرب الخالص الا
بأذنه وما لا روج الا
بتلبيس كأكثر أنواع
الكيمياء الموجودة الآن
بدوم لثمه بدوامه كما في
الاحياء وشد فيه ولا
يسكره لمساك مغشوش
موافق لنقد البلد ولا
يكمل أحد النقيدين بالآخر
ويكمل كل نوع من جنس
بآخر منه ثم يؤخذ من كل
ان سهل وإلا فن الوسط
ويجزى جيد وصحيح عن
ردى ومكسور بل هو
أفضل لا عكسهما فيس تردهما

(قوله) وغيره ضرب الخالص (لا بأذنه) أى يكره قال في العباب وللإمام تعزيره وللبغشوش أى وتعزيره
للمغشوش اشداه وقوله وللإمام تعزيره نقله في شرحه عن جماعة قال وجرى عليه الشيخان في الغصب ثم
قال وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك فيه إذا جاز الامام عنه اه أقول وعلى السكراهة يعلم أن
التعزير قد يكون على غير الحرام (قوله) لا عكسهما) اى لا يجزى كما عبر به في الروض في نسخة قال في شرحه
وهى أوفق بالأصل اه (قوله) فيس تردهما) قال في شرح الروض وإذا قلنا باسترداده أى الردى المخرج عن
الجيد فان كان باقيا أخذه وإلا أخرج التفاوت اه وقضية أجزاؤه حال التلف مع وجوب التفاوت لا معه
حالا، بقاءه ويمكن الفرق وقد يقال قياس أجزائه حال التلف مع التفاوت أجزاؤه حال البقاء مع التفاوت

منهما) أى التقدين بأن
اذيبا وصيغ منهما (وجهل
أكثرهما) كأن كان وزنه
ألفا وأحدهما ستمائة
والآخر أربع مائة وجهل
عينه (زكى) إلا أكثر ذهباً
وفضة) احتياطاً ان كان لغير
محجور وإلا تعين التميز
الآتى فيزكى ستمائة ذهباً
وستمائة فضة وحينئذ يبرأ
يقينا ولا يكفى تركية كله
ذهباً لأنه لا يجزى عن الفضة
كعكسه (أو ميز) بينهما
بالنار ويحصل عند تساوى
أجزائه بسبك أدنى جزء أو
بالماء بأن يضع فيه ألفاً ذهباً
ويعلم ارتفاعه ثم ألفاً فضة
ويعلمه وهو أزيد ارتفاعاً
من الأول ثم يضع المختلط
فالى أيهما كان ارتفاعه
أقرب فهو الأكثر ويأتى
هذا فى مختلط جهل وزنه
بالكلية لأن علامته بين
علامتى الخالص فان استوت
نسبته اليهما كان يكون
ارتفاع الفضة أصبغا
والذهب ثلثي أصبغ والمختلط
خمس أسداس أصبغ فهو
نصفان وان زاد على علامة
الذهب بشعيرتين ونقص
عن علامة الفضة بشعيرة
فثلثاه فضة وثلثه ذهب
وبأن يضع فيه ستمائة فضة
واربع مائة ذهباً ويعلم
ارتفاعهما

الدافع ع (قوله أى التقدين) الى قول المتن ويذكر فى المعنى الا قوله وإنما لم يجعلوا الى وليس وكذا فى
النهاية الا قوله ومونة السبك على المالك (قوله وجعل عينه) اى عن الاكثر وهو الستمائة قول المتن (زكى
الاكثر) (فرع) لو ملك نصاً بالنصفه بيده وباقية مغصوب او دينه ووجل زكى الذى بيده فى الحال لان
الامكان اى امکان الاداء شرط للضمان لا الوجوب اى وجوب الاداء ولان الميسور لا يسقط بالمعسور ايعاب
واسنى ونهاية ومعنى قال ع ش اى واما المغصوب والدين فان هـ استخلاصه لكونه حالاً على ملء باذل
وجب زكاته فوراً أيضاً ولا فعند رجوعه الى يده ولو بعد مدة طويلة كما بأتى اه (قوله ذهباً وفضة) أى
مقدراً كون الاكثر ذهباً وكونه فضة عبارة للمعنى وشرعى المنهج والروض والنهاية زكى كلا منهما بفرضه
الاكثر اه (قوله فيزكى الخ) تفريع على مافى المتن (قوله) ويحصل اى التميز بالنار (قوله) عند
تساوى اجزائه اى بان يكون مافى كل جزء منهما قدر مافى غيره من ذلك سم وعش (قوله او بالماء)
عطف على النار (قوله بان يضع الخ) اى بان يضع ماء فى قسعة مثلاً ثم يضع فيه ألفاً مغنى (قوله) ثم ألفاً
فضة الخ) أى ثم يخرج الألف ذهباً ثم يضع فيه ألفاً الخ مغنى (قوله) وهو أزيد ارتفاعاً الخ) أى لان الفضة
أكثر حجماً من الذهب نهاية ومعنى واسنى (قوله) ثم يضع المختلط الخ) ولا شك انه يكتبنى بوضع المخلوط او لا
ووسطاً أيضاً اسنى ونهاية ومعنى (قوله) ويأتى هذا فى مختلط الخ) وكذا يأتى فى مغشوشة بنحو نحاس لم يعلم
هل خالصاً ما تتان وغشاً مائة او بالعكس شيخنا (قوله) جهل وزنه بالكلية) ان كان المراد بذلك انه لم يعلم
ان مافيه من الذهب والفضة متساويان او متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضح وان كان المراد الجهل
بالجملة ايضاً فهو مشكل سم (قوله) كان يكون ارتفاع الفضة اصعباً الخ) أى قاله الفضة الموازنة الذهب
يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً شيدى (فهو نصفان) باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرر
من شرح البهجة وما بهاءش نستختنا منه سم ويأتى انفا ما يتبين به ان المراد الثاني (قوله) فثلثاه فضة الخ)
اى او بالعكس فبالعكس اسنى ونهاية ومعنى (قوله) وبان يضع الخ) اى بان يضع فى الماء قدر المخلوط
منهما معا مرتين فى احدهما الاكثر ذهباً والاقل فضة وفى الثانية بالعكس ويعلم فى كل منهما علامة ثم
يضع المخلوط فيلحق بما وصل اليه قال الاسوى ونقل فى السكفاية عن الامام وغيره طريقاً اخر يأتى ايضا مع
الجهل بمقدار كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو ألف مثلاً فى ماء ويعلم كما مر ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الذهب
شيئاً بعد شىء حتى يرتفع لتلك العلامة ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر
وزن كل منهما فان كان الذهب ألفاً وما تبين والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه
النسبة اه والمراد انها نصفان فى الحجم لا فى الوزن فيكون وزن الذهب ستمائة وزنه الفضة اربع مائة لان
المختلط من الذهب والفضة إنما يكون ألفاً بالنسبة المذكورة اذا كان كذلك وبيانه بها انك اذا جعلت كلا

فليتما مل (قوله ان بين) قال فى شرح الروض انه عن ذلك المال (قوله) ويحصل عند تساوى اجزائه) المراد كما
هو ظاهر بتساوى اجزائه ان يكون مافى جزء كل منه من كل منهما مساو فى القدر لما فى الجزء الاخر منه (قوله)
جهل وزنه بالكلية) ان كان المراد بجهل وزنه بالكلية انه لم يعلم ان مافيه من الذهب والفضة متساويان او
متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضح وان كان المراد الجهل بالجملة ايضاً فهو مشكل إذ لا يتجه حينئذ كون
الموضوع من خالص كل ألفاً لم تعلم مناسبة ذلك لقدر الاناء ولا يتجه أيضاً الجزم بأن علامة المخلوط بين
العلامتين إذ قد يكون فيه من الفضة ما يوجب زيادة علامته على العلامتين او نقصها عنهما (قوله) فهو
نصفان) لم يبين انه نصفان باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرر من شرح البهجة وما بهاءش نستختنا منه
(قوله) وان نقص عن علامة الذهب بشعيرتين الخ) فى هذا التعبير نظر لان المفهوم من النقص عن علامة
الذهب انه لم يصل اليها وذلك متعذر لان بعضه فضة فيلزم ان يجاوزها لان الفضة أكبر جرماً من الذهب فالمختلط
منها ومن الذهب أكبر جرماً من خالص الذهب قطعاً ولذلك قال لان علامته بين علامتى الخالص وعبرة
شرح الروض وغيره وان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان الخ ولا غبار عليها (فثلثاه فضة وثلثه ذهب)

منهما أربعائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع ألفاً نهاية وعباب قال
عش قوله مر فيكون زنة الذهب ستائة الخ ايضاح ذلك انه قد علم بالنسبة المذكورة ان حجم الواحد من
الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فحمل جملة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فاذا كان
الاناء الفا وجب ان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجملة
الفا إلا إذا كان فيه ستائة ذهباً وأربعائة فضة سم على البهجة وقوله مر وبيانه بها الخ وهذه الطرق
كلها إذا وجد الاناء أما إذا فقد فيقوى اعتبار ظاهريه ويعضده التخمين في مسألة المذنى والودى اه ديمرى
وسياتى فى كلام الشارح مر ما يخالفه اى من انه إذا علم اصابتها لثوبه وجهل محله وجب غسل الجميع
عش عبارة الرشيدى قوله مر فان كان الذهب الفا ومائتين والفضة ثمانمائة علينا الخ يعلم منه ان
الفضة الموزنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفا وسياتى التصريح به لكن فى كلام ابن
الهائم ان جوهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة اسباعا ومن ثم كان المثلقال درهمها وثلاثة اسباع درهم
والدرهم سبعة أعشار المثلقال اه (قوله ويلحق بما وصل اليه) أى وإذا لم يصل لواحدة من العلامتين
فان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون
اكثره هو الاكثر بما يقرب لعلامته سم (قوله وإنما لم يجعلوا الماء معيارا فى الربا) اى كان يكتفوا فى
المائة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين فى الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر فيه ويكون هذا
قائما مقام الوزن سم (قوله لانه اضيق) اى لان المدار ثم على حقيقة المائة والوزن بالماء لا يقيد هذا
غاية ما يقيد الظن وهنا على ظن الاكثر بدليل والوزن بالماء على الكيفية المذكورة يفيد اعياب (قوله
فى السلم) عبارته فى اعياب فى قضاء الديون كالحرص فى المسكيلات اه (قوله وليس له الخ) اى ولا يعتمد
المالك فى معرفة الاكثر غلبة الظن ولو تولى اخر اجبا بنفسه ويصدق فيه ان اخبر عن علم نهاية ومغنى وشرح
الروض (قوله فلم يقبل ظنه فيه) محل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن
الديميرى عش (قوله ولو فقد الخ) عبارة النهاية والمغنى وإذا تعدد الامتحان وعسر التمييز بان يفقد آلة
السبك الخ اه (قوله ولو فقد آلة السبك الخ) أى ولم يجد سببا كالا بالاكتر من أجره المثل كما هو ظاهر
اخذنا من نظائره اعياب (قوله واحتاج فيه لزوم طويل) اى عرفا ويحتمل انه ما زاد على ثلاثة ايام اعياب
(قوله كذا نقله الخ) اى قوله ولو فقد الخ نهاية (قوله وتوقف الخ) اى الرافعى (قوله ولا يبعد ان يجعل
السبك الخ) معتمد عش قول المتن (من حلى) بضم اوله وكسر مع كسر اللام وتشديد اليااء واحده حلى
بفتح الحاء وسكون اللام مغنى ونهاية قول المتن (وغیره) أى كالا واى ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة
فلو كان له اناء وزنه ما تدارم وقيمه ثلاثة وثلاثون فخرج خمسة من نوعه لا من نوع اخر
دونه ولا من جنس اخر ولو اعلى او يكسر ويخرج خمسة ويخرج ربع عشره مشاعا نهاية وياتى فى الشرح

ثم يعكس ثم يضع المشتبه
ويلحق بما وصل اليه وإنما
لم يجعلوا الماء معيارا فى الربا
لانه اضيق ولذا جعلوه
معيارا فى السلم وليس له
الاعتماد على غلبة ظنه من
غير تمييز لتعلق حق الغير
به فلم يقبل ظنه فيه ومؤنة
السبك على المالك ولو فقد
آلة السبك أو احتاج فيه
لزوم طويل أجبر على
تزكية الاكثر من كل
منهما ولا يعذر فى التأخير
الى التمكن لان الزكاة
فورية كذا نقله الرافعى
عن الامام وتوقف فيه
فقال ولا يبعد أن يجعل
السبك أو ما فى معناه من
شروط الامكان (ويذكر
المحرم) من النقد (من حلى
وغیره)

قال فى شرح الروض أو بالعكس فبالعكس اه (قوله ثم يعكس) قد يقال لا حاجة الى العكس بل لو اقتصر
على وضع ستائة فضة وأربعائة ذهباً وعلم ثم وضع المشتبه فان وصل الى علامة ذلك علم ان الاكثر الفضة
ولما علم ان الاكثر الذهب وحاجب بان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض بخلاف الدراهم
بدون الصوغ فقد ينبدل محلها فاذا لم يعكس ولم يصل المختلط لعلامة ما وضع لا يلزم ان يكون الاكثر من
الاجزاء لجواز ان لا يصل لواحدة من العلامتين وحينئذ فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون اكثره
هو الاكثر بما يقرب لعلامته وأيضاً فقد يكون ما أخذه الموضوع أو لا من الماء سبباً لعدم وصوله لعلامة
الاخر فلا بد حينئذ من النظر لما هو اقرب اليه فجرد عدم وصوله لعلامة الاول لا يقتضى انه يصل لعلامة
الاخر وان اكثره من جنس الاخر فليتامل (قوله وإنما لم يجعل الماء معيارا فى الربا) اى كان يكتفوا
فى المائة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين فى الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر ويكون هذا
قائما مقام الوزن (قوله فقال ولا يبعد الخ) قال فى شرح العباب واجيب بان السبك يمكن تقديمه على وقت

ما يوافق بزيادة (قوله بالجر) أى قوله ولا نظير في النهاية إلا قوله بل هو الى ولومات وكذا في المغنى إلا قوله
والاحاديث الى ولومات (قوله بالجر) أى عطف على حلى لا بالرفع عطف على المحرم لانه لا يناسب تقييد
المحرم حيثنذ بالحلى تفصيله الا بقوله فن المحرم الخ ولان الغير حيثنذ يشمل ايضا غير المكروه وغير المباح
وليس مراد اسم (قوله وكذا المكروه الخ) أى تجب فيه الزكاة ايضا نهاية (قوله كضبة فضة الخ)
قوة الكلام تدل على كراهة استعمال انا فيه ضبة مكروهة سم على البهجة وهى تفيد الكراهة فى
الجميع لافى محل الضبة فقط عرش قول المتن (لا المباح) ينبغى أن يراد به الجائز الذى لم يرجح تركه فيشمل
الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليتامل سم (قوله لانه معد الخ) وصح عن ابن عمر انه كان يحلى بناته
وجواربه بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيره ارضى الله تعالى عنهم اسنى وايعاب (قوله
لا استعمال مباح) ولو اشترى انا لم يتخذ حليا مباحا لحبس واضطر الى استعماله فى طهره ولم يمكنه غيره فبقى
حولا كذلك فهل تلزمه زكاته الا قرب كما قال الاذرى لانه معد لا استعمال مباح نهاية قال عرش قوله
واضطر الى استعماله الخ أى أو لاستعماله للشرب منه لمرضا أخبر من الثقة أنه لا يزيله إلا هو وامسكه لاجله
او اتخذه ابتداء لذلك فقوله فى طهره أى مثلا اه (قوله على انها الخ) أى تلك الاحاديث و (قوله فيها)
أى فى تلك الافراد (قوله لزمه زكاته) كذا مر اه سم وكذا فى الروض والعباب وافرهما شارحهما
وفى النهاية والمغنى وشرح المنهج وغيرها (قوله لما يأتى) أى فى المتن انفا (قوله على ما فى البحر) عبارته فى
الايعاب كما جزم به فى الجواهر ونقله الاسنوى وغيره عن الرويانى ولولده احتمال وجه فيه إقامة لنية
مورثه مقام نيته وعلى الاول فارق ما لو اتخذه بلا قصد شىء بأن فى تلك اتخاذ دون هذه واتخاذ مقرب
للاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يجدى اه (قوله هو الصوغ) عبارة غيره هو الاتخاذ اه قال
سم قوله هو الصوغ يتأمل اه عبارة البصرى قوله هو الصوغ الخ لا يتخلو عن غرابة لان الاتخاذ لا ينحصر
فيه بل يصدق بالشرا والانتهاج بل ذكر الجلال البلقينى فى حواشى الروضة فى مسئلة الاتخاذ مانه وفى
الاستدكار للدارمى فرض المسئلة فى الميراث والشراء الخ فجعل مسئلة الميراث من صور الاتخاذ فقط قضاء عدم
وجوب الزكاة فيها وإن لم يعلم ومضى حول فلعل ما فى البحر مفرع على مقابل الاصح فى مسئلة الاتخاذ اه
وقد قدمنا ان ما فى البحر اتفق المتأخرون على اعتناده فقوله فاعل الخ المخالف لذلك الاتفاق فى قوة خرق
الاجماع (قوله ولا صارف هنا الخ) كان وجه ذلك انه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولعله حقه اقتضاء الارث (قوله ولو حليت الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو حلى
المساجد والكعبة او قناديلها بذهب او فضة حرم لانها ليست فى معنى المصحف ولان ذلك لم ينقل عن السلف
فهو بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالجرير فيزكى ذلك إلا أن جعل وفقا على
المسجد فلا يزكى لعدم المالك المعين وظاهر كلام شيخنا ان محل صحة وقفه اذا حل استعماله بان احتيج اليه
ولما وقف المحرم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلى كما توهم فانه باطل كالوقف على تزويق المسجد
ونقشه لانه إضاعة مال وقضية ما ذكرناه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح
الاذرى نقله عن العمرانى عن ابى اسحق اه وفى الايعاب ما يوافق فقوله قال عرش قوله مر ولا يجوز

بالجر إجماعا وكذا المكروه
كضبة فضة كبيرة لحاجة
وصغيرة لزينة (لا المباح فى
الظاهر) لانه معد لا استعمال
مباح فأشبه أمتعة الدار
والاحاديث المقتضية
لوجوب الزكاة وحرمة
الاستعمال حتى على النساء
جملها البيهقي وغيره على
أن الحلى كان محرما أول
الاسلام على النساء على أنها فى
أفراد خاصة فيحتمل أن ذلك
لا سرف فيها بل هو ظاهر
من سياق بعض الاحاديث
ولومات مورثه عن حلى
مباح قضى عليه حول أو
أكثر ولم يعلم به لزمه زكاته
على ما فى البحر لانه لم ينو
امساكه لا استعمال مباح
ورد بأن الموافق لما يأتى فى
اتخاذ شوارب لا قصد عدم
وجوبها ويحجب بما يأتى
ان ثم صار قافيا هو الصوغ
المقتضى للاستعمال غالبا
ولا صارف هنا أصلا ولا
نظر لنية مورثه لانها انقطعت
بالموت ولو حليت الكعبة

مثلاً بنقد حرم كتعليق غلى
فيها يتحصل منه شيء فان
وقف عليها فلا زكاة فيه
قطعا لعدم المالك المعين
مع حرمة استعماله ونازع
الاذرعى في صحة وقفه مع
حرمة استعماله ويجاب بان
القصد منه عينه لا وصفه
فصح وقفه نظرا لذلك ربه
يعلم ان المراد وقف عينه على
نحو مسجد احتاج اليها
لالتزيين به اما وقفه على
تحليته به فباطل لانه
لا يتصور حله (ومن) النقد
الذهب أو الفضة (المحرم
الاناء) كليل ولولا مراعاة
لجلاء عين توقف عليه وذكر
هنا لضرورة التقسيم وبيان
الزكاة فيه فلا تكرار
(والسوار) بكسر السين
اكثر من ضمها (والخخال)
بفتح الخاء وسائر حلى النساء
(لللبس الرجل) بأن قصد
ذلك باتخاذها لمباحرمان
بالقصد لللبس اولى بذلك
لان فيه خنوء لا تليق
بشهادة الرجل بخلاف
اتخاذها لللبس امرأة او
صبي والخنوء كرجل في حلى
النساء وكامراة في حلى
الرجال اخذ بالاسوا (فلو
اتخذ الرجل سوارا بلا
قصد لللبس او غيره او
قصد اجارته لمن له استعماله)
بلا كراهة (فلا زكاة)
فيه (في الاصح)

استعماله أى حيث حصل منه شيء بالعرض على النار والافو كغير المحلى اه (قوله مثلاً) أى أو مسجد
او مشهد عباب (قوله حرم) أى فيزكى روض وعباب (قوله كتعليق غلى) أى مثل تعليق قنديل و (قوله
بان القصد منه) أى من الوقف عليها و (قوله عينه الخ) أى عين المحلى (لا وصفه) الذى هو الاستعمال
و (قوله فصح وقفه) أى وقف المحلى كانا ونحوه و (قوله نظر لذلك) أى القصد العين كرى وقوله هو
الاستعمال ولعل الاولى هو التحلية (قوله فان وقف) أى نحو قناديل النقد او المحلاة به اسنى وإيعاب (قوله
احتاج اليها الخ) يحتمل ان المراد الحاجة اليها فى نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا فى صرفه لان
شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتأمل سم على حج وهو ظاهر فى تحلية المسجد نفسه دون وقف
القناديل عليه ع ش عبارة السكرى قوله احتاج اليها أى احتاج المسجد الى عين المحلى بنحو اجارته له لتحصيل
مصالحه وقوله على تحليته به أى بالمحلى كقنديل ونحوه اه وقوله بنحو اجارته له الخ فيه وقفه فان هذه الاجارة
فاسدة غير جائزة فكان المناسب بنحو التسريح فيها و (قوله أى بالمحلى الخ) أى او بالنقد نفسه (قوله فباطل)
أى فهو باق على ملك واقفه فيجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاموال الضائعة التى امرها البيت
المال ع ش (قوله لا يتصور حله) قديم منع بان التحلية تشمل التضبيب ويتصور اباحته بلا كراهة كافي
تضبيب نحو جذعه وبابه بضية صغيرة لحاجة سم وفيه ان كلام الشارح كما هو صريح صنيعة فى التحلية لغير
حاجة (قوله كليل) الى قوله واذكر فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله كليل الخ) ومما اتخذ المرأة من تصاوير
الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة نهاية وإيعاب قال ع ش أى حيث كان على صورة حيوان يعيش
بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن يذنب أن يكون
مكروهاً فيجب زكاته كما مر فى الضبة الكبيرة لحاجة اه (قوله لا لجلاء عين الخ) أى فهو مباح للضرورة
ويجب كسره بعد زواله لان ما يبيح للضرورة يقدر بقدرها شيخنا ولو قيل بجواز امساكها لاحتمال طرو
الاحتياج اليه بعد لم يعد لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء فايراجع (قوله توقف عليه) أى ولم يقم
غيره مقامه نهاية قال ع ش أى اما اذا قام غيره مقامه لم يجوز وإن كان الذهب اصلح اه (قوله واذكر هنا)
أى الاناء مع بيان حرمة اول الكتاب سم (قوله بكسر السين) الى قول المتن فلا زكاة فى النهاية والمغنى
(قوله وكامراة فى حلى الرجال) أى كالة الحرب المحلاة سم (قوله بالاسوا) أى الاحوط مغنى قول
المتن (فلواتخذ الرجل سوارا) أى مثلاً ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه
الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتملان اوجههما عدمه نظرا لقصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد
محرم ابتداء حولان وقته ولو اتخذه لها وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر اه سم ويأتى فى الشرح
ما يوافقه (قوله بلا كراهة) اجترأ به عن المكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة سم (قوله)

كان وجه ذلك أنه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم (قوله ويجاب الخ) فى شرح العباب
وجوابه انه محمول على ما اذا حل استعماله بان احتيج اليه ومن زعم صحته على التحلى فقد وهم اذ هو حينئذ
كالوقف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاعة مال وقضية ما ذكر انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند
عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرعى ناقلاً له عن العمرانى عن ابى اسحاق اه (قوله احتاج اليها) يحتمل
ان المراد الحاجة اليه فى نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا فى صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع
به مع بقاء عينه فليتأمل (قوله فباطل) أى مع بيان حرمة اول الكتاب (قوله لا يتصور حله) قد
يمنع بان التحلية تشمل التضبيب ويتصور اباحته بلا كراهة كافي تضبيب نحو جذعه وبابه بضية صغيرة
لحاجة (قوله وكامراة فى حلى الرجال) أى كالة الحرب المحلاة (قوله فلواتخذ الرجل سوارا الخ) ولو
اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتملان
أوجههما عدمه نظر القصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء حولان وقته ولو اتخذه لها وجبت
قطعاً وفيه احتمال شرح مر (قوله بلا كراهة) اجترأ به عن المكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة

لانه في الاولى بالصياغة بطل
تهيه للاخراج الملحق له
بالناميات اذ القصد بها
الاستعمال غالباً مع افضائها
اليه غالباً فلا ترد السبائك
وفي الثانية يشبه ما مر في
المواشى العوامل وقضية
كلامهم انه لا فرق بين ان
ينوى بذلك التجارة وان
لا وحينئذ فيشكل عليه
ما ياتي فيمن استاجر ارضا
ليؤجرها بقصد التجارة الا
ان يفرق بما ياتي ان التجارة
في النقد ضعيفة نادرة فلم
يؤثر قصدها مع وجود
صورة الحلي الجائز المنافي
لها وخرج بقوله بلا قصد
ماذا قصد اتخاذ كنزا
فيزكي وان لم يحرم الاتخاذ
في غير الاناء ولو قصد مباحا
ثم غير المحرم او عكسه تغير
الحكم ولو قصد اعارته
لمن له استعماله لم يجب
جزما (وكذا لو انكسر
الحلي) المباح فعليه (وقصد
اصلاحه) فلا زكاة فيه في
الاصح وان دام احوالا
لدوام صورة الحلي مع
قصد اصلاحه هذا ان
توقف استعماله على
الاصلاح بنحو لحام ولم
يحتاج لصوغ جديد فان لم
يتوقف عليه فلا اثر للكسر
قطعا وان احتاج لصوغ
جديد ومضى حول بعد علمه
بتكسره زكي قطعا وان عقد
الحول من حين الكسر
وخرج بقصد اصلاحه

في الاولى) هي قوله بلا قصد (قوله وفي الثانية) هي قوله او قصد الخ ع ش (قوله اذ القصد بها) اي
بالصياغة (قوله بذلك) اي الاجارة (قوله المنافي لها) اي للتجارة (قوله وخرج) الى المتن في النهاية
والمغنى (قوله بقوله بلا قصد) اي الى آخره (قوله ماذا قصد اتخاذ كنزا) اي بان اتخذه ليدخره ولا
يستعمله لافي محرم ولا في غيره كما لو ادخره ليبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل
والمرأة ع ش (قوله ولو قصد الخ) عبارة الروض مع شرحه وكلما قصد المالك بالحلي المباح الاستعمال
الموجب للزكاة بان قصد به استعمالا محرما او مكروها ابتداء الحول من حين قصده وكلما غيره الى المسقط لها
بان قصد به استعمالا محرما او مكروها ثم غير قصده الى مباح انقطع الحول اه (قوله لمن له استعماله) اي
بلا كراهة (قوله المباح) الى قوله كافي اصل الروضة في النهاية والمغنى والاياعاب وشرحي المنهج والروض
الا قوله ومضى حول بعد علمه (قوله فعليه الخ) عبارة النهاية والاسنى وشرح العباب وقصد اصلاحه عند
علمه بانكساره ثم قالوا وشمل كلامه ما لو يعلم بانكساره الا بعد حوال او اكثر فقصد اصلاحه فانه لا زكاة
فيه ايضا كافي الوسيط لان القصد بين انه كان مرصدا له فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام
وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه سم وقوله اي الاسنى فالظاهر
الخ يؤيده او يعينه قول الروض بعد وكلما قصد الموجب لمبتدا الحول وكلما غيره الى المسقط انقطع
انتهى اه (قوله فلا زكاة فيه الخ) اي وان كان علمه بذلك بعد احوال كما نقله شيخ الاسلام في شرحي
البيهقي والروض والرملي في نهايته والشارح في الاياعاب وغيرهم اه كردى على بافضل اي خلافا لما
يفيده صنيع الشارح (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم
يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان احتاج للاصلاح بسبك وصوغ عاذ زكوبا
وحوله من انكساره اه وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره سم اقول ويصرح بذلك المفهوم قول
باعشن في شرح بافضل ما نصه اي فان لم يعلم بانكساره فلا زكاة مطلقا اه اي سواء احتاج اصلاحه الى
سبك وصوغ ام لا ويأتي عن الكردى على بافضل مثله (قوله زكي قطعا) اي وان قصد صوغه كما صرح
به شرح الروض سم (قوله ماذا قصد الخ وقوله وكذا ان لم يقصد الخ) مفروضان فيما اذا توقف

(قوله اذ القصد بها) اي الصياغة الاستعمال اي والاستعمال صادق بالمباح كاستعمال النساء ولو اشترى
اناء ليتخذة حلما مباحا فحبس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقى حولا كذلك فهل تلزمه
زكاته الا قرب كما قاله الا ذرعى لانه معد لاستعمال مباح شرح مر (قوله في المتن وقصد اصلاحه) قال في
شرح الروض عند علمه بانكساره ثم قال وشمل كلامه بتقريره له انه لو لم يعلم بانكساره الا بعد عام او اكثر
فقصد اصلاحه لا زكاة ايضا لان القصد بين انه كان مرصدا له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم
يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب في المستقبل اه
ويؤيد اوبعين قوله فالظاهر كلام الروض بعد كما بيناه (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم
الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان
احتاج للاصلاح بسبك وصوغ عاذ زكوبا وحوله من انكساره اه وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره
وعبارة الروض وشرحه ولو انكسر الحلي المباح فانه لا زكاة فيه وان دارت عليه احوال ان قصد عند
علمه بانكساره اصلاحه الخ قال الشارح وشمل كلامه بتقريره له انه لو لم يعلم بانكساره الا بعد عام
او اكثر فقصد اصلاحه لا زكاة ايضا لان القصد بين انه كان مرصدا له وبه صرح في الوسيط فلو علم
انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب
في المستقبل اه وقوله فالظاهر الخ يؤيده قول الروض بعد وكلما قصد الموجب اي كان قصد بالحلي
استعمالا محرما او مكروها ابتداء الحول وكلما غيره الى المسقط اي كان غير قصد الاستعمال المحرم او المكروه
الى المباح انقطع اي الحول اه (قوله زكي قطعا) اي وان قصد صوغه كما صرح به شرح الروض (قوله في المتن

استعمال المنكسر الى الاصلاح والا فلا زكاة كما مر في الشرح آنفا (قوله ما اذا قصد كنزها الخ) اي ولو مع قصد الاصلاح نهاية وشرح بافضل (قوله نحو تبر) اي كالدرهم اسنى ونهاية (قوله وكذا ان لم يقصد شيئا) اي وقد علم بانكساره والا فلا زكاة مطلقا اه كردى على بافضل (قوله ويعتبر الخ) عبارة المغنى وشيخنا تنبيه حيث اوجبنا الزكاة في الحلبي واختلقت قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا وزنه بخلاف المحرم لعينه كالاولا وانى فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حلبي ووزنه ما تادروهم بقيمته ثلثا ثمة تخير بين ان يخرج ربع عشرة مشاعا ثم يبيعه الساعى بغير جنسه ويفرق ثمنه على المستحقين او يخرج خمسة صوغا اى كخاتم قيمتها سبعة ونصف نقدا ولا يجوز كسره ليعطى منه خمسة مكسرة لان فيه ضررا عليه وعلى المستحقين او كان له اثناء كذلك تخير بين ان يخرج خمسة من غيره او يكسره ويخرج خمسة او يخرج ربع عشرة مشاعا اه وزاد في الاسنى في الاول وظاهر انه يجوز اخراج سبعة ونصف نقدا اه واعتد به ع شر والكردي وفي العباب مثل ما مر عن المغنى وقال الشارح في شرحه ووافهم كلامه انه اذا خرج خمسة دراهم جيدة تساوى لجودة سبكيها ولينها سبعة دراهم ونصف لم يجوز ليش كذلك كافي المجموع لانه بقدر الواجب عليه وبقيمته وقال ابن الرفعة وغيره لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصف لانها ربا بناء على ان الفقراء ما يكونوا اقدر الفرض اه (قوله فيما صنعتته محرمة) اي كالاناء والحلى الذى لا يحل لاحد كردي (قوله وفيما صنعتته مباحة) اي كمكسور ومكسور لم ينو اصلاحه عباب عبارة الكردي اي كالحلى الذى يحل لبعض الناس اه (تمت) قال في المجموع عن الاصحاح كل حلى حرم على الفريقين كانه النقد يحل كسره ولا ضمان فيه بخلاف ما حل لاحدهما يحرم كسره ويضمن صنعتته اتفاقا لا مكان الانتفاع به ايعاب واسنى ومغنى قول المتن (ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض في الرجل والخنثى كما ترى ففهموه جواز نحو الاصبع واليد والامنتين للمرأة ويدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بتمحضه لازمة والزينة غير متمتعة في حق المرأة بل هي مطلوبة في حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد نقل صحيح صريح بخلافه لكن خالف مر في ذلك سم ومال ع ش ايضا الى الجواز كما ياتى لكن نقل البجيرمى عن جمع خلافه عبارة وقضيته اي الاقتصار على الرجل والخنثى ان المرأة لا يحرم عليها اتخاذ اصبع من ذهب او فضة وينبغي التحريم زيادى وحفى وقلوبى وبرماوى اه ووافقهم الشيخ باعشن فقال ويحرم على رجل وانثى اصبع من ذهب وفضة اه (قوله والخنثى) الى قول المتن ويحل في النهاية الا قوله فاطلاق الى بحث وقوله والتطريف بالحريرو وكذا في المغنى الا قوله ويؤخذ الى بحث (قوله والخنثى) اي ولو اتضح بالانوثة وقد مضى حول او كثر فينبغى وجوب الزكاة لانه في مدة الخنثوة ممنوع من الاستعمال فاشبه الاولانى اذا اتخذت على وجه محرم ع ش (قوله الا ان صدق الخ) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه وعبارة شرح مر ومر ان الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنيجي كانه نقل في الخادم فلا زكاة فيه في الاظهر وفيه نظراتهم اه سم قال ع ش قوله مر وفيه نظر معتمد وجهه انه ذهب ذاتا وهيئة بخلاف ما صدق فان صداه يمنع صفة الذهب عنه اه (قوله بحيث لا يبين) اي فلا حرمة لكن ينبغي كراهته فتجب الزكاة فيه ثم ان استعماله على وجه لا يوجد الا فى النساء حرم لما فيه من التشبه بهن والافلا ع ش (قوله او غشى) ربما يفهم تعبيرهم بالتغشية انه لو غطى بنحو طين او خرقة حل وعليه فهو كالحرير لكنهم لم يشيروا لذلك باعشن اقول يمنع

ما اذا قصد كنزها او جعله نحو تبر فيزكى قطعا وكذا ان لم يقصد شيئا كما في اصل الروضة والشرح الصغير لانه الآن غير معد للاستعمال وصحيح في الكبير في موضع عدم وجوبها وصوبه الاسنوى ويعتبر فيما صنعتته محرمة وزنه دون قيمته الزائدة بسبب الصنعة لانها مستحقة الازالة فلا احترام لها وفيما صنعتته مباحة كلاهما لتعلق الزكاة بعينه الغير المحترمة فوجب اعتبارها بهيئتها الموجودة حينئذ (ويحرم على الرجل) والخنثى (حلى الذهب) ولو في آلة الحرب للخبر الصحيح الا ان صدق بحيث لا يبين كانه نقل في المجموع عن جمع واقهرم ويوجه بزوال الخيلام عنه حينئذ نظير ما مر في اناء نقد صدق او غشى

ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض في الرجل والخنثى كما ترى ففهموه جواز نحو الاصبع واليد والامنتين للمرأة يدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بتمحضه لازمة والزينة غير متمتعة في حق المرأة بل هي مطلوبة في حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد نقل صحيح صريح بخلافه لكن خالف مر في ذلك (قوله الا ان صدق) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه ومر ان الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنيجي كانه نقل في الخادم فلا زكاة فيه في الاظهر وفيه

(لا الأنف) لمن زال أنفه
وان أمكن من فضة لانه
لا يصدأ غالبا ولا يفسد
الذهب ولما صح أنه ^{صلى الله عليه وسلم}
أمر به من جعله فضة فأنش
عليه (والأنملة) بثلاث أوله
وثالثه فهي تسع أفصحها
وأشهرها فتح ثم ضم
(والسن) وان تعدد فأولى
شدها به عند تحركها وذلك
قياسا على الأنف وكل ما جاز
له بالذهب فهو بالفضة
أجوز (لا الأصبع) أو
اليديل وأكثر من أنملة
من أصبع فلا يجوز من
ذهب وكذا فضة لأنها لا
تعمل فتتمحض للزينة
بخلاف الأنملة وأخذ منه
الأذرعى أن ماتحتها لو كان
أشل امتنع ويؤخذ منه
ان الزائدة ان عملت حلت
ولم فلا فاطلاق الزركشى
المنع فيها ليس بصحيح
وبحث الغزى إلحاق أنملة
سفلى بالأصبع لأنها لا
تتحرك (ويحرم سن
الخاتم) من ذهب وهو
ما يستمسك به فسه (على
الصحيح) لعموم أدلة
التحريم وفارق ما مر في
الضبة والتطريف بالحريز
بأن الخاتم ألزم للشخص
من الاناء واستعماله أديم
(ويحل له) أى الرجل (من)

ما ذكره من الافهام تقييدهم التغطية بكونها بنحو نحاس عبارة شرح انضل اما اناء الذهب والفضة اذا غشى
بنحاس او نحوه بحيث ستره فانه يحل اه قول الماتن (لا الأنف والأنملة والسن) اى فيجوز له اتخاذ ذلك
من الذهب ولا زكاة فيه وان أمكن نزعه ورده كما اقتضاه كلام الماوردى نهاية ومعنى واياه اب قال ع ش
ويؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذها لانه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة وينبغي ان مثل
الأنف العين اذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه (قوله غالبا) اى اذا كان خالصا نهاية
ومعنى قول الماتن (والأنملة) أى ولو لكل أصبع والانا مل أطراف الأصابع وفى كل أصبع غير الابهام
ثلاث انا مل نهاية ومعنى واياه اب واسنى وهذا صريح فى دخول أنملة الابهام فى حاشية شيخنا على الغزى مما
نصه ولو قطعت أنملته جاز اتخاذها من الذهب ولو لكل أصبع ما عدا الابهام اه لعله من تحريف الناسخ
او سبق قلم نشا من انتقال نظره عن الجملة الاولى الى الجملة الثانية المشتملة على الاستثناء فى كلامهم المذكور
فليراجع (قوله) أفصحها وأشهرها الخ قال الدميرى اصحها فتح همزتها وميمها ولم يحك الجوهري غيرها اه
عبارة المختار الأنملة بفتح الهمزة والميم أيضا وقد يضم أولها وأما ضم الميم فلا أعرف أحدا ذكره غير المطرزي
فى المغرب انتهى اه ع ش (قوله وان تعدد) اى بل وان كان بدلا لجميع الاسنان ع ش (قوله وذلك)
اى جواز اتخاذ الأنملة والسن من الذهب (قوله اجوز) اى اولى نهاية ومعنى قول الماتن (لا الأصبع) اى
ولو للمرأة م ر اه سم على المنهج اقول ولو قيل بجوازه لازالة التشويه عن يدها بفقد الأصبع وحصول
الزينة لم يبعد ع ش وتقدم عن سم ما يوافقه وعن المتأخرين ما يخالفه (قوله واخذ منه) اى من التعليل
(قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل أو من كلام الأذرعى (قوله حلت) اى الأنملة من ذهب مثلا فوقها
﴿ فرع ﴾ لو اتخذ للرقيق نحو أنملة وانف فهل يدخل فى بيعه وعلى الدخول هل يصح بيع ذلك الرقيق
حينئذ بذهب او لا للربا ويجه ان يقال ان التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزعه محذور تيمم صار كالجزء منه
فيدخل فى بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه متهمحض للتعبة غير مقصود بالنسبة لمنفعة الرقيق بخلاف
الدار المصفحة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدعوجة لان الذهب المصفحة به يتأتى ويقصد فصله
عنهما بخلاف ما هنا ﴿ فرع ﴾ آخر حكم ما اتصل بالرقيق بما ذكر الطهارة انه ان صار بحيث يخشى من نزعه
محذور تيمم كفى غسله ولم يجب ايصال الماء الى ماتحته من البدن ولا التيمم عما تحته وإلا فكيف حكم الجبيرة
هكذا ينبغى سم (فيها) اى فى الأنملة الزائدة (قوله وبحت الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله إلحاق أنملة سفلى
الخ) اى بان فقدت اصبعه فاراد اتخاذ أنملة بدل السفلى من انا مل الأصبع فلا يجوز لانها لا تتحرك كما لا يجوز
اتخاذ الأصبع لذلك ومثل الأنملة السفلى الأنملة الوسطى لوجود دعة منع الأنملتين فيها ع ش قول الماتن (ويحرم
سن الخاتم) أى اتخاذ استعماله على الرجل مغنى ونهاية قال ع ش ويحرم عليه ايضا لبس الدماجم والسوار
والطوق خلافا للغزالي اه دهيرى والدماج يضم الدال واللام ع ش (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية
وسواء فى ذلك قليله وكثيره ويفارق ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعى بان الخاتم الخ زاد المعنى نعم ان
صدى بحيث لا يتبين جاز استعماله نقله فى المجموع واجيب عن قول القاضى بان الذهب لا يصدأ بان منه نوعا
يصدأ وهو ما يخالطه غيره اه (قوله أى الرجل) الى قوله ويجوز فى المعنى والى قوله وبه يعلم فى النهاية
(قوله اى الرجل) ومثله الخشى بل اولى نهاية ومعنى قال سم هل يحل الرجل الخاتم فى رجله فيه نظر
اه وقد يقال تضيعة قوهم الاصل فى الفضة التحريم إلا ما صح الاذن فيه عدم حله والله اعلم قول الماتن (من)

نظر شرح مر (قوله لا الأنف) عبارة العباب لا كتبدل مبان أنف وأنملة ولو من كل الأصابع وأسنان
او شدها ان تفلقت ولا تزكى وان أمكن نزعه اه وقوله ولا تزكى قال فى شرحه اى كل من هذه
المذكورات يحل استعمالها فهي كالحلى المباح اه وقوله وان أمكن نزعه قال فى شرحه كما ذكره الصيمرى
والماوردى وافرهما القمولى وغيره وهو ظاهر للحاجة اليه اه (قوله حلت) اى الأنملة من ذهب مثلا
فوقها (قوله وفارق ما مر فى الضبة) اى على رأى الرافعى شرح مر (قوله فى الماتن الخاتم) هل يحل له الخاتم

الفضة الخاتم) إجماعا بل يسن ولو في اليسار لكان في اليدين أفضل لأنه لا كثر في الأحاديث وكونه صار شعارا للروافض لا اثر له ويجوز به من منه او من غير ودونه وبه يعلم حل (٢٧٦) الحلقة إذ غايتها انها خاتم بلا فص ويتردد النظر في قطعة فضة بنقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل

تحل لأنها لا تسمى اثناء فلا يحرم اتخاذها وتحرم لأنها تسمى اثناء لخبر الختم ومر اخر الاواني ان ما كان على هيئة الاناء حرم سواء كان يستعمل في البدن ام لا ومالم يكن كذلك فان كان الاستعمال يتعلق بالبدن حرم وإلا فلا وحيث قد فالوجه الحل هنا ويسن جعل فضة مما يلي كفة للاتباع ولا يكره لبسه للمرأة وال في الخاتم للجنس فيصدق بقوله في الروضة واصلها لو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز وظاهره جواز الاتخاذ لا اللبس واعتمده المحب الطبري لكن صوب الاسنوي جواز اتخاذ خاتمين وأكثر ليلبسها كلها معا ونقله عن الدارمي وغيره ومنع الصيدلاني ان يتخذ في كل يد زوجا وقضيته حل زوج بيد و فرد بأخرى وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتماده كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لان الاصل في الفضة التحريم على الرجل إلا ما صح الاذن فيه ولم يصح في الاكثر من الواحد ثم رأيت المحب علل بذلك وهو ظاهر جلي على ان التعدد صار شعارا للحمقاء والنساء

الفضة الخاتم) أي ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن السكرماني على البخاري ما وافقه وعن شيخنا الزيادي انه رجوع واعتمد الجواز فله الحمد ع ش (قوله بل يسن الخ) أي يسن لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليدين أفضل نهاية (قوله لأنه لا كثر الخ) ولأنه زينة واليمين اشرف نهاية (قوله وكونه الخ) أي اللبس في اليدين مغنى (قوله لا اثر له) أي لان السنة لا تترك بموافقة بفص اهل البدعة لانها ايعاب (قوله ويجوز بفص الخ) عبارة النهاية ويجوز لبسه فيهما أي الخنصرين معا بفص وبدونه ويجوز نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه اه قال ع ش أي في النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك إلى ملاقاته للنجس كان لبسه في اليسار واستنجى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء إليه اه عبارة شرح العباب ولا يكره نقشه باسم نفسه او كلمة حكمة او باسم الله تعالى او اسم رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يكره الختم بنحور رصاص وحديد ونحاس اه (قوله وحيث قد فالوجه الحل هنا) فيه نظروا بتجه الحرمة لأنها الاصل في استعمال الفضة سم وشيخنا عبارة ع ش وعبارة شيخنا الزيادي وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة بنقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز وبحت بعضهم الجواز انتهت اه (قوله ويسن جعل فضة الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله ولا يكره الخ) كذا في الايعاب والمغنى (قوله لبسه) أي خاتم الفضة (قوله للمرأة) أي الخلية والمزوجة ايعاب (قوله وظاهره جواز الاتخاذ لا اللبس) وفيه خلاف منتشر والذي ينبغي اعتناؤه فيه ما افاده شيخنا من انه جائز مالم يؤد إلى سرف مغنى عبارة النهاية ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فالضابط فيه ان لا يعد اسرافا وانما عبر الشيخان عما رأى بالخاتم لانها يتكلمان في الحلي الذي لا يجب فيه الزكاة اما إذا اتخذوا خواتم ليلبس اثنين منها او أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحلي المكروه اه قال ع ش قوله مر ويجوز تعدده الخ ظاهره ولو كثرت وخرجت عن عادة امثاله كعشرين خاتما مثلا وقوله مر فتجب فيها الزكاة أي بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها واحدا بعد واحد سم عن مر لوجوبها الخ قضيته ان التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لا حرام ع ش أقول هذا الذي ذكره آخر من التقييد بعادة أمثاله هو الظاهر دون ما ذكره أو لامن التعميم ولذا قال سم وجواز تعدد اللبس منوط باللياقة باللبس فمن لا يليق به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقال شيخنا ويحل للرجل الخاتم من الفضة بحسب عادة أمثاله قدر او عددا وحلا ولو اتخذوا خواتم ليلبس الواحد بعد الواحد جاز فان لبسها معا جاز مالم يكن فيه اسراف ولو تختم في غير الخنصر جاز مع الكراهة اه (قوله لكن صوب الاسنوي الخ) تقدم عن النهاية والمغنى وغيرهما اعتناؤه لكن بشرط ان لا يكون فيه اسراف (قوله والذي يتجه اعتماده الخ) قال مر ما حاصله انه يجوز لبسا واتخاذا متعدا او متعددا لكن تعدده لبسا مكروه كلبسه في غير الخنصر سم (قوله الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا سم (قوله مطلقا) أي في يد او يدين (قوله والاوجه) أي وفاقا للمغنى والاياعاب ومر (قوله الاول) أي الكراهة (قوله وزعم انه) أي الختم في رجله فيه نظر (قوله وحيث قد فالوجه الحل هنا) فيه نظروا بتجه الحرمة لأنها الاصل في استعمال الفضة ويلزم حل استعمال حبل الفضة بنحو النشر وهو بعيد جدا (قوله وال في الخاتم للجنس فيصدق الخ) فالاعتد ضبطه أي الخاتم بالعرف فيرجع في زبنته له كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فما خرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلل للمرأة وعلى ما تقر فالوجه اعتبار عرف امثال اللبس ويجوز تعدده اتخاذا أو لبسا فالضابط فيه ايضا انه لا يعد اسرافا شرح مر وجواز تعدد اللبس منوط باللياقة باللبس فمن لا يليق به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقد يتجه جواز ما نقص عن مثقال وان كان أكثر من عرف اللباس لظاهر قوله في الحديث ولا تبلغه مثقالا ولو اعتبر عرف اللباس مطلقا لزم امتناع ما زاد على الجبة ان زاد على عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يتجه اعتماده كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا

فليحرم من هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره وحكي وجهان في جواز غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت في القمولى صرح بالكراهة وسبقه إليها في شرحه سلم والاذن ع وب التحريم والاوجه الاول وزعم انه من خصوصيات النساء ممنوع

في غير الخنصر (قوله والكلام الخ) أي في تعدد الخاتم اتخاذا ولبسا في وقت واحد ومحل (قوله بحل ذلك) أي
تعدد الخاتم وكونه في غير الخنصر (قوله لكرهتها كما قاله ابن العباد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة
بلبسها في يد واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في يدين فيه نظر سم أقول قضية ما قدمنا عن النهاية وقول
الشارح السابق والذي يتجه الخ عدم اشتراط اليد الواحدة (قوله قال غيره الخ) تقدم عن النهاية والمغنى
وغيرهما اعتناء (قوله والإحرام ما حصل به الإسراف) هل ما حصل به الإسراف ما عدا الأول وإذ ارتب
وأحدهما إذا لم يرتب سم أقول الإسراف قد يكون بما فوق الثلاثة مثلاً فليكن المحرم في المرتب حينئذ
ما عدا الثلاثة الأول وفي المعية ما عدا أي ثلاثة اختارها (قوله فانا طوه بالعرف) أي عرف تلك البلدة وعادة
أمثاله فيها فخرج عن ذلك كان إسرافاً كما قالوه في خلخال المرأة هذا هو المعتمد مغنى ونهاية (قوله فالعبرة)
أي في زنته نهاية (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى كما مر آنفاً (قوله ويحل) أي للرجل مغنى (قوله
أي تحلية) قضيته أن الكلام في الفعل وإن جازاز الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملاً له بأن يراد
حلية آلة الحرب فعلاً واستعمالاً سم قول المتن (كالسيف) يحتمل أن غلافه كمو سم عبارة الكردى
وغلافه كمو اه وفي باعشن ما خلاصته أن استدلالهم لجواز تحلية آلات الحرب بما ثبت أن قبيلة سيفه صلى
الله عليه وسلم فعله كانا من فضة صريح في جواز تحلية الغمد والكلام حيث لا سرف كتعميم الغمد بالتحلية
والإحرام وفي غير الخارج عن حد نحو السيف أما الخارج عنه غرام جز ما لكن أجازه أبو حنيفة بشرط كون
بعضه في حد نحو السيف فليقلده من ابتلى به اه قول المتن (والمنطقة) لم يشترط الشارح كونها معتادة وفي
الدمير بشرط أن تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يمكنه لبسها من فضة وجبت الزكاة قطعاً لأنه غير
معدلاً استعمال مباح ع ش عبارة الإيعاب ومحل حل التحلية له أن لم يسرف فلو حل منطقة حتى ثقلت وشق
عليه لبسها حرم كذا قيل ويظهر أن المدار على السرف عرفاً وان لم تثقل الآلة المحلاة ولا شق حملها اه (قوله)

مطلقاً فالخاصل أنه يجوز لبسها واتخاذاً متحداً أو متعدداً لكن تعدده مكره وكلبسه في غير الخنصر فوجب الزكاة
فهما مر منه ويجوز تعدده اتخاذاً ولبساً فالضابط فيه أيضاً أن لا يعد إسرافاً قال ابن العباد إنما عبر
الشيخان بما مر لأنهما يتكلمان في الحلّي الذي لا تجب فيه الزكاة لوجوبها في الحلّي المكروه شرح مر وفي
كلام ابن العباد هذا الإشارة إلى وجوب الزكاة في لبس المتعدد ويبقى ما لو اتخذ المتعدد ليلبس الواحد بعد الواحد
هل يكره لأنه قد يجزى إلى المكروه الذي هو لبس المتعدد كما أفهمه كلام ابن العباد هذا فوجب الزكاة حينئذ أيضاً
أولاً إذ لا يلزم أن يعطى الشيء حكم ما قد يجزى إليه ألا ترى لجواز اتخاذ الحرير وإن كان قد يجزى للبس المحرم
فيه نظر ومال مر لعدم الكراهة (قوله لكرهتها كما قاله ابن العباد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة
بلبسهما في يد واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في يدين فيه نظر (قوله والإحرام ما حصل به الإسراف) هل ما
حصل به الإسراف ما عدا الأول وإذ ارتب في الأخذ واحد إذا لم يرتب (قوله فالعبرة بعرف أمثال
اللابس) كذا مر (فرع) لو اتخذ للرفيق نحو أنملة أو أنف من ذهب فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول
هل يصح بيع ذلك الرفيق حينئذ بذهب أو لا للربا ويتجه أن يقال إن التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزع
محدور تميم صار كالجزم منه فيدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لأنه متمحض للتبعية غير بالنسبة
لمنفعة الرفيق بخلاف الدار المصفحة بالذهب حينئذ حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدجوة لأن الذهب
المصفحة به يتأتى ويقصد فصله عنها بخلاف ما هنا (فرع آخر) حكم ما اتصل بالرفيق بما ذكر في الطهارة
أنه إن صار بحيث يخشى من نزع محدور تميم كني غسله ولم يجب إيصال الماء إلى ماتحته من البدن ولا التيمم
عماتحته وإلا فحكمه حكم الجبيرة هكذا ينبغي (فرع آخر) إذا أوجبنا الزكاة فيما إذا اتخذ خواتم
ليلبس المتعدد منها لكرامة ذلك فهل المراد وجوبها في الجميع أو فيما عدا واحداً بأن يختار واحداً لعدم
الوجوب أن اتخذها معاً وإلا فالأول فيه نظر (قوله أي تحلية) قضيته أن الكلام في الفعل وإن جازاز
الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملاً له بأن يراد حلية آلة الحرب فعلاً واستعمالاً (قوله في المتن كالسيف)

والكلام في الرجل فقد
صرح الرافعي في الودعة
بحل ذلك للمرأة وإذا
جوزنا اثنين فأكثر دفعة
وجبت فيها الزكاة
لكرهتها كما قاله ابن العباد
قال غيره ومحل جواز
التعدد على القول به حيث
لم يعد إسرافاً وإلا حرم
ما حصل به الإسراف
وصوب الأذرع ما
اقتضاه كلام ابن الرفعة من
وجوب نقصه عن متقال
للهي عن اتخاذ متقالا
وسنده حسن وإن ضعفه
المصنف وغيره ولم يبالوا
بتصحيح ابن حبان له
وخالفه غيره فانا طوه
بالعرف ونقله بعضهم
عن الخوارزمي وغيره
وعليه فالعبرة بعرف أمثال
اللابس فيما يظهر (و)
يحل من الفضة (حلية)
أي تحلية (آلات الحرب)
للمجاهد أو المرصد للجهاد
كالمرتزق (كالسيف
والريح والمنطقة)

بكسر الميم وهي ما يشدها الوسط واطراف السهام والدرع والخوذة والرمس والخف وسكين الحرب دون سكين المهنة والمقلعة لان في ذلك إرهابا بالكفار ولا تجوز بذهب ازبادة (٢٧٨) الاسراف والخيلاء وخبر أن سيفه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كان عليه ذهب وفضة يحتمل انه تمويه

يسير بغير فعله صلى الله عليه وسلم قبل ملكه ووقائع الاحوال الفعلية تشق بمثل هذا على ان تحسين الترمذي له معارض بتضعيف ابن القطان والتحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزم منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عنها فارقت التمويه السابق اول الكتاب انه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التمويه هنا حصل منه شيء اولا على خلاف ما مر في الآنية وقد يفرق بان هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم (لا مالا يلبسه كالسرج واللبجام) وكل ما على الدابة كبنيتها (في الاصح) كالآنية اما غير نحو مجاهد فلا يحل له تحلية ما ذكر كما ارتضاه جمع تبعاً للروايان لكن قضية كلام الاكثرين انه لا فرق ويوجه بانها تسمى آلة حرب وإن كانت عند من لا يحارب ولان إغاظة الكفار ولو من بدارنا حاصلة مطلقاً وبه يفرق بين هذا وحرمة قنينة كلب لصيد على من لم يصطد به (وليس للمرأة) ولا للخنثى (حلية آلة الحرب) مطلقاً لان فيه تشبهاً بالرجال وهو حرام

بكسر الميم) إلى قوله والتحلية في النهاية والمغنى لإلا قوله يحتمل إلى وتحسين الترمذي (قوله والخوذة) لعل المراد بها البيضة (قوله دون سكين المهنة الخ) أي اما سكين المهنة والمقلعة فيحرم على الرجل وغيره تحليتهما كما يحرم عليهما تحلية الدواة والمرآة نهاية ومغنى قال عرش ومن سكين المهنة المقشط اه (قوله والمقلعة) أي وسكين المقلعة وهو المقشط والمقلعة بكسر الميم وعاء الاقلام عرش اه بجيرى (قوله لان في ذلك إرهابا الخ) وقد ثبت ان قبيلة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة نهاية زاد المغنى وان نعله كان من فضة والقبيلة بفتح القاف كسر الباء الموحدة هي التي تكون على راس قائم السيف ونعل السيف ما يكون في اسفل غنمه من حديد او فضة او نحوهما اه عبارة عرش قبيلة السيف هي ما على مقبضه من فضة او حديد مختار اه (قوله ولا تجوز بذهب الخ) ولو نسجت درع بذهب او طليت بيضة به حرماً على الرجل الا ان فاجاه حرب ولم يجد غيره يقوم مقامه فيجوز ان للضرورة إيعاب (قوله بغير فعله) أي امره (قوله بتضعيف ابن القطان) أي لذلك الخبر وهو الموافق لجزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب اسنى ونهاية ومغنى قال عرش قوله مر لجزم الاصحاب الخ معتمد اه (قوله التمويه السابق الخ) أي في الاواني (قوله لكن قضية كلام بعضهم الخ) عبارة في شرح العباب وظاهره صنيع المتن انه لم تمويهها بفضة سواء حصل منها شيء ام لا ولا ينافيه تعليلهم حرمة التمويه بان فيه اضاءة مال لان ذلك في تمويهه لا حاجة اليه وما هنا فيه حاجة أي من شأنه ذلك اه (قوله وقد يفرق الخ) الفرق متجه جداً وما يتخيل من ان فيه اضاءة مال ليس في محله لان محلها حيث لا غرض مقصود فيها والغرض فيما نحن فيه واضح بصرى (قوله كبرتها) أي والركاب والقلادة والثغرو اطراف السيور نهاية زاد المغنى ولا يجوز تحلية لجام البغل والخيال وترجمهما وجموا واحداً لانهما لا يعدان للحرب اه (قوله لكن قضية كلام الاكثرين) إلى قوله فعلم في المغنى إلا قوله وبه يفرق إلى المتن إلى قوله كذا قيل في النهاية إلا ما ذكر (قوله انه لا فرق) أي في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من ان يجاهد نهاية ومغنى (قوله ولان إغاظة الخ) لعل الاولى وبان الخ بالباء (قوله وبه يفرق الخ) أي بالتوجيه الثاني (قوله مطلقاً) أي لا بذهب ولا فضة وان جاز لمن المحاربة بآلتها مغنى ونهاية (قوله وجواز قتالها الخ) عبارة النهاية والمغنى لا يقال اذا جاز لمن المحاربة بآلتها غير محلاة فمع التحلية اجوز اذا التحى لمن اوسع من الرجال لانا نقول لانا جاز لمن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية اه (قوله نعم ان كان) أي سلاح الرجل (قوله وقياس ما مر في الآنية الخ) قد يفرق بما فيها هنا من التشبه الحرام ولو لا هذا لجاز ما يتحصل منه ايضا لان التحلي لها اوسع سم (قوله ان مالا يتحصل الخ) الجملة خبر وقياس الخ وما واقعة على المحلى من آلة الحرب (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضيته ان يجري ذلك في قوله السابق لا ما يلبسه الخ بدليل قوله كالآنية سم (قوله يجوز استعماله) أي للمرأة (مطلقاً) أي ولو بلا ضرورة ويحتمل ان المراد بالاطلاق ما يشمل المرأة وعدم الضرورة ولا حاجة حينئذ إلى تقدير للمرأة (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله تحل له الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده النهاية وشرح المنهج والاياعاب (قوله وان الحق) أي من ذكر من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة (قوله يحتمل ان غلافه كهو) (قوله السابق اول الكتاب) تقدم بها مشه ما ينبغي مراجعته (قوله لكن قضية كلام الاكثرين) اعتمده الرملى (قوله وقياس ما مر في الآنية الخ) قد يفرق بما فيها هنا من التشبه الحرام ولو لا هذا لجاز ما يتحصل منه ايضا لان التحلي لها اوسع لان يقال ان مالا يتحصل كالمعدوم فلا يعد استعمالاً تشبهاً وفيه ما فيه (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضيته ان يجري ذلك في قوله السابق لا مالا يلبسه الخ بدليل قوله عقبه كالآنية (قوله يحل له تحلية الخ) كذلك اعتمده مر اه (قوله وان الحق بها) أي بالمرأة

كعكسه وجواز قتالها بسلاح الرجل لما فيه من المصلحة نعم ان كان محلى لم يجز لها استعماله إلا عند الضرورة بان تعين القتال ويوجه عليها ولم تجد غيره فعلم انه لا يحل استعمال المحلى إلا لمن حلت تحليته كذا قيل وقياس ما مر في الآنية المموهة مالا يتحصل من تحليته شيء على النار يجوز استعماله مطلقاً ويؤخذ من تعليل ما ذكر بالتشبه بالرجال ان الصبي او المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وان الحق بها في المحلى

ويوجه بان فيه شبهة من النوعين إذ لا شبهة فاشبه النساء وهو من جنس الرجال (٢٧٩) فكان القياس جواز حلي الفريقة من له

(ولها) وللصبي والمجنون
(لبس انواع حلي الذهب
والفضة) كطوق وخاتم
وسوار وخلخال ونعل
ودراهم ودنانير معراة
اي لها عرى تجعل في القلادة
قطعا او مثقوبة على الاصح
في المجموع لدخولها في
اسم الحلي وبه رد الاسنوي
وغيره مافي الروضة وغيرها
من التحريم بل زعم
الاسنوي انه غلط لكنه
غلط فيه وما يؤيد غلطه قوله
تجب زكاتها لبقاء نقديتها
لانها لم تخرج بالنقص عنها
اه والوجه انه لا زكاة فيها
لما تقرر انها من جملة الحلي
الا ان قيل بكرهاتها وهو
القياس لقوة الخلاف في
تحريمها لكن صرح
الاسنوي بقلا عن الرويات
وأقره بعدمها وحيث أنه فهو
قائل بوجوب زكاتها مع
عدم حرمتها ولا كراهتها
وهو كلام لا يعقل كما قاله
الزركشي وقول الأذري
النعل أولى بالمنع من خلخال
وزنه ما تنماثقال مردود
ويوجه بان الكلام في نعل
لا يعد مثله سرفا في جنسه وبه
فارق الخلخال وكناج كما
صرح به في المجموع وينبغي
أن ما وقع في جملة لها خلاف
قوى بكره لبسه لها لانهم
نزلوا الخلاف في الوجوب
او التحريم منزلة النهي كما
في غسل الجمعة وما كره هنا

ويوجه الخ) أي ذلك المأخوذ (قوله بأن فيه) أي كل من الصبي والمجنون (قوله فكان القياس جواز حلي
الفريقة) أي أن لا حرمة على وليهما في الباسهما حلي الرجل والمرأة (قوله وللصبي) أي قوله أو مثقوبة في
النهاية والمغنى (قوله وللصبي والمجنون) وقائدة أن لها ذلك أنه لا حرمة على وليهما في الباسهما ما ذكر رسم
(قوله ودنانير معراة) أي فلا زكاة فيها لأنها تو مغنى وعباب (قوله أي لها عرى الخ) عبارة البجيرمي والمرأة
هي التي يجعل لها عيون بنظم فيها سوا كانت العيون منها أو من غيرها ولو من حرير قاله الحلبي وقيد بعضهم
بكرن العيون منها أو من نحو نحاس وهو المعتمد اه وما عش أيضا إلى التقييد المذكور كما يأتي (قوله
تجعل في القلادة) القلادة كناية عن دنانير أو دراهم كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة بجيرمي (قوله
قطعا) أي اتفاقا (قوله أو مثقوبة الخ) وفاقا لشرح الروض والمنهج وخلافا للنهاية والمغنى (قوله لدخولها
الخ) هذا التعليل في غاية الظهور ولم يذكر وأعله التحريم الذي في الروضة وغيرها حتى تتأمل فيها
(قوله وبه) أي بما في المجموع (قوله على مافي الروضة الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة تهما ولو تقلدت دراهم
أو دنانير مثقوبة بان جعلها في قلادتها زكاتها بناء على تحريمها وهو المعتمد كما في الروضة وما في المجموع في باب
اللباس من حل المحرم على المرأة لأنها صفت بذلك عن جهة النقد إلى جهة أخرى بخلاف غيرها اه قال
عش قوله مر محمول على المرأة وهي التي يجعل لها عروة من ذهب أو فضة ويلتصق بها في خيط كالسبحة
ولإطلاق العروة يشمل ما لو كانت من حرير أو نحو هو فيه نظر اه عبارة شيخنا وكذا ما علق من النقاد على
النساء والصغار في القلاد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما لم يجعل لها عرى من غير جنسها بحيث تبطل
بها المعاملة والأفلا حرمة كالصفا المعروف اه وقوله من غير جنسها الخ فيه وقف ومخالف لصريح ما مر عن
عش والبجيرمي ولا إطلاق ما مر عن النهاية والمغنى (قوله من التحريم) أي المثقوبة اعتمده مر اه سم
(قوله انه الخ) أي مافي الروضة الخ (قوله وما يؤيد الخ) محل تأمل (قوله غلطه قوله الخ) مفعول ففاعل
وضمير هما الاسنوي (قوله لبقاء نقديتها) أي صحة المعاملة بها وكونها معدة لها وإطلاق اسم الدراهم او
الدنانير عليها عرفا (قوله والوجه الخ) هل يجري هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون سم ويأتي عن عش
ما يفيد الجريان وكذا يفيد ما مر في شرح لبس الرجل من قول الشارح بخلاف اتخاذها للباس امرأة أو
صبي (قوله الا ان قيل بكرهاتها الخ) سياق اعتماده في قوله وينبغي الخ (قوله بعدمها) أي عدم الكراهة
(قوله فهو) أي الاسنوي (قوله وهو كلام لا يعقل الخ) قد منع بان حاصل كلام الاسنوي أن الحلي قسمان
ما بقي نقدية وتسميته درهما أو دينار او المعاملة به ففيه زكاة مطلقا والم يبق فيه ذلك فباحه لا زكاة فيه وغيره
تجب فيه الزكاة (قوله مردود) خبر وقول الأذري الخ (قوله ويوجه) أي الرد (قوله وكناج) أي
وإن لم يتعود منه معنى عبارة النهاية ومنه التاج فيحل لها لبسه مطلقا وإن لم تكن عن اعتاده كما هو الصواب في
باب اللباس عن المجموع وهو المعتمد اه قال عش قوله مر فيحل لها ومثلها الصبي والمجنون فذكر
المرأة للتبثيل اه (قوله منزلة النهي) أي عن الترك في الأول وعن الفعل في الثاني كردى (قوله لبسه)
أي التاج اسنى (قوله نعم لا يبعد في ناحية) والمختار بل الصواب الجواز مطلقا من غير تردد لعموم الخبر
ولدخوله في اسم الحلي إيعاب اسنى (قوله الا ان يقال الخ) هذا واضح إذا كان معتادا للرجال لبس تاج من
النقدين اما لو كان معتاد لبسه من غيرهما فقد يقال في لبسها له تشبه بالرجال وإن جعلته منهما بصرى
وهذا مجرد بحث في الدليل والافقد مر عن النهاية والمغنى اعتماد الحل مطلقا (قوله لها) وفي نسخة أي من
النهاية ولمن ذكر ممن مر عش (قوله لبس ما نسج بهما) افهم ان غير اللبس من الاقتراش والتدثر بذلك

(قوله وللصبي والمجنون) قائدة أن لها ذلك أنه لا حرمة على وليهما في الباسهما (قوله معراة) أي فلا زكاة فيها
شرح مر (قوله وبه رد الاسنوي) وغيره مافي الروضة من التحريم أي المثقوبة واعتمده مر مافي الروضة
(قوله والوجه) هل يجري هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون (قوله كما صرح به في المجموع) اعتمده

تجب زكاته واعتياد عطاء الفرس لبسه لا يحرمه عليه نعم لا يبعد في ناحية اعتاد الرجال فيها لبسه تحريمه عليه إن قال إن قال أنه محرم على
الرجال فلا نظر لا اعتيادهم له ولا لعدمه كما هو شأن سائر المحرمات وهذا أقرب (وكذا) لها (لبس ما نسج بهما) أي الذهب والفضة (في الاصح)

لا يجوز قال السيد في حاشية الروضة لم يتعرضوا لافتراش المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك قال الجلال
الباقين وينبغي ان يبنى حل ذلك على القوانين في افتراش الحرير قلت وقد يلحظ مزيد السرف في الافتراش
هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحرير انتهى شورى وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد
في الفرش الجواز ايضا ع (قوله لعموم الأدلة) أي ولان ذلك من جنس الخلي مغنى ونهاية قول المتن
(والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا تحرم كالا يحرم اتخاذ اساور واخلال لئلبس الواحد منها بعد
الواحد وباتى في لبس ذلك معا ما مر في الخواتيم للرجل نهاية ومعنى عبارة الشارح في شرح قول العباب ويتجه
حل لبس عدد لاثنى اهو التقييد باللاتق ما خوذ من قولهما ما لم يسرفن حيث جمع بين خلخال جاز ما لم بعد
الجمع بينهما اسرافا عفاه (قوله في كل) الى المتن في المغنى والى قوله خلافا في النهاية (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اثنى السرف راسا عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين
وفيه تامل وما المانع حينئذ من حل الاولى وان حرمت الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فرديته منزلة ملبوس
واحد (قوله ولا يكتفى بنقص نحو المتقالب الخ) أي بل لا بد أن يكون بحيث بعد زينة ولا تنفر منه النفس (قوله
التعليل الاثنى) وهو قوله وذلك لا تتفاء الخ (قوله وحيث وجد السرف الخ) وفاقا للنهاية والمغنى والاسنى
والاعباب (قوله الاثنى) أي في قوله اما الزكاة فتجب بادنى سرف (قوله وجبت زكاة جميعه الخ) أي وان لم
يحرم لبسه لان السرف ان لم يحرم كره والخلي المكروه يجب فيه الزكاة وظاهر ان الطفل في ذلك كله كالنساء
اسنى وإيعاب (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن وتعليل له (قوله لا تتفاء الزينة الخ) يؤخذ من هذا اباحة
ما يتخذ النساء في زينت من عصابات الذهب والتركيب وان كثرت ذهبها لان النفس لا تنفر منها بل هي في
نهاية الزينة نهاية ومعنى زاد سم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حينئذ مر قال ع ش قوله
مر من عصابات الذهب الخ المراد بها هي التي تفعل بالصوغ وتجعل على العصابات اما ما يقع لنساء الارياض
من الفضة المنقوبة او الذهب المخيطة على القماش فحرام كالدرهم المنقوبة المجموعة في القلادة كما مر وقياس
ذلك ايضا حرمة ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على راس الاولاد الصغار وهو قضية قوله مر
الاثنى وكالمرأة الطفل في ذلك اهر هذا كله على مسلك النهاية والمغنى من حرمة اتخاذ قلادة من الدراهم
او الدنانير المنقوبة الغير المعروفة اما على ما اعتمدته الشارح وشيخ الاسلام من جوازه الظاهر من حيث
المدر ك فلا حرمة في شيء مما ذكر وينبغي تقليده لاهل بلد اعताدوه (واعتبر في الروضة الخ) هو الاوجه مر اه
سموع ش (قوله ويجمع بان المراد الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة الاول وخرج بتقييده السرف
تبعا للبحر بالمبالغة ما اذا اسرفت ولم تبالغ فانه لا يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة كما يؤخذ من كلام ابن
العماد وفارق ما سياتى في آله الحرب حيث لم يعتبر فيه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة جملها
للزكاة بخلافها الغيرها فاغتفر لها قليل السرف اه وزاد الثاني واما تقرر من اغتفار السرف من غير
مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين والاوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف
والمبالغة فيه جرى على الغالب اه قال ع ش قوله ولم تبالغ الخ ضعيف وقوله بمجرد السرف والمراد
بالسرف في حق المرأة ان تجعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما يشعر به قوله مر السابق بل تنفر منه النفس

مر (قوله في المتن والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا تحرم كالا يحرم اتخاذ اساور واخلال لئلبس
الواحد منها بعد الواحد وباتى في لبس ذلك معا ما مر في الخواتيم للرجل شرح مر (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اثنى السرف راسا عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين
وفيه تامل وما المانع حينئذ من حل الاولى وان حرمت الاخرى (قوله وذلك لا تتفاء الزينة الخ) يؤخذ
من هذا التعليل اباحة ما يتخذ النساء في زينت من عصابات الذهب والتركيب وان كثرت ذهبها اذ النفس
لا تنفر منها بل في نهاية الزينة شرح في مر بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حينئذ
مر (قوله واعتبر في الروضة الخ) هو الاوجه مر

لا احداهما فقط خلافا لمن
وهم فيه (مائتا دينار) أى
مثقال ومن عبر بمائة اراد
كل فردة منه على حيالها
لكنه يوم ان هذا شرط
وليس كذلك بل المدار
على المائتين وإن تفاوت
وزن الفردتين ولا يكتفى
نقص نحو المتقالبين عن
المائتين كما يفهمه التعليل الاثنى
وحيث وجد السرف الاثنى
وجبت زكاة جميعه لا قدر
السرف فقط ولم يرتض
الاذرى التقييد بالمائتين
بل اعتبر العادة فقد تزيد
وقد تنقص وبحث غيره
ان السرف في خلخال
الفضة أن يبلغ ألفي مثقال
وهو بعيد بل ينبغي
الاكتفاء فيه بمائتي مثقال
كالذهب كما يصرح به
التعليل الاثنى المأخوذ
منه ان المدار على الوزن
دون النفاسة وذلك
لاكتفاء الزينة عنه المجوزة
لن التحلي بل ينفر الطبع
منه كذا قاله وبه يعلم
ضابط السرف واعتبر
في الروضة كالشرحين
مطلق السرف ولم يقيده
بالمبالغة كالمثمن ويجمع
بان المراد بالسرف ظهوره
فيساوى قيد المبالغة فيه
المذكورة في المتن ثم
رايته في المجموع صرح

بما ذكرته من أن المراد السرف الظاهر لا مطلق

الخو عليه فلا فرق فيه بين الفقراء والاغنياء اه (قوله ثم هذا كله الخ) وكالمراة الطفل في ذلك لكن لا يقيد
بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج بالمراة الرجل والخشي فيحرم عليهما لبس حلي الذهب والفضة على مامر
وكذا ما نسج بهما إلا أن في آلتها الحرب فيما يظهر ولم يجد غير نهاية وشرح المنهج قال البجيرمي المراد بالطفل
غير البالغ ومثله المجنون وقوله لكن لا يقيد بغير آلة الحرب أى كما قيدت المراة به فيجوز له استعمال حليهما
ولو في آلة الحرب اه (قوله ومرا الخ) أى فى شرح ولها لبس أنواع حلى الذهب الخ (قوله وبهذا) أى
التعليل (قوله فاغتفر لها الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية كما مر قول المتن (وجواز تحلية المصحف الخ)
وينبغى كما قاله الزركشى إلحاق اللوح المعدل لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك نهاية ومغنى وأسنى وإيعاب
قال سم اقول ينبغى ايضا إلحاق التفسير حيث حرم منه بالمصحف بل على قول الشارح يعنى ما فيه قرآن الخ
لا فرق اه قال ع ش قوله مر المعدل لكتابة القرآن أى ولو في بعض الأحيان كاللواح المعدة لكتابة
بعض السور فيما يسمونه صرافة اه (قوله يعنى ما فيه قرآن ولوللترك الخ) خرج بذلك ما لو كتب ذلك
على قيص مثلا ولبسه فلا يجوز فيما يظهر لأنه لم يقصد بهذا تعظيم القرآن وإنما يقصد به التزين ع ش وفيه نظر
وتعليقه ظاهر المنع (قوله وغلافه) إلى التنبيه في النهاية والمغنى إلا قوله تحلية ما ذكره وقوله كتخليتها إلى اما
بقية الخ (قوله وغلافه) أى بيت جلده ع ش (قوله وغلافه الخ) أى لا كرسية ولا علاقته شرح العباب قول
المتن (وكذا للمراة بذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة
مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعتها للرجل أو أجرته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة
فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل
لأنه لا يزيد حيث تد على الاناء المموه الذى لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل
كما تقدم في باب الاجتهاد سم (قوله تحلية ما ذكر) شامل لغلاف المصحف ولذا قال باعشن يحل للمراة تحلية
ما فيه قرآن ولو لو حاول للترك غلافه بذهب اه لكن قضية كلام المغنى انه لا يجوز باتفاق عبارته ويحل
تحلية غلاف المصحف المنفصل عنه بالفضة للرجل والمراة وأما بالذهب قال المجموع خرام بلا خلاف
نص عليه الشافعى والاصحاب اى وإن اتمام بجزء للمراة ذلك لأنه ليس حلية مصحف اه فليراجع قول المتن
(للمراة بذهب) والطاغل في ذلك كله كالمراة نهاية وعباب قال الشارح في شرحه أى في جواز تحلية بالذهب
وغيره مما يحل لها كما قدمه فى اللباس وقد مر أن المجنون مثله اه (قوله كتخليتها به) اى قياسا
على تزين المراة بالذهب (قوله مطلقا) أى سواء فى ذلك كتب الاحاديث وغيرها نهاية ومغنى أى وسواء
كانت الرجل او المراة بالفضة او الذهب (قوله تنبيه يؤخذ من تعبيرهم الخ) يتذكر ما سلفناه يعلم ما فى
هذا التنبيه فلا تغفل ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله حرمة التمويه هنا الخ الوجه عدم الحرمة واضاعة المال
لغرض جائزة مر اه بصرى (قوله مطلقا) أى حصل منه شيء أو لا كرى أى وسواء كان الرجل
او للمراة (قوله بكل) اى من التمويه والتحلية (قوله يؤيد الاطلاق) اى إطلاق التزين الشامل

(قوله فى المتن وجواز تحلية المصحف) وينبغى كما قاله الزركشى إلحاق اللوح المعدل لكتابة القرآن
بالمصحف فى ذلك شرح مر اقول ينبغى ايضا إلحاق التفسير حيث حرم منه بالمصحف بل على
قول الشارح يعنى ما فيه قرآن الخ لا فرق (قوله فى المتن وكذا للمراة بذهب) شامل لما إذا
كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة مر وأطلق فى ذلك كله كالمراة
شرح مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعتها للرجل أو أجرته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو
القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير
الحل لأنه لا يزيد حيث تد على الاناء المموه الذى لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل
كما تقدم فى باب الاجتهاد (قوله حرمة التمويه هنا) الوجه عدم الحرمة واضاعة المال لغرض جائزة مر

قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد احسن ولا زكاة عليه قلت يفرق بأنه يغتفر في اكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وجلد
علي أنه لا يتأتى اكرامها الا بذلك فكان (٢٨٢) مضطرا اليه فيه بخلافه في غيرها يمكن الاكرام فيه بالتجلية فلم يحتج للتصويه فيه رأسا (وشرط

زكاة النقد الحول) كافي
المواشى نعم لو ملك نقدا
نصا باسته اشهر ثم اقرضه
لاخر لم ينقطع الحول كما مر
فاذا كان موثرا او عاد اليه
زكاة عند تمام الستة الاشهر
الثانية كما قاله الشيخ ابو حامد
وجعله اصلا مقيسا عليه
وذكره الراجعي اثناء تعليل
واعتمده البلقي وغيره
ولو حل خيو انا بنقد حرم
ولزمته زكاته (ولا زكاة
في سائر الجواهر كاللؤلؤ)
واليواقيت لعدم ورودها
في ذلك ولانها معدة
للاستعمال كالماشية العاملة
(باب زكاة المعدن)
هو بفتح فسكون فكسر
مكان الجواهر المخلوقة فيه
ويطلق عليها نفسها كنقد
وخديد ونحاس وهو المراد
في الترجمة من عدن كضرب
اقام ومنه جنات عدن
(والركاز) هو ما دفن
بالارض من ركر غرزاو
خفي ومنه او تسمع لهم ركزا
اي صوتا خفيا (والتجارة)
وهي تقلب المال بالتصرف
فيه لطلب النماء (من
استخرج) وهو من اهل
الزكاة (ذهبا او فضة من
معدن) من ارض مباحة او
ملوكة كذا اقتصر واعليه
وقضيته انه لو كان من
ارض موقوفة عليه او على

للتصويه عبارة الكردى أى إطلاق الجواز سواء التحلية والتصويه اه (قوله قول الغزالي الخ) اعتمده
العباب والاسنى والنهاية والمغنى (قوله من كتب القرآن الخ) ظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل
او للمرأة وهو كذلك نهاية ومعنى وإيعاب (قوله فقد احسن) أى وإن لم يحصل بالكتابة شىء بالعرض
على الناسم (قوله اكرامها) أى حروف القرآن (قوله لا بذلك) أى بالتصويه قال الكردى أى كتب
القرآن اه (قوله فكان) أى التصويه وكذا ضمير اليه (قوله فيه) أى فى اكرام حروف القرآن وفى
كتبتها (قوله بخلافه) أى الاكرام (قوله فى غيرها) أى غير حروف القرآن (قوله نعم) إلى قوله
كما مر فى النهاية والمغنى (قوله ستة اشهر) أى مثلها نهاية ومعنى (قوله كما مر) أى فى شرح ولوزال ملكه فعاد
كردى (قوله فاذا كان) أى الاخر (قوله موسرا) أى وباذلا (قوله كاللؤلؤ) إلى الباب فى النهاية والمغنى
(قوله والياواقيت) أى والزبرجد والفيروزج والمرجان معنى زاد النهاية ومثلها المسك والعنبر ونحوهما اه
(خاتمة) لا يجوز تنقيب الأذان للقرط وإن أبيع القرط لأنه تعذيب بلا فائدة ووجب القصاص على
المثقب إن وجدت شروطه كما قاله فى الأنوار ويجوز ستر الكعبة بالحرير لفعل السلف والخلف له تعظيما
لهما بخلاف ستر غيرها به واخذ بعض المتأخرين من التعليل جواز ستر قبره عليه السلام به وينبغي اعتناؤه قال ابن
عبد السلام ولا بأس بتزيين المسجد بالقناديل أى من غير النقدين والشموع التى لا توقد لأنه نوع احترام معنى
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

قول المتن (زكاة المعدن) الاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات أى زكوا من خيار ما
كسبتم أى من المال وبما أخرجنا لكم من الارض أى من الحبوب والثمار وخبر الحاکم فى صحيحه أنه عليه السلام
أخذ من المعادن القبلية الصدقة وهى بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها
الفرع بضم الفاء وإسكان الراء معنى ونهاية (قوله هو) إلى المتن فى المغنى والنهاية (قوله وهو) أى
الاطلاق الثانى ومن الاطلاق الاول قول المصنف من استخرج ذهباً او فضة من معدن (قوله ومنه
جنات عدن) أى إقامة معنى (قوله وهو) إلى قوله كذا فى النهاية والمغنى (قوله وهو من أهل الزكاة) خرج
به المكاتب فانه يملك ما يأخذ من المعدن ولا زكاة عليه فيه وامامنا باخذة العبد فلسيده فتلزمه زكاته معنى
ونهاية (قوله من أهل الزكاة) أى ولو صديعا ع (قوله وقضيته) أى قضية اقتصرهم على ما ذكر (قوله
والذى يظهر) إلى قوله وإن ترددوا فى حاشية شيخنا بلاعز وإلى قوله ويؤيد فى البجيرى عن الزيادة
(قوله ونحو المسجد) أى وملكه المسجد ونحوه ويصرف فى مصالحهما شيخنا (قوله لانه من عين الوقف)

(قوله قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب) أى وإن لم يحصل بالكتابة شىء بالعرض على النار
وظاهره عدم الفرق فى ذلك بين كتابته للرجل وللراة وهو كذلك وإن نازع فيه الاذرعى شرح الرملى
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(قوله ملكه الموقوف عليه الخ) لقائل أن يقول أنه نزل منزلة ثمرة الشجرة (قوله لانه من عين الوقف) ظاهره
شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ايضا فليست بماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يتمتع بالتصرف فيه
ولو لجهة الوقف (لانه من عين الوقف) قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ولا يبعد ان يفعل به ما
يفعل بالثمرة غير المؤثرة إذا دخلت فى الوقف ويتجه أن يقال إن أمكن الانتفاع به مع بقاء عيته كجعله حليا
مباحا ينتفع به بمباح ليس او اعارة او اجارة وجب ولا يفعل به ما يفعل بالثمرة ويحتمل ان له حكم الارض
فلا يفعل به الا ما يفعل بالارض (قوله وإن ترددوا فكذلك) المفهوم منه ان المعنى انه لا زكاة فيه لانه من عين

جهة عامة أو من أرض نحو مسجد وركاز لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد الذى يظهر فى ذلك أنه إن
أمكن حياؤه فى الارض وقال أهل الخبرة أنه حدث بعد الوقفية أو المسجدية ملكه الموقوف عليه كبيع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكه
المدين زكاته أو قبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وإن ترددوا فكذلك ويؤيد ما نقرر من أنه قد يحدث قو لهم إنهم لم يجب إخراج الزكاة للبدية

الماضية وان وجدته في ملكه
لانه لم يتحقق كونه ملكه
من حين ملك الارض
لاحتال كون الموجود
بما يخلق شيئاً فشيئاً والاصل
عدم وجوب الزكاة
وحديث أن الذهب
والفضة مخلوقان في
الارض يوم خلق الله
السموات والارض
ضعيف على أن المراد
جنسهما لا بالنسبة لمحل
بعينه (لزمه ربع عشرة)
للخبر الصحيح به وخرج
بذهبا وفضة غيرهما فلا
زكاة فيه (وفي قول
الحنس) قياساً على الركاز
الآتي بجامع الاخفاء في
الارض (وفي قول ان
حصل بتعب) أي كطحن
ومعالجة بنار (فربع
العشر ولا تخمسه) وبجواب
بأن من شأن المعدن
التعب والركاز عدمه
فأنظنا كلا بمطلته (ويشترط
النصاب) استخرجه واحد
أو جمع لعدم الأدلة
السابقة ولأن ما دونه
لا يحتمل الموازنة بخلافه
(لا الحول) لانه إنما اعتبر
لاجل تكامل النماء
والمستخرج من المعدن نماء
كله فأشبهه الشمر والزرع
(على المذهب فيهما) وخبر
الحول السابق مخصوص
بغير المعدن لانه يستنبط
من النص معنى يخصه

يتأمل مع ماسيأتي في الركاز من جعله من زوائده بصري عبارة سم قوله لانه من عين الوقف قضية شمول
الوقف له وصحته بالنسبة اليه فليظن ماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يمتنع التصرف فيه ولو لجهة الوقف
ولا يبعد أن يفعل به ما يفعل بالثمرة الغير المؤثرة إذا دخلت في الوقف ويتجه أن يقال إن أمكن الانتفاع به مع
بقاء عينه كجعله حلياً بما ينتفع به بمباح لبس أو إغارة أو إجارة وجب ولا فعل به ما يفعل بالثمرة ويحتمل أن
له حكم الارض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالارض اهـ وجرى شيخنا على هذا الاحتمال فقال وإن كان موجوداً
حال الوقفية فهو من اجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه اهـ (قوله ولزم ما الحكم المعين الخ) أي بان وقف
على معين لأن وقف على جهة عامة ونحو مسجد كرى (قوله وان ترددوا فكذلك) المفهوم منه أن المعنى
انه لازكاة فيه لانه من عين الوقف وقديتوقف في الحكم بوقفية مع احتمال حدوثه سم عبارة البصري
قوله وان ترددوا فكذلك أما عدم وجوب الزكاة فواضح لأن الاصل برأية الذمة ومع احتمال تقدمه على
الوقفية لازكاة وأما جعله من عين الوقف كما يقتضيه صيغة فحل تأمل لأن الاصل في كل حادث أن يقدر
بأقرب من ولهذا إذا شك في كون الركاز جاهلياً أو اسلامياً كان له حكم الاسلامي لا يقال لولو حظ ما ذكر
فينبغي أن تجب الزكاة ايضاً لانا نقول عارضه بالنسبة اليها الاصل المتقدم واما بالنسبة لثبوت الملك فلم يعارضه
شيء فنعين العمل به لا يقال يلزمه تبعيض الاحكام في أمر واحد لانا نقول لا مانع عند اختلاف المدارك
بل هو متعين حينئذ وله نظائر شتى فلي تأمل ثم رابت الفاضل المحشى قال وقديتوقف في الحكم بوقفية الخ اهـ
(قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده
فلم يأخذه حتى مضت احوال زكى لتلك الاحوال جميع ما علم انه كان موجوداً حينئذ وهو ظاهر كالا ينفى
سم عبارة البصري مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه زكى لسائر الاحوال ومقتضى ما يأتي
ان الوجوب في المعدن بحصول النبل في يده انه لا يزكى لعدم انعقاد سبب الوجود فليحجراه وقديقال
أن تحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول النبل في يده بل من أفراده قول المتن (لزمه
ربع العشر) أي سواء كان مديوناً ولا بناء على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولو استخرجه مسلم من دار
الحرب كان غنيمته تخمسه نهاية واسنى قال ع ش قوله مر بناء على أن الدين الخ أي وهو الراجح اهـ (قوله
للخبر الخ) ولا تجب عليه زكاة في المدة الماضية إذا وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك
الارض لا احتمال كون الموجود بما يخلق شيئاً فشيئاً والاصل عدم وجوب الزكاة مغنى ونهاية وتقدم في
الشرح مثله وعن سم والبصري ما يتعلق به (قوله غيرهما) أي كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد
نهاية ومغنى (قوله أي طحن الخ) أي وحفر نهاية ومغنى قول المتن (ويشترط النصاب) أي ولو
بضمه الى ما في ملكه من غير المعدن من جنسه او عرض تجارة يقوم به روض ويأتي في الشرح مثله (قوله او
جمع) عبارة الروض والنهية والمغنى ولو استخرج اثنان من معدن نصاباً زكاة للخطة اهـ زاد العباب
ويتمجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اهـ قال الشارح في شرحه أي نظير ما مر في الخلطة من اعتبار
الاتحاد في تلك الامور السابقة فيها حتى يصير المالان كالمال الواحد وقدينازع فيه بأنهم كالم يشترطوا
هنا الحول لانه نماء محض فلا يحتاج الى الارفاق كذلك لا يحتاج الى الارفاق ايضاً باشتراط اتحاد ما ذكر
وهذا أقرب للمعنى ولكلامهم اهـ (قوله بغير المعدن) الباء داخل على المقصور عليه فهو بمعنى
على (قوله معنى يخصه) أي كتكامل النماء هنا (قوله ووقت وجوبه) الى قوله أي ان نوى في

الوقف وقديتوقف في الحكم بوقفية مع احتمال حدوثه (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو
تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت احوال زكى لتلك الاحوال
جميع ما علم انه كان موجوداً حينئذ وهو ظاهر كالا ينفى (قوله أي كطحن الخ) لم يجعل من التعب حفر الارض
وقطعه منها (قوله استخرجه واحد او جمع) قال في الروض فرع إذا استخرج اثنان نصاباً زكاة للخطة اهـ

النهاية والمغنى (قوله) ووقت وجوبه حصول النبل (الخ) يتجه فيما لو ملك الارض باحياء وعلم أن فيه معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وانه يبلغ نصابا ان تجب الزكاة من حين الملك وان يجزى إخراج الخالص عنه قبل استخراجيه فليتأمل سم اي وقت ولهم وقت وجوبه حصول النبل بيده جرى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبلوغه النصاب (قوله) ووقت (الخ) اي وقت وجوب إخراج زكاة المعدن نهاية ومغنى (قوله) بعد التخليص والتنقية) اي عقب التخلية والتنقية من التراب ونحوه كما أن وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الإخراج التنقية ويجبر على التنقية كافي تنقية الحبوب مغنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التنقية وإن زادت مؤنتها على ما يحصل منها وتقدم في شرح وتجب بيده وصلاح الثمر واشتداد الحب ما يفيد خلافه فليراجع (قوله) ووجب قسط ما بقى) اي وان نقص عن النصاب كتلف بعض المار قبل التمكن مغنى ونهاية روض وعباب (قوله) كما من نظيره (الخ) اي كونه الحصاد والدياس مغنى واسنى وإيعاب (قوله) ثم) اي فى تنقية الحبوب كرى (قوله) فلا يجزى إخراجيه قبلها) ظاهره وان علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتمل الاجزاء حينئذ كما من نظيره فى إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما سم (قوله) ويضمنه (الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعى قبلها ضمن فيلزمه رده إن كان باقيا وبده إن كان تالفا ويصدق بيمينه فى قدره إن اختلفا فيه قبل التلف او بعده إذا لا اصل برادة الذمة فان تلف في يده قبل التمييز له غرمه فان كان تراب فضة قوم ذهب او تراب ذهب قوم بفضة فان اختلفا فى قيمته صدق الساعى بيمينه لانه غارم قال فى المجموع فان ميزه الساعى فان كان قدر الواجب أجزأه أو لا الرد التفاوت أو أخذه ولا شئ للساعى بعمله لتبرعه اه قال ع ش قوله هر ضمن اي من ماله لتقصيره فى الجملة بقبضه اه (قوله) اجزاء) اي فقوله السابق فلا يجزى إخراجيه (الخ) اي مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله) حينئذ) اي بعد التمييز (قوله) ان نوى) اي المالك المخرج كرى (قوله) وإنما فسد القبض) يحتمل ان المراد الفساد ظاهر او انه بالتمييز يتبين الاعتداده وإلا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) أي فيما إذا تلف في يده قبل التمييز والمراد بالتراب فى الموضوعين المعدن المخرج نهاية ومغنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما ياتى (الخ) يقدح فى هذا الفرق ما تقدم من ان شرط الاسترداد فى إخراج الردى عن الجيد فى النقود ان يبين انه عن زكاة ذلك المال وقاسوه على مسألة التعجيل والخاص ان الاوجه التقييد كافي مسألة إخراج الردى عن الجيد والمغشوش عن الخالص ثم رابت الفاضل المحشى اشار الى ذلك بمن يدبسط فعليك بمراجعتي بصرى (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله) فاشترط فى الرجوع شرطه) قد يقال ما لا يجزى فى ذاته أقرب

(قوله) ووقت وجوبه حصول النبل بيده) يتجه فيما لو ملك الارض باحياء مثلا وعلم أن فيها معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وانه يبلغ نصابا ان تجب الزكاة من حين الملك وان يجزى إخراج الخالص عنه قبل استخراجيه فليتأمل (قوله) ووجب قسط ما بقى) اي وان نقص عن النصاب روض (قوله) فلا يجزى إخراجيه قبلها) ظاهره وان علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى المستحق ويحتمل الاجزاء حينئذ كما من نظيره فى إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما (قوله) فكان قدر الواجب) عبارة شرح الروض عن المجموع فان كان قدر الواجب أجزأه أو لا الرد التفاوت أو أخذه ولا شئ للساعى بعمله لانه متبرع اه (قوله) اجزاء (الخ) فقوله السابق فلا يجزى إخراجيه (الخ) اي مادام كذلك لا مطلقا (قوله) فسد القبض) يحتمل ان المراد الفساد ظاهر او انه بالتمييز يتبين الاعتداده وإلا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) اي فيما إذا تلف في يده قبل التمييز وغرمه قال فى شرح الروض فان اختلفا فى قيمته صدق الساعى لانه غارم اه (قوله) وعليه يفرق (الخ) قد يفرق بأن الإخراج قبل الوجوب يناسب التبرع (قوله) فاشترط فى الرجوع به شرطه) قد يقال ما لا يجزى فى ذاته أقرب الى التبرع مما يجزى فى ذاته فليحتج

ووقت وجوبه حصول النبل بيده ووقت الإخراج بعد التخليص والتنقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الإخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقى ومؤنة ذلك على المالك كما من نظيره ثم فلا يجزى إخراجيه قبلها ويضمنه قابضه ويصدق فى قدره وقيمه ان تلف لانه غارم ولو ميزه الآخذ فكان قدر الواجب أجزأه أى ان نوى به الزكاة حينئذ وكذا عند الإخراج فقط فيما يظهر لوجود قدر الزكاة فيه وإنما فسد القبض لاختلاطه بغيره وبه فارق ما لو قبض سحلة فكبرت فى يده ويقوم تراب فضة بذهب وعكسه (تنبيه) ظاهر اطلاقهم هنا ضمان قابضه انه يرجع عليه به وان لم يشرط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين ما ياتى فى التعجيل بأن المخرج ثم يجزى فى ذاته وتبين عدم الاجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لصحة قبضه فاشترط فى الرجوع به شرطه

الى التبرع بما يجزى في ذاته فليحتج للشرط بالاولى سم (قوله فانه غير مجزى الخ) لك ان تمنعه بأنه لو كان غير مجزى في ذاته لما جاز اذا مزه فكان قدر الواجب سم (قوله ففساد القبض الخ) هذا صريح في ان مدار الفرق فساد القبض فقد ينقض هذا بانهم قد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان اه سم بخذف قول المتن (ويضم بعضه الخ) اى بعد نيله (قوله ان اتحد) الى قوله بخلاف الخ في النهاية إلا لفظة نخوف في غير نحو نزهة وكذا في المعنى إلا قوله اى لغير الى ثم عاد (قوله ان اتحد المعدن لان تعدد الخ) عبارة المغنى والنهاية ان اتحد المعدن أى المخرج وتتابع العمل كما يضم المتلاحق الخ ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقارباً وتباعداً اذا غالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في الركاز نقله في الكفاية عن النص اه فافاد انه يشترط اتحاد المخرج ايضاً بان كان جنساً واحداً ويمكن ان المراد بالمعدن في كلام الشارح ما يشملهما وبالضمير المستتر في قوله لان تعدد الخ المعنى الثانى فقط على طريق الاستخدام (قوله وكذا الركاز) الاولى تقديمه على قوله لان تعدد الخ ليفيد الاشتراك في الشروط الاتية أيضاً (قوله وان اتلف أو لافأولا) أى كان كان كلما اخرج شيئاً باعه او وهبه الى ان اخرج نصاً باه فيجب زكاة الجميع ويتبين بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعدده قياساً على ما ذكره ابن حجر في زكاة الثابت عش اه بجزمى (قوله اى لغير الخ) عبارته في الايعاب اى الحاجة كما هو ظاهر اه (قوله اى لغير نحو نزهة) يقتضى انه لو سافر لغرض لا يتعلق بالاستخراج انه يكون عذراً وهو محل تأمل لانه اعراض عن العمل فلو قيد السفر بما يتعلق بالاستخراج لكان متجهائهم رأيت الا ذرعى قال وينبغى ان يفرق بين سفر وسفر والزر كشي عن ابن عبد السلام ان المسئلة مصورة بالسفر بغير اختياره بصرى اقول ما ذكره متجه معنى لكن قضية اطلاق شرح المنهج والروض والمغنى السفر وتقييد التحفة كالنهاية والايعاب بما تقدم بحثنا ان الاطلاق هو المنقول وانهم لم يرضوا بما نقله الزركشى عن ابن عبد السلام (قوله والا يقطعه بعذر) اى بان قطعه بلا عذر نهاية ومعنى (قوله فلا ضم الخ) نعم يتسامح بما اعتيد للاسراحة فيه من مثل ذلك

للشرط بالاولى (قوله بخلافه هنا) ينبغى أن يجزى على ما لا يقال هنا فيما لو أخذ الرطب عن زكاة ما يتم (قوله فانه غير مجزى في ذاته ففساد القبض الخ) صريح في ان مدار الفرق فساد القبض لعدم الاجزاء وحينئذ فقد ينقض هذا الفرق ما صرحوا به في باب زكاة النقد بما نصه واللفظ للروض وشرحه لا يجزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح كالأخرج مريضة عن صحاح وله استردادها كما يأتى في الفرع الاقنى ثم قال وإذا اخرج ردياً عن جيد كان اخرج خمسة معيبة عن مائتين جيدة فله استرداده كما لو بجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول هذا ان بين ذلك عند الدفع وإلا فلا يسترداه فقد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من أصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان كما ترى فان قلت هذا الكلام إنما أفاد اشتراط البيان وكلام الشارح في شرط الاسترداد هو غير مجرد البيان قلت هما واحد في الحكم كما يعلم من مبحث التعجيل فسيأتى فيه انه يكفي في الاسترداد مجرد قوله هذه زكأتى المعجلة وان لم يشترط الاسترداد على انه لا حاجة بنا الى ذلك فان كلامهم هذا مصرح بعدم الاسترداد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقرر وفرق الشارح المذكور مصرح بالاسترداد عند عدم الشرط نظراً لفساد القبض فان قلت مدار الفرق انه مجزى في ذاته مع فساد القبض قلت لا نسلم انه غير مجزى في ذاته وإلا لم يجزى إذا مزه فكان قدر الواجب (قوله ففساد القبض الخ) قد يشكل فساد القبض من أصله مع ما تقدم من الاجزاء إذا مزه الساعى فكان قدر الواجب (قوله ان تعدد الخ) وظاهر اى ما أخرجه من احد المعدنين يضم الى ما أخرجه من الاخر قبله في كمال النصاب كما يعلم بما يأتى آنفاً (قوله وكذا الركاز) قال في شرح الروض نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط بقاء الاول بملكه) كذا في الروضة عن التهذيب وعبارة الروض وان اتلفه أو لافأولا اهو لا يخفى اشكال ذلك لان النصاب حينئذ لم يجتمع في ملكه وفي شرح الروض وشرط الضم اتحاد المعدن فلو

بخلافه هنا فانه غير مجزى في ذاته ففساد القبض من أصله فلم يحتج لشرط (ويضم بعضه الى بعض ان) اتحد المعدن لا ان تعدد وإن تقارب وكذا الركاز (وتتابع العمل) كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول بملكه وان اتلف أو لافأولا (ولا يشترط) في الضم (اتصال النيل على الجديد) لانه لا يحصل غالباً إلا متفرقا (واذا قطع العمل بعذر) كاصلاح القوهرب اجبر ومرض وسفر أى لغير نحو نزهة فيما يظهر أخذاً مما يأتى في الاعتكاف ثم عاد اليه (ضم) وإن طال الزمن عرفاً لانه عا كلف على العمل متى زال العذر (ولا يقطع بعذر) فلا ضم وإن قصر الزمن عرفاً لانه اعراض ومعنى عدم الضم

أنه لا (يضم الأول الى الثاني) في اكمال النصاب بخلاف ما يملكه بغير ذلك فإنه يضم اليه نظير ما ياتي (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى ما يملكه) من جنسه او عرض تجارة تقوم بجنسه ولو (بغير المعدن) كارت وان غاب بشرط علمه ببقائه (في اكمال النصاب فان كمل به النصاب) زكى الثاني فلو استخرج بالاول خمسين ثم استخرج تمام النصاب لم يضم الخمسين لما بعدها فلا زكاة فيها ويضم المائة والخمسين لما قبلها فيزكيها لعدم الحول ثم اذا اخرج حق المعدن من غيرهما ومضى حول من حين كمال المائتين لومه زكاتها ولو كان الاول نصا بضمم الثاني اليه قطعاً (وفي الركاز) اى المركز اذا استخرجه اهل المتفق عليه ولعدم المؤنة وبه فارق ربع العشر في المعدن والتفاوت بكثرة المؤنة وقتلتها مفهودة في المعشرات (يصرف) كالمعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض كالحب والتمر وبه اندفع قياسه بالنقي (وشرطه النصاب والنقد) الذهب او الفضة ولو غير مضروب (على المذهب) كالمعدن فياتي هنا مامر ثم في التكميل بما عنده (لا الحول) لاجماعا

العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساعح بأكثر منه كما قال المحب الطبري أنه الوجه وهو مقتضى التعليل نهاية (قوله في اكمال النصاب) اى حتى يزكى الاول سم (قوله بخلاف ما يملكه) اى بان كان في ماله عند حصول الاول تمام النصاب سم عبارة الروض مع شرحه فرع وان استخرج دون النصاب من معدن اوركاز وفي ماله نصاب من جنسه او من عرض تجارة يقوم به زكى المستخرج في الحال لضمه الى ما في ماله لان كان ماله غائباً فلا يلزمه حتى يعلم سلامته فيتحقق لزوم وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب كان ملكاً مائة درهم فنال من المعدن مائة فيزكى المعدن في الحال اه وفي العباب مع شرحه ما يوافق (قوله فانه الخ) اى الاول (قوله اليه) اى ما يملكه (قوله نظير ما ياتي) اى انفا في قول المصنف كما يضمه الخ قول المتن (ويضم الثاني الى الاول) اى ان كان باقياً نهاية ومغنى وعباب قال ع ش اى فان تلف قبل إخراج باقى النصاب فلا زكاة ولا يشكل هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء الاول الخ لان ما مر حيث تتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر اه وفي البصرى ما يوافق (قوله ولو بغير المعدن) دخل ماله ماله من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله كارت) اى وهبة وغيرهما نهاية (قوله بشرط علمه ببقائه) اى بقاء ماله الغائب وقت الحصول عباب وروض (قوله ثم استخرج تمام النصاب) اى مائة وخمسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير عذر ايعاب (قوله فان كمل) الى قوله ولو كان الاول في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله ثم اذا اخرج الخ) عبارة المغنى وينعقد الحول على المائتين من حين تمامهما اذا اخرج الخ (قوله ومضى حول الخ) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النبل إن كان نقد وأخرج زكاة المعدن من غيرهما اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النبل في نحو هذا المثال وإن اخرج من غيرهما النقص النصاب الى حين الاخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي ان ياتي هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رايت الشارح في شرح العباب بعد ان قال واخرج زكاة النبل من غيرهما قال مانصه ومرويات في نظائره بسط فاعرفه اه ولعله اشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في جوابه بما قيل في نظائره فليتامل سم (اى المركز) الى قوله نظير ما ياتي في النهاية الا قوله وكان سبب الى امان وكذا في المغنى الا قوله واليدله (اذا استخرجه اهل الزكاة) خرج به المكاتب فلا زكاة فيما وجدته مع انه يملكه وما وجدته العبد فلسيدة فلتزومه الزكاة وما وجدته المبيع فلتزى النوبة ان تهايا ولا فلهما كرى على بافضل قول المتن (مصرف الزكاة) المصروف بكسر الراء محل الصرف وهو المراد هنا وبفتحها مصدر مغنى قول المتن (وشرط النصاب) اى واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم ع ش (قوله او الفضة) الاولى الى الواو (قوله) فياتي هنا مامر ثم في التكميل الخ سكت عما اذا قطع الاخراج بعذرا وبغيره ثم اخرج هل يضم كل من الاول والثاني الى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فايراجع سم أقول كلام العباب كالصريح في أن الركاز

تعد لم يضم تقار بأو تباعداً وكذا في الركاز نقله في الكفاية عن النص اه (قوله في المتن فلا يضم الاول الى الثاني) اى حتى يزكى الاول (بخلاف ما يملكه) اى بان كان في ماله عند حصول الاول تمام النصاب (قوله ولو بغير المعدن) دخل ماله ماله من معدن آخر ولو دون نصاب (ومضى حول من حين كمال المائتين) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النبل ان كان نقد في شرح الروض وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب فيزكى المعدن في الحال وينعقد الحول عليهما من حين النبل إن كان نقداً اه واخرج زكاة المعدن من غيرهما في المثال المذكور اى وهو ماله ملكاً مائة درهم ونال من المعدن مائة اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النبل في نحو هذا المثال وان اخرج من غيرهما النقص النصاب الى حين الاخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي ان ياتي هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رايت الشارح في شرح العباب بعد ان قال واخرج زكاة النبل من غيرهما في المثال المذكور اى وهو ما تقدم عن شرح الروض قال مانصه ومرويات في نظائره بسط فاعرفه اه ولعله اشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في جوابه بما قيل في نظائره فليتامل (قوله) فياتي هنا مامر ثم في التكميل بما عنده) سكت عما اذا قطع الاخراج

وكان سبب عدم جريان
خلاف المعدن هنا الحصول
هنا دفعة فلم يناسبه الحول
وذلك بالتدريج وهو قد
يناسبه الحول (وهو) أى
الركاز (الموجود) يدفن
لاعلى وجه الارض او
على وجهها وعلم ان نحو
سبل أظهره فان شك أو
كان ظاهر افلطة (الجاهلي)
اي دفن الجاهلية وهم
من قبل الاسلام أى بعثه
صلى الله عليه وسلم وبعبارة
اصله على ضرب الجاهلية
والروضة دفن الجاهلية
ورجحت بان الحكم منوط
بدفنهم إذ لا يلزم من
كونه بضربهم كونه دفن
في زمن الاحتمال إن مسلما
وجده ثم دفنه كذا قاله
وأجيب بان الاصل
والظاهر عدم أخذه ثم
دفنه ولو نظر لذلك لم يوجد
ركاز أصلا قال السبكي
والحق انه لا يشترط العلم
بكونه من دفنهم لتعذره
بل يكتفى بعلامة تدل عليه
من ضرب أو غيره ولو
وجد دفن جاهلي بملك من
عاصر الاسلام وعاندهم
فيه (فان وجد اسلامي)
كان يكون عليه قرآن أو
اسم ملك إسلامي (علم
مالكه) بعينه (فله) فيجب
رده اليه (وللا) يعلم مالكه

على تفصيل المعدن وفي الايعاب عن المجموع اتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمعدن في تنعيم النصاب
وجميع هذه التفريعات سواء فاقوا خلافاه وبعبارة الكردى على بافضل وما اخرج من ركاز تارة
يضم بعضه إلى بعض وذلك إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعذر كاصلاح القوهرب اجير
وسفر لغير نزهة وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الاول وذلك إذا انقطع
العمل بغير عذر وإن قصر الزمن نعم يتسامح بما اعتيد للاستراحة فيه من ذلك العمل او تعدد الركاز ثم
معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب زكاة الجميع ومعنى ضم الثاني إلى الاول دون عكسه وجوب الزكاة في
الثاني فقط فلو وجد مائة مثلاثم وجد مائة أخرى من ذلك المحل ولم يكن ثم ما يقطع المتتابع بينهما كما هي حاله
وإن لم تسكن المائة الاولى باقية عنده كان اتلف الاول ولو وجد مائة الاخرى في ركاز ثان او كان ثم ما
يقطع المتتابع بين الاخرين زكى المائة الثانية حالا دون الاولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذى
يملكه من غير الركاز نصاب فاكثر وجنسهما متحدان نال الركاز مع تمام حوله الذى يملكه من غير
الركاز زكاهما حالا او نال الركاز في اثنا حول ماله زكى الركاز حالا وماله لحوله وإن كان ماله الذى يملكه دون
نصاب وماله من الركاز يكمل النصاب زكى الركاز حالا وانعقد الحول من تمام النصاب بحصول النيل وهذا
التفصيل جميعه يجرى في المعدن اه (قوله إجماعا) عبارة النهاية والمعنى بلا خلاف اه (قوله) وكان سبب
الخ لا يخفى ما فيه سم عبارة المعنى فلا يشترط أى الحول بلا خلاف وإن جرى في المعدن خلاف المشقة فيه اه
قول المتن (وهو الموجود الجاهلي) أى في موات مطلقا سواء كان بدار الاسلام ام بدار الحرب وإن كانوا
يدفون عنه وسواء احياءه الواجد ام اقطعه ام لانهية وشرح الروض ويأتى في الشرح ما يوافقه (قوله) بدفن
الخ عبارة النهاية ولا بد أن يكون الموجود مدفونا فلو وجد ظاهر او علم ان السبل أو السبع أو نحو ذلك
أظهره فركازا وانه كان ظاهر افلطة فان شك فبكالو ترد في كونه ضرب الجاهلية او الاسلام اه (قوله) وهم
من قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حينئذ ومن قبل عيسى وغيره مر اسم عبارة الرشيدى ويشمل ما إذا
دفنه احد من قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الاذرى ما يفيد انه ليس بركازا وانه لو رثتهم
أى إن علموا أو لا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فراجع اه (قوله) ورجحت أى عبارة الروضة كردى (قوله)
قال السبكي الخ) وهو متعين نهاية ومعنى (قوله) بل يكتفى بعلامة من ضرب الخ) أى كان يوجد عليه اسم
ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعدم مبعثه ^{صلى الله عليه وسلم}
فلا يكون ركازا بل فينا غش (قوله) ولو وجد الخ) عبارة النهاية والاسنى ويعتبر في كونه ركازا أن
لا يعلم ان مالكه بلغته الدعوة وعاندهم أو لا فهو فى كافى المجموع عن جمع واقعه وقضيته ان دفن من ادرك
الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز اه قال ع ش قوله مر ولم تبلغه الدعوة أى او بلغته ولم يعانده اه
(قوله) وعاندهم وفى) لعل محله ما لم تعقد له ذمة وله وارث وإلا لوارثه إن لم يكن هو موجودا وما لم يكن
موجودا أو يؤخذ قبره اعليه أو بنحو سرقة أو لا فهو غنيمة سم (أو اسم ملك إسلامي) لو أريد بالاسلامى أى
في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام شمل ملك الكفار والظاهر ان الحكم صحيح فتأمل سم عبارة النهاية والمعنى
وهى اسم ملك من ملوك الاسلام ظاهرة في عدم الشمول وتقدم عن ع ش ما يفيد ان ما وجد عليه اسم ملك
كافر علم وجوده بعد المبعث فى قول المتن (علم مالكه) شامل لنحو الذى ولا ينافيه ما سياتى في التنبيه لان ذلك في
بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضم كل من الاول والثاني إلى الآخر مطلقا وعلى تفصيل المعدن فليراجع (قوله)
وكان سبب الخ) لا يخفى ما فيه (قوله) وهم من قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حينئذ ومن قبل عيسى وغيره مر
(قوله) يملك من عاصر الاسلام وعانده الخ) قال في شرح الروض ويؤخذ منه ان دفن من ادرك الاسلام ولم
تبلغه الدعوة ركاز اه (قوله) وعاندهم وفى) لعل محله ما لم تعقد له ذمة وله وارث وإلا لوارثه إن لم يكن هو
موجودا وما لم يكن موجودا أو يؤخذ قبره اعليه أو بنحو سرقة أو لا فهو غنيمة (أو اسم ملك إسلامي) لو أريد
بالاسلامى أى في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام شمل ملك الكفار والظاهر ان الحكم صحيح فتأمل (قوله)

الجاهلي المجهول الموجد بغير الملك وللحربي وظاهر ان حكمه كبقية امواله وفي الروض وان وجد في ملك
اي لحربي في دار الحرب فله حكم النبي . إن أخذ بغير قهر كافي شره لا ان دخل بامانهم اي فيرد على مالكة وجوبا
وان اخذ اي قهرا فهو غنيمة اه وفي العباب وما وجد بمملوك بدار الحرب غنيمة مطلقا قال في شره اي سواء
اخذ قهرا ام غير قهر كسرقة واختلاس واما قول الامام في القسم الثاني انه في اي الذي اعتمده الروض
فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان واخذ ما لهم بلا قهر امان ياخذ خفية فيكون سارقا او
جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعترض الاسنوي ما ذكره من اختصاص الاخذ بهما بان
الصحيح الذي عليه الاكثر ان غنيمة خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد اختصاص الاخذ
بمعدن الخمس سم (قوله كذلك) اي بعينه (قوله هذا الخ) اي قول المصنف والافلطة (قوله بنحو موات)
اي كسجد وشارع (قوله بدارنا الخ) اي بخلاف مالو وجد بمملوك في دار الحرب ولم يدخلها بامانهم فهو
غنيمة او بامانهم فيجب رده على مالكة كودي على بافضل وتقدم عن سم مثله بزيادة (قوله بقيدة) وهو
عدم العلم بمالكة ووجوده بنحو موات (قوله تغليبنا الخ) اي ولان الاصل في كل حادث ان يقدر باقرب
من بصرى قول المتن (اذا وجد الخ) اي وكان من اهل الزكاة وهل يشمل الاهل الصبي والمجنون لان الظاهر
ملكهما ما استخرجاهم والزكاة تجب في مالهما سم وتقدم عن ع في المعدن الجزم بالشمول (قوله ولو بدارهم
الخ) وسواء احياء الواجد ام قطعاهم لا مغنى (قوله جاهلية) راجع لما قبل القبور ايضا (قوله او في موقف
عليه الخ) قال سم على المنهج فرع في اصل الروضة ان وجده بموقوف بيده فهو ركاز كذا في التهذيب انتهى
اي فهو له كما اعتده مر فلو نقاه من بيده الوقف فينبغي ان يعرض على الواقف فان ادعاه فهو له والا
فلمن ملك منه ان ادعاه وهكذا الى المحي وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود
لناظر او للمستحق لان الحق له والنظر انما يتصرف له الاقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد هل
ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغي نقاه ناظر لا يصح نفيه فليحجر ركل ذلك ع (قوله واليد له)
ظاهره وان كان اليد عليه لغيره قبل وهو وقفة قضية كلام سم وع (قوله نظير ما ياتي عن المجموع الاتي)
ليس زائدا على هذا الا بالقيد الاتي سم (قوله بما فيه) اي من قوله انه محمول على الظاهر فقط الخ (قوله فان
كان) اي ما وجد فيه الركاز (قوله صرف الجهة الوقف) يتامل هذا مع ما تقدم في المعدن المعلوم وجوده حال
الوقفية بصرى وقد يفرق بجزئية المعدن من الارض الموقوفة خلقة دون الركاز (قوله يوجد ذلك) اي قوله
او في موقف عليه (قوله في ارض) الى المتن في النهاية (قوله فغنيمة) اي فللغنائم (قوله في) اي فلاهل
النبي . نهاية قول المتن (او شارع) اي او طريق نافذ نهاية (قوله لان يد المسلمين الخ) اي ولان الظاهر انه

في المتن علم مالكة) شامل لنحو الذي ولا ينافيه ماسيات في التنبيه لان ذلك في الجاهلي المجهول الموجود
بغير الملك وللحربي وظاهر ان حكمه كبقية امواله وفي الروض وان وجد في ملك اي لحربي في دار الحرب
فله حكم النبي اي ان اخذ بغير قهر كافي شره لا ان دخل بامانهم اي فيرد على مالكة وجوبا وان اخذ
اي قهرا فهو غنيمة اه وفي العباب وما وجد بمملوك بدار الحرب غنيمة مطلقا قال في شره اي سواء
قهر ام غير قهر كسرقة واختلاس واما قول الامام في القسم الثاني انه في اي الذي اعتمده الروض
فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان واخذ ما لهم بلا قهر امان ياخذ خفية فيكون
سارقا او جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعترض الاسنوي ما ذكره من اختصاص
الاخذ بهما بان الصحيح الذي عليه الاكثر ان غنيمة خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد
اختصاص الاخذ بمعدن الخمس سم (قوله في المتن ولان ملكه الواجد وتلزمه الزكاة الخ) اي ان كان اهلا
للزكاة وهل يشمل الاهل الصبي والمجنون لان الظاهر ملكهما ما استخرجاهم والزكاة تجب في مالهما
(فرع) المكاتب يملك ما ياخذ من المعدن اي والركاز ولا زكاة عليه وما ياخذ العبد فليسيده اي
فتلزمه زكاته روض (قوله نظير ما ياتي عن المجموع) الاتي ليس زائدا على هذا الا بالقيد الاتي

كذلك (فلطة) فيعطى
أحكامها من تعريف وغيره
هذا إن وجد بنحو موات
أما إذا وجد بمملوك بدارنا
فهو للمالكة فيحفظ له حتى
يؤيس منه فان أيس منه فهو
لبيت المال وإن كان عليه
ضرب الاسلام لانه مال
ضائع (وكذا) يكون لقطه
بقيدة (إن لم يعلم من اي
الضربين هو) كتبر وحلى
وما يضرب مثله جاهلية
والسلاما تغليبنا لحكم
الاسلام (ولان مالكة) أي
الجاهلي (الواجد) له
وتلزمه الزكاة فيه (إذا
وجد في موات) ولو بدارهم
وإن ذبوا عنه ومثله خراب
أو قلا أو قبور جاهلية
(أو ملك احياء) أو في
موقوف عليه واليد له نظير
ما ياتي عن المجموع بما فيه
فان كان موقوفا على نحو
مسجد أو جهة عامة صرف
لجهة الوقف على الأوجه
ويوجه ذلك بأنه لتبعيته
للارض نزل منزلة زوائدها
لعدم المعارض ليد عليه
(فان وجد في أرض غنيمة
فغنيمة أوفى فقي أو في
(مسجد أو شارع) ولم
يعلم مالكة (فلطة على
المذهب) لان يد المسلمين
عليه وقد جهل مالكة

وبحث الأذرعى ان من سبل ملكه طريقا يكون له وان ماسبله الامام طريقا من (٢٨٩) بيت المال يكون لبيت المال وان

المسجد لو علم أنه بنى في موات
فهو ركاز ولا يغير المسجد
حكمه قال وصورة الماتن
مالا إذا جعل حاله وتعجب
منه الغزى بأن المسجد
والشارع صار فى يد المسلمين
واختصوا بهما ويرد بأن
اختصاصهم بهما أمر حكى
طارىء فلم يقتض يداهم
على الدفن فلم يبقا وبجمله
ولا يقال الواقف ملكه
لأنه يكتفى فى مصير المسجد
بنيته وما هو كذلك لا يحتاج
لتقدير دخوله بملكه وبأنه
يلزمه ان من وجده بملكه
لا يكون له بل لمن انتقل منه اليه
ولا قائل به ويرد بان هذه
ليست نظرية مسئلتنا لان
فيها تعاور أملاك ومسلتنا
ليس فيها الاطرو ومسجدية
أو شارعية وقد علمت أنها
لا تقتضى ملكا ولا بداحسية
فلم يخرج ما قبله عن حكمه
وقوله لا قائل به برده قول
الأذرعى وتبعوه بل نقله
شارح عن الأصحاب ان من
ملك مكانا من غيره بنحو
شراء يكون له بظاهر اليد
ولا يحل له أخذه باطنا بل
يلزمه عرضه على من ملكه
منه ثم من قبله وهكذا إلى
الحجي ويأتى هذا فى واقف
نحو مسجد ملك أرضه بنحو
شراء فاليد له ثم لورثته
ظاهرا كالشترى (أو)

لمسلم أو ذمى ولا يحل تملك مالها بغير بدل قهر انما به (قوله وبحث الأذرعى الخ) والوجه حمل كلام الأذرعى
على ما لو لم يعض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركاز فى مجلس التسبيل وكلام الغزى على ما إذا
مضى ما ذكر لأنه قبل المضى يعلم أنه كان موجودا قبل التسبيل فيكون ملكا للمسبيل ولم يخرج عن ملكه
بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن بعد التسبيل وأنه كان مملوكا لبعضهم
بطريق شرعى ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسيا فى تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا ان احتمال
صدقه ولو على بعد الخ سم وبصرى وزاد الاول وهذا كله فى مملوك سبيل وامالو بنى مسجدا فى موات فانه
يصير مسجدا من غير تقدير دخوله فى ملكه والوجه فيما وجد فيه انه ان وجد قبل مضى زمن يمكن دفنه
فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على اباحته فليملكه واجده اذا لم يسبق ملك احد عليه وان وجد بعد مضى
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لان اليد صارت للمسلمين كما تقدم اه (قوله طريقا) أى أو مسجدا انما به
وسم (قوله يكون له) فديقال القياس ان يقال يكون له ان ادعاه وإلا فلن ملك منه إلى اخر ما يأتى ثم رايت
الشارح ذكر هذا فى الصفحة الآتية سم (قوله طريقا) أى أو مسجدا انما به (قوله مالا إذا جعل حاله) أى
حال المسجد كرى (قوله وتعجب منه الغزى الخ) اعتمد النهاية ما قاله الغزى وتقدم عن سم والبصرى
الجمع بين ما بحثه الأذرعى وما قاله الغزى (قوله ويرد) أى ما قاله الغزى (قوله يلزم بقاؤه الخ) أى فيكون
للمسبيل ان سبق ملكه الأرض على التسبيل وإلا فلو اجده (قوله ولا يقال الخ) أى فيما لو بنى مسجدا
فى موات (قوله لأنه الخ) متعلق بالنفى وعلته (قوله وبأنه الخ) عطف على بان المسجد الخ وخمير يلزمه
يرجع إلى الأذرعى كرى (قوله ويرد) أى قول الغزى انه يلزمه الخ (قوله بان هذه الخ) أى مشئلة من
وجده فى ملكه وكذا الضمير فى قوله لأن فيها الخ (قوله أنها) أى المسجدية أو الشارعية وكذا ضمير قوله
ما قبلها (قوله وقوله) أى الغزى (قوله برده قول الأذرعى الخ) اقول بل قول الماتن الآتى او فى ملك شخص
الجمع التامل فتامل سم عبارة البصرى بل المسئلة مصرح بها فى اصل الروضة وعبارتها وما إذا كان
الموضع الذى وجد فيه السكنى للواجد فان كان قد أحياء فلو وجده ركازا وإن كان انتقل اليه من غيره لم يحل
له اخذه بل عليه عرضه على من ملكه منه وهكذا حتى ينتهى إلى المحي انتهت اه (قوله ويأتى هذا) أى
قول الأذرعى ان من ملك مكانا الخ (قوله فاليد له) أى الواقف (ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهر ان لم يعض بعد
الواقف ما يمكن فيه السكنى اما إذا مضى ذلك فاليد للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتى فى مسئلة

(قوله وبحث الأذرعى ان من سبل ملكه طريقا يكون له) فديقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاه وإلا
فلن ملك منه إلى اخر ما يأتى وقياس بحث الأذرعى المذكور انه لو وقف ملكه مسجدا كان له أى ان ادعاه وإلا
فلن ملك منه إلى اخر ما يأتى ثم رايت الشارح ذكر هذا على ما يأتى وقد يقال ما بحث فى المسائل الثلاثة ظاهرا
باطنا وكذا ظاهر امام يعض بعد التسبيل والبناء مدة تحتل الكثرة إذ لا بد حينئذ للمسبيل مع الاحتمال
والوجه حمل كلام الأذرعى على ما لو لم يعض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركاز فى مجلس
التسبيل وكلام الغزى بعد على ما إذا مضى ما ذكر لأنه قبل المضى يعلم أنه كان موجودا قبل التسبيل فيكون
ملكاً للمسبيل ولم يخرج عن ملكه بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن بعد
التسبيل وأنه كان مملوكا لبعضهم بطريق شرعى ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسيا فى تنازع نحو البائع
والمشتري من قوله هذا ان احتمال صدقه ولو على بعد الخ فتامله وهذا كله فى مملوك سبيل وامالو بنى مسجدا فى
موات فانه يصير مسجدا من غير تقدير دخوله فى ملكه والوجه فيما وجد فيه انه ان وجد قبل مضى زمن يمكن
دفنه فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على اباحته فليملكه واجده اذا لم يسبق ملك احد عليه وإن وجد بعد مضى
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لان اليد صارت للمسلمين كما تقدم (قوله وتعجب منه الغزى الخ) اعتمد مر
ما قاله الغزى (قوله برده قول الأذرعى الخ) اقول بل قول اتن الآتى او فى ملك شخص الجمع التامل فتامل
(قوله فاليد له ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهر ان لم يعض بعد الواقف ما يمكن فيه السكنى اما إذا مضى ذلك فاليد

واليدله على ما في المجموع عن البغوى (٣٩٠) مشيرا إلى التبرى منه بما ابدته في شرح العباب مع بيان أن غيرى سبقنى إليه

وأنه محمول على الظاهر فقط
أو الباطن إن كان وارث
الواقف مستغرقا لتركته
(فله ان ادعاه) أو لم ينفعه عنه
على ما صوبه الاسنوى
لكنه مردود بلايين كامتعة
الدار وقال الاسنوى لا بد
منها ان ادعاه الواجد وهو
ظاهر (ولا يدعه) (هـ) هو
(لمن ملك منه) ثم لمن قبله
(وهكذا) يجرى كما تقرر
(حتى ينتهى) الامر (إلى
الحجى) للأرض أو من أقطعه
السلطان إياها بأن ملكه
رقتها وإن لم يعمرها والقول
بتوقف ملكه على إحيائها
غلط أو من أصابها من غنيمة
عامرة أو عمرها فتكون له
أو لوارثه وإن لم يدعه بل
وإن نفاه كما يصرح به كلام
الدارمى لأنه ملكه بالأحياء
أو نحوه تبعا للأرض ولم
يزل ملكه عنه ببيعها لأنه
مسدود منقول فيخرج
خمسه الذى لزمه يوم ملكه
وزكاة باقية للسنين الماضية
كضال وجده فان قال بعض
الورثة ليس لمورثى سلك
بنصيبه ما ذكر فان ايس
من ماله تصدق به الامام
أو من هو فى يده ولا ينافى
هذا ما مر فى نظيره أنه
ليت المال لأن ماليت
المال للامام ومن دخل

التنازع وليس نظير مسألة المشتري المذكورة لأن بده ثابتة فى الحال بخلاف يد الواقف المذكور وحينئذ
فالقياس ان ما وجد فيه لقطه فليتامل سم (قوله) (واليدله) خرج به مالهو كانت لناظره فانظر لو ادعاه الناظر
حينئذ ينتج انه له إن لم يحتمل سبق وضع يد الموقوف عليه ودفعه إياه وإلا فلا لأن بده نائبة عن الموقوف عليه
سم (قوله) على الظاهر فقط) أى وما فى الباطن فلا يحل له ايعاب (قوله) ان كان) أى الواجد (قوله) اولم
ينفعه) إلى قول المتن ولو تنازعه فى النهاية إلا قوله بأن ملكه إلى فيكون وقوله بل وإن نفاه إلى لأنه ملكه وكذا
فى المغنى إلا قوله وقال الاسنوى إلى المتن (قوله) (وإن لم ينفعه عنه) عبارة المغنى والنهاية وكذا قالاه وقال ابن
الرفعة والسبكي الشرط انه لا ينفعه قال الاسنوى وهو الصواب كسائر ما بيده والمعتمد ما قالاه وبفارق سائر
ما بيده بانها ظاهرة معلومة غالبا بخلافه فاعتبر دعواه لاحتمال ان غيره دفعه اه (قوله) (والا يدعه)
أى بأن سكنت عنه أو نفاه نهاية ومعنى قول المتن (فلن ملك منه) ويقوم وورثته مقامه بعد موته فان نفاه
بعضهم سقط حقه وسلك بالباقي ما ذكر مغنى ونهاية قال ع ش (قوله) (فلن ملك منه) (الخ) قياس ما قدمه
فيمر وجده فى ملكه انه لا يكفى هنا مجرد عدم النفي بل لا بد من دعواه ثم ما تقرر انه لمن ملك منه او ورثته
ظاهر ان علموا به وادعوا ولم يعلموا او اعلمهم بذلك واعلامهم واجب لكن اطردت العادة فى زماننا بان من
نسب له شئ من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالاذى واتهامه بان هذا بعض ما وجدته فهل يكون ذلك عذرا
فى عدم الاعلام ويكون فى يده كالو دعية فيجب حفظه ومراعاته ابداء ويجوز له صرفه مصرف بيت المال كن
وجد ما لا ايس من ملاكه وخاف من دفعه لامين بيت المال ان امين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظرا ولا
يبعد الثانى للعذر المذكور وينبغى لمان امكن دفعه لمان ملك منه تقديمه على غيره إن كان مستحقا بيت المال
اه (قوله) بل وإن نفاه (الخ) كذا فى الايعاب لكن اقتصر العباب والروض وشرحه وشرح المنهج والنهاية
والمغنى على ما قبله واعتمده سم فقال قوله وان نفاه (الخ) فيه نظر والوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الأحياء قطعيا
وحيثئذ فاذا نفاه هو او ورثته حفظ فان ايس من ماله فليبت المال اه وعبارة ع ش قوله مر وإن لم يدعه
قال سم أى مالم ينفعه فالشرط فيمن قبل الحجى ان يدعيه وفى الحجى ان لا ينفعه مر انتهى لكن فى الزيادة
مانصه قوله فيكون له وإن لم يدعه أى وإن نفاه كما صرح به الدارمى انتهى والا قرب ما فى الزيادة اه قال
البجيرمى اعتمد ما قاله الزيادة الحلبى والحفى اه القلب إلى ما قاله سم اميل والله اعلم (قوله) وزكاة باقية للسنين
الماضية) أى ربع العشر كما هو ظاهر رشيدى (قوله) فان قال بعض الورثة ليس لمورثى سلك بنصيبه ما ذكر
هذا مفروض فى شرح الروض فى ورثة من قبل الحجى ثم قال فى الحجى فان مات الحجى قام ورثته مقامه وإن لم ينفعه
بعضهم اعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان ايس من ماله تصدق به الامام او من هو فى يده انتهى وهو يفهم
أن من نفاه منهم انتهى عنه وقضيته انتفاؤه بنى الحجى سم وأقول ومثل صنيع شرح الروض صنيع المغنى فى
الموضعين واقتصر النهاية على ذكره فى ورثة من قبل الحجى (قوله) سلك بنصيبه (الخ) أى وسلم نصيب من قاله انه
لمورثنا اليه كرى (قوله) او من هو فى يده) ظاهره التخيير بينهما ولو قيل إذا كان الامام جاثرا يصرفه هو لمن
يستحقه لم يكن بعيدا ويمكن ان اوفى كلامه للتبويب قال بعضهم ويجوز لواجدته ان يموت منه نفسه ومن تلزمه

للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتى فى مسألة التنازع وليس نظير مسألة المشتري المذكورة لأن
يده ثابتة فى الحال بخلاف يد الواقف المذكور وحينئذ فالقياس ان ما وجد فيه لقطه فليتامل (قوله) (واليدله)
خرج به مالهو كانت لناظره فانظر لو ادعاه الناظر حينئذ ينتج انه له إن لم يحتمل سبق وضع يد الموقوف عليه ودفعه
إياه وإلا فلا لأن بده نائبة عن الموقوف عليه (قوله) (بلايين) اعتمد دم (قوله) وقال الاسنوى (الخ) اعتمده
أيضا مر (قوله) بل وإن نفاه) فيه نظر والوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الأحياء قطعيا وحيثئذ فاذا نفاه
هو او ورثته حفظ فان ايس من ماله فليبت المال (قوله) (وإن نفاه) فيه نظر وعبارة شرح الروض تخالفه
فالوجه خلافه وعليه فهل قياس قول المصنف السابق وإلا فلقطه انه هنا لقطه او مال ضائع (قوله) فان قال
بعض الورثة هذا مفروض فى شرح الروض فى ورثة من قبل الحجى ثم قال فى الحجى فان مات الحجى قام ورثته

مؤنته حيث كان من يستحق في بيت المال بجيرى أى كما هو قياس نظائره (قوله أى الركاز) إلى قوله ولو ادعاه
 اثنان في النهاية إلا قوله سكك وكذا في المغنى لا قوله وفي نسخة إلى الماتن (أى الركاز الموجود) ليس المراد
 بالركاز هنا دفين الجاهلية الباقى على دفنهم والالم يتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الاتى بان لم يمكن
 دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال دفنته الخ بل المراد دفين الجاهلية في الاصل لا باعتبار الحال وهذا
 ظاهر وان خفي على بعض الضعفة سم (قوله بملك) بالتنوين (قوله إيشارها) أى الواو (قوله وفي نسخة او)
 أى في قوله ومعير ع ش (قوله الاشارة الخ) محل تأمل (قوله أو قال البائع الخ) أى أو قال ذو اليد ذلك وقال
 المالك ملكته الخ إيعاب واسنى فقول الشارح البائع أى ونحوه قول الماتن (صدق ذو اليد) يؤخذ منه ان
 المصدق البائع أى ونحوه اذا تنازع قبل القبض سم (قوله هذا) أى تصديق ذى اليد (قوله ان احتمل
 صدقه) أى بان امكن دفن مثله في مثل زمن يده اسنى ونهاية (قوله لم يصدق) أى لا يقبل قوله قال في المجموع
 ولو اتفقا على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك بلا خلاف اسنى وإيعاب (قوله وكان) عطف على
 قوله احتمل الخ كرى (قوله قبل عود العين) أى إلى البائع او المسكرى او المعير و (قوله والافكر
 الخ) أى فبائع مغنى (قوله وامكن) أى بان مضى زمن من حين الرد يمكن دفنه فيه إيعاب ويظهر ان قول
 الشارح وامكن راجع لقوله سكك ايضا (قوله لانه الخ) أى المالك نهاية ومغنى (قوله فنسخت) أى يد
 المشتري والمستاجر والمستعير اسنى (قوله ولو ادعاه) إلى الفصل في المغنى (قوله وقد وجد بملك غيرهما)
 أى ولم يدعه عباب (قوله لا يمكن ذمى) هذا التعبير على نحو ما عبر في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز
 الجاهلى وعبر في العباب بقوله ويمنع ندبا الامام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان اخذ قبل ذلك
 منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كما عبر به في شرح الروض
 ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كما علم مما مر في الاصل والحاشية في غير ما وجد
 بملكه وادعاه سم قال الشارح في شرح قول العباب ويمنع ندبا مانصه كما صرح به الدارمى واقتضته عبارة
 الشيخين آخر الكن قضية قياسها المنع على منعه من الاحياء بدارنا الوجوب وكلام المجموع ظاهر فيه وعلى
 الاول يفرق بما مر من تابد ضرر الاحياء اه وقول سم ويحتمل انه اراد الخ أى كما حله الشارح في شرحه
 عليه وفيه ايضا كلام العباب ان ما في وسع الامام وغيره من المسلمين انما هو المنع بما بدار الاسلام لا مطلقا
 (قوله نعم) ما اخذه قبل الازعاج بملكه الخ قال في شرح الروض ويفارق ما احياه بتا بد ضرره اه فان
 قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذمى بدار الاسلام لا يحكم له به وإن ادعاه لا متناع اخذه واحياه بدار
 الاسلام قلت هذا ممنوع بل الظاهر ان ما وجد بملكه في دار الاسلام من معدن أو ركاز حكم له به ان ادعاه في

مقامه وان لم ينفع بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان ايس من مالكة تصدق به الامام أو من هو في
 يده اه وهو يفهم ان من نفاه منهم انتفى عنه وقضيته انتفاؤه بنى المحي (قوله أى الركاز الموجود) ليس
 المراد بالركاز هنا دفين الجاهلية الباقى على دفنهم والالم يتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الاتى بان لم
 يمكن دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال ان دفنته الخ بل المراد دفين الجاهلية في الاصل لا باعتبار الحال
 وهذا ظاهر وان خفي على بعض الضعفة (في الماتن صدق ذو اليد) يؤخذ منه ان المصدق البائع اذا تنازع عا قبل
 القبض (قوله تنبيه لا يمكن ذمى الخ) هذا التعبير على نحو ما عبر في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز
 الجاهلى وهو ظاهر وعبر في العباب بقوله ويمنع ندبا الامام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان
 اخذ قبل ذلك منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كما عبر به في شرح
 الروض ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كما علم مما مر في الاصل والحاشية في
 غير ما وجد بملكه وادعاه (قوله تنبيه لا يمكن ذمى) ان اخذ معدن أو ركاز من دارنا قال في شرح الروض كما
 يمنع من الاحياءها وقوله نعم ما اخذه قبل الازعاج بملكه كقطها قال في شرح الروض ويفارق ما احياه بتا بد
 ضرره اه فان قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذمى بدار الاسلام لا يحكم له به وان ادعاه لا متناع اخذه

أى الركاز الموجود بملك
 (بائع ومشتري أو مكر ومكتر
 ومعير) وفي نسخة أو قالوا
 بمعناها وكان سبب إيشارها
 الاشارة إلى مغايرة يد
 المستعير ليد المستاجر
 (ومستعير) بان ادعى كل
 منهما انه له وانه الذى دفنه
 أو قال البائع ملكته
 بالاحياء (صدق ذو اليد)
 وهو مشتري ومكتر ومستعير
 لان يده نسخت اليد
 السابقة (ييمينه) كبقية
 الامتعة هذا إن احتمل
 صدقه ولو على بعدو الابان
 لم يمكن دفنه في مدة يده لم
 يصدق وكان تنازعها قبل
 عود العين والافكر أو فعير
 ان سكك أو قال دفنته بعد
 العود إلى وأمكن لان قال
 دفنته قبل نحو الاعارة لانه
 سلم له حصول الدفين في يده
 ونسخت اليد السابقة ولو
 ادعاه اثنان وقد وجد بملك
 غيرهما فلن صدقه المالك
 (تنبيه) لا يمكن ذمى من
 أخذ معدن وركاز من
 دارنا لانه دخل فيها نعم
 ما أخذه قبل الازعاج بملكه

الركاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً للملك محله بنحو الشراء وأما في الركاز فلا احتمال أنه من نحو موات قبل الإزعاج ثم كثره في ملكه وعلى هذا فقول الشارح السابق أما إذا وجد بمملوك بدارنا في حفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذي وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجد أسلماً علم مالكه شامل للذي لأنه يتصور ملكه كما تقرر فيتأني أن يعلم أنه مالك الموجود فليتأمل اهـ

(فصل في زكاة التجارة) (قوله في زكاة التجارة) أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبدة التجارة عيش والتجارة تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح اسنى ومعنى وإيعاب وهذا هو المراد بما تقدم في الشرح أنها تقلب المال بالنصرف فيه لطلب النماء إذا المواد بالنصرف فيه البيع ونحوه من المعاوضات كما نبه عليه عيش فشرام بزر البقم ليزرع ويبيع ما ينبت ويحصل منه ليس من التجارة وإن خفي على بعض الضعفة فقال بوجوب الزكاة فيه ويلزمه فيما إذا اشترى نحو بزر سمسم أو كنان أو قطن ليزرع ويبيع ما يحصل منه كما هو عادة الزراع أن تجب زكاة التجارة فيما ينبت منه إذا مضى عليه حول من حين الشراء وبلغ الحاصل منه نصاباً وهو ظاهر الفساد ويأتى فيه زيادة بسطاً إن شاء الله تعالى (قوله قال) إلى قوله وفائدة الخ في النهاية لا أقوله أي ولم يكن إلى المتقوله وهو دون إلى وهو نصاب وكذا في المعنى لا أقوله أي أكثرهم (قوله أي أكثرهم) أي فلا يردان أباحيفه لا يقول بوجوبها عيش (قوله وصح خبره في البز الخ) والبز بباء موحدة مفتوحة وزاى معجمة مشددة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البزازين على السلاح قاله الجوهرى نهاية ومعنى (قوله وزكاة العين لا تجب في هذين) أي في الثياب والسلاح بالاجماع عيش (قوله جملة) أي الخبر (قوله وبذلك) أي خبر أن داود (قوله في الخبر السابق) أي في أوائل زكاة الحيوان قول المتن (الحول) ويظهر انعقاده بأول متاع يشترى به قصدها وينبئ حول ما يشترى بعده عليه شوبري اهـ بغيرى ويأتى ما يتعلق بذلك (قوله نعم النصاب هنا) حل معنى والا فالظاهر أن قول المصنف معتبراً الخ حال من النصاب قول المتن (وفي قول بجميعه) وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فإن كمل بعد ذلك استأنف الحول من حينئذ نهاية (قوله فعلى الأول) وهو اعتبار آخر الحول نهاية (قوله وكذا على الثاني الخ) أي والثالث أيضاً نهاية ومعنى وسم (قوله الذي يقوم به) أي كما يفيد ذلك جعل ال للعهد نهاية ومعنى زاد سم وفيه أنه لا قرينة اهـ (قوله بأن يبيع به) شامل للبيع بعين وفي الذمة سم (قوله مثلاً) أي أو يؤجر أو يهب به (قوله أي ولم يكن بملكه الخ) أقول هو متجه بل هو ما خوذ بما يأتى بالأولى للنضوض هنا بالفعل بخلافه فيما يأتى فإنه يقوم لا غير فاذا ضم مع التقويم فلان يضم مع النضوض بالأولى ثم رأيت الفاضل المحشى قال لعل هذا هو الوجه وإن كتب شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح

وأحيائه بدار الإسلام قلت هذا ممنوع بل الظاهر أن ما وجد بملكه في دار الإسلام من معدن أو ركاز حكم له به أن ادعاه في الركاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً للملك محله بنحو الشراء وأما في الركاز فلا احتمال أنه أخذه من نحو موات قبل الإزعاج ثم كثره في ملكه وعلى هذا فقول الشارح السابق أما إذا وجد بمملوك بدارنا في حفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذي وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجد أسلماً علم مالكه شامل للذي لأنه يتصور ملكه كما تقرر فيتأني أن يعلم أنه مالك الموجود فليتأمل (كحطبيها) قال في الروض ولا يلزمه شيء أي بناء على أن مصرف المعدن مصرف الزكاة

(فصل في زكاة التجارة) (وكذا على الثاني بالأولى) لك أن تقول إن أريد الأولوية حتى بالنظر للخلاف الذي في قوله فالأصح فهو ممكن وإن أريد الأولوية في مجرد الانقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث كذلك إلا أن الخلاف داخل في التفرع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك جعل ال للعهد وفيه أنه لا قرينة (قوله بأن يبيع به مثلاً) شامل للبيع بعينه وفي الذمة (قوله أي ولم يكن بملكه

كحطبيها

(فصل في زكاة التجارة)

قال ابن المنذر وقد اجمع على

وجوبها عامة أهل العلم أي

أكثرهم وصح خبره وفي

البز صدقته وهو الثياب

المعدة للبيع والسلاح

وزكاة العين لا تجب في هذين

فتعين محله على زكاة التجارة

وروى أبو حامد مرفوعاً

الامر بإخراج الصدقة بما

يعد للبيع وبذلك يعلم أن

نفي الوجوب في العبد

والفرس في الخبر السابق

محمول على ما لم يعد منهما

للبيع (شرط زكاة التجارة

الحول والنصاب) كغيرها

نعم النصاب هنا إنما يكون

(معتبراً بآخر الحول) أي

فيه لأنه حالة الوجوب دون

ما قبله لكثرة اضطراب

القيم (وفي قول بغيره)

قياساً للأول بالآخر (وفي

قول بجميعه) كالواشي

(فعلى الأول (الظاهر)

وكذا على الثاني بالأولى

لخذه لذلك لأنه ليس من

غرضه (لورد) مال التجارة

(إلى النقد الذي يقوم به آخر

الحول بأن يبيع به مثلاً في)

(خلال الحول وهو دون

النصاب) أي ولم يكن بملكه

المنهج خلافه أخذ باطلا قهم انتهى بصرى أقول بل المسئلة مصرح بها في العياب عبارة مع شره وان باعه
 اى عرضها أثناء الحول بدون نصاب منه اى من نقدها ولا يملك تمامه انقطع حولها او بدون نصاب من
 عرض أو من نقد آخر اى غير نقد التقويم بنى حوله على حول مال التجارة اه (قوله نقد من جنسه الخ)
 لعل تقييده بالنقد لانه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وابق منه شيئا لم ينقطع الحول
 وقد جزم بذلك شيخنا الشهاب البرلى بهامش شرح المنهج سم (قوله اخذ ما باقى) اى فى شرح فالاصح
 انه يبتدأ حول الخ بقوله ومحل الخلاف الخ (قوله الا ان يفرق) تقدم عن سم والبصرى اعتماد عدم الفرق
 (قوله لتحقق نقص النصاب الخ) برده عليه ما لو نض بنقد غير ما اشتراه به وهو ناقص من ذلك النقد رشيدى
 (قوله لانه مظنون الخ) يؤخذ من أنه لو علم في أثناء الحول ان مال التجارة لا يساوى نصابا باستانف الحول من
 حينئذ حرر شيئا اه بجريرى برده ما مر عن العياب والرشيدي وقول النهاية والمغنى والثاني لا ينقطع كما
 لو بادل بها سلعة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الروض ولو باعه بدون النصاب من نقد
 التقويم في أثناء الحول انقطع أو من عرض أو نقد آخر بنى أى حوله على حول مال التجارة كما إذا باعه بنصاب
 اه (قوله عرض اخر) اى ولو دون نصاب كما مر عن العياب والروض والنهاية والمغنى (قوله كان باعه
 بدرام) اى ولو دون نصاب كما تقدم عن العياب والروض عبارة شرح بافضل كان باع في أثناء الحول عرضا
 اشتراه بنصاب ذهب او دونه بمائة وخمسين درهما فاضاه اه (قوله والحال يقتضى التقويم بدنانير) اى
 اما لكونه اشتراه بها او كونها غالب نقد البلد عش (قوله فلا ينقطع الحول الخ) جواب اما (قوله
 وفائدة الخ) مبتدأ خبره انه لو ملك الخ (قوله فى الثالثة الخ) اى فى الرد لنقد يقوم به وهو دون نصاب ولم
 يشتر به شيئا (قوله الصريح الخ) صفة كلامهم (قوله زكاة) اى مال التجارة لا المجموع فالنقد الاخر
 مضموم اليه فى النصاب دون الحول سم (قوله الذى) الى قوله لان التجارة الخ فى النهاية والمغنى قول المتن
 ملكه نقد من جنسه يكمله الخ) فيه أمران الاول لعل هذا هو الاوجه وان كتب شيخنا الشهاب
 البرلى بهامش شرح المنهج خلافه أخذ باطلا قهم كما سنحكيه عنه والثاني ان تقييده بالنقد فى قوله نقد من
 جنسه لعله لانه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وابق منه شيئا لم ينقطع الحول وقد جزم
 بذلك شيخنا المذكور فيما كتبه بهامش شرح المنهج بصورة ما كتبه تنبيهه لو نض المال ناقصا وكان فى ملكه
 من النقد ما يكمل به نصابا فلا اثر له فى استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من اطلاقهم نعم لو بقى من عرض
 التجارة شىء لم ينض ولو قل فلا إشكال فى بقاء حول التجارة فى الذى نض ناقصا ولو باع جميعه بنقد ناقص عن
 النصاب يقوم به ولو لكن فى ذمة المشتري ثم اعتاض عنه ما لا يقوم به ولو فى المجلس فالظاهر الانقطاع بخلاف
 عكسه اه صورة ما كتبه وقوله فلا إشكال فى بقاء حول التجارة فى الذى نض ناقصا يحتمل ان محله ان لم يكن
 حوله سابقا حول الذى لم ينض وإلا فالعبرة بحول الذى لم ينض ويضم هذا اليه فيه اخذ من كلام ذكره فى
 المجموع فى نظير ذلك حيث قال مانصه فلو اشترى العرض بالمائة اى المائة الدرهم التى معه فلما مضت ستة
 اشهر استفاد خمسين درهما من جهة اخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لان الخمسين
 لم يتم حولها لانها وان ضمت الى مال التجارة فأنما انضم اليه فى النصاب لا فى الحول لانها ليست من العرض ولا
 من ربحه فاذا تم حول الخمسين زكى الى المائتين ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضا للتجارة فى اول المحرم
 ثم استفاد مائة اول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة ثالثة فى اول شهر ربيع فاشترى بها عرضا اخر فاذا
 تم حول المائة الثانية قوم عرضها فاذا بلغت قيمته مع الاولى نصابا زكاهما وان نقصا عنه فلا زكاة فى الحال
 فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصابا زكاه وإلا فلا اه وفى القوت مانصه اشارة تضم اموال
 التجارة بعضها إلى بعض فى النصاب وان اختلفت حولها اه وينبغى حمله على ما تقرر عن المجموع فلا يضم
 ما سبق حوله إلى ما تاخر حوله فى النصاب فى الحول فليتأمل (قوله اخذ ما باقى) اى فى قوله
 الآتى قريبا ومحل الخلاف الخ (قوله يكمله زكاة) اى هو لا المجموع فالنقد الآخر مضموم اليه

نقد من جنسه يكمله أخذ
 بما باقى إلا أن يفرق
 واشترى به سلعة فالاصح
 أنه ينقطع الحول ويبتدىء
 حولها من وقت (شراؤها)
 لتحقق نقص النصاب حسا
 بالتنضيض بخلافه قبله لانه
 مظنون اما لو لم ير دالى النقد
 كان بادل بعرضها عرضا
 آخر أو رد لنقد لا يقوم به
 كان باعه بدرام والحال
 يقتضى التقويم بدنانير أو
 النقد يقوم به وهو دون
 نصاب ولم يشتر به شيئا
 أو وهو نصاب فلا ينقطع
 الحول بل هو باق على حكمه
 لان ذلك كله من جملة
 التجارة وفائدة عدم
 انقطاعه فى الثالثة التى
 ذكرها شارح وفيها ما فيها
 لمن تأمل كلامهم الصريح
 فى أن قول المتن واشترى به
 سلعة تمثيل لا تقييد انه لو
 ملك قبيل آخر الحول نقدا
 آخر يكمله زكاة ثم رأيت
 أن المنقول المعتمد خلاف
 ما ذكره وهو أنه ينقطع
 الحول إذا لم يملك تمامه
 لتحقق النقص عن النصاب
 بالتنضيض (ولو تم الحول)
 الذى لمال التجارة (وقيمة
 العرض دون النصاب
 فالاصح انه يبتدىء الحول

ويبطل الاول (فلتايج
 زكاة حتى يتم حول ثان وهو
 نصاب ومحل الخلاف إذا
 لم يكن له من جنس ما يقوم
 به ما يكمل نصابا وإلا كان
 ملك مائة درهم فاشترى
 بنصفها عرض تجارة وبقي
 نصفها عنده وبلغت قيمة
 العرض آخر الحول مائة
 وخمسين ضم لما عنده ولزمه
 زكاة الكل آخره قطعا
 بخلاف ما لو اشترى بالمائة
 وملك خمسين بعد فان
 الخمسين إنما تضم في النصاب
 دون الحول فاذا تم حول
 الخمسين زكى المائتين
 ﴿ تنبيه ﴾ لا زكاة على
 صير في بادل ولوللجارة في
 أثناء الحول بما في يده من
 النقد غيره من جنسه أو غيره
 لأن التجارة في النقدين
 ضعيفة نادرة بالنسبة لغيرهما
 والزكاة الواجبة زكاة عين
 فغلبت واثريها انقطاع
 الحول بخلاف العروض
 وكذا لا زكاة على وارث
 مات مورثه عن عروض
 تجارة حتى يتصرف فيها
 بنيتها حينئذ يستأنف حولها
 (ويصير عرض التجارة)
 كله أو بعضه ان عينه وإلا
 لم يؤثر على الاوجه

(ويبطل الاول) قضيته أنه لو اشترى ببعض مال القنية عرضا للتجارة أو للمحرّم ثم باقيه عرضا آخر أو
 صفرانه لا زكاة في واحد منهما إذا لم يبلغ قيمة كل واحد نصابا لأنه باول محرّم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه
 أو لا ينقصه عن النصاب ويبتدأ له حول من ذلك الوقت وباول صفر من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه ثانيا
 كذلك وهكذا فلا يجب في واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصابا وليس مراد ابل زكى الجميع آخر حول الثاني
 ع ش وباقى عن الایعاب وغيره ما يوافقه (قوله إذا لم يكن الخ) أي من اول الحول مغنى (قوله ولزمه
 زكاة الكل الخ) أي المائتين لتأم النصاب لإيعاب (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمائة الخ) أي عرضا
 بلغت قيمته آخر الحول مائة وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغى زكاتها لحولها والخمسين لحولها سم (قوله
 وملك خمسين بعد) أي بعد ستة أشهر مثلا لإيعاب (قوله فان الخمسين الخ) ولو كان معه مائة درهم
 فاشترى بها عرض تجارة أو للمحرّم ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة أول شهر ربيع
 فاشترى بها عرضا فاذا تم حول المائة الأولى وقيمة عرضها نصاب زكاه وإلا فلا فاذا تم حول الثانية وبلغت
 مع الأولى نصابا زكاهما وإلا فلا فاذا تم حول الثالثة والجميع نصاب زكاه وإلا فلا انتهى كلام المجموع ما خلا
 لإيعاب وكذا في سم عن الشهاب عميرة بهامش المنهج (قوله فان الخمسين إنما تضم) أي إلى مال التجارة
 في النصاب دون الحول أي لأنها ليست من نفس العرض ولا من ربحه لإيعاب (قوله فاذا تم حول الخمسين
 زكى المائتين) هذا كالصريح في أنه لا يفرد كل بحول وأصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه أي
 والایعاب مانصه فان نقص عن النصاب بتقويمه آخر الحول وقدره ب له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكى
 الجميع لحول الموهوب من يوم وهب له لا من يوم الشراء لانقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله
 لا ينقطع الخ وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج لشيخنا عميرة من قوله والظاهر ان مال التجارة يزكى عند
 تمام حوله سم على حجج اه ع ش (قوله ولوللجارة) أول لفزار من الزكاة نهاية (قوله لان التجارة في
 التقدين) الظاهر ان المراد بالتقدين ما هو اعم من المضروب فلا زكاة على تاجر يتجر في الذهب والفضة
 الغير المضروبين وان لم يسم صيرفيا في العرف بصرى (قوله نادرة) محل تأمل بصرى ويدفع التوقف
 قول الشارح بالنسبة لغيرهما (قوله الزكاة الواجبة الخ) أي بالنص والاجماع نهاية (قوله فغلبت)
 أي زكاة العين على زكاة التجارة في التقدين (قوله واثريها) أي في زكاة التقدين فكان الظاهر التفريع
 ويحتمل ان الضمير لزكاة العين والواو للتفسير (قوله وكذا) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله وإلا لم يؤثر
 على الاوجه وقوله عند جمع (قوله حتى يتصرف فيها الخ) ظاهره أنه لا يتعقد الحول إلا فيما تصرف فيه
 بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا يتعقد حول إلا فيما تصرف فيه
 بالفعل وهو ظاهر رشيدى (قوله ان عينه) أي البعض قال مر في شرحه واقرب الوجهين تأثير بعض غير
 معين كما قاله شيخنا الشهاب الرملى ويرجع في ذلك البعض إليه انتهى سم (قوله وإلا لم يؤثر الخ) وفاقا
 في النصاب دون الحول لكن قوله زكاة لا يوافق قوله الآن فاذا تم حول الخمسين وما بهامشه عن
 الروض وشرحه فليتأمل (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمائة) أي عرضا بلغت قيمته آخر الحول مائة
 وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغى زكاتها لحولها والخمسين لحولها (قوله فاذا تم حول الخمسين زكى
 المائتين) كالصريح في أنه لا يفرد كل بحول وأصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه مانصه فان نقص
 عن النصاب بتقويمه آخر الحول وقدره ب له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكى الجميع لحول الموهوب من
 يوم وهب له لا من يوم الشراء لانقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل وقوله لا ينقطع الخ وبه ينقطع ما في
 هامش شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر ان مال التجارة يزكى عند تمام حوله اه وسياقى في الحاشية
 وشرحه في نظيره عن الاصل والربح خلافاه وأن كلا يزكى لحوله لكن الفرق بين الربح وغيره لا تخ فليتأمل
 (قوله ان عينه) أي البعض قال مر في شرحه فيما إذا نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه وجهان
 حكاهما الماوردى وأقر بهما كما قاله شيخنا الشهاب الرملى التأثير ويرجع في ذلك البعض إليه اه

فينقطع الحول بمجرد نيتها
بخلاف عوض القنية
لا يصير للتجارة بنية التجارة
لأن القنية الحبس للانتفاع
والنية محصلة له والتجارة
التقليب بقصد الأرباح
والنية لا تحصله على أن
الاقتناء هو الأصل فكفى
أدنى صارف إليه كما أن
المسافر يصير مقبلاً بالنية
عند جمع والمقيم لا يصير
مسافراً بها اتفاقاً
(تنبيه) لو نوى القنية
لاستعمال المحرم كلبس
الحرير فهل تؤثر هذه
النية قال المتولى فيه وجهان
أصلهما أن من غزم على
معصية وأصر هل يأثم
أولاً اه والظاهر أن
مراده بأصر ضم لأن
التصميم هو الذى اختلف
فى أنه هل يوجب الأثم أولاً
والذى عليه المحققون أنه
يوجب مع ذلك الذى
يتجه ترجيحه أنه لا أثر لنيته
هنا وإن أثرت ثم ويفرق
بأن سبب الزكاة وهو
التجارة قد وقع فلا بد من
رافع له والنية المحرمة
لا تصلح لذلك وإنما أثم
بها لمعنى آخر لا يوجد هنا
وهو التغليب والرجوع عن
الركون إلى المعصية على
أن قضية التغليب عليه بنية
المحرم عدم الانقطاع هنا

للاسى وخلافاً للمغنى والنهاية وعبارتهما قال الماوردى ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه فى
تأثيره وجهان أحدهما كما قال شيخى أنه يؤثر ويرجع فى التعيين إليه وإن قال بعض المتأخرين أقربهما
المنع اه قول المتن (للقنية) بكسر القاف وضمها ومعنى القنية أن ينوى حبسه للانتفاع به بحرى قول المتن
(بنيتها) أى بخلاف مجرد الاستعمال بلانية قنية فإنه لا يؤثر مغنى وروض وعباب وشرح بافضل (قوله)
فينقطع الحول بمجرد نيتها) أى ولو كثر جداً بحيث تقضى العادة بأن مثله لا يحبس للانتفاع به ويصدق
فى دعواه القنية ولودلت القنية على خلاف ما دعاه عرش (قوله التقليب) أى بالبيع ونحوه عرش
(قوله يصير مقبلاً بالنية الخ) أى بنية الإقامة وهو سائر لكن المعتمد خلافه كما تقدم بصري عبارة المغنى يصير
مقبلاً بمجرد النية إذا نوى وهو ما كث ولا يصير مسافراً إلا بالفعل اه (قوله لاستعمال المحرم) الأولى التوصيف
(قوله الذى يظهر ترجيحه أنه لا أثر الخ) خلافاً للاسى وللمغنى والنهاية وعبارتهما قضية إطلاق المصنف أنه
لا فرق بين أن يقصد بنيتها استعمالاً جائزاً أو محرماً كلبس الدباج وقطع الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو
أحد وجهين فى التتمة يظهر ترجيحه اه قول المتن (إذا اقترنت نيتها الخ) أى نية التجارة بهذا العرض بكسب
ذلك العرض وتملكه بمعاوضة وتقدم أيضاً ان التجارة تقلب المال بالتصرف فيه بنحو البيع لطلب البهاء
فتبين بذلك أن البذر المشتري بنية أن يزرع ثم يتجر بما ينبت ويحصل منه كبر البقم لا يكون عرض تجارة
لا هو ولا ما نبت منه أما الأول فلأن شراءه لم يقترن بنية التجارة به نفسه بل بما ينبت منه وأما الثانى فلأنه لم يملك
بمعاوضة بل بزراعة بذر القنية ولا يقاس البذر المذكور على نحو صبغ اشترى ليصبغ به للناس بعوض لأن
التجارة هناك بعين الصبغ المشتري لا بما ينشأ منه بخلاف البذر المذكور فإنه بعكس ذلك ولا على نحو سمس
اشترى ليعصر وينتج بدنه لأن ذلك الدهن موجود فيه بالفعل حسا وجز منه حقيقة لا ناشئ منه فالتجارة
هناك بعين المشتري أيضاً ولا على نحو عصير غناب اشترى ليتخذ خلا ويتجر به لأن العصير لا يخرج بصيرورته
خلاف حقيقة إلى أخرى بل هو باق على حقيقة الأصلية وإنما المتغير صفته فقط فالتجارة هناك أيضاً بعين
المشتري لا بما هو ناشئ منه بخلاف البذر المذكور فإنه بعكس ذلك وما يتوهم من أن تعليمهم عدم صيرورة
ملح اشترى ليعجن به للناس بعوض مال تجارة باستهلاك ذلك الملح وغدوم وقوعه مسلماً لهم يفيد أن البذر
المذكور يصير مال تجارة لأنهم لم يستهلكوا بالزراعة بل انبثت أجزاءه فى نباته كسريان أجزاء الدباغ فى الجلد
فقد تقدم ما يرد من الفرق بينهما ولو سلم فتعليمهم المذكور من الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء
مشروطه ومعلوم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم ماذا كركله فيما إذا كانت الأرض التى
زرع فيها البذر المذكور عرض تجارة وإلا فسيأتى عن العباب وغيره ما يفيد أن الثابت فى أرض القنية
لا يكون مال تجارة مطلقاً نعم لو كان كل من البذر والأرض التى زرع فيها عرض تجارة كان اشترى كل
منهما بمتاع التجارة أو بنية التجارة فى عينه كان الثابت منه مال تجارة تجب فيه الزكاة بشرطها كما يأتى عن
العباب وغيره لكن لعام لإخراج البقم من تحت الأرض كالسنة الرابعة من الزرع لئلا يعام الماضية إلا لما
علم بلوغه فيه نصاً بان شاهده لا نكشافه بنحو سيل ولا يكفى الظن والتخمين اخذاً ما تقدم عن سم
والبصري فى زكاة المعدن وأما إذا كان أحدهما للقنية فلا يكون الثابت حينئذ مال تجارة لقول العباب مع
شرحه والروض والبهجة مع شروحهما واللفظ الأول وإن كان المملوك بمعاوضة للتجارة نخلاً مثمرة أو غير
ثمرة فأثمرت أو أرضاً مزرعة أو غير مزرعة فزرعها ببذر التجارة وبلغ الحاصل نصاباً وجبت زكاة العين
لقوتها فى الثمر والحب العشر أو نصفه ثم بعد وجوب ذلك فيهما مال تجارة فلا تسقط عنهما زكاة
اه فتقيدهم بكون كل من البذر والأرض للتجارة يفيد أنه متى كان أحدهما للقنية لا يكون الحاصل مال

(قوله والظاهر أن مراده بأصر ضم) قد يقال لا حاجة لذلك بل لا لزوم لزيادة قيد الأصرار بل العزم بمعناه المراد
لهم محل الخلاف وموجب الإثم عند المحققين قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وشيخه شيخ الإسلام
والخامسة أن من مراتب ما يجزى فى النفس العزم أى الجزم بقصد الفعل وهو مؤاخذ به عند المحققين اه

فانحدا فتأمل (وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت نيتها

تجارة وإنما أطلت في المقام لكثرة الاوهام قول المتن (بكسبه) وكذا في مجلس العقد كما استقر به في الامداد ولا بد من اقترانها بكل تملك الى ان يفرغ راس مال التجارة باعشن وفي الجبري عن الحلبي والاطفيحي ما يوافقه ويأتي ما يتعلق به قول المتن (بمعاوضة كسراء) يمكن تقرير كلام المصنف بطريقتين احدهما ان قوله معاوضة عام اريد به خاص بقرينة ما يأتي فانه حيث حكى الخلاف في نحو المهر المعلوم من الخارج ان فيه معاوضة إلا انها غير محضة علم ان مراده بالمعاوضة المحضة ثانيهما ان يجعل قوله كسراء تنميما للتصوير لا تمثيلا والمعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشراء ومن المعلوم ان المعاوضة فيه محضة بصرى (قوله محضة) أي وستأتي غير المحضة سم قول المتن (كسراء) أي ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه ناويا للتجارة مرآه سم عبارة النهاية ومن ذلك ما ملكه هبة ذات ثواب او صالح عليه ولو عن دم وقرض اه قال ع ش قوله او قرض مثله في الزيادة وقضيته انه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة ولو قيل انه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيدا لانه قبضه عوضا عما في ذمة الغير فانطبق عليه الضابط اه وقوله ولو قيل انه مال تجارة الخ وسيأتي عنه عن سم على المنهج الجزم بذلك (قوله وكاجارة) عطف على كسراء وكذا ما يأتي من قوله وكاقتراض وكسراء نحو دباغ كردي (قوله وكاجارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة المغنى والنهاية ومن المملوك بمعاوضة ما اجر به نفسه او ماله او ما استاجره او منفعة ما استاجره بان كان يستاجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة اه وكذا في العباب وشرحه إلا انه ابدل المنافع بالمستغلات وفي الروض وشرحه إلا قوله لم بان كان الخ قال سم وقوله او ما استاجره عطف على نفسه أي من المملوك بمعاوضة ما اجر به ما استاجره وقوله او منفعة ما استاجره عطف على قوله ما من قوله ما اجر به نفسه أي من المملوك بمعاوضة ما استاجره وكذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل اه وقال ع ش قوله او منفعة ما استاجره يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعلقة بمنفعتها وقد يقال الفرق ظاهر لان المراد من قوله او ما استاجره العوض الذي اخذ عن منفعة ما استاجره بان اجر ما استاجره بدراهم فهي مال تجارة ومن قوله او منفعة الخ نفس المنفعة كان استاجرا ما كن بقصد التجارة فثنا فعمل مال تجارة اه فالمراد من قولهم او منفعة الخ ما ذكره الشارح بقوله ومنه ان يستاجر المنافع الخ ويأتي ما فيه (قوله ومنه) أي من التملك بمعاوضة (قوله المنافع) أي المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة لإيعاب (قوله تلزمه زكاة التجارة الخ) فيه وقفة لظهور انه لا فرق بين ماضى عليه حول ولم يؤجر وبين ما وجر وتلفت الاجرة قبل تمام الحول او عقبه قبل التمكن من إخراج زكاتها وسيأتي ان الثاني لاز كافي فيه فليكن الاول مثله في عدم الزكاة بل اولى ثم رايت السكردي على بافضل سرد كلام الشارح هذا ثم قال مانصه وفيه ان المنفعة قد تلتفت بمضى الزمان من غير مقابل فما الذي يزكيه اه وبالجمله ان مقاله الشارح هنا وان سكنت عليه سم واقره الرشيدى مشكل لا يسوغ القول به إلا أن بو جد نقل صحيح صريح فيه فليراجع (قوله على مال التجارة) أي وهو منفعة الارض سم (قوله نقدا عينا) أي ولم يستملكه كما هو ظاهر ويأتي عن ع ش في هامش ليعمل به الخ ما يفيد (قوله يأتي فيه ما سر وما يأتي) كان مراده بما سر نحو قوله لورد الى النقد الخ فاذا اجرها بنقد من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي ان الدين الحال او المؤجل يأتي في وجوب الاخراج قبل قبضه التفصيل الا في سم عبارة السكردي قوله ما مر راجع الى غينا ويأتي الى ديننا يعني في صورة كون النقد عينا

بكسبه بمعاوضة) محضة وهي ما تنفسد بفساد عوضه (كسراء) بعرض أو نقد أو دين حال أو مؤجل وكاجارة لنفسه أو ماله ومنه أن يستاجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة ففما إذا استاجر أرضا ليؤجرها بقصد التجارة فمضى حول ولم يؤجرها تلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حول ولا يخرج زكاة تلك الاجرة وان لم تحصل له لانه حال الحول على مال للتجارة عنده والمال ينقسم الى عين ومنفعة وان اجرها فان كانت الاجرة نقدا عينا أو ديننا حالا أو مؤجلا تأتي فيه ما مر ويأتي

فلي تأمل (قوله محضة) أي وستأتي غير المحضة (قوله في المتن كسراء) أي ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه ناويا للتجارة مر (قوله وكاجارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا أي من المملوك بالمعاوضة ما اجر به نفسه او ماله او ما استاجره بل او منفعة ما استاجره اه وقوله او ما استاجره عطف على ما من قوله ما اجر به نفسه أي من المملوك منفعة ما استاجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل (قوله لانه حال الحول على مال للتجارة) أي وهو منفعة الارض (قوله ما سر وما يأتي) كان مراده بما سر نحو قوله لورد الى النقد الخ فاذا اجرها بنقد من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي

أو عرضا فان استهلكه أو نوى قنيته فلا زكاة فيه وإن نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل عام وكافترض كما

شمله كلامهم لكن قال جمع متقدمون لا يصير للتجارة وإن اقترنت به النية لأن مقصوده أي الأصلي الارتفاع لا التجارة وكشراء نحو دباغ أو صبيغ ليعمل به للناس بالعوض وإن لم يملكه عنده حولا لا لامتعة نفسه ولا نحو صابون وملح اشتراه ليغسل أو يعجن به للناس فلا يصير مال تجارة فلا زكاة فيه وإن بقي عنده حولا لأنه يستهلك فلا يقع مسلما لهم أي من شأنه ذلك ويعد هذا الاقتران لا يحتاج لنيته في بقية المعاملات ويظهر أن يعتبر في الاقتران هنا باللفظ أو الفعل المملك ما يأتي في كناية الطلاق (وكذا) المعاوضة غير المحضه وهي التي لا تفسد بفساد المقابل ومنها المال المصالح عليه عن دم و (المهر وعوض الخلع) كان زوج أمته أو خالعه زوجته بعرض نوى به التجارة لصديق المعاوضة بذلك كله (في الأصح) ولهذا تثبت الشفعة فيما ملك به (لا) فيما ملك (بالهبة) المحضه بأن لم يشترط فيها ثواب معلوم وإلا فهي بيع (والاحتطاب) والاصطياد والارث وأن نوى الوارث أو غيره ممن ذكر حال ملكه التجارة بما ملكه لأن التملك مجانا لا يعد تجارة وافتاء البلقيني بأنه يورث مال

يأتي فيه ما مر من أحكام النقد العين وفي صورة كون النقد دينيا يأتي فيه ما يأتي في أحكام الدين النقد وهما ظاهران اه (قوله أو عرضا فان استهلكه الخ) وكذا الحكم إذا كانت عينا نقدا واستهلكه كما هو ظاهر ويأتي عن عيش في هامش ليكمل الخ ما يفيد (قوله وإن نوى التجارة فيه الخ) وكذا الاطلاق اخذ من قوله الاتي وبعد هذا الاقتران الخ سم (قوله وكافترض) إلى قوله وافتاء البلقيني في النهاية والمغنى إلا قوله ويظهر إلى المتن (قوله لأن مقصوده الخ) أي ما لو قبض المقرض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حيا وإن قبض مثله الصوري كذلك فالنتيجة أنه مال تجارة سم على المنهج اه عيش (قوله وكشراء نحو دباغ الخ) أي كشراء شحم ليدهن به الجلود عباب (قوله ليعمل به للناس الخ) أي فتلزمه زكاة بعد مضى حوله نهاية أي حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبيغ أو مما اشتراه به من الصبيغ أو كان الأول باقيا في يده كلا أو بعضا فتجب زكاة عيش (قوله وإن لم يملكه عنده الخ) قد يقال إذا مكنه عنده حولا فواضح أنا نقوم تلك العين في آخر الحول وأما إذا خرجت في أثناء الحول دفعة أو بالتدريج فهل تقوم في آخر الحول بفرض بقاءها إليه أو عند التصرف فيها أو ينظر لما أخذ ويوزع على العين والصنعة ويجمع ما يقابل العين ويخرج منه محل تردد ولعل الثالث أقرب ثم يحمل قوه لم وإن لم يمكن الخ على ما إذا لم ينص بجنس راس المال وإلا فمعلوم أن الحول ينقطع بصرى أي بشرطه قال عيش قضية كلامهم أنه لا فرق في الصبيغ بين كونه تمويها وغيره وقضية ما يأتي من التعليل للصابون اختصاصه بالثاني والظاهر أنه غير مراد اخذ باطلا فمهم وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين الصابون بأنه يحصل من الصبيغ لون مخالف لأصل الثوب يبقى بقاءه فنزل منزلة العين بخلاف الصابون فإن المقصود منه مجرد إزالة الوسخ والثوب والآخر الحاصل منه كونه الصفة التي كانت موجودة قبل الغسل فلم يحسن إلحاقه بالعين اه (قوله لا لامتعة الخ) عطف على للناس (قوله ولا نحو صابون الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله وكان ينبغي أن يقول ولا شراء نحو صابون وملح ليغسل الخ (قوله ما يأتي في كناية الطلاق) والمعتمد منه إلا كنفاء بجزء لكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما يأتي به الزوج حتى لو خالعهما بكناية ولم ينو مع لفظه فلغو وإن نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مرر الاكتفاء هنا بها وإن اقترنت بالقبول وعبرة شيخنا الزياي ويبنى اعتبارها في مجلس العقد انتهت اه عيش عبارة السكردي على ما فضل قال في الامداد هل العبرة باقترانها بجزء من لفظ القبول بالنسبة للبيع أو من الإيجاب بالنسبة للشئ أو بول العقد كل محتمل وقياس ما يأتي في الكناية في الطلاق ترجيح الأول أو الثاني على الخلاف الاتي ثم ومع ذلك لا يبعد أن يكون الأخير هو الأقرب انتهى ونقل الهاتفي في حواشي التحفة عن الشيخ عميرة اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد اه (قوله كان زوج أمته الخ) أي أو تزوجت الحرة بذلك أسنى وإيعاب قال عيش أمالو زوج غير السيد موليته فإن كان مجبرا فالنية منه حال العقد وإن كان غير مجبر فالنية منها مقارنة لعقد وليها أو توكله في النية اه (قوله أو خالعه الخ) أي حرا أو عيدا أسنى وإيعاب (قوله فيما ملك به) أي بصلح أو نكاح أو خلع (قوله والاصطياد الخ) أي والاحتشاش نهاية ومغنى (قوله بأنه يورث الخ) ببناء الفاعل من التورث (قوله أو الرد) إلى قول المتن يضم في النهاية والمغنى

أن الدين الحال أو المؤجل يأتي في وجوب الآخر أج قبل قبضه التفصيل الآتي (قوله أو نوى قنيته ثم قوله وإن نوى التجارة فيه) بقي الاطلاق ويتجه فيه استمرار التجارة اخذ من قوله الاتي وبعد هذا الاقتران الخ (قوله لكن قاله جمع متقدمون لا يصير الخ) اعتمده مر (قوله لأن مقصوده أي الأصلي الخ) قد يقتضى هذا التعليل أنه لو قبض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حيا وإن قبض مثله الصوري كذلك كان مال تجارة فلا يرجع (قوله وبعد هذا الاقتران الخ) قد يؤخذ منه إلا كنفاء في مسئلة الأرض السابقة بقصد التجارة عند استجارها بخلاف ما قد يقتضيه قوله وإن نوى التجارة فيه استمرت الخ فليراجع (قوله

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - ثالث)

تجارة فلا يحتاج لنية الوارث اختياره لجهار على اختياره الضعيف أيضا أن الوارث لا يشترط عدده للمسلم كنفاء بقدر مورثه (والاسترداد) أو الرد (بعب) كالباع عرض قنية بما وجد به عيبا فردده واستردعه

او فرد عليه بغيب فقصد به التجارة (٢٩٨) او اشترى بعرض قنية شيئا ولو عرض تجارة او بعرض تجارة عرض قنية فرد عليه كذلك

لا قوله كما يبنى الى بخلاف ما (قوله او اشترى الخ) قديغنى عما قبله (١) (قوله فلا يصير مال تجارة الخ) اي فلا يعود ما كان للتجارة مال تجارة بخلاف الرد بعيب او نحو من اشترى عرضا للتجارة بعرض لها فانه يبق حكمها كما لو باع عرض التجارة واشترى بثمنه عرضا ولو تابع التاجر ان ثم تقابلا يعاب واسنى ومغنى ونهاية (قوله بنحو اقالة) اي كفلس نهاية ومغنى (قوله اي بعين ذهب الخ) ولو اشتراه بعين احدهما ثم عوض عنه عرضا مثلا فالوجه عدم اختلاف الحكم سم (قوله ولو غير مضروب) أى إذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف نحو الحلى كما يأتى رشيدى (قوله كان اشتراه بعين الخ) اي سواء قال اشترى بهذه الدراهم او بعين هذه لان المعقود عليه في الصورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كيله اشترى بهذا الدينار فانه يتخير بين الشراء به وبين الشراء فى ذمته بخلاف ما إذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء فى الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل ع ش (قوله بعين عشرين دينارا) أى أو بعشرين فى الذمة ونقد هاهنا المجلس كما لو ذكره الشهاب حج أى وكان ما اقضه من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو اقضه عن الفضة ذهبا او عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عميرة الرلى رشيدى ويأتى عن سم مثله قول المتن (خوله من حين ملك النقد) اي من غير الحلى المباح لما يأتى ان الحلى المباح من عرض القنية ع ش (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين) اي كان ملك عشرين دينارا مثلا واقرضها فى أثناء الحول سم (قوله وبالعكس) أى كان استوفى فى أثناء الحول نصا باقرضه (قوله بخلاف ما اشتراه بنقد فى الذمة الخ) يستثنى ما لو نقده فى المجلس فانه كما لو اشتراه بعين النقد كما جزم به الشارح فى شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب الرلى وهو ظاهر فعليه لو اشترى بفضة فى ذمته ثم عين عنها فى المجلس ذهبا لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عما فى الذمة اه سم (قوله ثم تقدم ما عنده) أى أعطى حالا النصاب الذى عنده فى هذا الزمن (قوله لا يبنى عليه) اشارة الى انه ينقطع حول ما عنده (قوله بخلافه فيما إذا اشترى بعينه) اي فان صرفه الى تلك الجهة معين وهو صورة المتن (قوله فيتعين الخ) متعلق بقوله بخلاف ما لو اشتراه بنقد الخ كرى وقوله اي أعطى حالا الخ فى إطلاقه نظر يعلم ممار عن سم والرشدى وعبارة النهاية والمغنى اما لو اشتراه بنقد فى الذمة ثم نقده فانه ينقطع حول النقد ويبتدأ حول التجارة من وقت الشراء إذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين اه قال ع ش قوله مر ثم نقده اي بعد مفارقة المجلس سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان نافاه التعليل بقوله مر إذ صرفه الخ اه (قوله اي كلى مباح) اي وكنصا سائمة سم قول المتن (اودونه الخ) ولو شك هل اشترى بنصا او دونه فحوله من الشراء او الاحتياط البناء يعاب (قوله الحاصل) الى قول المتن فى الاظهر فى المغنى لا قوله او مع آخره (قوله النصاب) الى قوله فلم فى النهاية لا ما ذكر (قوله او مع آخره) كذا فى الاسنى والايعاب (قوله فى نفس العرض الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان المضموم زيادة القيمة إلا ان يجعل فى للسببية فلا تسامح بصرى عبارة النهاية والمغنى سواء أحصل الربح بزيادة فى نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق اه

أى بعين ذهب أو فضة) لو اشتراه بعين أحدهما ثم عوض عنه عرضا مثلا فهل يختلف الحكم فيه نظر والوجه عدم الاختلاف (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين وبالعكس) نظره فيه البلقينى بان الزكوى فى غير التجارة لا بد أن يبقى بعينه كل الحول وهنا ليس كذلك وأجاب بانا كما يبنى المشتري بالنقد على حول حصول بدل بخلاف فلان نبنى مع حصول بدل موافق اولى قال ولا يتخرج هذا على مبادلة النقود لعدم القصد اليها فى القرض وإنما القصد به الارفاق اه (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين) أى كان ملك عشرين دينارا مثلا واقرضها فى أثناء الحول (قوله بخلاف ما لو اشتراه بنقد فى الذمة ثم تقدم ما عنده فيه) يستثنى ما لو نقده فى المجلس فانه كما لو اشتراه بعين النقد كما جزم به الشارح فى شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب الرلى فيها كتيبها مش شرح المنهج وهو ظاهر قال فعليه لو اشترى بفضة فى ذمته مثلا ثم عين عنها فى المجلس ذهبا لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عما فى الذمة اه (قوله اي كلى مباح)

فلا يصير مال تجارة لا تنفاه المعاوضة ومثله الرد بنحو اقالة او تحالف (وإذا ملكه) اي مال التجارة (بنقد) اي بعين ذهب أو فضة ولو غير مضروب (نصاب) اودونه وبملكه باقيه كان اشتراه بعين عشرين دينارا او ما تبنى درهم أو بعين عشرة وبملكه عشرة اخرى (خوله من حين ملك) ذلك (النقد) فيبنى حول التجارة على حوله لا شترأ كهما فى قدر الواجب وجنسه كما يبنى حول الدين على حول العين وبالعكس من النقد بخلاف ما لو اشتراه بنقد فى الذمة ثم تقدم ما عنده فيه فانه لا يبنى عليه لان صرفه الى هذه الجهة لم يتعين بخلافه فيما إذا اشترى بعينه فيتعين ابتداء حوله من الشراء كفى قوله (أو) ملكه بعين نقد (دونه) اي النصاب وليس فى ملكه باقيه (أو بعرض قنية) أى كلى مباح (ف) حوله (من الشراء) لان ما ملكه به لم يكن له حول حتى يبنى عليه (وقيل ان ملكه بنصا سائمة بنى على حولها) لانها مال زكاة جار فى الحول كالنقد والصحيح المنع لاختلاف الزكاتين قدرا ومتعلقا (ويضم الربح) الحاصل أثناء الحول أو مع آخره فى نفس العرض كالسمن أو غيره كارتفاع السوق (الى الاصل فى الحول ان لم

قياسا على النتائج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضاً ولو اشترى في المحرم
عرضاً بمائتين فساوى قبيل آخر الحول ثلثمائة او نض فيه ما هو على ما يقوم به زكى (٢٩٩) الجميع عند تمام الحول لان الربح كامن غير

متميز (لان نض) أى صار
ناضاً ذهباً او فضة من جنس
راس المال النصاب وامسكه
الى آخر الحول أو اشترى به
عرضاً قبل تمامه فلا يضم
الى الاصل بل يزكى الاصل
بحوله ويفرد الربح بحول
(فى الاظهر) ومثله اصله
بان يشتري عرضاً بمائتين
درهم ويبيعه بعد ستة أشهر
بثلثمائة ويمسكها الى تمام
الحول او يشتري بها عرضاً
يساوى ثلثمائة آخر الحول
فيخرج آخره زكاة مائتين
فاذا مضت ستة أشهر اخرى
أخرج عن المائة لان
الربح متميز فاعتبر بنفسه
ولكونه غير جزء من الاصل
فارق النتائج مع الامهات
ولهذا رد الغاصب النتائج
لا الربح فعلم انه لو نض بغير
جنس المال فمكسب عرض
بعرض فيضم الربح للاصل
وكذا لو كان راس المال
دون نصاب ثم نض بنصاب
وامسكه لتام حول الشراء
وانه لو نض بما يقوم به بعد
حول ظهور الربح أو معه
زكى بحول اصله للحول
الاول واستؤنف له حول
من نضوده (والاصح ان
ولد العرض) من الحيوان
غير السائمة كخيول وجوار
ومعلوفة (وامره) ومنه هنا
صوف وغصن شجر وورقه

(قوله قبيل آخر الحول) عبارة المغنى قبل آخر الحول ولو بلحظة اه (قوله أو نض فيه) أى فى الحول ولو قبل
آخره بلحظة نهاية (قوله وهى على ما يقوم به) فيه مع قوله بهانوع خزانة عبارة النهاية والمغنى أو نض فيه بما
لا يقوم به اه (قوله كامن) أى مستتر كرى قول المتن (لان نض) أى السكل مغنى (قوله ذهباً او فضة الخ)
عبارة النهاية والمغنى أى صار ناضاً بتقدير يقوم به ببيع أو اتلاف اجنبى اه (قوله من جنس) قد يقال لو قال
بما يقوم به لكان اولى لان جنس راس المال قد يكون عرضاً إلا ان يقال ان مراده بجنس راس المال ما يقوم
به بصرى وقد رددت ان المراد لا يدفع الا براد قول المتن (فى الاظهر) فلو اشترى عرضاً للتجارة بعشرين ديناراً
ثم باعه لستة أشهر باربعين ديناراً واشترى بها عرضاً آخر وبلغ آخر الحول بالتقويم أو بالتضيض مائة
زكى خمسين لان راس المال عشرون ونصيبها من الربح ثلاثون فتزكى الثلاثون الربح مع اصلها العشرين
لانه حاصل فى آخر الحول من غير نضوض له قبله ثم ان كان قد باع العرس قبل حول العشرين الربح كان باعه
آخر الحول الاول زكاهما أى العشرين الربح لحولها أى لستة أشهر من مضى الاول وزكى ربحها وهو
ثلاثون لحوله أى لستة أشهر اخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين الربح زكى ربحها وهو
الثلاثون معها لانه لم ينض قبل فراغ حوله مغنى وروض وعباب (قوله أو يشتري بها الخ) عطف على
يمسكها الخ (قوله فعلم انه لو نض الخ) محترز قوله من جنس راس المال (قوله وكذا لو كان راس المال دون
نصاب الخ) ظاهره انه فى حيز فعلم وان الربح هنا يضم للاصل فيكون محترز تقييده بالنصاب فى قوله السابق
أى صار ذهباً او فضة من جنس راس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع ما فى الروض وشرحه كغيرهما بما
نصه وإذا اشترى عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه فى اثناء الحول بعشرين منها ولم يشتري بها عرضاً زكى كلا
من العشريتين لحوله بحكم الخلطة الخ فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع سم وقوله كغيرهما أى كالعباب
وشرحه للشارح وما ذكره ايضاً قضية اسقاط النهاية قيد النصاب السابق وعبارة المحلى والمغنى ولو كان راس
المال دون نصاب كان اشترى عرضاً بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتين درهم وامسكها الى تمام حول
الشراء زكاهما ان ضمنا الربح الى الاصل واعتبرنا بالنصاب آخر الحول فقط ولا زكى مائة الربح بعد ستة
أشهر اه قال الشهاب عميرة فى حاشية الاول قوله ان ضمنا الربح أى الناض وذلك على مقابل الاظهار اه
(وانه لو نض) الى المتن فى الاسنى والعباب وشرحه مثله (قوله وانه لو نض) معطوف على قوله انه لو نض الخ
كردى (قوله زكى بحول اصله للحول الاول) أى سواء اظهر ربحه قبل الاخراج والتسكين من الاداء ام لا
ايحاب (قوله واستؤنف له) أى للربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت فى المغنى (قوله غير السائمة)
كان وجه هذا التقييد ان قوله الاق ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير السائمة مع انه
يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليأتى مل سم (قوله ومنه) أى الثمر (قوله وصوف)
أى ووبر وشعر مغنى (قوله ونحوها) أى كالتبن ايعاب واللبن والسمن عميرة (قوله وعلى الجديد فى كونه

أى وكنصاب سائمة (النصاب) بأتى محترزه ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو بأكثر منها فى زكاة
الزائد معها وجهان الوجهان الوجوب شرحه رولى ينظر هذا وإن زادت ولو قبل التسكين الخ (قوله وكذا
لو كان راس المال دون نصاب) ظاهره انه فى حيز فعلم وان الربح هنا يضم للاصل فيكون هذا محترز تقييده
بالنصاب فى قوله السابق لان نض أى صار ذهباً او فضة من جنس راس المال النصاب لكن انظر هذا مع
ما فى الروض وشرحه كغيرهما بما نصه وإذا اشترى عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه فى اثناء الحول بعشرين
منها ولم يشتري بها عرضاً زكى كلا من العشريتين لحوله بحكم الخلط فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع (قوله
غير السائمة) كان وجه هذا التقييد ان قوله الاق ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير
السائمة مع انه كان يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليأتى مل (قوله وعلى الجديد فى كونه

ونحوها (مال تجارة) لانها جزآن من الام والشجر (وان حوله حول الاصل) تبعاله كنتاج السائمة (وواجبها) أى التجارة أى مالها
(ربح عشر القيمة) انفاقاً فى ربع العشر كالنقد لان عرضها تقوم به وعلى الجديد فى كونه من القيمة لانها متعلق هذه الزكاة

(الخ) وعن القديم أنه يخرج ربع عشر مافي يده سم عبارة المغنى والقديم يجب الاخراج من عين العرض لانه الذى يملكه والقيمة تقدير ووفى قوله بتخير بينهما لتعارض الدليلين اه (قوله فلا يجوز) الى قوله وإن زادت فى النهاية (قوله بما مر) اى فى اول الفصل (قوله وإن زادت ولو قبل التمكن الخ) وفاقا للعباب والروض وخلافا للنهية والمغنى عبارة الاول مع شرحه للشارح فرع قال فى المجموع ما حاصله لو قوم العرض اخر الحول بمائتين وباعه بثلاثمائة لرغبة او عين ضمت الزيادة الى الاصل فى الحول الثانى دون الاول سواء كان قبل اخراج الزكاة أم بعده لان الزيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها وان قوم آخر الحول بثلاثمائة وباعه بانقص نظران قل النقص بان يتغابن به لم يلزمه الا زكاة ما يبيع به وإن كثر كان باع ما قوم باربعين بخمسة وثلاثين زكى الاربعين وكان باع ما قومه بثلاثمائة بثمانين حال كونه مغبونا ومجاييا زكى ثلثمائة لان هذا النقص بتفريطه هكذا فصله اصحابنا اه مافي المجموع ثم قال واذا اشترى بمائتى درهم او بمائة مائتى قفين حنطة وقيمتها اخر الحول مائتان لزمه خمسة دراهم فلو اخرا داهم الزكاة فعدت قيمتها الى مائة نظر فان كان ذلك قبل مكنة الاداء زكى الباقي فقط بدرهمين ونصف اذا نقص من مائة او بعده اى مكنة الاداء زكى الكل بخمسة دراهم لان النقص من ضمانه ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قبل التمكن او بعد الاتلاف لم يلزمه شىء للحول السابق فاذا زادت فى المثال المذكور مائتين ولو قبل الامكان واتلف الحنطة بعد الوجوب وبلغت قيمتها بعده اربعمائة لزمه خمسة دراهم لان المائتين هنا القيمة وقت التمكن والاتلاف اه وفى الروض وشرحه ما يوافقوه عبارة الاخيرين ولو باع الفرض بدون قيمته زكى القيمة او باكثر منها فى زكاة الزائدة معها وجهان او جهما الوجوب اه قال ع ش قوله لم يروى باع العرض أى بعد حوله لان الحول وقوله زكى القيمة اى لا ما باع فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمنها ويصدق فى قدر ما فوت اه ع ش (قوله ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الخ) بل الذى يظهر ان على المالك حيث لا ساعى تحكيم عدلين عارفين قيا ساعى الخرص المار بجامع ان كلامهم تاحمين لا تحقيق فيه واما عدل الماشية فامر محسوس محقق فنامله حق التامل بصرى عبارة ع ش قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان يبادر الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع بواحد كجزاء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج منه ويتجه أنه لا يجوز ان يكون هو واحد العدلين وإن قلنا بجوازها فى جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء اشاروا ثم الى ما يضبط المثلية فى بعداتها ما فيها ولا كذلك هنا اذ القيم لا يضبط لها ثم المعتز فى تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اى فى الاخذ به سم على البهجة اى فى مثلى ذلك العرض حالا فاذا فرض انها الف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرق اوقات كثيرة بلغ العين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه فى الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون الالفين قيمته اه وما تقدم عن الاستاذ اعتمده الشارح فى الاعاب (قوله نظير ما مر فى عدل الماشية) وقد يفرق بان متعلق العدمتين وبيعد الخطا فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتماع المقوم وهو مظنة للخطا فالتهمة فيه اقوى ومن ثم لم يكتف بخبره للشعر بل لو لم يجد خارص من جهة الامام حكم بعدلين بخبر صان له كامر ع ش (ولو غير نقد) الى قوله او بنقد لا يقوم به فى النهاية والمغنى لا قوله او مغشوشا وقوله اى بعين الى المتن وقوله بنقد الى المتن وقوله أو كان الاقرب الى المتن وقوله مال التجارة الى المتن (قوله وإن كان غير مضروب الخ) حاصله مع قوله اى بعين المضروب انه اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الاقرب غير المضروب فيما مر سم عبارة الكردى على بافضل فان كان مضروبا ولو مغشوشا قوم بعين المضروب الخالص وإن كان غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه اه (قوله اى بعين المضروب الخالص) يعنى ان ملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله ولو غير نقد البلد وفى الذمة (قوله والا الخ)

فلا يجوز اخرج من عين العرض وعلم بما مرانها إنما تعين باخر الحول فان آخر الاخراج بعد التمكن ونقصت القيمة ضمن ما نقص لتقصيره بخلافه قبله وإن زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا يعتبر ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف ولا ساعى تصديقه نظير ما مر فى عدل الماشية (فان ملك) العرض (بنقد) ولو غير نقد البلد وفى الذمة إن كان غير مضروب أو مغشوشا (قوم به) أى بعين المضروب الخالص ولا فية مضروب أو خالف من جنسه

(الخ) وعن القديم أنه يخرج عشر مافي يده (قوله وإن كان غير مضروب) حاصله مع قوله أى بعين المضروب اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الاقرب غير

اي وان لم يملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله وان كان غير الخ كرى أى ولو حذف قوله وان كان الخ ثم قال اي بعين ذلك النقدان كان مضروباً بالصا والافضروب الخ كان اخصر مع السلامة عن الركافة قول المتن (قوله ان ملك بنصاب) وان ملكه بنصابين من النقدين كان اشتراهما اثني درهم وعشرين ديناراً قوم احدهما بالآخر لمعرفة التقسيط يوم المالك فان كان قيمة المائتين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما نصفين أو عشرة من الدنانير قوم آخر الحول ثلثه بالدراهم وثلثاه بالدنانير وكذا يقوم احدهما بالآخر لو كان احدهما او كلاهما دون النصاب فيزكيان ان بلغا في الاحوال كلها انصابين في آخر كل حول فان لم يبلغا نصابين فلا يزكيان وان بلغهما المجموع لوقوم الكل باحدهما وان بلغ احدهما نصاباً زكى وحده شرح الروض زاد شرح العباب فعلم انه لا بد من تقويمين فيقوم احدهما بالآخر يوم المالك لمعرفة التقسيط ثم آخر الحول لمعرفة وجوب الزكاة اهـ (قوله وان ابطله الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف قوم كافي النهاية والمغنى (قوله وان بلغه بنقد آخر) أى ان كان اشترى عرضاً بدنانير وباعها بمائتي درهم وقيمتها آخر الحول دون عشرين مثقالاً ومثل ذلك عكسه فلا زكاة فيما باعه به وان كان نقد البلد لانهم لم تبلغ ما قومته به نصاباً او يتداهلوا حول من آخر الحول الاول وهكذا وان مضى سنون كرى على بافضل (قوله لان الحول الخ) علة لما في المتن عبارة غير لانه اصل ما بيده فكان اولي من غيره اهـ وهى اولى (قوله او ملكه بنقد وجهل الخ) ولو ملك بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر منهما كان علم انه ملك بعشرين مثقالاً من احدهما وثلثين من الآخر ولم يدر ان الاكثر هو الذهب أو الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بان يقوم احدهما بالآخر مرتين مع فرض ان الاكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة في الاخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك ويزكى الاكثر من كل منهما في المثال لوقومنا الفضة بالذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب فساوت العشرون مثقالاً من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة فساوت العشرون مثقالاً من الذهب اربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة ويزكى باعتبار الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة ارباعه بالذهب وثلثه اسباعه بالفضة ويزكى عن ثلاثة ارباع القيمة ذهباً وثلثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لان احداً الجنس لا يجوز ان يكون ملكاً بهما وجهل قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قالوه فيما لو شك في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بان قوم جميع العرض ماعدا ما يساوى أقل متمول بكل منهما فليراجع سم عبارة ع ش قال سم على البهجة فلو جهلت النسبة فلا يبعد ان يحكم باستوائهما او علم احدهما اكثر وجهل عينه فلا يبعد ان يتعين في برارة ذمته أن يفرض الاكثر من كل منهما وهل التأخير الى التذكر ان رضى اهـ أقول لا يبعد أن له ذلك بل قياس ما تقدم عن الدميرى انه يكفي غلبة الظن انتهت (قوله وجهل أونسى) كذا في شرحي الروض والعباب (قوله او نكح نكاح الخ) عطف على بعرض (قوله او خلع) أى او صلح عن دم مغنى ونهاية قول المتن (فبغالب نقد البلد) أى بلد حولان الحول كما قال الماوردى وهو الاصح نهاية قال ع ش والعبرة بالبلد الذى فيه المال وقت حولان الحول الذى فيه المالك ذلك الوقت وعبارة سم على البهجة أى بلد الاخراج كما قال الماوردى وجزم به في العباب أى وبلد الاخراج هى بلد المال الماهو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة اهـ (قوله اقرب البلاد اليها) أى بلد الاخراج لإيعاب (قوله وبه الخ) أى بالتعديل (قوله فارق مامر الخ) أى من عدم وجوب الزكاة (قوله باحد ميزانين) أى دون الآخر (قوله فيها) عبارة المختار الميزان معروف اهـ ومقتضاه أنه مذكر ع ش وقد يمنع بأن تذكر المختار وخبر الميزان لكونه مما يذكر ويؤنث قول المتن (بالانفع للفقراء) ضعيف ع ش وكردى على بافضل (قوله نظير مامر) أى في شرح المضروب في مامر اهـ (قوله او ملكه بنقد وجهل أونسى الخ) لو ملك بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر منهما كان علم انه ملك بعشرين مثقالاً من احدهما وثلثين من الآخر ولم يدر ان الاكثر هو الذهب أو الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بأن يقوم احدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر الذهب في

ابطله السلطان وحينئذ فان بلغ به نصاباً زكاه وإلا فلا وإن بلغه بنقد آخر لأن الحول مبنى على حوله فهو أقرب اليه من نقد البلد (وكذا) إذا ملكه بنقد (دونه) أى النصاب (فى الاصح) لانه أصله ولو ملك من جنسه ما يكره قوم بذلك الجنس ولا يجزى فيه هذا الخلاف لانه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول اذا ابتدأه من حين ملك النقد (او) ملكه بنقد وجهل أونسى أو (بعرض) لقنية او بنحو نكاح أو خلع (ف) يقوم (بغالب نقد البلد) إذ هو الاصل فى التقويم فان بلغ به نصاباً زكاه وإلا فلا وان بلغه بغيره فان لم يكن بها نقد لتعالمهم بالفلوس مثلاً اعتبر بنقد اقرب البلاد اليها (فان غلب) فى البلد (نقدان) على التساوى أو كان الاقرب فى صورته المذكورة بلدين اختلفت نقدهما فيما يظهر وبلغ مال التجارة (بأحدهما) فقط (نصاباً قوم) مال التجارة كله اذا ملك بغير نقد وما قابل غير النقد اذا ملك بنقد وعرض كما يأتى (به) لبلوغه نصاباً بنقد غالب يقيناً وبه فارق مامر فيما لو تم النصاب بأحد ميزانين أو بنقد لا يقوم به على أن الميزان أضبط من التقويم فائر التفاوت فيها لافيه (فان بلغه) (بهما) أى بكل

منهما (قوم بالانفع للفقراء) يعنى المستحقين نظير مامر مع ذكر حكمه لإيثار الفقراء بالذكر كاجتماع الحقائق وبنات اللبون

(وقيل يتخير المالك) فيقوم
بأيهما شاء كعطى الجبران
وصححه في أصل الروضة
واقتضاه كلام المجموع
وغيره واعتداه الاسنوي
وغيره ويؤيده ما يأتي في
الفطرة في أقوات لا غالب
فيها أنه يتخير ولا يتعين
الأنفع وعليه ففارق اجتماع
ما ذكر بان تعلق الزكاة بالعين
أشد من تعلقها بالقيمة
فسوخ هنا أكثر (وان
ملك بنقد و عرض) كاتى
درهم و عرض قنية (قوم
ما قابل النقد به و) قوم
(الباقي بالغالب) من نقد
البلد وان كان دون نصاب
أو من أحد الغالبين إذا
بلغه به فقط كما مر لأن كلا
منهما لو انفرد كان حكمه
ذلك ويجرى ذلك في اختلاف
الصفة أيضا كان اشى
بنصاب دنانير بعضها صحيح
وبعضها مكسر وتفاوتا
فيقوم ما يخص كلا به لكن
ان بلغ بمجموعهما نصابا
زكى لاتحاد جنسهما ويفرق
بين التقويم بالمكسر هنا
دون غير المضروب فيما
مر بأن كسره لا ينافى التقويم
به بخلاف غيره (وتجب
فطرة عبيد التجارة مع
زكاتها) لاختلاف السبب
وهو المال والبدن فلم يتداخل
كالقيمة والجزاء في الصيد
(ولو كان العرض شائعة)

وقيل يجب الا غبط للفقراء كردى قول المتن (وقيل يتخير) هو المعتمد ع ش وكردى على بافضل (قوله
كمعطى الجبران) أى كتخير بين شاق الجبران ودراهمه نهاية ومعنى (قوله واعتداه الاسنوي الخ) وكذا
اعتداه المنهج والنهاية والمعنى (قوله وعليه) أى على تخير المالك هنا (قوله اجتماع ما ذكر) أى الحقائق وبنات
اللبون قول المتن (قوله وان ملك بنقد و عرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد مغشوش بنحو نحاس فيقوم
ما قابل خالصه به وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البلد سم وقضية ما مر في شرح فان ملك بنقد قوم به أنه ليس من
ذلك وينبغى حمل ما مر على ما إذا لم يقابل الغش بشىء من المبيع لقلته وجريان العادة بالتطوع به وما قاله سم
على خلافه (قوله كاتى درهم) الى قوله فيقوم في النهاية والمعنى الا قوله او من احد الى لان الخ قول المتن (قوم
ما قابل النقد به والباقي الخ) أى ما قابل العرض ويعرف مقابله بنقد قيمته وقت الشراء وجمع قيمته مع النقد
ونسبته من الجملة فلو كان اشترا ب عشرة دراهم وثوب قيمته خمسة فقابله ثلث مال التجارة فيقوم بغالب نقد
البلد ولو اختلف جنس النقدين المقوم بهما لم يكمل نصاب احدهما بالآخر ولا تجب زكاة فيما لم يبلغ نصابا منهما
او من احدهما قليلى ومر عن الاسنى مثله (قوله وان كان دون نصاب) كان المناسب ذكره عقب قول
المصنف الباقي (قوله أو من احد الغالبين) عطف على من نقد البلد (قوله كما مر) أى في شرح فان غلب نقدان
وبلغ باحدهما الخ (قوله ويجرى ذلك) أى التقسيط ورض (قوله فيقوم ما يخص كلا به) أى فيقوم ما يخص
الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر ورض (قوله فيما مر) أى في شرح فان ملك العرض بنقد قوم
به (قوله لاختلاف السبب) الى قوله او اشتري في المعنى الا قوله وهو المال والبدن وقوله قال الى المتن وقوله
وانفق الى المتن وقوله اذ لا تضم الى المتن الى قوله ولا يتصور في النهاية الا ما ذكر (قوله وهو المال والبدن)
فيه نظر تأمل شوبرى ووجه النظر أن البدن ليس سببا لزكاة الفطر وانما سببها إدراك جزء من رمضان وجزء
من شوال شيخنا اه بجرى موقدي يجب بان البدن سبب أيضا ولو بعيد الما يأتى أنها طهرة للصائم (قوله في الصيد)
أى المملوك اذا قتله المحرم نهاية (قوله أو ثمر او حبا) ولو قال المصنف ولو كان العرض مما يجب الزكاة في عينه

إحدى المراتين والفضة في الأخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك ويزكى الا أكثر من كل منهما بقى
المثال وقومنا الفضة والذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب فساوت العشرون مثقالا من الفضة عشرة من
الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة فساوت العشرون مثقالا من الذهب اربعين
من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة يزكى باعتبار الاكثر فهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب
وثلاثة أسباعه بالفضة ويزكى عن ثلاثة أرباع القيمة ذهبا وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لأن احد
الجنسين لا يجزى عن الاكثر فلو ملك بهما وجهل قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قالوه فيما لو
شك في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم جميع العرض ما عدا ما يساوى منه اقل متمول بكل
منهما فليراجع (قوله فيقوم بأيهما شاء) في الباب وشرحه للشارح ولو اشتراه أى عرض التجارة بنصابين
أو قل من النقد قوم بهما جميعا بنسبة التقسيط يوم الملك بان يقوم احد النقدين بالآخر فان اشترى عرضا بمائتى
درهم وعشرين دينار افساوت المائتان عشرين مثقالا او عشرة فنصف العرض فى الاولى وثلاثة فى الثانية
مشتري بدرأهم ونصفه فى الاولى وثلاثة فى الثانية مشتري بالدنانير وكذا يقوم آخر الحول وبهذا مع ما قبله
علم انه لابد من تقويمين فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لمعرفة التقسيط ثم آخر الحول لمعرفة
وجوب الزكاة فيزكى ان بلغا فى الاحوال كلها نصابين فى آخر كل حول وان لم يبلغا نصابين فما بلغ منهما
نصابا زكاة وحده ولا زكاة فيما لم يبلغ منهما نصابا وان بلغه لوقوم الكل باحد النقدين إذ لا يضم
أحدهما الى الآخر اه وعبارة الروض وشرحه وان ملكه بنصابين من النقدين قوم أحدهما
بالآخر لمعرفة التقسيط يوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين دينارا قوم آخر الحول بهما نصفين الخ
اه (قوله فى المتن وان ملك بنقد و عرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد مغشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل
خالصه به وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البلد (قوله فيقوم ما يخص كلا به) عبارة شرح الروض فيقوم

لكان أعم واستغنى عن تقدير هذا معنى (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة نخلا مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها ببذر التجارة سم وعباب (أو اشترى دنانير) ليتأمل بصرى عبارة الايعاب ويأتى ما تقرر فى الثمر والحب كما بحثه بعض المحققين فيما لو كان المملوك للتجارة نقدا كان اشترى لها دنانير مثلا بخلاف ما لو اشترى لها أولغيرها نقدا بنقد كما يفعله الصيارفة فان الحول ينقطع بذلك ومن ثم لا زكاة على الصيارفة اهـ (قوله مثلا) لعل راجع للشراء والدنانير أيضا أى فتل الشراء سائر المعاوضات ومثل الدنانير الدراهم ومثل الحنطة بقية العروض (قوله كتسع وثلاثين الخ) أى وكتسعة عشر من الدنانير قيمتها مائتان وعشرين منها قيمتها دون المائتين فى مسألة ابن النقيب أى وغالب نقد البلد الدراهم (قوله أو كل نصابهما) أى كاربعين شاة قيمتها مائتا درهم معنى (قوله واتفق الخ) الأولى حذف الواو قول المان (فزكاة العين) قال فى شرح المنهج أى والمعنى والنهاية فعلم انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كما فى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثم رده وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اهـ وخرج بقوله كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين فى الثمر فليتأمل سم قال ع ش وعليه فقد يقال وجوب الزكاة فى الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع الزكاتين فى مال واحد لانه زكى الثمر عند تمام الحول لدخولها فى التقويم وزكى عنها بعد بدو الصلاح فتكرر فيه زكاتها اللهم إلا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين اهـ (وإذا اخرج زكاة العين فى الثمر والحب الخ) أى فيما إذا بدا صلاح الثمر واشتداد الحب قبل حول التجارة وهو ظاهر إن تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر والارض فهل يسقط زكاتها لعدم تمام نصابهما أو يضم الشجر إلى الثمر والارض إلى الحب ويقوم الجميع ويخرج زكاته وتسقط زكاة العين فيه نظرا لأقرب اخذا من إطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الأول لعدم تمام النصاب ع ش اقول ويصرح بالاول قول الشارح إن بلغت نصابا الخ وما نذكر فى حاشيته من عبارة العباب وشرحه (قوله لم تسقط الخ) قال فى الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجدد لامن وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه ابدأ أى فى الاحوال الآتية هو الظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حولاهما سم (فى قيمة عروضها) أى التجارة (قوله إذ لا تضم الخ) تعليل لمفهوم قوله ان بلغت الخ وهو ما لو لم تبلغه بصرى عبارة العباب وشرحه ولا يسقط باخراج العشر زكاة التجارة للجدوع والتبن والارض لكن إذا نقصت قيمة هذه الثلاثة عن النصاب لم يكمل بقيمة الثمرة والحب لانه ادى زكاتها ما ولا خلاف حكمها كما علم مما تقرر اهـ (إذ لا يضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحب

ما يخص الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر اهـ (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة نخلات مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها ببذر التجارة (قوله فى المان زكاة العين) قال فى شرح المنهج فعلم انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كما فى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثم رده وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اهـ قال فى الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجدد لامن وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه ابدأ أى فى الاحوال الآتية اهـ والظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حولاهما وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين فى الثمر (قوله إذ لا تضم القيمة الثمر والحب) هل هذا بالنظر لحول

أو ثمر أو حبا قال ابن النقيب أو اشترى دنانير للتجارة بخنطة مثلا (فان كل) بثلاث الميم (نصاب إحدى الزكاتين فقط) كتسع وثلاثين من الغنم قيمتها مائتان وكاربعين منها قيمتها دون المائتين (وجبت) زكاة ما كل نصابه لوجود سببها من غير معارض (أو) كمل (نصابهما) واتفق وقت الوجوب أو اختلف (فزكاة العين) هى الواجبة (فى الجديد) لقوتها للاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة وإذا أخرج زكاة العين فى الثمر والحب لم تسقط زكاة التجارة فى قيمة عروضها من نحو الجذع والارض وتبن الحب إن بلغت نصابا إذ لا يضم لقيمة الثمر والحب (فعلى هذا) وهو تقديم زكاة العين (لوسبق حول التجارة بان) أى كان اشترى بما لها بعد ستة اشهر من حولها (نصاب سائمة) ولم يقصد به القنية أو اشترى معلوفة للتجارة ثم اسامها بعد ستة اشهر ولا يتصور سبق حول العين فى السائمة

الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيا بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حو لها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا زكى الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه سم اقول والذي يقتضيه كلامهم انه يزكى في الصورة المذكورة للجميع لحول التجارة الثاني إذ لم تبلغ قيمة الثمر او الحب نصابا ايضا ولا فيزكى كلا منهما لحوله الثاني والله اعلم (قوله لانه الخ) اى السوم (قوله ماهر) اى آتفا بقوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) اى في قيمة العروض لا العين كما مر كدى عبارة عش وليس فيه وجوب زكاتين لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر متعلق بقيمته خالي عن الثمر اهـ (قوله وما مضى من السوم) في بقية الحول الاول غير معتبر زاد الروض عقب هذا فاذا اتفق الحولان واشترى ماهر ضاى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه فلو حدث نقص في نصاب السائمة اى حيث غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل اى إلى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة انتهى اهـ سم (قوله بل بالقسمة) إلى الباب في النهاية والمغنى (قوله فواضح) اى ولا رجوع له على العامل عش (قوله وعليه الخ) اى على ذلك الضعيف (خاتمة) يصح بيع عرض التجارة قبل إخراج زكاته وإن كان بعد وجوبها وابعاءه بعرض قنية لان متعلق زكاته القيمة وهى لا نفوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة او وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق زكاة العين وكذا لو جعله صداقا او صلحا عن دم او نحوهما لان مقابله ليس بمال فان باعه محاباة فقد رد المحاباة كالموهوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة مغنى ونهاية وشرح الروض وشرح العباب قال عش قوله ورجع في الباقي اى ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لانه مخاطب بالاخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه ولا فلا ملام التعلق بما بقى لانه حق الفقراء اهـ

(باب زكاة الفطر)

(قوله سميت) إلى قوله كافي المجموع في المغنى لا قوله كذا إلى ويقال (قوله سميت به الخ) كذا في المغنى وقول الشارح وإنما يتأتى الخ بمنوع اما الاول فلجواز أن يكون مراد قائل ذلك أن جوبها يتحقق به إذ هو الجزء الاخير من الملة وايضا فباء السببية لا يتعين ان يكون مدخولها هو السبب التام واما الثاني فواضح جدا وما ادرى ما منشأ الحل على البيانية على ذلك التقدير ولا يقال ان منشأ قوله به اى بالفطر لانا نقول المرجع زكاة الفطر والتذكير على تاويل اللفظ) او الاسم سائغ شائع ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله وإنما يتأتى الخ فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره

الثمر والحب الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيا بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حو لها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا زكى الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه سم اقول والذي يقتضيه كلامهم انه يزكى في الصورة المذكورة للجميع لحول التجارة الثاني إذ لم تبلغ قيمة الثمر او الحب نصابا ايضا ولا فيزكى كلا منهما لحوله الثاني والله اعلم (قوله لانه الخ) اى السوم (قوله ماهر) اى آتفا بقوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) اى في قيمة العروض لا العين كما مر كدى عبارة عش وليس فيه وجوب زكاتين لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر متعلق بقيمته خالي عن الثمر اهـ (قوله وما مضى من السوم) في بقية الحول الاول غير معتبر زاد الروض عقب هذا فاذا اتفق الحولان واشترى ماهر ضاى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه اما إذا كان لا يبلغ نصابا إلا باحدهما فالحكم لما بلغه به فلو حدث نقص في نصاب السائمة اى غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل إلى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة اهـ والله تعالى اعلم

(باب زكاة الفطر)

(قوله وإنما يتأتى على ضعيف) فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره ايضا معه فهو لا يتأتى كون الوجوب بالجزاين ر قوله وان الاضافة بيانية هو مسلم إن كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز اداء مرجع الضمير المذكور للفظ زكاة الفطر

الثمر والحب بان يبدو الصلاح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه كما علم مما مر انه يخرج زكاة العين ثم زكاة التجارة آخر حو لها (فالاصح وجوب زكاة التجارة لتام حو لها) لئلا يحبط بعض حو لها ولان الموجب قد وجد ولا معارض له (ثم) من انقضاء حو لها (بفتح) حول لا زكاة العين ابدا) أى فى سائر الاحوال وما مضى من السوم فى بقية الحول الاول وغير معتبر (وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور) بل بالقسمة وهو الاصح (فعلى المالك زكاة

الجميع) ربها ورأس مال لانه ملكه (فان اخرجها) من عنده فواضح او (من مال القراض حسبت من الربح فى الاصح) كمون المال من نحو أجرة دلال وفطرة عبد تجارة وفداء جنابة (وإن قلنا) بالضعيف انه (يملك) الربح المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لها (والمذهب) على هذا الضعيف (انه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لتمكنه من التوصل اليه متى شاء بالقسمة فهو كدين حال على ملىء وعليه فابتداء

وان الاضافة بيانية وهو خلاف الظاهر انها بمعنى اللام وهواب العبارة أضفت اليه (٣٠٥)

لانه جزء من موجبها المركب

الآتي ويقال زكاة الفطرة بكسر الفاء وقول ابن الرفعة بضمها غريب لانها تخرج عن الفطرة اى الخلقة اذ هى طهرة للبدن كما يأتى وتطابق على المخرج ايضا وهى مولدة لاعربية ولا معربة بل هى اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية كما فى المجموع عن الحاوى واما ما وقع فى القاموس من انها عربية فغير صحيح لان ذلك المخرج يوم العيد لم يعلم إلا من الشارع فاهل اللغة يجهلون به فكيف ينسب اليهم ونظير هذا اعنى خلطة الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية ما وقع له فى تفسيره التعزير بانه ضرب دون الحدويأتى فى باب التنبيه عليه مع بيان انه وقع له من هذا الخلط شئ كثير وكره غلط يجب التنبيه له وفرضت كرمضان ثانى سنى الهجرة ونقل ابن المنذر الاجماع على وجوبها ومخالفة ابن اللبان فيه غلط صريح كفى الروضة قال وكيع زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقص الصوم كما تجبر السجود نقص الصلاة ويؤيده الخبر الصحيح انها طهرة للصائم من اللغو والرفث والخبر الحسن الغريب شهر رمضان معلى بين السماء والارض لا يرفع إلا بزكاة الفطر (تجب باول ليلة العيد) اى بادراك هذا

ايضا معه فهو لا ينافى كون الوجود بالجزأين و(قوله وان الاضافة بيانية) هو مسلم إن كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز ان مرجع الضمير المذكور لفظ زكاة الفطر كما ان مرجع الضمير فى بدخوله الفطر انتهى اه بصري ولك ان تسلم رجوع الضمير الى الفطر وتمنع الثانى بان المراد وجعل الفطر جزءا من الاسم وله نظائر (قوله وان الاضافة الخ) عطف على قوله ضعيف (قوله ويقال) الى قوله ويؤيده فى النهاية إلا قوله كما فى المجموع الى وفرضت (قوله ويقال زكاة الفطرة) وكذا يقال صدقة الفطر معنى (قوله وتطابق) اى الفطرة بالكسر و(قوله ايضا) اى كما اطلقت على الخلقة سم (قوله وهى) اى للفطرة بمعنى المخرج سم وعش وقوله مولدة أى انطق بها المولدون و(قوله لاعربية) وهى التى تكلمت بها العرب بما وضعها واضع لغتهم و(قوله ولا معربة) والمعرب هو لفظ غير عربى واستعملته العرب فى معناه الاصلى بتغيير ما اى فى الغالب ع ش عبارة الرشيدى قوله مولد لاعربى الخ بمعنى ان وضعه على هذه الحقيقة مولد من جملة الشرع بدليل قوله فتكون حقيقة شرعية وإلا فالمولد هو اللفظ الذى ولده الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها اه (قوله فتكون حقيقة شرعية) اى فى القدر المخرج والانصب ان يقول حقيقة عرفية او اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية ما اخذت التسمية به من كلام الشارع ثم رايت سم على البهجة قال ما نصه فان قلت كار الواجب ان يقول فتكون حقيقة عرفية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه النسبة لغوية وهى صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لجملة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لاشبهة فى صحتها وإن كان المتبادر من النسبة فى شرعية باعتبار الاصطلاح الاصولى هى ما كان بوضع الشارع فليتأمل انتهى ع ش (قوله فغير صحيح) قد يقال يجوز ان يكون مراد صاحب القاموس بالعربية غير المعربة فيشمل الحقيقة الشرعية وتسلم ان مراده الحقيقة اللغوية فهو مثبت مقدم على النافى ولا مانع من كون اهل الجاهلية يعتادون صدقة يوم الفطر من غير تشريع سواء كان ذلك مستمر الى زمنه ^{صلى الله عليه وسلم} او انقطع بعد بعثته وبالجملة فتاويل كلام الاجلاء وحمله على تحمل حسن اولى بحسب الامكان وهذا على تقدير تصريحه بانها عربية فان كان كما نقله الفاضل المحشى من ان عبارته والفطرة صدقة الفطر فليس تصريحه فى كونها عربية وعدم التنبيه على كونها بهذا المعنى من الموضوعات الشرعية للاستغناء عنه بشهرته اه بصري بخذف (قوله وفرضت) الى قوله ويؤيده فى المغنى إلا قوله ونقل الى قال (قوله ثانى سنى الهجرة) كان الظاهر التانىث قال ع ش لم يبين فى اى يوم من اى شهر وعبارة المواهب اللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين اه (قوله غلط صريح الخ) لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيه خلافا لغير ابن اللبان ويحاج عنه بانه شاذ منكر فلا يخرق به الاجماع او يراد بالاجماع فى عبارة غير واحد ما عليه الا كثرون ويؤيده قول ابن كج لا يكفر جاحدا نهاية (قوله تجبر نقص الصوم الخ) وجه الشبهة وإن كانت هذه واجبة وذاك مندوبا ع ش (قوله ويؤيده) اى قول وكيع (قوله والخبر الحسن الغريب شهر رمضان الخ) والظاهر ان ذلك كناية عن توقف ترتب ثوابه العظيم على اخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فلا ينافى حصول اصل الثواب ويتردد النظر فى توقف الثواب على اخراج زكاة بموئنه وظاهر الحديث التوقف على اخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه لانها هو بطريق التبع على انه لا يبعد ان فيه تطهير اله ايضا اتحاف لان حجج ع ش زاد البجيرمى عن الشوبرى والبرماوى ما نصه ولا يعلى صوم المومن بالمعنى المذكور إذا لم تؤد عنه الفطرة إلا بتقصير منه اه (قوله اى بادراك هذا) الى قول المتن ويسن فى النهاية إلا قوله وباول الليل الى ولما تقرر وقوله بشرط الغنى الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله وكانت حياته مستقرة وقوله ولو شك الى المتن (قوله مع إدراك آخر جزء الخ) قال الاسنوى ويظهر

كما ان مرجع الضمير فى بدخوله للفطر (قوله وتطابق) اى الفطرة وقوله ايضا اى كما اطلقت على الخلقة (قوله وهى) اى بهذا المعنى اه (قوله واما ما وقع فى القاموس) عبارته والفطرة صدقة الفطر (قوله

أثر ذلك فيما إذا قال لعبدته أنت حر أول جزء من ليلة العيد أو مع آخر جزء من رمضان أو قاله لزوجه اه
 اى قاله بلفظ الطلاق وإن كان هناك مهاياة في رقيق بين اثنين بليلة ويوم او نفقة قريب بين اثنين كذلك وما
 اشبه ذلك فهي عليهم ما لان وقت الوجوب حصل في نوبتها معنى عبارة شيخنا ولو قال لعبدته انت حر مع آخر
 جزء من رمضان وجبت على العبد لا درا كذا الجزاين بخلاف ما لو قال انت حر مع أول جزء من ليلة شوال فلا
 تجب على احد ولو كان هناك مهاياة بين اثنين في رقيق الخ (قوله كما يفيد قوله فتخرج الخ) في افادته ما ذكر
 نظر لجواز أن الاخراج عن مات بمجرد أنه أدرك أول ليلة العيد وان عدم الاخراج عن ولد لمجرد أن لم
 يدرك أول ليلة العيد سم (قوله وقوله فيما بعد له تعجيل) وجه الدلالة منه ان في التعبير به اشعار بان لم رمضان
 في وجوبها دخلا فهو سبب اول والا لما جاز اخر اجها فيه لانحصار سبب وجوبها حينئذ في اول شوال وكتب
 عليه سم على حج مانضه قوله وقوله فيما بعد الخ قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من
 رمضان بل يقتضى انه رمضان إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها اول رمضان تقديمها على السببين وهو
 ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله
 وبعضه فصح قولهم له تعجيل الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع إدراك جزء من رمضان وهذا في غاية
 الظهور لسكنته قد يشبهه مع عدم التأمل اه ع ش (قوله لا ضافتها) اى زكاة الفطر (قوله فرض رسول الله)
 اى اظهر فرضيتها او قدرها او اوجها بان فرض الله سبحانه وتعالى الوجوب اليه (قوله على الناس)
 اى ولو كفارا إذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموسر (قوله صاعا الخ) يجوز ان
 يكون بدلا وحالا وإنما اقتصر على النحر والشعير لسكونها الذين كانا موجودين في زمنه إذ ذاك بجبري
 (قوله وبأول الليل الخ) اى لا يكاد يتحقق إدراك الجزء الثاني إلا بادراك الجزء الاول فلا يقال ليس في
 الخبر ما يقتضى توقف الوجوب على ادراك الجزء الاخير من رمضان قاله البجيرى وقال السكردي هذا
 جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول كلام المصنف لا يدل على ان الموجب مركب فاجاب بان قوله اول
 الليل يدل على التركب اه واقول الظاهر المتعين انه تنمة لدليل المتن وهو قول الشارح لا ضافتها الخ فكانه
 قال والفطر المذكور إنما يتحقق بأول ليلة العيد (قوله وعلى فيه) اى في الخبر (قوله حتى القن الخ) قد
 يقال وحتى الصبي والمجنون لان الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو الوجوب المستقر بخلاف المتنقل
 للغير وفيه نظر ظاهر لان المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا سم (قوله ولما تقرر) عطف
 على قوله لا ضافتها الخ (قوله طهرة للصائم) اى من اللغو والرفث نهاية (قوله عند تمام صومه) اى وإنما يتم
 بأول ليلة العيد (قوله وافهم المتن انه) قال الأذرى وهو المذهب نهاية ومعنى (قوله ثم مات المخرج) بكسر
 الراء (قوله وجب الاخراج الخ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث ان علم القابض انها زكاة معجلة

فيخرج) في افادته ما ذكر نظر لجواز أن الاخراج عن مات بمجرد أنه أدرك أول ليلة العيد فليتأمل (قوله
 وقوله فيما بعد الخ) قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من رمضان بل يقتضى انه رمضان
 إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها اول رمضان تقديمها على السببين وهو ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو
 واضح ان السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قولهم له تعجيل
 الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع إدراك اخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور لسكنته قد يشبهه
 مع عدم التأمل (قوله حتى القن) قد يقال وحتى الصبي والمجنون لان الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو
 الوجوب المستقر بخلاف المتنقل للغير وفيه نظر (قوله ثم مات المخرج الخ) ومن مات قبل الغروب عن رقيق
 ففطرة رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعد فافطرة عنه وعنهم اى الارقا في التركة
 مقدمة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبدا وصى به غيره قبل وجوبها وجبت في
 تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه وان ردّها فعلى الوارث فلو مات
 الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك الميت وفطرته في التركة أو يباع جزء

كما يفيد قوله فتخرج الى
 آخره وقوله فيما بعد له
 تعجيل الفطرة من أول
 رمضان (في الاظهر)
 لا ضافتها في خبر الشيخين
 الى الفطر من رمضان وهو
 فرض رسول الله ﷺ
 زكاة انظر من رمضان على
 الناس صاعا من تمر أو صاعا
 من شعير على كل حر أو عبد
 ذكر أو أنثى من المسلمين
 وبأول الليل خرج وقت
 الصوم ودخل وقت الفطر
 وعلى فيه على بابها خلا فلن
 أو لها بعن لان الاصح أن
 الوجوب يلاق المؤدى عنه
 أولا حتى القن كما يأتي ولما
 تقرر انها طهرة للصائم
 فكانت عند تمام صومه وافهم
 المتن أنه لو أدى فطرة عبده
 قبل الغروب ثم مات
 المخرج

وكرت السيد موت العبد فيسند هاسيده ع ش أى بشرطه (أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للملك اول جزء من ليلة العيد فانه لم يجتمع الجزءان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الميراث أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزءان في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزءان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على احدى وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأتى في عيده مشترك مثلاً فوقع احدى الجزين آخر نوبة احدىهما والاخر اول نوبة الاخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة احدىهما لاستقلاله في جميعه حينئذ مراه سم وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله أو اطلق) قال سم على الهبة لو علق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر انه تسقط فطرتها عنه لانها لم تدر كجزءين في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لان الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنهما ولو علق طلاقها بأول جزء من شوال والظاهر أن الحليم كذلك لان الطلاق يقع مقارنا للجزء الثاني من جزأى الوجوب وهو اول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة ع ش وتقدم عن الاسنوى وشيخنا ما يخالفه وهو الظاهر لانها لم تدر كجزء الاوّل (قوله أو أعتق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولزومه فطرتها وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف الاوّل فانه يريد نقلها إلى غيره شرح مراه سم قال ع ش قوله مراه سم ولزومه الخ أى لزم السيد وقياس ذلك انه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرتها عنه وقوله مراه سم فانه يريد نقلها إلى غيره أى وهو العبد بتقدير يساره بطار وماله قبل الغروب أو بنها ملكه على ما بيده بأن كان مكاتباً واعتقه سيده قبيل الغروب لكن ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده مراه سم قول الماتن (بعد الغروب) أى أو معه بخلاف من مات قبله شيخنا (قوله ممن يؤدى عنه) بيان لمن في عن من مات كردى أى فيؤدى ببناء المفعول (قوله وكانت حياته مستقرة الخ) مفهومه انه لو لم يكن كذلك بان وصل إلى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح إن كان ذلك بجناية ولا فقيه نظراً لانه مادام حياً حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله ع ش (قوله عنده) أى وقت الغروب (قوله واستغناء القريب) أى الذى يؤدى عنه كردى (قوله وإنما سقطت الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولو قبل التمكن عبارة النهاية والمغنى ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرتة على الاصح في

منه إن لم يكن له تركه سواه وإن مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته إن قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم شرح مراه سم وفي الروض وشرحه فصل لو اشترى عبداً فغربت الشمس ليلة الفطر وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرتة على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك وإن قلنا بالوقف لذلك بان كان الخيار لهما فعلى من يؤل إليه الملك فطرتة مراه سم وظاهره جواز تأخيرها عن يوم العيد إذا استغفره خيارهما إلى أن يتبين من آل إليه الملك فليراجع (قوله أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للملك اول جزء من ليلة العيد فانه لم يجتمع الجزءان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الموت أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزءان في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزءان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على احدى وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأتى في عيده مشترك مثلاً فوقع احدى الجزين آخر نوبة احدىهما والاخر اول نوبة الاخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة احدىهما لاستقلاله في جميعه حينئذ مراه سم (قوله أو أعتق الخ) ولو ادعى بعد وقت الوجوب انه أعتق القن قبله عتق ولزومه فطرتها وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف

أو باعه قبله وجب الاخراج على الوارث أو المشتري وإذا قلنا بالظاهر (فتخرج عن مات) أو طلق أو أعتق أو بيع (بعد الغروب) ولو قبل التمكن ممن يؤدى عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء القريب كموته وإنما سقطت زكاة المال بتلفه قبل التمكن للتعاقب بعينه وهنا الزكاة متعلقة بالذمة بشرط الغنى ومن ثم لو تلف ماله هنا قبل التمكن سقطت كإفى تلك (دون من ولد)

المجموع بخلاف المال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفقرة بالذمة اه (قوله أي تم انفصاله) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب اه سم عبارته النهاية وبوخذ من كلامه انه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم يجب لانه جنين ما لم يتم انفصاله اه قال ع ش قوله مر وباقيه بعده قال سم علي المنهج وينبغي او معه لانه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شي من رمضان بل اول شوال اه (قوله وتجدد) أي حدث نهاية (قوله وإسلام وغنى) فيه حرازة إذ التقدير دون من تجدد من إسلام وغنى سم (قوله بعد الغروب) أي او معه شيخنا (قوله بعد الغروب) أي في المخرج في الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام سم (قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في ان الموت والطلاق والعنق او البيع قبل الغروب او بعده فهل يجب لان الاصل البقاء إلى ما بعد الغروب اولا لان الاصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت الوجوب سم قال ع ش بعد نحو ما ذكره والا قرب الاول للعللة المذكورة ورجح هذا الاصل على كون الاصل عدم الوجوب لقوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجية اللذين هما سبب الوجوب اه (قوله ان تخرج) إلى قوله للخلاف في المغنى وكذا في النهاية لا قوله لا قبله (قوله يوم العيد الخ) قال القليوبي نعم لو شهدوا بعد الغروب بروية الهلال بالامس فاخرجوا ليلا أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسي ولو قيل بوجوب إخراجها فيه حينئذ لم يعد فراجع اه كردى على بافضل (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه سم (قوله وان يكون إخراجها قبل صلاته) ولو تعارض عليه الاخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الاول او الثاني فيه نظروا لا يبعد الثاني ما لم تشد حاجة الفقراء فيقدم الاول فليراجع ع ش وجزم بذلك باعشن (قوله للاس الصحيح به) أي بالاخراج قبل الخروج إلى صلاة العيد نهاية ومغنى (قوله بل يكره ذلك) أي تأخيرها عن الصلاة إلى آخر يوم العيد مغنى ونهاية وشيخنا (قوله فهو) أي الخلاف (قوله وبما قررته الخ) متعلق بقوله يندفع الخ كردى (قوله نذب الاخراج الخ) أي الاول نذب الخ (قوله وإلا) أي بان إخراجها مع الصلاة (قوله ونذب عدم التأخير الخ) أي والثاني نذب عدم التأخير الخ الشامل للمعية (قوله وأن كلام المتن الخ) عطف على قوله ان الكلام الخ (قوله عليه) أي على المتن كردى (قوله بانه يوم نذب إخراجها مع الصلاة) أي وظاهر الحديث رده مغنى (قوله ما تقرر) أي ما يفهم مما تقرر كردى (قوله فها وهمه) أي المتن من ان إخراجها مع الصلاة مندوب (قوله التي توهمها) عطفة لافضلية (قوله وإن تبعه شيخنا الخ) أي والمغنى (قوله لجرى على ان إخراجها معها غير مندوب) في الجزم بانه جرى على ذلك نظر لانه قال ان تعبير المنهاج صادق باخراجها مع الصلاة مع انه غير مراداه وهذا يجوز ان يكون بناء على حمله كلام المنهاج على المقام الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا لانه غير مندوب بل لانه خلاف غرضه من إرادة بيان سنية إخراجها قبل الصلاة سم (قوله والحق الخوارزمي الخ) وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ما يخرجهما قبل العيد يوم او يومين فتح الودود (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الاخراج ليلا سم أي

اي تم انفصاله وتجدد من
زوجة وقن وإسلام وغنى
بعد الغروب لعدم إدراكه
الموجب ولو شك في
الحدوث قبل الغروب
أو بعده فلا وجوب كما
هو ظاهر للشك (ويسن
أن) تخرج يوم العيد لا
قبله وأن يكون إخراجها
قبل صلاته وهو قبل
الخروج اليها من بيته
أفضل للامر الصحيح به
وأن (لا تؤخر عن
صلاته) بل يكره ذلك
للخلاف القوى في الحرمة
حينئذ وقد صرحوا بأن
الخلاف في الوجوب
يقضى كراهة الترك فهو في
الحرمة يقتضى كراهة
الفعل وبما قررته أن
الكلام في مقامين نذب
الاخراج قبل الصلاة وإلا
خلاف الافضل ونذب
عدم التأخير عنها وإلا
فسكروه وأن كلام المتن
إنما هو في الثاني يندفع
الاعتراض عليه بأنه يوم
نذب إخراجها مع الصلاة
ووجه اندفاعه ما تقرر أن
إخراجها معها من جملة
المندوب وإن كان الافضل
إخراجها قبلها فها وهمه
صحيح من حيث إطلاق
التدبئة من غير نظر إلى
خصوص الافضلية التي
توهمها المعترض وان تبعه
شيخنا لجرى على ان إخراجها
معها غير مندوب والحق

الاولى فانه يريد نقلها إلى غيره شرح مر (قوله أي تم انفصاله) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب (قوله وإسلام وغنى) فيه حرازة إذ التقدير دون من تجدد من إسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أي في المخرج عنه في الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام (قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في ان الموت والطلاق أو العنق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب لان الاصل البقاء إلى ما بعد الغروب اولا لان الاصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت الوجوب فيه نظر (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه (قوله وإن تبعه شيخنا لجرى على ان إخراجها معها غير مندوب) في الجزم بانه جرى على ذلك نظر لانه قال ان تعبير المنهاج صادق باخراجها مع الصلاة مع انه غير مراداه وهذا يجوز ان يكون بناء على حمله كلام المنهاج على المقام الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا لانه غير مندوب بل لانه خلاف غرضه من إرادة بيان سنية إخراجها قبل الصلاة فلينأمل وفي الناشئ تنبيه اعلم أن من العبادات ما يستحب تأخير فعله عن اول وقت وجوبه وزكاة الفطر دون ذلك اه (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الاخراج ليلا

قال الأسنوي وإناطة ذلك بالصلاة للغالب من فعلها أول النهار فلما أخرت عنه سن إخراجهم أؤله ليتسع الوقت للفقراء نعم يسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب أو جار مالم يخرج الوقت اه (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبته مال (٣٠٩) أو مستحق لفوات المعنى المقصود

وهو اغناؤهم عن الطلب في يوم السرور ويجب القضاء فورا لعصيانه بالتأخير ومنه يؤخذ أنه لو لم يعص به لنحو نسيان لا يلزمه الفور وهو ظاهر كمنظاره (تنبيه) ظاهر قولهم هنا كغيبته مال أن غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافته بعضهم أنها تمنعه مطلقا أخذنا بما في المجموع أن زكاة الفطر إذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة إذا دعاه ان الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تفصيل يجتمع به اطراف كلامهم وهو ان الغيبة إن كانت لدون مرحلتين لم تثبت لانه حينئذ كالحاضر لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير الى حضور المال وعلى هذا يحمل قولهم كغيبته مال او لمرحلتين فان قلنا بمارجحه جمع متأخرون أنه يمنع أخذ الزكاة لانه غنى كان كالقسم الاول أو بما عليه الشيخان أنه كالمعذور فيأخذها لم تلزمه الفطرة لانه وقت وجوبها فقير معدوم ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشقة كما صرحوا به (ولا فطرة) ابتداء ولا تحملا (على

من الإخراج نهارا (قوله قال الأسنوي) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمعنى (قوله وإناطة ذلك) الى قوله نعم جزم بذلك النهاية والمعنى بلا عذر (قوله وإناطة ذلك الخ) أي إخراج الفطرة كردى أي قولهم يسن الإخراج قبل الصلاة (قوله نعم يسن الخ) عبارة النهاية وسياق في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب و جار افضل فيأتي مثله هنا مالم يؤخرها عن يوم الفطر اه ع ش و قياس ما يأتي انه لو أخرها لغرض من هذه ثم تلفت المال استقرت في ذمته لما يأتي ثم ان التأخير مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله بلا عذر) وليس من العذر انتظار الاحوج ع ش قال سم هل من العذر عدم تبين المالك إذا بيع بشرط الخيار لها أو تأخر قبول الموصى له به اه (قوله كغيبته مال الخ) أي لا كانتظار نحو قريب كجار وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فانه يجوز تأخيرها له ان لم يشتد ضرر الحاضرين شيخنا (قوله او مستحق) ينبغي ان يكون المراد انهم في محل يحرم نقل الزكاة اليه حلى اه بجري (قوله تأخيرها عنها) أي تأخير الفطرة عن الصلاة كردى (قوله ويجب القضاء الخ) قال في المجموع و ظاهر كلامهم ان زكاة المال المؤخرة عن التمكن تكون أداء والفرق أن الفطرة مؤقتة بزمن محدود كالصلاة مغنى ونهاية (قوله فورا) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذر اه سم (قوله وهو ظاهر الخ) نعم إن انحصر المستحقون وطالبوه وجب الفور كالوطولب الموسر بالدين الحال مر اه سم (قوله تنبيه الخ) وفي ع ش عقب حكاية هذا التنبيه بتمامه ما نصه وقضية اقتصار الشارع مر على كون الغيبة عذرا في جواز التأخير ان المعتمد عنده مر الوجوب مطلقا وإنما اغتفر له جواز التأخير لعذره بالغيبة اه وقوله وقضية اقتصار الشارع الخ أي والمنهج والمعنى (قوله مطلقا) أي سواء كان لمرحلتين أو دونها ع ش (قوله إذا دعاه الخ) علة لقوله كافته بعضهم الخ وتوجيه للنظر في ذلك الافتاء (قوله او لمرحلتين الخ) عطف على قوله لدون مرحلتين (قوله كان كالقسم الاول) أي تلزمه الفطرة مع جواز التأخير الى حضور المال (قوله ابتداء) الى قوله وولدان في اب في النهاية لا لقوله وإنما اجز الى وجزم وقوله ويعمل الى اما المرتد وقوله ووجه الى اما المكاتب وكذا في المعنى لا لقوله ومن ثم الى وجزم وقوله و ظاهره الى اما المرتد قول المتن (على كافر) فلو خالف وخرجها حينئذ قالوا قرب أنه يعاقب عليه في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان متمكنا من صحة إخراجها بأن يأتي بكلمة الاسلام ونقل بالدرس عن ابن حنبل في شرح الاربعين خلافا وفيه وقفة ولو اسلم ثم اراد إخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارع مر من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في الكفر عدم صحة ادائه هنا وقد يقال يصح ويقع تطوعا ويفرق بان الكافر ليس من اهل الصلاة مطلقا بخلاف الصدقة فانه من اهلها في الجلة إذ يعتمد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام لغا خصوص وقوعها فرضا ووقعت تطوعا ع ش أي وهو الاقرب (قوله أصلي) سيدكر محترزه (قوله وللخبر) أي السابق في شرح في الاظهر (قوله نعم يعاقب عليها الخ) أي بناء على انه مكلف بفروع الشريعة وهذه منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز انه لان المسلم هو الذي يمثل سم (قوله مستولدة) الاولى ولو مستولدة (قوله المسئلة) أي إذا

(قوله نعم يسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب أو جار مالم يخرج الوقت اه) عبارة الناشئ لو أخر الأداء الى قريب الغروب بحيث يتضيق الوقت فالقياس انه باثم بذلك لانه لم يحصل الاغناء عن الطلب في ذلك اليوم إلا ان يؤخرها لا انتظار قريب أو جار فقياس الزكاة انه لا ياثم مالم يخرج الوقت اه (قوله بلا عذر كغيبته مال الخ) هل من العذر عدم تبين المالك إذا بيع بشرط الخيار لها أو تأخر قبول الموصى له به (قوله ويجب القضاء فورا) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذرا اه (قوله وهو ظاهر) نعم ان انحصر المستحقون وطالبوه وجب الفور كالوطولب الموسر بالدين الحال مر (قوله نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها) أي بناء على انه مكلف بفروع الشريعة وهذا منها وقد يستدل عليه بقوله تعالى ولم نك نطعم المسكين أي نخرج

كافر) أصلي إجماعا وللخبر ولانها طهرة وليس من أهلها نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها (لا في عبده) أي قته ومستولدة (وقريبه) وخادم زوجته (المسلم) كل من ذكر وزوجته المسئلة دونه وقت الغروب (في الاصح) فتلزمه كالنفقة

ولان الاصح ان الفطرة
تجب ابتداء على المؤدى عنه
ثم يتحملها المؤدى وعلى
التحمل فهو كالحوالة ومن
ثم لو أعسر زوج الحرة
الموسرة لم يلزمها الاخراج
كما يأتي وإنما جزأ اخراج
المتحمل عنه بغير اذن
المتحمل نظر الكوفاطه
له فلا تأيد في هذا للضمان
خلافا لمن زعمه وأما الجواب
بكونه نوى ففيه نظر ظاهر
لان أجزاء نيته هو محل
النزاع وجزم في البسيط
بأنها تصح من الكافر بغير
نية ونقله في الروضة واصلها
عن الامام لعدم صحة نيته
وعدم صائر الى أن المتحمل
عنه ينوى لكن في المجموع
عنه يكفي اخراج نيته لانه
المكلف بالاخراج اه
وظاهره وجوبها ويعمل بأنه
غلب فيها المالية والمراساة
فكانت كالنكفارة اما المرتد
ومونه فهي موقوفة ان
عاد الى الاسلام وجبت
ولا فلا (ولا) فطرة على
(رقيق) لاعتن نفسه ولا
عن غيره لان غير المكاتب
لا يملك وهو ملكه ضعيف
لا يحتمل المواساة
ولا استقلاله نزل مع
السيد منزلة أجنبي فلم
تلمزه فطرته

أسلمت ثم غربت الشمس وهو متخلف في العدة مغنى ونهاية عبارة سم (فرع) أسلمت الزوجة وتخلف
الزوج وجبت الفطرة ان أسلم في العدة مر اه وفي حاشية شيخنا على الغزى مثله بلا عزو زاد الشوبري ولا
فيتمين فرقتهما من حين أسلمها فلا زوجية ولا وجوب ويظهر ان الفطرة حينئذ عليها اه (قوله لان الاصح)
والثاني انها تجب على المخرج ابتداء نهاية ومغنى (قوله وعلى التحمل فهو كالحوالة) اي فوجوبها على المؤدى
بطريق الحوالة وهو المعتمد لا بطريق الضمان وان جرى عليه جمع متأخرون محتجين بأنه لو اداها المتحمل
عنه بغير اذن المتحمل اجزأه وسقط عن المتحمل نهاية (ومن ثم) أي من أجل أنه بطريق الحوالة لا للضمان
(قوله لم يلزمها) يعني لو كان كالضمان للزمها الاخراج (قوله كما يأتي) يريد به قول المصنف قلت الخ كردى
(قوله) وإنما جزأ الخ) رد لدليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله نظر الكوفاطه له الخ) لا يخفى ما في هذا
الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف سم (قوله) وأما الجواب) اي عن استدلال القائلين بكونه بطريق
الضمان بالأجزاء المذكور (قوله بكونه نوى) اي بأنه اغتفر عدم الاذن لكون المتحمل عنه قد نوى نهاية
(قوله لان اجزاء نيته) أي المتحمل عنه (قوله تصح من الكافر) أي عن مسلم بارمه مؤنته (قوله ونقله في
الروضة واصلها عن الامام الخ) عبارة المغنى وعلى الاول اي انه كالحوالة قال الامام لاصائر الى ان المتحمل
عنه ينوى والكافر لا تصح منه النية اه زاد النهاية ومعلوم ان المغنى عنه نية العبادة بدليل قول المجموع انه
يكفي اخراج نيته لانه المكلف بالاخراج انتهى وظاهره وجوبها اه قال ع ش قوله لم ر و ظاهره وجوبها
معتمداى وجوب النية على الكافر وهي للتمييز لا التقرب اه وفي البصرى مثله (قوله عنه) اي الامام (قوله
وظاهره وجوبها) أي وجوب النية للتمييز لا للعبادة كردى وشيخنا عبارة سم والبصرى عبارة العباب
فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله غلب فيها) اي الفطرة (المالية) اي على العبادة
(والمواساة) اي الاعطاء كردى (قوله) اما المرتد ومونه الخ) وكذا العبد المرتد نية زاد المغنى ولو غربت
الشمس ومن تلزم الكافر نفقة من تلم تلم مة فطرته حتى يعود الى الاسلام اه قال ع ش بقى ما لو ارتد الى اصل
او الفرع وينبغي ان يأتي فيه ما قيل في العبد اه (قوله فهي موقوفة الخ) اي فطرة المرتد ومونه ولو أسلم على
عشرة فسوة قبل غروب الشمس ليلة العيد وأسلم من أيضا قبله فالوجه وجوب فطرة أربع منهن نهاية قال
ع ش وينبغي ان توقف فطرته على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التعجيل ويحتمل وجوب اخراج
زكاة أربع فور التحق الزوجية فيهن مبهمه ثم اذا اختار أربعاً تعين لمن اخرج عنهن الفطرة وهذا الثاني اقرب
اه (ولا فطرة على رقيق) اي استقراره فلا ينافى قوله السابق وعلى ما بها الخ ولا ما ياتي سم اي في شرح
ولا العبد فطرة زوجته (قوله) هو الخ) اي المكاتب (قوله فلم تلمزه) اي السيد (فطرته) اي المكاتب قول

زكاة الفطر ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز انه لان المسلم هو الذي يمتثل ويحتمل عدم
الوجوب على الكافر مطلقا فلا يعاقب عليها في الاخرة (قوله) ولان الاصح ان الفطرة الخ) قال في شرح
الروض يجب القطع بان محله اذا كان المؤدى عنه مكلفا ولا فتجب على المؤدى قطعا اه وقد يمنع بان
خطاب غير المكلف إنما يمنع اذا كان مستقرا اما اذا كان منتقلا عنه الى غيره فلا مانع منه وفيه نظر ظاهر لان
المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا (قوله) ومن ثم لو أعسر زوج الحرة) لا يخفى ان المراد
اعساره وقت الوجوب والمعسر حينئذ لا يخاطب بها فاما معنى تعلقها به تعلق حوالة (قوله نظرا لكونها
طهرة) لا يخفى ما في هذا الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف (قوله) وأما الجواب الخ) اي كما
في شرح الروض (قوله) ظاهره وجوبها الخ) عبارة العباب فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه
(قوله) اي مرفوفان عا الى الاسلام وجبت (ولا فلا) قال مر وكذا يقال في العبد المرتد كما قال في شرح
الروض ان ذلك هو المرافق لكلام الجمهور وذلك لان الفطرة لا تجب إلا عن مسلم خلافا لما
صححه الماردي من الوجوب وان لم يعد الى الاسلام (قوله في المتن ولا فطرة على رقيق)
اي استقراره فلا ينافى قوله السابق وعلى ما بها الخ ولا ما ياتي

المتن (وفي المكاتب وجهه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه سم زاد عش وانظر ولد الزنا وولد الملاعة هل فطرته على أمه أو لافيه نظر والاقرب الاول فلو اساق النبي (لعان الزوج لحظه ولا يرجع أمه عليه بما دفعته المستحقين عباب وفي بعض الهوامش تقييده بما إذا انفقت بلا إذن من الحاكم ولا يرجع وهو قريب هو قوله وفي بعض الهوامش الخ اقول في شرح العباب ما يؤلفه (قوله عنه) أي عن المبعوض (قوله هذا) أي التقيسط (ان لم تكن مهايأة) أي أو كانت ووقع جزء من رمضان في نوبة أحدهما وجزء من شوال في نوبة الآخر باعثن ويأتى عن سم مثله (قوله ولا لزمت الخ) أو وقعت النوبتان في وقت الوجوب بأن كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما واول جزء من شوال نوبة الآخر فينبغي تقيسط الواجب عليهما سم على البهجة عش زاد سم على حج ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه اه (قوله ان المؤن النادرة) أي التي منها الفطرة سم (قوله ولا فعلى كل قدر حصته) نقل سم على البهجة عن الشارح اعتماده بقي ما لومات المبعوض أو ماتا معا وشككنا في المهايأة وعدمها فهل تجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني وهذا كله ان علم قدر الزق والحرية فان جهر ذلك فالاقرب المناصفة عش (قوله كما تقرر) أي بقوله عن نفسه (قوله امامملوكه) الى المتن في النهاية (قوله امامملوكه وقريبه الخ) قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتى انه إذا كان الزوج عبد الزوم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت امة سم وعيارة عش وهل تجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما فتى به شيخنا الشهاب الرملى اه زيادى (قوله فيلزمه كل زكاته) أي يلزم المبعوض كل زكاة كل واحد من المملوك والقريب مطلقا أي سواء كانت مهايأة أو لم تكن كرى (قوله كما هو ظاهر) أي وان قال الخطيب بالقسط فيمونه أيضا باعثن (قوله ولا فطرة على معسر الخ) ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر له اخذه وقت الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وان كان مال الكالقدر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين اتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاؤه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو شرق ماله أو ضل عنه وبفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر اخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لتعلقهما بالعين بخلاف الفطرة

(قوله في المتن وفي المكاتب وجهه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادراك سبب الوجوب فهل يتبين وجوبها على السيد أو لا لان الفسخ إنما يرفع من الان فقد كان مستقلا من الوجوب فيه نظر والظاهر الثاني فليراجع (قوله سيده جزء ما) أي وان لم تلزمه نفقته (قوله هذا ان لم يكن مهايأة الخ) وإذا وقع زمن الوجوب في نوبة السيد ولزمته الفطرة لزمت المبعوض فطرة بحقوقه ولا ينافيه انه في نوبة السيد له حكم الرقيق لانه بالنسبة لغير ذلك كما هو ظاهر ثم رايت الشارح صرح به انفا (قوله ولا لزمت من وقع زمن الوجوب في نوبته) بقى ما لو وقع أحد جزأيه في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر كان تمت نوبة أحدهما بآخر جزء من رمضان وكان اول نوبة الآخر ليلة العيد فهل تجب عليهما أو لا تجب على واحد منهما فيه نظر والاقرب الاول كما لو لم تكن مهايأة لان عدم اختصاص احدهما بمجموع الجزأين بمنزلة اشتراكهما فيه ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه فانه قال مانصه فان غربت الشمس في نوبة أحدهما وطلع الفجر في نوبة الآخر قلنا يجب بالوقت لزمتهما اه ولا يضر في التأييد والتصريح تفريعه على مرجوح كما لا يخفى (قوله ان المؤن النادرة) التي منها الفطرة (قوله امامملوكه وقريبه الخ) قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتى انه إذا كان الزوج عبدا لزم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت امة (قوله ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كتابة
صحيحة (وجهه) أنها تلزمه
في كسبه عن نفسه ومونه
وجهه أنها تلزم سيده
لان الكل ملكه أما المكاتب
كتابة فاسدة فتلزم سيده
جزما (ومن بعضه حر
يلزمه) من الفطرة عن
نفسه (قسطه) بقدر
ما فيه من الحرية وباقيها
عنه على مالك الباقى
كالنفقة هذا ان لم تكن
مهايأة ولا لزمت من
وقع زمن الوجوب في
نوبته بناء على الاصح عند
الشيخين وان اعترض ان
المؤن النادرة تدخل في
المهايأة وكذا شريكان في
قن وولدان في أب تهايا
فيه ولا فعلى كل قدر
حصته والكلام في نفس
المبعوض كما تقرر امامملوكه
وقريبه فيلزمه كل زكاته
مطلقا كما هو ظاهر (ولا)
فطرة على (معسر)

لا تتعلق إلا بالذمة مرسم على حج وقد يتوقف فيما ذكره لأن التعليل بتعاقب الفطرة بالذمة لا يدخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فإن العلة في وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج إليه وهذا واجد بالقوة ويؤيد ما ذكره ابن حج من الوجوب على من له مال غائب عرش أقول وقد يصرح بالوجوب قول الأيعاب والمغني ما نصه تنمة أفتى الفارق بأن المقيمين بالأربطة التي عليها أو قاف عليهم الفطرة وإن كان الوقف على غير معين لأنهم ملكوا العلة قطعاً فهم اغنياء بخلاف مال الوقف على الصوفية مطلقاً فإن الفطرة لا تلزم في المعلوم الحاصل للرباط إلا بالنسبة لمن دخل قبل غروب شمس آخر رمضان علي عزم المقام فيه لتعينه بالحضور نعم لو شرط لكل واحد قوته كل يوم فلا زكاة عليهم وكذا متفقاً المدارس فإن جرائتهم مقدرة بالشهر فإذا اهل شوال والوقف غلة لم تتم الفطرة وإن لم يقبضوها ثبتت ملكهم على قدر المشاهدة من جملة الغلة اه (قوله وقت الوجوب) إلى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله وقول البغوي إلى وهو هنا وكذا في المغني إلا قوله واستقلالاً (قوله وقت الوجوب) قد يقتضي أنه لو أيسر مع أول جزء من شوال وجبت وهو محتمل نظر السكره موسراً وقت الوجوب وقد يستشكل بأن الجزء الأخير من رمضان صادفه معسر فهل يصلح للعيلة مع ذلك أو لا بصري أقول والذي يفيد كلام عرش والكردي على بافضل أن العبرة في الأعسار واليسار بالجزء الأخير فقط أي وقت غروب الشمس (قوله مبنى على ضعيف) أي والمرافق للصحيح الاستقذار على ابن بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولو دخل وقت الوجوب وله اب معسر عليه نفقته وأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة لم تلزم الأب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحواله وهو الأصح بل تستمر على الابن لا نقطاع التعليل بالحواله اه (قوله وهو) أي المعسر مبتدا خبره قوله بخلاف الخ سم قول المتن (فمن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها نهاية ومعنى أي وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ سم قول المتن (عن قوته وقوت من في نفقته الخ) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهية ما اعتيد من الكعك والنقل ونحوهما لوجود ما زاد منه على يوم العيد وليتمه لا يقتضي وجوبها عليه فإنه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهية ما يليق بحاله من ذلك لزوجته عرش عبارة شيخنا ولا يلزمه بيع ما هيأ للعيد من كعك وسمك ونقل كلوز وجوزو زبيب وتمر وغير ذلك اه قول المتن (شيء) أي يخرج منه فطرته نهاية ومعنى قول المتن (فمعسر) ولو تكلف المعسر باقتراض أو غيره وأخرجهما هل يصح الإخراج وتقع زكاة كالمالك لو تكلف من لم يجب عليه الحج وحج فإنه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل أنه كذلك فليراجع سم على المنهج وقياس الاعتداد به أو نذبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فيما لو تكلف بقرض أو نحوه وأخرج عرش (قوله لأن القوت الخ) أي وإنما اعتبر الفضل عما ذكر لأن الخ أيعاب (قوله أخرجهما) هل تقع حينئذ واجبة سم ونقل عرش عن العباب أنها تقع واجبة لكن عبارة العباب لا تفيد كما يظهر بالمراجعة (قوله أنه لا يجب الكسب) وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلاً عن رأس ماله

وقت الوجوب) ينبغي أن يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لماطلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وإن كان مالاً القدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حتى أتى بما عليه ومن له دين حال على موسر تعدر استيفاءه منه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث رجبت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال أو في المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الإخراج في الحال بتعلقها بالدين بخلاف الفطرة لأنها تتعلق بالذمة مر (قوله مبنى على ضعيف) أي والمرافق للصحيح الاستقرار على الابن بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح (قوله وهو هنا بخلاف) وهو أي المعسر مبتدا خبره بخلافه (في المتن فمن لم يفضل) أي وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ (قوله أخرجهما) هل تقع حينئذ واجبة (قوله

وقت الوجوب أجماعاً وإن أيسر بعد وقول البغوي لو أعسر الأب وقت الوجوب ثم أيسر قبل إخراج الابن لزمت الأب مبنى على ضعيف وهو هنا بخلاف سائر الأبواب (فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) من آدمي رحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغليباً بل واستقلالاً شائع بل حقيقته عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه (ليلة العيد ويومه شيء فمعسر) ومن فضل عنه شيء فموسر لأن القوت لا بد منه ويسن لمن طراً يساره أثناء ليلة العيد بل قبل غروب يومه فيما يظهر إخراجها وأفهم المتن أنه لا يجب الكسب لها أي أن لم تصرف في ذمته لتعديده وإنما وجبوه لنفقة القريب لأنه كالنفس

وخصيته ولو تسكن بدينهم أو بفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة نهاية ومغنى وعباب قال ع ش قوله
 م ر و ه ر كذلك مثله بالاولى الاولى اذا قدر على التحصيل بالدعاء او نحوه فانه لا يكلف ذلك لان الامور
 الحارقة الامادة لا يبنى عليها الاحكام وقوله م ر و ضيعته كالضبيعة الوظيفة التي يستغلها فيكلف النزول عنها
 ان امكن ذلك بعوض على العادة في مثلها ع ش (قوله في الابتداء) سيد ك ر محترزه (قوله عن دين الخ) وفاقا
 لشيخ الاسلام وخلافا للنهابة والمغنى وع ش و شيخنا (قوله ويفارق) اي الدين هنا حيث يمنع الوجوب اذا
 لم يكن المخرج فاضلا عنه (قوله ان الدين) بيان لما ياتي (قوله بتعلقها الخ) متعلق بقوله ويفارق (قوله وعن
 دست ثوب الخ) الى قوله وان الفقه في النهاية والمغنى الا قوله لتعديه الى وخرج (قوله وعن دست ثوب) ومنه
 قيص وسراويل وعمامة ومكعب وما يحتاج اليه من زيادة للبرد والنجم لما يترك للفلس شرح بافضل
 وفي السكردي عليه وزاد في الفلاس في الاعباب ودراعة يلبسها فوق القميص وتسكة ومنديل وقلنسوة تحت
 العمامة وطيلسان وخف وكل ما اعتاده وازرى به فقده يترك له او يشتري له ويترك له ما يحتاج اليه للبرد وان
 كان من صيف لا يحتاج فيه اليه لانه يصدد الاحتياج اليه شتاء انتهى اه (قوله لا تقي به و بممونه) اي منصبا
 ومرومة قدر او نوعا مانا ومكانا كما هو واضح ليعاب قال السكردي على بافضل بعد ذكر ذلك عنه مانصه
 ويفهم منه ومن غيره مما بينته في الاصل انه لا بد ان يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة امثاله من التجميل به
 يوم العيد وهو ظاهر اه وفي اعثن ما يوافقه (وعن لا تقي به) فيه مع ما قبله شبه تسكرار ولو قال وعن لا تقي به
 و بممونه من دست ثوب نحو مسكن الخ اسلم منه (قوله من نحو مسكن الخ) اي ولو مستاجر المدة طويلة
 ثم الاجرة ان كان دفعه اللو جر او استاجر بعينه فلاحق له فيها فهو معسر وان كانت في ذمته فهي دين عليه
 وهو لا يمنع الوجوب على المتمدن والمنفعة وان كانت مستحقة له بقية المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض
 كالسكن لا احتياجه لها ع ش قول المتن (يحتاج اليه) نعم ان امكن الاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى
 بالاجرة او لنيسر مسكن مباح بنحو مدرسة فلا يبعد ان ياتي هنا نظير ما سيجيء في الحج ليعاب اي من انه
 يلزمه صرف النقد الذي معه للحج (كافي الكفارة الخ) وقياس ما ياتي في التقليل وقسم الصدقات انه يترك له
 هنا ايضا نحو كتب الفقه بتفصيلها الا في ثم وهو غير بعيد ولو كان معه مال يحتاج لصرفه الى الخادم او
 المسكن فيكالعدم ليعاب وباعثن (قوله اما لو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء سم (قوله لا لعمله في
 ارضه الخ) قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن نهاية اي فيقال هي ان يحتاجه لسكنه او سكن من تلزمه
 مؤنته لا لحبس دوابه او خزن تبن مثلا لافيه ع ش (قوله غيره) اي النفيس من الثوب ونحو المسكن والخادم
 كركدي على بافضل (قوله وان الفقه) اي غير اللاتق معتمد ع ش (قوله لما سر في الكافر) اي من انه لا تلزمه
 فطرة نفسه قول المتن (لزمه فطرة من تلزمه نفقته) وتسقط عن الزوج والقريب الموسرين باخراج
 زوجته او قريبه للفطرة عن نفسه باقراض او غيره ولو لغير لاذنهما عباب وشرحه وروض وشرحه
 وتقدم وياتي في الشرح ما يفيد (قوله بقرابة) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله بقرابة) قال في

فاضلا عن دين الخ على القول بانه لا يشترط الفضل عن الدين قد يستشكل اذا قدمت على الدين مع ان الدين
 يقدم على المسكن والخادم لان المقدم على المقدم مقدم مع انهم اخروها عنهما كما تقرر اللهم الا ان يحجب
 بمنع ان المقدم على المقدم مقدم كليا او بان الدين انما يقدم عليهما السهولة تحصيلهما بالسكر او اعتياد ذلك بخلاف
 الفطرة مع قلتها بالنسبة اليهما (قوله اما لو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء (قوله في المتن) ومن لزمه
 فطرته الخ ولو اسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهن محجوبات بسببه ولا تلزمه
 الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية اي وصورة المسئلة ان يسلمن قبل غروب
 الشمس ليلة العيد فان اسلمن بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي شرح م ر وينبغي وجوب فطرة اربع
 لان فيهن اربع زوجات قال في الروض لا يجب فطرة ولد ملك قوت يوم العيد وليته فقط اي او قدر
 على كسبه كما في شرحه ولو صغيرا لسقوط نفقته عن الولد ايضا لا عساره اه (فرع) اسلمت

(ويشترط) في الابتداء
 (كونه) اي الفاضل عما
 ذكر (فاضلا عن) دين ولو
 مؤجلا على تناقض فيه
 ويفارق ما ياتي في زكاة
 المال ان الدين لا يمنعها
 بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين
 مانعا لها اقوتها بخلاف هذه
 اذ الفطرة طهرة للبدن
 والدين يقتضي حبسه بعد
 الموت ولا شك ان رعاية
 الخاص عن الحبس مقدمة
 على رعاية المطهر وعن دست
 ثوب لا تقي به و بممونه وعن
 لا تقي به و بممونه من نحو
 (مسكن) بفتح الكاف
 وكسرها (وخادم يحتاج
 اليه) اي كل منهما لسكنه
 او لخدمته ولولمصلحة او
 ضخمته او خدمة بمونه
 لا لعمله في ارض وماشية
 (في الاصح) كافي الكفارة
 بجامع ان كلا مطهر اما لو
 ثبتت الفطرة في ذمته فيبيع
 فيها كل ما يباع في الدين من
 نحو مسكن وخادم لتعديه
 بتأخيرها غالبا وبه يفرق
 بين هذا وحالة الابتداء
 ويندفع استشكل الاذرعى
 لذلك وخرج بلا تقي غير فاذا
 امكنه ابداله بلا تقي واخراج
 النفوت لزمه وان الفقه
 (ومن لزمه فطرته) أى كل
 مسلم لما سر في الكافر لزمه
 فطرة نفسه ليساره (لزمه
 فطرة من تلزمه نفقته)

بقراءة أو ملك أو زوجية لم يقرن بها (٣١٤) مسقط نفقة كنشوز إذا كانوا مسلمين ووجدا ما يؤديه عنهم لخبر مسلم ليس على المسلم في

عبد ولا فرسه صدقة الا
صدقة الفطر (لكن لا يلزم
المسلم فطرة العبد والقريب
والزوجة الكفار) وإن
لزمه نفقتهم لما روى يظهر
في قن سبي ولم يعلم اسلام
سايه انه لا فطرة عنه في حال
صغره وكذا بعد بلوغه ان
لم يسلم عملا بالاصل بخلاف
من في دارنا وشككنا في
اسلامه عملا بان الغالب
فيمن بدارنا الاسلام (ولا
العبد فطرة زوجته) ولو
حررة وان لزمه نفقتها في نحو
كسبه لانه ليس اهلا لفطرة
نفسه فغيره اولى ومر
وجوبها على المبعوض
ووجد دخوله اعنى العبد
في القاعدة ان الاصح ان
الوجوب يلاقيه ثم يتحمله
السيد عنه فيصدق حينئذ
أنه لزمه فطرة نفسه لامونه
(ولا الابن فطرة زوجته ايها
وسريته ولو مستولدة وان
لزمته نفقتها لانها لازمة
للأب مع الاعسار فتحملها
عنه ولأن فقدتها يساطم
على الفسخ فيحتاج لا عفاه
ثانيا بخلاف الفطرة فيهما
(وفي الابن وجه) انها تلزمه
كالنفقة وانصر له الاذرعى
ومن يجب نفقته دون فطرته
ايضا مطلقا عديت المال
والمسجد وموقوف على
جهة او معين ومن على
مياسير المسلمين نفقته ومن
تجب هذه على واحد تلك

الروض وشرحه ولا تجب على الاب فطرة ولد له ملك قوت يوم العيد وليته فقط أو قدر على كسبه ولو
صغر السقوط نفقة عنه بذلك - تسقط ايضا عن الولد لا عساره انتهى عبارة باعثن فلو قدر على قوت يوم
العيد وليته فقط لم تجب اى فطرته على اصله ولا فرعه بل ولا يصح إخراجها عنه إلا باذنه وهذا كثير الوقوع
فليتنبه له اه (بقراءة أو ملك الخ) وباب المخرج عنه أولا فيه نظر والا قرب الثاني فليراجع عش (قوله
أو زوجية) وتجب فطرة رجعية وكذا بائن حامل ولوامة كنفقتها بخلاف البائن غير الحامل لسقوط نفقتها
فيلزمها فطرة نفسها لإيعاب وعش (قوله لخبر مسلم الخ) اى فى الرقيق والباقي بالقياس عليه بجامع وجوب
النفقة نهاية ومعنى (قوله لماسر) اى لقوله ﷺ فى الخبر السابق من المسلمين معنى ونهاية قول المتن
(فطرة العبد) اى الرقيق نهاية (قوله ولو حررة) الى قوله ووجه الخ فى النهاية والمعنى (قوله) ومر وجوبها على
المبعض ان اراد وجوب فطرة نفسه فالذى سوجب القسط. فقط او فطرة زوجته فلم يمر فليحرر سم
عبارة المعنى واحترز به اى العبد عن المبعوض فيجب عليه المقدار الذى يجب على نفسه وقد سبق بيانه اهو تقدم
عن شرح العباب ما يوافق عن سم تزويجه وعبارة النهاية واحترز به عن المبعوض فتجب عليه فطرة اصله
وفرعه وزوجته ورقيقه اه قال عث اى كاملة كما تقدم عن الزيادة عن الرملى اه (قوله فى القاعدة
اى قول المصنف من لزمه الخ) و (قوله ان الوجوب) اى الفطرة نفس العبد (وقوله لانها) اى نفقة
زوجة الاب سم (قوله فيهما) اى فى العنتين (قوله) ومن يجب الى قوله ومن آجر فى النهاية الى قوله وهل
الحررة فى المعنى الا قوله فى شرط الى من آجر (قوله ايضا) اى مثل ما ذكر فى المتن (قوله مطلقا الخ) اى سواء
كان مسلم او كافرا كردى ويحتمل ان المراد لا على نفسه ولا على غيره (قوله والمسجد) اى سواء كان العبد
مالكا له وقفا عليه معنى وإيعاب واسنى (قوله) من على مياسير المسلمين اى الحر الفقير عن الكسب معنى
وكردى (قوله) فن شرط عمله مع عامل الخ اى شرط العاجز نفقته عليه نهاية عبارة سم قال فى الروض فى باب
المساقاة ونفقتهم اى عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو شرطت فى الثمرة لم يجز او على
العامل جاز ولو لم تقدر فالعرف كاف انتهى (قوله وهل الحررة الغنية الخ) قيد بالغنية لىأتى التردد فى انها
تلزمها فطرة نفسها ولا (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فينبغى ان يحمله ما لم يكن لها زوج موسر ولا
فقطرتها على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتها ايسر ففطرتها عليه والا فعلى زوج المخدومة
ويجوز ذلك فيما اذا كانت امه ووجبت نفقتها على زوجها بان سلمت له ليلا ونهارا فان كان حراما وسرا
فقطرتها عليه او خرا فعلى سيدها ان كان موسرا والا فعلى زوج المخدومة حيث خدمتها بنفقتها خدمة
لانزع التسليم ليلا ونهارا وانما قسم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج المخدومة لانها الاصل فيها فليتامل
سم (قوله) بغير استئجار الخ) عبارة المعنى ودخل فى عبارته اى المصنف ما لو اخدم زوجته التى تخدم عادة
امتهم ما لو اجنبتة وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الاجنبتة المؤجرة لخدمتها كما لا يجب
عليه نفقتها وكذا الذى صحبها لخدمتها بنفقتها باذنه لانها فى معنى المؤجرة كما جزم به فى المجموع وان قال
الرافعى فى النفقات تحت نظرتها وكذا فى النهاية الا انه قال وقال الرافعى الخ وهو القياس وبه جزم المتولى
ثم جمع بما يأتى انفا قال عث قوله مر المؤجرة لخدمتها اى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكسر وقوعه فى مصر

وقراها الزوجة وتختلف الزوج وجبت الفطرة ان اسلم فى العدة مر (قوله) ومر وجوبها على المبعوض ان
اراد وجوب فطرة نفسه فالذى سوجب القسط فقط او فطرة زوجته فلم يمر فليحرر (فى القاعدة) اى
قواه ومن لزمه الخ (قوله) ان الاصح ان الوجوب) اى فطرة نفسه (قوله) فيصدق حينئذ انه لزمه الخ
فيصدق ذلك مع قوله السابق ليساره نظر (قوله لانها) اى نفقة زوجة الاب (قوله) مع عامل قراض او
مساقاة) قال فى الروض فى باب المساقاة ونفقة عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو
شرطت فى الثمرة لم يجز أو على العامل جازا ولم تقدر فالعرف كاف اه (قوله) وهل الحررة الغنية الخادمة الخ

على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مساقاة ومن آجر قننه وشرط نفقته على المستاجر ومن
حج بالنفقة لفطرة الاول والثانى على السيد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحررة الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار تازمها

من استئجار شخص لرعى دوابه مثلاً بشيء معين فإنه لا فطرة له لكونه مؤجراً لاجارة صحیحة أو فاسدة بخلاف
مالو استخدمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته كخدام الزوجة ويحتمل الفرق بأن خادماً الزوجة استخدمه
واجب كزوج بخلاف من يتعلق الزوج مثلاً فإنه لا يجب استخدمه وهو متمكن من أن يخدم نفسه فإن
فرض استخدمه بلا إيجار كان كالنهرج بالنفقة فلا فطرة عليه اهـ واعتمد الاول باعشن والثاني شيخنا
وقد يؤيده ما ذكره الشارح كالغنى فيمن حج بالنفقة (قوله بناء على ما جزم به في المجموع) الخ والوجه
حمل الاول اى ما جزم به في المجموع من عدم الوجوب على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لا تتعداه والثاني
اى ما قاله الرافعى كالتولى من الوجوب على ما إذا لم يكن لها مقدر بل تاكل كفايتها كالامام شرح مراه سم
وهذا الجع حسن بالغ كرى على بافضل وكذا اعتمده باعشن عبارة واما خادماً زوجته التى يخدم مثلها
عادة فان أخذها أمته أو أمتها أو أجنبية ولم يكن لها شيء معين من نفقة أو كسوة أو أجرة ولو باجارة
فاسدة لومه فطرتها وإن عين لها شيء فلا فطرة لها عليه وبمثله يقال فى خادمه اهـ (قوله انه لا يلزمه) اى زوج
المخدومه (قوله فطرة نفسها) فاعل يلزمها و (قوله اعتبارها) اى بنفسها يعنى لاجل اعتبار نفسها مستقلة
لا تابعة للزوج (قوله اولاً) عطف على يلزمها كرى (قوله والثاني اقرب الخ) قد يقتضى ذلك وجوب
فطرة الخادمة وإن لم تجب فطرة المخدومة لكفرها ولا مانع فليراجع عبارة فى شرح العباب لكن القياس
ما جزم به المتولى رجرى عليه الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها لاهلها فى نفقة كامتها التى بنفقتها اهـ اى
بان تخدمها امته او بنفق عليها فيجب فطرتها كما بينه فى العباب وشرحه قبل ما ذكر سم واعتمده شيخنا عبارة
ومنها المؤجر بالنفقة فلا تجب فطرتها على المستاجر وإن وجبت نفقته عليه لكن تجب على نفس الاجيران
كان خرا موسراو غلى سيده إن كان رقيقاً نعم المستاجر لخدمة الزوجة بالنفقة له حكمها فتجب فطرتها مثلها
اهو قال البصرى والقلب الى الاول اميل أخذنا من تعليل المجموع عدم لزوم فطرتها للزوج بانها فى معنى
المؤجرة اهـ (قوله وعكس ذلك) المشار اليه ما ذكر فى قول المصنف لكن لا يلزم الخ يعنى ما ذكر فى انه تجب
النفقة دون الفطرة وعكسه وهو المكاتب وما بعده فى انه تجب الفطرة دون النفقة و (قوله ومسائل المساقاة
الخ) عطف على مكاتب و (قوله المذكورة) إشارة الى قوله من شرط الى ومن حج الخ و (قوله

قيد بالغنية ليتأتى الرد فى أنها تلزمها فطرة نفسها أولاً (فرع) حيث رجبت فطرة الخادمة فينبغى أن
محله ما لم يكن لها زوج بوسر ولا فطرتها على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتها لحيث ايسر ففطرتها
عليه والا فعلى زوج المخدومة وان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة تجب على المعسر بخلاف الفطرة
وفى هذه الحالة لها نفقتان واحدة على زوجها بالزوجية والاخرى على زوج المخدومة بالاخدام ولها فطرة
واحدة لان الفطرة لا تعدد وانتقال فطرتها عن زوجها اذا عسر الى زوج المخدومة لا ينافى ما مران
التحمل من قبيل الحواله لان الحواله انما تمنع الرجوع على المحيل ولا تمنع تعدد المحال عليه على البدل والترتيب
كما هنا ويجرى ذلك فيما اذا كانت الزوجة امة وجبت نفقتها على زوجها فان سلمت له ليلاً ونهاراً فان كان
حراماً وسراً فقطرتها عليه او خراً معسراً فعلى سيدها ان كان موسراً ولا فعلى زوج المخدومة حيث
خدمتها بنفقتها اخدمة لا تمنع التسليم ليلاً ونهاراً وانما قدم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج المخدومة
لانها الاصل فيها فليتأمل (قوله بناء على ما جزم به فى المجموع الخ) والوجه حمل الاول اى ما جزم به فى
المجموع على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لا تتعداه والثاني على ما إذا لم يكن لها مقدر بل تاكل كفايتها
الامام شرح مـ (قوله والثاني اقرب الخ) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وان لم تجب فطرة المخدومة
لكفرها ولا مانع فليراجع عبارة فى شرح العباب وكذا الحرة التى صحبتها الخادمة بنفقتها باذنه كما جزم
به فى المجموع وتبعه التمرلي وغيره لانها فى معنى المؤجرة لكن القياس ما جزم به المتولى وجرى عليه
الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها لانها فى نفقة كامتها التى بنفقتها اهـ اى بان تخدمها امته او بنفق
عليها فتجب فطرتها كما بينه فى العباب وشرحه قبل ما ذكر (قوله وعكس ذلك مكاتب كتابة فاسدة الخ)

بناء على ما جزم به فى المجموع
وتبعه القمولى وغيره أنه
لا تلزمه فطرتها خلافاً
لرافعى كالتولى فطرة
نفسها مع أن نفقتها على
زوج مخدومتها اعتباراً
بها أولاً لانها تابعة
للزوجة وهى لا تلزمها
فطرة نفسها وإن كانت
غنية والزوج معسر كل
محتمل والثاني أقرب إلى
حكمها إلا فى مسائل
استثنوها ليست هذه منها
أما المستأجرة فعليها
فطرة نفسها كما هو ظاهر
لان نفقتها عليها والواجب
لها إنما هو الاجرة لا
غيره فى كاجير لغير
الزوجة وعكس ذلك
مكاتب كتابة فاسدة
ومسائل المساقاة والقراض
والاجارة المذكورة تلزم
السيد الفطرة لا النفقة

وكذا زوجة حيل بينهما وبين زوجها (٣١٦) فتلزمه فطرتها لانفقتهما (ولو اعسر الزوج) وقت الوجوب (او كان عبدا فلا ظهر انه يلزم

زوجته الجرة فطرتها) إذا كانت موسرة بها (وكذا سيد الامه) بناء على الاصح السابق ان الوجوب يلاقى المؤدى عنه ابتداء ثم يتحمل المؤدى فاذا لم يصلح للتحمل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وإن ايسر المؤدى بعدوا إذا قلنا بالاصح فقليل هو كاضمان وانصر له الا سنوى واطال والاصح في المجموع انه كالحالة ومن ثم لو اعسر زوج الحرة الموسرة لم يلزمها الاخراج كما سيصحه لتحويل الحق إلى ذمة المتحمل فهو كاعسار المحال عليه ولو كان المؤدى عنه ببلد والمؤدى باخر وجب من قوت بلد المؤدى عنه ولم يستحقه لانه لا تصح الحوالة على غير الجنس وان صح ضمانه ولا يلزم المؤدى نية الاخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة بل نية إخراج مالومه منها في الجملة قال شارح ومن فوائد الخلاف جواز الاخراج بغير إذن على الضمان وبه على الحوالة ومراعاة إخراج المتحمل عنه لانه على الضمان مخاطب بالوجوب فلم يحتج لأذن بخلافه على الحوالة لكن مرانه لا يحتاج اليه ولو عليها (قلت الاصح المنصوص لا تلزم الحرة) الغير الناشئة ولو عتيقة لكن يسن لها خروجا من الخلاف (والله اعلم) وتلزم سيد الامه والفرق ان

وكذا زوجة الخ) عطف على مكانب اه كرى (قوله وعكس ذلك مكانب الخ) أى يجب فطرتها دون نفقته كما يذكره سم (قوله وكذا زوجة حيل الخ) وقالوا لانه ما يقع والزوج شره ولا يعاب عبارته وفطرة الناشئة عاها ومثلها كل من لا نفقة لها كغائبة ومحبوسة بدين وغير ممكنة ولول نحو صغر ومعتدة عن شهة بخلاف نحو مريض لان المرض عذر عام ومن حيل بين الزوج وبينها كما في المجموع عن كلام الاصحاب اه وصريح صنيعة ان من حيل بين الزوج وبينها لا يشمل المحبوسة والمعتدة السابقتين في كلامه وعليه فاعل المراد بين حيل الخ ما حصلت بنحو شاهد زور فليراجع قال ع ش قوله مر زوجة حيل بينهما الخ ظاهره وإن كانت الحيلة لرفق الوجوب وبما مل وجهه حيثئذ ومن الحيلة لولة الحليس و ظاهره ولو كان حسبها بحق اه وهذا قد يخالف ما س من الايعاب انفا (قوله بلاق المؤدى عنه) وهو هنا الزوجة الحرة وسيد الامه (قوله فاذا لم يصلح الخ) أى لا عساره (قوله بعد) أى بعد وقت الوجوب (قوله وإذا قلنا بالاصح) أى السابق أن الوجوب الخ (قوله فقل هو) أى التحمل (قوله لم يلزمها الاخراج) يعنى لو كان كالضمان للزمها الاخراج (قوله كما سيصحه) أى بقوله قلت الاصح الخ كرى (قوله لتحويل الحق إلى ذمة الخ) انظر وجه هذا التحول مع فرض إعساره وقت الوجوب المقتضى لعدم مخاطبته رأسا سم وقد يجاب بأن التحول إنما يقتضى انقطاع اعلق التحيل ولا يستلزم مطابقة المحال عليه بأن يكون موسرا كما اشار اليه الشارح بقوله فهو الخ (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله لو اعسر الخ عبارة المغنى ومن فوائد الخلاف ما لو كان المؤدى عنه ببلد والمؤدى ببلد اخر واختلاف قوت البلدين فان قلنا بالحوالة رجب ان يؤدى من بلد المؤدى عنه وهو الامح وإن قلنا بالضمان جاز أن يؤدى من بلد المؤدى لانه يصح ضمان غير الجنس بخلاف الحوالة ومنها دعاء المستحق يكون للمؤدى خاصة إن قلنا بالحوالة وإن قلنا بالضمان دعائها وقيل غير ذلك اه (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم يدل على الجواز سم (قوله منها) أى من زكاة الفطر (قوله لكن مر الخ) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ سم (قوله ولو عليها) أى الحوالة قول المتن (قلت الاصح المنصوص لا تلزم الحرة) ومثله ما لو كان الزوج حنفيا والزوجة شافعية فلا زكاة على واحد منهما عملا بعتيقة كل منهما وفى عكس ذلك يتوجه الطلب عليه عملا بعتيقته وعليها عملا بعتيقتها فأى واحد منهما اخرج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعى يوجب إخراج صاع من غالب قوت البلد والحنفى لا يوجب ذلك فان كان الغالب البر واخرج الزوج الشافعى عنها بمقتضى مذهبه كفى حتى عندها وإن اخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فينظر فى الذى اخرجته فان كان من التمر أو الزبيب أو الشعير أو القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكتفى بذلك فى عتيقة الشافعى فيلزمه ان يخرج عنها بحسب عتيقته صاعا من البر وإن اخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوات فالواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم اربعة ارطال بالبغدادى والصاع عند الشافعية خمسة ارطال وثلاث بالبغدادى فاذا اخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزم الزوج الشافعى إخراج رطل وثلاث بالبغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده كرى على بافضل و باعشن فى شرحه (قوله الغير الناشئة) أى أما الناشئة فتلزمها فطرة نفسها نهاية وإيعاب رسم (قوله ولو عتيقة) كذا فى النسخ وكان الظاهر ولو غنية كفى الفتح وشرح بافضل (قوله لكن يسن) إلى قول المتن ولو انقطع فى النهاية والمغنى لا قوله والمعسر إلى وفى المجموع وقوله وقوى إلى لو غاب و (قوله يسن لها) أى للحرة المذكورة إخراج فطرتها عن نفسها و (قوله خروجا من الخلاف) أى لتطهيرها نهاية قال ع ش هذا كله حيث كانت موافقة للزوج فى مذهبه فان كانت

أى يجب فطرتها دون نفقته كما يذكره (قوله لتحويل الحق إلى ذمة المتحمل) أنظر وجه هذا التحول مع فرض إعساره وقت المقتضى لعدم مخاطبته رأسا (قوله وإن صح ضمانه) يراجع (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم يدل على الجواز (قوله لكن مر) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ (قوله الغير الناشئة) يفيد

وإنما وجب مع ذلك فطرتها على الزوج الموسر إذا سادت له ليلا ونهارا لأن يساره لا يسهط تحمل السيد بل يقتضي تحمله عنه والموسر ليس من أهل التحمل فافتراقا وما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجموع ولكن الذي في موضع آخر منه (٣١٧) كالروضة وأصلها أنها تلزمها لأنه

ليس أهلا للتحمل بوجه بخلاف الحر المعسر وفي المجموع ليس للمؤدى عنه مطالبة المؤدى باخراجها وقوى الاسنوى والاذرعى مطالبة ولو حسبة ولو غاب قال في البحر للملزوجة اقتراض نفقتها للضرورة لا فطرتها لأنه المطالب بها وكذا بعضه المحتاج (ولو انقطع خبره) أى القن مع توأصل الرفاق (فالمذهب وجوب اخراج فطرتها في الحال) ليلة العبد ويومه لأن الأصل بقاء حياته (وقيل) لا يجب إلا (إذا عاد) كزكاة المال الغائب وفرق الاول بأن التأخير إنما جاز ثم للماء وهو غير معتبر هنا (وفي قول لا شيء) يجب مدة غيابه لأن الأصل براءة الذمة نعم يلزمه إذا عاد الاخراج لما مضى كذا قيل تقريرا على الثالث وفيه نظر لأنه يلزم عليه اتحاد مع الثاني إلا أن يقال ظاهر كلامهم بل صريحه أنها على الثاني وجبت وإنما جازله التأخير إلى عوده رفقا به لاحتمال موته فعليه لو أخرجهما عنه في غيبته أجزأه لو عاد وأما على الثالث فلا يخاطب بالوجوب أصلا مادام غائبا فلا يجزىء الاخراج حيثئذ فإن عاد خوطب بالوجوب الآن للحال ولما مضى وحيثئذ فالفرق بين

مخالفة راعت مذهبها اه (قوله وإنما وجب الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا ينتقض ذلك الفرق بما سلمها سيدها ليلا ونهارا أو الزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحملها الزوج عنه اه (قوله تحمله عنه) أى تحمل الزوج عن السيد (قوله فافتراقا) أى سيد الأمة والحرة (قوله وما ذكر في زوجة العبد) أى من عدم لزوم فطرتها عليها (قوله وهو ما في المجموع) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قوله لأنه) أى الزوج العبد (قوله وفي المجموع ليس للمؤدى عنه الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله مطالبة ولو حسبة) أقول ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها أى الزوجة هذا ولو قيل بأن لها المطالبة لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد عس وتقدم عن الشورى والبرماوى ترجيح عدم التعليق إذ لا تقصير من المؤدى عنه (قوله للضرورة الخ) عبارة غيره اقتراض نفقتها دون فطرتها لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب باخراجها اه (قوله لأنه المطالب) أى وطريقه أن يוכל من يدفعها عنه ببلدها أو يدفعها للقاضى لأنه نقل الزكاة فلم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته إلى الحضور ويعذر في التأخير عس وقوله أو يدفعها للقاضى أى أن كانت الزوجة من محل ولايته كما يأتى في الشرح (قوله وكذا بعضه الخ) أى فله الاقتراض على منفقة الغائب لنفقتها دون فطرتها (قوله أى القن) إلى قول المتن وفي قول في النهاية والمغنى (قوله أى القن الخ) أى الغائب ولم تعلم حياته ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته نهاية ومغنى (قوله مع توأصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف سم (ويومه) الواو بمعنى أو كما عبر بها المغنى (قوله لا تجب الخ) أى فطرتها أى إخراجها (قوله يجب مدة الخ) عبارة المغنى والنهاية أى لا يجب شئ بالكيفية لأن الأصل براءة الذمة منها وهذا القول محله إذا استمر انقطاع خبره فلو بان حياته بعد ذلك وعاد إلى سيده وجب الاخراج وإن لم يعد إلى يده فعلى الخلاف في الضال ونحوه اه أى الذى في المتن وعبارة الروض وشرحه وتلزم مالك المدبر وأم الولد والمعلق عنقه والمرهون والجاني والموصى بمنفعته والمغصوب والضال والابق وإن انقطع خبره مالم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته في الحال اه (قوله اتحاده) أى الثالث (قوله إلا أن يقال) عبارة الاسنوى أى والنهاية والمغنى في تقرير هذا الوجه أى الثانى وقيل أنها تجب ولكن لا يجب إخراجها إلا إذا عاد انتهى سم يعنى ولا يناسب هذا الجواب تقرير الشارح لهذا الوجه بما قدمه (قوله لو عاد) أى اتفاقا وكذا لو بان حياته وإن لم يعد على المعتمد (قوله فلا يجزىء الخ) وهو ثمرة الخلاف (قوله وإلا لم يجب اتفاقا) أى ومحل عدم الوجوب مالم يتبين وجوده كما هو ظاهر سم (قوله ومحل الخلاف) إلى قوله فإن تحقق في النهاية والمغنى إلا قوله وكان وجه إلى واستشكل وقوله وعين إلى فالذى يتجه (قوله وكان وجه عدم الاحتياج للحكم الخ) فيه تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضي المدة سم قال عس وهو أى عدم الاشتراط قضية كلام الشارح مر وقال الزيدادى جزم ابن حجج بأن مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الرملى فقال لا بد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر إذ لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بفطرة عبده فادعى موته وانكره المستحق فحكم القاضى بموته لدفع المطالبة عن السيد (قوله تجب لفقره) بلد العبد) أى ومن غالب قوت بلده (قوله وذلك متعذر) أى لأنه لا يعرف موضعه نهاية (قوله ترداد

الزوم للناتجة (قوله وإنما وجب مع ذلك الخ) قال في شرح الروض قولا واحدا (قوله وهو ما في المجموع) قال في شرح الروض وهو المعتمد (قوله مع توأصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف (قوله إلا أن يقال ظاهر كلامهم بل صريحه أنها على الثانى الخ) عبارة الاسنوى في تقرير هذا الوجه وقيل أنها تجب ولكن لا يجب إخراجها إلا إذا عاد اه (قوله وإلا لم يجب اتفاقا) أى ومحل عدم الوجوب مالم يتبين وجوده كما هو ظاهر (قوله وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته الخ) فيه تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضي المدة

القولين ظاهر ومحل الخلاف أن لم تنته مدة غيبته إلى ما يحكم بعده بموت المفقود وإلا لم تجب اتفاقا وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا بخلافه في بقية الأحكام أنه محض حق الله تعالى فسوح فيه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالا بانها تجب لفقره بلد العبد وذلك متعذر وتردد

الأسنوي وغيره بين استثنائها وإخراجها في آخر بلدهم ووصوله إليه لأن الأصل بقاؤه فيها وإعطائها للقاضي لأن له نقابها وتفريقها إلى مالم يفوض قبضها الغير وعين الغزى الاستثناء وإبطال الأخير بأن شرطه أن يكون العبد في محل ولايته ولم يتحقق ويرد بتحقق كونه في ولايته والأصل عدم خروجه منها إذ الكلام في قاض (٣١٨) كذلك وحينئذ فالذي يتجه في ذلك أنه يدفع البر للقاضي ليخرجه في أي محال ولايته شاء وتعين

البر لأجزائه هنا على كل تقدير لما يأتي أنه يجوز من غير غيره ولا يجوز عنه فان تحقق خروجه عن محل ولاية القاضي فالأمام فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضا بان تعدد المتغلبون ولم ينفذ في كل قطر الأمر المتغلب فيه فالذي يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ أما إذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه في بلده وهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافا لمن زعم عدم الفرق (والأصح أن من أيسر ببعض صاع يلزمه) لإخراجه عن واحد فقط لأنه ميسوره وفارق بعض الرقبة في الكفارة بان لها بدلا في الجملة والتبعيض هنا معهود (و) الأصح (أنه لو وجد بعض) صاع أو (الصيعان قدم نفسه) لخبر الشيخين لبدأ بنفسك ثم بمن تقول وخبر مسلم أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل قوله قدم نفسه وجوب ذلك وبه صرح الأصحاب ونفذ منه جمع متأخرون أنه لو وجد كل الصيعان لزمه تقديم نفسه أيضا لان في تأخيرها غررا باحتمال تلف ماله فبقى لإخراجه عنها وخالف بعضهم فأفتى بأنه لا يجب وهو الوجه مدركا ولا نظر لذلك الغرر لان الأصل بقاء ماله والسنابل وعلى الأول فالذي يظهر الاعتداد بالخروج وإن أئتم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الحج أنه إذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم قهر اعليه بأنهم توسعوا في نية الحج بالم يتوسعوا به في غير الشدة تشيئه ولزومه لا ترى أن من نواه في غير أشهره انعقد عمره من نوى بعض حجة أو عمره انعقد كاملا

الأسنوي (الخ) عبارة النهاية والمغنى ورد بان هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت آخر بلده علم ووصوله إليها وهي مستثناة على هذا أيضا ويدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لان له نقل الزكاة وهي مستثناة منها أيضا لاحتمال اختلاف اجناس الاقوات نعم ان دفع للقاضي البر خرج عن الواجب بيقين لانه على الاقوات اه (قوله بين استثنائها) أي من اعتبار قوت بلد المخرج عنه فيعتبر فيها قوت بلد المخرج شيخنا وإيعاب أي ومن اعتبار فقراء بلد المخرج عنه على ما مر عن النهاية والمغنى (قوله وإخراجها الخ) عطف على قوله استثنائها عطف مغاير على ما مر عن النهاية والمغنى واخذنا من قول الشارح الآتي وهذا مع ما قبله الخ وجرى السكردى على أنه من تنمة الاستثناء فالتردد حينئذ بين اثنين لا تلافوه ويؤيده قول الشارح وعين الغزى الاستثناء الخ (قوله أي مالم يفوض الخ) أي بان فوضه الإمام لغيره سم عبارة السكردى قوله مالم يفوض الخ أي والافلين فوض إليه اه (قوله بان شرطه الخ) قد يمنع هذا إن لم يكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب وبالاتقال في محل ولايته وان فرقها في غيره فليراجع م ر اه سم أقول ويؤيد اشتراط ما ذكر تقييدهم القاضي بان يكون له ولاية الزكاة ومعلوم أنه ليس له ولاية الزكاة في خارج محل ولايته (قوله في قاض كذلك) أي كان العبد في محل ولايته ولم يتحقق خروجه عنه ع ش (قوله في أي محال ولايته الخ) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فليراجع م سم أقول يأتي في الشرح والنهاية في قسم الصدقات التصريح بامتناعه (قوله فان تحقق) إلى المتن أقره ع ش (قوله بان تعدد الخ) الباء بمعنى الكاف و (قوله وإلا م ر الخ) الاخصر لاعم في كل قطر امره (قوله في بلده) أي العبد ع ش (قوله مع ما قبله) لعله قوله وتردد وتردد الأسنوي الخ (قوله يتعين الاستثناء) أي ليخرجها في آخر بلد عهد وصوله إليها كرى أي أو في بلدة السيد ومن قوتها على ما مر عن النهاية والمغنى (قوله لإخراجها) إلى قوله واخذ في النهاية والمغنى لإقوله وفارق إلى المتن وقوله لخبر إلى وخبر (قوله أي في الجملة) أي فلا يفتقض بالمرتبة الأخيرة منها نهاية قول المتن (قدم نفسه) أي وجوباً نهائياً ومعنى ويأتي في الشرح مثله (قوله واخذ منه جمع الخ) قد يورد عليهم ان قضية دليلهم ان من لا يلزمه إلا فطرة نفسه يلزمه المبادرة بأخراجها لوجود ما ذكر من الغرر في التأخير مع أن كلامهم مصرح بان الوجوب موسع بيوم العيد نعم ان علم أو ظن التلف ان لم يبادر بالأخراج اتجه وجوب المبادرة وتقديم نفسه سم (قوله وهو الأول) وجه الخ اعتمده م ر أيضا سم (قوله وعلى الأول) أي ماجرى عليه الجمع (قوله فالذي يظهر الاعتداد الخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتداد مع الاثم ويتجه الاسترداد وإن لم يشترطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصله م ر سم على حج وقوله وخالف الترتيب أي ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك ع ش وقديقال قياس ما مر في إخراج الردي.

(قوله مالم يفوض قبضها الغيره) أي بان فوضه الإمام لغيره (قوله بان شرطه الخ) قد يمنع هذا إن لم يكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو بالاتقال في محل ولايته وان فرقها في غيره فليراجع م ر (قوله في أي محال ولايته) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فليراجع م ر (قوله وخالف بعضهم الخ) قد يورد على الأول ان قضية دليله ان من لم يلزمه إلا فطرة نفسه يلزمه المبادرة بأخراجها لوجود ما ذكر من الغرر في التأخير مع أن كلامهم مصرح بان الوجوب موسع بيوم العيد نعم ان علم أو ظن التلف ان لم يبادر بالأخراج اتجه وجوب المبادرة ويقدم نفسه (قوله وهو الأول) وجه م ر أيضا (فالذي يظهر الاعتداد بالخروج الخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتداد مع

تلف ماله فبقى لإخراجه عنها وخالف بعضهم فأفتى بأنه لا يجب وهو الوجه مدركا ولا نظر لذلك الغرر لان الأصل بقاء ماله والسنابل وعلى الأول فالذي يظهر الاعتداد بالخروج وإن أئتم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الحج أنه إذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم قهر اعليه بأنهم توسعوا في نية الحج بالم يتوسعوا به في غير الشدة تشيئه ولزومه لا ترى أن من نواه في غير أشهره انعقد عمره من نوى بعض حجة أو عمره انعقد كاملا

(ثم) ان فضل عنه شيء قدم
(زوجته) لان نفقتها أكد
لانها معاوضة لا تنسقط
بعض الزمان (ثم) ولده
الصغير) لانه أعجز ونفقتة
منصوصة مجمع عليها (ثم
الآب) وان علا ولو من
جهة الام لشرفه (ثم الام)
كذلك لولادتها وقدمت
عليه في النفقة لانها السد الخلة
وهي أحوج والفطرة
للتطهير والآب أحق به
لشرفه بشرفه ونقضه
الاستوى بتقديم الولد
الصغير عليهم وهما أشرف
منه فدل على اعتبارهم
الحاجة في البابين ويجب
بأن النظر للشرف إنما يظهر
وجهه عند اتحاد الجنس
كالإصالة وحينئذ فلا يرد
ما ذكره فتأمل (ثم الكبير)
العاجز عن الكسب ثم
الارقاء لشرف الحر وعلاقته
لازمة والملك بصدد الزوال
ولو استوى جمع في درجة
تخير وان تمز بعضهم بفضائل
فما يظهر لأن الأصل فيها
التطهير وهم مستوون فيه
بل الناقص أحوج اليه
(وهي) أي الفطرة عن كل
رأس (صاع) وحكمته ان
نحو الفقير لا يجد من
يستعمله يوم العيد وثلاثة
أيام بعده غالباً

والسنا بل والرطب غن الجيد والحب والتمر من اشتراط الاسترداد بالبيان مع فساد القبض اشتراطه
بالبيان هنا ايضا فليراجع قول المتن (ثم زوجته الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر
بعدها لانها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها وفا في ذلك لم يسم على المنهج والظاهر أنه لو كان
الزوج موسرا فخر جرت الزوجة عن نفسها بغير اذنه لا رجوع لها لانها متبرعة فليتا مل ولا نهى على الزوج
كالحوالة على الصحيح والمحيل لو أدى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتا مل ع ش قول المتن (ثم ولده الصغير)
أي وإن تعدد كما هو ظاهر ولا يبعد تقديم ولده صغير ولده الكبير عليه وعلى الآب ايضاً مراههم وقديس
اندر اجه في المتن إذا المراد وان سفل كصرح به باعثن (قوله لانه أعجز) أي بمن يأتي بعده نهاية ومعنى أي الآب
وما بعده ع ش (قوله كذلك) أي وإن علمت ولو من جهة الام (قوله لسد الخلة) أي الحاجة (قوله ونقضه)
أي الفرق المذكور بين باب النفقة والفطرة (قوله العاجز) إلى قوله لا سبغى مد في النهاية والمعنى (قوله)
العاجز عن الكسب) أي وهو ز من او مجنون فان لم يكن كذلك فالاصح عدم وجوب نفقته وسبغى ايضاً
ذلك في باب النفقات معنى ونهاية (قوله ثم الارقاء) هذا نهاية المراتب وقديس ان ذكر جميع المراتب
لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصيعان لاجمعها ويجب بأن المذكور جملة الارقاء وقد لا يجد إلا لبعضهم
فتأمله قال في شرح الروض أي والنهائية والمعنى وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعلق
عتقه بصفة اههم (قوله ولو استوى جمع الخ) أي كائنين وزوجتين نهاية ومعنى قال ع ش قوله كائنين
هل مثلهما أبو الآب وأبو الام لاستوائهما في الدرجة أو يقدم أبو الآب لتقديم ابنه على الام فيه نظر قضية
إطلاقهم الاول اه (قوله تخير الخ) ينبغي التخيير ايضاً فيما لو استوى إثنان مثلاً في درجة وجد صاعاً وبعض
آخرين من يدفع عنه الصاع أو بعض الصاع منهما سم قول المتن (وهي صاع) (فرعان) أحدهما يجب
صرف زكاة الفطر إلى الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى وسبغى بيان ذلك في كتاب الصدقات إن شاء الله تعالى
وقيل يكفي الدفع إلى ثلاثة من الفقراء او المساكين لانها قليلة في الغالب وبهذا قال الاصطخري وقيل يجوز
صرفها لواحد وهو مذهب الاثمة الثلاثة وابن المنذر ثانيهما لو دفع فطرته إلى فقير من تلزمه الفطرة فدفعه
الفقير اليه عن فطرته جاز للدافع الاول ان وجد فيه مسوغ لان وجوب زكاة الفطرة لا يتأني أخذ الصدقة
لان اخذها لا يقتضي غاية الفقر والمسكنة معنى وايعاب عبارة شيخنا واختار بعضهم جواز صرفها إلى واحد
ولا بأس بتقليده في زماننا هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حياً لافى به اه (قوله وحكمته الخ) لك أن تقول
هذه الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع

الاثم ويتجه الاسترداد وإن لم بشرطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصلهم (قوله في المتن ثم زوجته
الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لانها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على
من بعدها (قوله في المتن ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كما هو ظاهر وقيل يقدم ولد صغير ولده الكبير على
ولد الكبير وعلى الآب ايضاً وفيه نظر ولا يبعد التقديم عليهم اه (قوله فدل على اعتبارهم للحاجة في البابين)
كيف هذا مع تقديمهم الآب على الام (قوله ثم الارقاء) هذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع
ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصيعان لاجمعها لكن قد يشكك حينئذ
ذكر الشارح له ويجب بأن المذكور جملة الارقاء وقد لا يجد إلا لبعضهم فتأمله قال في شرح الروض وينبغي
ان يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعلق عتقه بصفة (قوله ولو استوى جمع في درجة تخير الخ)
ينبغي التخيير ايضاً فيما لو استوى إثنان مثلاً في درجة وجد صاعاً وبعض آخرين من يدفع عنه الصاع
او بعض الصاع منهما (قوله وحكمته ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله الخ) لك أن تقول هذه الحكمة
لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع الاقط والجبن
واللبن اللهم إلا ان يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان شأن النبي ﷺ والصدر الاول من جمع

وهو يحمل نحو ثلاثة ارطال ماء فيجىء منه نحو ثمانية ارطال كل يوم رطلان (وهو) أربعة امداد والمد رطل وثلاث وحملها بناء على ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما (ستائة ٣٣٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث (من درهم) قامت الاصح) أنه (ستائة وخمسة وثمانون

الاقط والجبن واللبن اللهم إلا أن يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدر الاول من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه ان الامام وإن جمعها لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بانه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليتامل سم وقوله لا يلزمه الخ أى ولو سلم الزموم فالكلام في وجوب الصاع ابتداء لا في دفعه بعد الجمع واجاب شيخنا عن الاشكال الاول بما نصه اللهم إلا ان يقال انه نظر لقول من يجوز دفعه الواحد اه (قوله غالبا) أى لانها ايام سرور وراحة عقب الصوم نهاية ومغنى (قوله وهذا) أى الصاع الذى هو خمسة ارطال وثلاث نهاية (قوله فالمدار على السكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا كالاقط والجبن فمعياره الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالسكيل وهو خمسة ارطال وثلاث بالبغدادى شرح بافضل ويأتى عن النهاية مثله (قوله قدحان الاسبعى الخ) أى على ما قاله السبكى واعتمده الفارح واما على ما قاله القمولى فقدحان واعتمده النهاية والمغنى كما تقدم ويأتى (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة السكردى على بافضل يعنى ان العبرة بالسكيل فيما يكال وإن زاد او نقص في الوزن وما يستوى وزنه وكميله العدس والماش وقد عار المنصور الصاع النبوى بالعدس فوجد خمسة ارطال وثلاثا قال ابن عبد السلام وتفاوته لا يحتفل بمثله فكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبر الاخراج به ولا مبالاة بتفاوت الحب ووزنااه (قوله وخبر المداخ) دفع لما رد على قوله السابق والمد رطل وثلاث (قوله في صاع الماء) ما هو سم أقول المتبادر من العبارة ان صاع الحب إذا كيل به الماء يصير كل مد من امداده الاربعة رطلين لثقل الماء (قوله وقد قال مالك) أى الامام (قوله وقال) أى ابن عمر (قوله ولما نازعه) أى مالك (قوله فيه) أى فى كون صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعراق ماذكر (قوله لما حج) أى الرشيد (قوله استدعى الخ) جواب لما نازعه الخ والضمير الرشيد (قوله وكلهم قال انه) أى فاحضراهل المدينة صيغاتهم وقال كل منهم ان ما حضره ورثه الخ (قوله زكاة الفطر الخ) نائب فاعل يخرج (قوله فوزنت الخ) أى الصيعان التى احضرها أهل المدينة (قوله كذلك) أى خمسة ارطال وثلاث (قوله وجرى الخ) أى المصنف (قوله لكن استشكل في الروضة ضبطه بالارطال) أى جعلهم الوزن استظهارا (قوله بانه يختلف الخ) حاصله ان الاستظهار لا يأتى مع اختلاف الحب وخفة ونقلا وعدم اختلاف ما يحويه السكيل في القدر عرش (قوله باختلاف الحب) أى كالذرة والخص نهاية (قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الثانى والاصل في ذلك السكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا والعبرة بالصاع النبوى ان وجدوا معياره فان فقدوا خرج قدر ايتيقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع اربع حفنات بكفى رجل معتدلم انتهى والصاع بالسكيل المصرى قدحان وينبغى أى ندبا ان يزيد شيئا يسير الاحتمال اشتغالها على طين او تبن ونحو ذلك اه زاد الاول وإذا كان المعبر السكيل فالوزن تقرب ويجب تقييد هذا بما من شأنه السكيل اماما لا يكال اصلا كالاقط والجبن إذا كان قطعا كبيرا فمعياره الوزن لا غير كما فى الزبا اه عبارة شيخنا وهو اربع حفنات بكفى رجل معتدلم وهو بالسكيل المصرى قدحان وينبغى ان يزيد شيئا يسيرا لا احتمال اشتغالها على طين او تبن ونحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم واما الان فيقوم مقام ذلك كبر السكيل اه (قوله أى الصاع) إلى قول الماتن ويجب فى المغنى إلا قوله ويعتبر بالسكيل وقوله والصاع منه إلى وجب وقوله ويعتبر بالوزن إلى ولا فرق (قوله أى الواجب فيه العشر الخ) أى لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس

درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم (والله اعلم) ومر ايضا ان الاصل السكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا ولا فالمدار على السكيل وهو بالسكيل المصرى قدحان الاسبعى مد وقال ابن عبد السلام يعتبر بالعدس فكل ما وسع منه خمسة ارطال وثلاثا فهو صاع وخبر المدرطالان ضعيف على انه وارد في صاع الماء فلا حجة فيه لو صح وقد قال مالك اخرج لنا نافع صاعا وقال هذا صاع أعطانيه ابن عمر وقال هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فغيرته فاذا هو بالعراق خمسة ارطال وثلاث ولما نازعه فيه أبو يوسف بين يدي الرشيد لما حج استدعى بصيعان أهل المدينة وكلهم قال انه ورثه عن ابيه عن جده وانه كان يخرج به زكاة الفطر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوزنت فكانت كذلك وقضية اعتبارهم له بالوزن مع السكيل أنه تحدده وهو المشهور وجرى عليه فى رؤس المسائل لكن استشكل فى الروضة ضبطه

الزكوات وتفرقتها وفيه ان الامام وإن جمعها لا يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثانى بانه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليتامل (قوله على انه وارد في صاع الماء) ما هو (قوله ويجزى لبن) قال في شرح العباب ولو من نحو ارنب كما اشار اليه الاسنوي والتعليل بقوله كالاقط مما تجب فيه الزكاة ينبغى ان يكون جريا على

بالارطال بأنه يختلف قدره وزنا باختلاف الحب ثم صوب الدارمى الاعتماد على السكيل بالصاع النبوى دون الباقي الوزن قال فان فقدوا خرج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا فالتقدير بالوزن تقرب اه (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت المعشر) أى الواجب فيه العشرة أو نصفه ومربياته (وكذا الاقط) بفتح فكسر على الاشهر ويجوز سكون القاف مع تثنية الهمزة

وهو لبن يحفف (في الاظهر) اصبحة الحديث فيه من غير معارض ومجمله ان لم ينزع زبد ولم يفسد (٣٢١) الملح جوهره ولا يضر ظهوره نعم

لا يحسب فيخرج قدر ايكون
محض الاقط منه صاعا
ويعتبر بالكيل ويجزى
لبن به زبده والصاع منه
يعتبر بما يجى منه صاع
اقتطع على ما قاله الخراسانيون
لانه الوارد وجبن شرطي
الاقط بأن من شأنه أن يكال
ويعد الكيل فيه ضابطا
بمخلاف الجبن ولا فرق في
هذه المذكورات بين اهل
البادية والحاضرة اذا كانت
لهم قوتا للحلم ومصل
ومخيض وسمن وإن كانت
قوت البلد لا تنفاد الاقيات
بها عادة (ويجب من) غالب
(قوت بلده) يعني محل
المؤدى عنه في غالب السنة
لان نفوس المستحقين إنما
تشوف لذلك وأوفي خبر
صاعا من طعام اى براوصاعا
من اقط او صاعا من شعير
او صاعا من تمر او صاعا من
زبيب لبيان بعض الانواع
التي يخرج منها ولا نظر
لوقت الوجوب خلافا للفرز الى
ومن تبعه ويفرق بين هذا
واعتماد اخر الحول في
التجارة بان القيم مضطربة
غالبا اكثر من القوت فلم
يكن ثم غالب يضبطها
فاعتبرت وقت الوجوب
لتعذر اعتبار ما قبله بخلافه
هنا ووقت الشراء في بلد
بها غالب بان المدار ثم على
ما يتبادر لفهم العاقدین

الباقى عليه بجامع الاقيات نهاية ومعنى (قوله وهو لبن) الى قول المتن ويجب في النهاية الا قوله ويعتبر
بالكيل وقوله وفارق الى ولا فرق (قوله ولم يفسد الملح الخ) اى ولم يعبه وإن لم يفسده شرح بافضل قال
الكردي عليه فالمراتب ثلاث افساد جوهره وتعييبه وظهور الملح من غير تعيب فيجزى في الاخير ولا
يحسب الملح دون الاولين فلا يجزى فيهما (قوله جوهره) اى ذاته عرش (قوله ويعتبر بالكيل) تقدم
عن النهاية وشرح بافضل خلافه (قوله ويجزى لبن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب والظبية
والضبيق وقد يخرج على دخول الصورة النادرة في العموم وفيه خلاف والاصح منه الدخول سم ونهاية
قال عرش اى فيجزى لبن كل بما ذكره وهل يجزى اللبن المخلوط بالماء ام لا فيه نظر والا قرب ان يقال ان
كان اللبن يتاق منه صاع اجزا ولا فلا ومعلوم ان هذا فيمن يقتاته مخلوطا اما اذا كانوا يقتاتونه خالصا
فالظاهر عدم اجزائه مطلقا كالعيب من الحب اه (قوله على ما قاله الخراسانيون الخ) عبارة النهاية لانه
فرع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمراني في البيان وهو ظاهر اه (لانه الوارد) اى الاقط
(قوله بشرطى الاقط) وهما عدم نزاع الزبد وعدم افساد الملح جوهره وذاته وقد يقال اخذ اماما من
شرح بافضل في الاقط انه يشترط هنا ايضا عدم تعيب الملح له (قوله في هذه المذكورات الخ) اى الاقط
واللبن والجبن وقيل تجزى لاهل البادية دون الحاضرة حكاه في المجموع وضعفه معنى (قوله للحلم ومصل
ومخيض الخ) اى ولا شئ اخر مما يغير الاجناس السابقة في المتن والشرح كالخشب المعروف الذى يقتاتونه
في بعض بلاد الجاوى باتخاذ الخبز منه (قوله ومصل الخ) وكذا الكشك وهو بفتح الكاف معروف معنى
ونهاية قال الكردي وهو ماء الشعير اه اى ونحوه (قوله وإن كانت قوت البلد الخ) اى فلو كانوا لا يقتاتون
سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم اخذ من قوله الاتى ومن لا قوت لهم يجزى الخ عرش
(قوله ومصل) هو ماء نحو الاقط ايعاب (قوله من غالب) الى قوله خلافا في النهاية الى قوله ومن تبعه في المعنى
(قوله يعنى محل المؤدى عنه) اى بلدا كان ولا (قوله في غالب السنة) فان غلب في بعض اجناس وفي بعضها
جنس اخر اجزا اذا هما في ذلك الوقت كما في العباب نهاية قال عرش قال الشارح في شرحه على العباب
واستوى في الغلبة كسنة أشهر من بروسته من شعير اى اموال غلب أحدهما لم يجز غيره اه (قوله لبيان
بعض الانواع الخ) يعنى ان اوفى الحديث للتنويع للتخيير كما قال به المقابل الاتى كردي (قوله ولا نظر
لوقت الوجوب الخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة الايعاب ويراعى غالب قوت السنة كما صوبه
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافا للفرز الى ومن تبعه كحلى وابن يونس وابن الرفعة وغيرهم اه (قوله
بين هذا) اى اعتبار غالب السنة هنا (قوله ووقت الشراء الخ) عطف على اخر الحول اى واعتبار وقت
الشراء في المشرى مطلقا من غير بيان نوع الثمن كردي وفي المشرى بعرض القنية والمملوك بنحو نكاح
(قوله وهو) اى غالب نقد بدل الشراء وقت الشراء (قوله لذلك) اى لفهم العاقدین (قوله ومن لا قوت
الى المتن في النهاية والمعنى (قوله من قوت اقرب محل الخ) اى من غالب قوته نهاية ومعنى (قوله فان
استوى محلان) اى في القرب ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه عرش (قوله واختلفا واجبا)
اى اختلف الغالب في اقواتهما نهاية ومعنى (قوله خبر) اى والافضل الاعلى معنى (قوله اعتبارا كثرهما)
اى وجب الاخراج منه فان لم يجد الا نصفان ذاو نصفان ذاو فوجها او وجههما أنه يخرج النصف الواجب
عليه ولا يجزى الاخر نهاية ومعنى عبارة شيخنا وجههما أنه يخرج النصف من الواجب الذى هو الاكثر
ويبقى النصف الباقي في ذمته الى ان يجده اه قال عرش قوله مر وجب الاخراج منه اى من خالف ذلك

الغالب اه (قوله ويجزى لبن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب وقد يخرج دخول الصورة
النادرة في العموم وفيه خلاف في الاصول والاصح منه الدخول (قوله ولو كان الغالب مختلطا كبر بشعير
اعتبرا كثرهما) وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقتاتون برا مخلوطا بشعير او نحوه

لا غير وهو إنما يتبار لذلك ومن لا قوت لهم يجزى

(١٤) - شروانى وابن قاسم - ثالث

يخرجون من قوت اقرب محل اليهم فان استوى محلان واختلفا واجبا خبر ولو كان الغالب مختلطا كبر بشعير اعتبارا كثرهما ولا تخير

ولا يخرج من المختلط إلا أن كان فيه قدر (٣٢٢) الصاع من الواجب (وقيل) من غالب (قوته) كما يعتبر نوع ماله في زكاة المال وبردهما

مر في تعليل الأول الفارق بينهما (وقيل بتخير بين جميع الاقوات) وبه قال أبو حنيفة لظاهر الخبر (ويجزى) على الأولين (الا على) الذي لا يلزمه (عن الأدنى) الذي هو غالب قوت محله وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعينت المواساة منها والفطرة طهرة للبدن فنظر لما به غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعيين بعضها إنما هو رفق فاذا عدل الى الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة ويؤخذ منه انه لو اريد اخراج الأعلى فاقبى المستحق لإلا قبول الواجب اجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي اجابة المستحق حينئذ لان الأعلى إنما اجزأ رفقاً به فاذا أنى إلا الواجب له فينبغي اجابته كما لو ان الدائن غير جنس دينه ولو أعلى وإن أمكن الفرق (ولا عكس) أى لا يجزى الأدنى الذي ليس غالب قوت محله (والاعتبار) في كون شيء منها أعلى أو أدنى (بزيادة القيمة في وجهه) لان الازيد قيمة ارفق بهم (وبزيادة الاقتيات في الاصح) لانه لا يلائق بالفرض من هذه الزكاة كما علم مما تقرر (فالبر خير من التمر والارز) والشعير

الاكثر وليس له أن يخرج قبحاً مخلوطاً بشعير كما هو ظاهر فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير قبحاً خالصاً إن كان الاغلب من البر ولا تخيير بينهما فاما ان يخرج صاعاً من خالص البر او من خالص الشعير ولا يجوز اخراج بعضه من احدهما وبعضه من الآخر شيئاً وعش (قوله ولا يخرج الخ) راجع لما قبله وإلا الخ ايضاً (قوله ما رشح) أى بقوله لان نفوس المستحقين الخ (قوله بينهما) أى بين زكاة الفطر وزكاة المال (قوله على الأولين) الى قول المتن وإن التمر الخ في النهاية والمغنى الا قوله ويؤخذ الى المتن قول المتن (ويجزى الأعلى عن الأدنى) بل هو أفضل لانه زاد خيراً فأشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت محض نهاية ومغنى وشرح الروض وشرح العباب (قوله الأعلى) رسمه بالياء هو الصواب لانه مما يمال غش (قوله قوت محله) أى او قوت نفسه (قوله متساوية في هذا الغرض) أى في أصله فلا ينافيه قوله الا انى فاذا عدل الى الأعلى الخ سم (قوله وتعيين بعضها إنما هو رفق) محل تأمل (قوله فاذا عدل الى الأعلى) كذا في أصله هنا بالف وفي جميع ما يأتى بالياء فليحذر بصرى أى وما يأتى هو الصواب كما مر عن عش (قوله وفيه نظر الخ) محل تأمل فان الشرع حيث حكم باجزاء الأعلى بل بأفضليته صار الواجب على المخاطب بها احداً الامر من فكيف لا يجاب المالك الى الأعلى مع تخيير الشرع له بل قوله لانه افضل في حقلك وتنظيره بالدين لا يتخلو عن غرابة وبفرض اعتماد ما قاله يحمل المستحق على الساعى او على المحصورين ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله وإن أمكن الفرق والظاهر الفرق ويجاب المالك بان الدين محض حق ادى وتنصور فيه المنة بخلاف ما نحن فيه اه بصرى وما نقله عن الفاضل المحشى ليس فيما يابديننا من نسخة عبارة عش بعد سرد كلام الشارح اقول ولعله أى الفرق ان الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الديون بدليل انه لا يجبر على الاخراج من عين المال بل اذا اخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالمقلب فيها معنى المواساة وهى حاصلة بما اخرجوه ومر انه لو اخرج ضائعاً من معز او عكسه وجب على المستحق قبوله مع ان الحق تعلق بغيره اه (قوله أى لا يجزى الأدنى) وسكتوا عن المساوى والظاهر اجزأه ثم رايت الزركشى نقل عن الذخائر انه لا يجزى أيضاً لانه اخرج قيمة وهو ممنوع اه وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يجزى الا على إيجاب عبارة باعشن وفي المساوى خلاف الصحيح اجزأه لسكن في شرعى الارشاد انه لا يجزى وفي الجنس المساوى وان غلبة النوع كغلبة الجنس اه قول المتن (وبزيادة الاقتيات) أى بالنظر للغالب لا بلدة نفسه مغنى ونهاية (قوله مما تقرر) أى انفا في قوله والفطرة طهرة للبدن فنظر الخ (والشعير والتمر) وينبغي ان يكون الشعير خيراً من الارز وان الارز خيراً من التمر مغنى زاد النهاية لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردى في شرح الحاوى والارز خيراً من الشعير مبنى على أن المعبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصاً ويبقى النظر في مراتب بقية المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقتيات اه واقره سم وقال السكردى على بافضل وفي الايعاب نحوها وهو اوجه

تخير إن كان الخليطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجب منه ثبته عليه الاسنوى فلم يجد سوى نصف من هذا ونصف من هذا الاخر فوجه اقربهما انه يخرج النصف الواجب ولا يجزى الاخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين شرح مر وهل المراد بالنصف الواجب فيما اذا استوى الخليطان احد النصفين الموجودين (قوله ولا) أى بان استويا (قوله فتعينت المواساة منها) قد يقال لتعلقها بالعين مع كون المقصود دفع حاجة المستحق لا يقتضى التعيين ومنع الأعلى الادفع لحاجته (قوله فاذا عدل الى الأعلى) ان اريد الى الأعلى هذا الغرض نافي قوله متساوية او في غرض اخر لم يكن أولى الا ان تخار الأول ويريد التساوى في اصل هذا الغرض (قوله في المتن فالبر خير من التمر الخ) والا وجه تقديم الشعير على الارز والارز على التمر لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردى في شرح الحاوى والارز خيراً من الشعير مبنى على ان المعبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصاً ويبقى النظر في

والزبيب وسائر ما يجزى (والاصح أن الشعير خيراً من التمر) والزبيب لانه أبلغ في الاقتيات (وإن التمر خيراً من الزبيب) لذلك والشعير والتمر والزبيب خيراً من الارز كما بحث وفيه نظر ظاهر لم يكن ظاهر كلامهم وكان لعدم كثرة ألف

الصدر الاول فعلم أن الاعلى
البرق الشعير فالتمر فالزبيب
فالارز و يتردد النظر في
بقية الحبوب كالذرة والدخن
والقول والحص والعس
والماش ويظهر ان الذرة
بقسميهافي مرتبة الشعير
وأن بقية الحبوب الحمص
فالماش فالعس فالقول
فالبقية بعد الارز وان
الاقط فاللبن فالجبن بعد
الحبوب كلها وما نصوا على
أنه خير لا يختلف باختلاف
البلاد وقيل يختلف وانصر
له بعضهم ولا يجزى تمر
منزوع النوى كما قاله جمع
بختلاف السكيس فيخرج
منه ما ياتي صاعا قبل كبسه
(وله أن يخرج عن نفسه
من قوت) يلزمه الاخراج
منه (وعن) مونه نحو (قريبه
اعلى منه) وعكسه لانه ليس
فيه تبعيض الصاع (ولا
يبعض الصاع) عن واحد
من جنسين وان كان احدهما
أعلى من الواجب وان تعدد
المؤدى كشرىكين في فن
لان العبرة ببلده لکن
لوجوب يلاقيه ابتداء وذلك
لظاهر الخبر وكما لا يجوز
في الكفارة للخيرة ان يطعم
خمسة ويكسو خمسة امامن
نوعين جنس فيجوز و قول
ابن ابي هريرة

بما في التحفة وان قال فيها انه ظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله مر وتقديم الذرة والدخن وتقديم ان
الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انهما في مرتبة واحدة وقوله مر على ما بعد الشعير اى فيكونان في مرتبة
الشعير فيقدمان على الارز زيادى وينبغى تقديم الذرة على الدخن وتقديم الارز على التمر اه ع ش اى
وتقديم الشعير على الذرة كما ياتى عن سم وغيره (قوله له) اى للارز (قوله بقسميهما) كانه اراد بقسميهما
الثانى الدخن و (قوله في مرتبة الشعير الخ) الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر
والزبيب خلا لما ذكره الشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها
لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض انواع البر مثلا على بعض نعم ان ثبت انها الباع منه في الاقييات فينبغى تقديمها
والقياس التزام ذلك في انواع نحو البر اذا تفاوتت في الاقييات لکن قضية اطلاقهم خلا فسم عبارة شيخنا
فالاعلى البرسم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الرز ثم الحمص ثم الماش ثم العلس ثم الفول ثم التمر ثم الزبيب
ثم الاقط ثم اللبن ثم الجبن غير منزوع الزبد ثم اجزا كل من هذه لمن هو قوته وقدره زبهم اذ لك بقوله
بالله سل شيخ ذى رمز حكى مثلا * عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلا
حروف اولها جامات مرتبة * اسماء قوت زكاة الفطر لو عقلا

اه زاد باعشن وهذا هو المعتمد وان قدم بعض المتأخر في التحفة اه وعبارة السكردى على شرح بافضل
قال القليوبي في حواشى المحلى جملة مراتب الاقوات اربع عشرة موزاها بالبحر و ف اوائل البيت الاول
من هذين البيتين فالباء من بالله للبر والسين من سل للسلت والشين من شيخ للشعير والذال من ذى للذرة ومنها
الدخن والارز والارز والحاصل الحمص والميم للماش والعين للعس والفاء للفول والفاء للتمر والزى للزبيب
والالف للاقط واللام للبن والجيم للجبن اه (قوله وما نصوا الخ) اى اصحابنا واثمتنا (قوله فيخرج منه)
وعليه فليس هو مما يكال كالجن فيعاره الوزن باعشن (قوله يلزمه) الى قول المتن قلت في النهاية والمغنى
الاقوله وان تعدد الى كما لا يجوز وقوله وقول ابن ابي هريرة الى واما الخ (قوله وعن مونه) اى وعن تبرع
عنه باذنه نهاية ومعنى (قوله نحو قريبه) اى كزوجته وعبدته نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) اى ولانه زاد
خير او كما يجوز أن يخرج لاحد جبرائيل شاتين والاخر عن عشرين درهما نهاية ومعنى (قوله عن واحد
من جنسين) سيد كرمحترزهما (قوله كشرىكين في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم
الاخر موافقته لان الزام غير الواجب بعيد وجواز اخر اجه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعيض
الصاع فالوجه رجوع الاول الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل
في الوجوب فليتأمل سم (قوله امامن نوعي الجنس فيجوز) اى حيث كانا من الغالب نهاية ومعنى عبارة
الايعاب هل ثم هل المراد الاغلب جنسا فقط حتى يجوز اخراج بعض انواعه وان لم يغلب خصوص ذلك النوع

مراتب بقية المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقييات شرح مر (قوله ويظمان الذرة
بقسميهما) كانه اراد بقسميهما الثانى الدخن (قوله في مرتبة الشعير وان بقية الحبوب الخ) الوجه تقديم الشعير
على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر والزبيب خلا لما ذكره الشارح وتقديم الذرة والدخن على
الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض انواع البر مثلا على بعض نعم ان
ثبت انها الباع منه في الاقييات فينبغى تقديمها والقياس التزام ذلك في انواع نحو البر اذا تفاوتت في الاقييات
لکن قضية اطلاقهم خلا فسم (قوله كشرىكين في فن) لو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم الاخر موافقته
لثلا يلزم تبعيض الصاع لان الزام غير الواجب بعيد وجواز اخرج نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعيض
الصاع الذى اطلقوا امتناعه فلا يبعدان الحكم اما اخرج الاخر من الاعلى واما رجوع الاول الى اخرج
الواجب مع هذا الاخر فيتعين ان ما اخرج من الاعلى لم يقع الموقع فليتأمل والوجه وجوب رجوع الاول
الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في الوجوب فليتأمل (امامن
نوعي جنس فيجوز) قضيةه جواز تبعيضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما

لا يجوز زيفه ابن كج وتوقف الأذرعى في (٣٢٤) نوغين متباعدين وأما عن غير واحد كان ملك واحد نصفي قنين فاخرج نصف صاع

أو نوعا حتى لو كان الاغلب نوعا لم يحز نوع غيره وإن اتحد اجنسا قال الاسنوى والثاني واضح انتهى ثم قال
وافهم كلامهم انه لو غلب جنس وله انواع جاز التبعيض منها وبه صرح الدارمي وقال ابن ابي هريرة لا يجوز
ويؤيده ما مر ان اختلاف النوع كاختلاف الجنس وتزييف ابن كج لما قاله توقف فيه الأذرعى ثم اختار
ان النوعين ان تقار بالجزا ولا قال وظاهر كلامهم انه لا عبرة باختلاف النوع مطلقا وجه بعضهم بانهم لم
يمثلوا الا باختلاف الاجناس كالشعير والتمر والزبيب اهـ وتقدم عن باعشن عن شرحى الارشاد ما وافق
ما مر عن النهاية والمغنى ثم قال هنا ما من نوعى جنس فيجوز كافى التحفة وغيره اهـ ويؤيدان انواع الجنس
يقوم بعضها مقام بعض وان غلب بعضها او كان انفع اهـ وظاهر ان الاحوط هو ما مر عن النهاية والمغنى
بل يمكن الجمع به بين المقتنين (قوله فيجوز) قضيته جواز تبعيضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما
اقتضاه كونه قسما منها كما دل عليه كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) اى اذا غلب احدهما فقط كما مر عن
الاياعاب واما اذا غلبا فيجوز باتفاق (قوله فاخرج) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله فاخرج الخ) عبارة
النهاية والمغنى نصفي عشرين او مبعضين ببلدين مختلفي القوت فانه يجوز تبعيض الصاع اهـ (قوله يجب
الاخراج منه) حق التعبير بما يجب الخ ولو قال من الواجب السكن اخصر واسلم (قوله وان اختلف)
غاية وكان حقه ان يؤخر عن فيجوز (قوله اى اعلاها) اى فى الاقيات ايعاب ومغنى قول الماتن (ولو كان
عبده) اى اوز وجته او قريبه قول الماتن (بقوت بلد العبد) اى ويدفع لفقرام بلد العبد وان بعد وهل يجب
عليه التوكيل فى زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجي وقت الوجوب ام لا فيه نظر والا قرب الثاني
اخذاما قالوه فيما لو حالف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له فى ذلك الوقت على السفر قبل مجي
الوقت فانه لا يكلف ذلك ع ش (قوله اذا وجد الحب) حق المقام اذا عين الحب كافى النهاية والمغنى (قوله فلا
تجزى) الى قوله لكن قال فى النهاية الا قوله ومبلول الى وقديم وكذا فى المغنى الا قوله وقديم الى وان كان
(فلا تجزى قيمة) اى انفاقا نهاية ومغنى اى مذهبا عن ش (قوله ومنه) اى المعيب (قوله مسوس) بكسر
الواو اسنى وايعاب اى وان كان يفتاته مغنى ونهاية (قوله تغير طعمه الخ) ويجزى بحسب قديم قليل القيمة ان لم
يتغير لونه او طعمه او ريحه نهاية وعباب (قوله وان كان الخ) اى المسوس او المعيب (لكن قال القاضى)
عبارة شرح العباب قال القاضى واقره ابن الرفعة وغيره الا اذا فقدوا غير دواقتا وقال الأذرعى ويجب
الجزم به اذا لم يجدسوا له لجدب او جائحة استاصلت زرع الناحية قال الأذرعى كابن الرفعة ويتجه اعتبار
بلوغ اب المسوس صاعا كاذ كرى الا قط المملح اهـ وقد ينظر فى كلام القاضى وما يفرع عليه بان الذى اقتضاه
كلامهم انه لا تجزى ذلك وان كان غالب قوت البلد وحينئذ فيخرج سليما من قوت اقرب البلاد اليه اهـ
عبارة ش قال سم على المنهج ولم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزا كما قاله مر قال فى العباب ويتجه
اعتبار بلوغ اب المسوس صاعا اهـ ووافق عليهم راه وقضية قول الشارح مر السابق ولو كان فى بلد
لا يفتاتون ما يجزى فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد الخ خلافة اهـ وقوله وقضية قول الشارح
الخ ظاهر المنع فتامل (قوله يجوز حينئذ) اى حين اذا كان المسوس قوت بلدهم (قوله مع ذلك) اى بلوغ
دقيق المسوس او اخرج منه قدر دقيق صاع سليم ايعاب (قوله ان يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم
من الدنيا فهل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر سم
على حج وتوقف فيه شيخنا وقال الا قرب الثالث اخذاما تقدم فيما لو فقدوا الواجب من استان الزكاة من انه
يخرج القيمة ويكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجبر ان ع ش (قوله من غالب قوت اقرب المحال الخ)
ظاهره وان بعد وينبغى ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر اهـ سم (قوله وقد صرحوا

يجب الاخراج منه عن
نصف ونصف صاع اعلى
ذلك عن النصف الثاني وان
من اختلف الجنس فيجوز
لتعدد المخرج عنه فلا محذور
حينئذ (ولو كان فى بلد
أقوات لا غالب فيها تخير)
بينها فيخرج ماشاء منها
(والأفضل أشرها) أى
أعلاها كالسكفارة الخيرة
(ولو كان عبده ببلد آخر
فالأصح ان الاعتبار
بقوت بلد العبد) للأصح
السابق أنها تلزم المؤدى
عنه ثم يتحملها المؤدى
(قلت الواجب) الذى
لا يجزى غيره إذا وجد
الحب (الحب السليم) أى
من عيب ينافى صلاحية
الادخار والاقنيات كما
يعلم من قواعد الباب وسيعلم
عما يأتى ان العيب فى كل
باب معتبر بما ينافى مقصود
ذلك الباب فلا تجزى قيمة
ومعيب ومنه مسوس
ومبلول أى الا ان جف
وعاد لصلاحية الادخار
والاقنيات كما علم ما ذكرته
وقديم تغير طعمه أو لونه
أو ريحه وان كان هو قوت
البلد لكن قال القاضى
يجوز حينئذ وقيد ابن
الرفعة بما إذا كان المخرج
يأتى منه صاع وفيهما نظر
لأنه مع ذلك يسمى معيبا

دل عليه كلام الشارح (قوله والذى يوافق كلامهم انه يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا فهل
يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر (قوله من غالب
قوت اقرب المحال اليهم) ظاهره وان بعد وينبغى ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر (قوله)

يقتاتوه وان لا ولا نظر
الى ما هو من جنس ما يقتات
وغيره كالخبيض لان قيام
مانع الاجزاء به صيره كانه
من غير الجنس ودقيق
وسويق وان اقتاتوه ولم يكن
له سواه وواية او صاعمان
دقيق لم تثبت (ولو أخرج)
الاب او الجد (من ماله
فطرة) او زكاة مال من هو
تحت ولايته من (ولده
الصغير) او المجنون او
السفيه (الغني جاز) ورجع
عليه ان نوى الرجوع
(كاجنبي اذن) لآخر ان
يخرجها عنه ففعل فانها
تجزئه ان نوى الاذن او
المخرج بعد تفويض النية
اليه اخذ ما ياتي اما الوصي
او القيم فلا يجوز له ذلك
كاب لا ولاية له على الاوجه
الا ان استاذن الحاكم فان
فقد قال الا زرعى فلكل اى
من الوصى والقيم اخرجها
من عنده ويجزى اداؤهما
لديته من غير اذن قاض
ويفرق بانه لا يتوقف على
نية على ما ياتي قبيل الشركة
بخلاف الزكاة تتوقف
عليها فاشترط كون المخرج
يستقل بتملك المخرج عنه
لانه اذا استقل بذلك فالنية
أولى وفرق القاضى بغير
ذلك مما لا مدخل له في
الفرق كما يعلم بتأمله
(بخلاف الولد) الكبير
الرشد فلا يجوز ان يخرج
عنه بغير اذنه لان الاب

بان مالا يجزى الخ) قد رد على هذا التايد ان كون المسوس في الصورة المذكورة مالا يجزى هو عين محل
النزاع (قوله ودقيق الخ) معطوف على قيمة العباب مع شرحه ولا يجزى دقيق خلافا للانساطى وسويق
وخبر خلافا لجمع من اصحابنا وزعمهم انهما ارفق بالمستحق مردود بان الحب اكمل نفعا لصلاحيته لكل
ما يراد منه اه (قوله لم تثبت) اى ضعيفة بل وهم من ابن عينة لإيعاب (قوله وان اقتاتوه) اى هو دون اهل
البلد ع ش انظر لم يعبر هنا بصيغة الجمع نظير ما مر في المعيب (قوله الاب) الى قوله فان فقد في النهاية
لما قوله ان نوى الى اما الوصى وكذا في الغنى الا قوله ورجع الى المتن (والجد) اى من قبيل الاب وان علا
مغنى قول المتن (جاز) اى لان له ولاية عليه ويستقل بتملكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه نهاية
ومغنى (قوله ان نوى) اى حين الاداء نهاية وإيعاب قول المتن (كاجنبي اذن) اى فيجوز إخراجها عنه كافي
غيرها من الديون فان لم ياذن لم يجزه قطعاً لانها عبادة مفتقرة الى نية فلا تسقط عن المكلف بغير اذنه مغنى
ونهاية زاد لإيعاب قال الزركشى وقياسها على الدين يقتضى ان المؤدى الرجوع اذا شرطه واطلق وكانه
اقرضه إياه اه قال ع ش قوله مر فان لم ياذن لم يجزه الخ اى وان كان المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج
سروءه وحيث لم يجز لا تسقط عن اخرجهما عنه وله استردادها من الاخذوان لم يعلم بانه اخرج عن غيره وقوله
مر لانها عبادة الخ منه يؤخذ جواب رقع السؤال عنه في الدرس من انه لو امتنع اهل الزكاة من دفعها وظفر
بها المستحق هل يجوز له اخذها وتقع له زكاة ام لا وهو عدم جواز الاخذ وظفر او عدم الاجزاء لمسا على به
الشارح ع ش (قوله ما ياتي) اى في فصل اداء الزكاة (قوله اما الوصى الخ) عبارة العباب وشرحه لا الوصى
والقيم ولو ابالام فلا يخرج عن محجورهما من مالهما الا باذن القاضى لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن
القاضى له في الاداء من ماله كالاب فان نوى الرجوع ورجع ولا فلا وببحث الاذرعى انه لو كان بمحل لاحاكم
فيه ولاولى جاز للغير إخراج فطرة صبي ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه
سم (قوله فلا يجوز له ذلك) اى الاخير عنه من ماله نهاية اى مال نفسه سواء نوى الرجوع ام لا ع ش (قوله
فان فقد) اى الحاكم (قوله اى من الوصى والقيم الخ) بقى اب لا ولاية له ويفرق بانه لا ولاية له سم قال ع ش
وبنى ما لو فقد الوصى والقيم والحاكم هل للاحد الاخراج عنه ام لا فيه نظر ثم رأيت من القوت الاذرعى
ما يفيد الاول اه وتقدم عن الإيعاب مثله فكلام سم فيما اذا كان لنحو الصغير وصى او قيم (قوله على
ما ياتي الخ) الذى ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين في الفرق نظر سم (قوله وفرق القاضى
الخ) الذى فرق به القاضى هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض اى
والنهاية على حكمائيه وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن من له النظر العام
الكامل وهو القاضى بخلاف غير المتعين وهذا معنى قريب فى دعوى انه لا دخل له نظر فليتأمل سم عبارة
ع ش قوله مر لان رب الدين متعين الخ اى فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف
الفقر اه فانه قد يتهم بانه قد يدفع لمن لا يستحق او لمن غيره احوج منه ويؤخذ من تعليل الشارح م ر أنه
لو انحصر المستحقون جاز للوصى والقيم الدفع لهم اه قول المتن (فى عبد) اى رقيق والمعسر محتاج الى خدمته
اما الوصى والقيم فلا يجوز عبارة العباب وشرحه لا الوصى والقيم ولو ابالام فلا يخرج عن محجورهما
من مالهما الا باذن القاضى لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن القاضى له في الاداء من ماله كالاب فان نوى
الرجوع ورجع ولا فلا وببحث الاذرعى انه لو كان بمحل لاحاكم فيه ولاولى جاز للغير إخراج فطرة صبي
ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله وتردد في انه هل يعتبر اذن العبد أو سيده وواضح انه لا عبرة
باذن العبد وان قلنا انها تجب ابتداء على المؤدى عنه اه باختصار (قوله اى من الوصى والقيم) بقى اب
لا ولاية له وقد يفرق بانه لا ولاية له (على ما ياتي قبيل الشركة) الذى ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة
الدين في الفرق نظر (قوله وفرق القاضى الخ) الذى فرق به القاضى هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق
الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض على حكمائيه وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن
لا يستقل بتملكه بخلاف نحو الصغير فكانه ملكه فطرته ثم اخرجهما عنه (ولو اشترك وسروءه في عبد) او امة نصفين مثلا

(لزم الموسر نصف صاع) ولا يلزم المعسر شيء (ولو ايسرا) اي الشريك (واختلف واجبهما) باختلاف قوت محليهما بناء على الضعيف ان العبرة ببلديهما كما افاده كلام المجموع وغيره ولعله اغفله هنا وفي الروضة للعلم به مما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد (اخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح والله اعلم) ولا تبعيض للصاع حينئذ لان كلا اخرج جميع ما لزمه من جنس واحد اما على الاصح ان العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج كل من قوت محل الرقيق واول بعضهم المتن ليوافق المعتمد المذكور بان الضمير في واجبه يعود للعبد وهو فاسد معنى ولفظا كما لا يخفى واولى منه تاويل الاسنوى له بحمله على ما اذا كان وقت الوجوب بمحل لا قوت فيه واستوى محل سيدي الذي فيه قوت اليه لما مر ان العبرة في هذا بأقرب محل قوت اليه فهنا واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجب نفسه قال وحيث امكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل إلى تغليظهم وظاهره تعين إخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل مخير

(وقوله لزم الموسر الخ) أي لانه الواجب عليه هذا اذ لم يكن بينهما ما باءة فان كان صادف زمن الوجوب نوبة الموسر لزمه الصاع كما مر في الاشارة اليه أو المعسر فلا شيء عليه كالمبعض المعسر معنى ونهاية وإيجاب قول المتن (ولو ايسرا) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيدين انتهى قال في شرحه فلا يجوز التبعيض في فطرتهما وتخرج من غالب قوت بلديهما انتهى اه سم عبارة العباد فان كان عبدهما بغير بلدهما آخر جافطرته من قوت بلده وكذا المبعض ومن في نفقة والديه اه قال الشارح في شرحه كما اعتمد به جمع متأخرون كالسبكي والاسنوى والاذرعي والبلقيني والزر كشي وقال المحامي انه مذهب الشافعي وحزم به في الشرح الصغير وكذا في المجموع وحينئذ فلا يجوز التبعيض في المسائل الثلاث وما يصرح به قول المنهاج واصله ولو كان عبده ببلد آخر فالاصح الخ فاق في الروضة فيها والمنهاج في العبد من جواز التبعيض مفرع على الضعيف انها تجب ابتداء على المؤدى اه (قوله كما افاده) أي البناء على الضعيف (قوله ولعله) أي المصنف (اغفله) أي ترك التنبيه على ذلك البناء (هنا) أي في المنهاج و (قوله للعلم به) أي بالبناء المذكور (ما قدمه) أي هناك في الروضة و (قوله ان العبرة) الخ بيان لما قدمه (قوله المعتمد الخ) أي من ان العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله وهو فاسد معنى) أي لانه لا معنى حينئذ لقول المصنف واختلف واجبهما اذا تفاقم كاختلافه على هذا في وجوب الاخراج من واجب العبد و (ولفظا) يحتمل انه اراد به عدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا بعد مع اتحاد سياق الكلام سم ويحتمل ان الفساد اللفظي صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر بلا قرينة وبمجرد فساد المعنى لا يصلح ان يكون قرينة كما تقرر في محله (قوله تاويل الاسنوى له الخ) اقتصر صاحب المغنى والنهاية على حمل المتن عليه وقال لا إن الحمل عليه اولى من بنائه على الضعيف بصرى (قوله فيخرج كل حصته الخ) أي وإن لزم تبعيض الصاع فيكون مستثنى من منع التبعيض الصاع سم (قوله وظاهره) أي تاويل الاسنوى (قوله وليس كذلك الخ) ظاهره انه سلم ما اقتضاه كلامه من ان كلا له ان يخرج من واجب نفسه وان لزم تبعيض الصاع وفيه نظر ومخالفة لا ظاهراً فانه لا يبعض الصاع والموافق لذلك إخراج كل منهما من قوت احد البلدين كما لو كان الحر

من له النظر العام الكامل وهو القاضي بخلاف غير المعين وهذا معنى قريب في دعوى انه لا دخل له نظر فليتأمل (قوله في المتن ولو ايسرا الخ) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيدين اه قال في شرحه فلا يجوز التبعيض في فطرتهما وتخرج مع غالب قوت بلديهما (قوله واول بعضهم الخ) على هذا التاويل لا معنى لقول المصنف واختلف واجبهما اذا تفاقم كاختلافه على هذا (قوله فاسد معنى ولفظا كما لا يخفى) يحتمل انه اراد بالفساد معنى انه لا دخل لا اختلاف واجبهما في وجوب الاخراج من واجب العبد فتقييد وجوب الاخراج من واجبه باختلاف واجبهما لا معنى له وان مفهومه انه اذا اتحد واجبهما لا يجب الاخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير بالفساد لفظاً بعد الحمل على ذلك لعدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا بعد مع اتحاد سياق الكلام (قوله واولى منه تاويل الاسنوى الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والاولى تاويل عبارتهما أي الروضة والمنهاج بحملهما على ما قدمته من ان المؤدى عنه اذا كان غير مكلف اعتبر قوت بلد المؤدى وحينئذ فكلاهما هنا في رقيق غير مكلف يجوز للتبعيض حينئذ اه وقوله اعتبر بلد المؤدى أي لا والوجوب في هذه الحالة إنما يلاقى المؤدى ابتداء كما صرح به قبيل هذا الكلام وكذا صرح به في شرح الروض وادعى فيه القطع ويحتمل ان يناقش في ذلك بانه لا مانع من ملافاة الوجوب لغير المكلف اذا كان لا يستقر والمخذور إنما هو ملافاة ما يستقر ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وان لزم تبعيض الصاع هنا فيكون مستثنى من منع تبعيض الصاع (قال وحيث امكن الى قوله لا يعدل الى تغليظهم) قضيته انه بدون التاويل غلط وليس كذلك فان التفريع على احد القولين وان كان مرجوحاً لا يكون غلطاً (قوله وليس كذلك بل كل مخير الخ) ظاهره انه سلم ما اقتضاه كلامه من ان كلا له ان يخرج من واجب نفسه وإن لزم

بين الاخراج من اى البلدين شاء واما الجواب بان الفرض هنا فيما اذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد اذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيما قبلها والفرق تعلق الزكاة بمحلين هنا لانهم وتعلقها بمحلين يقتضى جواز نقلها كالمالك عشرين شاة ببلد وعشرين ببلد يجوز اخراج الشاة باحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق فقراء احد (٣٢٧) البلدين بذمة المالكين بخلاف

ما اذا كانا ببلد واحد فهو بعيد جدا والفرق المذكور مجرد خيال لا يعول عليه ويفرق بين ما هنا ومسئلة الشياه بأن الزكاة هنا متعلقة بالعين المنقسمة في البلدين فللفقراء كل تعلق بها وشركة فيها لكن لما عسر التشقيص وسامت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقراء أحد هما وثم ليست متعلقة بالمالكين المنقسمين الاعلى الضعيف انهما مخاطبان بالفرض أولا فعلى هذا يتجه القياس على مسئلة الشياه

وأما على المعتمد أنها ألزمت العبدان ولا فهو بمحل واحد ولا تعدد فيه فلا جامع بينهما وبين مسئلة الشياه بوجه فالقياس عليها حيثما اشتباه من تفرع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على متأمل (باب من تلزمه الزكاة) اى شروطه (وما تجب) الزكاة (فيه) اى احواله التى يعلم بها انه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وبما لا يؤثر فيه كالغصب وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتهم له (شرط)

في محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا يبيع بعض كما هو ظاهر سم (قوله بين الاخراج) الاولى في الاخراج (قوله بان الفرض) بالفاء (قوله اذا كانا) اى السيدان (قوله ان العبرة) بيان لما (قوله فهو بعيد الخ) جواب واما الجواب الخ (قوله هنا) اى في مسئلة الشياه (وتم الخ) عطف على قوله هنا والمشار اليه مسئلة اشتراك الموسرين (قوله فعلى هذا) اى الضعيف (قوله كالا يخفى الخ) (خاتمة) لو اشترى عبدا فغربت الشمس ليلة الفطر وهما في خيار مجلس او شرط فطرته على من له الملك بان يكون الخيار لآخذهما وان لم يتم له الملك فان كان الخيار لهما فطرته على من يؤل له الملك ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على ورثته كل بقسطه ولو استغرق الدين التركة لانه ملكهم وقت الوجوب وان مات قبل الغروب عن ارقاء فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وان مات بعد وجوب فطرة عبدا ووصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته لبقائه وقت الوجوب على ملكه وان مات قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة على الموصى له لانه بالقبول يتبين انه ملكه من حين موت الموصى وإن رد الوصية فعلى الوارث فطرته لبقائه وقت الوجوب على ملكه فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد وجوب الفطرة فوارثه قائم مقامه في الرد والقبول فان قبل وقع الملك للبيت وفطرة الرقيق في التركة إن كان للبيت تركته ولا يبيع منه جزء فيها وان مات قبل وجوبها او معها فالفطرة على ورثته عن الرقيق إن قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم مغنى ونهاية وشرح الروض زاد شرح العباب ومثل ذلك يأتى في الهبة فلو وجبت بعد الهبة وقبل القبض فهي على الواهب كافي المجموع اه (باب من تلزمه الزكاة)

اى زكاة المال (قوله اى شروطه) و (قوله اى احواله) لا يخفى ما فيه من التكاثف والتعسف والانساب ان يقدر في الاول الاحوال ويلاحظ انسحابها على الثانى بمقتضى العطف بصرى (قوله اى احواله) اى وليس المراد بما تجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وإنما المراد اتصاف المال الزكوى بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والجود والضللال او معارضته بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار الملك نهاية ومعنى (وحاصل الترجمة) الى قول المتن وتلزم في النهاية لإقوله ويسقط الى وخرج وما انبه عليه (قوله لمناسبتهم له) اى فكان الترجمة شاملة لها فاساغ التعبير بفصل ع ش (قوله بانواعه الخ) وهى الحيوان والنبات والبقدان والركاز والتجارة معنى ونهاية (قوله بانواعه) الى قوله وعلم في المعنى الاقوله ويسقط الى وخرج (قوله اصلى) سياتى حكم المراد (قوله وجوب مطالبة الخ) وقياس ما قدمه من الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه هنا لو اخرجه لا تصح لا قبل الاسلام ولا بعده ويستردها عن أخذها وقد يقال اذا اخرجه بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله يقع له نطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه في زكاة الفطر ع ش (قوله مامضى) اى عقاب مامضى او ذات مامضى لانها تتعلق بذمته وان قلنا انه لا يطالب بها في الدنيا بصرى ويحتمل ان المراد بطلب مامضى والمراد بسقوط طلبه عدم مطالبته بتداركه (قوله لما مرانها) مر ايضا انها تجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لامطالبة فهي

تبيع الصاع وفيه نظر ومخالفة لا طلاقهم انه لا يبيع لذلك اخراج كل منهما من قوت احدى البلدين كما لو كان الحر في محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا يبيع بعض كما هو ظاهر (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) (قوله لما مرانها الخ) مر ايضا انها تجب على الكافر وجوب عقاب لامطالبة فهي بالنسبة اليه على وزان

وجوب (زكاة المسال) بانواعه السابق تفصيلها (الاسلام) لقول الصديق رضى الله عنه في كتابه هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسلمين رواه البخارى فلا تجب على كافر اصلى وجوب مطالبة في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة نظير ما سرى الصلاة ويسقط عنه باسلامه مامضى ترغيبا فيه وخرج بالمال زكاة الفطر لما مر انها تلزم الكافر عن موته

بالنسبة اليه على وزن زكاة المال فكان التقييد بالمال لان في المفهوم تفصيلا سم (قوله وعلم ما تقرر) أى في قوله وجوب مطالبة في الدنيا الخ ع ش (قوله ان هذا) أى الاسلام (قوله ولا يؤثر فيه الخ) أى فى كون هذا شرطا لوجوب الاخراج وهذا جواب سؤال بان المعطوف شرط لاصل الوجوب فلم لم يكن المعطوف عليه كذلك فاجاب بان هذا العطف لا يؤثر لان مدار العطف الخ كرى (قوله الخ ملة) وسياق الوجوب على البعض سم (قوله لاصل الخطاب) أى شرط لاصل الخ وهو خبر ان الشرط الخ (قوله لان مدار العطف) قد يقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها إذ لا فائدة حينئذ بل الملاحظ الشرطية المضافة الوجوب زكاة المال وحينئذ فان كان المراد بالوجوب اصل الطلب فممنوع إذا لا سلام ليس شرطا فيه او وجوب الاخراج او هم ان الحرية شرط له وليس شرطا لاصل الطلب فليتامل محصل قول الشارح لان مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعنيين والثاني بالنسبة للثاني لما فيه من التكلف والتعسف بصرى وفيه نحوه بزيادة بسط (قوله فلا زكاة الخ) عبارة النهاية فلا تجب على الرقيق ولو مدبر او مستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه اه زاد المغنى وعلى القديم يملك بتملك سيده ملكا ضعيفا ومع ذلك لازكاة عليه ولا على سيده فى الاصح وان قلنا يملك بتملك غير سيده فلا زكاة عليه ايضا لضعف ملكه كما سر ولا على سيده لانه ليس له اه (قوله على من فيه رق الخ) هل يشكل بما يأتى فى البعض سم واعل مراد الشارح من حيث ما فيه من الرقية وبسببه (قوله كما سر) أى فى الفطرة (قوله الزكاة) إلى قوله ويظهر فى النهاية والمغنى الا قوله كفطرته إلى ويجزى وقوله ويغتفر إلى اما إذا (قوله الزكاة) أى زكاة المال الذى حال عليه الحول فى رده نهاية مغنى وأفاده الشارح بقوله قبل وجوبها المتعلق بالمرتد وسيد كمرتزه (قوله وقته) أى المسلم وكذا المرتد إذا عاد إلى الاسلام ايضا كما تقدم سم (قوله والحق بهما) أى بالمرتد وقته (قوله بعضه وزوجته) أى المسلمان وكذا المرتدان إذا عادا إلى الاسلام ايضا (قوله عدم النية) أى نية التقرب (قوله على ما مر فى الفطرة) لم يتعرض فى الفطرة لنية المرتد وإنما ذكر فى الاصل فى الاخراج عن نحو قريبه المسلم عن البسيط انه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام أنه يكفى نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه سم اقول ذكر الشارح هناك المرتد عقب الاصل وفى سياقه فاشار به إلى ان ما ذكره فى الاصل من حيث النية بجري فى المرتد مثله وذكر هناك ايضا ان ظاهر كلام المجموع وجوب النية ومعلوم انه لا يتأتى من الكافر الانية التمييز فلا اعتراض (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى انه إنما يتبين زواله بموته مرتدا

زكاة المال فكان التقييد بالمال لان فى المفهوم تفصيلا (قوله الكاملة) هل يشكل بما يأتى فى البعض (قوله الكاملة) وسياق الوجوب على البعض (قوله لان مدار العطف الخ) فيه بحث ظاهر وهو اناسلنا ان مدار العطف على اشتراكهما فى الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما فى شرطية الشرط المذكور والالزام ان يذكروا فى سياق شروط المذكور ما ليس منها من شروط غيره ولا يخفى قبجه بل فسادة وحينئذ فان كان المشروط هنا اصل الخطاب لم يصح اشتراط الاول فيه وان كان هو وجوب الاخراج فالثاني انما هو شرط لاصل الخطاب وان كان كل منهما فالاول ليس شرطا لكل منهما اذ ليس شرطا لاصل الخطاب وان كان القدر المشترك بينهما فالاول ليس شرطا له لتحقق القدر المشترك فى اصل الخطاب وهو لا يشترط فيه اسلام ففعل الصواب خلاف ما اجاب به ومنه ان يختار الاحتمال الثاني وهو ان المشروط وجوب الاخراج والحرية كماهى شرط لاصل الخطاب شرطا وجوب الاخراج ايضا وهذا ليس مراد الشرح بدليل قوله وهما كذلك وان اختلف المراد بهما فتامل (وقته) أى المسلم وينبغي والمراد ايضا وعليه فيشترط عوده ايضا إلى الاسلام كما تقدم فى الحاشية (على ما مر فى الفطرة) لم يتعرض فى الفطرة لنية المرتد وانما ذكر فى الاصل فى الاخراج عن نحو قريبه المسلم عن البسيط انه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام انه يكفى نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله والابان زواله من حين الردة) ولا يخفى

وعلم ما تقرر أن هذا شرط لوجوب الاخراج لا لاصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الاخر (و) هو (الحرية) الكاملة لاصل الخطاب لان مدار العطف على اشتراكهما فى الشرطية لا غير وهما كذلك وان اختلف المراد بها فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رق وان قل لعدم ملكه أو ضعفه كما مر (وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (ان ابقينا ملكه) لان أزلاؤه وهما ضعيفان والاصح أنه موقوف فتوقف هى أيضا كفطرة نفسه وقته والحق بهما بعضه وزوجته فان أسلم أخرج لما مضى من الاحوال فى الردة لتبين بقاء ملكه ويجزى ما اخرجها فى رده ويغتفر عدم النية على ما مر فى الفطرة والابان زواله من حين الردة فلم يتعلق به زكاة وحينئذ فلو كان أخرج فى رده فهل يرجع على أخذها ممن لاحق له فى النية

ويفرق بأن المخرج ثم له ولاية الاخراج في الجملة فأن ملك الآخذ المعذور بعدم العلم ولا كذلك هذا لانه بان أن لا ولاية له أصلا أما إذا وجبت ثم ارتد فتؤخذ من ماله مطلقا ويظهر أنه لو كان أخرج في رده المتصلة بموته لم تجزئه لانه بان أنه حالة الاخراج غير غير مالك فلا ولاية له على التفرقة ويحتمل الاجزاء كما هو الظاهر فيما لو أخرج ديونه حينئذ لا أن يفرق بأن أداء الدين أوسع لانه لا يستدعي ولاية لاجزائه من الاجنبي ولا كذلك الزكاة (دون المكاتب) لضعف ملكه عن احتمال المواساة ومن ثم لم تلزمه نفقة قريبه ولم يرث ولم يورث وصرح به لانه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتراض عليه وسيعلم من كلامه أنه يشترط أيضا تمام الملك فلا زكاة على مكاتبه كما سيذكره وكونه لمعين حر الخ فلا زكاة في مال مسجده نقد أو غيره ولا في موقوف مطلقا ولا في نتاجه وثمره إن كان غلي جهة أو نحو رباط

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فاعل المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي فليتنامل سم أي وقوله يرجع ببناء المفعول (قوله مطلقا) أي علم الآخذ الحال أو لم يعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع مطلقا (قوله ويفرق الخ) والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فاخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه اخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبذله ان تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وأما في المعجلة فالمخرج من اهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التعليل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه إنما اخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أو لا بد من بينة فيه نظر والاقرب الثاني لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر باقرب من عش (قوله ثم) أي في الزكاة المعجلة (قوله فأن) أي الاخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداده المتصل بالموت (قوله مطلقا) أي سواء اسلم أو قتل مغنى ونهاية (قوله ويظهر انه الخ) أي فيما إذا وجبت ثم ارتد (قوله ويحتمل الاجزاء) جزم به النهاية والمغنى قول الماتن (دون المكاتب) أي كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه عش (قوله لضعف ملكه) الي الماتن في النهاية إلا قوله سيعلم الي يشترط وقوله تمام الملك الي كونه وقوله حر الي اخره وقوله في مال الي في موقوف وكذا في المغنى إلا قوله وصرح الي يشترط (قوله لضعف ملكه الخ) ولا زكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بعجز أو عتق أو غيره انعقد حوله من حيز زوالها نهاية ومعنى قال عش قوله ولا زكاة على السيد الخ أي لا حالا ولا استقبالا اه (قوله لانه يتوهم الخ) أولانه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك سم (قوله فلا اعتراض الخ) أي بأن هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة الي ذكره (قوله في دينه على مكاتبه) أي عن مال الكتابة وكال الكتابة ديون المعاملة سم ومرو يفيد قول المصنف الاتي أو كان غير لازم خلافا للدميري عش (قوله كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة سم (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم فانظر مم يعلم سم وأيضا أي حاجة الي قوله حر مع سبقه في الماتن وما المراد من قوله الي آخره (قوله لازكاة في مال مسجده) قد يقال المسجد معين حر إلا ان يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حرانه كالحر سم (قوله نقد أو غيره كذا في النسخ بالف واحدة قبل الواو وكان الاولى حذفها أو زيادة الف اخرى (قوله مطلقا) أي على معين أو غيره كدى (قوله كما سر) أي في التنبيه الاول في باب زكاة النبات كدى (قوله ان كان عفى جهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين عند حوالان الجول ويوجه بان تعيينهم عارض (فرع) استحق نقد اقدر نصاب مثلا في وقف معلوم وظيفة بأشرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج إلا ان قبضه أو لا بل هو شريك في اعيان ريع الوقف بقدر ما شرط له الوقف فان كانت الاعيان زكوية لزمته الزكاة وإلا فلا فيه نظر سم على البيهجة واعتمد مر الاول عش وتقدم في زكاة الفطر عن الايعاب والمغنى ما يؤيده (قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعنيين نصاب للشركة وصورته ان يقف بستانا ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة عش (قوله وتيقن وجوده) أي الملك ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط بقوله وتجب في مال الصبي نهاية ومعنى أي لان الجنين لا يسمى صبي عش (قوله من موقوف الجنين)

انه إنما يتبين زواله بموته مرتدا فلا يأتي قوله فهل يرجع فاعل المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي فليتنامل (قوله وصرح به لانه قد يتوهم الخ) أي أولانه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك (قوله فلا زكاة على مكاتبه) أي عن مال الكتابة (قوله كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم الخ فانظر مم يعلم (قوله فلا زكاة في مال مسجده) قد يقال المسجد معين حر إلا أن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حرانه كالحر (قوله

عبارة النهاية والمغنى مال الحمل الموقوف له بارث أو وصية اه قال ع ش وبقى مالو انفصل خشي ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضى استحقاقه أو غيره إذ اتبين عدم استحقاق الخشي كمالو كيان الخشي ابن أخ فتقدير انوثته لا يرث وبتقدير ذكوريته يرث فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة الوقف وبؤيده مالو عين القاضى لكل من غرما المفسل قدران ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فانه لازم كآة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفسل لو انفك الحجر ورجع المال اليه وعلوه بعدم تعين المستحق مدة التوقف اه (قوله) لانه في حال الوقف (الخ) عبارة النهاية والمغنى لعدم الثقة بحياته اه قال ع ش اى مادام حملا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون غير حمل كالريح وقياس ما ذكره في مالو انفصل ميتا من انه لازم كآة على الورثة انه لازم كآة فيه إذ اتبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل له المال ولكن نقل عن الشيخ الزيدادى وجوب الزكاة فيما لو تبين ان لاهل الحصول الملك للورثة بموت المورث اه وهذه العلة بعينها موجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل ان الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وأخذ بعضهم من قول الشارح مر لعدم الثقة (الخ) انما اذا علمنا حياته ووجوده بخبر معصوم يجب فيه الزكاة اقول وليس مراد الان خبر المعصوم لا يزيد على انه ساله حيا وانفصله حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله اه ع ش (قوله) بحث الاسنوى (الخ) معتمد ع ش (قوله) لم يجب على بقية الورثة (الخ) اى في جميع المال الموقوف لليلة المذكورة لا فيما يختص بالجنين لو كان حيا وهو المعتمد ع ش قول المتن (وتجب في مال الصبي (الخ) قال الشارح في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصه وبه يرد على من قال يجب في ماله أى المحجور عليه لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى وجوبها عليه ثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلفه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر اه سم (قوله) والمحجور عليه) الى قوله سواء العامى في النهاية والمغنى (قوله) والولى مخاطب (الخ) وإذا لم يخرجها الولي وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل يضمن الولي فيه نظر وبينغي الضمان ان قصر سم وقوله ان قصر لعله احتراز عن نحو ما ياتي في قول الشارح ومع ذلك ينبغي تقييده بما اذا يغلب (الخ) (قوله) منه) اى من مال الصبي (الخ) (قوله) ان اعتقد الوجوب) اى في مالهم نهاية ومغنى (قوله) سواء العامى (الخ) عبارة المغنى والنهاية بعد ذكرهما إفتاء القفال الاتي في الشرح ولو كان الولي غير متمذهب بل عاميا صرافا فان الزمة حاكمها باخراجهما فواضح كما قاله الاذرعى والافالا وجه كما قال شيخنا الاحتياط بمثل ما مر عن القفال. الاوجه كما قاله ايضا ان قيم الحاكم يعمل بمذهبه كما حكم آخر يخالفه في مذهبه اه قال ع ش قوله مر بل عاميا صرافا فاديشعر هذا بان العامى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتمدة وفي صحيح والولى مخاطب باخراجهما منه سواء العامى وغيره وزعم (الخ) وقوله مر بمثل ما مر (الخ) اى من ان يحسب زكاته (الخ)

لانه في حال الوقف لم يكن موثوقا به ومن ثم بحث الاسنوى أنه لو انفصل ميتا لم يجب على بقية الورثة لضعف ملكهم (وتجب في مال الصبي والمجنون) والمحجور عليه بسفاه والولى مخاطب باخراجهما وجوبان اعتقاد الوجوب سواء العامى وغيره وزعم أن العامى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر

ومن ثم بحث الاسنوى أنه لما انفصل ميتا لم يجب (الخ) نوزع بأن الظاهر خلافه وقد قيد الامام بخروج الجنين حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدأ الصلاح والاشتداد من خيارهما ان من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا وقد يفرق بالحكم بانتقال الملك للحمل ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياته ولا كذلك وقف الملك في زمن خياره ونحوه شرح مر (قوله) في المتن وتجب في مال الصبي والمجنون) في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصه وبه يرد على من قال يجب في ماله أى المحجور لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى وجوبها عليه ثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلفه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر وفائدة وجوبها في الذمة وجوب إخراجها بعد تلف المال فيما يظهر اه اقول إذا لم يخرجها الولي وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل

وذلك إنما كان قبل تدوين

المذاهب واستقرارها
ولا عبرة باعتقاد المولى
ولا باعتقاده غيره المولى
فما يظهر وذلك لخبر ابتغوا
في أموال اليتامى لا تأكلها
الصدقة وفي رواية الزكاة
وهو مرسل اعتضد بقول
خمس من الصحابة وبوروده
متصلا من طرق ضعيفة
والقياس على معشره وفطرة
بدنه الموافق عليهما الخصم
أوضح حجة عليه قال ابن
عبد السلام ولا يعذر وصي
أي يرى وجوبها وهو مثال
نهاه الإمام عن إخراجها
فان خافه أخرجها سرا أه
وهو ظاهر في إمام أو نائبه
يرى وجوبها أما إذا لم يره
ونهاه فينبغي وجوب
امتناله حينئذ لأنه لم يتعده
بالنسبة لاعتقاده إلا إذا
قلنا ليس له حمل الناس على
مذهبه لتعديه حينئذ وكان
هذا هو ملحظ ابن عبد
السلام ومع ذلك ينبغي
تقييده بما إذا لم يغلب على
ظنه أنه يغرمه ما أخرجه
ولوسرا وافق الفقهاء بأن
الاحتياط للولي الحنفى أن
يؤخرها لكامله فيخبره بها
ولا يخرجها فيغرمه الحاكم
أه والاحتياط المذكور
بمعنى الوجوب أو بالنسبة
لضبطها وأخباره بها إذا
كمل وينبغي للشافعى أن
يحتاط باستحكام شافعى في
إخراجها حتى لا يرفع الحنفى

وله الرفع للحاكم أه ع ش (قوله وذلك) أي قوله لا مذهب للعامة كرى ولا عبرة الخ وفاقا للزيادة وخلافا
لم يكاي (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع في البالغ السفيه وطارى الجنون بعد البلوغ سم (قوله
وذلك) أي وجوب الزكاة في مال الصبي الخ (قوله لخبر) أي قوله قال في النهاية لا قوله وهو مرسل إلى والقياس
(قوله لخبر ابتغوا الخ) أي ولشمول الخبر المار لهم ولأن المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال ومالها
قابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى تختص بالملكف نهاية ومعنى (قوله وفي
رواية الخ) وروى الدارقطنى خبر من ولى يتماله مال فليمتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة نهاية (قوله
والقياس) مبتدأ خبره قوله أوضح الخ (قوله الموافق عليها الخصم) أي ولم يصح في إسقاط الزكاة ولا في
تأخير إخراجها إلى البلوغ شئ قال الإمام أحمد لا يعرف عن الصحابة شيئا صحيحا أنها لا تجب معنى (قوله
قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ) أي في ترك الإخراج سم (قوله وهو مثال) أي الوصى فالمراد مطلق ولى
المحجور عليه (قوله نهاه الإمام عن إخراجها) أي من مال مولى لعصيان الإمام بذلك و (قوله فان خافه)
أي الإمام لو أخرجها جهرا (قوله وأخرجها سرا) أي محافظة على الواجب بقدر الامكان و (قوله يرى
وجوبها) أي في مال المحجور عليه و (قوله أما إذا لم يره) أي كالحنفى لإيعاب (قوله فينبغي وجوب امتناله)
أي ومع وجوب الامتنال ينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة أساسا نعم أن تصور حكم بأن ادعى المستحق
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يبعد سقوطه سم عبارة لا يعاب وجب على الولي أن يطيعه
وفيه نظر لما تقرر أن العبرة باعتقاد الولي فلا نظر لأمرا الإمام بما يخالفه وإن جاز له ذلك في اعتقاده أه
(قوله إذ ليس له حمل الناس الخ) أي هو المعتمد (قوله وكان هذا) أي ليس للإمام حمل الناس على مذهبه
(قوله ينبغي تقييده) أي ما قاله ابن عبد السلام من وجوب الإخراج مع النهى عنه جهرا أو سرا (قوله
أن يؤخرها الخ) أي أن يحسب زكاة المال حتى يكمل فيخبره بذلك معنى (قوله والاحتياط المذكور بمعنى
الوجوب الخ) فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج
عليه إذا العبرة كما علم باعتقاد الولي واعتقاده أن لا وجوب سم (قوله وينبغي للشافعى الخ) عبارة لا يعاب
ومن الاحتياط أن يستأذن الولي الشافعى مثلا كما شافعى مثلا في إخراجها أو يرفع الأمر إليه بعد
إخراجها حتى يحكم بعدم مطالبة المحجور عليه بها إذا كمل وظاهر هذا كالا احتياط الذى ذكره الفقهاء
أن اعتقاد الولي إنما يدار عليه خطابه بوجوب الإخراج عليه تارة وعدمه أخرى وأما بالنسبة لتعلقها بالمال
حتى يلزم المحجور إخراجها إذا كمل فلا يعتبر فيه اعتقاد الولي وإلا لا وجوب على الحنفى عدم الإخراج ولم
يقولوا إلا يلزمه ولم يكن في ذلك الاحتياط الذى ذكره الفقهاء فائدة بل يكون تمتعا لأنه إذا فرض أن الولي
حنفى وأن العبرة باعتقاد بالنسبة للتعلق بالمال أيضا لم يتعلق بالمال شئ فلا يجوز له الإخراج ولا يخرج المولى
إذا كمل وقد ذكرنا ما يدل على خلاف هذين أه (قوله ولا يخرجها الخ) أي فان أخرجها علما عدا بتحرير
ذلك عليه فينبغي مع عدم الأجزاء فسقه وانعزاله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج
حيث لم يفسد كان جهل التحريم ثم قلد من وجب الزكاة ويصح إخراجها فينبغي الاعتداد بإخراجها
السابق سم على البهجة أه ع ش وقوله فينبغي الخ تقدم عن الإيعاب ما يفيد خلافه (قوله فيغرمه) قد
يقال هذا لا يقتضى الوجوب لأن له أن يرضى بالغرامة سم أي فينبغي أن يراد بوجوب الامتنال عدم

يضمن الولي فيه نظر وينبغي الضمان إن قصر (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع في البالغ السفيه وطارى
الجنون بعد البلوغ (قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر) أي في الإخراج فلا يترك (قوله فينبغي وجوب
امتناله) أي ومع وجوب الامتنال ينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة أساسا نعم أن تصور حكم بأن ادعى المستحق
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يبعد سقوطه (قوله فيغرمه الخ) قد يقال لا يقتضى الوجوب
لأن له أن يرضى بالغرامة (قوله بمعنى الوجوب الخ) أي فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده
عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج عليه (قوله بمعنى الوجوب) أي العبرة كما علم باعتقاد الولي واعتقاده

فيغرمه ويأتى قبيل الصالح ماله تعلق بذلك

لزوم الاخراج (قوله ولو آخرها المعتقد الخ) لو كان تأخير المعتقد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر سم أقول قول الشارح المتقدم ومع ذلك ينبغي تقييده بما لا يملك غلب الخ صريح في أن ذلك عذر (قوله ولو حنفياً الخ) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في اخراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد المولى الوجوب أو شافعيًا لزمه وإن كان يعتقد المولى عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر لا اعتقاد نفسه مر اه سم وبصرى عبارة ع ش قال الزبائدى ولو آخرها معتقد الوجوب ثم ولزم المحجور عليه بعد كماله إخراجها ولو حنفياً إذ العبرة باعتقاد المولى اه وهو مخالف لما في سم على المنهج تباعلمر وعبارة (وأنظر لو اختلف عقيدة المحجور والمولى بأن كان الصبي شافعيًا والمولى حنفياً أو بالعكس وقد يقال العبرة في اللزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الاخراج وعدمه بعقيدة المولى لكن حيث لزم الصبي أم الصبي حنفى فلا ينبغي للمولى الشافعى ان يخرج زكاته إلا زكاة عليه اه (قوله فيما يظهر) وقد يقال قياس قواعد التقليد ان الشافعى مثلاً إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعى دون ابى حنيفة فقلد ابا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذ غايته بعد كماله أنه كشافعى لزمه زكاة عند الشافعى فقلد ابا حنيفة سم (قوله بغشها) أى غش الزكاة المخرجة من مال المولى عبارة المغنى (فائدة) اجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من اموال اليتام من الدراهم المغشوشة والغش فيها ملكهم بان الغش ان كان يماثل اجرة الضرب والتخليص فيسأح به وعمل الناس على الاخراج منها اه (قوله ان ساوى) أى الغش (قوله وم) أى فى أوائل باب زكاة النقد (قوله ما فيه) عبارته هناك فلو كان لمحجور تعين الاول أى إخراج قدر الواجب خالصا ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي إلا أنه ساكت عن اجرة الضرب (قوله كفر كالموسر) أى بغير العتق لانه ليس من اهله فيكفر بالا طعام والكسوة لكن يبق النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضل عما يحتاج اليه في العمر الغالب على مافى المجموع وهو المعتمد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثانى على سيده فيه نظر وظاهر إطلاقه الاول فليراجع ع ش (قوله وتجب) الى قول المتن قيل في النهاية والمغنى لا قوله سياتى وقوله ولا حائل الى المتن (قوله وتجب فى المغصوب والمسروق) أى إذا لم يقدر على نزعهما نهاية ومغنى وهذا تقييد لمحل الخلاف (قوله ومنه) أى من الضال (قوله العين الخ) عبارة النهاية والمغنى من عين او دين ولا بينة به ولم يعلم به القاضى اه قال ع ش أى أو علم ولم يكن بمن يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن مجتهدا أو امتنع من الحكم بعلمه اه (قوله بان يكون له به) أى بالمجحود نهاية ومغنى (قوله بينة) أى لا تمتنع عن اداء الشهادة (قوله او يعلمه القاضى) أى فى حالة يقضى فيها بعلمه نهاية ومغنى أى بان كان مجتهدا أى ويسهل الاستخلاص بالبينتة وعلم القاضى فان لم يسهل بان توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج إلا بعد عوده

أن لا وجوب (قوله ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى ان المدار على اعتقاده في إخراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد المولى الوجوب أو شافعيًا لزمه وإن كان يعتقد المولى عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر لا اعتقاد نفسه مر اه وقد يقال قياس قواعد التقليد ان الشافعى مثلاً إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعى دون ابى حنيفة فقلد ابا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذ غايته بعد كماله أنه كشافعى لزمه زكاة عند الشافعى فقلد ابا حنيفة ولو كان تأخير المعتقد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر (قوله حتى يتمكن او يعود) فيه امران الاول لو عاد بعضه ينتفى وجوب تزكيته في الحال وإن كان دون نصاب تمام النصاب بالباقي في المملوك له وكذا يقال في الغائب الا ان إذا وصل اليه بعضه والثانى انه لو اخرج قبل التمكن والعود اليه فهل له الرجوع مطلقاً ولا مطلقاً وعلى

ولو آخرها المعتقد للوجوب
أثم ولزم المولى ولو حنفياً
فيما يظهر اخراجها إذا كمل
ويسأح بغشها ان ساوى
أجرة الضرب أى المحتاج
اليه والتخلص كما قاله السبكي
ومر ما فيه (وكذا) تجب
على (من) ملك ببعضه
الحر نصا فى الاصح لتام
ملكه ومن ثم كفر كالموسر
(و) تجب (فى) المغصوب
والمسروق (والضال) ومنه
الواقع فى بحر والمدفون
المنسى بحمله (والمجحد)
العين وسيأتى الدين (فى)
الاضر (لوجود) النصاب
فى الحول (ولا يجب دفعها)
أى الزكاة (حتى) يتمكن
من المال بأن يكون له به
بينتة أو يعلمه القاضى

ليده غش (قوله أو يقدر هو على خلاصه) أى المغصوب ونحوه نهاية ومعنى (قوله ولا حائل) أى كاعسار وغيبة وهذا راجع لكل من الأفعال الثلاثة (قوله ومن عليه الدين موسرا) عطف على اسم يكون وخبره لكنه لا يظهر له موقع هنا ولعله على توهم أنه قال كغيره من الشروح أو الدين بدل وسياق الدين ومع ذلك يغنى عنه قوله ولا حائل (أو يعود إليه) فيه امران الأول أنه لو عاد بعضه ينتفى وجوب تزكيته في الحال وإن كان دون نصاب لتام النصاب بالباقي في المملوك له وكذا يقال في الغائب الآتى إذا وصل إليه بعضه والثاني أنه لو أخرج قبل التمكن والعود إليه فهل له الرجوع أو لا مطلقا أو على تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير سم (قوله إن كانت الماشية سائمة) لعل صورته أن ياذن المالك للغاصب في أسامتها والا فالذى مر أنه إذا أسامها الغاصب لا زكاة فيها ع شر زاد البجيرى أو يغصبها قبل آخر الحول بزمن يسير بحيث لو تركت فيه بلا كل لم يضرها وسوم الضالة بأن يقصد مالكمها أسامتها وتستمر سائمة وهى ضالة إلى آخر الحول لأنه لا يشترط قصد الاسامة في كل مرة كما قاله العنانى اه (قوله ليس عنده من جنسه ما يعوض الخ) مفهومه أنه إذا كان من جنسه ما ذكر تجب زكاة ما عد الحول الأول وهذا شامل للسائمة فقضية أنها لو كانت غنما خمسين أو ستة إبل مثلا وجب زكاة ما عد الحول الأول منها سم (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) وهو حين العقد إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع سم وعش أى وحين انقضاء الخيار إذا كان للبائع وحده نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لزمه الإخراج حالا الخ) أى كالدين الحال على ملى مقر نهاية ومعنى (قوله بأن هذا) أى صحة التصرف (قوله بل كونه في ملكه) بل ملحظ الإيجاب كونه الخ (قوله ولزوم الإخراج الخ) أى وبأن لزوم الإخراج الخ (قوله القدرة عليه) أى على التصرف (قوله ويشكل على ذلك) أى على ما في المتن من وجوب زكاة المشتري قبل قبضه (قوله للثمن المقبوض) أى للبائع (قوله فلا يلزمه) أى البائع (إخراج زكاته) أى الثمن (قوله ما لم يستقر ملكه عليه) أى وبالأولى

تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير (وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) مفهومه أنه إذا كان عنده من جنسه ما ذكر تجب زكاة ما عد الحول الأول وهذا شامل للسائمة فقضية أنها لو كانت خمسين غنما أو ستة إبل مثلا وجب زكاة ما عد الحول منها وهذا موافق لما نقله في الفرع المذكور قبيل قول المصنف وبنت مخاض لها ستة وقال أنه مبنى على ضعيف فراجع وتام له لكن يمكن تخصيصه بغير ذلك (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) أى وهو حين العقد قبل إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع فقد قال في الروض وشرحه في الشرط الثالث لزكاة المواشى الحول (فرغ) وإن باعه أى النصاب بشرط الخيار له وحكمنا بأن المملك في زمن الخيار للبائع أى بأن كان الخيار له أو موقوف بأن كان لها وفسخ العقد فيهما لم ينقطع الحول لعدم تجديد المملك وإن تم أى الحول في مدة الخيار في الأولى مطلقا وفى الثانية وفسخ العقد زكاة أى المبيع وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ذكره الأصل اه فقد افاد هذا الكلام أن ابتداء الحول من العقد في حق المشتري إذا كان الخيار له وحده ولا يكون خياره مانعا من ابتداء الحول وفيهما في باب زكاة المعشرات فإن اشترى نخيلا وثمرتها بشرط الخيار فبدأ الصلاح في مدته فالزكاة على من له المملك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان الخيار له وإن لم يبق المملك له بأن مضى البيع في الأولى وفسخ في الثانية وهى أى الزكاة موقوفة إن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لها فمن ثبت له المملك وجبت الزكاة عليه اه وفيه تصريح بأن وقف المملك في زمن خيارهما لا يمنع الاعتداد به على من ثبت له وبوخذه من ذلك أنه لا يمنع انعقاد الحول في الحول حتى إذا تم العقد كان ابتداء حول المشتري منه أعنى العقد فأم له وهذا كله ظاهر وإنما نبهت عليه لآنى رأيت من وهم فيه (بقي) أنه سيأتى أى في الحاشية في خيار الشرط أنه لو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون المملك موقوفا أو الثانى فيكون لذلك الإحدوانه قال في شرح الروض الظاهر الأول ثم نقل عن الزركشى أن الظاهر الثانى اه (قوله فلا يلزمه إخراج زكاته) أى ما لم يستقر ملكه عليه وبالأولى إذا لم يقبضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا حائل ومن عليه الدين موسرا به أو (يعود) إليه فحينئذ يزكى الأحوال الماضية إن كانت الماشية سائمة ولم ينقص النصاب بما يجب لإخراجه فإذا كان نصابا فقط وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الأول (و) تجب على المشتري في (المشتري قبل قبضه) إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه لتسكنه من قبضه بدفع الثمن ومن ثم لزمه الإخراج حالا حيث لا مانع من القبض (وقيل فيه القولان) في نحو المغصوب لعدم صحة التصرف فيه ويحاج بأن هذا ليس هو ملحظ الإيجاب بل كونه في ملكه ولزوم الإخراج شرطه القدرة عليه وهى موجودة ويشكل على ذلك ولهم للثمن المقبوض قبل قبض المشتري المبيع حكم الأجرة فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه

لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر وإنما لزمه إخراج زكاة راس مال السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقبضه
بدليل أن تعذر المسلم فيه لا يوجب انفساخ العقد وقد يفرق بأن المشتري متمكن من الاستقرار كما تقرر لأن له حيث وفي الثمن الاستقلال
بأخذ المبيع بخلاف البائع ليس متمكناً (٣٣٤) من ذلك لأن قبض المبيع ليس إليه لتعلقه بفعل المشتري فلم يكلف به فان قلت يمكنه أن

يضعه بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شأنه وأيضا فالثمن غير مقصود العين كما يعلم مما يأتي في مبحث الاستبدال فاشتراط فيه الاستقرار كالاجرة لتام مشابهتها بخلاف المبيع فان عينه مقصودة فكفى التمكن من قبضها ويأتي في إصداق المعين ما يؤيد ذلك (وتجب في الغائب ولا يجب دفعها في الحال عن الغائب) إلا (أن قدر عليه) بأن سهل الوصول إليه ومضى زمن يمكنه الوصول إليه فيه لأنه كالقسي صدوقه ويجب الإخراج عنه في بلده فان كان سائرا لم يجب الإخراج عنه حتى يصل للمالك أو وكيله كما اعتمده هنا فقوله في قسم الصدقات أن كان ببادية صرف إلى فقراء أقرب البلاد إليه محمول على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافرا معه وقضية قوله في الحال وجوب إخراجها فورا وهو ظاهر أن كان المال بمحل لا مستحق به وبلد

وإذا لم يقبضه وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجه وجوب الإخراج لاستقراره سم أي حيث لا حائل من قبض الثمن (قوله لأن الثمن الخ) عبارة في الإيعاب وما دام المبيع لم يقبض فلك البائع على الثمن غير مستقر اه (قوله وإنما لزمه الخ) أي المسلم إليه وهو جواب سؤال منشؤه قوله للثمن المقبوض الخ (قوله وإن لم يقبض الخ) ببناء المفحول من الإقباض ونائب فاعله قوله المسلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستتر للمسلم إليه أو المفحول من القبض والضمير للمسلم (قوله وقد يفرق) أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع (قوله كما تقرر) أي في قوله لم يمكنه من قبضه الخ (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في جانب البائع أيضا فليتأمل سم (قوله لم يكلف به) أي لم يكلف البائع بإقباض المبيع (قوله يمكنه أن يضعه الخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (قوله فكفى التمكن) أي تمكن المشتري (قوله من قبضها) أي عين المبيع (قوله الغائب الخ) يغني عن هذا التكلف قول المصنف الآتي وإلا فكمغصوب (قوله لأنه) إلى قوله كما اعتمده في النهاية والمغني (قوله ويجب الإخراج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي بلد المال أن استقر فيه نهاية ومغني (قوله فان كان) أي المال الغائب نهاية (قوله سائرا) أي إلى مال كرشيدى (قوله حتى يصل للمالك الخ) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر والاول هو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ سم عبارة عن أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته لمستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله مر والاوجه اخذان اقتضاء الخ اه (قوله ان كان الخ) أي المال (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف سم عبارة البصري و يحتمل أن يكون محمولا على ما إذا كان مستقرا بها اه (قوله وبه رد الغزى قول الأذرى الخ) اقتصر مر في شرحه على ما ذكره الأذرى سم عبارة البصري عبارة الأذرى على ما نقله في النهاية اللهم إلا أن يكون ثم ساع أو حاكم ياخذ زكاته في الحال انتهت ووضح أن مراده إذا كان من ذكر يأخذها باجتهاد أو تقليد صحيح إذا عذت ذلك تبين لك ما في قول الشارح ولا يتكل الخ وقوله وبه رد الغزى اه وذكر المغني عن الأذرى غير ما في الشرح عبارة فان بعد بلد المال عن المالك ومنعنا نقل الزكاة وهو الرجح فلا بد من وصول المالك أو نائبه نعم أن كان هناك ساع أو حاكم يأخذ الزكاة دفعها إليه في الحال لأن له نقل الزكاة به على ذلك الأذرى اه وقوله دفعها إليه الخ صريح في أن من ذكر في بلد المالك لا بلد المال وكلام النهاية قابل للحمل عليه (قوله وان لا يقدر) إلى قوله وقضية كلام جمع في النهاية وكذا في المغني إلا قوله والذي يظهر إلى المتن وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجه وجوب الإخراج لاستقراره (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في جانب البائع أيضا فليتأمل (قوله ويجب الإخراج عنه في بلدها فان كان الخ) ويجب الإخراج في بلد المال أن استقر شرح مر (قوله حتى يصل للمالك) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر والاول هو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف (قوله وبه رد الغزى قول الأذرى أنه يأخذها) اقتصر

(قوله)

المالك أقرب البلاد إليه أو أذن له الامام في النقل وأما غير ذلك فيظهر أنه يلزمه

التوكيل فورا لمن يخرجها ببلد المال ولا يتكل على أخذ القاضى أو الساعى لها من المال لأنه لا يمتنع على القاضى إخراج زكاة الغائبين على ما يأتي وبه رد الغزى قول الأذرى أنه يأخذها (والا) يقدر عليه لتعذر السفر إليه لنحو خوف أو انقطاع خبره أو للشك في سلامته

(فكمغصوب فان اعدلوه الاخراج لما مضى وإلا فلا والذي يظهر من كلامهم ان العبرة فيه (٣٣٥))

وفي نحو الغائب يستحق محل

الوجوب لا التمكن (والدين إن كان) معشراً أو (ماشية) لا لتجارة كان أقرضه أربعين شاة أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم) كال كتابة فلا زكاة) فيه لأن علتها في المعشر الزهو في ملكه ولم يوجد في الماشية السوم ولا سوم فيما في الذمة بخلاف النقد فإن العلة فيه النقدية وهي حاصلة ولأن الجائز يقدر من هو عليه على إسقاطه متى شامو قضية كلامهم في مواضع: أن تأويل للزوم حكمه لازم وخارج بمال كتابة إحالة المكاتب سيده (بالنجوم فيجب فيه لأنه لازم) (أو عرضاً) لتجارة (أو نقداً) فكذا في القديم) لا تجب فيه لأنه غير ملكه (وفي الجديد إن كان حالاً) لا يتبداء أو انتهاء (وتعذر أخذه لأعسار وغيره) كطل أو غيبة أو جحود ولا بينة (فكمغصوب) فلا يجب الاخراج إلا ان قبضه اما تعلقها به وهو في الذمة فباق حتى يتعلق به حتى المستحقين فلا يصح الإبراء من قدرها منه (وإن تيسر) بأن كان على مقر مليء بأذل أو جاحد وبه بينة أو يعلمه القاضي (وجبت تركيته في الحال) وإن لم يقبضه لأنه قادر على قبضه فهو كما يسده

(قوله فان عاد الخ) عبارة النهاية والمغنى فيأتي فيه ما مر لعدم القدرة في الموضوعين اهـ (قوله فيه) أي في المغصوب رشيدى (قوله يستحق محل الوجوب) أي إن كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة مثلاً التي بها المال وعليه فلو تعذر الدفع اليهم بعد وصول المال للمالك فيحتمل وجوب إرساله لمستحق أقرب بلد لموضع المال وقت الوجوب أو دفعه إلى قاض يرى جواز النقل وهذا أقرب وإلا فللمستحقين بأقرب محل اليه ع ش قول المتن (والدين الخ) (تنبيه) حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمستحق بلد الدائن أو بلد المدين لأنه محل المال لأنه في ذمته فيه نظرو ويتجه الثاني سم وفيه نظر عبارة البجيرمي قال سم وهل يعتبر بالمدين الدين أو المدين المتجه الثاني ثم رأيت مر اعتمد في باب قسم الصدقات أن العبرة بالمدين بل بالمدين وأنه لا يتعين صرفه في بلده بل صرفه في أي بلد اراده مع اللذلك بأن التعلق بالذمة ليس محسوساً حتى يكون له محل معتبر تأمل شو برى اهـ (قوله كان أقرضه أربعين شاة الخ) أو خمسة أو سق من تمر أو بر (قوله الزهو) هو يدو الصلاح وهو بفتح الزاى وسكون الهاء مخففة وبضمها مع تشديد الواو ع ش (قوله ولا الجائز الخ) عبارة المغنى وأما دين الكتابة فلان للعبد إسقاطه متى شاء ويؤخذ من ذلك أنه لو كان للسيد على المكاتب دين أي من المعاملة لازكاة فيه وأنه لو أحال المكاتب سيده بالنجوم على شخص أن الزكاة تجب على السيد وهو كذلك لأنه يسقط بتعجيل في الأولى دون الثانية (قوله ان لا يل للزوم حكمه) معتمداً على كتمان للمبيع في مدة الخيار لغير البائع ع ش (فتجب فيه لأنه لازم) أي ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجيل المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما في شيخنا الشهاب الرملى شرح مر اه سم وتقدم عن المغنى ما يوافق قال ع ش قوله مر وعجز نفسه سقط أي ولا زكاة فيه قبل تعجيل المكاتب وإن قبضه منه لسقوطه بتعجيل نفسه فكان كنجوم الكتابة اهـ (قوله أنه غير ملكه) أي حقيقة فاشبهه دين المكاتب مغنى (قوله ولا بينة) أي ولا نحو هانهاية أي من شاهد ويمين أو علم القاضى ع ش (قوله فلا يجب الاخراج الخ) ولو كان مقرراً له في الباطن وجبت الزكاة دون الاخراج قطعاً قاله في الشامل نهاية ومغنى (قوله وبه بينة أو يعلمه الخ) أي وسهل الاستخلاص بهما فان لم يسلم بأن توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج إلا بعد دعوته لبدنه ع ش (قوله أو يعلمه القاضى) أي وقلنا يقضى بعلمه مغنى (ونضية كلام جمع الخ) اعتمده مر اه سم (قوله ان من القدرة الخ) أي فيجب الاخراج حالاً ع ش (قوله مالو تيسر له الظفر الخ) هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جنسه اما لو لم تيسر الظفر إلا بغير جنسه فلا يتجه الوجوب في الحال إذ هو غير متمكن من حقه في الحال لأنه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لتلك قدر حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه إلا بعد البيع مر اه سم (قوله وهو متجه) وفاقاً للنهاية وخلافه المغنى قول المتن (أو مؤجلاً) عبارة الروض وشرحه وإلا بأن كان مؤجلاً ولو على مليء بأذل أو حالاً على معسر أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا بينة ولم يعلمه القاضى فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالأصل ونحوه اه ففيه تصريح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعبارة البهجة وشرحها والحلول لدينه المؤجل وإن لم يقبضه إذا كان المدين ملياً ولا مانع سوى الاجل اه سم ويأتى عن النهاية

مر في شرحه على ما ذكره الأذرعى (قوله والذي يظهر من كلامهم الخ) اعتمده مر (تنبيه) حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمستحق بلد الدائن أو بلد المدين لأنه محل المال لأنه في ذمته فيه نظرو ويتجه الثاني (قوله فتجب فيه لأنه لازم) أي ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجيل المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما في شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله وإن لم يقبضه) كذا مر (قوله وقضية كلام جمع الخ) اعتمده مر (قوله لو تيسر له الظفر بقدره الخ) هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جنسه اما لو لم تيسر الظفر إلا بغير جنسه فلا يتجه الوجوب في الحال إذ هو غير متمكن من حقه في الحال لأنه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لتلك قدر حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه إلا بعد البيع مر (قوله في المتن أو مؤجلاً) عبارة الروض وشرحه وإلا بأن كان مؤجلاً ولو

وقضية كلام جمع ان من القدرة مالو تيسر له الظفر بقدره من غير ضرر وهو متجه وإن قيل ان المتبادر من كلامه ما خلافه (أو مؤجلاً)

والمغنى ما يوافقه ويفيده أيضا ما قدمه الشارح من أن الحال إنتهت. كالحال ابتداء في التفصيل السابق وأما ما يذكره في شرح فاجد أنه الخ فجرد بيان ما يفيد الماتن اكتفاء بما قدمه في شرح ولا يجب دفعها حتى يعود (قوله ثابتا) إلى المتن في النهاية (قوله ثابتا الخ) ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على ملى. باذل فالوجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مرقوله فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقر ملى. باذل فالوجه وجوب تركه في الحال مراهسم قال ع ش قوله مرقولا فالوجه أنه كما مؤجل أى فلا تجب الزكاة إلا بعد فراغ المدقة وسهولة الأخذ أو وصوله ليده اه (قوله فلا يجب الخ) عبارة النهاية فقيه مراهم (قوله إلا بعد قبضه) أى أو حلوله وسهولة أخذه كما مر عن الروض والبهجة وشرحهما عبارة سم قوله إلا بعد قبضه قد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك اه قول المتن (قبل قبضه) مراده به قبل حلوله فإن هذا الوجه محله إذا كان على ملى. مولا مانع سوى الأجل وحينئذ فتى حل وجب إلا خراج قبض أو لانهاية ومغنى (قوله ويرد الخ) يتأمل سم (قوله بينه) أى الغائب (وسياق الخ) عبارة المغنى والنهاية فائدة قال السبكي إذا أوجبنا الزكاة في الدين وقلمنا تتعلق بالمال لتعلق شركة اقتضى أن تملك أرباب الأصناف ربع عشر الدين في ذمه المدين وذلك يجر إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدوق والديون لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أن له القبض لا جل أداء الركة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يحلف أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول أنه باق له انتهى ومن ذلك أيضا ما لو علق الطلاق على الأبراء من صداقها وهو نصاب وقدم مضى على ذلك أحوال فأبرأته منه فانه لا يقع الطلاق لانها لا تملك الأبراء من جميعه وهى مسئلة حسنة فتفطن لها فانها كثيرة الوقوع اه قال ع ش قوله لم راي يحتاج إلى الاحتراز الخ أى كاي يقول في ذمته كذا ولى ولاية قبضه وقوله لم راي الأبراء من صداقها خرج بذلك ما لو علق طلاقها على أبرائها من بعض صداقها حيث أبرأت منه وبقي في ذمة الزوج قدر الزكاة وقع وقوله لم وهو نصاب خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب وقوله لم لانها لا تملك الأبراء الخ أى وطريقهما أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئ منه ع ش (قوله ومن ثم لا يحلف الخ) أى ولا يدعى أنه سم (قوله وهو الوجه) وفاقا للنمائية والمغنى (قوله تختص الشركة) أى شركة المستحقين (بالأعيان) أى ولا توجد في الديون (قوله أن يزوج الخ) فاعل ينبغي (قوله على معسر) أى من يستحق الزكاة (قوله ولا يجوز الخ) أى ولا يجوز أنه ايضا على الصحيح وقيل يجوز أنه كالأول ودعية شيخنا (قوله من غير شرط) متعلق بقوله أو يعطيه عبارة شيخنا إلا أن قال المدين لصاحب الدين ادفع لى من زكاته

على ملى. باذل أو حالا على معسر أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا يئنه لم يعله القاضى فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالأصل ونحوه اه فقيه تصرح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعبارة البهجة وشرحها والحلول لدينه المؤجل وإن لم يقبضه إذا كان المدين مليأ ولا مانع سوى الأجل اه وعبارة الارشاد وحلول بقدره أى مع قدرة على استيفائه قال الشارح في شرحه بان كان على ملى. حاضر باذل أو جاحد عليه يئنه أو يعله القاضى أو على غيره وقبضه اه (فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه) قد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك إلا أن يفرض هذا في غير المقر فتأمل (قوله فى الماتن وقيل يجب دفعها قبل قبضه) مراده قبل حلوله شرح مرقوله (قوله ويرد الخ) يتأمل ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على ملى. باذل فالوجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مرقوله فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقر ملى. باذل فالوجه وجوب تركه في الحال مرقوله ومن ثم لا يحلف أنه له ولا يدعى أنه له

ثابتا على ملى. حاضر (فالمذهب أنه كغصب) فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) كغائب يسهل إحضاره ويرد قياسه بقوله يسهل إحضاره فانه الفارق بينه وبين المؤجل وقوله قبل قبضه هو ما ذكره وزعم الاسنوى أن الصواب قبل حلوله وسيأتى تعلق الزكاة بعين المال فعليه بملك المستحقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض ومن ثم لا يحلف أنه له مثلاً بل أنه يستحق قبضه قاله السبكي وهو الوجه من قول الأذرعى تختص الشركة بالأعيان وبحث السبكي أيضا أنه ينبغي للحاكم إذا غلب على ظنه أن الدائن لا يؤدى الزكاة مما قبضه ولا إذاها قبل أن يزوج قدرها ويفرقه على المستحقين ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته إلا أن قبضه منه ثم نواها قبل أو مع الأداء إليه أو يعطيه من زكاته ثم يردها إليه عن دينه من غير شرط

(ولا يمنع الدين) الذي في ذمة من يده نصاب فأكثره وجلا او حاله تعالى اولادى (٣٣٧) (وجوبها) عليه (في اظهر الاقوال)

لا تطلق النصوص الموجبة لها ولانه مالك لنصاب نافذ التصرف فيه ولو زاد المال على الدين بنصاب وجبت زكاته قطعا كما لو كان له ما يوفيه غير ما يديه والثاني يمنع مطلقا (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد المضروب وغيره ومنه الركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لان الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها ولو بطريق القياس وهو ان له ان يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن ذكرها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للاسوى دون الظاهر وهو الموائى والزروع والثمار والمعادن ولا ترد هذه على قوله نقدا لانها لا تسمى نقدا لا بعد التخليص من التراب ونحوه لانه ينمو بنفسه بخلاف الباطن (فعلى الاول) الاظهر (لو حجر عليه لدين خال الحول في الحجر فكغصب) لان الحجر لما منع من التصرف كان حائلا بينه وبين ماله فان عاد له المال ببراء او نحوه اخرج لما مضى والا فلا هذا ان لم يعين القاضى لكل غريم عينا وبمكانه من اخذها على ما يقتضيه التقسيط فان فعل ولم يتفق الاخذ حتى حال الحول فلا زكاة قطعا لضعف الملك

و شرط الدافع ان يقضيه ذلك عن دينه ولا يجزئه ولا يصح قضاءها به او معلوم ان طلب المدين الزكاة ليس بقيد قول المتن (ولا يمنع الدين) اى وان استغرق النصاب نهاية (قوله الذى) الى قوله وان اعترضه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولما تكلموا الى فلا اعتراض وقوله ولا ترد الى لانه (قوله الله تعالى اولادى) من جنس المال ام لا والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون نهاية ومغنى قال ع ش انما يقدمر بالاذن لقوله الاوجه فانه حيث لا اذن لا رجوع له بما اداءه فالدين الذى ضمنه على غيره حكمه حكم ما لزمه من الديون قطعا اه (قوله غير ما يديه) اى من المال الزكوى نهاية (قوله والثاني يمنع) اى كما يمنع وجوب الحج نهاية (قوله مطلقا) اى في المال الباطن والمال الظاهر (قوله ومنه) اى من النقد وقال المغنى ومن الباطن الركاز (قوله ولما تكلموا الخ) اى في بحث اداء الزكاة كرى وذلك جواب عما قد يقال فلم ذكرها هنا (قوله على ما يشملها الخ) اى زكاة الفطر قال سم كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن اه اقول اشار الشارح الى دفعه بقوله ولو بطريق القياس (قوله وهو الخ) اى ما يشملها وقال السكردى اى التكلم اه (قوله ذكروها) اى في تفسير المال الباطن ثم لانها منه ثم لانها كرى (قوله فلا اعتراض عليه) اى على المصنف (قوله دون الظاهر الخ) حال من قول المصنف في المال الباطن (قوله ولا ترد هذه) اى المعادن (قوله لانه الخ) علة لما يفهمه قوله دون الظاهر اى يمنع في المال الظاهر لانه الخ (قوله بخلاف الباطن) اى فانه انما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويوجب الى صرفه في قضائه نهاية ومغنى (قوله او نحوه) اى كمضاء الغير دينه (قوله والا فلا الخ) ولو فرق القاضى ماله بين غرائمه فلا زكاة عليه قطعا ولو لم ملكه لو تاخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احدا زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه نهاية واسنى اى ملك كل من الوارث والموصى له اما الوارث فلا حتم قبول الموصى له واما الموصى له فلا حتم قبوله ع ش (فلا زكاة قطعا الخ) عبارة شرح الروض اى والمغنى فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه وسياق في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير سم وأشار النهاية الى رد شرح الروض بما نصه والاوجه عدم الفرق بين اخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك اى المال للحجور عليه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله وقيد الخ) اى عدم لزوم الزكاة في المال المقسط المذكور (قوله وهو متجه) اعتمد ذلك م اه سم (قوله مقتضى ما ذكر) اى قوله هذا اذا لم يعين القاضى الخ (انه لا زكاة وان لم ياخذوه) تقدم عن

(قوله ولما تكلموا على ما يشملها وهو الخ) كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن (قوله دون الظاهر وهو الخ) والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون شرح م (قوله فلا زكاة قطعا) عبارة شرح الروض فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه اه وسياق في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير ثم قال في شرح الروض ثم عدم ازومها عليه قال السبكي انه ظاهر ان كان من جنس دينهم والا فكيف يمكنهم من اخذه بلبيع او تعويض الخ اه اى فان لم يكن من جنس دينهم وجبت الزكاة ولا يجب الاخراج الا عند التمكن (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمد ذلك م تنبيه مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم ياخذوه الخ والاوجه في شرح م عدم الفرق بين اخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك ولو تاخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احدا زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له بعدم استقرار ملكه وانما لزمت المشتري اذا تم الحول في زمن الخيار واجيز العقد لان وضع البيع على اللزوم وتام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا شرح روض (قوله وينافيه ما ياتي في الاجرة انه الخ) اقول وينافيه ما تقدم في الحاشية

(٤٣) شروانى وقاسم ثالث) حيث وقيد السبكي والاسوى بما اذا كان ما عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض وهو متجه وان اعترضه الاذرى (تنبيه) مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم ياخذوه وينافيه ما ياتي في الاجرة انه يتبين

الاستقرار يتبين الوجوب وقد يفرق بان المانع ثم عدم الاستقرار المقضى للضعف وقد بان زواله والمانع هنا تعلق حقهم به المقضى للضعف ايضا وبعد اخذهم له بعد الحول لا يرتفع ذلك التعلق من اصله وإنما المرتفع استمراره فالضعف موجود الى اخر الحول اخذوا او تركوا فتأمل (ولو اجتمع زكاة او حجاج او كفارة او نذر) ودين ادى في تركه وضاعت عنهما (قدمت) الزكاة او نحوها مما ذكر وان سبق تعلق غيرها عليها للخبر الصحيح فدين الله احق بالقضاء ولا نها تصرف للادى ففيها حق ادى مع حق الله تعالى نعم الجزية والدين يستويان لانها وان كانت حق الله تعالى فيها معنى الاجرة (وفي قول الدين) لان حق الادى مبنى على المضايقة وكما يقدم القود على قتل نحو الردة ورد بان حدود الله مبناها على الدرء ما امكن والزكاة فيها حق ادى ايضا كما تقرر (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان حق الله تعالى يصرف للادى فهو المنتفع به ولو اجتمعت الزكاة ونحو كفارة قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بان بقى النصاب والابان تلف بعد الوجوب والتمكن استوت مع غيرها

النهاية اعتباره وعن الاسنى والمغنى اعتماد خلافه (قوله ثم) اى فى الاجرة (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلاً فى مثال الاجرة الا لم يتبين ان العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام لانه بالتمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزن ما ذكر فى مسألة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا بصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست يصدد الرجوع للمستاجر بل يصدد الاستمرار رسم (قوله او حج) الى قول الماتن والغنيمة فى النهاية لا قوله والزكاة فيها الى الماتن وكذا فى المغنى لا قوله لانها وان كانت الى الماتن (قوله او حج الخ) اى اوجزاء الصيد نهاية ومعنى قول الماتن (ودين ادى) اى ولو كان الدين لمحجور عليه ع ش (قوله قدمت الزكاة الخ) اى ولو زكاة فطر على الدين نهاية ومعنى وتقدم فى الشرح وفاقا للشيخ الاسلام خلافه (قوله وان سبق تعلق غير الخ) اى وان تعلق الدين بالعين قبل الموت كالمروءى نهاية ومعنى (قوله فيها معنى الاجرة عبارة النهاية المذهب فيها معنى الاجرة اه (قوله مبنى على المضايقة) اى لا احتياجه واقتضاه نهاية ومعنى (قوله ورد بان الخ) نشر مشوش (قوله على الدرء) اى الدفع كردى (قوله والزكاة فيها الخ) انظر الحج الذى ذكره معها سم وقد يقال الغالب فيه وجود حق ادى ايضا كسجود التمتع والجنابة (قوله كما تقرر) اى انفاؤه ولا نها تصرف الخ (قوله ونحو الكفارة) اى من حقوق الله تعالى (قوله بان بقى النصاب) اى كله او بعضه نهاية ومعنى (قوله فيوزع عليهما) اى عند الامكان نهاية قال ع ش اما اذا لم يمكن التوزيع كان كان ما يخص الحج قليلا بحيث لا ينفى فانه يصرف للممكن منهما فلو كان عليه زكاة وحج ولم يوجد اجير يرضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة اما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والسكفارة وجزاء الصيد فيوزع الحاصل بينهما ولا يأتى التفرقة بينهما لا مكان التجزئة دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان امكن على الحج وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص السكفارة عند التوزيع اذا كانت اعتاقا ولم يف ما يخصها برقة هل يشترى به بعضها وان قل ويعتقه او لا لان اعتاق البعض لا يقع كفارة فيه نظرا والظاهر الثانى وينقل الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا اه وقوله والا صرف لغير الحج انظر لوزاد عن الغير شىء هل يصرف الزائد الى الورثة ولهم التصرف فيه او يؤخر لاحتمال ان يوجد من يرضى به او كيف الحال (قوله قدمت الزكاة الخ) اى على دين الادى ولو اجتمعت لزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنهما سقطت ان امكن كما فعل به فيما لو اجتمعت فى التركة كما تقدم ع ش (قوله فتقدم) اى الزكاة ولو ملك نصابا فنذر التصديق به او بشىء منه او جعله صدقة او اضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وإن كان ذلك

فيما اذا كان الخيار للمتباينين ثم فسخ العقد انه يلزم البائع الزكاة بل قد يقال ان الوجوب هنا ولى للحكم بملك المفلس ظاهرا ايضا اللهم الا ان يفرق بان تسلط البائع اقوى من غيره لتمكنه من ابقاء الملك ودفع المشتري عنه بمجرد الفسخ بلفظ او فعل لا عشر فيه بخلاف المفلس واحترزت بقولى بمجرد الفسخ الخ عما يقال المفلس متمكن من ابقاء ما يكو دفع الغرماء بنحو الافتراض وتوفيتهم لان ذلك فى غاية العسر بل الغالب تعذره فليتأمل (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلاً فى مثال الاجرة الا لم يتبين ان العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام الا انه بالتمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزن ما ذكر فى مسألة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا بصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست يصدد الرجوع للمستاجر بل يصدد الاستقرار (قوله قدمت الزكاة) اى على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كالمروءى شرح مر اه (قوله والزكاة فيها حق ادى ايضا) انظر الحج الذى ذكره معها (قوله بان بقى النصاب) اى او بعضه مر (قوله

فيوزع عليهما وخرج بتركه اجتماع ذلك على حى ضائق ماله فان لم يحجر عليه قدمت الزكاة جزءا والاقدم حق الادى جزءا مالم تتعلق به العين فتقدم مطلقا (والغنيمة قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب (ان اختار (٣٣٩) الغانمون) المسلمون سواء كانوا كل

الجيش أو بعضه كان عزل الامام لطائفة منهم طائفة من الغنيمة (تملكها ومضى بعده) أى اختيار الملك (حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصابا او بلغه المجموع في موضع ثبوت الخطبة) بان توجد شروطها السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون الخمس (وجبت زكاتها) كسائر الاموال (ولا) توجد هذه كلها بان لم يختاروا وتملكها او لم يمس حول او مضى وهى اصناف او صنف غير زكوى أو زكوى ولم يبلغ نصابا او بلغه بالخمسة (فلا) زكاة فيها لعدم الملك او ضعفه فى الاولى بدليل انه يسقط بالاعراض وعدم الحول فى الثانية وعدم علم كل منهم بما يصيبه وكما يصيبه فى الثالثة وظاهر كلامهم فيها انه لافرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وان لا وليس بعيد وان استعبده الاذرى لانه لا يعلم مقدار ما يستقر له وعدم المال الزكوى فى الرابعة وعدم بلوغه نصابا فى الخامسة وعدم ثبوت الخطبة فى السادسة لانها لا تثبت مع اهل الخمس إذ لا زكاة فيه لانه لغير معين (ولو اصدقها نصاب شائمة معينا) او بعضه وجدت

فى الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة فى ماله لبقاء ملكه نهاية ومعنى قال ع ش وإن كان ذلك فى الذمة أى اصله فى الذمة ثم عين ما يبداه عنه اه (قوله مطلقا) أى حجر عليه ام لا ع ش ورشيدى (قوله) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب) كذا فى النهاية والمعنى (قوله) أى اختيار) إلى قوله نعم فى النهاية إلا قوله توجد إلى يكون وكذا فى المعنى إلا قوله وظاهر كلامهم إلى وعدم المال قول المتن (والجميع صنف زكوى الخ) أى ماشية كانت أو غيرها نهاية ومعنى (قوله) بان توجد شروطها السابقة) قديقال الشروط السابقة إنما هى فى خلطة المجاورة لافى خلطة الشيوخ كما هنا فاللائق أن يكون قوله فى موضع ثبوت الخطبة لبيان بلوغ المجموع نصابا بغير الخمس ثم رايت قال الاستوى فى شرح ذلك كلاما فيه اشارة قوية لما قلنا سم ويشير إلى ما قاله ايضا اقتصار المعنى والنهاية على المعطوف فى تصوير الشارح كما مر (قوله) ويكون الخ) عطف على توجد (قوله) ولا توجد هذه الخ) أى وإن اتى شرط من هذه الشروط الستة معنى (قوله) وهو اصناف) أى ولو زكوية وإن بلغ كل نصابا اسنى وايعاب (قوله) لعدم الملك) أى على المعتمد من اشتراط اختيار التملك (قوله) أو ضعفه) أى على الضعيف القائل بانها تملك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين بحجرى (قوله فى الاولى) أى فى صورة انتفاء الشرط الاول (قوله) بدليل الخ) متعلق بقوله أو ضعفه فكان الاولى ان يقدم على قوله فى الاولى كفى النهاية والمعنى (قوله) وعدم الحول) عطف على عدم الملك (قوله) وعدم علم كل منهم ما يصيبه وكما نصيبه) أى فيكون المالك غير معين بالنسبة إلى أى صنف فرض وهو مسقط للزكاة لاسم ان شرطها ان يكون المالك معين ايعاب واسنى وبقولها بالنسبة الخ يندفع قول البصرى قديقال هذه العلة متحققة فيما إذا اتحد الصنف وعظم الجيش وكبر المال مع أن ظاهر كلامهم عدم الفرق فليتأمل اها الظهور الفرق بين جهل العدد و جهل الصنف (قوله) إذ لا زكاة فيه) أى فى الخمس (قوله) أو بعضه الخ) عطف على نصاب الخ الضمير له قول المتن (لزمها زكاته) ولو طال بته المرأة فامتنع ولم تقدر على خلاصه فكالمغصوب قاله المتولى نهاية ومعنى (قوله) وإذا قصدت سومه) أى واذنت فيه أو استنابت من يسومها ع ش (قوله) لانها ملكته الخ) فاذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع فى نصف الجميع شائما ان أخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئا فان طال به الساعى بعد الرجوع واخذها منها وكان قد أخذها منها قبل الرجوع فى بقيتها رجع ايضا بنصف قيمة المخرج وان طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلا منهما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخطبة وإلا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر رجع أى على الزوجة ومثل ذلك يجرى فيها لو اطلع فى المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له ردّها قهر إلا إذا اخرجهما من غير المبيع فان قبله المشتري وأخذ الساعى الزكاة منه رجع بقيمة ما اخذه على المشتري لوجوبها عليه قبل الرد ورضا البائع به جوزرده مع تفريق الصفقة عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل البائع له وقوله مر عند تمام حوله أى الذى يبتدأ من الطلاق وقوله مر فلا زكاة على واحد منهما أى مالم يكن عند احدهما ما يكمل به النصاب اه ع ش وقوله فان قبله المشتري صوابه البائع (قوله) اما غير السائمة) أى كالنقد سم (قوله) من كلامه السابق) وهو قول المصنف والدين ان كان ماشية الخ كرى

فيوزع عليهما) أى عند الامكان مر (قوله) بان توجد شروطها السابقة) قديقال الشروط السابقة إنما هى فى خلطة المجاورة لافى خلطة الشيوخ كما هنا فاللائق أن يكون قوله فى موضع ثبوت الخطبة لبيان بلوغ المجموع نصابا بغير الخمس ثم رايت الاستوى قال فى شرح ذلك ثم ان الخمس لا زكاة فيه فلا اثر للخلطة معهم ثم قال واما ان يبلغه مجموع الغنيمة حيث تثبت الخطبة حتى لا يؤثر بلوغها بالخمس اه وفيه اشارة قوية لما قلنا فتأمل (قوله) وليس ببعيد) كذا مر (قوله) اما غير السائمة) أى كالنقد (قوله) لبيان الخ) ان كان صلة

خلطة معتبرة (لزمها زكاته إذا) قصدت سومه و (ثم حول من الاصداق) وإن لم يقع وطو لا قبض لانها ملكته بالعقد ملكا تاما أما غير السائمة فلا فرق فيه بين المعين وغيره نعم المعشر كالسائمة كما علم من كلامه السابق فاذا اصدقها شجر أو زرع عامه ميتا فان وقع الزهوى فى ملكها لزمها زكاته

واما السائمة التي في الذمة فلا زكاة فيها لانتهاء السوم كإمساكها فذكر السائمة ايضاح لبيان اشتراط تعيينها لان في الوجوب عن غير السائمة وكالاتها في ذلك الخلع والصلح عن دم قال ابن الرفعة بحثا وكذا مال الجعالة أي بعد فراغ العمل لما مر أنها لا تجب في دين جائز (ولو أكرى دارا) يملك منفعتها (أربع سنين (٣٤٠) ثمانين ديناراً) معينة أو في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه الا على كل جزء مضمي ما يقابله

من الزمن وذكر القبض هنا لتصور الاستقرار بعده مضمي ما يقابله لكن علم مما مر ان القدرة على اخذ الدين كقبضه فيجوز ذلك هنا وحينئذ (فالظاهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر) دون ما لم يستقر لضعف ملكه لتعرضه للسقوط بانهدام أو نحوه وفارقت الصداق بانها إنما تجب في مقابلة المنافع وهو لا يتعين أن يكون في مقابلتها استقراره بالموت قبل الوطء وتشطيره بنحو طلاق قبله إنما نشأ بتصرف الزوج المفيد للملك جديدا وليس نقضا للملكها من الأصل كما يأتي فيه وإذا لم يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر وقد تساوت اجرة السنين وأراد الإخراج من غير المقبوض وبقيت بملكه إلى تمام المدة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) وهي نصف دينار لأنها التي استقر عليها ملكه الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشرين) وهي التي زكاها (السنة) وهي نصف دينار (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لستين) وهي دينار

(قوله وأما السائمة الخ) عبارة النهاية والمغنى وخرج بالمعين مافي الذمة فلا زكاة لأن السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداف النقادين تجب فيهما الزكاة وإن كانا في الذمة اه (قوله كما مر) أي في شرح والدين أن كان ماشية الخ كرى (قوله فذكر السائمة الخ) متفرع على قوله اما غير السائمة الخ (قوله لبيان الخ) ان كان صلة ايضاح فواضح أو علته فقد يقال لا حاجة للبيان مع قوله معنيانها ما المانع أنه احتراز عن المعلوفة وإن علم بما سبق سم وقد يقال المحوج للبيان إيهام موصوف المعين (قوله لان في الوجوب) عطف على لبيان الخ (قوله وكالاتها) إلى الماتن في النهاية والمغنى (قوله لا تجب في دين جائز) أي ومال الجعالة قبل فراغ العمل هو دين جائز قول الماتن (قوله ولو أكرى دارا أربع سنين الخ) أي كل سنة بعشرين ديناراً نهاية ومغنى (قوله معينة) إلى قوله ثم التفرقة في النهاية والمغنى إلا قوله لكن علم إلى الماتن قول الماتن (وقبضها) أي من المكترى نهاية قول الماتن (فالظاهر أنه لا يلزمه الخ) قال في شرح الروض فرع قال في المجموع لو أنه دمت الدار في أثناء المدة انفسخت الاجارة فيما بقي فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر قال الماوردي والاصحاب فلو كان أخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه أو قول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند استرجاع الخ المستأجر وعلل المراد من عدم الرجوع أنه ليس له ان يدفع المستأجر رجعة ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصة قدر الزكاة التي أخرجهما عن تلك الحصة سم وما حكاه عن شرح الروض ذكره النهاية والمغنى في ذيل القول الثاني الاتي في الماتن وقال ع ش قوله مر لم يرجع بما أخرجه أي بناء على هذا القول ثم رايت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ثم قال واقول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر وعلل المراد الخ وهو بخلاف الظاهر قول الشارح مر لم يرجع بما أخرجه منها الخ اه (قوله لضعف ملكه الخ) أي وإن حل وطء الجارية المجعولة اجرة لان الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه نهاية ومغنى (قوله وفارقت) أي الاجرة (قوله وهو لا يتعين الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلاف الصداق فانها ملكته بالعقد ملكا تاما بدليل أنه لا يسقط بموتها قبل الوطء وان لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره الخ اه (قوله بنحو طلاق) أي كالفسخ (قوله وبقيت الخ) في عطفه على قوله واراد الخ تامل (قوله) اما إذا تفاوتت الخ عبارة النهاية ومحل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الاجرة مع جلا فان أدى الزكاة من عتيقها في كل سنة ما ذكرناه ناقصا قدر ما أخرج عما قبلها وما إذا تساوت الاجرة فان اختلف فكل منها بحسابه لان الاجارة إذا انفسخت توزع الاجرة المسماة على اجرة المثل في المدينين الماضية والمستقبلة اه وعبارة المغنى فان قيل أنه بالنسبة الثانية يستقر ملكه على ربع الثمانين الذي هو حصتها وله في ملكه سنتان وإتمام يخرج عنه زكاة السنة الأولى عقب انقضاءها لعدم استقراره إذ ذلك فيكون قدم ملك المستحق من نصف دينار فتسقط خصة ذلك وهكذا قياس السنة الثالثة والرابعة اجيب بانه أخرج الزكاة من غير الاجرة فان قيل إذا أدى الزكاة من غير ما قال في الحول الثاني في ربع الثمانين بكامله من حين اداء الزكاة لا من اول السنة لانه باق على ملكهم إلى حين الاداء اجيب بانه محل الإخراج قبل حوله لان كل حول

ايضاح فواضح أو علته فقد يقال لا حاجة للبيان مع معنيانها ما المانع أنه احتراز عن المعلوفة وإن علم بما سبق (قوله في الماتن وقبضها) قال الاسنوي وقوله وقبضها لانها ان لم تقبض فان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معينة فكالمبيع قبل القبض ولا بد مع القبض من بقائها معه الى اخر المدة والام يصح الجواب وقوله فكالمبيع قبل القبض أي وقد تقدم في قوله والمشتري قبل قبضه الخ وانظر لم يشبهها بالمبيع

(ولتمام الثالثة زكاة أربعين) وهي التي زكاها (السنة) وهي دينار (وعشرين ثلاث سنين) وهي التي استقر عليها ملكه (الآن) وهي دينار ونصف (ولتمام الرابعة زكاة ستين) وهي التي زكاها (السنة) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لأربع) وهي ديناران أما إذا تفاوتت فيزبد القدر المستقر في بعضها وينقص في بعضها وأما إذا أدى من عين المقبوض فلا تجب في كل عشرين

إلا السنة الأولى فقط ثم التفرقة بين الإخراج من العين والغير مشكلة بقول المجموع عن الشافعي والأصحاب في طرو خلطة الشوارع رداعلى من زعم أنه بالإخراج من الغير يتبين عدم تعلق الزكاة بالعين الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الواجب بالعين بل الملك زال ثم رجع وكان هذا هو ملحظ كون القمولى لما نقل قول البغوى لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون دينار الزمه (٣٤١) لكل حول نصف دينار إن أخرج

من غير ما قال واعترض عليه بأنه ينبغي أن يكون مفرعا على الضعيف أنها متعلقة بالذمة فعلى تعلقها بالعين ينبغي أن لا تجب في السنة الثانية وإن أخرج من غيرها لاستحقاق المستحقين جزأ منها اهـ ويوافق قول البغوى قول ابن الرفعة وغيره محل قولهم لو لم يترك أربعين غنما أو لا ولم يزد لزمه شاة للحول الأول فقط إن لم يخرج من غيرها وإلا وجبت في السنة الثانية بلا خلاف اهـ ونظر بعض المتأخرين لما مر عن المجموع فقال هنا لافرق بين إخراجها من العين والغير لأن الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الزكاة بالعين وإنما يتبين به أن الملك عاد بعد زواله اهـ والجواب الذى يجمع به كلام البغوى وابن الرفعة وغيره ونفيهم الخلاف فيه واخذ الشراح منه محل المتن على ما تقرره أخرجه من غير ما وكلام المجموع المنقول عن الشافعي والأصحاب أنه يتعين حمل الأول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها معجلا بشرطه أو من غيرها بما لزمته الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة وذلك لأن كلام هذين يمنع تعلق

فلم يتم الحول وللمستحقين حق في المال اهـ (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما في غيرها فالواجب أقل من عشرين سم (قوله فلا يجب) أى نصف الدينار (قوله الإخراج الخ) مقول القول (قوله بل الملك الخ) أى ملك المالك عن قدر الزكاة (زال) أى بتمام الحول (ثم رجع) أى بالإخراج من غير النصاب (قوله وكان هذا أى قول المجموع) (قوله عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخر اسم (قوله قول البغوى الخ) أى المبني على القول الثانى الاتى (قوله قال) أى القمولى (قوله عليه) أى على قول البغوى (قوله أن لا يجب) أى نصف الدينار (قوله لاستحقاق المستحقين جزأ منها) أى فبتأخر ابتداء الحول الثانى إلى الإخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بتمام الأولى ما ذكر سم (قوله ونظر الخ) بتخفيف العين و (قوله لما راح) صلته (قوله فقال هنا) أى فى مسألة المتن و (قوله لافرق الخ) أى فى كون واجب غير السنة الأولى أقل من عشرين (قوله ونفيهم الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله الخلاف فيه) أى فى رجوع الفرق بين الإخراجين (قوله واخذ الشراح الخ) ما ذكر يؤخذ من أصل الروضة بصرى (قوله منه) أى من كلام البغوى الخ (قوله على ما تقرره) أى قبيل قول المتن فيخرج الخ (قوله وكلام المجموع الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله أنه يتعين الخ) خبر قوله والجواب الخ (قوله حمل الأول) أى قول البغوى وما وافقه أى قول ابن الرفعة وغيره و (قوله على ما إذا) متعلق بالحل وجرى على هذا النهاية والمغنى إلا أنهم ما سكتا عن قوله بشرطه كما تقدم (قوله وذلك) أى تعين ما ذكر (قوله المقتضى للخ) أى آخر الحول لانه وقت الوجوب (قوله وأما الثانى فلانه إذا كان الخ) قدير عليه أن مسألة المتن لبيان إخراج واجب ما استقر من الأجرة بخصوصها ولهذا اقتصر النهاية والمغنى على الأول (قوله فلا يتعلق) أى الواجب (قوله فلا ينقص) أى المجموع (قوله زكاة فوق قسطه) بإضافة كل من الزكاة والفوق أى زكاة القدر الزائد على قسط الحول الأول من الأجرة أى كان عجل فيه زكاة أربعين و (لم يجزى) أى تعجيل زكاة القدر الزائد وهو الربع الثانى (قوله لأن الحول لم ينقض الخ) أى لم يستقر ملك المؤجر عليه وقد يقال إن الاستقرار كما صرحوا به شرط للزوم الإخراج دون أصل الوجوب إخراج زكاة الربع الثانى مثلا لستين (قوله كعشرين الخ) مثال للدون أى كالأخراج زكاة عشرين وقسط الحول الأول خمسة

قبل القبض دون الثمن قبل القبض مع أنها شبهه به من المنافع قال فى شرح الروض فرع قال فى المجموع لو أنه دمت الدار فى أثناء المدة انفسخت الأجرة فمابقي فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضى والحكم فى الزكاة كما مر قال الماوردى والأصحاب فلو كان أخرجه زكاة جميع الأجرة قبل الانهيار لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه فى ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اهـ وأقول لعل فاعل الاسترجاع فى قوله عند استرجاع الخ المتأجرو ولعل المراد من عدم الرجوع المذكورة أنه ليس له أن يدفع للمستأجر حصة ما بعد الانهيار من الأجرة ناقصا قدر الزكاة التى أخرجه عن تلك الحصة (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما فى غيرها فالوجوب زكاة أقل من عشرين (قوله لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخر اهـ (قوله لاستحقاق المستحقين جزأ منها) أى فبتأخر ابتداء الحول الثانى إلى الإخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بتمام الأولى ما ذكر (قوله يتعين حمل الأول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها معجلا) أقول فى حمل المتن على هذا أنظر من وجوه الأول أن تقييده بالتام فى قوله فيخرج عند تمام السنة الأولى الخ يتنافى التعجيل اللهم إلا أن يحمل التام على مشاركة التام والثانى أن أراد أنه يعجل عن كل سنة ما يجب إخراجها عند تمامها قبل دخولها أى فيما عدا

الواجب بالعين أما الأول فظاهر لسبق ملكهم للمعجل على آخر الحول المقتضى للتعلق بالعين وأما الثانى فلأنه إذا كان فى ملكه ما هو من جنس الآخرة فلا يتعلق بالأجرة وحدها بل بمجموع المال الزائد على نصاب فلا ينقص بالتعلق عن النصاب وإنما قلت بشرطه لقول الجواهر والخادم عن والرويانى لو عجل فى الحول الأول زكاة فوق قسطه لم يجز لأن الحول لم ينقض فى الزائد وعجل زكاة دون قسط الأول كعشرين وقسط خمسة

وعشرون كرى أى بأن كانت الأجرة فى مثال المئتين مائة (قوله) فإن كان بعد مضى أربعة أخماس (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فإن قدر الزكاة ليس موزعا على أجزاء الحول بل كل جزء منها إنما يجب بتمام جميع الحول فمضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئا منها سم (قوله) لأن من لا يعلم (الخ) انظر من أين لزم عدم العلم فى إخراج دون القسط قبل مضى الأربعة أخماس سم وعبرة الكرى بمعنى يحتمل انفساخ الأجرة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وقسط ما مضى دون النصاب لا يقال فلو كان قسط الحول الأول عشرين كافى مثال المئتين لا يجوز التعجيل لذلك لأننا نقول المراد بالتعجيل فى مثال المئتين الإخراج قبيل تمام الحول فقوله بشرطه إشارة إلى هذا اليوافق تقييد المئتين بتمامها أى فالتام فيه محمول على مشاركة التام (قوله لا يجوز) (الخ) قد يفرق بين من يعلم أن ملكه نصاب وأن احتمال زوال الملك كافى ما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كافى استدل به ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر أيضا لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل سم وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تأمل (قوله) ومن ثم جاز (الخ) تقدم عن النهاية والمعنى جوابه (قوله لو كانت) أى الأجرة (قوله) ومر الفرق (الخ) أى فى شرح فلا يظهر أنه لا يلزمه الخ

(فصل فى أداء الزكاة) (قوله واعترض) إلى قول المتن وكذا فى النهاية لا أقوله ولا نظرا إلى ومع عدمه الخ وقوله أو يمضى إلى المتن (قوله واعترض) عبارة بالمعنى كان الأولى أن يترجم له بيباب وكذا للفصل الذى بعده فإنها غير داخلين فى التيبوب فلا يحسن التعبير بالفصل ولهذا عقد فى الروضة لهذا الفصل والذى بعده ثلاثة أبواب باب فى أداء الزكاة وباب فى تعجيلها وباب فى تأخيرها وهى علم بذلك عدم ملاقة جواب الشارح للاعتراض

وعشرون فإن كان بعد مضى أربعة أخماس الحول جاز أو قبله لم يجز لأن من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجزئه غير زكاة التجارة التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجزئ قدرها فبانت نصابا فإنها لا تجزئه لعدم جزئه بالنية اه وسياق قبيل الصوم فيما إذا كانت أجرة السنين الأربع مائة ما يتعين استحضاره هنا (و) القول (الثانى يخرج تمام) السنة الأولى (زكاة الثمانين) لأنه ملكها ملكا تاما ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة ولا اثر لاحتمال سقوطها كالصداق ومر الفرق بينهما (فصل) فى أداء الزكاة واعترض بأنه غير داخل فى الباب

الأولى لزوم التعجيل بعامين والأصح امتناعه أو بعد دخولها اقتضى أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلا زكاة عشرين سنتين مع أنه ملك الفقراء من العشرين الثانية التى قال فيها أنه يزكها سنتين مقدار زكاة وحينئذ ينقص العشرون فى السنة الثانية فكيف يخرج زكاة عشرين سنتين ودعوى أنهم لا يملكون إلا بعد الاستقرار فلا يملكون شيئا من عشرين السنة الثانية إلا بعد تمامها لا تصح لأن الاستقرار شرط لزوم الإخراج دون أصل الوجوب وإن أراد أن يعجل زكاة الثمانين لم يوافق كلامه لأنه فرع قوله فيخرج عند تمام السنة الأولى الخ على ما قبله لبيان الإخراج الواجب لاجل ما استقر وفى الأولى لم تستقر زكاة الثمانين اللهم إلا أن يقال المراد بهذا التفريع بيان مقدار ما يجب إخراجه فى الجملة وفى بعض الأحوال لبيان كيفية الإخراج بالفعل فليتأمل والثالث تصوير المسئلة بالتعجيل قد ينافى ما نقله عن الجواهر والخادم عن والد الروايات لأنه إذا عجل فى العام الأول فهو عند التعجيل لا يعلم أن ملكه نصاب لاحتمال انفساخ الأجرة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وهو عانى قسط ما مضى دون النصاب لأن قسط تمام الحول نصاب فقط فقسط بعضه دون نصاب قطعا ومن لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجزئه التعجيل فليتأمل (قوله معجلا) لا يقال أو غير معجل غاية الأمر أنه إنما يحسب ابتداء السنة الثانية وما بعدها من حين الإخراج لا من حين الوجوب لما قبلها لا نأقول هذا لا يأتى مع كون المدة أربع سنين فقط إذ يلزم أن يكون الثانى بعد الإخراج عن الثالثة دون سنة فتمامه وقد يقال كونه دون سنة لا يضر فى الحكم إذ غاية الأمر أن يتأخر الحول الرابع من مدة الأجرة وذلك لا ينافى الوجوب (قوله) فإن كان بعد مضى أربعة أخماس الحول (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فإن قدر الزكاة ليس موزعا على أجزاء الحول بل كل جزء منها إنما يجب بتمام جميع الحول فمضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئا منها وقوله لأن من لا يعلم الخ قد يفرق بين من يعلم أن ملكه نصاب وأن احتمال زوال الملك كافى ما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كافى استدل به ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل (قوله) لأن من لا يعلم الخ) انظر من أين لزم عدم العلم فى إخراج دون القسط قبل مضى الأربعة أخماس اه (فصل) فى أداء الزكاة

إلا أن يكون هناك اعتراض آخر بعدم الصحة كما يفيد قوله فصيح الخ ولم يقل لحسن الخ (قوله ومررده) رأى في أول الباب (قوله فصيح الخ) قد يقال أي باعث على دعوى إدخاله فليكن ترجمة مستقلة وليس كل فصل داخلا في ضمن باب فليتنا لم نرأيت الفاضل المحشي أشار إليه بصرى عبارة ويمكن أن يجاب أيضا بأنه لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها أه وقد يقال إن الباعث لتلك الدعوى ما قرره من أنه إذا اجتمع الكتاب والباب والفصل فالأول بمنزلة الجنس والثاني بمنزلة النوع والثالث بمنزلة الفصل (قوله إذا لاداء الخ) توجيه للمناسبة (قوله أي أدائها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال أو أعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بخروجه ع ش (قوله أي أدائها) إلى قول المتن وكذا في المعنى (قوله فإن آخر) أي الاداء بعد التمكن (قوله لا انتظار قريب الخ) أي ولم يكن هناك من يتضرر بالجوع أو العرى ولا فيحرم التأخير مطلقا لأن دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفصلية شرح بأفضل ونهاية (قوله من تفرقته بنفسه) أي إن كان الامام الحاضر جائرا أو المال باطنا ولم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم سم (قوله أو تفرقة الامام) أي إن كان المال ظاهرا مطلقا أو باطنا والامام عادل وغاب أو لا يطلبها فيؤخر لحضوره أو حضور الساعي مادام يرجوه (قوله أو للتروى الخ) أي للنام في أمره وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهر أو تردد فيها بلغه من استحقاقه وإلا ففي الضمان حينئذ نظر لعذره إذا لا يجوز له الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب ع ش ويأتي عن سم ما يوافقه (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد ع ش ويصدق الفقراء في دعواهم أي شدة الضرر بنحو الجوع ما لم تدل قرينة على كذبهم أه (قوله لكنه يضمنه الخ) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقر أو مسكنة فإن قوله مقبول فأخرج حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن عبارة شرح العباب قال الامام ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير اتفاقا وقرره في المجموع وغيره وكان المراد تردد لا يمنع الدفع اليهم ولا وجب التأخير أو إعطاء غيرهم كما هو ظاهر أه وفي العباب لا مدعى تلف ماله المعهود أو وجوب عيال إلا ببينة أه أي لا يعطيه إلا ببينة وينبغي أن التأخير لا قامه البينة إذا لم يوجد غيره مضمن سم قول المتن (بحضور المال) أي وإن عسر الوصول إليه نهاية أي

(قوله ومررده الخ) يمكن أن يجاب أيضا بحمل ما في قلبه وما تجب فيه على ما يشمل الأصناف الزكوية كالمعصوبات والمجودات والديون وتشمل الأزمان والأحوال التي يجب فيها اعم من أصل الوجوب أو وجوب الاداء فيندرج الفصل الأول في الباب لأن بيان وجوب الاداء فوراً بشرطه بيان الزمن وجوب الاداء فوراً ويمكن أن يجاب أيضا بإدخال هذين الفصلين في كتاب الزكاة كالأبواب التي قبلها إذ لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها فتأمل (قوله أو لطلب الأفضل من تفرقته بنفسه) فإن قلت ما معنى التأخير لطلب تفرقته بنفسه إذا كان الأفضل فان تفرقته بنفسه لا تحتاج لتأخير قلت معناه أن يمكن الدفع إلى الامام أو نائبه بحضوره لكن يكون الأفضل تفرقته بنفسه لكون المال باطنا والامام جائرا لكن لم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم لا يقال هذا الجواب ممتنع لأن الكلام على تقدير التمكن المستلزم لحضور الأصناف لا نأقول يكفي في التمكن حضور الامام أو نائبه كالساعي قال في شرح الروض ثم إن لم يطلبها الامام فلذلك تأخيرها مادام يرجو مجيء الساعي ونقله في شرح العباب عن الروضة وغيره ثم ذكر اعتراض الزركشي كالاذرعى عليه بما منه أن تأخيرها يضاد وجوب الاداء فوراً ثم قال فالحاصل أن المعتمد ما مر عن الروضة وكون الدفع إلى الامام فيه البراءة يقينا كما يأتي كان ذلك عذرا في التأخير لأنه أولى بذلك من بعض اعداؤ ذكرها مع جواز التأخير يضمن ما تلف بيده كما يعلم بما يأتي (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر (قوله لكنه يضمنه) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقر أو مسكنة فإن قوله

ومررده بأنه مناسب له فصيح
إدخاله فيه إذا لاداء مترتب
على الوجوب وكذا يقال في
الفصل بعده (تجب الزكاة)
أي أدائها (على الفور)
بعد الحول الحاجة المستحقين
اليها (إذا تمكن) وإلا كان
التكليف بالمحال فإن آخر
أثم وضمن أن تلف كما يأتي
نعم أن آخر لا انتظار قريب
أوجار أو أوج أو أصلح أو
لطلب الأفضل من تفرقته
بنفسه أو تفرقة الامام
أو للتروى عند الشك في
استحقاق الحاضر ولم يشتد
ضرر الحاضرين لم يأثم
لكنه يضمنه أن تلف ومر
أن الفطرة تجب بما مر
وتوسع إلى آخر يوم العيد
(وذلك) أي التمكن
(بحضور المال)

عامة ولا نظر لقدرته على
الاخراج من محل آخر
لانه مشق ومع عدم
الاشتغال بهم ديني او ديني
كاكل وحام او بمضى مدة
بعد الحول يتيسر فيها
الوصول لغائب
(والاصناف) او نائبهم
كالساعي او بعضهم فهو
ممكن بالنسبة لخصته حتى
لوتلفت ضمنها (وله) اى
للبالك الرشيد او لى غيره
(ان يؤدى بنفسه زكاة
المال الباطن) وليس للامام
ان يطلبها اجماعا على ما فى
المجموع نعم يلزمه اذا علم
او ظن ان المالك لا يزكى
أن يقول له ما بأتى (وكذا
الظاهر) ومر بينهما انفا
(على الجديد) وانتصر للقديم
الموجب لادائها اليه فيه
لانه لا يقصد اخفاؤه فان
فرق بنفسه مع وجوده لم
يحسب بظاهر خذ من
اموالهم صدقة ويحجب
بان الوجوب بتقدير الاخذ
بظاهرة لعارض هو عدم
الفهم له ونفرتهم عنه
لعدم استقرار الشريعة
وقد زال ذلك كله هذا ان لم
يطلب من الظاهر والاوجه
الدفع له اتفاقا ولو جاز ان
علم انه يصرفها فى غير
مصارفها (وله) اذا جاز له
التفرقة بنفسه (التوكيل)
فيما الرشيد وكذا النحوكافر
ومع وسقيه ان عين له

لاتساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحوه ع ش (قوله مع نحو التصفية الخ) أى كجاف الثمار نهاية ومعنى
(قوله ديني) اى كصلة مغنى (قوله او بمضى مدة الخ) عطف على بحضور المال قول المتن (والاصناف)
ظاهرة وإن لم يطلبوا ع ش (قوله ونائبهم الخ) اى ولو فى الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير
قايض ولا يكتفى بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بان طلبها من الاموال الظاهرة
كما يأتى فلا يحصل التمكن بذلك نهاية قال ع ش قوله مر ولو فى الاموال الباطنة اى فعدم وجوب دفعها
للإمام فى الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الامام مع عدم المستحقين
اه عبارة الرشيدى اى بحضور واحد من الامام والساعي مقتضى للوجوب الفورى وان قلنا ان له ان
يفرقها بنفسه اه (قوله كالساعي) اى او الامام مغنى ونهاية (قوله لوتلفت الخ) عبارة النهاية
والمغنى حتى لوتلف المال ضمن حصتهم اه اى الحاضرين ع ش (قوله او بعضهم الخ) اى ويكتفى فى
التمكن بحضور ثلاثة من كل صنف وجده ع ش قول المتن (وله ان يؤدى بنفسه الخ) اى لمستحقها وان
طلبها الامام نهاية ومعنى (قوله او لى غيره) أى من الصبي والمجنون والسفيه وكان الاولى الواو بدل أو
(قوله وليس للامام ان يطلبها الخ) اى قهرا كما هو ظاهر سم (قوله على ما الخ) عبارة النهاية والمغنى كما
(قوله نعم يلزمه الخ) ومثل الامام فى ذلك الاحاد لكن فى الامر بالدفع لافى الطلب ع ش (قوله ما يأتى) اى
انفا فى شرح والصرف الى الامام (قوله مر بينهما الخ) وهوان المال الباطن النقد وعرض التجارة
والركاز وزكاة الفطر والمال الظاهر الموالى والزروع والثمار والمعادن (قوله لادائها اليه فيه) اى اداء
الزكاة الى الامام او نائبه فى المال الظاهر (قوله لانه لا يقصد) أى المال الظاهر (قوله بظاهر) متعلق
بقوله وانتصر الخ (قوله بان الوجوب) اى وجوب الاداء للامام (قوله بظاهرة) اى ظاهر الخ والجار
متعلق بالاخذ (قوله لعارض الخ) خبر ان (قوله عدم الفهم) اى الف ائمة من فى او ائمة الاسلام له اى
لاداء الزكاة (قوله ونفرتهم الخ) عطف على عدم (قوله هذا الى قول المتن) ونجب فى النهاية لا قوله قاله
الاقوال وقوله قال الاذرعى الى ومثلها وكذا فى المغنى الا قوله ومثلها الى المتن (قوله هذا) اى الخلاف المذكور
(قوله ولا وجب الدفع له) ظاهرة وإن حضر المستحقون وطلبوها سم وتقدم عن النهاية التصريح بذلك
(قوله اتفاقا) اى بدلا للطاعة ويقا تلهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا اسلمها لمستحقها لا فتياتهم
عليه بخلاف زكاة المال الباطن اذا نظر له فيها كما مر نهاية ومعنى اى فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل
لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يبر المالك بالدفع له كما افاده قول المصنف وله ان يؤدى الخ ع ش (قوله
ولو جاز ان) أى لنفاذ حكمه وعدم انفزاله بالجور نهاية ومعنى (قوله اذا جاز له الخ) اى فى المالين نهاية
ومغنى (قوله فيها) اى فى تفرقة الزكاة وادائها (قوله وكذا النحوكافر الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل
اطلاقه ما لو كان الوكيل كافر او رقيقا وسفيا او صيبا مميزا نعم يشترط فى الكافر والصبي تعيين المدفوع
اليه اه قال ع ش قضيته انه لا يشترط التعيين فى السفية ولا فى الرقيق والقياس انهما كالصبي المميز
اه (قوله ان عين له الخ) اى لمن ذكر وتشكل هذا على ما يأتى فى الشرح وفى الحاشية عن شيخنا الشهاب

مقبول تأخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن ثم رايت فى شرح العباب مانصه قال الامام
ولو تردد فى استحقاتهم فله التأخير اتفاقا وقره فى المجموع وغيره وكان المراد لا يمنع الدفع اليهم ولا وجب
التأخير او اعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفى العباب فى باب قسم الصدقات لا مدعى تلف ماله المعهود او
وجود عيال الابينة اه اى لا يعطيه الابينة ويذبحى ان التأخير لاقامة البينة إذ لم يوجد غيره غير مضمن
(قوله وليس للامام ان يطلبها) اى قهرا كما هو ظاهر (قوله ولا وجب الدفع له) ظاهره وان حضر
المستحقون وطلبوها (قوله ان عين له المدفوع له) يشكل هذا القيد على ما يأتى فى الشرح وفى الحاشية عن
شيخنا الشهاب الرملى انه لو نوى مع الاقرار فاخذها صبي او كافر ودفعها للمستحق او اخذها للمستحق اجزا
الا ان يحمل هذا على غير المحسور وذلك عليه مر (قوله ان عين له المدفوع له) قضية ما يأتى عن فتوى

الرملي أنه لو نوى مع الافراز اخذها صبي أو كافر ودفعه للمستحق أو أخذها المستحق أجزأ إلا أن يحمل هذا على غير المحصور وذلك عليه مر ثم قوله إن عين له المدفوع له هل ودفع بحضرة سم عبارة ع ش ويشترط للبراءة العلم بوصولها للمستحق اه والظاهر ولو باخبار من ذكر (قوله افضل) أي من التوكيل مغنى ونهاية (قوله وله الصرف الخ) أي بنفسه او وكيله نهاية ومغنى (قوله وإن قال اخذها) أي الامام ه سم ونهاية أي وسواء صرفها بعد ذلك لمستحقها او تلف في يده او صرفها في مصرف آخر ولو حراما ع ش (قوله ويلزمه) ومثل الامام الأحادي في الأمر بالدفع لا الطلب ع ش (قوله أن يقول له الخ) عند تضيق ذلك نهاية وذلك بحضور المال وطلب الاصناف أو شدة احتياجه ع ش (قوله كأنهم) أي الاصحاب (قوله أن يرهقه) أي يكلفه الامام احدا من من الاداء بنفسه او تسليمه الى الامام حالا (قوله ومثلها) أي الزكاة (في ذلك) أي في لزوم ما ذكر للامام (قوله او كفارة كذلك) أي فورية او بمعنى الواو قول المتن (ان الصرف إلى الامام) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش قول المتن (افضل) أي من تقريره بنفسه او وكيله للمستحقين ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع الى الامام أولى كما قاله الماوردي نهاية ومغنى (قوله بنفسه) أي أو نائبه نهاية (قوله قد يعطى غير مستحق) أي فلا يجزى ع ش (قوله في الزكاة) عبارة النهاية والمغنى والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي وظاهره انه تفسير الكلام للاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا اه (قوله فالافضل ان يفرق بنفسه) أي لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم للوكيل افضل منه إلى الجائر لظهور خيانتة نهاية (قوله مطلقا) أي في المال الظاهر والباطن (قوله لكن في المجموع) اعتراض على المصنف ودفعه النهاية بما نصه قال في المجموع إلا الظاهرة فتسليمها إلى الامام ولو جائرا افضل من تفريق المالك او وكيله وقد علم بما قررناه أي بما نقله عن المجموع صحة عبارة المصنف هنا وانها لا تخالف ما في المجموع لانا نقول قوله إلا ان يكون جائرا فيه تفصيل والمفهوم إذا كان كذلك لا يرد اه قال الرشدي أي فكان المصنف قال الصرف إلى الامام افضل إلا ان يكون جائرا فليس الصرف اليه افضل على الإطلاق بل فيه تفصيل اه عبارة سم قوله لكن في المجموع الخ هذا لا ينافي كلام المصنف لأن في مفهومه تفصيلا اه (نذب دفع زكاة الظاهر اليه) ثم إن لم يطلبه المالك تأخيرها مادام يرجو بغي الساعي فان ايس من بغيته ورفق فجامو طالبه وجب تصديقه ويحلف ندبا ان اتهم مغنى زاد النهاية ولو طلب اكثر من الواجب لم يمنع من الواجب وإذا اخذها الامام فهو بالولاية لا بالنياية أي عن الفقراء كما

شيخنا الشهاب الرمل من أنه لو نوى عند الافراز كفي أخذ المستحق أنه يكفي اخذ المستحق من نحو الصبي والكافر وإن لم يعين له المدفوع اليه (قوله إن عين له الخ) هل ودفع بحضرة سم (قوله وافهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله والصرف إلى الامام مع انه افضل كما صرح به عقبه لانا نقول لا يدفعه قوله المذكور بل هو يفهم ذلك ايضا إلا ان ما صرح به عقبه قرينة على عدم إرادة ما يفهم منه بل وعلى إرادة ما يفهم من هذا فتامله (قوله وان قال الخ) هذا الضمير للامام بدليل الكلام بعده (قوله في المتن والظاهر ان الصرف إلى الامام افضل) قال الاسنوي محل هذا الخلاف في الاموال الباطنة أما الظاهرة فدفعها إلى الامام افضل قطعا وقيل على الخلاف المذكور لفظ الكتاب يوافق الطريقة المرجوحة اه وحينئذ يمكن توجيه المنهاج ما يرد عليه مما نقله الشارح عن المجموع من نذب دفع زكاة الظاهرة للجائر بحمل قوله والظاهر ان الصرف للامام افضل على ما يشمل زكاة الباطنة والظاهرة ولا ينافيه ذكر الخلاف اما لأنه مشى على الطريقة المرجوحة واما لأنه اراد حكاية الخلاف في المجموع لافي الجميع وعلى هذا لا يشكل مفهوم قوله إلا أن يكون جائرا لان فيه تفصيلا وهو أفضلية الدفع بنفسه ولا يبعد ان وكيله كنه نفسه في ذلك ثم راي الاسنوي قال (فروع) لانزاع في ان تفرقة بنفسه او دفعه الى الامام افضل من التوكيل ولو اجتمع الامام والساعي فالامام أولى قاله الماوردي اه (قوله لكن في المجموع نذب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا) هذا لا ينافي

وافهم قوله له أن صرفه بنفسه افضل (و) له (الصرف إلى الامام) او الساعي لأنه نائب المستحقين فيبرأ بالدفع له وإن قال أي الامام أخذها منك وأنفقها في الفسق لأنه لا ينعزل به قاله القفال ويلزمه إذا ظن من إنسان عدم إخراجها أن يقول له أدها وإلا فادفعها لي لافرقها لأنه إزالة منكر قال الاذرعى كأنهم أرادوا أن يرهقه إلى هذا أو هذا فلا يكتفى منه بوعد التفرقة لانها فورية ومثلها في ذلك نذر فوري او كفارة كذلك (والاظهر ان الصرف إلى الامام افضل) لأنه اعراف بالمستحقين وأقدر على التفرقة والاستيعاب

وقبضه مزي يقينا بخلاف من يفرق بنفسه لأنه قد يعطى غير مستحق (إلا ان يكون جائرا) في الزكاة فالافضل ان يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع نذب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا

* (قوله أي الامام) كان نسخة المحشى ليس فيها هذا التفسير وأما النسخ التي بأيدينا ففيها ذلك عقب قال اه من هامش

إنما الأعمال بالنيات (فينوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) كهذا زكاة مالي المفروضة أو الصدقة المفروضة أو الواجبة ولعل هذا في الزكاة لبيان الأفضل اذ لو اقتصر على نية الزكاة كهذا زكاة كفى لأنها لا تكون إلا فرضا كرمضان بخلاف الصدقة والظهر مثلا ما مر أن العادة نقل (ولا يكفي) هذا (فرض مالي) لصدقه بالكفارة والنذر وغيرهما قبل هذا ظاهر أن كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة أو ويرد بان القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أو لا نظرا لصدق منويه بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) فلا يكفي هذا صدقة مالي (في الأصح) لصدقها بصدقة التطوع وبغير المال كالتحميم والتسبيح كافي الحديث (ولا يجب تعيين المال) المخرج عنه في النية فلو كان عنده خمس ابل وأربعون شاة فأخرج شاة ناويا الزكاة ولم يعين اجزا وان ردد فقال هذه أو تلك فلو تلف أحدهما أو بان تلفه جعلها عن الباقي (ولو عين لم يقع عن غير) وإن بان المعين تالفا لأنه لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو نوى أن كان تالفا فعن غيره فإن تالفا وقع عن غيره

في تعليق القاضى وهو المعتمد اه قال ع ش قوله لم يمنع من الواجب أى بل يعطاه ولا يقال بطلبه الزائد العزل عن ولاية القبض اه (قوله وتجب النية في الزكاة) والاعتبار فيها بالقلب كغيرها نهاية ومعنى (قوله لخبر) إلى قول المتن ولا يكتفى في المغنى وإلى قوله وبغير المال في النهاية (قوله أو الصدقة المفروضة الخ) أى أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضر شموله لصدقة الفطر خلافا لما في الارشاد نهاية زادهم بذليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية بجزء عند الدفع أو قبله فهل هو كافي نحو الصلاة فلا يجزى أو يفرق ويتجه الاول إلا أن يتذكره مطلقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المنحصرون اخذوا قدر الزكاة عن الارث وسقطت النية في هذه الحالة مر اه (كهذا زكاة) أى أو زكاة المال نهاية ومعنى (ولعل هذا) أى التقييد بالفرض والوجوب (قوله كفى) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله مثلا) أى أو غير ما من الصلوات الخمس قول المتن (ولا يكفي فرض مالي) ونقل السبكي في شرحه عن البحر ما يقتضى أنه تكفى نية فرض تعلق بماله ثم رده بأنه أعم من الزكاة فليتأمل فإن ما نقل من البحر وجيه معنى فإن ما عداها لم يتعلق بالمال أى لم يوجب الشرع في المال من حيث هو ماله كافي الزكاة بل متعلقة الذمة فقط وإن كان للمال دخل في وجوبه كتعين العتق مثلا بالنسبة كقدر غلبه بصرى ولا يخفى أن توجيهه المذكور لا يظهر بالنسبة لنذر ثلث ماله مثلا وقوله أى لم يوجب الخ ليس في النية المذكورة ما يشعر بذلك (قوله وغيرهما) ما المراد به (قوله قيل هذا) أى عدم كفاية ما ذكر (قوله نظر الخ) علة لعدم العبارة بما ذكر (قوله وبغير المال) قال المغنى أما لو نوى الصدقة فقط لم يجزئه على المذهب قال في المجموع وبه قطع الجمهور والفرق بين المسألتين أن الصدقة تطلق على غير المال لقوله ^{صلى الله عليه وسلم} وكل تسكيرة صدقة وكل تحميدة صدقة اه وتدبيره يعلم مافى صنيع الشارح ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله وبغير المال قد يمنع احتمال هذا مع الإشارة بهذا إلى المخرج الذى هو مال فتأمل وهل باقى قوله وبغير المال مع التصور بصدقة مالي اه بصرى (قوله المخرج) إلى قوله واخذ في النهاية والمغنى لإقوله أى عند المجلس إلى ولو أدى (قوله اجزا) عبارة السنوى جاز وعينه لما شاء انتهت اه سم أى وظاهره أنها لا تقع بدون تعيين أحدهما (قوله وإن ردد الخ) غاية (قوله جعلها عن الباقي) قضيته أنها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الأذرى وهو ظاهر وإن كان قضية كلام المجموع أنه لا يحتاج إلى صرف انتهى اه سم على جج اه ع ش (قوله وإن بان المعين تالفا) قال في الروض فإن بان أى ماله الغائب تالفا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا أن شرط الاسترداد قال في

كلام المصنف لأن في مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة) مثله فرض الصدقة إذ لا وجه للفرق بينهما خلافا لابن المقرئ واحتجاه بشموله لصدقة الفطر يرده أن ذلك لا يضر بدليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية بجزء عند الدفع أو قبله فهل هو كافي نحو الصلاة فلا يجزى أو يفرق ويتجه الاول إلا أن يتذكره مطلقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المنحصرون اخذوا قدر الزكاة عن الارث وسقطت النية في هذه الحالة مر (وبغير المال كالتحميم) قد يمنع احتمال هذا مع الإشارة بهذا إلى المخرج الذى هو مالى فتأمل (ايضا وبغير المال) هل ياتى مع تصويره بصدقة مالي (اجزا) عبارة السنوى جاز وعينه لما شاء اه (جعلها عن الباقي) قضيته أنها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الأذرى وهو ظاهر لكن قضية قول المجموع وساق عبارته أنه لا يحتاج إلى صرف ثم ابدأ الاول ثم فرق فليطالع (وإن بان المعين تالفا) قال في الروض فإن بان أى ماله الغائب تالفا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا أن شرط الاسترداد قال في شرحه كان قال هذه زكاة مالي الغائب فإن بان تالفا استردته اه وقضيته أنه لا يكفي في الاسترداد مجرد علم المستحق بأنه عن الغائب مع

شرحه كأن قال هذا زكاة مالي الغائب فإن بان تألفا استردها وقضيته أنه لا يكفي في الاسترداد مجرد غل المستحق بانه عن الغائب مع بينونة تلفه ثم رأيت في شرح العباب صرح بذلك ثم قال والفرق بين هذا وبين المعجل حيث يكفي فيه قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلاف ما هنا أن وصف التعجيل يقتضي أنها لم تجب بعد فالقابض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القابض على عهدة الضمان اه سم (أي عن المجلس) عبارة النهاية عن محله اه قال الرشدي قوله لم رونا نصابا غائبا عن محله أي وهو سائر إليه أو في بركة والبلد الذي به المالك أقرب بلد إليها أو كان يدفعها للامام وإلا فالغائب لا تصح الزكاة عنه إلا في محله كما مر اه (قوله أي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها أن جوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه أو كان غير مستقر ببلد سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلاً ومع مال الكمال آخر وهو بركة أو سفينة والبلد أقرب البلاد إليه فان موضع تفريق المالكين واحد قاله في المجموع اه وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الأجزاء وإن لم يكن ببلد أقرب البلاد إليه بل لا يتصور معرفة أنه أقرب البلاد إليه ولا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو وعدم تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن ببلد ليس أقرب البلاد إليه فهل يستمر الأجزاء أو يتبين خلافه فيه نظر وقضية الإطلاق الأول فليراجع سم (قوله إلا أن جوزنا النقل) أي أن دفعها إلى نحو الامام كما هو ظاهر بصرى وتقدم ويأتي في الشرح أن إذن الامام له في النقل كالدفع إليه (قوله لو أدى عن مال مورثه الخ) أي لو قال هذه زكاة مالي إن كان مورثي قد مات فإن موته نهاية ومغنى (قوله لم يجزئه الخ) وينبغي مثله في عدم الأجزاء ما لو تردد كان قال هذه زكاة مالي إن كان مورثي قد مات وإلا فعن مالي الحاضر وجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب ع ش (قوله وأخذ منه بعضهم أن من شك) هل محل ذلك إذا شك في أصل الزوم أو في الأداء مع تحقق الوجوب أو مطلقاً والأوجه الأول بخلاف ما إذا تحقق الوجوب وشك في الإخراج فلا يضر التردد لا اعتضاده بالأصل وهو بقاء الوجوب وقد صرح الشيخان بأن التردد المعتضد بالأصل لا يضر هنا هذا ما يتحرر في كلام البعض بالنسبة لما في الذمة أما بالنسبة إلى عدم الأجزاء عن المعجل حيث قلنا بعدم اجزائه عما في الذمة فمحل نظر وتامل اه بصرى بحذف (قوله أن علم القابض الخ) ظاهره وإن لم يشترط الاسترداد ويمكن أن لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية المارة سم (قوله وقضية ما مر الخ) إنما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان ترديد النية في وضوء الاحتياط غير مضر وقد تقدم في كلامه ما يقتضي

بينونة تلفه ثم رأيت في شرح العباب صرح بذلك فقال لكن يزده عليه أي قول العباب كمعجل أنه يكفي ثم قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلافه هنا إذا قال هذه عن المال الغائب فإن تألفا فانه يقع صدقة ولا يرجع إلا أن شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب والفرق أن وصف التعجيل يقتضي أنها لم تجب بعد فالقابض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القابض على عهدة الضمان اه (أي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها أن جوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه أو كان غير مستقر بل سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلاً ومع مال الكمال آخر وهو بركة أو سفينة والبلد أقرب البلاد إليه فان موضع تفريق المالكين واحد قاله في المجموع اه وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الأجزاء وإن لم يكن ببلد أقرب البلاد إليه بل لا يتصور معرفة أنه أقرب البلاد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو وعدم تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن ببلد ليس أقرب البلاد إليه فهل يستمر الأجزاء أو يتبين خلافه فيه نظر وقضية الإطلاق الأول فليراجع (قوله أن علم القابض الخ) ظاهره وإن لم يشترط الاسترداد ويمكن أن

أي عن المجلس لا البلد إلا إن جوزنا النقل ولو أدى عن مال مورثه بفرض موته وارثه له ووجوب الزكاة فيه فإن كذلك لم يجزئه للتردد في النية مع أن الأصل عدم الوجوب عند الإخراج وأخذ منه بعضهم أن من شك في زكاة في ذمته فأخرج عنها إن كانت ولا فمعجل عن زكاة تجارته مثلاً لم يجزئه عما في ذمته بأن له الحال أو لا ولا عن تجارته لتردده في النية وله الاسترداد أن علم القابض الحال ولا فلا كما يعلم بما يأتي وقضية ما مر في وضوء الاحتياط أن من شك أن في ذمته زكاة فأخرجها أجزأته إن لم يبين الحال عما في ذمته للضرورة وبه يرد قول ذلك البعض بأن الحال أو لا ولو أخرج أكثر مما عليه بنية الفرض والنفل

أنه يضر فليحذر على أنه يمكن الفرق بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد فليبتأمل بصري وقوله ما يقتضي أنه يضر أي إذا تبين الحدث والافكلام الشارح هناك صريح في عدم المضرة إن لم يكن الحال (من غير تعيين) أي بخلاف ما لو نوى أن نصفه مثلاً عن الفرض والباقي نفق فيصح ويقع النصف عن الفرض (قوله والسفيه) إلى قوله وافق بعضهم في النهاية والمغنى إلى قوله والمغنى عليه إلى المتن (وله تفويض النية للسفيه) قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال أنه ليس من أهل نية الواجب سم عبارة ع ش قوله للسفيه أي بخلاف الصبي ولو ميز أو في سم على المنهج بل ينبغي كما وافق عليه م على البدية أنه يكفي نية السفيه وإن لم يفوضها إليه الولي اه أقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال إلا أن يصور بما إذا عزل قدر الزكاة وعينه له وقال له أدفعه للفقراء فدفعه واتفق له أنه نوى الزكاة اه أقول قضية قول الشارح كالنهاية والمغنى فإن دفع الولي الخ عدم الاكتفاء بدون تفويض الولي النية إليه مطلقاً (قوله وضمن مادفعه) أي واسترده منهم كافي المجموع وغيره وظاهره أنه يسترده وإن لم يشترط الاسترداد وهو قريب ثم رأيت الأذرع صرح بما يوافق شرطه أنه لا بد من ثبوت كونه مال المولى ولو باقرار المستحق لا الساعي كما لا يقبل إقرار الوكيل وعجز الولي عن الاسترداد لا يمنع الضمان عنه إيعاب (قال الأسنوي) وتبعه على ذلك الزركشي وغيره إيعاب قول المتن (وتسكني نية الموكل) أي ولا يكفي نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لأنه إنما اغتفرت من الوكيل إذا اذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعاً كما صرح به ابن حنبل في شرح الأربعة لم يكنه صرح في باب الوكالة بخلافه ع ش وفي سم عند شرح الروض ما نصه قال المتولي وغيره وتعين نية الوكيل إذا وقع الفرض بماله بان قال له موكله أدزكاً من مالك لينصرف فعله عنه كما في الحج نيابة فلا يكفي نية الموكل اه (قوله مقارنة لفعله) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادة سم (قوله وبه فارق) أي بقوله مقارنة لفعله الخ عبارة النهاية والمغنى والثاني لا يكفي نية الموكل وحده بل لا بد من نية الوكيل المذكورة كما لا يكفي نية المستنيب في الحج وفرق الأول بان العبادة في الحج فعل النائب فوجب النية منه وهي هنا بمال الموكل فكيف نيته اه (قوله ولذلك) أي أن المال للموكل (قوله عند عزل قدر الزكاة) أي ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل مستحق و (قوله وبعده إلى التفرقة) أي وإن لم تقارن النية اخذها كافي المجموع نهاية (ومغنى) (قوله منه) متعلق بالتفرقة (قوله ومن ثم) أي من أجل جواز النية بعد العزل وقبل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أي تطوعاً عنها ومغنى (قوله اجزا عنها) أي إن كان القابض مستحقاً أما تقديمها على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجوز كاداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز فاخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أي باعطاء الصبي الخ اجزاء وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويمسكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها أفق بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى نهاية (قوله وافق بعضهم الخ) نقل الناشري عن غيره ما يوافق هذا الافتاء ثم قال

لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية لمارة قوله وله تفويض النية للسفيه لأنه من أهلها) قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال أنه ليس من أهل نية الواجب ثم رابت قوله الاتي وصبي غير مميز ومفهومه الجواز في المميز لكن عبارة شرح الروض كالصريحة في عدم الجواز وعبارة البهجة وشرحها صريحة في عدم الجواز وعبارة العباب ولو وكل أهلاً في الدفع والنية جاز ونيتها جميعاً كمل أو غير أهل ككافر وصبي مميز وعبد في اعطاء معين لا مطلقاً صرح واعتبرت نية الموكل اه وهو كالصريح فيما ذكر أيضاً (مقارنة لفعله) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادة (قوله وافق بعضهم بأن التوكيل الخ) في الناشري نقلاً عن غيره ما يوافق هذا الافتاء حيث قال إذا وكله أي شخصاً في تفرقة الزكاة أو في اهداء الهدى فقال ذلك أو اهدنى هذا الهدى فهل يحتاج إلى توكيله في النية قال الحرادي لا يحتاج إلى ذلك

من غير تعيين لم يجزى ماو
الفرض فقط صح ووقع
الزائد تطوعاً (ويلزم الولي
النية إذا أخرج زكاة الصبي
والمجنون) والسفيه لأنه
قائم مقامه وله تفويض النية
للسفيه لأنه من أهلها فإن دفع
الولي بلانية لم تقع الموقع
وضمن مادفعه قال الأسنوي
والمغنى عليه قد يؤتى غيره
عليه كما هو مذكور في باب
الحجر وحينئذ ينوى عنه
الولي أيضاً (وتسكني نية
الموكل عند الصرف إلى
الوكيل) من نية الوكيل عند
الصرف إلى المستحقين (في
الاصح) لوجود النية من
المخاطب بالزكاة مقارنة
لفعله إذا مال له وبه فارق نية
الحج من النائب لأنه المباشر
للعبادة ولذلك لو نوى
الموكل عند تفرقة الوكيل
جاز قطعاً وتجوز نيته أيضاً
عند عزل قدر الزكاة وبعده
إلى التفرقة منه أو من غيره
ومن ثم لو قال لغيره تصدق
بهذا ثم نوى الزكاة قبل
تصدقه أجزأ عنها وافق
بعضهم بأن التوكيل المطلق
في إخراجها يستلزم التوكيل
في نيتها وفيه نظر

وهذا مقتضى ما في العزيز والروضة من أنه لو قال رجل لغيره أدعني فطرتي ففعل أجزأ كما لو قال اقض ديني
 اه وأقول كلام الشيخين والروضة هنا يقتضي خلاف ذلك اه سم باختصار عبارة البصري وفي اصل
 الروضة ولو وكل وكيلًا وفوض النية إليه جاز كذا ذكره في النهاية والوسيط اه وفيه تأييد لما استوجه
 الشارح إذ لو كان التفويض المطلق في الأداء تفويضًا في النية لم يكن للتخصيص على ذلك وجعله فرعًا مستقلاً محل
 فليتأمل اه (بل الذي يتجه) وفاقاً للنهية والمغنى (ويجوز) إلى قوله غير مميز في المغنى وإلى قوله وبه يرد في النهاية
 إلا قوله غير مميز وقوله باذن المالك (وصي غير مميز) مفهومه الجواز في المميز لكن كلام شرح الروض
 وشرح البيهقي صريح بعدم اهلية المميز أيضاً ثم رايت في العباب وشرحه للشارح التصريح بعدم اهلية
 الصبي المميز والعبد للنية أيضاً فراجع سم على حجج والأقرب ما أفهمه كلام ابن حجج من الجواز لأن المميز
 من أهل النية فحيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنيتة لكن عبارة الزيادة قيد الأذرعى عن هو أهل لها
 بأن يكون مسلماً بالغاً قلاً لا صلباً ولوميز أو كافراً كما اعتمد شيخنا الرملى ولا رقيقاً اه أقول يتأمل هذا
 مع قوله مر السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أو لا وقد يجاب بأن ما سبق في صحة التوكيل
 في الدفع ولا يلزم منه التفويض وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر عرش قوله ويصرح
 بهذا الجواب قول شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما في
 أدائها لكن يشترط فيه تعيين المدفوع إليه اه وقوله والصبي أى المميز بدليل قوله مع أنه يصح الخ لظهور أن
 غير المميز لا يصح توكيله فهذا تصريح بعدم اهلية المميز أيضاً بخلاف مفهوم كلام الشارح كأنه عليه سم
 ثم رايت في بعض الهوامش المعتبرة ما نصه قوله وصي غير مميز هكذا في بعض النسخ وكتب عليه سم واعتراض
 عليه بمخالفته بما في شرح العباب وغيره والذي في النسخ المعتمدة وصي مميز لأن الصبي غير أهل للتفويض
 ولوميز كما صرح به غيره اه شيخنا أحمد ثم رايت في نسخة الشارح رحمه الله تعالى وصي مميز وضرب على
 قوله غير اه (لم يتعين لها) أى فله أن يرجع فيه ويدفع بدله رشيدى (قوله باذن المالك) تقدم عن النهاية
 ما يصرح بعدم اشتراطه (قوله وبه يرد) قد يجاب بأن اخذ المستحق الأهل قبض معتبر سم
 (قوله جزم بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملى واعتمده ولده في النهاية كما مر (قوله

بل الذي يتجه أنه لا بد من
 نية المالك أو تفويضها للوكيل
 وبعضهم بأن المستحق لو
 قال للودى أعطه فلانا
 جاز وكان فلان وكيلاً عنه
 وفيه كلام مبسوط يأتي في
 الوكالة ويجوز تفويض
 النية للوكيل الأهل لا كافر
 وصي غير مميز وقن ولو
 أفرز قدرها بنيتها لم يتعين
 لها إلا قبض المستحق لها
 باذن المالك سواء زكاة المال
 والبدن وإنما تعينت الشاة
 المعينة للتضحية لأنه لاحق
 للفقراء ثم في غيرها وهنا
 حق المستحقين شائع في المال
 لأنهم شركاء بقدرها فلم
 ينقطع حقهم إلا بقبض
 معتبر وبه يرد جزم بعضهم
 بأنه لو أفرز قدرها بنيتها
 كفى أخذ المستحق لها

بل يزكى ويهدى الوكيل وينوى لأن قوله ذلك اه يقتضى التوكيل في النية وهذا الذى قاله مقتضى ما في العزيز
 والروضة من أنه لو قال رجل لغيره أدعني فطرتي ففعل أجزأ كما لو قال اقض ديني اه وأقول كلام الشيخين
 هنا يقتضى خلاف ذلك وعبارة الروض ولو دفع إلى الامام بلانية لم تجز نية الامام كالموكل أى لأنه
 لا تجزى نيته عن الموكل حيث دفعها إليه بلانية وله تفويض النية إلى وكيله اه وهو ظاهر في أن
 التوكيل في أداء الزكاة لا يتضمن التوكيل في النية والالتفات أنه لا يجزى نية التوكيل ولم يحتاج لقوله وله
 تفويض النية إلى وكيله فليتأمل قال في شرحه قال المتولى وغيره وتعين نية التوكيل إذا وقع الفرض بماله
 بأن قال له موكله أد زكأتى من مالك لينصرف فعله عنه كما في الحج نيابة فلا يكفي نية الموكل اه (لا كافر وصي
 غير مميز) عبارة شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما في أدائها
 لكن يشترط فيه تعيين المدفوع إليه اه وقوله والصبي أى المميز بدليل قوله مع أنه يصح لظهور أن غير المميز
 لا يصح توكيله فهذا تصريح بعدم اهلية المميز أيضاً بخلاف مفهوم كلام الشارح ثم رايت في العباب وشرحه
 للشارح التصريح بعدم اهلية الصبي المميز والعبد للنية فراجع سم (وبه يرد جزم بعضهم) قد يجاب بأن اخذ
 المستحق الأهل قبض معتبر (بأنه لو أفرز قدرها بنيتها كفى أخذ المستحق لها) عبارة مر في شرحه ولو نوى
 الزكاة مع الأفرار فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك
 أجزأه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويمسكها المستحق لكن
 إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها وافق بذلك شيخنا الشهاب الرملى

من غير أن يدفعها اليه المالك وما يردده ايضا قو لهم لو قال لا خرافة بضم دئي من فلان و هو لك زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم ياذن له في اخذها فقو لهم ثم اخ صريح في (٣٥٠) انه لا يمكن استبداده بقبضها ويوجه بان للمالك بعد النية والعزل ان يعطى من شاء ويحرم من

من غير أن يدفعها اليه الخ) أى وبلا إذنه في الاخذ شدي (قوله حتى ينوي هو) أى المالك (بعد قبضه) أى الآخر (قوله ثم ياذن له في اخذها) قديقال وجه قو لهم ثم ياذن الخ ان قبضه عن دينه صارف للاعتداد به عن الزكاة فاحتيج إلى قبض تقديري بعد ذلك كما ان اخذ الامام عن المكش صارف عن الزكاة بخلاف المستبد بالقبض عن الزكاة لا صارف لقبضه عنها فيجوز ان يكون قو لهم ثم ياذن الخ لما ذكر لا لما افاده رحمه الله تعالى فليتأمل ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله صريح في انه الخ قد تمتع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر اه ولعله إشارة إلى ما ذكر بصري (لا يكفى استبداده) أى استقلال المستحق كرى (قوله فامتنع) أى الاستبعاد (قوله ومن ثم) أى من اجل ان للمالك تلك الولاية (قوله ومن ثم لو انحصر المستحقون) ظاهر العبارة اعتبار النية مع انحصار المستحقين وملكهم فليراجع سم ويدفع التوقف قول الشارح الاتي قلت لان ملكهم (قوله احتمل ان يقال ملكهم) وهو الاقرب لما اشار اليه بتقديمه (قوله بهذا المعين لها) أى بالقدر الذى افرزه المالك للزكاة بنيتها (قوله فان قلت) متفرع على الاحتمال الثانى (قوله بملكهم) أى المحصورين (قوله خروجاً) إلى التنبيه في المغنى الا قوله والا فضل إلى المتن وقوله لكن الحق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله والمقابل إلى المتن (قوله وان لم ينو السلطان) أى او نائبه و (قوله وان تلفت عنده) أى عند السلطان او نائبه نهاية ومعنى (قوله عند الدفع للسلطان) ينبغى انه لو نوى المالك بعد الدفع اليه اجزا إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون باخذه فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم باخذه بعد نيته فليتأمل سم وقوله كما لو عزل المالك الخ على مختار الشهاب الرملى وولده خلافا للشارح قول المتن (لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو المالك بعد الدفع اليه وقبل صرفه وإلا اجزا شرح مروى يمكن ان يوجد ذلك بانه وإن لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا ان استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض المعتد به لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه ويجزى. فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته امكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهى في يد القابض الامام أو المستحق لان النية وهى في يد القابض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعى ما يتمم رطباً وتتم في يده ونوى المالك بعد تتمره في يده ومضى بعد نيته امكان القبض فاقدم انه لا يجزى. وان تتمر في يده يحمل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية

انتمت (قوله صريح في انه) قد تمتع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر (ومن ثم لو انحصر المستحقون) وملكهم فليراجع سم (قوله في المتن فان لم ينو لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو بعد الدفع اليه وقبل صرفه وإلا اجزا اه ويمكن ان يوجه ذلك بانه وان لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا ان استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض المعتد به لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه فاذا مضى بعدها امكان القبض جعل قابضاً ويجزى. فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته امكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهى في يد القابض ثم رفعها القابض للامام أو المستحق لان النية وهى في يد القابض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعى ما يتمم رطباً وتتمر في يده ونوى المالك بعد تتمره في يده ومضى بعد نيته امكان القبض فاقدم انه لا يجزى. وإن تتمر في يده يحمل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة (قوله عند الدفع) يحتمل ان يجزى. نية المالك بعد الدفع له وقبل صرفه او معه كالوكيل وقدي نظر فيه بانه ليس نائباً للمالك وان قيل انه نائب المستحق فليتأمل (قوله في المتن لم يجز) ينبغى انه لو نوى المالك بعد الدفع اليه اجزا

شام وتجاوز استبداد المستحق يقطع هذه الولاية فامتنع ومن ثم لو انحصر المستحقون انحصاراً يقتضى ملكهم لها القبض كما ياتى في قسم الصدقات احتمل أن يقال ان ملكهم تعلق بهذا المعين لها وحينئذ ينقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبعاد بقبضه واحتمل ان يقال هم كغيرهم في أن حقهم انما هو متعلق بعين المال مشاعاً فيه على ما ياتى وذلك لا ينقطع الا بقبض صحيح فان قلت لم تنقطع ولاية المالك بملكهم قلت لان ملكهم انما هو في عموم المال مشاعاً كما تقرر ولا في خصوص هذا المعين لجواز للمالك التصرف فيه والاخراج من غيره كما هو مقتضى القياس في ان احد الشريكين لو عين لشريكه قدر حقه من المشترك او غيره لم يتعين بمجرد الافراز والتعيين فنامله وياتى اول الدعاوى انه لا ظفر في الزكاة ولو وكل في اخراج فطرته او التضحية عنه انعزل بخروج وقتها على ما يحسن الا ذرعى وقال انه مقتضى القواعد الاصولية (والا فضل أن ينوى الوكيل عند التفريق ايضاً) خروجاً من مقابل الاصح المذكور (ولو دفع الى السلطان) او نائبه كالساعى (كفت النية عنده) أى عند الدفع اليه

وان لم ينو السلطان عند الصرف لانه نائب المستحقين فالدفع اليه كالدفع اليهم ولهذا اجزأت وان تلفت عنده بخلاف الوكيل السابقة والا فضل للامام ان ينوى عند التفرقة ايضاً (فان لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان او نائبه (لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان)

من غير إذن له في النية لما تقرر انه نائبهم والمقابل قوى جدا فقد نص عليه في الأم وقطع به كثير وزاكن الحق انه ضعيف من حيث المعنى فلا
اعتراض عليه (والاصح انه يلزم السلطان النية) عند الاخذ (إذا اخذ زكاة الممتنع) من ادائها (٣٥١) نيابة عنه بناء على الاكتفاء بها

منه المذكورة في قوله (و)
الاصح (ان نيته) اي السلطان
(تكفي) عن نية الممتنع باطنا
لانه لما قهر قام غيره مقامه في
التفرقة فكذا في وجوب
النية وفي الاكتفاء بها كولي
المحجور نعم لو نوى عند
الاخذ منه قهرا كفي وبرى
باطنا وظهر او تسميته بمتنعا
باعتبار ما كان لوال امتناعه
بنيته اما ظاهرا بمعنى انه
لا يطالب بها ثانيا في كفي
جزما (تنبيه) افي شارح
الارشاد الكمال الرداد
فيمن يعطى الامام او نائبه
المكس بنية الزكاة فقال
لا يجزى ذلك ابداء ولا يبرأ
عن الزكاة بل هي واجبة بحالها
لان الامام إنما يأخذ ذلك
منهم في مقابلة قيامه بمد
الثغور ومنع القطاع
والمخلصين عنهم وعن
اموالهم وقد اوقع جمع من
ينسب الي الفقهاء وهم
باسم الجمل احق اهل
الزكاة وخصوصا لهم في
ذلك فضلا واضلوا اه
ومر ذلك بزيادة وفصل
غيره بعد ذكر مقدمة اشار
اليها السبكي وهي ان قبض
الامام للزكاة هل هو بمحض
الولاية اذ لا يتوقف على
توكيل المستحقين له او
بحالة بين الولاية انحصار
والوكالة فله نظر عليهم

السابقة مر اه سم (قوله من غير إذن له الخ) أي فلو إذن له في النية جاز كغيره نهاية ومعنى عبارة سم قوله من
غير إذن الخ مفهومه الاجزاء إذا إذن له في النية ونوى اه (قوله والمقابل قوى الخ) فلو عبر بالاصح
كافي الروضة كان أولى معنى (قوله فلا اعتراض) لو اراد بعدم صحة تعبير المصنف بالصحيح فظاهر
او بعدم حسنة فلا (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوي والمتولى لا عند الصرف إلى
المستحقين كما بحثه ابن الاستاذ وجزم به القمولى انتهى وما بحثه ابن الاستاذ وجزم به القمولى هو ما اعتمده
شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله المذكور في قوله الخ) اشار به الى انه كان الانسب تقديم المسئلة الثانية على
الاولى عبارة المعنى ولو قدم المصنف المسئلة الثانية على الاولى كان أولى لان الوجهين في اللزوم مبنيان على
الوجهين في الاكتفاء اه قول المتن (وان نيته تكفي) وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة نهاية ومعنى اي
او بينهما اخذا عما تقدم وما يأتي عن غش قاله عش ومحل اكتفاء نية السلطان علم المالك بنيته فان شك
فيها لم يبرأ لان الاصل عدم النية اه (قوله نعم لو نوى) اي الممتنع سم (قوله عند الاخذ منه الخ) وكذا لو
نوى بعد اخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين او بعد اخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض غش
وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله باعتبار ما كان) اي باعتبار ما سبق له من الامتناع ولا لا فقد صار بنيته غير
ممتنع فلو لم ينو الامام ولا الماخوذ منه لم يبرأ باطنا وكذا ظاهر اعلى الاصح معنى زاد النهاية ويجب رد الماخوذ
إن كان باقيا وبدله إن كان نالفا اه قال عش قوله مر ويجب رد الماخوذ الخ اي علي من المال في يده من
المال في يده من امام او مستحق لكن للامام طريق إلى إسقاط الوجوب بان ينوى قبل التفرقة اه (قوله
المكس) ومثله المصادرة بصري (قوله فقال الخ) عطف على قوله افي الخ عطف مفصل على مجمل (قوله
إنما يأخذ ذلك منهم الخ) هذا الحصر ظاهر المنع (قوله اهل الزكاة) مفعول اوقع (قوله في ذلك) تنازع فيه
قوله اوقع قوله لرخصه او الاشارة لنية الزكاة من المكس واعتقاد براءة الذمة عن الزكاة بذلك (قوله انتهى)
اي قول الكمال الرداد (قوله ومر ذلك) اي في باب زكاة النبات (قوله وفصل غيره) اي غير الكمال (قوله
وهي) اي المقدمة (قوله فقال الخ) عطف على قوله فصل غيره الخ عطف مفصل على مجمل
(قوله إن لم يعلم الخ) اي من يعطى الامام المكس و (قوله اي في ظنه) اي المعطى (قوله
فهو الخ) اي قصد الامام الغصب (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يدفع ايضا ما يقال تايدا
للأجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا اكتفاء بقصد

إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فان قبضه من يد
السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم بأخذه بعد نيته فليتامل (قوله من غير إذن له الخ) مفهومه
الاجزاء إذا إذن له في النية ونوى وحينئذ فيحتمل انه وكيل المالك في الدفع إلى المستحق فلا يبرأ المالك قبل
الدفع للمستحق إذ لا يظهر صحة كونه نائب المالك ونائب المستحق ايضا حتى يصح قبضه ويحتمل خلافه (قوله
عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوي والمتولى لا عند الصرف إلى المستحقين كما بحثه ابن الاستاذ
وجزم به القمولى اه وما بحثه ابن الاستاذ وجزم به القمولى هو ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملي وكتب
بها مش شرح الروض انه القياس لانهم نزلوا السلطان في الممتنع منزله ولذا صحت نيته عند الاخذ فتصح عند
الصرف ايضا (قوله نيابة عنه) قد يؤخذ منه امتناع نقلها عن الامام في هذه الحالة وانه يفرق بالنيابة لا
بالو لا يقره وهو ظاهر إن لم ينو الا عند الصرف فان نوى عند الاخذ ففيه نظر فليحذر (قوله في المتن والاصح
ان نيته تكفي) وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة كما قاله جمع وهو المعتمد شرح مر (قوله قام غيره مقامه)
يفيد ان السلطان نائب المالك حينئذ (قوله نعم لو نوى) اي الممتنع (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يدفع
ايضا ما يقال تايدا للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا
اكتفاء بقصد الدافع كما هو ظاهر (قوله وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة

دون نظر ولي التيمم وفوق نظر الوكيل أي والظاهر الثاني فقال ان لم يعلم الامام بنية الزكاة فالتجته عدم الاجزاء لانه
غاصب اي في ظنه فهو صارف لفعله عن كونه قبضا لزكاة فاستحال وقوعه زكاة وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة

الدافع كما هو ظاهر سم (قوله إنما هو إذا كان) أي المدفوع إليه (المستحق الخ) تصريح بالفرق بين الامام والمستحق فحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة إذا نواها الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه سم وافر البصري عبارة عن ونقل عن افتاء الشهاب الرمي الى الاجزاء اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله ايضا عن الزياي اه وتقدم عن شيخنا انه لو دفع المكس مثلا بنية الزكاة اجزاء على المعتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فقير او نحوه من المستحقين خلافا لما افق به الكمال الراد في شرح الارشاد من أنه لا يجزى ذلك أبداه وعبارة الشوبري ولو نوى لدافع الزكاة والاخذ غيرها كصدقة تطوع او هدية او غيرهما فالعبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام او نائبه ضرر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرمايا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد اه (قوله انتهي) اي قول الغير (وانما يتجه ما استظهره) قديو يدا ما استظهره ظاهر ماسبق من قول الشارح وان قال اخذها وانفقها في الفسق ومن قوله لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جازر اي في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تامل فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ما عدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام يتجه الاجزاء لان النية عند الدفع اليه او بعده بمنزلة النية عند الافراز فاذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت الموقوع سواء كان الواسطة المدفوع اليه من يصح قبضه او لا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة ليتمكن من صرفها مصرفها ام لا ومال اليه مر اخذها من اطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة فيه نظرو قديو يد الثاني اجزاء المدفع الى الامام الجائر وان علم انه يصرفها في الفسق وقديو يفرق بانه مع العلم متمكن من صرفها مصرفها وقدير تدع عن تضيعها والتقصير منه بعلمه بالحال لا من المالك ولا كذلك مانحن فيه فليتأمل سم ويبقى انما اعتماد السيد عمر البصري الثاني الذي مال اليه الجمل الرمي من عدم اشتراط علم الامام بكون المدفوع اليه زكاة (ان اخذها الامام باسم الزكاة وينبغي ان يكون حالة الاطلاق كذلك فالمانع قصد نحو الغصب وان يقرن القصد المذكور بالقبض فلو تقدم لم يضر فليتأمل ثم ما اقتضاه كلام القائل المذكور من التفريق بين اعلام الامام وغيره محل تامل فينبغي ان يناط الحكم بقصد نحو الغصب وعدمه لان الايصال الى الامام يجزى وان علم منه انه يصرفها في غير مصارفها كما تقدم فما فائدة اعلامه وانما اشترطنا انتفاء القصد المذكور لغرض تصحيح القبض فتأمله حق التامل بصري وتقدم عن الشوبري ما يوافقه والاقرب ان حاله جهل حال الامام حين الاخذ هل قصد نحو الغصب او الزكاة او اطلق كحالة اطلاق الامام اذا اصل عدم الصارف عن صحة القبض مع قولهم ان الايصال الى الامام يجزى وان الدفع له مبرى وان قال اخذها منك وانفقها في الفسق وان دفع زكاة الظاهر الى الامام افضل وان كان جائرا في الزكاة وحمل ماذ كر على ما اذا اخذها باسم الزكاة وقصد هافي غاية البعد كما اشار اليه سم والله اعلم (الا يصرف القابض) اي الامام او نائبه بخلاف المستحق فلا يضر صرفه كما تقدم (قوله ان لم نفوض هي) اي الزكاة وامرهما من طرف الامام (قوله عن غائب) اي عن ماله (قوله والاول

انما هو اذا كان المستحق لبلوغ الحق محله واما الامام فلا بد في الاجزاء من علمه بجهة ماله عليه ولاية والا لكان المالك هو الجاني المقصرون اعلم بها احتمال عدم الاجزاء ايضا واحتمل الاجزاء وهو ظاهر اه ملخصا وانما الذي يتجه ما استظهره ان اخذها الامام باسم الزكاة لا بقصد نحو الغصب لانه بقصد هذا صار فلفعله عن ان يكون قبض زكاة وشرط وقوعها زكاة الا يصرف القابض ففعله لغيرها لانه حينئذ يقبضها عن جهة اخرى فيستميل وقوعها في هذه الحالة زكاة ووقع للاستوى وغيره ان للقاضي اي ان لم نفوض هي لغيره والالم يكن له نظر فيها اخراجها عن غائب ورد بانها انما يجب بالتمكن وتمكن الغائب مشكوك فيه ومن ثم جزم جمع بمنع اخراجها قيل والاول ظاهر ويكون تمكن القاضي كتمكن المالك ويمكن جهل الثاني على من علم عدم تمكنه ولم يمض زمن يتمكن فيه بعد اه

انما هو اذا كان المستحق البلوغ الحق محله) تصريح بالفرق بين الامام والمستحق فحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة اذا نواها الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه سم (قوله انتهي) اي قول الغير (وانما يتجه ما استظهره) قديو يدا ما استظهره ظاهر ماسبق من قول الشارح وان قال اخذها وانفقها في الفسق ومن قوله لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جازر اي في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تامل فليتأمل (قوله ان اخذها الامام باسم الزكاة) بهذا يندفع ان يرد على عدم الاجزاء قوله السابق وان قال اخذها وانفقها في الفسق لانه في هذا اخذها باسم الزكاة لكن قصد مع ذلك ان يصرفها في غير مصرفها وما هنا فيما اخذها لا باسم الزكاة فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ما عدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام

ويرد بأن للقاضي نقلا فيحتمل أنه استأذن قاضيا آخر فيه كإبائي وزعم أن تمكنه (٣٥٣) المالك ليس في عمله لأن الوجوب إنما

يتعلق بتمكن المالك لا غير
ونياته عنه إنما هي بعد
الوجوب عليه وحينئذ فلا
فائدة للحمل المذكور لأن
الملاحظ الشك في الوجوب
ومادام غائبا الشك موجود
وهذا يندفع اعتقاد جمع
الاول وتوجيه بعضهم له
بأن الاصل عدم المانع
ووجه اندفاعه أن هذا
الاصلا لا يكفي في ذلك لأن
النيابة عن المالك على خلاف
الاصلا فلا بد من تحقق
سببها ولم يوجد مع احتمال
أنه استأذن قاضيا آخر في نقلا
او اخرجها او قدم من يراه
(فصل) في التعجيل
وتوابعه (لا يصح تعجيل
الزكاة) العينية (على ملك
النصاب) كما إذا ملك مائة
فأدى خمسة لتكون زكاة
إذا تم مائتين وحال الحول
لفقد سبب الوجوب فأشبهه
تقديم اداء كفارة بين عليهما
أما غير العينية كان اشترى
للتجارة عرضا قيمته مائة
فعجل عن مائتين أو أربعمائة
مثلا وحال الحول وهو
يساويهما فيجزئهما لما مر
أن النصاب في زكاة التجارة
معتبر بآخر الحول وكانهم
اغفروا له تردد النية إذ
الاصلا عدم الزيادة
لضرورة التعجيل وإلا لم
يجز تعجيل اصلا لأنه
لا يدرى ما حاله عند آخر
الحول وهذا اندفع مالم يسبكي
هنا ولو ملك مائة وعشرين

الخ) أي موقوف للاسنوي وغيره والثاني ما رده ذلك كردى (قوله ويرد الخ) أي ما قيل (قوله
فيحتمل أنه) أي الغائب و (قوله فيه) أي في نقل زكاة ماله الغائب (قوله أن تمكنه) أي القاضي (قوله
ونياته عنه) أي نيابة القاضي عن الغائب (قوله وحينئذ) أي حين أن الوجوب إنما يتعلق الخ (قوله
لأن الملاحظ) أي ملحظ رد موقوف للاسنوي (قوله وبهذا) أي بقوله لأن الملاحظ الخ (قوله
وتوجيه بعضهم الخ) عطف على قوله اعتماد جمع الخ (قوله عدم المانع) أي عن الوجوب (قوله في
ذلك) أي في جواز إخراج القاضي الزكاة عن الغائب (قوله من تحقق سببها) وهو الوجوب (قوله
أو إخراجها) أي في غير محل المال ولعل أو بمعنى بل (قوله من يراه) أي النقل
(فصل في التعجيل وتوابعه) (قوله في التعجيل) أي في بيان جواز عدمه وقد منع الامام مالك رضي الله
تعالى عنه صحته وتبعه ابن المنذر وابن خزيمة من أئمتنا (قوله وتوابعه) أي من حكم الاسترداد ومن حكم
الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد ومن ثم أنه لا يضرب غاؤه ما هو من أن الزكاة تتعلق بالمال لتعلق شركة
بجزمي قول الماتن (لا يصح تعجيل الزكاة) أي في مال حولي نهاية ومعنى (قوله العينية) إلى قول الماتن ويجوز في
النهاية لإقوله أي وقد ألى ثم وقوله ولما ظهر إلى جزم وكذا في المعنى لإقوله وكانهم إلى ولو ملك (قوله العينية)
سيد كر محترزه قال سم أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على تمام الحول إذ ما دون
النصاب لا يجري في الحول اه (قوله إذا تم) أي المال سم (قوله مائتين) خبر تم على تضمينه معنى
الصيرورة (قوله لفقد الخ) أي واتفق ذلك فإنه لا يجوز له لفقد سبب وجوبها وهو المال الزكوي ومعنى ونهاية
(قوله عليها) أي اليمن (قوله كان اشترى للتجارة عرضا قيمته مائة فعجل عن مائتين الخ) هل يشترط هنا في
التجارة أن يغلب على ظنه أنه يبلغ النصاب في آخر الحول أخذ ما يأتي عن البحر في الحبوب والثمار كأنقله
صاحب المغنى والنهاية عنه وأقره ما لا يفرق بتيسر العلم بذلك فيما سياتي بخلاف ما هنا لأنه يتعسر معرفة
القيم في آخر الحول محل تأمل بصرى وقضية إطلاقهم الثاني بل تعليلهم فيما سياتي بإمكان معرفة القدر تخمينيا
يشير إلى الفرق المذكور (قوله وأربعمائة الخ) عبارة النهاية والمعنى أو قيمته مائتان فعجل زكاة أربعمائة
وحال الحول وهو يساوي ذلك أجزأه اه (قوله يساويهما) ليتأمل في إرجاع الضمير بصرى ويمكن أن يقال
أن الضمير للنصابين المتقدمين على سبيل التوزيع أي يساوي نصاب المائتين في الصورة الاولى ونصاب
أربعمائة في الثانية (قوله تردد النية) أي التردد في النية عش (قوله إذا اصل الخ) علة للتردد و (قوله
لضرورة التعجيل) علة للاغتفار رشدي (قوله ولا الخ) وأن لم يغتفر والتردد في النية (قوله اصلا) أي لا في
النية ولا في غير ما قبل النصاب ولا بعده (قوله ما حاله) أي المال من حيث القيمة (قوله وبهذا) أي بقوله
وكانهم اغفروا الخ (قوله ولو ملك مائة الخ) ولو ملك خمسا من الابل فعجل شاتين فبلغت بالتوالد عشر
لم يجزئ ما عجل عن النصاب الذي كمل لأن لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فأشبهه ما لو أخرج زكاة
أربعمائة وهو لا يملك إلا مائتين مغنى ونهاية (قوله أي وقدميز الخ) كان مراده أنه ميز واجب النصاب
الكامل عند الإخراج وواجب الذي كمل بعد وقبل الحول بالخرجة وإلا لم يجز عن واحد منهما للمساياتي في

يتجه الأجزاء لأن النية عند الدفع إليه أو بعده بمنزلة النية عند الإقرار فإذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت
الموقع سواء كان الواسطة المدفوع إليه عن يصح قبضه أولا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة
ليتمكن من صرفها مصرفها أم لا وما إلى مر أخذا من إطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع إليه بجهة
الزكاة فيه نظر وقد يؤيد الثاني أجزاء الدفع إلى الامام الجائر وأن علم أنه يصرفها في الفسق وقد
يفرق بانه مع العلم متمكن من صرفها مصرفها وقد يرتدع عن تضييعها والتقصير منه بعلمه الحال
لا من المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل (قوله فيحتمل أنه) أي المالك

(فصل في التعجيل وتوابعه) (قوله العينية) أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على
تمام الحول إذ ما دون النصاب لا يجزئ في الحول (قوله إذا تم) أي المال (قوله وقدميز) كان مراده أنه

تجزى المعجلة عن النصاب الذي كمل الآن كافي الروضة وغيره من الأثرين وقيل تجزى لأن النتائج آخر الحول كما وجود أوله وظهور وجهه وكونه قياس ما قبله جزم به الحاوي (٣٥٤) ومن تبعه لكن يوافق الأول قول الروضة والمجموع لو عجل شاة عن أربعين ثم هلك

الامهات لم تجزى المعجل عن السخال (ويجوز) التعجيل للمالك دون نحو الولي (قبل) تمام (الحول) وبعد انعقاده بان يملك النصاب في غير التجارة وتوجد بينهما مقارنة لا ول تصرف وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس فيه قبل الحول ولوجوبها بسببين الحول والنصاب فجاز تقديم على أحدهما كتقديم كفارة العين على الخنث (ولا تعجل لعامين) فأكبر (في الأصح) وإن نازع فيه الاسنوي وأطال لأن زكاة السنة الثانية لم ينعقد حولها فكان كالتعجيل قبل كمال النصاب ورواية أنه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين مرسله او منقطعة مع احتمالها أنه تسلف منه صدقة عامين مرتين أو صدقة مائتين لكل واحد حول منفرد وإذا عجل لعامين اجزاء ما يقع عن الاول وقيد السبكي بما إذا ميز واجب كل سنة لأن المجزى شاة معينة لا مشاعة ولا مبهة (وله تعجيل الفطرة من أول شهر رمضان) للاتفاق على جوازه بيمينين فالحق بهما البقية إذا فارق ولوجوبها بسببين الصوم

قوله وقيد السبكي الخ سم (قوله قياس ما قبله) هو قوله كان اشترى للتجارة الخ (قوله أو عجل شاة عن الاربعين الخ) أي سم ولدت أربعين ثم هلك الخ نهاية (قوله لم يجز المعجل عن السخال) أي لأنه عجل الزكاة عن غيرها نهاية ومعنى (قوله التعجيل) إلى قوله وقيد السبكي في النهاية إلا لفظة نحو وقوله وتوجد إلى وذلك وقوله مرسله او منقطعة (قوله دون نحو الولي) أي كالمالك غبارة النهاية والاياعاب ومحل ذلك في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه سواء الفطرة وغيره انعم ان عجل من ماله جاز فيما يظهر اه قال ع ش ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لأنه انما يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج اه (قوله وبعد انعقاده) إلى قول المتن وله تعجيل الخ في المغنى لا قوله بان يملك إلى ذلك وقوله او منقطعة (قوله وتوجد نيتهما) أي نية التجارة (قوله وإن نازع فيه الاسنوي الخ) أي بان العراقيين وجمهور الخراسانيين إلا البغوي على الاجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وان الرافعي قد حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال أي الاسنوي ولم اظفر باحد صح المنع إلا البغوي بعد الفحص الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة اسنى زاد النهاية ويرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه (قوله تسلف) أي تعجل حفي (قوله صدقة عامين) يجوز تدوين صدقة وإضافتها والاول اقرب للجواب بقوله مع احتمال الخ كافي البرماوى بجري أقول على الاول لا مستند فيه للاسنوي حتى يحتاج إلى الجواب عنه فتعين الثاني (قوله وإذا عجل لعامين الخ) أي فأكبر معنى (قوله اجزاء ما يقع عن الاول) أي اجزائه ما يخص الاول والباقي يسرده بجري (قوله وقيد السبكي الخ) وفاقا لاياعاب والاسنى والمغنى عبارة الاولين لكن قيده الاسنى والأذرى كالسبكي بما إذا ميز حصة كل عام ولا فينبغي عدم الاجزاء لأن المجزى عن خمسين شاة مثلا شاة معينة الخ وايداهما بقول البحر لو اخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا اه وخلافا للنهاية عبارته اجزاء عن الاول مطلقا دون غيره سواء في ذلك اكان قدمه من حصة كل عام ام لا كما اقتضاه كلام اصحاب خلافا للسبكي والاسنوي ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو اخرج الخ ظاهر اه قال ع ش وهو انه في مسئلة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزى وما لا يجزى بما ليس عبادة أصلا فلم يصلح معارضا لما نواه اه ومال إليه سم فقال وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من انه لا فرق فيستراد المالك لإحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمنجبه الاول اه قول المتن (وله تعجيل الفطرة) يشعر بان التأخير الفضل وهو ظاهر خروجا من خلاف من منعه ع ش (قوله من أول شهر رمضان) أي من أول ليلة منه نهاية ومعنى (قوله للاتفاق) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله للاتفاق على جوازه) ان كان المراد به الاجماع فواضح او الاتفاق مع الخصم كما هو المتبادر أي وصرح النهاية والمغنى فهو دليل إلزامي وليس فيه كبير جدوى فليتأمل بصري (قوله فالحق بهما البقية الخ) أي قياسا بجامع إخراجها في جزء منه نهاية ومعنى (قوله الصوم) أي رمضان نهاية (قوله والفطر) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على حج ما حاصله ان السبب الاول القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الاخير ع ش (قوله ينافيه) أي قوله الصوم والمراد به جميع شهر رمضان (قوله ان الموجب) أي السبب الاول (قوله كما مر) أي في الفطرة (قوله لا أوله) أي أول الصوم (قوله ما ذكر) أي قوله الصوم (قوله قلت لا ينافيه الخ) قد

ميز واجب النصاب الكامل عند الإخراج وواجب الذي كمل به وقيل الحول بالخرجة وإلا لم يجز عن واحد منهما لما سيأتى في قوله وقيد السبكي الخ (قوله وقيد السبكي بما إذا ميز الخ) وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من انه لا فرق فيستراد المالك لإحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمنجبه الاول فان عجل الاكثر من عام اجزاء عن الاول وان لم يميز حصة كل عام والفرق بين هذا وفي البحر انه لو اخرج من عليه خمسة

والفطر وقد وجد أحدهما فان قلت ينافيه أن الموجب آخر جزء من الصوم كما مر لا أوله خلافا لما يوهمه ما ذكر يقال قلت لا ينافيه لأن آخر الجزء إنما أسند إليه الوجوب لتحقيق وجود الكل به وهذا لا ينافي أن أوله أول ذلك السبب والحاصل أنهم نظروا

يقال لو تم ما أفاده رحمه الله تعالى لم تجب فطرة من حدث قبل الغروب من ولد أو عبد لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذ السبب على ما قرره مجموع رمضان وأول جزء من الفطر وبانتفاء الجزء ينتفي النكاح وليس كذلك فبين أن السببية منحصر في الجزء الأخير وأن المناقضة محقة فليتامل بصري وتقدم انقاعن عرش عن سم ما يدفع المناقضة بحمل كلام الشارح عليه (قوله إلى الآخر) و (قوله إلى الأول) أي من أجزاء رمضان و (قوله لتحقق الوجوب الخ) أي تحقق السبب الأول للوجوب (قوله أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة للتعجيل الخ) متعلق بنظر واعلى النسبتين قاله السكردي ويظهر أنه متعلق بنظر وإلى الأول بالنسبة لكونه الخ فقط وان المراد بالتعجيل المذكور التعجيل الممتنع الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الأول وقول السكردي قوله بالتقديم على السبب كله أي التقديم على مجموع السبب وان تأخر عن واحد من أجزائه ويلزمه استدراك لفظة حقيقة ولفظة كله قول الماتن (منعه قبله) أي منع التعجيل قبل رمضان نهاية ومعنى (قوله لأنه تقديم على السببين) أي وكل حق مالي تعلق بسببين يجوز تقديمه على أحدهما لأعليهما فان كان له ثلاثة أسباب لم يجز تقديمه على اثنين منهما كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره إيعاب (قوله لان وجوبها) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى إلا قوله إلى الماتن (قوله لان وجوبها الخ) وأيضا لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخميناً معنى ونهاية (قوله وقبل الظهور الخ) أي وإخراجها قبل الخ قول الماتن (ويجوز بعدها) ولو أخرج من عنب لا يترتب أو رطب لا يتمم أجزاء قطعاً إذ لا تعجيل نهاية ومعنى (قوله ولو قبل الجفاف الخ) لا ولي إسقاط ولو عبارة المعنى والنهاية أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية إذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قاله في البحر لمعرفة قدره تخميناً ولأن الوجوب قد أثبت إلا أن الإخراج لا يجب وهذا تعجيل على وجوب الإخراج لا على أصل الوجوب فهو أولى بالإخراج من تعجيل الزكاة قبل الحول اهـ (قوله ولو قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب الذين أراد الإخراج عنهم لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب والعنب قبل جفافه لا يجزى وإن جف وتحقق أن المخرج يساوى الواجب أو يزيد عليه عرش وقوله لما تقدم الخ أي في النهاية خلافاً للشارح هناك بل قوله هنا ثم إن بان نقص الخ ظاهر في كون الإخراج من نفس الثمر والحب عبارة تم قال في العباب ويجوز تعجيل زكاة المعسر بعد وجوبها إن غلب على ظنه حصول نصاب منه اهـ قال الشارح في شرحه وعبر الرافعي بالمعرفة والمراد بها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم يمتنع التعجيل قبل بدو الصلاح والاشتداد لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا ظناً انتهى اهـ (وقوله بل بعضهم الخ) أي كشيخ الإسلام في شرح الروض (قوله فهي تبرع) يتأمل سم عبارة البصري فديقال لم يأتني فيه التفصيل الاتي في استرداد المعجل فليتامل اهـ (قوله فلو مات) أي المالك عباب (قوله أو بيع) يعنى خرج عن ملكه نهاية وإيعاب (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمعنى فقال والمراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفاً بصفة الوجوب لأن الأهلية ثبتت بالسلام والحرية ولا يلزم من وصفه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه اهـ (قوله الوجوب المراد) وهو وجوب الزكاة

دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع النكاح تطوعاً ظاهر مر (قوله في الماتن ويجوز بعدها) والثاني لا يجوز للجهل بالقدر ولو أخرج من عنب لا يترتب أو رطب لا يتمم أجزاء قطعاً إذ لا تعجيل شرح مر (قوله ويجوز التعجيل) قد يقال قضية أن الوجوب بسبب واحد هو البدو والاشتداد أن الإخراج بعدها إخراج بعد الوجوب وليس تعجيلاً فهلا قدر الإخراج بعد التعجيل كما هو قضية الماتن ثم رايت الأسنوي قال لأن الوجوب قد ثبت إلا أن الإخراج لا يجب والمراد بثبوت الوجوب تعلق حق الفقراء ومشاركتهم للمالك لا الخطاب بأخراجه فلذلك كان الإخراج في هذه الحالة تعجيلاً اهـ (قوله ويجوز بعدها) قال في العباب إن غلب على ظنه حصول نصاب منه قال في شرحه ذكره في البحر وكذا الرافعي في أثناء الاستدلال وعبر بالمعرفة والمراد بها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم الخ (قوله فهي تبرع) يتأمل

عليه كرى (قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتناع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه فيثبت غطف قوله وبقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) اى الوجوب (قوله نعم) الى قوله انتهى فى النهاية والمغنى الا قوله قيل (قوله يشترط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فمعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان اصحهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت مخاض جال الاخراج لاجل الوجوب وهو الاصح كما مر شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فمعجل ابن لبون اى واما لو اراد تعجيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم ياخذ جبرانا وجب قبولاها واذا وجدت بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لانه بدفعها وقعت الموقعة وهو متبرع وان زاد دفعها وطلب الجبر ان فيمنع ان لا يصح لانه لا حاجة الى التعجيل وتغريم الجبر ان للمستحقين وبتقدير الصحة فلو وجدت بنت المخاض اخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبر ان للمستحقين ام لا فيه نظروا لا يبعد الوجوب اه (قوله ان لا يتغير الواجب) اى صفة نهية (قوله وبلغت ستا وثلاثين الخ) اى بالى اخر جها رشيدى عبارة سم اى بها كما فى الروض او بغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فتأمل اه اى كما يأتى آنفا فى الحاشية (قوله لم تجز تلك) اى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم اخراج بنت لبون لاننا نمانع من المخرج كالباقى اذا وقع محسوبا عن الزكاة ولا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا نجد يد لبنت المخاض لوقوعها وقعتها بزيادة الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لزمت اخراج بنت لبون كما هو ظاهر اه قال الرشيدى قوله لم يلزم اخراج بنت لبون اى لنقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ستا وثلاثين اه (قوله وان صارت بنت لبون الخ) يتجه ان محل ما ذكر من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حينئذ عن الزكاة اخذنا من الحاشية السابقة فى الفصل الذى قبله على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان سم على حج اه ع ش (قوله بل يستردها) اى ان كانت باقية رشيدى (قوله او يعطى الخ) عطف على يستردها (قوله قيل ولا ترد هذه على المتن) هذه الخ) حاعله ليس معنى قول المصنف وشرح اجزاء الخ انه كلما وجد البقاء وجد الاجزاء حتى يرد عليه ذلك لان وجود الشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود المشروط وهو الاجزاء بل معناه انه شرط له فليكن له شرط اخر كرى قول المتن (وكون القابض فى اخر الحول) اى او عند دخول شوال كرى قول المتن (فى اخر الحول مستحقا) اى وإن خرج الاستحقاق فى اثنا عشر ع ش (قوله وفيما مر) اى انفا (قوله

وهو يستلزم أن المراد باهلية الوجوب هنا دوام شروطه ومنها عدم ردة متصلة بالموت إلى آخر الحول نعم يشترط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب وإلا كان عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت وبلغت ستا وثلاثين قبل الحول لم تجزى. تلك وإن صارت بنت لبون بل يشتردها ويعيدها أو يعطى غيرها قيل ولا ترد هذه على المتن لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اه وأحسن منه حمل المتن على ما إذا لم يتغير الواجب لأنه الغالب وهذه تغير فيها فلم ترد لذلك (وكون القابض فى آخر الحول) المراد به هنا وفيما مر وقت الوجوب

(قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتناع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه فيثبت غطف قوله وبقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله نعم يشترط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا فيها بنت مخاض فمعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان اصحهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت مخاض حال الاخراج لاجل الوجوب وهو الاصح كما مر شرح مر (قوله فتوالدت وبلغت ستا وثلاثين) اى بهما كما فى الروض وبغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فتأمل (قوله لم تجزى تلك الخ) قال فى الروض ان كانت باقية ثم قال فى الروض وشرحه وان بلغت لم يلزم اخراج لبنت لبون لاننا نمانع من المخرج كالباقى اذا وقع محسوبا عن الزكاة ولا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا نجد يد لبنت المخاض لوقوعها وقعتها بزيادة الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لزمت اخراج بنت لبون كما هو ظاهر (تنبيه) يتجه ان محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حينئذ عن الزكاة اخذنا من الحاشية السابقة فى الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان مر (قوله فى المتن وكون القابض فى اخر الحول مستحقا)

الشامل لنحو بدو الصلاح. اثره لان الحول اغلب من غيره (مستحقا) فلوزال استحقاقه كان (٣٥٧) كان المال والالاخذ اخر الحول بغير

بلده أو مات أو ارتد حينئذ
لم يجزىء المعجل لخروجه
عن الاهلية عند الوجوب
(وقيل ان خرج) القابض
(عن الاستحقاق في اثناء
الحول) بنحو ردة وعاد
في آخره (لم يجزه) أى
المعجل المالك كما لو لم يكن
عند الاخذ مستحقا ثم
استحق اخره والاصح
الاجزاء اكتفاء بالاهلية
فما ذكر وفارقت تلك
بأنه لا تعدى هنا حال الاخذ
بخلافه ثم وقضية المتن
وغيره اشتراط تحقق
أهليته عند الوجوب فلو
شك في حياته او احتياجه
حينئذ لم يجزىء. واعتمده
جميع متأخرون وفرضه
بعضهم فسيما اذا علمت
غيبته وقت الوجوب
وشك في حياته ثم حكى
فيه وجهين وان الرويانى
رجح الاجزاء وبه أفق
الحناطى ثم فرع ذلك على
الضعيف انه يجوز النقل
وفرضه المذكور غير صحيح
لانه اذا بنى على منع النقل
لا يحتاج مع علم الغيبة حال
الوجوب الى الشك في
حياته بل وان علمت ولان
الذى صرح به غيره ان
المالوردي والرويانى انما
ذكر الوجهين فسيما اذا
تحقق موت الاخذ وشك
في تقدمه على الوجوب
وبان الحناطى انما فرض
افتاده في الشك المجرد

الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك أى فكان
المناسب ان يقول لنحو الجفاف (قوله فلوزال الخ) أى قبل اخر الحول نهاية (قوله) كان المال والالاخذ
اخر الحول بغير بلده) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة بها وقد يفهم انه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في اخر الحول
أى ولو بالاستصحاب فلو غاب عند اخر الحول وقبله ولم يعلم حياته او احتياجه اجزاه المعجل كما في فتاوى
الحناطى وهو اقرب الوجهين في البحرين ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فان
المدفوع يجزىء عن الزكاة كما اعتمده الشهاب الرملى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال
عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين اهـ أى ومحل قولهم لا بد من إخراج الزكاة لفقره بلد حوّلان
الحول في غير المعجلة حقاً وفي سبب بعد ذكر مثل ذلك عن الشهاب الرملى وهل يجزى ذلك في البدن في الفطرة
حتى لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر اجزأ أولاً ولا بد من الإخراج ثانياً فيه نظر اهـ قال
عشره والا قرب الاول للعلّة المذكورة في كلام الشارح مر فان قضيتها انه لا فرق بين زكاة المال والبدن
اهـ اقول ويأتى عن الاسنى والنهاية ما يصرح بها (قوله اومات) أى ولو معسر انما هو معنى (قوله حينئذ)
أى في اخر الحول (قوله لخروجه عن الاهلية الخ) أى والقابض السابق إنما يقع عن هذا الوقت نهاية
ومعنى (قوله بنحو ردة الخ) أى كان غاب المستحق عن بلد المال وعاد اليه في اخره لإيعاب (قوله أى
المعجل المالك) يظهر ان الاول بفتح الجيم والرفع تفسير للضمير المستتر والثاني بالنصب تفسير للضمير
المفعول (قوله كما لو لم يكن) إلى قوله وفارقت في النهاية والمعنى (قوله فيما ذكر) أى في طرف الوجوب
والاداء نهاية ومعنى (قوله وفارقت) أى الصورة المقيسة وهى مالوزال الاستحقاق في أثناء الحول
ثم عاد (قوله تلك) أى الصورة المقيسة عليها وهى ما لو لم يستحق عند الاخذ ثم استحق اخر الحول
(قوله لم يجزىء واعتمده الخ) الاوجه الاجزاء مر اهـ سم وتقدم عن النهاية والمعنى مثله (قوله وفرضه الخ)
أى الخلاف المشار اليه بقوله واعتمده جميع متأخرون (قوله في حياته) أى واحتياجه عند الوجوب
(قوله ثم حكى) أى ذلك البعض (فيه) أى فيما إذا علمت الخ (قوله وان الرويانى الخ) أى وحكى ان الرويانى
(قوله وبه أفق الخ) أيضاً من المحكى كردى (قوله ثم فرع) أى البعض المذكور (ذلك) أى ما ذكر من
الوجهين وترجيح الرويانى وإتمام الحناطى ويحتمل ان الإشارة إلى الترجيح والافتاء فقط ويرجحه قوله
الانى وحينئذ يندفع الخ (قوله وفرضه) أى البعض المتقدم (قوله غير صحيح) محل تأمل من وجوه عديدة
بصرى (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على ما تقدم في الحاشية من اعتماد الشهاب الرملى سم أى ومن وافقه
كالنهاية والمعنى ووجه المنع ما تقدم عن الحنفى ويأتى في قول الشارح وزعم ان حضوره الخ (قوله حال
الوجوب) متعلق بالغيبة (قوله إلى الشك الخ) متعلق بقوله لا يحتاج الخ (قوله بل وإن علمت) أى بل
لا يجزىء وإن علمت حياته (قوله غيره) أى غير البعض السابق (قوله وبان الحناطى الخ) كذا في النسخ
بالباء ويظهر انه معطوف على قوله ان المالوردي الخ على توهم انه قال هناك ولان غيره صرح بان المالوردي
الخ (قوله في الشك المجرد) أى لا مع غلم الغيبة وقت الوجوب كردى (قوله وحينئذ) أى حين

اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أنه لا يضر كون المال أو القابض في آخر الحول ببلد آخر اهـ وهل يجزى ذلك
في البدن في الفطرة حتى لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد اخر اجزأ أولاً ولا بد من الإخراج
ثانياً اذا كان عند الوجوب في بلد آخر فيه نظر (قوله الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل
بدو الصلاح مع انه قد تقدم امتناع ذلك فتأمل (قوله لنحو بدو الصلاح) أى إذ لا حول هنا (قوله) كان كان
المال أو الاخذ آخر الحول بغير بلده الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى الاجزاء فيما لو كان المال
عند اخر الحول بغير بلده كما لو كان الاخذ عنه الحول بغير بلده اهـ قال مر ومحل في الاول اذا انتقل
المال بغير اختياره أو الحاجة ولا لم يجز بخلاف الثانى لانه لا اختيار له في انتقال البدن اهـ فليراجع (قوله
لم يجزىء واعتمده جميع متأخرون الخ) الاوجه الاجزاء مر (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على

و حينئذ يندفع بناء ترجيح الرويانى على تجويز النقل واذا لم يؤثر الشك في صورته ففي صورة الحناطى أولى وجمع بعضهم

بين هذا وقول بعض شراح الوسيط (٣٥٨) إذ لم يكن الاخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزى لمنع النقل بحمل عذم الاجزاء على من غل

عدم استحقاقه بغيبته عن بلد المال وقت الوجوب وزعم ان حضوره ببلد المال وقت القبض منزل منزلة حضوره وقت الوجوب بعيد كما هو ظاهر ويحمل الاجزاء على غيبته عن محل الصرف وجهل حاله من الفقر والحضور وضدهما والحاصل ان المعتمد الموافق للمنقول انه لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وانه لا اثر للشك لان الاصل عدم المانع وفيما اذامات المدفوع له مثلاً يلزم المالك الدفع ثانياً للمستحقين لخروج القابض عن الاهلية حالة الوجوب (ولا يضر غناه بالزكاة) المعجلة لنحو كثرة او تولد ولو بهامع غير هالان القصد بالدفع اليه اغناؤه اما غناه بغيرها وحده فيضروقه الاذرعى كالسبكي بما اذا بقيت او تلفت ولم يؤد تغريمه الى فقره والالم يسترد منه لثلاً يعود لحالة يستحقها ونظر فيه الغزى بانه دين في ذمته وليس بزكاة فيؤخذ منه وان انفق ولو استغنى بزكاة اخرى معجلة او غير معجلة ضرر كما اعتمده الاذرعى وصورته ان تلفت المعجلة ثم تحمّل له زكاة يسد منها بدل المعجلة ثم يبقى منها ما يغنيه او تبقى ويكون حالة قبضهما محتاجاً لهما ثم يتغير حاله عند الحول فصار

كون فرضه غير صحيح كرى ويجوز ان المراد حين كون الوجهين فيما اذا تحقق الخ وإفتاء الحناطى في الشك المجرد (قوله بين هذا) اى ما ذكر من ترجيح الروايات وإفتاء الحناطى (قوله بغيبته الخ) متعلق بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته و (قوله وقت الوجوب) ظرف للغيبة (قوله) وزعم ان حضوره الخ) تقدم عن الشهاب الرملى وولده والمغنى اعتماده و (قوله بعيد) خبر وزعم الخ (قوله) ويحمل الاجزاء الخ) عطف على قوله بحمل عذم الاجزاء الخ كرى (قوله) عن محل الصرف الخ) اى ولم يعلم غيبته عن بلد المال (قوله) انه لا بد من تحقق قيام مانع الخ) شمل إطلاقه تحقق الغيبة بناء على منع النقل سم اى فى المعجلة على مرضى الشارح خلافاً للنهاية والمغنى (قوله) وفيما اذامات الخ) اعلمه عطف على قوله لا بد الخ ويحتمل انه معطوف على قوله اشتراط تحقق أهليته الخ عبارة النهاية والمغنى وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً فى أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفى المجموع انه قضية كلام الجمهور اه قال عر ش قوله معسراً اى موسراً بالاولى اه (قوله) اذامات المدفوع له) شامل لموته موسراً سم و (قوله) موسراً) اعلمه عطف عن معسراً بالعين (قوله) مثلاً) اى اوارت دردة مستمرة الى حال الوجوب قول المتن (ولا يضر غناه بالزكاة) وكزكاة الحول فيما ذكر زكاة الفطر اسنى ونهاية قال عر ش قوله مر فيما ذكر اى من انه يعتبر كون المزكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفة الاستحقاق وانه لو انتقل الفرج للزكاة الى غير بلد المستحق أجزأته اه ولا يضر غناه بزكاة الفطر المعجلة ولو مع غيرها (قوله) المعجلة) الى قوله بل نظرى النهاية لا قوله وقيد الاذرعى الى ولو استغنى وكذا فى المغنى لا قوله كما اعتمده الى ورجح (قوله) لنحو كثرة) عبارة المغنى والنهاية لكثرتها وتولدها وادرها والتجارة فيها وغير ذلك اه اى كاجارته (قوله) ولو بها مع غيرها) لا حاجة الى لفظة بها (قوله) وقيد اه) اى قولهم واما غناه بغيرها الخ (قوله) تغريمه) اى التالف (قوله) وإلا) اى بأن أدى تغريمه الى فقره (قوله) بأنه) اى التالف (قوله) وصورته) اى مسألة الاستغناء بزكاة اخرى (قوله) يسد منها بدل المعجلة) اى يسد بعضها مسد المعجلة كرى (قوله) ورجح السبكي الخ) والاوجه انه لو اخذ معجلتين معا وكل منهما تغنيه تخير فى دفع اهما شاء فان اخذهما سرتبا استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقى والمعتمد عليه كما جرى عليه السبكي ان الثانية اولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية غير معجلة فالاولى هى المستردة وعكسه بمرحمر اى والخطيب وقوله مر وعكسه اى كانت الثانية معجلة ولعل صورته انه لما تم حول اخرج زكاته ثم عجل للحول الذى بعده لانه بتمام الاول افتتح الثانى سم عبارة الرشيدى قوله مر وعكسه اى بأن كانت الثانية هى المعجلة وقوله بعكسه اى فالثانية هى المستردة وهى المعجلة أيضاً (قوله) فيما لو اتفق حول معجلتين الخ) اى اموالاً مختلفاً فينبغى ان المجزى ماسبق تمام حولها سواء اخرجها

ما تقدم فى الحاشية عن اعتماد شيخنا الشهاب مر (قوله) انه لا بد من تحقق قيام مانع به) شمل إطلاقه تحقق الغيبة بناء على منع النقل (قوله) وفيما اذامات المدفوع له مثلاً) شامل لموته موسراً (قوله) يلزم المالك الدفع ثانياً الخ) قامر فى شرحه وقضية كلام المصنف انه لو مات القابض معسراً فى أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفى المجموع انه قضية كلام الجمهور اه (قوله) فى المتن) ولا يضر غناه بالزكاة والاوجه انه لو اخذ معجلتين معا وكل منهما يغنيه تخير فى دفع اهما شاء فان اخذهما سرتبا استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقى والمعتمد كما جرى عليه السبكي ان الثانية اولى بالاسترجاع ولو كان البندى نجى وغيره لو كان المدفوع اليه المعجلة غنياً عند الاخذ فقير عند الوجوب لم يجز قطعاً لفساد القبض ولو كانت الثانية غير معجلة فالاولى هى المستردة وعكسه بمرحمر اى كانت الثانية معجلة ولعل صورته انه لما تم حول اخرج زكاته ثم عجل للحول الذى بعده لانه بتم الاول افتتح الثانى إذ لا مبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة شرح مر (قوله) ولو استغنى بزكاة اخرى الخ) فى القوت مانعه لى كن لو عجل اثنان فى آن واحد فان لم نجعلهما بمنزلة المعجل الواحد شكل الحال والظاهر انهما بمنزلة اه اقول ان اغنت كل ودفعاً معاً فينبغى استرداد احدهما او مرتباً فالثانية (قوله) ورجح السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين) اموالاً

يكفيه احداهما يده ورجح السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين ان الثانية اولى بالاسترجاع ولو كانت احدهما واجبة أولاً

أو لا أو ثانياً وبهذا مع ما يأتي في الحاشية المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حمل تمثيلهم الاستغناء
 بغيرها المضرب قو لهم كزكاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى
 فليحرم رسم (فالمسترجع المعجلة) هذا ظاهر أن اختلف حولها وسبق حول الواجبة أمالو سبق حول المعجلة
 بأن يحل في رجب ما يتم حوله في شعبان ثم اخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزاء الواجبة لأنه دفعها بعد
 تمام حول المعجلة وقوعها الموقع وأمالو اتفق حولها فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنه بمجرد تمام الحول
 يتم أمر المعجلة وتقع موقعها فإخراج الواجبة بعد ذلك إخراج لغير مستحق لاستغنائها بالمعجلة مع تمام أمرها
 فليحرم رسم (بعد قبضها) أي الزكاة الواجبة نهاية ومعنى قول المتن (وإذا لم يقع المعجل زكاة) أي لعروض مانع
 وجبت ثانياً كما مر نعم لو عجل شاة من أربعين فتلفت في يد القابض لم يجب التجديد أي على المالك لأن
 الواجب القيمة ولا يكمل بها انصاف السائمة معنى ونهاية قال الرشدي أي والصورة أنه عرض مانع من
 وقوعها زكاة اه قول المتن (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال ع ش ولا شيء عليه للقابض في مقابلة
 النفقة لأنه أنفق على نية أنه لا يرجع قياساً على الغاصب إذا جهل كونه مغصوباً وعلى المشتري شراء فاسداً
 اه وفي الإيعاب ما يخالفه عبارة قال الزركشي وإذا رجع هل عليه غرامة النفقة الظاهر نعم وفي كلام
 المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القابض متبرع لأنه لم ينفق إلا بظن مسكوك من ثم يظهر أنه لو أنفق بعد علمه
 عود ملك الدافع لا يرجع لأنه حينئذ متبرع ثم رأيت بعضهم نظراً فيما ذكره الزركشي ويتعين حمله على
 ما ذكره اه قول المتن (إن كان شرط الاسترداد الخ) هل يتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن
 يقول هذه زكاتي فإن عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحلى أي وغيره في تفسير مثبت
 الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنه ذكر التعجيل وقد يقال
 قوله إن عرض مانع لا يتصور إلا مع التعجيل سم أي فيغني عنه قوله كما إذا عجل إجرة الخ عبارة النهاية والمعنى
 عملاً بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فاذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عجل الخ اه
 (قوله أما قبل المانع الخ) انظر ما عدله وكتب عليه البصري ما نصه يقتضي أن قول المصنف إن عرض مانع
 قيد لقوله استرد وقول الشارح وأمالو شرطه الخ يقتضي أنه قيد لقوله إن كان الخ وقد يقال هو قيد فيهما والله
 أعلم اه (قوله مطلقاً) شرط الاسترداد أو لا (قوله وأمالو شرط من غير ميعن الخ) لا يقال هذا الشرط
 يوجب علم القابض بالتعجيل وسياق أنه كاف في الاسترداد لا نأقول علم القابض إنما يكفي في الاسترداد عند
 عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يعد جواز
 الاسترداد لو وجد علم القابض بالتعجيل إذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر أنها معجلة سم ولك أن تمنع لإيجاب

فالمسترجع المعجلة لأن
 الواجبة لا يضرب غرض
 المانع بعد قبضها (وإذا لم
 يقع المعجل زكاة استردان
 كان شرط الاسترداد إن
 كان شرط الاسترداد إن
 عرض مانع) كما إذا عجل
 إجرة دار ثم أنهدمت في المدة
 أما قبل المانع فلا يسترد
 مطلقاً كتبرع بتعجيل دين
 مؤجل وأمالو شرطه من
 غير مانع فلا يسترد

اختلفا فينبغي أن المجزئ ما سبق تمام حولها سواء أخرجه أو لا أو ثانياً فتأمل وبهذا مع ما ذكرناه في الحاشية
 الأخرى المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حمل تمثيلهم الاستغناء بغيرها المضرب قو لهم كزكاة
 أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى فليحرم (قوله فالمسترجع
 المعجلة) هذا ظاهر إذا اختلف حولها وسبق حول الواجبة أمالو سبق حول المعجلة بأن يحل في رجب ما يتم
 حوله في شعبان ثم اخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنها بمجرد تمام الحول يتم أمر المعجلة وتقع
 الموقع وأمالو اتفق حولها فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنها بمجرد تمام الحول يتم أمر المعجلة وتقع
 موقعها فإخراج الواجبة بعد ذلك إخراج لغير مستحق لاستغنائه بالمعجلة مع تمام أمرها فليحرم رسم (قوله في
 المتن إن كان شرط الاسترداد) هل يتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن يقول هذه زكاتي فإن
 عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحلى في تفسير مثبت الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً
 لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنه ذكر التعجيل وقد يقال قوله إن عرض مانع لا يتصور إلا مع
 التعجيل (وأمالو شرطه من غير مانع فلا يسترد) لا يقال هذا الشرط يوجب علم القابض بالتعجيل وسياق أنه
 كاف في الاسترداد فينبغي ثبوت الاسترداد لو جوب علم القابض والشرط المذكور إن لم يقوه في ذلك ما نأفاه

بل نظر شارح في صحة القبض مع هذا الشرط (والاصح انه لو قال هذه زكاة المعجلة فقط) اي ولم يزد على ذلك (استرد) لانه غير الجهة فاذا بطلت رجوع كالاجرة فيما ذكر وكون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يؤثر الا لو لم يصرح بانه زكاة معجلة اما معه فكانه اناط هذا التبرع بالتعجيل

الشرط المذكور لعلم القابض بالتعجيل (قوله بل نظر شارح الخ) وهو الاسنوى لكن الظاهر الصحة معنى زاد النهاية ان كان عالما بفساد الشرط اه فالقبض فاسد عش واطلق الشارح في الايعاب عدم الصحة قول المتن (والاصح انه لو قال الخ) اي عند دفعه ذلك ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استرد قطعاً اذا ذكر التعجيل ولا حاجة الى شرط الرجوع مغنى ونهاية قول المتن (استرد) اي سواء علم حكم التعجيل ام لا نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة نهى نافلة لم يسترد كما صرح به الرافعي نهاية واسنى (قوله وكون الغالب الخ) رد لدليل المقابل (قوله بالتعجيل) متعلق بالتبرع و(قوله بوصف) متعلق بقوله اناط الخ (قوله لانه لم يذكر مشعر الخ) قد يقال وصفه بالغائب مشعراً باشتراط البقاء (قوله وعلم القابض بالتعجيل) اي علماً بمقارنا القبض المعجل او حادثاً بعده كما رجحه السبكي نهاية ومغنى وباقى في الشرح مثله بزيادة قيد (قوله وان لم يذكر) اي التعجيل (قوله كما افاده) اي كفاية العلم قول المتن (ان لم يتعرض للتعجيل) اي بان اقتصر على ذكر الزكاة وسكت ولم يذكر شيئاً نهياً ومغنى (قوله لم يسترد الدافع) اي وان ادعى انه اعطى قاصدا له وصدة الاخذ اسنى ولا يعاب اي ويكون تطوعاً نهياً ومغنى (قوله لتفريطه) الى قوله ان كان في النهاية والمغنى (قوله ان كان الخ) نظر في الايعاب كردى على بافضل (قوله قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول لذنباهما استقر الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا لزوم جواز الاسترداد مطلقاً اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله فبان انه من لا يلزمه دم) اي كان عاد الى الميقات واخرم بالحج منه وان لا يحج في هذا العام (قوله ان شرط) اي الاسترداد ان عرض مانع (قوله او يخص هذا) اي التفصيل قول المتن (وانهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل للمالو اختلفا في نقص المال عن النصاب او تلفه قبل الحول او غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرعى فيه وقفه نهاية ومغنى قال الرشيدى وظاهره انه انما يخالف في هذين اي النقص والتلف على نفي العلم فليراجع اه (قوله وهو ذكر) الى قول المتن ومتى في النهاية والمغنى الا قوله كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التعجيل الخ) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض بل على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه) اي عدم الخلاف (قوله وكان الشارح اشار لذلك الخ) اقول بل اراد الشارح بقوله المذكور ان مثبت الاسترداد منحصراً على مقابل الاصح في شرط الاسترداد واما على الاصح فلا ينحصر فيه لان منه ايضا قوله هذه زكاة المعجلة وعلم القابض فقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اي فقط واما

بوصف كونه زكاة فاذا اتفني الوصف اتفق التبرع وبهذا فارق قوله هذه عن مالى الغائب فبان تالفا يقع صدقة لانه لم يذكر مشعراً باسترداد وعلم القابض بالتعجيل كاف في الرجوع وان لم يذكر كما افاده قوله (و) (الاصح) انه ان لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد) الدافع لتفريطه بعدم الاعلام عند الاخذ ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك ولا اثر للعلم بالتعجيل بعد القبض على احد احتمالين الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه ((تنبيه)) هل يجرى هذا التفصيل في غير الزكاة مما هو نظيرها بان كان له سببان فعجل عن احدهما كان ذبح متمتع عقب فراغ عمرته ثم دفعه للمستحقين فبان انه من لا يلزمه دم فيقال ان شرط او قال دى المعجل او علم القابض بالتعجيل رجوع والا فلا او يخص هذا بالزكاة ويفرق بانها في اصلها مواساة لفرق بمخرجها معجلاتها بتوسيع طرق الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في اصله بدل جنابة فضيق عليه بعدم رجوعه في تعجيله مطلقاً كل محتمل وفرضهم ذلك في

لانا نقول علم القابض انما يكفي في الاسترداد عند عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يعد جواز الاسترداد لوجود علم القابض بالتعجيل اذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر انها معجلة (قوله بل نظر شارح في صحة القبض الخ) اعتمد مر الصحة (قوله في المتن والاصح الخ) نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة نهى نافلة لم تسترد كما صرح به الرافعي شرح مر (قوله وعلم القابض بالتعجيل الخ) اي علماً بمقارنا القبض المعجل او حادثاً بعده كما رجحه السبكي شرح مر (قوله الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول لذنباهما استقر الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا لزوم جواز الاسترداد مطلقاً اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم (في المتن وانهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) اي ومنه نقص المال عن نصاب او تلفه قبل الحول وان قال الاذرعى فيه وقفه ولم ارفيه نصاً شرح مر (قوله في مثبت الاسترداد) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح هو قوله وهو ذكر التعجيل اي مع شرط الاسترداد والا فهو شامل لصورتى اشتراط الاسترداد ان عرض مانع وقوله هذه زكاة المعجلة فقط وقوله وشرط الاسترداد اي فقط على مقابل الاصح بخلاف الاصح فان الامر لا ينحصر عليه في شرط الاسترداد (وكان الشارح اشار لذلك بقوله

الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها يميل للثاني والمدر كيميل للأول فتأمل (و) (الاصح) انها لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر على التعجيل او علم القابض به على ما فيها من خلاف او شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كما اقتضاه صنيع المتن وكان الشارح اشار لذلك بقوله

على الأصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر سم قول المتن (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين
 فينتجه تقديم بينة الدافع لأن معها زيادة علم لكن قال مرحل ذلك ما إذا لم تعينا وقتا واجدا وحالا واحدا فلو
 شهدت إحداها بأنه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والآخرى بأنه في ذلك الوقت والحال لم بشرط
 ذلك ولم يتكلم به تعارضنا لأن النفي هيئة محصورة فليتأمل سم قول المتن (يمينه) أي ويحلف القابض على
 البت ووارثه على نفي العلم نهاية ومعنى (قوله عدمه) أي المثبت (قوله يحلف) أي القابض بلا خلاف لأنه
 لا يعرف إلا من جهته و(قوله على نفي علمه الخ) أي على الأصح نهاية ومعنى قال سم والظاهر أن هذان
 الحلف على البت وإلا لكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليتأمل اه (قوله باقى) إلى قوله ثم ختم في المغنى إلا
 قوله ولا يجب هنا إلى المتن وقوله وسقوط يد وإلى قول المتن وتأخير الزكاة في النهاية الا قوله وسقوط يد (قوله
 أو تألف الخ) وفي معنى تلفه البيع ونحوه نهاية ومعنى وبقي الملو وجده مرهونا والا قرب فيه أخذ قيمته
 للمحولة أو يصبر إلى فكاكه أخذ ما في البيع ع ش (قوله بالمثل في المثل) أي كالدرهم (والقيمة في
 المتقوم) أي كالغرم نهاية (قوله مطلقا) أي مثليا أو متقوما ع ش (قوله ملك المعجل الخ) أي ملك المستحق
 العين المعجلة زكاة أن لم يبق الوجوب ملكه القرض إيعاب فقول الشارح ملك القرض مفعول مطلق
 مجازى لقوله ملك المعجل قول المتن (اعتبار قيمته يوم القبض) أي لا يوم التلف ولا بأقصى القيم نهاية زاد
 الإيعاب فإن مات القابض في تركته ذلك البديل من المثل أو القيمة فيرده ووارثه فإن فقدت التركة زكى المالك
 ثانيا ولو استرداها الامام أو بدلها صرهما ثانيا بلا إذن جديد وإن كان البديل القيمة اه قول المتن (يوم
 القبض) أي وقته نهاية ومعنى (قوله يومئذ) كأنه متعلق بمجرور على لا يزال سم أقول وكان الأولى
 اسقاطه لا به يغني عنه ضمير عليها (قوله حصل في ملك القابض الخ) يشعر بأن القابض لو كان غير مستحق
 حال القبض أي أو وجد سبب الرجوع قبل التلف أو مع لزومه قيمته وقت التلف لعدم ملكه للزيادة نظير
 ما يأتي في الزيادة المنفصلة وارش النقص في هذه الحالة بجبري أقول في الإيعاب ما يصرح بجميع ذلك إلا قوله
 أو معه فيأتي هو في الشرح (قوله نقص صفة) أي حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية ومعنى
 (قوله وسقوط يد) كأنها لما كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة سم (قوله كولد الخ) ولو
 حدث حمل بعد التعجيل واستمر متصلا إلى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاً أو هو للمستحق كالوجع للمبيع في
 بدالمش ترى ثم رده ببيع سم وفي الجبري قال شيخنا إن الحل من المتصلة كما امتدده شيخنا مرووزع فيه

وشرط الاسترداد) أقول بل أراد الشارح بقوله المذكور وإن مثبت الاسترداد منحصر على مقابل الأصح
 في شرط الاسترداد وأما على الأصح فلا ينحصر فيه لأن منه أيضا قوله هذه زكاة المعجلة وعلم القابض فقوله
 وشرط الاسترداد على مقابل الأصح أي فقط وأما على الأصح فهي شرط الاسترداد وغيره مما ذكر ولعمري الله
 أنه في غاية الظهور فالعجب كيف خفي عليه فوقع فيما قال (قوله صدق القابض) ومحل الخلاف في غير علم
 القابض بالتعجيل أم فيه فيصدق القابض بلا خلاف لأنه لا يضر لا من جهته ولا من خلفه على نفي العلم
 بالتعجيل على الأصح في المجموع لأنه لو اعترض بما قاله الرافعي ضمن شرح مرو والظاهر أن هذان الحلف
 على البت وإلا لكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليتأمل (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين فينتجه تقديم بينة
 الدافع لأن معها زيادة علم لكن قال مرحل ذلك ما إذا لم تعينا وقتا واجدا وحالا واحدا فلو شهدت إحداها
 بأنه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والآخرى بأنه في ذلك الوقت والحال لم بشرط ذلك ولم يتكلم به
 تعارضنا لأن النفي هنا محصورة فليتأمل (صدق القابض بيمينه) أي ويحلف القابض على البت ووارثه على نفي
 العلم ر (قوله وفيما لو اختلفا في علم القابض يحلف على نفي علمه بالتعجيل) قال في شرح العباب ولو اختلفا
 في ذكر التعجيل فعن الماوردي أنه يحلف على البت وهو متجه اه وينبغي أن الاختلاف في شرط
 الاسترداد كذلك (قوله يومئذ) كأنه متعلق بمجرور على لا يزال فتأمل (قوله نقص صفة) أي حدث قبل
 وجود سبب الرجوع (قوله وسقوط يد) كأنها لما كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة (قوله

فليراجع قلوبى واعتمده الزماوى أيضا اه (قوله وصوف الخ) أى بلغ أو ان الجزع فافهما يظهر كفى شرح العباب سم (قوله وإن لم يجز) كذا جزم به شارح الروض ورايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن الجواهر تقييد الصوف بالجزع وفليتامل وليحرر بصرى اقول وكذا جزم بذلك النهاية والمغنى وشرح بالفضل ويمكن ان المراد بالجزع في كلام الجواهر ما يشمل ما بالقوة فيوافق ما تقدم عن شرح العباب (قوله والرجوع انما يرفع العقد من حينه) لعله على حذف مضاف أى من حين سبب الرجوع عبارة العباب مع شرحه وحينئذ أى رجحان اذا استرد بشرطه لا يحتاج الى نقض الملك بل فقط يدل عليه كرجعت بل ينتقض بنفسه كفى المجموع عن الامام به يعلم ان ملك المعجل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير لفظ وهو كذلك اه (قوله ومن ثم لو بان الخ) أى القابض سم أى والدافع عبارة العباب مع شرحه نعم ان حدثت الزيادة المنفصلة او العيب وقدر وجد سبب الرجوع او حدث احدها قبله أى قبل وجود ذلك ولكن بان عدم الاستحقاق فى عدم اهلية المالك او القابض الزكاة وقت القنض رجعهما من المعجل اه (قوله كفن) أى وغنى وكافز ايعاب (قوله بها) أى بالزيادة المنفصلة (قوله مطلقا) أى سواء كان الناقص عيناً او صفة ويحتمل انه راجع لقوله بها ايضا (قوله لتبين عدم ملكة الخ) أى فيضمن قيمة التالف وقت التالف لا وقت القبض كما سر عن البجيرى (قوله وكذا يضمن الخ) ظاهره وإن حدث النقص بلا تقصير كافتسارية وهو ظاهر لان العين فى ضمانه حتى يسلمها لما سلكها لانه قبضها الغرض نفسه رشيدى (قوله لو وجد سبب الرجوع قبلهما) ظاهره وإن تاخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكل الضمان لان الرجوع انما يرفع العقد من حينه كذا ذكره إلا أن يقال هو وان رفعه من حينه فمستند الى السبب فكانه من حين السبب فليراجع سم وتقدم غنى الايعاب انصرج بذلك (قوله قبلهما الخ) أى الزيادة والارش (قوله كالسمن) أى والتعليم معنى والكبير ايعاب (قوله وإن كان) أى افرادها بفصل معنى (قوله اختصارا) راجع لقوله غير مترجم لها الخ ع ش (قوله اشارة الخ) بيان للمناسبة كانه قال فلها مناسبة بالتعجيل وتلك المناسبة هى الاشارة الخ فهو يدل من المناسبة او خبر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ ع ش من كونه علة للختم لعدم صحته كما لا يخفى رشيدى ويجوز كونه علة للمناسبة فكانه قال فذكرها هنا للاشارة الى الخ (قوله الخ) أى الدالك (قوله يظهر لك الخ) جواب الامر (قوله ويندفع) فى تاريل المصدر عطفا على قوله حسن الخ ويحتمل انه بالجزم عطفا على يظهر الخ عطف مسبب على شيب (قوله ما عترضه به الاسنوى الخ) عبارة الاسنوى اعلم ان هذه المسئلة وجميع ما بعدها لا تعلق له بالتعجيل فكان ينبغى افرادها بفصل كما فعل فى المحرر اه فان كان مبنى اعتراضه ان الفصل للتعجيل وهذا ليس منه فجاوبه منع ان الفصل للتعجيل اذ لم يترجم به بل هو جميع ما ذكره فيه وإن كان مبناه أنه لا مناسبة بين هذا والتعجيل فكيف جمعهما فى فصل واحد فجزا به ان المناسبة بينهما كمنار على علم اذ كل منهما يتعلق باداة الزكاة الواجبة وكيفية ثبوت حل المستحقين الواجب الاداء أى مناسبة بعد هذا والله اعلم سم (قوله وتأخير المالك) الى قوله اذلو تاخر فى النهاية والمغنى لا قوله كالصوم والصلاة والحج (قوله بامر) أى فى اوائل الفصل الاول

وصوف) أى بلغ أو ان الجزع فافهما يظهر كفى شرح العباب (قوله ومن ثم لو بان) أى القابض (قوله وكذا يضمنه الوو وجد سبب الرجوع قبلهما) ظاهره وإن تاخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكل الضمان لان الرجوع انما يرفع العقد من حينه كذا ذكره إلا أن يقال هو وان رفعه من حينه فمستند الى السبب فكانه من حين السبب فليراجع سم (فرع) لو حدث حمل بعد التعجيل واستمر متصلا الى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاً او للمستحق كما لو حمل المبيع فى يد المشتري ثم رده بعيب (غير مترجم لها بفصل وإن كان فى اصله اختصارا الخ) اقول لا يخفى بادن تأمل انه لا إشكال على المصنف بالنظر لهذا الفصل وإن كان فى اصله اختصارا فيجوز ان يكون جميع ما فيه مقصودا بعبارة مع ظهور المناسبة بين جميع ما فيه (قوله فتأمل يظهر لك حسن صنيعة ويندفع ما عترضه به الاسنوى وغيره) عبارة الاسنوى اعلم ان هذه المسئلة وجميع ما بعدها لا تعلق

وصوف وإن لم يجز لحصولها فى ملكه والرجوع انما يرفع العقد من حينه ومن ثم لو بان غير مستحق كفن رجوع عليه بها وبارش النقص مطلقا لتبين عدم ملكه ولفساد قبضه وإن صار عند الحول مستحقا وكذا يضمنهما لو وجد سبب للرجوع قبلها أو معها أما المتصلة كالسمن فتتبع الاصل ثم ختم الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص التعجيل غير مترجم لها بفصل وإن كان فى أصله اختصارا او اتكالا على وضوح المراد غلى ان الحق ان لها تعلقا واضحا بالتعجيل اذ التأخير ضده وذكر الصندين فى سياق واخذ مع تقديم ما هو المقصود منهما غير مغيب بل أحسن لما فيه من رعاية التضاد الذى هو من اظهر انواع البديع واما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتعجيل ايضا لشارة الى انهم وإن كانوا اشركاء له قطع تعلقهم بالدفع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال لانها غير شركة حقيقية فتأمل ويظهر لك حسن صنيعة ويندفع ما عترضه به الاسنوى وغيره (وتأخير) المالك لإخراج (الزكاة بعد التمكن) بامر

(بوجوب الضمان) أى
 اخراج قدر الزكاة لمستحقه
 (وان تلف المال) لتقصيره
 بحبس الحق عن مستحقه
 واختلفوا هل يتمكن
 شرط للوجوب كالصوم
 والصلاة والحج والاصح
 انه شرط للضمان لا للوجوب
 إذ لو تأخر الامكان مدة
 فابتداء الحلول الثانى من
 تمام الاول لا من الامكان
 أى بالنسبة لما لم يملكه
 المستحقون أخذ من قولهم
 فى مسئلة الدار السابقة إذا
 أوجرت أربع سنين بمائة
 وقادى من غيرها فاول
 الحول الثانى فى ربيع المائة
 بكماله من حين أداء الزكاة
 لا من أول السنة لأنه باق
 على ملكهم الى حين الاداء
 ثم رأيت الاسنوى قال
 هنا إذا قلنا الفقراء شركاء
 المالك فقياسه أن يكون
 أول الثانى من الدفع إذا
 كان نصبا فقط وهو صريح
 فيما ذكرته ولو حدث نتاج
 بعد الحول وقبل الامكان
 ضم للأصل فى الثانى دون
 الاول ويفرق بين ما هنا
 ونحو الصلاة بان هنا حكمين
 متمايزين الضمان والوجوب
 وكل يترتب عليه أحكام
 تخصه وأما ثم فليس الا
 الوجوب والقول به مع
 عدم التمكن متعذر

قول المتن (بوجوب الضمان الخ) أى وإن لم يأنتم كان آخر اطلب الاحوج كما مر مغنى ونهاية (قوله لتقصيره الخ) عبارة النهاية لحصول الامكان وإنما أخر لغرض نفسه فيتعبد جوازه بشرط سلامة العاقبة اه (قوله والصلاة) ناقش فيه سم (قوله اخذ الخ) راجع للتفسير (قوله إذا أوجرت الخ) بدل من قولهم الخ (قوله وقادى الخ) أى بعد تمام الحول (قوله أى بالنسبة لما لم يملكه المستحقون) أى وأما بالنسبة لما ملكوه وهو قدر الزكاة فمن حين الاداء (قوله فاول الحول الثانى فى ربيع المائة بكماله الخ) كذا فى شرح الروض واقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لأنه الذى يملكه المستحقون لا فيما عداه من بقية ربيع المائة لأنه لم يخرج عن ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس ان يكون ابتداء حوله الثانى من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بأن كان حصة كل سنة نصا فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصة السنة ما ذكرناه هو المناسب للتعليل بقولهم لأنه باق على ملكهم الى حين الاداء لانهم لا يملكون جميع الربيع بل قدر زكاته فقط ولقول الشارح فى الماخوذ من مسئلة الدار أى بالنسبة لما لم يملكه المستحقون فتأمل وقد تولى عبارتهم بان المراد ان ابتداء حول مجموع الربيع من حين الاخراج ولا يخفى ما فيه فليتأمل والله اعلم سم عبارة السيد عمر البصرى قوله فى ربيع المائة بكماله كذا فى أصله رحمه الله تعالى وهو محل تأمل فان المملوك لهم ربيع عشر ربيع المائة فليحرر اه (قوله ولو حدث الخ) عطف على قوله لو تأخر الامكان الخ (قوله بان هنا حكمين الخ) قد يقال وفى نحو الصلاة الحكمين الوجوب والاداء أى الفعل الذى هو نظير الضمان هنا لان المراد به الاخراج كما تقدم فتأمل سم وقد يجاب بانها غير متميزين إذ لا يتصور وجوب نحو الصلاة بدون وجوب فعله ولو قضاء (قوله وأما ثم) أى فى نحو الصلاة (قوله والقول به) أى بالوجوب فى نحو الصلاة له بالتعجيل فكان ينبغى افراذه بفصل كما فعل فى المحرر اه فان كان مبنى اعتراضه ان الفصل للتعجيل وهذا ليس منه جوا به منع ان الفصل للتعجيل إذ الم يترجم به بل هو لجميع ما ذكره فيه وإن كان مبنيا انه لا مناسبة بين هذا والتعجيل فكيف جمعهما فى فصل واحد جوا به ان المناسبة بينهما كشار على علم اذ كل منهما يتعلق بأداء الزكاة الواجب وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الاداء أى لمناسبة بعدهما والله اعلم (قوله والصلاة والحج) صريح فى اعتبار التمكن فى وجوبهما فانظر هل فى ذلك مخالفة لقوله الآتى فى الحج مانصه وبقي شرط خامس وهو ان يبقى بعد وجود الاستطاعة ما يمكنه السير فيه لاداء النسك على العادة بحيث لا يحتاج لقطع أكثر من مرحلة شرعية ولو فى يوم واحد وليلة واحدة فان انتفى ذلك لم يجب الحج أصلا فضلا عن قضائه خلافا لابن الصلاح لان هذا عاجز فكيف يكون مستطيعا وإنما وجبت الصلاة بأول الوقت قبل مضى زمن يسعها لامكان تميمها بعده ولا كذلك هنا اه فان هذا الكلام يقتضى اعتبار التمكن فى وجوب الحج دون الصلاة فليتأمل وليراجع (قوله فاول الحول الثانى فى ربيع المائة بكماله من حين اداء الزكاة) كذا فى شرح الروض واقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لأنه الذى يملكه المستحقون لا فيما عداه من بقية ربيع المائة لأنه لم يخرج عن ملك المائة ولم ينقص عن النصاب فالقياس ان يكون ابتداء حوله الثانى من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بأن كان حصة كل سنة نصبا فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصة السنة ما ذكرناه هو المناسب للتعليل بقولهم لأنه باق على ملكهم الى حين الاداء لانهم لا يملكون جميع الربيع بل قدر زكاته فقط ولقول الشارح فى الماخوذ من مسئلة الدار أى بالنسبة لما لم يملكه المستحقون فتأمل وقد تولى عبارتهم بان المراد ان ابتداء حول مجموع الربيع من حين الاخراج ولا يخفى ما فيه فليتأمل والله اعلم (قوله ويفرق بين ما هنا ونحو الصلاة بان هنا حكمين الخ) قد يقال وفى نحو الصلاة الحكمين المذكورين الوجوب والاداء أى الفعل الذى هو نظير الضمان هنا لان المراد به الاخراج كما تقدم فتأمل

فتمين انه شرط للوجوب قبل قوله وان (٣٦٤) قوله وإن كان غير جيد لاقتضائه اشتراك ما قبلها وما بعده في الحكم وان ما قبلها اولى به

وليس كذلك إذ التالف هو محل الضمان واما قبله فالواجب الاداء ويدخل مع ذلك في ضمانه حتى يغرم لو تلف المال اه ويرد بما قررته ان معناه وتأخير اخرجها بعد التمكن بوجوب الاخراج وان تلف المال وهذا صحيح لا غبار عليه لان ما قبل التالف وما بعده مشتركان في وجوب الاخراج وهو قبله اولى بالوجوب منه بعده لانه يتوهم انه اذا تلف سقط فاذا لم يسقط مع التالف فاو لى مع اليقاع (ولو تلف) المال (قبل التمكن) بلا تفريط سواء اكان تلفه بعد الحول ام قبله ولهذا اطلق هنا وقيد في الاتلاف بيبعد الحول (فلا) يلزمه الاخراج لعدم تقصيره مع ان التمكن شرط في الضمان (ولو تلف بعضه) اى النصاب بعد الحول و كانه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما بعد وقبل التمكن بلا تفريط (فلا يظهر انه يغرم قسط ما بقى) فاذا تلف واحد من خمسة اربعة واجب اربعة اخماس شاة ا ما لو تلف زائد عليه كاربعة من تسعة ففيه خلاف والاصح انه تجب شاة ايضا بناء على انه شرط للضمان وان ا لو قص عفو على ان المتن قد يصدق بهذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبةا (وان اتلفه) اى المالك ولو نحو صبي ومجنون كما هو ظاهر او قصر في دفع متلف عنه كان

(وقوله فنعين انه الخ) أى التمكن كرى (قوله قيل) الى قوله وهذا صحيح في النهاية (قوله قيل) قوله وان غير جيد الخ) قال في المغنى وفي جعله التالف غاية نظر فان ذلك هو محل الضمان واما قبل التالف فيقال وجب الاداء ولا يحسن القول فيه بالضمان فكان ينبغي اسقاط الواو انتهى وقد يقال الضمان الغرم بعد الانعدام والانعدام قد يكون بحسب الظاهر مستندا الى اجد كالمالك وقد لا يكون كان يكون باقاة سماوية والمتبادر من قوله وإن تلف المال القسم الثاني فيبقى الاول ولا شك انه اولى بالضمان من الثاني فبطل قول المعترض فان ذلك هو محل الضمان فتأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق بصرى ويرد عليه أن قاعدة الغاية تقدير نقيض المذكور ونقيضه هنا عدم التالف لا الاتلاف (قوله اشتراك ما قبلها) اى المقدر وهو عدم التالف (قوله وما بعدها) اى المذكور وهو التالف (وقوله في الحكم) اى الضمان (قوله واما قبله) الانسب واما ما قبله (قوله ويرد بما قررته الخ) اقول يرد ايضا بجعل الواو للحال منهم عبارة الرشيدى فيه انه يلزم عليه ان الموجب للاخراج انما هو التأخير لا نفس التمكن وهو خلاف ما مر مع انه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فالاصوب في دفع الاعتراض جعل الواو للحال اه ولا يخفى ان كلامه انك لا جرة انما يلاقى في الاعتراض ويدفعه لو كان الاعتراض بعدم الصحة لا بعدم الجودة والحسن كما هنا (قوله وهذا صحيح الخ) لا يقال يرد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولولم يوجد تأخير لا ناقول المقيد بالتأخير وجوب الاخراج خالى التالف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان سم وفيه نظر (وهو) اى المؤخر زكاته بعد التمكن (قبله) أى التالف قول المتن (وتلف قبل التمكن) خرج به المومات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتركه ش (بلا تفريط) الى قوله وعلى الثاني في النهاية الا قوله ولو نحو صبي الى او قصر وقوله ولو اتلفه اجنبى الى المتن وكذا في المغنى الا قوله ام قبله الى المتن وقوله و كانه الى وقبل التمكن وقوله ا ما لو اتلف الى المتن (قوله بعد الحول) اقتصر عليه المغنى وهو الاحسن لان ما قبل الحول قد علم حكمه من اشتراط حوله لان الحول وا ايضا كلام المتن وسياقه كالمصرح في السقوط بعد الوجوب وهذا لا يتأتى في التالف قبل الحول (قوله ام قبله) لسكنه لا بتقييد بقوله بلا تفريط اذ لا فرق سم (قوله فلا يلزمه الاخراج) الاولى فلا ضمان كما في النهاية والمغنى (قوله لعدم تقصيره) فان قصر كأن وضعه في غير حرز مثله كان ضامنا نهاية ومعنى قال الرشيدى يعنى في صورة ما اذا كان التالف بعد الحول كما هو ظاهر اه (قوله عن ذكره) يعنى قوله بعد الحول رشيدى (قوله وقبل التمكن الخ) عطف على قوله بعد الحول قول المتن (انه يغرم الخ) لو عبر باللزوم بدل الغرم كان اولى وعبارة المحرر يبقى قسط ما بقى مغنى قول المتن (قسط ما بقى) أى بعد اسقاط الوقص نهاية ومعنى (قوله فاذا تلف) أى قبل التمكن نهاية (قوله واحد من خمسة أبرة الخ) وكذا لو تلف خمسة من تسعة ابرة نهاية ومعنى (قوله زائد عليه) اى على النصاب (قوله ايضا) الاولى اسقاطه (قوله بناء على انه) اى التمكن (قوله قد يصدق الخ) اى ارجاع ضمير بعضه الى المال (قوله بهذه) هى قوله لو تلف زائد عليه الخ (قوله يضمن) احتراز عن الحربى (قوله لزمه بدل قدر الزكاة الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرح الروض انتقل الحق الى القيمة كالمال قتل الرقيق الجانى أو المراهون اه (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثل) وفي شرح الغباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة فى الاجنبى

(قوله فنعين انه شرط للوجوب) يتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله والصلاة والحج اه (قوله ويرد بما قررته الخ) اقول يرد ايضا بجعل الواو للحال (قوله وهذا صحيح لا غبار عليه) لا يقال يرد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولولم يوجد تأخير لا ناقول المقيد بالتأخير وجود الاخراج خالى التالف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان (سواء كان تلفه بعد الحول ام قبله) اى لسكنه قبله لا يتأتى التقييد بقوله بلا تفريط اذ لا فرق (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثل) الى

وضعه في غير حرزه (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتعديده ولو اتلفه اجنبى يضمن لزمه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المثل الى

للمستحقين بناء على الاصحاح انهم شركاء في العين ويأتي ذلك في زكاة الفطر فتستقر في ذمته بالمال قبل التمكن وبعده وكذا يتألف بعد التمكن لاقبله كما في المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق شركة) بقدرها لانها تجب (٣٦٥) بصفة المال جودة ورداءة وتؤخذ

من عينه قهرا عند الامتناع كما يقسم المال المشترك قهرا عند الامتناع من القسمة وإنما جاز الاخراج من غيره على خلاف قاعدة المشتركة رفقا بالمالك وتوسعة عليه لكونها وجبت مواساة فعلي هذا إن كان الواجب من غير الجنس كشاة في خمس إبل ملك المستحقون منها بقدر قيمة الشاة وإن كان من الجنس كشاة من أربعين فهل الواجب شائع أى ربع عشر كل أم شاة منها مبهمة وجهان الاصح الاول وعلى الثاني تفريع وإشكال ليس هذا محل بسطه وانتصار بعضهم له وأنه مقتضى كلامهما مردود وإن أطال وتبجح بأنهم ير من جلا غبار المسئلة وانما انجملت باعتداده له كيف وهو أعنى الثاني لا يتعلل إلا في شياء مثلا استوت فيمميها كلها وهذا نادر جدا فليت شعري ما الذي يقوله معتمده في غير ذلك الذي هو الاصح الاغلب فان قال بعينها مراعى القيمة قلنا يلزم عدم انبهاهما لان المساوية لذلك قد تكون واحدة منها فقط

إلى البدل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التلف انتهى باختصار كبير سم وقضية ما مر انفا عن شرح الروض وغيره أنه في الاجنبي القيمة مطلقا وفاقا لظاهر الروضة وغيرها (قوله للمستحقين الخ) ظاهره أنه يسلم البدل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع سم أقول تقدم في مبحث زكاة الدين ان المستحقين يملكون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويخلف عليه لأن له ولاية القبض اه وقضيته ان ولاية القبض هنا للمالك ايضا (قوله فيستقر) الظاهر الثاني (قوله في ذمته) أى من تلزمه زكاة الفطر عن نفسه او غيره (قوله باتلافه) أى بعد دخول وقت الوجوب سم (قوله الذي تجب في عينه) شيئا محترزه في التنبيه (قوله وتؤخذ من عينه) أى يأخذها الامام من عين المالك نهاية ومعنى (قوله كما يقسم المال الخ) ببناء المفعول أى يقسمه الامام (قوله عند الامتناع) أى امتناع بعض الشركاء نهاية ومعنى (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر النيات (قوله رفقا بالمالك الخ) أى ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب نهاية (قوله فعلي هذا) أى أن تعلقها تعلق شركة (قوله بقدر قيمة الشاة) أى قيمة شاة مجزئة في الزكاة ولو أقل افرادها لصدق الاسم كما مر في زكاة الحيوان قال سم قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا مثلا من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ اه (قوله وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها قطعاً نهاية ومعنى (قوله الاصح الاول) اعتمده مر ايضا سم (قوله وعلى الثاني) وهو الابهام (قوله وأنه مقتضى الخ) أى وزعم أنه الخ (قوله وتبجح) أى افتر كردى (قوله من جلا) أى ازال (قوله باعتداده له) أى لوجه الثاني (قوله لا يتعلل إلا في شياء الخ) قد يمنع وسنده جواز إخراج أى شاة شاء ما ثم رابت الفاضل المحشى نيه عليه ثم قال وبهذا يعلم ما في قوله الاقنى إلا ان هذا لا يأتى إلا الخ انتهى بصرى (قوله معتمده) أى الثاني (قوله في غير ذلك) أى المتفاوتة قيمتها (قوله الذى الخ) صفة للغير بارادة الجنس من الموصول (قوله يعينها) أى المالك (قوله قد تكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا يرد سم وفيه تأمل (قوله بل قد لا تؤخذ منها) أى لا تخرج الزكاة من نفس الأربعين التى فى ملكها (قوله قائلة) أى الثاني (قوله لا يمنع الخ) خبر وزعم الخ (قوله وان ثبوت الشركة الخ) عطف على قوله ان البائع الخ و(قوله تتمعين الخ) صفة مبهمة و(قوله بتعيينه) أى المالك كردى (قوله أو بالساعى) أى بتعيينه (قوله اقرب) هو خبران (قوله بالشيوخ) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) عطف تفسير للشيوخ (قوله ممنوع) خبر وزعم ان ثبوت الخ (قوله عليه) أى الابهام (قوله ذلك الفساد) أى بطلان البيع فى الكل وقال الكردى وهو قوله كيف وهو الخ اه (قوله فكيف) أى لا يمنع (قوله وقد علمت) أى مما

الخ في شرح العباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة في الاجنبي إلى البدل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التلف اه باختصار كبير (قوله للمستحقين) ظاهره أنه يسلم البدل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع (قوله باتلافه) أى بعد دخول وقت الوجوب (قوله بقدر قيمة الشاة) قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا مثلا من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ (قوله الاصح الاول) اعتمده مر ايضا (قوله لا يتعلل الخ) قد يمنع هذا المقابل ذلك بل هو متعلق مطلقا بدليل ان له إخراج أى واحدة مطلقا وبهذا يعلم ما في قوله الاقنى إلا ان هذا لا يأتى إلا الخ (قوله قد تكون واحدة منها فقط الخ) قد يقال هذا عارض فلا يرد (قوله اقرب) هو خبران وقوله بالشيوخ متعلق بالضرر (قوله

بل قد لا تؤخذ منها ثم رأيت جمعا قالوا يلزم قائلة بطلان البيع فى الكل لانهم الباطل من كل وجه وستعلم أصريتهم بصحته فيما عدا قدرها وزعم ان البائع قادر على تمييزها فانه مفروض اليه لا يمنع الجمل بالمبيع عند البيع الذى هو منشأ البطلان فى الكل وان ثبوت الشركة بمهمة تتمعين بتعيينه أو بالساعى أقرب إلى عدم الضرر بالشىء وسوء المشاركة ممنوع لولم يترتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد غلبت ترثته عليه

نعم أن قلنا أن له تعيين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوى الكل فيعود الفساد السابق وعلى الأول للمالك تعيين واحدة مع نية إخراجها منها أو من غيرها (٣٦٦) قطعا رفقاه ولأن الشركة غير حقيقية لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق قال الاستوى

وهما مخصوصان بالماشية
أما نحو النقود والحبوب
فواجبها شائع اتفاقا على ما
صرح به جمع لكن ظاهر كلام
المجموع ونقله ابن الرفعة
عن الجمهور أنه لا فرق ومرو
أنها تتعلق بالدين تتعلق شركة
أيضا (وفي قول تعلق رهن)
أي المقلب ذلك وهذا هو
مرادهم على قول فلا يشكل
تقرر معهم على بعضها ما قد
يخالف قضيته كقولهم على
الأول يجوز ضمها بالأذن
مع اختصاص الضمان
بالدين اللازم فلم يقطعوا
النظر عن الذمة وسيأتي في
الحالة جواز إحالة المالك
للساعي بها وعكسه بما فيه
وجوزوا الإخراج من
أنواع الحب والتمر كما مر
للشقة ولو كانت حقيقية
لا وجوها من كل نوع
وللوارث الإخراج من
غير التركة المتعلقة بعينها
زكاة وعلى الرهن فيكون
الواجب في ذمة المالك
والنصاب مرهون به لأنه
لو امتنع من الأداء ولم
يوجد الواجب في ماله باع
الامام بعضه واشترى به
واجبه كما يباع المرهون في
الدين (وفي قوله بالذمة) ولا
تعلق لها بالعين كالفطرة
وفي قول تتعلق بالعين تعلق
الأرض برقية الجاني لأنها

مرأفعا عن الجمع (قوله نعم أن قلنا إلخ) أن كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح
البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض المفروض في بيع الكل ومخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر
الزكاة وأن أتى ذلك القدر وأن كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها
ويبطل فيها بخصوصها فهذا بعيد اه سم بحذف (قوله إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوى الكل) قد علم
منع هذا الحصر سم (قوله فيعود الفساد السابق) وهو قوله وهذا نادر جدا فليت شعري إلخ (قوله
وعلى الأول إلخ) وكذا الثاني كما مر عن النهاية والمغنى (قوله مع نية إخراجها) فيه فصل بين الموصوف
وصفته بمعمول عامل الموصوف (قوله منها إلخ) من الأشياء الأربعين (قوله قال الاستوى) إلى قوله
ومر في المغنى (قوله وهما) أي الوجهان سم (قوله أما نحو النقود إلخ) أي كالزكاة والمعدن والثمار
(قوله أنه لا فرق) أي والخلاف جار في الكل (قوله أيضا) أي كالعين نهاية (قوله وهذا هو مرادهم
إلخ) كان مراده بهذا أن مرادهم على كل قول أن المقلب ما ذكر فيه فانظر على هذا قوله السابق أنفا
لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق سم وأشار الكردى إلى الجواب عنه بما نصه قوله وهذا هو إلخ
أي المقلب يعني من قال تعلق شركة مراده المقلب فيه ذلك وكذا الباقي ولا ينافي ذلك ما مر أنفا أن المقلب
فيها جانب التوثيق لأنه مغلب فيها باعتبار آخر كما يظهر بالتأمل اه وقد يجاب أيضا بأن المراد بما سبق
المقلب فيها بعد ما جانب التوثيق (قوله على بعضها) أي الأقوال (قوله قضيته) أي ذلك البعض (قوله
وسيأتي في الحوالة إلخ) أي مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم (قوله ولو كانت) أي الشركة (قوله
وللوارث الإخراج إلخ) أي ولو كانت حقيقة لا وجوها من عين التركة (قوله وعلى الرهن) إلى قوله وفي
قول تتعلق في النهاية وإلى قول المتن فلو باع في المغنى (قوله وعلى الرهن إلخ) عطف على قوله على الأول قاله
الكردى والاصوب أنه استئناف بياني أو عطف على قول المتن وفي قول تعلق رهن (ولم يوجد الواجب في
ماله باع الامام) هذا إنما ياتي في الماشية فقط فمال قول المتن (في قدرها) أي وهو جزء من كل شاة في مسألة
الأشياء مثلا كما هو قضية ما قدمه من أن الأصح الأول وصرح به في شرح العباب لقوله ويرده المشتري إلخ
أي بأن يرد شاة في مسألة الأربعين بدليل سياق كلامه فإنه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها معا متبذرا لا
شائعا في الجميع إذ اتقرر ذلك فإن كان المراد أنه بعدد المشتري قدرها متبذرا يصح البيع في جميع ما تقي يده
فيلزم بطلان البيع في جزء من كل شاة ثم انقلابه برد الماشية واحدة إلى الصحة في جميع كل واحدة عما عدا
هذه الواحدة وقد ياتزم ذلك ووجهه بأنه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم
ببطلان البيع في جزء من كل وجاز أن يرتفع هذا الحكم برد الماشية واحدة إلى البائع وبأن غاية البطلان بقاء
ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البائع لأنه أفرعه في الملك فاذا رد
واحدة إلى البائع انقطع تعلق المستحق من كل جزء كما لو أخرج البائع شاة اه سم بحذف (قوله فيرده على
البائع) وقضيته ما يأتي عن السبكي أن يرداها ويستأذن البائع في إخراجها أو يعلم الامام أو الساعي ليأخذها

نعم أن قلنا إلخ) أن كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع
للاعتراض على هذا القائل بأنه يلزمه فيما إذا باع جميع المال بطلان البيع في الجميع وهو مخالف لقولهم بصحته
فيما عدا قدر الزكاة وأن كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها أو يبطل
فيها بخصوصها لاجل تعيينها قبل البيع فهذا بعيد (قوله إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوى الكل) قد علم
منع هذا الحصر (قوله وهما) أي الوجهان (قوله وهذا هو مرادهم إلخ) كان مراده بهذا أن مرادهم على
كل قول أن المقلب ما ذكر فيه فانظر على هذا قوله السابق أنفا لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق (قوله
في قدرها) أي وهو جزء من كل شاة في مسألة الأشياء مثلا كما هو قضية ما قدمه من أن الأصح أن الواجب

تسقط بهلاك النصاب أي قبل التمكن كما يسقط الأرض بموت العبد (فلو باع) أي الجميع الذي تعلق به (قبل إخراجها منه
فالأصل) بناء على الأصح أن تعلقها اتفاق شركة (بطلانها في قدرها) لأن بيع ملك الغير من غير مسوغ له باطل فيرده المشتري على البائع لأن له

ولاية اخرجوه ولان له الاخراج من غيره وبحث أنه برده بطلت الساعي على ما بقي بيد المشتري ويؤيده ما مر ان الشركة غير حقة بقية فنزل قبض البائع لقدرها منزلة اختياره الاخراج منه او من غيره وعند اختياره ذلك ليس للساعي معارضة فيه وبذلك البحث يتايد انه لا مطالبة على المشتري بعد افراده قدرها وان ما بحته السبكي عمله اذا باع قبل الافراز وفيه نظر لما تقرر ان الذي قطع تسلط الساعي انما هو قبض من له ولاية الاخراج لقدرها المنزل منزلة ما ذكره بمجرد افراز المشتري ليس كذلك فالوجه انه لا ينقطع (٣٦٧) به تسلط الساعي وذلك اعني ما بحته السبكي هو ما ملخصه

اجر ارضا للزراع واخذ
اجرتها من حبه قبل اخراج
زكاته فهو كما لو ابتاعه
فلمفقرا مطالبة اذ للساعي
اخذها من المشتري على كل
قول ويرجع بما اخذ منه على
الزراع ان ايسر وطريق
براءته اى المؤجر من قدر
الزكاة الذى قبضه ان
يستاذن الزارع فى اخراجها
او يعلم الامام او الساعي
ليأخذها منه فان تعذر
فينبغي إيصالها للمستحقين
ولم ار من ذكره وينبغي
اشاعته ثم يتردد النظر فى
انه يؤخذ عشر ما قبضه فقط
او عشر جميع الزرع اذا
تعذر الوصول للباقي من
المالك اه وقوله ان ايسر
قيد للمطالبة لا لاصل
الرجوع وقوله فينبغي
ايصالها للمستحقين فيه
نظر لما تقرر ان ولاية
الاخراج انما هى لمالك
الحب وهو الزارع لا غير
فالوجه حفظها الى تيسر
الزارع او الساعي ومنه
القاضى بشرطه السابق
والذى يتجه عاترد فيه
الاول لما يصرح به كلام

منه فان تعذر المالك والامام الساعي فينبغي إيصالها للمستحقين (قوله ويؤيده) اى البحث (قوله ما مر)
اى قبيل قول المصنف وفى قول الخ (قوله منه) اى من المال الزكوى (قوله قدرها) اى كشافة فى مسألة
الاربعين (قوله وان ما الخ) عطف على قوله انه لا مطالبة الخ (قوله ما بحته السبكي) اى الاتى انفا (قوله اذا
باع) الاولى اذا اعطى الاجرة (قوله وفيه نظر) اى فيما قيل (قوله من له الاخراج الخ) اى المالك البائع
(قوله المنزل الخ) صفة القبض (قوله منزلة ما ذكره) اى اختيار البائع الاخراج منه الخ (قوله به) اى بمجرد
الافراز (قوله مطالبة) اى المؤجر (قوله على كل قول) اى من اقوال التعلق (قوله ويرجع) اى المؤجر
(قوله او الساعي الخ) قد يشكك لا انتفاء نية المالك ونائبه فيها الا ان ينزل هذا منزلة الامتناع فيسكن فى نية
الساعي او الامام عند الاخذ سم (قوله فان تعذر) اى وصول من ذكره من الزارع والامام والساعي
(قوله من ذكره) اى ذلك الطريق وكذا ضمير اشاعته (قوله يؤخذ) اى من المؤجر (قوله قيد للمطالبة
أى المفهومة من قوله ويرجع كرى ويجوز إرادة المذكور (قوله فالوجه حفظها الخ) يتامل مع فرض
السبكي كلامه فى التعذر اى تعذر المالك والساعي بصري وبجواب بان المتبادر من كلام السبكي التعذر
فى الحال فلا ينافى التيسر فى المستقبل (قوله او الساعي) اى والامام (قوله بشرطه السابق) اى قبيل
الفصل كرى وهو ان لا يفرض امر الزكاة لغير القاضى (قوله الاول) خبرو الذى الخ) ويريد بالاول
أخذ عشر ما قبضه المؤجر فقط (قوله ان الذى يبطل الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله عنه) اى الميت (قوله
ان للمشتري الخ) جواب لومات الخ والجملة خبر ان البائع الخ (قوله ما مر) لعله قوله ان الذى يبطل فيه البيع
هو قدرها من المبيع الخ ويحتمل انه قوله ولان له ولاية الاخراج من غيره (قوله ولما تخرج) اى زكاته
(قوله منه) اى عما تحقق الخ وكذا ضمير اكله وشرائه الخ (قوله وفيه نظر) اى يظهر وجهه من قوله الاتى

شائع لا مبهم وانه فى اربعين شاة ربع عشر كل واحدة ولهذا قال فى شرح العباب فى جملة كلام ومن ثم قال
القمولى وعلى الاول اى فى كيفية الشركة من ان الواجب شائع متعلق بكل واحدة يبطل البيع فى كل
جزء من كل شاة اه وقوله فبرده المشتري على البائع اى بان يرد شاة فى مسألة الاربعين بدليل سياق كلامه
فانه ظاهر فى ان المراد انه يرد قدرها معبنا متميزا لا شائعا فى الجميع الا ترى الى قوله فنزل قبض البائع الخ اذ
اختيار الاخراج انما يعتد به اذا كان متميزا لا فى شائع من كل واحدة وقوله بعد افراده قدرها اذا تقرر
ذلك فان كان المراد انه بعد رد المشتري قدرها متميزا يصح البيع فى جميع ما بقي بيده فبطلت الاشكال لانه يلزم ان
يبطل البيع فى جزء من كل شاة ثم اذا اراد المشتري واحدة انقلب البيع صحيحا فى جميع كل واحدة بما عدا هذه
الواحدة وقد يجاب بالتزام ذلك ويوجه بانه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقة بضعف الحكم
يبطلان البيع فى كل جزء وجاز ان يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة الى البائع او بازغاية البطلان بقاء
ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البائع لانه فرعه فى الملك فاذا
جزم واحدة الى للبائع انقطع تعلق المستحق من كل جزء كالأخرج البائع شاة فانه بطلت تعلق المستحق من
كل جزء بما عداها مع ان تعلقه بذلك كان ثابتا من قبل لكن قياسا أن الذى يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلا
ان الذى يرد المشتري جزء من كل شاة مثلا (او الساعي) قد يشكك لا انتفاء نية المالك ونائبه فيها ونية الساعي

المتن وغيره أن الذى يبطل فيه البيع هو قدرها من المبيع سواء كان كل المال الزكوى ام بعضه واذا تقرر فى بيع بعض النصاب ان الذى يبطل
فيه انما هو قدرها من المبيع لا من كل النصاب تعين ما ذكرته من ترجيح الاول ثم قدرها التى فأت على المشتري يرجع على البائع بحصته من
الثمن ان قبضه كان المؤجر يرجع على الزارع بمثل قدر الزكاة بما قبضه ويظهر ان البائع او الزارع لومات وقلنا للاجنبي اداء الزكاة عنه ان
للمشتري والمؤجر حينئذ اخرج قدرها من ماله وحينئذ يطالبه الورثة بقدرها من المبيع او الاجرة لانه على ملك مورثهم والزكاة قد سقطت
عنه واخذ بعضهم بما مر ان ما تحقق وجوب زكاته ولم تخرج وقد بقي بيد المالك قدرها منه يحل اكله وشرؤه سواء ابقاه بنيتها ام لا اه وفيه نظر

قبيل التنبيه وإن أبقاه فعل الشركة الخ قول المتن (صحته في الباقي) أي لأن حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نهاية ومعنى (قوله في تخير) إلى قوله وبه يعلم في النهاية والمغنى (قوله في تخير المشتري الخ) أي وإن أخرجهما من محل آخر لانه وإن فعل ذلك فالعقد لا ينقلب صحيحا في قدرها مغنى زاد النهاية فإن أجاز المشتري في الباقي لزمه قسطه من الثمن اهـ (قوله بناء على قولى تفريق الصفقة) راجع إلى المتن عبارة النهاية بناء على تفريق الصفقة اهـ وعبارة المغنى والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاولان قولاً وتفريق الصفقة وياتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة اهـ ويعلم بذلك أن حق المقام اما أفراد القول واما ذكر الثاني قبل قوله بناء الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الحكم هنا حكم تفريق الصفقة كمدى (قوله اشتراط العلم الخ) أي إمكان العلم بقدر الواجب ولو بعد البيع كما يدل عليه قوله وذلك لا يمكن معرفته كمدى وفي سم ما يوافقه (قوله العلم بقدر الواجب) أي علم المتبايعين كما يصرح به قوله الاتي ثم الاوجه الخ بصرى (قوله البطلان في الكل الخ) أي وظاهر إطلاق المتن البطلان في قدر الزكاة فقط سواء كان الواجب من الجنس أو غيره عـ (قوله ان هذا الخ) أي قول المصنف فلو باعه الخ (قوله او مبهم) عطف على مشاع (قوله كما مر) أي في شرح تعلق شركة (قوله يلزم منه) أي من الاشاعة في بيع الاربعين شاة (قوله لاجل ذلك) أي الفرق بهذا إلى لزوم التشقيص (قوله اموالو باع) إلى قوله وكذا لو وهب في النهاية والمغنى (قوله اموالو باع البعض الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقي قدرها وإن نوى ببقائه الزكاة ويفارق إلا هذا الشاة الاتي بان الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها مـ (فرع) لو تلفت الشاة في قوله إلا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد في الثاني سم (قوله فكبيع الكل) أي في بطل في قدر الزكاة من المبيع لا في قدرها مطلقا كما هو ظاهر وكذا قوله الاتي البطلان أي في قدرها أي من المبيع لا مطلقا كما صرح في شرح الروض بذلك سم عبارة المغنى وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعتك هذا الا قدر الزكاة صح البيع كما جزم به الشيخان في بابها لكن بشرط ذكره او عشر ام نصفه واما الماشية

لا تسكن في عند الاخذ (قوله ومن ثم اشتراط العلم الخ) إن أريد العلم حال البيع فهو ممنوع لأن الشرط في تفريق الصفقة إمكان العلم بالباطل ولو بعد البيع لاجل التقويم والتوزيع وإن أريد ولو بعد البيع فهذا يمكن فلا ينبغي الجزم بإطلاق البطلان عن قضية كلام الرافعي (قوله وإلا ففضية كلام الرافعي البطلان) راجع (قوله اموالو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقي قدرها وإن نوى ببقائه الزكاة ويفارق إلا هذه الشاة الاتي بان الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة وهذا جواب استشكل التصحيح الاتي مـ (فرع) لو تلفت الشاة في قوله إلا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد في الثاني على اقيس الوجهين عند ابن الصباغ وافرده الشيخان وغيرهما ونسب للبحر ايضا نعم لو استثنى فقال بعتك ثمرة هذا الحائط الا قدر الزكاة صح كما جزم به في البيع لكن بشرط ذكره او عشر ام نصفه كما نقل عن المساوردي والرويانى وقيد مـ بخلاف من جهله اما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره عنهما انه ان عين كقوله إلا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الاظهر والجمع بينه وبين ما سبق عن ابن الصباغ والبحر مشكل ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها اهـ مـ واول جواب اشكاله انه هنا بقوله إلا هذه الشاة قد استثنى قدر الزكاة معينا فكان بمنزلة إفراده بنية الزكاة فصح البيع في جميع المبيع وإن قلنا ان الواجب شائع في كل شاة كما هو قضية هذا الاطلاق كالمعزل قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الإخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح إن نوى الزكاة عند قوله إلا هذه الشاة وإلا فحل وقفة وقضية الاطلاق الصحة ايضا بخلاف ما سبق عن ابن الصباغ فانه لم يستثن

(وصحته في الباقي) في تخير المشتري إن جهل بناء على قولى تفريق الصفقة ومن ثم اشتراط العلم بقدر الواجب وإلا ففضية كلام الرافعي البطلان في الكل وبه يعلم البطلان في الكل في نحو خمسة ابعة فيها شاة لماسر أنهم شركاء بقدر قيمتها وذلك لا يمكن معرفته حتى يختص البطلان بمساغده لأن التقويم تخمين وظاهر المتن ان هذا يتفرع على الوجهين السابقين الاشاعة والابهام لكن بحث السبكي انا ان قلنا الواجب مشاع صح في غير قدر الزكاة كما لو باع عبدالله نصفه او مبهم بطل في الكل كما مر لأن المملوك غير معين ونازعه الغزى وبحث البطلان في الكل حتى على الاشاعة لانه يلزم منه تشقيص الشاة على الفقير وهو ممنوع ويحجب بان هذا اللزوم معتبر لانه قضية القول يتعلق العين الذي فيه غاية الفرق بالمستحقين فلم يبال لاجل ذلك بهذا وقد اغتفروا التجزى والقيمة في مسائل من الزكاة على خلاف الاصل للضرورة فكذا هنا اموالو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل

فان عين كقوله إلا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الاظهر هذا كله في بيع الجميع كما اشار اليه بقوله فلو باعها الخ فاما إذا باع بعضها فان لم يبق قدر الزكاة فهو كالو باع الجميع وان ابقى قدرها بنية الصرف فيها او بلانية بطل في قدرها على اقيس الوجهين فان قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشيخين بالصحة اجيب بان الاستثناء اللفظي اقوى من القصد المجرد اه وفي النهاية مثله الى قوله على اقيس الوجهين إلا انه زاد عقب وإلا فلا في الاظهر مانصه ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلانه في قدرها وان بقي ذلك القدر لان استثناء الشاة التي قدر الزكاة دل على أنه عينا لها وأنه إنما باع ما عداها بخلاف ما مر اه قال ع ش قوله مر وإلا فلا في الاظهر اى فيبطل في الجميع لان قدر الزكاة الذي استثناءه شاة مبهمه وإيهامها يؤدي الى الجمل بالمبيع اه وقال سم قوله مر لان استثناء الشاة الخ اى كالمعزل قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الاخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح ان نوى الزكاة عند قوله إلا هذه الشاة وإلا فحل وقفة وقضية لا اطلاق الصحة ايضا وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا الار دب فيصح البيع في جميع المبيع أيضا كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلاتعين كالا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتامل اه (قوله وان ابقاه) اى قدر الزكاة بنية صرفه في الزكاة او بلانية مغنى ونهاية (قوله في قدرها) اى من البيع (قوله فيما عداها) اى ما عدا قدر الزكاة (قوله اى قطعاً) اى وبه يفرق بين الاستثناء وعدمه كما تقدم عن سم (قوله ثم الاوجه الخ) اى في صورة الاستثناء كردى (قوله أوربعه) اى ربع العشر في النقود (قوله لنحو ابن الخ) اى كالأصوف (قوله حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدى لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه انه لا فرق فتأمل سم اى فالتقييد بذلك لانه هو محل التوهم (قوله لما مر) اى قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله على ذلك) اى عدم التعدى (قوله هذا كله) اى ما ذكر من حكم البيع سم اى قبل إخراج الزكاة (قوله إلا انثر بعد الخرص الخ) اى فانه يصح بيع جميعه قطعاً مغنى ونهاية (قوله لان الخ) علة لما قبل لكن الخ (قوله وكذا لو وهب الخ) عبارة العباب وأما هبتها أى أموال التجارة وعتق رقيقها والمحاباة في بيع عرضها فكبيع الماشية بعد الوجوب ويظهر الخاق جعله عوضاً نحو بضع بالهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلتحجر عبارة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب الى غيره وسر محله عقب فان باعه بحاباة الى وان افرز قدرها سم عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض وشرح العباب في زكاة التجارة ولو اغتق عبد التجارة او وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعاق زكاة التجارة كان البيع يبطل متعاق زكاة العين وكذا الوجه صدقاً أو صاحباً دم أو نحوهما لان مقابله ليس مالا فان باعه بحاباة فقدرها كالمو هوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقاً للصفة اه (قوله لو وهب او اعتق

قدر الزكاة فلم يكن بمنزلة عز لها مع النية غاية الأمر أنه إبقاء من غير استثناء وذلك لا يفيد وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا الار دب فيصح البيع في جميع المبيع أيضاً كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلاتعين كالا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتامل (قوله فكبيع الكل) اى فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لا في قدرها مطلقاً كما هو ظاهر وكذا قوله الآتى البطلان في قدرها اى من المبيع مطلقاً كما هو ظاهر وهذا الما قال في شرح الروض فاذا باع النصاب او بهضه او رهنه صح لا في قدره عقبه في شرحه بقوله من المبيع او المرهون وإن كان الباقي قدرها في صورة البعض الى ان قال والقدر الباقي بلا بيع ورهن في صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله للمستحقين اه (قوله لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدى لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه أنه لا فرق فتأمل (قوله هذا كله) اى ما ذكر من حكم البيع (قوله وكذا لو وهب أو أعتق فنها الخ) عبارة

وإن أبقاه فعلي الشركة في صحة البيع وجهان أقيسهما وأصحهما خلافاً لمن نازع فيه البطلان أى في قدرها لان حقهم شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم ان قال بعنك هذا إلا قدرها صح فيما عداها أى قطعاً ثم الاوجه اشتراط معرفة المتبايعين لقدرها من نحو عشر أو نصفه أو ربعه (تنبيه) لا يترحم على تعلق الشركة تعدى التعلق لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب وقبل الاخراج لما مر أنها غير حقيقية ومن ثم اقتضى كلام التتمة الاتفاق على ذلك واعتمده بل كاد بعضهم ينقل فيه الاجماع هذا كله في زكاة الاعيان إلا التمر بعد الخرص والتضمين لما مر من صحة تصرف المالك فيه حينئذ ما زكاة التجارة فيصح بيع الكل ولو بعدد الوجوب لكن بغير محاباة لان متعلق هذه الزكاة القيمة وهى لا نفوت بالبيع وكذا لو وهب أو أعتق فنها وهو غير موسر

فان باعه بمحابة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحابة وان أفرز قدرها وأبقى الجلال البلقيني وغيره بأنه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (٣٧٠) أي بما لا يتغابن به كما هو ظاهر ليخرجها عنها لما فيه من الحيف عليه بل له الأخير إلى

إلى أن تساوى قيمتها فيبيع ويخرج منها حينئذ قال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين إخراج زكاة المشترك بغير إذن الآخر وقضيته بل صريحه أن نية أحدهما تغني عن نية الآخر ولا ينافيه قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا ينوب فيه أحد إلا بأذن لأن محله في غير الخليطين لأذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالإخراج من المشترك مردود بأنه يخالف لظاهر كلامهم والخبر لأن الخلطة تجعل مالهما كمال واحد وقضية قولهم لأذن الشرع فيه أنه يرجع على شريكه ومر في الخلطة وزكاة الثبات ماله تعلق بذلك

﴿كتاب الصيام﴾

هو لغة الإمساك وشرعا الإمساك الاتي بشروطه الاتية وأركانه النية والإمساك عما يأتي زاد جمع والصائم وهو مبني على عد المصلي والمتوضى مثلا ركنا ويحتمل عدم البناء والفرق كما هو فرض رمضان في شعبان ثاني سني الهجرة وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لأيامه أما

(الخ) أي فيبطلان في قدر الزكاة ومثلها كل مزيل للملك ولكن ينبغي سريّة العتق للباقي عند اليسار كالو اعتق جزءا من مشترك فانه يسرى إلى حصّة شريكه ع (قوله فان باعه بمحابة الخ) أي كان باع ما يساوى أربعين درهما بعشرين فيبطل البيع في ربع عشر المحابة وهو ما يقابل نصف مثقال من العشرين الناقصة من ثمنه كذا قرره شيخنا اه بخيرى (قوله من المحابة) أي من القدر المحابة به وهو بيان للوصول (قوله لا يكلف الخ) أي فيما إذا لم يكن عنده نقد لإعاب (قوله بدون قيمتها) أي التي اشترت بها وان كان ثمن مثلها في ذلك الوقت أعنى تمام الحول بصري وهذا ان كان نقلا فيها وإلا فالظاهر الذي يفيد التعبير بالقيمة دون الثمن والتعليل بالحيف العكس فراجع (قوله ولا ينافيه) أي الاغناء المذكور (قوله لأن محله الخ) علة لعدم المناقاة و (قوله لأذن الشرع الخ) علة للعلقة (قوله والقول بتخصيصه الخ) حقه الموافق لما قدمه في الخلطة ذكره عقب أنه يرجع على شريكه مع عطف لأن الخلطة الخ على لأذن الشرع فيه ومر في الخلطة عن النهاية وسم اعتمادها ذلك فيما إذا لم يأذن الشريك الآخر في الإخراج من المشترك (قوله أنه يرجع على شريكه) أي وان لم يأذن له في الإخراج خلافا للنهاية وسم والله اعلم

﴿كتاب الصيام﴾

(قوله هو لغة) إلى قوله وينقص في النهاية والمعنى لإقوله زاد جمع وقوله وهو إلى وفرض (قوله هو لغة الإمساك) ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم إني نذرت للرحمن صوماي إمساكا وسكو تاعن الكلام نهاية ومعنى (قوله وشرعا الإمساك الاتي الخ) أي إمساك مسلم بمنزلة عن المفطرات سالم من الخبز والحض والنفاس والولادة في جميع النهار القابل للصوم ومن الاغناء والسكر في بعضه والأصل في وجوبه قبل الإجماع مع ما يأتي أية كتب عليكم الصيام نهاية بزيادة من عس والرشيدي (قوله وهو) أي عدالصائم ركنا هنا (قوله كما) أي في صفة الصلاة من أن ماهيته لا وجود لها في الخارج وإنما تتعلّق بتعلّق الفاعل لجعل ركنا لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا لم يحتاج للنظر لفاعله (قوله وفرض رمضان في شعبان الخ) لم يبين هل كان ذلك في أوله وآخره أو وسطه فراجع عس (قوله ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان الخ) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس إلا بمجموع الفضل المترتب على أيامه فليتأمل جداسم على حج أقول وقد يمنع الحصر ويقال إن لرمضان فضلا من حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كغفرة الذنوب لمن صامه إيمانا واحتسابا والدخول من باب الجنة المعدلصائمه وغير ذلك مما ورد أنه يكرم به صوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه ناقصا أو تاما وأما الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فامر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص عس وبصري وشيخنا (قوله يفرق) أي الكمال و (قوله لم يكمل لرمضان الخ) أي من تسع رمضانات شيخنا (قوله إلا واحدة) كذا وقع له هنا ووقع له في محلين آخرين إلا سنتان وجرى عليه المنذرى في سنه قاله شيخنا الشربري وجرى عليه أيضا الدميري وقال بعضهم صام أربعة ناقصا وخمسة كاملا عس بخذف وجرى شيخنا على ما قاله الشارح هنا (قوله زيادة تطمئن) كذا في أصله بخطه وفيه خلوة جملة المصفة عن العائد إلا أن يقرأ تطمئن بصيغة المصدر بصري أقول المعنى

العباب وأما هبتها أي أموال التجارة وعتق رقيقها والمحابة في بيع عرضها فكسب الماشية بعد الوجوب ريطم الخاق جعله عوض نحو بضع بالهبة اه ومثله في الروض وشرحه فله تحرر عبارة الشارح ويحتمل أن قوله وكذا لو وهب إلى غير مؤسر محله عقب فان باعه بمحابة إلى وان أفرز قدرها

﴿كتاب الصيام﴾

(قوله ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لأيامه) قد يقال الفضل المترتب على

ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومندوبه عند سجوره وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص وكان حكمه أنه هنا صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تطمئن نفوسهم على مساواة الناقص للكمال

فيما قدمناه (يجب صوم رمضان) إجماعاً وهو معلوم من الدين بالضرورة من الرمض (٣٧١) وهو شدة الحر لان وضع اسمه على

مسهاء وافق ذلك وكذا
في بقية الشهور كذا قالوه
وهو انما ياتي على الضعيف
ان اللغات اصطلاحية اما
على انها توقيفية اي ان
الواضع لها هو الله تعالى
وعلمها جميعها لادم عند
قول الملائكة لاعلم لنا فلا
ياتي ذلك وهو افضل
الا شهر حتى من عشر الحجة
للخبر الصحيح رمضان سيد
الشهور وبحسب ابي زرعة
تفضيل يوم عيد الفطر اذا
كان يوم جمعة على ايام رمضان
التي ليست يوم جمعة فيه فطر
وان اطيل في الاستدلال له
وتفضيل بعض اصحابنا يوم
الجمعة على يوم عرفة الذي
ليس يوم الجمعة شاذ وإن
وافق مذهب احمد رضى
الله عنه فلا دليل فيه نعم يوم
عرفة افضل ايام السنة كما
صرحوا به في فرض شموله
لايام رمضان كما هو الظاهر
يجاب بان سيدة رمضان
مخصوصة بغير يوم عرفة لما
صح فيه بما يقتضى ذلك
وبفرض عدم شموله يجاب
بان سيدة رمضان من
حيث الشهر وسيدة يوم
عرفة من حيث الايام فلا
تناقض بينهما وإنما لم نقل
بذلك فيما ذكر من يومى
العيد والجمعة لان لم يصح
فيهما ما نظير ما صح في يوم عرفة
حتى يخرج من ذلك العموم
ويأتى في صوم التطوع في
عشر الحجة وعشر رمضان

هنا على الاضافة لا الوصفية وإن تكلف الکردى في تصحيحها بما لا حاصل له والجملة تقع مضافاً اليها مؤولاً
بالمصدر بلا سالك فلا ضرورة الى قراءته مصدر انعم المصدر أولى ولذا عبر به شيخنا فقال ولعل الحكمة في
ذلك تطمين نفوس من يصومونه ناقصاً من امته الخ قوله فيما قدمناه) اي من الثواب المترتب على اصل صوم
رمضان من غير نظر لايامه (قوله إجماعاً) الى قوله وبحسب الخ في النهاية والمغنى لا قوله كذا الى وهو افضل
وقوله حتى من عشر الحجة وما انبه عليه (قوله معلوم من الدين بالضرورة) اي فمن جمحد وجوبه كقوله ما لم
يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر
حبس ومنع الطعام والشراب نهاراً ليحصل صورة الصوم بذلك نهاية ومعنى زاد الايعاب ولانه ربما حمله ذلك
على ان ينوبه فيحصل له حينئذ حقيقته اه (قوله لان وضع اسمه الخ) عبارة المغنى والنهاية لان العرب لما
ارادت ان تضع اسماء الشهور وافق ان الشهر المذكور كان في شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان
لموافقتهما زمن الربيع اه (قوله وكذا في بقية الشهور) عبارة المصباح في مادة ج م د ويحكي ان
العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمنة فاشتق للشهور معان من تلك الازمنة ثم كثر حتى
استعملوها في الالفاظ وإن لم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما رمت الارض من شدة الحر وشوال لما
شالت الابل باذناها للطورق وذو القعدة لما ذلوا القعدان للركوب وذو الحجة لما حجوا والمحرم لما حرموا
القتال والتجارة والصفر لما غزوا وتركوا ديار القوم صفراً وشهر ربيع لما ربيع لما ربت الارض واهزغت
وجمادى لما جمدا الماء ورجب لما رجبوا الشجر وشعبان لما اشعبوا مثل العود اه ع ش (قوله اما على انها
توقيفية الخ) أى وهو المعتمد ع ش (قوله فلا يأتى ذلك) قديقال ما المانع من اتيانه لان وضع الله حادث
بناء على حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكر تامل كذا افاده الفاضل المحشى وقديتوقف
في قوله لان الخ اذ وضعه لها ثابت في حضرة العلم والالفاظ بالنسبة اليه ليست حادثة نعم قديقال ما المانع من
كون العرب لها اصطلاح وافق ما ذكر بصرى اقول وايضاً ان العلم وإن كان قديماً تابع للعلم كذا تقر في محله
(قوله في الاستدلال له) اي لابي زرعة سم (قوله وتفضيل بعض اصحابنا الخ) اي المستلزم لتفضيل يوم
جمعة ليس من رمضان على ايام رمضان ليست يوم جمعة (قوله فلا دليل فيه) أى لابي زرعة (قوله بان
سيدة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة) الباء دخل على المقصور عليه (قوله لما صح فيه) اي في يوم
عرفة (قوله يجاب بان سيدة رمضان الخ) هذا الجواب ياتي على الفرض الاول ايضاً بالاولى بل المناسب
لفرض الثاني ان يقال بان سيدة يوم عرفة مخصوصة بغير ايام رمضان فليتأمل (قوله وإنما لم نقل بذلك)
اي بما تضمنته الجواب الاول والثاني (قوله من يومى العيد والجمعة) كانه اراد يوم العيد المصادف ليوم
الجمعة على ما مر عن ابي زرعة ومطلق يوم الجمعة على ما مر عن بعض الاصحاب (قوله من ذلك العموم) أى
عموم تفضيل رمضان على غيره كرى (قوله في عشر الحجة) عبارته هناك في تسع الحجة وهي الا صوب
(قوله وعشر رمضان) عطف على صوم الخ والواو بمعنى مع (قوله بذلك) اي بتفضيل رمضان (قوله انه
لا يكره الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله مطلقاً) اي مع قرينة ارادة الشهر وبدونها (قوله للاخبار
الكثيرة فيه الخ) عبارة النهاية لعدم ثبوت النهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في اخبار صحيحة لخبر من صام
رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه قال ع ش قوله مر بل ثبت ذكره الخ انما يتم به
الرد على من اطلق كراهته بدون شهر اما من قيد كراهته باتقاء القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا

رمضان ليس إلا بمجموع الفضل المترتب على ايامه فليتأمل جدار قوله وكذا في بقية الشهور) انظر معنى هذا
في نحو رجب وجمادى (قوله فلا يأتى ذلك) قديقال ما المانع من اتيانه لان وضع الله حادث بناء على
حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكر تامل (قوله فلا دليل فيه) اي لابي زرعة (قوله
للاخبار الكثيرة فيه) اي كخبر من قام رمضان لا يقال لادالة في تلك الاخبار لعدم الكراهة لان استعمال
الشارع لا يقاس عليه استعمال غيره كذا كروه في مواضع لا نأقول انما يصح ذلك لو ثبت نهى عن ذلك

الاخير ماله تعلق بذلك وأفهم المأتن أنه لا يكره قوله رمضان بدون شهر مطلقاً وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه لما ليس بمستند

يتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد اه (قوله وهو الخبر الضعيف) واستند أيضا الى ورود النهي عن ذلك واجيب بانه لم يصح كما بينه الحفاظ سم (قوله لنفسه فقط) ينبغي ولما اعتقد صدقه سم وبصرى وياتى في شرح وشرط الواحد الخ ما يفيد (قوله) اورؤية الهلال بعد الغروب الخ لو راه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال ان كفى لعلم بوجوده بلارؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لا يابد لا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع احدا حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر سم أقول قد يفرق بينه وبين الجمعة بان الصوم معلق في النصوص بالرؤية من غير فرق بين افراد الرائي فينبغي الثبوت برؤيته حتى في حق غيره والملاحظ في الجمعة كون المحل قريبا بحيث يعد لقربه من محل الجمعة فنظر في ضبط القريب عرفا لتوسط السمع لان حديد قد يسمع من البعيد عرفا وفي تكليفه فقط او مع غيره حرج تاباه بحسن الشريعة بصرى وعش (قوله لا بواسطة) الاولى بلا واسطة (قوله) لا بواسطة نحو مرأة) قد يتوقف فيه لا هارؤية ولو بتوسط آلة بصرى ويؤيده ما يأتى عن سم في مسألة الغيم وكفاية ظن دخول رةضان بالاجتهاد كما يأتى (قوله نحو مرأة) اى كالما والبورو الذى يقرب البعيد ويكبر الصغير في النظر (قوله منه) اى من شعبان (قوله لخبر البخارى الخ) تعليل لقول الماتن اورؤية الهلال (قوله لمن زعمهما) اى وجود الطعن في سنده وقبول متنه التاويل (قوله لم تجز مراعاة الخ) لعل محله ما لم يقلد القائل به في ذلك عش اقول بل ذلك على إطلاقه لان من شروط التقليد في حكم ان لا يكون القائل به مخالفا لنص السنة كما هنا (قوله خلاف موجب) وهو احدى رواية وطائفة قليلة ايعاب أى عند إطلاق الغيم (قوله وكهذين) الى قوله وإن حصل غيم في النهاية إلا قوله ولو من كفار الى وظن وقوله ولا يجوز الى نعم وقوله ولكن الى ولا برؤية النبي وقوله وفيه وجه الى فقد حكي وكذا في المعنى إلا قوله الخبر المتواتر الى ظن دخوله (قوله وكهذين الخ) اى الا كمال والرؤية في إيجاب صوم رمضان للعموم الناس وجعل النهاية والاياب الخبر المتواتر من جملة ما يثبت به الشهر للمخبر فقط بفتح الباء عبارة الاول في شرح وشرط الواحد الخ وقد علم بما مر ان ما تقرر بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس أما وجوبه على الرائي فلا يتوقف على كونه عدلا فمن رأى هلال رمضان وجب عليه الصوم ومثله من خبر به عدد التواتر اه قال الرشيدى قوله مر ومثله من خبره به عدد التواتر والشهاب بن جحج إنما ذكر هذا بالنسبة للعموم الناس اى فاخيار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهور على العموم وإن لم يكن عند قاض وظاهر ان صورة المسئلة انهم اخبروا عن رؤيتهم او عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذى يفيد العلم فليس منه اخبارهم عن واحد راه او اكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما يقع كثير من الاشاعات فينبه اه (قوله وظن دخوله الخ) أى عند الاشتباه لنحو حبس شيخنا (قوله كما يأتى) اى في المتن فى او اخر فصل النية (قوله او بالامارة الظاهرة) ومما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثى شعبان فتبييت النية اعتمادا عليها ثم تزال ويعلم بها من نوى ثم يتبين نهارا انه من رمضان وقد افي الوالدرحه الله تعالى بصحة صومه بالنية المذكورة لبناؤها على اصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الازالة تركه لمه قضاؤه نهاية وقوله مر ولا قضاء عليه قال سم ما لم يعلم بانها أزيلت للشك في دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ويوجه بان علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكاه ورفض اليللا بطلما اه واعتمده شيخنا فقال ولو طفتت القناديل لنحو شك في الرؤية ثم اوقدت للجزم

وهو الخبر الضعيف أنه من أسماء الله تعالى (باكمال شعبان ثلاثين) يوما هو واضح قال الدارمى ومن رأى هلال شعبان ولم يثبت ثبت رمضان باستكمال ثلاثين من رؤيته لكن بالنسبة لنفسه فقط (أو رؤية الهلال) بعد الغروب لا بواسطة نحو مرأة كما هو ظاهر ليلة الثلاثين منه بخلاف ما ذالم ير وإن أطبق الغيم لخبر البخارى الذى لا يقبل تأويلا ولا مطعن في سنده يعتد به خلافا لمن زعمهما صوموا رؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف موجب وكهذين الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لا فادته العلم الضرورى وظن دخوله بالاجتهاد كما يأتى أو بالامارة الظاهرة الدالة التى لا تتخلف عادة

فكان حينئذ ثبت السكر اه به في حقنا ولا يرد عليها استعمال اشارة لما ذكر لكن لم يثبت نهى عن ذلك والاصل فيما استعمله اشارة جواز مثله منا (قوله وهو الخبر الضعيف) استند ايضا الى ورود النهي عن ذلك واجيب بانه لم يصح كما بينه الحفاظ (قوله لكن بالنسبة لنفسه فقط) ينبغي ولما اعتقد صدقه (قوله) اورؤية الهلال بعد الغروب) لوراه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال ان كفى العلم بوجوده بلارؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف

بها وجب تجديده النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتمده الرشيدى فقال قوله مر ويعلم بها اى بازالتها احتراز عما لو ازالوها بعد نومه او نحوه فهذا غير ما بحثه الشهاب سم فيما اذا علم سبب ازالتها وانه عدم ثبوت الشهر من انه يضر لانه يتضمن رفض النية خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وقوله مر فان نوى عند الازالة الخ خرج به ما اذا حصل له تردد عند الازالة ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لما سياتى في كلامه مر من ان النية بعد عقدها لا يبطلها الا رفضها او الرد اه رشيدى (قوله كروية القناديل) اى وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة شيخنا (لا قول منجم) بالجر عطف على الاجتهاد ولو اعاذ الباء ليظهر عطف قوله ولا برؤية النبي الخ عليه لكان اولى (قوله وحاسب الخ) وفي فتاوى الشهاب الرملى سئل عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكروا الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للحالات الثلاث انتهى وهو محل تأمل بالنسبة للحالة الاولى بل والثالثة والعجب من الفاضل المحشى حيث نقل هذا الافتاء واقره اه بصري عبارة الرشيدى قوله مر نعم له ان يعمل بحسابه الخ اى الدال على وجود الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما اوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه اذا دخل الشهر في اثناء النهار انه يجب الامساك من وقت دخوله ولا ظن الاصحاب بواقفون على ذلك وقد بسطت القول على ذلك في غير هذا المحل اه وياقنى في شرح ورؤية الهلال ما يصرح بخلاف ما قاله الشهاب الرملى في الاولى والثالثة جميعا وعن النهاية فيما لو دل الحاسب على كذب الشاهد مانصه ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكتابة كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال ايضا وبالجملة ينبغي الجزم بعدم جواز عمل الحاسب بحسابه في الحالة الاولى واما الحالة الثالثة فينبغي انها مثل الاولى في عدم الجواز كما مر عن السيد البصري وسياتى عن سم في مسئلة الغيم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) يأتى عن النهاية خلافا (قوله نعم لهما العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرملى ووافقه الطيلاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لهما ذلك في اوله وانه يجوز منهما عن رمضان وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليهما ذلك وكذا من اخبراه اذا ظن صدقهما اه وقياس الوجوب اذا ظن صدقهما الوجوب اذا لم يظن صدقا ولا كذبا وهما عدلان كافى نظائر ذلك اى ما لم يعتقد خطأ بموجب قام عنده سم (قوله ولكن لا يجوز منهما الخ) والمعتمد الا جزاءه مغنى وايحاب واتحاف ونهاية عبارة الاخير ويجزئه عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من اخبره وغلب على ظنه صدقه وايضا فهو جواز بعد حظر اى فيصدق بالوجوب اه واعتمده شيخنا وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله كما صححه في المجموع) اى هنا كذا قيل وكلام المجموع ليس نصا في تصحيح ذلك وانما هو ظاهر فيه فانه اخذ ذلك من كلام الرافعى وسكت عليه وكأنه انما لم يعترضه لما يصرح به في الكلام على النية من انه يجوز ثايعاب (قوله ولا برؤية النبي الخ) عطف على

ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لها بدلا لا حيث لا يلزم بسماع حديث السمع احد حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر (قوله وحاسب وهو الخ) سئل الشهاب الرملى عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكروا الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للمساائل الثلاث اه (قوله نعم لهما العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرملى ووافقه الطيلاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لهما ذلك وانه يجوز منهما عن رمضان خلافا لبعضهم ولما

كروية القناديل المعلقة
بالمناثر ومخالفة جمع في
هذه غير صحيحة لانها اقوى
من الاجتهاد المصرح فيه
بوجوب العمل به لا قول
منجم وهو من يعتمد النجم
وحاسب وهو من يعتمد
منازل القمر وتقدير سيره
ولا يجوز لاحد تقليدهما
نعم لهما العمل بعلمهما
ولكن لا يجوز منهما عن
رمضان كما صححه في المجموع
وان اطال جمع في رده ولا
برؤية النبي صلى الله عليه
وسلم

لا قول منجم وكذا قوله ولا برؤية الهلال الخ غطف عليه كرى اى على توهم انه قال هناك لا بقول منجم بالباء
(قوله فى النوم) اى او المراقبة والكشف (قوله قائلا الخ) اى يخبر ابا ن غدا الخ (قوله لبعده ضبط الراى الخ)
اى فيحرم الصوم وغيره استناد لذلك ولا عبرة بقطعه انه سمع من تلك الصورة التى لا يتمثل الشيطان بها لانه
لا سبيل الى هذا القطع وعلى التنزل فليس هذا ما كلف به العباد لان حكم الله لا يتاقي الا من لفظ واستنباط
وهذا ليس واحدا منها وعلى التنزل فهذا من قبيل تعارض الدليلى وعند تعارضهما يجب العمل بالارجح
وهو ما فى اليقظة ايعاب (قوله فقد حكى عياض وغيره الاجماع على الاول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به
من حيث انه اخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه يجوز للعمل به لكونه نفلا مندرجا تحت ما امر به
الشارع وجوزه جاز العمل به والا فلا عش عبارة الايعاب وما قول السبكي يحسن العمل بما سمعه مما
لم يخالف شرعا ظاهرا فهو لا يتاقي على الاجماع او الاصح السابق اللهم الا ان يقال سماعه لذلك من تلك
الصورة التى لا يتمثل الشيطان بها يحمله على التحرى والاحتياط والمبادرة للامثال فنذب له مراعاة ذلك
حيث لم يخالف ظاهر الشرع لا استناد للرؤية وجدها بل للدليل الدال على اجتناب الشبهة والاستكثار
من الطاعة ما يمكن فليس فى ذلك عمل بالرؤية والحاصل اننا لا نمنع كونها موكدة وحاملة على المبادرة لامثال
ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم بقطعة اه (قوله ولا برؤية الهلال الخ) عبارة العباب مع شرحه (فرع)
رؤية الهلال نهارا يوم الثلاثين من اخر شعبان او رمضان لا اثر لها ولو روى قبل الزوال لانه لليلة
المستقبلة ان روى بعد غروبها بالماضية فلا تنفطر من رمضان ولا تنسك من شعبان واحترزوا بيوم
الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فانه لم يقل احدا انها للماضية لئلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية
وعشرين اه زاد المغنى اى ولا للمستقبلة كما فى شرح الارشاد لابن ابي شريف اه (قوله فى رمضان) اى فى
ثلاثي رمضان نهاية (قوله سواء ما قبل الزوال الخ) وقيل ان روى قبل الزوال فللماضية او بعده للمستقبلة
اي عاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) اى فلا نفطر ان كان فى ثلاثي رمضان ولا تنسك ان كان فى ثلاثي
شعبان نهاية ومغنى (قوله لولاه) اى الغيم (لرؤى قطعا) اى بعد الغروب اي عاب (قوله لان الشارع انما
اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) ينبغى فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتاقي
رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتأمل سم وقوله بحيث يتاقي رؤيته اى لو لم يوجد نحو الغيم
من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استحسان البصرى والرشيدى افتاء الشهاب الرملى بجواز عمل الحاسب
بحسابه مطلقا (قوله ولما ياتى ان المدار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارح فى رسالته المسماة
بتنوير البصائر والعيون فى بيان حكم بيع ساعة من قرار العيون مانصه فان ظاهره الا كتفاء بالعلم وانه المراد
بالرؤية فى النصوص فاذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اه وقوله بوجوده اى بعد
الغروب بحيث يتاقي رؤيته كما مر انفا عن سم قول المتن (وثبوت رؤيته بعدل) اى وان كانت
السماء مصحية ودل الحساب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى
تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاه وهو كذلك كما فى به الوالدرجه
الله تعالى خلافا للسبكي نهاية ومغنى وجرى الشارح على ما قاله السبكي هنا كما ياتى وكذا فى شرح العباب
فقال مانصه وهو متجه لان الكلام فيما اذا اتفق الحساب على الاستحالة وعلى ان مقدما قطعية فاذا فرض
وقوع ذلك لم تقبل الشهادة بالرؤية لان شرط المشهود به امكانه عقلا وعادة وشرعا لان غاية الشهادة الظن

فى النوم قائلا غدا من
رمضان لبعده ضبط الراى
لالشك فى الرؤية وفيه
وجه بالوجوب ككل
ما ياتى به ولم يخالف ما استقر
فى شرعه لكنه شاذ فقد
حكى عياض وغيره الاجماع
على الاول ولا برؤية الهلال
فى رمضان وغيره قبل
الغروب سواء ما قبل الزوال
وما بعده بالنسبة للماضى
والمستقبل وان حصل غيم
وكان مرتفعا قدرا لولاه
لرؤى قطعا خلافا لاسنوى
لان الشارع انما اناط الحكم
بالرؤية بعد الغروب ولما
ياتى ان المدار عليها لاعلى
الوجود (وثبوت رؤيته)

فى المجموع وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليها ذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه
وقضيته عدم الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبها وهما عدلان وفيه نظرو قياس الوجوب اذ ظن
صدقها الوجوب اذ لم يظن صدقا ولا كذبا وهما عدلان كفى نظائر ذلك فليتأمل (قوله لان الشارع انما
اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) ينبغى فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتاقي
رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتأمل (قوله وثبوت رؤيته بعدل) وكذا شهر نذر صومه وكذا

وهو لا يعارض القطع وتظير الزور كشي فيه بان الشرع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالسكينة بر دأنه ممنوع بل نظر اليه هنا في جواز صيام الحاسب استناد اليه وفي بيان اختلاف المطالع واتفاقها وفي مواقيت الصلاة وغير ذلك اه (قوله في حق) الى قوله ولا بد في النهاية الا قوله على ما فيه الى المتن وقوله ولو لمع الى بلفظ وكذا في المغنى الا قوله بحكم القاضى الى المتن (قوله يحصل الخ) خبر وثبوت رويته (قوله بحكم القاضى الخ) اى اى كان يقول ثبت ان هذه الليلة من رمضان ولزم الناس الصوم ايعاب (قوله بها) الاولى التذكير (قوله بعلمه) اى حيث كان يقضى بعلمه بان كان يجتهد كما ذكره الشارح مر في باب القضاء ع ش اى خلافا لما ياتي في التحفة هناك (قوله من نقد) اى اغراض (ورد) اى لهذا النقد (وتقييد) اى بان لا يكون القاضى حنبليا ولا احتمل انه اراد الحساب اى مع رد هذا التقييد فلو اخر قوله ورد عن قوله وتقييد كان او في بكماله في شرح العباب عبارة بعد النقد ورده لا يقال شيئا انه لا يكفي قول الشاهد غدا من رمضان ان كان حنبليا او احتمل انه اراد الحساب فكذا هنا لما ثبت بحكم القاضى المستند بعلمه حيث لم يكن حنبليا مثلاً ولا احتمل انه اراد الحساب لا فانقرل ذلك في الشاهد والقاضى لا يقاس به لما ياتي ان سبب رد الشاهد حينئذ احتمال ان يعتمد سبباً لا يوافق عليه المشهود وعنده وهذا لا ياتي في القاضى بل ينبغي ان يقبل حكمه وان احتمل انه استند لما يراه من حساب او غم اه (قوله وكذا الخ) حقه ان يكتب بعد قوله شهادة حسبة تامل (قوله بحكم الخ) اى ولو بشهادة شاهد واحد ايعاب (قوله وبشهادة عدل) وكذا شهر نذر صوم وكذا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر اه سم زاد الكردى على بالفضل وقال القليوبي وكل عبادة وتجهيز ميت كافر شهد عدل باسلامه قبل موته يصلي عليه بعد غسله وتسكينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى اه (قوله ولو مع اطباق غيم) اعتمده مر اه سم (قوله بلفظ الخ) كقوله الاتي بين الخ متعلق بشهادة عدل (قوله خلافاً لما نازع فيه) وهو ابن ابي الدم فقال لا يجوز ان يقول ذلك لانه شهادة على فعل نفسه بل طريقه ان يشهد بطلوع الهلال او على ان الليلة من رمضان مثلاً ونحو ذلك ويدل الاول المعتمد قبول شهادة المرضعة اذا قالت اشهد اني ارضعته ولم تطالب اجرة مغنى ولا يعاب (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمها جائزة من اى مسلم كان قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى انه قد روى الهلال سم (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ) فعلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لر جوع الشاهد بعده كما لا اثر له بعد الحكم مر ثم قد يدل قوله المذكور وعلى ان مجرد الشهادة بين يدي القاضى لا يوجب على من علم بها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل بروية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقاً والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضى مع سكوتهم اذ علموا ذلك والظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من اخبره عدل او سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم نحو ثبت عندى ووجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره ما لم يعتقد خطاه لموجب قام عنده سم على حج اى كضعف بصره او العلم بفسقه ع ش (قوله او حكمت بشهادته) ولو علم غير القاضى فسق اليهود او كذبهم فالظاهر

الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر (قوله ولو مع اطباق غيم) اعتمده مر (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمها جائزة من اى مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى انه قد روى الهلال (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ) فعلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لر جوع الشاهد بعده كما لا اثر له بعد الحكم مر (قوله ولا بد من نحو قوله الخ) هذا قد يدل على ان مجرد الشهادة بين يدي القاضى لا يوجب الصوم على من علم بها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل بروية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقاً والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضى مع سكوتهم اذ علموا ذلك ويؤخذ من ذلك ان من علم بصوم زيد باخبار من اعتقد زيدا صدقه لا يلزمه الصوم الا ان اعتقد هو ايضا صدق مخبر زيد لان اخبار زيد لا يز يد على الشهادة

في حق من لم يره تحصل بحكم القاضى بها بعلمه على ما فيه من تقدير وتقييد بينهما في شرح العباب وكذا بحكم محكم لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط على الوجه و(ب) شهادة (عدل) ولو مع اطباق غيم اى لا يحيل الرؤية عادة كما هو ظاهر بلفظ أشهد اني رأيت الهلال خلافاً لما نازع فيه أو أنه هل أو نحوهما بين يدى قاض وإن لم تقدم دعوى لانها شهادة حسبة ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته

عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزمه بالنية والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود عنده وجعل حال العدول فالأقرب أنه كالمولم يشهدوا ببناء على أنه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لسكرته عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذا للحكمة حيث كان بمن ينفذ حكمه شرعا نهاية وفي الأسنى والمغنى مثله إلا قوله ولو علم فسق القاضي الخ قال ع ش قوله لم يبن بناء على أنه ينزل بالفسق يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بنفسه وبولي له أنه حينئذ لا ينزل اهـ (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف وخلافه وعبارة الاتحاف ومحل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعا قاله النووي في مجموعته وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشى لا يحكم بكون الليلة من رمضان مثلالا لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين وبما يرده أيضا أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلاني صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام معين الأعلى نوع من التعسف انتهى المقصود ونقله واطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشى فيما قاله والوجه ما خرره وهناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل سم على حجج وقوله ولم ينقض الحكم ظاهره وإن رجح الشاهد قبل الشروع في الصوم ع ش وما ذكره الاتحاف عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أنه إنما يكون الخ (قوله) لو ترتب عليه حق آدمى ادعاه الخ) لسكرته إذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً ع ش (قوله لا بلفظ ان غدا الخ) اعتمده الأسنى والاياعاب وكذا النهاية عبارته ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ اشهد ولا مع ذكرها مع وجود ريبية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب أو يكون حنفياً يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم أو في الأسنى والاياعاب ما يوافقه (قوله وعلى الأول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية (قوله وإن علم الخ) وفاقاً لاياعاب والأسنى وخلافاً لظاهر ما تقدم من النهاية آنفاً من التقييد بوجود الروية (قوله وذلك) إلى قوله ولا تجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيسكن في الأخبار بدخول وقتها واحد كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذل الحاجة فشهد روية هلاله عدل كني كما رجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر

بين يدي القاضي مع سكوته بل لا يساويها هذا بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع وأن من أخبره غداً أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظراره ما لم يعتد خطاه بموجب قام عنده وإنما يحتاج إلى قول الحاكم ما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطلقاً بحيث يجب القضاء على من لم يعلم ثبوت الصوم عنده إلا بعد فواته مر (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف وخلافه وعبارة الاتحاف ومحل الخلاف في قول الواحد إذا لم يحكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي في مجموعته إلى أن قال وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشى ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلالا لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين إلى أن قال وبما يرده أيضاً أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلاني صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الأعلى نوع من التعسف اهـ المقصود ونقله واطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشى فيما قاله والوجه ما خرره هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل (قوله لا بلفظ ان غدا أو الليلة من رمضان) عبارة شرح الروض ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان اهـ (قوله لا بلفظ ان غدا أو الليلة من رمضان الخ) ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ اشهد

لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه إنما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق آدمى ادعاه كان حكماً حقيقياً لا بلفظ ان غداً أو الليلة من رمضان لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الأول لا يقبل وإن علم أنه لا يرى الوجوب إلا بالروية أو كان موافقاً لمذهب الحاكم على المعتمد لأنه لا يتخلو عن إيهام وفساد الصيغة بعدم التعرض للروية وذلك للخبر الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما رآه فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم به فصام وأمر الناس بصيامه وصح أيضاً أن أعرابياً شهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا بلال أذن في الناس فليصوموا ولا تجوز لمن لم يره الشهادة برؤيته أو بما يفيدها ككونه هل وإن استفاض عنده ذلك بل وإن أخبر بها عدد التواتر وعلم به ضرورة

لأنه لا يكفي قوله أشهدان
غدا من رمضان كما تقرر
بل لابد من التصريح بأنه
رآه أو بما يتبادر منه ذلك
وهذا لم يره ولا ذكر
ما يفيد أنه رآه والذي
يتجه أن الشاهد لا يكلف
ذكر صفة الهلال ولا محله
نعم ان ذكر محله مثلا
وبأن الليلة الثانية بخلافه
فان أمكن عادة الانتقال
لم يؤثر وإلا علم كذبه
فيجب قضاء بدل ما أفطروه
برؤيته ولو تعارضا في
محله مثلا عمل باتفاقهما على
أصل الرؤية كما لو شهدت
بيئة بكفر ميت وأخرى
باسلامه فافهما لا يتعارضان
بالنسبة لنحو الصلاة عليه
نظراً لحق الله تعالى (وفي
قول) لا يثبت إلا ان
شهد بها (عدلان) وانتصر
له جماعة وأطالوا بمار دته
في شرح الارشاد ورجوع
الشافعي اليه إنما هو قيل
أن يثبت عنده الخبر فلما
ثبت قدم عملاً بوصيته
بذلك على أنه علق القول
به على ثبوته ومحل ثبوته
بعدل إنما هو في الصوم
وتوابعه كالترابيح

وغروبها قياساً على ما قالوه في القبلة والوقت والاذان ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرر يعلم
ان اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر نهاية وإيعاب قال
الرشيدى قوله فشهد برؤية هلاله عدل اى واخبر بها اه وقال ع ش قوله مر يوجب الفطراى وان
كان صام تسعة وعشرين فقط اه (قوله انه لا يكفي الخ) لا يخفى ما في تقريره (قوله كما تقرر) في اى محل
تقرر ذلك مع لفظ أشهد سم وقد يقال في قوله بلفظ أشهد انى رابت الهلال مع قوله لا بلفظ ان غدا
الخ المفيد اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الرؤية ثم في قوله لفساد الصيغة المفيد لعدم كفاية تلك
الصيغة ولو مع ذكر أشهد (قوله) لا ذكر ما يفيد انه رآه) لا موقع له هنا ولو قال فلا يجوز له ذكر ما يفيد
الخ (الصحيح) (قوله) (الذى يتجه الخ) وفاقا لصرح اليعاب بظاهر النهاية (قوله) ذكر صفة الهلال ولا محله) اى
بان يقول رايته في ناحية المغرب ويذكر صغره وكبره وتدويره وتقويره وانه بجزاء الشمس او في جانب منها
وان ظهر له إلى الجنوب او الشمال وان السماء مصحبة او لا لإيعاب ومغنى (قوله) فان أمكن عادة الخ) اى وان
كان الغالب خلافه لإيعاب (قوله) قضاء بدل ما أفطروه) عبارة في الايعاب قضاء يوم بدل اليوم الاول الذى
صاموه معتمد على رؤيته اه ويذنبى حمله على ما اذا كانت الشهادة المذكورة في اول الشهر ثم تبين
بطريق اخر انه كان اول الشهر وحمل ما هنا على ما اذا كانت في اخر الشهر (قوله) ولو تعارضا الخ) عبارة في
الاياعاب ولو شهدوا احد برؤيته بصفة ككونه بالجنوب وشهدا اخر بخلافها ككونه في الشمال لم يكن
تعارضا لاتفاقهما على اصل الرؤية وقد ينتقل وكما لو قامت بيئة بكفر ميت الخ (قوله) عمل باتفاقهما الخ)
اعتمده ع ش وقال سم الذى في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته أن اختلاف شاهدين في نحو محل
الهلال لا يؤثران تقار با بحيث يمكن عادة الانتقال من احدهما إلى الاخر انتهى اه ومرانفا عن اليعاب
ما يوافقه (قوله) فلا يتعارضان) اى لا مكان حمل الاول على سبق الكفر والثانية على طرو الاسلام وكان
الظاهر تانيث الفعل (قوله) وانتصر له جماعة الخ) وادعى الاسنوى انه مذهب الشافعى لرجوعه اليه في
الام قال الشافعى بعد لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان ونقل البلقينى مع هذا النص نصا اخر صيغة
رجع الشافعى بعد فقال لا يصام إلا بشاهدين اسكن قال الزركشى قال الصيمرى ان صح انه صلى الله عليه وسلم
قبل شهادة الاعراب وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد وإلا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما
وعندى ان مذهب الشافعى قبول الواحد وإتباع رجوع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه
تمسك للواحد باثر عن على ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤيته عدل رابت ان قبله لا اثر فيه اه ومنهم من
قطع بالاول وهو الاصح نهاية ومغنى (قوله) قبل ان يثبت) الاولى لما لم يثبت (قوله) فلما ثبت الخ) اى بعده عند
أصحابه (قوله) على أنه علق القول به) أى بالخبر على ثبوته أى ثبوت الخبر فانه قال ان ثبت الخبر فهو قولى قاله
السكردي وان ارد بذلك تعليقا خاصا بخبر في المسئلة المذكورة كما هو ظاهر صنيع الشراح هنا فافهم وان اراد
التعليق العام في قول الشافعى إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولى الخائط ونحوه فيغنى عن هذه
العلاوة ما قبلها (قوله) ومحل ثبوته) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله) ومحل ثبوته) الاولى التانيث (قوله)

ولا مع ذكر هامع وجود رية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده بأن يكون
اخذه من حساب او يكون حنفيا يرى ايجاب الصوم لبلة الغيم او نحو ذلك شرح مر (قوله) كما تقرر) في اى
محل تقرر ذلك مع لفظ أشهد (قوله) عمل باتفاقهما الخ) الذى في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته ان
اختلاف شاهدين في نحو محل الهلال لا يؤثران تقار با بحيث يمكن عادة الانتقال من احدهما إلى الاخر اه
(ومحل ثبوته بعدل إنما هو في الصوم وتوابعه) عبارة العباب في باب الشهادات والمشهود به اشياء احدها
ما يثبت بشهادة هلال رمضان لصومه وقدمه وكذا غيره لصومه عن نذر لا لعبادة اخرى كوقوف عرفة
قوله كوقوف عرفة انظر مع ما من في الحاشية السابقة عن مروى هل يقبل بطولوع الفجر من رمضان ليمسك
ويموت كافرا بعد اسلامه ليصلى عليه وجهان بناء على قبوله لرمضان ومقتضى البناء بقوله اه وعبارة هنا

والاعتكاف (الخ) أى كان نذر الاعتكاف في رمضان سم عبارة النهاية والمغنى والاعتكاف والاحرام بالعمرة العلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وعتق معلقين لا يقال هلا يثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنساء لا نافع قول الضمى في هذه الامور لازم المشهور به بخلاف الطلاق ونحوه وبان الشئ إنما يثبت ضمنا إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانها من المال والابل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال أو الآيل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بها بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى حر او زوجى طالق وقعا وحله كما قاله الاسنوى ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراه به اه قال ع ش قوله مر ان ثبت رمضان الخ خرج به ما لو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدى حر فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد المعلق عليه فيما ذكرناه السكون من رمضان وهو لم يعلم اه وفي سم ما يوافقه (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه أن ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصاً والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلد التعليق م اه سم على حج وبهجة بقى ما لوراته الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه ام لا فيه نظر والا قرب الاول فيجب عليها الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالصائل على البضع ولا نظر لاعتقاده باحتماله كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجة ظاهرا وباطنا ع ش (قوله عومل به) اى مطلقا سم اى تاخر التعليق او لا (قوله وكذا ان تاخر التعليق الخ) مفهومه انه اذا تقدم لا يعامل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء او دخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان او حكم حاكم بر رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكم حاكم بها فينتجه الوقوع لانه علقه على صفة هي الثبوت او حكم الحاكم وبه قد وجدت سم بخذف (قوله وتثبت) اى بدل وثبوت برؤية كرى (قوله لان ذكره ليس (لا اسكونه محل الخلاف) قد يقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالا هتمام وبان الحصر لضافى على وجه المبالغة وبان الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وقوله لضافى لعله من

والاعتكاف دون نحو طلاق وأجل علق به نعم ان تعلق بالرائى عومل به وكذا ان تأخر التعليق عن ثبوته بعدل قيل صواب العبارة وتثبت كما بأصله ولا يأتى بالمبتدأ المشعر بالحصر اه ويجاب بأن الحصر هنا المعلوم بما هو مقرر في شرح الارشاد أول الطهارة لا محذور فيه لان ذكره ليس إلا لكونه محل الخلاف

ولا يثبت أى رمضان بواحد لغير الصيام كحلول دين ووقوع طلاق وعتق علقا بثبوته قبل الشهادة إلا ان تعلقت بالشهادة اه وفي شرحه للشارح ان قضيته قوله لغير الصيام ان توابع رمضان من نحو صلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا تثبت تبعاً لرمضان وليس كذلك (والاعتكاف) اى كان نذر الاعتكاف في رمضان (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه أن ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصاً والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلد التعليق م اه سم على حج وبهجة بقى ما لوراته الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه ام لا فيه نظر والا قرب الاول فيجب عليها الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالصائل على البضع ولا نظر لاعتقاده باحتماله كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجة ظاهرا وباطنا ع ش (قوله عومل به) اى مطلقا سم اى تاخر التعليق او لا (قوله وكذا ان تاخر التعليق الخ) مفهومه انه اذا تقدم لا يعامل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء او دخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان او حكم حاكم بر رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكم حاكم بها فينتجه الوقوع لانه علقه على صفة هي الثبوت او حكم الحاكم وبه قد وجدت سم بخذف (قوله وتثبت) اى بدل وثبوت برؤية كرى (قوله لان ذكره ليس (لا اسكونه محل الخلاف) قد يقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالا هتمام وبان الحصر لضافى على وجه المبالغة وبان الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وقوله لضافى لعله من

مع علم ماسواه منه من باب اولي ويتجه ثبوته بالعدل ولو في اثنا عشر وان قيل في كلام الزركشي ما يخالفه وغلي الاول فن فوائد وجوب قضاء اليوم الاول الذي بان انه من رمضان (وشرطه الواحد صفة العدول في الشهادة) (في الاصح ٣٧٩) لا عبد وامرأة) لانه من باب الشهادة

لا الرواية نعم يكتب في المستور كما صححه في المجموع ولا ينافيه كونه شهادة لارواية خلافا لمن زعمه لانهم ساجوا في ذلك كما ساجوا في العدد احتياطا وهو من ظاهره التقوى ولم يعدل عند قاض وتقبل شهادة عدلين على شهادته ولا اثر لتردد يبقى بعد الحكم بشهادته للاستناد إلى ظن معتمد نعم ان علم قاض حاكم به باطنا لا ظاهرا لتعرضه للعقوبة ويلزم الفاسق ومن لا يقبل العمل برؤية نفسه وكذا من اعتقد صدقه في اخباره برؤية نفسه او بشوته في بلد متحده مطلعهم سواء اول رمضان وآخره على المعتمد والمعتد ايضا انه بل عليه اعتماد العلامات بدخول شوال إذا حصل له اعتقاد جازم بصدقه كما يثبت في شرح الارشاد الكبير قيل قوله صفة العدول بعد قوله بعدل فيه ركعة فاز العدل من فيه صفة العدول وزعمه أن المرأة والعبد غير عدلين ممنوعان وليس في محله فان العدل له إطلاقان عدل رواية وعدل شهادة وعدل الشهادة له إطلاقان عدل في كل شهادة وعدل بالنسبة لبعض الشهادات دون بعض كالمرأة ولما كان قوله

تحريف الناسخ وأصله حقيق بقريظة ما بعده (قوله ومع علم ماسواه) أي الأكثر من عدل سم (قوله) ويتجه ثبوته بالعدل في اثنا عشر أي رمضان بان يشهد برؤيته في ليلة قبل ليلة التي روى فيها لإيعاب (قوله) فن فوائد أي الثبوت في اثنا عشر رمضان (قوله الاول) الاول إسقاطه قول الماتن (وشرط الواحد صفة العدول) ولوراي فاسق جهل الحاكم فسقه الحلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها مر وشيأتي نظير ذلك في الشهادات سم وعش (قوله لانه) إلى قوله كما يثبت في النهاية والمغنى إلا قوله وهو إلى وتقبل (قوله لانه الخ) أي الثبوت بالواحد نهاية ومعنى (قوله نعم يكتب في المستور الخ) قضيته انه لا يشترط هنا سلامته من حارم المروءة وهو ظاهر عش (قوله) نعم ان علم الخ) عبارة النهاية ولو علم أي غير القاضي فسق الشهود او كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزؤه بالنية والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهور وعنده وجهل حال العدول فلا قرب انه كالمشهود باناء على انه ينزل بالفسق اه (قوله) ولا ينافيه أي الا كتفاء بالمستور (كونه) أي الثبوت بالواحد (قوله وهو من ظاهره الخ) وفسره الشارح مر في النكاح بانه الذي لم يعرف له مفسق وان لم يعلم له تقوى ظاهرا غش (قوله ويلزم الفاسق الخ) هل يدخل في الفاسق هذا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقه لزمه يحتمل انه كذلك مر اه سم عبارة شيخنا ويجب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة او صبيا او فاسقا او كافرا اه (قوله وكذا من اعتقد صدقه الخ) وان لم يذكره عند القاضي ومثله في المجموع بزوجه وجارته وصديقه نهاية ومعنى قال سم هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالأخبار بطلوع الفجر أو الشمس وغروبها محله إذا لم يعتد صدقه ولا يجري ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحجروا اه اقول كلام النهاية والمغنى والشارح في آخر الفصل الآتي صريح فيما توخاه (قوله بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله اعتماد العلامات الخ) أي من إيقاد النار على الجبال وسمع ضرب الطبول ونحوهما بما يعتادون فعله لذلك نهاية (قوله وزعمه) أي المصنف (قوله عقبه بما يبين المراد الخ) أي فان إطلاق العدول كما قال الشارح منصرف إلى الشهادة نهاية زاد المغنى بخلاف إطلاق العدل في صدقها وبالرواية اه قول الماتن (وان كانت السماء مصحبة) أي لا غيمها وأشار به إلى ان الخلاف في حال الصحو والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال الغيم دون الصحو نهاية قول الماتن (مصحبة) من اصحبت السماء انقشع عنها الغيم فهي مصحبة اه مختار اه غش (قوله والشيء قد ثبت) رد لما قبل الاصح القائل بانه لا يفطر لان الفطر يؤدي إلى ثبوت شوال بقول واحد

كالصبي والفاسق (قوله ومع علم ماسواه) أي الأكثر من عدل (قوله وشرط الواحد صفة العدول) ولوراي فاسق جهل الحاكم فسقه الحلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها مر وشيأتي نظير ذلك في الشهادات (قوله ويلزم الفاسق) هل يدخل في الفاسق هنا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقه لزمه يحتمل انه كذلك مر (قوله وكذا من اعتقد صدقه) هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالأخبار بطلوع الفجر أو الشمس وغروبها محله إذا لم يعتد صدقه ولا يجري ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحجروا (قوله ان له بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي

بعدل محتملا لكل منهم ما عقبه بما يبين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة ونفي عدالة الشهادة عن العبد واضح وعن المرأة باعتبار ما تقرر أنها لا تعطى حكم العدول في كل شهادة فانضح انه لا غبار على عبارته (وإذا صحت بعدل) ولو مستور العدالة (ولم نر الهلال بعد ثلاثين) يوما (أفطارنا) رجوا (في الاصح) وإن كانت السماء مصحبة) لا كمال العدد كما لو صحتا بعدلين والشيء قد ثبت ضمننا بطريق لا يثبت

وهو ممتنع نهاية (قوله فيها) كذا في اصله رحمه الله تعالى والانسابها بصري (قوله) ولا يقبل رجوع العدل (الخ) فلو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزومهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرعى انه الاقرب ويفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال نهاية وقوله ويفطرون الخ فيه خلاف يأتي قال ع ش يؤخذ من العلة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم يشرعوا فيه اه (قوله) وما الحق به الخ هو على حذف اى التفسيرية (قوله) يقول من اعتقد صدقه اى من نحو الفاسق سم (قوله) لا يفطر الخ) خلافا لظاهر إطلاق النهاية (قوله) وهو متجه الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح استظهر في شرح الارشاد وجوب الصوم مع الصحو وترجي ان يكون اقرب مع الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقيد لا بصحو ولا بغيم واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقي ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر او لا فان حج في الاتحاف وشرح الارشاد منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال لاننا ما عولنا عليه مع رجوعه احتياط او الاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الزملى قال بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع ان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسما مصحية فهل فطر ظاهر كلامهم انا فطر لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى ذلك مر وخالف شيخنا في الاتحاف الخ اه والقلب إلى مقاله الاتحاف اميل ع ش وقوله اطلق الخ لكن شياقه كالصريح في العموم قول المتن (ولذا روى ببلد لم يحكمه البلد القريب) اى كبغداد والكوفة نهاية ومغنى (قوله) قطع الخ) أى لزوم ما قطعنا بلا خلاف (قوله) الصوم) أى فى أول الشهر او الفطر اى فى اخره (قوله) وانه ان ثبت الخ) عطف على انه لم يثبت الخ (قوله) بنحو حكم) اى كقوله ثبت عندى ان غ. امن رمضان (قوله) عند حاكم القرية) اى او عند محكم فيها لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط كما مر (قوله) بالحكم) اى او نحوه (قوله) اثباته) نائب فاعل المقصود و(قوله) الحكم الخ) خبر ان (قوله) او بنحو) نقاضة الخ) هذا كالصريح فى ان الاستفاضة تسكنى فى وجوب الصوم على عموم الناس فلا ير اجع

(قوله) وهو متجه) عبارة شرح الارشاد الكبير وتوقف الاذرعى فيما لو صام بقوله من يثق به ثم لم ير الهلال بعد الثلاثين مع الصحو اى وليس بعدل كما صرح به الاذرعى فى توقفه وصرح به الشارح فى شرح العباب من جملة توقف الاذرعى وصرح به ايضا فى شرح المنهاج فلا تنافى بين مقاله فى شرح الارشاد هنا وبين قوله قبل ما حاصله ومن حصل له اعتقاد جازم بدخول شوال من العلامات المذكورة لزومه الفطر بالاقتقاد الجازم واخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر اه وذلك لان كلامه السابق فى اخبار العدل كما صرح به وكل من العلامات المذكورة واخبار غير العدل الذى الكلام فيه هنا ليس واحدا من الشيين كما هو ظاهر والذى يظهر انه يصوم لان إيجاب الصوم عليه ولا إنما كان احتياط لا لاجل الصوم ولا احتياط هنا فى الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال صوم العيد حرام لان محل حرمة فيمن علم انه يوم عيد وظاهر تقييده بالصحو انه يفطر الحادى والثلاثين ان كان غيم وهو محتمل ويحتمل انه يصوم نظر للاحتياط ايضا ولعل هذا اقرب انتهت وجزم فى الارشاد الصغير بوجوب الصوم حالة الصحو ولم يتعرض لحالة الغيم فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح استظهر فى شرح الارشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجي ان يكون اقرب مع الغيم وجزم فى الصغير بوجوبه مع الصحو وسكت عن الغيم واستوجه فى شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقيد لا بصحو ولا بغيم واستوجه فى شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقي ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع الناس فى الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر او لا فان حج فى الاتحاف وشرح الارشاد الكبير

بعد الشروع فى الصوم كما رجحه الاذرعى لان الشروع فيه كالحكم ومنه يؤخذ ان العدلين لا يقبل رجوعهما حيثئذ أيضا وقد يؤخذ من قوله بعدل وما الحق به من المستور انه لو صام بقول من اعتقد صدقه لا يفطر بعد ثلاثين ولا رؤية وهو متجه لانا إنما صومناه احتياطاً فلا نفطره احتياطاً أيضاً وفارق العدل بأنه حجة شرعية فلزم العمل بآثارها بخلاف اعتقاد الصدقة (ولذا روى ببلد لم يحكمه البلد القريب) قطعاً لانهما ببلد واحد (تنبيه) قضية قوله لزم الخ انه بمجرد رؤيته ببلد يلزم كل بلد قريبة منه الصوم والفطر لكن من الواضح انه اذا لم يثبت بالبلد الذى أشيعت رؤيته فيها لا يثبت فى القرية منه إلا بالنسبة لمن صدق الخبر وانه ان ثبت فيها ثبت فى القرية لكن لا بد من طريق يعلم بها أهل القرية ذلك فان كان ثبت بنحو حكم فلا بد من اثنين يشهدان عند حاكم القرية بالحكم ولا يكفى واحد وان كان المحكوم به يكفى فيه الواحد لان المقصود

لذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة او امتنع لم يثبت عندهم إلا بالنسبة لمن (٣٨١) صدق الخبر بان اهل تلك البلد ثبت

عندهم ذلك فعلم أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشاهد فشهد اثنان على شهادة الرائي ولو واحدا كفى ان كان ثمة من يسمعها والا فكامر ثم رابت في المجموع وغيره تكفي الشهادة هنا من اثنين على شهادة واحد اه وهو يؤيد ما ذكرته اخرا (دون البعيد في الاصح) لخبر مسلم عن كريب استهل على رمضان وانا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة فراه الناس فصام معاوية ثم قدمت المدينة في اخر الشهر فأخبرت ابن عباس بذلك فقال لكننا رايناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين فقات ألا تكفي برؤية معاوية فقال لا هكذا امر نارسل الله ﷺ قال الترمذي والعمل عليه عند اكثر أهل العلم (والبعيد مسافة القصر) لان الشرع اناط بها كثيرا من الاحكام واعتبار المطالع يحوج إلى تحكيم المنجمين وقواعد الشرع تاباه (وقيل باختلاف المطالع قات هذا اصح والله اعلم) لان الهلال لا تعلق له بمسافة القصر ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى وتحكيم المنجمين

(قوله لذلك) أي لان المقصود اثباته الخ (قوله فعلم أنه لو وجدت الخ) مسألة ثبوت رمضان بالشهادة على الشهادة منصوص عليها في اصل الروض مع خلاف وتفرع كثير فليراجع ثم بصري (قوله كفى) أي شهادة الاثنين فكان الظاهر الثاني (قوله فكامر) أي فلا تكفي إلا بالنسبة لمن صدق الخبر ولو واحدا (قوله يؤيد الخ) بل يصرح بذلك قول المتن دون البعيد أي كالحجاز والعراق نهاية ومغنى (قوله لخبر مسلم) إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى لا قوله والمراد إلى وقال الناجي وقوله وكان مستنده إلى والشك (قوله فصام الخ) عبارة النهاية والمغنى وصاموا وصام معاوية الخ (قوله والعمل عليه) أي على عدم الاكتفاء قول المتن (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم نهاية ومغنى (قوله إلى تحكيم المنجمين) أي الأخذ بقولهم بجبري قول المتن (وقيل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع لا بمسافة القصر خلافا للرافعي شرح المنهج قول المتن (قلت هذا الصح) (فرع) ما حكم تعلم اختلاف المطالع بتجه ان يكون كتعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاطر سم على المنهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب ولا فالمدار على محل تكشرف فيه الحاضرون او تقل كما قدمه في استقبال القبلة ع ش وقوله الحاضرون صوابه العالمون (قوله لان الهلال الخ) ولما تقدم من خبر مسلم وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها نهاية ومغنى (قوله والعروض) اعلم ان عرض البلد في اصطلاح اهل الهيئة عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء إلى جانب الجنوب او الشمال وطول البلد عبارة عن بعده من مبدا العمارة في الغرب إلى جانب الشرق ومنازل القمر تختلف باختلافهما فلا تقصر على العروض ليش على ما ينبغي إلا أن يقال ذكر المطالع إشارة إلى الاطوال وخط الاستواء مفروض على الارض بين المشرق والمغرب في افالم الهند كردد (قوله اعتبارها) الظاهر التذكير (قوله انما يضر في الاصول دون التوابع) عبارة النهاية والمغنى والاياعاب في الاصول والامور العامة دون التوابع والامور الخاصة اه قال الجبري والعطف للتفسير كما قاله شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب اصاله واستقلاله بالتوابع الوجوب تبعا وهذا هو الظاهر (قوله والمراد باختلاف الخ) عبارة الكردى على بافضل معنى اختلاف المطالع ان يكون طلوع الفجر والشمس او الكواكب او غروبها في محل متقدما على مثله في محل اخر او متاخرا عنه

منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين على ما مر قال لا نأمناعولنا عليه مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الرمي قال بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحبة فهل نفطر ظاهر كلامهم أنا نفطر لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى على ذلك مر وخالف شيخنا في الانحاف الخ اه وعبارة شرح الارشاد الكبير ولورجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم أي وقبل الحكم كما صرح به مر وتصرح به عبارته الاتية ايضا فتأمل فقل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم وقبل لزوم لان شروعه فيه بمنزلة الحكم بالشهادة ورجعه الاذرعى لكن توقف في الافطار فيما لو اكمل العدة ولم ير الهلال والسماء مصحبة والذي يظهر هنا ايضا انهم لا يفطرون ولا نسلم ان العلة ما ذكر من ان شروعهم كالحكم بالشهادة من غير نظر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب الموجب لنزله منزلة الحكمها وحينئذ فقال هنا ما مر فيما لو صام بقول من يثق به انتهت وفي شرح العباب ما نصه تردد الاذرعى فيمن صام بقول من يثق به وليس يعدل هل هو كالعدل هنا أيضا ويصوم جز ما فالذي يتجه أنا ان اوجبنا الصوم بقوله أولا اوجبنا الفطر بقوله آخر اه أي وان كانت السماء مصحبة لان فرض توقف الاذرعى انما هو مع الصحو كما صرح به في الارشاد الكبير ولان المنهاج الذي أخذ الشرع منه ما خالفه فيه الخشى واستظهر عليه بعبارة شرح العباب أخذ الصحو غاية فليتأمل وان جوزناه اه ولا يجوز هنا لان لم يبين امره على حجة شرعية حتى يستمر على قضيتها بخلاف ما اذا

انما يضر في الاصول دون التوابع كما هنا والمراد باختلافها أن يتباعد الهلال بحيث لو روى في أحدهما لم ير في الآخر غالبا

وتبعوه لا يمكن اختلافها في اقل من اربعة وعشرين فرسخا وكان مستنده الاستقرار وبه ان صح يندفع قول الرافعي عن الامام بتصور اختلافها في دون مسافة القصر والشك في اختلافها كتحقيقه لان الاصل عدم الوجوب ومحل ان لم يكن آخر اتفاقا والواجب كما قاله الاذرعى ونبيه السبكي وتبعه الاسنوي وغيره على انه يلزم من الرؤية في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي من غير عكس اذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وعلى ذلك حمل حديث كريب فان الشام غربية بالنسبة للدينة وقضيته انه متى روى في شرقي لم كل غربي بالنسبة اليه العمل بتلك الرؤية وان اختلفت المطالع وفيه منافاة الظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بأن اللازم انما هو الوجود لا لرؤية اذ قد يمنع منها مانع والمدار عليها لا على الوجود ووقع تردد لهما ولا وغيرهم فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية والذي يتجه منه أن الحساب انفق اهله على أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر دلت الشهادة وإلا

وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أي بعدها عن خط الاستواء وأطولها أي بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربي فتي ساوى طول البلدين لزوم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة مشهورة ومتى اختلف طولها امتنع تساويهما في الرؤية اه وتقدم عن السكردى بفتح الكاف الفارسي ما يوافق (قوله قاله في الانوار) وفيه نظر فتي المجموع بعد بسط الخلاف فحصل ستة أوجه يلزم أهل الأرض أهل إقليم بلد الرؤية وما وافقها في المطالع وهو اصحها كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض من دون مسافة القصر بلد الرؤية فقط اه فافي الانوار قريب من الرابع وكان وجه مغايرته لثالث انه اعم فحيث لم يتصور الخفاء عنهم لزومهم الصوم وإن اختلف المطالع بخلافه على الثالث فانه لا بد من اتفاقه المستلزم أنه يلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر كما يأتي عن السبكي إلا المانع لإيعاب (قوله وقال التاج التبريزي) نقل المغني كلام التبريزي واقره بصري (قوله التبريزي) بكسر اوله والراء وسكون الموحدة والتحتية وزاى نسبة إلى تبريز بلد باذربيجان اه لب للسيوطي عش (قوله لا يمكن اختلافها في اقل من اربعة وعشرين الخ) افتي به أوالد رحمه الله تعالى والوجه انها تحديدية كما افتي به ايضا نهاية قال عش وقدره ثلاثة ايام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة بأي طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه اه وفي السكردى على بافضل وقال القليوبي في حواشي المحلى ان مقاله التبريزي غير مستقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرملي في النهاية انها تحديدية اه ويمكن ان يجاب عنه بان مادون الثلاث المراحل يكون التفاوت فيه دون درجة فكان الفقه لم يلاحظوه لقلة اه (قوله وبه ان صح) أي بالاستقراء (قوله ومجمله) أي عدم الوجوب مع الشك في الاختلاف (قوله ونبيه السبكي الخ) اقره النهاية والمغني (قوله على انه يلزم الخ) أي إذا اختلفت المطالع نهاية ومعنى (قوله يلزم من الرؤية في البلد الشرقي) أي حيث اتحدت الجهة والعرض نهاية أي فيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر ولا عكس كردى على بافضل (قوله اذ الليل يدخل الخ) أي ومن ثم لومات متواتران احدهما بالشرق والآخر بالمغرب كل وقت زوال بلده وورث الغربي الشرقي لتاخر زوال بلده نهاية زاد لإيعاب فاذا ثبت هذا في الاوقات لزوم مثله في الالة وايضا فالهلال إذا لم يشرق لكونه في الشعاع عند الغروب امكن ان يخرج منه قبل الغروب من المغرب لتاخره عن غروب الشرق فيخرج من الشعاع في تلك المسافة اه قال الرشيدى قوله مر لتاخره زوال بلده الذي ذكره اهل هذا الشأن أن الزوال إنما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض فتي اتحاد الطول اتحاد وقت الزوال وإن اختلف العرض وإذا اختلف الطول اختلف الزوال وإن اتحاد العرض خلا فالمايوهم كلام الشارح مر وتقدم عن السكرديين ما يوافق (قوله وقضيته) أي مقاله السبكي ومن تبعه (قوله وفيه الخ) أي فيما اقتضاه كلام السبكي ومن تبعه (قوله منافاة لظاهر كلامهم) قد يقال بالتام في كلامهم ووجه اعتبار اتحاد المطالع يعلم انه لا منافاة وان الملاحظ واحد فتدبر واما قوله ويوجه الخ فلو تم لورد على اعتبار اتحاد المطالع أيضا فليتم ما مل بصري (قوله والمدار عليها لا على الوجود) هذا يخالف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرملي سم ومرمافيه (قوله اذ قد يمنع الخ) قد يقال الاستقرار لمشاهدة لزوم الرؤية في الغربي للرؤية في الشرقي كاف في حصول الظن بها وان منع مانع ارضي خفي كيسيير بخار بصري (قوله هو لاه) أي السبكي وتابعيه كردى (قوله وكان المخبرون منهم بذلك الخ) يرد عليه أن اخبار عدد التواتر إنما يفيد القطع إذا كان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات سم وقد يجاب بان مراد الشارح ان اخبار عدد التواتر عن قطعية تلك المقدمات يفيد ظنا قويا قريبا من القطع وهذا الظن كاف في رد الشاهد بخلافه

أو جبا عليه الصوم به أو لا فانه صار حجة شرعية في حقه فيستمر عليها اه وهذا وجه ما ذكره هنا ونقل عن الاذرعى اعتماده (قوله شهادة عدل هنا) أي في رمضان (قوله بانه رؤى ببلد كذا) ينبغى الا في حق من اعتقد صدق تلك الرؤية وكذا يقال في قوله بأن أهل بلد كذا صيام (قوله والمدار عليها لا على الوجود) هذا يخالف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر) يرد عليه

كل لما قاله بما في بعضه نظر
للتأمل (تنبيه) أثبت
مخالف الهلال مع اختلاف
المطالع لزومنا العمل بمقتضى
إثباته لأنه صار من رمضان
حتى على قواعدنا أخذنا من
قول المجموع محل الخلاف
في قبول الواحد ما لم يحكم
بشهادة الواحد حاكم يراه
ولا وجب الصوم ولم ينقض
الحكم إجماعاً ومن مقتضى
إثباته أنه يجب قضاء
ما أفطرناه عملاً بمطالعنا وإن
القضاء فوري بناء على ما قاله
المتسولي وأقره المصنف
والأسنوي وغيرهما إذا
ثبت أثناء يوم الشك أي
ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث
برؤيته أنه من رمضان لزومه
قضاؤه فوراً كما يأتي (وإذا
لم نوجب الصوم (على)
أهل (البلد الآخر) لاختلاف
مطالعهما (فسافر إليه من
بلد الرؤية) إنسان (فالأصح
أنه يوافقهم في الصوم أخراً)
وإن تم ثلاثين لأنه بالانتقال
اليهم صار مثلهم وانتصر
الأذرعى للبقابل بأن تكليفه
صوم أحد وثلاثين بلا
توقيف لا معنى له وبأن
ماروى أن ابن عباس أمر
كريبا بذلك لم يصح وبتسليمه
فدلله إنما أمره ثلاثيساء به
الظن اه وما قاله في الثاني
سهل وأما الأول فليس كما
قال لأنه إذا تقرر اعتبار
المطالع كان له معنى أي معنى
كما هو ظاهر وأهم قوله أخراً

(قوله وإطلاق غيره الخ) أي كالتنبيه والمغنى (قوله أثبت مخالف الهلال الخ) كان مراده حكم بقريته
استشهاده بكلام المجموع لأن الثبوت ليس بحكم والحكم هو الذي يرفع الخلاف لكن يتردد النظر هل يكفي
قوله حكمت بأن أول رمضان يوم كذا وإن لم يكن حكماً حقيقياً كما تقدم في كلام الشارح أو لا بد من حكم
حقيقي كلن يترتب عليه حق أدى محل تأمل ثم محل ما ذكر حيث صدر الحكم من متأهل أو غير متأهل نصبه
الامام عالمنا بحاله أما إذا صدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا اثر لحكمه بناء على عدم
صحة استخلافه إلا في القضاء وإنما نهيت على ذلك لعدم البلوى بهذا زماننا بصري أقول تقدم عن سم أن
الشارح حرر في الخلاف أن قول القاضي حكمت بأن غدا من رمضان حكم حقيقي وهو الوجه دون ما هنا
أي في التحفة وتقدم عنه عن مر أيضاً أن الثبوت هنا بمنزلة الحكم (قوله ثم محل ما ذكر الخ) تقدم عن
النهاية ما يوافقه (قوله مخالف) أي كالحنفى (قوله ولم ينقض حكمه) ظاهره وإن رجع الشاهد ع
(قوله عملاً الخ) متعلق بأفطرناه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك
لنسبتهم إلى التقصير أو أي تقصير هنا إذا تأخر إثبات المخالف عن الأول إلا أن يفرض ذلك فيما إذا تقدم ولم
يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل سم قول المتن (أنه يوافقهم) أي وجوباً بمغنى ونهاية قال ع ش قال سم على
المنهج فلو أفسد صومه اليوم الآخر فهل يلزم قضاؤه والكفارة إذا كان الأفساد بجماع فيه نظر ولعل
الأقرب عدم اللزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو
الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحرر وقديقال الوجه اللزوم
لأنه صار منهم أهمل رابت في حج أول باب المواقيت ما يصرح بعدم لزوم الكفارة أقول ويأتى عن سم عن
قريب ترجيح لزوم القضاء مطلقاً (قوله وإن أتم) إلى قوله وانتصر في النهاية والمغنى (قوله وإن أتم ثلاثين
الخ) (فرع) لو صلى المغرب في بلد غربت شمسهم ثم سار لبلد مختلفة المطالع مع الأولى فوجد الشمس لم
تغرب فيها أهمل يجب عليه إعادة المغرب كما في نظيره من الصوم أو لا كما لو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه
إعادة الصلاة تردد الأول ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى والثاني هو ما اعتمدته بحظه في هامش شرح الروض
ويوجه الثاني بالفرق بين الصلاة والصوم بأن من شأن الصلاة أن تكرر وتكثر فلو أوجبتنا إعادة كان
مظنة المشقة وكثرتها وبأن من لازم الصوم في المحل الواحد الاتفاق فيه وفي وقت أدائه بخلاف الصلاة فإن
شأنها التقدم والتأخر في الأداء ولو عيّد في بلده وأدى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلدة أهلها صيام
وأوجبنا عليه إلا مساك معهم ثم أصبح معيدين معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظر ويتجه عدم اللزوم
سم وقوله ويوجه الثاني الخ تقدم في الشرح في أوائل الصلاة قبيل قول المصنف وبياد بالفاث ما يوافقه
ونقل البجيرمى عن الزبائى ما يخالفه وقوله ويتجه عدم اللزوم تقدم عن ع ش اتفاق التحفة في أول باب
المواقيت ما يؤيده (قوله للبقابل) أي القائل بوجوب الإفطار (قوله بالتوقيف) أي بلا نص من الشارع
(قوله بذلك) أي الصوم (قوله في الثاني) أي إن ماروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أمر الخ (قوله)
كان له معنى الخ) قد يقال اعتبار المطالع في الحاق غير أهل بلد الرؤية بأهلها لا تاتى عنه فواعد الشرع بخلاف
العكس الموجب لصوم أحد وثلاثين فتأتى عنه فواعد الشرع فاحتاج إلى التوقيف (قوله في يومه) أي
المختص ببلده وهو اليوم الأول (قوله لم يفطر) وفي حوائى المغنى مؤلفه ولو سافر في اليوم الأول من صومه

أن أخبار عدد التواتر إنما يفيد القطع إذا كان الأخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات
والكلام فيه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك لنسبتهم إلى تقصير
إذا تأخر إثبات المخالف عن الأول إلا أن يفرض ذلك فيما إذا تقدم ولم يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل (قوله)
وأهم قوله أخراً أنه لو وصل تلك البلدة في يومه) كان المتراد بالوصول في يومه الوصول في أي يوم يصومه
وحينئذ في الأفهام حزا (لم يفطر) قد يقال هلا جاز له الفطر وقضاه يوم كما في قوله إلا أن عيدهم وقضى يوماً
بجماع أنه في كل صار حكمه حكم المنتقل اليهم وإن كان هذا في أول الباب وذلك في الآخر فليتأمل فإن الوجه

الى بلدة بعيدة أهلها مفطرون كان حكمه حكمهم اه وهذا هو الموافق لمصحيح الشيخين أن العبرة في السفر بالمحل المنتقل اليه ولذا صححوه وجوب الامساك الآتي ثم رايت الفاضل المحشي قال قد يقال هلا جاز له الفطر وقضاء يوم كافي قوله الاتي عيد معهم وقضى يوما بجماع انه صار حكمه حكم المنتقل اليهم وان كان هذا في الاول وذلك في الاخر فليتامل فان الوجه التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه انه لا يجب قضاء يوم فطره إذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتامل انتهى اه بصري ونقل الجمل عن باخرمة عن حاشية الروضة للسهمودي مثل ما مر عن حواشي المغني وكذا نقله الحلبي عن مريغارة فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند حج ويوافقهم عند شيخنا مريغارة ولو كان هو الرائي للهلال وعليه يلغز فيقال إنسان رأى الهلال بالليل واصبح مفطر ابلا عذرا اه وعلى هذا قول المصنف آخر اليس بقيد (قوله كما قدمته الخ) عبارته هناك ويوجه بانه استند هنا الى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو اضعف منها وهو استحباب المنتقل اليهم بخلاف ما لو اصبح اخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لبلد بعيد فانه يفطر لانه عارض لاستصحاب ما هو اقوى منه وهو الرؤية اه (قوله الفطر) اي آخر اسم (قوله) إذا ثبت ذلك عندهم) اما بشهادته ان كان عادلا رأى الهلال او بطريق اخر كدعي (قوله لزمه الخ) اي المسافر وكذا من اعتقد صدقه في اخباره بثبوته كما مر قول المتن (ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فينتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه بغروب شمس في الاول لزمه حكمهم وتبين بقاء صومه سم قول المتن (عيد معهم) اي وجوب ما غني ونهاية (قوله افطر) ينبغي وجوب اسم (قوله وان كان) الى قوله وصورتها في النهاية والمغني (قوله بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين الخ) لو كان في هذه الصورة ادرك اول يوم صومه المنتقل عنهم لكنه اخل به فالوجه وجوب قضاائه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذراكه وجب عليه صومه فاذا فوته استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليتامل سم وان كان حق هذه القولة ان تكتب على قول المصنف فلا يصح انه يوافقهم او على قول الشارح هناك لانه بالانتقال اليهم الخ فتأمل (قوله فانه لا قضاء الخ) ظاهرة وان تم شهر المنتقل عنهم ويوجه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه سم (قوله لانه يكون) اي الشهر قول المتن (سفينته) اي مثلا نهاية قول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة او الى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقها في المطلاع بل قد يقال لاحاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد ذلك إن لم يكن فيه ناس سم وقوله

كما قدمته بما فيه قبيل قول المتن ويبادر بالفائت اما اذا وجبناه لاتفاق مطالعهما فيلزم اهل المحل المنتقل اليه الفطر ويقضون يوما اذا ثبت ذلك عندهم ولا لزمه الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده (ومن سافر من البلد الى الاخر) الذي لم يرف فيه (الى بلد الرؤية عيد) اي افطر (معهم) وان كان لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوما لما صار مثلهم (وقضى يوما) اذا عيدهم في التاسع والعشرين من صومه كما باصلا لان الشهر لا يكون ثمانية وعشرين بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين فانه لا قضاء لانه يكون تسعة وعشرين (ومن اصبح معيدا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة) عن بلده بان تخالفها في المطلاع (اهلها صيام) وصورتها لتغاير مسئلة الاصح الاولى انه ثم وصل اليهم قبل ان يعيد وهذا بعد ان عيدهم يدل لذلك

لان التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتامل (قوله فيلزم اهل المحل المنتقل اليهم الفطر) اي اخر (قوله في المتن) ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فينتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه بغروب شمس في الاول لزمه حكمهم وتبين بقاء صومه قوله اي افطر) ينبغي وجوب اسم (قوله بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين) لو كان في هذه الصورة ادرك اول يوم من صوم المنتقل عنهم لكنه اخل به فالوجه وجوب قضاائه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذراكه وجب عليه صومه فاذا فوته وان استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما مضى فليتامل (قوله فانه لا قضاء) ظاهرة تم شهر المنتقل عنهم ويوجه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه (في المتن الى بلدة بعيدة) وظاهر انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة او الى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقها في المطلاع بل قد يقال لاحاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد

المراد الخ أي ولذا عبر المنهج بالمحل (قوله) انه عبر ثم بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى وإلا فلم يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك سم (قوله) ووقع لبعضهم) عبارة النهاية والمعنى وتتصور المسئلة بان يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يزوهو بان يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم اه وفي السكردي عن الرافعي في العزيز ما يوافقه وظاهر ان التصوير الثاني يحتاج الى ما قاله الشارح ولا لزوم التكرار وان التصوير الاول لا يناسب لغرض الكلام في اختلاف المطالع قول الماتن (فالاصح انه يمسك) ينبغي أن يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة والغرض اخر مر اه سم (قوله) لما تقرر الخ) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين اخذ من التعليل فيه نظروا يتجه انه إن وصل اليهم نهار الم يلزمه قضاءه لا نه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول وإن وصل اليهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه وان لم يصمه بقي ما لو كان هذا اليوم احدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل فجره وافطره فهل يلزمه قضاءه فيه نظروا قياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه احدا وثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين سم (فائدة) يسن عند رؤية الهلال أن يقول الله اكبر اللهم اهله عايننا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني اسالك خير هذا الشهر واعوذ بك من شر القدر وشر المحشر ومرتين هلال خير ورشد وثلاثا نمت بالذي خلقك ثم الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا للتباع في كل ذلك نهاية زاد المعنى ويسن ان يقرأ بعد ذلك سورة تبارك لا ترفيه ولا نها المنجية الواقية اه قال ع ش قوله مر يسن عند رؤية الهلال الخ هو ظاهر اذا رآه في أول ليلة أمالور آه بعدها فالظاهر عدم سنه وإن سمي هلالا فيها بان لم تمض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته له اضغف في بصره وينبغي ان المراد برويته العلم به كالا معى اذا خبر به والبصير الذي لم يره لما منع اه

انه عبر ثم بصام وهنا
بامسك ووقع لبعضهم
تصويره بغير ذلك بما فيه
نظر (فالاصح أنه يمسك
بقية اليوم) لما تقرر انه
صار مثاهم

ذلك ان لم يكن فيه ناس (قوله) انه تم عبر بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى وإلا فلم يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك (قوله) في ماتن فالاصح انه يمسك بقية اليوم) ينبغي ان يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة والغرض اخر مر (قوله) فالاصح انه يمسك بقية اليوم) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين اخذ من كونه صار مثاهم فيه نظروا يتجه ان يقال ان وصل اليهم نهار الم يلزمه قضاءه لا نه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول فلم يدرك اليوم لتمكن شغل ذمته بصومه وإن وصل اليهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه وان لم يصمه لانه بالوصول اليهم ثبت له حكمهم وأدرك الصوم الواجب عليهم فوجب عليه أيضا فليتأمل ويحتمل ان يقال انه بوصول اليهم تبين وجوب هذا اليوم في حقه فيلزمه قضاءه فليتأمل بقي ما لو كان هذا اليوم احدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل فجره وافطره فهل يلزمه قضاءه فيه نظروا قد يقال بقياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وإن لم يكن صومه احدا وثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين (فرع) لو صلى المغرب في بلد غربت شمس ثم سار لبلد مختلف الماطع مع الاولى فوجد الشمس لم تغرب عنها فهل يجب عليه إعادة المغرب لا بوصول اليها صار له حكم أهلها كافي نظيره من الصوم اولا كالمصلي الصبي ثم بالغ في الوقت لا يلزمه إعادة الصلاة ترددوا الاول هو ما افق به شيخنا الشهاب الرملي والثاني هو ما اعتمدته بخطه في هاش شرح الروض ويوجه بالفرق بينهما وبين الصوم بان من شأن الصلاة ان تتكرر وتكثر فلو اوجبتا الاعادة كان مظنة المشقة او كثرتها وان من لازم الصوم في المحل الواحد الاتفاق فيه في وقت أدائه من غير ان يتقدم أو يتأخر أحد على غيره بخلاف الصلاة من شأنها التقدم والتأخر في الاداء فلم يلزم وجوب موافقة المنتقل اليهم في الصوم تحفة المخالفات ولم تلزم وجوب موافقتهم في إعادة المغرب لم تحق المخالفة فليتأمل ولو عذب بلده وادى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلده أهلها صياما واجبنا عليه الامساك معهم ثم اصبح معيدا معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظروا يتجه عدم اللزوم لان غاية الامر ان تاديتها ببلده وقع تعجيلا وهو جائز وان كان المؤدى او المستحق او المال وقت الوجوب ببلده

(فصل في النية) (قوله وأى لا بد منها) إلى قوله والأصل في النهاية والمغنى لإقوله كذا إلى ولا يجوز. وقوله غالباً إلى المتن (قوله لما مر الخ) أي الخبر إنما الأعمال بالنيات نهاية ومغنى (قوله ولا تنكفي) الأولى فلا الخ كافي النهاية (قوله ولا يشترط التلفظ الخ) لكنته يندب شيخنا (قوله قطعا فيهما كذا قاله الخ) القطع بعدم اشتراط التلفظ في أصل الروضة وغيره من مبسوطات المذهب كالجواهر فلا رد عليه قول الشارح وينافيه الخ لأن النووي صرح في الروضة في الصلاة بتغليط قائله ووجه تغليطه على ما يفهم من العزيز أن قائله أخذه من نص للشافعي رحمه الله تعالى وأن الجمهور يبنوا النص بطريق آخر لا ينافي المذهب فإن أردت تحقيق ذلك فراجع من العزيز بصري (قوله وينافيه الخ) قد تنوع المناظرة اذ غاية المحكي أنه عام وهو لا ينافي الخاص سم وفيه تأمل (قوله أن موجب التلفظ) أي من أوجبه كمدى (قوله يطرده) أي وجوب التلفظ بالنية (قوله وإن قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) وإن لم يقصد الاتيان به أو لا لأن الاتيان به بعد النية لإبطال لها إذ قصد تعليقها بعد وجودها لإبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف الإطلاق لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله سم (قوله ولا إن أطلق) فيه نظر نظير ما تقدم في نية الوضوء فإن النية محلها القلب وجريان لفظ عن لسانه من غير قصد لمعناه المنافي للجزم بالنية لا يقتضي ترددا فيهما ثم راجعت كلام الشيخين فرايتهما لم يتعرضا لمسئلة المشيئة إلا في الصلاة وعبارتهما فيها مانصه ولو عقب النية بقوله إن شاء الله بالقلب وباللسان فإن قصد به التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضروا وإن قصد الشك لم تصح صلاته اه وفسر في الخادم الشك بالتعليق فالحاصل أنهما لم يتعرضا للصورة الإطلاق لعدم تعقلها في القول القلبي ولعدم ضررها في اللفظ فيما يظهر لما ذكرته فليتأمل حتى التأمل بصري أقول قوله لعدم تعقلها في القول القلبي يشهد بخلافه الوجدان وقولهم إنما تتصور المعاني بالنسبة اليها بالقاظها الذهنية ثم رايت في الايعاب والنهاية مانصه ويشترط أن يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعلوم فلو احضر بباله التكلمات ولم يدر معناها لم يصح اه وهذا صريح فيما قلت وفي سم مانصه قوله ولا إن أطلق قد يشك في نظيره من نحو الإطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصدده وقد يفرق بان وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالابطال المتأخر بخلاف نحو الإطلاق اه وهذا بناء على وجود دال المشيئة في الذهن (قوله التسحر الخ) أي أو الشرب لدفع العطش عنه نهارا نية ومغنى (قوله من تناول مفطر) أي من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف الفجر أي خوف طلوعه نهاية ومغنى (قوله لأن ذلك الخ) يعني لو تسحر ليصوم أو امتنع من الفطر خوف طلوع الفجر مع خطور الصوم بباله كذلك كفاه ذلك لأن خطور الصوم بباله كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه يتضمن قصد الصوم لإيعاب ونهاية ومغنى والذي يتجه في هذه المسائل أنه إن وجد منه حقيقة القصد الذي هو النية مع استحضار ما يعتبر استحضاره اجزأ بلا شك وأما لاكتفاء مجرد التصور والاستحضار فيبغى لكل البعد لخلوه عن حقيقة النية سيد عمرى المصرى (غالباً) هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض سم أي كالأيعاب والنهاية والمغنى (قوله وبه يندفع ما لا ذرعى) أي قول الأذرعى معترضا على الشيخين أن خطور ما ذكر بباله لا يكفي فإن اراد به الجزم على الصوم بالصفات المعبرة فذه نية جازمة فلا يبقى لما ذكر من السحور وغيره مغنى إيعاب ولا يخفى على المصنف أن اعتراض الأذرعى أقوى من دفعه ولهذا

(فصل في النية وتوابعها)
(النية شرط للصوم) أي لا بد منها لصحته كما بأصله
أدنى ركن داخل في ماهيته
لما مر في الوضوء وغيره
ومحلها القلب ولا تنكفي
باللسان وحده ولا يشترط
التلفظ بها قطعا فيهما
كذا قاله شارح وينافيه
ما حكاه غيره أن موجب
التلفظ بالنية بطرده في كل
عبادة وجبت لها نية
ويصح تعقيبها بأن شاء الله
أن قصد التبرك لا التعليق
ولأن أطاق ولا يجوز عنها
التسحر وإن قصد به التقوى
على الصوم ولا الامتناع
من تناول مفطر خوف
الفجر مالم يخطر بباله الصوم
بالصفات التي يجب التعرض
لها في النية لأن ذلك يستلزم
قصد غلبا كما هو ظاهر
وبه يندفع ما لا ذرعى هنا
(ويشترط لفرضه) كرمضان

أخرى كما اعتمد ذلك شيخنا الشهاب م والبدن في زكاة الفطر نظير المال في زكاته فليتأمل

(فصل في النية) (قوله وينافيه ما حكاه غيره الخ) قد تنوع المناظرة اذ غاية هذا المحكي أنه عام وهو لا ينافي الخاص (قوله أن قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) أي وإن لم يقصد الاتيان به أو لا لأن الاتيان به بعد النية لإبطال لها إذ قصد تعليقها بعد وجودها لإبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف نحو الإطلاق لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله (قوله ولا إن أطلق) قد يشك في نظيره من نحو الإطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصدده وقد يفرق بان وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالابطال المتأخر بخلاف نحو الإطلاق (قوله لأن ذلك يستلزم قصد غلبا) قيد الغلبة ساقط من نحو شرح الروض (قوله في المأمن ويشترط لفرضه التبييت) أي

مال اليه السيد البصري كما مر آنفا قول المتن (التبئيت) أي خلافاً لابي حنيفة ايعاب (قوله أداء وقضاء) متعلق برمضان و (قوله كفارة الخ) عطف على رمضان سم (قوله أي فيما بين غروب الشمس الخ) فلو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يحز نهاية ومعنى (قوله وإن كان الخ) أي صوم المميز (قوله كصلاته المكتوبة) أي كما يجب القيام في صلاته المكتوبة لذلك ايعاب (قوله للخبر الصحيح من لم يبيت الصيام) وهو محمول على الفرض بقريضة الخبر الاتي فان لم يبيت لم يقع غن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أو جهها عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلاً ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يحز عن القضاء ويصح نفلا في غير رمضان شرح مراه سم (قوله لانه عبادة الخ) ولظاهر الخبر نهاية ومعنى (قوله في اخذ هذا) أي اشتراط التبئيت لكل يوم (قوله لان ذلك) أي قول المصنف الاتي الخ (قوله والقائل بالاكتفاء بها الخ) هو الامام مالك ولا بد من تقليده في ذلك كافي فتح الجواد وغيره ويسن أي لمن نسي في رمضان حتى طلع الفجر ان ينوي اول النهار لانه يحز نه عند أبي حنيفة قال في الايعاب هو ظاهر ان قلده وإلا فهو متلبس بعبادة فاسدة في عقيدته وهو حرام انتهى اه كزدي على بالفضل (قوله عنده) خبر مقدم للمصدر الماخوذ مما بعده والجملة خبر والقائل الخ ولو قال الكمال عنده ذلك كان اخصراً واظهر (قوله وهذا) أي قوله لان ذلك الخ (قوله إنما ذكره) أي المصنف القول الاتي (قوله ومن ثم) أي لاجل عدم حسن توجيه الاسنوي (قوله رد بعد الفرق الخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام الاسنوي بالنظر لما تعطيه بالعبارة فانه مصورة في رمضان وليس غيره معلوماً منه بالاولى كما هو واضح ولا بالمساواة لاحتمال توهم الفرق إذ رمضان حقيق بان يحتاط له ما لا يحتاط لغيره بصري وقد يقال ان ما ذكره إنما يلاقي الرد المذكور ولو ادعى صاحبه عدم صحة توجيه الاسنوي لاعدم حسنه كما هو قضية سياق كلام الشارح (قوله ولو شك) إلى قوله وإنا لم يؤثر في النهاية والمغنى إلا قوله وهو ضعيف إلى المتن (قوله ولو شك) أي عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح عبارة شرح الارشاد وانه لو نوى مع الفجر لم يحز ومثله ما لو شك عند النية في أنها متقدمة على الفجر أو لا لان الأصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك اكانت قبل الفجر أو بعده انتهت اه سم وقوله عبارة شرح الارشاد الخ أي او النهاية والمغنى شرح بالفضل

فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أو جهها عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بان رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلاً ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يحز عن القضاء ويصح نفلا في غير رمضان شرح مراه سم (قوله أداء وقضاء) ينبغي ان يتعلق بقوله لفرضه لا بقوله كرمضان لانه يمنع منه قوله وكفارة الخ ولا يتأتى عطف كفارة على رمضان حتى لا ينافي تعلقه به لان نصب قوله ومنذورا يمنع من ذلك ويوجب العطف على أداء ثم ظهر أن الوجه تعلقه برمضان وعطف كنفارة على رمضان وجز منذور ومنع نصبه (ولو شك) أي عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح قلت لتقصيره فيما نحن فيه بتأخير النية الموقوع في الشك بخلافه ثم فانه ملزم بالعمل بقضية انعدام رمضان من غير وجود تقصير منه وبعبارة أخرى تردده ثم يلغى شرعاً وجوب الاستصحاب وصوم الغد فلا اثر له بخلافه هنا فليتأمل وبعبارة شرح الارشاد للشارح وانه لو نوى مع الفجر لم يحز نه ومثله ما لو شك عند النية في أنها متقدمة على الفجر أو لا لان الأصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك اكانت قبل الفجر أو بعده اه (ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح) أي شك حال النية ووجه عدم الصحة ان التردد في النية يمنع الجزم المعتبر فيها ويؤخذ من ذلك ان من شك في بقاء الليل لا يصح نيته وطريقه ان يجتهد فاذا ظن بالاجتهاد بقاءه صح نيته وهذا خلاف ما لو اكل مع الشك في بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا لا يبطل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك في النية لانه ينافي الجزم المعتبر فيها كما تقرر فالمدرك في عدم صحة النية وعدم البطلان بالاكل

أداء وقضاء وكفارة
ومنذور وصوم استسقاء
أمر به الامام (التبئيت)
أي إيقاع النية ليلاً أي
فيما بين غروب الشمس
وطلوع الفجر ولو في
صوم المميز وان كان نفلا
لانه على صورة الفرض
كصلاته المكتوبة وذلك
للخبر الصحيح من لم يبيت
الصيام قبل الفجر فلا صيام
له والأصل في النفي حمله
على نفي الحقيقة لا الكمال
إلا لدليل ويشترط
التبئيت لكل يوم لانه
عبادة مستقلة واختلفوا
في أخذ هذا من قوله
الآتي صوم غد والحق
أنه لا يؤخذ منه خلافاً
للسبكي ومن تبعه لان ذلك
في الكمال والقائل بالاكتفاء
بها في ليلة عن بقية الشهر
غنده ان الكمال ذلك وهذا
أولى من توجيه الاسنوي
لعدم الأخذ بأنه إنما
ذكره في رمضان خاصة
ومن ثم رد بعدم الفرق
بين رمضان وغيره ولو
شك هل وقعت نيته قبل
الفجر أو بعده لم يصح

والعباب للشارح (قوله لان الاصل عدم وقوعها الخ) أى ولعدم الجزم فى النية ويؤخذ منه أن من شك فى بقاء الليل لا تصح نيته وطريقه ان يحتج بما إذا ظن بالاجتهاد بقاءه صححت نيته وهذا بخلاف ما لو اكل من الشك فى بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا لا اصل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك فى النية لانه يتأفى الجزم المعتبر فيها فالمدرك فى المقامين مختلف سم (قوله بخلاف ما لو نوى الخ) وفارق ما مر المصرح به فى المجموع بعروض الشك هنا بعد النية ايعاب (قوله هل طلع الخ) أى هل كان الفجر طالعا عند النية أولا سم (قوله ولو شك نهارا فى النية الخ) أى شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت فى الليل او النهار وهذه الثانية مغيرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر الخ لان تلك علم فيها وجود النية فى وقت يحتمل الليل بخلاف هذا تأمل سم وقد يقال ان هذه الثانية عين الثانية المتقدمة فى قوله بخلاف ما لو نوى ثم شك الخ اذا استمر الشك هناك الى ما بعد طلوع الفجر فواجه اطلاق الصحة هناك والتفصيل هنا بصرى (قوله نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما اتى به شيخنا الشهاب الرملى ويفارق نظيره فى الصلاة بأنها أضيق من الصوم وكالصلاة الوضوء فيضرب الشك بعد الفراغ منه فى نيته كما اتى بذلك شيخنا المذكور ايضا سم (قوله بعدم مضى اكثره) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والانسب ولو بعد مضى الخ بصرى أى كما فى المغنى (قوله وهو ضعيف) خلافا للنهاية والمغنى غايتها ولو شك نهارا هل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذرى صح ايضا لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك فى النية بل متى تذكر ما قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه ولو شك بعد الغروب هل نوى او لا ولم تذكر لم يؤثر اخذ من قولهم فى الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجزاء بل صرح به فى الروضة فى باب الحيض والفرق بينهما وبين الصلاة فيما لو شك فى النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تنازعه الاعادة التصديق فى نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت فى الحال اه قال ع ش قوله مر قبل قضاء ذلك اليوم أى ولو كان التذكر بعد سنتين وقوله مر ولو صام ثم شك الخ هل مثل الصوم بقية خصاها فيه نظر والظاهر التسوية وقوله مر بطلت الخ أى بخلاف الصوم فلا يصبر نيته الخروج منه اه ع ش (قوله ولا فلا) جزم به فى شرح بافضل وكتب عليه السكردى مانصه كذلك الاسنى وفى التحفة والامداد وفتح الجواد عن الاذرى واقروه ان التذكير بعد الغروب كمو فى النهار وفى النسخة التى كتب ابن اليتيم حاشيته على التحفة من التحفة ان بحث الاذرى ضعيف فخره اه أى فان نسخ التحفة هنا مختلفة (قوله لصحة النية) عبارة النهاية والمغنى فى التبييت اه والمال واحد (قوله لا طلاق التبييت الخ) أى فيكفى ولو من اوله مغنى ونهاية (قوله وكل مفطر) عبارة النهاية والمغنى وغيرهما من منافى الصوم اه (قوله وكل مفطر) أى وكذا الجنون

مع الشك فيها مختلف فتأمل (قوله ثم شك) ينبغى أن يشمل ما لو كان الشك عند الطلوع فى ان الطلوع كان عند النية او تاخر عنها وتفاقر هذه الحالة للمسئلة السابقة اعنى الشك هل وقعت النية قبل الفجر او بعده بانه هنا تحقق وقوع النية فى حالة يسوغ فيها استصحاب الليل ولا كذلك فى تلك فتأمل (قوله ثم شك هل طلع الفجر) أى هل كان طالعا عند النية (قوله ولو شك نهارا فى النية او التبييت) أى شك هل وجدت منه النية او لم توجد او علم أنها وجدت وشك هل وجدت فى الليل او النهار وهذه الثانية مغيرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده الخ لان تلك علم فيها وجود النية فى وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل (قوله ولو شك نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما اتى به شيخنا الشهاب الرملى واستدل بتصر يحتم بذلك فى الكفارة وعبارة الروض وشرحه فى باب الكفارة فن شك فى نية صوم يوم بعد فراغ من الصوم ولو من صوم اليوم الذى شك فى نيته لم يضرب إلا لا اثر للشك بعد فراغ من اليوم ويفارق نظيره فى الصلاة بأنها أضيق من الصوم اه وكالصلاة الوضوء فيضرب الشك بعد الفراغ منه فى نيته كما اتى بذلك شيخنا المذكور ايضا (قوله قال الاذرى الخ) اعتمد ما قاله مر (قوله وكذا لو تذكر بعد الغروب) أى او بعد ازمنة طويلة كما هو ظاهر مر (قوله وكل مفطر) أى وكذا الجنون والنفاس شرح مر (قوله

لان الاصل عدم وقوعها
ليلا إذا الاصل فى كل حادث
تقديره بأقرب زمن
بخلاف ما لو نوى ثم شك
هل طلع الفجر لان الاصل
عدم طلوعه لاصل
المذكور أيضا ولو شك
نهارا فى النية أو التبييت
فان ذكر بعد مضى أكثره
صح كما فى المجموع قال
الاذرى وكذا لو تذكر
بعد الغروب فيما يظهر اه
فقول الانوار أن تذكر
قبل أكثره صح ولا
فلاضعيف (والصحيح أنه
لا يشترط) لصحة النية
(النصف الآخر من الليل)
أى وقوعها فيه لا طلاق
التبييت فى الخبر الشامل
لجميع أجزاء الليل (و)
الصحيح (أنه لا يضرب
الاكل والجماع وكل مفطر

إلا الردة لأنهم أتوا ببل التاهل للعبادة بكل وجه (بعدها) لأنه تعالى إباح الأكل إلى طلوع الفجر (٣٨٩) (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد

إذا نام ثم تنبه) لأن النوم لا ينافي الصوم ولو استمر للفجر لم يضر قطعاً نعم لو قطع النية قبله احتاج لتجديدها قطعاً لأنه أتى بمنافها نفسها بخلاف نحو الأكل والنام يؤثر قطعها نهياً على المعتمد لأنها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها ولأن القصد الامساك بالنية المتقدمة وقد وجد وبه فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (ويصح النفل بنية قبل الزوال) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها يوماً فقال هل عندكم من غداء قالت لا قال فأتى إذا أصوم والغداء بفتح الغين وبالهمزة والمد اسم لما يؤكل قبل الزوال (وكذا بعده في قول) تسوية بين أجزاء النهار ورد بخلو معظم العبادة عنها وتنعطف النية على ماضى فيكون صائماً من أول النهار لأنه لا يمكن تبعيضه (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بأن يخلو من الفجر عن كل مفطر وإلا لم يحصل مقصود الصوم والمقابل مبنى على الضعيف أن الصوم إنما يحصل من حين النية فيكون ما قبله بمثابة جزء من الليل فلا يضر

والنفاس شرح مر اه سم (قوله إلا الردة الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم أن رفض النية قبل الفجر ضرر لأنه ضدها وكذا لو ارتد بعد ما نوى ليلاً ثم أسلم قبل الفجر اه وباتى مسئلة الرضا في قول الشارح نعم لو قطع النية الخ قول المتن (بعدها) أي النية وقبل الفجر مغنى قال سم ينبغي أو معها لأن ذلك ينافيها بخلاف نحو الردة اه وانظر ما دخل بالنحو قول المتن (وأنه لا يجب التجديد الخ) وينبغي أن يسن خروجاً من الخلاف ع ش (قوله ولو استمر) أي النوم (قوله قبله) أي الفجر (قوله فاستحال) يتأمل و (قوله ولأن القصد الخ) لم ذلك سم (قوله وبه فارق الخ) قد يقال والغرض من الصلاة أفعال بنية مقترنة بأولها فينبغي أن لا تضر نية القطع فالأولى الفرق بما ذكره غيره من أنه يحتاط لها ما لا يحتاط له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما ينافي النية في الدوام بخلافها لانه نقول هذا كالمصادرة على المطلوب بصرى (قوله بطلان نحو الصلاة) أي كالوضوء قول المتن (ويصح النفل) أي ولو نذر إتمامه وحينئذ يقال لنا صوم واجب لا يجب فيه تبديت النية حلبي اه بجبري (قوله دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها يوماً) ويوما آخر هل عندكم شيء قالت نعم قال إذا أفطروا إن كنتم فرضت الصوم نهاية ومغنى أي قدرت ع ش (قوله والغداء الخ) عبارة النهاية والمغنى واختص بما قبل الزوال وخبر إذا الغداء الخ والعشاء لما يؤكل بعده اه (قوله بفتح الغين الخ) أي وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطلقاً ع ش (قوله لما يؤكل قبل الزوال) ظاهره وأن قل جداً لكن في الإيمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يبحث بكل لقم يسيرة من حلف لا يتعدى ومنه ما اعتيد عما يشموه فطوراً كشرب القهوة واكل الشربك ع ش (قول المتن والصحيح اشتراط حصول الخ) أي في النية قبل الزوال أو بعده مغنى ونهاية (قوله وتنعطف الخ) أي على القولين (قوله بأن يخلو) إلى المتن في النهاية والمغنى الا قوله والمقابل إلى ويستثنى (قوله بأن يخلو الخ) عبارة النهاية والمغنى بأن لا يسبقها مناف اه زاد المغنى للصوم ككفر وجماع واكل وجنون وحيض ونفاس اه (قوله عن كل مفطر) أي ومانع كمنحو حيض كما هو ظاهر وبه يعلم ما في صنيعة بصرى (قوله مقصود اليوم) وهو خلو النفس عن الموانع في اليوم بالكلية مغنى (قوله والمقابل الخ) عبارة المغنى والثاني لا يشترط وحل الخلاف إذا قلنا أنه صائم من وقت النية إذا ما قلنا أنه صائم من أول النهار وهو الاصح حتى يثاب على جميعه اذ صوم اليوم لا يتبعض كافي الركعة بأدراك الركوع فلا بد من اجتماع شرط الصوم من أول النهار جزماً اه (قوله وأشار المصنف) أي بقوله والصحيح (إلى فساد) أي المقابل كرى (قوله وأن رواية) أي وإلى أن الخ (قوله له) أي المقابل (قوله رد عليه الخ) أي على المتولى (قوله ويستثنى الخ) فائدة الاستثناء القطع لا غير بصرى عبارة سم قد يمنع الاحتياج إلى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج إليه على القول الضعيف بالفطر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلاً أن اليوم غير الاثنين فاكل مثلاً ثم تبين لم يصح صومه لأنه اكل متعمداً وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه خلافاً لما نقل عن بعضهم اه (قوله فتمضمض الخ) أي واستنشق مغنى (قوله ولم يبالغ) أي فإن بالغ ووصل الماء إلى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بأنه إنما افطر به في الصوم لتولده من مكروه بخلافه هنا فإن المبالغة في حقه

إلا الردة) في العباب وأن ارتد بعدها أي النية ثم أسلم قبل الفجر فهل تبطل وجهان وذكر في شرحه أن الوجه البطلان (قوله في المتن بعدها) ينبغي أو معها لأن ذلك لا ينافيها بخلاف نحو الردة (قوله فاستحال رفعها) يتأمل (قوله ولأن القصد الخ) لم ذلك (قوله ويستثنى على الأول الخ) قد يمنع الاحتياج إلى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج إليه على القول الضعيف بالفطر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلاً أن اليوم غير الاثنين فاكل مثلاً ثم تبين لم يصح صومه لأنه اكل متعمداً وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه خلافاً لما نقل عن بعضهم أنه نقل عن شيخنا الشهاب الرملي خلاف ذلك وهو صحة الصوم فليتأمل

تعاطى مفطر فيه وأشار المصنف إلى فساده وأن رواية المتولى له عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ليست بصحيحة ومن ثم رد عليه غير واحد بان ذلك من تفرد ويستثنى على الأول ما لو أصبح ولم ينو صوماً فتمضمض ولم يبالغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع

صح سوا أقلنا بفطر بذلك
 ام لا (ويجب التعيين في
 الفرض) بأن ينوى كل ليلة
 أنه صائم غدا عن رمضان
 أو الكفارة وإن لم يعين
 سببها فإن عين واخطأ لم
 يجزى أو النذر لأنه عبادة
 مضافة الى وقت فوجب
 التعيين كالمكتوبة نعم لو
 تيقن أن عليه صوم يوم وشك
 أهو قضاء أو نذر أو كفارة
 أجزأه نية الصوم الواجب
 وإن كان متددا للضرورة
 ولم يلزمه الكل كمن شك في
 واحدة من الخمس لأن الأصل
 بقاء وجوب كل منها وهنا
 الأصل برامة الذمة ومن ثم
 لو كانت الثلاثة عليه فادى
 اثنين وشك في الثالث
 لزمه الكل أما النفل فيصح
 بنية مطلقا نعم بحث في
 المجموع اشتراط التعيين في
 الراتب كعرفة وما يتبعها
 عما يأتي كرواتب الصلاة فلا
 يحصل غيرهما معاً وإن نوى
 بل مقتضى القياس أن يثبتها
 مبطة كالنووى الظاهر وسنته
 أو سنة الظهر وسنة العصر
 وألحق به السنوى ماله
 سبب كصوم الاستسقاء إذا
 لم يأمربه الإمام كصلاته
 وهما واختر أن كان الصوم
 في كل ذلك مقصودا لذاته
 أما إذا كان المقصود وجود
 صوم فيها وهو ما اعتمده
 غير واحد فيكون التعيين
 شرطاً للكمال وحصول

مندوبة لكونه ليس في صوم فليتأمل عش وقد يجاب بأن المدار هنا على سبق مفطر ولو كان تناوله مطلوباً
 (قوله صح) وكذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرها ولا يتصور هنا الأكل ناسيا خلافا
 لما يتوهم مرأى سم قول المتن (ويجب التعيين الخ) أي ولو من الصبي كافي المنتقى عن المجموع بصري ويستثنى
 من وجوب التعيين ما قاله القفال أنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة
 فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوعه
 في الباقي لأنه كله جنس واحد أسنى ونهاية ومعنى قول المتن (في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلاً
 وهو غيره فوجهان أو جهتها كما قال الأذرعى الصحة من الغالط لا العامد لتلاعبه شرح مرأى سم (قوله
 بأن ينوى) إلى قوله نعم بحث في المغنى (قوله أو النذر) أي وإن لم يعين نوعه نهاية ومعنى كندر تبرأ والجحاج
 شيخنا (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقاً ولا
 يخفى ما فيه سم (قوله كالمكتوبة) أي كالصلوات الخمس فلو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته لم يكف
 لإعاب ونهاية أي لأنه في الأولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والاداء عش وقوله وفي
 الثانية الخ يرد عليه أن الأصل عدم وجوب تعرض الاداء (قوله نعم لو تيقن) إلى قوله نعم بحث في النهاية إلا
 ما أنه عليه (قوله وإن كان مترددا الخ) أي ويعذر في عدم جزمه بالنية للضرورة كما ذكر في المجموع مغنى
 (قوله كمن شك الخ) راجع للنفى (قوله لأن الأصل الخ) أي فيمن نسي واحدة من الخمس نهاية ومعنى (قوله
 لزمه الكل) كذا قيل والأوجه ابقاء قولهم كفاه نية الصوم الواجب على عمومها لأنهم توسعوا هنا ما لم
 يتوسعوا ثم نهاية ومال إليه سم وقال البصري والحقق بالاعتماد ما مشى عليه الشارح والمغنى من لزوم الكل
 أه أي خلافاً للنهاية (قوله نعم بحث الخ) عبارة المغنى والنهاية والأسنى فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه
 الأصحاب ينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وسنة من شوال
 كرواتب الصلاة جيب بأن الصوم في الأيام المذكورة منصرف إلى نوى به غير ما حصل أيضاً كتحية
 المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها أه زاد شيخنا بهذا فارت رواتب الصلوات أه (فلا يحصل غيرها
 معها) لعل حق المقام فلا تحصل مع غيرها (قوله وإن نوى) أي غيرها معها (والحق به) أي بالراتب (ماله
 سبب كصوم الاستسقاء) قياس ما اعتمده شيخنا الشباب الرملى في الاكتفاء إذا أمر به الإمام بصوم نحو
 رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليتأمل سم (قوله
 كصلاته) أي الاستسقاء (قوله وهما) أي البحث والألحاق كرى (قوله وهو ما اعتمده غير واحد)
 ومنهم شيخ الإسلام والنهاية والمعنى كما سم (قوله وحصول الثواب عليها بخصوصها) قد يقال قياس من يقول

(قوله صح) أي كذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرها ولا يتصور هنا الأكل ناسياناً
 خلافاً لما يتوهم مرأى (قوله في المتن ويجب التعيين في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلاً وهو غيره
 فوجهان أو جهتها كما قال الأذرعى الصحة من الغالط إلا العامد لتلاعبه ولا يشك عليه قول المتولى لو
 كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوماً من سنة أخرى غلطاً لم يجزه كمن عليه كفارة قتل فاعتق
 بنية كفارة ظهار لأن ذكر الغد هنا وإنه معين فلم يؤثر فيه الغلط بخلافه فيما ذكر فإن الصوم واقع عمافى
 ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه شرح مرأى (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر
 المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقاً ولا يخفى ما فيه (لزمه الكل) يحتمل أن لا يلزمه هنا الكل أيضاً
 ويفرق بأن ما هنا وسع والتعلق اضعف لعدم وجوبه أصل الشرع بخلاف الصلاة الأصلية وما يؤيد
 الأوسعية عدم اشتراط تعيين السبب في الكفارة (قوله والحق به السنوى ماله سبب كصوم الاستسقاء إذا
 لم يأمربه الإمام كصلاته) قياس ما اعتمده شيخنا الرملى في الاكتفاء في صوم الاستسقاء إذا أمر به الإمام
 بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يأمربه لأن المقصود وجود صوم فليتأمل (قوله
 وحصول الثواب عليها بخصوصها) ويقال قياس من يقول بحصول ثواب التحية إذا نوى غير ما حصل ثواب

أى التعيين وعبارة الروضة وكالنية في رمضان (ان بنوى صوم غد) هذا واجب لا بد منه (٣٩١) ويكفي عنه عدم بشمله كنية اول ليلة

من رمضا صوم رمضان
فيصح لليوم الاول واما
قول شارح يؤخذ من
قول الرافعي لفظ الغد
اشتهر في تفسير التعيين
وهو في الحقيقة ليس من
حده وإنما وقع من نظرهم
الى التبييت انه لا تجب نية
الغد فان أراد ما قلناه أى
لا تجب نيته بخصوصه بل
تكفى عنه نية الشهر كله
فصحيح او انه لا يجب هو
ولا ما يقوم مقامه فهو فاسد
على ان اصل هذا لاخذ من
ذلك ممنوع فتأمل (عن
اداء فرض رمضان) بالجر
لاضافة رمضان لما بعده
(هذه السنة لله تعالى) لصحة
نيته اتفاقا حيثئذ ولتتميز
عن اضدادها كالقضاء
والنفل ونحو النذر وسنة
اخرى ولم يكف عنها الاداء
لانه قد يراد به مطلق الفعل
واحتيج لاضافة رمضان
الى ما بعده لان قطعه عنها
يصير هذه السنة محتتملا
لكونه ظرfa لنويت فلا
يبقى له معنى فتأمل فانه مما
يخفى (وفي الاداء القرضية
والاضافة الى الله تعالى
الخلافا المذكور في
الصلاة) لكن الاصح
في المجموع نقلا عن
الاكثرين انه لا تجب نية
القرضية هنا لان صوم
رمضان من البالغ لا يقع
إلا فرضا والظاهر قد
تكون معادة ورده السبكي

بحصول ثواب التحية لاذنوى غير حاصل ثواب مانحن فيه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا
لحصوله سم (قوله أى التعيين) الى قوله واما قول شارح في النهاية والمغنى (قوله وعبارة الروضة الخ) أى
وهى وان كانت غير التعيين لكن المراد منهما واحد ع ش قول المتن (صوم غد) أى اليوم الذى يلى الليلة
التي ينوى فيها نهاية (قوله هذا الخ) أى تعرض الغد مغنى (قوله كنية اول الخ) بالاضافة وتركها (قوله
صوم رمضان) مفعوله (قوله ليس في حده) أى ليس جزءا من تعريف التعيين وتفسيره (قوله وإنما وقع) أى
ذلك المشتهر (قوله أنه لا تجب نية الغد) نائب فاعل يؤخذ (قوله فان أراد الخ) أى ذلك الشارح من قوله
المذكور (قوله أى لا تجب نيته بخصوصه) أى لحصول التعيين بدونه نهاية أى كان يقول الخسيس مثلا عن
رمضان غ ش وفيه توقف إذ الخسيس متعدد في رمضان إلا ان يفرض كلامه في الخسيس الاخير منه (قوله بل
يكفى عنه نية الشهر الخ) أى فيحصل له اليوم الاول نهاية ومغنى (قوله على ان اصل هذا الاخذ من ذلك
ممنوع) هو كذلك كيف لا والتبييت الذى اقتضى النظر اليه نية الغد بما لا بد فيه منه سم (قوله بالجر) الى
قوله ورده في النهاية والمغنى لا قوله واحتيج الى المتن (قوله بالجر) الاولى بالكسر (قوله لتتميز) أى نية
رمضان والمراد رمضان المنوى وكذا ضمير (اضدادها) يعنى القيود المذكورة فيها (قوله ولم يكن الخ) عبارة
النهاية واحتيج لذكر الاداء مع هذه السنة وان اتحد محترزهما لا يفرض غير هذه السنة لا يكون الا قضاء لان
لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل وقياسه ان نية الاداء في الصلاة لا تغنى عن ذكر اليوم وانه يسن الجمع بينهما
اه قال الرشيدى صواب العبارة واحتيج لذكر السنة مع أى الاداء (قوله عنها) أى عن هذه السنة (قوله
لانه قد يراد به مطلق الفعل) يقال عليه وحيثئذ فالاداعى اليه مع ذكر هذه السنة رشيدى ويمكن أن يقال أنه
من اغناء المتأخر عن المتقدم وهو ليس بمعيب (قوله لنويت) فيه بحث لان الفعل الموجود في عبارة المصنف
ينوى لنويت فان اراد نويت في عبارة الناوى ففيه ان المدار في النية على القلب فان علق في القلب معنى
هذه السنة بمعنى رمضان تعلق الظرفية كان لفظ الناوى محمولا على المعنى الذى نواه فيكون نصب هذه السنة
للظرفية لرمضان وان علق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة
رمضان لما بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوى وفيه ما فيه ويجاب بأن المراد أن القطع يوم
ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية سم (قوله فلا يبقى له
معنى) أى صحيح سم (قوله لكن الاصح في المجموع نقلا عن الاكثرين انه لا تجب الخ) وهو المعتمد وان
اقتضى كلامه هنا كالروضة واصلها اشتراطها مغنى ونهاية وشرح المنهج (قوله والظاهر قد تكون معادة)
أى وكذا الجملة فيما وصلها بمكان ثم ادرك جماعة اخرى يصلونها فاصلا منهم مغنى سم (قوله ورده) أى
الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (قوله فيها) أى المعادة (قوله ويرد الخ) فيه لين سم (قوله ليس
المراد الخ) خبر ان (قوله وذلك) أى المحاكاة (مفقود هنا) أى الصوم ولا يخفى ان هذه الجملة مستدركة

مانحن فيه بخصوصه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا لحصوله (قوله على أن أصل هذا الاخذ من
ذلك ممنوع) هو كذلك كيف لا والتبييت الذى اقتضى النظر اليه نية الغد بما لا بد فيه منه (قوله لنويت) فيه
بحث لان الفعل المذكور في عبارة المصنف ليس بنويت بل ينوى فان اراد نويت في عبارة الناوى ففيه
ان المدار في النية على القلب وان حصلت نية صحيحة بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان تعلق
الظرفية مثلا كان لفظ الناوى محمولا على المعنى الذى نواه فيكون نصب هذه السنة للظرفية مثلا لرمضان لان
من أتى بلفظ ناويا به معنى صحيحا كان لفظه على حسب ما نوى فلا محذور في لفظه وان لم تحصل نية صحيحة
بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة رمضان لما
بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوى وفيه ما فيه فتأمل فيه ويجاب بأن المراد ان القطع
يوم ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية (قوله فلا يبقى له
معنى) أى صحيح (قوله والظاهر قد تكون معادة) أى وكذا الجملة (قوله ويرد الخ) لين (قوله في المتن

بوجوب نية القرضية فيها ويرد بان وجوبها فيها على مامر ليس المراد به حقيقةتها بل لتميها كانتها الأولى كما هو وذلك مفقود هنا

لا مدخل لها في الرد (قوله) وعلى ما في المجموع ولو نوى ولم يتعريض الخ) يقتضى أنه على المقابل يلزمه التعرض لها وهو واضح غير أن فيه إجماعاً إلى أنه لا يشترط التعرض لها على المقابل في صوم الصبي وهو محل تأمل لما مر في صلته ولما مر انفاداً من اشتراط التبييت في صومه فليحرجوا ليراجع بصري (قوله) لو نوى أى الصبي صوم رمضان قول المتن (والصحيح أنه لا يشترط الخ) ولو نوى صوم غدوه ويعتقد الاثنان فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطر بباله في الأولى الغد وفي الثانية السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذى وفى في ليلته نهاية ومعنى وشرح الروض قول المتن (لا يشترط تعيين السنة) أى كلاً لا يشترط الاداء لأن المقصود منهما واحد نهاية ومعنى (قوله) واعتراضه الاسنوى الخ) اقراه الاسنى والنهاية (قوله) من هذه السنة) الأولى تركه لأنها ما هي معتبر في التصوير وليس كذلك إذ لو تعرض له في النية سقط السؤال بصري وفى كل من قوله الأولى تركه لأنها ما هي الخ وقوله إذ لو تعرض الخ لا يخفى على المتأمل (قوله) يصح أن يقال الخ) فالحاصل أن هذه السنة إنما ذكرها آخر التعلو دالى المؤدى عنه لا إلى المؤدى به اسنى زاد النهاية ومن ثم كان رمضان مضافاً ما بعده اهـ (قوله) او عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطلق الفعل سم ويدفع النظر من أصله أن الاعتراض مبنى على الاصح من غدم وجوب تعرض الاداء (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه سم (قوله) يلزمه ذلك) أي الاستغناء عن تعيين السنة يعنى كأن الغديغنى عنه كذلك الاداء يغنى عنه كما علل بهما المصنف كرى (قوله) وبأن المتبادر الخ) قد يقال فيه تسليم الاعتراض وإن نفس تعيين الغدم يغنى عن تعيين السنة سم عبارة البصري قد يقال المتبادر ونحوه من عوارض اللفظ والنية امر قلبي معنوى صرف فلا استناد اليه لا يجدى اهـ وكل منهما قابل للضع بل يصرح برد الثاني قول الشارح الاتى بل بالمتبادر الخ (قوله) من ذلك) أى من الغد كرى (قوله) بل بالمتبادر من المنوى الخ) قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتج في نحو سنة الظهر القبلية للتعرض لكونها القبلية لأن المتبادر من نية سنة الظهر قبل فعل الظهر أنها القبلية لعدم

وعلى ما في المجموع لو نوى ولم يتعريض الفرضية ثم بلغ قبل الفجر لم يلزمه التعرض لها والصحيح لا يشترط تعيين السنة لأن تعيين اليوم وهو الغد يغنى عنه واعتراضه الاسنوى بأن التعرض للغد يفيد ما يصومه وللجنة يفيد ما يصوم عنه إذ من نوى صوم الغدم هذه السنة عن فرض رمضان يصح أن يقال له صيامك هذا اليوم عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ويجاب بأنه يلزمه ذلك في الاداء أيضاً وبأن المتبادر من ذلك وقوعه عن هذه السنة لا غير فاكثفوا بهذا المتبادر الظاهر جداً كما لا يخفى ونظيره نية فرض الظهر المتبادر منها الاداء فلم يوجبوه وإن صح أن يقال له نيتك الفرض هل هي عن أداء أو قضاء فإن قلت سبق أن الخارجية لا تخصص النية قلت لم يعمل هنا بقريئة خارجية بل بالمتبادر من المنوى لا غير

والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) قال في الروض ولو نوى صوم غدوه ويعتقده الاثنان فكان الثلاثاء أو رمضان هذه السنة يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو رمضان سنة ثلاث فكانت سنة أربع ولم يخطر به الغد فى الأولى كما في شرحه والسنة الحاضرة أى في الثانية كما في شرحه ايضاً اهـ وفي شرح العباب للشارح ما نصه فان قلت ذكر الغد في الأولى دون الثانية لا يقتضى فرقاً فقد صرح فيها في البحر بالحكم المذكور مع ذكر لفظ الغد في كل منهما قلت ما اقتضاه كلامه من البطلان في الثانية وأن ذكر لفظ الغد نوع كما يعلم مما يأتي قريباً اهـ وقد يستشكل ما ذكره في قوله بخلاف الخ من أنه يضرب الخطأ بما تقرر في باب الصلاة من أنه لو عين اليوم وأخطأ فيه لم يضرب لافي الاداء ولا في القضاء على الصحيح إلا أن يفرق بأن تعلق صوم رمضان بوقته فوق تعلق فرض الصلاة بوقتها بدليل أن الوقت في الصوم لا يقبل غير رمضان وأنه بقدره بخلاف وقت الصلاة يقبل غيرهما ويذهب عليه الجاز أن يضرب الخطأ في الوقت في الصوم دون الصلاة أو بان النية في الصلاة لما وقعت في الوقت انصرفت لما تعين له ذلك الوقت فلم يضرب الخطأ بخلافها في الصوم فانها وقعت قبل الوقت فلم تعين لماله الوقت لعدم دخوله فضر الخطأ ويحتمل أن يسوى بينهما في الاداء في الضرر على ما إذا اثار إلى اليوم وفي القضاء في عدم الضرر فليتأمل وليراجع (قوله) او عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطلق الفعل (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففيه لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه وقوله وبأن المتبادر الخ قد يقال فيه تسليم الاعتراض وإن نفس تعيين الغد المعين عن نفس السنة وقوله بل المتبادر من المنوى قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتج في نحو سنة الظهر

مبنى على الضعيف الذى اختاره فى نظيره من الصلاة أنه تجب نية الاداء حينئذ (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد) نفلا إن كان منه وإلا فن رمضان صح له نفلا لأن الأصل بقاؤه ما لم يبين من رمضان فلا يصح أصلا لأن رمضان لا يقبل غيره أو صوم غد) عن رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه) وإن زاد بعده وإلا فانا متطوع أو حذف ان وما بعدها لعدم الجزم بالنية إذا الأصل بقاء شعبان وجزمه به عن غير أصل حديث نفس لا عبرة به (إلا إذا) قامت عنده قرينة تغلب على ظنه كونه منه كما مر فى نحو إيقاد القناديل ولا يضر كما قاله بعضهم إزالتها بعد النية لاشاعة ان الهلال لم ير إذا بان بعد أنه رأى لأن العبرة بظن كونه منه عند النية وقد وجد وكان (اعتقد) أى ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) ولو كان أحدهما غير رشيد قال الأذرعى وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط (أو صبيان رشداً)

دخول وقت البعدية سم وقد يجاب بأن التبادر هناك ليس من نفس المنوى بل من خارج وهو عدم دخول وقت البعدية (قوله وببحث) إلى المتن فى النهاية (قوله وهو مبنى الخ) عبارة النهاية بربان الأصل هنا القياس على الصلاة ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه ان الاداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظر لاختلاف نوعهما اه (قوله نفلا) إلى قول المتن إلا إذا فى النهاية والمغنى (قوله نفلا) إن كان منه الخ) أى ولم يكن ثم امارة نهاية ومغنى (قوله صح له نفلا) أى إن كان ممن يحل له صومه بان وافق عادة له أو وصله بما قبل نصفه نهاية وعباب (قوله فلا يصح أصلا) أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله سم (قوله وإن زاد الخ) يتامل سم عبارة النهاية والمغنى سواء أقال معه وإلا فانا متطوع أم لا اه (قوله بعده) أى بعد ان كان منه (قوله وحذف الخ) فى عطفه على ما قبله ركة عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك ما لو لم يأت بان الدالة على التردد فلا يصح أيضاً والجزم فيه حديث نفسه الخ (قوله ان وما بعدها) الأولى ان كان منه وأولى منهما التعليق (قوله لعدم الجزم الخ) أى مع ان الخ (قوله وجزمه الخ) أى مع حذفها (قوله ولا يضر كما قاله بعضهم الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاؤها إلا نهاراً فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلاً فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاؤها وان علم انه لذلك أو شك فيه بطلت نيته انتهى سم وقوله أو شك فيه الخ تقدم عن الرشيدى عدم البطلان مع الشك ولعل الاقرب ما قاله الشهاب الرملى من البطلان بالشك لأنه فى قوة القطع (قوله لاشاعة ان الهلال لم ير) أى ولم يعلم الناوى بازالتها ولم يتردد بسببها سم (قوله وكان اعتقد الخ) عطف على قوله كما مر الخ قول المتن (من عبد الخ) أى أو فاسق نهاية ومغنى (قوله وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشالله وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب والظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متامل انه إذا كان الرشد هنا بمعنى عدم تجربة الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من غيد أو امرأه لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله وحينئذ فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لا شبهة للعاقل فى صحته بل فى تعيينه لا يقال لاحاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما لانا نقول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا الفساد والغلط كما زعمه واما ثانياً فيلزم مثله فى الصبيان بلفرق فالصواب صحة ما قاله السنوى وان الأذرعى غلط فتدبر سم وبصرى عبارة المغنى والظاهر ان الرشد قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الباقي وقال فى التوسط إعادة

القبلية للتعرض لسكونها القبلية لأن المتبادر من نية السنة قبل فعل الظاهر أنها القبلية لعدم دخول وقت البعدية ولأن الغالب المطرد انه لا يفعل قبلها إلا القبلية فليتامل (قوله فلا يصح أصلا) أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله (قوله وان زاد بعده وإلا فانا متطوع) يتامل (قوله ولا يضر الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاؤها إلا نهاراً فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلاً فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاؤها وان علم انه كذلك أو شك فيه بطلت نيته اه (قوله لاشاعة ان الهلال لم ير) أى ولم يعلم الناوى بازالتها ولم يتردد بسببها (قوله وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشالله وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب والظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متامل انه إذا كان الرشد هنا بمعنى عدم تجربة الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من غيد أو امرأه لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله وحينئذ فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لا شبهة للعاقل فى صحته بل فى تعيينه لا يقال لاحاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما إذ لا يحصل الوثوق بهما إلا مع هذا القيد لانا نقول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا الفساد والغلط كما زعمه واما ثانياً فيلزم مثله فى الصبيان بلفرق فالصواب صحة ما قاله السنوى وان الأذرعى غلط فى تغليظه فتدبر وكان منشأ ما وقع فيه أنه توهم أن السنوى أراد بالرشد بالنسبة إلى العبد والمرأة المعنى المقرر فى باب

الاسنوي المعتمد اشتراط
الجمع لان الجمهور عليه رده
الاذرى بان الجمهور على
خلافه ويؤيده ما يأتي أنه
يقبل قوله في نحو لإصال
هدية ولو أمة ويحل الوطء
اعتمادا على قوله لانه يفيد
الظن وهو هنا كاف كمو
في أوقات العبادات ومع
ظن ذلك لا بد أن لا يأتي بما
يشعر بالتردد ولا كاصوم
عن رمضان فان لم يكن منه
فتطوع لم يصح وان بان
منه على ما في الروضة لكن
الذي رجحه السبكي
والاسنوي ما اقتضاه
كلام المجموع في موضع من
الصحة لان التردد حاصل
في القلب وإن لم يذكر ذلك
وقصده للصوم إنما هو
بتقدير كونه منه فهو
كالتردد بعد حكم الحاكم
الذي يتجه أنه لا نزاع في
المعنى وأنه متى زال بذكر
ذلك ظنه لم يصح والإصحاح
وعليه يحمل الكلامان
ولا ينافي هذا ما يأتي أن
بكلام عدد من هؤلاء
يتحقق يوم الشك الذي
يحرم صومه لان الكلام
هنا في صحة النية اعتمادا
على خبرهم ثم ان بان قبل
الفجر أنه من رمضان لم
يحتاج لاغادتها وإلا كان
يوم شك فلا يجوز له صومه

قوله رشدها إلى جميع ما تقدم غلط ولم يبين وجه ذلك اه (قوله اي لم يجرب) إلى قوله والذي يتجه في النهاية
والمعنى إلا قوله وقول الاسنوي إلى انه لا يفيد (قوله لانه يفيد الخ) علة للاستثناء ولكن الاولى لان الظن هنا
الخ عبارة المعنى والنهاية لان غالب الظن هنا كالبقين كافي أوقات الصلوات فتصح النية المبنية عليه حتى لو تبين
ليلا كمن غدا من رمضان لم يحتاج إلى نية أخرى اه (قوله وهو هنا كاف الخ) فنيته انه يكفي ظن دخول وقت
الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية سم (قوله كمو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما صححه في أبواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة مع
انه قد يحصل به الظن سم وتقدم عنه مثله ولعل محل ذلك إذا لم يعتد صدقه اخذنا من عن النهاية والمعنى
آتفا بل كلامهما ككلام الشارح صريح في أن ما يفيد الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في أبواب
الصلاة فما صححه يحمل على ما إذا لم يظن الصدق (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي الخ) اعتمده
شيخنا الشهاب الرمي سم وكذا اعتمده النهاية والمعنى عبارتهما نعم لو قال مع الاخبار المار اصوم غدا عن
رمضان إن كان منه ولا فتطوع فبان منه صح كما اعتمده الاسنوي والوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ
لان النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذكر الخ اه (قوله ما اقتضاه كلام المجموع الخ) لم
يبين هذا على انه لو لم يبين منه هل يصح تطوعا حيث جاز ولا وكذا لو لم يبين ذلك على الاول سم ويأتي عن
الاياعاب آتفا ما يصرح الصحة (قوله من الصحة الخ) (فرع) نوى ليلة الثلاثاءين صوم رمضان فهل يتبعه
غيره يتجه ان يقال اعتد غيره انه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزومه الصوم كان اعتمده على خبر من
اعتد صدقه ممن يعتد بذلك الغير صدقه لزومه الصوم وإلا فلا ولو اخبر ان فاسقا خبره واعتد صدقه فان
اعتدنا صدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لرنا الصرم وإلا فلا هكذا يتجه فليتأمل م اه سم
(قوله والذي يتجه الخ) غبارته في الايعاب بعد كلام نصها فاذا لم يحظر به فانه لم يكن منه فهو تطوع او خطر
ولم يلتفت اليه لم ينظر حينئذ للتردد الحاصل في القلب لانه عارضه الاستناد لخبر من ذكر وهو اقوى منه
فعمل به واما إذا التفت اليه فقد صير التردد مقصودا ولم يعمل على خبر من ذكر فأثر ذلك معارض له اه (قوله
وإن لم يذكر ذلك) اي ما يشعر بالتردد نهية ومعنى (قوله قصده للصوم الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله
بذكر ذلك) اي فان لم يكن منه فتطوع كرى والاولى اي ما يشعر بالتردد (قوله وعليه الخ) اي التفصيل
المذكور (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية (قوله هذا) اي ما ذكره في المتن من الاستثناء (قوله ما يأتي) اي
في فصل شروط الصوم من حيث الفاعل (قوله من هؤلاء) اي السابقة في المتن (قوله لان الكلام هنا الخ)
حاصل ذلك أن ظن صدق هؤلاء مصحح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه
اعتمادا على هذه النية وان لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إن لم يعتد صدقهم فان اعتد ذلك بان وقع
الجزم بخبرهم صح الصوم بل وجب اعتمادا على ذلك رشيدى اي ما تقدم في اول الباب فحين الجزم وما هنا
فحين الظن وكذا ما يأتي في يوم الشك حين الظن على التفصيل المذكور وقال المعنى ان ما يأتي فحين الشك
عبارته في شرح تفسير يوم الشك الآتي نعم من اعتد صدق من قال أنه رآه ممن ذكر يجب عليه الصوم كما
تقدم عن البغوى في طائفة اول الباب وتقدم في اثنا عشر صحة نية المعتد لذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا
تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه اي لان يوم الشك الذي يحرم صومه
على من لم يظن الصدق هذا موضع وامان ظنه او اعتد صدقه صحت النية منه ووجب عليه الصوم وهذا ان

الحجر وهو بمنزلة فليتأمل (قوله وهو هنا كاف كمو في أوقات العبادات الخ) قضية ذلك أنه يكفي ظن دخول
وقت الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية (قوله كمو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما صححه في أبواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة مع
انه قد يحصل به الظن (قوله على ما في الروضة) أي عن الامام (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي) اي
واعتمده شيخنا الشهاب الرمي (قوله ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبين على هذا انه لو لم يبين منه هل

وموضعان وفي هذا رد على قول الأسنوي أن كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة أوجه
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمتنع اهـ وباتي عن سم ما يوافقه وقوله المعتقد الخ أي الظان لذلك
 كما تفسيره به في كلامه ويفيد قوله الاتي وأما من ظنه الخ وهو الذي يندفع به التنافي (قوله وعليه) أي على
 الجواب المذكور عن زعم التنافي بين ما هنا من الصحة وما ياتي من الامتناع والحرمة ونقل الشارح في
 الايعاب هذا الجواب عن السبكي وغيره وافرده (قوله فظاهر ان قوله الخ) كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى
 فكان المراد قول القائل وإن لم يتقدم مرجع مخصوص بصري والظاهر ان مرجع الضمير الشارح على سبيل
 التجربة (قوله تصوير) يؤيده ان كلامه في اصل الروضة مطلق وعبارتها فان لم يستند اعتقاده إلى ما يشير
 ظنا فلا اعتبار به وإن استند إليه بان اعتقد قول من يثق به من حر أو عبدا أو امرأة أو صليبا ذوى رشد ونوى
 صومه عن رمضان أجزاءه إذا بان من رمضان اهـ بصري (قوله أجزاء نيته لو بان منه ولو بد الفجر) قد
 يقال قضية هذا المعنى جواز إمساك على رجاء التبين إلى الغروب وعليه فعنى قوله السابق وإلا كان يوم
 شك الخ أي بحسب الظاهر كما ياتي وفيه ما لا يخفى فلعلم الاقرب ما مر انفا عن المغنى (قوله ما فاده الملتن)
 أي الاستثناء المتقدم (قوله خلافه) أي خلاف الحكم المذكور أو خلاف الظاهر (قوله وفارق هذا) أي
 ما في الملتن هنا من صحة النية فقط بدون وجوب الصوم (ما مر) أي في الملتن في أول الباب (قوله كما تقرر) أي
 في تفسير اعتقد بقوله أي ظن (قوله وحذف) أي المنهاج (من اصله) أي من كلام المحرر (قوله انه لا اثر
 لتردد بيق الخ) عبارة النهائية بقوله الاعتماد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا اثر لتردد الخ وبذلك علم
 رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجو جري من جعل حكمه مفيد للجزم اهـ (قوله ولو يعدل) قال
 السبكي وهذا ظاهر فيمن جهل حال الشاهد ما العالم بفسقه وكذب فالظاهر انه لا يلزمه الصوم إذ لا يتصور
 مئة الجزم بالنية بل لا يجوز له صومه حيث حرم صومه كيوم الشك مغنى واسنى وتقدم عن النهاية مثله بزيادة
 (قوله لانه واضح) أي ولفهمه من كلامه مغنى قول الملتن (ولو اشتبه) وفي المجموع لو وطى في صوم الاجتهاد
 وصادف رمضان كفر ولا فلا يعاب اهـ سم (قوله رمضان) إلى الفصل في المغنى لإلا قوله وإن نوى به القضاء
 وكذا في النهاية لإلا قوله أو وافق رمضان السنة إلى أو انه كان (قوله رمضان) ومثله معين نذر صومه يعاب
 (قوله على نحو اسير الخ) كقريب عهد بالاسلام قول الملتن (صام شهر الخ) ولو تحرى لشهر نذره فوافق
 رمضان لم يسقط شيء منها لانه إنما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى
 به فوافق رمضان فلا يصح اداؤه ولا قضاء أسنى ومغنى وإيعاب زاد النهاية ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم
 أنه لم يتوفى أحدهما لم يدر أهو الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض اهـ قول الملتن (بالاجتهاد) أي بأمارات
 كالربيع والخريف والحرو البرد مغنى ونهاية (قوله كما يجتهد للصلاة الخ) ولو اداه اجتهاده إلى فوات رمضان
 واداء قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لان الأصل كالرمضان نعم لو علم نقص رمضان الفاتت كفاه قضاء
 تسعة وعشرين وكذا إن طن نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بان اداه اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه
 فليتأمل سم (قوله في نحو القبلة الخ) أي كسائر العورة (قوله وإن بان) أي وافق نهاية ومغنى (قوله لم يلزمه
 شيء) أي ما لم يتحقق الوجوب فان تحقق ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما إذا مضى عليه مدة يقطع بانه مضى
 فيهار رمضان ولا بد فإيراجع رشيدى أقول ويفيده قولهم لعدم تيقن دخول الوقت (قوله لعدم تيقن) عبارة
 المغنى والنهاية فان قيل ينبغي ان يلزمه الصوم ويقضى كالتحجير في القبلة اجيب بانه هنا لم يتحقق الوجوب ولم

يصح تطوعا حيث جاز أولا وكذا لم يبن ذلك على الأول (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه
 غيره يتجه ان يقال ان اعتقد غيره انه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمد على خبر من
 اعتقد صدقه ممن يصدق ذلك الغير صدقه لزمه الصوم وإلا فلا ولو أخبر أن فاسقا أخبره واعتقد صدقه فان
 اعتقد ناصدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم وإلا فلا هكذا يتجه فليتأمل م (قوله في
 الملتن صام شهر ابالاجتهاد) عبارة شرح العباب وفي المجموع ولو وطى في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

يظنه وأما في القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الامكان لحرمة الوقت اه (قوله) ولولم يعرف الليل الخ) اي واستمرت الظلمة نهاية وغنى وإيعاب (قوله) إذالم يتبين الخ) اي بعد الصوم بالتحري (قوله) ولا قضاء إذالم يتبين له شيء) اي وإن نقص الشهر الذي صام به بالاجتهاد إذا انطبق صومه على اول الهلال لانه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر يوماً كذا قال مروى به انه لا فرق لانه رمضان شرعاً في حقه فليتامل سم اقول صنيعة هذا كالصريح في ان قول الشارح ولا قضاء الخ راجع للبتن ايضاً وصنيع اليعاب والنهاية والمغنى صريح في انه راجع لما في الشرح فقط وعلى كل منهما يغنى عنه قول الشارح الاق ولولم يكن الحال الخ (قوله) انه وافق) اي صومه مغنى (قوله) وإن كان نوى به القضاء) اي لعذره بظنه خروجه نهاية وغنى فمراد الشارح وإن نوى بهذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان اقول المتن (أجزأه) أي قطعه وإن نوى الأداء كافي الصلاة نهاية وغنى (قوله) أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى الخ) وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض واليعاب وشرهما ما نصه وهذا كله صريح في ان رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرهما بخلاف ما لو ظن فوات رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه وإذا تقرر ذلك ظهر إشكال قول الشارح وإن نوى به القضاء إن اراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سياقه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لمضاهيها فصادف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد له فيجزي عن رمضان القابلة ووقع عنها كلامه عليه لكونه بعيد جداً من سياقه اه عبارة شرح المنهج تنبيه لو وقع في رمضان السنة القابلة ووقع عنها لاعن القضاء اه قال البجيرمي قوله ووقع عنها الخ محله ما لم ينو بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينو القضاء حلي وقوله ما لم ينو بالصوم القضاء اي ولا فلا يجزي. لاعن القضاء لان رمضان لا يقبل غيره ولا عن الأداء لانه صرفه عنه بالنية المذكورة ع ش اه (قوله) أو أنه كان يصوم الليل الخ) ولو علم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظاهر انه يأخذ باليقين فتايقته من صوم الايام اجزأه وقضى ما زاد عليه سم (قوله) وفي عكس ذلك) اي بان كان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً (قوله) على ذلك) اي انه قضاء وإن كان الذي صامه ورمضان تامين او ناقصين اجزأه بخلاف نهاية

كفرو ولولم يعرف لابل ولا لانهار الاستمرار الظلمة عليه تحرى وصام وجوباً ولا قضاء ولو بان أنه صام الليل وافطر النهار قضى اتفاقاً اه ولو علم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فتايقته من صوم الايام اجزأه وقضى ما زاد عليه (قوله) ولولم يعرف الليل من النهار لزمه الخ) قال مروى في شرحه ولولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم كافي المجموع الخ اه ولو اداه اجتهاده إلى فوات رمضان واراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لان الاصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان الفات كفاءه قضاء تسعة وعشرين وكذا إن ظن نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بان اداه اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه فليتامل (قوله) ولا قضاء إذالم يتبين له شيء) وإن نقص الشهر الذي صام به بالاجتهاد إذا انطبق صومه على اول الهلال لانه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر يوماً كذا قال مروى به انه لا فرق لانه رمضان شرعاً في حقه فليتامل (قوله) أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء) قال في الروض ولون تحري لشهر نذره فوافق رمضان لم يسقط قال في شرحه لانه لما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره قال ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى به في رمضان اه وفي العباب فيما رواه في رمضان وتحرى وصام ما نصه أو ظهر في رمضان عامه اجزأه وكان أداءه وفي رمضان قابل ووقع عنه وقضى الماضي قال في شرحه كافي الكفارة وغيرها ثم قال في العباب ولون تحري لشهر نذره فوافق رمضان او لزمه قضاء فوافق رمضان المقبل لم يصح اه قال في شرحه وأما الثانية التي صرح بها البغوي فلما ذكرته في التي قبلها أي من أن رمضان لا يقبل غيره وما هو مخاطب به باطنا وهو رمضان لم ينو فلم يقع عن واحد منهما اه وهذا كله صريح في ان رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن فوات

ولولم يعرف الليل من النهار لزمه التحري والصوم ولا قضاء إذالم يتبين له شيء (فان) بان له الحال وأنه وافق رمضان اجزأه ووقع أداءه وإن كان نوى به القضاء أو (وافق ما بعد رمضان اجزأه) وغايته أنه أوقع القضاء بنية الأداء لعذر وذلك جائز كعكسه (وهو قضاء على الاصح) لوقوعه بعد الوقت أو وافق رمضان السنة القابلة ووقع عنه وإن نوى به القضاء لاعن الماضي أو أنه كان يصوم الليل لزمه القضاء قطعاً (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد (وكان رمضان تاماً لزمه يوم آخر) بناء على أنه قضاء وفي عكس ذلك يفطر اليوم الاخير إذا عرف الحال بناء على ذلك أيضاً ولو وافق صومه شوالاً حسب له تسعة وعشرون إن كمل وإلا فثمانية وعشرون أو الحجة

حسب له ستة وعشرون إن
كل وإلا خمسة وعشرون
(ولو غلط بالتقديم وأدرك
رمضان لزومه صومه) لتسكنه
منه في وقته (ولم يدركه
بان لم يظهر له وقته) فالجدد
وجوب القضاء) لانه أتى
بالعبادة قبل الوقت فلم تجزئه
كالصلاة ولو لم يبين الحال فلا
شيء عليه (ولو نوت الحائض
صوم غد قبل انقطاع دمها
ثم انقطع ليلا صح ان تم لها
في الليل أكثر الحيض)
لجزمها بان غدها كله طهر
والتصوير بالانقطاع للغالب
ولم لا فقد علم من كلامه في
الحيض ان الزائد على أكثر
دم فساد لا يؤثر في الصوم
(وكذا) ان تم لها (قدر
العادة) التي لم تختلف وهي
دون أكثر فيصح صومها
بتلك النية (في الاصح) لان
الظاهر استمرار عاداتها
فكانت نيتها مبنية على
أصل صحيح بخلاف ما إذا لم
يتم لها ما ذكر أو اختلفت
عاداتها لعدم بناء نيتها على أصل
صحيح والنفاس كالحيض
(فصل في بيان المفطرات
شرط صحة الصوم) من
حيث الفعل (الامساك عن
الجماع) إجماعا فيفطر به
ولم ينزل ان علم وتعمد
واختار

(قوله حسب له تسعة وعشرون ان كل) أي فان تم رمضان أيضا قضى يوما أو نقص فلا قضاء
(قوله وإلا ثمانية وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى يوما أو تم قضى يومين (قوله أو
الحجة حسب له ستة وعشرون ان كل) أي فان كل رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو نقص قضى ثلاثة
أيام (قوله وإلا خمسة وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو تم قضى خمسة أيام
عاب قول المتن (ولو غلط) أي في اجتماعه وصومه (وادر كرمضان) أي بعد تبين الحال نهاية ومغنى (قوله
لتسكنه منه في وقته) أي ويقع ما فعله أو لا فلا طاعة إذا لم يكن غايه صوم فرض أخذ انما تقدم عن البارز
في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقيد به كونه عن هذه السنة وإلا فلا يقع عن الفرض
الاخر قياسا على ما تقدم له في الصلاة ع (قوله بان لم يظهر له في وقته) أي بان ظهر بعده أو في انائه (قوله
فالجدد وجوب القضاء) أي لما فاتته نهاية ومغنى (قوله ولوم يبين الخ) عطف على قوله فان بان له الحال
الخ قول المتن (ولو نوت الحائض صوم غد الخ) أي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا علمها بانه يتم فيه أكثر
الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر وإلا لم تكن جازمة بالنية فليأمل سم وبصري وقولها كما هو ظاهر أي
ويفنده قول الشارح لجزمها بان غدها الخ قول المتن (قبل انقطاع دمها) قال في العباب ووثقت بعبادة انقطاعه
ليلا سم وكان حقا ان تكسب على قول المتن وكذا قدر العادة (قوله التي لم تختلف) ينبغي أو أكثر العادة
المختلفة سم عبارة النهاية والمغنى سواء اتحدت ام اختلفت واتسقت ولم تناس اتساقها بخلاف ما إذا لم يكن
لها عادة ولم يتم أكثر الحيض ليلا أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسبت اتساقها ولم يتم لها
أكثر عاداتها ليلا لأنها لم تجز ولم يثبت على أصل ولا أمانة اه (قوله ماذكر) أي من أكثر الحيض أو
قدر العادة الغير المختلفة (قوله والنفاس كالحيض) (فرع) أفنى ابن الصلاح بانه لو ظهر لها انقطاع حيضها
فتحملت بقطنه ونوت ثم اخرجهما نهارا ولم ترد ما لا تفطر ورده ابن الاستاذ بما ذكره في اول الفصل
الآتي من ان انتزاع الخطم فطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اه الوجه ما قاله ابن الصلاح سم أي لظهور
الفرق بين الاخراج من الفرق والاخراج من تحت فان الاولى ملحق باستقامة والثاني بنحو البول
(فصل في بيان المفطرات) (قوله من حيث الفعل) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله بان يتيقن إلى
المتن وقوله ومر إلى المتن وقوله لكن يسر إلى ما إذا (قوله من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت
عش وكردي (قوله إجماعا) نعم في اتيان البهيمية أو الدر إذا لم ينزل خلاف فقيل لا يفطر بناء على أن فيه
التعزير فقط مغنى وقوله فقيل لا يفطر الخ ومن قال بذلك أبو حنيفة فلابد في اه بجري (قوله فيفطر به) أي
ولو بحائل كما هو ظاهر سم (قوله ان علم الخ) أي بالتحريم فلو كان جاهلا معذور أو أناسيا لم يفطر به وكذا
لا يفطر به لو كان مكرها ان قلنا بتصور الاكراه على الوطء وهو الاصح وقيل لا ياتى الاكراه عليه لانه إذا لم
رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه كما قاله في العباب وان ظن فوت رمضان فصام قضاءه فوافق رمضان أجزاء اه
وإذا تقرر ذلك ظهر إنكال قول الشارح وان نوى به القضاء ان اراد قضاء ما اجتمه له كما هو ظاهر سياقه كان
قصد قضاء سنة ثلاث التي اجتمه له رمضان فصادف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي
هو فيها لظن فوات رمضانها مع الغفلة عما اجتمه له فتحرى عن رمضانها ويمكن حمل كلامه عليه لكنه بعيد
جدام سياقه (قوله قبل انقطاع دمها) قال في العباب ووثقت بعبادة انقطاعه ليلا اه (قوله في انقطاع طاع
فيها) أي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا علمها بانه يتم فيه أكثر الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر وإلا لم تكن
جازمة بالنية فليأمل (قوله التي لم تختلف) ينبغي أو أكثر العادة المختلفة (فرع) أفنى ابن الصلاح بانه لو
ظهر لها انقطاع حيضها فتحملت بقطنه ونوت ثم اخرجهما نهارا ولم ترد ما لا تفطر ورده ابن الاستاذ بما ذكره
في اول الفصل الآتي من ان انتزاع الخطم فطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اه الوجه ما قاله ابن الصلاح
(فصل في بيان المفطرات) (قوله في المتن الامساك عن الجماع) أي ولو بحائل كما هو ظاهر (قوله)

يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفطر إلا بأدخال كل الحشفة أو قدرها من فاقدها فلا يفطر بأدخال بعضها بالنسبة الواطى. وأما الموطوء فيفطر بأدخال البعض لأنه قد وصلت دين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبيل الوطء شيخنا (قوله ويشترط) أى فى الإفطار بالجماع (كونه) أى الصائم (قوله فلا أثر من حيث الجماع الخ) أى بخلافه من حيث الانزال عنه مباشرة فيؤثر كراهه وظاهر لان الوطء بالزائد أو فيه مع الانزال لا ينحط عن الانزال بالمس بنحو اليد إلا أنه لا يؤثر إلا أن أنزل من فرجه كما يعلم بما يأتى سم وعبرة السكردى أمان من حيث دخول عين إلى الجوف فيؤثر اه زائد البصرى وقال الفاضل المحشى أى بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كراهه وظاهر اه والحاصل ان لاحظنا فى التأثير بالنسبة للمحشى كما يقتضيه السياق كان محترزه ما اثرنا اليه وإن لاحظناه بالنسبة للرجل اتجه ما افاده المحشى اه (قوله النية والامساك) أى والصائم على ما تقدم عن جمع قول المتن (والاستقاء) (فرع) لو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فرفضه فقد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذى يظهر مرانه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف فى وجوب التقوى على غير الصائم شرح العباب وهذا ظاهر فى صوم الفرض وأما فى النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز مخالفة على حرمة العبادة مرسم على حج اه عش (قوله أماناس الخ) أى لما ذكر من الجماع والاستقاء عش (قوله لقرب اسلامه الخ) ومال فى البحر إلى أن الجاهل يعذر مطلقا والمعتمد خلافه كما قيده القاضى حسين بما ذكره غنى ونهاية (قوله عن عالمى ذلك) أى حكم ما ذكره من الجماع والاستقاء وإن لم يحسن غيره عش (قوله ومكره) أى ولو على الزنا على المعتمد خلافا لمن قال بالافطار حينئذ لان الزنا لا يباح بالاكره حفى وسلطان وعزى لى لكن فى عش على مر خلافه اه بجيرى عبارة عش قوله مر ومكره ظاهره وإن كان الاكره على الزنا مع أن الزنا لا يباح بالاكره فليتأمل هل الامر كذلك وتعليل شرح الروض يقتضى ان الامر كذلك أى فيفطر به وسياق ما يوافقه فليراجع وليحرر سم على المنهج اه ومر عن شيخنا اعتماد عدم الافطار بالوطء مكرها (قوله فلا يفطرون وبذلك) أى بالاستقاء او بما ذكر منها ومن الجماع ولعل الحمل على الثانى أولى لعدم تبيينه فى الجماع محترز القيود ولتذكيره اسم الاشارة بصرى واقصر عش على الثانى كما مر (قوله وكذا كل مفطر الخ) أى فى التقييد بذلك القيود وعدم الفطر عند عدم واحد. فهو تقييد عذر الجاهل بما ذكر (قوله ومن الاستقاء نزعه لحيط الخ) عبارة المغنى وشرح الروض فرع لو ابتلع بالليل طرف خيط فاصبح صائما فان ابتلع باقيه او نزعه افطر وإن تركه بطلت صلاته وطريقه فى صحة صومه وصلاته ان ينزعه منه اذ هو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع افطر لان النزاع سواق لغرض النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بغير اذنه وتمكن من دفعه قال الزركشى وقد لا يطالع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه ان يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لانه كالمسكره بل لو قيل انه لا يفطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لاجاب الشرع منزلة الاكره كما إذا حلف ليظاها فى هذه الليلة فوجدها حائضا لا يحنث بتركه الوطء اه هذا

ويشترط هنا كونه واضحا
فلا يفطر به خنى إلا إن
وجب عليه الغسل بان
تيقن كونه اوطأ أو موطأ
فلا أثر من حيث الجماع
لا يلاج رجل فى قبله بخلاف
دبره ولا لا يلاج خنى فى
قبل خنى أو دبره أو فى امرأة
أو رجل والمراد بالشرط
ما لا بد منه لا الاصطلاحى
ولما لم يبق للصوم حقيقة
إذ هى النية والامساك
(واستقاء) من عامد عالم
مختار للخز الصحيح من
ذرعه القى فليس عليه قضاء
ومن استقاء فليقض وذرعه
بالمعجمة غلبه أما ناس
وجاهل عذر لقرب اسلامه
أو بعده عن عالمى ذلك
ومكره فلا يفطرون بذلك
وكذا كل مفطر بما يأتى
ومن الاستقاء نزعه لحيط
ابتلعه ليلا ومرفى بمبحث
المستحاضة

فلا أثر من حيث الجماع) أى بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كراهه وظاهر لان الوطء بالزائد أو فيه مع الانزال لا ينحط عن الانزال بالمس بنحو اليد إلا أنه لا يؤثر إلا أن أنزل من فرجه كما يعلم بما يأتى (قوله فى المتن والاستقاء) (فرع) لو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فرفضه فقد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذى يظهر مرانه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف فى وجوب التقوى على غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر فى صوم الفرض وأما فى النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز مخالفة على حرمة العبادة مر (قوله لقرب اسلامه او بعده الخ) هذا التقييد هو الاصح خلافا لما مال اليه فى البحر مر (قوله ومن الاستقاء الخ) ينبغى ان منها ايضا إخراج ذباب نزل إلى جوفه نعم ان تضرب بقاءه فله إخراجا له لكن يفطر كما لو تضرب بالجوع فكل مر ثم رايت الشارح ذكر ذلك فيما يأتى (قوله ومن الاستقاء نزعه لحيط ابتلعه ليلا) (فرع) قال فى الروض لو ابتلع طرف خيط فاصبح صائما فان ابتلع باقيه او نزعه افطر وإن

القياس ممنوع لأن الحيض لا مندوحة إلى الخلاص منه بخلاف ما ذكرناه زاد النهاية وحيث لم ينفق شيء مما ذكر يجب عليه نزعه وابتلاعه محافظة على الصلاة لأن حكمها اغاظة من حكم الصوم لقتل تاركها دونها قال ابن العباد هذا كله إن لم يثبت قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فإن تاقى وجب القطع وابتلاع ما في حد الباطن وإخراج ما في حد الظاهر وإذا راعى مصاحبة الصلاة فينبغي له أن يبتلعه ولا يخرج منه لئلا يؤدي إلى تنجس فمه اه قال ع ش قوله لم ير أن ينزعه منه آخر وهو غافل أي لا يكون وسبباً في نزعه ولو أخرج غيره بقلعه لقلعه منه بعد غفلته بطل صومه وقوله مر لأنه كما لم يكره ظاهره وإن ذهب إلى الخاك وأخبره بذلك فأكبره وهو ظاهر لأنه لم يامر الحاك بالحكم عليه وعلى هذا قيل الذهاب للحاكم واجب عليه أو لا فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لأن الحاكم قد لا يساعده أع ش (قوله ماله تعلق بذلك) عبارته هناك وإن كانت صائبة تركت الحشو ونهار أو قصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطاً لأن الاستحاضة علة زمنة الظاهر ودوامها فلوروعيت الصلاة بما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم اه (قوله الخيط ابتلعه الخ) أي كالكتابة المعروفة شيخنا (قوله وبحت أنه الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله من باطن أحليله) أي أو أذنه مر اه سم وينبغي أو دبره أو قبلها كما رقبيل الفصل عن سم (قوله للخبر) أي المار انفاً (قوله أو الباطن) صريح في أن اقتلاعاً من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل التي خلاف لما توهم سم قول المتن (نخامة) هي الفضلة الغليظة التي يافظها الشخص من فيه ويقال لها النخاعة بالعين ومعنى (قوله) أما إذا لم يبتلعها الخ) عبارة النهاية والمعنى واحترز بقوله اقتلاع عمالو أفظها مع نزولها بنفسها أو بغلبة سعال فلا بأس به جز ما ولفظها عمالو بقيت في محلها فلا يفار جز ما وعمالو ابتلعها بعد خروجها للظاهر فيفطر جز ما اه (قوله) بأن نزلت من محلها الخ) عبارة الرشيدى بأن نزلت من محلها الأصلي منه إلى محل آخر منه اه (قوله اليه) أي إلى الباطن (قوله أو قلعهما بسعال الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بقلع لا يلائم لأن هذه من محترزات اقتلاع كما افاده فلا نسب تعبیر المعنى مع نزولها بنفسها أو غلبة سعال بصري وقوله مع نزولها الخ الأولى باو نزلت (قوله لحد الظاهر الخ) وهل يلزمه تطهير ما وصات اليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يفي عنه فيه نظر ولا يبعد العقوم اه سم على حجج وعليه لو كان في الصلاة وحصل له ذلك لم يطل به صلاته ولا صومه إذا ابتاع ريقه ولو قيل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيداً لأن هذه حصوها نادر وهي شبيهة بالقي وهو لا يعني عز ش منه اللهم إلا أن يقال أن كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك كدم اللثة إذا ابتلى به ع ش وقوله نادر بمنع قول الشارح لأن الحاجة لذلك تتكرر قول المتن (فلو نزلت من دماغه وحصلت الخ) أي بأن انصبت من دماغه في الثقب النافذة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم نهاية ومعنى (قوله) وهو) أي حد الظاهر يخرج الحاء المهمة هذا بشكل مع قوله من الفم سواء جعلت من بيانية أو تبعية إذ يخرج الحاء خارج عن الفم كلاً وبعضاً إلا أن تجعل ابتدائية والمعنى أو الظاهر المبتدأ من الفم أي الذي ابتداءه الفم حده أي آخره من جهة الجوف يخرج الحاء المهمة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ أنها حصلت في ذلك أو ما بعده إلى جهة الخارج فليتل سم (قوله فابعد الخ) وهو يخرج الحاء والهمزة ومعنى

تركة بطلت صلاته وطريقه أن ينزعه منه وهو غافل اه قال في شرحه قال الزركشي وقد لا يطلع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه أن يجبره الحاك على نزعه ولا يفطر لأنه كما لم يكره بل لو قيل أنه لا يفطر بالنزغ باختياره لم يبعد تنزيلاً لا بحجاب الشرع ونزله لا كراه كالحول حاف ليظان في هذه الدلالة فوجدنا حائضاً لا يحنث بترك الوطء ما إذا لم يكن غافلاً وتمكن من دفع النازع فإنه يفطر لأن النزع موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه عند تمكنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بغير أذنه ويمكن من دفعه اه قال الشارح في شرح العباب بعد نقله ما تقدم من الزركشي ورد بأننا لا نسلم أن النزع واجب ذلك عينا لما يأتى أنه إذا عارض في حقه إلا أن قدم مصاحبة الصلاة وهذا فارقنا نظ به فيه اه (قوله وبحت أنه لا يباحق به الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله من باطن أحليله) أي أو أذنه مر (قوله أو الباطن) هل يلزمه تطهير

ماله تعلق به وبحت أنه لا يباحق به نزغ قطنه من باطن أحليله أدخلها ليلاً (والصحيح أنه لو تيقن أنه لم ير جف شى إلى جوفه) بأن تقياً منكساً (بطل) صومه بناء على الأصح أن الاستحاضة مفطرة لنفسها لا لرغوع شى إلى الجوف (وإن غلبه القي فلا بأس) للخبر (وكذا) لا يفطر (لو اقتلع نخامة) من الدماغ أو الباطن (ولفظها) أي رماها (في الأصح) لأن الحاجة لذلك تتكرر فخص فيه لكن يسن قضاء يوم ككل ما في الفطر به خلاف يراعى كما هو ظاهر أما إذا لم يبتلعها بأن نزلت من محلها من الباطن اليه أو قلعهما بسعال أو غيره فلفظها فإنه لا يفطر قطعاً وأما لو ابتلعها مع قدرته على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر فإنه يفطر قطعاً (فلو نزلت من دماغه) وخصلت في حد الظاهر من الفم) وهو يخرج الحاء المهمة فابعد باطن

زاد النهاية ومعنى الحق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية إذا المعجمة والمهملة من حروف الحلق
عندهم أي أئمة العربية وإن كان مخرج المعجمة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل الفهم والالف إلى منتهى
الغاصصة والخيشوم له حكم الظاهر في الألفاظ باستخراج القى إليه وإبلاغ النخامة منه وعدمه بدخول شيء
فيه وإن أمسكه وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الألفاظ بإبلاغ الريق منه وفي سقوط غسله
من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأن تنجس البدن اندر من الجنابة فسبق فيه دونها وقوله
ثم داخل الفهم الخ في شرح بأفضل مثله إلا أنه أبدل منتهى الغاصصة بمنتهى المهملة قال عرش قوله أخص منه
أي هو وبعضه عند اللغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لانه ليس جزئياً من جزئيات طائفة
الحلق وإنما هو جزء منه قال في المصباح والغاصصة أي بمعجمة مفتوحة فلام ساكنة فمهملة زاس الحلق وموهو
الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم وقوله ثم داخل الفهم إلى ما ورا مخرج الحاء المهملة وداخل
الالف إلى ما ورا الخياشيم هو قال الكردى على بأفضل فالحيشوم جميعه من الظاهر قال في العباب والقصة
من الخيشوم هو هي فوق المارن وهو ما لان من الفهم (قوله غير محتاج إليه) موجه بصرى (قوله
في مختصرها) أي في مختصر عبارة المنهاج وهو المنهج (قوله بل هو موهو) محل تأمل لأن حكم ما عده معلوم
منه بالاولى اللهم إلا أن يقال الإيهام بالنظر لبداى الراى لكن قوله إلا أن يجعل الإضافة بيانية يقتضى أن
الإيهام حقيقى لا ظاهرى لادمة مقتضاه أن الإيهام يرتفع بجعلها بيانية والحال أن الإيهام الظاهرى لا يرتفع
بذلك (قوله إلا أن يجعل الإضافة بيانية) فيه نظر فإن شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم
وخصوص وجهى وما هنا ليس كذلك (قوله تحديده) أي بيان آخر الظاهر من جهة الجوف ويحتمل أن
المعنى بيان حد الظاهر وتعريفه (قوله وذ كر الخلاف الخ) عطف على قوله تحديده (قوله هو المعجمة) أي
مخرجها (قوله وهو المعتمد) وفاقالتهى والمعنى (قوله فيدخل) أي في الظاهر (قوله كل ما قبله) أي قبل
مخرج المهملة (قوله إن أمكنه) إلى قوله بخلاف جوف في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ومثله إلى وبخلاف
الخ (قوله إن أمكنه) فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجها إلا بظهور حر فين أي أو أكثر لم
تبطل صلاته بل يتعين أي القلع مراعاة لمصلحتهما أي الصوم والصلاة كما يتجنىح لتعذر القراءة الواجبة كذا
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية مع زيادة من عرش قول المتن (وعن وصول العين) أي الذى من أعيان
الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يفطر بها الصائم شيخنا عبارة عرش (فائدة) قال شيخنا العلامة
الشوبرى إن محل الألفاظ بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله تعالى من أهلبا فان كانت
العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رأيت في الاتحاف اه (قوله أي عين كانت الخ) ومن العين الدخان المشهور
وهو المسمى بالنتن ومثله التنبك فيفطر به الصائم لأن له اثر يحس كإشاهد في باطن العود شيخنا عبارة
الكردى على بأفضل وفي التحفة وفتح الجواد عدم ضرر الدخان وقال سم في شرح أنى شجاع فيه نظر لأن
الدخان عين هو عبارة بعض الهواء المش معتبرة ويفطر الصائم بشرب التنبك لانه بفعل فاعل تتولد منه لا اثر
وقد صرح بذلك الشيخ علي بن الجلال المسكى وغيره كالابن مابى على الغزى والشيخ العلامة عبد الله بن سعيد
بافشير وغيرهم اه (قوله وإن كانت أقل الخ) عبارة النهاية والمعنى وإن قلت كسمسمه أو لم يؤكل كخضاراه
قال عرش (فائدة) لا يضر بلع ريقه اثر ماء المضضة وإن أمكنه مجه لعمد التحرز عنه اه ابن عبد الحق

(تنبيه) ذكر جد غير
محتاج إليه في عبارته وإن
أنى به شيخنا في مختصرها بل
هو موهو إلا أن تجعل الإضافة
بيانية وإنما يحتاج إليه من
يريد تحديده وذكر الخلاف
في الحد هو المعجمة وعليه
الرافعى وغيره أو المهملة
وهو المعتمد كما تقرر
فيدخل كل ما قبله ومنه
المعجمة (فأية قطعها من
مجرها أو ليمجها) إن أمكنه
حتى لا يصل منها شيء للباطن
(فان تركها مع القدرة)
على لفظها (فوصلت الجوف)
يعنى تجاوزت الحد المذكور
(أفطر في الأصح) لتقصيره
بخلاف ما إذا لم تصل
للظاهر وإن قدر على
لفظها وما إذا وصلت إليه
وعجز عن ذلك (و) الإمساك
(عن وصول العين) أي عين
كانت وإن كانت أقل ما
يدرك من نحو حجر

ما وصلت إليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يعنى عنه فيه نظر ولا يبعد العفو مر (قوله أو
الباطن) صريح في أن اقتلاعها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل القى بخلاف ما توهوم (قوله وهو) أي حد
الظاهر مخرج الحاء المهملة هذا يشكل مع قوله من الفهم سواء جعلت من بيانية أو تبعية إذ مخرج الحاء
خارج عن الفهم كلا وبعض إلا أن تجعل ابتدائية والمعنى أن الظاهر المبتدأ من الفهم أي الذى ابتدأه الفهم حده
أي آخره من جهة الجوف مخرج الحاء المهملة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ أنها حصلت في ذلك أو
مابعد إلى جهة الخارج فلي تأمل (قوله وهو المعتمد) قال في شرح العباب فالحق في قولهم الوصل إليه مفطر

(إلى ما يسمى جوفاً) لأن فاعل ذلك لا يسمى عسكاً بخلاف وصول الاثر كالطعم (٤٠١) وكالريح بالشم ومثله وصول دخان

نحو البخور الى الجوف والقول بأن الدخان عين ليس المراد به العين هنا وبخلاف الوصول لما لا يسمى جوفاً كداخل نخ الساق أو لحمه بخلاف جوف آخر ولو بأمره لمن طعنه فيه ولا يضر سكوته مع تمكنه من دفعه إذ لا فعل له وإنما نزلوا تمكن المحرم من الدفع عن الشعر منزلة فعله لأنه في يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتي في الايمان أنه لو حلف لياً كذا الطعام غداً فأتلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حدث إلا أن يجاب بأن الملحظ ثم تفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفاً أنه فوته وهنا تعاطى مفطر وهو لا يصدق عليه عرفاً ولا شرعاً أنه تعاطاه وما مر فيها إذ اجرت النخامة بنفسها مع قدرته على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً يحال عليه الفعل فلم ينسب للساكت شيء بخلاف نزول النخامة وأيضاً فإن شأن دفع الطاعن أن يترتب عليه هلاك أو نجوه فلم يكلف الدفع وإن قدر بخلاف ما عدها فينبغي أن تكون قدرته على دفعه

أه قول المتن (إلى ما يسمى جوفاً) أي مع العمود العلم بالتحريم والاختيار نهاية (قوله) لأن فاعل ذلك الخ عبارة النهاية إجماعاً في الأكل والشرب ولما صح من خبر وبالغ في المضغضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً وقيس بذلك بقية ما يأتي وصح عن ابن عباس إنما الفطر بما دخل وليس بما خرج أي الأصل ذلك أه أي فلا ترد الاستقاء غش (قوله) ومثله وصول دخان نحو البخور الخ أي وإن فتح فاه قصد ذلك عبارة النهاية بعد كلامه ويؤخذ منه أن وصول الدخان فيه رائحة البخور أو غيره إلى الجوف لا يفطر به وإن تعمد فتح فيه لأجل ذلك وهو ظاهر وبه أفق الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست أي عرفاً إذ المدار هنا عليه وإن كانت ملحقه بالعين في باب الأحرام وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا أه قال عش قوله لم لما تقرر الخ يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفطر لما ذكره أن المدار على العرف هنا فإنه لا يسمى فيه عينا كما أن الدخان المسمى بالبخور لا يسماها وقد نقل عن شيخنا الزيادي أنه كان يفتي بذلك أو لا ثم عرض عليه بعض تلامذته قصة بما يشرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تجمد من أثر الدخان فيها وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفطر وناقش في ذلك بعض تلامذته أيضاً بأن ما في القصة إنما هو من الرماد الذي يبقى من أثر النار لا من عين الدخان الذي يصل إلى الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الإفطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح من أن تعمد فتح فيه لأجل ذلك قد يقتضي أنه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضي عدم الفطر أه أقول هذه المناقشة مع مخالفتها للحسوس تردبانه لو سلم أن ما في القصة من الرماد المذكور فما التصق بالقصة منه عشر أعشار ما وصل منه إلى الدماغ كما هو ظاهر فالعتمد بل الصواب ما تقدم عن شيخنا وسم وابن الجلال وغيرهم من الإفطار بذلك ويأتي عن ابن زياد اليمنى ما يوافقه (قوله العين هنا) وهي ما يسمى عينا عرفاً كردى (قوله كداخل نخ الساق الخ) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلاً في الاثنين ودخلت الة الفصد إلى باطنهم ما عش (قوله بخلاف جوف آخر) كذا فها رايته من نسخ الشارح ولعله على حذف العاطف من الكتابة بيان لمجترز ما الموصوف التي في المتن الواقعة على جزء الصائم (قوله ولو بأمره الخ) راجع إلى المتن أي ولو كان وصول العين بأمره الخ فإنه يجب الامساك عنه كردى عبارة شرح بأفضل للشارح وكجوف وصل إليه طعنه من نفسه أو غيره بأذنه ولا يضر وصولها لمخساقه أنه ليس بجوف أه وعبارة العباب ولو طعن نفسه أو طعن بأذنه لا بغيره ولو بقدره دفعه بسكين فوصلت جوفه فلا يخساقه أفطر وإن بقي بعض السكين خارجاً أه وعبارة النهاية والمعنى ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في أحليله أو أذنه عوداً أو نحوه فوصل إلى الباطن أفطر أه (قوله) وإنما نزلوا تمكن المحرم من الدفع الخ أي دفع حائق شعره بلاذنه فإنه كالحلق بأذنه و (قوله بخلاف ما هنا) أي فإن الإفطار به منوط بما ينسب فعله إلى الصائم إجماعاً (قوله يشكل عليه) أي على قولهم ولا يضر سكوته مع تمكنه الخ (قوله فأتلفه الخ) أي ولو قبل الغد (قوله وما سأل الخ) عطف على ما يأتي الخ (قوله إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً الخ) يبطل هذا الجواب كلامهم في مسألة الخيط المبلوع ليلاً فليراجع بصري أي من قولهم فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع النازع أفطر إذ النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه في حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعنه بغير أذنه وتمكن من منعه أه ولك أن تمنع دعوى البطلان بأن كلامهم المذكور لا ينافي ثبوت فرق بين مسألة الطعن ومسألة النخامة غير الفرق الذي ذكره بين مسألة الطعن ومسألة الخيط (قوله بخلاف ما عدها) أي ما عدا طعن الساكت المتمكن من دفعه كما إذا صاب ماء مثلاً في حلقه وهو ساكت قادر على دفعه أو أدخل نحو أصبعه إلى ما يضر وصول المفطر إليه كذلك سم وكردى (قوله) وتقييدهم الخ عطف على مسألة

محمول على ما ضبطوا به الباطن منه فهو عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية أه أي فإن كلام من مخرج الحاء المهملة ومخرج الخاء المعجمة من الحلق عند أئمة العربية دون الفقهاء هنا إذ لا فطر بالوصول لحد المهمة لخروجه غن الباطن المراد هنا (قوله بخلاف ما عدها) أي كالوصب لإنسان ماء مثلاً في حلقه وهو ساكت قادر

كفعله كما يشهد له مسألة النخامة وتقييدهم عدم الفطر بفعل الغير

عين أجنبية (وقيل يشترط مع هذا) المذكور من كونه يسمى جوفاً (ان يكون فيه قوة تحيل الغذاء بكسر غينه ثم معجمة (والدواء) لان ما لا يحيله لا ينفع به البدن فكان الواصل اليه كالواصل لغير جوف وروده بأن الواصل للحلق مفطر مع أنه غير محيل فالحق به كل جوف كذلك (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء) وهي المصارين جمع معنى بوزن رضا (والمثانة) بالمثلثة وهي مجمع البول (مفطر بالاسعاط او الاكل او الحقنة) أى الاحتقان لف ونشر مرتب إذ الحقنة وهي أدوية معروفة تعالج بها المثانة ايضا (او الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما) لانه جوف محيل وكان التقييد بالباطن لانه الذى ياتى على الوجهين فاندفع ما قبل قضيته ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الامعاء لا يفطر وليس كذلك بل لو كان برأسه مأمومة فوضع عليهم ادواء فوصل خريطة الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الخريطة وبه يعلم ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه لانه في باطن الخريطة وكذا لو

النجامة (قوله بالمكره) بفتح الراء (قوله كالعين) الى المتن فى البهايه و لمغنى (قوله بنحو دم لثته الخ) أى إذا لم يكن مبتلى به كما يأتى قول المتن (ان يكون فيه) أى الجوف نهاية (قوله بكسر عينه الخ) يطلق على الماكول والمشروب معنى قول المتن (والدواء) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والموجود فى أكثر نسخ المتن وفى نسخ الروضة او وهى النسب فيما يظهر لى الظاهر ان هذا القائل لا يشترطهما معا بصري (قوله لان ما لا يحيله) أى ما ذكر من الغذاء والدواء ويجوز ان الافراد نظرا الى ان الواو بمعنى او (قوله للحاق) تقدم انه عند الفقهاء يخرج الهاء وما فوقه قول المتن (والامعاء) أى الوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتى فى قوله وان لم يصل باطن الامعاء ع (قوله لف ونشر الخ) أى قوله بالاستعاط راجع للدماغ وقوله او الاكل راجع للبطن وقوله او الحقنة راجع للامعاء والمثانة نهاية ومعنى (قوله أى الاحتقان) عبارة للمغنى تنبيه كان الاولى التعبير بالاحتقان لان الحقنة هى الادوية التى تحتقن بها المريض اه (قوله تعالج بها المثانة) لعله إطلاق لغوى وإلا فعرف الاطباء بخلافه بصري (قوله المثانة الخ) عبارة للمغنى البول والغائط اه (قوله ايضا) أى كالدبر قول المتن (أو الوصول من جائفة ومأمومة الخ) قال السنوى رحمه الله تعالى ان جلد الراس وهى المشاهدة عند حلق الراس يليها اللحم ويلى ذلك اللحم جلد رقيقة تسمى السمحاق ويليهما عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن وذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وتسمى ايضا ام الراس والجناية الواصلة الى الخريطة المذكورة المسماة ام الراس تسمى مأمومة إذا علمت ذلك فلو كان على رأسه مأمومة فوضع الى اخر ما ذكره الشارح سم (قوله لانه جوف) الى قوله لىكن ضعفه فى النهاية إلا قوله نعم الى المتن وقوله لونه الى المتن وكذا فى المغنى إلا قوله كان التقييد الى قضيته وقوله اه (قوله وكان التقييد بالباطن الخ) محل تأمل كما يعلم براجعة أصل الروضة فالأولى الدفع بان مراد المصنف بباطن الدماغ باطن القحف ويعطف قوله والبطن والامعاء على باطن لاعلى الدماغ فان صنع الروضة صريح فى ان مرادهم بباطن الدماغ يذكرو بصري (قوله لانه الخ) أى باطن ما ذكر (قوله قضيته) أى قضية قول المصنف باطن الدماغ مغنى (قوله والامعاء) أى والظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا ان الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجهين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنه وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الا كنفاء فى الفطر عليهم باظهار الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده أن الوجه الثانى اكتفى بمحيل الدواء وداخل القحف كذلك فليتأمل سم (قوله وليس كذلك) أى وليس مراد بل الصحيح انه لو كان الخ مغنى (قوله افطر وان لم يصل الخ) أى كما جزم به فى الروضة نهاية (قوله ولا الدماغ نفسه) أى بل المعبر بمجازة القحف سم قول المتن (والتقطير فى باطن الاذن الخ) أى وان لم يصل الى

على دفعه أو أدخل نحو أصبعه الى ما يضر وصول المفطر اليه كذلك (قوله فى المتن أو الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما) قال السنوى رحمه الله تنبيه ستعرف فى الجنايات ان جلد الراس وهى المشاهدة عند حلق الشعر يليها اللحم يلى ذلك اللحم جلد رقيقة تسمى السمحاق وتلك الجلد عليها عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وتسمى ايضا أم الرأس والجناية الواصلة الى الخريطة المذكورة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا علمت ذلك ولو كان على رأسه مأمومة أو على طيه جائفة فوضع عليهم ادواء فوصل جوفه أو خريطة دماغه افطر وان لم يصل باطن الامعاء أو باطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به فى الروضة فليتأمل ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه المعبر بمجازة القحف وكذا الامعاء لا يشترط ايضا باطنها على خلاف ما جزم به المصنف اه وقد يقال قول المصنف والبطن أدل دليل على أنه لا يشترط باطن الامعاء فهو ادفع لايها م والامعاء أو مائع منه بل وقرينة على انه يكفى مجاوزة القحف فليتأمل (قوله او الامعاء) أى او لظاهر الامعاء قضية الدفع هذا أن الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجهين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنها وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الا كنفاء فى انظر عليهم باظهار الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده ان

وهو مخرج بول ولبن وان لم يجاوز الحشفة او الحلمة (مفطر في الاصح) بناء على ان الاصح ان الجوف لا يشترط كونه محيلا وكذا يفطر
بادخال ادنى جزء من اصبعه في دبره او قبلها بان يجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي (٤٠٣) القاضي يفطر بوصول راس

الدماغ هاية ومغنى قال في شرح البيهجة لانه نافذ الى داخل قحف الرأس وهو جوف اهرش (قوله مخرج
بول) اى من الذكر (ولبن) اى من الثدي نهاية ومغنى (قوله في دبره) اى الصائم ذكر او انثى (قوله لانه
يؤمر الخ) قد لا يضر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاهره على هذا سم ولا يخفى بعده قول الماتن
(في منفذ الخ) في معنى من كما عبر بها في موضع من الروضة بصرى قول الماتن (مفتوح) اى عرفا او فتحا يدرك
سم (قوله كواجهة الخ) اى كما لا يضر اغتساله بالماء البارد وان وجد له اثرا بباطنه بجامع ان الواصل
اليه ليس من منفذ مغنى (قوله لونه) اى السكحل ولو أظهر هنا لاستغنى عن التفسير الاق (قوله اذ لا منفذ
من عينه الخ) فيه ان اهل التشريح يشبهون قحفه وقد يجاب بانه لحفائه وصغره ما حق بالمسام ولهذا قال فهو
كالواصل الخ بصرى (قوله ومع ذلك قال) اى مع تضعيف المصنف ذلك الخبر في المجموع قال فيه (قوله
لا يكره) جزم به في النهاية والمغنى (قوله فالوجه قول الحلية انه خلاف الاولى) اقول قوة الخلاف لا تناسب
كونه خلاف الاولى بل تؤيد الكراهة اللهم الا ان يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف ان
عدم المراعاة خلاف الاولى عرش (قوله وقد يحمل عليه كلام المجموع) اى بان يراد بالكراهة المنفية
الكراهة الشديدة قول الماتن (وكونه) اى الواصل نهاية (قوله لم يبعد جواز اخر اجما الخ) اى كالمواكل لم يرض
او جوع مضر مر سم على البيهجة ويذنبى انه لو شك هل وصلت في وصولها الى الجوف ام لا فاخرجها
عامدا عالما لم يضر بل قد يقال بوجوب الاخراج في هذه الحالة اذا خشى نزولها للبطن كالنخامة الاتية
عش قول الماتن (او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان
سم وفي فتاوى ابن زياد النخعي بعد بسط كلام مانصه فتاخص من ذلك ان الماتن لا يكلف اطلاق فمه اذا لم
يقصد بالفتح دخول الغبار والدقيق جوفه ومثل ذلك الدخان المذكور في الله والى فلا يكلف المصلى اطلاق
فمه بل لا يضر تعمله لفتح فمه الا اذا قصد به دخول الدخان جوفه لانه عين كذا ذكر في النجاسات وما اتى به
البرماوى من انه لا يفطر بوصول الدخان الى جوفه اذا احتوى على بجمرة البخور يتعين حملته على ما اذا لم يفتح
فاه قاصدا وصول الدخان الى جوفه والله اعلم اهو تقدم عن سم وابن الجوزي وشيخنا وغيرهم ما وافقه من ان
الدخان عين يفطر قول الماتن (وغرلة الدقيق) الغرلة ادارة الحب في الغربال ليقتفى خبثه وبقى طيبه وفي كلام
العرب من غر بل الناس تخلوه اى فتش عن امورهم واصولهم جعلوه نخالة مغنى زاد البجيرى والمراد بها هنا
النخل بدليل اضافتها للدقيق فلو قال نحو دقيق لشملت بها اهو لو اوفى اى معنى او كما عبر به بشرح المنهج قول
الماتن (لم يفطر) اى وان أمكنه اجتناب ذلك باطريق الفم او غيره هاية ومغنى (قوله كدم البراغيث) اى
المقتولة عمد انماية ومغنى (قوله وقضيته) اى التشبيه بدم البراغيث (قوله اذ لا فرق بين غبار الطريق الخ)
وهو المعتمد مر سم خلافا لابن حجاج والزيادة حيث قبداه بالظاهر وعبارة سم على البيهجة الاوجه
اشترط طهارته فان كان نجسا ففطر مر اهو هو ظاهر لا يذنبى العدول عنه لغاظ امر النجاسة ولندرة حصوله
بالنسبة للظاهر عش عبارة السكردى على بافضل الذى اعتمده الشارح في التحفة ان الغبار النجس يضر
مطلقا والطاهر ان تعمد به ان فتح فاه حتى دخل عنى عن قليله وان لم يتعمده عنى عنه وان كثر واما الجمال الرملى

الوجه الثانى اكتفى بمحيط الهواء وادخل القحف كذلك فلينأمل (قوله لانه يؤمر بتأخير الليل) قد لا يضر
التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاهره على هذا (قوله وهى نقب لطيفة الخ) فقوله اى فى الماتن
مفتوح اى عرفا او فتحا يدرك (قوله فى الماتن او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك فى الصلاة فلا تبطل به
فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله وقضيته انه لا فرق) اعتمده مر (قوله وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق
الطاهر والنجس الخ) والاوجه الفطر فى النجس (اقول) هذا يعارض اعتمادا فى بيانها انه لا فرق

عليه كلام المجموع (وكرر نه بقصد فلو وصل جوفه ذبابا أو بعوضة) لم يفطر لكن كثير ما يسعى الانسان في اخراج ذبابة وصلت لحد
الباطن وهو خطأ لانه حينئذ قد يفطر نعم ان خشى منها ضررا يبيح التيمم لم يبعد جواز اخر اجما ووجوب القضاء (او غبار الطريق وغرلة
الدقيق لم يفطر) لان التحرز عنه من شأنه ان يعسر تخفيف فيه كدم البراغيث وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس

وفيه نظر لان النجس لا يعسر على الصائم (٤٠٤) تجنبه ولا بين قليله وكثيره وهو كذلك لان الفرض انه لم يتعمده فان تعمله بان فتح فاه

أى ومثله المغنى فانه اعتمد في نهايته العفو . طلقا وان كثروا تعمد ولم يقيدوا بالطاهر وكذا أطاق في شرح نظم الزبد له وقال تليذه القليوبى لا يضرو لو كان نجسا وكثيرا امكنه الاحترار غنه بنحو اطباق فقه مثلا اه (قوله وفيه نظر) فيه امران الاول انه لا يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار ممر والثاني انه لا يجب غسل الفم منه حينئذ فور او يعنى عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم اى الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع فان كان منقولا فذاك وإلا فلا يبعد العفو ونعم ان تعمد فتح فيه ايدخل في العفو على هذا نظر . م على حج أقول الاوجه وجوب الغسل وان لم يكن منقولا لا تلازم بين عدم الفطر وجوب الغسل ع ش (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله فان تعمله بان فتح فاه عمدا الخ) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل افطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه افطر وفيه اى الانرار لو وضع شيئا في فيه عمدا اى لغرض بقرينة ما ياتى وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافى ما ياتى من الفطر بسبق الماء الذى وضعه في فيه اى لا لغرض لان العذر هنا اظهر شرح ممر اه سم (قوله ان قل عرفا) وظاهر كلام الاصحاب عدم الفرق وهو الاوجه نهاية ومعنى اى بين القليل والكثير سم وع ش (قوله وقضية ما انه لا فرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وبه صرح جمع متقدمون الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملى ايضا سم على بهجة وفي العباب الجزم بالفطر في هذه الحالة ع ش وتقدم عن فتاوى ابن زباد ما يوافق (قوله وكذا ان اعادها الخ) اى وان توقفت اعادتها على دخول شئ من اصبعه ع ش (قوله كما قاله البغوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لا يضطراره اليه) اى الى الاعادة والرد (قوله الذى اخذ منه) نعت للتشبيه المنفى الذى تضمنه قوله وليس هذا كالا كل جوعا (قوله وانه الخ) عطف على العفو (قوله بما يترتب عليه) اى من الاعادة (قوله في ذلك) اى الترخص وعدم الفطر بها وفى معنى الباء (قوله والثاني اقرب الخ) قد يقال بل الاول اقرب وقياس ما ذكر على لسان عليه ريق محل تأمل اما بالنسبة للغسل فواضح الفساد إذ الريق لا يجب غسله واما بالنسبة لاضرر العود فلان ما ذكر بخروجه صار كالا جنبي لوجوب غسله بخلاف الريق الا ترى انه لو تنجس بضر ببلعه وان لم يخرج من الفم لصيرورته كالا جنبي والحاصل ان الذى يتجه في هذه

عمدا حتى دخل لم يفطر ان قل عرفا وقولى حتى دخل هو عبارة المجموع وقضيتها انه لا فرق بين فتحه ليدخل او لا وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون فقالوا لو فتح فاه قصد لذلك لم يفطر على الاصح فافقتاه كلام الخادم من انه مفطر يحمل على الكثير ولو خرجت مقعدة مبسور لم يفطر بغودها وكذا ان اعادها كما قاله البغوى والخوارزمى واعتمده جمع متأخرون بل جزم به غير واحد منهم لا يضطراره اليه وليس هذا كالا كل جوعا الذى اخذ منه الا ذرعى قوله الاقرب الى كلام النووى وغيره الفطر وان اضطر اليه كالا كل جوعا اظهر الفرق بينهما بان الصوم

شرع ليتحمل المكلف مشقة الجوع المؤدى الى صفاء نفسه وفطر جوع يضطر المكلف معه الى الفطر مع اكله اخر الليل نادر غير دائم كالمرض فجازه الفطر ولزم القضاء واما خروج المقعدة فهو من الداء العضال الذى اذا وقع دام فاقضت الضرورة العفو عنه وانه لا فطر بما يترتب عليه ومرفى قلع النخامة انه لما رخص فيه لان الحاجة تتكرر اليه وهذه أولى بالحكم منها في ذلك فتأمل

تأمل ويؤيده انه لو دميت لثته وبصق حتى صفار بقرته ثم ابتلعه افطر وقد يفرق (قوله وفيه نظر) فيه امران الاول انه يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار ممر والثاني انه لا يجب غسل الفم منه حينئذ فور او يعنى عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم في شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع فان كان منقولا ولا فلا يبعد العفو ونعم ان تعمد فتح فاه ليدخل في العفو على هذا نظر (قوله ولا بين قليله وكثيره) اعتمده ممر (قوله فان تعمله بان فتح فاه عمدا حتى دخل لم يفطر) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل افطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه افطر وبوجه بان ممر لما عني عنه لعسر تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئا في فيه عمدا اى لغرض بقرينة ما ياتى وابتلعه ناسيا لم يفطر قال ممر وكذا ينبغي اوسيقه اه قوله ولو وضع شيئا مما جرت العادة بوضعه في الفم لغرض نحو الحفظ ممر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافى ما ياتى من الفطر بسبق الماء الذى وضعه في فيه لان العذر هنا اظهر وقد مر عدم فطره بالرائحة وبه صرح في الانوار ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذى فيه رائحة البخور أو غيره الى الجوف لا يفطر به وان تعمد فتح فيه لا جل ذلك وهو ظاهر وبه افتى الشمس البرماوى لما تقر رانها ليست عينا اى عرفا إذ المدار هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام الا ترى ان ظهور الريح والطعم ملحق بالعين فيه كما هنا شرح ممر (قوله ان قل عرفا) وكذا ان كثري في الاوجه الذى هو ظاهر كلام الاصحاب شرح ممر (قوله وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون) افتى به شيخنا الشهاب الرملى ايضا (قوله وكذا ان اعادها الخ) اعتمده ممر (قوله

وعلى المسامحة بها فهل يجب غسلها عما عليها من القدر لانه بخروجه معها صار اجنبيا فيضرو عوده معها للباطن أولا كالأخرى المسئلة لسانه وعليه بقى الآتى بعلته الجارية هنا لان ما عليها لم يقارنه معدنه كل محتمل والثاني اقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسلها

المسئلة الجزم بوجوب الغسل حيث لا ضرر إذ لا وجه لعدم الوجوب بوجه وإنما التردد في ضرر العود
والا قرب منه انه يضر لما تقر من صيرورته كالا جنبي بصرى وظاهر ان التردد فيما يزول بالغسل بخلاف
الدم السائل منها فلا يجب غسلها عنه فانه لا ينقطع بالغسل (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمغنى (قوله جمع
الذباب الخ) وفي ادب الكاتب لابن قتيبة ان الذباب مفرد وجمعه ذباب كغراب وغبابان وعليه فلا حاجة بل
لا وجه لما ذكره الشارح وعبارة البيضاوي في الاية والذباب من الذب لانه يذب وجمعه اذبة وذبان انتهت
رشيدي (قوله تأسيا بلفظ القرآن) أي ولان البعوضة لما كانت أصغر جرما من الذباب وأسرع دخولا مع
ان جمع الذباب مع كبر جرمة وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضر علم ان جمع البعوض لا يضر بالاولى فافرد
البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى نهاية وقد يقال بعد تسليم قوله واسرع دخولا وقوله
وندره دخوله الخ ان مقتضى هذا التعليل ان يترك البعوضة بالكلية (قوله ان يخلقوا الخ) أي وهو قوله
تعالى لن يخلقوا ذبابا وقوله تعالى بعوضة فما فوقها مغنى (قوله الحكمة لا تأتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع
التاسي للتبرك مع عدم فوات المقصود ههنا وأنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنسيتين
في الحكم هنا فنامله سم (قوله بين ما لا يصح الخ) أي بين معان لا يصح الخ (قوله فقيها ايهام) هذا الايهام
مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبعه الخ) لكن الوجه ان المراد بمعده هنا جميع الفم سم
ونهاية وشرح بافضل ويأتي في الشرح ما يصرح بذلك (قوله افطر جزما) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لا على
لسانه) الى قوله وينبغي في النهاية لا قوله ثم رايت الى امالوا اخرج وقوله ويظهر الى ومثل ذلك وكذا في المغنى
الا قوله وكذا دخوله الى المتن (قوله لا على لسانه) سيد كر محترزه قول المتن (أو بل خيطا) أي كما يعتاد عند
القتل نهاية ومغنى (قوله الطاهر كغيره تبعا للشارح المحقق يتأمل بصرى ويظهر ان التقييد بذلك لمجرد
التحرز عن التكرار مع قول المصنف او متنجسا (قوله كصبيغ الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل كان قتل
خيطا مصبوغا تغير به ريقه اه زاد النهاية أي ولو بلون اوريح فيما يظهر من إطلاقهم ان انفصلت عين منه
وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته او عصره او لجفافه فانه لا يضر اه قال ع ش قوله لم ر فيما
يظهر الخ قول أي فائدة للمباغة بقوله ولو بلون اوريح مع قوله ان انفصلت الخ سم على حج وقوله مر
ان انفصلت عين منه افهم انه لا يضر ابتلاعه متغيرا بلون اوريح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبيغ
لكن قضية قوله لم بعد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين هنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخيط وعليه فتى
ظهر فيه تغير ضرر وان لم يعلم انفصال شيء من الصبيغ لكنه قد يترقب فيه بالنسبة للريح اه عبارة الرشيدى
قوله مر ان انفصلت الخ علم منه ان المدار على العين لا على لون ولا على ريب فلا حاجة الى الغاية بل هي توهم
خلاف المراد على أن اللون في الريق لا يكون الا عينا كما هو ظاهر اه وعبارة الكردى على بافضل وقع
للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ولو بمجرد ريب او لون فيما يظهر من
إطلاقهم لا انفصال عين بهما هو نظر فيه الوجه ان زياد اليمنى في الريح بما ذكرته مع ما يتعلق به في الاصل
وعبر في النهاية بنحو عبارة الامداد وقيد بقوله ان انفصلت عين منه اه وعليه يحتمل في الامداد افراده إذا

قبل جمع الذباب وافرد البعوضة (وقيل لان البعوضة لما كانت أصغر من الذباب وأسرع دخولا مع أن
جمع الذباب مع كبر جرمة وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضر علم ان جمع البعوض لا يضر بالاولى فافرد البعوض
وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى شرح مر (قوله الحكمة لا تأتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع التاسي
للتبرك مع عدم فوات المقصود وهو انه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنسيتين في الحكم
هنا فنامله (قوله فقيها ايهام) هذا الايهام مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبعه تحت اللسان) لكن
الوجه ان المراد بمعده هنا جميع الفم (قوله كصبيغ خيط) أي تغير به ريقه أي ولو بلون اوريح فيما يظهر من
اطلاقهم ان انفصلت عين منه لسمولة التحرز عن ذلك ومثله كافي الاوار ما لو استاك وقد غسل السواك
وبقيت فيه رطوبة تنفصل وابتلعها وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته او عصره او جفافه فانه

والا تعين الثاني قيل جمع
الذباب وافرد البعوضة
تأسيا بلفظ القرآن ان
يخلقوا ذبابا بعوضة فما
فوقها اه ويرد بأن ذاك
لحكمة لا تأتي هنا فالاولى
ان يحاجب بأن الذبابة مشتركة
بين ما لا يصح هنا بعضه
كبقية الدين ففيها ايهام
بخلاف الذباب فانه المعروف
أو النحل أو غيرها عما
يصح كله هنا (ولا يفطر
بيلع ريقه من معدنه)
إجماعا وهو منبعه تحت
اللسان (فلو) ابتلع ريق
غيره أفطر جزما وما جاء
أنه صلى الله عليه وسلم
كان بمصر لسان عائشة وهو
صائم واقعة حال فعلية
محملة أنه يمصه ثم يمجه أو
يمصه ولا ريب به (أو) خرج
من الفم (لا على لسانه ولو
الى ظهر الشفة) (ثم رده)
بلسانه أو غيره (وابتلعه
أو بل خيطا) أو سواكا
(بريقه) أو بما (فرده الى
فهو وعليه رطوبة تنفصل)
وابتلعها (أو ابتلع ريقه
مخلوطا بغيره) الطاهر
كصبيغ خيط قتله بقمه
(أو) ابتلعه (متنجسا)

بدم أو غيره وإن صفا (أفطر) لأنه بانفصاله واختلاطه وتنجسه صار كعين اجنبية ويظهر العفو عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المبسور ثم رايت بعضهم بحجته واستدلاله بأدلة رفع الحرج عن الأمة والقياس على العفو عما مر في شروط الصلاة ثم قال فني ابتلعه مع عليه به وليس له عنه بد فصوره صحيحا ما لو أخرج لسانه وهو عليه ثم رده وابتاع ما عليه فانه لا يفطر خلافا للشرح الصغير لأنه لم ينفصل عن الفم إذا لسان كداخله (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كابتلاعه متفرقا من معدته أمالو اجتمع بلا فعل فلا يفطر قطعا (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) الشامل لدماغه أو باطنه (فالذهب انه ان بالغ) بعدم مشروعية ذلك (أفطر) لان الصائم منهى عن المبالغة كما مر ويظهر ضبطها بان يملأ فمه أو انفه ما بحيث يسبق غالبا إلى الجوف ومثل ذلك سبق الماء في غسل تبرأ وتنظف وكذا دخول جوف منغمس من نحو فمه أو انفه لكرامة الغمس فيه كالمبالغة ومحل ان لم يعتد به يسبقه والا

نشأت تلك الرائحة من عير وفي الأعياب بعد كلام قضية ما مر أن المجاور لا يحسد له منه عين بل تروح أنه لا يضر التغيير به هنا مطلقا لأن يفرق ثم ذكر كلام القمولى والمجموع ثم قال قضية انه لا يضر التغيير بالمجاور وأنه يضر التغيير بالمخالط مطلقا فانهم لم يفرقوا بين الجرهم وغيره إلا في المجاور انتهت أي وما هنا من قبيل المجاور ولا يضر تغيير الريح به (قوله أو غيره داخ) كمن أكل شيئا نجسا ولم يغسل فمه أو دميته لثته ولم يغسل وان ابتلى بريقه ثم ابتلعه صافيا مغنى ونهاية (قول المتن أفطر) أي وإن كان خيطا كما اقتضاه إطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقي ما مر سمع وعش (قوله لأنه بانفصاله) أي في المسئلة الأولى والثانية (واختلاطه) أي في الثالثة (وتنجسه) أي في الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة الالهية ولو عمت بلوى شخص بدمى لثته بحيث يجري دائما أو غالبا سو مح بما يشق الاحتراز عنه ويكفي بصفه ويعنى عن اثره ولا سبيل إلى تكليفه غسله جميع نهاره إذا الفرض انه يجري دائما ويتشجر وربما إذا غسله زاد جربانه كذا قاله الأذرعى وهو فقه ظاهر اه وكذا في المغنى إلا قوله ولا سبيل إلى كذا (قوله والقياس الخ) بالجر عطف على أدلة رفع (قوله) أمالو أخرج لسانه الخ) محترز لا على لسانه سم على حجب بقی ما لو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى النصف من أعلاه ريق ثم رده إلى فمه فهل يفطر ابتلاعه أو لانه لا يفارق معدته فيه نظر والاقرب الثاني ونقل بالدرس عن شيخنا الزبائدي ما يوافق ما قلناه والله الحمد عش (قوله ولو جمع ريقه الخ) أي ولو بنجر مصطفى مغنى ونهاية قول المتن (ولو سبق ماء المضمضة) ولو لم يمكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهما وعدم نديهما بل حرمتهما لأن مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك سم (قوله أو باطنه) كذا في أصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر الاتيان بالواو بدل أو بصرى (قوله كاسر) أي في الوضوء (قوله ويظهر ضبطها بان يجعل بجمه أو انفه ماء الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فمه أو انفه كما ذكر سم على حجب اه عش (قوله بحيث يسبق غالبا الخ) أي لكثيرته ويظهر ان مثله لو ما كان الماء قليلا لكنه بالغ في إدارته في الفم جذبه في الأنف إدارة وجذب يسبق معهما الماء غالبا بصرى (قوله وكذا دخوله جوف منغمس الخ) أي ولو في غسل واجب و (قوله من نحوه الخ) قياس ذلك أو أذنه سم عبارة النهاية والمغنى كما قال الأذرعى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه إلى جوفه دماغه بالانفاس ولا يمكنه التحرر عنه انه يحرم الانفاس يفطر قطعا نعم محله إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيما يظهر اه قال عش قوله مر انه لو عرف من عادته الخ بخذ منه ان المدار على غلبة الظن بحيث غلب على ظنه سبق الماء بالانفاس أفطر بوصول الماء إلى جوفه وإلا فلا وقضية قوله مر بخلاف سق ماء غسل التبرد الخ خلافا لأن الانفاس غير مأثور به ويصرح به قول حجب وكذا دخوله جوف منغمس الخ اه (قوله ومحل الخ) أي محل قوله وكذا دخوله الخ (قوله والايبالغ فلا) وفي العباب ولا ان وضع شيئا ببقية عمد إلى لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناسيا أي لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كما في الأنوار ويوجه بان الناسي لا فعل له يعتد به فلا تقصير ويجوز تعدد وضعه في فيه لا يعد تقصير لان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السق فانه يذعن عن الوضع أو الغمس عادة هو قضيته ان السابق يضر وإن كان الوضع لغرض لكن قال مر لا يفطر لا يضر شرح مر أفول أي فائدة المبالغة بقوله ولو بلون أو ريح مع قوله ان انفصلت (قوله في المتن أفطر) أي وإن كان خيطا كما اقتضاه إطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقي مر (قوله أمالو أخرج لسانه) محترز لا على اللسان اه (قوله في المتن ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الخ) ولو لم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهما وعدم نديهما بل حرمتهما لأن مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك (قوله ويظهر ضبطها بان يملأ فمه أو انفه ماء) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فمه أو انفه كما ذكر (قوله وكذا دخوله جوف منغمس) أي ولو في غسل واجب (قوله من فمه) قياس ذلك أو أذنه (قوله والايبالغ فلا) في

السبق والاحال ما ذكر ان كان الوضع لغرض فليحرق سم ا قوله فلا يفطر) أى لانه تولد من ما مور به بغير اختياره اما سبق ما غير المشروع كان جعل الماء في فيه او انفه لالغرض او سبق ماء غسل التبرد او المرة الرابعة من المضمضة او الاستنشاق فانه يفطر لانه غير ما مور بذلك بل منهي في الرابعة مغنى زاد النهاية وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض او نفاس او جنابة او من غسل مسنون فلا يفطر به كما اُفتي به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء الى جوفه منها لا يفطر ولا انظر الى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغسره شرح مرآه سم قال ع ش قوله لانه غير أمور بذلك قضيته تخصيص الغرض المشروع او وضعه في فيه بحيث يمنع من الا فطار بالمأور به وعليه فليتامل معنى الغرض فيما نقله عن الانوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه عمد الى الغرض بقريته ما باتى ثم رايت في سم على حج صوره بمالو وضعه لنحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اه وينبغي ان من النحو مالو وضع الخبز في فيه لمضغه لنحو الطفل حيث احتاج اليه او وضع شيئاً في فيه لمدواة اسنانه به حيث لم يتحمل منه شيء أول دفع غشيان خيف منه القاء اه (من نحرور لبعة) أى بقيتنا بخلاف مالو شك هل أنى باثنتين او ثلاث فزاد اخرى فالنتيجة انه لا يضطر دخول ما ثا سم على البهجة اه ع ش أى كما يفيد قول الشارح للزمى الخ (قوله) كالمبالغة) (فرع) اكل او شرب ليلاً كثيراً او علم من عادته انه اذا اصبح حصل له جشام يخرج بسببه ما في جوفه هل يمتنع عليه كثرة ما ذكر ام لا فانه نظر والجواب عنه بانه لا يمتنع من كثرة ذلك ليلاً واذا اصبح حصل له الجشام المذكور يلفظه ويغسل فيه ولا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كن ذرعه القى مؤ يؤيده ما ذكره الشارح مر في قوله الآتى وهل يجب عليه الحلال الخ ع ش (قوله) نعم لو تنجس فيه الخ) لو لم يمكن تطهيره إلا على وجه يستلزم السبق الى الجوف ووجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لانه يكره شرعاً على التطهر الموجب للسبق او يبطل صومه كافي مسألة نزاع الخيط حيث لم تتفق نزاع غيره له فانه يجب عليه نزعه فقد بالمصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه نظر قاله سم ثم قال قوله لم يفطر ينبغي ولو تعين السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة قمر اه سم وقد مناعن النهاية في مسألة الانغماس ما يفيد قوله الماتن (ولو بقى طعام بين أسنانه) (فائدة) ما خرج من الاسنان ان اخرجه بالحلال كره أو بالاصابع فلا كما نقل عن

العباب لا ان وضع شيئاً بفيه عمد الى الغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناسياً أى لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كما في الانوار ووجه بان للناسى لا فعل له يعتد به فلا تقصير و مجرد عدم وضعه فيه لا يعد تقصيراً لان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السبق اعتمد مرانه لا يضطر السبق ايضاً فانه يشاعن الوضع او الغمس عادة وهذا فارق ما مر في سبق الماء في نحو التبرد والانغماس واتجه من خلاف اطلاقه في المجموع فيما لو وضع ماء في فيه أو أنفه بلا غرض فسبق الى جوفه أنه يفطر لتقصيره بالوضع العيب المسبب عنه السبق اه وقضية قوله بخلاف السبق الخ ان السبق يضطر إن كان الوضع لغرض بخلاف قضية قوله لتقصيره بالوضع العيب الخ. يوافق الاول اطلاق قوله الاتى قبل الفصل ولا يعذر هنا بالسبق ايضاً والاحال ما ذكر كراى ان كان الوضع لغرض فليحرق (قوله) ما لم يزد على المشروع الخ) قال مر في شرحه بخلاف سبق ما ثهما غير المشرعين كان جعل الماء في فيه او انفه لالغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون ولو بالانغماس لان الغسل مطلوب في نفسه وكرهه الانغماس لا يخرج عنه كونه في نفسه مطنوباً لم فلا يفطر به كما اُفتي به شيخنا الشهاب الرملى ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء الى الجوف منها لا يفطر ولا انظر الى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغسره وينبغي كما قاله الاذرعى أنه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه الى جوفه او دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانغماس ويفطر قط ما نعم محلّه اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة ولا فلا يفطر شرح مر (قوله) نعم لو تنجس فيه فبالغ في غسله فسبقه) لو لم يمكن تطهيره فيه الا على وجه يستلزم السبق الى الجوف ووجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لانه يكره شرعاً على

(فلا) يفطر ما لم يزد على المشروع لعذره بخلاف ما اذا سبقه من نحو رابعة وهوذا كر للصوم عالم بعدم مشروعيتهما للنهي عنها كالمبالغة نعم لو تنجس فيه فبالغ في غسله فسقه لجوفه لم يفطر لجوب المبالغة عليه لينغسل كل ما في حد الظاهر من الفم وينبغي أن الانف كذلك (ولو بقى طعام بين أسنانه فخرى به ريقه) بطبعه لا بفعله

(لم يفطر إن عجز) نهار أو إن أمكنه ليلا (عن تمييز وجه) لعذره بخلاف ما إذا لم يفجز وقيل إن تخلل لم يفطر وإلا أفطروا وخذ منه تا كدندب التخلل بعد الاكل ليلا آخر وجان هذا الخلاف وخرج بحري ابتلاعه قصد افاناه فطر جزما (ولو أوجر) طعاما أى أمسك فله وصب فيه (مكرها لم يفطر) لا تتفاه فعله (فإن أكره) بما يحصل (٤٠٨) به الا كراهه على الطلاق كما هو ظاهر (حتى أكل) أو شرب (أفطر في الاظهر) لأنه يفعل

دفع الضرر نفسه كالأكل لدفع ضرر الجوع (قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم) لرفع القلم عنه كافي الخبر الصحيح فصار عمله كالفعل وحينئذ أشبه الناسى وبه فارق من أكل لدفع الجوع قيل لم يصرح الزايعي في كتيبه بترجيح الاول وإنما فهمه المصنف من سياقه فاستند اليه بحسب ما فهمه والحق بعضهم بالمسكرة من فاجاه قطاع فابتلع الذهب خوفا عليه والذي يتجه خلافه وشرط عدم فطر المسكرة ان لا يتناول ما أكرهه عليه لشهوة نفسه بل لداعى الاكراه لا غير اخذا بما ياتى في الطلاق وإن أكل ناسيا لم يفطر للخبر الصحيح من نسى وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ولا قضاء عليه ولا كفارة (إلا ان يكثر في الاصح) لندرة النسيان حينئذ ومن ثم أبطل الكلام الكثير ناسيا الصلاة وضبط في الانوار الكثير بثلاث لقم وفيه نظر فقد ضبطوا القليل ثم بثلاث كلمات واربع (قلت الاصح لا يفطر والله اعلم) لعموم الخبر وفارق المصلي بان له حالة تذكره فكان مقصرا بخلاف الصائم وكالاكل

الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه معنى (قوله ان عجز نهار الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمج العجز في حال صيرورته أى جريانه وان قدر أى نهارا قبله على إخراجهم من بين أسنانه فلم يفعل نهاية وسم (قوله لعذره) الى قوله قيل في النهاية الا قوله بما يحصل الى المتن ركذا في المغنى الا قوله ويؤخذ الى خرج (قوله ان تخلل) أى ليلا (قوله ويؤخذ منه) أى من هذا الخلاف (قوله ابتلاعه قصدا) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان سم هلا زاد ومع العلم بالتحريم فخرج الجاهل المذخور (قوله طعاما أى أمسك الخ) عبارة النهاية والايجاز صب الماء على حلقه وحكم سائر المفطرات حكم الايجار اه قول المتن (مكرها) أى ومغنى عليه او نائما مغنى ونهاية (قوله قلت الاظهر لا يفطر) لم يفرقوا هنا بين الاكراه بحق وغيره سم عبارة النهاية وظاهر إطلاقهم كما قاله الاذرى انه لا فرق بين ان يحرم عليه الفطر حالة الاختيار او يحب عليه لا لا كراه بل لخشية التلف من جوع أو عطش أو يتعين عليه انقاذ نفسه أو غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك إلا بالفطر فاكره عليه لذلك اه قال ع ش قوله مر وظاهر إطلاقهم الخ معتمدا اه (قوله أشبه الناسى) بل هو أولى منه لأنه مخاطب بالاكل لدفع ضرر الاكراه عن نفسه والناسى ليس مخاطبا بأمر ولا نهي مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه مخاطب الخ هذا التعليل مبنى على انه مكلف وجري عليه ابن السبكي آخر فى غير جمع الجوامع اه (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله فارق من أكل لدفع الجوع) أى من حيث يفطر به ع ش (قوله بترجيح الاول) أى لا فطار (قوله والحق بعضهم الخ) وهو الكسندى المصرى و(قوله والذي يتجه خلافه) بل غير صحيح نهاية أى يفطر ببلعه الذهب ع ش (قوله وشرطه عدم فطر المسكرة الخ) أقره بحشوه وقوله ع ش لا يفطر وإن أكل ذلك بشهوة فيما يظهر اه لعله لعدم إطلاعه على ذلك أى ما قاله الشارح (قوله للخبر) الى قوله وكالاكل فى المغنى الا قوله وفيه نظر الى المتن وكذا فى النهاية الا قوله ولا كفارة (قوله ولا قضاء عليه ولا كفارة) من تنمة الحديث كما هو صريح المغنى (قوله وضبط في الانوار الخ) أقره النهاية والمغنى (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يقال المرجع العرف ولا مانع من ان يعد الثلاث للقم كثير او الثلاث للكلمات قليلا ثم رايت الفاضل المحشى قال قد يفرق بان الثلاث للقم تستدعى زناطويلا فى مضغهن اه بصرى (قوله لعموم الخبر) أى المار آ نفا (قوله وفارق المصلى الخ) أى حيث تبطل صلاته بالكثير ناسيا دون القليل ع ش (قوله وكالناسى) الى قوله ومن علم فى المغنى (قوله عن العلماء بذلك) أى بحرمة ما تعاطاه وإن لم يحسوا غيره (قوله ذلك) أى جهل ما ذكر (قوله نظر الخ) علة للزوم و(قوله لان الكلام الخ) علة لئفى للزوم (قوله لا يعذر) تقدم نظير ذلك فى

النظم الموجب للسبق أو يبطل صومه كفى مسئلة نزاع الخيط حيث لم يتفق نزاع غيره له بانه يجب عليه نزاعه تقديم المصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه نظر (قوله لم يفطر) ينبغى ولو تعين السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة مر (فى المتن ان عجز عن تمييز وجه) وافق شيخنا الشهاب الرملى بان مراده بالعجز عن التمييز والمج فى حالة صيرورته أى جريانه وان قدر على إخراجهم من بين أسنانه فلم يفعل شرح مر (قوله نهارا) صادق بما قيل الجربان فليتنظر (قوله ابتلاعه قصدا) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان اخذا بما تقدم انه لو وضع شيئا بفمه عمدانم ابتلاعه ناسيا لم يفطر فليتنامل (قوله فى المتن مكرها) يخرج ما لو اتقى الاكراه وهذا يدل على انه ليس غير الطعن مثله فيما تقدم فيه (قوله قلت الاظهر لا يفطر) لم يفرقوا هنا بين الاكراه بحق وغيره (قوله والحق بعضهم بالمسكرة الخ) هذا الا لحاق مردود وما نقل فى القوت هذا قال وهو غريب (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يفرق بان الثلاث للقم تستدعى زناطويلا فى مضغهن (قوله لا يعذر) تقدم نظير

فيما ذكر كل مناف للصوم فعله ناسيا له لا يفطر إلا الردة وإن أسلم فوراً على الوجه وكالناسى جاهل بحرمة ما تعاطاه ان عذر مبطلات بقرب إسلامه أو بعده عن العلماء بذلك وليس من لازم ذلك عدم صحته نيته للصوم نظر الى أن الجاهل بحرمة الاكل يستلزم الجاهل بحقيقة الصوم ومانجهل حقيقة نيته لا تصح نيته لان الكلام فيمن جهل حرمة شيء خاص عن المفطرات النادرة ومن علم بتحريم شيء وجعل كونه مفطرا لا يعذر

وميلهم الروضة وأصلها
عذره غير مراد لانه كان
من حقه إذا علم الحرمة أن
يتمتع (والجماع كالأكل)
فيما مر فيه من النسيان
والاكراه والجهل (على
المذهب) فيأتي فيه ما تقرر
من انه لا يفطر به مكره بناء
على الاصح انه يتصور
الاكراه عليه وناس وإن
طالب وجاهل عذر (و) شرطه
أيضا الامشاك (غن
الاستمناء) وهو استخراج
المني بغير جماع حر اما كان
كاخراجه بيده أو مباحا
كاخراجه بيد حليته
(فيفطر به) واضح وكذا
مشكل خرج من فرجه إن
علم وتعمد واختار لانه
أولى من مجرد الايلاج ولو
حك ذكره لعارض سوداء
أو حكة فأنزل لم يفطر قال
الاذرعى إلا إذا علم انه إذا
حك أنزل وهو ظاهر ان
امكنه الصبر والافلا من
انه يغتفر له حيث نذ في الصلاة
وإن كثر ولا يفطر محتمل
إجماعا لانه مغلوب (وكذا
خروج المني) لا المذى
خلافا للمالكية (بلبس)
ولولذ كر أو فرج قطع وبق
إسمه (وقبله ومضاجعة)
معها مباشرة شيء ناقض
للوضوء من بدن من ضاجعه
نخرج من بدن امرء

مبطلات الصلاة سم (قوله لانه كان الخ) علة لنفي العذر قول المتن (والجماع كالأكل) لو أكره على الزنا فينبغي
أن يفطر به تغفرا عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أى
لأن الاكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع ش وتقدم عن الحنفى
وساطان والعناني خلافا ثم رأيت في الايعاب ما يوافقهم من ترجيح عدم الاقطار بالزنا مكرها (قوله فيما مر)
إلى قوله قال الاذرعى في المغنى وإلى قوله وهو ظاهر الخ في النهاية قول المتن (عن الاستمناء) أى ولو لم يجزئ كما
هو ظاهر بصري وعش عبارة سم عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في شرحه
بخلاف ما لو كان ذلك بمحائل اه وقضيته أن من عبث بذكره بمحائل حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر اه
وعبارة شيخنا والحاصل أن الاستمناء وهو طلب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقا ولو بمحائل اه (قوله)
خرج من فرجه) أى أو وطئ متهما مغنى وعباب (قوله من فرجه) أى بخلافه من أحدهما نعم لو أمنى من
فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه
افطر يقينا بالانزال أو الحيض نهاية زاد الايعاب فان استمر الدم بعد ذلك أياما لم يبطل في يوم انفراده كيوم
انفراد الانماء وحيث حكمنا بفطره فلا كفارة ومثل ذلك أن يحيض بفرج النساء ويوطئ بفرج الرجال
فيبطل صومه بذلك ولا كفارة عليه لاحتمال انه امرأة اه (قوله لم يفطر) أى فى الاصح لانه تولد من مباشرة
مباحة نهاية مغنى (قوله قال الاذرعى الخ) معتمدو (قوله لا إذا علم الخ) أى ظنه ظنا قويا (قوله ولا إذا فلا)
معتمدو (قوله خلافا للمالكية) أى والحنابلة عش (قوله ولولذ كر) إلى قوله نعم في المغنى لا قوله فخرج
إلى وذلك وقوله أو ليل إلى ولو قبلها وقوله وخروجه بنحو مس فرج بهيمة وإلى قوله وفيه نظر في النهاية إلا
ما ذكر وقوله واعتاد الانزال بهما (قوله ولولذ كر) أو فرج قطع الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى سم
ونهاية مغنى (قوله مع مباشرة شيء الخ) أى بلا حائل مغنى زاد النهاية بخلاف ما لو كان بمحائل وإن رقق كما هو

ذلك في مبطلات الصلاة (في المتن وعن الاستمناء) عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في
شرح به بخلاف ما لو كان ذلك بمحائل اه وقضيته أن من عبث بذكره بمحائل حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر
وفي شرح الروض في باب الاعتكاف عقب قول الروض فيخرج به أى بالاعتكاف التقبيل واللبس بشهوة فاذا
انزل معهما أفسده كالاستمناء اه مانصه بخلاف ما إذا لم ينزل معهما وكان بلا شهوة كافي الصوم اه
وفيه تصريح كآثرى بان مجرد الانزال عن مباشرة لا يبطل الصوم بل لا بد مع ذلك من أن يكون بالشهوة (قوله)
وكذا مشكل خرج من فرجه) أى بخلافه من أحدهما نعم لو أمنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم
ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه افطر يقينا بالانزال أو الحيض وما مر
من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله إذا انسدا الأصل على شرحه (قوله)
في المتن وكذا خروج المني بلبس وقبله ومضاجعة) أى بلا حائل بخلاف ما لو كان بمحائل وإن رقق قوله بخلاف
ما لو كان بمحائل الوجه أن محل ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائل إخراج المني إذا قصد ذلك وخروج المني فهذا
استمناء مبطل وكذا لو لمس المحرم بقصد إخراج المني فاذا خرج بطل صومه وهذا هو الوجه المنع من خلافا لما
يوهمه الروض وشرحه من كراهة قضية إطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لمس كحرم قوله ومثله لمس ما لا ينقض
لمسه هذا ليس على إطلاقه بدليل التقييد في قوله حيث فعل ذلك الخ ودخل في قوله ما لا ينقض لمسه الشعر لكن
إذا لمس البشرة من وراءه بحيث انكس تحت العضو والماس حتى أمس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمناء
وخروج المني فالوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللبس بمحائل رقيق إلا أن يفرق بين الشعر
والحائل إذ لا يشترط في خروج المني المبطل بالمباشرة أن تكون المباشرة لنفس الذكر بدليل القبلة ونحوها
مر كما هو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كراهة خروج ما لو لم يكن كذلك ومثله
بدن الامرء ركا اقتضاه كلام المجموع كلمس العضو الميان أى وإن اتصل بجراحة الدم حيث لم يخف من
قطعه عذور تيمم وإلا افطر شرح مر (قوله ولولذ كر أو فرج قطع وبق) اسم (قوله) أفتى بذلك شيخنا الشهاب

أن النهي دأثر مع تحريك الشهوة الذي يخاف منه الامناء والجماع وعدمه (والاولى لغيره تركها) حسما للباب ولا نها قد تحرك ولان الصائم
يسن له ترك الشهوات ولم تذكره لضعف ادائها الى الانزال (وقلت هي كراهة تحريم) إن كان (١١٤) الصوم فرضا (في الاصح والله اعلم)

لان فيها تعرضا قويا لافساد
العبادة وبقي من المفطرات
الردة والموت وكذا قطع
النيسة عند جماعة لكن
الاصح عندهما خلافه
(ولا يفطر بالقصد) بلا
خلاف (والجماعة عند)
(اكثر العلماء لخبر البخاري
عن ابن عباس انه صلى الله
عليه وسلم احتجم وهو صائم
واحتجم وهو محرم وهو ناسخ
للخبر المتواتر فطر الحاجم
والمحجوم لتأخره عنه كما بينه
الشافعي رضى الله عنه وصح
في خبر عند الدارقطني
لما يصرح بذلك نعم الاولى
تركها لانهما يضعفانه
(والاحتياط ان لا ياكل
اخر النهار لا ييقن) لخبر
دع ما يريك الى ما لا يريك
(ويحلى) بسماع اذان عدل
عارف وباخياره بالغروب
عن مشاهدة نظير ما مر في
أول رمضان (وبالاجتهاد)
بورود ونحوه (في الاصح)
كوقت الصلاة وقول البحر
لا يجوز بخبر العدل كهلal
شوال ردوه بما صح انه صلى
الله عليه وسلم كان اذا كان
صائما أمر رجلا فاق في على
نشن فاذا قال قد غابت الشمس
افطروا بانه قياس ما قالوه في
القبلة والوقت والاذان
ويفرق بينه وبين هلال
شوال بان ذلك فيه رفع سبب
الصوم من اصله فاحتيط
له بخلاف هذا (ويجوز)

أهـ هـ لان حركت ماض فيفهم منه انه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكر
اصلا حيته للحال والاستقبال اهـ (قوله إن النهي) أي وجودا وعدمه (قوله الذي يخاف الخ) هو ضابط
تحريك الشهوة نهاية (قوله وعدمه) أي عدم تحريك الشهوة قول المتن (والاولى لغيره الخ) أي لمن لم تحرك
شهوته ولو شابا مغنى قول المتن (هي كراهة تحريم الخ) والمعانقة المباشرة باليد كالنقبيل نهاية (قوله ترك
الشهوات) أي مطلقاتها ومعنى (قوله ان كان الصوم فرضا) أي وأما النفل فيجوز قطعه بما شاء نهاية
(قوله والموت) فلو مات في أثناء النهار بطل صومه كالموت في أثناء صلواته وقبل لا كالموت في أثناء نسكه
نهاية ومعنى قال ع ش قرله مرو ويطل صومه أي فلا يعامل معاملة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل
الطيب ونحوه في كفنهم بما يكره استعماله للصائم وقوله م في أثناء صلواته أي فلا يشاب على ما فعله منها ثواب
الصلاة ولكن يشاب على مجرد الدلك فقط ولا حرمة عليه حيث أحرّم وقد بقي من الوقت ما يسعها اهـ ع ش
(وكذا قطع النية) أي نهارا ولا يقطعها ليلا يؤثر سم أي فيجب تجديد بها (قوله لآخره عنه) أي يستثنى
وزيادة مغنى (قوله بذلك) أي التأخر (قوله نعم الاولى تركها) هذا في حق غيره ^{صلى الله عليه وسلم} لانه لو فعله لبيان
الجواز بل يشاب على فعله ثواب الواجب ع ش (قوله لانهما يضعفانه) هذا في المحجوم وأما الحاجم فربما افطر
بوصول شيء إلى جوفه بواسطة مس المحجمة وهذا هو المراد من الحديث شيخنا وهذا جواب آخر قول المتن
(لا ييقن) أي ليامن الغلط وذلك ان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فبظهور الليل
من المشرق نهاية (قوله دع ما يريك الخ) بفتح اوله وهو الافصح الا شهر من راب وبضمه من راب أي ترك
ما تشك فيه من الشهادات الى ما لا تشك فيه من الحلال كردى على بافضل (وبالاجتهاد) أي اما بغير اجتهاد
فلا يجوز زول بطلان الاصل بقاء النهار مغنى قول المتن (في الاصح) وبحب إمساك جزء من الليل ليهتق
الغروب نهاية (قوله كوقت الصلاة) الى قرله ويفرق في النهاية والمغنى (وردوه بما صح الخ) واجاب
الزركشي عن الرويات بانه إنما فرض ما قاله في الشهادة التي يحكم بها القاضى ولا يلزم من ذلك عدم جواز
الاعتماد على خبر الواحداه وبحث السبكي والاذرعى انه لو أخبره من يشقه وصدقه باقى فيه ما مر في
هلال رمضان لإعجاب (قوله وبانه قياس ما قالوه في القبلة) هل تاتى تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل
عليه قوله ما قالوه في القبلة سم (قوله ويفرق بينه وبين هلال شوال) كان محله اذ لم يعتقد صدق العدل ولا
فقد تقدم للشارح أي كالتأخير والمغنى اعتماد قول الواحد لمعتقد صدقه في شوال وان لم يكن عدلا فكيف
بالعدل بصرى قول المتن (وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح
كما علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية سم أي اذ يعتبر فيها الجزم (قوله أي تردد
الخ) شمل ظن عدم البقاء وفيه وقفة سم عبارة البصرى هل هو على إطلاقه بالنسبة لما اذا كان الطرف

حركات شهوته ولا يامن على نفسه قال اعنى السنوى وقد علم من هذا انها لا تحرم بمجرد الدلتذوذ ونقل الامام
في الظاهر عن بعضهم التحريك وخطاه فيه اهـ ولا يخفى انه اذا تحرم القبلة بمجرد الدلتذذ لا يحرم النظر والفكر
بمجرد ذلك بالاولى فحيث قيل بحرمة تكررها بشهوة يتعين ان يراد بالشهوة خوف الوطء او الانزال فلا
يحرمان بمجرد الدلتذذ بالاولى فقاما له قال م في شرحه و قول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصلهما
تحرك الى حركت لما لا يخفى لان حركت ماض فيفهم منه انه قد جرب نفسه وعلم منها ذلك بخلاف تحرك فلا
يفهم منه ما ذكر اصلا حيته للحال والاستقبال اهـ (قوله وكذا قطع النية) أي نهارا ولا يقطعها ليلا يؤثر
(قوله وبانه قياس ما قالوه في القبلة) هل تاتى تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل عليه قوله ما قالوه في القبلة
(قوله في المتن قلت وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما
علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية (قوله أي تردد) شمل ظن عدم البقاء وفيه

الاكل (ان ظن بقاء الليل) باجتهاد واخبار (قلت وكذا الوشك) أي تردد وان لم يستمر الطرفان كما هو ظاهر (والله أعلم) لان الاصل بقاء
الليل وحكى في البحر وجهين فيما راخبره من بطلان الفجر هل يلزمه الامساك بناء على قبول الواحد في هلال رمضان وقضيته ترجيح اللزوم

وهو متجه وقياس ماسران
فاسقاطن صدقه كذلك
(ولو اكل) أو شرب (باجتهاد
اولا) اى قبل الفجر في ظنه
(أو آخر) اى بعد الغروب
كذلك (ف) بعد ذلك (بان
الغلط) وانه اكل نهارا بطل
صومه (اى بطلانه إذ
لا عبرة بالظن البين خطؤه فان
لم يبين شىء صح صومه (أو)
اكل أو شرب أو لا أو آخر
(بلاظن) يعتد به فان هجم
او ظن من غير اماره ويأثم
آخر الا ولا كما علم بماسر
(ولم يبين الحال صح ان وقع
في اوله وبطل) ان وقع (في
آخره) عملا باصل بقاء اكل
منهما وان بان الغلط فيهما
قضى او الصواب فيهما فلا
وفارق القبلة إذ هجم فاصابها
بانه ثم شك في شرط انعقاد
الصلاة وهنا في المفسد
والاصل عدمهما والمراد
يبطل وصح هنا الحكم بهما
والا فالمدار على ما في نفس
الامر (ولو طلع الفجر)
الصادق (ولى فيه طعام
فلفظه) قبل ان ينزل منه
شىء لجوفه بعد الفجر او بعد
ان نزل منه لكن بغير اختياره
او ايقاه ولم ينزل منه شىء
لجوفه بعد الفجر ولا يعذر
هنا بالسبق لتقصيره بمساكه
كالو وضعه بقمه نهارا (صح
صومه) لعدم المناق (وكذا
لو كان مجامعا) عند ابتداء
طلوع الفجر (فنزح في الحال)
اى عقب طلوعه فلا يفطر
وان انزل لان النزح ترك

القوى طلوع الفجر او محله اذ لم يكن المترجح مبنيا على الاجتهاد اما اذا كان مبنيا على الاجتهاد فيعمل بمقتضاه
ولعل الثانى اقرب اه اقول ومقابلة الشك هنا للظن قرينة على ان المراد بالشك تساوى الطرفين فقط (قوله
وهو متجه) وفاقا لنهاية والمغنى (قوله وقياس ماسر) اى فى هلال رمضان مبتدأ (قوله كذلك) اى فى لزوم
الامساك خبران والجملة خبر المبتدأ (قوله فى ظنه) تفسير مراد الاجتهاد (قوله كذلك) اى فى ظنه (قوله فان
لم يبين شىء) اى من الخطأ والاصابة اى او بان الامر كما ظنه نهاية قال ع ش هل يجب عليه السؤال عما يبين
غلطه او عدمه ام لافيه نظر والا قرب الثانى لان الاصل صحة صومه اه (قوله ويأثم آخر الخ) اى من هجم
او يظن بلا مستند فى آخر النهار دون اوله (بماسر) اى من قول المصنف ويحل بالاجتهاد فى الاصح مع قوله
قلت الخ قول المتن (ان وقع) اى الاكل (فى اوله) يعنى آخر الليل و (قوله فى آخره) اى آخر النهار نهاية (قوله
عملا) الى قوله والمراد فى النهاية (قوله وفارق القبلة الخ) اى حيث لا تصح صلاته (قوله والا فالمدار الخ) انظر
ما ثمرته (قوله الصادق) الى قوله وقد حكى فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ولا يعذر الى المتن قول المتن (فلفظه)
خرج به مالو امسكه فى فيه فانه وان صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شىء منه الى جوفه كالمو وضعه فى فيه نهارا
فسبق منه شىء الى جوفه كما علم بماسر شرح الروض و (قوله كالمو وضعه بقمه الخ) اى لانه وضع بلا عرض اذ
لا غرض فى وضع الطعام فى فيه نهارا فلا يلزم من الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيما لو وضع درهما بقمه
لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق سم عبارة النهاية ولو امسكه فى فيه فكالمو لفظه لكنه
لو سبقه شىء منه الى جوفه افطر كالمو وضعه فى فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر اه قال ع ش قوله مر كما مر
اى فى قوله مر كان جعل المام فى فيه او انفه الخ وعليه فيقيد ما هنا بما لو وضعه فى فيه بلا عرض وحينئذ
فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ فى شرح منبهه لجل ما فيه على مالو وضعه لغرض اه
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذ اما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع بقمه عمدان
ابتلعه ناسيا لكن الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا
غرض اذ لا غرض فى امساك الطعام بقمه نهارا سم (قوله اى عقب طلوعه الخ) اى لما علم به واولى من ذلك
بالصحة ان يحس وهو بجامع تبشير الصباح فينزح بحيث يوافق آخر النزح ابتداء الطلوع نهاية ومعنى (قوله
ان يقصد به تركه) اى يقصد بنزعه ترك الجماع لا التلذذ نهاية قال ع ش قضيته انه لو لم يقصد شيئا لم يصح

وقفة (قوله فى المتن وفى فيه طعام فلفظه) قال فى شرح الروض وخرج بقوله فللفظه مالو امسكه فى فيه فانه وان
صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شىء منه الى جوفه كالمو وضعه فى فيه نهارا فسبق منه شىء الى جوفه كما علم بماسر
اه وقوله كالمو وضعه اى الطعام فى فيه لانه وضع بلا غرض اذ لا غرض فى وضع الطعام فى فيه نهارا فلا يلزم من
الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيما لو وضع درهما بقمه لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق الخ) يتأمل مع قوله السابق فخرى به ريقه لم يفطر الخ مع تقييد الشارح العجز
بقوله نهارا وان امسكه ليلالا لان الفرق بين ما فى الفم وبين ما بقى بين الاسنان وفيه نظر ولعل الاولى ان يقال
الكلام هناك فى جريان الريق به هذا لا يوافق ما تقدم عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى ان المراد العجز حال
الجريان قبل ان يمضى بعد القمر من يشمك فيه من تمييزه ومجوه هنا فى سبق بعد مضى زمن بعد الفجر تمكن
فيه من لفظه ولم يفعل (قوله ولا يعذر هنا بالسبق) قد يشكلى بما تقدم فيما لبقى طعام بين اسنانه فخرى به
ريقه وعجز عن تمييزه ومجوه اى حال جريانه كما تقدم عن فتوى شيخنا من انه لا فطر بذلك مع انه من قبيل السبق الا
ان يفرق بان العذر هناك اظهر لان تنقية الاسنان من الطعام قد تشق وقد لا يشعر ببقاء الطعام بينها ولا
كذلك الطعام فى الفم او يقيد الفطر بالسبق هنا بما اذا قدر حال السبق على تمييزه ومجوه فليتأمل (قوله ولا
يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذ اما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع شيئا بقمه عمدان
ابتلعه ناسيا لكن الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا
غرض اذ لا غرض فى امساك الطعام بقمه نهارا (قوله كالمو وضعه بقمه نهارا) يحتمل ان يستثنى مالو وضعه

وقيد الامام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماع انه بقي ما يسعه فان ظن انه لم يبق ذلك افطار وإن (١٣٤) نزع مع الفجر لتغيره فو قد سكي الرابى

في جوازه اذ لم يبق إلا ما
يسع الا يلاج دون النزع
وجمين وينبغى بناء ما قاله
الامام على الوجه المحرم
وهو الاحوط الذى صدر
به الرافعى (فان مكث) بان
لم ينزع حالا (بطل) يعنى لم
ينعقد كما صححه فى المجموع
وعجيب اختيار السبكي
لظاهر المتن مع قول الامام
انه خيال ومحال والبندى
كشيخه ابى حامد من قال به
لا يعرف مذهب الشافعى
ومع القول بالاول تلزمه
الكفارة لانه لما منع
الانعقاد بمكثه كان بمنزلة
المفسد له بالاجماع فان قلت
ينافى هذا عدم وجوب
الكفارة فيما لو احرم
بجامع ما منع انه منع الانعقاد
ايضا قلت يفرق بان
وجوب الكفارة هنا
اقوى منها ثم كما يعلم من
كلامهم فى البابين وايضا
فالتحلل الاول لما اثر فيها
النقص مع بقاء العبادة فلان
يؤثر فيها عدم الانعقاد
عدم الوجوب من باب اولى
امالومضى زمن بعد طلوعه
ثم علم به ثم مكث فلا كفارة
لان مكثه مسبوق ببطلان
الصوم ولا ينافى العلم باول
طلوعه تقدمه على علمنا به
لانا لا نكلف بذلك بل بما
يظهر لنا

(فصل) فى شروط الصوم
من حيث الفاعل والوقت
وكثير من سننه ومكروهاته

صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الاطلاق
استصحابا لما هو مقصوده من الجماع فيبطل صومه اه اقول قول الشارح ولا يبطل كقول المغنى فان لم
يقصده بطل صومه كالصرح فى أن الاطلاق مبطل وعبارة الحنفى فالاطلاق مضر كما يضر قصد اللذة (قوله
وقيد الامام ذلك) اى عدم الافطار فيما اذا نزع فى الحال (قوله فان ظن انه الخ) مفهومه وقضية التعليل
بالتقصير انه اذا تردد لا يفطر أى لان الأصل بقاء الليل بل قد يؤخذ من قول المصنف المار قلت وكذا الوشك
وليراجع (قوله فيما اذا لم يبق) اى من الليل (قوله وجمين) عن ابن خيران منع الا يلاج اى وهو الظاهر وعن
غيره جوازه معنى (قوله بناء الخ) فاعل يبنى (قوله على الوجه المحرم) اعتمدهم اه سم (قوله صدر به
الرافعى) اى وشرح المنهج (قوله يعنى لم ينعقد) كذا فى الهاية والمغنى (قوله لظاهر المتن) اى من الفساد بعد
الانعقاد (قوله ومع القول بالاول الخ) نعم ان استدلاله ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم
يقصد هناك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردى والرويانى شرح مر اه سم (قوله قلت بفرق)
ويفرق ايضا بأن النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم فسد بخلافها ثم نهاية (قوله منها) اى
من وجوب الكفارة فكان الاول التذكير (قوله لما اثر فيها النقص) اى بان لم تجب البدنة بل الاشاة كما ياتى
كردى (قوله عدم الانعقاد) فاعل يؤثر (قوله عدم الوجوب) مفعوله (قوله امالومضى) الى الفصل فى
النهاية والمغنى (قوله امالومضى زمن بعد طلوعه الخ) حاصل هذا الكلام أن مدار البطلان على المكث بعد
الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به سم على حج اه ع ش (قوله ثم
مكث) اى أو نزع حالانها وبمعنى (قوله ولا ينافى) عبارة المغنى والنهاية فان قيل كيف يعلم بأول طلوع الفجر
لان طلوعه الحقيقى متقدم على علمنا به اجيب باننا انما نعبدنا بما ناطع عايه ولا معنى للصبح إلا طلوع الضوء وللناظر
وما قبله لاحكم له فاذا كان الشخص عارفا بالاقوات ومنازل الفجر ووجد بحيث لا حائل فهو اول الصبح المعبر
(فصل فى شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت) (قوله من حيث الزمن) الى قوله وقول الفقهاء فى
النهاية والمغنى الا قوله اى بنية الصوم الى المتن (قوله وكثير من سننه الخ) اى وفى كثير الخ (قوله قابلية الوقت)
اى ويأتى فى قول المصنف ولا يصح صوم يوم العيد الخ قول المتن (الاسلام) قضية اطلاقهم اشتراط الاسلام فى
جميع النهار وقول شرح الروض وغيره فلوار تدفى بعرضه بطل صومه بطلان الصوم بالارتداد وان عاد للاسلام
فى بقية يومه خلاف ما يقتضيه كلام السيوطى فى فتاويه سم بتصريف (قوله بأى كفر كان الخ) اى أصليا كان
او مرتد او لو ناسيا للصوم قال الاذرعى تضمنت عبارة تخرج المذهب انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم اسلم فى
يومه أنه لا يفطر ولا أحسب الأصحاب يسبحون به ولا أنه أرادده وان شمله لفظه اه وقد علم من قولهم أنه
يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطر هناك نهاية ومرو ياتى فى الشرح وعن سم ما وافقه قول المتن (والعقل)

بقدر العادة للحاجة (قوله على الوجه المحرم) اعتمدهم مر (قوله فى المتن فان مكث بطل) نعم ان استدلاله بظن
ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هناك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردى
والرويانى شرح مر (قوله قلت يفرق الخ) ويفرق بأن النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد
ثم فسد بخلافها ثم بخلاف استمرار معلق الاطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله لا كفارة
فيه فتعلقت بآخره ثلاثا يخلو جماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غير خال عن مقابلة المهر اذ المهر فى النكاح
يقابل جميع الوطئات شرح مر (قوله امالومضى زمن بعد طلوعه ثم علم به الخ) حاصل هذا الكلام ان مدار
البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به
(فصل فى شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سننه ومكروهاته) (قوله فى المتن الاسلام)
فى فتاوى السيوطى اذا ارتد الصائم ثم عاد الى الاسلام فى بقية يومه فهل يعتد بصومه أم لا الجواب ذكر صاحب
البحر المسئلة وحكى فيها وجهين مبينين على ان نية الخروج من الصوم هل تبطله ومقتضاه تصحيح عدم البطلان

(شرط صحة الصوم) من حيث الزمن قابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم كافر بأى كفر كان إجماعا (والعقل)

أى التمييز (والنقاء من
الحيض والنفس) اجماعا
(جميع النهار) قيد في
الاربعة فلو طرا في لحظة
منه ضد واحد منها بطل
صومه كالمولود ولم تردما
ويحرم كما في الانوار على
حائض ونفساء الامساك
أى بنية الصوم فلا يجب
عليهما تعاطى مفطرو وكذا
في نحو العيد خلافا لمن
أوجب فيه وذلك اكتهاف
بعدم النية (ولا يضرب النوم
المستغرق) لجميع النهار (على
الصحيح) لبقاء اهلية الخطاب
فيه وبه فارق المغنى عليه
فان استيقظ لحظة صبح
اجماعا (والاظهر ان الاغما
لا يضرب إذا افاق) يعنى خلا
عنه وان لم توجد افافة منه
كان طلع الفجر ولا اغما
به وبعد لحظة طرا الاغما
واستمر الى الغروب فهذا
خلا لا افاق والحكم واحد
كما هو واضح (لحظة من
نهاره) اكتهاف بالنية مع
الافافة في جزء وكالاغما
السكر و قول القفال لوني
ليلا ثم استغرق سكره
اليوم صح لانه مخاطب اذا
لا تلزمه الاعادة بخلاف
المغنى عليه ضعيف وهم
من زعم حمل كلامه على غير
المتعدى لانه مصرح بانه في
المتعدى (تنبيه) وقع
هنا عبارات متنافية فيمن
شرب دواء ليلا فزال

أى فلا يصح صوم المجنون والطفل العقول النية ويصح من صبي مميز مغنى (قوله أى التمييز) الاولى أن يفسر
العقل هنا بالغريزة وإن فسر بالتمييز في نواحي الموضوع ع ش عبارة سم قدير دعليه أى التفسير بالتمييز ما
ياتى من صحته مع استغراق النوم، وجو دخو الاغما والسكر فيما عدا لحظة مع أنه لا تمييز في شئ من ذلك في
جميع النهار فان اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليتأمل اه (قوله ضد
واحد منها) أى ردة او جنون او حيض او نفاس نهاية مغنى قال ع ش قوله مر ردة أى ولو ناسيا كما تقدم
اه وقال سم ومن الضد الردة وظاهره وإن عاد للاسلام في بقية النهار اه اقول بل يصح بذلك قول
الشارح في لحظة منه الخ (قوله كالمولود) الخ أى خلا فالما قد يفهمه ضنيعة مغنى (قوله ولم تردما) أى كما
صححه في المجموع والتحقيق نهاية واسنى زاد المغنى لانه لا يتخلو عن بلل، إن قل اه عبارة سم وقد يوجه
البطلان بأن الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المثنية اه (قوله أى بنية الصوم الخ) ينبغى أن يقال على
قصد التعبد به وإن لم يقصد حقيقة الصوم الشرعى لان الامساك قد يشرع كفى تارك النية فقصدته تلبس
بعبادة فاسدة ثم رايت الفاضل المحشى نبه على ذلك فقال ينبغى تحريم الامساك ولو بدون نية مطلقا إذا كان
على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقاء عبارة الانوار على إطلاقها لان فيه منابذة للشرع حيث امرهما
بالافطار الخشية الضرر ومزيد الضعف ثم رايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن المجموع ولو امسكت لا بنية
الصوم ثم تائم وإنما تائم إذا نوته وإن كان لا يعتقد اه بصري وينبغى حمل كلام المجموع على ما مر منه ومن
سم (قوله خلافا لمن أوجب فيه) أى أوجب التعاطى في نحو يوم العيد (قوله وذلك) أى عدم وجوب
التعاطى (قوله فان استيقظ الخ) أى التائم قول المتن (لا يضرب إذا افاق الخ) أى فان لم يفق ضر مغنى قول المتن
(إذا افاق لحظة) ظاهره ولو كان الاغما بفعله وفى حرج تقييد عدم الضرر بما إذا لم يكن بفعله فان كان بفعله
بطل صومه ع ش وقوله بفعله أى لغير حاجة (قوله يعنى خلا) ثم (قوله فهذا خلى) كذا فى اصله رحمه الله
تعالى بخطه الاول بالف والثاني بيا فليع نظر ما وجه ذلك بصري (قوله وكالاغما السكر) فلو شرب فسكر
ليلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صحاف بهضه فهو كالاغما فى بعض النهار قاله فى التتمة ويؤخذ
بما مر أن عقله هنا لم يزل نهاية أى بل تعطى فقط قال ع ش قوله مر وقى سكره الخ ظاهره سواء تعدى
بسكره ام لا وبه صرح سم على الهمزة وصرح بمثله ايضا فى الاغما فليراجع اه عبارة الرشيدى شمل ما إذا
كان متعديا وبه صرح الشهاب سم فى غير موضع خلافا للشهاب خج اه (قوله لوني الخ) أى السكران
و (قوله صح) أى صومه إيعاب واعل ثمرة الصحة مع لزوم الاعادة كما ياتى عدم إثم الترك وان لا يجوز
لغيره ان يطعمه (قوله لانه مصرح الخ) أى بدليل تعليله بقوله لانه مخاطب كرى زاد سم ولان غير
المتعدى لا يصح صومه مع استغراق سكره اليوم اه (قوله وقع هنا عبارات متنافية الخ) الذى يظهر فى الجمع
بين مقالتي البغوى والمتولى ما أشار اليه صاحب النهاية من أن كلام الاول مفروض فى زوال العقل بشر
الدواء ومثل شرب الدواء حينئذ السكر والحاصل ان كلا من السكر وشرب الدواء ان ازال العقل الحق
بالجنون أو غمره الحق بالاغما ثم رايت الفاضل المحشى نبه على ما فى التنبيه من خلل وتناف فنراى تحقيق

فانه لا يصح فى المسئلة المبني عليها وقضية إطلاقهم اشتراط الاسلام فى جميع النهار وقوله فى شرح الروض
وغيره فلو ارتد بقى بعضه بطل صومه البطلان وإن عاد للاسلام (قوله أى التمييز) قدير دعليه ما ياتى من صحته مع
استغراق النوم وجو دخو الاغما والسكر فيما عدا لحظة مع أنه لا تمييز فى شئ من ذلك فى جميع النهار فان
اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليتأمل (قوله ضد واحد منها الخ) من
الضد الردة وظاهره وإن عاد للاسلام فى بقية النهار (قوله كالمولود) الخ أى كما تقدم (قوله ولم تردما) قال فى شرح الروض كما صححه
فى المجموع وقد يوجه البطلان هنا بان الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المثنية (قوله أى بنية الصوم)
المتجه أنه لا يتوقف التحريم عليها على نية الصوم ليلا بل ينبغى تحريم الامساك ولو بدون نية صوم مطلقا إذا كان
على وجه اعتقاد كونه عبادة (قوله لانه مصرح بانه فى المتعدى) أى بدليل تعليله ولان غير المتعدى لا يصح

ذلك فعليه بمراجعة الحاشية سم بصري وقوله الاول لعل صوابه الثاني ولا فلا ينسجم مع الحاصل الآتي في كلامه وعبارة السكرى على بافضل عند قول شرحه ولا يضرب الاغما والسكر الذي لم يعتد به إن افاق لحظة في النهار نصها اما إذا تعدى به فياثم ويبطل صومه ويلزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب دواء مزى للعقل ليلا تعدى فان كان لحاجة فهو كالاغما فان استغرق النهار بطل صومه ولزمه القضاء ولا اثم وإن لم يستغرق زوال عقله النهار صح صومه ولا قضاء واما المجنون من غير تسبب فيه فتى طرأ في لحظة من النهار او في جميعه بطل صومه ولا قضاء ولا اثم عليه هذا ما خص ما اعتمد اشرح اولا في الحفة ما خصه من شرح العباب له ثم اضطرب كلامه اضطرابا عجيبا وتناقض تناقضا غريبا وقد بينت ذلك في الاصل واوضحته بما لم اعلم من سبقني اليه (قوله ان شرب لدواء) اي ليلامع زوال التمييز سم وكردى (قوله والسكر وقوله والاغما) أى مع التعدى في الاول وعدمه في الثاني كما يفيد كلامه الآتى آنفا وحلاهما على ماهو الغالب فيهما (قوله ليلا) الاولى تاخير عن الاغما ليظهر رجوعه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان استغرقت) اي زوال التمييز بشرب الدواء والسكر والاغما (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان وجوب القضاء كالاغما فهلا قال واثم في السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان اسباب في الاغما لغير حاجة لا اثم فيه سم وقوله ظاهر عبارته الخ فيه نظر فان قول الشارح لآتى فان كان متعديا بطل الصوم واثم صريح في الاثم (قوله في الكل) أى في شرب الدواء لحاجة أو غيرها والسكر والاغما (قوله وان وجدوا حدهمنا الخ) شامل للاغما وفيه نظر ظاهر إذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو تعدى بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى لا يفوت صلاة حضرت او يورث ضررا بل لا وجه للبطلان في شرب الدواء والمسكرو لو تعدى فيهما اذا لم يزل بهما العقل الحقيقى بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجه ما رأيت ما أتى عن السكرى في حاشية قول الشارح وعدم صحته في الاول (قوله منها) اي زوال التمييز بالدواء والاغما والسكر (قوله فان كان متعديا به بطل الصوم الخ) هذا لا يأتى في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سم ولك دفعه بما هو الظاهر من حمل التعدى في شرب الدواء على ما كان لغير حاجة وغير التعدى فيه على ضده (قوله وقول المتولى وغيره المتداوى الخ) اي فيما إذا استغرق زوال عقله جميع النهار كردى على بافضل (قوله لافى عدم القضاء) ليتامل مع قوله لافى ولا قضاء ولا اثم بصري (قوله وفى المجوع زوال العقل الخ) اي التمييز

صومه مع استغراق سكره اليوم (قوله والحاصل ان شرب) اي مع زوال التمييز (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان وجوب القضاء كالاغما فهلا قال واثم في السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان اسباب في الاغما لغير حاجة لا اثم فيه (قوله وان وجدوا حدهمنا الخ) شامل للاغما وفيه نظر ظاهر إذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو تعدى بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة حضرت او يورث ضررا بل لا وجه للبطلان في شرب الدواء والمسكرو لو تعدى فيهما اذا لم يزل بهما العقل الحقيقى بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجه ما رأيت ما أتى عن السكرى في حاشية قول الشارح وعدم صحته في الاول (قوله منها) اي زوال التمييز بالدواء والاغما والسكر (قوله فان كان متعديا به بطل الصوم الخ) هذا لا يأتى في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله وفى المجوع زوال العقل الخ) اي التمييز بدليل وبمرض الخ إذ زوال العقل الحقيقى بالمرض لا قضاء معه كما أتى انه لا قضاء على المجنون (قوله

والحاصل أن شرب الدواء
لحاجة أو غيرها والسكر
ليلا والاغما ان استغرقت
النهار اثم في السكر والدواء
لغير حاجة وبطل الصوم
ووجب القضاء في الكل
وان وجدوا حدهمنا في
بعض النهار فان كان متعديا
به بطل الصوم واثم أو غير
متعد به فلا اثم ولا بطلان
وقول المتولى وغيره
المتداوى كالمجنون معناه
انه مثله في عدم الاثم لافى
القضاء لان المجنون لا يصح
له بخلاف المتداوى وفى
المجموع زوال العقل
بمحرم يوجب القضاء

بدليل وبمرض إذ زوال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء معه لما يأتي أنه لا قضاء على المجنون سم (قوله زوال العقل) أي في جميع النهار (قوله واثم الترك) أي ترك الصوم بسبب زوال العقل كرى (قوله فيلزمه قضاء الصوم) أي فيما إذا استغرق الزوال جمع النهار بدليل قوله كالاغناء إذ لا يلزم القضاء فيه إلا حينئذ كرى على بافضل (قوله وبه) أي بما مر عن المجموع وقال السكردى أي بالحاصل اه (قوله يعلم أن التشبيه الخ) قد يقال إذا صح الصوم مع افاقة لحظة في المتعدى بالاستعمال فينبغي الصحة في غيره إذا افاق لحظة بالاولى وإضافه مناف لما قدمه في قوله وان وجدوا احد منها في بعض النهار فان كان متعديا به الخ فليتنامل بصرى ويأتى عن سم أنفا ما يوافقه (قوله وعدم صحته في الاول الخ) هذا ينافي ما قررته في الحاصل المذكور بقوله وان وجدوا احد منها إلى قوله او غير متعد به فلا اثم ولا بطلان فان هذا راجع ايضا قطعاً لشرب الدواء الحاجة فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعى المذكور على ما إذا زال العقل الحق في فان كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب وإلا فهذا ايضا جنون وان كان سفها وجب القضاء لان الحاصل جنون متعدى به حينئذ كما يجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتنامل سم عبارة السكردى على بافضل وما ذكره في معنى كلام الرافعى ففيه نظر من وجوه منها انه مناقض لما نقله عن حاصل ما في شرح العباب اما في الشق الثاني فقد قدم في ذلك الحاصل انه عند التعدى في الدواء او الاغناء أو السكر يبطل صومه وان وجد احد الثلاثة في بعض النهار وفي كلام الرافعى قد شرب الدواء سفها فما باله إذا افاق لحظة صح صومه واما في الشق الاول فقد قدم في ذلك الحاصل انه ان لم يعتد في شرب الدواء او الاغناء أو السكر ووجد ذلك في بعض النهار فلا اثم ولا بطلان فما باله هنا حكم بعدم صحة الصوم ان وجد في لحظة منه ومنه انه في الشق الثاني من كلام المجموع قال انه كالاغناء فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالترك أي بترك اداء الصوم او لا فما باله هنا صار كالجنون وانه لا قضاء ومنه ان قوله وبه يعلم ان التشبيه الخ يقال له عما إذا يعلم هذا المعنى وهو مناقض لجميع ما سبق فكيف يعلم منه والمعتد ان الجنون بطوره في لحظة من النهار يبطل الصوم فعند استغراقه بالاولى كما صرحوا به في المتن فضلا عن غير ما وإطلاقهم يقتضى انه لا فرق بين ان يكون ذلك بفعله او لا واما الاغناء والسكر فان افاق منهم لحظة في النهار صح صومه وإلا فلا وهذا ايضا قد صرحوا به واما القضاء فيلزم في الاغناء والسكر ان استغرق النهار مطلقا ولا يلزم في الجنون حيث لم يتسبب فيه مطلقا واما ان تسبب فيه فيظهر انه يلحق بشرب الدواء بل هو قسم منه وسيأتى ما فيه واما الاثم فظاهر وجوده حيث تسبب في شيء من ذلك بلا حاجة وإلا فلا وإذا علمت ذلك فاعلم ان شرب الدواء الحاجة فيه ثلاثة أرا متباينة ماخوذة من كلامهم أصريحا وتلويحا احدها لزوم القضاء ان استغرق النهار فقط وثانيها لزومه مطلقا وثالثها عدم لزومه مطلقا وان شربه سفها ففيه هذه الآراء الثلاثة أيضا إلا أن الاخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث النقل (قوله أي إن كان الحاجة) الوجه انه كالاغناء وإن لم يكن الحاجة في انه ان استغرق ضرر وإلا فلا يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وان وجدوا احد منها في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه انه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتنامل سم (قوله الحاجة) قياس كلامه المتقدم ان يقول لغير حاجة ثم راجعت اصله فرايت بخطه رحمه الله لغير حاجة ثم ضرب على لغير وزيدت لام قبل

وعدم صحته في الاول ان وجد في لحظة) هذا ينافي ما قررته في الحاصل المذكور بقوله وان وجدوا احد منها في بعض النهار إلى قوله او غير متعد به فلا اثم ولا بطلان فان هذا راجع ايضا قطعاً لشرب الدواء الحاجة فانه احد المذكورات بقوله وان وجدوا احد منها فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعى المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فان كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب وإلا فهذا ايضا جنون وان كان سفها وجب القضاء لان الحاصل جنون متعدى به حينئذ كما يجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتنامل سم (قوله أي ان كان الحاجة) الوجه انه كالاغناء وان لم يكن الحاجة في انه ان استغرق ضرر وإلا فلا بل يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وان وجدوا احد منها في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه

واثم الترك وبمرض أو
دواء الحاجة كالاغناء
فيلزمه قضاء الصوم دون
الصلاة ولا ياتم بالترك
اه وبه يعلم أن التشبيه في
قول الرافعى شرب الدواء
للتداوى كالجنون وسفها
كالسكر إنما هو في صحة
الصوم في الثاني إذا افاق
لحظة وإلا فلا ويلزمه
القضاء وعدم صحته في
الاول ان وجد في لحظة
ولا قضاء ولا اثم وعلى
هذا يحمل أيضا حاصل
ما في المجموع عن البغوى
أن شرب الدواء كالاغناء
أي إن كان الحاجة

(ولا يجوز ولا يصح) صوم في رمضان عن غيره وإن اتيح له فطره لنحو سفر لأنه لا يقبل غيره بوجه ولا (صوم العيد) الفطر والاضحى اتفاسقا رواه الشيخان (وكذا التثريق) ولو لمستمع (في الجديد) وهي ثلاثة بعد يوم النحر للنهي الصحيح عن صيامها (ولا يجزئ) أي ولا يجوز (التطوع يوم الشك بلا سبب) لما صح عن عمار رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام ولا تختص الحرمة به بل يحرم صوم ما بعد نصف شعبان ما لم يصله بما قبله أو يكن سبب بما يأتي ولو افطر بعد صومه المتصل بالنصف امتنع عليه الصوم بعده بلا شئ مما يأتي أروال الاتصال المجوز لصومه (فلو صامه لم يصح في الأصح) كيوم العيد بجماع التحريم للذات أو لازمها (وله) من غير كراهة (صومه عن القضاء) ولو لنفل كان شرع في نفل فافسده (والنذر) كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك أم أمانذر صوم يوم الشك فلا ينعقد والكفارة مشاركة لبراءة ذمته ولأن له سبيلًا جزئًا كتنظيره من الصلاة في الوقت المكروه

حاجة فلعل هذا من إصلاح غيره بصري وقوله وقياس كلامه المتقدم الخ لعله أراد به الحاصل المار ويظهر أن ماخذ الشارح في هذا التفسير ما قدمه عن المجموع وظاهر أن قياسه إسقاط لفظة غير (قوله) ولا يجوز ولا يصح صوم في رمضان الخ تقدم في شرح ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يغني عن ذلك سم وقد يقال إنما أعاده الشارح لاستيفائه أقيام الوقت الذي لا يقبل الصوم (قوله) ولا صوم العيد الخ ولو عن واجب ولو نذر صومه لم ينعقد نذره مغني ونهاية (قوله) الفطر إلى قوله قال بعضهم في النهاية إلا قوله المذات أو لازمها وقوله كان نذر إلى أمانذرو كذا في المغني إلا قوله لو افطر إلى المتن (قوله) اتفاقا رواه الشيخان في هذا التعبير قصور عبارة النهاية للنهي عنه في خبر الصحيحين زاد المغني وللإجماع أه قول المتن (في الجديد) وفي القديم يجوز صومه للمتمتع إذا عدم الهدى عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخاري فيها نهاية زاد المغني واختاره المصنف أه (قوله) أي لا يجوز أي يحرم ولا يصح مغني قول المتن (بلا سبب) أي يقتضي صومه وأههم كلامه أنه لا يجوز صومه احتياطًا لمضان إذ لا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط نهاية زاد المغني فإن قيل هلا استحب صومه أن اطبق الغيم خروجه من خلاف الإمام أحمد حيث قال بوجوب صومه حينئذ اجيب بأننا لا نراعي الخلاف إذا خالف سنة صريحة وهي هنا خبر فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين أه وتقدم في الشرح أول الباب ما وافق هذه الزيادة (قوله) ما لم يصله بما قبله يظهر أن محله بالنسبة إلى اليوم الأخير منه ما لم يكن يوم شك فإن كان حرم مطلقا لان الاستثناء لم يرد فيه من حيث كونه يوم شك فتأمل بصري ويأتي عن سم عند قول الشارح احتياطًا وعن عث قبيل قول المصنف ويسن تعجيل الفطر ما يصح بخلافه (قوله) ولو افطر بعد صومه الخ أي فلو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر السابع عشر حرم عليه الثامن عشر لأنه صوم يوم بعد النصف لم يصل بما قبله نهاية قال عث أي فشرط الجواز أن يصل الصوم إلى آخر الشهر فتي أفطر يوم ما من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينعقد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر وبقي ما لو صام شعبان بقصد أن لا يصوم اليوم الأخير أو النصف الأخير بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظر الاتصال الصوم بما قبله أو لا يصح نظر القصد والاقرب الأول (قوله) أو لازمها أي لازم ذات الصوم وهو الاعراض به عن ضيافة الله تعالى (قوله) كان شرع الخ أي وكالنفل المؤقت كصوم عرفة عاشوراء فإنه يستحب قضاءه مطلقا رشدي وعث (قوله) كان نذر صوم يوم الخ أي ونذر صوم يوم ثم أراد صوم يوم الشك عنه سم ونهاية (قوله) أمانذر صوم يوم الشك فلا ينعقد أي كنذر أيام التشريق والعيدين لأنه معصية نهاية قال عث قوله مر أمانذر صوم يوم الشك أي ما يتصدق عليه أنه يوم الشك وإن لم يعلم بذلك أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتأمل (قوله) ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره) تقدم في شرح ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يغني عن ذلك (قوله) في المتن وله صومه عن القضاء والنذر الخ وأههم كلام المصنف أنه لا يجوز صومه احتياطًا لمضان إذ لا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط شرح مر أقول يتأمل فيه قال في الروض قال يعني الأسنوي فلو أخر صومه ما ليقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الأوقات المنهي عنها تحريمه أه كلام شرح الروض فإن قلت هذا ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لأنه أداء في هذا الوقت أعني يوم الشك أيضا فهو نظير للعصر إذا قصد تأخيرها للأصفر فإنه ينعقد لأنه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم توقيت بخصوص يوم الشك والحاصل أن العصر إنما انعقد وقت الأصفر مع تحريم تأخيرها إليه لأنه من جملة ما عين له بخصوصه ونحو الكفارة لم يعين له وقت بخصوصه لا يوم الشك ولا غيره (فرع) عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال ذي الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت الذي هو التاسع من يوم الجمعة لسكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد ونقصان القعدة أفتي شيخنا الشهاب الرمي بالثاني لأن دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب (قوله) كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك أي أو نذر صوم يوم ثم أراد صوم يوم الشك عنه

وقت النذر وعليه لم نذر صوم يوم بعينه كالحيس الآتي فلا نهم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه اهـ وهذا يخالف لقول الشارح المار انفا كان نذر صوم يوم كذا الخ ولعله لم يطلع عليه فليراجع (قوله ومن ثم ياتي في التحري هنا الخ) قال الاسنوي ولو اخر صوم ما لوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه نهاية واسنى ومعنى قال ع ش قوله لم فلو اخر صوم ما لوقعه يوم الشك فقياس كلامهم الخ معتمد بل وقياس ذلك ايضا انه لو تحرى تأخير لوقعه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه ايضا ولم يتعقد ع ش وقال سم فان قلت هذا اي ما مر عن الاسنى ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لانه اداء في هذا الوقت أعنى يوم الشك أيضا فهو نظير العشر إذا قصد تأخير الكفارة للاصفرار فانه يتعقد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم توقت بخصه وصوم يوم الشك اهـ قول المتن (وكذا لو وافق عادة الخ) ولو صام يوم الشك قضاء عن صوم يستحب قضاءه لم يحسب ذلك ورده حتى يصومه عن القابل لإيعاب قال سم لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام اخر العادات واظن شيخنا الشهاب الرملى ائفى بذلك اهـ وقال ع ش وكتب سم علي شرح الهجوة وقد يشكك تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب ممتنع فيحتاج لعادتين نقل الكلام اليها في تسلسل ويجاب بان يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادته له ولو اختلفت عادته كان اعتداده الاثنين في عام والحيس في اخر فهل يعتبر الاخير او نقول كل صار عادته له فيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم علي هجر أحدهما والاعراض عنه فيحتمل أن لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن أن يحمل عليه ما نقل عن إفتاء والد الشارح مـ ان العبرة بعادته في السنة الثانية الماضية لا القديمة اهـ (قوله كان اعتداده مـ وم) انظر ما تصوره الخالي عن اعتياد الاتصال بالنصف الاول (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية وثبت عادته المذكورة بمرة كما ائفى به والد رحمه الله (قوله بمرة) وعليه فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم افطار ببقية فوافق يوم الشك يوم ما لو دام على حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوم ما قبل الاتصال علم أنه وافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادته له ع ش وفي الكردى على بافضل عن فتاوى اشرارح مانهـ والذي يظهر انه يكتفي في العادة بمرة إن لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في اكثر اسابيعه جاز له صومه بعد النصف ويوم الشك وإن كان افطار قبل ذلك لان هذا يصدق عليه عرفاً انه معتاده وإن تخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره واما اذا اعتاده مرة قبل الله ف ثم افطار من الاسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز له صومه لان العادة حينئذ بطلت بفطر اليوم الثاني بخلاف ما اذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين اخر بينهما فانه يجوز صوم يوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يبطل العادة فاذا صامه ثم افطار من اسبوع ثان ثم صادف الاثنين الثالث يوم

ومن ثم ياتي في التحري هنا ما مر ثم (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كان اعتاد سر الصوم أو صوم نحو الاثنين أو صوم يوم وفطر يوم فوافق يوم الشك يوم صومه لخبر الصحيحين بذلك قال بعضهم وثبت العادة هنا بمرة (وهو) أى يوم الشك الذي يحرم صومه بسببين كونه يوم شك وكونه بعد النصف من شعبان (يوم الاثنين من شعبان إذا تحدث الناس) أى جمع منهم

(قوله في المتن وكذا لو وافق عادة تطوعه) لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام اخر العادات واظن شيخنا ائفى به (قوله قال بعضهم وثبت العادة بمرة) ائفى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وقد يشكك تصوير العادة إذ لا يجوز صوم يوم الشك ابتداء بلا سبب واما الاول التي ثبت بها العادة لا سبب لها فيمتنع ويجاب بتصورها بأن يصوم قبل النصف يوم ما معيناً كالالاثنين فاذا وافق يوم الشك الاثنين فله صومه ثم رأيت في شرح العباب اشار إلى ذلك حيث قال وقد عبر العباب بدل العادة بالورد ما نصه وهل ثبت الورد بمرة حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان مثلاً بمرة جاز له صوم يوم الشك إذا وافق ذلك فيه فطر وقياس كلامهم في الحيض وغيره نعم إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى قال لم يتعرضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقديرها بمرة او بالعرف اهـ بقى انه لو اعتاد صوم شعبان او نصفه الثاني مع اليوم الذي قبله فهل له الاقتصاد على صوم يوم الشك لانه من جملة العادة فيه نظر فان صح ذلك صح التصور به أيضاً فيأتي ما مل فان الظاهر أن ذلك صحيح إذ كل يوم من نصفه الثاني صار عادته له ولو تقدمت هذه المسئلة واختلفت عادته اعتبر عام اخر العادات

الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضرب تخال فطره لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كاف وذلك ما ظهر
 الى الآن ولعلنا نزيد ادق عليه او نقلا نشدها وهذا يخالفه اطلاق ما مر عن ع ش وفي س ما يوافق هذا
 الاطلاق (قوله) بحيث يتولد من تحديقهم الشك (الخ) هل يعتبر الشك هنا والظن فيما يأتي بالنسبة لكل احد
 حتى لا يحرم صومه من حيث انه يوم شك على الخالي عنهما الظاهر نعم وان اقتضى كلام الاذرعى المنقول في
 النهاية خلافا بصري اقول بل وجود ما ذكر من الشك والظن بالنسبة لكل احد من المحال العادى كما هو
 ظاهر (قوله) واما قول (الروض الخ) أى بدل قول المصنف إذا تحدث الخ قوله من يظن صدقه (معناه من
 شأنه ان يظن صدقه بان يكون حاله مما يصلح لظن صدقه لكن لم يظن احترازا عما ليس كذلك فان تحدثه
 لا يؤثر شيئا ولا شكاً وحيث فلا إشكال على الروض ولا عجب في سكوت شرحه فليتأمل سم (قوله) وهى اى
 عبارة الروضة (قوله) وظن صدقهم انتهت) وقول الروضة وظن صدقهم يحتمل عوده الى الجميع بل هو الظاهر
 بناء على ما صرحوا به في الوقف من ان القيد الاخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه فليتأمل ثم رابت
 الفاضل المحشى قال قول الروضة يظن صدقه معناه ما من شأنه الخ اه بصري (قوله على الاوجه) أى خلافا
 لصاحب البهجة حيث قيده بعدم اطباقه نهاية وغنى (قوله او نساء) الى قوله وقد جمعوا في النهاية والمغنى
 الى قوله واشترط العدد الى ومر (قوله ورد) اى على المرجوح السابق ع ش اى او لا مراخر (قوله) ويكنى
 اثنان (الخ) ومثلهما الواحد كما يأتى ع ش (قوله احتياطاً فيهما) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه
 ان وجد المجوز لصحة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقاً ولا يجوز مطلقاً سم ولك
 ان نجيب بان المراد كما عبر به غيره احتياطاً للعبادة وتجرى بها (قوله) وقد جمعوا الخ قال الاذرعى يجوز ان
 يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لاني افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم وهو
 اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد
 والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاً اه وهو حسن جداً سم وقوله اعتقد أراد به ما يشمل الظن بدليل أول
 كلامه ووافق اى الاذرعى المغنى فقال نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم
 عن البغوى في طائفة أول الباب وتقدم في اثنا عشر صحة نية المعتقد اى الظان لذلك ووقوع الصوم من رمضان
 إذا تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه اى لان يوم الشك الذي يحرم
 صومه هو على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقد صحته النية منه ووجب عليه الصوم
 وهذا موضعان وفي هذا رد على قول الاسوى ان كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة
 اوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمتنع اه (قوله) ما قدمته في بحث النية حاصل ذلك وما
 اختاره الشارح من ان ظن صدق هؤلاء مصحح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبره صحيح
 صومه اعتماداً على هذه النية ان لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إذا لم يعتد صدقهم فان اعتقد ذلك بأن
 وقع الجزم بخبرهم صح الصوم اعتماداً على ذلك رشيدى (قوله) لا ناعبدنا الى قوله وقصيته في النهاية والمغنى
 (قوله) لا ناعبدنا فيه الخ اى فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لخبر المار ولا اثر لظننا رويته لولا
 السحاب لبعده عن الشمس لو كانت السماء مصحبة وترأى الناس فلم يتحدث برويته فليس يوم شك وقبل

(قوله عن الروض من يظن صدقه) معناه من من شأنه ان يظن صدقه بان يكون حاله مما يصلح لظن
 صدقه لكنه لم يظن احترازا عما ليس كذلك فان تحدثه لا يؤثر شيئا ولا شكاً وحيث فلا إشكال على الروض
 ولا عجب في سكوت شرحه فليتأمل (قوله احتياطاً) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه ان وجه
 المجوز لصحة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقاً ولا يجوز مطلقاً (قوله) ومر أول
 الباب ان من اعتقد صدق من اخبره من هؤلاء لزمه الصوم ويقع عن رمضان وقد جمعوا الخ قال الاذرعى
 يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لاني افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم
 وهو اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد

يظن صدقه فهو مخالف
 لعبارة أصله وعجب كون
 شيخنا لم ينبه على ذلك وهى
 إذا وقع في الالسن أنه روى
 ولم يقل عدل انا رأيت أو
 قاله ولم يقبل الواحد أو قاله
 عدد من النساء أو العبيد
 أو الفساق وظن صدقهم
 انتهت فظن الصدق إنما
 اشترطه في قول غير الال
 لاني التحدث فالوجه أنه
 لا يشترط فيه ظن صدق بل
 تولد شك كما ذكرته (برويته)
 أى بان الهلال روى ليلته
 وان أطبق الغيم على الاوجه
 ولم يعلم من رآه (أو شهد)
 أى أخبر إذ لا يشترط ذكر
 ذلك عند حاكم ومن ثم عبر
 أصله بقال (بها صبيان أو
 عبيد أو فسقة) أو نساء وظن
 صدقهم أو عدل ورد ويكنى
 اثنان من كل على ما أخذ من
 كلام الروضة واشترط
 العدد هنا بخلاف ما مر في
 النية احتياطاً فيهما فان
 فقد ذلك حرم صومه لكونه
 بعد النصف لا لكونه يوم
 شك ومر أول الباب ان من
 اعتقد صدق من أخبره من
 هؤلاء لزمه الصوم ويقع
 عن رمضان وقد جمعوا بين
 ما أوهمه كلامه من التنافي
 ثم وفي النية وهنا بامور
 كثير ذكرتها مع ما فيها في

هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها ولم يتحدث برويته
فقل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك نهاية قال ع ش قوله مر وقيل هو يوم شك انظر
ما فائدة الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير لاذ بفرض انه ليس بشك هو يوم من النصف الثاني من
شعبان وصومه حرام ثم رايت سم على شرح البهجة قال مانصه قوله وإذا اتصف شعبان حرم الصوم الخ هذا
قد يوجب أنه لا خصوصية ليوم الشك لأنه مع الوصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل
يتمتع صوم كل واحد منهما إلا ان تحمل الخصوصية انه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين
بخلاف غيره فليتامل اه وقد يقال ايضا فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كالمقوله ان كان اليوم الفلاني يوم
شك فمبدي حر او نحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا انه شك ع ش قول المتن (ويسن تعجيل الفطر) اي بتناول
شيء كافي الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر
شرح مر اه ثم قال ع ش قوله مر وهو محتمل معتمداه وقال الرشيدى وقضيته اي ما في الجواهر ايضا
عدم حصولها بالاستقامة او ادخال نحو عود في اذنه او احليله او نحو ذلك وإن كان ما ذكره مر من التعليل
بأن ذلك هو قال الشارح في الايعاب مانصه وعبر اي المصنف كالقمولى بتناول المفطر لانه افطر بالغروب
وقضيته حصول أصل السنة بسائر المنافيات للصوم كالجماع اه وجمع شيخنا بمانصه فان لم يجد إلا الجماع أفطر
عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما اذا وجد غيره اه قول المتن (تعجيل الفطر) ينبغي سن ذلك
ولو مارا بالطريق ولا تنخرم مروته به اخذا بما ذكره من طلب الاكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا
بالطريق ع ش (قوله إذا تيقن الغروب) خرج به ظنه باجتهاد فلا يسن تعجيل الفطر به وظنه بلا اجتهاد
وشكه في حرمهما كما مر ذلك مغنى وايعاب وأسنى وشرح بافضل وقال في النهاية ومحل الندب إذا تحقق
الغروب وظنه بامارة اه قال ع ش قوله مر وظنه بامارة قد يخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر
إذا ظن الغروب بالاجتهاد وهو مقتضى لندب التأخير اه عبارة الكردى على بافضل هذا اي عدم سن
التعجيل مع عدم تيقن الغروب هو المعروف في كلامهم وعبارة شرح نظم الزبد للجمال الرملى وخرج بعلم
الغروب ظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخ ووقع له في النهاية ومحل الندب إذا تحقق الغروب أو
ظنه بامارة انتهى اه (قوله وتقديمه على الصلاة) ينبغي ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب
احرامه وكان بحيث لو افطر على نحو التمر بى بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاته
الجماعة وفضيلة اول الوقت او تكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر
وهذا لا ينافى ان المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في
حق الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافى كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق نفسه اليه لان التوقان غير
لازم هنا وكلامنا عند عدمه سم (قوله للخبر الصحيح لانزال الناس) زاد الامام احمد واخرجوا الجور ولما
في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى وكثير من المبتدعة كالشيعة يؤخرونه إلى ظهور النجم ايعاب وكذا في المغنى
إلا قوله وكثير الخ (قوله ويسن الخ) ويكره ان يؤخره ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة وإلا فلا بأس به نقله

(ويسن تعجيل الفطر)
إذا تيقن الغروب وتقديمه
على الصلاة للخبر الصحيح
لانزال الناس بخبر ما عجلوا
الفطر ويسن كونه وإن
تأخر كما أفادته عبارة أصله
(على تمر)

والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاه وهو حسن جدا (قوله في المتن ويسن تعجيل الفطر) اي بتناول شيء
كافي الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر شرح
مر ويكره تأخير الفطر ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة وإلا فلا بأس به كافي المجموع عن نص الامام شرح مر
(وتقديمه على الصلاة) ينبغي ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب احرامه وكان بحيث لو
أفطر على نحو التمر بى بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاته الجماعة أو فضيلة أول الوقت
وتكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافى ان المطلوب
من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في حق الواحد منهم مثلاً
ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافى كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق نفسه اليه لان التوقان غير لازم هنا وكلامنا

وأفضل منه رطب وجد لما صح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على رطبات (٤٣١) فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن

حسا حسوات من ماء وقصيته
عدم حصول السنة بالبسر
وان تم صلاحه وبالأولى مالم
يتم صلاحه ولو قيل بالألحاق
في الأول لم يبعد (ولم) تيسر
له أحدهما أي حال إرادة
الفطر فلو تعارض التعجيل
على الماء والتأخير على التمر
قدم الأول فيما يظهر لأن
مصلحة التعجيل فيها خاصة
تعود على الناس أشير إليها
في لا يزال الناس إلى آخره
ولا كذلك التمر وفي خير
سنده حسن أحب عبادي
إلى عجلهم فطرا (فما) للخبر
الصحيح إذا كان أحدكم
صائما فليفطر على التمر زاد
الشافعي في روايته فانه بركة
فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه
طهور واخذه ابن المنذر
وغيره وجوب الفطر على
التمر والتثليث الذي أفاده
المتن في التمر والخبر في الكل
شرط لكمال السنة لا لأصلها
كالترتيب المذكور فيحصل
أصلها بأي شيء وجد من
الثلاثة فيما يظهر ويظهر
أيضا في تمر قويت شبهته وماء
خفت أو عذمت شبهته ان
الماء أفضل لكن قد يعارضه
حكم المجموع بشذوذ قول
القاضي الأولى في زماننا الفطر
على ماء يأخذه بكفه من النهر
ليكون أبعد عن الشبهة اه
إلا ان يجاب بان سبب
شذوذه ما بينه غيره ان ماء
النهر كالدجلة ليس أبعد
عن الشبهة لان كثيرين من

في المجموع عن نص الام وفيه عن صاحب البيان أنه يكره أن يتمضمض أي بعد الغروب بماء وجهه وأن
يشربه ويتقايأه إلا للضرورة قال وكأنه شبهه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفا وهذا كما
قاله الزركشي إنما يأتي على القول بان كراهة السواك لا تزول بالغروب والا كثرون على خلافه مغنى وإيعاب
واسنى وكذا في النهاية إلا أنه عقب كلام الزركشي بأنه يرد بان الظاهر تأتية مطلقا لوضوح الفرق بينهما اه
وفي سم بعد توضيح الرد وتأيد ما نصه ولعل محل الكراهة في مضمضة هي مظنة إزالة الخلوفا بان اشتملت
على تحريك الماء في الفم وأما كراهة شربه ثم تقيؤه فيمكن أن يوجه بأن فيه أضعافا للصائم والمطلوب تقويته
اه وقال عث قوله لم لو وضوح الفرق الخ أي وهو ان السواك مستحب ولا يكره إلا السبب وقد زال بخلاف
المضمضة فانها ليست مطلوبة فازالة الخلوفا تعد عيبا حيث لا غرض اه (قوله) وأفضل منه الخ أي ومن
العجوة أيضا غش (قوله) كان صلى الله عليه وسلم الخ) بدل من ماسم (قوله) فان لم يكن أي الرطب (قوله) حسا
الخ الحسوة التجرع أي شرب الماء شيئا فشيئا كروي (قوله) وقصيته أي الحديث المذكور (قوله) ولو قيل
بالإلحاق في الأول الخ) اعتمده شيخنا فقال ويقدم على التمر الرطب وفي معناه العجوة ثم البسر ثم الماء
وماء زمزم أولى من غيره وبعد الماء الحلو وهو مالم تمسه النار كالزبيب واللبن والعسل واللبن
أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلوى وهي الخلاوة والمعروفة المعمولة بالنار ولذلك قال بعضهم
فمن رطب فالبسر فالتمر زمزم ه فماء خلو ثم حلوى لك الفطر

اه وفي تقديم البسر على التمر الوارد وقفة وقال عث ينبغي ان يقدم العسل على اللبن لانهم نظروا للخلو في هذا
المحل بعد فقد التمر والماء ونحوهما وورداه (قوله) ولا يتيسر له الخ) عبارة النهاية والمغنى وإلا بان لم يجده
فما اه قال الرشدي قوله مر بأن لم يجد قصيته أنه لو أفطر على الماء مع وجود التمر لا تحصل له سنة الفطر على
الماء فليراجع اه اقول بصرح بخلافه قول الشارح الاتي انفا كالترتيب المذكور الخ (قوله) أحدهما
أي الرطب والتمر (قوله) واخذه منه أي من الخبر (قوله) وغيره أي ابن حزم إيعاب (قوله) وجوب الفطر على
التمر) أي إذا وجد (قوله) والتثليث الذي أفاده المتن وجه إفادته ان التمر اسم جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه
ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع
وهو صادق بغير الثلاث فليتامل سم ولك أن تجيب بأن مراد الشارح من التثليث عدم النقص عن الثلاث
(قوله) والخبر في الكل) الخبر إنما يدل على الجمع لا على خصوص التثليث ثم رابت الفاضل المحشى نبيه عليه
بصري (قوله) والخبر في الكل) أي وهو قضية نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في حرملته وجمع من الأصحاب ولا
ينافيه تعبير آخرين بتمرة لانه لبيان اصل السنة وهذا أي التثليث كإلحاق إيعاب ونهاية ومغنى (قوله) شرط لكمال
السنة لا لأصلها) أي يحصل اصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك بانثنين وأما كإلحاق يحصل بالثلاث
فأكثر من الأول نار شيخنا (قوله) كالترتيب الخ) خلافا لظاهر صنيع النهاية والمغنى كما سر عن الرشدي (قوله)
المذكور) أي في المتن والخبر (قوله) فيحصل أصلها الخ) أي في هذه السنة الخاصة وإلا فاصل سنة التعجيل يحصل
بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح ونظر وكذا بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل
سم على حج أي كعدم الحصول ويوجه بان الغرض المطلوب من تعجيل الفطر إزالة حرارة الصوم بما يصلح البدن
وهو متنفذ مع ذلك مع تناول التراب والمدرمع انتفاء الضرر مكره فلا ينبغي حصول السنة به عث (وجد

غند عدمه (قوله) كان رسول الله الخ) بدل من ما (قوله) والتثليث الذي أفاده المتن وجه إفادته ان التمر اسم
جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب
خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتامل (قوله) فيحصل أصلها) أي هذه
السنة الخاصة والأفاصل سنة التعجيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح ونظر وكذا
بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل وفيه أي المجموع عن صاحب البيان كره ان يتمضمض بماء وجهه
وان يشربه ويتقايأه إلا للضرورة قال وكأنه شبهه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفا هو قول

البلاد التي على حافتها يحفرون حفر الصيد للملك فتعطي ماء ثم يسدون عليه فاذا أخذوا السمك منه فتحو السد فيختلط ماء السمك بالماء فيشربون

وهذه شبهة قوية فيه أى ولا ينافيه فوهم الآتى فى الاخياء أنه لا يصير شريكاً بعوده للنهر اتفاقاً لأننا سلم ذلك ومع ذلك نقول أنه باق على ملكه وهو ملحظ الشبهة وبفرض أن الشذوذ من غير ذلك الوجه فلعلمه من حيث إيهامه تقديم الماء مطلقاً وصرح كلامهم بالخبرين ندب التمر قبل الماء حتى بمكة وقول المحب (٤٢٢) الطبرى يسن له الفطر على ما مزم ولو جمع بينه وبين التمر فحسن مردود بأن أوله فيه

مخالفة للنص المذكور واخره فيه استدراك زيادة على السنة الواردة وهما متنعان إلا بدليل ويرد أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم صام بمكة عام الفتح أياماً من رمضان ولم ينقل عنه فى ذلك ما يخالف عادته المستقرة من تقديم التمر فدل على عمله بها حينئذ ولا ينقل وحكمته أنه لم تمسه نار مع إزالته لضعف البصر الحاصل من الصوم لإخراجه فضلات العدة إن كانت وإلا فتغذيته للأعضاء الرئيسية وقول الأطباء أنه يضعه أى عند المداومة عليه والشئ قد ينفع قليله ويضر كثيره وصرحهما أيضاً أنه لا شئ بعد التمر غير الماء فقول الرويانى إن فقد التمر فلو آخر ضعيف والاذرعى الزبيب أخو التمر وإنما ذكره لتيسره غالباً بالمدينة كذلك ويسن السحور بأصله لما صح أنه من سنن المرسلين (تنبيه) اجمعوا على أن الصوم يقتضى ويتم تمام الغروب وعلى أنه يدخل فيه بالفجر الثانى وما نقل

(الخ) أى التعجيل به مع وجود الباقي منها (قوله ولا ينافيه) أى الجواب المذكور (قوله فى الاحياء) أى فى باب إحياء الموات (قوله ومع ذلك) أى التسليم (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتامل على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن ما ياخذه من خالص المباح سم (قوله كالتخزين) أى المارين انفاً (قوله حتى بمكة الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله يسن له) أى لمن بمكة أولم وجد ما مزم ولو فى خارج مكة (قوله ولو جمع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به الباطن معاً فليتامل سم (قوله بأن أوله فيه مخالفة للنص) عبارة للمغنى والاياعاب لأنه يخالف للأخبار وللمعنى الذى شرع الفطر على التمر لاجله وهو حفظ البصر فان الصوم يضعفه والتمر يردده وإن التمر إذا نزل الى المعدة فإن وجدها خالية حصل الغذاء وإلا أخرج ما هناك من بقايا الطعام وهذا لا يوجد فى ما مزم وفى الجمع بينهم ما زيادة على السنة الواردة وهى قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهور ورواه الترمذى وغيره وصححه والاستدراك على النصوص بغير دليل ممنوع والخبر كله فيما شرعنا ^{عليه السلام} اهـ (قوله للنص المذكور) أى فى قوله وصرح كلامهم الخ (قوله وهما) أى مخالفة النص والاستدراك (قوله ويرد الخ) أى قول المحب الطبرى (قوله فدل الخ) أى عدم نقل ذلك (قوله وإلا) أى وإن خالفها (لنقل) أى لتوفر الدواعى على نقل مثله لإيعاب (قوله وحكمته) أى إنبات التمر (قوله أنه لم تمسه نار) عبارته فى الإيعاب والقصد بذلك كإفادته المحب الطبرى أن لا يدخل أو لا فى جوفه ما مسته النار وكأنه أخذ هذا فى منهاج الحلوى أنه يستحب أن لا يفطر بشئ مسته النار وذكر فيه حديثاً اهـ (قوله لإخراجه) لا يظهر وجهه عليه للزالة فالأولى وإخراجه الخ بالعطف كإمراء عن المغنى والاياعاب (قوله وإلا الخ) وإن لم توجد فى المعدة فضلات وكانت خالية فلتغذيته الخ (قوله للأعضاء الرئيسية) وهى القلب والداغ والكبد والأنثيان كرى (قوله وقول الأطباء الخ) جواب عما يرد على قوله إزالته لضعف البصر (قوله أى عند المداومة الخ) خبر وقول الأطباء (قوله وصرحهما الخ) أى الخبرين كرى (قوله والاذرعى الخ) أى قول الأذرعى (قوله وإنما ذكر صلى الله عليه وسلم التمر (قوله كذلك) أى ضعيف كرى (قوله ويسن السحور الخ) كان الأولى تأخير ذكركه قبيل الماتن الآتى كفى النية والمغنى (قوله وعلى أنه) أى الصوم ويحتمل أن الضمير للصائم (قوله أنه) أى الدخول فى الصوم (قوله فيما يظهر الخ) تنازع فيه الطلوع والغروب (قوله فى خبر مسلم الخ) أى فى شرحه وبیان (قوله فقد

الزركشى أنه إنما يتأتى على القول بأن كراهة السواك لاتزول بالغروب والاكثرون على خلافه يردبان الظاهر تاتيه مطلقاً لوضوح الفرق بينهما كذا فى شرح مرو وقد بوضح الردبان الخلف بعد الغروب لما كان من آثار الصوم كره ما هو مظنة إزالته مما لا يطلب لإفنى طهارة وهو المضمضة وبهذا يفارق السواك لأنه مطلوب فى كل وقت إلا للصائم بعد الزوال فاذا غربت الشمس رجع السواك الى أصله من الطلب والمضمضة غير مطلوبة هنا ولا يحتاج إليها وهى مظنة إزالته لآثار الصوم فذكرت وقضية هذا كراهة التضمض وإن لم يجه بل ابتلاعه وهو محتمل ولعل محل الكراهة فى مضمضة هى مظنة إزالة الخلف بأن اشتملت على تحريك الماء فى الفم وأما كراهة شربه ثم تقيؤه فيمكن أن يوجه بأن فيه اضغافاً للصائم والمطلوب تقويته (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتامل على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن من ياخذه من خالص المباح (قوله ولو جمع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به الباطن معاً فليتامل (قوله وحكمته أنه لم تمسه نار مع إزالته لضعف البصر الخ) لا يقال هذا المعنى

عن بعض السلف أنه بالاسفار أو طلوع الشمس زلة قبيحة على أن المصنف نازع فى صحة الثانى عن قائله قال أفطر أصحابنا ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار أى فليس بصوم شرعى يعتبر كل عمل بطولوع فجره وغروب شمسهم فيما يظهر لنا لا فى نفس الأمر قال العلماء فى خيبر مسلم إذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

أفطر الصائم أي حقيقة إنما ذكر هذين لبيان أن غروبها عن العيون لا يسكني لأنها قد تغيب ولا تكون غربت حقيقة فلا بد من إقبال الليل أي دخوله (وتأخير السحور) لأن الأمانة لا يزالون بخير ما خروا ورواه أحمد ويسن كونه بتمر لخبر فيه (٤٣٣) وهو بضم السين الا كل في

السحور وفتحها اسم
للأكل حينئذ ويحصل
اصل سنته ولو بجرعة ماء
ويدخل وقته بنصف الليل
وحكمته التقوى أو مخالفة
أهل الكتاب وجهان
والذي يتجه أنها في حق من
يتقوى به التقوى وفي حق
غيره لمخالفتهم وبه يرد قول
جمع متقدمين إنما يسن لمن
يرجو نفعه ولعلمهم لم يروا
حديث تسحروا ولو بجرعة
ماء فإن من الواضح أنه لم
يذكر هذه الغاية للنفع بل
ليبين أقل مجزئ منفع أولا
(مالم يقع في شك) وإلا كان
تردد في طلوع الفجر فالأولى
تركه لخبر دع ما يريك
إلا ما يريك (فرع)
يحرّم علينا لا عليه صلى الله
عليه وسلم الوصال بين
صومين شرعيين عمدا مع
علم النهي بلا عذر وإن لم
ينو به التقرب قال جمع
متقدمون وهو أن يستديم
جميع أوصاف الصائمين
وعليه فيزول بجماع أو
نحوه لكن في المجموع أنه
لا يمتنع واستظهره
الاسنوي وقد يقال إن علمنا
بالضنف وهو ما طبقوا
عليه اتجه ما في المجموع فلا
يزول إلا بتعاطي ما من شأنه
أن يقوى كسمسة بخلاف
نحو الجماع أو بأن فيه صورة

أفطر الصائم معناه انقضى صومه وتم ولا يوصف الآن بأنه صائم لأنه بغروب الشمس خرج النهار ودخل الليل والليل ليس محلا للصوم شرح مسلم (قوله إنما ذكر هذين الخ) أي مع أن كلا منهما يستلزم الآخر (قوله لبيان أن غروبها عن العيون لا يسكني الخ) عبارة شرح مسلم لأنه قد يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس فيعتمد إقبال الظلام وادبار الضياء اه (قوله لأن الأمانة الخ) أي ولأنه أقرب إلى التقوى على العبادة وصح تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قننا إلى الصلاة وكان قدر ما بينهم ما خمسين أية وفيه ضبط لقدر ما يحصل به سنة التأخير نهاية (قوله بتمر) عبارة شيخنا عما يندب الفطر عليه اه (قوله وهو يضر السين) إلى قوله واستظهره في المغني لا قوله وبه يرد إلى المتن وإلى قوله وقد يقال في النهاية لا أقوله وجهان إلى أن يسن وقوله ولعلمهم إلى المتن (قوله بضم السين الا كل الخ) وهو المراد هنا وإن قيل أكثر الرواية الفتح فقد قيل الصواب الضم إذا لا جروا البركة في الفعل حقيقة والمأكل مجاز الإيعاب (قوله حينئذ) أي في وقت السحور (قوله اصل سنته) أي السجود مغني (قوله ولو بجرعة ماء) ربطه بما قبله محل تأمل عبارة النهاية ويحصل بقليل المطعوم وكثيره لخبر تسحروا ولو بجرعة ماء اه (قوله والذي يتجه أنها الخ) وقد يقال أنه لها مغني (قوله التقوى) ينبغى ومخالفتهم أيضا سم (قوله وبه يرد الخ) أي بهذا الجمع (قوله قول جمع متقدمين الخ) وافقهم النهاية عبارة تهو محل استحبابه لإذارجى به منفعة الخ اه قال الرشيدى قوله ومحل استحباب الخ انظره مع ما مر وبأنى من حصول السنة بالقليل كالكثير اه (قوله ولعلمهم لم يروا حديث الخ) هذا ليس نصافي الرد عليهم كما لا يخفى سم وقد يمنع (قوله تركه) أي السحور (قوله يحرم علينا لا عليه ﷺ الخ) ولم ير ابن الزبير رضى الله تعالى عنهما ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم فكان بواصل واصل تسعة عشر يومًا ثم أفطر على سمن لبيان أعضائه وصبر ليقومها ولبن لأنه اللطف غذا اه أيضا قال الأذرى ولو قيل يختص التحريم بمن يتضرر به بخلاف ولى غذاؤه المعارف الالهية يبعد إيعاب (قوله بين صومين) أي فرضين أو نفلين أو مختلطين إيعاب ونهاية ومغني (قوله شرعين) قال الاسنوي وتعبير الرافعى أى وغيره بأن يصوم يومين يقتضى أن المأمور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه ليلًا من تعاطي المنطوق اه لا لأنه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب انتهى نهاية زاد المغني وهذا ظاهر لأن تحريم الوصال للضوء عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات وهو حاصل في هذه الحالة قال غش قوله مر أنه جرى على الغالب أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين أو لا اه عبارة الإيعاب وعبر في المجموع باليومين تارة وبالصومين أخرى لبيان أن المراد بهما وجود صورة صوم فيهما أو حقيقة حينئذ فلا يحتاج أقول الاسنوي الخ اه (قوله قال جمع متقدمون الخ) معتمد غش (قوله فيزول بجماع الخ) وهذا هو الظاهر مغني وإيعاب وظاهر كلام النهاية اعتماده أيضا (قوله في الأول) أي التعليل بالضعف (قوله ندبا) إلى قوله فان اقتصر في المغني لا قوله حتى المباحين إلى وجميع جوارحه وقوله كما دلت إلى وخبر الخ (قوله حتى المباحين) أي كالسكذب لحاجة من إصلاح الدين وغيره والغيبه لنحو تظلم كردى عليه بأفضل (قوله وجميع جوارحه) إلى قوله فان اقتصر في النهاية لا قوله كما دلت إلى وعن نحو الشتم (قوله

موجود في ما زمر أحدنا من الخبر الوارد بأنه لما شرب له فينبغى أن يساوى التمر ولا يتقدم عليه لانا نقول أما أولا فلو سلم وجود هذا المغني فيه وإلا فيحتمل أنه مخصوص بغير ذلك لا يقتضى مساواة ما طلبه الشارع بخصومه مع احتمال أنه من التأثير في هذا المعنى ما ليس لما زمر وما ثانيا فقد يكون وجود هذا المغني فيه من جهة تركه وفي التمر من جهة خامة ووضوه لهذا النفع فهو أبلغ فيه (قوله والذي يتجه أنها في حق من يتقوى به التقوى) ينبغى مخالفتهم أيضا (قوله ولعلمهم لم يروا حديث تسحروا ولو بجرعة ماء) ليس أنصافي

إيقاع عبادة في غير محلها أثر أى مفطر لكن كلام الأصحاب كالصريح في الأول (وليصن) ندبا من حيث الصوم فلا ينافى وجوده من جهة أخرى (لسانه عن الكذب والغيبة) حتى المباحين بخلاف الواجبين كالكذب لا نقاذ فلولم وذكر عيب نحو خاطب

وجميع جوارحه عن كل مجرم (٢٤) خبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة

الحزمة يبطل ثواب صومه كما دلت عليه الاخبار ونص عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع وبه يرد بحث الاذرعى حصوله وعليه اثم معصيته اى اخذا بما قاله المحققون في الصلاة في المغصوب وقال الاذرعى يبطل اصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب وخبر خمس بفطر الصائم الغيبة والنميمة والكذب والقبلة واليمين الفاجرة باطل كما في المجموع قال الماوردي وبفرض صحته فالمراد بطلان الثواب لا الصوم نفسه قال السبكي ومن هنا حسن عد الاحتراز عنه من ادب الصوم وان كان واجبا مطلقا اه وعن نحو الشتم ولو بحق فان شتمه أحد فليقل ولو في نفل انى صائم لخبر الصحيحين بذلك اى بقوله في نفسه تكبير الهاو بلسانه حيث لم يظن رياء مرتين أو ثلاثا زجرا لخصمه فان اقتصر على احدهما فالاولي بلسانه (و) ليصن ندبا أيضا (نفسه عن الشهوات) المباحة عن مسموع ومبصر ومشوم كنظر ربحان او مسه بل قال المتولي بكرة نظرة وجزم غيره بكرة شتم ما يصل ربحه لدماعه او ملبوس فان ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم ليتفرع للعبادة على وجهها الاكمل

وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه سم (قوله ونحو الغيبة المحرمة الخ) اى دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وان تدب تركه كرى على بافضل (قوله يبطل ثواب صومه) ولو اغتاب اى مثلا وتاب لم تؤثر التوبة في النقص الحاصل بل في رفع الانثم فقط قاله السبكي تفهم او جرى عليه الخادم وكذلك المحرم لو رقت ثم تاب لا يمكن ان يقول عادجه كما ملأ ولا فرق في التوبة بين ان يكون قبل انقضاء زمن الصوم او بعده ايعاب وفي عرش عن عميرة مثله (قوله وبه يرد) اى بما ذكر من الاخبار والنصوص (قوله حصوله) اى الثواب (قوله بما قاله المحققون) وهو حصول الثواب للصلى في المغصوب لكن باقى في الردة ما يخالفه والظاهر انه لحق كرى (قوله يبطل) اى ارتكاب الصائم محرما (قوله وخبر خمس الخ) مبتدأ خبره قوله باطل (قوله ومن هنا) اى بطلان ثواب الصوم بنحو الغيبة (قوله وإن كان) اى الاحتراز عن ذلك (قوله) (مطلقا) اى على الصائم وغيره (قوله وعن نحو الشتم) عطف على قول المتن عن الكذب (تذكير الها) اى لتصرو ولا تشاتم فتذهب بركة صومها اسنى وإيعاب زاد المعنى (قائمة) مثل اكنم بن صيفى كم وجدت في ابن آدم من عيب فقال هي أكثر من ان تحصى والذى أحصيته منها ثمانية آلاف عيب ويسترجع ذلك حفظ اللسان اه (قوله ولسانه الخ) وهو اى الجمع بين قلبه ولسانه (قائمة) قال حج في فتاويه الحديثية في جواب هل الذكر اللسانى افضل او غيره ما نصه والذكر الخفى قد يطلق ويراد به ما هو لا بالقلب فقط وقديراد به ما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خبر الذكر الخفى ان لا يتطرق اليه الرياء واما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد بجر كة لسانه وإنما العبرة بما في قلبه على ان جماعة من ائمتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغى حمله على ان لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص اما اشتغال القلب بذلك وتامله لمعانيه واستغراقه في شهوده تعالى فلا شك انه بمقتضى الادلة يثاب عليه من هذه الحيثية الثواب الجزيل ويؤيده خبر البيهقي الذكر الذى لا تسمعه الحفظة يزيد على الذكر الذى تسمعه الحفظة سبعين ضعفا انتهى اه عرش عبارة الشارح في فتاويه الحديثية الصغرى وسئل رضى الله تعالى عنه عن قول النووي في اخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب افضل من ذكر القلب اه فهل يؤخذ من كلامه انه اذا ذكر الله بقلبه دون لسانه أنه ينال الفضيلة إذا كان معذورا أم لا وهل اذا قرأ بقلبه دون لسانه من عذر ينال الفضيلة ام لا فاجاب بقوله الذكر بالقلب لافضلية فيه من حيث كونه ذكر امتعيدا بلفظه وإنما فيه فضيلة من حيث استحضاره لمعناه من تنزيهه الله تعالى واجلاله بقلبه وبهذا يجمع بين قول النووي المذكور وقولهم ذكر القلب لا ثواب فيه فمن نفي عنه الثواب اراد من حيث لفظه ومن أثبت فيه ثوابا اراد من حيث حضوره بقلبه كما ذكرناه فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره والله اعلم اه (قوله فالاولي بلسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) الى قول المتن والقبلة في المعنى إلا ما انبه عليه وكذا في النهاية الا قوله كنظر ربحان الى فان ذلك (قوله من مسموع الخ) اى وملبوس معنى (قوله كنظر ربحان الخ) اى وسماع الغناء معنى (قوله وملبوس) ويكره له ذلك كله شرح بافضل ومعنى (قوله فان ذلك الخ) اى كيف جوارحه عن تعاطي ما تشتميه نهاية وايعاب (قوله ليتفرع الخ) اى لتتسمر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى ايعاب ونهاية (قوله على وجهها الاكمل الخ) قال في الانوار ويكره ان يقول بحق الختم الذى على فى نهاية وايعاب قال عرش ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى وصفاته اه قول المتن (ويستحب الخ) ولو طهرت الحائض او النفساء ليلا ونوت الصوم وصامت او صام الجنب بلا غسل صح روض ومعنى (قوله لئلا يصل الماء الخ) اى وليؤدى العبادة على الطهارة ليخرج من خلاف اى هريرة حيث قال لا يصح صومه قال الاسنوى وقياس المعنى الاول استحباب المبادرة الى الاغتسال عقب الاحتمام نهارا اسنى زاد النهاية ونقل عن ابى هريرة الرجوع عن ذلك اه

الرد عليهم كما لا يخفى (قوله وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه

(قوله)

ظاهراً وباطناً (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) والحيض والنفاس (قبل الفجر) لئلا يصل الماء

إلى باطن نحو أذنه أو دبره وقضيته أن وصوله لذلك مفطر وليس عمومه مراداً كما هو ظاهر (٢٥٤) أخذنا مما مر من سبق ما نحو المضغ منه

المشروع أو غسل الفم
النجس لا يفطر لعذره
فليحمل هذا على مبالغة
منه عنها أو نحوها ويكره
له دخول الحمام من غير
حاجة لأنه قد يضره فيفطر
ومن ثم لو اعتاده من غير
تأذبه البتة لم يكره على
ما يحته الأذرى (و) يسن
(أن يحترز عن الحجامة)
والفصد لما مر فيهما (و) عن
(القبلة) المكروه لما مر
فيها بتفصيلها وأعادها هنا
اعتناء بشأنها لكثرة
الابتلاء بها (و) عن (ذوق
الطعام) وغيره بل يكره
خوفاً من وصوله إلى حلقة
(و) عن (الملك) بفتح العين
بل يكره أيضاً لأنه يعطش
ويفطر على قول أما بكمسرها
فهو المعلوم وتصح إرادته
لكن بتقدير مضغ والكلام
في علك لم تنفصل منه عين
بان مضغ قبل ذلك حتى
ذهبت رطوبته أو مضغ
وفيه عين لكن لم يتبلغ من
ريقه المخلوط شيئاً (و) يسن
(أن يقول عند فطره) أي
عقبه (اللهم لك) قدم افادة
لكمال الإخلاص أي لا
لغرض ولا لأحد غيرك
(صمت وعل رزقك) أي
الواصل إلى من فضلك
لا بحولي وقوتي (أفطرت)
للاتباع ولا يضر إرساله
لأنه في الفضائل على أنه وصل

(قوله إلى باطن نحو أذنه الخ) وينبغي أن يغسل هذه أن لم يتبأله الغسل الكامل نهاية ومعنى أي قبل الفجر
بنيق رفع الجنبانة عش (قوله على ما يحته الأذرى) عبارة المغنى وقول الأذرى هذا لمن يتأذى به دون من
اعتاد ممنوع لأنه من الترفه الذي لا يتناسب حكمة الصوم اه وفي الاسنى والاياب والنهية نحوها قول المتن
(عن الحجامة) أي منه لغيره وعكسه شرح بأفضل أي ومن غيره له (قوله عن الحجامة والفصد) أي ونحوهما
لأن ذلك يضعفه فهو خلاف الأولى كما في المجموع وإن جزم في أصل الروضة بكرهه وقال المحامي يكره أن
يحجم غيره أيضاً مغنى (قوله لما مر فيهما) أي من أنهما يضعفانه (قوله بل يكره) نعم إن احتاج إلى مضغ نحو
خبز لطفل لم يكره نهاية وإياب قال عث قوله نعم إن احتاج إلى مضغ فصاره على ذلك كراهة ذوق
الطعام لغرض إصلاحه لمتعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وإن كان عنده مفطر غيره لأنه قد لا يعرف
إصلاحه مثل الصائم اه (قوله إلى حلقة) قضيته أن وصوله قهر عليه مفطر ولا يبعد فيما إذا احتيج إلى الذوق
أن لا يضر سبقة إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار سم (قوله بفتح العين) إلى قوله والكلام
في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله والكلام) عبارة النهاية ومحل في غير ما يتفتت أما هو فان تيقن وصول
بعض جرمة عمد إلى جوفه أفطروا حينئذ يحرم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور
وكالملك في ذلك التفصيل اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء ببس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي
اه قال عث قوله مر اللبان الأبيض وهو المسمى بالشامى وقوله لم ولو أصابه الماء أي ماء الفم وهو الريق أو
ما يدخله فله لا يبسه وقوله مر واشتد أي بحيث لا يتحلل منه شيء اه (قوله أي عقبه) كذا في النهاية والمغنى
وعبارة الإياب عقب تناول المفطر قال سليم ونصر المقدسى ويسن أن يعقدية الصوم حينئذ وتوقف فيه
الأذرى ثم قال وكان وجهه خشية الغفلة اه (قوله للاتباع) رواه أبو داود بإسناد حسن لكنه مرسل وزاد
الدارقطنى وتقبل منى إنك أنت السميع العليم ومن ثم قال المقدسى يزيد بعد أفطرت سبحانك وبحمدك تعقب
من إنك أنت السميع العليم اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني قال المتولى ويسن أن يزيد وبك آمنت
وعليك توكلت ولرحمتك رجوت واليك أنبت إيعاب (قوله وروى) إلى قوله وغيره في النهاية والمغنى لا قوله
وفي شرح الروض إلى وابلت (قوله وفي شرح الروض) أي والنهاية والمغنى وشرح بأفضل اللهم ذهب الخ
أي بزيادة اللهم (قوله ولم أرها في أبي داود) عبارة شرح الروض وروى أيضاً فيحتمل أن يقرأ بصيغة
المجهول فلا يلزم كون الراوى أبداً ودبصرى أقول صنيع شرح الروض والنهاية والمغنى حيث قالوا عقب
قول المصنف وعلى رزقك أفطرت ما نصه وذلك للاتباع رواه أبو داود ومرسلاً وروى أنه صلى الله عليه
وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما وابلت العروق إن شاء الله تعالى أو كالصريح في أن روى ببناه
الفاعل ويمكن أن يجاب بأن أبداً وروى ذلك في غير سننه وفيه ونسخه مختلفة (قوله وغيره) أي غير أبي داود
(قوله بأوسع الفضل أغفر لي) وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذى أغاثنى فصمت ورزقنى

(قوله أخذنا مما مر الخ) يمكن الفرق بان الماء إذا وقع على خرق الأذن نزل بطبعه إلى باطنها ولم يقات عادة
دفعه عن النزول ولا كذلك إذا وضع الماء في نحو الفم ويمكن أن لا يفصل فيلتزم الفطر بلزومه لما ذكر كما
تقدم بحث ذلك عن نحو الأذرى في مبحث المبالغة (قوله وإلى حلقة) قضيته أن وصوله قهر عليه مفطر
ولا يبعد فيما إذا احتيج للذوق أن لا يضر سبقة إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار
(قوله في المتن وذوق الطعام والملك) ومحل في غير ما يتفتت أما هو فان تيقن وصول بعض جرمة عمد
إلى جوفه أفطروا حينئذ يحرم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور وكالملك في
ذلك اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء ببس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي شرح مر وأقول
قوله أو وصل طعمه إلى آخره فلا يشكل بقولهم في التجاسة أنه يدل على العين لأن دلالة عليها غير قطعية
ولهذا إذا نظف الفم بالماء من المر كالصبر يبقى الطعام مع زوال العين وإنما اكتفينا بهذه الدلالة في

في رواية وروى أبو داود وذهب الظما وفي شرح الروض

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - ثالث)

اللهم ذهب الظما ولم أرها في أبي داود وابلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى وغيره بأوسع الفضل أغفر لي

فاطرت لإيعاب (قوله ويسن) ويستحب له أن يفطر الصائمين بأن يعشهم لخبر من فطر صائما فله أجر صائم ولا ينقص من أجر الصائم شيء رواه الترمذي وصححه فان عجز عن عشائهم فطرحهم على شربة ماء أو تمرة أو نحوهما لما روى أن بعض الصحابة قال يا رسول الله ليس كلنا يجد ما يفطر به الصائم فقال يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائما على تمرة أو شربة ماء أو مذقة لبن مغنى وشرح الروض ونهاية زاد الإيعاب واكله معهم أفضل لما فيه من مجابرتهم ومزبدبرهم ولو كان الصائم قد أعطى ما يبطل ثوابه فهل يحصل لمفطره مثل أجره لو سلم صومه فيه نظر واللائق بسعة الفضل الحصول اه وفي السكري على بافضل ويسن للمفطر عند الغيران يقول ما ضحك الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا فطر عند قوم وهو اكل طعامكم الا برأروصلت عليكم الملائكة وافطر عند الصائمين اه قول المتن (ان يكسر الصدقة) اي والجود زيادة التوسعة على العيال والاحسان إلى ذوى الارحام والجيران لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اجود الناس بالخير وكان اجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم (قوله وتلاوة القرآن) أى في كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق ان لم يلبث عنها بأن أمكنه تدبرها والتلاوة في المصحف افضل ويسن استقبال القبلة والجهر ان امن الرياء ولم يشوش على نحو مصل او نائم نهاية قال ع ش قوله رم والتلاوة في المصحف الخ اي وان قوى حفظه لانه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة وينبغي ان يحمله ما يذهب خشوعه وتدبره بقراءة في المصحف والا فلا يكون افضل اه قول المتن (وتلاوة القرآن) اي ومدارسته وهي ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه نهاية ومغنى زاد الايعاب ما قرأه أو غيره كما اقتضاه اطلاقهم اه عبارة ع ش قوله ويقرأ غيره الخ أى ولو غير ما قرأه الاول فنه ما يسمى بالمدارسة الان وهي المعبر عنها في كلامهم بالادارة اه (فيعرض) وفي رواية فيدارسه القرآن ويؤخذ من ظاهر هذه مع ما قبلها انه كان مرة يدارسه ومرة يعرضه عليه لإيعاب (قوله لخبر الترمذي) إلى قوله ومن ثم في المغنى قول المتن (وان يعتكف) لوقال والاعتكاف كان اولى لان الاعتكاف مستحب مطاقا لكنه يتأكد في رمضان فصار كالصدقة وتلاوة القرآن مغنى (فيه) إلى قوله ومن ثم في النهاية (فيه) اي في رمضان وان يكثر من ذلك للاتباع رواه الشيخان نهاية لكن سياق كلام الشارح صريح في أن مرجع الضمير العشر الاخير قول المتن (لا سيما) سى من سيما اسم بمنزلة مثل وزناو معنى وعينه في الاصل واو الا انها قلبت ياء لاجتماعها سا كنة مع الياء المتأخرة وفي الرضى ان الواو التي تدخل على سيما في بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها بتقدير جملة مستقلة فعنى جاء في القوم ولا سيما زيداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤاى اي هو كان اخص به واشدا خلاصا في المجي وخبر لا محذوف اه سم (قوله الجر) اي على الاضافة ومازائدة أشموني وهل هي لازمة او يجوز حذفها نحو لاسى زيد بن عم ابن هشام الخضر اوى الاول ونص سيوبه على الثانى ويجوز ان تكون مانكرة تامة والمجور وبعدها بدل منها او عطف بيان صبان (وقسماء) اي الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وجوبا ماموصولة او نكرة موصوفة بالجملة والنصب على التمييز

(و) يسن أن يتأكد من حيث الصوم وإلا فذلك سنة في كل زمن (أن يكسر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان) لخبر الترمذي وقال غريب أى الصدقة أفضل قال صدقة في رمضان ولأن الحسنات تضاعف فيه ولخبر الصحيحين أن جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيعرض صلى الله عليه وسلم القرآن عليه (وأن يعتكف فيه كثير) لانه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بتشديد الياء وقد تخفف ويجوز في الاسم بعدها الجر وهو الارجح وقسماء وهي دالة على ان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها

النجاسة لتحققها أولا وفيه نظر لما قالوه في سكة المضمضة (قوله في المتن لا سيما) سى من سيما اسم بمنزلة مثل وزناو معنى وعينه في الاصل واو الا انها قلبت ياء لاجتماعها سا كنة مع الياء المتأخرة قال الدماميني في شرح التسهيل ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجله فهو مخطئ وهذا كلامه وسياتي في الاصل خلاف هذا اه وقوله وسياتي الى اخره اشارة لقول التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف اي وحذف الواو اه وفي الرضى واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها تقديم جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فعنى جاء في القوم ولا سيما زيداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤاى اي هو كان اخص به واشدا خلاصا في المجي وخبر لا محذوف اه وقوله ويجوز في الاثم بعدها الجر قال في التسهيل بالاضافة ومازائدة وقوله وقسماء اي الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف كافي التسهيل قال الدماميني وينبغي ان يكون الحذف واجبا لانه كذلك مسموع

في العشر الاواخر منه فبتا كدلهما كثر الثلاثة المذكورة للتابع ورجاه مضادة ليلة (٢٧) القدر اذ هي منحصرة فيه عندنا كما دلت

عليه الاحاديث الصحيحة
الكثيرة ومن ثم قال
لزوجته انت طالق ليلة
القدر فان كان قاله اول ليلة
احدى وعشرين او قبلها
طلقت في الليلة الاخيرة من
رمضان او في يوم لاحدى
وعشرين مثلام تطلق الا في
ليلة احدى وعشرين من
السنة الاتية نعم لوراها في
ليلة ثلاث وعشرين مثلا
من سنة التعليق فهل بحث
لان كلامهم طافح بانها تترك
وتعلم فهو نظير ما سرفين
انفرد برؤية الهلال بل
قياس ذلك انه لو اخبره من
يعتقد صدقه بانه راها
حنت او لان علاماتها خفية
جدا ومتعارضة فربوة
بعضها او كلها لا تقتضى
الحنت لانه لا حنت بالهك
كل محتمل والاول اقرب ان
حصل عنده من العلامات
ما يغلب على الظن وجرداها
وقد اوقعوا الاطلاق بنظير
ذلك في مسائل تعرف من
كلامهم في بابه
(فصل) في شروط
وجوب الصوم ومخصاته
(شروط وجوب صوم
رمضان العقل والبلوغ)
فلا يجب على صبي ومجنون
رفع القلم عنهم ويجب على
السكران المتعدى كما علم من
كلامه في الصلاة والسلام
ونوفيا مضى بالنسبة للتردد
حتى يلزمه القضاء اذا عاد
للاسلام بخلاف الكافر

أو بفعل محذوف اذا كان نكرة أو ما اذا كان معرفة فالجمهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار
فعل او على ان ما كافه وان لا سيما نزلت منزلة الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد
توصل بظرف اوجلة فعلية اه اى كافى عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور
سم عبارة الرشيدى بعد كلام واعلم ان جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف اما فيها فظاهر انه يتعين كون
ما موصولة والجار والمجرور صلتها في محل له من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذى في العشر
الاواخر اقول المتن (في العشر الاواخر الخ) ويسن ان يكتف معتكفا الى صلاة العيد وان يعتكف قبل
دخول العشر نهاية عباب العباب وينبغي لمعتكف العشر الاخير ان يدخل المسجد قبل غروب الحادى
والعشرين ويخرج منه بعد الغروب ليلة العيد ومكثه الى ان يصلى او يخرج منه الى المصلى الى اه قال الشارح
في شرحه ويسن اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال النقص فيحصل له فضل ذلك اليوم اه (قوله عندنا) اى
باتفاق الشافعية واما بالنسبة لاختلاف ائمة الاسلام فهو خلاف طويل بينت طرفا منه في الاصل وفي نهاية
م للعلماء فيها نحو ثلاثين قولاً وفي بلوغ المرام للحافظ ابن حجب اختلاف في تعيينها على اربعين قولاً ووردتها في
فتح البارى كدعى بافضل (قوله اول ليلة الخ) اى حاجة للفظ اول سم (قوله او في يوم احدى وعشرين مثلا
الخ) هذا انما يظهر على قول لزوم ليلة القدر بليلة في العشر الاخير وعدم دورانها في لياليه وهل اتفق اصحابنا
على اللزوم ايضا فلا راجع (قوله حنت) خبر ان (قوله او لا) عطف على قوله بحث وعديل له
(فصل في شروط وجوب الصوم ومخصاته) (قوله في شروط) الى قوله ومن الحق في النهاية والمغنى
الا قوله ويجب الى الاسلام وقوله واخذ الى المتن وقوله وقيل الى وما تقرر (قوله ومخصاته) اى ما يبيح
ترك صوم رمضان نهاية ومعنى اى وما يتبع ذلك من الامساك والفدية ع ش (قوله على السكران المتعدى
الخ) يؤخذ من قوله الاتي وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب
القضاء عليه فحينئذ فغير المتعدى كذلك كالمغنى عليه فساوجه التقييد بالمتعدى فليتامل والحاصل ان كلا
من السكر والاغماء بتعدا ودونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتى والا وقد نوى ليلا اجزاء كما
علم مما تقدم سم (قوله واخذ من تكليفه) اى الكافر الا صلى (قوله حرمة اطعام المسلم له الخ) افى بالحرمة
اخذ ما ذكر شيخنا الشهاب الرملى لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان
كان جنبا سم وقد يقال ان الفرق بين الاذن في المعصية والاعانة عليه واضح غنى عن البيان (قوله
والنصب ولم يتعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نكرة فصبه على التمييز او بفعل محذوف وتارة يكون
معرفة والجمهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار فعل او على ان ما كافه وان لا سيما نزلت منزلة الاستثناء
للاستثناء فتنصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل بظرف اوجلة فعلية اه اى كقولك
يفجبني الاعتكاف ولا سيما عند السكبة اى كافى عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار
والمجرور وكقولك يعجبني كلامك زيدا لاسيما بعبارة قال في التسهيل وان جر اى الاسم بعد لاسيما
فيها لاضافة وما زائدة وإن رفع فخر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى اى او نكرة موصوفة اه قال الدماميني
وعلى كل من وجهى الرفع والجر ففتح اى سى اعراب لانه مضاف ثم قال في وجه النصب ان ما كافه
والفتحة بناء مثلها في لارجل (قوله كان قاله اول ليلة احدى وعشرين) اى حاجة للفظ اول اه
(فصل في شروط وجوب الصوم ومخصاته) (قوله ويجب على السكران والمتعدى الخ) يؤخذ من
قوله الاتي وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه
وحيث فغير المتعدى كذلك كالمغنى عليه فساوجه التعدية بالمتعدى فليتامل والحاصل ان كلام السكر
والاغماء بتعدا ودونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتى والا وقد نوى ليلا اجزاء كما علم مما تقدم
(واخذ من تكليفه به حرمة) افى بالحرمة اخذ ما ذكر شيخنا الشهاب الرملى (قوله حرمة اطعام المسلم له)
لاصلي نعم يعاقب عليه في الاخرة نظير ما سرف في الصلاة واخذ من تكليفه به حرمة اطعام المسلم له في نهار رمضان لانه اعانه على معصية وفيه نظر

لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدنيوية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به انه غير مخاطب في الدنيا
 بالاحكام فليس بصحيح وما يبطله عقابه في الآخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا يذا لا يعاقب احد على
 ما لم يخاطب به وان اراد بذلك انه لا يؤمر من جهة الامام او غيره باذاتهم مع كونه مخاطبا بها فهذا لا يعارض
 ان ترك الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانته على معصية سم قول المتن (واطاقته) اي الصوم والصحة
 والاقامة اخذا بما يأتي مغنى ونهاية (قوله ولا حائضا الخ) اي لا مسافرا كما يعلم مما يأتي نهاية ومغنى (قوله
 لا يطيقانه) التذكير هنا وفيما يأتي بتاويل الشخصين (قوله عليهما) اي وعلى المريض والمسافر والسكران
 والمغمى عليه نهاية ومغنى (قوله وعليهما) اي على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاولى
 ان يؤخره عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله وبما تقرر) اي بقوله ولا حائضا ونفساء لانهما لا يطيقانه شرعا
 الخ (قوله ان مراده وجوب انعقاد سبب) وهو دخول الوقت والمراد بان انعقاده وجوده واطاقه وجوب من
 اضافة المسبب للسبب او بيانية هذا على ان انعقاد سبب الاول لا بامر جديد بجري وقال سم قوله هذا مع
 قوله السابق إنما هو بامر جديد فيفقدان وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هنا ان الوجوب عليهما وجوب
 انعقاد سبب اه (قوله ومراخ) اي انفا (قوله ومن الحقة الخ) الملحق الشارح المحلى وحكم بسببه بذلك في
 شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه اي لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الآخرة إذا
 مات على ردة كما لا يعاقب هؤلاء إذا ماتوا على حالهم سم وحكم بسببه ايضا المغنى وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن
 الجواب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد سبب في حقه لا ينافي القول بكون الخطاب له خطاب تكليف
 اه (قوله لذلك) اي المخاطبة بالصوم (قوله لان انعقاد السبب من هذه الحيثية) اي من حيث مخاطبته
 بالاسلام عينا الخ (قوله يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك إنما هو عن تعرضنا
 له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرع عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف

يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان كان جنبا (قوله لانه ليس مكلفا بالنسبة
 للاحكام الدنيوية الخ) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكلفا بالنسبة لما ذكر انه غير
 مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس بصحيح وما يبطله عقابه في الآخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا
 لا يعاقب احد على ما لم يخاطب به وان اراد به انه لا يؤمر من جهة الامام او غيره باذاتهم مع كونه مخاطبا بها
 فهذا لا يعارض ان ترك الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانته على معصية نعم حرمة اطعامه تشكل بجواز
 الاذن له في دخول المسجد إذا كان جنبا فيحتاج لفرق واضح بينهما (قوله خلافا لابن الرفعة) قد يتجه ما قاله
 ابن الرفعة على قول حكاية في جمع الجوامع ان عليهما احد الشهيدين (قوله مراده وجوب انعقاد سبب) هذا
 مع قوله السابق إنما هو بامر جديد فيفقدان وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هنا ان الوجوب عليهما وجوب انعقاد
 سبب اه (قوله ومن الحق باولئك الخ) الملحق بهؤلاء الشارح المحلى وحكم بسببه بذلك في شرح المنهج قال
 فان وجوبه وجوب تكليف اه اي لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الآخرة إذا مات على ردة كما لا
 يعاقب هؤلاء إذا ماتوا على حالهم وفي هامش شرح المنهج بخط شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه قوله ومن الحق
 بهم المرتدين الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله وغرض الشارح رحمه الله يعني شارح المنهج ان المرتد
 يعاقب عليها في الآخرة ويجب قضاؤه بعد الاسلام وقضية الجاهلية بالحائض ونحوها عدم العقاب في الآخرة
 إذا مات على ردة وعبارة الشيخ جلال الدين ظاهرها ان حكمه كالحائض ولكن من تأملها او لا و آخر الاستفادة
 منها هذا الذي حاوله الشارح نعم ان كان غرض الشارح ان المرتد يطالب بها ايضا في الدنيا بان يأتي بها بعد
 وجود الشرط ولا كذلك الكافر الاصل اتجه اعتراضه ان لم يصح مثل ذلك في حق الكافر الاصل اه (قوله
 يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك إنما هو عن تعرضنا له بالامر ونحوه وهذا

يصح في مخاطبة أصالة وتبعا مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل سم (قوله فلم يستلزم) أي خطابه بالاسلام
 (قوله إذا لم ينعد السبب) قد ينفيه تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله
 بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب سم (قوله الشامل) إلى قوله والتنظير في المغنى (قوله الشامل الخ)
 عبارة النهاية والصية كالصبي اه (قوله للجنس) أي الشامل للذكر والانثى على رأي ابن حزم معنى
 (قوله أي يأمره) إلى قوله والتنظير في النهاية (قوله والتنظير الخ) أي في القياس المذكور عبارة
 النهاية وإن قرئ المحب الطبري بينهما اه زاد المغنى بأنه إنما ضرب على الصلاة للحديث والصوم فيه مشقة
 ومكابدة بخلاف الصلاة فلا يصح إلحاق اه (قوله فيها) الأولى إسقاطه (قوله يرد باننا لا نسلم الخ) لا يخفى
 ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد من جمع
 الجوامع اعتماد جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة ثم قول المتن (ويباح تركه) أي بنية
 الترخص معنى (قوله أي رمضان) إلى المتن في النهاية قول المتن (للمريض الخ) ولما غلبه الجوع والعطش
 حكم المريض نهاية ومعنى أي إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيح التيمم شرح بأفضل قال في الأنوار ولا اثر
 للعرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر نهاية زاد لا يعاب والحق
 بخوف زيادة المرض خوف هجوم علة اه (قوله أي يجب الخ) لا ينفيه التعبير بالأباحة لأن المراد بها
 مطلق الجواز الشامل للوجوب إيعاب (قوله أي يجب عليه) خلافا للعباب وتبعه النهاية والمغنى غبارته أي
 العباب يباح الفطر من المرض بشدة جوع أو عطش يخاف منه مبيح التيمم ويجب أن يخاف دلا كدوم مرض
 ولو تسبب به إذا اجهد الصوم معه اه قال الشارح في شرحه وما اقتضاه صنيع المصنف أن ضرورة الأباحة
 غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيح التيمم لزمه الفطر اخذ من كلامهم في باب
 التيمم ثم رآته في الجواهر صرح به ويجب أيضا على حامل خشيت الإسقاط أن صامت اه عبارة الكردي
 على بأفضل الذي اعتدده الشارح في كتبه أنه متى خاف مبيح التيمم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام
 والخطيب الشربيني والجمال الرملي أن مبيح التيمم مبيح للفطر وأن خوف الهلاك وجب له اه قول المتن (إذا
 وجد به ضرر الخ) وهو مبيح التيمم عبارة المحرر المريض الذي يصعب عليه أو يناله به ضرر شديد فاقضى
 الاكتفاء بأحد هما هو كما قال الاسنوى الصواب معنى (قوله بحيث) إلى قوله ولو لزمه في المغنى وإلى قوله
 ويباح في النهاية (قوله بحيث يبيح التيمم) أي بأن يخشى لو صام على نفس أو عضو أو منفعة منه أو من غيره
 كان رأى غيرا لا يتمكن من إنقاذه أو صا لا يلزم دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره أشد ما به من جوع
 أو عطش إيعاب (وإن تعدى بشيئه) أي بأن تعاطى لئلا يمرضه نهارا قصدا وشمل الضرر ما لو زاد مرضه
 أو خشى منه طول البرء نهاية (قوله لأنه لا ينسب) أي المرض (إليه) أي المريض (قوله فواضح) أي فله ترك
 النية بالليل (والا) أي كان يحتمل وقتادون وقتو (قوله قبيل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم معنى
 (قوله قبيل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل القليل لا اعتبار به وقد يوجه بأنه لا يجب تقديم بالنية عليه سم (قوله
 والالزومه) أي وإن علم أنه سيعود له عن قرب نهاية (قوله ولو لزمه الفطر الخ) عبارة المغنى ويجب الفطر إذا
 خشى الهلاك كما صرح به الغزالي وغيره وجزم به الأذرع اه زاد النهاية فإن صام في انعقاده احتمل أن

لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرع عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف يصح في مخاطبة أصالة وتبعا
 مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل (قوله إذا لم ينعد السبب) قد ينفيه تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم
 بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب (قوله يرد باننا لا نسلم كونه عقوبة الخ)
 لا يخفى ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد
 من جمع الجوامع امتناع جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنها عقوبة (قوله بحيث يبيح التيمم) قال
 في الأنوار ولا اثر للعرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر شرح مر
 (قوله قبيل الفجر) ظاهره أن ما قبل القليل لا اعتبار به وقد يوجه بأنه لا يجب تقديم النية عليه (قوله

فلم يستلزم خطابه بالصوم
 أصالة ولا تبعا فمن ثم لم
 يلزمه قضاء إذ لم ينعد
 السبب في حقه (ويؤمر به
 الصبي) الشامل للانثى إذ هو
 للجنس أي يأمره به وليه
 وجوبا (لبيع إذا اطاق)
 وميز ويضربه وجوبا على
 تركه لعشر إذا اطاقه نظير
 ما مر في الصلاة عليهما
 والتنظير بأن الضرب عقوبة
 فيقتصر فيها على عمل
 ورودها يرد باننا لا نسلم
 كونه عقوبة وإلا لتقيد
 بالتكليف والمعصية وإنما
 القصد مجرد الإصلاح
 بالف العبادة لينشأ عليها
 (ويباح تركه) أي رمضان
 ومثله بالأولى كل صوم
 واجب (للمريض) أي
 يجب عليه (إذا وجد به
 ضررا شديدا) بحيث يبيح
 التيمم للنص والاجماع
 وإن تعدى بشيئه لأنه
 لا ينسب إليه ثم إن أطيع
 مرضه فواضح وإلا فإن
 وجد المرض المعتبر قليل
 الفجر لم تلزمه النية وإلا
 لزمته وإذا نوى وعاد أفطر
 ولو لزمه الفطر فصام
 صح لأن معصيته ليست
 لذات الصوم

بأنى في المراجعة خاف على المال ان صام وتعذر العمل ليلا أو لم يغنه فيؤدى لتلفه أو نقصه نقصا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتى فى انقاذ المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق الجواز ولو توقف كسبه لنحو قوله المضطر اليه أو موعنه على فطره فظاهر أن له الفطر لكن بقدر الضرورة (للمسافر سفرا طويلا مباحا) للكتاب والسنة والاجماع ويأتى هنا جميع ما مر فى القصر فحيث جاز جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيغلم من كلامه ان شرط الفطر فى أو أيام سفره أن يفارق ما تشترط مجازته للقصر قبل طلوع الفجر وإلا لم يفطر ذلك اليوم ومراره ان تضرب بالصوم فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل ولا يباح الفطر حيث لم يحش مبيح تيمم لمن قصد بسفره محض الترخص كمن سلك الطريق الا بعد للقصر ولا ينافيه قولهم لو حلف ليطأن فى نهار رمضان فطريقه أن يسافر لأن السفر هنا ليس مجرد الترخص بل للتخلص من الحنث ولا

أو وجههما انعقاده مع الاثم اه قال ع ش قوله مر إذا خشي الهلاك مفهومه انه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بطل البرء أو الشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم لكن فى حاشية شيخنا الزيدى أنه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج اى يجب عليه إذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغى أن مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلاً واحتاجوا فى دفعهم إلى الفطر ولم يقدرُوا على القتال إلا به جاز لهم بل قد يجب ان تحققة واتساع الكفار على المسلمين حيث لم يقا تلوم اه (قوله ويباح) إلى قوله ولو توقف ذكره ع ش عن الشارح واقره (قوله ويباح تركه لنحو حصاد الخ) أفنى الاذرعى بأنه يجب على الحصادين تبئيت النية فى رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أقطر والا فلا نهاية زاد الا يعاب وظاهر انه يلحق بالحصادين فى ذلك سائر ارباب الصنائع المشقة وقضيه إطلاقه انه لا فرق بين المالك والاجر الغنى وغيره والمتبرع ويشهد له إطلاقهم الا فى المراجعة الاجيرة او المتبرعة وإن لم يتبين نعم يتجه اخذنا بما يأتى فيها تقييد ذلك بما احتيج لفعل تلك الصنعة بان خيف من تركها نارا فوات مال له وقع عرفا قال الرشيدى قوله لم رث من لحقه منهم مشقة شديدة الخ ظاهره وان لم تبع التيمم ولعل الاذرعى يرى ما رآه الشهاب حج وقياس طريقة الشارح مر المتقدمة انه لا بد من انها تبيح التيمم اه عبارة ع ش و ظاهره وان لم تبع التيمم كما يفهم من قول حج ان خاف على المال ان صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك بمبيح التيمم فليراجع (قوله ان صام) اى فلم يقدر على العمل نارا (قوله على فطر) متعلق بقوله توقف قول المتن (وللمسافر الخ) اى يباح تركه له سواء كان من رضاء ام من غيره فذر او لو تعين او كفارة أو قضاء نهاية (قوله ويأتى) إلى قوله ولا يباح فى المغنى والنهاية (قوله ما يشترط مجاوزته الخ) اى من العمر ان لم يكن ثم سور او السور ان كان نهاية (قوله قبل طلوع الخ) متعلق بقوله يفارق (قوله والا) اى وان لم يفارقه حين طلوع الفجر (قوله يفطر ذلك الخ) ولو نوى ليلا لم يسافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر او بعده امتنع الفطر ايضا للشك فى مبيحه نهاية ويمكن إدراجه فى كلام الشارح (قوله و مر) اى فى صلاة المسافر (انه الخ) اى المسافر (قوله محض الترخص) ينبغى ان يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحو من يدحر فسافر ليترخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضر او قصد القضاء إذا اعتدل الزمان مر اه سم اى كما يؤيده ما يأتى انفا فى مسألة الحلف وقوله لمن شق عليه الصوم حضر اى بحيث لا يبيح التيمم والافياح له الفطر حضر اى كما من عن المغنى وشرح بافضل النهاية والاياعاب ويفهمه كلام الشارح فان المسافر لمجرد الترخص حكمه حكم الحاضر (قوله لان المسافر الخ) علة لعدم المنافاة (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) عطف على قوله لمن قصد بسفره الخ ومن واقعة على المسافر (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) وفاقا للمغنى قال سم ويفارق الاداء بان الله تعالى خبر فيه ولم يخبر فى القضاء والنذر بانه لا يزيد على واجب اصل الشرح مر وجزم بعدم الاباحة هنا فى الروض فى باب صوم التطوع لكن الذى فى الانوار خلافه اه (قوله قال السبكي الخ) اعتمدته النهاية فقال وبحيث السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن ير جو إقامة يقضى فيها بخلاف مديم السفر ابد الا فى تجوز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشى ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعى ما لو كان المسافر يطبق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعيش إلى ان يقضيه لمرض مخوف أو غيره اه وانظر الشارح فى الاولى هنا بما يأتى وفى كليهما فى الايعاب والامداد وقال ع ش قوله لم تغيير حقيقة الوجوب قد يقال لا يلزم من فطره

ويباح تركه لنحو حصاد الخ) أفنى الاذرعى بأنه يجب على الحصادين تبئيت النية فى رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أقطر والا فلا شرح مر (قوله محض الترخص) ينبغى ان يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحو من يدحر فسافر ليترخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضر او قصد القضاء إذا اعتدل الزمان مر (قوله ولا لمن صام قضاء لزمه الفور فيه) يفارق الاداء بان الله خير فيه ولم يخبر فى القضاء والنذر بانه لا يزيد على واجب اصل الشرع مر (ولا لمن صام قضاء الخ) جزم بعدم الاباحة هنا فى الروض فى باب صوم التطوع لكن الذى فى الانوار خلافه (قال السبكي بخلافه لا ير جو الخ) وهو اى ما بحثه السبكي ظاهره وان نازع فيه

ولأن لا يجوز منابضة فيه لأدامته السفر ابدأ وفيه نظر ظاهر فالأوجه خلافه ولو نذر (٤٣) صوم شهر معين كرجب أو قائل

أصومه من الآن جازله الفطر
بعذر السفر عند القاضي
كره رمضان بل أولى وخالفه
تلميذه البغوي و فرّق بان
الشارع جوزه الفطر
بعد السفر وهذا لم يجوز
حيث لم يستثنه والاول اوجه
ولا يحتاج لاستثنائه لعله ما
جوزه الشارع بل بالاولى
ثم رايه انوار جزم به من
غير عزوه للقاضي وصريح
كلام الاذرعى والزركشى
امتناع الفطر في سفر الزهدة
على من نذر صوم الدهر لانه
انسد عليه القضاء بخلاف
رمضان (ولو أصبح صائماً
فرض افطر) لوجود سبب
الفطر قهراً عليه ويشترط
في حل الفطر بالعذر قصد
الترخص على الأوجه
كمحصر يريد التحلل وليتميز
الفطر المباح من غيره ورجح
الاذرعى مقابلة كتحلل
الصلاة وفيه نظر ويفرق
بان تحللها واقع مع انقضائها
وليس مبطلا لها وما هنا في
اثاء العبادة ومبطل لها
فتعين الحاقه بتحلل المحصر
وسياق في قول المتن في فصل
الكفارة وكذا بغيرها انه
صريح في الوجوب (وان)
اصبح صائماً ثم (سافر فلا)
يفطر تغليبا للحضر لانه
الاصل ولا نه باختياره (ولو)
اصبح المريض والمسافر
صائمين) بان نوي اليل (ثم)
اراد الفطر جاز) بلا كراهة

ذلك لجواز اختلاف احوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حرفة طرية قضيه
في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء وقوله مر وهو ظاهر الخ وظاهر ان محل الوجوب عليه حيث لم
يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم ولا جازله الفطر بل وجب اه ع ش وهذا جار على طريقة الشارح
والزيادة دون طريقة النهاية والمغنى (قوله ولأن لا يجوز منابضة فيه) ينبغي ان يكون في معنى الزمن
المذكور ان يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر اه سم (قوله وفيه نظر ظاهر) تقدم عن
ع ش بيانه (قوله فالأوجه خلافه) وفاقا للمغنى عبارته ولا فرق في ذلك بين من يديم السفر او لا خلافا لبعض
المتأخرين اه (قوله او قال أصومه من الآن) كان المراد انه قال الله على صوم شهر أصومه من الآن سم
(قوله جازله الفطر الخ) اعتمده مر اه سم (قوله والاول اوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله امتناع
الفطر) اي في غير رمضان كما يأتي (قوله في سفر الزهدة الخ) اي بخلاف سفر غير الزهدة فينبغي جواز القضاء
وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشك على ما تقدم عن السبكي سم قول المتن (ولو أصبح)
اي المقيم نهاية ومعنى (قوله ويشترط الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله في حل الفطر الخ) ينبغي وكذا
الترخص في حل ترك النية قبيل الفجر لحج المريض فان تركها بدون قصد الترخيص حتى طلع الفجر ثم اراد
الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخيص لجوز له ترك الامساك مر اه سم (قوله قصد الترخيص) مفهومه
الاثم اذا لم ينو ذلك ع ن (قوله وليتميز الخ) عطف على قوله كمحضر الخ (قوله ورجعنا الاذرعى مقابلة
الخ) أي فقال لا يشترط فيه النية كما لا تشترط في تحلل الصلاة كرى (في قول المتن الخ) اي في شرحه (قوله
وكذا بغيرها) مقول القول (قوله انه الخ) فاعل سياق والضمير لقول المتن المذكور (قوله صريح في
الوجوب) اي وجوب قصد الترخيص كرى (قوله فلا يفطر) اي بعذر السفر بخلاف ما اذا غلبه الجوع
او العطش كما هو ظاهر قول المتن (جاز) اي بشرط نية الترخيص معنى (قوله بلا كراهة الخ) وفاقا للنهاية
والمغنى (قوله قال والدالرويان الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا وقال سم قال في شرح الارشاد وفيه نظر
وقضيته ما يأتي في النذر انه حيث سن الصوم او القصر او الاتمام فنذره انعقد نذره ولم يجز الخروج منه الا
ان تضرر وفارق جواز الخروج من الواجب اصاله بانه ثم رخصة وهناك قاتى بما ينافيها وهو التزام الاتمام
المندوب له انتهى اه (قوله ولهما ذلك) اي يجوز للمريض والمسافر الفطر نهاية اي فلا اثم عليهما سم (قوله
وان نذر الاتمام) اي اتمام رمضان وبق ما لو نذر المسافر صوم تطوع في السفر هل ينعقد نذره او لا فيه نظر
وينبغي انه ان كان صومه افضل بان لم يحصل له فيه مشقة اصلا انعقد نذره وإلا فلا ع ش وقوله اتمام رمضان

الزركشى ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعى ما لو كان المسافر يطيق الصوم ويغالب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن
يقضيه لمريض مخوف او غيره شرح مر (قوله ولأن لا يجوز منابضة فيه) ينبغي ان يكون في معنى الزمن
المذكور ان يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر (قوله او قال أصومه من الآن) كان المراد
انه قال الله على صوم شهر أصومه من الآن (قوله جازله الفطر) اعتمده مر (قوله في سفر الزهدة) مفهومه
الجواز في سفر غير الزهدة عندهما ايضا وان افسد القضاء ايضا (قوله في سفر الزهدة) اي بخلاف سفر غير
الزهدة فينبغي جواز الفطر وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشك على ما تقدم عن السبكي
(قوله ويشترط في حل الفطر) ينبغي وكذا في حل ترك النية قبيل الفجر لحج المريض فان تركها بدون قصد
الترخص حتى طلع الفجر ثم اراد الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخيص لجوز له ترك الامساك مر
(قوله على الأوجه) اعتمده مر (قوله قال والدالرويان الخ) قال في شرح الارشاد وفيه نظر وقضية ما يأتي
في النذر انه حيث سن الصوم او القصر او الاتمام فنذره انعقد نذره ولم يجز الخروج منه إلا ان تضرر
وفارق جواز الخروج من الواجب اصاله بانه ثم رخصة وهناك قاتى بما ينافيها من التزام الاتمام المنسوب
له اه (قوله ولهما ذلك) اي فلا اثم عليهما مر

لوجود سبب الترخيص وانما امتنع القصر بعدنية الاتمام لانه يكون تاركا للاتمام الذي التزمه لا إلى بدل وهنا يترك الصوم ببدل
القضاء قال والدالرويان ولهما ذلك وإن نذرا الاتمام لان إيجاب الشرع أقوى منه وكما لو نذر مسافر القصر او الاتمام

فانه لا يتغير الحكم اى من حيث الاجزاء (٤٣٢) على ما يعلم ما يأتى فى التندر (فلواقام) المسافر الذى نوى (وشنى) المريض كذلك قبل ان

يتناول مفطرا (حرم الفطر على الصحيح) لا تتفاء المبيح (واذا افطر المسافر والمريض قضيا) للاية (وكذا الحائض) والنفساء إجماعا وذكرها استيعابا لاقسام من يقضى وان قدمها فى الحيض لانها من احكامها فلا تكرر (والمفطر بلا عذر) لانه اولى بالايجاب من المعذور ومن ثم لومته الكفارة العظمى عند كثيرين (وتارك النية) الواجبة ولو سهوا لانه لم يصم وإنما لم يؤثر الاكل ناسيا لانه منهى عنه والنسيان يؤثر فيه بخلاف النية فانه مأمور بها والنسيان لا يؤثر فيه ويسن تتابع قضاء رمضان ولا يجب فورى قضائه إلا إن ضاق الوقت او تعدى بالفطر كما يأتى (ويجب قضاء ما فات) من رمضان (بالاغناء) لانه نوع مرض وفارق الصلاة بمشقة تكررها (والردة) لانه التزم الوجوب بالاسلام (دون الكفر الاصلى) إجماعا وترغيبا فى الاسلام (والعصا والجنون) لرفع القلم عنهما نعم لو ارتد ثم جن قضى ايام السكر فقط لما مر فى الصلاة (ولو بلغ) الصبي (باليهار) فى حال كونه (صائما) بأن نوى ليلا (وجب اتمامه بلا

أى إتمام صوم رمضان (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله من حيث الاجزاء) يرجع اجمع ثم ان رجعا ايضا لما قاله والد الرويانى فقيه نظر بل ظاهره الحل ايضا مر اه سم (قوله كذلك) اى الذى نوى ليلا (قوله قبل ان يتناول) تنازع فيه الفعلان (قوله للاية) اى لقوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر اى فافطر فعده من ايام اخر مغنى واسنى (قوله وإن قدمها الخ) و (قوله لانها) اى قضاء الحائض على حذف المضاف (قوله ولو سهوا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ولا يجب) الى قوله كما يأتى فى النهاية والمغنى (قوله ولا يجب فور الخ) اى وإن نسي النية اتفاقا كما فى شرح المذهب بخلاف يوم الشك سم (قوله كما يأتى) اى فى اخر باب صوم التطوع قول المتن (بالاغناء) اى وإن لم يتعده بخلاف الجنون ع ش اى وإنما يجب القضاء به إذا تعدى به فقط كما صرح به النهاية بغيره (قوله لانه نوع) الى الفصل فى النهاية الاقوله وكذا لو ظن إلى المتن وقوله ومن افطر إلى المتن وقوله وهنا يلزمه إلى ويناب وكذا فى المغنى الاقوله ويؤخذ إلى المتن (قوله لانه نوع مرض) أى فاندراج تحت قوله تعالى ومن كان منكم مريضا الآية نهاية ومغنى قول المتن (والردة) اى يجب قضاء ما فات بها إذا عاد إلى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات به مغنى قول المتن (دون الكفر الاصلى) اى فلو خالف وقضاه لم ينعقد قيا ساعلى ما قدمه الشارح مر فى الصلاة من انه لو قضاه لا تنعقد ثم رايت فى سم على جج ما يوافق ع ش قول المتن (والجنون) ينبغى الا ان يكون تعدى به سم وجرم به النهاية كما تقدم (قوله او سكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام الشرح للروض مانصه وهو مصرح كاترى بقضاء جميع ايام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وبعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر والكلام فى المتعدى بالسكر إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يعد به كما هو معلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو ارتد ثم جن) بقى ما لو قارن الجنون الردة بان قارن قوله المكفر الجنون فهل يغلب الجنون او الردة ولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر كذا هاشم عن بعضهم اقول والظاهر بل المتعين الثالث اه ع ش بخذف (قوله الصبي) اى بالمعنى الشامل للصبي كأمه نهاية ومغنى (لانه صار من أهل الوجوب) وهل يناب على جميعه لثواب الواجب او يناب على ما فعله فى زمن الصبي ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والاقرب الثانى لان الصوم وإن كان خصلة لا تتبع بعض لكن

(قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت (قوله أى من حيث الاجزاء) يرجع اجمع ثم ان رجعا أيضا لما قاله والد الرويانى فقيه نظر بل ظاهره الحل ايضا مر (قوله ولا يجب فور الخ) اى وإن نسي النية اتفاقا كما فى شرح المذهب بخلاف يوم الشك (قوله فى المتن والجنون) ينبغى الا ان يكون تعدى به اخذا مما قدمه الشارح فى باب الصلاة من وجوب قضائها مع جنون تعدى به بل اولى لأن الصوم قد يجب قضاؤه حيث لا يجب قضاء الصلاة كما فى الاغناء وما ذكره فى الحاصل السابق قليل قول المصنف ولا يصح صوم العيد (قوله نعم لو ارتد ثم جن قضى جميع ايام الجنون او سكر ثم جن قضى ايام السكر فقط) عبارة الروض غطفاء على من يقضى وذو اغناء وسكر استغفر قالو جن فى سكره قال فى شرحه فانه يقضى ما فات هذا ان اراد ظاهر العبارة من بيان حكم السكر الذى تخلل جنون وإن لم يصرح به اصله فان اراد بيان حكم الجنون المتصل بالسكر وان قصرت عنه عبارة فاذا ذكره عكس ما ذكره الاصل وشبهه بالصلاة وصححه فى المجموع اه وهو مصرح كاترى بقضاء جميع ايام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وعلمه الشارح فى شرح الارشاد بان سقوط القضاء بعذر الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدى بالسكر كما مر نداءه وبعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر وهو معنى قوله المتصل بالسكر والكلام فى المتعدى بالسكر إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يتعده به كما هو معلوم من التعليل المذكور وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو بلغ الصبي بالنهار فى حال كونه صائما) بان نوى ليلا (وجب اتمامه بلا

لومته الكفارة (ولو بلغ فيه) أي النهار (مفطرا أو أفاق أو أسلم فلا قضاء في الأصح) لعدم تمكنه من زمن يسع الأداء والتكميل عليه لا يمكن فهو كمن أدرك من أول الوقت قدر ركعة ثم جن (ولا يلزمهم) أي هؤلاء الثلاثة (إمساك (٤٣٣) بقية النهار في الأصح) لأنهم

أفطروا المعذر فأشبهوا المسافر والمريض (ويلزم) الإمساك (من تعدى بالفطر) ولو شرعا كان ارتد عقوبة له (أو نسي النية) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو نوع تقصير وكذا لو ظن بقاء الليل فاكل ثم بان خلافه (للمسافر) ومريضا) ومثلهما حائض ونفساء ومن أفطر لعطش أو جوع خشى منه مبيع تيمم فنقل بعضهم عن بعض شروح الحاوي أنه يلزمه الإمساك وصوبه ليس في محله لأن كلامهم كما ترى مصرح بخلافه بجامع عدم التعدى بالفطر مع عدم التقصير (زال عذرهما بعد الفطر) لأن زوال العذر بعد الترخص

الثواب المترتب عليها يمكن تبعيه عرش (قوله لومته الكفارة) أي مع القضاء سم قول الماتن (ولا يلزمهم إمساك بقية النهار الخ) لكنه يستحب لحرمة الوقت ووضو بفضل ومعنى زاد النهاية ويسن لمن زال عذره إخفاء الفطر عند من يحجل حاله لئلا يتعرض للتهمة والعقوبة وعلم من ندب الإمساك أنه لا جناح عليه في جماع مفطرة كصغيرة ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلت أو اغتسلت أي الجائض أه وقديف جميع ما ذكر قول الشارح فأشبهوا المسافر والمريض (قوله ومثلهما حائض ونفساء) وقياس ما يأتي في المسافر ندب الإمساك عرش (قوله أنه يلزمه الخ) أي من ذكر من الحائض والنفساء ومن أفطر الخ ويحتمل أن مرجع الضمير من أفطر الخ وهو الأقرب (قوله ليس الخ) خبر فنقل الخ (قوله كما ترى) فيه تأمل إلا أن يريد بكلامهم قوله ومثلهما الخ (قوله نعم يسن لحرمة الوقت) ويستحب الإمساك أيضا لمن طهرت من نحو حيضها ومن أفاق أو أسلم في أثناء النهار ويندب لذهن القضاء خروجا من الخلاف شرح بأفضل عبارة سم صرح في شرح الارشاد بسنه لحائض ونفساء طهرا أثناء النهار أه وعبارة باعشن والحاصل أن من جاز له الفطر ظاهر أو باطنا فلا يجب عليه الإمساك بل يسن ومن حرم عليه ظاهر أو باطنا أو باطنا فقط وجب عليه الإمساك أه والشق الأول يشمل من أفطر لعطش أو جوع الخ فيسن له الإمساك أه (قوله ويسن لهما الخ) أي للمسافر والمريض المذكورين أي ومثلهما غيرهما من زال عذره في أثناء النهار كما مر عن النهاية وغيره (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله كما مر) أي في قول المصنف فلواقام وشق الخ (قوله من ترك النية ليلا) مكرر مع قول المصنف ويلزم من تعدى بالفطر أو نسي النية (قوله ومن اكل يوم الشك الخ) أي وهو من اهل الوجوب نهاية ومعنى (قوله فاولى من لم ياكل) وندب له نية الصيام عباب زاد النهاية أي الإمساك أه قال الشارح في شرح العباب للخروج من الخلاف ومحل ذلك ما إذا ثبت كونه من رمضان أوائل النهار أه وقال الرشدي قوله مر أي الإمساك قد يقال إذا كان المراد بنية الصوم نية الإمساك فما وجه تقييد استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الاكل هذا والمشهور ببقاء نية الصوم على ظاهرها للخروج من خلاف أبي حنيفة القائل بوجودها حينئذ إذا كان قبل الزوال وظاهره لا يجوز نه عن صيام ذلك اليوم إلا أن قلده فليراجع أه وفي عرش مايو افقه (قوله وبه الخ) أي بقوله وانه إنما اكل

والقضاء مع الكفارة لو جامع لأنه لو صار من اهل الوجوب وإن استمر لم يلزمه شيء أه (قوله في انتن أو أفاق أو أسلم فلا قضاء) عبارة الروض لم يلزمه الإمساك والقضاء بل يستحبان أه وفيه تصريح باستحباب إمساك الكافر إذا أسلم وقضائه لكن أفتى شيخنا الشهاب الرمي بعدم استحباب قضاءه ترغيبا في الاسلام ويحجب بعدم المناقاة لأن كلام الروض في يوم الاسلام وكلام شيخنا في قضاء ما فاتته في الكفر والفرق بينهما لا تنح فانه في مسألة الروض صار في أثناء اليوم من اهل التكليف على الإطلاق وهل يصح منه قضاء ما فات في الكفر لأنه كان مخاطبا به وإنما سقط الطلب تخفيفا ولا يصح لأن الأصل في العبادة حيث لم تكن مطلوبة مطلقا أن لا تصح والقضاء غير مطلوب منه مطلقا فيه نظر وعلى الثاني يفارق صحة قضاء الحائض الصلاة بناء على صحته منها بناء على كراهته بان الحائض من اهل خطاب المطالبة قطعاً في الجملة بل هي مخاطبة خطاب مطلوبة بالفعل حال الحيض بأمور كثيرة وفيه نظر فليتأمل ثم نقل أن شيخنا الشهاب الرمي أفتى بان الصلوات الفائتة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب ولا يصح أه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وتقدم في الحاشية في فصل إنما يجب الصلاة عن فتاوى السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم (قوله نعم يسن لحرمة الوقت) صرح في الارشاد بسنه لحائض ونفساء طهرا أثناء النهار أه وانظر هل يسن

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - ثالث) في (المذهب) لأن تارك النية مفطر حقيقة فهو كمن اكل اما إذا نوى ليلا فيلزمها إتمام صومها كما مر (والأظهر أنه) أي الإمساك (يلزم من) ترك النية ليلا ومن (اكل يوم الشك) فاولى من لم ياكل وهو هنا يوم ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث فيه بروية كما هو واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) لتبين وجوبه عليه وانه إنما اكل لجهله به وبه فارق

الح (قوله ماسر) اى انفا في قول المصنف لا مسافر الخ (قوله) وهنا يلزمه القضاء على الفور) اى على المعتمد
لكنه مخالف للقاعدة وكان وجهه ان فطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطردا
للباب في بقية الصور شرح بافضل قال السكرى عليه قوله مخالف للقاعدة هي ان المعذور لا يلزمه الفور
في القضاء وقوله وطرد الباب الخ اى في صورة ما اذا بذل جهده في طلب الهلال اه (قوله على الفور) وفاقا
للهاية والمغنى (قوله) ولما خالفنا ذلك الخ صريح في عدم وجوب الفور على الناسى ويؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا سم (قوله في ناسى النية) يشعر بوجوب الفورية على تاركها عمدا
ولا لاقال في تارك النية لكن في حاشية الفاضل عميرة على المحلى ما نصه (فرع) في الخادم عن شرح المذهب ان
تارك النية ولو عمدا قضاه على التراخي بلا خلاف واعترض السبكي مسألة العمد انتهى بصرى عبارة
الايعاب وقضيته اى كلام المجموع وغيره ان ترك النية عمدا يلزمه الفور وهو كذلك وقول الزركشى
الذى في المجموع انه على التراخي بلا خلاف سهو منه اه وكلام الشارح والنهاية والمغنى في اخر الباب
الافى كالصريح او صريح ايضا انه على الفور (قوله) ويثاب ما مور بالا مساك عليه) اى على الامساك
لأنواب الصائم وينبغي أن يشرع له ما يشرع للصائم من السنن والآداب لإيعاب (قوله) وإن لم يكن في صوم
شرعى) فلوار تكب فيه محظور الاشياء عليه سوى الاثم نهاية ومغنى وإيعاب قال ع ش ومع ذلك فالظاهر
انه تثبت له احكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال
على المعتمد فيه اه وتقدم عن الايعاب ما يوافقه

(فصل في بيان فدية الصوم) (قوله في بيان فدية الصوم الخ) اى وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة
والاعتكاف عن مات عش (قوله الواجب) لبيان الواقع للاحتراز عش قول المتن (من فاته) اى من
الاحرار مغنى وشرح المنهج وفي سم بعد كلام طويل عن الناشى ما نصه وقضية ذلك عدم وجوب الفدية
على العبد لاقبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحرهم ولا في مسألة التأخير الى رمضان اخر بل ولا في
مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضة إذا كانت رقيقة نعم في مسألة الموت لا يبعد ان السيد
وولييه الصوم والاطعام عنه فليتامل مر اه وقوله قبل إمكان القضاء لعله من تحريف الناسخ واصله بعد
إمكان الخ قول المتن (من رمضان) اى او غيره من نذر او كفارة نهاية اى كما يأتى في المتن (قوله بان مات) الى
قوله او صوم في المغنى والنهاية (قوله نحر حيض) اى كالحمل والارضاع نهاية (من قبيل غروبه) في التقييد
بقيل نظر بل يكفي مطلق القبيلة سم اى كما عبره المغنى وقد يجاب بان ما قبل القبيل مفهوم منه بالاولى

القضاء لها (قوله) ولما خالفنا في ذلك الخ) في عدم وجوب الفور على الناسى ويؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا

(فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ) (قوله في المتن من فاته) قال في شرح المنهج من الاحرار اه وفي
الناشرى في فدية التأخير الاثية ما نصه تنبيه هذا في الحراما العبد إذا فاته صوم اول زمه قضاء رمضان واخر
القضاء الى رمضان اخر فهل تازمه الكفارة مع القضاء ام لا فان قلتم تازمه فن ابن يكفروا ان قلتم لا تازمه فهل
يكون قيا بما على العبد إذا جامع في نهار رمضان فانه يكفر بالصيام دون العتق والاطعام قال الاصمعي هذه
فدية مالية لا مدخل للصوم فيها بحال والعبد ليس من اهلها فلا يجب عليه قبل العتق نص عليه الشافعى في
شرحه في نظير لها فان عتق العبد في وجوبها عليه خلاف مرتب على الشيخ إذا عجز عن الصوم وقلنا تازمه
الفدية وكان معسرا فايبره اولى بان لا يجب على العبد لانه لم يكن من اهل الفدية عند الافطار اه اى
بخلاف المعسر فاندفع ما قد يقال العبرة في الكفارة بوقت الاداء لان ذلك إذا كان من اهل الوجوب وقته
لكن اختلف حاله فتأمل وقضية ذلك عدم الوجوب عليه لاقبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحوهم
ولا في مسألة التأخير الى رمضان اخر بل ولا في مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضة إذا كانت
رقيقة نعم في مسألة الموت لا يبعد لسيد بل وولييه الصوم والاطعام عنه فليتامل مر (قوله من قبيل غروبه) في

ما مر في المسافر لانه يباح له
الاكل مع العلم بكونه من
رمضان وهنا يلزمه القضاء
على الفور وان نازع فيه
جمع لانهم مقصرون
بعدم الاطلاع على الهلال
مع رؤية غيرهم له فهو
كسببهم ناسى النية لتقصير
حتى يلزمه القضاء بل اولى
وما ذكرته من وجوب
الفور مع عدم التحدث
هو ما دل عليه كلام المجموع
وغيره بل لتعليل الاصحاب
وجوب الفورية بوجوب
الامساك صريح فيه وانما
خالفنا ذلك في ناسى النية
لان عذرهما اعم وظهر من
نسبته للتقصير فكفى في
عقوبته وجوب القضاء
عليه فحسب ويثاب ما مور
بالامساك عليه وان لم يكن
في صوم شرعى (امساك
بقية اليوم من خواص
رمضان بخلاف النذر
والقضاء لا تنفاه شرف
الوقت عنهما ولذا تمجب
في إفسادهما كفارة

(فصل في بيان فدية
الصوم الواجب وانها تارة
تجامع القضاء وتارة تنفرد
عنه) من فاته شىء من
رمضان فمات قبل إمكان
القضاء بان مات في رمضان
او قبل غروب ثانى العيد
أو استمر به نحو حيض أو
مرض من قبيل غروبه ايضا

أومقره المباح من قبل فخره
الى موته (فلا تدارك له)
اي لفات بفدية ولا قضاء
لعدم قصيره (ولا اثم) كما
لو لم يتمكن من الحج الى
الموت هذا إن فات بعذر
والا اثم وتدارك عنه وليه
بفدية أو صوم (وإن مات)
الحرم ومثله القن في الاثم
كما هو ظاهر لا التدارك لانه
لا علة بينه وبين اقراره حتى
يتوبوا عنه نعم لو قيل في
حرمات وله قريب رقيق
له الصوم عنه لم يبعد لأن
الميت اهل للانابة عنه (بعد
التمكن) وقد فات بعذر
او غيره اثم كما افهمه المتن
وصرح به جمع متأخرون
واجروا ذلك في كل عبادة
وجب قضاؤها فأخروه مع
التمكن الى ان مات قبل
الفعل وان ظن السلامة
فيعضى من اخر زمن
الامكان كالحج لانه لما لم
يعلم الاخر كان التأخير له
مشروطا بسلامة العاقبة
مخلاف المؤقت المعلوم
الطرفين لا اثم فيه بالتأخير
عن زمن امكان ادائه و
(لم يصم عنه وليه في الجديد)
لان الصوم عبادة بدنية
لا تقبل نيابة في الحياة فكذا
بعد الموت كالصلاة وخرج
بمات من عجز في حياته
مرض او غيره فانه لا يصام
عنه مادام حيا (بل يخرج من
تركته لكل يوم مد طعام)
بما يجزى فطرة لخبر فيه

(قوله أو سفره المباح) فالمراد بالامكان هنا عدم العذر شرح الروض سم (قوله من قبل فخره) ينبغي وكذا
بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم سم (قوله بفدية ولا قضاء) هذا لا يخالف بما ياتي من ان من افطر لحرم او
عجز عن صوم لومانة او مرض لا يرجى برؤه وجب عليه مد اكل يوم لانه فيمن لا يرجو البرء وما هنا خلافة
ثم رايت في سم على المنهج مانصه لا يشكل على ما تقرر الشيخ اهتم اذا مات قبل التمكن لأن واجبه اصاله
الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اه ع (قوله والا اثم) اي ولو رقيقا كما هو ظاهر سم (قوله
وتدارك عنه) أي في الحر دون غيره أخذ ما يأتي آ نفاسم أي ويأتي ما فيه (قوله أو صوم) أي على القديم
الاقن رشدي (قوله ومثله القن) يتردد النظر في المبعوض وينبغي ان يكون كالحرم لان تركه وبينه وبين
اقراره علاقة لانهم يرون ما ملكه ببعضه الحر بصرى وفي البجيرى عن ع ش ما يوافق (قوله لا التدارك)
لا يبعد ان محله اذا لم يتمكن بعد عتقه وإلا فينبغي التدارك قديقال هلاجاز لقريبه ان يتدارك عنه بنفسه
او ماله سبوا والرق زال بالموت والوجه انه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا والرقى إذا مات وعليه صيام فلسيده
وغيره الفداء عنه من ماله اذا تركه للرقى اه وعبارة البجيرى على شرح المنهج قال شيخنا وانما قيد بالحر
لاجل قوله فيما بعد اخرج من تركته والا فالرقيق كذلك يخرج عنه قريبه او سيدة او صوم عنه واحد منهما
او يصوم عنه الاجنبى باذنه هو او اذن قريبه او يخرج عنه اجنبى ولو بغير اذنه على الاوجه كقضاء الدين
بغير اذن المدين اه ثم رأت مثله في الزيادة اه (قوله وقد فات) الى المتن ذكره ع ش عن الشارح
واقره (قوله اثم) قضيته اثم إذا تمكن وقد فات بعذر سم وقوله قضيته الخ الاولى صريحه (قوله كما
أفهمه المتن) أي حيث قيد عدم الاثم بالموت قبل إمكان القضاء (قوله وصرح به) أي بالاثم (قوله ولم يصم)
عطف على قوله اثم اي لا يصح صومه عنه (قوله لان الصوم) الى قوله لخبر فيه في النهاية والمعنى (قوله وخارج
بمات) وكان المناسب ان يؤخر هذا عن حكاية القديم ثم يقول وخارج بفرض الخلاف في الميت من عجز الخ
رشدي (قوله عجز في حياته بمرض) اي ولو ايس من برئه نهاية قال ع ش ظاهره وان اخبر به معصوم اه
اي بل يجب عليه اخراج مد اكل يوم كما ياتي في المتن (قوله لا يصام عنه) اي بلا خلاف كما في زوائد الروضة
وقال في شرح مسلم تبعه اللبادي وغيره انه اجماع معنى ونهاية قال ع ش قوله لم رانه اجماع معتمد اه (قوله
مادام حيا) قال في العباب فرع لا يصام عن حى وان ايس منه وقال الشارح في شرحه قال الزركشى ولا
ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر و افطر متعديا الظاهر ان وليه
يصوم عنه في حياته سم وع ش قول المتن (مد طعام) وهو رطل وثلاث بالرطل البغدادي كامر وبالسكيل
المصرى نصف قدح من غالب قوت بلده معنى (قوله وقضية قول من تركه الخ) قديتوقف فيه ويجوز ان
يكون التقييد بما ذكر لبيان محل الوجوب على الولي لا لبيان المحل الذي يتعين منه الاخراج فليتأمل بصرى
عبارة شيخنا قوله من تركه اي ان كان له تركه والا لجاز للولي بل وللاجنبى ولو من غير اذن الاطعام من ماله
عن الميت لانه من قبيل وفاء دين الغير وهو صحيح اه وقضية التعليل جواز اخراج الولي او الاجنبى من ماله
وان كان للميت تركه (لا يجوز للاجنبى الاطعام عنه) اي استقلا لا كما يفيد قوله الا في فاهنا كذلك عبارة
النهاية وهل له اي للاجنبى ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين او يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به
الا قرب لكلامهم وجزم به الزركشى الثاني اه عبارة العباب ومن سن له الصيام فله الاطعام عنه اه وفي سم

التقييد بقبيل نظر بل يكفي مطلق القبيلة (قوله أو سفره المباح من قبل فخره) قال في شرح الروض فالمراد
بالامكان هنا عدم العذر (قوله من قبل فخره) ينبغي وكذا بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم (ولا اثم) اي ولو
رقيقا كما هو ظاهر (قوله وتدارك عنه) اي في الحر دون غيره أخذ ما ياتي انفا (قوله لا التدارك) لا يبعد ان
محله اذا لم يتمكن بعد عتقه والا فينبغي التدارك لانه من اهل الوجوب في الوقت وبعده على انه في الشق الاول
قديقال هلاجاز لقريبه ان يتدارك عنه بنفسه او ماله سبوا والرق زال بالموت والوجه انه يجوز له ذلك (قوله
اثم) قضيته الاثم إذا تمكن وقد فات بعذر قال في العباب فرع لا يصام عن حى وان ايس منه قال في شرحه قال

موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما وقضية قوله من تركه انه لا يجوز للاجنبى الاطعام عنه

بعد ذكر عبارة شرح العباب والارشاد مانصه وقضية ذلك أن للجاني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالاطعام عن الميت في كفارة اليمين اه (قوله وهو متجه) وقال للنهاية وشرح العباب والارشاد (قوله) لانه بدل عن بدني) اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان فيه شائبة مال سم وكردي (قوله) ومارانه لا يجوز) اي للجاني (قوله) وباتي ذلك) اي مثل ذلك (قوله) فاهنا كذلك) اي فيجوز اطعام الجاني باذن الولي بالاستقلال (قوله) المحل الذي هو فيه) قد يقال هو لا يخاطب بالاطعام عند اول مخاطبته بالقضاء بل لا يخاطب به مطلقا وانما المخاطب به وليه بعد موته فينبغي أن يعتبر المحل الذي هو به حال الموت فالفرق بينه وبين الفطر واضح بصري قول المتن (وكذا النذر والكفارة) اي في تداركهما القولان في رمضان نهاية ومعنى (قوله) بانواعها) اي وتقييدا لحاوي الصغير بكفارة القتل غريب نهاية ومعنى (قوله) قبل تمكينه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور في الكفارة لانا نقول بل يتصور فيها في نحو كفارة الممتنع ولهذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فاتته الثلاثة في الحج فالظاهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيعلم من ثم ان صوم التمتع لا يخلفه اطعام سم (قوله) ان فات بعدذر) اي ولا اثم وتدارك عنه وليه بفدية او صوم كما مر عبارة سم (قوله) او بعده الخ) ينبغي اخذ ائمة تقدم اوقبله وفات بلا عذرا ه (قوله) والقديم) الى قوله وظاهر قول الخ في النهاية والمعنى (قوله) والقديم الخ) وسياق ترجيحه نهاية (قوله) انه لا يتعين الخ) اي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد الامرين الصوم او الاطعام سم عبارة النهاية اما اذا لم يخلف تركة فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي ندبه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذا لم يخلف تركة او خلفها وتعدى الوارث بترك ذلك اه (قوله) فيمن مات مسلما) اي فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعانها زيادة الا يعاب كذا قيل وهو مشكل بما ياتي من ان من مات مرتدا لا يحج عنه لئلا يلزم وقوع الحج له وهو ممتنع اه اي والاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم وهو ممتنع سم وقد يفرق بان الاطعام فيه حق العبادة وهو الغالب فيه بخلاف الصوم والحج قال ع ش قوله لم يصم عنه اي لانه ليس من اهل العبادة لان وقوله مر ويتعين الاطعام اي مما خلفه اه (قوله) ولا نذب) اي أحدهما (قوله) وظاهر قول شرح مسلم الخ) اي

الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعديا الظاهر ان وليه يصوم عنه في حياته اه (قوله) لانه بدل عن بدني) اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان فيه شائبة مال واما ان المراد ان هذا بدل بدني والحج ليس بدلا كذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لانه اذا تمتع البدل لكونه بدل بدني فامتنع البدني الاصيلي اولي (قوله) فاهنا كذلك) قال في شرح العباب وقول القاضي للجاني الاستقلال بالاطعام مبنى على الضعيف ان له الاستقلال بالصيام اه وفي شرح الارشاد وهل له أن يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هنا بدل عمالا يستقل به الا قرب الكلام ثم الثاني اه وقضية ذلك ان للجاني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالاطعام عن الميت في كفارة اليمين (فاذا مات قبل تمكينه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور في الكفارة لانا نقول بل يتصور فيها في نحو كفارة الممتنع ولهذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فاتته الثلاثة في الحج فالظاهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيعلم من ثم ان صوم التمتع اطعام ثم رأيت في شرح العباب في فصل الكفارة هنا لا يتصور القضاء في كفارة إلا كفارة الظهار اذا فاعت بعد العود والوطء لان وقت ادائها بينهما ذكره البندنجي والروايان اه كلام شرح العباب وفيه نظر (قوله) او بعده الخ) ينبغي اخذ ائمة تقدم اوقبله وفات بلا عذر (قوله) والقديم) انه لا يتعين الاطعام فيمن مات مسلما) خرج من مات مرتدا قال الناشري وهذا فيمن مات مسلما اما ان ارتد ثم مات فلا يصام عنه بل يتعين الاطعام اه (قوله) والقديم) انه لا يتعين الاطعام) اي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد

وهو متجه لانه بدل عن بدني وبه يفرق بينه وبين الحج وكذا يقال في الاطعام في الانواع الاتية ومارانه لا يجوز اخراج الفطرة بلا اذن فيأتي ذلك في الكفارة فها هنا كذلك ويؤخذ مما مر في الفطرة أن المراد هنا بالبدل التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو به عند اول مخاطبته بالقضاء (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها اي صومها فاذا مات قبل تمكينه من قضائه فلا تدارك ولا اثم ان فات بعدذر أم لا وجب لكل يوم مد يخرج عنهما والقديم انه لا يتعين الاطعام فيمن مات مسلما بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل في شرح مسلم انه يسن للخبر المتفق عليه من مات وعليه صوم صام عنه وليه ثم ان خلف تركة وجب أحدهما والاندب وظاهر قول شرح مسلم يسن أنه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه الخلاف القوي والاطعام لا خلاف فيه

المار أنفا (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهابة (قوله وقد نص عليه) الى قوله ولو امتنع في النهاية لا قوله وبه يندفع الى وفي الروضة وقوله وانتصر الى المتن وقوله وسفها الى المتن (قوله فقال الخ) في هذه المسئلة بخصوصها لا يعاب فالقاء تفسيرية (قوله وبه يندفع الخ) عبارته في الايعاب قال الاذرى كان الصواب للنووي ان يقول المختار دليل الصوم واجلال الشافعي بوجوب عدم التصويب عليه ويرد بان لم يصوب عليه بل صوب له لانه عمل بوصايته التي اكد على العمل بها الماهي انه قال في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به وقد قدمت اول الصلاة ما يعلم منه انه حيث قال في شيء بعينه اذا صح الحديث في هذا قلت به وجب تنفيذ وصيته من غير توقف على النظر في وجود معارض لا نه رضي الله تعالى عنه لا يقول ذلك الا اذا لم يبق عنده احتمال معارض للصحة الحديث بخلاف ما اذا رأينا حديثا صحيح بخلاف ما قاله فلا يجوز لنا ترك ما قاله له حتى ننظر في جميع القوادح والموانع فان انتفت كلها عمل بوصايته حينئذ لا فلا وبهذا رد على الزركشي ما وقع له هنا من ان مجرد صحة الحديث لا يقتضي العمل بوصيته ووجه رده اننا لم نعمل هنا بمجرد صحته بل بقوله في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به فتفتن لذلك اه (قوله وفي الروضة الخ) تأييد للمتن (قوله وهو الصواب) أي القديم (قوله الجزم به) أي بالقديم (قوله ضعيف) أي ومع ضعفه فالطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم مغنى واسنى وايعاب (قوله وانتصر له) أي للجديد (قوله في الخبر) أي المار عن شرح مسلم انفا (قوله لكونه) أي التراب (قوله له) أي للحمل المذكور (قوله روايته) أي حديث الصوم (قوله وفيه) أي في انتصار الجديد بما ذكر (ما فيه) لعله اراد به ما مر انفا عن الايعاب وغيره ان الطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم قول المتن (والولى) أي الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي للبيت بأى قرابة كان وان لم يكن وارثا ولا ولى مال ولا عاصبا مغنى زاد النهاية والوجه كما قاله الزركشي اشتراط بلوغه اه زاد الايعاب ركونه عاقلا وان كان قنا اه قال ع ش قوله مر بأى قرابة الخ أي بشرط ان يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له شو برى وظاهره ولور قيقا اه قول المتن (على المختار) ظاهر كلام المصنف انه لا يلزم الولي صيام ومحل ان كان غير وارث أو حيث لا تركة فان كان وارثا وثمت تركة لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه أو مأذونه بأجرة أو غير هـ والولى الاذن بأجرة فتدفع من التركة نعم ان زادت على الفدية اعتبر رضا الورثة في الزائد لعدم تعيين الصوم ولو قال بعض الورثة انا صوم واخذت الأجرة جاز اذا رضى بقية الورثة بصومه واستاجر وهم والوصى لذلك وان تشاحوا قسمت الامداد بينهم على قدر ارشهم اذ لم يكن هناك من الاقارب إلا الورثة أو امتنع غير

الامر من الصوم أو الاطعام (قوله قلت القديم هنا أظهر) ومحل الخلاف فيمن مات مسلما أم من مات مرتدا فيتعين الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما يأتي ان من مات مرتدا لا يحج عنه ثلثا يلزم وقوع الحج له وهو ممتنع كذا في شرح العباب أي والاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو ممتنع (قوله قلت القديم هنا أظهر الخ) في شرح الارشاد ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر ارشهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر اه وفيه امر ان الاول انه ينبغي ان لا يجوز اخراج مدو بعض مد للفقير فينبغي اذا اراد احدثم اخراج ما لزمه وفيه كسر ان يضم الى كسره كسر آخر منهم ليجزى. الاخراج والثاني انه لو صام احدثم وجبر الكسر فينبغي ان يسقط عن رقيقه مقابل كسره فتأمل (قوله فتعين حل الصيام) التمين ممنوع ولو قال بعض الورثة انا صوم واخذت الأجرة جاز شرح مر ولو قال بعض الورثة نطعمهم وبعضهم نصوم اجيب الاولون كما رجحه الزركشي وابن العماد لان اجزاء الاطعام يجمع عليه ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر ارشهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب بومالم يجز تبعض واجبه بل لا تنصور صوما واطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة وقد يقال بل كفارة واحدة لا بمنزلة ثلثها ولو اذنوا لمن بكفرويرجع عليهم فان فدى رجع او صام تاتي فيه الوجهان قوله لانه بمنزلة كفارة واحدة الخ يؤخذ منه ان نحو كفارة الظهار لا يجوز تبعضها بصوم بعض واطعام بعض لانها كفارة واحدة فيمالو كفر المخولف عليه بالصوم وقتلناه الرجوع على الخائف فقيل

الورثة من الصوم ولو كان الواجب يوم لم يجز تبعض واجبه صوما وطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة ولو قال بعضهم نصوم وبعضهم نطعم اوجب من دعا الى الاطعام ايعاب زاد الاول ولو اذنوا بعضهم ان يكفر ويرجع عليهم فان اطعمهم رجع على كل بحصته وان صام فقيه نظر والذي يتجه انه لا رجوع له بشيء اه وزاد الثاني في مسألة تقسيم الامداد من خصه شيء له اخرجه والصوم عنه اه قال عش قوله مر لم يجز تبعض الخ اى فالطريق ان يتفقوا على صوم واحد او يخرجوا واطعموا فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ مدم تركته واخرجه وقوله مر اوجب من دعا الخ أى بالنسبة لقدر حصته فقط اه عش (قوله وهو يبطل الخ) اى فان عدم استقصائه عن ارثها وعدمه يدل على العموم نهاية (قوله اجزأت الخ) وسواء في جواز فعل الصوم كذلك اكان قد وجب فيه التتابع ام لا لان التتابع لما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب ولا انه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقط بموته نهاية وامدادوا يعاب (قوله كما يجتمع في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله واستاجر) اى الولي (قوله في سنة واحدة) اى فخرجوا عنه في سنة واحدة يعاب قول المتن (ولو صام اجنبي باذن الولي) ولا يشترط في الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان القن من اهل الفرض بخلاف الصبي نهاية وشرح الارشاد عبارة لا يعاب اى الغريب ان تاهل بان يكون بالغاً عاقلاً وان كان قنانياً يظهر اه وعبارة عش قول المصنف ولو صام اجنبي خرج به ما لو اذن الاجنبي للمأذون له لا جنبي اخر فلا يعتد باذنه وقوله باذن الولي اى السابق الذى يصوم على القديم واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وان بعد ولم يكن وارثاً اه وعبارة سم قول المصنف باذن الولي شامل لغير الوارث اه (قوله باذن الميت) وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم احدهما على الاخر نهاية و يعاب اى لان القريب قائم مقام الميت فكانه اذن لها وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتباً ووقع الاول عنه والثاني نفلاً للصائم ولو وقع معاً احتمل ان يقع وقع واحد منهما عن الميت لا بعينه والآخر عن الصائم عش (قوله ولو بأجرة) وهى عند استئجار الوارث من راس المال نهاية قال عش ومحل ذلك حيث كان حائراً او غيره واستاجر باذن الورثة ولا كان مازدا على ما يخصه تبرعاً منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة اه عبارة سم قال في شرح الارشاد عن الزركشى ان الوارث مخير بين اخراج الفدية والصوم والاستئجار والولي غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط اه قول المتن (مستقلاً) اى بلا اذن سم (قوله ولو امتنع الولي الخ) اى ولم يصم ولم يطعم سم (قوله او لم يتاهل الخ) اى

وهو يبطل احتمال أن يراد به ولي المال أو ولي العصوبة ولو كان عليه ثلاثون يوماً أو أكثر فصامها أقاربه أى أو مأذونوا الميت أو قريبه في يوم واحد أجزاء كما بحثه في المجموع وقاسه غيره على ما لو كان عليه حج اسلام وحج نذر وحج قضاء فاستاجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة واحدة (ولو صام اجنبي) على هذا (باذن) الميت بان يكون أو صامه أو باذن (الولي) ولو سفيها فيما يظهر لانه أهل للعبادة (صح) ولو بأجرة كالحج (لا) ان صام عنه (مستقلاً) فلا يجزى (في الأصح) لانه لم يرد وفارق الحج بأن للمال فيه دخلاً فأشبهه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الاذن أو لم يتاهل لنحو صبا لم يأذن الحاكم

يرجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقيل لا شرح الارشاد (قوله اجزأت) قال في شرح الارشاد قيل ومحل الجواز في صوم لم يجب فيه التتابع يريد بان التتابع في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب هو التزامه لزيادة على اصل الصوم فسقط بموته اه فليتامل قال في شرح الارشاد عن الزركشى ان الوارث مخير بين اخراج الفدية والصوم والاستئجار والولي غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط اه وفي شرح العباب وظاهر قول المصنف ولقريبه الخ انه لا يلزم للولي صيام وهو ما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه ومحل ان كان غير وارث او حيث لا تركه فان كان وارثاً وثم تركه لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه وماذونه بأجرة او غيرها اه وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر شرح مر (قوله فاستاجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة) بقى ما لوجب التفريق كصوم التمتع فهل يجب التفريق على الولي او يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولي) شامل لغير الوارث (قوله ولو بأجرة) قال في شرح العباب فتدفع من التركة نعم ان زادت على الفدية اعتبر رضا الورثة اى في الزائد لعدم تعيين الصوم اه (قوله مستقلاً) اى بلا اذن (قوله ولو امتنع الولي) اى ولم يصم ولم يطعم (قوله او لم يتاهل) اى لا اذن لنحو صبا الخ في شرحه للارشاد الذى يظهر انه يشترط في الاذن والمأذون الباوع لا الحرية لان القن من اهل فرض المصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما باتى من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وإنما اشترط حرته لان القن ليس

على الأوجه بل إن كانت تركة تعين الاطعام والإلام يجب شئ (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف (٤٣٩) لم يفعل عنه ولا فدية) تجزى عنه

لعدم ورود ذلك (وفي الاعتكاف قول) أنه يفعل عنه كالصوم (والله اعلم) وفي الصلاة أيضا قول أنها تفعل عنه أو صيها أم لا حكاه العبادي عن الشافعي وغيره عن اسحق وعطاء خليفه لكنه معلول بل نقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي أي أن خلف تركه أن يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مدا واختار جمع من محققي المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقرّر يعلم أن نقل جمع شافعية وغيرهم الإجماع على المنع المراد به إجماع الأكثر وقد تفعل هي والاعتكاف عن ميت كركعتي الطواف فأنها تفعل عنه تبعاً للحج وكما لو نذر أن يعتكف صائماً فات فيعتكف الولي أو مأذونه عنه صائماً (والأظهر وجوب المد) ولا قضاء عن كل يوم من رمضان ونذر أو قضاء أو كفارة (على من افطر للكبر) أو المرض الذي لا يرجى برؤه بان يلحقه بالصوم مشقة شديدة لا تطاق عادة لأن ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف لهم وفارق المريض المرجو البرء والمسافر بأنهما يتوقعان زوال عذرهما

أولم يكن قريب مغني وإيعاب (قوله على الأوجه) وفاقاً للأصني والمغني وخلافاً للنهية عبارة ولو قام بالقرب ما يمنع الاذن كصبا وجنوا وامتنع الأهل من الاذن والصوم أولم يكن قريب إذن الحاكم فيما يظهر خلافاً لمن استوجه عدمه اه قال ع ش قوله مر إذن الحاكم أي وجوباً لأن فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايته والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت اه وعبارة سم قوله على الأوجه كذا في شرح الروض وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة مر اه (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستئجار وقد يقال يتجه جوازهم (قوله لعدم ورود ذلك) وهل يسزأ ما لا فيه نظر والأقرب الأول خروجاً من خلاف من أوجه في الصلاة الآتي عن حج قريب ع ش عبارة شيخنا وقيل يصلي عنه وقيل يفدي عنه لكل صلاة مدو عن اعتكاف كل يوم وليلة مدو لا بأس بتقليد ذلك فان قلنا الحنفية في إسقاط الصلاة المشهور كان حسناً اه (قوله وفي الصلاة) إلى قوله وقد تفعل أقره ع ش (قوله أنها تفعل) أجاز للولي ولغيره بأذنه أن يفعلها عن الميت (قوله حكاه العبادي عن الشافعي الخ) واختاره ابن دقيق العيد والسبكي ومال إلى ترجيح ابن أبي عصرون وغيره ونقل الأذرع عن شرح التنبية للجب الطبري أنه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل عنه وأجبة كانت أو متطوعة اه وكتب الحنفية ناصة على أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوماً أو صدقة وفي شرح المختار لمؤلفه منهم مذهب أهل السنة والجماعة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته لغيره ويصله وعليه فلا يبعد أن الصلاة وغيره ما عنه وصح في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه أمر من مات أمها وعليها صلاة أن تصلي عنها والظاهر أنه لا يقول إلا توقيفاً لإيعاب (قوله أن يصلي الخ) يظهر أن المراد بنفسه أو مأذونه باجراً ومترعاً وأن المراد بالولي هنا مطلق القريب نظير ما مر في الصوم فلا يراد جمع (قوله ووجه الخ) عطف على قوله قول الخ أي وجه قائل بأنه يجوز للولي أن يطعم الخ وقياس ما مر في الصوم عن شيخنا وغيره أن اللاجني ولو من غير إذن الولي الاطعام من ماله عن الميت (قوله الأول) أي أن الصلاة تفعل عنه ع ش وكردي (قوله وفعل به السبكي الخ) عبارة في الإيعاب قال ابن أبي عصرون ليس في الحديث ولا القياس ما يمنع وصول ثواب الصلاة للميت وروى فيها أخبار غير مشهورة واستظهر السبكي ما قاله لحديث مرسل من بر الوالد أن تصلي لها مع صلاتك قيل تدعو لها ولا مانع من حمله على ظاهره قال ومات لي قريب عليه خمس صلوات ففعلتها عنه قياساً على الصوم اه (قوله غن بعض أقاربه) عبارة شيخنا في أمه اه (قوله وقد تفعل) عبارة غير ه ويستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت على المعتمد ركعتا الطواف الخ (قوله وقد تفعل) إلى قوله واعترضه في النهاية والمغني إلا قوله لا تطاق عادة (قوله كركعتي الطواف الخ) أي من الحاج عن غيره ومن الولي المحرم عن غير يميز لإيعاب (قوله فيعتكف الولي أو مأذونه صائماً) أي وإن كانت النية لا تجزى في الاعتكاف أي المنفرد شيخنا (قوله أو نذر) أي نذره حال قدرته إذ لا يصح نذره حال عجزه المذكور نهاية ومغني (قوله لا يرجى برؤه) أي يقول أهل الخبرة شيخنا (قوله مشقة شديدة) لم يبين ضابط المشقة هنا المبيحة للفدية وقياس ما مر في المرض التي يخشى منها محذور تيمم ع ش عبارة شيخنا أي بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند الزيادة أو تبيح التيمم عند الرمي اه وكلام الشارح هنا موافق لما نقله عن الزياي وفيما يأتي في الحامل والمرضع موافق لما نقله عن الرمي ولعله هو الظاهر فينبغي أن يحمل ما هنا على ما يأتي (قوله لأن ذلك) أي وجوب المد أو إخراج بلا قضاء (قوله ولا يخالف لهم) أي فكان إجماعاً سكتاً (قوله فهو كمرجو البرء) أي فيلزمه إيقاعه فيما يطبقه فيه نهاية (قوله فلا فدية الخ) أي كالتكليف من سقطت عنه الجمعة ففعلها حيث أجزأته غن وأوجه فلا يراد عليه قول الأصموي

من أهل حجة الإسلام فهو كالصبي بخلافه هنا اه (قوله على الأوجه) كذا في شرح الروض بعد أن نقل قول الأذرع قبل يأذن الحاكم فيه نظر اه وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة مر (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستئجار وقد يقال يتجه جوازه

أما من يقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو كمرجو البرء وخارج بأفطر ماله لتكلف وصام فلا فدية كافي الكفاية عن البندنجي

قياس الخ نهاية (قوله بأن قياس الخ) أى قضيته (قوله وهو أنه) أى فى نحو الشيخ الهرم (قوله ابتداء) أى لا بد لا
عن الصوم نهاية ومغنى (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفى للاكتفاء بالصوم أنه
الاصل وإنما سقط للعذر وماسقط للعذر يجوز الرجوع اليه فليتام بل قد عده اجزاء واجب الكاملين عن
غيرهم كفى الجمعة حيث اجزأت من لم تجب عليه من نحو الاثنى والرقيق سم وتقدم جوابه الثانى عن النهاية
(قوله فحينئذ) أى حين إرادته الصوم (قوله يكون هو المخاطب الخ) أى ابتداء فيما يظهر حتى لا يرد عليه أن
مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الاطعام بمجرد هذه الإرادة بصرى (قوله فتستقر فى ذمته) اعتمده الامنى
والمغنى والنهية وكذا شيخنا ثم قال وهذا فى الحر وأما الرقيق فلا فدية عليه إذا افطر لكبر أو مرض ومات رقيقا
ويجوز لسيدته أن يفدى عنه ولقريبه أن يفدى أو يصوم عنه وليس لسيدته أن يصوم عنه إلا باذن لأنه
اجنبى اه وقوله وليس لسيدته الخ تقدم عن سم والبجبرى ما يخالفه (قوله لكنه صحح فى المجموع سقوطها)
أى فلا تجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا فى الحر وكذا فى الرقيق بالاولى وإن اعتق وأيسر بعد وقت
الوجوب ومات قرر هنا فى الرقيق يحتمل جريانه فى مسئلة الحامل والمرضع الآتية فلا تجب عليه الفدية وإن
عتق بعد وأيسر لأنه ليس من اهل وجوب المال وقت الوجوب خلافا لما فى العباب تبعاً للقول سم
(قوله يتأفیه) أى ما صححه فى المجموع (قوله ولا لزمت الفدية الخ) قد يجاب بأنه فطره بشرط العجز
و (قوله إنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لزمت
الفدية من تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كالأخفى سم (قوله ولو قدر) الى قول المتن
والاصح فى النهاية إلا قوله لأنه وقع تبعاً وقوله وإن لم تتعين الى المتن وقوله وفى نسخ الى والفدية وقوله وأيضاً
أما المرصعة وكذا فى المغنى إلا قوله وليس الى المتن وقوله لأنه وقع الى المتن وقوله وكذا إن كانت الى المتن
(قوله ولو قدر الخ) ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شئ للتأخير وليس له ولا للحامل أو
المرضع الاثنتين تعجيل فدية يومين فاكثر ولهم تعجيل فدية يوم فيه أو فى ليلته نهاية قال ع ش قوله مر
وليس له ولا للحامل الخ وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما يجمله هل له أن يستردهام لافيه نظراً والا قرب الاول وإن لم
يعلم الآخذ بكونها معجلة أخذاً مما مر فيها أو أخر غير الجنس فانه يسترده منه مطلقاً فساد القبض وتقدم أن
مثل ذلك كل ما لم يقع الموقوع وكان قبضه فامداً وكذا لو عجل ليلاً المفطر للكبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام
صديحة ليلة التعجيل فيبتين عدم وقوع ما عجله الموقوع ويسترده على ما مر اه ع ش وظاهره وأن علم الآخذ
بكونها معجلة (قوله ولو قدر بعد) أى لو قدر من ذكر بعد الفطر مغنى ونهية (قوله لم يلزمه قضاء الخ) أى
وإن كانت الفدية باقية فى ذمته غ ش عبارة شيخنا سواء كانت القدرة بعد إخراج الفدية أو قبله اه (قوله
وفارق نظيره الآتى الخ) هذا الفرق لا يتأتى فيمن أراد الصوم لما أفاده مع أن ظاهر كلامهم عموم عدم لزوم
القضاء بصرى (قوله بأنه هنا مخاطب بالفدية الخ) وقد يقال لم كان الخطاب ابتداء هنا بالفدية دون الصوم

(قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفى للاكتفاء بالصوم أنه الاصل وإنما سقط
للعذر وماسقط للعذر يجوز الرجوع اليه فليتام بل قد عده اجزاء واجب الكاملين عن غيرهم كما فى
الجمعة حيث اجزأت من يجب عليه من نحو الاثنى والرقيق (قوله فتستقر فى ذمته) اعتمده مر (قوله
لكنه صحح فى المجموع وسقوطها عنه) فلا تجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا فى الحر وكذا فى الرقيق
بالاولى وإن عتق وأيسر بعد وقت الوجوب لا يقال العبرة بوقت الاداء لان اعتبار وقت الاداء إنما هو فى
المؤدى بعد ثبوت الوجوب فى وقته ولم يثبت هنا كذلك وماتقرر هنا فى الرقيق يحتمل جريانه فى مسئلة
الحامل والمرضع الآتية فلا تجب عليه الفدية وإن عتق بعد وأيسر لأنه ليس من اهل وجوب المال
وقت الوجوب خلافاً لما فى العباب تبعاً للقول (قوله ولا لزمت الفدية الخ) قد يجاب بأن فطره بشرط
العجز (قوله إنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان
ذلك لزمت الفدية من تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كالأخفى فان قلت المراد أن

واعترضه الاسنوى بأن
قياس ما صححوه وهو أنه
مخاطب بالفدية ابتداء عدم
الاكتفاء بالصوم وقد
يجاب بأن محل مخاطبته
بها ابتداء ما لم يرد الصوم
فحينئذ يكون هو المخاطب
به وقضية كلام المتن وغيره
وجوبها ولو على فقير
فتستقر فى ذمته ولكنه صحح
فى المجموع سقوطها عنه
كالفطرة لأنه عاجز حال
التكليف بها وليست فى
مقابلة جنائية ونحوها فان
قلت يتأفیه قولهم حق الله
المالى إذا عجز عنه العبد
وقت الوجوب ثبت فى ذمته
وإن لم يكن على جهة البدل
إذا كان بسبب منه وهو هنا
كذلك إذ سببه فطره قلت
كون السبب فطره ممنوع
واللزمت الفدية للقادر
فعلنا أن السبب إنما هو
عجزه المقتضى لفطره وهو
ليس من فعله فالتضح ما فى
المجموع فتأمل ولو قدر
بعد على الصوم لم يلزمه
قضاء كما قاله الا كثرون
وفارق نظيره الآتى فى
المعصوب بأنه هنا مخاطب
بالفدية ابتداء فاجزأت عنه

وفي المعصوب بالحج دون الانابة (قوله) وثم المعصوب مخاطب بالحج) أي ابتداءً من شدي قال ع ش ويقع الحج الاول للثائب ويسترده منه ما دفعه اليه من الاجرة اه قول المتن (واما الحامل الخ) أي ولو كان الحمل من زنا أو بغير آدمي ولا فرق في الرضيع بين ان يكون آدمياً أو حيواناً محترماً ثم رايته في الزيادة ع ش قول المتن (المرضع) ينبغي ولو لحيو أن محترم غير آدمي سم عبارة المغني واما الحامل والمرضع فيجوز لهما الافطار إذا خافتا على أنفسهما أو على الولد وسواء كان الولد والمرضة أم لا وسواء كانت مستأجرة أم لا ويجب الافطار إن خافت هلاك الولد وكذا يجب على المستأجرة كما صححه في الروضة لتمام العقد وإن لم تخف هلاك الولد واما القضاء فان افطر تاخوفاً الخ اه قول المتن (على نفسها) الاولى انفسها (قوله غير المتخيرة الخ) سيدكر محترز ذلك (قوله) ان يحصل لهما من الصوم الخ) وينبغي في اعتماد الخوف المذكور انه لا بد من اخبار طبيب مسلم عدل ولورواية أخذنا ما قيل في التيمم ع ش (قوله) لانه وقع تبعاً) أشار به إلى رد ما يقال أنه ارتفع به شخصان فكان حقه لزوم الفدية ووجه الرد ان الخوف هنا تابع لخوفها على نفسها ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والفطر في الانقاذ الاتي لم يجب عيناً بل لكونه وسيلة إلى الانقاذ الواجب فالخوف على النفس ليس أصلياً فوجب الفدية لما في ذلك من الارتفاق بصري وعبارة المغني فان قيل إذا خافتا على أنفسهما مع ولدهما فهو فطر ارتفع به شخصان فكان ينبغي الفدية قياساً على ماسياتي اجب بان الاية وردت في عدم الفدية فيما إذا افطر تاخوفاً على أنفسهما فلا فرق بين ان يكون الخوف مع غيرهما أو لا وهي قوله تعالى ومن كان مريضاً إلى آخرها اه (قوله) وهو الخوف الخ) كونه مانعاً محل تأمل وليس في قوله ألا ترى الخ ما يدل لذلك فتأمل بصري (قوله بغير ذلك) يعني بدون الخوف على الولد (قوله) او خافتا على الولد) أي ولو حرياً على الوجه لا نه محترم خلافاً لما يقتضيه كلام الزركشي إيعاب (قوله) ولو حرياً) أي بان استؤجرت امرأة مسلمة لا رضاع ولد حري في مثلاً ع ش (قوله) ولو من تبرعت الخ) الاولى اسقاط لفظه من (قوله) وإن لم تتعين الخ) خلافاً للمغني والاسنى عبارة الاول وظاهر كما قال شيخنا ان محل ما ذكر اى جواز الفطر مع القضاء والفدية في المستأجرة والمنطوعة إذا لم يوجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع اه وعبارة النهاية وما بحثه الشيخ من ان محل ما ذكر في المستأجرة والمنطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة الخ محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الافطار قبل الاجارة والا فلا اجارة بالارضاع لا تكون الا اجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه وقره سم قال الرشدي قوله لم يحتمل على ما إذا غلب على ظنها أي وحينئذ فلا تصح الاجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعاً وخرج بذلك ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فنصح الاجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها وهو موضوع كلام الاصحاب

السبب هو العجز مع الفطر بالفعل أي هذا المجموع وهو ليس من فعله لان المجموع الذي هو جزؤه ليس من فعله قلت قول المتن والمرضع ينبغي ولو لحيو أن محترم غير آدمي (قوله) وان لم تتعين الخ) ما بحثه الشيخ في شرح الروض مع ان محل ما ذكر اى من الفطر مع القضاء والقوية في المستأجرة والمنطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الافطار قبل الاجارة والا فلا اجارة بالارضاع لا تكون الا اجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها شرح م (وان لم تتعين) بان تعددت المراضع ثم كما صرح به في المجموع وعبارة في شرح العباب مانصه وبحث ان محله في المستأجرة والمتبرعة إن لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع أي وتبرعت كل منهما به لكن برده قول المجموع لو كان هناك نسوة مراضع فلو واحدة منهن ارضاعه تقر باو الفطر للخوف عليه وان لم تتعين عليها اه فتأمل تصويره بذلك بما إذا كان ثم مراضع وقوله وان لم تتعين تجده صريحاً في رد ذلك البحث اه وأقول ضراحته في ذلك بمنوعة قطعاً لان كلام من ذلك التصوير وذلك القول صادق مع وجود مفطرة أو من لا يضرها الارضاع ومع عدمها كما هو ظاهر فيمكن تخصيصه بالثاني فإين الصراحة مع ذلك فتأمل (قوله) في

و ثم المعصوب مخاطب بالحج وإنما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها (وأما الحامل والمرضع) غير المتخيرة وليس تافي سفر ولا مرض (فان أفطرتا خوفاً على نفسيهما) أن يحصل لهما من الصوم مبيح تيمم (وجب القضاء بلا فدية) كالمرضى المرجو البرء وان انضم لذلك الخوف على الولد لانه وقع تبعاً لانه إذا اجتمع المانع وهو الخوف على النفس ألا ترى أن من فطر خوف الهلاك غلب نفسه بغير ذلك ينتفي عنه المد والمقتضى وهو الخوف على الولد غلب المانع (أو) خافتا (على الولد) وحده أن تجهض أو يقل اللبن فيتضرر بمبيح تيمم ولو من تبرعت بارضاعه أو استؤجرت له وان لم تتعين بأن تعددت المراضع كما صرح به في المجموع

(لزمتهما الفدية في الاظهر)
 لقول ابن عباس رضى الله
 عنه في قوله تعالى وعلى
 الذين يطيقونه فدية
 منسوخة إلا في حقهما وفي
 نسخ لزمهما القضاء وكذا
 الفدية في الاظهر قال
 الاذرى وأحسبه من
 اصلاح ابن جعوان والفدية
 هنا على الاجيرة وفارقت
 كون دم التمتع على المستأجر
 بأن فعل تلك من تنمة
 إيصال المنفعة الواجب
 عليها وفعل هذا من تمام
 الحج الواجب على
 المستأجر وأيضا فالعبادة
 هنا وقعت لها وثم وقعت
 له أما المرصعة المتحيرة فلا
 فدية عليها للشك وكذا إن
 كانتا في سفر أو مرض
 وترخصة الاجله أو أطلقنا

وهو حاصل قوله مر وإلا فالاجارة الخ اه قول المتن (لزمتهما الفدية) أى من مالهما مع القضاء معنى زاد
 النهاية والفطر فيما ذكر جائز بل واجب إن خيف نحو هلاك الولد ولا تتعدد الفدية بتعدد الاولاد لا لأنها بدل
 عن الصوم بخلاف الحقيقة لأنها فداء عن كل واحد اه قول المتن (لزمتهما الفدية الخ) أى مع القضاء ولا
 تتعدد الفدية بتعدد الاولاد ناشى وروض والظاهر اختصاص ذلك أى لزوم الفدية بمرضان كما يدل عليه
 تعبير العباب بقوله الثانية أى من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان سم (قوله أنها منسوخة الخ) أى والناسخ
 له قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخه قول أكثر العلماء معنى (قوله وفارقت كون دم
 التمتع الخ) يتأمل هذا الكلام فان الارضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج اه سم بحذف (قوله بان فعل
 تلك) أى وهو فطرها كما عبر به في شرح الروض أى والنهاية والمعنى اه سم (قوله الواجب الخ) يخرج
 المتطوعة بخلاف قوله الآتى وأيضا الخ سم (قوله وفعل هذا) أى الدم أسنى ومعنى (قوله وأيضا فالعبادة
 الخ) لعل المراد بالعبادة هنا الفطر وفى إطلاق أنها عبادة وأنه لها مع أن نفعه للطفل أيضا بل هو المقصود
 بنفعه نظر ثم رايت ما يأتى قريبا بما حاصله تصويب إطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقا اه سم
 بحذف (قوله اما المرصعة الخ) وكذا الحاملة المتحيرة بناء على أن الحامل تحيض نهاية ومعنى وشرح بأفضل
 (قوله للشك) أى فى أنها حائض أو لا معنى (قوله فلا فدية عليها الخ) هذا ظاهر فيما إذا فطرت ستة عشر
 يوما فأقل فان أفطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنها أكثر ما يحتمل فساده بالحيض حتى لو
 أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما نهاية ومعنى (قوله لاجله) أى السفر أو المرض
 نهاية (قوله وترخصتا) أى وإن خيف على الولد سم (قوله أو أطلقنا) أى قصد الترخيص لكن لم يقصده
 لاجل السفر أو المرض أو لاجل الرضيع أو الحمل ويبقى إذا لم يقصد الترخيص مطلقا سم وقوله ويبقى ما إذا
 لم يقصد الخ والظاهر أنها حينئذ مفطرة بلا عذر فتدخل فى قول المصنف الآتى لا المتعدى بفطر رمضان بغير
 جماع عبارة شرح بأفضل ولو أفطرت المريضة أو المسافرة بنية الترخيص أى لاجل السفر أو المرض لم

المتن لزمتهما الفدية فى الاظهر) أى مع القضاء قال الناشى ولا تتعدد الفدية بتعدد الاولاد الرضعا فى
 الاصح اه وعبارة الروض ولا تتعدد بتعدد الاولاد اه قال فى العباب وتبقى فى ذمة المعسرة والريقة الى
 اليسار اه (قوله لزمتهما الفدية) الظاهر اختصاص هذا بمرضان كما يدل عليه تعبير العباب بقوله الثانية أى
 من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان (قوله وفارقت كون دم التمتع على المستأجر الخ) يتأمل هذا الكلام
 فان الارضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج فان أريد وجوب إيصال المنفعة عليها الذى هو الارضاع وجوبه
 بمقتضى الاجارة فالآتيان بأعمال الحج كذلك فانه واجب على الاجير بمقتضى الاجارة وإن أريد وجوب
 ذلك بمقتضى التكليف فكان أن أعمال الحج واجبة على المستأجر فايصال اللبن واجب على والى الصبي المكلف به
 وإن لم يباشره بنفسه على أن الحكم جار مع إمكان مباشرته بنفسه بان يكون الولي وصيا من أم وإن علت لها
 لبن فامعنى الفرق (قوله بأن فعل تلك) أى وهو فطرها كما عبر به فى شرح الروض (قوله الواجب عليها)
 يخرج المتطوعة بخلاف وأيضا الآتى أى بخلاف قول الشارح بعد وأيضا فالعبادة هنا الخ (قوله وأيضا
 فالعبادة هنا) يحتمل أن المراد بالعبادة هنا الصوم وإن المراد بوقوعها وقوعها ولو بقضاءها ويكون حاصل
 الفرق أن الفدية هنا لجبر الصوم حيث فأتت فضيلة وقته والصوم واقع لها والفدية فى الحج لجبره وهو واقع
 للمستأجر ويحتمل أن المراد بها الفطر وفى إطلاق أنها عبادة وأنه لها مع أن نفعه للطفل أيضا بل هو المقصود
 بنفعه نظر ثم رايت ما يأتى قريبا بما حاصله تصويب إطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقا (قوله اما
 المرصعة المتحيرة فلا فدية عليها) ثم محل ما ذكر فى المتحيرة إذا فطرت ستة عشر يوما فأقل فان أفطرت أزيد
 من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنه أكثر ما يحتمل قضاؤه بالحيض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء
 فدية أربعة عشر يوما نهاية عليه الجلال اليلقىنى شرح مر (قوله وكذا إن كانتا فى سفر الخ) هذا التفصيل فى
 الفوت (قوله وترخصتا الخ) أى وإن خيف على الولد (قوله أو أطلقنا) أى قصد الترخيص لكن لم يقصده

بمخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل (والأصح أنه يلحق بالمرضع) فيما ذكر فيها من التفصيل (من) أفاد قوله يلحق أن المنتقذة المنتحرة أو المسافرة أو المريضة فهن هنا مرامئهم (أفطر لا نقاذ) آدمى محترم حر أو قن له أو لغيره (مشرف على هلاك) بفرق أو غيره ولم يتمكن من تخليصه إلا بالافطار بجامع أن في كل افطارا بسبب الغير (تنبيه) ما ذكرته من (٤٤٣) أن الادعى بأقسامه المذكورة

يجرى فيه تفصيل الموضع هو ما يصرح به إطلاق القفال في الأدبي المحترم ، وجوب الفدية لأنه يرفع بالفطر لاجله شخصان وإطلاق القاضي وجوبها في كل فطرة مأذون فيه لاجل الغير والانوار وجوبها في الحيوان والمجموع وجوبها في المشرف على الهلاك ولا يتنافى هذه الاطلاقات ما أفاده المتن ان هذا يجري فيه التفصيل السابق فيما ألحق به لأن مراد المطلقين الوجوب هنا الوجوب في بعض أحوال الملاحق به كما هو واضح من نص المتن على جريان ذلك التفصيل هنا وخارج بالآدمي بأقسامه الحيوان المحترم والمال المحترم الذي لا روح فيه والذي أفاده قول القفال لو أفطر لتخليص ماله لم تلزمه فدية لأنه لم يرتفق به إلا شخص واحد ان كلامهما ان كان له فلا فدية أو لغيره فالفدية وكلام القاضي يفهم هذا ايضا وهو متجه في الجماد لأنه لما لم يتصور فيه نفسه اتفاق تأتي الفرق فيه بين ما لم ينفذ فلا فدية لما ذكره وما لغيره

يلزمها فدية وكذا إن لم تقصد ذلك ولا الخوف على الولد أو قصدت ألا تمريناه وهي شاملة لما إذا لم تقصدا
ترخصا أصلا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمغنى (قوله فيما ذكر فيها الخ)
هذا محل تأمل عبارة النهاية والمغنى أى فى إيجاب الفدية مع القضاء اه وهي الظاهرة (قوله من التفصيل) أى
يفصل بين أن يفطر خوفا على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده سم (قوله إفاذه الخ) حق
المرج أن يؤخره ويذكره قبيل التنبيه (قوله قوله لمحق) أى الخ (قوله أن المنقذة الخ) إلى التنبية فى النهاية
(قوله ادمى) إلى التنبية فى المغنى (قوله ادمى محترم) وكذا حيوان آخر محترم بخلاف المال لنفسه أو لغيره
نهاية ومغنى ويأتى فى الشرح ما يوافقهما فى الأولين دون الأخير قول المتن (مشرف على هلاك) أى أو على
اتلاف عضو أو منفعة شرح بافضل زاد النهاية ومحلّه فى منقذ لا يباح له الفطر ولو لا الانقضاء من يباح له الفطر
لعذر كسفر أو غيره فافطر فيه للانقضاء ولو بلانية الترخص قال الأذرى فالظاهر أنه لا فدية ويتجه تقييده بما
مرانقافى الحامل والمرضع نهاية قال الرشيدى قوله لم يفطر فيه للانقضاء ليس فى كلام الأذرى فيجب حذفه
لذلك وليتأق قوله بعد ويتجه تقييده بما مر اه وقال ع ش قوله بما مر انفا أى بان افطر لنحو السفر لا
للانقضاء عليه فقوله أو لا للانقضاء معناه عنده اه (قوله لنحو السفر) أى أو اطلق (قوله ولم يمكن تخليصه
الخ) ينبغى وإن أمكن غيره تخليصه بلا فطر سم (قوله المذكورة) أى فى قوله ادمى محترم الخ (قوله لانه
يرتقى بالفطر لاجله شخصان) وهو حصول الفطر للفطر والخلاص لغيره معنى عبارة القليوبى على المحلى
وهما الغريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الغريق كما فى الموضع اه (قوله واطلاق القاضى)
عطف على قوله لإطلاق القفال و(قوله والأنوار الخ) عطف على قول القاضى وجوبها الخ فهو من قبيل ما كل
سودا تمره ولا يضاء شحمة وكذلك قوله والمجموع وجوبها الخ (قوله هذه الاطلاقات) أى الأربعة (قوله
ان هذا الخ) بيان لما أفاده المتن والمشار اليه من افطر للانقضاء (قوله فيما الحق به) أى فى الموضع الذى الحق به
من افطر للانقضاء فهو الحق به صلة جارية على غير من هى له فكان الأولى الأبراز (قوله لان الخ) متعلق بعدم
المنافاة وعلة (قوله فى بعض احوال الخ) وهو أن يكون الافطار لانقضاء المشرف المحترم وحده (قوله
الذى الخ) مبتدأ خبره قوله ان كلا الخ كرى (قوله لو افطر الخ) بدل من قول القفال (قوله ان كلا منهما)
أى من الحيوان والمال الجماد المحترم من (قوله وكلام القاضى) أى المتقدم انفا (قوله وهو متجه الخ) والذى
اعتمده الاسنى والنهاية والمغنى لزوم الفدية فى الحيوان المحترم مطلقا دميأ أو لا له أو لغيره وعدم لزومها فى
غيره مطلقا له أو لغيره (قوله نفسه) تأكيد للضمير المحرور (قوله لما ذكره) أى من أنه لم يرتق به الاشخص
واحد الخ (قوله واما الحيوان الخ) وفاقا للاسنى والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله فى الأول) أى إذا كان
الحيوان للمنفذ (قوله فى الثانى) أى إذا كان لغيره (قوله ومالك المنقذ) بفتح القاف (قوله بعبد المدرك)

لاجل السفر والمرض ولاجل الرضيع والحمل ويبقى إذا لم يقصد آخره مطلقا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل) وافق على ذلك مر (قوله في المتن من افطر لا نقاد الخ) أي فيفصل بين أن يفطر خوفا على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده (قوله آدمي) وكذا حيوان آخر يحترم رمي (قوله آدمي محترم) أي بخلاف المال لنفسه أو لغيره وإن ارتفق به شخصان مر وقد يقال المراد بالشخصين المنقذ والمنقذ (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر) ينبغي وإن أمكن غيره تخليصه بلا فطر (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بجامع الخ) ومحلّه في منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقضاء ما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فافطر فيه لا نقادولو بلانية الترخّص قال الأذري فالظاهر أنه لا فدية شرح مر يتأمل هذا مع ما تقدم من التفصيل في الحامل والمرضع إذا كانت في سفر أو مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل وظاهره

ففيه القديبة لأنه ارتفق به شخصان المالك والمنقذ وأما الحيوان فالذي يتجه فيه أنه لا فرق بين ماله وأغيره لأنه في الأول ارتفق به اثنان المنقذ والمنقذ وفي الثاني ارتفق به ثلاثة هما مالك المنقذ وأما اطلاق المجموع لزوم القديبة مع تعبيره بالمشرف الأعم من الحيوان والجماديه أو لغيره فهو وإن وافق اطلاق المتن بعيد المدرك وكان شيخنا في شرح المنهج وأى بعد هذا المدرك فخص الوجوب بالآدمي وقد علمت

ان صريح كلام القاضي ومفهوم كلام القفال ينافي في الشيوخ في تعميمه بطريق المفهوم انه لا فدية في غير الآدمي من حيوان وجادله او لغيره وبما ينافي غايته ايضا إطلاق الانوار وجوبها (٤٤٤) في الحيوان وعدم وجوبها في غيره وإطلاقه الاول موافق لما رجحته وكذا الثاني إلا في مال

الغير والاوجه ماذكرته فيه كما تقرروا كان اختلاف هذه العبارات هو سبب اختلاف نسخ شرح الروض وقد غلبت المعتمد بما قررته فاستفده وأخذ بعضهم من ذلك ان لمن معه نقد خشى عليه ان يبتلعه وان له لو ابتلعه ليلا نخرج منه أى من فيه نهارا لم يفطر ولا يلحق إدخاله المؤدى إلى خروجه بالاستقاء والفطر المتوقف عليه التخليص للحيوان المحترم واجب كما اطلقوه وتقييد بعضهم له بما إذا تعين عليه بزره ما تقرر في المراجعة الغير المتعينة ورده السبكي بأنه يؤدي إلى التواكل (لا المتعدى بفطر رمضان بغير جماع) فانه لا يلحق بالمرضع في وجوب الفدية في الاصح لانهم لم يرد مع أن الفدية لحكمة استأثر الله تعالى بها ومن ثم لم تجب في الردة في رمضان مع أنها أخش عن الوطء نعم يعزر تعزيزا شديدا لا نقا بعظيم جزمه وتهوره فان قلت لم جبر تعدد ترك البعض بسجود السهو كما مروا القتل العمد بالكفارة مع أن ذلك لم يرد أيضا قلت أما الاول فلان المجبور به من جنس المتروك والصلاة قد عهد

والمعتمد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك أى الفدية في المال ولو مال غيره إن لم يكن حيوانا وان كان القتال فرضه في مال نفسه لانه ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفق به شخصان نهاية (قوله ومفهوم كلام القفال) أى الثاني (قوله وإطلاقه) أى الانوار الاول وهو وجوبها في الحيوان (موافق لما رجحته) وهو ما ذكره بقوله واما الحيوان فالدى يتجه فيه الخ وكذا الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان كرى (قوله والاوجه الخ) تقدم ما فيه (قوله ماذكرته) أى من انه ان كان المنتقد فلا فدية او لغيره ففيه الفدية (قوله مما تقرر) أى من الاتجاهين كرى (قوله من ذلك) أى من إطلاق المجموع والمتن (قوله وجوبها في الحيوان) أى بالمنطوق (وعدم وجوبها الخ) أى بالمفهوم (قوله ان يبتلعه) أى في النهار (قوله والفطر المتوقف عليه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله للحيوان المحترم واجب) أى بخلاف المال المحترم لا يجب الفطر لاجله بل هو جائز مغنى (قوله بزره ما مر في المراجعة) قد يدل هذا على وجوب فطر المراجعة وعبارة شرح الروض أى والمغنى افطرتا أى الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتطوعة به الخائفتان على الاولاد جواز بل وجوبا ان خافتا هلاهما هم اه وينبغي ان يلحق بالهلاك تلف عضو او منفعة سم وتقدم عن النهاية ما يوافق جميع ما ذكره نقلا وفيها عبارة العباب ويجب أى الافطار ان اهلكه أى الولد الصوم اه قال الشارح في شرحه تبع في ذلك شيخنا وليس بشرط فلو قال ان اضره الصوم كما عبروا به كان أولى اه (قوله ورده السبكي الخ) أى التقييد المذكور (قوله في وجوب الفدية الخ) أى مع القضاء يلزمه بل القضاء فقط معنى (قوله لانهم لم يرد الخ) أى ولان فطر نحو المرضع ارتفق به شخصان دون المتعدى بالفطر مغنى ونهاية (قوله مع أن الفدية الخ) عبارة النهاية والمغنى مع أن الفدية غير متقدمة بالاثم بل إنما هي حكمة استأثر الله تعالى الخ (قوله نعم يعزر الخ) أى المتعدى بالفطر عرش (قوله والقتل الخ) أى واليمين الغموس نهاية (قوله فقضرت الخ) قد يرد عليه إلحاق المنتقد بالمرضع قول المتن (ومن آخر الخ) أى من الاحرار كلا او بعضا ولا فرق في الثاني بين ان يكون بينهما وبين سيده مائة وان لا تكون عرش عبارة النهاية واما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما اخذه بعض المتأخرين من كلام الرافي في نظيره لان هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من اهلها السكن هل تجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب اه قول المتن (قضاء رمضان) أى

بعد قوله ولو بلانية الترخص ان جواز الفطر هنا لا يتوقف على نية الترخص مع توقفه عليها في نحو المريض فان كان الامر كذلك لزم الفرق بين الفطر لمصلحة نفسه كما في المريض والمسافر ولمصلحة غيره كما هنا وفي الحامل والمرضع وكان وجهه ان احتياج الغير صارف عن كون الفطر عبثا بل يتجه انه اذا اضر الصوم المريض ان لا يحتاج لنية الترخص لو وجوب الفطر ولا معنى مع وجوبه لنية الترخص مر (قوله بزره ما تقرر في المراجعة الخ) قد يدل هذا على وجوب فطر المراجعة وعبارة شرح الروض افطرتا أى الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتطوعة به الخائفتان على الاولاد جواز بل وجوبا ان خافتا هلاهما هم اه وينبغي ان يلحق بالهلاك تلف عضو او منفعة (قوله في المتن ومن آخر قضاء رمضان الخ) اما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما اخذه بعض المتأخرين من كلام الرافي في نظيره لان هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من اهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب وقيل نعم اخذنا من قولهم ولزمتم ذمة حر عاجز وما فرقه به البغوى من انه لم يكن من اهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم انه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو ان المكفر ثم من اهل الوجوب في حالته ولو انما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فانه غير اهل لالتزام الفدية وقت الوجوب شرح مر قال في شرح الروض وافهم كلامه كاصاله انه لو فاته شيء بلا عذر واخر قضاءه بسفرا ونحوه لم تلزمه الفدية وبه صرح المنولى وسليم الرازي لكن سياق في صرم التطوع تبعا لما نقله الاصله عن التهذيب واقره

فيها التدارك بنحو ذلك بخلاف الفدية هنا فانها اجنبية بكل وجه فقضرت على الوارد فقط وأما الثاني فلانه حق آدمى وهو محتاط في التغليظ فيه أكثر ومن ثم لم تجب في الردة مع أنها أغلظ منه (ومن آخر قضاء رمضان

مع إمكانه) بأن خلا عن
السفر والمرضى قدر ما عليه
بعد يوم عيد الفطر في غير
يوم النحر وأيام التشريق
(حتى دخل رمضان آخر لزمه
مع القضاء لكل يوم مد)
لأن ستة من الصحابة رضى
الله عنهم أفتوا بذلك ولا
ولا يعرف لهم مخالف أما إذا
لم يخل كذلك فلا فدية لأن
تأخير الأداء بذلك جائز
فالقضاء أولى نعم نقلا عن
البغوى وأقره إن مات عدى
بفطره يحرم تأخير به عذر
السفر وإذا حرم كان بغير
عذر فتجب الفدية وخالف
جمع فقالوا لا فرق بين
المتعدى به وغيره نعم قال
الأذرى لو أخره لنسيان أو
جهل فلا فدية كما أفهمه
كلامهم ومراده الجهل
بحرمة التأخير وإن كان
مخالط العلماء لحفاء ذلك
لا بالفدية فلا يعذر بجهله
بها نظير ما مر فيها لو علم
حرمة نحو التخنخ وجعل
البطالان وأفهم المتن أنها
هنا للتأخير وفي السكبر
لأصل الصوم والحامل
والمرضع لفضيلة الوقت
(ولا صح تكرره)

أو شيئا منه نهاية ومغنى قول المتن (مع إمكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد في المتكرر بتكرار السنين سم (قوله بان
خلا) إلى قوله ومراده في النهاية والمغنى (قوله عن السفر) أى وعن الحمل والارضاع ع ش أى وعن الانفاذ
(قدر ما عليه الخ) عبارة النهاية وقضية كلامهما أنه لو شفى أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في
شعبان ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وإن نظر فيه الأسنوى اه قول المتن (لزمه الخ) وبأنهم بهذا
التأخير كما في المجموع مغنى ونهاية وإيعاب ويأتى في الشرح ما يفيد قول المتن (لزمه الخ) قال في العباب إن لم
يوجب فطره كفارة وقال الشارح في شرحه وأما إذا أوجب فطره كفارة كالجماع فلا فدية كما رجحه القاضى
من احتمالين والذى يتجه هو الثانى ومن ثم أطلق الشيخان وغيرهما لزوم ولم يعتدوا بترجيح القاضى
المذكور اه سم (قوله ولا يعرف لهم مخالف) أى فصار إجماعا سكتوا (قوله أما إذا لم يخل كذلك) أى كان
استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة حاملا أو مرضعا حتى دخل رمضان القابل مغنى ونهاية وإيعاب قال ع ش
وينبغي أن من التأخير بعذر ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شىء من رمضان ولم يتمكن من قضائه حتى
دخل شعبان فيعذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلا لأن صوم شعبان استحق عليه بالنذر قبل استحقاق
صومه عن القضاء اه وهو ظاهر فيما إذا سبق النذر على الفوات كما يفيد التعليل وإلا فقيه توقف فليراجع
(قوله بعذر السفر) أى ونحوه لإيعاب (قوله فتجب الفدية) اعتمده المغنى واليه ميل الأسنوى والإيعاب (قوله
وخالف جمع الخ) اعتمده النهاية قال السكبرى على بافضل واليه ميل الامداد ولم يصرح التحفة بترجيح
اه أى وميله إلى الأول (قوله نعم قال الأذرى) عبارة المغنى قال الأذرى وينبغي أن يستثنى من
الكتاب ما إذا نسي القضاء وأوجله حتى دخل رمضان آخر فإنه لا فدية عليه كما أفهمه كلامهم اه والظاهر أنه
إنما يسهط بذلك الأثم لا الفدية اه وعبارة النهاية وسبقه أى الأذرى لذلك أى الاستثناء الروايات لكن
خصه بمن أفطر بعذر أو لوجه عدم الفرق وببحث بعضهم سقوط الأثم به دون الفدية ومثلها إلا كراه كفى
نظائر ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه اه قال ع ش قوله مر والأوجه عدم الفرق أى بين من أفطر
لعذر وغيره فكل من الجهل والنسيان عذر مطلقا وقوله مر وموته أثناء يوم أى ولو كان مفطرا وقوله يمنع
تمكنه فيه أى فلا يكون سببا في تكرار الفدية اه ع ش (قوله أوجهل) أى بتحريم التأخير سم ويأتى
في الشرح مثله وظاهر ما مر عن المغنى حمله على ظاهره وهو الجهل بوجوب القضاء (قوله أوجهل) أى
أو أكره كما هو ظاهر لإيعاب (قوله كما أفهمه كلامهم) وقالوا لإيعاب والنهاية وخلافا للمغنى كما مر (قوله
ومراده) إلى قوله وأفهم الخ ذكر ع ش مثله عن الزيدى عن الشارح وأقره (قوله لا بالفدية) أى أو بوجوب
القضاء كما مر عن المغنى (قوله وأفهم) إلى المتن في المغنى (قوله أنها) أى الفدية (قوله وفي السكبر) أى ونحوه

أن التأخير لقضاء الفائت بلا عذر للسفر حرام وقضيته لزومها اه قضية ذلك أنه على أنه ليس بحرام لا لزوم
(قوله في المتن مع إمكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد في المتكرر بتكرار السنين (قوله في المتن لزمه الخ) قال
في العباب إن لم يوجب فطره كفارة قال في شرحه أما إذا أوجب فطره كفارة فلا فدية كما رجحه القاضى حيث
قال هنا إذا لم يكن فطره موجبا كفارة فإن كان كالجماع ولم يقض حتى دخل رمضان آخر فهل يلزمه للتأخير
فدية فيه جوابان الظاهر أنه لا يلزمه لأنه قد لزم في هذا اليوم كفارة فلا يجتمع اثنان والثانى لا يلزمه لأن الفدية
للتأخير والكفارة للهتكت اه والذى يتجه هو الثانى الخ اه (قوله لزمه القضاء لكل يوم مد) أى وهو
أثم شرح مر (قوله وخالف جمع فقالوا لا فرق) واقضاه كلامهما كغيرهما شرح مر (قوله نعم قال
الأذرى لو أخره الخ) وسبقه لذلك الروايات لكن خصه بمن أفطر لعذر أو لوجه عدم الفرق وببحث بعضهم
سقوط الأثم به دون الفدية ومثلها إلا كراه وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه شرح مر (قوله أوجهل)
أى بتحريم التأخير (قوله أنها هنا للتأخير الخ) ولو عجل فدية التأخير ليؤخر القضاء مع الامكان اجزأته وإن
حرم عليه التأخير شرح مر وله تعجيل فدية كل يوم عنه فقط لأن كل يوم عبادة مستقلة اه مر فأرجعه
(قوله في المتن ولا صح تكرره الخ) ينبغي اعتبار كون التأخير مع الامكان في بقية الاعوام أيضا (قوله

أى المدغنى كل يوم (بتكر السنين) لأن (٤٦) الحقوق المالية لا تتداخل ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعاً (و) الأصح (أنه لو أخر

القضاء مع إمكانه) حتى دخل رمضان آخر (فات أخرجه من تركته لكل يوم مدان مد للفوات) أن لم يصم عنه أو على الجديد (ومد للتأخير) لأن كلا منهما موجب عند الإفراق كذا عند الاجتماع ويفرق بينهما وبين الهام إذا لم يخرج الفدية أعواماً فاتها لا تتكرر بان المدفوعة للفوات كما مر وهو لم يتكرر وهنا للفوات هذا أن وهو غير الفوات هذا أن أخر سنة فقط والأتكر مد التأخير كما مر (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) دون بقية الأصناف لقوله تعالى طعام مسكين وهو شامل للفقير أو الفقير أسوا حالاً منه فيكون أولى (وله صرف أمداد إلى شخص واحد) بخلاف مد واحد لشخصين ومد بعض مد آخر لو أحد فلا يجوز لأن كل مد فدية تامة وقد وجب تعالى صرف الفدية لو أحد فلا ينقص عنها وإنما جاز صرف فديتين إليه كصرف زكاتين إليه ويجوز بل يجب صرف صاع الفطرة إلى اثنين وعشرين ثلاثة من كل صنف والعامل لأنه زكاة مستقلة وهي بالنص يجب صرفها لهؤلاء لأن تعلق الإطاع بها اشد وإنما جاز صرف جزاء الصيد

مغنى (قوله أى المد) إلى قوله ويجوز في المغنى والنهاية (قوله أى المداخ) أى إذا لم يخرج منه نهاية ومغنى قول المتن (بتكر السنين) أى بقية المار في كلام المحنف وهو الامكان فلا يكفي لتكر الفدية وجود الامكان في العام الأول تطبل يعتبر الامكان في كل عام ع ش وسم قول المتن (مع إمكانه) ولا يمنع من الامكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه الفدية إذا أخر ع ش (قوله حتى دخل رمضان آخر) أى ولو حكماً عبارة المغنى تجب فدية التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فوات لوقا خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مداً عشرة لأصل الصوم إذا لم يصم عنه وليه وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة أه زاد الايعاب والنهاية ولو لم يبق بينه وبين رمضان الثاني ما يسع قضاء جميع الفوات فهل يلزمه في الحال الفدية عما لا يسعه أم لا حتى يدخل رمضان وجهان والمعتمد ما ضوبه الزكشى من لزومها حالاً أه (قوله ويفرق بينه الخ) (تنبيه) تعجيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان جائز في الأصح كتعجيل الكفارة قبل الحنث المحرم ويحرم التأخير ولا شيء على الحرم ولا الزمن ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية إذا أخر وهما عن السنة الأولى وليس لهم ولا للحامل ولا للمرضع تعجيل فدية يمين فأكثراً لا يجوز تعجيل الزكاة لعامة من بخلاف ما لو بجل من ذكر فدية يوم فيه أو في ليلته فإنه جائز مغنى ونهاية وإيعاب (قوله كما مر) أى أنفا قيل قول المصنف والأصح تكرره الخ (قوله هذا إن أخر) راجع للمتن سم (قوله دون بقية الأصناف) أى الثمانية الأتية في قسم الصدقات مغنى (قوله كما مر) أى أنفا في المتن (قوله وهو شامل للفقير الخ) ولا يجب الجمع بينهما نهاية ومغنى قول المتن (وله صرف أمداد الخ) أى من الفدية وله نقلها أيضاً لأن حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات والتعبير بذلك مشعر بأن صرفه لأشخاص متعددين أولى وهو كذلك عبارة شرح المناوى على منظومة الأكل لابن العباد فائدة لو سجدو عة مسكين عشرة أيام هل أجره كاجر من سجدو عة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع أولى وقد بحث الله على الإحسان للصالحين وهذا لا يتحقق في واحد ولا نهى رجى من دعاء الجمع ما لا يرجى من دعاء الواحد أه ع ش (قوله فلا يجوز) لعل في الثانية بالنسبة لبعض المد فقط سم عبارة ع ش أى في الدون وفيما زاد على الواحد أه (قوله لأن كل مد الخ) عبارة النهاية وشرح بأفضل لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض أه (فلا ينقص عنها) لعل المعنى لا ينقص المصروف الواحد عن الفدية التامة التى هى المدوى يحتمل أن الفعل ببناء المفعول فلا ينقص الشخص الواحد عن الفدية التامة التى هى المد (قوله كصرف زكاتين الخ) أى قياساً عليه (قوله لأنه) أى صاع الفطرة (قوله فيها) أى جزاء الصيد والتأنيث بتأويل الفدية (قوله) وإضافته فيها جمع المساكين الخ) قد يقال الآية هنا فيها جمع المساكين على قرأة نافع وابن عاصم وهى سبعية فساوت آتى جزاء الصيد والزكاة فلم امتنع صرف الكفارة هنا لمتعدد الجواب عن ذلك ما أشار إليه الجعبرى في شرح الشاطبية بقوله وجه جمع مساكين مناسبة وعلى الذين لأن الواجب على جماعة أطعام جماعة وأما وجه التوحيد فيبان أن الواجب على كل واحد إطعام واحد أه بصرى (قوله قال القفال الخ) يتأمل هذا مع كون الفرض أنه مات وأن الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فأى شيء عليه بعد موته يحتاج في إخراج الكفارة إلى زيادة ما يخرج عنه بل القياس أن يقال يعتبر لو جوب الإخراج فضل ما يخرج منه مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمى أن فرض أن على الميت ديناً نعم ما ذكره ظاهر فيما لو أفطر لكبراً ومرض لا يرجى برؤه ع ش أقول الكلام في مطلق فدية الصوم الشامل لما على الحرم والمرضى والحامل والمرضع والمقذو مؤخر القضاء عبارة المغنى ويعتبر ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعاً) عبارة لا سنوى ومحل هذا الخلاف فيما إذا لم يكن قد أخرج الفدية فإن أخرجهما ثم لم يقض حتى دخل رمضان أخر وجب ثانياً بخلاف وهكذا حكم العام الثالث والرابع فصاعد الخ أه (قوله هذا إن أخر الخ) راجع للمتن (قوله فلا يجوز) لعل في الثانية بالنسبة لبعض المد فقط

لمتعدد من لأنه قد يجب التعدد فيها ابتداءً بان أتلف جمع صيدا وأيضاً فهو مخبر وهو يتسامح فيه ما لا يتسامح في المرتب وإيضاً في فائته فيها جمع المساكين كآية الزكاة بخلاف الآية هنا (وجنسها جنس الفطرة) فبأن فيها مأمراً ثم قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر مأمراً

في المد الذي نوجه هنا وفي الكفارات أن يكون فاضلا عن قوته كركاة الفطر قاله القفال في فتاويه وكذا عما يحتاج إليه من مسكن وملبس وخادم كما يعلم من كتاب الكفارات اهـ (قوله هنا) أي في الصوم

(فصل في بيان كفارة جماع رمضان)

قول المتن (يجب الخ) أي فورا شيخنا وباقى في الشرح مثله (قوله على واطىء الخ) وهو مكلف بالصوم وخرج بالصبي فلا كفارة عليه بجماعه شيخنا ومعنى واسنى وباقى في الشرح ما يفيد قول المتن (الكفارة) أي والتعزير مغنى وشيخنا وشرح بأفضل قال الكردي عليه ومحل التعزير في غير من جاء تأمبا مستفتيا ما إذا يلزمه أيا هو فلا يعزر اهـ (قوله أو منع انعقاد الخ) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (من رمضان) أي يقينا وخرج به الوطء في أوله إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو في صوم يوم الشك حيث جاز فبان من رمضان نهاية قال الرشيدى قوله مر يقينا يعنى ظنا مستندا إلى رؤية كما يعلم بما يأتى اهـ وقال ع ش قوله مر حيث جاز أى بان أخبره موثوق به برؤية الهلال فصام اعتمادا على ذلك اهـ وقال البجيرى أى بان صامه عن قضاء ونذر فبان من رمضان مر اهـ وفي الرشيدى ما يوافقه عبارة سم يشترك في لزوم الكفارة أيضا تيقن كون اليوم من رمضان ولذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقيناً ثم قال وخرج باليقين الوطء في أول رمضان إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته أن نحو المحبوس إذا صام بالاجتهاد ثم أفطر بالجماع فإن تحقق أنه صادف رمضان لزومه الكفارة وإن لم يصادفه أو شك هل صادفه أو لا لم تلزمه انتهت وبها تعلم أن قول المصنف أول رمضان لا حاجة إليه ولك أن تقول هذا خارج بقولهم بومان من رمضان إذ لا ينصرف إلا لليوم الذي في علمنا اهـ لكن اعتباره التيقن قد يشكل فإن الصوم باخبار عدل واحد لا يتيقن معه من أن الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطء بل قد يلزم ذلك أيضا فإن إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويحجب بأن الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة فإنه لا يماحى بالصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك اهـ قوله أي إذا أخبر القاضي الخ باقى في الشرح خلافه قول المتن (بجماع) قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر آخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا ساند الا فساد إلى الجماع ليس أولى من استاده إلى المفطر الآخرو الأصل براءة الذمة وعدم الوجوب سم وشيخنا (قوله تام) سيأتى ما فيه (قوله في قبل الخ) أى لا يذكر زائد أو فى فرج زائد مر سم (قوله ولولبيمة الخ) أي أو ميت وإن لم ينزل نهاية (قوله لخبر البخارى الخ) راجع للمتن (قوله شرط من ذلك) أي الشروط العشرة وتقدم عن سم اشتراط كون الافساد بالجماع وحده وكون الجماع بذكر أصلى وفي فرج أصلى وكون اليوم من رمضان يقيناً وباقى عن ع ش اشتراط كون الفرج متصلاً فتصير خمسة عشر (قوله نحو ناس) أي للصوم أول ليلة كردى على بأفضل عبارة المغنى ومن نسي النية وأمر بالامساك فجامع لا كفارة عليه قطعاً اهـ (قوله ومكره) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى (قوله وجاهل) أي لتحريم الجماع ولو علم التحريم وجوب الكفارة وجبت قطعاً نهاية قال ع ش قوله مر ولو علم التحريم الخ شمل ما لو علم بالتحريم وجاهل بإبطال الصوم اهـ (قوله عذر) أي بان قرب اسلامه أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء شرح بأفضل وع ش (قوله وإن قلنا الخ) أي على الضعيف قول المتن (أو بغير جماع) أي كالأكل والشرب والاستمتاع والمباشرة فيما دون الفرج المفضية

(فصل في بيان كفارة جماع نهار رمضان) (قوله بجماع) أي لا يذكر زائد أو فى فرج زائد مر (تنبيه) قولهم في الضابط بجماع الخ قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر آخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا ساند الا فساد إلى الجماع ليس أولى من استاده إلى المفطر الآخرو الأصل براءة الذمة وعدم الوجوب (تنبيه) آخر يشترط في لزوم الكفارة أيضاً تيقن كون اليوم من رمضان ولهذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقيناً ثم قال وباليقين أي وخرج باليقين الوطء في أول رمضان إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على المجموع وحاصل عبارته أن نحو المحبوس إذا صام

(فصل في بيان كفارة

جماع رمضان (نحب) على واطىء بشبهة أو نكاح أو زنا (الكفارة بالفساد) أو

منع انعقاد (صوم يوم

من رمضان) على نفسه

(بجماع) تام في قبل أو دبر

ولولبيمة ولومع وجود

خرقة لفها على ذكره (أنتم

به بسبب الصوم) المذكور

وهو صوم رمضان ولا شبهة

لخبر البخارى بذلك (ولا

كفارة على) من فقد فيه

شرط من ذلك نحو (ناس)

ومكره وجاهل عذر لا انتفاء

الافساد بل لا كفارة وإن

قلنا بالافساد لا انتفاء أتمه به

(ولا) على (مفسد) صوم

(غير رمضان) من نذر أو

قضاء أو كفارة لأن النص

ورد في رمضان وهو

لاختصاصه بفضائل لا

يقاس به غيره ولا على

مفسد صوم غيره كسافر

جامع حليلته فافسد صومها

(أو) مفسد صوم نفسه

لكن (بغير جماع) لأن

الجماع أغلظ فلم يلحق به

غيره ولا على مفسد صومه

بجماع غير تام وهو المرأة

لأنها تنفطر بدخول راس الذكر (٤٤٨) قبل تمام الحشفة كذا قيد بالتام احترازاً عن هذه لكنه يوم اتها لوجومعت وهي نائمة أو

مكرهة أو نائمة هم زال نحو النوم بعد تمام دخول الحشفة وادامته اختياراً له يلزمها كفارة لأن صومها قد بجماع تام لكن المنقول خلافه لنقص صومها بهرضه كثير الفساد به نحو الحيض فلم يقو على إيجاب كفارة وحينئذ فلا يحتاج لهذا القيد ومن ثم حذفه هنا وإن ذكره في الروضة وأصلها نعم قد يحتاج إليه بالنسبة للموطوء في دبره فإن الذي يظهر أنه لو أوج فيه نائماً مثلاً ثم استيقظ وادام لزومه الكفارة لصدق الضابط به كما أشار إليه الأذرعى وإن قيل فيه بحث إذ قضية تعليلهم بنقص صوم المرأة أن الرجل ليس مثلاً في ذلك فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً في بطلان صومها قبل مجاوزة الحشفة إذا كانا

عالمين مختارين (ولا) على من لم ياتم بجماعه نحو (مسافر) أو مريض صائم (جاع بنية الترخص) لأنه بحل ذلك (وكذا) من أتم به لكن لا من جهة الصوم كان جامع نحو المسافر (بغيرها) أي مع عدم نية الترخص (في الإصح) لأنه وإن أتم بعدم نية الترخص لكن الإفطار مباح له فصار شبهة في درء الكفارة وبما قرره يندفع قول شارح

بالاجتهاد ثم أفطر بالجماع فإن تحقق أنه صادف رمضان لزومه الكفارة وإن لم يصادف أو شك هل صادف أو لا لم يلزمه انتهت وبها تعلم أن قول المصنف أول رمضان لا حاجة إليه بل هو موم فلو أبدل أول يوم لكان أولى ولك أن تقول هذا خارج بقولهم يومان رمضان إذ لا ينصرف إلا لليوم الذي في علمنا أو فكانه هنا ترك التعرض لهذا القيد الأخير لكن اعتباره التيقن قد يشك في الصوم بأخبار عدل وأخذ لا ييقن معه مع أن الظاهر وجوب الكفارة بفساده بالوطء بل قد يلزم ذلك أيضاً إذا صام بأخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويحجب عن هذا الإشكال بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة فإنه إنما يجب الصوم بأخباره على العموم إذا كان كذلك وأما من أخبره من اعتقد صدقه فيحتمل أن تلزمه الكفارة كما سيأتي في كلام الشارح في شرح قول المتن وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه ويحتمل خلافه كما في مسألة الاجتهاد المذكورة عن المجموع اهـ (قوله فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً في بطلان صومها) عبارة شرح الروض بعد كلام مدهد فلا يجب على الموطوء أو لا على الرجل الموطوء كإنقله ابن الرفعة اهـ وهو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحل المذكور فليتام وليراجع اهـ (قوله لا من جهة الصوم) قد يمنع إذ لا الصوم لم ياتم والاباحة مع نية الترخيص لا تنافي إن الأتم من جهة الصوم فليتام جداً (قوله نعم يصح أن يحتز به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم

قيل هذا يحتز قوله أتم به وفيه نظر فإنه آثم إذ لم ينو الترخص فترده على الضابط نعم يصح أن يحتز به عن جماع الصبي اهـ

ووجه الدفاع ان ما قبل كذا محترز اثم به وما بعده محترز بسبب اله ومومن محترز اثم به قوله ايضا (ولا جلي من ظن الليل) اي بقاءه للجامع (فبان نهارا) وكذا ان لم يظن شيئا لما مر انه يجوز الاكل مع الشك اخر الليل بل لا كفارة هنا وان اثم كان ظن الغروب بلا اماره او شك فيه للجامع فبان نهارا لانه لم يقصد الهلك والسكفارة تدبر بالشبهة كالحذف فلا نظر لاثمه لما مر (٤٤٩) انه لا يجوز الفطر اخر النهار الا باجتهاد وكذا لا كفارة كما ذكره

شارح لكن نظر غيره فيه لو شك انوى ام لا للجامع ثم بان انه نوى وان فسد صومه واثم بالجامع وهاتان قد تردان على الضابط لان الاثم فيهما من جهة الصوم فان زيد فيه ولا شبهة كما قدمته لم تردا ولا على من نوى يوم الشك قضاء مثلاثم جامع ثم ثبت انه من رمضان وان صدق عليه الضابط لولا ما بينت به مراد المتن بقولي المذكور لانه هنالم ياتهم من حيث كونه من رمضان لجهله به حال الوطء بل من حيث غيره وهو نحو القضاء في ظنه وما قيل ان هذه تخرج لوقال عن رمضان لانه منه لا عنه غير صحيح اذا القضاء عنه لا منه مع انه لا كفارة فيه نعم تخرج افساد الصوم يوم من رمضان لانه اذا ثبت كونه من رمضان بان انه ليس في صوم اصل لما مر انه لا يقبل غيره ومر وجوب الكفارة فيما لو طلع الفجر وهو جامع فعلم واستدام مع انه لم يفسد تنزلا لمنع الانعقاد منزلة الافساد ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا) للصوم متعلق باكل (وظن انه افطر به) لا اعتقاده انه غير صائم (وان كان الاصح بطلان صومه) بهذا الجامع كالمو جامع ظلما بقاء الليل فبان خلافه اما اذا لم يظن

انه كان بالقاعد للجامع لعدم اثمه ويحتمل خلافه لثبته بعدم معرفة حاله وقد يؤيد الاول مسألة ظن بقاء الليل اه وكتب بهامشه شيخنا الشوبري اعتقاد الصبي لا يبيح الجامع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضي الاباحة فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا لوجه وجوب الكفارة ولا تايد فيما ذكره للفرق الظاهر بين اباحة الاقدام وعدمه اه اقول فيه نظر اما ولا فلان الصبي حيث لم يعلم ببلوغه لا اثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا اولى لسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها واما ثانيا فخرمة الفطر لا تستلزم الكفارة كما ياتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه للشبهة وان حرم جماعه ع ش (قوله محترز بسبب الصوم) اي اذا المتبادر منه ان الراد بسبب الصوم وحده والاثم هنا بسببه مع عظم نية الترخص عبارة سم كان وجه ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم محجبا للصوم حصل وان نوى الترخص اه (قوله وكذا ان لم يظن) الى قوله لولا لما بينت الخ في المغنى الا قوله كاد كره الى اوشك وكذا في النهاية لا اقله او شك فيه (قوله هنا) اي في الجامع (قوله بالشبهة) وهي عدم تحقق الواجب عند الجامع المعتضد باصل برادة الذمة نهاية عبارة سم كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل اه (قوله لما مر الخ) تعليل للاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وهاتان) اي مسألة ظن الغروب بلا اماره اوشك ومسألة الشك في النية (قوله على الضابط) اي بطرده مغنى (قوله كما قدمته) اي في شرح الضابط (قوله ولا على من نوى الخ) عطف بالمغنى على قوله لو شك انوى الخ (قوله مثلا) اي او نذرا او كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه عن غير رمضان وعنه ايضا لا تنفاد نية له نهاية وياتي في الشرح مثله (قوله ثم جامع ثم ثبت الخ) وكذا لا كفارة في عكسه بان ثبت انه من رمضان ثم جامع لانه غير آثم ان لم يعلم وجوب الامساك والافاقمة بسبب الامساك لا الصوم (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم سم ولعل قوله بقولي بدل من قوله به وكان الواضح الاخصر ان يقال لولا بينت مراد المتن الخ (قوله هذه) اي مسألة يوم الشك (قوله تخرج) اي عن الضابط (قوله لانه) اي يوم الشك الذي نواه قضاء (قوله منه الخ) اي رمضان (قوله اذا القضاء) اي قضاء رمضان سم (قوله مع انه لا كفارة الخ) اي فلا يكفي في احتراز مجرد عن رمضان بل يحتاج الى زيادة اداء مغنى (قوله لما مر الخ) اي وانتى نية له نهاية (قوله ومر) اي في اواخر فصل المفطرات (قوله فعلم الخ) اي حالا عقب الطلوع (قوله تنزيلا) علة لوجوب الكفارة قول المتن (ولا على من جامع) اي عامدا مغنى قول المتن (بعد الاكل) اي والجامع ناسيا (قوله متعلق) اي قوله ناسيا (وقوله بالاكل) اي لا يجمع سم (قوله لا اعتقاده) تعليل لقول المتن ولا على من جامع الخ (قوله فعليه الكفارة) اي جزمانية ومغنى (قوله وهذا) اي من جامع بعد الاكل الخ (قوله بهذا) اي بعدم الوجوب على من زنى

وجوب الكفارة في جامع الصبي (قوله ولا بعده محترز بسبب الصوم) كان وجه ذلك أن المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم هنا مجرد الصوم حصل وان نوى الترخص (والكفارة نذرا بالشبهة) كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده مر (قوله ثم جامع ثم ثبت انه من رمضان) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه عن غير رمضان شرح مر (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم (قوله اذا القضاء) اي قضاء رمضان (قوله مع انه لا كفارة فيه) اي فلا تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان ولو قال عنه (قوله متعلق) اي قوله ناسيا وقوله بالاكل اي لا يجمع (قوله

(٥٧) - شرواني وابن قاسم - ثالث ذلك فعليه الكفارة اذا لا عذر له بوجه وهذا ان علم وجوب الامساك بعد الفطر خارج بسبب الصوم ولا فيائهم به (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم لانه لم ياتهم بسبب الصوم وصرح به اجماع عليه من قوله السابق على ناس

ناسيا (قوله لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعدد كرماسبق سم (قوله وحينئذ لا تكرار الخ) أى لان
 ماسبق مبنى على ان الناسى لا يفسد صومه وهذا مبنى على انه يفسد صومه سم (قوله لذلك) أى للتنبيه على
 ان اثمه لازلنا للصوم (قوله مشاركتها الخ) أى لانه جاء في رواية هلكت واهلكت ولو وجب عليها لبيته
 نهاية (قوله كافر) أى في أوائل الفصل قول المتن (في قول عنه وعنهما) أى يلزمهما كفارة واحدة ويتحملها
 الزوج وعلى هذا قيل يجب كما قال المحامي على كل منهما نصفها ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها وقبل يجب كما
 قاله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها ثم يتدخلان وهذا مقتضى كلام
 الرافعي ومحل هذا القول إذا كانت زوجة كافر شدا له قوله على الزوج اما الموطوءة بالشبهة أو المزني بها فلا
 يتحمل عنها قطعاً نهياً ومغنى قول المتن (وفي قول عليها كفارة أخرى) ومحل هذا في غير المتجيرة اما هي فلا
 كفارة عليها ومحل هذا القول ايضاً والذي قبله اذا مكنته طائعه عالمة فلو كانت مفطرة أو نائمة صائمة فلا كفارة
 عليها قطعاً ولا يبطل صومها ومحل القول الاول منهما من اصله اذا لم يكن نائم اهل الصيام فان كانا من اهل
 لكونهما معسرين أو مملوكين لم كل واحد صوم شهرين لان العبادة البدنية لا تتحمل وان كان من أهل
 العتق أو الاطعام وهي من اهل الصيام فاعتق أو اطعم فالأصح انه يجزى عنهما الا ان تكون امة فانه لا يجزى
 عنها على الصحيح ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج غير اهل
 للتحمل وهذا المذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقاً نهياً أى حرة أو امة زوجة أو غير هاش قول
 المتن (وتلزم من انفراد برؤية الهلال خرج) به الحاسب والمنجم إذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان
 فلا كفارة عليهما ويوجه بانهم لم يثبتوا بذلك دخول الشهر فاشبهما ولو اجتهد من اشبهه عليه رمضان فاداه
 اجتهد إلى شهر فصامه وجامع فيه فانه لا كفارة عليه ع شى إذا لم يتحقق انه من رمضان اخذاً ماتقدم عن
 النهاية والعباب في اول الفصل قول المتن (برؤية الهلال الخ) عبارة الروض وشرحه فرع من رأى الهلال أى
 هلال رمضان وحده صام وجوباً وان ردت شهادته والابان افطار ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا وحده لومه
 فان شهد ثم افطار لم يعزروا وان ردت شهادته والابان افطار ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا وحده لومه
 افطار ان يخفيه أى الافطار والظاهر انه على وجه الذب انتهت باختصار اه سم وفي النهاية والمغنى
 ما يوافق ذلك الفرع وزاد الاول عقب قوله وعزروا استشكله الا ذرعى بان صدقه محتمل والعقوبة تدرأ دون
 هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بان الاحتياط لمضان مع وجود

لانه مما يخفى ويصح كما قاله
 أن يكون هذا مفرعاً على
 الضعيف أن الناسى يفسد
 صومه وحينئذ لا تكرار
 فيه بوجه (ولا مسافر
 أفطر بالزنا مترخصاً) لان
 فطره جائز له واثمه للزنا
 لا للصوم فذكر الترخص
 لذلك والافهولا كفارة
 عليه وان لم ينو الترخص
 فظير ما مر في قوله وكذا
 بغيرها (والكفارة على
 الزوج عنه) دونها لانه
^{مكتوبة} لم يأمر بها زوجة
 المجماع مع مشاركتها له
 في السبب ولان صومها ناقص
 كافر (وفي قول) تلزمه
 كفارة واحدة لكنها
 تكون (عنه وعنهما)
 لمشاركتها في السبب
 ولهذا القول تفرع وتقييد
 ليس من غرضنا ذكره (وفي
 قول عليها كفارة أخرى)
 قياساً على الرجل (وتلزم)
 الكفارة (من انفراد برؤية
 الهلال وجامع في يومه)

لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعدد كرماسبق (قوله على الضعيف ان الناسى يفسد صومه) عبارة الروضة
 ولو زنى المقة ناسيا للصوم وقتلنا الصوم يفسد بالجامع ناسيا فلا كفارة على الاصح لانه لم ياثم بسبب الصوم
 لانه ناسى له (قوله وحينئذ لا تكرار فيه بوجه) أى لان ماسبق مبنى على ان الناسى لا يفسد صومه وهذا مبنى
 على انه يفسد صومه (قوله في المتن وفي قول عنه وعنهما) قال الاسنوى ان يلزمها ايضاً كفارة ولكن الزوج
 مكلف باخراج كفارة واحدة تقع عنه وعنهما بطريق التحمل قال وحكى في البحر عن هذا ثلاثة أوجه احدها
 ما ذكرناه وهو انه يجب على كل واحد كفارة مستقلة ولكن يتحمل الزوج عنها وهذا مقتضى كلام الرافعي
 والثاني يجب كفارة تان كما ذكرناه الا ان الزوج لا يتحمل فاذا اخرجهما سقطت عنها وتصير كالدين المضمون
 والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها (قوله في المتن وفي قول عليها كفارة
 أخرى) قال الاسنوى ومحل هذا القول إذا وطئت في القبل اما إذا وطئت في الدبر فلا كفارة عليها كذا نقله في
 الكفاية وحكى الماوردي وجهاً انه يجب على الزوج اخراج كفارتين واحدة عنه وأخرى عنها (تنبيهان)
 أحدهما أن محل القول الثاني والثالث إذا كانت المرأة صائمة ومكنت طائعة عالمة والثاني أن فائدة القول
 الاول والثاني تظهر في مسائل منها ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج
 ليس اهلاً للتحمل ومنها إذا وطئت بزنا أو بشبهة فلا كفارة عليها على الاول وتلزمها على الثاني لان تمام سبب
 التحمل وهو الزوجة اه كلام الاسنوى (قوله في المتن وتلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه)

قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اه (قوله الصدق الضابط) الى قوله وعدم ذكره الخ في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويلحق الى المتن (قوله) لما مر انه يلزمه الصوم الخ) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم سم على حج اللهم الا ان يقال ان تصديق الرائي اقوى من الاجتهاد لانه بتصديقه نزل منزلة الرائي والرأي متيقن فن صدقه مثله حكم ولا كذلك المجتهد ع ش قول المتن (و حدوث السفر الخ) اي ولو طويلا لانه غاية ومغنى (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون سم ويخالفه اطلاق قول الشارح الاتي بخلاف حدوث الجنون (قوله بخلاف حدوث الجنون الخ) وكذا حدث انتقاله في ذلك اليوم لبلد مخالف مطلق بلده فوجد مع عيدين فعيد معهم كما افتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز انتهى ولو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فنتججه وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين انه لم يخرج عن حكمه ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لزمه قضاء يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبح صائما يوم الثلاثين ثم قبل التلبس بمفطر انتقل محل مختلف المطلق وجدهم صياما ايضا ثم تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجوز له هذا الصوم او لا فيه نظرو ولا يبعد الاول سم على شرح البهجة اه ع ش (قوله والموت) اي ولو يقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصده ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطى زوجته طائفا انها اجنبية وما ذكره ظاهر انتهى اه سم (قوله لانه يتبين بها الخ) بقى ما لو شرب دواء ليل يعلم

عبارة الروض و شرحه فرع من رأى الهلال اي هلال رمضان وحده صام وجوبه وان ردت شهادته فان جامع لزمته الكفارة ومتى رأى شوالا وحده لزمه الفطر فان شهد ثم افطر لم يعزروا ردت شهادته والابان افطر ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروه حقه اذا افطر ان يخفيه اي الافطار والظاهر انه على جهة التدب اه باختصار (قوله لما مر انه يلزمه الصوم) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله في المتن و حدوث السفر الخ) بخلاف حدوث الموت كما ياتي اي ولو يقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم بخلاف نظيره في لا كان ذا الرغيف غدا التمام البين ثم وتقريته ما التزمه باختياره بخلاف حدوث الجنون نعم لو شرب ليلا دواء يعلم انه ينجته في النهار ثم اصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح او لا لانه بتسببه فيه بمنزلة المعتدى به هار فيه نظر وقد يقال لا اثر للتعدى قبل الوجوب وقد يدفع بان الليل وقت الوجوب في الجملة بدليل الخطابة فيه بالنية قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصده ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطى زوجته طائفا انها اجنبية وما ذكره ظاهر اه (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدث انتقاله في ذلك اليوم لبلد مخالف مطلق بلده فوجد مع عيدين فعيد معهم كما افتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز اه لو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فنتججه وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين انه لم يخرج عن حكمه وقد افسد صومه بالجماع ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لزمه قضاء يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبح صائما يوم الثلاثين ثم قبل التلبس بمفطر انتقل محل مختلف المطلق وجدهم صياما ايضا ثم تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجوز له هذا الصوم فيه نظروم (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) بقى الحوض ولا يبعد

الصدق الضابط عليه باعتبار ما عنده ويلحق به فيما يظهر من اخبره من اعتقد صدقه لما مر انه يلزمه الصوم كالرأي (ومن جامع في يومين لزمه كفارة ثان) لان كل يوم عبادة مستقلة كحجتين او حجات جامع في كل اما جامع ثان او اكثر في يوم واحد فلا شيء فيه وان اختلفت الموطوات لان الفساد لم يتكرر (و حدوث السفر) والردة (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لانه كان من اهل الوجوب حال الجماع (وكذا المرض) اي حدوثه بعده لا يسقطها (على المذهب) لذلك فتحقق منها هتك الحرمه بخلاف حدوث الجنون والموت لانه يتبين بهما زوال اهلية الوجوب من اول اليوم

فلم يكن من أهل الوجوب حالة (٤٥٣) الجماع (ويجب معها) أي الكفارة (تضام يوم) أو أيام (الأناس على الصحيح) لأنه إذا لزوم المعذور

فغيره أولى وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر بها الجماع (وهي) أي الكفارة (عتق رقبة مؤمنة) فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا كما في الخبر السابق وسيأتي بيان هذه الثلاثة وشروطها وصفاتها في باب الكفارة (فلو عجز عن الجميع استقرت) مرتبة (في ذمته في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي أن يكفر بما دفعه إليه أخباره له بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة لحينئذ وعدم ذكره له إمام الفهم من كلامه كما تقرر أولان تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز (فاذا قدر على خصلة فعلها) فور وجوبه بالان كل كفارة بعده بسببها يجب الفور فيها) والأصح أن له العدول عن الصوم) إلى الإطعام (لشدة الغلبة) أي الحاجة إلى الوطاء لثلايق فيه أثناء الصوم فيحتاج لاستئناقه وهو حرج شديد وورد أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر المكفر بالصوم قال يا رسول الله وهل أتيت إلا من الصوم فأمره بالإطعام (و) الأصح (أنه لا يجوز للفقير) المكفر (صرف كفارته إلى عياله) كالزكاة وقوله صلى الله عليه وسلم للجماع بعد أن أخبره بعجزه فجاءه قدر الكفارة فاعطاه

أنه يجننه في النهار ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدوام فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح مر أو لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه لم يكن مخاطبا باله وم حين التعاطي وبقى ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع كان التي نفسه من شاق فجن بسببه هل تسقط الكفارة أو لا فيه نظر والأقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لأنه وإن تعدى به لم يصدق عليه أنه أفسد صوم يوم لأنه يجنونه خرج عن أهلية الصوم وإن اثم بالسبب الذي صار به يجنونا ع ش وقوله والأقرب فيه الخ تقدم عن سم انفاء حدوث الموت بفعله ما يوافق (قوله) من أهل الوجوب الخ) وأدقنا بوجوب الكفارة عايتها نظر أعاليها حيض أو نفاس إسهائها لازدك ينافي صحة الصوم فهو كالجنون معنى وقوله وإذا قلنا الخ أي على القول الثالث المار قول الماتن ويجب معها الخ) والواجب على المفسد المذكور خمسة أشياء واحد عند الله تعالى وهي المعاقبة إن لم يجاوز عنه وأربعة في الدنيا وهي القضاء لذلك اليوم والكفارة العظمى والتعزير والامساك لذلك اليوم كردى على بافضل قول الماتن (فصيام شهرين الخ) سيأتي في الكفارة أن الرقيق إنما يكفر بالصوم سم قول الماتن (فإطعام ستين مسكينا) أي أو فقير أو لو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها ولو شرع في الإطعام ثم قدر على الصوم ندب له نهاية ومعنى أي ويترك في الأول صوم بقية المدة وفي الثاني ما بقي من الإطعام ويقع له ما فعله من الصوم أو الإطعام نفلا مطلقا ع ش (قوله السابق) أي في أول الفصل (قوله مرتبة) أي على المعتمد كما بينه في شرح الروض ومر اه سم (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) أي ولأن حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها العبد وقت وجوبها فإن كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البدل كجزاء الصيد وفدية الخلق أم لا ككفارة الظهار والقنل واليمين والجماع ودم التمتع والقران أسنى ومعنى (قوله فدل) أي ذلك الأمر (قوله حينئذ) أي حين العجز (قوله وعدم ذكره) أي الاستقرار (قوله إلى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة أسنى ومعنى قول الماتن (فاذا قدر على خصلة الخ) وكلام التنبيه يقتضى أن الثابت في ذمته هو الخصلة الأخيرة وكلام القاضي إني الطيب يقتضى أنه أحدى الخصال الثلاث وأنها مخيرة وكلام الجمهور يقتضى أنها الكفارة وأنها مرتبة في الذمة وبصرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ثم أن قدر على خصلة فعلها أو أكثر تب أسنى ونهاية ومعنى قول الماتن (لشدة الغلبة) بغين معجمة مضمومة ولا م سا كنة شدة الحاجة للنكاح نهاية ومعنى (قوله لثلايق فيه الخ) أي لأن حرارة الصوم وشدة الغلبة قد يفضيان به إلى الوقاع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئناقها لبطلان التتابع وهو حرج شديد ومعنى ونهاية (قوله كالزكاة) إلى الباب في النهاية والمغنى (قوله ما بين لا يتبها) وهما الحر تان أي الجبلان المحيطان بالمدينة و (قوله أهل بيت) مبتدأ خبره أحوج وبين لا يتبها حال ويجوز كون ما حجازية أو تيممية فعلى الأول أحوج منه صوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز أن يكون بين الخ خبر أم قدما وأهل بيت مبتدأ وأحوج بالرفع على أنه صفة لأهل الخ ويجوز نصبه على أنه حال ويستوى على هذا الحجازية والتيممية ع ش (قوله أطعمه أهلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله يحتمل الخ) خبره (قوله أنه تصدق به) أي والمرا إذا طعمه أهلك على وجه أنه صدقة منه صلى الله عليه وسلم عليه مع بقاء الكفارة في ذمته

أن حدوث الجنون حيث لم يسقط القضاء لتعديبه به أن لا يسقط الكفارة (قوله في الماتن ويجب معها أي الكفارة الخ) قال في شرح الروض ويجب معها التعزير أيضا كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعي والبخوي وابن الصلاح وابن عبد السلام اه وقد يستشكل بأنه عليه الصلاة والسلام لم يعز الأعرابي ولو غزره لنقل ولم ينقل لا يقال لعلة أنما لم يعزره لأنه جاهل لا نافع قول لو كان جاهلا لم تلزم الكفارة وقد قررتم دلاله الخبر على لزومها له مع فقد مع قولكم أنها لا تلزم الجاهل فليتأمل إلا أن يقال للامام ترك التعذير في حقوق الله تعالى إذا رأى ذلك فعله عليه الصلاة والسلام رأى ذلك (قوله في الماتن فصيام شهرين الخ) سيأتي في الكفارة أن الرقيق إنما يكفر بالصوم (قوله مرتبة) أي على المعتمد كما بينه في شرح الروض ومر (قوله

ليكفر به فلما اخبره بقره اذن له في صرفه لاهله لعلهم لا يظنوا بان الكفارة إنما تجب بالفاضل عن الكفاية وانه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها لاهله لعلهم لا يظنوا بان المكفر المتطوع يجوز له صرفها لمومون المكفر عنه وبهذا أخذ اصحابنا فقالوا (٥٣)

الغير صرفها لمومون المكفر عنه واحترز عنه المتن بقوله كفارته إلى عياله (باب صوم التطوع) وهو ما لم يفرض وللصوم من الفضائل والمثوبة ما لا يحصى إلا الله تعالى ومن ثم اضافته تعالى إليه دون غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به وايضا فهو مع كونه من اعظم قواعد الاسلام بل اعظمها عند جماعة لا يمكن ان يطالع عليه من غير اخبار غير الله تعالى وما قيل ان التبعات لا تتعلق به برده خبر مسلم انه يؤخذ مع جملة الاعمال فيها وبقي فيه سبعة واربعون قولاً لا تخلو عن خفاء وتعسف نعم قيل ان التضعيف في الصوم وغيره لا يؤخذ لانه محض فضل الله تعالى وإنما الذي يؤخذ الاصل وهو الحسنة الاولى لا غير وإنما يتجه إن صح ذلك الصادق والا وجب الاخذ بعموم ما اخبر به من اخذ حسنات الظالم حتى إذا لم تبق له حسنة وضع عليه من سيئات المظلوم فإذا وضع عليه سيئاته فاولى اخذ جميع حسناته الاصل وغيره لان الكل صار له ومحض الفضل جار في الاصل ايضا

شيخنا (قوله ليكفر به) أي وأمره بالتصدق به نهاية واسنى ومغنى (قوله) أو أنه تطوع بالتكفير عنه ويحتمل أنه اذن له ان يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج إلى اذن سم وافتقر النهاية والمغنى والاسنى على الاول (قوله) وسوغ له صرفها لاهله أي مع كون اهل سنتين مسكيناً شيخنا عبارة النهاية نعم يبقى الكلام على ما تقرر في العدد المصروف اليه فيجوز كون عدد الاهل سنتين مسكيناً اه قال ع ش قوله لم يفرض كون عدد الاهل أي لا يقيد كونهم ممن يلزمه مؤنتهم اه وبه يندفع قول سم قوله وسوغ له صرفها لاهله فيه ان كون اهل سنتين من ابعد البعيداه (قوله اعلاما الخ) وبعضهم اجاب بانه خصوصية له صلى الله عليه وسلم شيخنا (ان المكفر الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى بان لغير المكفر التطوع بالتكفير عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله فيما كل هو وهم منها كما صرح به الشيخ ابو علي السنجي والقاضي نقلا عن الاصحاب وحاصل الاحتمالين الاولين انه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب اه (قوله) واحترز عنه الخ) أي عن المكفر المتطوع لان الصارف فيه إنما هو الاجنبي المكفر مغنى ونهاية (قوله) بقوله كفارته الخ) عبارة النهاية والمغنى بقوله وانه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله اه وهي تقتضي ان الاحترار بقوله للفقير الخ) لا بقوله كفارته الخ ولعلها اقعد بصرى

(باب صوم التطوع)

(قوله) وهو ما لم يفرض) عبارة غير التطوع التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات اه (قوله) لا يمكن ان يطالع الخ) ان اريد القطع به فسلم لانه يتوقف على النية وهي امر قلبي إلا ان هذا مشترك بينه وبين كل عبادة تتوقع على النية كالصلاة وإن اريد مطلقا فممنوع لانا إذ ارينا شخصا تناول شيئا عند السحر ثم امسك إلى الغروب ثم تناول شيئا آخر فظن كونه صائما بصري ولك ان تختار الشق الثاني ونحمل كلام الشارح على الشأن والغالب إذا ما صور السيد البصري من النوادر بل يدعى امتناع الاطلاع على امساكه من المفطرات الباطنية (قوله) وما قيل الخ) أي في توجيهه الاضافة في الحديث المذكور (ان التبعات) أي حقوق العباد (قوله) برده الخ) اقره المغنى واعتمده النهاية فقال والصحيح تعلق الغرماء به كسائر الاعمال لخبر الصحيحين وحينئذ فتخصيصه يكون له لانه ابعد عن الرياء من غيره اه (قوله) انه يؤخذ) أي الصوم (مع جملة الاعمال) أي فروضها وسننها وما ضوعف منها ع ش (قوله) فيها) أي التبعات (قوله) وبقي فيه الخ) عبارة النهاية والمغنى واختلفر في معناه على اقول تزيد على خمسين قولاً اه (قوله) لا يؤخذ) أي في التبعات (قوله) عن الصادق) أي الشارح (قوله) جار في الاصل ايضا) يعني ان الاصل ايضا محض الفضل كرى قول المتن (يسن صوم الاثنين والخميس) ويسن ايضا المحافظة على صومهما نهاية قال ع ش رايت بهامش أن الشيخ الرملي ائق بان صوم الاثنين افضل من صوم الخميس اه ولعل وجهه ان فيه بعثته صلى الله عليه وسلم ومئاته وسائر اطواره اه (قوله) وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان الخ) قد يقال يعرض في ليلة النصف ما يقع من ليلة القدر البها وفي ليلة القدر ما يقع من ليلة النصف البها فلا تكرر بين الثاني والثالث واما اصل التكرار فلا بد منه بصرى (فالاول عرض إجمالي الخ) مقتضى صنيعه ان الثاني والثالث لا إجمالي ولا تفصيلي

او انه تطوع بالتكفير عنه) لا يرد عليه قوله قبله او ملكه اياه الخ بان يقال اذا ملكه اياه لم يملك بعد ذلك ان يتطوع بالتكفير عنه لان قوله او ملكه اياه ليس مقطوعا به بل هو احتمال او اراد ان يملكه بل يقطع بانه لم يوجد منه الا قوله تصدق بهذا من غير اقباض له قبل قوله اطعمه اه لك فليتامل (قوله) او انه تطوع بالتكفير عنه) ويحتمل انه اذن له ان يكفر عنه او يقال النبي لا يحتاج الى اذن (قوله) وسوغ له صرفها لاهله) فيه ان كون اهل سنتين من ابعد البعيد

(باب صوم التطوع)

كما هو معتقد اهل السنة (يسن صوم الاثنين والخميس) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما ويقول انهما تعرض فيهما الاعمال فاحب أي يعرض عملي وانا صائم أي تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض إجمالي باعتبار الاسبوع

والثاني باعتبار السنة وكذا (٤٥٤) الثالث وفائدة تكرير ذلك إظهار شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفصيلا فهو رفع

الملائكة لها بالليل مرة
وبالنهار مرة وعد الحليمي
اغتياذ صومهما مكروها
شاذ وتسميتهما بذلك
يقتضى أن أول الأسبوع
الأحد ونقله ابن عطية
عن الأكرثرين وناقضه
السبيل فنقل عن العلماء
إلا ابن جرير أن أوله
السبت وسياق بسط ذلك
في النذر (و) يسن بل يتأكد
صوم تسع الحجة للخبر
الصحيح فيها المقتضى
لا فضليتها على عشر رمضان
الأخير ولذا قيل به لكنه
غير صحيح لأن المراد
افضليتها على ما عدا رمضان
أصح الخبر بأنه سيد
الشهور مع ما تميز به من
فضائل أخرى وأيضا
فاختيار الفرض لهذه
والنقل لتلك أدل دليل
على تميز هذه فزعم أن هذه
أفضل من حيث الليالي لأن
فيها ليلة القدر وتلك أفضل
من حيث الأيام لأن فيها
يوم عرفة غير صحيح وإن
أطنب قائلة في الاستدلال
لأنه مما لا مقيع فيه فضلا عن
صراحتة وإكدها ناسعاها
وهو يوم (عرفة) لغیر حاج
ومسافر لأنه يكفر السنة
التي هو فيها والتي بعدها كما
في خبر مسلم وآخر الأولى
سابع الحجة وأول الثانية
أول المحرم الذي يلي ذلك
حملا لخطاب الشارع على
عرفة في السنة وهو ما ذكر

فليتأمل يصري وقد يقال المتبادر من صديقه أن قوله باعتبار الحسنة المراد به عرض إجمالي باعتبار السنة فلا
اشكال (قوله وفائدة تكرير ذلك الخ) سكت المغنى والنهاية عن الثالث وما لا إلى رفع أعمال الأسبوع مفصلة
وأعمال العام جملة وسكتا عن كيفية رفع الأعمال بالليل مرة وبالنهار مرة (قوله وعد الحليمي) إلى المأين في
النهاية والمغنى (قوله شاذ) أي ومناف لما قاله السبيل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلال لا يفنك صيام
الاثنين فأنى ولدت فيه وبعثت فيه وأموت فيه أيضا نهاية ومغنى (قوله بذلك) أي بالاثنتين والخميس (قوله) أن
أوله السبت) وهو الأصح نهاية ومغنى (قوله ويسن) إلى قوله وآخر الأولى في النهاية والمغنى إلى قوله المقتضى
إلى وإكدها (قوله ويسن بل يتأكد الخ) لكن صوم ما قبل يوم عرفة من الثمانية أيام يسن للحاج وغيره نهاية
ومغنى وشرح بأفضل (قوله المقتضى لا فضليتها الخ) الذي يفيد كلام النهاية والمغنى وكلام الشارح هنا مع
ما قدمه أول كتاب الصوم أن يوم عرفة أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان لأن جميع رمضان ولأن
العشر الأخير منه بل العشر الأخير منه أفضل من عشر ذي الحجة (قوله لكنه غير صحيح الخ) وأفتى الوالد رحمه
الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور ونهاية (قوله لهذه) أي للعشر
الأخير من رمضان (قوله لتلك) أي لتسع الحجة (قوله لأنه) أي ما استدله (لا مقيع الخ) أي لا يفيد الظن
(قوله ومسافر) أي ومريض نهاية ومغنى ويأتي في الشرح مثله (قوله التي هو فيها) وهي المراد بقوله في
الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها قبله باعتبار معظمه سم (قوله وآخر الأولى) أي التي هو فيها (قوله)
سلخ الحجة) أي آخرها (قوله وأول الثانية) أي التي بعدها (قوله ذلك) أي سلخ الحجة (قوله على عرفة) أي
الشارع كرى (قوله والمسكفر الصغائر) معتمد على (الصغائر الواقعة الخ) قاله الإمام واعتمده الشارح
في كتبه وأما الجمال الرملي فإنه ذكر كلام الإمام ثم ذكر في الرد عليه كلام مجلي ثم كلام ابن المنذر وسكت عليه
فكانه وافقه ولهذا قال القليوبي عمه ابن المنذر في الكبائر أيضا ومشى عليه صاحب الذخائر ومال إليه شيخنا
الرملي مر في شرح المنهاج اه وقد اشبهت الكلام على ذلك في الأصل وبينت اختلاف العلماء فيه والذي
يظهر أن ما صرح به الأحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكبائر لا شبهة في عدم تكفيره الكبائر وما
صرح به الأحاديث فيه بأنه يكفر الكبائر لا ينبغي التوقف فيه بأنه يكفرها ويبقى الكلام فيما أطلقت الأحاديث
التكفير فيه وملت في الأصل إلى أن الإطلاق يشمل الكبائر والفضل واسع كرى على بأفضل وفي المغنى مثل
ما مر عن النهاية لكن ذكر النهاية آخر بعدما تقدم منه ما يفيد أنه يختار ما قاله الإمام كانه عليه الرشيد ثم
قضية قول الشارح وحديث تكفير الحج الخ أنه ما ثبت حديث يصح الاستدلال به يصح بتكفير الكبائر
فليراجع (قوله أوقى الخ) فيه بالنسبة إلى السنة الماضية نظر (قوله بأنه) أي التخصيص (قوله المستند)
بكسر النون نعمت لاسم الإشارة الرجوع للاجماع (لتصريح الأحاديث الخ) لقائل أن يقول هذا لا يقتضى
التقييد فيها نحن فيه ونحوه لأن محل المطلق على المقيد إنما هو بطريق القياس كما تقرر في الأصول والقياس

(قوله فزعم أن هذه أفضل من حيث الليالي الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن عشر رمضان أفضل من عشر
ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور وشرح مر (قوله وهو يوم عرفة) سياق قرى في الشارح أن صومه للحاج
خلاف الأولى وقيل مكروه وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى والكراهة بصوم ما قبله لكن يتأني فيه
ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيهما بل هذا أولى لأنه يغتفر في خلاف الأولى ولا يغتفر في المكروه وقد
يفرق بأن القوة الحاصلة بالنظر هنا من تكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ما مضى من العمر وليس في
ضم صوم ما قبله إليه جابر بخلاف الفطر ثم فإنه من تكملات مغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم يوم له جابر فإن قيل
قضية ذلك أن صوم هذا أولى بالكراهة من صوم يوم الجمعة فلنا صدق ذلك ورد النهي المتيق على صحته
ثم بخلافه هنا شرح مر (قوله التي هو فيها) وهي المراد بقوله في الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها
قبله باعتبار معظمه (قوله لتصريح الأحاديث

والمسكفر الصغائر الواقعة في السنتين فإن لم تكن له صغائر رفعت درجته وأوقى أقرافها أو استكثرها وقول مجلي تخصيص لا
الصغائر تحكم مردود وأن سبقة إلى نحوه ابن المنذر بأنه إجماع أهل السنة وكذا يقال فيما ورد في الحج وغيره لذلك المستند لتصريح الاجاديت

لا مدخل له في الثواب سم هذا الواسع مجرد بحث في مستند الاجماع ولا يبعد ثبوت الاجماع لا يسعنا مخالفته
وان لم نعلم مستنده (قوله بذلك) نعت الاحاديث والمشار اليه التكفير (قوله في كثير الخ) و (قوله بانه الخ)
متعلقان بالنصريح ويحتمل ان المشار اليه التخصيص وان قوله بانه يشترط الخ بدل من قوله بذلك (قوله
وحديث الخ) جواب سؤال مقدر (قوله بل اشار بعضهم) اي فلا يجوز الاستدلال به اصلا حتى في الفضائل
(قوله اما الحاج) الى قوله لكن ان اجهد في النهاية والمغنى لا قوله وهو متجه الى نعم (فصومه خلاف الاولى
الخ) ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاولى والكره بصوم ما قبله لكن يتنافيه ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد
العلة فيها وقديفرق بان القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة بالحج لجميع ما مضى من العمر بخلاف
الفطر ثم فانه من مكملات مغفرة تلك الجمعة فقط شرح مرادهم عبارة الكردى على بافضل ومال الامداد
والنهاية الى عدم زوال كونه خلاف الاولى ومكروه ما بصوم ما قبله اه (قوله وهو متجه) اي كونه مكروها
(قوله لمن اخر وقوفه الى الليل الخ) اي بان كان مقبلا بمكة او غيرها وقصد ان يحضر غرة ليلة العيد وسار بعد
الغروب بجري (قوله لم يكن مسافرا) اي بالنهار وقصد عرفة ليلا عرش قوله للمسافر والوجه انه
لا فرق بين طويل السفر وقصيره نهاية واياب قال سم قوله للمسافر اي ان اجهد الصوم كما نقله الاذرى
ونقله الشارح في اتخافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم للمسافر افضل ان لم يتضرر به سم
وعبارة النهاية والاسنى والمغنى وشرح بافضل واما المسافر والمريض فيسرهما فطره مطلقا كما نص عليه
الشارح في الاملاء اه قال عرش قوله مر مطلقا كان معناه سواء كان حاجا ولا فلا يتنافى قول الاذرى
ان النص محمول على مسافر اجهد الصوم اه ولا يخالفه على هذا بين كلام التحفة وكلام الجمع المذكور
ثم قضية صنيع سم ان قول الشارح لكن محله ان اجهد الصوم الخ ليس في نسخه من الشارح ولا
فالشارح هنا مصرح بما قدره وما نقله عن الانتحاف لان قوله لكن الخ راجع للمسافر ايضا (قوله لكن
محله) اي النص (قوله قاله) اي قول لكن محله ان اجهد الصوم (قوله من حمل الزركشى له) اي للنص
(قوله ويسن صوم ثامن الحجة الخ) اي فالثامن مطلوب من جهة الاحتياط لعرفة ومن جهة دخوله في العشر
غير العيد كما ان صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين اسنى وشرح بافضل اي كونه من عشر ذي الحجة وكونه يوم
عرفة كرى قول المتن (وعاشوراء) ولا بأس باقراده شرح بافضل ونهاية وسم (قوله بالمد) الى قوله وحينئذ
يقع الخ في النهاية والمغنى لا قوله وشذالى لانه وقوله او يوم مابعده (قوله وهو عاشر المحرم) ويسن التوسعة
على العميال في يوم عاشوراء ليوسع الله عليه السنة كلها كافي الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة
الحديث انه جربه فوجده كذلك كرى على بافضل عبارة النواوى في شرح الشمايل وورد من وسع على
عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطرقه وان كانت كلها ضعيفة لكن اكتسبت قوة بضم بعضها
لبعض بل صحح بعضها الزين العراقي كابن ناصر الدين وخطى ابن الجوزى في جزمه بوضعه واما ما شاع فيه من
الصلاة والانفاق والخضاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك فقال شارح موضوع مفترى
قالوا الاكتحال فيه بدعة ابتدعها قتلة الحسين رضى الله تعالى عنه اه (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل المراد

بذلك الخ) لقائل ان يقول هذا لا يقتضى التقييد فيما نحن فيه ونحوه لان حمل المطلق على المقيد انما
هو بطريق القياس كما تقرر في الاصول والقياس لا مدخل له في الثواب مع انه يتوقف على معرفة العلة
وهي غير معلومة هنا فليتأمل قوله في بعض الاحاديث ما اجتنبت الكبائر هل معناه انها اذا لم تجتنب
لا يكفر بشئ مطلقا او معناه انه لا يكفر الكبائر بل يكفر الصغائر (قوله على انه يسن فطره للمسافر)
اي ان اجهد الصوم كما نقله الاذرى ونقله الشارح في اتخافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم
للمسافر افضل ان لم يتضرر به (قوله للمسافر) قال في شرح العباب ويظهر انه لا فرق في المسافر بتفصيله
المذكور بين ذي السفر الطويل والقصير اه (قوله في المتن وعاشوراء) كلامهم كالصريح في عدم كراهة
اقراده وهو الوجه الوجه والحكمة المذكورة لا تنافي ذلك فايتمام (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل

بذلك في كثير من الاعمال
المكفرة بأنه يشترط في
تكفيرها اجتناب الكبائر
وحديث تكفير الحج
للتبعية ضعيف عند الحفاظ
بل أشار بعضهم الى شدة
ضعفه اما الحاج فيسن له
فطره وان لم يضعفه الصوم
عن الدعاء ناسيا به ^{صلى الله عليه وسلم}
فانه وقف مفطرا وتقويا
على الدعاء فصومه خلاف
الاولى وقيل مكروه
وجرى عليه في نكت
التنبيه وهو متجه لصحة
النهي عنه نعم يسن صومه
لمن آخر وقوفه الى الليل
أى ولم يكن مسافرا النص
الاملاء على أنه يسن فطره
للمسافر ومثله المريض
لكن محله ان اجهد
الصوم أى أتعبه وان لم
يتضرر به قال الاذرى وهو
أولى من حمل الزركشى له
على من يضعفه الصوم
ويسن صوم ثامن الحجة
اجتياطا له (وعاشوراء)
بالمدة وهو عاشر المحرم وشذ
من قاله انه تاسعه لانه يكفر
السنة الماضية رواه مسلم

ضعف اجر اهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه به وهو غرة ضعف ما شاركتناهم فيه وهو هذا (وتاسوعاء) بالمذو هو تاسعة خبز مسلم ابن بقيب الى قابل لا صوم التاسع فسات قبله والحكمة فيه مخالفة اليهود ويسن صوم الحادى عشر ايضا (وايام) الليالي (البيض) وهى الثالث عشر وتالياه لصحة الامر بصومها والاحتياط (٤٥٦) صوم الثانى عشر معناهم الاوجه خلافا للجلال البلقينى انه فى الحجبة يصوم السادس عشر او يوم ما بعده بدل الثالث عشر وحكمة كونها ثلاثة ان

الحسنة بعشر امثالها فصومها كصوم الشهر كله ولذلك حصل اصل السنة بصوم ثلاثة من اى ايام الشهر وخضت هذه لتعميم لياليها بالنور المناسب للعبادة والشكر على ذلك ويتعسر تعميم اليوم بعبادة غير الصوم ويسن صوم ايام السود خوفا ورهبة من ظلمة الذنوب وهى السابع والثامن والعشرون وتالياه فان بدا بالثامن ونقص الشهر صام اول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته ايضا وحينئذ يقع صومه عن كونه اول الشهر ايضا فانه يسن صوم ثلاثة اول كل شهر (تنبيه) من الواضح ان من قال اولها السابع ينبغي يقول اذا تم الشهر يسن صوم الاخر خروجا من خلاف الثانى ومن قال الثامن يسن صوم السابع احتياطا ففتح سن صوم الاربعة الاخيرة اذا تم الشهر عليهما (وسنة) فى نسخة ست بلاتاء كما فى الحديث وعليها فسوغ حذفها حذف المعدودة من (شوال) لانها مع صيام رمضان اى

بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سابع الحجبة فيه نظر سم ولعل الاقرب ان المراد بها سنة كاملة قبله اخرها عاشوراء (قوله اهل الكتاب) يعنى امة موسى صلى الله تعالى على نبيها وعليه (قوله خصصنا) ببناء المفعول من التخصيص (قوله هذا) اى عاشوراء (قوله مخالفة اليهود) عبارة المفتى الاحتياط له لاحتمال الغلط فى اول الشهر ومخالفة لليهود فانهم يصومون العاشر اى فقط والاحتراز من افراده بالصوم كما فى يوم الجمعة اذ انتهى به وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطا لخصوله بالتاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يتا كدامره حتى يطلب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما مر فى الحجبة ذكره الغزالي اه واقره سم (قوله ويسن صوم الحادى عشر الخ) اى لخبر فيه رواه احمد والحصول الاحتياط به وان صام التاسع لان الغلط قد يكون بالتقديم وبالتاخير شرح بافضل واسنى ونهاية ومعنى (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر الخ) اى للخروج من خلاف من قال انه اول الثلاثة نهاية ومعنى وسم (قوله انه) اى يريد التطوع (قوله السادس عشر) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله بدل الثالث عشر) اى لان صومه من ذلك حرام نهاية ومعنى (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما افاده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتى بالسنتين نهاية ومعنى اى سنة صوم الثلاثة وسنة صوم ايام البيض (قوله والشكر على ذلك) اى وليقع شكرا على ذلك لانه ينوب به ذلك اذ ليس لنا صوم يسمى بذلك الاسم كما انه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع ش (قوله خوفا الخ) اى وطلب الكشف السواد نهاية ومعنى (قوله اولها السابع) اى والعشور (قوله ففتح سن صوم الاربعة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله عليهما) اى القولين قول المتن (وسنة) ثبت التاء حذف المعدود لغة والاصح حذفها كما ورد فى الحديث نهاية ومعنى (قوله لانه صيام رمضان الخ) اى فى كل سنة اما لو صام ستامن شوال فى بعض السنين دون بعض فالسنة التى صام الست فيها يكون صومها كسنة والنمى بصومها فيها تكون كعشرة اشهر ع ش وسم (قوله الفضل الاق) اى ثواب صيام الدهر فرضا بلا مضاعفة (قوله والمراد) كذا فى النهاية والمعنى (قوله ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وسنة من شوال فن فاته رمضان فقضاء فى شوال وصام الستة فى القعدة او غيرها لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما افق به شيخنا الشهاب

المراد بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سابع الحجبة فيه نظر (قوله ويسن صوم الحادى عشر ايضا) كان المراد فى هذا ونحوه ان الصوم مطلوب لهذه الجهات الخاصة فلا ينافى انه مطلوب مع قطع النظر عن ذلك قال فى شرح الروض ولو قيل بانه يستحب صوم الثامن احتياطا كنظيره فيما مر لكن حسنا اه واجيب بان التاسع لكونه كالوسيلة للعاشر لم يتا كدامره حتى يطلب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما فى الحجبة ذكره الغزالي شرح مر (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر معها) اى للخروج من خلاف من قال انه اولها (قوله نعم الاوجه الخ) اعتمده مر (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما اناده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتى بالسنتين ففى شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هى المأمور بصيامها فيه نظر شرح مر (قوله خوفا ورهبة الخ) هذه الحكمة هنا لا تقتضى انتفاء ما عن ايام البيض (قوله من قال اولها السابع) اى السابع والعشرون (قوله لانها مع صيام رمضان) اى دائما فلا تكون المرة من صيام رمضان وسنة من شوال

جميعه ولا لم يحصل الفضل الاق وان افطر لعذر كصيام الدهر رواه مسلم اى لان الحسنة بعشر امثالها كما جاء مفسرا فى رواية سندها الرملى حسن ولفظها صيام رمضان بعشرة اشهر وصيام ستة ايام من شوال بشهرين فلذلك صيام السنة اى مثل صيامها بلا مضاعفة نظير ما قالوه فى خبر قل هو الله احد تعدل ثلث القران واشباهه والمراد ثواب الفرض ولا لم يكن لخصوصية ستة شوال معنى اذ من صام مع رمضان ستة

الرملي سم أقول، وبقيده أيضا كلام الشارح واللام يكن الخ ويصرح بذلك قول النهاية ولو صام في شوال قضاء أو نذر أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى تبعا للبارزى والاصفهانى والناسخى والفقهاء على بن صالح الحضرمى وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب لا سيما من فاتره رمضان وصام عنه شوالا لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اه وفي المغنى ما وافقه (قوله غيرها) صفة ستة والضمير لسته شوال (قوله يحصل له ثواب الدهر) أى نفلا (قوله ستة غيرها) أى غير ستة شوال (قوله كذلك) أى مع رمضان كل سنة (قوله يحصل له) أى ثواب صيام الدهر نفلا بلا مضاعفة (قوله كصيامه نفلا) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضا وسدسه نفلا سم وتقدم عنه وعن ع ش ما يقتضيه (قوله وقضية) الى قوله الا فيمن الخ في المغنى والى قوله ولو فاتته في النهاية (قوله لأنه يلزمه القضاء فورا) قديقال هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء الفورى فيثاب عليها إذا قصدتها أيضا واطاق وكذا يقال بالاولى إذا كان فطر رمضان بعدد ما باتى عن الجمع يمكن حله على ان المراد انه يكره تقديم التطوع على قضاء رمضان فلا يثاب في حصوله معه سم وفي النهاية والمغنى ما وافقه قال الرشيدى يعنى يحصل له اصل سنة الصوم من حيث كونه ستة شوال وان لم يحصل له الثواب الكامل اه (قوله أى من غير تعد) أى امام مع التغدى فيحرم لوجوب القضاء فورا أو التطوع بنافيه أى استقلال اسم (قوله سن له صوم ست من ذى القعدة) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه فيه بأنه لا يأتى على ما اعتمده كغيره من ان الصوم في شوال لقضاء أو غيره يحصل به ما نواه مع ستة شوال أيضا وقد يجاب بحمل ما أفق به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنته بخلاف ما إذا قصدتها أيضا أو أطلق ويحتمل أن مراده أن الاكمل ذلك لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدتها أو أطلق قوله في الحديث اتبعه ستا من شوال لأن ذكر التبعة انما هو باعتبار من صام رمضان في زمنه لا طلقا سم وفي النهاية مثله الا قوله ويحتمل الخ (قوله لا من فاتته صوم راتب الخ) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولا يخفى ان قضيته بل صريحه ان من فاتته صوم يوم الخميس والاثنيين سن له قضاؤه وهو ظاهر لكنه أفق بأنه لا يسن وهو مناف لاقتائه الاول فينبغى الاخذ باقتائه الاول سم ونهاية (قوله وتتابعها عقب العيد أفضل) أى تحصل السنة بصومه متفرقة ولكن تتابعها وانصالحا بيوم العيد أفضل نهاية (قوله عقب العيد) كذا في المغنى والنهاية (قوله على أنه لا يؤثر الخ) يظهر ان مراد المخالفان اعتقاد المذنب واجبا يحظر في

كصيام الدهر بدليل رواية صيام رمضان بعشرة أشهر الى قوله فذلك صيام السنة فالخاضل ان كل مرة بسنة (قوله والمراد ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستة من شوال فن فاتره رمضان لقضاء في شوال وصام الستة في القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله كصيامه نفلا) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضا وسدسه نفلا اه (قوله وقضية الماتن نذرها الخ) وقضية قول المحاملى كشيوخه الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان ان يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن افطر بعدد فينابى ما سأل أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحتمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء شرح مر (قوله لأنه يلزمه القضاء فورا) قديقال هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء الفورى فيثاب عليها أيضا إذا قصدتها أيضا أو أطلق ولو لا نذرها ما اثيب عليها فليتامل وكذا يقال بالاولى إذا كان فطر رمضان بعدد ما باتى في الحاشية الاخرى عن المحاملى يمكن حله على ان المراد انه يكره تقديم التطوع على قضاء رمضان فلا يثاب في حصوله معه (قوله أى من غير تعد) أى امام مع التغدى فيحرم لوجوب القضاء فورا والتطوع بنافيه أى استقلال اسم (قوله سن له صوم ست من القعدة) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه فيه بأنه لا يأتى على ما اعتمده كغيره من ان الصوم في شوال لقضاء أو غيره يحصل به ما نواه مع ستة شوال أيضا وقد يجاب بحمل ما أفق به على ما إذا صرف الصوم فيه عن ستة بخلاف ما إذا قصدتها أيضا أو أطلق ويحتمل أن مراده أن الاكمل ذلك (قوله سن له صوم ست من القعدة لأن من فاتته صوم راتب يسن له قضاؤه) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملى حكاه وتعليل ولا يخفى ان قضية هذا التعليل بل صريحه ان من فاتته صوم

غيرها يحصل له ثواب الدهر لما تقرر فلا تتمتع تلك الا بذلك وحاصله أن من صامها مع رمضان كل سنة تكون كصيام الدهر فرضا بلا مضاعفة ومن صام سنة غيرها كذلك تكون كصيامه نفلا بلا مضاعفة كما أن صوم ثلاثة من كل شهر تحصله أيضا وقضية الماتن نذرها حتى لمن افطر رمضان وهو كذلك الا فيمن تعدى بفطره لأنه يلزمه القضاء فورا بل قال جمع متقدمون يكره لمن عليه قضاء رمضان أى من غير تعد تطوع بصوم ولو فاتته رمضان فصام عنه شوالا سن له صوم ست من القعدة لأن من فاتته صوم راتب يسن له قضاؤه ومرفى مبحث النية عن المجموع وغيره في اشتراط التعيين في هذه الرواتب ما ينبغى مراجعته (وتتابعها) عقب العيد (أفضل) مبادرة للعبادة وإيهاام العامة وجوبها، نوع على أنه لا يؤثر اذ اعتقاد الوجوب بالنذر لا يفسده بل يؤكده

(ويكره أفراد الجمعة) بالصوم لخبر (٤٥٨) الصحيحين بالنهي عنه إلا أن يصوم يوم ما قبله أو يوم ما بعده وعلته الضعف به غمًا يتميز به من

العبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد وللنظر إلى الضعف فقط قال جمع ونقل عن النص أنه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لكن يردده ما مر من ندب فطر عرفة ولو لم يكن لم يضعف به ويوجه بأن من شأن الصوم الضعف وإنما زالت الكراهة بصم غيره إليه كما صح به الخبر وبصومه إذا وافق عادة أو نذر أو قضاء كما صح به الخبر في العادة فتوافق الفرض في السبب لأن صوم المضموم إليه وفضل ما يقع فيه يجبر ما فات منه ولو أراد اعتكافه سن صومه على أحد احتمالين حكاهما المصنف خروجًا من خلاف من أبطل اعتكاف المفطر وقول الأذري يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وصلاة ليلة بتسليمه لا يرد لأن كلامنا في غير

التخصيص (وأفراد السبت) بغير ما ذكر في الجمعة للخبر المذكور وعلته أن الصوم أمساك وتخصيصه بالأمساك أي عن الأشغال والكسب من عادة اليهود أو تعظيم اليهود له ولو بالفطر ومن ثم كرهه أفراد الأجداد لا بسبب أيضا لأن النصراني تعظمه بخلاف ما لوجه ما لأن أحد الم يقل بتعظيم المجموع ومن ثم روى النسائي أنه

صلى الله عليه وسلم

حد ذاته وإن لم يؤثر في محنته بصري (قوله بالصوم) إلى قوله ولو أراد اعتكافه في النهاية والمغنى (قوله وعلته الضعف) يؤخذ من ذلك أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لا مر عارض ويؤيده انعقاد نذره كما يعلم بما يأتي في النذر ويقاس به اليومان الآخران إذ لا تختص كراهة الأفراد بالجمعة نهاية (قوله يتميز) أي يوم الجمعة (قوله وإنما زالت الكراهة الخ) أي كراهة أفراد كل من الأيام الثلاثة نهاية وشرح بافضل (قوله بصم غيره إليه) المتبادر أن المراد الضم على وجه الاتصال سم (قوله إذا وافق عادة) أي كان يصوم يوم ما ويفطر يوم ما أو وافق يوم صومه يوم الجمعة نهاية ومغنى وإيعاب (قوله أو نذر) وكذا إذا وافق يوم ما طلب صومه في نفسه كما شورا أو عرفة ونصف شعبان نهاية وسم (قوله أو قضاء) أي وكفارة نهاية وشرح بافضل (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله وفي الروض) أي الشامل للقضاء والنذر والكفارة (قوله ما يقع فيه) في يوم الجمعة من نحو موافقة العادة (قوله سن صومه الخ) قال النهاية بعد كلام وعلم من ذلك أنه لا فرق في كراهة أفراد بين من يريد اعتكافه وغيره كما أفتى بذلك والد رحمه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة اه وفي الامداد والإيعاب والفتح والانحاف مثله وهذا لا يخالف ما في التحفة لتبرئته منه كدعي على بافضل (قوله لأن كلامه منافي غير التخصيص) قضيته أن الأفراد هنا لا يستلزم التخصيص سم وفيه نظر إذ المتبادر أن مراد الشارح أن كلامها في اعتكاف أيام مشتملة على يوم الجمعة (بغير ما ذكر في الجمعة) أي ما وافق عادة له ونحو عاشوراء أو نذر أو قضاء أو كفارة (قوله للخبر المذكور) أي بقوله السابق أنقاضي الفرض في السبب عبارة المغنى لخبر لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين اه (قوله إمساك) أي عن المفطرات (قوله أي عن الاشتغال الخ) فيه نظر إذ لا يتكرر حد الاوسط على هذا التفسير (قوله أو تعظيم الخ) عطف على إمساك (قوله ومن ثم) إلى قوله انتهى في المغنى لا قوله قيل (قوله كرهه أفراد الأجداد الخ) بقى ما لوزم على صوم الجمعة والسبب معا أو السبب والأحد معانهم صام الأول وغن له ترك اليوم الثاني فهل تنبئ الكراهة أو لا فيه نظرا والاقرب الثاني إذ لا يشترط الكراهة الأفراد قصده قبل الصوم وإنما المعنى أنه إذا صام السبت كرهه لاقتصار عليه سواء قصده أو لا عس وهذا يخالف لما في الإيعاب عن المجموع عبارته قال في المجموع وينبغي أن العزم على وصله بما بعده يدفع كراهة أفراد إذ ظاهره عدم صوم ما بعده ولو لغير عذر وإلا لزم الحكم بكراهة الفعل بعد انقضائه لا تنفائها حال التلبس به مادام عازما على صوم ما بعده وهو بعيد اه (قوله ومن ثم روى النسائي الخ) عبارة المغنى وحمل على هذا ما روى النسائي الخ على الجمع (قوله

يوم الخميس والاثني عشر له قضاء وهو ظاهر ويؤيده نظيره من راتب نفل الصلاة لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لا يسن صومه كإسباقي عنه في الحاشية وهو منافي لأفتائه الأول خصوصا ما ذكره فيه من التعليل فينبغي الأخذ بأفتائه الأول ثم محل صوم ستة من العقدة عن ستة شوال إذا صرف صوم شوال عنها أمالو قصدها به أيضا وأطلق أنها لا تحصل كافي نظيره من التحية لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدها أو أطلق قوله في الحديث اتبعه ستان شوال لأن ذكر التبعية إنما هو باعتبار من صام رمضان في زمته لا مطلقا (قوله في المتن ويكرهه أفراد الجمعة) أي وإن أراد اعتكافه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ولا يراعى خلاف مانع الاعتكاف مع الفطر لأن من شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة شرح مر (قوله وإنما زالت الكراهة بصم غيره إليه) المتبادر أن المراد الضم على وجه الاتصال وقوله وافق عادة الخ ينبغي أن مثل موافقة العادة وما ذكره ومعها ما إذا طلب صومه في نفسه كيوم النصف من شعبان فإذا وافق يوم جمعة ينبغي أن لا يكره بل يطلب ويخصص النهي عن صوم الجمعة بالامر بصوم يوم النصف وقد يقال بين الأمرين المذكورين عموم وخصوص من وجه فإذا خصصنا عموم كل بخصوص الآخر تعارض في يوم الجمعة إذا وافق يوم النصف فيحتاج الترجيح قد يرجح المنع لأنه الاحتياط وقد يرجح خلافه لأن الأصل في العبادة طلبها وعدم المنع منها (قوله لأن كلامنا في غير التخصيص) قضيته أن الأفراد هنا لا يستلزم التخصيص

فأحب أن أخالفهم) السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة أفراد
 أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الأفراد سم (قوله) إذ اضم مكره لمكروه (الخ) قد يقال المكروه هو
 الأفراد لأنفس الصوم ومع الضم لا أفراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح
 بصيغة التريض قول المتن (وصوم الدهر) (فائدة) قال ابن سيده الدهر الابد الممدود والجمع ادهر
 ودهور واما قوله ^{صلى الله عليه وسلم} لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعناه ان ما صابك من الدهر فان الله تعالى
 هو فاعله ليس الدهر فاذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى مغنى قول المتن (غير العيد
 والتشريق) أى اما صوم العيدين وايام التشريق او شئ منها فخرام كامرئته ومغنى قول المتن (مكروه الخ)
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتييم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون
 ذلك فراجعه قليوبى (وقوله) لانه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهية والمغنى وشيخ الاسلام قال
 المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهية والمغنى (كل الليل) الاولى
 اما تنكير الليل او جمعه (قوله) لخبر الصحيحين الخ) قال النهية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه
 وسلم لا بى الدرداء لما فعل ذلك فتبدلت ام الدرداء لربك عليك حقا ولاهلك عليك حقا ولجندك عليك
 حقا فصم وافطروم قوم ونم واتاهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الابد محمول على من صام
 العيدين وايام التشريق او شيئا منها اه قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر ان عقد نذره مالم يكن مكروها
 كما قاله السبكي نهية ومغنى قال عث وحيث انعقد نذره لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه فوت حق
 او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والاقرب الاول لعجزه عن
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مرر السابق بعد قول المصنف والظاهر
 وجوب المدعى من افطار الخ ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه اه
 (قوله) من صام يوما) اى وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد سبعين) قال
 الحليمى وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلية تحت مطبوعة جنداعش عبارة البجيرى والتنعين كناية
 عن عقد السبابة لان كل عقدة بثلاثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ) لا يظهر مغايرته لما قبله من كل وجه (قوله)
 والخبر الاول محمول الخ) يعنى غنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) لخبرهما افضل الصيام الخ)
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهية ومغنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق
 صومه يوما يكرهه افاده بالصوم كالسبت يكون صومه افضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية
 والمغنى ما يوافقه (قوله) يوما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمنجته ان
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها
 ليست مؤكدة كذا كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملى سم
 على حجب وقضية اطلاق الشارح مرر اى والمغنى موافقة الاول عث (قوله) او غيرهما من التطوعات) اى
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او يومها والتسبيحات عقب الصلوات نهية
 ومغنى (قوله) الا النسك) اى اما التطوع بالحج والعمرة فيجب اتماما لمخالفتها غيرهما فى لزوم الاتمام

(قوله) فأحب أن أخالفهم) السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة أفراد
 أفراد أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الأفراد (قوله) إذ اضم مكره لمكروه (الخ) قد يقال المكروه هو
 الأفراد لأنفس الصوم ومع الضم لا أفراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح
 بصيغة التريض قول المتن (وصوم الدهر) (فائدة) قال ابن سيده الدهر الابد الممدود والجمع ادهر
 ودهور واما قوله ^{صلى الله عليه وسلم} لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعناه ان ما صابك من الدهر فان الله تعالى
 هو فاعله ليس الدهر فاذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى مغنى قول المتن (غير العيد
 والتشريق) أى اما صوم العيدين وايام التشريق او شئ منها فخرام كامرئته ومغنى قول المتن (مكروه الخ)
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتييم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون
 ذلك فراجعه قليوبى (وقوله) لانه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهية والمغنى وشيخ الاسلام قال
 المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهية والمغنى (كل الليل) الاولى
 اما تنكير الليل او جمعه (قوله) لخبر الصحيحين الخ) قال النهية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه
 وسلم لا بى الدرداء لما فعل ذلك فتبدلت ام الدرداء لربك عليك حقا ولاهلك عليك حقا ولجندك عليك
 حقا فصم وافطروم قوم ونم واتاهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الابد محمول على من صام
 العيدين وايام التشريق او شيئا منها اه قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر ان عقد نذره مالم يكن مكروها
 كما قاله السبكي نهية ومغنى قال عث وحيث انعقد نذره لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه فوت حق
 او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والاقرب الاول لعجزه عن
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مرر السابق بعد قول المصنف والظاهر
 وجوب المدعى من افطار الخ ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه اه
 (قوله) من صام يوما) اى وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد سبعين) قال
 الحليمى وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلية تحت مطبوعة جنداعش عبارة البجيرى والتنعين كناية
 عن عقد السبابة لان كل عقدة بثلاثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ) لا يظهر مغايرته لما قبله من كل وجه (قوله)
 والخبر الاول محمول الخ) يعنى غنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) لخبرهما افضل الصيام الخ)
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهية ومغنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق
 صومه يوما يكرهه افاده بالصوم كالسبت يكون صومه افضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية
 والمغنى ما يوافقه (قوله) يوما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمنجته ان
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها
 ليست مؤكدة كذا كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملى سم
 على حجب وقضية اطلاق الشارح مرر اى والمغنى موافقة الاول عث (قوله) او غيرهما من التطوعات) اى
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او يومها والتسبيحات عقب الصلوات نهية
 ومغنى (قوله) الا النسك) اى اما التطوع بالحج والعمرة فيجب اتماما لمخالفتها غيرهما فى لزوم الاتمام

أو صلاته) أو غيرهما من التطوعات إلا النسك

وذكر العلم غير همامنها بالاولى (فله قطعها) للخبر الصحيح الصائم المنطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر وقيس به الصلاة وغيرها فقله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم محله في الفرض (٤٦٠) ثم ان قطع لغير عذر كرهه ولا كان شق على الضيف او المضيف صومه لم يكره بل يسن

وان فسد او السكفارة بالجماع نهاية والمغني قال ع ش قوله مر أما التطوع بالحج الخ أي بأن كان الفاعل لها عبدا او صبي او عليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي اه (قوله وذكرا) أي خص تطوع الصوم وتطوع الصلاة بالذكر (قوله امير نفسه) هو بالراموروى بالنون ايضا شيخنا الشوبري (وقوله ان شاء صام) أي اتم صومه سم على الهجة ع ش (قوله ثم ان قطع) إلى قوله وروى ابو داود في النهاية والمغني (قوله ثم ان قطع الخ) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض اجزائها ببعض واما قرأة سورة الكهف والتسبيحات ونحوهما فله المراد بقطعه الاغراض عنه والاستغناء بغيره وترك اتمامه او المراد بما يشمل قطعه بكلام وان لم يطل ثم العود عليه فيه نظر والا قرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبا كالدلالة والجماع المأوذون غ ش (قوله كان شق على الضيف الخ) أي وعلى أحد أبويه ومن العذر ما لو احتاج للسعي في أمر ديني ولا يتم له كاله إلا بالقطع فلا يبعد انه افضل حينئذ ومن اعتاد صوم تطوع فزفت اليه امرأة سن له تركه ايام الزفاف كما ذكره الماوردي ايعاب (قوله على الضيف الخ) أي المسلم شوبري اه بجبري (قوله لم يكره) أي اما إذا لم يشق ذلك على أحد ههما فالافضل عدم القطع كما في المجموع ايعاب ومغني ونهاية (قوله ويثاب على ما مضى) أي ثواب بعض العبادة التي بطلت ع ش (قوله نعم يسن خروج الخ) اما من فاتته وله عادة بصيامه كالاثني فلا يسن له قضاءه لفقد العلة المذكورة على ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي لكنه معارض بما مر من من افتائه بقضاء ست من القعدة عن ست من شوال معللا له بأنه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا أي ما مر من افتائه باستحباب القضاء هو الاوجه نهاية وسم وتقدم في الشرح اعتناؤه وقال ع ش وهو المعتمد اه لكن المغني اعتمد افتاءه بعدم سن القضاء (قوله وروى ابو داود الخ) الانسب تقديمه على قوله نعم يسن الخ (قوله أن أم هاني) بكسر النون وبالهزة آخره مع التنوين واسمها فاختة برماوى اه بجبري (قوله لواجب) إلى قوله وإنما لم يجر في النهاية والمغني (قوله ووافطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النية فان المصرح به في المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف نهاية ومغني وتقدم مثله في شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله تداركا لورطة الاثم) أي وبه يفارق جواز قطع اداء رمضان بالسفر ومثله اداء النذر كما هو ظاهر رسم (قوله والتقصير الخ) راجع ليوم الشك (قوله وان فات بعذر) أي فيستثنى مما دل عليه قول المصنف بان لم يكن الخ من ان ما لم يتعد بفطره لا يجب فيه الفور رسم (قوله هنا) أي في الصوم (قوله مطلقا) أي تعدى بفوتها أولا (قوله كما تقرر) أي بقوله نعم مر الخ (قوله كل فرض الخ) أي كالصلاة والحج ع ش (قوله او يفوت وجوبه الخ) أي كاعتكاف مندور في زمن معين وقد يقال ان هذا داخل فيما قبله (قوله بخلاف نحو قرأة الخ) فيه انه داخل في قوله كل فرض عني الخ (قوله وكذا فرض كفاية) أي يحرم قطعه (او صلاة جنازة) قال في الامداد لما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت ويؤخذ منه ان غير الصلاة مما يتعلق به كجملة وفنه يجب بالشروع فيه ويمتنع الاعراض عنه بعده وهو ظاهر نعم يتجه جواز الاعراض بعذر نحو تعقب الحامل او الحافر فتركه لغيره ونحو تركه ان قصد التبرك بذلك من المقاصد الخرجة للترك عن

ويثاب على ما مضى ككل قطع لفرض او نقل بعذر (ولا قضاء) لما قطعه أي لا يلزمه ولا الحرم الخروج نعم يسن خروجا من خلاف من اوجبه وروى ابو داود ان أم هاني كانت صائمة صوم تطوع فخيرها النبي ﷺ بين ان تفطر بلا قضاء وبين ان تم صومها (ومن تلبس بقضاء لو اوجب حرم عليه قطعه ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر) ووافطر يوم الشك كما مر فلا يجوز له التأخير ولو بعذر كسفر تداركا لورطة الاثم او التقصير الذي ارتكبه (وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدى بالفطر) لانه قد تلبس بالفرض كمن شرع في اداء فرض اول وقته نعم مر انه متى ضاق الوقت بان لم يبق من شعبان إلا ما يسع الفرض وجب الفور وان فات بعذر وإنما لم يجر هنا نظير وجه في الصلاة انه يجب الفور في قضائها مطالقا لان قضاء الصوم ينتهي الى حالة يتضيق فيها ويجب فعله فيها فوراً كما تقرر فصار مؤقتا كالاداء بخلاف قضاء الصلاة فانه لا أمده وايضا الصلاة لا ينسقط فعلها

اداء بعذر نحو مرض وسفر بخلاف الصوم فضيق في قضائها لم يضيق في قضائه وكالقسا في حرمة القطع كل فرض عني يبطله هتك القطع أو يفوت وجوبه الفورى بخلاف نحو قرأة الفاتحة في الصلاة وكذا فرض كفاية هو جهاد أو نسك أو صلاة جنازة وحرم جمع

هتك الحرمه فتأمل شورى اهبجبرى (قوله قطعه) أى فرض الكفاية (قوله وهو ضعيف) أى ماجرى عليه الجمع و (قوله ويحرم) إلى الكتاب فى النهاية والمغنى إلا قوله أو قضاء وسعا (قوله ويحرم على الزوجة الخ) فلو صامت بغير إذنه صح وان كان حراما كالصلاة فى دار مغسوبة وسيأتى فى النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها ما صومها فى غيبة زوجها عن بلدها فائز قطعاً وإنما لم يحرم صومها بغير إذنه مع حضوره نظر الجواز فساده عليها لأن الصوم يهاب عادة فيمنعه التمتع ولا يباح بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها والامة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبدان أضربا بصوم التطوع اضرب أو غيره لم يحرم إلا باذن السيد ولا جاز ذكره فى المجموع وغيره نهاية ومغنى وإيعاب قال ع ش قوله مر صح أى وتتاب عليه وقوله مر عدم حرمة صوم الخ أى بغير إذنه وقوله مر نحو عاشوراء أى لما لا يكسر وقوعه كعرفة وقوله مر مع حضوره أى ولو جرت عادته بأن يغيب عنها من أول النهار إلى آخره لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطره فى بعض الاوقات على خلاف عادته وقوله مر صلاة التطوع ظاهره وان كثر ما نوته لأن الصلاة من شأنها قصر زمنها وقوله مر والامة المباحة الخ أى التى أعتها للتمتع بأن تسرى بها أما أمة الخدمة التى لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها إرادته منها فلا ينبغي منعها من الصوم اه ع ش (قوله أو قضاء وسعا) سكنت عنه النهاية والمغنى وقال ع ش قوله مر ان تصوم تطوعاً خرج به الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه وظاهره ولو نذر مطلق لم ياذن فيه (قوله وزوجها الخ) أى الذى يتأتى به استمتاع ولو بغير وطء ومر ان الامام إذا امر بصوم الاستسقاء وجب وظاهر كلامهم وجوبه حتى على النساء وعليه فليس للزوج المنع حينئذ إيعاب (قوله كما يأتى) أى فى النفقات (خاتمة) أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم وهى ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وأفضلها المحرم ثم رجب خروجا من خلاف من فضله على الأشهر الحرم ثم باقىها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله وخبر كان يصوم شعبان إلا قليلا قال العلماء اللفظ الثانى مفسر الأول فالمراد بأكمله غالباً وإنما كثر صلى الله عليه وسلم من الصوم فى شعبان مع كون المحرم أفضل منه لأنه كانت تعرض له فيه أعذار تمنعه من كثرة الصوم فيه أو لعلمه لم يعلم فضل المحرم إلا فى آخر حياته قبل التمكن من صومه وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها ما رایت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان قال العلماء وإنما يستكمل ذلك لثلاثين وجوبه نهاية ومغنى وكذا فى الإيعاب إلا أنه مال إلى تقديم ذى الحجة على رجب وفيه ايضار وى أبو داود وغيره صم من المحرم واترك وإنما امر المخاطب بالترك لأنه كان يشق عليه كثرة الصوم كما جاء التصريح به فى أول الحديث أما من لا يشق عليه فصوم جميعه له فضيلة ومن ثم قال الجرجاني وغيره يندب صوم الأشهر الحرم كلها اه

(كتاب الاعتكاف)

(قوله هو لغة) إلى قول المتن وإنما يصح فى النهاية إلا قوله وفى رواية وما تناخز وقوله واختار إلى ويسن وقوله وشذ إلى وعلا متها وما نبه عليه وكذا فى المغنى إلا قوله والى يفرق إلى وعلا متها (قوله لزوم الشئ)

بالفطر من أن مالم يعتد به طره لا يجب فيه الفور (قوله لأن كل مسألة مستقلة برأسها) قضيته تحريم قطع المسئلة الواحدة وفيه كلام فى حاشية جمع الجوامع للكمال فراجع (قوله ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعاً) عبارة شرح الروض ويحرم على امرأة صوم نفل مطلق ثم قال ويباح به فى ذلك صلاة نفل طاق ويحتمل خلافه لقصر زمنها وسيأتى فى النفقات انه لا يحرم عليها صوم عرفه وعاشوراء اه وعبارة شرح العباب وسيأتى فى النفقات حكم صوم الحليلة ومنه انه يحرم عليها صوم تطوع غير نحو عرفه وعاشوراء بغير إذن حليلها الحاضر بالبلد إلى ان يقال ولا يلحق به فى ذلك صلاة التطوع لقصر زمنها اه (قوله ويحرم على الزوجة) قال فى شرح الروض والامة المباحة لسيدها كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبد ان أضربا بصوم التطوع لضعف أو غيره لم يحرم بغير إذن السيد ولا جاز ذكره فى المجموع وغيره اه والله اعلم

(كتاب الاعتكاف)

قطعه مطلقاً إلا الاشتغال بالعلم لأن كل مسألة مستقلة برأسها وصلاة الجماعة لأنها وقعت صفة تابعة وهو ضعيف وإن أطال التاج السبكي فى الانتصار له وإلا لزم حرمة قطع الحرف والصنائع ولا قائل به ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعاً أو قضاء موسعاً وزوجها حاضر إلا باذنه أو علم رضاه كما يأتى (كتاب الاعتكاف) هو لغة لزوم الشئ ولو شراً وشرعاً

مكث مخصوص على وجه يأتي (٦٢) والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامة وهو من الشرائع القديمة واركانه اربعة معتكف

ومعتكف فيه ولبت ونية
(هو مستحب كل وقت)
اجمعا (و) هو (في العشر
الاواخر من رمضان
افضل) منه في غيرها ولو
بقية رمضان لانه صلى الله عليه وسلم
داوم عليه الى وفاته قالوا
وحكمته انه (اطلب ليلة
القدر) اي الحكم والفصل
او الشرف المختصة به عندنا
وعند اكثر العلماء والتي
هي خير من ألف شهر أى
العمل فيها خير من العمل
في ألف شهر ليس فيها ليلة
قدر فهي افضل ليالى السنة
ومن ثم صح من قام ليلة
القدر إيمانا أى تصديقا بها
واحتسابا أى لثوابها عند
الله تعالى غفر له ما تقدم من
ذنبه وفي رواية وما تأخر
وروى البيهقي خبر من صلى
المغرب والعشاء في جماعة
حتى ينقضى شهر رمضان
فقد أخذ من ليلة القدر بحظ
وافر وخبر من شهد العشاء
الآخرة في جماعة من رمضان
فقد أدرك ليلة القدر وقدم
هذا في سنن الصوم لبيّن ثم
نذبه للصوم وهنا نذبه في
نفسه وان افطر لعذر
والمذهب انها تلزم ليلة
بعينها من ليالى العشر
وارجاها الاوتار (وميل
الشافعي رضى الله عنه إلى
انها) أى تلك الليلة المعينة
(ليلة الحادى) والعشرين

أى ملازمته نهاية ومعنى (قوله مكث مخصوص الخ) أى لبث في مسجد بقصد القرية من مسلم عاقل ظاهر
عن الجنابة والحيض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم نهاية (قوله
وهو من الشرائع القديمة) أى لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن تطهرا بيتى للطائفين
والعاكفين نهاية ومعنى قول المتن (مستحب) أى سنه وكدة نهاية قول المتن (كل وقت) أى في رمضان
 وغيره نهاية ومعنى أى حتى في أوقات الكراهة وإن تحررها عش وشيخنا (قوله دوام عليه الخ) أى ثم
اعتكف أزواجه من بعده نهاية ومعنى (قوله قالوا) أى العلماء (وحكمته) أى حكمة أفضلية الاعتكاف
في العشر المذكور معنى ونهاية قول المتن (اطلب ليلة القدر) أى فيحييها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء
ويستحب أن يكثر فيها من قول اللهم إنك عفوف تحب العفو فاعف عني معنى (قوله والفصل) عطف تفسير
(قوله أو الشرف) عطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر لتسميتها بالقدر و (قوله المختصة الخ) صفة الليلة
(قوله به) أى بالعشر الأخير معنى (قوله والتي الخ) عطف على المختصة (قوله فهي افضل ليالى السنة) أى
في حقنا لكن بعد ليلة المولد الشريف ويلى ليلة القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
النصف من شعبان وأما بقية الليالى فهي مستوية والليلة افضل من النهار وأما في حقه صلى الله عليه وسلم
فالأفضل ليلة الاسراء والمعراج لانه رأى ربه فيها شيخنا (قوله تصديقا بها) أى بانها حق وطاعة
(واحتسابا) أى طلبا لرضاء الله وثوابه لا رياء مسموعة ونصبيها على المفعول أو التمييز أو الحال بتأويل المصدر
باسم الفاعل وعليه فهم أحالان متداخلان أو مترادفان شيخنا الزيادة اه عش (قوله حتى ينقضى شهر
رمضان الخ) أى لا يتم له ذلك إلا بملازمة جميع الشهر عش (قوله وقدم هذا) أى نذب الاعتكاف في العشر
الاواخر (قوله وهنا نذبه الخ) أى وذكر هنا نذبه الخ فلا تكرر قال المغنى واعاد هذا لذكر حكمة الاعتكاف
في العشر المذكور اه وقال النهاية وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه افضل من غيره اه (قوله وان افطر
لعذر) لعل التقييد ليس لأخراج غيره بل لدفع توهم عدم النذب عند الافطار لعذر لمكان العذر سم (قوله
والمذهب الخ) وفي التقديم أرجاها ليلة احدى أو ثلاث أو سبع وعشرين ثم بقية الاوتار ثم اشفاع العشر
الاواخر قال ابن عمر وجماعة انها في جميع الشهر وخصها بعض العلماء باوتار العشر الاواخر وبعضهم
باشفاعة وقال ابن عباس وإني هي ليلة سبع وعشرين وهو مذهب اكثر اهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولاً
معنى (قوله انها تلزم ليلة بعينها الخ) ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم فإذا كانت ليلة القدر
عندنا نهارا لغيرنا تأخرت الاجابة والثواب إلى أن يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها وقت
واحد وان كان نهارا بالنسبة لقوم وليلا بالنسبة لآخرين والظاهر الاول لينطبق عليه مسمى
الليل عند كل منهما أخذنا ما قيل في ساعة الاجابة في يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف اوقات الخطب عش
قول المتن (ليلة الحادى والعشرين أو الثالث الخ) هذا نص المختصر والا كثرون على أن ميله إلى انها
ليلة الحادى والعشرين لا غير نهاية ومعنى قال شيخنا وعن ابن عباس انها ليلة السابع والعشرين اخذنا من
قوله تعالى إنا أنزلناه في ليلة القدر إلى سلام هي فان كلمة هي السابعة والعشرون من كلمات السورة وهي
كناية عن ليلة القدر وعليه العمل في الاغصار والامصار وهو مذهب اكثر اهل العلم اه (قوله أريها)
أى فى المنام (قوله وأنه يسجد الخ) أى وأرى أنه الخ (قوله واختار) إلى قوله ويسن في المغنى (قوله
انها لا تلزم ليلة بعينها) وعليه جرى الصوفية وذكروا لذلك ضابطا وقد نظمهم بعضهم بقوله :
وانا جميعا ان نصم يوم جمعة * ففي تاسع العشرين خذ ليلة القدر
وإن كان يوم السبت أول صومنا * لخادى وعشرين اعتمده بلا عذر

(قوله أى تصديقا بها) هل المراد التصديق بشئها في نفسها أو المراد التصديق بأن تلك الليلة التي قامها هي ليلة
القدر فيه نظر (قوله وان افطر لعذر) لعل التقييد بالعذر ليس لأخراج غيره بل لدفع توهم عدم النذب

(أو) ليلة (الثالث والعشرين) لانه صلى الله عليه وسلم أريها في العشر الاواخر في ليلة وترمنه وان سجد تصديقها في ماء وطين فكان وان
ذلك ليلة الحادى والعشرين كما في الصحيحين وليلة الثالث والعشرين كما في مسلم واختار جمع انها لا تلزم ليلة بعينها من العشر الاواخر

وان هل يوم الصوم في احد ففي * سابع العشرين (١) مارمت فاستقر
وان هل في الاثنين فاعلم بانه * يوافيك نيل الوصل في تاسع العشرى
ويوم الثلاثاء ان بدا الشهر فاعتمد * على خامس العشرين تحظى بها قادر
وفي الاربعاء ان هل يامن يرومها * فدونك فاطلب وصلها سابع العشرى
ويوم الخميس ان بدا الشهر فاجتهد * توافيك بعد العشر في ليلة الوتر

شيخنا وفي البجيرى عن البرماوى والقاوى قال الغزالى وغيره ان كان اول الشهر يوم الاحد والاربعاء
فهى ليلة تسع وعشرين او يوم الاثنين فهى ليلة احد وعشرين او يوم الثلاثاء او يوم الجمعة فهى ليلة
سبع وعشرين او يوم الخميس فهى ليلة خمس وعشرين او يوم السبت فهى ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ
ابو الحسن ومذبلت سن الرجال ما فاتنى ليلة القدر بهذه القاعدة اه (قوله احدوا ثلاثا وغيرهما) اى
وعشرين (قوله ثنتين او اربع او غيرهما) اى وعشرين (قوله قالوا ولا تجمع الاحاديث المتعارضة فيها الخ)
قال فى الروضة وهو قوى وقال فى المجموع انه الظاهر المختار لكن المذهب الاول معنى اى انها تلزم ليلة بعينها
من ليالى العشر الاخير (قوله ويسن لرائيها كتمها) اى لانها كالكرامة وهى يستحب كتمها ع ش (قوله
احياء جميع الخ) اى بالعبادة والدعاء نهاية (قوله وباقية الى يوم القيامة) اى اجماعا وترى حقيقة والمراد
برفعها فى خبر فرفعت وعسى ان يكون خيرا لرفع علم عنها والالم يؤمر فيه بالناسها ومعنى عسى ان يكون
خير الكم اى الترغيب فى طلبها والاجتهاد فى كل الليالى وليكثر فيها وفى يومها من العبادة باخلاص وصحة بين
ومن قوله اللهم انك عفوتحب العفو فاعف عنا نهاية (قوله والى يفرق فيها الخ) اى واما ما يقع ليلة نصف
شعبان ان صح فمحمول على ان ابتداء الكتابة فيها وتام الكتابة وتسليم الصحف لاربابها انما هو فى ليلة
القدر ع ش عبارة شيخنا فضمير فيها راجع الى ليلة القدر عند الجمهور من المفسرين وبعضهم رجع
لليلة النصف من شعبان فتقدر الاشياء وتثبت فى الصحف فيها وتسلم لاربابها من الملائكة فى ليلة القدر اه
(قوله معتدلة) اى لا حارة ولا باردة سم (قوله وليس لها كبير شعاع) ويستمر ذلك الى ان ترفع كرمح فى راي
العين ع ش (قوله اعظم الخ) عبارة النهاية لكثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فسترت
باجتماعها واجسامها للطيفة ضوء الشمس وشعاعها اهل قال ع ش قوله مر فسترت الخ لا يقال الليلة تنقضى
بطلوع الفجر فكيف تستر بصعودها ونزولها فى الليل ضوء الشمس لانا نقول يجوز ان ذلك لا ينتهى بطلوع
الفجر بل كما يكون فى ليالتها يكون فى يومها وبقدر انه ينتهى نزولها بطلوع الفجر فيجوز ان الصعود متأخر
وبتقدير كونه ليلا فيجوز انها اذا صعدت يكون محاذاتها للشمس وقت مرورها فى مقابلتها نارا اه (قوله
وفائدة ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وفائدة معرفة صفاتها بعد فوتها بعد طلوع الفجر انه يسن اجتهاد فى
يومها كاجتهاده فيها ولتجهد فى مثلهما من قابل بناء على عدم انتقالها اه (قوله اذ يسن الاجتهاد فيه الخ)
وهو العمل فى يومها خير من العمل فى الف شهر ليس فيها صبرة ليلة القدر قياسا على الليلة ظاهرا تشبيهه انه
كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع ع ش (قوله كلياتها) الا وضح كفى ولعل الاضافة بيانية
سم قول الماتن (وانما يصح الاعتكاف الخ) ولا يفتقر شى من العبادات الى المسجد الا التحية والاعتكاف
والطواف نهاية ومعنى (او ما اعتمد عليه فقط الخ) صريح فى انه لو اعتمد على الداخلية من رجليه والخارجة
منها معا ضر وهو ما قال فى شرح الارشاد انه الاوجه وفى شرح الروض انه الاقرب وياتى فى ذلك كلام
اخر فى شرح ولا يضر اخراج بعض الاعضاء وفى الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضر راءه سم قول الماتن

عند الافطار لعذر لمكان العذر (قوله ولا ينال فضلها اى كاله الامن اطاعه الله عليها) قد يشك كل هذا على قوله
فى الحديث فرفعت اى رفع علم عنها وعسى ان يكون خيرا لكم فليتنامل الا ان يجاب بان ما يحصل عند عدم
علمها بالاجتهاد فى ليالى العشر واما ميربو كثير اعلى ما فات من كمال فضلها (قوله معتدلة) اى لا حارة ولا
باردة (قوله كلياتها) الا وضح كفى ولعل الاضافة بيانية (قوله او ما اعتمد عليه فقط) صريح فى انه لو اعتمد

بل تنقل فى لياليه فعاما او
اعواما تكون وترا احدى
او ثلاثا وغيرهما عاما او
اعواما تكون شفعا ثنتين
او اربعا وغيرهما قالوا ولا
تجتمع الاحاديث المتعارضة
فيها الا بذلك وكلام الشافعى
رضى الله عنه فى الجمع بين
الاحاديث يقتضيه ويسن
لرائيها كتمها ولا ينال
فضلها اى كاله الامن اطاعه
الله عليها وحكمة ايهامها
فى لعشر احياء جميع لياليه
وهى من خصائصنا وباقية
الى يوم القيامة والى يفرق
فيها كل امر حكيم وشذ
واغرب من زعمها ليلة
النصف من شعبان وعلامتها
انها معتدلة وان الشمس
تطلع صبحتها وليس لها
كثير شعاع لعظيم انوار
الملائكة الصاعدين
والنازلين فيها وفائدة ذلك
معرفة يومها اذ يسن الاجتهاد
فيه كلياتها (وانما يصح
الاعتكاف) لمن هو او ما
اعتمد عليه فقط من بدنه
(١) قوله سابع العشرين
لا يخفى ما فى وزنه على من له
المام بفن العروض وقوله
فى تاسع العشرى وكذلك
قوله سابع العشرى
وتوافيك بعد العشرى
كذلك كل ذلك بكسر العين
اى العشرين اه من
بعض الهواش

(في المسجد) أى ولو ظنا فيما يظهر وعبرة الشارح مر في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد الخ والاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه بنى انتهت اه ع شر اقول ويصرح بما استظهره ايضا قول النهاية الا في قبيل قول المصنف والجامع اولى قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه من مجدا فان كان كذلك في الباطن فله اجر قصده واعتكافه وإلا فقصده فقط اه (قوله إن كانت) آلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله سواء سطحة) (فرع) شجرة أصلها بالمسجد واغصانها خارجة هل يصح الاعتكاف على الاغصان او لا والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجة واغصانها داخله ففيه نظر ويتجه الصحة ايضا اخذنا من صريح كلام سم على حج في باب الحج بعد قول المصنف وواجب الوقوف حضوره بجزء من ارض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين ع ش واعتمده شيخنا وقوله والذي يتجه الصحة ظاهر إطلاقه ولو كان الاغصان في هوا ملك غيره وفيه وقفة فليراجع (قوله وروشنه) وكذا هو اؤده شيخنا (قوله مثلا) لعله ادخل به نحو الموات بخلاف ملك الغير فليراجع (قوله المعدودة منه) خرجت به التي تيقن حدوثها بعد المسجد فانها غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد ورحبته ما حجر عليه لاجل المسجد كرى على بافضل وشيخنا وقوله التي تيقن حدوثها الخ اى ولم يعلم وقفها مسجدا (لان ائمة ان فرض) سياقي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي والذي يرجح التفصيل فان كان موقفا على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا او ذرية فلان جاز الدخول والصلاة والاعتكاف فيه باذنهم وان كان موقفا على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوزوا ان اذنوا افر اجعه سم (فلا يصح فيه) اى بان يكون في ارضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره سم عبارة المغنى والنهاية ولا فيما ارضه مستاجرة ووقف بناؤه مسجدا على القول بصحة الوقف وهو الاصح والحيلة في الاعتكاف فيه ان يبنى فيه مسطبة او صفة او نحو ذلك ويوقفها مسجدا فيصح الاعتكاف فيها كما يصح على سطحة وجداره ولا يغتر بما وقع لزر كشى من انه يصح الاعتكاف فيه وإن لم يبن فيه نحو مسطبة وقد علم بما تقرر انه لا يصح وقف المنقول مسجدا اهل ع ش قوله لم ولا يصح وقف المنقول الخ ظاهره وان ائمت ونقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافة فليراجع وهو موافق لما ياتى عن سم على حج اهاى من صحة وقف المنقول اذا ثبت بنحو التسمير وقوله ظاهره وان ائمت ظاهر المنع فانه خرج بنحو التسمير عن المنقولية (إلا ان بنى فيه) اى في المسجد الذي ارضه محتكرة ع ش (قوله مسطبة) اى او سمر فيه دكة من خشب او نحو سجادة مرسمة على حج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ع ش وفي السكر دى بعد

(في المسجد) ان كانت ارضه غير محتكرة لانه صلى الله عليه وسلم واصحابه حتى نساه لم يعتكفوا الا فيه سواء سطحة وروشنه وان كان كله في هوا شارع مثلا ورحبته المعدودة منه وان خص بطائفة ليس منهم لان ائمة ان فرض لامر خارج أما ارضه محتكرة فلا يصح فيه إلا ان بنى فيه مسطبة

على الداخل من رجليه والخارجة منها معا ضره وهو ما قال في شرح الارشاد انه الا وجهه وفي شرح الروض انه الا قرب وسياقي في ذلك كلام اخر في شرح قول المصنف ولا يضرب لإخراج بعض الاعضاء وفي الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضرم (لان ائمة فرض الخ) سياقي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي مانصه المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخولهم والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاغاز ان كلام القفال في فتاوى يوم المنع ثم قال الاسنوى من عنده والقياس جواز ذلك واقول الذي يرجح التفصيل فان كان موقفا على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوزوا ان اذنوا افر اجعه سم (فلا يصح فيه) اى بان يكون في ارضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره (إلا ان بنى فيه مسطبة) قال في شرح العباب بعد نقل العباب لهذا عن بعضهم وذكره وان القمولى اشار الى ان هذا البعض من المتأخرين مانصه وعلى كل فهو اوجه وما وقع لزر كشى من صحة الاعتكاف فيه وإن لم يبن فيه مسطبة بل عند التامل ولا وجه لمساقاله الى ان قال ثم رايت بعضهم قال عقب قول لزر كشى المنتجه صحته في الارض وإن لم تفرش بالبناء تبعا للحيطان والسقف وان جلس على الارض المحتكرة لان الهواء محيط به اهل ملخصا ما قاله عجيب والصواب خلافة لان الاعتكاف انما

أو بطله ووقف ذلك
مسجد القو لم يصح رقف
السفل دون العلو وعكسه
وهذا منه وما وقف بعضه
مسجد اشائنا يحرم المكث
فيه على الجنب ولا يصح
الاعتكاف فيه على الأوجه
احتياطا فيهما (والجامع
أولى) لكثرة جماعته غالباً
والاستغناء به عن الخروج
للجمعة وخروجاً من
خلاف من اشترطه وبه
يعلم أنه أولى وإن قلت
جماعته ولم يحتج للخروج
للجمعة لكونها لا تجب عليه
أو لقصر مدة اعتكافه
وبجب إن نذر اعتكاف
مدة متتابعة تتخللها جمعة
وهو من أهلها ولم يشترط
الخروج لها لأنه لها بلا
شرط يقع التتابع أى
لتقصيره بعدم شرطه
الخروج لها مع علمه بمجيئها
واعتكافه في غير الجامع
وبه فارق ما يأتي في الخروج
لنحو شهادة تعينت عليه
أو لا كراهه حينئذ اندفع
ما يقال إلا كراه الشرعى
كالجس وأتجه بحث
الأذرى أنها لو كانت تقام
في غير جامع أو أحدث
الجامع بعد اعتكافه لم
يضر الخروج لها لعدم
تقصيره وإذا خرج لها
تعين أقرب جامع إليه

ذكر كلام طويل عن فتاوى الشارح وعن النهاية في الوقف في عدم جواز وقف المنقول مسجداً ما نصه
والقياس على تسمير الخشب أنه لو سمر السجادة صح وقفها مسجداً وهو ظاهر ثم رايت العناني في حاشيته على
شرح التحرير لشيخ الإسلام قال وإذا سمر حصير أو فرو في أرض أو مسطبة ووقفها مسجداً صح ذلك وجرى
عليهما أحكام المساجد يصح الاعتكاف فيها ويحرم على الجنب المكث فيها وغير ذلك أه وهو ظاهر وإذا
أزيلت الدكة المذكورة أو نحو البلاط أو الخشبة المبنية زال حكم لو وقف مكانه سم في حواشى التحفة في
الوقف عن فتاوى السيوطى ثم قال سم ولينظر لو أعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره
كذلك هل يعود حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر انتهى وما نقله عن فتاوى السيوطى من زوال حكم
المسجدية عن نحو الدكة بازائه هو الظاهر الموافق لاطلاق ما مر انفاً عن المغنى والنهاية خلافاً لما جرى عليه
بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزع وقد اطال عليه بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزع وقد اطال الكردى
على بأفضل في ردّه وإن وافق ذلك البعض شيخنا فقال ولو وقف إنسان نحو فروة كسجادة مسجداً فإن لم
يثبتها حال الوقفية بنحو تسمير لم يصح وإن أثبتها حال الوقفية بذلك صح وإن أزيلت بعد ذلك لأن الوقفية إذا
ثبتت لا تزول وبهذا يلغز فيقال لنا شخص يحمل مسجده على ظهره ويصح اعتكافه عليها حينئذ أه ولا يخفى
أنه نظير القول بصحة الوقف على حجر منقول من عرفات إلى خارجها (يصح وقف السفل دون العلو) ومنه
الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للامام أو نحوه ويسكنون فيها بزواجهم فإن
علم أن الواقف وقف ما عداها مسجداً جاز المكث فيها مع الحيض والجنابة والجماع فيها وإلا حرم لأن الأصل
المسجدية عرش قول المتن (والجامع) هو ما تقام فيه الجمعة (قوله أولى) أى بالاعتكاف من غيره ويستثنى
من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى إن لم يحتج لخروجه للجمعة نهاية ومعنى وإيعاب (وبه يعلم الخ)
أى بقوله وخروجاً من غير فاعلم أن الأولى إن لم يحتج لخروجه للجمعة (قوله وإن قلت جماعته) خرج به ما لو انتفت الجماعة منه بالمرة كان
مجرى كغيره أولى عرش (قوله ويجب الخ) أى الجامع أيقوم معنى (قوله لأنه لها) أى خروجه للجمعة
(قوله لتقصيره الخ) أى وعليه فلونوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج
لأجل الجمعة بعدواً وانقطع التتابع فيه نظر والأقرب الثاني عرش (قوله وبه فارق الخ) أى بقوله لتقصيره
الخ (قوله واعتكافه الخ) عطف على قوله عليه الخ (قوله وحينئذ اندفع ما يقال الخ) أى لأنه كان متمكناً من
الاحتراز عن هذا كراهه باشتراط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقى ما لو اعتكف في الجامع
لمكن عرض بعد اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياساً على ما يحتمل الأذرى في
إحداث الجامع أو يفرق فيه نظراً لعل الأوجه الأول سم (قوله واتجه الخ) عطف على اندفع الخ (قوله في
غير جامع) أى بين أبنية القرية نهاية ومعنى (قوله أو أحدث الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله إلا أن يجعل ضمير
أنها للقصة للجمعة عبارة النهاية والمعنى ومثله ما لو كانت القرية صغيرة لا تنعقد الجمعة بأهلها فحدث بها
جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه أه وهي ظاهرة وخالية عن التكلف (قوله لم يضر الخروج لها الخ)
وينبغي أن يغتفر له بعد فعلها ما ورد الحث على طلبه من الفاتحة والإخلاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك
كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فإنه يقطع التتابع وينبغي أن يكون خروجه من

يصح على السقف لا تحتها أه (قوله أو بطله) أى أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مر (قوله على
الأوجه) استوجهه مر أيضاً (قوله في المتن والجامع أولى) قال في شرح العباب ويستثنى أيضاً من أولوية
الجامع ما لو عين في نذره غيره فهو أولى ما لم يحتج للخروج للجمعة أه شرح مر (قوله وبه يعلم الخ) كذا
مر (قوله وحينئذ اندفع ما يقال إلا كراهه الشرعى كالجس) أى لأنه كان متمكناً من الاحتراز عن هذا
الإكراه باشتراط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقى ما لو اعتكف في الجامع لمكن عرض بعد
اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياساً على ما يحتمل الأذرى في إحداث الجامع أو
يفرق فيه نظراً لعل الأوجه الأول (قوله لعدم تقصيره) وجهه في الأولى أنه مضطر للخروج للجمعة ولا

والإجازة الذهاب الأسبق ولو أبعد (٤٦٦) أي لأن سبقة مرجح له ويؤخذ منه أنه مثله بالأولى مائة نخل مال بانيه وأرضه دون ضده

(والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) فيه حمل تغييره والمكث فيه للجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولأنه لو أغنى عن المسجد لما اعتكف أمهات المؤمنين إلا فيه لأنه استمر من المسجد والخنثى كالرجل وحيث كره لها الخروج إليه للجماعة ومرفعه فيه كره الاعتكاف فيه (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولم يعم غيره مقامه لزيادة فضله والمضاعفة فيه إذا الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثاً فيما سوى المسجدين الآتين كما أخذته من الأحاديث وبسطته في حاشية الإيضاح وستأتي الإشارة إليه والمراد به الكعبة والمسجد حولها ولو عينها جزءاً عنها ببقية المسجد لما تقرر من شمول المضاعفة للكل وقال كثيرون تعين هي لأنها أفضل (وكذا) يتعين (مسجد المدينة) وهو مسجد رسول الله ﷺ دون ما زيد فيه كما صححه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كما هو مبسوط في الحاشية والفرق أنه في الخبر أشار فقال صلاة في متجدي هذا فلم يتناول ما حدث بعدها وفي الأول غير بالمسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك

محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكن إدراك الجمعة فيه دون ما زاد عليه وإن فوت التكبير لأن في الاعتكاف جابر العش وقوله وإن فوت الخ فيه وقفة ظاهرة بل هو بخلاف لما استظهره أولاً (قوله) والإجازة الذهاب للأسبق (الخ) ظاهره وإن جاز التعدد وهو ظاهر لأن الجمعة صحيحة في السابقة اتفاقاً ومختلف فيها في الثانية إن احتيج إليها عش قول المتن (والجديد أنه لا يصح الخ) والقديم يصح لأنه كان مكان المسجد مكان صلاة الرجل وأجاب الأول بأن الصلاة لا تختص بموضع بخلاف الاعتكاف وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها الفضل خروجه من الخلاف نهاية ومعنى (والخنثى كالرجل) أي فلا يحرم فيه القديم سم (قوله) لما اعتكف الخ) قد تمنع الملازمة (قوله إليه) أي المسجد (قوله كره الاعتكاف الخ) عبارة الكردي على بأفضل يسن الاعتكاف للعجز في ثياب بذلتها ويكره للشابة مطلقاً وغيرها إن كانت متجملة ويحرم عليها عند ظن الفتنة ومع كونه مكروهاً ومحرم ما يصح لأن ذلك لا يخرج ولذلك انعقد نذرهابه من غير تفصيل اهـ (قوله كره الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق سم (قوله والمضاعفة الخ) عطف على قوله فضله (قوله إذا الصلاة الخ) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع عش ويأتي عن البصري ما يوافقه (قوله وستأتي) أي في شرح ولا عكس (قوله إليه) أي الأخذ (قوله والمراد) إلى قوله وقال في النهاية والمغنى (قوله والمراد به) أي بالمسجد الحرام الذي يتعين في النذر أو يتعلق به زيادة الفضل وأجزاء المسجد كلها متساوية في أداء المنذور ومقتضى كلام الجمهور أنه لا يتعين جزء منه بالتعيين وإن كان الفضل من بقية الأجزاء معني (قوله والمسجد حولها) أي كما جزم به في المجموع وهو المعتمد فعليه لا يتعين جزء من المسجد بالتعيين وإن كان الفضل من بقية الأجزاء في قوله والمسجد حولها شامل لما زبد في المسجد على ما كان في زمنه عليه السلام كما يصرح به كلامه بعد عبارة البصري قوله والمسجد حولها لعل التخصيص بالنسبة لما نيط بلفظ المسجد الحرام من المضاعفة بمائة ألف ألف ألف أما المضاعفة بمائة ألف فلا لدخولها في عموم حسنات الحرم بمائة ألف حسنة فتنهله اهـ (قوله ولو عينها) أي الكعبة (قوله لما تقرر الخ) عبارة النهاية قياساً على ما لو نذر صلاة فيها اهـ (قوله وهو مسجد) إلى قوله وفي الأول في النهاية لإلا قوله واعترض إلى الفرق (قوله وهو مسجد صلى الله عليه وسلم الخ) معتمد بقوله هل محل تعين مسجد صلى الله عليه وسلم ما إذا عينه كان قال الله على أن اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظاً أو نية فلا يتعين للمساجد لعدم المضاعفة فيها سم على حجب أقول والأقرب جملة على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ الناذر إذا الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر إنما هو لإرادة زيادة الثواب عش (قوله واعترض الخ) عبارة النهاية ورأى جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وسع مهما وسع فهو مسجده كافي مسجده مكة إذا وسع فتلك الفضيلة ثابتة له اهـ قال عش قوله مر ورأى جماعة الخ ضعيف وقوله كافي مسجده مكة إذا وسع الخ أي ما لم يصل إلى الحل اهـ (قوله وفي الأول عبر بالمسجد الحرام) قد يقال هنا أيضاً فيه إشارة باللام بصري (قوله ولا يتعين) إلى قول المتن والأصح في النهاية لإلا قوله لفصل إلى ويتعين وكذا في المغنى لإلا قوله وبحث إلى المتن (قوله ولا يتعين الخ) أي كما يشعر به كلامه ويشعر أيضاً بعينه بالاعتكاف أنه نذر الصلاة في المساجد الثلاثة لم يتعين وليس مراداً بل هي أولى بالتعيين

تقصير منه في نذره مدة تخللها جمعة ثلاثاً ينسب باب الاستكثار من الخير والمبادرة إليه والحرص على حصوله بالترامه فاندفع ما يتوهم من أنه مقصر بنذر المدة المذكورة (قوله والخنثى كالرجل) أي فلا يجري فيه القديم (قوله كره الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق (قوله وهو مسجد صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه) بقوله أنه هل محل تعين مسجد صلى الله عليه وسلم ما إذا عينه كان قال الله على أن اعتكف في مسجده ﷺ الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظاً أو نية فلا يتعين لصدة

(والأقصى في الأظهر) لأنهما أشد إليهما الحال كالمسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعين أو قد

وقد نص عليها الشافعي والاصحاب معنى (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والحق البغوي بمسجد المدينة
سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره ببيانته وبه يعلم رد الحاق بعضهم بمسجد قباء
بالثلاثة وإن صح خبر صلته فيه كعمرة ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين اثلا
يقطع التتابع نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة الى مسجد اخر مثل مساقته فاقبل جاز لا تنفاه المحذور اه
(قوله لذلك) اي لانهم اذونه في الفضل نهاية ومعنى قول الماتن (ويقوم مسجد المدينة الخ) اي القدر الذي
كان في زمنه صلى الله عليه وسلم سم (قوله اذ الصلاة الخ) تعليل لكل من قوله لانه افضل منهما وقوله لذلك
في موضعين (قوله وبالف في اخرى) وعليها فهم امتساويان نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم يفهما امتساويان
ضعيف اه (قوله واثم إن تعمده) ظاهره انه لو فات به بعدر لا اثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في نذره
احد المساجد الثلاثة لم يقم غيرهما مقامها بل ينظر إمكان الذهاب إليها فيمكنه فعله ثم إن لم يكن عين في
نذره من مظاهر وإن كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن ع ش (قوله فحصل
ما مر) اي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فيما سوى المساجد الثلاثة لانه إذا
كانت فيه بمائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف في
غير الاقصى كانت فيه بمائة الف الف ثلاثا في غير الثلاثة سم قول الماتن (والاصح انه اشترط الخ) وعليه
يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة نعم يسن يوم كما يسن له نية الاعتكاف كلما
دخل المسجد نهاية ومعنى وشرح بافضل قال ع ش قوله مر ساعة والا قرب انها تحمل عند الاطلاق
على الساعة اللغوية فيخرج من عمدة ذلك بلحظة فيما يظهر وقوله مر كفاه لحظة اي فلو مكث زيادة عليها
وقع كله واجبا وقياس ما قيل فيما طول الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطمانينة ان مازاد
يكون مندوبا انه هنا كذلك ع ش وياتي عنه استقراء الاول والفرق بين ما هنا وبين نحو الركوع وما ل
اليه شيخنا فقال ووجه بعضهم الاول باننا لو قلنا انه لا يقع جميعه فرضا لا يحتاج الزائد الى نية ولم يقولوا به
بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلا اه وقال السكردى على بافضل قوله كلما دخل المسجد محله إذا لم يكن عند
خروجه عازما على العود ولا كفاه العزم كل مرة عن إعادة النية إذا عاده اه قول الماتن (لثبت قدر يسمى
عكوفاً) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع
جلوسه او مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتسكون نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوي حال
دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع افول وينبغي الصحة مطلقا لتحريمهم
ذلك على الجنب حيث جعلوه مكثه او بنزلته ثم رايت في الايعاب لابن حجب ما نصه ويشترط مقارنة الماتن
فلا يصح ان يدخل المسجد بقصد اللبث قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية ان تقرن باول
العبادة واول الاعتكاف ونحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وصرح في الاول وفيه انه يكفي في
الاعتكاف التردد وان لم يمكث فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معيناً حيث يحرم على
الجنب المرور اليه ع ش افول ولك ايضا ان تمنع قول الايعاب واول الاعتكاف اللبث ونحو التردد
لا ما قبلهما بان نسبته اليهما كنسبة انحناء السجود الى وضع الرأس الى موضعه (قوله بان يزيد) الى الماتن في
النهاية والمعنى (قوله قول المصنف) الى قوله وقلنا في شرح بافضل مثله (قوله وقلنا بجعل تقليد الخ) سياق في
اداب القضاء جواز تقليدهم للعمل كردى (قوله والا الخ) اي وان لم يقلده ولم يقل بصحة التقليد (قوله

بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيه نظر (قوله وبحث تعين مسجد قباء الخ) والحق البغوي
بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره ببيانته وبه يعلم رد الحاق
بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة شرح مر (قوله في الماتن ويقوم مسجد المدينة)
اي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بدليل الاحتجاج بقوله وفي مسجد المدينة بالف في الاقصى
(قوله فحصل ما مر) اي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فيما سوى المساجد الثلاثة

من عامد) إلى قوله أو توضيحه في النهاية والمغنى إلا قوله بأن قال إلى المتن (قوله من عامد عالم الخ) أي وواضح ولو أوجب في دبر خنثى بطل اعتكافه أي وأوجب في قبله أو أوجب الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى ففي بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله أي المصنف وأظهر الأقوال الخ نهاية قال ع ش قوله مر أو أوجب الخنثى الخ سيأتي في كلامه ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجيه فيحمل ما هنا على ما نزل من فرجيه اه (قوله في طريق) بلا تنوين (قوله مطلقا) أي سواء كان معتكفا أو لا نهاية (قوله إلا أن كان منذورا) أي مندوبا وقصد المحافظة على الاعتكاف وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل ع ش وكتب عليه سم أيضا مانصه ظاهره وإن لم يجب التتابع وفيه حية تذاظر لانه على هذا التقدير يجوز قطعه اه أقول ويمكن حمل كلام الشارح على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سم وظاهره البطلان حينئذ راسا فيسقط الثواب ولا ينقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك اه وياتي في الشرح في سكر المعتكف أن المراد ببطلان الماضي عدم وقوعه عن التتابع لا عدم ثوابه وعبارة السكرى عني بأفضل هنا هو يوم بطلان ما اعتكفه قبل وليس مرادا كما أوضحته في الأصل اه وعبارة النهاية أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعاً ويستأنف وإلا فلا سواء كان فرضا أو نفلا اه (قوله وفي الأنوار يبطل ثوابه الخ) يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر امتوا ليا مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على حج أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما يقع فيه ذلك قياساً على ما لو قارن الإمام في الأفعال في صلاة الجماعة ع ش عبارة البصري نقل في المغنى والنهاية كلام الأنوار وأقره ثم ظاهره أن إبطال الثواب يختص بما ذكر فهل هو كذلك أو يلحق به غيره من المعاصي ينبغي أن يتأمل فإن المحل من مجال التوقيف اه أقول الظاهر الثاني وإن ما ذكرناه وعلى وجه التمثيل (قوله يبطل ثوابه) أي لا نفسه سم عبارة ع ش يحتمل أن المراد نفي كمال الثواب والاحص كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالاصلة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما عتمده الشارح مر من أن الفائت فيها كمال الثواب لا أصالة اه قول المتن (وأظهر الأقوال) وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فأنزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو بقصد فلا يبطل إذا نزل جزوا والاستمنا كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط فيه أي بطلان اعتكافه الانزال من فرجيه نهاية وكذا في المغنى إلا أنه قال حرام في المسجد إن لم يمتد منها مكث فيه وهو وجب وكذا أخرجه إن كان الاعتكاف واجبا بخلاف ما إذا كان نفلا اه عبارة سم قول المتن أن المباشرة الخ أي ولو في غير المسجد أخذت ما تقدم اه وعبارة ع ش قوله مر في المسجد أي أما أخرجه فإن كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل وقوله مر والاستمنا الخ أي ولو بحائل اه وقوله مر فانه لا يبطل قال شيخنا أي مالم يكن عاداته الانزال إذا نظر أو تفكر اه (قوله بسائر وجوه الزينة) أي باغتسال وقص نحو شارب وتسريح شعر ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع نهاية ومغنى (قوله وله أن يتزوج الخ) أي بخلاف المحرم ولا يكره للمعتكف المصنعة في المسجد كخياطة إلا أن كثرت ولم تكن كتابة علم وله الأمر باصلاح معاشه

من عالم عامد مختار ولو في غير المسجد كأن كان في طريق أو محل قضاء الحاجة لكنه فيه ولو في هو أنه يحرم مطلقاً وخارجاً لا يحرم إلا إن كان منذوراً ولا يبطل ماضى إلا أن نذر التتابع وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم أو غيبة أو أكل حرام (وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة كلبس وقبلة تبطله أن أنزل والاهلا) كالصوم فيأتي هنا جميع ما مر ثم (و) من ثم (لو جامع ناسيا) هو (كجامع الصائم) فلا يبطل (ولا يضر التطيب والتزين) بسائر وجوه الزينة وله أن يتزوج

لأنه إذا كانت فيه بمائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الأقصى وكانت في الأقصى بالف في غير الأقصى كانت فيه بمائة الف الف الف ثلاثاً في غير الثلاث (قوله من عالم الخ) وأوضح شرح مر (قوله إلا أن كان منذوراً) ظاهره وإن لم يجب التتابع وفيه حية تذاظر لانه على هذا التقدير يجوز قطعه (قوله إلا أن نذر التتابع) ظاهره البطلان حينئذ راسا فيسقط الثواب ولا ينقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك ويفرق بينه وبين تعمد إبطال الصلاة بأنها لا تجزى بخلافه ومعلوم أن ثواب القصد لا يسقط فليحذر (قوله وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم الخ) يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر امتوا ليا مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك (قوله وفي الأنوار يبطل ثوابه) أي لا نفسه (قوله في المتن أن المباشرة) أي ولو في غير المسجد أخذت ما تقدم

ويزوج (و) لا يضر (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) للخبر الصحيح ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائماً) بأن قال على أن اعتكف يوم ما أو أنا فيه صائماً أو أنا فيه صائماً بلا أو أو أكون فيه صائماً (لزمه) اعتكاف اليوم في حال الصوم لأنه أفضل فاذا التزمه بالنذر لزمه كالتتابع فليس له أفراد أحدهما يجوز كون اليوم عن رمضان وغيره (٦٩) لأنه لم يلتزم صوماً بل اعتكافاً بصفة

وقد وجدت (ولو نذر أن يعتكف صائماً) أو يصوم (أو يصوم معتكفاً) أو باعتكاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لأنه التزم كلا على حدته فلا يكفيه أن يعتكف وهو صائماً عن رمضان أو نذر آخر مثلاً ولا أن يصوم في يوم اعتكفه عن نذر آخر قبل أو بعد وفارقت هذه ما قبلها مع أن الحال وصف في المعنى بانها وإن كانت كذلك لكانت تميزت عن مطلق الصفة جملة كانت كما مر أو مفرداً بانها قيد في عاملها ومبينة لهيئة صاحبها ومقتضى ذلك التزامها مع التزام عاملها فوجبا بخلاف الصفة فانها لتخصيص موصوفها عن غيره كما هنا أو توضيحه والتخصيص يحصل مع كون اليوم موصوفاً بوقوع صوم فيه وهذا لا يقتضي التزام ذلك الصوم لما تقرر أنه ذكر لمجرد التخصيص ووجه ذلك بتوجيهين آخرين في غاية البعد والخروج عن القواعد إلا أن يريد قائلها ما تقرر أحدهما أن قوله اعتكف يوم ما التزام صحيح وقوله أنا فيه صائماً أخبار

وتعهد ضياعه والاكل والشرب وغسل البدن والاولى الاكل في نحو سفره والغسل أي للبدن في إنا حيث يبعد نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يزر به أي المسجد ذلك والاحرم كالحرقة فيه حيث نذر تكره المعاوضة فيه بلا حاجة وإن قلت ويجوز نضجه مستعمل كما اختاره في المجموع وجزم به ابن المقرئ وافق به الوالد رحمه الله خلافاً لما جرى عليه البغوي ويجوز أن يحتج به أو يفترض فيه في إنا مع الكراهة كافي للمجموع إذا من تلويث المسجد ويلحق بها سائر الدماء الخارجة من آدمي كالاستحاضة للحاجة فإن لونه أو بال أو تغوط ولو في إنا حرم ولو على نحو سلس لأن البول الحش من الدم لا ذلالي يعني غنى شئ منه بحال ويحرم أيضاً إدخال نجاسة فيه من غير حاجة فإن كانت فلا بدليل جواز إدخال النعل المتنجسة فيه مع أمن التلويث والاولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقرأة وسماع نحو الاحاديث والرفائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها أفهام العامة أما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعات فتوح الشام نحوها المنسوب للواقدي فتحرم قرأتها والاستماع لها وإن لم يكن في المسجد نهاية وأكثر ما ذكر في المعنى أيضاً قال ع ش قوله لم ولم تكن كناية علم أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشتغل به وقوله لم بلا حاجة وليس منها ما جرت العادة به من أن من يذهب تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فإن ذلك مكروه ومحل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد ككونه وقت صلاة أو لا يحرم وقوله لم ويجوز نضجه الخ ينبغي أن محل ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد ولا حرم وقوله لم فإن كانت فلا الخ ومنها قرب الطريق لمن بيته بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملاً للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث وكذلك الاحتجاج لادخال الجرار المتخذ من النجاسة عند الاحتياج إليه وقوله لم والرفائق أي حكايات الصالحين وقوله لم وتحتملها أفهام العامة أي فإن لم تحتملها حرم قرأتها لهم لوقوعهم في لبس واعتقاد باطل أه ع ش وبذلك يعلم حرمة مطالعة وقرأة نحو الفتوحات المكية (قوله ولا يضر الفطر الخ) هذا مانص عليه الشافعي في الجديد وحكي قول قديم أن الصوم شرط في صحته وحكاية القاضي عياض عن جمهور العلماء معنى قول المتن (بل يصح اعتكاف الليل الخ) أي واعتكاف العيد والتشريق معنى ونهاية (قوله اعتكاف اليوم) أي بتمامه ع ش (قوله أفراد أحدهما) يعني أفراد الاعتكاف (قوله وغيره) أي لو نفل معنى وسم أي أو نذر أنها (قوله وفارقت هذه ما قبلها الخ) قد ذكر فيما قبلها أيضاً ما هو من قبيل الحال وهو أنا فيه صائماً وسيحكم عليه في التنبيه الاتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه سم (قوله كانت جملة الخ) أي الصفة (قوله أو مبينة الخ) لا يخفى على العارف بخالفة هذا التعاند للمعنى وكلام النجاة ابن قاسم أقول وفي نسخة ومبينة بالواو بصرى وكذا في النهاية والمعنى بالواو (قوله ومقتضى ذلك التزامها) هذا مجرد دعوى لم ينتجها ما مده لها سم أه بصرى (قوله ووجه ذلك) أي التفرقة بين هذه المسئلة وما قبلها (قوله والخروج) عطف تفسير على البعد (قوله أحدهما) أي التوجيهين (قوله وقوله أنا فيه صائماً) أي ونحوه (قوله والأخبار عن الحالة المستقبلة الخ) يعني والحالة المستقبلة التي يخبر عنها لا يصح الخ (قوله وهي لا تكون معمولية الخ) فيه نظر (قوله وهذا الخ)

(قوله ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره) أي ولو نفل كافي شرح مر (قوله وفارقت هذه ما قبلها) قد ذكر فيما قبلها أيضاً ما هو من قبيل الحال وهو أنا فيه صائماً وسيحكم عليه في التنبيه الاتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه (قوله أو مبينة لهيئة صاحبها ومقتضى الخ) لا يخفى على العارف بخالفة هذا التعاند للمعنى وكلام النجاة وأن قوله ومقتضى ذلك الخ مجرد دعوى لم ينتجها ما مده لها (قوله ومقتضى ذلك الخ) قد يمنع ومن أين ذلك

عن حالة يكون عليها في المستقبل والأخبار عن الحالة المستقبلة لا يصح تطلبها بالنذر لكونها حاصلة وتحصيل الحاصل محال وأيضاً هو جملة وهي لا تكون معمولية للمصدر بخلاف صائماً أو يصوم فإنه ليس أخباراً عن حالة مستقبلة فهو إنشاء محض تقديره أن اعتكف يوماً وأن أصوم فيه وهذا يطرأ في أن أصلي صائماً أو خاشعاً وإن أحجراً كباثنيهما أن أنا فيه صائماً حال من يوماً وهو مفعول فتقديره

ان شئ اعتكافا وصوما
(تنبيه) ماذكر في وانا
صائم هو ما جرى عليه غير
واحد ولا يشكل عليه ما سر
في صائما وان كان الحال
مفادها واحد مفردة او جملة
لما بينته في شرح الارشاد
ان المفردة غير مستقلة
فدللت على التزام النشاء
صوم بخلاف الجملة وايضا
فتلك قيد للاعتكاف فدللت
على انشاء صوم بقيد هذه
قيد لليوم الظرف لا
للاعتكاف المظروف فيه
وتقييد اليوم يصدق
بايقاع اعتكاف فيه وهو
مصوم عن نحو رمضان
ويفرق ايضا بان المصريح
به في كلام ائمة النحوان
تبيين الهيمنة المفيد لتقييد
العامل وقع بالمفرد قصدا
لا ضمنا بخلاف الوصف
في رايت رجلا راكبافانه
لما قصد به تقييد المنعوت
لا تقييد العامل لكنه
يستلزمه اذ يلزم من نعته
بالركوب بيان هيئة حال
الرؤية والحال الجملة
الغالب فيها مشابة الوصف
بدليل اشتراط كونها
خبرية قالوا لانها نعت في
المعنى ومن ثم قدر في
الطلبية حالما لا يقدر فيها
صفة من القول واذا قد
تقرر ذلك اتضح الفرق
بين الحالين لانه لا معنى
لكون التقييد في المفردة

أي ما ذكره في أن اعتكف صائما أو بصوم من لزوم مضمون العامل والمعمول معا (قوله يوما مصوما) أي
مصوما فيه كرهى (قوله بصفة التزام) الاضافة للبيان (قوله ماذكر الخ) أي من عدم وجوب الصوم فيه بل
الاعتكاف في حالة الصوم كرهى (قوله مفادها واحد) الجملة خبر كان ولو نصب واحد لكان احسن (لما
بينته الخ) متعلق بنفي الاشكال وعلة (قوله غير مستقلة الخ) أي فتتبع الجملة المنضمة لعاملها انشاء واخبارا
وبه يندفع ما في سم مانصه قوله فدللت على التزام الخ فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على
الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحتمل على الاخبار فيحمل
على الانشاء والالتزام بخلاف المستقل لانا نقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جاء
زيد راكبافانه صحيح قطعا وهو لمحض الاخبار اه (قوله فتلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه التفرقة بحث
ظاهر لان الحال مطابقة لقيد العامل فهي قيد للاعتكاف مطلقا لانه العامل فليتم برثم قضية هذا الفرق ان
الحال الجملة في نحو على ان اعتكف وانا صائم كالمفردة بخلاف الذي قبله فليراجع الحكم في هذه سم (قوله
صوم بقيد) المناسب لما قبله اعتكاف بقيد (قوله وهذه) أي الحال الجملة (قوله انتهى) أي ما في شرح
الارشاد (قوله ويفرق ايضا) أي بين الحال المفردة والحال الجملة (قوله والحال الجملة) لعله حال من الوصف
في قوله بخلاف الوصف الخ ويحتمل انه معطوف على قوله المصريح به الخ (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضي
مشابها الوصف في عدم التقييد للعامل لا سيما مع مانص عليه كلامهم ان الحال مطلقا لتقييده سم (قوله
إلا التزامه) أي التقييد وفيه ان التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزما بهذا النذر فتأمل به سم (قوله
فانه غير مقصود) إن أراد ان التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو صوم آخر بل
ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد للعامل وان اراد انه غير مقصود بالذات بل ضمنا فهو ممنوع ايضا إذ كلام
النحاة ناص على خلافه والتسك بان الغالب مشابها الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقا
للتقييد سم قول المتن (والاصح وجوب جمعها) ولو نذر القرآن بين حج وعمره فله تفرقهما وهو افضل
نهاية ومعنى أي لا يلزمه دم عث قال الرشيدى شمل أي قوله مر تفرقهما التمتع فانظر هل هو كذلك او
المراد خصوص الافراد والظاهر الاول (قوله لما بينهما) إلى قول المتن لو نوى في النهاية والمغنى إلا
قوله او غيره (قوله لما بينهما الخ) عبارة المغنى والنهاية لانه قرينة فليز بالذند والثاني لالانها عبادتان
مختلفتان فاشبهه ما لو نذر ان يعتكف مصليا او عكسه حيث لا يلزم جمعها وقرى الاول بان الصوم يناسب
الاعتكاف الخ (قوله وبه الخ) أي التعليل (قوله ان اصلي صائما) يحتمل ان الوضوء كالصلاة بجامع ان

(قوله فتلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه التفرقة بحث ظاهر لان الحال مطلقا قيد للعامل فهي قيد للاعتكاف
مطلقا لانه العامل فليتم برثم قضية هذا الفرق ان الحال الجملة في نحو على ان اعتكف وانا صائم كالمفردة بخلاف
لذى قبله فليراجع الحكم في هذه (قوله فدللت الخ) فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على الالتزام
والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحتمل على الاخبار فيحمل على
الانشاء والالتزام بخلاف المستقل لانا نقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جاء زيد
راكبافانه صحيح قطعا وهو لمحض الاخبار (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضي مشابها الوصف في عدم التقييد
للعامل لا سيما مع مانص عليه كلامهم ان الحال مطلقا لتقييده (قوله إلا التزامه) أي التقييد وفيه ان التزام
التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزما بهذا النذر فتأمل به وإذا انتهت لما اشترناك اليه عجبت غاية العجب
من دعواه مع ذلك انصاح الفرق فعليك بالتأمل الصحيح واجتناب التلفيقات (فانه غير مقصود) إن اراد ان
التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو صوم آخر بل ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد
للعامل وإن اراد انه غير مقصود بالذات بل ضمنا فهو ممنوع ايضا إذ كلام النحاة ناص على خلافه والتسك بان
الغالب مشابها الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقا لتقييده (في المتن والاصح وجوب جمعها)
ولو نذر القرآن بين حج وعمره فله تفرقهما وهو افضل شرح مر (قوله ان اصلي) يحتمل ان الوضوء كالصلاة

هو المقصود إلا التزامه بخلافه في الجملة فانه غير مقصود فكان غير ملتزم فأجزأ
اعتكاف مقارن لصوم لم يلزمه فتأمل (والاصح وجوب جمعها) لما بينهما من المناسبة إذ كل كف وبه فارق أن أصلي صائما

أو اعتكف مصليا فلو شرع
في الاعتكاف صائما ثم
أفطر لزمه استئنافها ولو
قال إن اعتكف يوم العيد
صائما وجب اعتكافه ولغا
قوله صائما وبحث السنوي
أنه يكفي يوم الصوم اعتكافه
لحظة فيه ولا يلزمه استغراقه
بالاعتكاف لا مكان
تبعضه واللفظ صادق
بالقليل والكثير بخلاف
الصوم (ويشترط) في
ابتداء الاعتكاف لادوامه
لما باتى في مسألة الخروج
مع عزم العود (نية
الاعتكاف) لانه عبادة
وأراد بالشرط ما لا بد منه
إذ هي ركن فيه كما مر
(وينوي) وجوبا (في)
الاعتكاف أو غيره
(النذر) أي المندور والنذر
أو (الفرضية) لتمييز عن
التطوع ولا يشترط أن
يعين سببها وهو النذر لانه
لا يجب إلا به بخلاف الصوم

كلا فعل سم (قوله وبحث السنوي الخ) وهو الأوجه مغني ونهاية (قوله أنه يكفي الخ) أي فيما لو نذر أن
يعتكف صائما الخ ع ش عبارة سم ينبغي ألا كتفاءه في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله
اعتكاف لحظة الخ) أي فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة أو مندوبة فيه نظر والأقرب الأول
ويفرق بينه وبين ما لو مسح جميع الراس أو طول الركوع فإن ما زاد على أقل مجزئ يقع مندوبا بأن ذاك
خو ط ب فيه بقدر معلوم كقدر الطائفة في الركوع فإذا زاد على مقدار ما تميز بثاب عليه ثواب المندوب
وما هنا خو ط ب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في اليسير يتحقق فيما زاد فليتامل غ ش ولذا قالوا هناك
واللفظ يصدق بالقليل والكثير وقوله بأن ذاك خو ط ب فيه الخ أي خطاب لإيجاب (قوله ولا يلزمه استغراقه
الخ) نعم يسن خروجا من جعل اليوم شرطا للصحة الاعتكاف نهاية قول المتن (ويشترط الخ)
أي سواء المندور وغيره تعين زمانه أم لا نهاية ومعنى (قوله كما مر) أي في أول الباب (قوله أو غيره) زيادة
هذا لا تناسب السياق وإن صح الحكم سم (قوله النذر الخ) مفعول ينوي (قوله ولا يشترط أن يعين الخ)
هذا الإطلاق لا يناسب قوله وغيره سم (قوله أن يعين سببها الخ) ولو كان عليه اعتكاف مندور فانت
ومندور غير فانت قال الأذرع يشبه أن يحج في التعرض للاداء والقضاء الخلف المذكور في الصلاة ولو
دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج منه لم يبطل في الأصح مغني ونهاية (قوله بخلاف الصوم والصلاة) أي
فلا بد فيها من تعيين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نيته الصلاة المفروضة لم يكف ومقتضى قوله لانه
لا يجب إلا به أنه لو نذر الضحى أو العيد مثلا ثم قال في نيته نويت صلاة العيد أو الضحى المفروضة كفاه ذلك
لان فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالنذر ع ش (قوله وإذا أطلق الاعتكاف) شامل للواجب
كان نذر أن يعتكف وأطلق ثم أطلق نيته سم (قوله الاعتكاف) أي نية الاعتكاف نهاية ومعنى (قوله أي
الاعتكاف) أي مطلق الاعتكاف قول المتن (وأن طال مكثه) ويخرج عن عهدة النذر بلحظة وما زاد عليها
في وقوعه واجبا ومندوبا ما قد منه والآخر في حقه أن يقول في نذره الله على أن اعتكف في هذا المسجد
مادمات فيه ثم ينوي الاعتكاف المندور فيكون متعلق النية جميع المدة التي يمكنها ع ش أقول قولهم لشمول
النية المطلقة لذلك كالصريح في الأول (قوله ولو لقضاء الحاجة) كان الأولى تقديمه على قول المتن وعاد الخ
(قوله أما إذا خرج عازما) ولو نوى بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وإن لم ينقطع
الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف حال خروجه نتيجة الانقطاع ثم تذكرت أن رفض نية الصوم
قبل الفجر يبطلها وهذا يدل على الانقطاع هنا بجامع تقدم النية على العبادة فيهما ورفضها قبل التلبس بها سم
(قوله على العود) أي من أجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف العزم على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا

بجامع أن كلا فعل (قوله أو اعتكف مصليا) أي حيث لا يلزم جمعها (قوله أنه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظة)
ينبغي ألا كتفاءه في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله أو غيره) زيادة هذا لا تناسب السياق
وإن صح الحكم (قوله ولا يشترط أن يعين سببها الخ) هذا الإطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله الاعتكاف)
شامل للواجب كان نذر أن يعتكف وأطلق ثم أطلق نيته (قوله أما إذا خرج عازما على العود) لو نوى
بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وإن لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف
حال خروجه نتيجة الانقطاع ثم تذكرت أن رفض نية الصوم قبل الفجر يبطلها وهذا يدل على الانقطاع
هنا بجامع تقدم النية على العبادة فيهما ورفضها قبل التلبس بها والاعتكاف نظير الصوم في أن كلا لا ينقطع
بنية القطع (قوله أما إذا خرج عازما على العود) أي الاعتكاف كما هو ظاهر وكما يشعر به قوله الآتي لأن
الزيادة وجدت قبل الخروج الخ إذا لا تكون الزيادة مندوبة قبل الخروج ولا يكون كما قالوه فيمن نوى في
النقل المطلق الخ إلا إذا عزم على العود للاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف
فتأمل ثم رايت مر وافق على ذلك (قوله عازما على العود) أي من أجل الاعتكاف شرح مر

بجامع أن كلا فعل (قوله أو اعتكف مصليا) أي حيث لا يلزم جمعها (قوله أنه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظة)
ينبغي ألا كتفاءه في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله أو غيره) زيادة هذا لا تناسب السياق
وإن صح الحكم (قوله ولا يشترط أن يعين سببها الخ) هذا الإطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله الاعتكاف)
شامل للواجب كان نذر أن يعتكف وأطلق ثم أطلق نيته (قوله أما إذا خرج عازما على العود) لو نوى
بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وإن لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف
حال خروجه نتيجة الانقطاع ثم تذكرت أن رفض نية الصوم قبل الفجر يبطلها وهذا يدل على الانقطاع
هنا بجامع تقدم النية على العبادة فيهما ورفضها قبل التلبس بها والاعتكاف نظير الصوم في أن كلا لا ينقطع
بنية القطع (قوله أما إذا خرج عازما على العود) أي الاعتكاف كما هو ظاهر وكما يشعر به قوله الآتي لأن
الزيادة وجدت قبل الخروج الخ إذا لا تكون الزيادة مندوبة قبل الخروج ولا يكون كما قالوه فيمن نوى في
النقل المطلق الخ إلا إذا عزم على العود للاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف
فتأمل ثم رايت مر وافق على ذلك (قوله عازما على العود) أي من أجل الاعتكاف شرح مر

بالخروج ولو لقضاء الحاجة أما إذا خرج عازما على العود

يكفي سم (قوله فلا يحتاج الخ) أى وإن وجد منه منافي الاعتكاف حال خروجه كما هو ظاهر وصرح به شرح المنهج أما منافي النية كالدرة فالوجه أنه لا بد من انتفائه فليتامل سم عبارة السكردى على بأفضل قوله إن طال الخ وفى شرحى الايضاح للجمال الرملى وابن علان وإن صدر منه ما ينافى الاعتكاف لا ما ينافى النية انتهى اه
وعبارة البصرى قد يقال ظاهر إطلاقهم أنه يجوز نية العود وإن كان غافلا عن حقيقة الاعتكاف بان اطاق نية العود بل إطلاقهم صادق بما إذا نوى العود لنحو أخذ متاع له به أى فتجزئ هذه النية أيضا وقياس الزيادة فى صلاة النفل أنه لا بد فى نية العود من استحصال حقيقة الاعتكاف فليتامل اه (قوله لأن نية الزيادة الخ) مع قوله كما قالوه الى المتن كالصريح فى أنه لا يشترط مقارنته للخروج بل يكفي تقدمه عليه سم (قوله فكانت كنية المدين معا) قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمنين مفترقين وقد يفرق فليتامل سم عبارة ع ش قوله كنية المدين أى مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد ليلاً لنية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع الى المسجد اه (قوله كما قالوه فيمن نوى فى النفل المطلق الخ) ولا نظر لسكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها وهنا تخلل الخروج المنافى لمطلق الاعتكاف لأن تخلل المنافى هنا يغفر حيث استثنى زمنه فى النية ونية العود فيما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المنافى فيه وهو الخروج نهاية قول المتن (ولو نوى مدة) قال الاسنوى أى للاعتكاف تطوعاً أو كان نذراً أيا ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة فى نفسها كهذا العشر فسيأتى حكمه اه ثم قال فى قوله لزمه الاستئناف وأعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما اصل عوده فلا يجب فى النفل لجواز الخروج منه اه ومثله فى شرح مرفا نظره مع قوله أيا ما غير معينة وقول الشارح أو معينة الخ إلا أن يقال كلام الاسنوى فى المنذور وكلام الشارح فى المنوى وفيه شىء فليحذر سم (قوله مطلقة) أى كيوم أو شهر و (قوله أو معينة) يتامل سم أى فإن

فلا يحتاج وإن طال زمن
خروجه كما اقتضاه
إطلاقهم لنية عند العود
لقيام هذا العزم مقامها
لأن نية الزيادة وجدت
قبل الخروج فكانت كنية
المدين معا كما قالوه فيمن
نوى فى النفل المطلق ركعتين
ثم نوى قبل السلام ركعتين
(ولو نوى) فى اعتكاف
تطوع أو نذر (مدة)
مطلقة أو معينة

(قوله فلا يحتاج) لا يقال لا بد من عدم المنافى فى حال خروجه كما هو ظاهر ولهذا قال فى المنهج فيما سيأتى وينقطع أى الاعتكاف كمتابعه بردة وسكرو ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً وجنابة مفطرة اه
قال فى شرحه وإن طرأ شىء من ذلك خارج المسجد لتبرز أو نحوه لمنافاة كل منهما العبادة البدنية اه وكتب شيخنا الشهاب البرلسى بها مشه ما نصه قوله وإن طرأ شىء الخ قال فى المهمات سواء قلنا أنه حال خروجه معتكف أم لا اه لانا نقول لانسلم أنه لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل له إذ لا يلزم من انقطاع الاعتكاف انقطاع النية المتعلقة بالمستقبل وما يدل على أنه لا يشترط انتفاء المنافى حال الخروج أن الزركشى وابن العباد نازعا فى الاكتفاء بنية العود عند الخروج وإن ذلك بمنزلة المدين ابتداء بان قضية حرمة جماعه فى خروجه لأنه معتكف وهو بعيد وأجاب الشارح فى شرح العباب بمنع أن قضيته ذلك إذ استصحاب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضى استصحابه مطلقاً اه فتامل نعم هذا فى منافي الاعتكاف أما منافي النية كالدرة فالوجه أنه لا بد من انتفائه فليتامل (قوله لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج مع قوله كما قالوه الى قوله ثم نوى قبل السلام ركعتين) كالصريح فى أنه لا يشترط مقارنته للعزم للخروج بل يكفي تقدمه عليه وقوله فكانت كنية المدين معا قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمنين مفترقين وقد يفرق فليتامل (قوله فى المتن ولو نوى مدة) قال الاسنوى أى للاعتكاف تطوعاً أو كان قد نذر أيا ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة فى نفسها كهذا العشر فسيأتى حكمه اه ثم قال فى قوله لزمه الاستئناف وتعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما اصل عوده فلا يجب فى النفل لجواز الخروج منه اه ومثله فى شرح مرفا نظره مع قوله أيا ما غير معينة وقول الشارح أو معينة الخ إلا أن يقال كلام الاسنوى فى المنذور وكلام الشارح فى المنوى وفيه شىء فليحذر سم (قوله مطلقة) أى كيوم أو شهر و (قوله أو معينة) يتامل (قوله فى المتن

ولم يشترط تتابعاً واعتكاف
لوقام نذره في صورته (فخرج
فيها وعاد فان خرج لغير
قضاء الحاجة لزمه
الاستئناف) للاستئناف
في الصورة الثانية لأن
خروجه المذكور قطعه
(أو) خرج (لها) أي للحاجة
وهي البول والغائط ولا
يبعد أن يلحق بهما الريح لشدة
قبحه في المسجد لكن ظاهر
كلامهم خلافه وكان
المعتكف سواحبه للضرورة
(فلا يلزمه ذلك لأنه لا بد
منه فهو كالمستثنى عند النية
(وقيل إن طالت مدة
خروجه) ولو للحاجة كما
أفاده سياقه لأنه إذا حضر لها
فلغيرها أولى (استأنف)
لتعذر البناء (وقيل لا
يستأنف مطلقاً) أي لأن
عوده ينصرف لما نواه (ولو
نذر مدة متتابعة فخرج لعذر
لا يقطع التتابع) وإن كان
منه بد كالأكل

التعيين مستلزم للتتابع فلا يناسب قولهم ولم يشترط التتابع ولذا اقتصر الأسنوي والنهاية والمغني وشرح
بافضل على أيام غير معينة (قوله) ولم يشترط تتابعاً واعتكاف (الخ) يتأمل سبكه مع ما قبله (قوله في صورته)
أي النذر (قوله فخرج فيها الخ) أي غير عازم على العود وشرح بافضل قال الكردي هذا لم يذكره الشارح
هنا في غير هذا الكتاب وكذلك شيخ الإسلام والخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهم وإنما ذكره في
القسم الأول نعم ذكره القليوبي على المحلى وقال كالثاني قبله بل أولى إذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا
مر لم يوافق في هذه على ذلك وفي الحلبي على المنهج قوله جدد النية أي عند دخوله وإن كان عزم عند خروجه
على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنيعه وفي كلام بعضهم أنه يكفي فيها بذلك بالاولى أه وفي
الشو برى على المنهج ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا كالثاني قبله وهو ما نقل أن شيخنا الرملي أفتى به وعليه فما
الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عبدالحق أنه يكفي العزم هنا بالاولى فليحذر انتهي أه وواقعه شيخنا
فقال ويجدد النية إلا إذا عزم على العود ففيهما أي المطلق والمقيد بمدة من غير تتابع أو كان خروجه لتبرز في
الثاني أه قول المتن (لزمه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول الروض
آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية أه فان
مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لا زمه عدم الاستئناف وذلك ينافي لزوم الاستئناف المستلزم
لجديد النية فان العذر أعم من قضاء الحاجة سم أي وتقدم عن الأسنوي أن المدة المعنية كهذا الشهر في حكم
المشروطة للتتابع (قوله للاعتكاف) عبارة النهاية والمغني والمنهج وشرح الارشاد وشرح بافضل للنية
وقال الكردي وهو المعروف في تعبير أئمتنا ويوم تعبیر التحفة بالا اعتكاف بطلان ما اعتكفه قبل خروجه
ليس مراداً في الروض لو نذر اعتكاف شهر معين تعين فان الأسد بهضم يستأنف وفي شرحه بل يجب
قضاء ما أفشده فقط أه وفي التحفة في شرحه وبطلان ما نصه ولا يطل ما مضى إلا أن نذر التتابع فتعبير
غير التحفة أوضح وأحسن أه كردي أي فكلامه على حذف مضاف أي لنية الاعتكاف كما يدل عليه قوله
قطعه دون إبطاله (قوله الاعتكاف في الصورة الثانية الخ) عبارة المغني للنية لصحة الاعتكاف إن اراده بعد
العود وإن لم يطل الزمن لقطعه الأول بالخروج لغير قضاء الحاجة أو أوالعود فلا يلزمه في النقل لجواز الخروج
منه أه (قوله أي للحاجة) أي ما لو شرب مع الحاجة غير ما هل يلزمه الاستئناف أولاً فيه نظر والأقرب
الثاني قياساً على ما لو قصد الجانب بالقرءة المذكور والإعلام ع ش (قوله وهي البول والغائط) أي فقط
فليس منها غسل الجنابة على المعتد إيعاب (قوله أن يلحق بهما الريح) جزم به في شرح بافضل لكن عقه
الكردي بأن المعتد خلافه ثم قال فإذا لم يغتفر وأعلى الراجع في هذا القسم غير قضاء الحاجة مما لا بد منه كغسل
الجنابة ونحوه فعدم الاغتفار في الريح من باب أولى أه (قوله فلا يلزمه ذلك) أي استئناف النية وإن طال
زمن قضاء الحاجة مغني ونهاية (قوله كما أفاده) أي التعميم (قوله أي لأن عوده الخ) عبارة النهاية والمغني
لأن النية شملت جميع المدة بالتعيين أه (قوله وإن كان) أي قوله قال لا ذرعى في النهاية والمغني (قوله
كالاكل) أي فانه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج له لأنه قد يستحي منه ويشق عليه فيه مخالفة الشرب
فلا يجوز الخروج له مع إمكانه فيه فانه لا يستحي منه في مسجد مغني ونهاية قال ع ش قوله لأنه قد يستحي منه
الخ أخذ منه أن المجرور الذي يندثر طارقه أو ياكل فيه زبدي أي فلو خرج للأكل في غيره أنه قطع تتابعه
ومقتضى العلة أيضاً أن أهل المسجد لو كانوا أجاورين به اعتادوا الأكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يجز

فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول
الروض آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية أه
فان مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لا زمه عدم الاستئناف وذلك ينافي لزوم الاستئناف المستلزم
لجديد النية فان العذر أعم من قضاء الحاجة فان قيل يحمل التميز في كلام الشارح على التعيين بالشخص
كذا الأسنوي وفي كلام الروض على التعيين بالقدر كاسبوع احترازاً عن إطلاق الاعتكاف قلنا هذا

وقضاء الحاجة والحيض والخروج (٤٧٤) ناسيا (لم يجب استئناف النية) عند العود لشموها جميع المدة ونجب المبادرة للعود عقب

زوال العذر فان أخر عالما
ذا كر مختارا انقطع التتابع
وتعذر البناء (وقيل ان
خرج لغیر الحاجة وغسل
الجنبانة) ونحوهما (وجب)
استئناف النية لخروجه عن
القيادة بما منه بد بخلاف
مالا بد منه اما يقطعه فيجب
استئنافها جزما (و شرط
المعتكف الاسلام والعقل)
فلا يصح من كافر ومجنون
وسكران ومغمى عليه
ونحوهم اذ لانية لهم ولو
طرا نحو اغما على معتكف
فسياتي (والنقاء عن الحيض)
والنفاس (والجنبانة) لحرمة
المكث بالمسجد حيثئذ
واخذ منه ان مثلهم من به
نحو قروح تلوث المنسجد
ولا يمكن التحرز عنها قال
الاذرعي وهذا موضع
نظرا اى لان الحرمة هنا
لعارض لا لذات اللبث
بخلافها ثم فلا قياس ومن
ثم صح اعتكاف زوجة
وقن بلاذن زوج وسيد
مع الاثم ومران من
اعتكف فيما وقف على
غيره صح ولا يشك على
ما تقر في نحو الحائض
خلاف لمن زعمه لان حرمة
المكث عليها من حيث
كونه مكثا وعلى ذلك من
حيث كونه في حق الغير
والاول ذاتي والثاني عارض
ونظيره الحلف المغصوب
وخف المحرم الحرمة في
في الاول لمطلق الاستعمال

الخروج منه لاجل الاكل لا لتفاء العلة إلا أن يقال ان من شأن الاكل بحضور الناس الاستحياء فلا فرق بين
كون اهل المسجد مجاورين ام لا وهذا اقرب غش ويظهر اخذ من التعليل المذكور ايضا ان مثل المسجد
المهجور الخ ما اذا كان المعتكف في نحو خيمة تستره عن الناظرين والسائلين (قوله وقضاء الحاجة الخ)
ومثله في هذا القسم الربيع فيما يظهر شورى وشيخنا وكردى على بافضل (قوله ونحوهما) اى بما لا بد منه
نهاية ومعنى (قوله) اما ما يقطعه فيجب استئنافها اى اذا خرج منه غير عازم على العود شرح بافضل قال
السكردي هذا المبحر في الوقوف على من ذكره في هذا المحل غير الشارح في هذا الكتاب خاصة وعليه فاذا
عاد إلى المسجد يكون عودا ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء بعزمه على العود عن إعادة
النية اهـ اى ولا يجب ما مضى من النذر (قوله من كافر) اى مطلقا (قوله ونحوهم) اى كبرسم ومن لا يتميز
له معنى (قوله واخذ منه الخ) اعتمده النهاية والمعنى فقالا وقضية ما تقر بعدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه
المكث في المسجد كذى خراج وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك
ولان قال الاذرعي اهـ (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم تاثير الحرمة لعارض (قوله صح) الى قوله ولا يشك
في النهاية والمعنى لا قوله وممران (قوله صح الخ) عبارة النهاية والمعنى ويصح من المميز والعبد والمرأة وإن
كره لذوات الهيئة كخروجهن للجماعة وحرم بغير إذن سيد وزوج نعم إن لم تقف به منفعة كان حضر
المسجد باذنها فنوايه جاز ولو نذر الاعتكاف من معين بالاذن ثم انتقل العبد لآخر بنحو بيع او وصية
وارث او طلاق وتزوجت اخر جاز لها بغير إذن الثاني لانه صار مستحقا قبل وجوده لكن للشترى الخيار
ان جهل ذلك ولها اخر اجهما ولو من النذر ما لم ياذن فيه وفي الشروع فيه وإن لم يكن زمنه معين ولا متابعا
او في احدهما وزمنه معين وكذا اذا ذان في الشروع فيه فقط وهو متتابع وإن لم يكن زمنه معين فلا يجوز لها
اخر اجهما في الجميع لاذنهما في الشروع مباشرة او بواسطة لان الاذن في النذر المعين إذن في الشروع فيه
والمعين لا يجوز تأخير هو المتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من
المكاتب بلا إذن ان امكن كسبه في المسجد او كان لا يخل به ومن بعضه حرولا مهابة كالقن والا كان في نوبته
كحروفي نوبة سيده كقن اهـ قال ع ش قوله لم رذوات الهيئة وهل يلحق بهن الخنثى الشاب فيكره له الخروج
ام لا فيه نظروا الاقرب الاول احتياطا وقوله لم بغير إذن الثاني ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهي خلية
او متزوجة ثم طلقت وتزوجت باخر فلها ان تصوم بحضور الزوج وليس له منعها من ذلك وقوله مر
ولها اخر اجهما الخ اى ولا اثم عليهم ما حيثئذ بقي ما لو اختلف اعتقاد السيد والعبد هل العبرة باعتقاد الاول
او الثاني فيه نظروا الاقرب الاول اخذنا ما قالوه في ستره المصلى من ان العبرة باعتقاد الفاعل وقوله مر
او كان لا يخل به اى بالسكسب اى او كان معه ما يني بالنجوم وقوله مروفي نوبة سيده الخ انظر لو اراد اعتكافا
منذرا متتابعا ولا تسعه نوبته وكان نذره قبل المهابة او بعد هاتي نوبة السيد او في نوبة نفسه وهي لا تسعه
ويجبه حيثئذ المنع بغير إذن السيد نعم ان لم يكن متتابعا بعافله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر سم على
البهجة اهـ ع ش (قوله ومر الخ) اى في شرح المسجد (قوله ونظيره) اى ما ذكر من صحة الاعتكاف
لثاني وعدمه الاول لما ذكر (قوله لمطلق الاستعمال) اى لحق الغير (قوله سكر) الى قول المتن ولو طرا في
المغنى والنهاية لا قوله في غير الضدين الى ان ذلك (قوله سكر اتعدى به) اى اما غير المتعدى فيشبهه كما قال
الاذرعي انه كالمغنى عليه نهاية ومعنى (قوله من مجرد الخروج الخ) اى من الخروج من المسجد بلا عذر

لا يظهر به الفرق لان عدم التجديد في المعين بالشخص ان لم يكن أولى كان مساويا لليتامل (قوله واخذ
منه ان مثلهم الخ) كذا مر (قوله صح) كذا مر (قوله سكر اتعدى به) اما غير المتعدى فيشبهه كما قال الاذرعي

وفي الثاني لخصوص اللبس فاجزأ مسح ذاك لاهذا (ولو ارتد المعتكف أو سكر) سكر اتعدى به (بطل) اعتكافه من وهو
الردة والسكر لا تنفاه اهـ لية (والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئنافه لان ذلك اقبح من مجرد الخروج من المسجد

ومنه يؤخذ ان المراد بطلان
الماضي عدم وقوعه عن
التتابع لعدم ثوابه إذا
أسلم المرتد لكن المنصوص
عليه في الام بطلان ثواب
جميع أعماله وإن أسلم كما
يأتي قريبا وكذا يقال في
التتابع حيث بطل وثني
الضمير مع العطف باو في
غير الضدين تنزيلا لهما
منزلة ما على ان ذلك لا يرد
عليه من أصله إذا العطف باو
في الفعل لا الفاعل فلم
يرجع الضمير على معطوف
بأو (ولو طرأ جنون أو
اغناء) على المعتكف (لم
يبطل ماضى) من اعتكافه
(إن لم يخرج) بضم أوله
وكذا ان أخرج شق حفظه
في المسجد أو لا كما يصرح
به كلام المجموع لعذره
كالمكره ويؤخذ منه ان
محله حيث جازت ادايمته في
المسجد أو لا كان إخراج
لاجل ذلك كإخراج المكره
بحق وعلى هذا يحمل
ما اقتضاه كلام الروضة
وأصلها أنه يضرا إخراج
شق حفظه في المسجد أي
بان حرم إبقاؤه فيه وأخذ
ابن الرفعة والأذرعى من
التعليل بالعدر أنه لو طرأ
نحو الجنون بسببه انقطع
باخراجه مطلقا (ويحسب
زمن الاغناء من الاعتكاف

وهو بقطع التتابع نهاية ومعنى (قوله ومنه الخ) أى من التعليل (قوله لعدم ثوابه الخ) لا ينافى في هذا ما يأتي
اول الحج من حيوط الثواب بالردة وإن لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان العدم المذكور ليس مراداً من
هذا الكلام وإن كان متحققاً (قوله إذا أسلم الخ) عبارة النهاية المراد بالبطلان عدم البناء عليه لا حيوطه
بالكيفية زاد المعنى وهذا في السكران وأما المرتد فقد نص الشافعى على ان الردة تحبط الثواب وإن لم تتصل
بالموت وإن اتصلت به فهي محبطة للعمل بنص القرآن اه قال ع ش الا قرب ان غير المرتد يثاب على ماضى
ثواب النفل مطلقاً ما لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والا وقع عنه اه (قوله إذا العطف باو الخ) فيه نظر
ظاهر وبيننا ببعض الهوامش ما يتعلق بذلك سمى أى من ان المعطوف باو المنوعة الاولى فيه تشبیه الضمير
(قوله فلم يرجع الضمير على معطوف باو) أى بل على المرتد السكران المفهومين من لفظ الفعل وقد تقدم
ما يدل عليهما فصح غود الضمير عليهما نهاية ومعنى قول المتن (او اغناء) ومثله السكر بلا تعد كما مر عن النهاية
والمعنى (قوله من اعتكافه) أى المتتابع نهاية ومعنى قول المتن (إن لم يخرج) لم يزد الاسنوى في بيان
مفهومه على قوله تنبيهه سكنت المصنف عما إذا أخرج وحكمه كما قال الرافعى أنه إن لم يمكن حفظه في المسجد فلا
يبطل أيضاً اعتكافه كالحل العاقل مكرها فأخرج وإن أمكن بمشقة فكالمريض والصحيح فيه أيضاً أنه
لا ينقطع تتابعه اه ما ذكره الاسنوى ومثله في شرح م ومفهوم قوله بمشقة أنه لو أمكن بلا مشقة يبطل وهو
صرح قول الروض بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان إخراج حقه لا ينقصه
عن إخراج العاقل مكرها ثم رايته في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجمهور اطلقوا عدم البطلان وكذا
المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكر اه قال بجامع ان كلام يخرج باختياره وقول الشارح كالمكره إشارة أيضاً
إلى ذلك سمى وفي المعنى بعد مثل ما تقدم عن الاسنوى ما نفضه فكان ينبغي ترك التقييد بعدم الخروج لاستواء
حكم ما اه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس على المكره (قوله ان محله) أى عدم ضرر الإخراج (قوله
واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة المعنى اما لو طرأ ذلك بسبب لا يعذره كالمسكر فانه ينقطع اعتكافه كما نقله في
الكفاية عن البندنجي في الجنون وبجئته الأذرعى في الاغناء اه (قوله باخراجه مطلقاً) قد يقال إذا حصل
الجنون بسببه فينبغي ان ينقطع وإن لم يخرج لا تنفاه اهليه مع تعديه كالسكران المعتدى بصري وبجئرى
وتقدم عن المعنى ما يفيد ويبيده أيضاً قول شرح بافضل ويبطل بالجنون والاغناء ان طرأ بسبب تعدى به
لانها حينئذ كالسكران اه قال الكردى قوله ان طرأ الخ أى الجنون والاغناء فيبطل اعتكافه في حال طروه
مع ماضى ان كان متتابعاً و ظاهر إطلاقه البطلان في ذلك مطلقاً وهو التحقيق كما بينته في الأصل فقوله في التحفة
باخراجه ليس بقيد اه قول المتن (ويحسب زمن الاغناء) أى مادام ما كثر في المسجد حلبي وكردى عبارة
سمى أى وإن لم يبق لحظة في كل يوم لان جملة مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو
ظاهر ان لا يخرج وإن اوم الصنيع خلافه اه قول المتن (من الاعتكاف) أى المتتابع نهاية ومعنى (قوله

أنه كالمعنى عليه شرح م (قوله لعدم ثوابه إذا أسلم المرتد) لا ينافى هذا ما يأتي أول الحج من حيوط الثواب
بالردة وإن لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان العدم المذكور ليس مراداً من هذا الكلام وإن كان متحققاً
(قوله إذا العطف باو الخ) فيه نظر ظاهر وبيننا ببعض الهوامش ما يتعلق بذلك اه (قوله في المتن إن لم يخرج)
لم يزد الاسنوى في بيان مفهومه على قوله تنبيهه سكنت المصنف عما إذا أخرج وحكمه كما قال الرافعى أنه إن لم يمكن
حفظه في المسجد فلا يبطل أيضاً اعتكافه كالحل العاقل مكرها فأخرج وإن أمكن بمشقة فكالمريض والصحيح
فيه أيضاً أنه لا ينقطع تتابعه اه ما ذكره الاسنوى ومثله في شرح م ومفهوم قوله بمشقة أنه لو أمكن بلا
مشقة يبطل م ومفهوم قوله بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان
إخراج حقه لا ينقصه عن إخراج العاقل مكرها ثم رايته في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجمهور اطلقوا
عدم البطلان وكذا المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكر اه قال بجامع ان كلام يخرج باختياره وقول الشارح
كالمكره إشارة أيضاً إلى ذلك (قوله في المتن ويحسب زمن الاغناء) أى وإن لم يبق لحظة في كل يوم لان جملة

كافي الصوم فيها (أو طرا) (الحيض) (٤٧٦) أو النفاس أو نجس غيرهما لا يمكن معه المسك بالمسجد (وجب الخروج) لتحريم مكثهم

(وكذا الجنابة) إذا طرات
بنحو احتلام يجب الخروج
للفعل (وإن تعذر الغسل
في المسجد) للضرورة اليه
ولو كان يتيم وأمكنه التيمم
بغير ترابه وهو ما فيه لم يجز
له الخروج فيما يظهر إذ لا
ضرورة اليه حينئذ (فلو
أمكن) الغسل فيه (جاز
الخروج) لأنه أقرب
للرأى وصيانة المسجد
وتلزمه المبادرة به (ولا
يلزمه) بل له الغسل في
المسجد رعاية للتتابع
واستشكل بان نضح المنجد
بالماء المستعمل حرام ويرد
بان هذا لا نضح فيه إذ هو
أن يرشه به وأما هذا فهو
كالوضوء فيه وقد اتفقا
على جوازه نعم محل جوازه
فيه كما قاله السبكي حيث
لا مكث فيه بان كان فيه
نهر يخوضه وهو خارج
والأوجب الخروج قال
الأذري وكذا لو كان
مستجمرا لحرمة إزالة
النجاسة في المسجد أي وإن
لم يحكم بنجاسة الغسالة
أو يحصل بغسله ضرر
للمسجد أو المصلين (ولا
يحسب زمن الحيض ولا
الجنابة) من الاعتكاف إذا
اتفق المسك مع أحدهما
في المسجد لعذر أو غيره لأنه
حرام وإنما يباح للضرورة
وساقى حكم البناء في الحيض
(فصل) في الاعتكاف

كافي الصوم) إلى الفصل في النهاية والمغنى لإقوله واستشكل إلى نعم وقوله بان كان إلى وإلا وما أنبه
عليه (قوله كافي الصوم) أي إذا اغنى عليه بعض النهار نهاية ومعنى أي أوجن فيه حيث يبطل الصوم
في الثاني دون الأول (قوله أو نجس الخ) عبارة النهاية والمغنى وأما المستحاضة فإن امنعت التلويث
لم يخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل تتابعها اه (قوله بنحو احتلام) أي مما لا يبطل الاعتكاف
كأنزال بلا مباشرة وجماع ناس أو جاهل أو مكروه (قوله ولو كان يتيم) أي لفقد الماء أو غيره
(قوله وأمكن التيمم الخ) أي ولا أوجب الخروج لأجل التيمم (قوله وهو ما فيه) أي من غير
مكث ولا تردد نهاية ومعنى (قوله لم يجز له الخروج) عبارة النهاية والمغنى لم يجب خروجه اه قال ع ش
قضيته جواز الخروج لذلك فليتأمل وعبارة حج لم يجز له الخروج الخ وقياس ما ذكره المصنف في الغسل
من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلا مكث جوازه هنا إلا أن يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع
الخروج لأجله اه (قوله المبادرة به) أي بالغسل مغنى (قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه
(قوله حرام) تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (قوله بان هذا) أي الغسل (قوله إذ هو) أي النضح (قوله
وأما هذا) أي الغسل في المسجد (قوله على جوازه) أي الوضوء في المسجد (قوله نعم محل جوازه فيه)
أي الغسل في المسجد نهاية (قوله قال الأذري الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان الجنب مستجمرا
بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحريم إزالة النجاسة في المسجد وكذا يجب عليه الخروج إذا حصل بالغسالة
ضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين اه قال ع ش قوله لم روجب خروجه أي ليعتقل خارجه
احترازا من وصول الماء المستعمل في النجاسة للمسجد اه (قوله أو يحصل الخ) عطف على قوله مستجمرا
الخ قول المتن (زمن الحيض) أي والنفاس (قوله حكم البناء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها مغنى ونهاية
(فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) قول المتن (إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر
اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لأنه عبارة عن الجميع لا التتابع له اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل
المذكور وجوب الليلة الأولى وجميع الليالي المتخللة إذا فرقه خلافا لما توهمه بعض الطلبة وقال فيه أيضا ولو
نذر اعتكاف يومين وعشرين يوما لم تجب الليالي المتخللة إلا إذا شرط التتابع أو نواه كعكسه وهو المعتمد وفي
الروض أيضا وإن قال في النذرايام الشهر أو شهرين لم تلزمه الليالي حتى ينوبها اه فعلم دخول الليالي في
نحو عشرة أيام ودخول الأيام في نحو عشر ليال بشرط التتابع وبنيته وبنيته لليالي في الأول ونية الأيام في
الثاني وإذا نوى الليلة في نذر يوم فالمنجذ عند الاطلاق أنها السابقة عليه وظاهر فيما إذا نوى التتابع أو شرطه
في نحو عشرة أيام لا يجب ليلة اليوم الأول ثم يحذف في النهاية والمغنى ما يوافقه قول المتن (مدة متتابعة) أي
كقوله لله على عشرة أيام متتابعة (قوله لزمه التتابع) أي أن صرح به لفظا ولا يلزمه في هذه الأيام
اعتكاف الليالي المتخللة بينها إلا أن ينوبها فتلزمه لأنها لا تدخل في مسمى الأيام مغنى ونهاية وتقدم عن سم

مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو ظاهر أن لا يخرج وإن أوهم الصنيع
خلافه (قوله ولو كان يتيمم) كان كان الماء مفقودا (قوله وهو ما فيه) أي بخلافه مع المسك أو التردد
(قوله وتلزمه المبادرة) لا ينافي قول المتن ولا يلزم فتأمل (قوله نعم محل جوازه الخ) كذا مر
(قوله قال الأذري) كذا مر (قوله أو يحصل بغسله ضرر للمسجد) كذا مر
(فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) (قوله في المتن إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر
اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لأنه عبارة عن الجميع لا التتابع له اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل
المذكور وجوب الليلة الأولى مطافا وجميع الليالي إذا فرقه خلافا لما توهمه الطلبة وقال فيه أيضا ولو نذر اعتكاف
يومين وعشرين يوما لم تجب الليالي المتخللة إلا أن شرط التتابع أو نواه كعكسه اه وهو المعتمد فعلم وجوب دخول
اليالي في نحو عشرة أيام متواليه أو عشرين يوما متواليه أو نية التوالي وعلم أيضا وجوب دخول الأيام في نحو
عشر ليال متواليه أو نية التوالي وفي الروض أيضا قبل ذلك وإن قال في النذرايام الشهر أو شهرين لم تلزمه

المنذور المتتابع (إذا نذر مدة متتابعة لزمه) التتابع لأنه وصف مقصود لما فيه من المبادرة بالعبادة والمشقة على النفس مثله

(والصحيح انه) أى الشأن
 (لا يجب التتابع بلا شرط)
 وإن نواه لأن مطلق الزمن
 كاسبوع أو عشرة أيام صادق
 بالمتفرق ايضا وإنما لم يؤثر
 النية فيه كما لا يؤثر في اصل
 النذر وإن نوزع فيه وإنما
 تعين التوالى في لا اكلمه
 شهرا لأن القصد من البين
 الهجر ولا يتحقق بدون
 التتابع ولو شرط التفريق
 أجزأ عنه التتابع لأنه أفضل
 منه مع كونه من جنسه وفارق
 نذر التفريق في الصوم بما
 يأتى فيه (و) الصحيح
 وفي الروضة الاصح وقدم
 أن مثل هذا منشؤه اختلاف
 الاجتهاد في الارجحية فعند
 التعارض يرجع إلى تأمل
 المدرك (انه لو نذر يوم لم يحز
 تفريق ساعته) من أيام ل
 يلزمه الدخول قبل الفجر
 أى بحيث يقارن لبثه اول
 الفجر ويخرج منه بعد
 الغروب أى غفبه لأن
 المفهوم من لفظ اليوم هو
 الاتصال فلودخل الظهر
 ومكث إلى الظهر ولم يخرج
 ليلا لم يحز به كارجحاه وان
 نوزع فيه لأنه لم يأت يوم
 متواصل الساعات والليلة
 ليست من اليوم فان قال
 نهارا نذرته من الان لزمه
 منه الى مثله ودخلت الليلة
 تبعا قال في المجموع ولو
 نذر اعتكاف يوم فاعتكف
 ليلة أو عكسه فان غين

مثله (قوله التتابع) الى قوله فلودخل في النهاية والمغنى الا قوله وقدم الى المتن قول المتن (والصحيح أنه
 لا يجب التتابع) لكن يسن مغنى ونهاية (قوله وإنما لم يؤثر النية) عبارة بالمغنى والنهاية ونصبة كلامه انه إذا لم
 يشرط التتابع لا يجب وإن نواه وهو الاصح كما قاله تبعا للبعوى كاصل النذر وإن اختار السبكي لزوم
 وصوبه الا سنوى فان قيل انه إذا نوى اعتكاف الليالى المتخللة في هذه الايام انها تلزمه مع ان فيه وقتا زائدا
 فوجوب التتابع اولى لانه مجرد وصف اجيب بان التتابع ليس من جنس الزمن المذكور بخلاف الليالى
 بالنسبة للأيام أى وبالعكس ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها اه وفي سب بعد ذكر مثله
 عن شيخ الاسلام مانصه فعلم ان نية التتابع توجب الليالى المتخللة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة أيام ونوى
 تتابعها جاز ان يأتيها متفرقة فليتنامل اه قال ع ش قوله مر بنية التتابع فضيته وجوب الليالى بنية التتابع
 الايام وان لم يخطر بباله الليالى وقوله مر قيل لم تلزمه الليالى حتى ينوبها ظاهر في خلافه فلعل المراد بقوله
 هنا بنية التتابع التتابع الا لازم لنية الليالى لا التتابع المعنوى بمجرد اه ولعل الاقرب ما قاله سم إذ كلامهم
 كالصريح في عدم لزوم التتابع فيما لو نذر عشرة أيام مع لياليها (قوله كما لا يؤثر الخ) أى قياسا عليه (قوله
 وإنما تعين الخ) رد لدليل المقابل (قوله مع كونه من جنسه) لم يظهر لي وجهه وقد تقدم انفا عن النهاية
 والمغنى وشيخ الاسلام في رد نزاع خلافه (قوله بما يأتى فيه) أى من ان الصوم يجب فيه التفريق في حالة وهى
 صوم التمتع فكان مطلوباً به التفريق بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق اصلا مغنى ونهاية (قوله
 فعند التعارض) أى تعارض الاجتهاد قول المتن (لم يحز تفريق ساعته) ظاهره وان نوى قدر اليوم وينبغي
 خلافه وان ما ذكره محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كاملا وجب بلا خلاف وإن نوى قدر اليوم اكتفى
 به ولو من أيام وبقي ما لو نذر يوم من أيام الدجال هل يخرج من عدة النذر بان يقدر له يوما من الايام التى
 قبل خروجه كمائة درجة او يحمل على اليوم الحقيقى من ايامه ويخرج من العدة ولو باخريوم من ايامه
 فيه نظرا والاقرب الاول ع ش (قوله لم يحز الخ) وعند الاكثرين يحزى لحصول التتابع بالبيتوتة في
 المسجد وهذا هو المعتمد بنهاية ومغنى وسم (قوله فان قال) الى قوله ورجع غيره في النهاية والمغنى الا قوله
 ويوجه الى أمالو شرط (قوله فان قال) الاولى الواو بدل الفاء (قوله نهارا نذرته من الان) ليس هذا
 التصوير بقيد لو نذر اعتكاف اوله يوم الظهر مثلا كان كذلك ايعاب (قوله لزمه) لعل هذا اذا قال نذرت
 يوما من الان كما هو المتبادر من كلامه بخلاف ما اذا قال نذرت هذا اليوم والنهار من الان فالظاهر حينئذ
 انه يلزمه الى المغرب فلا يرجع (قوله لزمه منه الى مثله الخ) أى وامتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب
 نهاية ومغنى (قوله ولو نذر اعتكاف يوم) ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد قد قدم ليلا لم يلزمه شىء ويسن كافى

الليالى حتى ينوبها كمن نذر اعتكاف يوم أى لا يلزمه ضم الليلة اليه الا أن ينوبها اه فعلم دخول الليالى بشرط
 التتابع وبنيتها وبنية الليالى وان نوى الليلة في نذر يوم فالمتجه عند الاطلاق انها السابقة عليه وظاهر فيه اذا
 نوى التتابع او شرطه في نحو عشرة أيام انه لا تجب ليلة اليوم الاول (قوله وان نواه) كذا مر (قوله وان
 نوزع فيه) من جملة النزاع فيه انه اذا كان الراجح ايجاب الليالى بنية التتابع فيما لو نذر اعتكاف عشرة أيام
 مثلا مع ان فيه وقتا زائدا فوجوب التتابع بالنية اولى لانه مجرد وصف واجاب شيخ الاسلام بان التتابع ليس
 من جنس الزمن المنذر بخلاف الليالى بالنسبة للأيام ولا يلزم من ايجاب الجنس نية التتابع ايجاب غيره
 بها اه فعلم ان نية التتابع توجب الليالى المتخللة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة أيام ونوى تتابعها جاز ان
 يأتيها متفرقة فليتنامل (قوله ولو لو شرط التفريق أجزأ عنه التتابع لأنه أفضل) قال في شرح الروض نعم
 ان نوى اياما معينة كسبعة ايام متفرقة ولها غدتعين التفريق ذكره الغزالي وهو متعين لتعين زمن
 الاعتكاف بالتعين او ما قاله وإنما يأتى على طريقة هما من ان النية تؤثر كاللفظ وقد عرف ما فيه اه قال
 مر المعتمد ما قاله (لم يحز به) عبارة شرح المنهج فعن الاكثرين الاجزاء عن أى استحق خلافه قال
 الشيخان وهو الوجه فعليه لاستثناء اهو المعتمد ما قاله الاكثرين مر (قوله ولو نذر اعتكاف يوم) من

نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكر اكا فاده الشيخ فان قدم نهارا أجزأه ما بقى منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه نعم يسن قضاء يوم كامل ومحل ما ذكر ان قدم حيا مختارا فلو قدم به ميتا او مكره لم يلزمه شيء ولو نذر اعتكاف العشر الاخير دخلت ليلته حتى اول ليلة منه ويجزئه وإن نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة ايام من اخره وكان ناقصا لا يجزئه لتجدد قصده لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره اذ هو اول العشرة من اخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأ عن قضاء يوم كما قطع به بغوى وقال في المجموع يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن تيقن طهر او شك في ضده فتوضا محتاطا فبان محدثا اى فلا يجزئه نهاية ومعنى قال ع ش قوله مراعاة اعتكاف يوم شكرا اى بنية القضاء ويقع شكرا لله تعالى لانه يتعين ان يقول شكرا او قوله لم يبق منه اى ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره وقوله لم يبق كما قطع به الخ معتمد اه ع ش (قوله زمنا) عبارة النهاية والمعنى يوم مائمه قالا بخلاف اليوم المطلق لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين اه (قوله ان كان ما أتى به قدره) أى ولا لم يكفه نهاية أى فيحتاج الى مكث ما يتم به مقدار اليوم ع ش زاد الرشيدى وانظر لو كانت اطول منه هل يكتب بمقدار اليوم منها او لا بدم استيعابها اه والقياس الاول (قوله والا) يدخل فيه ما اذا لم يعين زمنا وهو كذلك لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما اذا عينه ولم يفته سم (قوله معين) ولو لم يعين الاسبوع لم يتصور فيه فوات لانه على التراخي معنى (قوله لانه) اى للتتابع (حيثئذ) اى حين عدم تعرض التتابع (قوله من ضرورة الوقت) اى من ضرورة تعين الوقت فاشبهه التتابع في شهر رمضان نهاية ومعنى (قوله ولا اذا ذكر الناذر) اى في نذره لفظا نهاية ومعنى قول المتن (وشرط الخروج لعارض) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض

زمنا وفاته كفى ان كان ما أتى به قدره أو أزيد والا فلا (و) الصحيح (انه لو عين مدة كاسبوع) معين كذا الاسبوع (و) تعرض للتتابع وفاته تلك المدة (لزمه التتابع في القضاء) لتصرفه به فصار مقصودا لذاته (وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) لانه حيثئذ من ضرورة الوقت فليس مقصودا لذاته (ولا اذا ذكر الناذر) (التتابع وشرط الخارج لعارض)

رمضان فانه يجزى قضاءه في يوم أقصر منه (قوله ان كان ما أتى به قدره) ليس في عبارة المجموع تصريح بهذا وعبارته فرع قال المتولى لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله فان لم يكن عين الزمان لم يجزئه لانه قادر على الوفاء بنذره على الصفة الملتزمة وان كان عين الزمان في نذره ففوات فاعتكف بدل اليوم ليلة اجزاء كالموفاته صلاة نهارا فضاها في الليل فانه يجزى وسببه ان الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فوات الوقت فوجب قضاء القدر الفائت واما الوقت فيسقط حكمه بالفوات اه نعم ما ذكره الشارح له وجه فان الاعتكاف يتبعض فأمكن مراعاة نذر الفائت بخلاف الصوم حيث أجزأ يوم قصير عن طويل لانه لا يتبعض وقد يشعر قول المجموع فوجب قضاء القدر الفائت بما قاله الشارح (والا فلا) يدخل فيه ما اذا لم يعين زمنا وهو كذلك لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما اذا عينه ولم يفته (في المتن وشرط الخروج لعارض) خرج ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود شرح م ر قال في الروض ولو نذر اعتكاف يومين او عشرة او عشرين يوما لم تجب الليالي المتخللة الا أن شرط التتابع أو فواته كعكسه أى وان لم يجب هو أى التتابع فنية التتابع توجب الليالي دون التتابع قوله لا أن شرط الخ أى فتجب الليالي المتخللة وخرج بالمتخللة السابقة على اليوم الاول وهو ظاهر وان قال العشرة الاخير دخلت لليالي ويجزى وان نقص الشهر بخلاف قوله عشرة ايام من اخره اه وقوله بخلاف اى فاذا كان ناقصا لزمه ان يعتكف بعده وما قال في المجموع ويسن في هذه ان يعتكف يوم ماى ناويا به الفرض او النذر كما هو ظاهر والا لم يمكن اجزأه ولا يضر التردد في النية ويكفى لصحتها احتمال دخول قبل العشر لاحتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره لانه أو العشرة من اخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص فهل يجزئه عن قضاء يوم قطع بغوى باجرائه ويحتمل ان يكون فيه الخلاف فيمن تيقن طهر او شك في ضده فتوضا محتاطا فبان محدثا اه والمعتمد ما قطع به بغوى (تنبيهات) الاول علم بما تقرر انه لو نذر اعتكاف عشرة ايام ونوى التتابع جاز التفريق فله ان يأتى باليوم الاول وحده بلا لية لان الواجب لليالي المتخللة وليلة الاول غير متخللة ولا يبعد ان يجزئه اعتكاف

فان عين شيتا لم يتجاوز
ولا خرج لكل غرض
ولو دنيويا مباحا كقاء
الامير الا لنحو نزهة
ويوجه بانها لا تسمى
غرضا مقصودا في مثل
ذلك عرفا فلا ينافي ماص
في السفر انها غرض
مقصود اما لو شرط
الخروج لمحرّم كشرّب خمر
أو لمناف كجماع فيبطل
نذره نعم لو كان المنافي
لا يقطع التتابع كحوض
لا تخلو غنّه مدة الاعتكاف
غالبا صح شرط الخروج
له واما لو شرط الخروج
لعارض كان قال إلا
ان يدولى فهو باطل لانه
علقه وهل يبطل به نذره
وجهان رجح في الشرح
الصغير البطلان وهو
الوجه ورجح غيره
عدمه ولو نذر نحو صلاة
او صوم او حج وشرط
الخروج لعروض فكما
تقرر ويأتي في النذر ماله
النذر ماله تعاق بذلك
بخلاف نحو الوقف لا يجوز
فيه شرط احتياج مثلا
لانه يقتضى الانفسك عن
عن اختصاص الادى به
فلم يقبل ذلك الشرط
كالتعلق (والزمان المصروف
اليه) اى لذلك العارض
(لا يجب تدارك ان عين المدة
كهذا الشهر) لان زمن
المنذور من الشهر انما هو
اعتكاف ما غدا العارض
(ولا) يعين مدة كشهـ

بخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود نهاية ومعنى وسم (قوله مباح مقصود الخ) يظهر فيما اذا
اطلق العارض صحة الشرط وانصرافه لما ذكر بل قد يدعى انه مراد الشارح (قوله فان عين شيتا) اى نوما
او فرض كعيادة المرضى او زيدو (قوله لم يتجاوز) اى خرج له دون غيره وان كان غيره اهم منه نهاية
ومعنى (قوله مباحا) اى لا مكروها كما يفيد قوله لا لنحو نزهة (قوله كقاء امير) اى الحاجة اقتضت خروجه
للقائه لا مجرد التفرج ع ش عبارة القليوبى لا لنحو تفرج عليه بل لنحو سلام او منصب ومثل السلطان الحاج
اه (قوله انها عارض مقصود) اى للعدول عن اقصر الطريقة الى اطولها بحجى (قوله لمناف الخ)
اى او لغيره مقصود كنزها فلا ينعقد نهاية ومعنى (قوله إلا ان يدولى) اى الخروج ولم يقبل لعارض فان
قاله صح بحجى (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله فكما تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله
الاتى والزمان المصروف الخ الى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في نذور المذكورات وخرج منها بعد
التلبس بها لعارض فان كانت معينة كر كعتين في وقت كذا او كصوم يوم كذا او حج عام كذا ولم يبق
الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وان كانت غير معينة كعلى صلاة ركعتين وصوم يوم وحج
او معينة وبقى الوقت كان بقي منه ما يسه منه تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك وليس
يبعد سم (قوله فكما تقرر) وغليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز ان يقول في نيته واخرج منها ان غرض
لى كذا لانه وان لم يصرح به نيته محمولة عليه فتى عرض له ما استثناء جاز له الخروج وان كان في تشهد الصلاة
وجاز له الخروج من الصوم وان كان قريب الغروب فليراجع غ ش (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل
بهذا الشرط سم اقول قوله فلم يقبل ذلك الشرط الخ كالصريح في صحة الوقف وبطلان الشرط وعدم تأثيره
والله أعلم (قوله اى لذلك) الى قول المتن ولو عاد في النهاية والمعنى لا قوله على ما اقتضاه الى المتن قول المتن (ولا
فيجب) ينبغى وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لكنه خرج لغير ماطرط الخروج له لما لا يقطع التتابع اما
ما يقطعه بما لا بشرط الخروج له فهو وجب الاستئناف سم (قوله ولا يعين الخ) قد يقال فلو قصد في هذه
الصورة استثناء الخروج لعارض المذكور من المدة الغير المعينة فهل يعمل بقصده او لا محل تأمل والا قرب

تسعة الايام بلياليها متتابعة أو متفرقة ثم اعتكاف يوم بعدها بلا ليلة لان الظاهر ان الترتيب بأن يبدأ باليوم
الحالى عن ليلته لا يجب فليتأمل * الثاني وقع السؤال عما لو قال في انشاء يوم السبت مثلاً الله علي ان اعتكف
عشرة ايام او لها هذا اليوم فهل يكفيه تسعة بعد هذا اليوم ونحسب بقيته يوماً على وجه التغليب او لا بدم
اعتكاف قدر ما مضى منه من الحادى عشر لانه التزم عشرة ولا تحصل إلا بذلك فعن بعض الناس الاول والوجه
هو الثاني وفاقا لم * الثالث لو نذر اعتكاف ليلة القدر من سنة معينة وترك اعتكاف العشر الاخير من
رمضان تلك السنة او ترك بعضه فهل يكفيه اعتكاف ليلة من شوال او لا بدم اعتكاف العشر الاخير من
رمضان بعد ذلك فيه نظرو الوجه فيه وفاقا لم وهو الاول كما لو نذر اعتكاف يوم من رمضان بعينه فقاته ذلك
الرمضان فانه يكفيه اعتكاف يوم في غيره وان كان رمضان الفضل من غيره او نذر اعتكاف يوم جمعة بعينه
فقاته بكفيه اعتكاف يوم بعده ولو غير جمعة ولو كان يوم الجمعة افضل ايام الاسبوع خلافا لقول بعض
الناس انه لا يكفيه اعتكاف ليلة في شوال مثلاً ويجرى فيما لو نذر اعتكاف يوم عرفه سنة معينة فقاته
واعتكف يوماً بعده لغيره (قوله لا لنحو نزهة ويوجه الخ) لم يفصح في مسألة غير المقصود كالنزهة بان شرطه
يبطل النذر او لا وعبارة شرح المنهج كالمصراحة ببطلانه (قوله فكما تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله
الاتى والزمان المصروف اليه الخ الى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في نذور المذكورات وخرج
منها بعد التلبس بها لعارض فان كانت معينة كر كعتين في وقت كذا او كصوم يوم كذا او حج عام كذا ولم يبق
الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وان كانت غير معينة كعلى صلاة ركعتين وصوم يوم
وحج او معينة وبقى الوقت كان بقي منه ما يسه منه تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك
وليس ببعيد فليراجع (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل بهذا الشرط (قوله في المتن ولا فيجب) ينبغى

(فيجب) تداركه لتتم المدة الملتزمة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا يقطع به

(وينقطع التتابع) بأشياء أخر زيادة على ماسر (بالخروج بلا عذر) مما يأتي وان قل زمنه لمنافاته الليث (ولا يضر اخراج بعض الاعضاء) لانه ^{كان الله} كان يخرج راسه الشريف وهو معتكف الى عائشة اقتصر حرواه الشيخان نعم ان اخرج رجلا أى مثلا واعتمد عليها فقط بحيث لو زالت سقط ضر بخلاف ما لو اعتمد عليهما على ما اقتضاه كلام البغوى واستظهره غيره وقال شيخنا الاقرب انه يضر ويؤيده ما مر فيها لو وقف جزءا شائعا مسجدا اه ويؤيده ايضا ان المانع مقدم على المقتضى (ولا الخروج لقضاء الحاجة) اجماعا لانه ضرورى ولا تشترط شدتها ولا يكلف المشى على غير سجيته فان تأتى اكثر منها ضرر ومثلها غسل جنابة وإزالة نجس واكل لانه يستحي منه في المسجد واخذ منه ان المهجور الذى ينذر طاقوه يا كل فيه وشرب إذا لم يجد ماء فيه ولا من ياتيه به لانه لا يستحي منه فيه وله الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعا إذ لا يجوز الخروج له قصدا إلا إذا عذروا في المسجد ولا لغسل مسنون ولا لنوم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد

الاول بصرى قول المتن (وينقطع التتابع) ينبغي ان تجرى هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعا وعدمه وقضاء لز من الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب سم (قوله زيادة على ماسر) اى في نحو قوله فالذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع اى من حيث التتابع سم عبارة البجيرى على المنهج والحاصل ان الطارىء على الاعتكاف المتتابع إما ان يقطع تنابعه اولا والذي لا يقطع تنابعه إما ان يحسب من المدة ولا يقضى اولا فذكر المصنف ان الذى يقطع التتابع الردة والسكر ونحو الحيض الذى تخلو عنه المدة غالبوا والجنابة المفطرة وغير المفطرة ان لم يبادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذى لا يقطعه ويقضى كالجنابة غير المفطرة ان بادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذى لا تخلو عنه المدة غالبوا والعدة والزمن المصرى للعارض الذى شرط في نذره الخروج له ان كانت المدة غير معينة والذى لا يقضى كزمن الاغماء والتبرؤ والاكل وغسل الجنابة واذان الراتب وزمن العارض الذى شرط الخروج له في نذره ان عين مدة اه قول المتن (بالخروج الخ) أى من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه او رجليه او راسه قائما ومنحنيما او من غير العجز قاعدا ومن الجنب مضطجعا نهائيا ومعنى (قوله بما يأتى) اى من الاعذار نهائية (قوله لما فاتته الليث) اى اذ هرب في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان عامدا عالما بالتحريم مختارا نهائيا ومعنى (قوله بخلاف ما لو اعتمد عليهما) اى لم يضر لان الاصل عدم الخروج معنى زاد النهاية وسم ويؤيد ما فى به الشهاب الرملى فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجليه واعتمد عليهما من أنه لا يبحث أى لان الاصل الخروج وعدم الدخول فعلمنا فيهما بالاصل اه (قوله على ما اقتضاه كلام البغوى) اعتمد، المغنى والنهاية وسم (قوله ويؤيد ما مر فيها لو وقف الخ) قد يفرق البغوى بانه في الشائع لم يستقر شىء من اجزائه في محض المسجد اذ ما من جزء الا وفيه غير المسجدية ويمتنع ان الاعتماد على الخارجية مع الاعتماد على الداخلة ايضا مانع سم قول المتن (لقضاء الحاجة) اى من بول او غائط ومثلها الرجح نهائية وشورى وشيخنا (لانه ضرورى الخ) اى ولو كثر لعارض نهائية ومعنى (قوله فان تاتى الخ) يرجع في ذلك اليه لانه امين على عبادته غش (قوله وإزالة نجاسة) اى كراهة مغنى ونهائية (قوله وإزالة نجس) ظاهر لإطلاقه وإن كان معفو عنه (قوله واكل الخ) قضية التعليل ان شرب نحو الشورية كالا بل فليراجع وكذا قضيته ان مثل المسجد المهجور ما اذا كان المعتكف في نحو خيمة في المسجد تستره عن الناظرين (قوله ان المهجور الخ) اى والمختص نهائية (قوله لانه لا يستحي الخ) اى بخلاف ما اذا وجد فيه او من ياتيه به لانه الخ (قوله وله الوضوء) اى واجبا كان او مندوبا نهائيا ومعنى (قوله ولا لغسل الخ) والظاهر كما قاله الشيخ ان الوضوء المندوب لغسل فلا احتلام مغتفر كالثلث في الوضوء نهائية ومعنى قول المتن (في غير داره) اى التى يستحق منفعتها نهائية ومعنى (قوله للحياة) اى فيهما نهائية (قوله مع المنة

وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لسكنه خرج لغير ما شرط الخروج له بما لا يقطع التتابع اماما يقطعه مما لم يشرط الخروج له فيوجب الاستئناف اه (قوله في المتن وينقطع التتابع الخ) ينبغي ان تجرى هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعا وعدمه وقضاء الزمان الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب اى كما يخرج لدين مطلوب (قوله على ماسر) اى في نحو قوله فالذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع أى من حيث التتابع (قوله على ما اقتضاه كلام البغوى) اى لان الاصل عدم الخروج ويؤيده ما فى به شيخنا الشهاب الرملى فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجليه واعتمد عليهما من أنه لا يبحث اى لان الاصل الخروج وعدم الدخول وقضية ذلك انه في ابتداء دخول المسجد لو ادخل إحدى رجليه دون الاخرى واعتمد عليهما لم يكف ذلك في صحة الاعتكاف فالحاصل انه يستحب في ذلك ما كان فيه من دخول واخروج م (قوله ويؤيده ما مر فيما لو وقف الخ) قد يفرق البغوى بانه في الشائع لم يستقر شىء من اجزائه في محض المسجد اذ ما من جزء الا وفيه غير المسجدية ويمتنع ان الاعتماد على الخارجية مع الاعتماد على الداخلة ايضا مانع (قوله ويؤيده ايضا ان المانع الخ) قد يمتنع ان مجرد إخراج إحدى الرجلين على الاطلاق مانع (قوله

وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية بكفها (ولا يضر بعدها إلا أن) يكون له دار أقرب منها أو (يفحش) البعد (فيضر في الأصح) لأنه قد يحتاج في عوده أيضا إلى البول فيمضي يومه في التردد نعم لم يجد غيرهما أو وجد غير لا تقيبه لم يضر ويؤخذ من التعليل أن ضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت المنذور في التردد وبه صرح البغوي (ولو عاد مرضا) أو زار قادما (٤٨١) (في طريقه) لنحو قضاء الحاجة (لم يضر

مالم يطل وقوفه) فإن طال بان زاد على قدر صلاة الجنابة أي أقل مجزئ منها فيما يظهر ضرا ما قدرها فيحتمل لجميع الأغراض (أو) لم يعدل عن طريقه) فإن عدل ضر وإن قصر الزمن لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمرضى وهو معتكف فيمر كما هو يسأل عنه ولا يعرج وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر ولا عرج إليها وهل له تكرير هذه كالعبادة على موتى أو مرضى مر بهم في طريقه بالشرطين المذكورين أخذان جماعهما قدر صلاة الجنابة معفو عنه لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة أو لا يفعل إلا واحدا لأنهم عللوا فعله لنحو صلاة الجنابة بأنه يسير ووقع تابعا لا مقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنابة وزيادة القسام والذي يتجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكوران كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضمه إلى غيره المقتضى أطول الزمن ونظيره ما مر فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع أكثر فهل يقدر الاجتماع حتى يضر أو لا

الخ) الأولى ومع الخ بالواو (قوله) وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية الخ) وكذا إذا كانت السقاية مصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا أهل ذلك المكان كما يحتمل به بعض المتأخرين نهاية ومعنى قول المتن (ولا يضر بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد نهاية ومعنى (إلا أن يكون له دار أقرب الخ) هل يستثنى مالم كانت الأقرب لزوجة أخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كم لو وضع متاع ونحوه فيجوز سم (قوله) أن يذهب الوقت أي الذي نذر اعتكافه زيادى أه عش ورشدي عبارة شيئا كان يكون وقت الاعتكاف يوما فيذهب ثلثاه ويبقى ثلثه أه (قوله) أو زار قادما) إلى قوله وهل له في النهاية والمعنى إلا قوله أي أقل مجزئ إلى ضر وقوله أما قدرها إلى المتن (قوله) لنحو قضاء الحاجة) أي كفصل الجنابة قول المتن (مالم يطل الخ) أي بان يقف أصلا أو وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكنته سم عبارة البجيرى والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاعدا أه (بان زاد الخ) عبارة النهاية والمعنى فإن طال وقوفه عرفا ضرا أه (قوله) بان زاد) إلى المتن نقله عش عنه وقره (قوله) أي أقل مجزئ منها) عبارة شرح بأفضل صلاة الجنابة المعتدلة قال السكردى وكذلك الامداد وعبر في التحفة بأقل مجزئ. واطلق شيخ الإسلام والخطيب الشريفي والجمال الرملى أن له صلاة الجنابة أه قول المتن (أو لم يعدل الخ) أو بمعنى الواو بصري أي كما عبر به المنهج وبأفضل ويفيده أيضا قول الشارح الاق بالشرطين بالثنية قول المتن (عن طريقه) أي بان كان المريض أو القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فإن عدل) أي بان يدخل منه طافا غير نافذ لاحتياجه إلى العود منه إلى طريقه فإن كان نافذا لم يضر قليوى ولعله إذا لم يكن الطريق الثاني أطول من الأول فلا يرجع (قوله) وله الخ أي لمن خرج لنحو قضاء الحاجة (قوله) وهل له) إلى المتن نقله عش عنه وقره (قوله) كالعبادة) الأولى أو العبادة (قوله) بالشرطين الخ) وهما عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يتجه الخ) جزم به شيخنا وقال القليوبى مال إليه شيخنا مر أه (قوله) أن له ذلك) أي كل من التكرير والجمع (قوله) فيمن على بدنه دم قليل الخ) أن كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع أو تفرق سم قول المتن (بمرض الخ) أي بخروجه له نهاية ومعنى (قوله) أو اغما) الأولى التعبير بالواو بصري (قوله) بان خشى) إلى الفرع في النهاية والمعنى إلا قوله فإن أخرج إلى المتن وما أنه عليه (قوله) بان خشى تنجس المسجد) أي بنحو اسهال وادار و (قوله) إلى فرش الخ) أي ونزدد طبيب نهاية ومعنى (قوله) تنجس المسجد) أي أو استقذاره شرح بأفضل (قوله) ومثله) أي المرض المذكور (خوف حريق الخ) أي فإن زال خوفه عاد لمكته وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا يامن فيه من ذلك نهاية وظاهر أن محله في غير المساجد التي تتعين بالتعيين إما هي فلا يكفي اعتكافه في غير ما يقوم مقامه كرى على بأفضل (قوله) بخلاف نحو صداع) أي فينقطع التتابع بالخروج له نهاية ومعنى (قوله) خفيفة) راجع لنحو صداع أيضا (قوله)

إلا أن يكون له دار أقرب منها) هل يستثنى مالم كانت الأقرب لزوجة أخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كم لو وضع متاع ونحوه فيجوز (قوله) في آتن مالم يطل وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكنته (قوله) لخبر أبي داود الخ) إيراده هذا الخبر نهاية ومعنى أن اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان منذور له متابعا ومحتمل أنه كان متطوعا لكنه أحب تنابعه (قوله) فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثرة الخ) أن كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع أو تفرق (قوله) ومثله خوف حريق وسارق) فإن زال خوفه عاد لمكته بني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد

(٦١ - شروانى وابن قاسم - ثالث) حتى يستمر العفو فيه خلاف لا يبعد مجيئه هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحتاط للصلاة بالنجاسة مالا يحتاط هنا وأيضا فما هنا في التابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود (ولا ينقطع التتابع بمرض) ومنه جنون أو اغما (يخرج إلى الخروج) بان خشى تنجس المسجد أو احتاج إلى فرش وخادم ومثله خوف حريق وسارق بخلاف نحو صداع

فقدم الخ) أى قبل قول المصنف وبحسب زمن الاغماء الخ (قوله لشهادة تعينت) عبارة النهاية والمغنى ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه حملها واداء ما لم ينقطع تنابعه لا ضراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما إذا لم يتعين عليه احدهما وتعين احدهما فقط لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا فتحملة لهما انما يكون للاداء فهو باختياره وقيد الشيخ بحثا بما إذا تحمل بعد الشروع فى الاعتكاف والا فلا ينقطع الولاء كالموثر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء اهـ وفى سم بعد ذكره عن الروض مثل ذلك الى وقيد الشيخ ما نصه فقوله الشارح الشهادة تعينت ان اراد تعينت اداء وتحملا وإن لم يتبادر وفاق ذلك اهـ وقوله ان اراد تعينت الخ أى كما عبر به فى شرح بافضل (قوله او الحد الخ) عبارة النهاية ولو خرج لا قامة حدا وتعزير ثبت بالبينة لم ينقطع ايضا بخلاف ما إذا ثبت باقراره ومحل ما تقرر ل إذا أتى بموجب الحد قبل الاعتكاف فان أتى الاعتكاف كالموثر كذا فى مثله فانه ينقطع الولاء ولا يقطع خروجه امرأة لاجل قضاء عدة حياة او وفاة وان كانت مختارة للنكاح لانه لا يقصد العدة بخلاف تحمل الشهادة ما لم تكن بسببها كان طلقت نفسها بتقويض ذلك لها وعلق الطلاق بمشيتها فاشارت وهى معتكفة فانه ينقطع لا اختيارها بالخروج فان اذن لها الزوج فى اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها او مات قبل انقضائها فينقطع التتابع بخروجها قبل مضى المدة التى قدر لها لزوجها اذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها فى هذه الصورة وكذا لو اعتكف بغير اذنه ثم طلقها اذن لها فى تمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها اهـ وفى المغنى مثلها الا قوله ومحل ما تقرر الى ولا يقطع وقوله وكذا لو اعتكف (قوله بان كانت لا تخلو عن الحيض غالبا) أى كشهر كما مثل به الروايات مغنى وقال شيخنا بان كانت تزيد على خمسة عشر يوما فى الحيض وعلى تسعة اشهر فى النفاس لا احتمال طروها فى هذه المدة اهـ ويأتى عن النهاية والامداد ما وافقه (قوله ومثلها) أى المدة لا تخلو عن الحيض غالبا (قوله واستشكله الاسنوى الخ) ويحجب عنه بان المراد بالغالب هنا لا يسع زمن اقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المقوم بتمام باب الحيض وبوجه بانه متى زاد زمن الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرضة لطرو الحيض فعذرت ذلك وان كانت تحيض وأطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يتجزى نهاية وامداد قال ع ش قوله مر قد يتجزى أى بان يوجد تارة فى شهر قدر مخصوص وفى اخر دونه او اكثر منه اهـ وفى الكردى على بافضل بعد ذكر كلام النهاية والامداد المذكور ما نصه وقد اقر الشارح اشكال الاسنوى فى التحفة والاياب قال فى الايعاب الحاصل ان المدة ثلاثة اقسام الخمسة العشر فاقل تخلو بيقين والخمسة والعشرون فاكثر لا تخلو غالبا وما بينهما يخلو غالبا فالاولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقة بالاولى اهـ (قوله والنفاس كما لحيض) ولا تخرج لاستحاضة بل تخرج عن تلويث المسجد وينبغي ان يحمله ان سهل احترازها والا خرجت ولا انقطاع نهاية (قوله مكرها بغير حق) ومنه ما لو حمل واخرج بغير اذنه أى اذا لم يمكنه التخلص فان اخرج مكرها بحق مسجد اقر بيابا من فيه من ذلك شرح مر (قوله ولا ينقطع بالخروج لشهادة تعينت الخ) عبارة الروض او خرج لاداء شهادة تعين حملها واداءها وتعين احدهما دون الاخر لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا فتحملة لهما انما يكون للاداء فهو باختياره وظاهر ان محل هذه اذا تحمل بعد الشروع فى الاعتكاف والا فلا ينقطع التتابع أى ان تعين الاداء كالموثر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء اهـ فقوله الشارح لشهادة تعينت أى ان اراد تعينت اداء وتحملا وان لم يتبادر ووافق ذلك مر (قوله واستشكله الاسنوى الخ) اجيب بان المراد بالغالب هنا لا يسع اقل الطهر الاعتكاف لا ما ذكر فى باب الحيض ووجهه انه اذا زاد من الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرضة لطرو الحيض فعذرت شرح مر (ولا بالخروج مكرها بغير حق) وكما كراهه ما لو حمل واخرج بغير اذنه أى اذا لم يمكنه التخلص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك واهله الا قرب فان اخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا اذن او اخرجه الحاكم لحق لزمه او اخرج خوف غريم له وهو غنى بماطل او

وهى خفيفة فان اخرج لاجل ذلك فقدم بما فيه (و) لا ينقطع بالخروج لشهادة تعينت أو لحد ثبت بالبينة أو (بحيض ان طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عن الحيض غالبا فتبنى على ما سبق إذا طهرت لانه بغير اختيارها ومثلها فى المجموع بان تزيد على خمسة عشر يوما واستشكله الاسنوى بأن الثلاثة والعشرين تخلو عنه غالبا إذ غالبه ست أو سبع وبقية الشهر طهر إذ هو غالبا لا يكون فيه الا حيض واحد وطهر واجدو النفاس كالحيض (فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع فى الاظهر) لا مكان الموالاتة بشروعها عقب الطهر (ولا بالخروج) مكرها بغير حق أو (ناسيا على المذهب) كما لا يبطل الصوم بالاكل ناسيا ولا نسلم ان له هيئة تذكره بخلاف الصائم ومثله جاهل

يعذر بجهله (ولا بخروج المؤذن الراتب إلى منارة منفصلة عن المسجد) لكنهما (٤٨٣) قرية منه مبنية له (للأذان

في الاصح) لانها مبنية
لاقامة شعائر المسجد
معدودة من توابعه وقد
ألف الناس صوته فعذر
وجعل زمن أذانه كمستثنى
من الاعتكاف وبما تقرر
في المنارة فارقت الخلوة
الخارجة عن المسجد
التي بابها فيه فينقطع
بدخولها قطعاً ما غير راتب
فيضر صعوده لنفسه
لانتفاء ما ذكر في الرواتب
وأما بعيدة عن المسجد
أي بحيث لا تنسب اليه
عرفاً فيما يظهر ثم رأيت
من ضبطه بأن تكون
خارجة عن جوار المسجد
وجاره أربعون داراً من
كل جانب وبعضهم ضبطه
بما جاوز حريم المسجد أو
مبنية لغيره الذي ليس
متصلاً به فيضر صعودها
مطلقاً بخلاف المتصل به
لان المساجد المتلاصقة
حكمها حكم المسجد
الواحد وأما متصلة بأن
يكون بابها في المسجد أو
رحبته فلا يضر صعودها
مطلقاً (ويجب قضاء أوقات
الخروج بالأعذار) السابقة
لأنه غير معتكف فيها
(إلا أوقات قضاء الحاجة)
لان حكم الاعتكاف
منسحب عليها ولهذا لو
جامع في زمنها من غير

كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لزمه أو أخرج خوف غريم له وهو غنى بماطل أو
معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تنابعه لتقصيره نهاية ومغنى وقولها وثم حاكم يقبلها
أي بلا حبس (قوله يعذر بجهله) عبارة النهاية والمغنى يخفى عليه ما ذكره قال ع ش قوله يخفى عليه الخ
ظاهر أنه لا فرق بين كونه قرب عهده بالسلام أم لا لنشأ بادية بعيدة عن العلماء لا وهي ظاهرة اه قول
المتن (الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استتابه لعذر سم على حج أقول وينبغي أنه لا فرق حيث كان النائب
كالأصيل فيما طلب منه ع ش قول المتن (إلى منارة) بفتح الميم وبحث الأذرع امتناع الخروج للمنارة فيما إذا
حصل الشعائر بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة اليه وكالمنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الأذان له عليه
وكذا إن لم يكن عالياً لكن توقف الإعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلاً شرح مر وانظر بحث الأذرع
مع أن مقابل الاصح نظر للاستغناء بالسطح سم (قوله مبنية له) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم
تبن له كان خرب مسجد وبقيت منارته فجند مسجد قريب منها واعتيد الأذان عليها له فحكمها حكم المبنية
له كما هو ظاهر وقول المجموع أن صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى غلي الغالب فلا مفهوم له شرح مر
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقاً وإن استتابه لعذر أو لا أي مطلقاً فيه نظراً والثاني قريب سم قول المتن
(لأذان) وينبغي أن مثل الأذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعة وثانيها لاعتقاد الناس
التهيؤ لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالأذان ع ش عبارة شيخنا مثل الأذان التسبيح آخر الليل المسمى
بالأولى والثانية والأبد وما يفعل قبل أذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لأجل التهيؤ
لصلاة الصبح وصلاة الجمعة (قوله ما غير راتب الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلاف خروج غير الراتب للأذان
وخروج الراتب لغير الأذان ولو بحجرة بابها في المسجد والأذان لكن بمنارة ليست للمسجد أوله لكن
بعيدة عنه وعن رحبته اه (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ) عبارة
النهاية والمغنى وإن ضبطه بعضهم الخ (قوله مطلقاً) أي ولو كانت قريبة والمؤذن راتباً (فلا يضر صعودها
الخ) قال في السكندر إذا تعد منه ويصح الاعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سميت
المسجد أم لا اه سم (قوله مطلقاً) أي ولو لغير الأذان وخارجت عن سميت بناء المسجد كارجحاه وتريعه
لأذهي في حكم المسجد كمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وإن كان المعتكف في هواء
الشارع وأخذ الزركشي منه أنه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لأنه تابع له صحيح
وإن زعم بعضهم أنه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لا منح أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد ويحتاج
اليها غالباً في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا في المغنى إلا أنه رجح ما زعمه البعض من عدم الصحة
في الجناح وتقدم في الشرح وغن شيخنا ما وافق ما في النهاية قول المتن (ويجب قضاء أوقات الخروج) أي
من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالاعذار) أي التي لا ينقطع بها المتتابع كوقت الكل أو حيض ونفاس
واغتسال جنباً مغنى ونهاية (قوله ونازع جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى فمقالاً وانتصاره على قضاء

معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تنابعه لتقصيره شرح مر (قوله في المتن ولا بخروج
المؤذن الراتب إلى منارة الخ) وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تبن له كان خرب مسجد وبقيت
منارته فجند مسجد قريب منها واعتيد الأذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع أن
صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى غلي الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقاً
أو إن استتابه لعذر أو لا أي نظراً والثاني قريب وبحث الأذرع امتناع الخروج للمنارة إذا حصل الشعائر
بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة وكالمنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الأذان له عليه وكذا إن لم يكن
عالياً لكن توقف الإعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلاً شرح مر وانظر بحث الأذرع مع أن مقابل
الاصح نظر للاستغناء بالسطح (قوله فلا يضر صعودها مطلقاً) قال في السكندر إذا تعد منه ويصح الاعتكاف
فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سميت المسجد أم لا (قوله في المتن ويجب قضاء الخ) قال في

مكث بطل ونازع جمع في هذا الحصر وألحقوا به نقلاً عن الشيخ أبي علي

الحاجه مثال إذا لا وجه كما قاله الاسنوى تبعها لجمع متقدمين جريانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة ككل وغسل جنابة واذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول الخاه (قوله) وغيرهما يطلب الخروج له الخ) وعلم بما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد عودته ان خرج لما لا بد منه وان طال زمنه كبرز وغسل واجب واذان جاز الخروج له او لما منه بد لشمول النية بجميع المدة ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع لجامع او خرج بلا عذر ثم عاد لالتيمم الباقي جدد النية ولو اخرم معتكف بنسك فان لم يخش الفوات اتهم اى ثم خرج لمجهوا الاخرج له ولا يبنى بعد فراغه من النسك على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاه قبل نذره لم يلزمه شئ لان اعتكاف شهر قد مضى محال نهاية وقوله مرو لو اخرم الخ في المغنى مثله (قوله فرع) الى الكتاب في المغنى (قوله سووا الخ) عبارة النهاية وهل عيادة المريض ونحوها له اى للمعتكف افضل او تركه او هما سواء وجوه ارجحها اولها اه قال سم قال الشارح في شرح العباب ارجحها الاخير فقد نقله في المجموع عن الاصحاب قال البلقيني والاذرعى ومحل في عيادة الاجانب اما الاقارب وذوو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعيادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم تخلفه انتهى اه (قوله افضل) لاسيما اذا علم انه يشق عليهم وعبارة القاضى حسين مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر مغنى

شرح المنهج في اعتكاف مندور متتابع (قوله سووا بين ادامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض الى اخره) قال في شرح العباب عن المجموع لانهما طاعتان مندوب اليهما فاستوياا وغيارة العباب وله الخروج من تطوع لعيادة مريض وتشجيع جنازة وهل هو افضل او تركه او هو سواء وجوه اه قال الشارح في شرحه ارجحها الاخير فقد نقله في المجموع عن الاصحاب الى ان قال قال البلقيني والاذرعى ومحل في عيادة الاجانب اما الاقارب وذوو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعيادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم تخلفه اه

وغيره خروج مؤذن لا اذن وجنب لا غتسال وغيرهما ما يطلب الخروج له ويقل زمنه عادة بخلاف ما يطول زمنه كحيض وعدة ومرض (فرع) سووا بين ادامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض واعترضه ابن الصلاح بانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف نفلا ولا يخرج لذلك وبحث البلقيني ان الخروج لعيادة نحو رحم وجار وصدى افضل والله اعلم

(تم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع اوله كتاب الحج)

﴿ فهرست الجزء الثالث من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة	صفحة
باب صلاة الخوف ٢	باب فى زكاة الفطر ٣٠٤
فصل فى اللباس ١٨	باب من تلزمه الزكاة ٣٢٧
باب صلاة العيدين ٣٩	فصل فى اداء الزكاة ٣٤٢
فصل يندب التكبير ٥١	فصل فى التعجيل وتوابعه ٣٥٣
باب صلاة الكسوفين ٥٦	كتاب الصيام ٣٧٠
باب صلاة الاستسقاء ٦٥	فصل فى النية وتوابعها ٣٨٦
باب فى حكم تارك الصلاة ٨٣	فصل فى بيان المفطرات ٣٩٧
كتاب الجنائز ٨٩	فصل فى شروط الصوم من حيث ٤١٣
فصل فى تكفين الميت ١١٣	الفاعل والوقت وكثير من نسائه ٤١٣
فصل فى الصلاة على الميت ١٣١	ومكروهاته ٤٢٧
فصل فى الدفن وما يتبعه ١٦٧	فصل فى شروط وجوب الصوم ومرخصاته ٤٢٧
كتاب الزكاة ٢٠٨	فصل فى بيان فدية الصوم الواجب ٤٣٤
باب زكاة الجيوان ٢٠٩	فصل فى بيان كفارة جماع رمضان ٤٤٧
فصل فى بيان كيفية الاخراج ٢٢٣	باب صوم التطوع ٤٥٣
باب زكاة النبات ٢٣٩	كتاب الاعتكاف ٤٦١
باب زكاة النقد ٢٦٣	فصل فى الاعتكاف المنذور المتتابع ٤٧٦
باب زكاة المعدن والركاز والتجارة ٢٨٢	
فصل فى زكاة التجارة ٢٩٢	

﴿ تمت ﴾